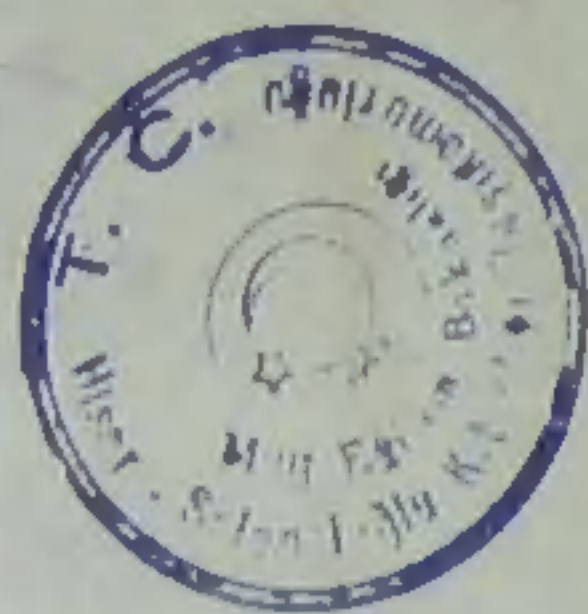


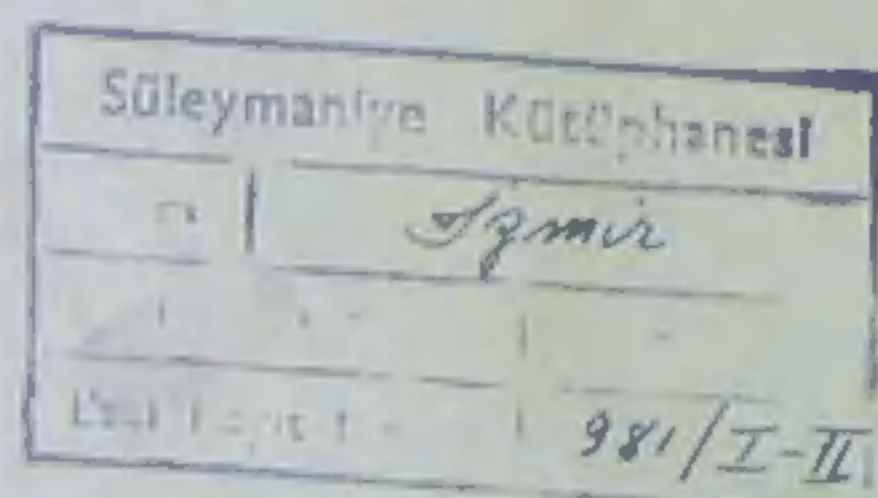
* فهرست اطول جلد الاول *

٠٧	اما بعد	٠٠	الجاهل
١٣	وسميته تلخيص الفتح	٥٨	فان كان خالي الذهن
١٤	مقدمة	٥٨	وان كان متريدا
١٥	الفصاحة	٥٩	وان كان نكرا
١٦	والبلاغة	٦٢	ويسمى الضرب الاول ابتدائي
١٧	فالتأخر	٦٣	فيجعل غير السائل كالسائل
١٩	والغرابية	٦٤	وعبر المنكر كالمنكر
٢٠	والمخالفة	٦٥	والمنكر كغير المنكر
٢٠	قبل ومن الكراهة في السمع	٦٩	ثم الاسناد منه حقيقة عقلية
٢٢	وفي الكلام خلوصه	٧٢	ومنه مجاز عقلي
٢٤	اما في النظم	٧٥	وقولنا يتأول
٢٥	واما في الانتقال	٧٧	واقسامه اربعة
٢٧	قبل ومن كثرة التكرار	٧٨	ولا بد له من قرينة لفظية كما
٢٨	وفي المتكلم ملكة يقدر بها	٠٠	او منوية
٣٠	والبلاغة في الكلام	٧٩	وصدوره من الموعود
٣٢	وارتفاع شان الكلام	٨٠	وانكره السكاكي
٣٣	فقتضى الحال	٨٣	احوال المستد اليه
٣٤	فالبلاغة راجعة الى اللفظ	٨٣	اما حذفه فللاحتراز عن العبث
٣٥	ولها طرفان اعلى	٨٤	او اختصار تبيين السامع
٣٦	واسفل	٨٥	او عكسه
٣٧	وان البلاغة مر جمعها الى	٨٦	واما ذكره فلكونه الخ
٠٠	الاحتراز	٨٧	واما تعريفه فبالاضمار
٣٧	وما يحترز به عن الاول	٨٩	واصل الخطاب
٣٨	وما يحترز به عن التعقيد	٨٩	وبالعلمية
٣٨	الفن الاول علم المعاني	٩٣	وبالوصولية
٤٢	ويختصر في ثمانية ابواب	٩٤	او تبيين الخطاب على خطأ
٤٤	والخبر لا بد له من مستند اليه	٩٥	او الايماء الى وجه
٠٠	ومستند	٩٦	او شان غيره
٤٤	وكل من الاسناد والتعلق	٩٦	وبالاشارة
٠٠	اما بقصر	٩٧	او التعريض بعبارة السامع
٤٥	والكلام البالغ اما زائد	٩٧	او بيان حاله
٤٦	تنبيه	٩٨	او تحقير بالقرب
٤٦	صدق الخبر مطابقته للواقع	٩٨	او تعظيمه بالبعد
٤٨	وقبل مطابقته لاعتماد المخبر	٩٨	او التنبيه عند تعجب المشار
٥٢	احوال الاسناد الخبري	٠٠	اليه
٥٦	وقد يترك العالم بهما منزلة	٩٩	وباللام للاشارة



5701

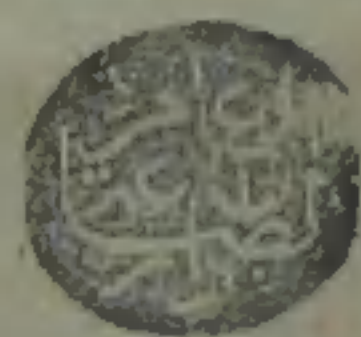
465

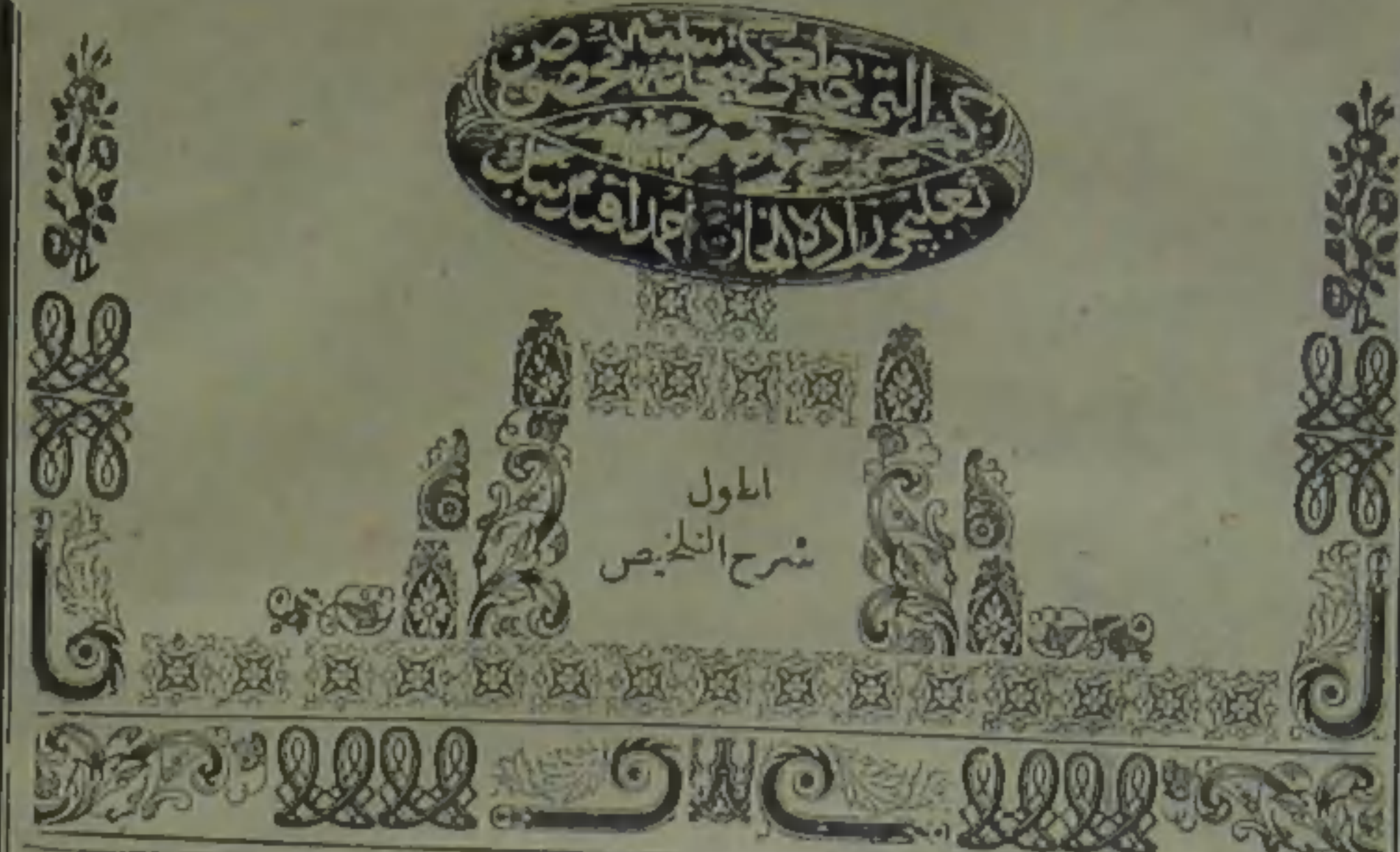


١٠٠	او الى نفس الحقيقة	١٠٠	التفاتا
١٠١	وقد يأتي الواحد	١٥٤	والمشهور ان الالتفات هو
١٠٢	وقد يفيد الاستغراق	١٥٥	التعبير عن معنى بطريق من الثلاثة
١٠٣	واستغراق المفرد اشمل	١٥٥	بعد التعبير عنه باخر منها
١٠٧	والاضافة	١٥٧	وقد يختص موافقه بلطائفه
١٠٨	واما تكبره فللافراد	١٥٨	ومن خلاف مقتضى تلقى المخاطب
١٠٩	ومن تكبر غيره	١٥٩	بغير ما يترقب
١١٠	واما وصفه فلكونه مثاله	١٥٩	او السائل بغير ما يطلب
١١٥	واما توكيده فلما تقرير	١٥٩	ومنه التعبير عن المستقبل بافظ الماضي
١١٨	واما يائه فلا يضاحه	١٦٠	ومنه القلب
١٢٠	واما الابدال منه فلزيادة التقرير	١٦١	احوال المسند اما تركه فلما مر
١٢٢	واما العطف فلتفصيل المسند اليه	١٦٤	ولا بد من قرينة
١٢٦	واما الفصل فلتخصيصه بالمسند	١٧٧	واما ذكره فلما مر
١٢٧	واما تقديمه فلكون ذكره اهم	١٦٨	واما افراذه فلكونه غير سبب
١٢٨	واما تمكن الخبر	١٧٠	واما كونه فعلا فلا يقدح في بياحه
١٢٩	واما انجيل المسرة	١٧٠	الازمنة الثلاثة
١٢٩	واما لا بهام انه لا يزول عن المخاطر	١٧٢	واما كونه اسما فلا فائدة عددها
١٣٦	وقد يأتي لتقدير الحكم	١٧٣	واما تقييد الفعل بمفعول ونحوه
١٣٧	وان يبنى الفعل على منكر	١٧٤	واما تركه فلما نفع منهما
١٣٨	ووافقه السكاكي	١٧٤	واما تقييده بالشرط
١٣٨	واستثنى المنكر	١٧٧	ولهذا انكرت
١٣٩	ثم قال وشرطه ان لا يمنع	١٧٨	او تتركبه
١٣٩	من التخصيص مانع	١٧٨	او التوبيخ
١٣٩	وان قد صرح الائمة بتخصيصه	١٧٩	او تلبس غير التصف به على
١٤٢	وعما ترى تقديمه كاللازم	١٨٢	التصنيف
١٤٣	قبل وقد يقدم	١٨٢	ولا يخالف ذلك لفظا الالكتة
١٤٣	وذلك للالزام ترجيح التأكيده على	١٨٢	كبارا غير الحاصل
١٤٤	التأسيس	١٨٢	او اتفقاؤل
١٤٤	يجب كماله كل	١٨٣	او لتعريض
١٤٨	واما أخيره فلاقتضاه المقام	١٨٥	او للشرط في الماضي
١٤٩	وقد يخرج الكلام على خلافه	١٨٨	لقصد الاستمرار
١٥١	وقد يعكس فان كان اسم اشارة	١٩٠	او لاستحضار الصورة
١٥١	فلكمال العنايه	١٩٠	واما تكبره فلا رادة عدم الحاضر
١٥١	او التهكم بالسامع	١٩١	والعهد
١٥٢	او ادخال الروح في ضمير السامع	١٩١	او للتخفيف
١٥٢	او الاستعطف	١٩١	واما تخصيصه بالاضافة
١٥٣	وسمي هذا النقل عن علماء المعاني	١٩١	او الوصف فلكون الفائدة

١٩٢	واما تركه فظاهرا مسبقه	٢٢٣	وفي الباقية النص على الميث فقط
١٩٢	واما تعريفه فلا فائدة السامع حكما	٢٢٦	وقد ينزل المعلوم منزلة المجهول
١٩٦	واما كونه جملة فالتعوي	٢٧٨	وقد ينزل المجهول منزلة المعلوم
١٩٧	او لكونه سببا كامرا	٢٩٢	ثم القصير كما يقع بين المبتدأ والخبر كما
١٩٨	واما تأخيره فلان ذكر المسند اليه اهم		يقع بين الفعل والفاعل
١٩٨	واما تقديمه فلتخصيصه بالمسند اليه	٢٣١	الانشاء ان كان طلبيا استدعى مطلوبا
١٩٩	او التنبيه	٢٣٢	وانواعه كثيرة ومنها التي وقد يبنى
٢٠٠	او القاؤل او التشويق		بهل
٢٠٠	تنبيه	٢٣٣	والخصيص
٢٠١	احوال متعلقات الفعل	٢٣٣	وقد يبنى بلعل
٢٠٢	وهو ضربان	٢٣٤	ومنها الاستفهام
٢٠٥	ثم الحذف اما للبيان بعد الابهام	٢٣٥	فالهمزة اطلب التصديق او التصور
٢٠٦	واما الدفع توهم ارادة غير المراد	٢٣٧	وهل لطلب التصديق في حيث
٢٠٧	واما للتعميم مع الاختصار	٢٣٩	وهي قسمان بسطة الخ ومركبة الخ
٢٠٨	واما المجرد الاختصار	٢٤١	وقال السكاكي يسئل بماعن الجنس
٢٠٨	واما الاستهجان ذكره	٢٤١	او عن الوصف
٢٠٨	واما التكنة اخرى	٢٤١	وبعن عن الجنس ذوى العلم
٢١١	وتقديم بعض معمولاته على بعض	٢٤١	وباسم العدد
٢١٣	القصير حقيقي وغير حقيقي	٢٤٢	وتكيف عن الحال وبيان عن المكان الخ
٢١٤	وكل منهما نوطان	٢٤٢	ثم ان هذه الكلمات كثير ما تستعمل في
٢١٥	وقد يفصده المبالغة		غير الاستفهام
٢١٧	وشرط قصر الموصوف على	٢٤٥	ولا نكار الفعل صورة اخرى
	الصفة	٢٤٦	والانكار اما للتوبيخ
٢١٨	وللقصر طرق منها العطف	٢٤٦	او للتكذيب
٢١٩	ومنها النفي والاستثناء	٢٤٦	ومنها الامر
٢١٩	ومنها التثنية	٢٤٩	ومنها النهي
٢٢٢	ومنها التقديم	٢٤٩	وقد يستعمل في طلب غير الكف
٢٢٢	وهذه الطرق تختلف من وجوه	٢٥٠	وهذه الاربعة يجوز تقدير الشرط بعدها
٢٢٣	والاصل في الاول النص على الميث	٢٥١	ومنها العرض
	والمثني	٢٥٢	ومنها النداء

فريد الزمان
علامة العصر عصام الدينك علم معانيه تصانيف ونايف
المديني شرح التلخيص اطول اسميه مسمي
اولان كتابك طبع وتميلني حاوي
نسخه سندر





بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله على كل حال * كابستوعب مزايا الفضائل * وسجلت خواص الاقبال * ويتسبب
بالافتتاح به ختم كل امر ذي بال * والشكر لمنشئ النعم الميزة عن المثال * على حسب
ما يقتضيه شواهد النوال * والصلوة والسلام على من بيده مفتاح الجنان * وبإباح الجنان *
وكشف طرق الحق باوضح بيان * اللسان الذي بلسانه تلخيص خبر الادب * وببانه اوضح
افضل ملل الانسان * محمد المبعوث من اشرف قبائل بني عدنان * وعلى آله واصحابه الذين
كان الدنيا عندهم اخصر من كل مختصر * وكانوا ما كانوا فيها غرباء بل كالمختصر *
فوصلوا بالفصل عن لذاتهم الى عبادة ابدية اطيب * وفازوا الكمال الانقطاع عنها كمال الاتصال
الى حيوية سرمدية اعذب * اللهم اجعل اوجز صلاة عليهم اطول من كل مطنب * واجعلهم
في قلوب المؤمنين محبوبين لا يساوي حبه حب كل احب * (وبعد) فيقول المتقرب الى الله الغني
ابراهيم بن محمد بن عرشاه الاسفرائيني * ان افضل ما يملك به في تحصيل الكمال * وان
ما توسل به الى نيل خير الالامال * واعز ما ينصم به للترقي الى ذروة الجلال * قول على آل النبي
خير آل * لا تنظر الى من قال * وانظر الى ما قال * وكيف لا وهوقاطع ربة التقليد * الذي
ابتلى صاحبه باضيق تقييد * وبعد عن الحق الصريح غاية التعبد * واولا التقليد
حرم عن معرفة الحق واحد من الجاهلين * ولما سمع منهم ما سمعنا بهذا في آياتنا الاولى
من شاء ربه ان يكون العالم المتفن * وفقه بفقته الحكمة ضالة المؤمن * وجهله ملغما
ان يأخذ ما صفا ويدع ما كدر * ولا يفرق في مقام الانتفاع بين البحر والجدول والنهر *
وعرفه ان الخطأ من لوازم البشر * وانه لا يكون بغير الوحي في مقعد محض الصدق
ومستقر * ولا اظنك مرتابا في الصبح ان كنت بصيرا * عارفا بكرمه او كان من عند غير الله
لوجدوا فيه اختلافا كثيرا * الحمد لله الذي هدانا لهذا الذي كنا لنهتدي لولا ان هدانا الله
بالتقليد احدا * وما قتعت الا بالتحقيق معقدا * الى ان جنيت من هذه الجنة ما جنيت * فلجمع
كثير منه في شرح النخبة هذا سميت * وبما وضح تقريرا لمخبر رامت * واسألني
مناهي الحق بعين التحقيق اهديت * ولم اخف ان اشرح كتابا قد صرفت غاية جهته
في شرح كل باب فيه من الابواب * جم غفير من قول اصحاب العقول * وقوم عظيم

من عظماء ارباب الالباب * سيما العالم الرباني * استاذ الفضلاء العلامة التفتازاني * والمحقق
الحقاني * قدوة العلماء الشريفة الجرجاني * روح الله روحهما * ورزقنا غيرةهما وصوبهما
* كيف وقبض الصمد لا يحيط به قبض احد * وانس له حد * ولا يعرف له امد * ولذلك
ترى معي من بعد هم من مواهبه في هذا الكتاب ما يكاد يخبر فيه نواظر بصار ارباب
الذكاء * حيث زاد اي زيادة على ما امتلاء به انهار المتأخرين واجلة القدماء *
بحمد الله تعالى عقدا مشتملا * على فرائد الالامال * اكل لفظ منه لفظ درر المعاني العوالي
* في ارادات اذهان اذكاء الفضلاء الاعالي * وفي كل حرف منه لقلب العالي فرح
في اصطلياد اصناف المعالي * وكل نقطة منه لقطعة نفيسة لارباب الهمم العوالي * وظواهره
مظاهر ازهار التحقيق * وبواطنه مواطن انوار التدقيق * فلا غرو ان نجهد
في اكتسابها بفكر عميق * بانظر الى قلة بضاعتها * وتصويرها بعتي * لا تكن مستعبدا
لهذا النشو والهاء * فلذلك فضل الله بوتيته من بشاء * فنسأل من الله ان يجعله معينا
للطالبة في فهم دقائق كتابه * وظهيرا للاجلة في علم حقائق خطابه وذخرا لهذا
العاجز الذليل * يوم لا ينفع مال ولا بنون * وعلا مبرورا له اجر غير ممنون * انه المنعم لكافة
البرايا بعامة العطايا * وخاصة الاصفايا (قال) المصنف رحمه الله (بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله) الحمد هو الشاء على الجميل الصادر بالاختيار على ماله الاشتهار * او الصادر
عن المختار نعمة كانت او غيرها والشكر هو الاتيان بما يفيد التعظيم على النعمة سواء كان شاء
او غيره فينبهنا عموم من وجه حيث يجتمعان في شاء للنعمة ويقارن الاول الثاني في شاء على
الفضيلة ويقارن الثاني فيما سوى الشاء مما يفعل بالاركان والجنان * لا فائدة التعظيم
للبنان * اذا تمهد هذا فتقول افتتح كتابه هذا بالسملة التي الافتتاح بها اجل افتتاح
باسم الله المتعال * ثم بالحمد البالغ اعلى درجات الكمال * من القول الدال على انه تعالى
مالك لجميع المحامد بالاستقلال * فحمد غيره كالعارية على نحو وجوبه من الفضائل
والافضال * اذ الكل منه واليه * وانس غيره الامظهر بقاء بين يديه * اقتداء بالكلام المجيد
للعلام المجيد * وهو راعيا ما جاء به السنة المشهورة لثارتها من الوعيد * واداء الحق شي من النعم
التي يذكرها هذا المختصر استبقاء للعتيد * واستيفاء للبريد * واخذار قوله الحمد لله موافقا
للنزل على قوله الشكر لله رب الناس تحسبا للبيان ببدء الاقتباس * وتبيينا
لاختصاصهما * اذا اختصا المجد لا اختصاصا موجبه بوجوب اختصاص الشكر من غير
الانعكاس * واخذاره على المدح تنبيه على انه تعالى هو الفاعل المختار على ما عليه ارباب
الملل الاخبار * ولا يثكل الحمد على صفاته تعالى لانها مستندة الى المختار * وان ليست بالاختيار *
او منزلة منزلة الاختيار * لاستقلال الذات فيها من غير مدخاية شي من الاعيار
* ونصب الكتابة علامة على افتتاحه باقية على مديد من صفحة الدهر الغر المتشاهي
* اذا التمين باسم الله * والافتتاح بحمده اجل منقبة بها الرجل يباهي * وباجلة انفة الدين *
واليقين بضاهي * ومع كون تلك الكتابة تلك العلامة على الحمد المجيد * شكر عظيم لا يخفى
على شاكر رشيد * لانه فعل ينبغي عن تعظيم المنعم * وتحميد الكرم الملهم * وجعلها
جزأ من الكتاب الذي هو العبارات المفيدة للمقاصد المكتوبة بين الدفتين على ما هو
المختار او هو نقوش الكتابة على احتمال ما انما بالاكلام * واعاء الله كي الفهام
* ان الحمد والسملة ايضا كسائر ما بين الدفتين * في ايجاب الحمد فيجوز كل ذي منه
عن اداء محامده بل شبه ولا يربك في ما القيت مما القيت عليك انه متى على جعل اللام

يعني المشهور ان الجميل الاختياري
هو الصادر بالاختيار وقال بعض
المؤرخين معناه الصادر عن
المختار وان لم يكن مختارا فيه

في الجدل الاستغراق وقد جعله العلامة الزمخشري علامة تعريف الجنس ولا يوثق به لانه صرح بان في هذا النظم دلالة على اختصاص الحمد به تعالى فهو لا يتحاشى عن افادة الاختصاص وان يتحاشى في بناء على قاعدة الاعتزال من ان العباد هم الخالقون لافعالهم فالحمد على افعالهم ليس جداله تعالى ونحن معاشر اهل السنة ونخالقهم بناء على ان لا يثر الا الله فالمحامدة ترجع اليه ولا تتعاق في الحقيقة بما سواه على انه قيل انما جعل التعريف للجنس دون الاستغراق من موجبات القرائن كما سيحقق في بحث التعريف للجنس دون الاستغراق اما لبيان ان مدلول اللام هو الجنس والاستغراق من موجبات القرائن كما سيحقق في بحث التعريف واما لاختيار اثبات اختصاص الافراد بجعل اختصاص الجنس كثانية عنه لانه ابلغ * وما قدمناه لك من ان جعله الحمد قول دال على ما لكتبه تعالى بجميع المحامد لا ينافي ساو ك طريق الكناية وليس بالصريح في اختيار النصريح (والله) كارجح مختص بواجب الوجود لم يطلق على غيره فيما بين المتدين وغيرهم الا ان الله اسم هو قسم من العلم والرحن صفة وقد اشتهر الذات في ضمن اسم الله بالاتصاف بجميع صفات الكمال * كالحاتم بالجود في ضمن هذا الاسم فهو يدل على جميع الصفات على سبيل الاجمال * في ذكره للحمد من يد الاكمال * فلهذا اختبر من بين الاسماء الحسنى المأثورة فان شيئا منها لا دلالة له عليه والمتصف بجميع صفات الكمال * وما له من النظائر والامثال * كالكمال من كل وجه ليست من الاسماء المأثورة على انه لو قيل الحمد الخالق او الرازق او غير ذلك لاهم ان عليه ثبوت جميع المحامد هي الصفة المخصوصة قال الشارح المحقق (قال) الحمد لله تبيينها على الاستحقاق الذاتي اي الاستحقاق الغير المختص بوصف دون وصف ثم تعرض للانعام بعد الدلالة على استحقاق الذات تبيينها على تحقق الاستحقاقين وفيه نظر لان التبيين على الاستحقاق الذاتي لا يحصل بتعاقب الحمد باسم العلم لانه لا يدل على عليه الوصف واوسل فاستحقاق جميع المحامد واختصاص جنس الحمد به لا يكون باعتبار كل وصف حتى لا يختص الاستحقاق بوصف دون وصف بل ذلك الاستحقاق بالنظر الى جميع الاوصاف واما الاستحقاق الذاتي لثبوت جنس الحمد فانه ثابت بالنظر الى اي وصف كان على ان تعليق الحمد بلفظ الله لو افاد الاستحقاق الذاتي انما يفيد ان كل وصف له يوجب استحقاق الحمد فيفيد الاستحقاق الوصفي ايضا فلا يستدعي التبيين عليه ذكر الوصف الخاص * وايضا ليس تعليق الحمد بالذات كتعليقه بالانعام على ما بديل عليه كلامه * فان العلية المستفادة من التعليق باسم الذات هو علية الوصف لثبوت الحمد لله والعية المستفادة من التعليق بالانعام علية الانعام لانشاء الحمد اذ لو كان علة لثبوت الحمد له تعالى لكان المعنى ان جميع المحامد ثابتة لله تعالى لاجل الانعام ولا يخفى عدم صحته وتحقق ذلك ان العلة المذكورة بعد الانشاءات قد تكون علة للانشاء وقد تكون علة له تعلق به الانشاء فعلى الاول انشاء معلل وعلى الثاني انشاء معلل وعلى الاول قوله على ما انعم من جلة الحمود وعلل الثاني خارج عنه محمود عليه وبهذا يظهر انه لا تنافي بين جعل الانعام علة للحمد وجعله غير مختص بوصف دون وصف فتقول تعرض للانعام لان الداعي الى الحمد تأليف هذا المختصر الذي هو من آثار الانعام وقدم الحمد لانه مستند اليه في الحال وعامل في قوله الله في الاصل لان اصله جد الله وهو من المصادر السادة مسد الافعال عدل الى الرفع للدلالة على الدوام والثبات فربته التقدم حالا ومالا وليكون اقتباسا

٧ الحمد الاول الدال على الوصف الجليل

على ما مر واما ما خيرا الله في الكلام القديم فليصل بما ذكره بعده مما يتعلق به قال الشارح وقدم الحمد لاقتضاء المقام من يد اهتمام به وان كان ذكر الله اهم في نفسه واورد عليه ان الحمد مجموع قول القائل الحمد لله ولا اختصاص بالحمد لكلمة الحمد بل جزأ الجملة متساوية السبة الى الحمد ويمكن ان يدفع بان الحمد اختصاصا غير الجزئية باعتبار صدق مفهومه على هذا الحد (على ما انعم) تعامل لانشاء الحمد وعلى تعليقه كافي قوله تعالى وتكبروا الله على ما هداكم اي لما هداكم وما حرفية مصدرية لاسمية موصولة او موصوفة اما لفظا فلا احتياج لاسمية الى تقدير العائد في المعطوف بتكلف اي وعلم به من البيان ما لم نعلم فيكون من البيان بيان ما لم نعلم ويكون ما علم به عبارة عما يتوقف عليه التعليم من الشعور وغيره او وعلمه من البيان وقت عدم العلم بان يكون ما لم نعلم مصدرا حينا لا للاحتياج في المعطوف هو عايله الى التقدير كما ذكره الشارح المحقق لان احتياج انعم الى التقدير او التزويل منزلة اللازم لا يدفع بجعل ما مصدرية وما ذكره الشارح ايضا ان التقدير في المعطوف متعذر لكون ما لم نعلم مفعوله وجعله بدلا من الضمير تعسف وكذا جعله خبر متبدا بمحذوف او مفعول اعني فذهول عما ذكرناه واما معنى فلان الحمد على ما قام بالانعم امكن من الحمد على ما تعلق به ما قام به من نفس النعم اما لان دعوة النعمة الى حمد المتعم لا ارتباطها به بواسطة الانعام بخلاف الانعام فانه مرتبط به بنفسه واما لانه ادخل في الاخلاص لان النظر في النعمة على وصوله الى العبد بخلاف الانعام فان النظر فيه على احضار كمال الحمود والتجريد انظر عن شوب الالتفات الى ما يصل اليه والمبالغة في قصر النظر على الكمال لم يتعرض للنعم به ثم بعد الحمد على الانعام اراد الحمد على ما هو مدار الحمد من البيان تبيينها على ان الحمد ايضا مما يوجب الحمد لما يستعمل عليه من جلائل النعم فلا يكون الخروج عن عهده مقدورا فطف على انعم ما اندرج تحته فقال (وعلم من البيان ما لم نعلم) بطريق عطف الخاص على العام تبيينها على فضله على ما عدها من الانعام واراد بالملم نعلم ما لم نعلم بوجه من الوجوه وذلك التعليم لا يأتي الا من الله فان المعلم انما يعلم بوجه ما ما نعلم بوجه اخر فلا يكون ذكره تطويلا وقيل ان المراد ما لم يكن نعلم اخذا من قوله تعالى وعلمك ما لم تكن تعلم اي ما لم نفهم جوابا ما نعلم به ودفع التطويل لا يتم بمجرد اثبات فائدة رعاية السمع كاقبل او فائدة صنعة الطبايق ورعاية تناسب الاشتقاق لان هذه محسنات بدعية ولا بد لدفع التطويل ما يدخل في اصل البلاغة وقوله من البيان بيان ما لم نعلم قدم عليه رعاية السمع وفيه ترك رعاية جانب المعنى لرعاية جانب اللفظ اذ حق البيان ان يتأخر عن المهم ليتمكن بالبيان في النفس فضل تمكن ولا يرد ان رعاية السمع لا تقتضي تقديم البيان اذ يمكن ان يقال وما لم نعلم من البيان علم لان فيه ايضا تأخير الفعل على خلاف الاصل وايها ان ما لم نعلم هو الحمود عليه ولا يخفى حسن البيان وما فيه من راحة الاستهلال ثم اتى بالصلوة تكميلا للشكر اذ ورد في الشرع من لم يشكر الناس لم يشكر الله واقتفاء لما علمنا الله من جعل ذكره مقارنا لذكر نبيه في كلمة التوحيد فقارن بين جد الله وصلاته بعباده واظهار الحاجة التي اليه مع انه افضل المخلوقات ومظهر خوارق العادات صيانة عن وقوع هذه الامة فيما وقع فيه النصارى فقال (والصلاة) وهي من الله الرحمة وكلمة على متعلقة بالتزول اي الرحمة نازلة (على سيدنا) اي سيد خير الامة او البشر او المخلوقات وعلى كل تقدير يفيد سيادته البالية في الحامدية وهو اجد لجميع المخلوقات (محمد) اي من جد كثيرنا اشتق له من الحمد اسمان احدهما يفيد المبالغة في الحمود وديته والاخر المبالغة في الحامدية وهو اجد واشهر من بين الاسمين الاول

أكثر اشتهار وخس به كلمة التوحيد لانه انبى من مقام المحبوبة ووصفه بقوله (خير من نطق بالصواب) على المذهب الراجح من تفضيل خواص البشر على خواص الملائكة والمراد بالصواب ضد الخطأ فاما ان يراد به الصواب في التكلم وعدم الخطأ فيه فصاحبة وبلاغة وهو انبى بالمقام واما ان يراد به مطابقة النطق وبراءة عن الكذب وفيه مسألة عصمة النبي عن الكذب واختار الوصف به لانه مما وصف الله به الملائكة المقربين حيث قال وقال سبحانه فضله ثانيا على الانبياء صريحاً بقوله (وافضل من اوتي الحكمة وفصل الخطاب) بمحمل العطف على اوتي الحكمة فيكون جملة فعليه كما يحتمل العطف على الحكمة عطف مفرد على مفرد وهو الحكمة ولم يخش من حديث لا تفضلوني على موسى ومن حديث لا تفضلوني على يونس بن متى لان المذهب انه افضل الانبياء وكل نهى ورد في الاحاديث عن تفضله مؤول بكلف بطلب تأويله في شروح كتب الحديث واختار الانبياء على من له الحكمة ومن جاء بالحكمة تدبیر على انه من عند الله لا من عند نفسه وترك الفاعل لانه يتعين والحكمة العدل والعلم والنبوة على ما في القاموس وفسرها الكشاف بعلم الشرائع وفصل الخطاب بمعنى الخطاب الفاصل بين ما قصد به وغيره بكمال وضوحه فيما قصده او الخطاب المفصول المتميز عن غيره لذلك والخطاب الفاصل بين الحق والباطل والخطاب المفصول المتميز عن غيره بحيث لا يشبهه بكلام البشر لا يحجازه فيكون اشارة الى الهجرة الباقية بعد اشارة الى النبوة في وجه جمعها بين المدلول والدليل في وجه وبين العلم وحسن التعليم والتبليغ في وجه (وعلى) اعاد كلمة على ردا على الشيعة ان جمع الال مع الرسول في الصلاة بكلمة على لا يجوز ويجب ترك الفصل بينه وبين (الله) اصله اهل بدليل اهل حض استعماله في الاشراف ومن له حظ في معنى انه لا يستعمل الا من هو اهل الاشراف بحسب الدين او الدنيا قال صاحب الكشاف يتناقص فيه اختصاصه بالاشراف وكأنه يريد انه بعد الاختصاص لم يصغر لمناقبه بحسب الوضع للتخفيف وما روى عن الكسائي انه سمع اعرابيا يقول اهل واهل وال واهل كان قبل التخصيص فاهل ليس تصغيرا للاهل لالال فما اعترض به من ان الشرف بحسب ما اضيف اليه لا يتناقص بالتخفيف بحسب نفسه وان التصغير يكون للتعظيم وما يمكن ان يورد من ان التصغير المقول لا يصح ان يكون قبل التخصيص مندفع لانه تنبيه على عدم تصغير الاك بعد التخصيص وبيان سره على ان التصغير يكون تخفيفا للشيء في مفهوم ما صغر به فالرجل تخفيف في الرجولية فتصغير الال يكون تخفيفه في الالية فلا يناسب في لفظ بقصده شرف الالية ويجب الال بمعنى الاتباع فلو جعل على اهل بيت النبي فالصلوة عليه وعلى الاصحاب لاداء حقوقهم علينا لانهم وسائط بيننا وبين الرسول كان الرسول واسطة بيننا وبين الله تعالى ولو اراد به الاتباع يكون اقتداء به عليه السلام في الدعاء الامة فان امراته كان جل همته ويكون ذكر الاصحاب المشتمل على اهل البيت تخصيصا بعد التعميم لشرفهم (الاطهار) نبي الجرهرى كون الافعال جمع فاعل فلذا قال المشتمل المشهور من قولهم احياها بناء على جاعة جنوا على الدار يهدمها هم الذين بنوها فاطه تحريف جثاتها بناتها فلذا قيل جسع طهر مصدرا مستعلا في الطاهر مبالغة لكن نجده عليه انه يتناقص في الكشف ان الخوض في قوله تعالى حتى تكون حرضا وتكون من الهالكين يستوى فيه الواحد والجمع والمذكر والمؤنث لكونه مصدرا وفي القاموس طهر كنصر وكرم فهو طاهر وطهر وظهر واطهار (وصحابة) هو في الاصل مصدر

كالصحابة بالكسر يستعملان في الرفقاء والمراد اصحاب الرسول وهم الذين طالت صحبتهم مع النبي مسلمين وقيل شرط الرواية وقيل هم مسلمون راوا النبي صلى الله عليه وسلم (الاخيار) في القاموس جمع خير مخففا او مشددا على وزن سيد بمعنى كثير الخير او جمع خير مشددا بمعنى كثير الخير في الدين والصلاح والمخفف في الجمال واثم الحسن وكانه بهذا الاعتبار قال الشارح جمع خير بالتشديد فان المناسب هو المدح بالدين والصلاح لا بالحسن والجمال وليس جمع خيرا هم تفضيل وان كان بلا يم وصف الاصحاب به ما روى عنه صلى الله عليه وسلم خير امتي قرني ثم الذين يلونهم ثم الذين يلونهم لان خيرا لا يتغير في التأنيث والجمع والثنية على ما في الصحاح وقال في القاموس اذا اردت التفضيل تقول فلان خيرة الناس وفلان خير الناس (اما) لتفصيل مجمل سابق مع التأكيد لمضمون الجراء وقد يستعمل لمجرد التأكيد كذا في الرضى فهي هنا للتأكيد وتصحيح التفصيل هنا لتحلالت في التقدير خال عن التفصيل (بعد) اي بعد الحمد والصلاة هذا هو المشهور في هذا المقام ونظائره والحق بعد السئلة والحمد والصلوة والمقصود منه تذكير ابتداء تأليفه بهذه الامور المتبركة ليكون مع التبرك والتين ان الشروع غير ذاهل عنها فيزبد في التين والتبرك والفضل لان ماسبق انشأت وما سياتى اخبار وتحقق كلمة اما وبعد اغشاك عنه قطع مسالك معرفتهما واعراب علم آخر عند فلا يناسب قصد نحوهما هنا (فلما كان) لما وقع امر اوقع غيره بحيث يكون وقوع الثاني مع الاول معية السبب مع السبب المقضى فيلزم من ذلك اتحاد زمانهما وهل الزمان مدلوله فيكون اسما كمن ذهب اليه ابن السراج وابو علي وابن جني وجاعة ورده ابن حروف لصحة ما سلم دخل الجنة واجيب بانه مبنى على المبالغة وكلام سيبويه محتمل حيث قال لما اوقع امر لوقوع غيره وانما يكون مثل لوفاته محتمل القصد الى انه مثل لوفى المضى اوفى عدم العمل والقصد الى انه حرف وهذا مسلك يصعب فيه القطع وان جزم الشارح بكونه اسما وجعل كونه حرفا وهما وبالجملة يليه ماض محقق او مقدر لفظا او معنى وجوابه ايضا يكون ماضيا ر بما يكون مقرونا بالفاء بالاتفاق واختلف في وقوعه جملة اسمية مقرونة بالفاء او اذا التحيائية وفلا مضارعا وان شهد بالكل القران (علم البلاغة) اي علم الغرض من تدوينه تحصيل البلاغة وهو علم المعاني الذي الغرض منه تحصيل ملكة تأدية المعاني الزائدة على اصل المراد على وجه الصواب وعلم البيان الذي الغرض منه تحصيل ملكة تأدية المعاني الواحدة بطرق مختلفة على وجه الصواب واما ما سواهما مما يتوقف عليه البلاغة فالغرض من تدوينها تأدية اصل المعنى على وجه الصواب ولهذا يستوى فيه الخواص والعوام وكذا المراد بعلم توابعها علم دون لمعرفة توابع البلاغة فلا يريد ان يوارى بعلم البلاغة العلم كان عطف وتوابعها عطف على جزء العلم ويكون ضمير توابعها راجعا الى جزء العلم وان اراد المركب الاضافي فان جعل بمعنى علم يتعلق بالبلاغة دخل فيه نحو والصرف ومتن اللغة وان اراد علمه مریدا اختصاصا بالبلاغة فليس له ضابط يقتضي دخول المعاني والبيان وخروج البوافي (من اجل العلوم قدرا) تعبير امامنا من نسبة الاجل الى العلوم فيكون اصله ولما كان علم البلاغة وتوابعها من قدر اجل العلوم واما من نسبة الاجل الى علم البلاغة فيكون اصله ولما كان علم البلاغة وتوابعها من قدر اجل العلوم وعلى التقديرين لا بد من تقدير مضاف في علم البلاغة ومن تقدير مضاف عليه اي لما كان قدر علم البلاغة وسره من اجل قدر العلوم وادق سرها وليس لك ان تجعل قدرا تعبيراً عن نسبة الاجل الى فاعله المضمر ان كنت تستغنى عن التقدير اذا الاصل حيث

وليس لك ان تجعل قدرا عن نسبة الاجل الى فاعله المضمر وان كنت تستغنى عن التقدير او الاصل ح لما كان علم البلاغة وتوابعها من طائفة اجل قدرها من العلوم لانه يلزم عمل اسم التفضيل في اللفظ من غير شرطه

لما كان علم البلاغة وتوابعها من طائفة اجل قدرها من العلوم لانه يلزم عمل اسم
التفضيل في الظاهر من غير شرط والقدر كالنرس والخليل المقدار (وادقها سرا) هو ما
يتلوه اولب الشئ وانما جعل علم البلاغة وتوابعها من اجل العلوم قدرا لانه اراد تفضيل
كل واحد من افراد علم البلاغة وعلم توابعها وهي ثلاثة علم المعاني والبيان والبدع
فلا يصح جعل كل اجل جميع العلوم والا لزم تفضيل الشئ على نفسه بل لابد من اعتبار الثلاثة
طائفة هي اجل العلوم وجعل كل واحد منها فيستفاد جعل كل اجل مما سوى الثلاثة
وحينئذ يتجه ان كلا منها ليس اجل من شئ من اصول الشرع وفروعه فيجاب بان المراد
بالتفضل عليه العلوم العربية كما يتبادر من اطلاقها في كتب العربية وهذا هو الجواب
الحق واما ما قاله الشارح المحقق من انه لا حاجة الى التخصيص لانه يجعله اجل العلوم بل
من طائفة هي اجل العلوم ولا يلزم منه كونه اجل من جميع ما سواه ففيه انه حينئذ لم يعلم
لهذا العلم درجة تعد بها من يداعداد فيما بين العلوم العربية لانه يجوز ان لا يكون اجل
من شئ منها او لا يكون اجل الامن واحد منها وكذا ما قاله من ان هذا ادعاء منه وكل حزب
بالدينهم فرحون فالفرع به يدعى ولا يبالى بمخالفة الواقع فيه ان اهل الملة لا يفرحون بشئ
يحب يدعون تفضيله على علم الدين على ان قوله لا حاجة الى التخصيص بشعر بان الظاهر
الاطلاق وقد عرفت ان الظاهر من اطلاق ارباب العربية التخصيص وان الاستدلال عايد
بشعر بانه ليس ادعا الان يقال انه صورة استدلال ترويحيا للادعاء وحينئذ لا يناسب المنازعة
في مقدمات الدليل ولا يحمل مؤنة التوجيه لدفعها (اذ به يعرف) مباشرة مكنتي السابقة
فلا يرد ان العرب تعرف بالسليقة من غير علم البلاغة وتوابعها وقال الشارح اراد
الحصر الاضائي اي به يعرف لا بغيره من العلوم (دقائق العربية) اي اللغة العربية والعلوم
العربية (واسرارها) وهي ادق الدقائق والاسرار فيكون ادقها سرا وانما قدم
بيان كونه ادق العلوم سرا لان ما ذكره في بيان كونه اجل العلوم قدرا انا يكشف
بما ذكره في بيان كونه ادق العلوم سرا (ويكشف) على صيغة المجهول معطوف على يعرف
على صيغة المجهول مشارك له في الظرف المقدم اي به يكشف ولا يصح ان يكون على
صيغة العلوم مستندا الى ضمير علم البلاغة فيكون في تقدير اذ يكشف علم البلاغة عن
وجوه الاعجاز اسرارها لانه وان يفنيك عن تصحيح الحصر المنتقض بالكشف بالسليقة
والكشف بعلم الكلام فانه اثبت فيه اعجازه بالبلاغة لكنه يمنع عنه وجوب نصب الاستار
حينئذ لتوقف مصلحة السمع على رفعه وحينئذ تصحح الحصر اما بالنسبة الى السليقة فقد
عرفت واما بالنسبة الى الكلام فالاول بان المراد الحصر بالنسبة الى غيره من العلوم العربية
اذ حققنا ان الدعوى كونه اجلاها لاجل جميع العلوم وثانيا بان كشف الكلام لا يتم
بدون هذا العلم لان الاعجاز انما يعرف بالذوق المكتسب منه وليس مدركة الا بالذوق
لكونه معجزا لا يعرف بالتحقيق الا بهذا العلم (عن وجوه الاعجاز) اي عن اسباب الاعجاز
وهو ما راعيه المتكلم في كلامه من المزايا والخصوصيات فبعرفة هذه الوجوه ورعايتها
يحصل ذوق يدرك به ان القرآن يخرج عن ان يتمكن البشر من الاتيان بمثله فعرفة
الوجوه تحصل بالكشف عنها ومعرفة الاعجاز لا يمكن بالكشف عنه بل بالذوق
المكتسب من كثرة استعمال الوجوه المكتشفة بهذا العلم فلذا قال يكشف عن وجوه
الاعجاز ولم يقل عن الاعجاز فلا يرد انه ينافي ما ذكره المفتاح انه لا يمكن كشف القناع عن
الاعجاز بل مدركه الذوق ليس الا وما ذكرنا ما يصرح به صاحب المفتاح حيث يقول اعلم

ان شيان الاعجاز امر غريب يدرك ولا يمكن وصفه كاستقامة الوزن تدرك ولا يمكن
وصفها وكالملاحة ومدرك الاعجاز عندي هو الذوق ليس الاوطريق اكتساب
الذوق طول خدمته هذين العلمين نعم للبلاغة وجوه ثمانية ربما يسير اماطة اللثام
عنها لتبجلي عليك وامانفس وجه الاعجاز فلا هذا والشارح لما لم يفرق بين الكشف عن
وجوه الاعجاز والكشف عنه حل الكشف على المعرفة دون الوصف ودفع الاشكال بان المراد
بكشف معرفة الاعجاز وعدم امكان كشف المفتاح عن الاعجاز عدم امكان وصفه
ومنهم من قال معنى قول المصنف انه يكشف بهذا العلم عن وجوه الاعجاز او احوط
بهذا العلم وحكم المفتاح بامتناع الكشف لامتناع الاطاعة ولا ينافي وليس بشئ
لانه لا يمكن وصف الاعجاز وبيانه للغير لانه لا يمكن معرفته الا بالذوق فلو كان من
يوصف له صاحب هذا الذوق فهو مدركه بالذوق لا بالوصف والا فلا يدرك بالوصف
على ان المقصود بيان جلالة العلم بجلالة غايته فاذا لم تحصل تلك الغاية لاحد فاية
قائمة في بيان تلك الغاية لم هذا دليل على قوله اجل العلوم قدرا وجهات شرف
العلوم ثلاثة لانه دعوها في اعتبارهم شرف الموضوع وشرف المسائل لكونها يقينية
وشرف الغاية فلا شرف للعلوم الظنية باعتبار المسائل اذا عرفت هذا فلتخص الاستدلال
ان علم البلاغة يعرف به الاعجاز فهو اجل موضوعات عن سائر العلوم العربية واجل
غاية * اما الاول فلانه باحث عن اللفظ العربي البليغ من حيث يتعلق به الاعجاز واللفظ
العربي البليغ من هذه الحيثية اشرف من اللفظ العربي العاري عن هذه الحيثية وهو موضوع سائر
العلوم العربية واما الثاني فلان غايته تصديق بجميع ما جاء به النبي على ما قيل او تصديق
بان القرآن كلام الله وهو من اجل غايات سائر العلوم العربية وبهذا يظهر ضعف ما قال
الشارح المحقق من ان معلوم علم البلاغة ان القرآن معجزه وهذه وسيلة الى تصديق النبي
عليه السلام في جميع ما جاء به لتقني بآثره فيقارن بالسعادة الدنيوية والاخرية فيكون
من اجل العلوم ليكون معلوم من اجل المعلومات وغايته من اشراق الغايات لان
معرفة ان القرآن معجز غاية هذا العلم وليس منه ولا شرف لهذا العلم باعتبار مسائله
لانه ظني (في نظم القرآن اسرارها) نظم القرآن تأليف كلماته متبينة المعاني متساقفة
الدلالات على حسب ما يقتضيه العقل بخلاف نظم الحروف فانه توابعها من غير اعتبار
معنى يقتضيه حتى لو قيل مكان ضرب ريش لم يخل بنظم الحروف وليس الاعجاز بمعجز
الالفاظ والا لما كان لطابق العلمين مدخل فيه لانها لا تتعاقب بنفس اللفظ فلذا اختار
النظم على اللفظ ولان فيه استعارة لطيفة متضمنة تجعل كلمات القرآن كالدرر كذا في الشرح
وفيه اولان النظم ليس مجرد تأليف كلماته على الوجه المذكور بل يكون تأليف اجزائه
ايضا ولا يتم بدون تأليف جملة ايضا كذلك اذ النظم كما يتعلق بكلام واحد يملق بكلامين
او اكثر فالصواب والنظم تأليف اجزائه الخ والنظم يحقق بمجرد ترتيب المعاني من
غير تناسق الدلالات اذ لم يكن في الكلام لفظ مجازي كما في سورة قل هو الله احد وثانيا
انه لولا الداعي الى ذكر النظم لقل عن وجوه الاعجاز في القرآن اذ لا داعي الى ذكر
اللفظ فالداعي ليس لترجيحه على اللفظ بل لترجيح ذكره على تركه (وكان القسم الثالث
من مفتاح العلوم) سمي كتابه مفتاح العلوم لانه مفتاح للعلوم التسعة التي اسفل عليها
من الصرف والنحو والاشتقاق والمعاني والبيان والبدع والقوافي والعروض
والمنطق اولانه مفتاح للعلوم كلها لانه يورث الناظر فيه قوة تمكن بها من تحصيل

كان الاول وامانفس الاعجاز
فلا وكان ذكر الوجه ههنا على
الشارح الى جعل وجوه الاعجاز
عين الاعجاز وتوجهها ن مراد
المفتاح موجه الاعجاز وجه به
صار الكلام معجزا ومرا المصنف
بوجوه الاعجاز وجوه يقتضي
رعيتها حصول ذوق مدرك
الاعجاز

المقصود اما الاستار للوجود
فيكون من مقابلة الجمع بالجمع
وتوزيع الاحاد على الاحاد
واما الاستار لكل وجه ففيه مبالغة
في خفاء الوجوه واعلاء كقدر
كشفه
كتأليف صورة الماضي مع المادة
في معنى المستقبل وعكسه وتأليف
صورة اسم الفاعل في المعنى
الماضي والاستقبالي

تلك العلوم وجعلها مقاسا لها اشارة الى ان قبض العلم من اقباض الوهاب والكتاب
ليس الا لفتح باب قبضه لاول الالباب (الذي صنفه الفاضل العلامة ابو يعقوب يوسف
السكاكي نعمة الله بفرانه) في التعبير عن جعله مغفورا بعمده بالفقران اشارة لطيفة
الى تشبيهه بالسيف القاطع في حدة الفريضة (اعظم) خبر كان والعظيم فوق الكبير شيء
كان مقابله اعني الحفيدون الصغير الذي يقال الكبير صرح به الزمخشري في تفسير
واهم عذاب عظيم (ما صنف فيه من الكتب المشهورة) بيان لفاعل صنف
وفي ذلك البيان من يد مبالغة في نفعه اذا اشتهار لا يكون الالتفات وصيانة عن تهمة
الكذب اذ دعوى الاطلاع على جميع ما صنف فيه ودعوى اثبات النفع العظيم بجميع ما صنف
فيه بعيدة عن مظنة التصديق وانما جعلنا البيان للضمير دون ما كافي الشرح لان البيان
حال من المبين وما صنف مضاف اليه وليس فاعلا ولا مفعولا لكن في مقارنة زمان
الاشتهار لزمان التصنيف نظر يحوج دفعه الى تكلف وجعل القسم الثالث كتابا وهو
بعض من الكتاب ايضا يستدعي تكلفا (نقضا) لابد من اعتبار مضاف اي لما كان نفع
القسم الثالث اعظم منافع ما صنف فيه فدفعنا اما بغير عن نسبة كان الى القسم الثالث
فتقدير المضاف في ما صنف فيه واما عن نسبة اعظم الى ما صنف فيه فتقديره في القسم
الثالث وكأنه مراد الشارح حيث قال تميز من اعظم وجعله تميزا عن المشهورة بعيدا عن
كانت اقرب اي المشهورة نفعها وبين كونه اعظم نفعها بكونه جامعاً لثلاثة امور كل منها
مشتمل على عظم نفع لا يسكن من الثلاثة كما يشعر به كلام الشارح حيث جعل قوله وانما
تحريرا وقوله واكثرها للاصول جمعا في تقديره واكثرها لكونها اكثرها للاصول جمعا اما كون
حسن الترتيب سببا لعظم النفع فلاه لما حسن الترتيب يوجد كل مقصد في محله فلا يفوت
الطالب واما كون تمام التحرير سببا فلاه اذا خلا عن الزوائد وما لا نفع فيه لم يكن للنظر
فيه تضيق وقت ويكون خالص النفع في عظم نفعه واما كون كثرة الجمع للاصول سببا فظاهر
واعلم ان قوله وكان القسم الثالث الى قوله نفعاً فقرة بعادها قوله (لكونها احسنها
ترتبا وانما تحريرا واكثرها للاصول جمعا) فقد بعد من قال الاولى ان يقول اعظم
ما صنف فيه من الكتب المشهورة نفع لكونه اكثرها للاصول جمعا ليكون كلاما موجعا
ويكون قوله لكونه احسنها ترتيبا وانما تحريرا مشتملا على صنعة الموازنة والترتيب
جعل كل شيء من المجموع في مرتبة والتحرير جعل الشيء حرا استعير لاختصار خلاصة
واظهارها فان الكلام المختصر على الخلاصة منزوع عن ذل الاشتغال على الحشو
فكأنه حرر بالتحرير وكون الكتاب اتم تحريرا عبارة عن كون اجزائه المحررة اكثر من
محررات اخر فلا يرد ان التحرير لا يجمع الاشتغال على الحشو فلا تصور فيه نقصان
حتى يجعل محررا اتم تحريرا من اخر لان الكلام للمحرر لا يجمع الاشتغال على الحشو بخلاف
الكتاب المحرر فانه عبارة عما حرر فيه شيء ومن لم يفرق بين الكتاب المحرر والكلام المحرر
فسر اتم تحريرا باقرب الى تمام وقوله لكونه احسنها ترتيبا وانما تحريرا في تقديره لكون
ترتيبه وتحريره احسنها ترتيبا اي احسن ترتيبات الكتب وانما تحريرا اي اتم تحريرات
الكتب في الكلام حذف مضاف ومعطوف وقد فصل مثله فاجل معرفته وجميع الاصول
مقدم على الترتيب الا انه اخره رعاية السجع والمراد بالاصول اما الشواهد لانها اصل القواعد
واما القواعد لان الاصل جاء مرادفا للقاعدة وقوله الاصول متعلق بجمعا قد رفسر بجمعا
على نحو وان احد من المشركين استجارك فقلوه جمعا عطف بيان للتمييز المحذوف وذلك

سمى تأليف الكتاب تصنفا لان
التعريف يجعل المسائل صنفا
صنفها

لان التعاطف يجوز تقديم معمول المصدر عليه لانهم جعلوا عمله لتأويله بان مع الفعل ومعه
فعل ان لا يقدم عليه لان ان مدخوله كحرف كلمة شرط الترتيب فيها فكملا لا يجوز تقديم
بعض حروف الكلمة على بعض لا يجوز تقديم شيء من مدخول ان عليه ولذا اولوا كل
معمول مقدم على المصدر بانه معمول ما يفسره المصدر وفيه انه تكلف جدا مع ضعف الداعي
اليه اوجهين الاول ما قال المحقق الرضائي الا انما ان المؤل بالشئ حكمه حكم المأول به مطلقا
ويؤيد بان ان مع الفعل لا بد له من فاعل ولا يتخلو عن الدلالة على زمان والثاني ما ذكره
الشارح المحقق الا انما ان المصدر عند العمل في الظرف يحتاج الى جعله في تأويل
ان مع الفعل لان الظرف يكفيه رابحة الفعل لان له شائنا ليس لغيره لتزله للشئ ميزته نفسه
لوقوعه فيه وعدم انفكاكه عنه ولهذا اتسع في الظروف ما لم يتسع في غيرها لكن فيما قاله
الرضائي نظر لان تأويل المصدر بان مع الفعل ليصلح للعمل بتضمنه الفعل فيجب ان يكون
حكمه في العمل حكم هذا الفعل او دونه ولا يثبت له عمل لا يمكن هذا الفعل منه فالحق جواز
تقديم الظرف على عامه المصدر كما جوزه الرضائي وان لم يكن لما جوزه فاعلم لكن في كون
قوله للاصول ظرفا نظرا لانه مفعول به زيد فيه اللام تقوية للعمل (ولكن) يوهي ان المذكور
بعده لدفع توهم نشاء من السابق لان وصف القسم الثالث بما وصف بهم انه مصون
عن العيوب وليس كذلك بل المذكور تمة الشرط اذ سبب تأليف مختصره ضمن ما فيه
من القواعد ويشتمل على ما يحتاج اليه من الامثلة والشواهد امور ثلاثة كون علم البلاغة
وتوابعها موصوفة بما وصف به وكون القسم الثالث كما وصف وكونه غير مصون عن
الامور المذكورة بالا وضوح (كان غير مصون) اي غير خال عن عدم الخلو بعدم
الصيانة تنبها على جلاله قدر السكاكي واشعارا بان اشتغال القسم الثالث على الحشو
والتطويل والتعبد لم يكن لغيره بل لمساعدته وعدم احتياطه عن الحشو هو فضل الكلام
على ما في القاموس والتطويل وهو جعل الكلام مطولا لا ذكر فضل فيه فالخشوع لغوفي
الكلام والتطويل عيب يحدث في الكلام المفيد بذكر الحشو فيه وفرق اخر بينهما
بحسب الاصطلاح سيجيء لكننا جعلناهما على الافة لان مبنى الخطب على الاوضاع
القوية لانه خطاب قبل معرفة الاصطلاح والشروع في تحصيله (والتعقيد) وهو كون
الكلام معقدا يعسر تحصيل معناه (قابلا للاختصار) لما فيه من التطويل والفرق بين
الاختصار والايضاح والتجريد يعمل الاختصار مقبولا والاخرين محتاجا اليهما غير
ظاهر ولواريد بالتطويل جعل الكلام مطولا من غير اشتغال على الحشو مع اداء امكان
اذ المقصود باقتصر منه واضحا يكن فيه مؤاخذه لا يترك الاولى يكون لتخصيص الافتقار
بالايضاح والتجريد وجه (مقترا الى الايضاح) الا لطف الى التخصيص (والتجريد) لما
فيه من الحشو اخره مع تعلقه باول ما ذكر للمحافظة على السجع (الف مختصرا) جواب
لما والنسب عن الشرط المذكور تأليف كتاب في المعاني والبيان والديع يتضمن ما فيه
خاليا عن عيوبه اذ كمال هذه العلوم يقتضي تأليف كتاب فيها وكمال المنافع واشتماله على
عبء به تقتضي تضمن ذلك الكتاب ما فيه خاليا عن العيوب فلذا قال الف مختصرا ولم يقل
اختصرته والقول بان اختصرته اخصر منه وهم لانه لو قال اختصرته لوجب ان يقول
اختصرته بحيث (يتضمن ما فيه من القواعد) ولا يخفى ان من تمة داعي تأليف مختصر
كذا انه كان عنده فوائد يختص به لم يسميها هنا احد فكان الانسب ان يضمها الى
ما ذكر في الشرط بان يقول لما كان علم البلاغة وتوابعها كذا وكذا وكان الاقتراح

كذا وكذا واجتمع عندي فوائد كذا وكذا الفت مختصرا بنصن ما فيه الى آخر ما ذكره
والقاعدة قضية كلية تشمل على احكام جزئيات موضوعات بالقوة القريبة من الفعل بحيث
لو ضمت مع صفري سهلة الحصول افادت حكم جزئي منها سميت قاعدة لانها اساس
معرفة احوال الجزئيات وكما يرام بتسامح فيعرف بحكم كلي الخ تعبرا للقضية
باشرف اجزائها ولا يخفى ان قوله بنصن كقوله (وشمل على ما يحتاج اليه من الامثلة
والشواهد) يدل على ان صيغ المساعي مستعارة للمعنى الاستقبالي تفاؤلا والشاهد جزئي
لموضوع القاعدة يصلح لان يذكر لاثبات القاعدة والمثال جزئي يصلح لان يذكر لايضاح
القاعدة وهذا هو المراد بقولهم المثال جزئي يذكّر لايضاح القاعدة والشاهد جزئي
يشهد بها في اثبات القاعدة ولذا قيل الشاهد اخص والظاهر ان الشاهد كالمثال
لا يخص بالكلام العربي كما يستفاد من كلام الشرح حيث قال هو جزئي يشهد به
في اثبات القاعدة لكونه من التبريل او كلام من يوثق بعينه فان قلت يستفاد من قوله
يحتاج اليه من الامثلة والشواهد ان القاعدة تحتاج اليها واذا كان الشاهد اخص
في دفع الحاجة اليه فلا يحتاج اليها قلت الاحتياج اليها لا ينافي الاحتياج الى
واحدله حيثان (ولم ال) من الاول كالنصر او الاول كالغزو او الالى كالمعنى بمعنى التقصير
(جهدا) اي لم ينته اجتهادي واستفراغ طاقتي اولا لم يجز فان التقصير عن الشيء يكون
بكلا المعنيين او من الاول كالنصر والاولو كالعد وبمعنى الترك اي لم اترك اجتهادا
كل ذلك من القاموس وقد اثبت الشارح الاول متعد بالي مفعولين كقولهم لا اترك جهدا
لعله لمعنى المتع والظاهر انه من قبيل الحذف والابصال والاصل لا اترك جهدا اي لا اترك
(في تحقيقه) متعلق بالجهدا والواضع راجع الى ما فيه وما يحتاج اليه ويعلم عدم تقصيره
في حق ما اضاف اليه مما اخص به بالطريق الاولى والى المختصر (وتهذيبه) اي تنقيحه (ورتيبه
ترتيبه اقرب تناولا) اي اخذاه وفي الاصل مد اليد الى الشيء ليؤخذ (من ترتيبه) اي السكاكي
او القسم الثالث والمختصر وحيث من تعليلية واقرب تناولا حال من المفعول اي حال
كونه اقرب تناولا من القسم الثالث من اجل ترتيبه (ولم ابالغ في اختصار لفظه)
هذا الطرف اما قبله لثني او المثني والمآل واحد وفائدة التقييد الاشارة الى انه بالغ
في اختصاره بالتجريد عن التظويل لكن قوله (تقريبا تعاطيه وطلبا لتسهيل فهمه على
طالبه) تعليلان للثني وليس الثني في المثل اذ لا وجه لقصد ان الاختصار لتقريب
التعاطي وطلب تسهيل الفهم على الطالبين ترك بل لو كان في الاختصار تقريبا التعاطي
وطلب تسهيل الفهم لوجب ان يلزم وهذا غير مارد به الشارح من انه على اصل
الشيخ ان ثني كلام فيه قيد يرجع الى القصد ويستدعي بقاء الاصل فيكون المعنى
ان المبالغة في اختصار لفظه تحققت لا لتقريب تعاطيه وطلب تسهيل الفهم على
طالبه وليس الامر كذلك والعامل في علة الثني كالعامل في علة المثني الفعل المثني والفرق
بالتثني قبل التقييد او بعده الا ترى ان العامل في المفعول به في لم اضرب زيدا على
الوجهين هو الفعل لامعنى الثني فاني الشرح انه يجب تأويل لم ابالغ بالفعل المثبت اي
تركت المبالغة حتى اولى يؤول لكان المعنى على ثني التعليل سقيم عليل وعلى ما ذكرنا من الفرق
التعويل والله الهادي الى سواء السبيل وانما علل ترك المبالغة في اختصار اللفظ لان
الاختصار في المتن مطلوب والمبالغة فيه شعار مهرة البيان والسابق فيه مما حرص
فيه غاية الامكان فني المصنف بالتعليل مهمة مجزة في مقام البيان عن التعليل واما عدم

التقصير في التعليل والتهديب والاثبات باحسن الترتيب * فقولان لا يفهما
لا يستدعيان داعيا فن جعل التعليلين تحتين لكونهما متعلقين بجميع ما ذكر او
مقتضين اليه على ترتيب او غير ترتيب فكان جواد فهمه مضطربا محتاجا الى تأديب
قال الشارح المحقق ولعمري انما غلط المصنف في وصف القسم الثالث بان فيه حشو
وتطويلا وتعقيدا حيث صرح به اولا ولوح به ثانيا وعرض بوصف مختصره بانه منقح
سهل المأخذ اي لا تطويل فيه ولا حشو ولا تعقيدان في القسم الثالث ذلك اقول لعل
المبالغة ليست لتزييف المفتاح بل لتهذير شروعه في التصنيف مع وجود المفتاح وقبول
المعذر منه محتاج الى المبالغة في تحقيقه (واضفت الى ذلك) المذكور من القواعد والامثلة
والشواهد (بما اشد) جمع فائدة وهي ما اكتسبت من علم او مال (عثر) اطاعت (في رضى
القوم عليها) نية باضافة البعض على ان مأخذ فوائده كتب مهمة لا تطلع عليها
الاختصم في التمتع فقد اشار في هذه الفقرة الى كمال ممارسته كما صرح بقوله (وزوائد لم اظهر
في كلام احد بانصرح بها ولا بالاشارة اليها) الى فطنته ترغيبا في توقير كتابه هذا
لانه وجد شرائط الكمال وهو الممارسة والعلامة وتسميته للقطعات من كتب القوم
فوائد ظاهرة وتسميته مخترعات خالصة زوائد اما تواضع في النهاية حيث جعلها
ستغنى عنها واما المبالغة في كتابها حيث جعلها زوائد في الفضل على فوائده (وتسميته
لخص المفتاح) لانه تبيين المفتاح باعتبار تعقيداته وتلخيصه وجمع خلاصته باعتبار
حشواته وتطويلاته والتلخيص هو التبيين والشرح والتلخيص على ما في القاموس
(وانا اسأل الله تعالى) قدم المسند اليه اما المخصص اظهارا لوحده في هذا الدعاء
بعدم مشاركته فيه بانأمن ليشعطف به كانه قال في انشاء النوال الهى اجنبي وارحم
رحمتي وانفرادي عن الاعوان اوليه على انه محمود اهل الزمان حتى لا يساعده
احد في سوء له واما التقوية بالحكم لان كونه سائلا انتفع به من محض الفضل من غير ان ينظر
الى الحقيقة في كفاية الانتفاع بعد اطرائه في وصف كفته بما يوجب الانتفاع به مظنة
لاكار فاندفع ما ذكره الشارح المحقق حيث قال لا يكون تقديم المسند اليه ههنا جهة
حسن اذ لا مقتضى للتخصيص ولا للتقوى على انه يكفي كون الاصل التقديم ولا مقتضى
لعدم دل على جهة الحسن واما قوله فكتاه قصد الى جعل الواو الحال فاقى بالجملة الاسمية
فيه انه لا بد من بيان داع الى الحال بالواو حتى تتم النكتة واما ما قيل انه لا بد من بيان
داع الى الحال فرجح له على المعطوف ففيه انه يكفي داعيا بيان انه جعل جميع
ما صدر عنه مقارنا بحال التضرع الى الله تعالى نعم يجدها الظاهر ان جملة اناسا
الله انشا لا طلب فلا يصلح الحال (من فضله) حال من (ان يقع به) وفي قوله (كانفع باصله)
نعم يرضى لطيف بالمفتاح بانه نفع به مع تجرده عن التحقيق انتفع به (انه اول ذلك) اي متولى
النفع به من غير استعداد التمتع به اذ لا يتوقف قبضه على الاستعداد كما هو مذهب
اهل الحق (وهو حسبي) اي محسبي وكفا في ولا حاجة لي في مسئولي
الى استعداد تأليفي له فلا يرد ان الانسب والله اسأل ليلامه قوله وهو
حسبي لانه تحصل السلامة بطلب الحاجة الى استعداد المؤلف (ونعم
الوكيل) يتبادر منه المدح العام بالوكالة لما يتوقع به فاما ان يقدّر بعده المدح
اي ونعم الوكيل هو حذف للعلم به كافي قوله تعالى نعم العبد اي ايوب وحيث ان كان تمام
الجملة مجردا عن الوكيل على احد القولين يلزم عطف مجرد الانشاء على اخبار ليس بشئ

منها محل الاعراب والاستدلال بالانشاء لان المعطوف عليه مما استدل به على انه يجب ان يسأل الانتفاع بهذا المختصر من مجرد فضله تعالى وان كان تمام الجملة نعم الوكيل هو على القول الآخر فاما ان يكون نعم الوكيل خبرا بلا تأويل كما يقتضيه كونه للمدح العام فيكون من عطف الانشاء على اخبار كذلك واما ان يكون مؤولا بجملة خبرية متعلق خبرها جملة انشاء اي مقول في حقه نعم الوكيل فلا يكون لانشاء المدح العام وهو مملوك في غير ذلك الفهم واما ان يعطف على حسي فيكون المدح هو المتقدم ونظيره ما صرح بجوازه صاحب المفتاح من قولنا زيد نعم الرجل فاما ان يكون المعطوف نفس نعم الوكيل فيلزم الاستدلال بالانشاء واما ان يكون متعلقه المحذوف اي مقول في حقه نعم الوكيل فلا يكون هناك انشاء مدح ولا يحصى الاجمال الواو اعتراضية كما في قوله * ان الثمانين وبلغتها او عاطفة بتقدير المعطوف اي نعم المولى ونعم الوكيل حذف لان ساق الذهن اليه من قوله انه ولي ذلك لما فرغنا عن شرح الديباجة حان ان نشرح في شرح المقصود * متوكلا على الفيض المحمود * متوصلا بتوقيفه لبيان مفصول المقاصد * موصول الفوائد * منفتح عن الفضول * مقتصر على المحصول * موفر لموائد العوائد مقدم للمقدمة خاتم بالخاتمة محيط بالفنون * فنون من يدع البيان لها كل اذن مفتون * سائلا متضرعا قائلا اتم كما انعمت * وانفع به اذا التمت * اعلم ان المصنف رتب الكتاب على مقدمة وثلاثة فنون * وخاتمة كما سنبينه لك في الخاتمة فحاشا كتابه مناسبة لفتحته في انها ليست من المقاصد * ووجه الضبط ان المذكور فيه اما ان لا يكون من المقاصد فان كان من حقه ان يقدم على المقاصد فهو المقدمة وان كان من حقه ان تأخر عنها لكونها كناية اسمية اياها فهي الخاتمة واما ان يكون من المقاصد فان كان الاحتراز عن الخطأ في تأدية المراد فهو الفن الاول وان كان للاحتراز عن التعقيد فهو الفن الثاني والافق ما يعرف به وجوه التحسين وهو الفن الثالث يقال دليل الحصر الاستقراء قابل للمنع يدفعه الاستقراء فلا فائدة في الاتيان به ويدفع بان المنع يتدفع عما سوى القسم الاخير ويقتصر عليه فلا يحتاج لدفع المنع الا الى استقراء القسم الاخير ففيه فائدة تقليل مؤنة الاستقراء وفيه نظر والحق ان ما ذكر في صورة الدليل ليس لاثبات الحصر بل لتحصيل مفهومات ينضبط به كل قسم كما اشرنا اليه نعم بعد بيان مفهومات الاقسام لافائدة في ايراده اصلا فن وقع فيه لادافع عنه ولما وقع المقدمة في نظم كلامه مستندة كالخاتمة والاصل في المستند التذكير نكرها فقال (مقدمة) بخلاف الفنون الثلاثة فانها وقعت مستندا اليها والاصل فيه التعريف ومن وجوه تذكيرها انها مقدمة مبهمه اذ ليست كقائمة اشهر ارادها في اوائل كتب العلوم فانها شاعت لبيان الحاجة وتصوير العلم وبيان الموضوع وهذه اقتضت على بيان الحاجة او تلك لما يتوقف عليه علم وهذه لما يتوقف عليه علوم ثلاثة واما ما قال الشارح المحقق انه لما سبق ذكر الفنون الثلاثة في آخر المقدمة صارت معهودات في مقام ذكرها فصار المقام مقام التعريف بخلاف المقدمة فانه لم يقع ذكر لها * ولا اشارة اليها فلم يكن تعريفها معنى ففيه ان تكتفى بالتذكير ليست انتفاء مقتضى التعريف بل لكل من التعريف والتذكير مقتضيات ما لم يتحقق شيء منها لا يصح الاتيان به على انتفاء التعريف العهدى لا يوجب عدم مقتضى التعريف وقبل تنويعها للتعظيم وقيل

للتفصيل واصل وجه التعظيم انها فاقت المقدمات في كونها مقدمة اهلوم ثلاثة ووجد التفاضل انها مقتصرة على بيان الحاجة وبالجملة المقدمة في بيان الحاجة الى العلوم الثلاثة ولما كان متوقفا على معرفة مرجع بلاغة المتكلم وكانت متوقفة على معرفتها المتوقفة على معرفة بلاغة الكلام المتوقفة على معرفة فصاحة الكلام المتوقفة على معرفة فصاحة الفرد ومتوقفة على معرفة فصاحة المتكلم تحصل بدونه والفصاحة لا يلد منها في البلاغة صدر المقدمة بتصوير هذه المفهومات وقدم ما هو الموقوف عليه على الموقوف الا في تقديم فصاحة المتكلم على بلاغة الكلام فان تقديمها عليها ليس لكونها الموقوف عليه لهابل لارادة بيان البلاغة بعد الفراغ عن الفصاحة قد اشهر ان المقدمة في عرف اللغة صارت اسما لطائفة مقدمة من الجيش وهي في الاصل صفة من التقديم بمعنى التقدم ولا يبعد ان يكون من التقديم المتعدي اما لانها تقدم نفسها لشجاعتها على بقية الجيش اولانها تقدم بقية الجيش على اعدائها في الظفر ثم نقلت الى ما يتوقف الشروع عليها كرسم العلم وبيان موضوعه والتصديق باقائده المترتبة المتعديها بالنسبة الى المشقة التي لا بد منها في تحصيل العلم وبيان مرتبه وشرفه ووجه تسميته باسمه اي غير ذلك فقد اشكل ذلك على بعض المتأخرين واستصعبوه فمنهم من غير تعريف المقدمة الى ما يتوقف عليه الشروع مطلقا وعلى وجه البصيرة او على وجه زيادة البصيرة ومنهم من قال لا يذكر في مقدمة العلم ما لا يتوقف عليه الشروع وانما يذكر في مقدمة الكتاب وقرئ بينهما فان مقدمة العلم ما يتوقف عليه مسائله ومقدمة الكتاب طائفة من الالفاظ قدمت امام المقصود لدلائلها على ما يقع في تحصيل المقصود سواء كان ما يتوقف المقصود عليه فيكون مقدمة العلم او لا فيكون من معاني مقدمة الكتاب من غير ان يكون مقدمة العلم وايد ذلك بانه يفتيك معرفة مقدمة الكتاب عن مظنة ان قوائم المقدمة في بيان حد العلم والغرض منه وموضوعه من قيل جعل الشيء طرفا لنفسه وعن تكلفات في دفعه ونحن نقول لا حاجة الى تغيير تعريف المقدمة فان كلامنا في المقدمة بما يتوقف عليه شروح في العلم هو اما اصل الشروع او شروح على وجه البصيرة او شروح على وجه زيادة البصيرة فيصدق على الكل ما يتوقف عليه شروح ولحل الشروع على ما هو في المعنى الكر مساع كافي ادخل السوق واورد على المسالك الثاني ان اثبات مقدمة الكتاب اثبات اصطلاح جديد لا نقل عليه في كلامهم ولا هو مفهوم من اطلاقهم ولا ضرورة يلجئ اليه وفيه ان ما هو بصدده لا يتوقف على اثبات اصطلاح بل يكفي ان يكون المراد بالمقدمة طائفة من الالفاظ الدالة على ما له نفع فيما يأتي ولا شبهة في هذه الارادة وهذا القائل لم يصرح بدعوى الاصطلاح ولو كانت مصرحاً بها ايضا ليس في المناقشة معه في ذلك منفعة لانه يكفيه مجرد الاستعمال في هذا المعنى نعم فيما عرف به هذا القائل مقدمة العلم انه صادق على المبادئ التصورية والتصديقية وكما انه اراد ما يتوقف عليه اشروع في مسائله واعلم ان المقدمة كثيرة اما يطلق على ما يستحق التقديم على بقية الباب او الفصل فالأظهر ان يقال المقدمة اسم لما يتوقف عليه الباحث الالفة فان كان الباحث الالفة العلم رتبته فهو مقدمة العلم وان كان بقية الباب فهو مقدمة الباب (الفصاحة) في اللغة تنبي عن الالفة والظهور يقال فصيح الاعمى اذا انطلق اسانه وخلصت لغته من المكنته وجادت فلم يلحن ويقال فصيح اللين اذا اخذت رغوته وذهب اساءه فالفصاحة تحتمل الثقل

لان لفظ الفصحى راديه كلامه
اما بالاستعمال فيها او بعموم
الاشراك

اي في الثقل فلا يرد ان فصاحة
المتكلم بما يتوقف عليها بلاغته
نعم بصير كونه موقوفا عليها لها
في الخارج ايضا وجها لتقدمها

باعتبار جامع الظهور بين معني اللغوي عن كل واحد من المعنيين كما قيل ويحتمل
ان يجعل العلاقة الجردة وطلاقة اللسان والخلوص عن الالكسة (يوسف بهذا المفرد)
وقال هذه الكلمة فصحة او هذه كلمة فصحة او تكلمت بها فصحة (والكلام)
كذلك فية ل في الترتيب الفصحة وفي النظم فصحة فصحة واما الكلام فصحة
فلا ينقص الترتيب من كونه كلاما الشارح المحقق (والتكلم) فقال كان فصحة وشاعر
فصحة والكتابة انشاء الشعر ولا ينفي عليك انه لابد من جعل الفصاحة هنا من الالفاظ
المستعملة في اكثر من معنى كما هو مجوز عند البعض او تأويلها بما يطلق عليه الفصاحة
والا فلا يصح الاخبار عنها بقوله بوصف بها المفرد والكلام والتكلم وكذا في تعريف
الفصاحة الكلمة فتدبر بها على التعبير عن المقصود بلفظ فصحة اذ ليس للفصحة
معنى يشتمل المفرد والكلام حتى بوصف به الالفاظ السائل والشارح المحقق غفل عند
في هذين المقامين ونسبه لانه في قول المصنف فيما بعد فلم ان كل بلوغ فصحة
ولاعكس وكذا الحال في قوله (واللاغة) وهي في الاصل تنبي عن الوصول والانتهاء
(يوسف بهذا الاخبار) اي الكلام والمكلم بلفظ كلام بلوغ ورجل بلوغ (فقط)
اي لا المفرد اذ لم يسمع مفرد بلوغ فقط اسم فعل بمعنى انتبه والفاء حذيفة ترينها للفظ
او جزائية والتقدير اذا وصفت الاخيرين بها فتنبه عن وصف الاول بها وما لا يد
منه في هذا المقام معرفة المرام بالمفرد والكلام فتقبل المرام بالمفرد ما لا يدل
جزءه على جزءه معناه وبالكلام ما يقابل به سواء كان مركبا انا ما او غيره لان
المركب اذا قص بوصف بالفصاحة فلا بد ان يكون داخل في الكلام وتعبه الشارح المحقق
بان صحة هذا القول يتوقف على ان لا يكون وصف المركب ناقصا بالفصاحة مجازيا من قبل
فصل المركب بحال اجزائه وان ثبت منهم اطلاق الكلام انفسه على هذا المركب وان
لا يكون داخل في المفرد وكل من الثلاثة ممنوع بالحق انه داخل في المفرد لان المفرد اذا قيل
بالكلام يتعين لارادة ما شمل المركبات الناقصة ونقص السيد السيد هذا القول بما يدفعه
النوع الثلاثة ويقلب ما جعله الشارح حقا باطل وهو انه ارادته بل تمام الكلام بوصف
المركب الناقص بالفصاحة انه بوصف بالفصاحة مع انه لا يكفي في فصاحة ما ذكر في تعريف
فصاحة المفرد بل لا بد من الخلو من تنافر الكلمات ووضوح اتاناف والتعقيد فلا يكفي
في فصاحتها فصاحة الاجزاء حتى يكون وضوح اتانافها ولا يتوقف دخله في الكلام على
ثبوت اطلاق الكلام الفصح بل يكفي اطلاق الفصح لانه بمجرد اطلاق الفصح
يعرف انه داخل في الكلام اذ لا بد من فصاحته لا بد لفصاحة الكلام ولا يصح دخوله في المفرد
لانه لا يكفي في فصاحته ما بين به فصاحة المفرد واورد عليه انه لا يصلح تعريف فصاحة
المفرد بادخال هذا المركب في الكلام لانه لا بد من دل المفرد على ما لا يدل جزؤه على جزءه معناه
لدعوى تبادر هذا المعنى منه لاشتهاره وحمل الكلام بقية المقابلة على ما يجمع المركبات
الناقصة يتجه على تعريف فصاحة المفرد انه لا يشمل فصاحة عبد الله علما لانه لا يكفي
في فصاحته ما ذكر في تعريف فصاحة المفرد اذ لا بد لها من الخلو من تنافر الكلمات
ايضا اذ تصور فيه ذلك التنافر فعمل انهم غفلوا عن قساد تعريف فصاحة المفرد لانهم
قصودوا بالمفرد ما يقابل المركب وجعلوا المركبات مطلقا كلاما ويمكن ان يدفع بان تنافر
الكلمات لا ينافي عن تنافر الحروف لكنهم اشتروا في فصاحة المفرد الخلو من تنافر
الحروف لانه لا قصد للتكلم فيه الا الى جمع حروف بخلاف فصاحة الكلام فان قصد

واما ما اعترض به السيد السيد
على الشارح المحقق انه اثبت
في هذا الكتاب مقدمة العلم
ما يتوقف عليه معرفة مسائله
وجعل منها كلاما من حد العلم
وغايته وموضوعه وجعل هذه
الثلاثة في شرح الرسالة مقدمة
الكتاب لعدم توقف المسائل
عليها ولم يرض بالثبات التوقف
عليها على وجه البصيرة
في التحصيل بان البصيرة غير
مضبوطة ولا يستدعي الاقتصار
على الثلاثة فحيث لا يثبت عنده
الا مقدمة الكتاب ويحتاج
في نوجده قولهم المقدمة في حد
العلم وغايته وموضوعه
الى تكلفات مما يجب لانه لا يلزم
من مخالفته في شرح الرسالة
من جعل حد العلم وغايته
وموضوعه مقدمة العلم نكارة
مقدمة العلم فجواز ان تكون مقدمة
العلم ثابت ولا يكون هذه الثلاثة منها
بل يكون مقدمة العلم التصور
بوجه ما والتصديق بغايته ما

اي جمع الكلمات فاسبان يشترط فيه التجنب عن الشافر في جمعها والعلم في العلم اعلم ليس
فيه جمع الكلمات فهو داخل في اشتراط الخلو من تنافر الحروف ودفعه ان العلم المركب
خارج عن حدا كلمة لا يشترط كونها اللفظة معني على نهاية الغلة لان احدا لم يجعله خارجا
عن المفرد ولا ينفع خروجه عن الكلمة دخوله في الكلام في هذا المقام بقى انه يرد على تعريف
فصاحة المفرد مفرد اريد به لازم بعد بحيث يخلل الاتصال فينبغي ان لا يكون فصحة
فمن يعرف فصاحة المفرد لا يصح اخراج المركبات عن المفرد حتى يجعل قريبة على
اخراجها او غاية ما يمكن ان يقال لمثل المفرد والكلام على حقيقةهما وما يتبادر
منهما ان الموصوف بالفصاحة في الاصطلاح ليس الا المراد المقابل للمركب
مطلقا والا للكلام لان احتياجهما الى الفصاحة لتوقف معرفة البلاغة عليهما ويكفي
في معرفة البلاغة معرفة فصاحة الكلام المتوقف على معرفة فصاحة المفرد المطلق
المركب ولا غرض يتعلق بالاصطلاح على معنى لفصاحة بحيث يشمل صفة المركبات
الناقصة مثلا ولا ينبغي ان قوله والبلاغة بوصف به الاخيران فقط يقتضي ان يعمل الكلام
على حقيقة ثلثا يفيد وصف المركبات الناقصة قال الشارح المحقق الدليل على انه
لا يوصف بالبلاغة غيرهما انه لم يسمع كلمة بلغة والتعليل بان البلاغة انما هي باعتبار
المطابقة لمقتضى الحال لا يتحقق في المفرد وهم لان ذلك انما هو في بلاغة الكلام
والتكلم هذا واورد عليه ان في كلمة بلغة لا يستلزم حصر الوصف في الكلام والتكلم
لاحتمال ان يوصف به مركب ناقص ويدفعه ان النبي عن الكلمة على سبيل التعليل
فالمناقضة عائدة الى العارة واورد ايضا ان التعليل الذي نسبته الى الوهم ايضا ملخصه
ان العرب لا يطلق البلاغة الا باعتبار مطابقة الكلام لمقتضى الحال فترجمه الى قولك
لم يسمع كلمة بلغة ويدفعه ان التبادر من العارة ان بناء التعليل على تعريف القوم
لا على التبع وتزييفه لما هو المتبادر بقى انه لو ساعدنا في انه لا يسمى مطابقة مقتضيات
الاحوال في المركبات الناقصة والمفردات بلاغة لكن لا يكثر فضلها كالبلاغة فلا وجه
لاهمالها وعدم ضبطها ومن البين انه يجري في المركبات الناقصة بل المفردات ايضا فان
في تعداد جملة بعدى تعظيم المضاف اليه وبعد السلطان تعظيم المضاف ويأتي لهب
الاشعار بالجهنمية الى غير ذلك وانما قسم الفصاحة اولاً ثم عرف كالا لان قصده
كان التمييز بين فصاحة موصوفها المفرد وفصاحة موصوفها الكلام وفصاحة
موصوفها التكلم بترى صفات صالحة خلعتها كلام القوم بتأمله في موارد استعمال
وتحصيل قدر مشترك بين الافراد يظن به كونه مما وضع له اللفظ كما هو
مسلك علماء اللغة ومدونيهما على ما يستفاد من الايضاح وانما لم يعرف الفصاحة المطلقة
لانه لم يجد مفهوما مشتركا بين فصاحة التكلم وفصاحة اللفظ ويرجح تونه مشتركا
عنده ولا فصاحة اللفظ مطابقا لانه لم يتخلص له مفهوم للفصاحة جامع لافرادها
الائمة باللفظ فاعرض عن تحصيل مفهوم لها اما الظن الاشتراك به اولاهم الحل
فتقسم الفصاحة الى الثلاثة تقسيم اللفظ المشترك اما باستعمالها في المفهومات الثلاثة
او بارادة ما يطلق عليه الفصاحة فان قلت قد عرف صاحب المفتاح فصاحة اللفظ
يكون اللفظ جاريا على القوانين المستبطة من استقرار كلامهم كثير الاستعمال على
السنن العرب الموثوق بعريتهم قلت قد زيف المصنف هذا الشعر بفاجلا بما قال في
الايضاح من ان الناس في غير الفصاحة والملاغة قوا الاختلاف اذ قد قيل بانها ملازمة

اي لفظ فصاحة المفرد مثلاما
بالوضع التركيب الحاصل
بالإضافة او بالوضع الافرادى

لغير فهمها ولا الى ما يشترط الفرق بين كون الموصوف بهما الكلام وكون الموصوف بهما المتكلم فان قلت هل لهذا الاجل عند تفصيل اوانت معرض عن هذا التزيف جازم بصحته كما هو الظاهر من كلام الشارح المحقق قلت كثرة الاستعمال لا تسترط في فصاحة الخالص عن التعقيد المعنوي ولا يطلب له كثرة الاستعمال لا يقال يكفي كون حقيقته كثيرا الاستعمال لا نأ نقول فلا يتخلل بالفصاحة ارادة ما لا يتخلل اليه بالخلل وايضا كون اللفظ جاريا على انقوائين المستبطة من استقراء كلامهم تطويل يعني عنه بقية التعريف ولا يبعد ان يكون صاحب المفتاح مشيرا الى تزييفه حيث قال وعلامة الفصاحة الرجعة الى اللفظ ان يكون اللفظ جاريا الخ وبما ذكرنا تدفع عن المصنف ما اعترض به عليه خطيب مصراته لاندخل للرأى في تعيين مفهومات اللفظ فكيف يصح منه تعريفها بما لم يجد في كلام الناس وما يخرج الى ما يجابه المصنف ان اردت بالناس المعهودين من صاحب المفتاح وعبد القاهر ونظائرهما من المهرة المشهورين وتدفع ايضا ان تعريف الفصاحة بالخلوص مساحجة لان الخلوص لا يصح حله على كون اللفظ جاريا الخ كما هو الواضح المبين المستغنى عن البيان وبته الشارح المحقق يكون الفصاحة وجودية وكون الخلوص عدمية وتعقبه السيد السند بان حل العدمي على الوجود غير متمم كما في قولك السوداء لا يابص لكن التعقب مما لا يضر لانه نزاع في ابضاح البديهي ووجه الدفع ان المص اعتبر في مفهوم الفصاحة ما هو احق بالاعتبار فحق فهم في كون مفهومه وجوديا وكيف لا وهو انسب بالمعنى الذي في اصل اللغة من قولهم فصيح اللين اذا ذهب باؤه وخلص عن رغوته وفصح الاعجمي اذا خلصت لغته عن الالكسة (الفصاحة) الكثرة او كثة (في المفرد خلوصه من تنافر الحروف والغرابية ومخالفة القياس) اللغوى وهو ما ثبت من الواضع لا ما جعله الصرفيون قاعدة فاني رأيت مخالفا للقياس الصرفي موافقا للقياس اللغوى وانما جعل مرجع معرفة المطابقة للقياس التصريف لانه يعرف منه ثبوته من الواضع اما بادر اجه في القانون واما باستثناءه من القانون وبيان شذوذه عقيب بيان القانون (فالتنافر) وصف في الكلمة توجب ثقلها على اللسان سواء كان لتنافر نفس الحروف او لتنافر كفيات الحروف او لهما فقالا بالنقاء الساكنين مشتمل على تنافر الحروف من حيث كفياتها نعم هو داخل في مخالفة القياس ايضا (نحو) وصف مستشتر في قول امرئ القيس (غدار مستشترات الى العلى) فضل العاقص في منى ومرسل عقيب قوله وفرع بزن المتن اسود فاجم اثبت كفتوا الخلة المتشكل اى رب فرع بزن المتن اسود فاجم بين السواد اثبت كثير كفتوا الخلة هو الخلة كانه قدود للكرم المتشكل بكسر الكاف وقسمها اى ذوعسا كليل والشكال كفر طاس الفتو غداره اى ذوابه جمع شذيرة مستشترات اى مرتفات من استشتر اى ارتفع او مرتفعات من استشتره اى رفعه الى العلى جمع العليا اثبت الاعلى بر يده اعلى شمرات الرأس والعاقص جمع عقيصة او عقيصة بكسر العين وسكون القاف وهى الخصلة المجموعة من الشعر على هيئة الرمانة والمنى المنقول والمرسل خلاف المنى والعقيصة لا خلاف المنى كما في الشرح يريد وصف شعره بالكثرة والطول جدا حتى انقسم الى اقسام وغابت عاقص في منى منه ومرسل وحتى احتاج الى رفعه الى العلى وسبغى ان مرجع معرفته تنافر الكلمات والحروف هو الحسن لكن لا اعتماد على كل حسن بل الحاكم التافذ الحكم حسن العربى الذى له سليقة الفصاحة او كاسب الذوق السليم من ممارسة التكلم بالفصح والتخفيف

عن التكلم بغير الفصح وليس التنافر لكمال تباعد الحروف بحسب المخارج والالكان مرجعه الى علم المخارج ولا نقر به كذلك لذلك ولا لاختلاف الحروف في الاوصاف من الجهر والهمس الى غير ذلك والالكان المرجع ضبط اقسام الحروف وابل ان تذهب الى شئ منها اذ الكل مبنى على الفعالة عن تعيين مرجع التنافر وعن كثير من المركبات الفصيحة المنتمة من المتباعدات نحو علم وفرح والمنتمة من المتقاربات نحو جيش وشجي وعن انه لا تفاوت بين مستشرف ومستشزر مع تنافر احدهما وخلوص الاخر ومن مال الى ان اجتماع المقاربات المخارج سبب للتنافر لانه عدم فصاحة الماعهد فاجتره والزعم فوقع في تصحيحه على ما وقع حتى قال انجاز السورة من القرآن لا يتوقف الاعلى بلاغتها المتوقفة على فصاحتها وفصاحتها لا يتوقف على جميع كلماته بل على فصاحة الاكثر بحيث يكون غير الفصح مغمورا فيه مستورا على الذاتية بفصاحة الكلمات الكثيرة كما يستمر الخلاوة الشديدة المارة القليلة وبعدم فصاحة كلمة من ذلك الكلام لا يخرج عن الفصاحة كان الكلام العربى لا يخرج عن كونه عربيا بوقوع كلمة غير عربية الا ترى ان القرآن عربى بحكم الشارع وفيه الفصاحة غير عربية بالرواية عن ابن عباس وعكرمه واجاع النحاة على ان نوحا وارايم وغيرهما انجسبات وذلك لانه تكلف جدا من غير داع واماما قال الشارح المحقق من ان فصاحة الكلمات شرط فصاحة الكلام فلا يجوز ان يكون جزءا منه غير فصيح فلا يضره لو تم داعيه الى جعل الماعهد غير فصيح لانه يخالف في اشتراط فصاحة الكلمات تأوله بان المراد فصاحتها حكما بان يكون بحيث لا يحسن بغير الفصح فيها وكذا ما قاله من انه لو كان الماعهد غير فصيح فلا اقل من انه يلزم الهجر او الجهل على الله تعالى عن ذلك علوا كبيرا لانه لا يجوز ان يكون ارادة ليجز الخطاب عن فهم معنى لفظ اخر بمعناه او لبيان ان غير فصيح في كلام طويل لا يضر بالفصاحة قال الشارح لعذر ضبط التنافر لم يتعرض لتحقيقه واكتفى فيه بالتمثيل قلت لو كان كذلك لم يكن بقوله (والغرابية) نحو الخ بل كان يعرف الغرابية ومخالفة القياس والغرابية كون الكلمة وحشية غير ظاهرة المعنى ولا مأثوسة الاستعمال كذا في الشرح فان قلت لم لم يكن بقوله غير ظاهرة المعنى كما في الابضاح قلت اراد نصب علامتين للغرابية عدم ظهور المعنى وعدم انس السمع به وبه على ان كون الغريب مهجورا الامر بن التقباض العقل عنه لعدم وصوله الى المقصود منه ونفور السمع عنه لعدم شبهة ولا يخفى ان تعريف الغرابية بهذا لا ينفع غير المتبع فلهذا افسر بان يكون مما يحتاج في معرفته الى ان يرجع الى كتب اللغة المبسطة كتكا كاتم وأفرقةوا في قول عيسى بن عمرا الخوى حين سقط من الجار واجتمع الناس عليه ما لكم تكا كاتم على تكا كاتم على ذى جنة * افرقةوا عني اى اجتمعتم تنوعوا عني او يكون مما يحتاج الى ان يخرج له وجه بعيد كما في قوله (وفاجا ومرسا مسرجا) ولا يخفى ان هذا التفسير ايضا مما لا ينفع لانه ربما يفسر الغريب في الكتب الغير المبسطة فان تكا كاتم وأفرقةوا مما ذكرنا في الصحاح والقاموس والفصاحم الاسود بين الفحومة يعنى وشعرا فاجا والمرسن بفتح السين وكسرهما الانف والمسرجه مفسره بقوله (اى كالسيف السريجي) اى المنسوب الى سريجي هو قين ينسب اليه السيف (في الدقة والاستواء) كالسراج في البريق هو مصدر فسرته بقوله (واللعان) والاولى في المعان فالسراج غير ظاهر الدلالة ولا مانوس الاستعمال احتج لبيانه الى جعله اسم مفعول من السريجي او من السراج بمعنى المشبه بالسراج

اشار الى ان الظرف يجوز ان يكون وصفا بتقدير عام له معرفا باللام وان يكون حالا بتقديره نكرة وذو الحال هو المبتدأ عند من يجوز الحال عن المبتدأ بالاناء وبناؤه بالفعول معنى عند من يجوز فانه لكونه معرفا مفعول التعريف كانه قيل عرف الفصاحة كاشفا في المفرد خلوصه

او السريجي وكان وجهه تصيل النائية من صفة اسم المفعول ان المسرح معناه المحمول
سراجا او سيفا سريجيا بدعوى الاتحاد بينهما على نحو زيد اسد فهو تنميل من قبيل
فرجته اي جماعته فرجا وقيل جاء الفعل للنسبة الى اصله نحو تمت اي نسبت اليه
فالمسرح بمعنى المنسوب الى السريجي او السراج نسبة المشبه الى المشبه به وهذا انما يحسن ان
يوجد نسبة المشبه الى المشبه به حتى يقال اسدي للمشيبه بالان يقال فلان هذا ايضا
وجه البعد الخريج قال المصنف في الابضاح ويقرب هذا من قولهم سرج وجهه
بالكسر اي حسن وسرج الله وجهه اي بهجه وحسنه يريد ان اخذ المسرح من
السراج كاخذ سرج منه فهذا الوجه مرجح لانه يحقق نظيره في كلا مهم وانكل
على الشارح انه بعد وجود سرج لم يحمل المسرح منه حتى لا يحتاج الى اخذه من
السريجي او من السراج فاجاب بانه يجوز ان يكون سرج مستقدا مولدا بعد سرج العجاج
او يكون مأخوذا عن مصدر بل من نفس السراج فلا يكون من افعال ينشئ منها
بل من باب الغرابية كالمسرح وان يكون الحكم بالخريج المذكور لتفصيص في
تبعهم وعدم غورهم عليه حتى ان صاحب مجمل اللغة جعله منه بعد غوره عليه هذا
ولكن ان نقول التزامهم احد الخريجين لارائهم معنى البيت على الوجهين كبرا عن
كبر واعلم ان القرابة مما يتفاوت بالنسبة الى قوم دون قوم كالاعتباد الذي
يشابها فالغريب يقال المعتاد فالمراد بالقرابة المحنة بالفصاحة ان يكون غريبا
بالنظر الى الفصحاء كما هم لا بالنظر الى العرب كانه لا يتصور اذ لا اقل من تعارفه عند قوم
ينكحون به ولوكون القرابة اعم مما يخل بالفصاحة ثبت غريب القرآن والحديث والوحشي
كما يكون بمعنى ما يشغل على تركيب ينفر الطبع عنه ويقابله العذب ويحب الخلوص عنه في
الفصاحة لكن الخلوص عن التنافر يستلزم كذلك يكون مراد فالغريب المطلق نقل
من الوحشي الذي هو منسوب الى وحش يسكن القفار على ما قالوا ومن الوحشي الذي
هو واحد الوحش الذي يسكن القفار على ما نقول في القاموس الوحش حيوان البر والجمل
وحوش والواحد وحشي ولعدم الفرق بين المعنيين اعترض بعض بان ذكر الوحشي في
تعريف القرابة غير مرضي بل الوحشية قيد زائد على فصاحة المقرد يعني بالزائد ما لا فائدة له
وذلك لانه يعني عنه الخلوص عن التنافر ومنهم من فهم منه انه ينبغي ان يزداد في تعريف
الفصاحة ويشترط الخلوص عنها فاعترض باننا لانسلم وجوب زيادة لان الخلوص
عن القرابة يستلزم لان القرابة من الوحشية وخلوص عن الاسم يستلزم الخلوص عن
الاحص (والخائف) قد اوضحناها (نحو) مخالفة الاجل في قوله (الحمد لله العلى الاجل) فانه
بالف مائت من الواحد وهو الاجل تمتدات ملك الناس بانها قيل فلان فالتاس الاجل مفردا
غير فصيح لان المفرد قسم الموضوع والموضوع هو الاجل لا الاجل قلت اصل كل مقوم موضوع
بعدم كافتح الا انه هجر الاصل فان قلت مما يجوز للشاعر فك الادغام وهو جائز بشرط الاضطراب
انما لا يعتمد على من غير اضطرار ايضا قلت الضم مقبوس وغير مقبوس وفك الادغام غير
مقبول الشعر اس من العرب المبالى من ليس له الفك فيما لم يسم وقوله بالالف يريد به يارب
الرحمن وفي الف الف بل عن اي فاعل الحمد (قيل) فصاحة المفرد خلوصه عما ذكر (ومن
الكرامة في السمع) هكذا افسره الشارح من قلت قد سبق ان تعريف الفصاحة والبلغة على
هذا الوجه مما لا يسهل في اتم الناس انما اخذه من اعتباراتهم واطلاقاتهم ولو كان فصاحة
المفرد معناه هذا التعريف لم يكن اخذ تعريفه على هذا الوجه من اعتباراتهم واطلاقاتهم

واما جعل الوحشي بمعنى ينقسم
الى غريب حسن منه قريب
القرآن والحديث وغريب فيصح
وهو ما يشغل على تركيب ينفر
الطبع عنه فيوجب ان لا يكون
الوحشية محنة بالفصاحة بل
الكون نقلا وهو داخل تحت
التأخر كيق وهو واقع في افصح
الاسلام فساد كذا الشارح ان
الوحشي ما لا يكون ظاهر المعنى
ولامانوس الاستعمال وهو منقسم
الى اخمن والقيح ومع كونه مخالفا
بالفصاحة وهو ان الفساد
ظاهر

ع

بل كان ينبغي تعريفه ونجد في كلامهم يحذف ما هو مستدرك منه قلت
لعل القائل من معاصريه يدعي وجوب زيادة قيد على تعريف استخراج جده والانساب
بهذا ان لا يقدر ما قدره الشارح بل يجعل قوله ومن الكراهية في السمع معطوفا
على ما في التعريف اعني من تشافر الحروف عطفت تلقين ومعنى الكراهية في السمع
ان يقرأ السمع كما يقرأ عن سماع الاصوات المنكرة وانما يجب اشتراط الفصاحة
بالخلوص عنها لان اللفظ من قبيل الاصوات والاصوات منها ما يستلزم نفس سماعه ومنها ما
يستكره كذا ذكره الشارح وفيه نظر لان اللفظ يجوز ان يكون من الاصوات التي لا يستكرهها
ابدا ويجوز ان يكون نظر المنكره المنع اي لانها ان اللفظ يجري فيه استكره السمع ويمكن
ان يكون هذا المختص ما قيل في بيان النظر ان الكراهية في السمع راجعة الى النغم فكيف من لفظ
فصيح يستكره في السمع اذا ادى بنغم غير متناسبة وكم من لفظ غير فصيح يستلزم اذا ادى
بنغم متناسبة وصوت طيب هذا وما ذكره الشارح في دفعه من دعوى بدها استكره جرش
دون النفس غير مسموع انما المقطوع به رد السامع احدهما دون الاخر مع احتمال ان يكون ذلك
الرد لوصفة ثقله على اللسان وما نقل عنه في حواشي الشرح من قوله يعني سلطان النغم مدخلا
في ذلك لكن لانها انما المرجع بحيث لا يكون نفس اللفظ مدخلا اصلا فبالمنع بالمنع نحو
كرامة الجرشى كالزمكي مرادف النفس في قول ابي الطيب في مدح سيف الدولة ابن الحسن
على (كريم الجرشى شريف النسب) اوله * مبارك الاسم اغر اللقب * قال الشارح ووصف
اسمه بالبركة لموافقة اسم امير المؤمنين على رضى الله عنه هذا وحيد لا اختصاص له
بالاسم بل الكنية ايضا كذلك الا انه خصه بالاسم ضيق الشعر ولا بعد ان يجعل
البركة لموافقة اسم الله تعالى فيختص الاسم والابح ان يكون فصدته الى انه مبارك
الاسم لاكتساب اسمه البركة من ذاته واغر اللقب يراد به مشهور اللقب يعني لقب بسيف
الدولة لاشتهاره بهذا الوصف لالته ول والتدح والاغريض الجبهة من الخيل استعمل
اسمك واضمح معروف (وفيه نظر) قال الشارح المحقق لانها داخل تحت القراءة المفسرة
بالوحشية اظهروا الجرشى اما من قبل تكا كاتم واغرنقوا او الجرشى والخلم يريد
ان الخلوص عن القرابة يستلزم الخلوص عن الكراهية في السمع اذ الكراهية في السمع
يستلزم عدم استعمال الفصحاء فيكون غريبا اما غير ثقل على اللسان او ثقلا
لا يقال جعل تكا كاتم واغرنقوا غير كراهية على الذوق بنافي مانقل عن بعض البلغاء
انه لما قال عيسى بن عمر الحموي مالكم تكا كاتم على تكا كاكم على ذي جنة افرغوا عني
قال دعوه فان شيطانهم يكلمهم بالهتدية لان اطلاق الهتدية عليه يدل على كراهته
على الذوق لاننا نقول يحتمل ان يكون فصدته الى خفاءه لئلا تدون الكراهية على الذوق
واورد عليه ان القرابة كما تشمل كراهية السمع تشمل تشافر الحروف ومخالفة القياس اذ
الصاهر ان يكونا بمنزل عن استعمال الفصحاء ويمكن دفع ذكر تشافر الحروف مع المدراجة
تحت القرابة بان اغناء القرابة عنده اغناء المتأخر عن المتقدم ولا وصفة فيه بخلاف اغناء
المرابة عن قبح الكراهية في السمع فانه من قبيل اغناء المتقدم عن المتأخر وهو قبيح واما
ذكر الخلوص عن مخالفة القياس فكل الان يقال لا خفاء في مزيد توضيح يتعلق بذكر الخلوص
عن مخالفة القياس فلا بأس بزيادة وانما النزاع في وجوب اشتراط الخلوص عن الكراهية
في السمع ومنهم من جعل وجه النظر ان الكراهية ان ادت الى الثقل فقد دخل تحت التنافر والا
فلا ينزل بالهتدية وقال الشارح ضمة ظاهر لان عدم التأدي الى الثقل لا ينفي الاخلاص

بالفصاحة ويجوز ان يكون الالفاظ الكثر به في السمع مما يحترز الفصحاء عن استعمالها فلا تكون فصيحة ويمكن ان يقال ملخص هذا الوجه ان الكراهة في السمع لو كانت مع الثقل تكون داخلية تحت التناثر والا فلا نسلم استلزامه الاخلال بالفصاحة اذ لا يجدي اطلاقهاهم واعتباراتهم اشتراط افصاحة بالخلوص عن كراهة السامع ولا يخفى انه لا يدفع منع اخلال الكراهة بالفصاحة جواز كونها محنة ومنهم من وجد النظر بان ماذكره القائل وجوب ذكر ومن الكراهة في السمع في بيانه فيه نظر لان كون اللفظ من قبيل الاصوات فاسد بل هو كيفية الصوت كما عرف في موضعه وقال الشارح ضمه ظاهر لان كلام المتن يدل على ان نفس الاشتراط منظور فيه مع ان جعل اللفظ من قبيل الاصوات شائع في اختيارهم حتى قالوا اللفظ صوت يعتمد بخارج الحروف ولك ان تقول ملخص كلامه ان وجوب زيادة هذا القيد ممنوع لان تعلق كراهة السمع باللفظ ممنوع الا انه بين ان هذا المنع راجع الى بيان هذا القائل لان المقدمة المثبتة اذا منعت يرجع منعها الى دليلها فاندفع ماذكره من ان ظاهر كلام المتن ان نفس الاشتراط منظور فيه واما ماذكره من ان مختار الادباء ان اللفظ صوت وجوب الاشتراط مبنى عليه فدفعه ان المصنف ان ينزع في الوجوب بناء على ضعف المبنى ومنهم من قال ان مثل ذلك واقع في التبريل كلفظ ضيرى ودرس ونحو ذلك قال الشارح وفيه ايضا بحث لانه قد تعرض لاسباب الاخلال بالفصاحة ما يمنع السببية فيصير اللفظ فصيحاً فان الالفاظ تنفصت باختلافات المقامات كما سيجي في الخاتمة ولفظ ضيرى ودرس كذلك هذا وفيه انه يلزم حيث ان لا يكون التعريف للفصاحة جاعاً للخروج فصيحاً غير خالص عن اسباب الاخلال مع وجوب ما يمنعها عن السببية لان يبلغ في الكلف وبقوله ان ادخل خلوص اعم من الخلوص حقيقة او حكماً فان المشتل على مسبب الاخلال مع مانع السببية في حكم الخالص واعلم ان الوجوه المذكورة للنظر كلها راجعة الى منع وجوب اشتراط الخلوص عن الكراهة في السمع باسناد مختلفة فالناقشة فيها مناقشة في السند الاخص عند التحقيق (و) الفصاحة (في الكلام خلوصه من ضعف التأليف وتناثر الكلمات) اي الكلمتين فصاعداً والالكان الكلام * المشتل على تناثر الكلمتين الخالص عن جميع ماذكر مع فصاحة كلمته فصيحاً لصدق تعريف الفصاحة على خلوصه وليس اضافة الكلمات الى الكلام معتبره اذ المقصود تنقيح التناثر بما يميزه عن تناثر الحروف والمعاني وذالبتدعي اضافة الكلمات الى الكلام فافهم وحيث في ارجاع ضمير فصاحتها اليه اشكال لانه يصير المعنى مع فصاحة الكلمتين فصاعداً فلا يستفاد اشتراط فصاحة جميع كلمات الكلام وتنفيد التناثر بالكلمات للاحتراز عن تناثر المعاني فانه لا يخل بالفصاحة وعن تناثر الحروف لقصد درج الخلوص عنه في قوله مع فصاحتها (والتعقيد مع فصاحتها) ظرف لفظ الخلوص اي كون الكلام خالصاً زمان فصاحتها وجعله الشارح حالاً من الضمير وبالجملة احتز به عن خلوص زيد اجل وشعره مستشعر وانفه مسرج فانه ليس بفصاحة ولهذا نسبت فصيحيات فان قيل زيد اجل خلوص مع فصاحة الكلمات لانه حال قولك زيد اجل له خلوص عن الامور المذكورة فله خلوص حال فصاحة كلمته فلو كان الفصاحة الخلوص حال فصاحة الكلمات لكان زيد اجل فصيحاً قلت ليس زيد اجل خلوص حال فصاحة الكلمات لانه ليس ذلك الخلوص مقارناً بتلك الفصاحة فلو قيل زيد اجل خالص حال فصاحة الكلمات لم يصدق نعمانه بحيث يخلص حال فصاحتها وهذا كقولك الكريم من يستحو حال مكنته

اي حين اذ كان المراد بالكلام
الكلمتين فصاعداً لا جميع كلمات
الكلام

سواء اعتبر اضافة الكلمات الى
الكلام ولا فتأمل

فانه لا يصدق على الفقير لو اردت به من له السخاء حال المكنته ويصدق عليه لو اردت به من هو بحيث يستحو حال مكنته ومن لم يفرق بينهما اجاب بان زيد اجل ليس من احوال زيد اجل لانهما تركيان مختلفان وليسوا واحداً له حالان وانما لم يذكر بحيث ذى الحال او المعاني بان يقال خلوصه مع فصاحتها من ضعف التأليف الخ لا يلزم الاضمار قبل الذكر ولا بعد قوله وتناثر الكلمات ليكون اقرب بذى الحال او معانيه الا ينوهم كونه قيدا للتناثر لانه ظاهر الفساد ومع ذلك قد وقع بعض الشارحين فيه وطول الشارح الكلام فيه في السرح وفيما كتب على حواشيه وزاد بعض الافاضل بما ليس الاشغال به الاضياع الوقت في تحصيل ما ليس على الطائل فتركاه لئلا يلزم على الناقل ما على القائل (فالضعف) فسر بان يكون تأليف اجزاء الكلام على خلاف القانون النحوي المشهور فيما بين الجمهور والمراد بشهرته ظهوره على الجمهور فلا يردان قانون جواز الاضمار قبل الذكر ايضا مشهور اذ كل من سمع قانون عدم الجواز سمع قانون الجواز وردد عليه ان العرب لم تعرف القانون النحوي فكيف يكون الخلوص عن مخالفة القانون النحوي معتبراً في مفهوم الفصاحة في افقهم فالصواب ان يقال وعلامة الضعف ان يكون تأليف اجزاء الكلام الخ (نحو) ضعف (ضرب علامة زيدا) يرده مخالفة انه لا يجوز ارجاع الضمير المنصل بالفاعل الى المفعول به المتأخر فانه القانون المشهور عند الجمهور وان جوزه الاخفش وتبعه ابن جني لانها جوزا الاضمار قبل الذكر لفظاً ورتبة كاهو المشهور بل لانها انكر الاضمار قبل الذكر هنا يرشدك الى ذلك فعليهما الجواز بشدة اقتضاء الفعل المفعول به كائناً عل فالمفعول به اذا انفصل عن الفعل لفظاً متصلاً به رتبة فلا اضمار قبل الذكر رتبة ولهما شواهد رتبة بعضها باأويل وبعضها بالشذوذ فان قلت ما رد يكونه شاذاً ان قيل فيه بضعف التأليف فالاول ان رد فيه بعدم فصاحتها والافيتة قضيه بيان ضعف التأليف قلت ماشد مشتني من القاعدة فلا يكون مخالف لها (والتناثر) ان تكون الكلمات ثقيلة على اللسان كذا في الشرح والانسب بما ذكره في تناثر الحروف ان يقال وصف في المركب يوجب ثقله على اللسان اما في نهاية الثقل كقوله (وليس قرب قبر حرب قب) صدره وقبر حرب يمكن قفر * بارفع اي هو قفر يعني خاب بكشف عن خلائه ما عتبه وقال الشارح اي خال عن الماء والكلاء واللفظ خبر والمقصود تحسر في عجايب المخلوقات نوع من الجن يقال اهل الهاتف صاحب واحد منهم على حرب بن امية فأت فقال ذلك الجنى هذا البيت وامادون ذلك (وهو) مثل (قوله) اي اي تمام في فصيدة بدح بها موسى بن ابراهيم الراعي ويدفع عن نفسه شبهة انه هجاء بعد ان عاتبه عليه ووجه الدفع انه كيف اذم من يمدحه جميع الناس واشار بقوله واذا ما ملته الخ انه يستحق الملامة في تصديق انه هجاء لكن لا يمكن ملامته لعدم موافقة واحد من الناس ولهذا ذكر الملامة دون الذم فلا يرد ما عابه به صاحب من ان مقابل المدح الذم دون اللوم فينبغي ذكر الذم في مقابلته دون اللوم (كريم متى امدحه امدحه والورى متى) جملة حالية والتناثر في امدحه امدحه لما ان في امدحه من ثقل ما يبين الهاء من القرب لكن لا الى حد يخرج به الكلمة عن الفصاحة فاذا تكررت ثقل الثقل اي بلغ حداً لا يحملة الفصحى وذلك لانه كرر اجتماع الهاء والهاء وادى الى اجتماع ثلاث من حروف الخلق فافهم وهذا مراد المصنف حيث قال لا يثبت ان في البيت تناثراً دون تناثر قوله * وليس قرب قبر حرب قبر * ان في امدحه شيئاً من الثقل لما بين الهاء والهاء من القرب لان مجرد امدحه لذلك غير فصيح ويثقل لاوسيجده

قوله كذا في الشرح الى قوله
اما في نهاية غير موجود في نسخة
المصنف بخطه الشريف

يعني يدل على ان المراد بالخلاء عن
القبور وانه ليس عند قبره غير

مع اشتغالها على توالي الحاء والهاء مع زيادة وهي مجاورة الكسرة لحروف الحلق فصيح
واقع في القرآن وهذا هو الموافق لما صرح به ابن العميد حيث قال فيه شيء من الهجعة
هو هذا التكرير في امد حه امد حه مع الجمع بين الحاء والهاء وهما من حروف الحلق
خارج عن حد الاعتدال نافر كل انشاور اي نافر تنافرا بالغا حد الكمال وهو ما يخرج به
الكلمة عن الفصاحة فلا يتنا في الحكم بانه دون قوله ليس قرب قبر حرب قبر * في النقل
وانما جعل واوا الوري حالة لا عاطفة لوافق ما يقابله وهو (واذالته لته وحدي) هذا
اذا فسر معية الوري بالشاركة في المدح ووحدته بعدم مشاركتهم في الملامة كافي
الشرح اما لو فسر المعية بحضور الناس والوحدة بعدم حضورهم يعني امد حه دائما
بحضور الناس لا يحتاج الناس به ولا يمكن ملامته بحضور احد بل او ايم ايم في غيبة الناس
لنعين جعل الواو الحال والتفسير المشهور ابلغ في استحقاقه المدح وهذا التفسير ابلغ في
تميزه عن الملامة ومن اطراف تميزه عن الملامة انه لم يقدر على ذكر ملامته الا في صورة
التي فزاد ما بعد اذا ارازا للملامة في صورة التي وما رجع الحال على الطغف ان في عطف
المفرد كلفة اسناد فعل المتكلم الى الاسم الظاهر وفي عطف الجملة فوت التناسب وانما
وجوه اخر تركناها لاهلها ومن فوائد الشرح ان في استعمال اذا والفعل الماضي ههنا
اعتبارا اظاهرا هو ايهام ثبوت الدعوى كانه تحقق منه اليوم فلم يشاركه احد (والتعقيد
ان لا يكون ظاهر الدلالة على المراد) كون التعقيد مذهبنا ولذا فسرنا الشارح بكون الكلام
موقفا على لفظ المفعول يوجب ان يكون في تفسيره بما ذكرنا من معنى يقتضي لزوم
الاولى جعل الكلام غير ظاهرة الدلالة الخ وقد اعترض عليه بان التعقيد لو كان بخلاف
الفصاحة لم يكن الاغزو المعنا مقبولا فنعناه مما يورد في علم السديع والجواب ان قبولهما
ليس من حيث الفصاحة بل لاشتغالهما على دقة يختبر بهما اهل الفطن ولعدم فصاحتهم
لم يورد في صاحب المفتاح والمص في كتابيهما ولا يخفى ان الكون غير ظاهر الدلالة
صادق على عدم الظهور لاشتماله على لفظ غريب او يخالف القياس مع انه ليس تعقيدا
ولذا قيده بقوله (خلل اما في النظم) وليس المراد بالنظم ما سبق في قوله نظم القرآن لانه
عبارة عن كون اللفظ مرتبة المعاني متناسبة الدلالات على حسب ما يقتضيه العقل فان النظم
حينئذ شامل لرعاية ما يقتضيه علم المعاني والبيان والخلل فيه يشمل التعقيد المعنوي والخطا
في تادية المعنى بل المراد بالنظم تركيب الالفاظ على وفق ترتيب يقتضيه اجزاء اصل المعنى
والخلل فيه بان يخرج عن هذا التركيب الى ما لا يشهد به قوانين النحوي المشهورة او الى
ما يهد به لكن يحكم بانه على خلاف طبيعة المعنى فيجنى الدلالة لكثرة اجتماع خلاف
الاصل الموجبة لتجرب السامع قال المصنف فالكلام الخالي من التعقيد اللفظي ماسم نظمه
من الخلل فلم يكن فيه ما يخالف الاعمال من تقديم او تأخير او اعمار او غير ذلك الا وقد
قامت عليه فريضة ظاهرة لفظية او معنوية كما سياتي تفصيل ذلك كله فالتعقيد اللفظي ربما
كان لضعف التأليف وربما كان مع الخلو عنده بان يكون على قوانين هي خلاف الاصل
فلا يكون اشتراط الخلو عنده بعد ذكر الخلو عن ضعف التأليف مستدركا كما
نوههم ولا يكون وجود التعقيد اللفظي بلا مخالفة لقانون نحوي مشهور مخالفا للحكم بان
مرجع الاحتراز عنه النحوي كما سيجي لانه حينئذ لا يمكن معرفته بالرجوع الى قواعد النحو
لانضاقه عليها على ما نوههم لان النحويين ما هو الاصل وبين ما هو خلاف الاصل
والاحتراز عند الاحتراز عن جمع كثير من خلاف الاصل واما انه هل يكون الضعف

بدون التعقيد اللفظي ام لا فالحق الثاني وان نوههم بعض الافاضل انه لا تعقيد في جاني
احد منوا لان جاني احده يفيد معنى احده مالا الشخص المعين فلا يكون ظاهر
الدلالة على الشخص المعين المراد لكن لا يتجه ان ذكر التعقيد عن ذكر ضعف
التأليف نوههم لانه لا بأس باغناء المتأخر عن المتقدم ككافي العكس ويمكن دفع
استدراك ذكر التعقيد لاغناء ضعف التأليف عنه ايضا بان ضعف التأليف لا يقتضي
من التعقيد المعنوي وذكر التعقيد له لا التعقيد اللفظي الا ان المصنف اراد استيفاء بيان
التعقيد فذكر التعقيد اللفظي لاستيفائه لانه بشرط الخلو عنده في الفصاحة بعد
اشتراط الخلو عن ضعف التأليف (كقول الفرزدق) عوكس فرجل رغيغ سقط
في الثور الواحدة بهاء او فوات الخبر ولقب همام بن غالب بن صعصعة (في خال هشام)
نوههم على ان الملك هو هشام (وما مثله في الناس) لا في مجرد العرب فذكر قوله في الناس
جعل النبي عاما ولولا له لتبادر في المثل في العرب (الاملكا) فسر بمن اعطى المال والملك
وكانه روى اسم مفعول والا فالابغ اسم الفاعل (ابو امه) اي ابو يقاربه اي حي
يقاربه) اشار الى ان حي بدل من مثله ويقاربه صفة فقد فصل بين البدل والمبدل منه
والصفة والموصوف باجني وهو ما لم يجوز (الاملكا) اشار الى انه مستثنى من حي يقاربه
قدم عليه فوجب نصبه الذي كان مرجوحا حين التأخير اذا كان المختار رفعه على الدل
ولذا رفعه بعد التأخير في التفسير (ابو امه) اشارة الى ان ابو امه مبتدأ ابو فصل
بينهما بالاجني والجملة صفة مملوكا في مخالفة القوانين النحوية ومخالفة الاصل الذي هو
تقديم المستثنى منه حصل التعقيد فلنقدم المستثنى مع شوعه دخل في التعقيد واعلم ان اراد
البيت لتوضيح التعقيد لا تمثيل ما يخرج عن حد الفصاحة بقوله والتعقيد فانه خرج بذكر
ضعف التأليف وقد بلغ في مدح خال هشام ونفي من يماثله واشار ببيان انه خال الملك الى ان
مثله الملك لا بعض نوحده لان ماثله الملك له انما جاء من قبله وبحكم ان الولد يشبه الخ لا ولا
يخفى انه اوقبل في الناس خبر مثله ومثلكا مستثنى من مثله وابو امه مبتدأ او حي خبره وابوه خبر ثان
ويقاربه خبر ثالث لم يكن تعقيدا ويكون المعنى ماثله في الناس الاملكا في غاية الخداعة
اذا ابو امه حي وابو امه ابو المدح ومن اقر به الملك مع قطع النظر عن انه جده فيكون
مدحا للمدح بالسب بعد المدح له بالحسب وليس في هذا التوجيه الا نصب مملوكا مع
ان المختار رفعه ولا لو مخالفة الاسام لذكرت وجوه اخرى في الشرح وحواشي بعض فضلاء
الانام وزيفت ما هو من يف واحكم ما هو قابل الاحكام ولعل المصنف علم قصد الفرزدق في
التشبيه على قصده فلا بضرة احتمال (واما في الانتقال) اي في الانتقال الذي ليس خلل
النظم والافهم ظهور الدلالة لخلل في النظم انما هو خلل في الانتقال ولك ان تريد الانتقال
من الموضوع له ويتم التقابل اذا ما سبق خلل الانتقال فيه من اللفظ وذلك لخلل اما لارادة
ما ليس لازم المعنى الاول الذي اراد الانتقال منه وذلك بعيد الوقوع ردى جدا واما ان يكون
لازما بعدا يفتر الذهن دون الوصول اليه واما لعدم نصب القرينة وذلك ايضا بعيد جدا
او انصب ما هو مخفي (كقول الآخر) لم يقل كقوله ليعلم انه غير الفرزدق انه اعلم انه ايضا بلغ من
البلغاء كانه كقول البليغ الآخر ولذا صرح باسم الفرزدق ايضا سابقا ليعلم ان البلاغة والمهارة
لا يمنع عن الهفوة فلا بد لكل ذي طول ان يسعى في تحصيل ما هو الطويل ولا يعتمد
على ان بلوغه المرتبة العالية كقول الشارح لثلاثتهم ايه الفرزدق وفيه انه تأكد حينئذ
النوههم في قوله كقوله سبوح لها الخ (سانظا) سوف اطلب الهدوان كان مهابا وقال

فان قلت لا تعقيد في جاني احده
فكيف يكون الحق الثاني قلت
اذا تون احده لا تنقل السامع الى
المعنى الوصفي ويظن انه جاء بمعنى
اخر غير وصفي قصده التكلم

(بعد الزمان عنكم) فاضاف البعد الى الدار اشارة الى ان بعد ذاتهم لا يمكن ان يخطر بالبال وطلب بعد الدار غير مقدور في الحال غاية الامر وسوسة النفس والعقل مبالغ في الامهال واستند القرب الى ذاتهم بقوله (لتقربوا) لان قريتهم ممكن في الخيال ولا يترتب بعده المقال (وتسكب) بالنصب بتقدير ان لعطفه على بعد الدار وبالرفع لعطفه على ساطط (عيشاي الدموع لتجعدا) ومعنى البيت على ماهو المشهور عند القوم ان عادة الزمان والاخوان الجاء اطالب الى الحرمان فاي امر كان هو المرتقب بحكم الزمان والاخوان انعكس وانقلب فالى الان بقيت في حزن البعد والاحتجاب للبالغة في طلب السرور بالوصل والاقترب فبعد اليوم اطلب البعد ليساعد في الدهر واهله بالقرب والحضور واطلب حزن البعد لافوز بالقرب والسرور وعلى ما حققه الشيخ انه كنى بطلب بعد الدار عن توطين النفس عليه والسيئ ليجرد التأكد كانه قال الى اليوم اطلب نفسي بالبعد واحزانه واشيد بناء الصبر الجميل باركانه لا تسب بذلك الى وصل بتابد ومسرة لا تقف الى الابد فان الصبر الجميل مفتاح الفرج مع الاجر الجزيل بلا حرج والبالغ ان يجعل تسكب عطفا على اطلب فيكون تحت التأكيد والشارح المحقق صوب بهذا المعنى وجعل توجيه القوم تعسفا فاسد المبني ولم يرض به المرتضى الشريف وقال كلام القوم غير مستحق للتحفظ والتزييف فتصويب الشارح كنصوب من قال الصواب ان الشاعر يعتذر الى العشيق في الشمر للسفر ليتوسل به الى اسباب معاشرتها في الحضر اذ بالاموال يقتصر ظباء الغواني ويتمتع بالوصل والى مثل هذا المعنى اشار النبي حيث قال لعن الله يبعثه رجلا بعين على الاقامة في ذراكا فكل من المعاني وجهه هو وليها وقصد الشاعر موكل اليه غيره لا يحلها اذ لم يعرف انه بصدد الظرافة او في مقام اظهار الحكمة والكرامة او كان التكلم بهذا المقال في مقام السفر والارتحال حتى يصحكم بحقيقة الحل فلا يحال الاستيقاظ الاحتمال ويمكن تقوية الشارح المحقق بان ما يحتاج الى معرفة حال الشاعر فالحق فيه متابعة السابق الماهر وهو الشيخ عبد القاهر الذي يعلب حسن الظن به ويقرب ان يكون حاله عليه الظاهر ومن الاحتمالات التي هي ابدى الى الفهم ما خطر ببال وهو ان الشاعر قصد الى ان يحصل المطالب بان يكون في الاستغناء عنها كالمهارب وتري نفسك عند معرضا فتراه لك معرضا ومن اكب على شيء فهو عنه يهرب ومن اعرض فهو يقرب ومن هذا حكم بان الحرص شوم والحرص محروم وقبل لولم تطلب الرزق بطملك وفي حديث زرغباء تزد دجبا منه شمة لمن له شامة واذا فرغت عن تحقيق معنى البيت فتقول وبالجملة جعل سكب الدمع وهو البكاء كناية عما يلزم فراق الاحبة من الحزن واصاب لانه واضح الانتقال لانه كثيرا ما يجعله دليلا عليه ويراد به وجعل جهود العين كناية عن السرور قياسا على جعل السكب لمقابلته ولم يصب لان سكب الدمع قلما يفارق الحزن بخلاف جهود العين فانه بعد ازمته الخلو عن الحزن سواء كان زمن السرور او لا فلا ينتقل منه الى السرور بل الى الخلو من الحزن وهذا وجه واضح للخلل في الانتقال الى ما قصده وان خفى الى الان وبه يتدفع ما ذكره الشارح انه يصح ان يراد بجهود العين خلوها عن الدمع مجازا من باب استعمال المقييد في المطلق ثم يكتفى به عن المسرة لكونه لازما لها عادة اذ عرفت ان الخلو يتقيد عن السرور لكنهم نظروا الى ان جهود العين اشتهر في الخلو بالدمع بناء على اشتهار الجمود في الخلو حتى يقال للخلل جناد كظام ويقال جهد بمعنى خلو ويستعمل الجمود في مقابلة الجواد حتى قال الحماسي (شعر) الان عينا لم يجد

الذري حوالى الدار

يوم واسط عليك بخارى دمه الجمود فظنوا ان اشتها الجمود في الخلو يمنع الانتقال من المعنى الحقيقي الى غيره فقله ومن غير من المعاني المجازية كمثل الشمس والكواكب حيث تغنى مع الشمس ولذا قال (فان الانتقال من جهود العين الى بخلها بالدموع لالى ما قصده من السرور) فتعرض للانتقال منه اليه ولم يكتف بما بهمه من انه لا ينتقل منه الى ما قصده تنبها على ان الخلل في الانتقال ربما يكون من كمال ظهور معنى آخر فيحول بين اللفظ والمقصود لكنه يتجه عليه ان ما ذكر في صدر البيت وقصد الحزن بالسكب قرينة واضحة على المقصود فلا خلل في الانتقال قال المصنف والكلام الخالي عن التعقيد المعنوي ما يكون الانتقال فيه من معناه الاول الى معناه الثاني الذي هو المراد به ظاهرا حتى يخيل الى السامع انه فهمه من خاف اللفظ ويتجه عليه انه يلزم ان لا يكون الكلام الخالي عن المعنى الثاني فصيح لانه ليس له الخلو عن التعقيد المعنوي ودفعه الشارح لانه يبان القسم من الكلام الخالي من التعقيد المعنوي خص البيان به لان الكلام الخالي عن المعنى الثاني بمنزلة الساقط عن درجة الاعتبار عند البقاء كما سطره في بحث بلاغة الكلام وفيه ان الكلام الخالي من المجاز والكناية اذ اروع في المطابقة لمقتضى الحال ليس ساقطا عن درجة الاعتبار الا ان يقال هو ساقط باعتبار الدلالة على المعنى وان كان معتبرا من حيث رعايه مقتضيات الاحوال وبعد يتجه ان ما يأتي في بحث بلاغة الكلام سقوط ما ليس له معنى ثان بمعنى مقتضى الحال لا باعتبار الكون مجازا وحقيقة ونحن نقول خص البيان بالخالي عن التعقيد مما استعمل في المعنى المجازي لانه المحتاج الى البيان والتوضيح واما الخلو عن التعقيد المعنوي لعدم معنى ثان فواضح لاحاجته الى بيان (قبل ومن كثرة التكرار) قد سبق مباحث يهيك التذكارات ليفتح عن التكرار والتكرار بالكسر او التفتح والاول اسم والثاني مصدر في القاموس التكرير والتكرار والتكررة اعادة الشيء مرة بعد اخرى وهذا يقتضي ان يتوقف التكرار على التثنية فيتحقق الاعادة مرة بعد اخرى والاستعمال لا يساعده او يستعمل التكرار اذ ان الشيء فالتفتح ما ذكره الشارح المحقق انه ذكر الشيء مرة بعد اخرى وما يقال انه مجموع الذكريين لا الذكر الثاني وهم اذ اكرر الرجوع والتكرار الارجاع والمراد بالكثرة ما يقابل الوحدة بقرينة ما ذكر من المثال فان فيه تليث الذكر ولا يتحقق به ذكر الشيء مرة بعد اخرى الامر تين وقد يناقش فيه بانه يتحقق ذكر الشيء مرة بعد اخرى ثلاثا ثالثها ذكر الثالث بعد الاول وورده انه اذا ذكر الشيء ثلاث مرات يقال اعيد مرتين ولا يقال اعيد ثلاثا ويكذب القائل فتأمل (وتنباع الاضافات) نقل المصنف عن الشيخ عبد القاهر انه قال الصاحب اياك والاضافات المتداخلة فانه الانحس وذكرا انها تستعمل في الهجاء كقوله (شعر) باعلى ابن حزة بن عارة انت والله نلجة في خياره ويتضح منه ان المراد بالاضافات ما فوق الواحد وان التتابع لا ينافي في وقوع غير المضاف بين المضافين ولو قال المصنف ومن كثرة التكرار والاضافة لكان اوضح واخصر (كقوله) اى ابي الطيب وسعدى في غمرة بعد غمرة يريد الغمرة الشدة استعيرت عما يعمرك من الماء (سبوح) فعول بمعنى فاعل من السبح والسباحة بعد اشتهار استعمالهما لشدة عد والفرس مع حسن جر بها بحيث لا يتعبرا كهما ساكنا يجرى في الماء يستوي فيه المذكر والمؤنث ولا يخفى حسن ذكر السبح بعد التعبير عن الاسعاد في شدة بعد شدة بالاسعاد في غمرة بعد غمرة (لها) صفة سبوح (منها) متعلق بقوله لها او متنازع له في الفاعل وهذا احسن وادق مما قيل من انها حال من شواهد (عليها) متعلق بشواهد (شواهد) فاعل لها لا اعتمادا على الموصوف والضمائر كلها لسبوح

امر بالتأمل ليظهر وجه عدم اعتبار الذكر الثالث اعادتين وهو ان العرف يعتبر للاعادة التحقق السابق بالمرأة سواء كان واحدا او متعددا

بلفظ يبلغ فقول الشارح وقول بعضهم ولان يعم المفرد والمركب قال بلفظ فصيح دون كلام فصيح او لفظ يبلغ سهو ظاهر لا يقال بصدق التعريف على الحيوية والادراك ونحوهما ما يتوقف عليه الاقتدار المذكور لانا نقول ليس شيء منها سببا بل شرطا وليس سببا قريبا بل بعيدا والباء ظاهر في السبب القريب (والبلاغة في الكلام مطابقة) اي مطابقة صفته (لمقتضى الحال) فان مقتضى الحال خصوصيات وصفات قائمة بالكلام فالكلام لا يطابقه بل يشتمل عليه والخصوصية من حيث انها حال الكلام ومربطة به مطابق لها من حيث انها مقتضى الحال فالطابق والمطابق متايران اعتبارا على نحو مطابقة نسبة الكلام للواقع وعلى هذا النحو قول المصنف في تعريف المعاني علم يعرف به احوال اللفظ العربي التي بها يطابق اللفظ مقتضى الحال اي يطابق بصفة اللفظ مقتضى الحال هذا هو المطابق لمعارات القوم حيث يجعلون الحذف والذكر الى غير ذلك معللة بالاحوال ولما هو الاابق بالاعتبار لان الحال عند التحقيق لا يقتضي الا خصوصيات دون الكلام المستعمل عليها والشارح اراد المحافظة على ظاهر مطابقة الكلام لمقتضى الحال فوقع في الحكم بان مقتضى الحال هو الكلام الكلي والمطابق هو الكلام الجزئي ومطابقة الجزئي للكلي على عكس اعتبار الميراثين من مطابقة الكلي للجزئي فعدل عما هو ظاهر المنقول وعما هو المعقول وارتاب كلفة مطابقة الجزئي للكلي مع ان المحمول بالطبع هو الكلي والابق اعتبار مطابقة الجزئي (مع فصاحته) قيل خالف في هذا القيد السكاكي فقيل انه لا يشترط شيئا من فصاحة الكلام في البلاغة وليس رجوع البلاغة الى البيان لاشتراطها بالخلو عن التعقيد المعنوي بل لمعرفة انواع المجاز والكناية وعلاقتها لتلاخيص فيها عن اعتبارات اللغة وقيل انه لا يشترط في البلاغة من الفصاحة سوى الخلو عن التعقيد المعنوي (وهو) اي مقتضى الحال (مختلف فان مقامات الكلام متفاوتة) كان الظاهر ان يقول فان الاحوال متفاوتة الا انه نيه على ترادف الحال والمقام قال الشارح المحقق الحل والمقام متعارف بالمفهوم والتعارف بينهما اعتباري فان الامر الداعي مقام باعتبار توهم كونه محلا لورود الكلام فيه على خصوصية ما وحال باعتبار توهم كونه زمانا له ولا يخفى ان وجه التسمية لا يكون داخلا في مفهوم اللفظ حتى يحكم بتعدد المفهوم بالاعتبار ولذا حكى سببا لترادف ثم اظهر انه سمي مقاما لانه كان تفاوت مراتب الرجال تثبت بالمقامات كذلك تفاوت مراتب الكلام بالاحوال وسمى حالا لانه مما يتغير ويتبدل كالحال الذي عليه الانسان فان قلت يتجه على ما ذكره الشارح ان تفاوت المقامات لا يستدعي تفاوت مقتضيات الاحوال لجواز ان لا يتفاوت الاحوال ويكون تفاوت المقامات باعتبار ما اعتبر فيه قلت المراد ان ذات مقامات الكلام متفاوتة ومما فرق بين الحال والمقام ان المقام يضاف الى مقتضى فبقال مقام التاكيد والحال الى مقتضى فبقال حال الانكار ثم الفصود من هذا الكلام يحتمل ان يكون وصية المنكلم بالاحتياط في تطبيق الكلام على مقتضى الحال فانه في معرض الاختلال لاختلافها باختلاف الاحوال وان يكون بيان وجه كون مقتضيات مختلفة وعدم اعتبارها على نحو واحد يعني انما جعل خصوصيات الكلام مختلفة لانها لا فائدة الاحوال ولا بد الامور المختلفة من دوال مختلفة لتستفاد منها وهذا كما سمعت من علماء الحوائج وضعت الاعراب مختلفة ليدل على المعاني المتوفرة على العرب وعلى الاحتمالين لا ينبغي لك ان تنازع معه بان الاحوال المتكثرة كثيرا ما يجتمع على مقتضى كمتري

من اجتماع الافراد والتوعية والتعظيم والتحقير والتكبر والتقليل على التكبر الى غير ذلك وبيان مقتضين قد يكونان لحال واحد كالتكبر واسم الاشارة فانهما يكونان لتعظيم او تحقير وذلك لان ما ذكرت لهما نظيران هو الاشتراك والتزادف وكلاهما على خلاف طبيعة قانون الوضع فغلاف الظاهر لا يسعه ان يورد نقصا على دعوى اتفاه تحقق ما هو الظاهر فكن معاولا نفارقا ان لم نحرم عن المشاهر (فمقام كل) شروع في بيان اختلاف المقامات وقال الشارح المحقق وفي اشارة اجالية الى ضبط بدعي للمقتضيات حيث فصل فيها بين ما يخص اجزاء الجملة وما يخص الجملتين فصاعدا وما لا يخص شيئا منها والثاني مقام الفصل والوصل والثالث مقام اليجاز وخلافه والاول ما عدا ما اقول مع تقديم ما هو الاصل والتصريح به وتأخير ما هو الفرع وبيانه اجالا فيما اجل الا ترى ان التكبر مثلا اصل والتعريف فرع وكذا الفصل لكن المناسب حث ان يقول ومقام المساواة بيان مقام خلافه ويمكن ان يعتذر بانه لما كان في سلوك طريق اليجاز دعا اهتمامه باليجاز الى ذكره ولا يذهب عليك ان ضبطه لا كثر للمقتضيات لاجتماعها فان من مقتضيات ما يخص بنفس الجملة كالتعريف عن الخبر بالانشاء وبالعكس ومنها ما يخص لجز في الجملتين كاعادة اسم ما استوفى عنه نحو احسنت الى زيد زيد حقيق بالاحسان وان الذكر والحذف المذكورين في الفصل الاول لا يخص باجزاء الجملة بل يعم الجملة والجملتين فصاعدا فمقام كل (من التكبر) اي شيء كان المنكر من اجزاء الجملة (و) كذا (الاطلاق والتقديم والذكر بيان مقام خلافه) ظاهره مقام خلاف كل وليس لتام مقام هو بخلاف كل وهذه شبهة صعبت على المهرة وغاية ما ذكر في دفعها ما اصطاده جواد قلم السيد السد فاض عليه المغفرة من الاحد الصمد طول الابد الى الابد ان هذا الجمل لتفصيل جليل اذ المقصود فيه ان مقام التكبر بيان مقام خلافه الى اخر الكلام الا انه اجل طلبا للاختصار فوقع الخلل في الاختصار فالفصود صحيح واضح والعبارة مختلفة لا تصحح في ناقش في المراد بشاته الاعتداد ومن يذب عن العبارة الفساد فهو في خطر القناد ونحن نقول لما تعارف هذا الاجمال في افادة التفصيل وشاع في محاورات الالفاء وارباب التحصيل قائلين ايضا بيان جميل (ومقام الفصل بيان مقام الوصل ومقام اليجاز بيان مقام خلافه) صرح بخلاف الفصل بخلاف غيره حفظا لحسن موازنة الوصل للفصل وطلبا للاختصار بقدر الامكان فتأمل وينبغي ان يحمل قوله ومقام الفصل بيان مقام الوصل على ان مقام كل فصل بيان مقام كل وصل ليكون مشبرا الى تفاوت مراتب الفصول والوصول ويحمل قوله ومقام اليجاز بيان مقام خلافه على ان مقام كل ايجاز بيان مقام كل بخلاف له لذلك فيكون على طبق ما في المفتاح ولكل حديثه الى الكلام مقام فان لكل من اليجاز والاطناب لكونهما نسيين حدودا ومراتب متفاوتة ومقام كل بيان مقام الاخر (و) كذا (خطاب الذي) اي كذا مقام ما مخاطب الذي (م) مقام (خطاب الغي) اي ما مخاطب به الغي وهذا ايضا لا يخص باجزاء الجملة ولا بالجملتين فصاعدا وانما فصل عما سبق لان التفاوت فيه نشأ من قبل الخطاب لامن قبل نفس الكلام والمراد بالذي الذي بالاضافة الى غيره وكذا المراد بالغبي في تدرج فيه تفاوت مراتب الذكاء والعبارة في القاموس الذكاء سرعة الفطنة والعبارة عدم الفطنة هذا فالقابل للغبي هو الفطن الا انه اراد به الفطن واختاره لانه مناسبه لفظية بينه وبين الغبي فلذا لم يقل مع خلافه (ولكل كلمة مع صاحبها) منصوب بالظرف ان تدم (مقام) مبتدأ خبره الظرف المتقدم قدم للحصر اي المقام لها لان الكلمة بشار كها في اصل المعنى فليس للبلغ ان يختار تلك الكلمة مع صاحبها مالم يدعيه اليها هذا المقام بخلاف كلمة

لان التعريف يحصل بجعل المدلول مشارا اليه كونه التقديم اصلا انما هو في المستند اليه والعمل لافي المستند والعمل لكن لا يضر لان تقديمه باعتبار جهة الاصل لان هذه الجهة اقدم ويوصف التقديم انساب يريد التعبير عن الخبر بالانشاء لا على وجه يعود الى العجز في جزء كما في رحك الله فانه يعود الى ما يخص باجزاء جملة بل بحيث لا يعود الى جزء كما في قولك احسن اليك زيد مراد به احسن اليه وقولك احسن الى زيد مراد به احسن اليك فان قلت اعادة اسم ما استوفى عنه متعلقة بجزء الجملة المستأنفة مقتضى حال ثابت له بالقياس الى جزء الجملة الاولى قلت الفرق بينه وبين الفصل والوصل فان كان الفصل حال الجملتين فالاعادة ايضا حال جزئي الجملتين وان كان الاعادة حال جزء الجملة الثانية بالقياس الى جزء الجملة الاولى فالوصل حال الجملة الثانية بالقياس الى الاولى لا يقال التقديم ههنا لا يتبع الاستعمال الواجب كما في الدار رجل فان يجب فيه التقديم لانا نقول لا يراحم في التكان الا ترى انه جعل لا فيها غول بمعنى فيها لا غول للحصر مع انه من قبيل ما نحن فيه

لا يشاركها في أصل المعنى فإن اختيارها عليها ليس لاقتضاء المقام بل لتوقف معنى قصد إفادته عليها ومن غفل اشكل عليه وجه تقييد الكلمة زاعما أن المقام ليس لكلمة لا يشاركها أيضا فتدبران هذا القسم أولى بالتعرض فخص بالتعرض واعتمد في معرفة المتروك على المقايسة ولا يخفى أن مقام كل كلمة مع صاحبها شديد الاتصال مع ما سبق على مقام خطاب الذكي شاك عن فصل مقام خطاب الذكي بينه وبين ما سبق اذ كل مقام بالنسبة الى نفس الكلام بخلاف مقام الذكي فإنه حاصل بالنظر الى المخاطب الا انه سلك المصنف طريق الترقى فقال في بيان تفاوت المقام انه بلغ الى انه يتفاوت مقام كلمة ومقام ما يشاركها في أصل المعنى قال السارح المراد بصاحبيتها كلمة أخرى صاحبها لكن اعم من الكلمة حقيقة او حكما ليندرج فيها مقام المسند اليه مع المسند الذي هو جملة اسمية او فعلية او ظرفية او شرطية هذا ولا يخفى عليك انه يجب تعميم الكلمة ايضا ليندرج فيه مقام المسند الذي هي جملة مع المسند اليه وليندرج فيه تسميع بالمعنى خبر من ان تراه وبعد لا يفي هذا التعميم لاندراج كل ما هو من هذا القبيل من المقام خروج مقام جملة مع جملة ليس لشيء منهما محل الاعراب فلا بد من الحكم بانه ترك للقبالة فلاك ان تستغنى عن تعميم الكلمة بالمقايسة ولا يتوهم قاصر ان صاحب الكلمة ما جاورها اذ هي ما ارتبطت بها وتعلقت بها نوع تعلق مثلا من فوعة في قوله تعالى فيها سرر من فوعة واكواب موضوعاتها مع الموضوع مقام ليس للترفعه معها لامع الاكواب فتقول يكفي للآتيان بالكلمة ان يقتضيهما مقام لها مع صاحبها وان لم يكن مقام يقتضيهما مع عدة من صواحب أخرى بل يستوى هي وما يشاركها في أصل المعنى مع تلك الصواحب وبعد ضبط مقتضيات الاحوال اجالا بعين على ضبطه بعد الشروع في الفن تفصيلا ويمكن في الفن فصل تمكن رغب في ضبطها ببيان شرفها وعظم منفعتها فقال (وارتفاع شأن الكلام في الحسن) المعهود المعتبر عند عظماء العرب (والقبول) عندهم فان العهد في هذا الفن ينساق اليه وان كان للكلام اقسام حسن وقبول سواء تحسن الكلام عند من هو طالب انكشاف الشيء على ما هو عليه بصدقه وقبوله بحسبه وعند من هو طمع نظره الشأنا الباقية ينفعه في الشأنا الباقية (بمطابقته للاعتبار المناسب) للمقام كما يشهد به قول المفتاح وارتفاع شأن الكلام في الحسن والقبول وانحطاطه بحسب مصادفة المقام لما يليق به وكأنه قال المصنف (وانحطاطه بعدمها) اصلاح الكلامه حيث اورد عليه ان الانحطاط ليس بالمطابقة واجيب بان كلامه حذف والتقدير بحسب مصادفة المقام لما يليق به وعدم مصادفته له فايرز في كلامه ليكون صالحا ما قدر في كلام المفتاح لاصلاحه واورد عليه ان أصل الحسن والقبول بالمطابقة لارتفاعه وعدم الحسن والقبول رأسا بعدمها لا الانحطاط فيهما ونحن ندفع الثاني بان المراد الانحطاط عن الحسن والقبول لا الانحطاط فيهما حتى يقتضي ثبوت الحسن والقبول في غير المطابق ومن التزم ان الحسن والقبول يجوز ان يحصل بالفضاحة عند المصنف فيندفع الاول ايضا غفل عما يحكم المصنف من ان غير المطابق للاعتبار المناسب يلحق بصوات الحيوانات ونقول في دفع الاول ان الارتفاع في الحسن والقبول كنبوتهما بالمطابقة الا انه بمطابقة ارفع بعلم ذلك بمعرفة ان اصلهما بالمطابقة فيكون الارتفاع بمطابقة ارفع وتلك المعرفة من الحكم بالانحطاط عن درجة الحسن والقبول بعدمها والمراد بالكلام الفصح على ما ذهب اليه السارح تمسكا بانه اشارة الى ما سبق وفيه ان السابق صريحا هو الكلام المطابق حيث قال والبلاغة

في الكلام مطابقة لمقتضى الحال مع فصاحتها وفي ضمن تعريف البلاغة الكلام الفصح المطابق ففي رد الكلام الى الفصح دون المطلق او الفصح البالغ خفا ونحن نصره الى الكلام البالغ ولا مانع عنه بعد شرح قوله وانحطاطه على ما سبق والمراد بالحسن الذاتي لانه انكامل المعنوية فيصرف اليه فلا يرد انه قد يرتفع في الحسن والقبول بالمحسنات البدئية بقى ههنا بحث لا بد منه وهو انه كيف يريد مطابقة كلام على كلام حتى يرتفع فان اكتفى في البلاغة بالمطابقة لبعض مقتضيات الاحوال حتى يكون الكلام بلغا اذ اوعى فيه حال وان فانت احوال كثيرة فزيادة مطابقة كلام على مطابقة كلام آخر بمالا خفا في تحقيقها لكن الضاهر ان المراد بقوله البلاغة مطابقة الكلام لمقتضى الحال مطابقة لكل ما هو مقتضى الحال لانه المتبادر السابق بالاعتبار وان لم يكن بشرط في البلاغة مطابقة الكلام لمقتضيات الحال كلها فزيرة المطابقة على مطابقته بان يكون احوال كلام اكثر من احوال كلام آخر (فقتضى الحال هو الاعتبار المناسب) متفرع على قوله وارتفاع شأن الكلام والمقصود منه التنبيه على ان مقتضى الحال هو ما هو مناسب الحال لا موجه الذي يمتنع ان يتفك عنه كإقتضيه مقتضى وانما إطلاق مقتضى للتنبيه على ان المناسب للمقام في نظر البلغ كالمقتضى الذي يمتنع انفكاكه فلا يحد بدا منه لكن التفرع خفي فينه بان ارتفاع شأن الكلام في الحسن الذاتي الداخل في البلاغة انما يكون بالاعتبار المناسب دون غيره او كان الاعتبار المناسب مقتضى الحال اذ لو وجد اعتبار مناسب غير مقتضى الحال لكان ارتفاع شأن الكلام به في الحسن الخارج عن حد البلاغة ولو وجد مقتضى حال غير الاعتبار المناسب لوجد ارتفاع غير الارتفاع المناسب وبينه السارح المحقق بان بملاحظة مقدمة معلومة وهو انه لا ارتفاع الا بالمطابقة لمقتضى الحال فان هذه المقدمة المعلومة مع هذه المقدمة المذكورة التي هي في قوة الارتفاع الا بالمطابقة للاعتبار المناسب لان المصدر المضاف الى المعرفة للاستغراق فيستفاد الحصر منه يقتضي اتحاد افرادها اذ لو لا اتحاد افراد مقتضى الحال والاعتبار المناسب لطل احد الحصرين او كلاهما هذا كلامه ولا يخفى انه منقوض بحجة الحصرين في قولنا لاصولة الإفتاحة الكتاب وقولنا لاصولة الابائية والسارح نفسه اوضح فيما كتب في حاشية هذا المقام مراده ووافقه السيد السند فقال اما بطلان احد الحصرين ففيما اذا كان بين مقتضى الحال والاعتبار المناسب عموم وخصوص مطلقا فانه يبطل الحصر في الاخص ضرورة تحقق الارتفاع بالافراد الاخر للاعم واما بطلان كلا الحصرين ففيما اذا كان بينهما مباينة او عموم من وجه فانه يصدق كل منهما بدون الاخر فلا يصح الحصر في احدهما هذا وفيه ان اللازم ليس الا بطلان احد الحصرين كما لا يخفى ولا ينعين البطلان في الاخص لاحتمال بطلان الحصر في الاعم باعتبار الجزء الثبوتي للحصر ثم قال وفيه نظرو اوضحه فيما كتب في الحاشية من ان حصر شيء في شيء لا يوجب ثبوت لكل من افراده حتى يبطل بذلك حصره فيما هو اخص من ذلك مطلقا او من وجه كقولنا ليس الضحك الا للحيوان هذا وفيه بحث لان مقصود ارباب التدوين بمثل قولهم لا ارتفاع الا بالمطابقة للاعتبار المناسب ان الارتفاع يكون بها لا محالة ولا يكون بغيره اذ الغرض ان يتم التعلم ما يعرف الكلام المرتفع وبهذا اندفع ما اوردناه من النقض لكن ما كتب في الحاشية لدفعه ان امثال هذه المقدمات نتيجة في الخطايات لا نعرف له محصلا قال السيد السند قيل على تقدير صحة المقدمتين لا يلزم المساواة في الصدق بين مقتضى الاعتبار المناسب والمط هو الاتحاد في المفهوم وانت تعلم ان تفرع قوله لمقتضى الحال هو الاعتبار

المناسب على ما تقدم وجهه نتيجة له لا يستلزم دعوى الاتحاد في المفهوم وإن مثل هذا التركيب ليس صريحا في الاتحاد فهو ما هذا وفيما قيل نظرا لانه على تقدير صحة المقدمتين كالا يلزم الاتحاد في المفهوم لا يلزم المساواة بل اللازم احد الامرين وفيما ذكره السيد السند ايضا من ان هذه العبارة ليست صريحة في دعوى الاتحاد نظر لانه ان كان الحكم على مفهوم مقتضى الحال فليس الادعوى الاتحاد وان كان على كل فرد منه فلا يلزم المساواة ولو سلم فلا يفرع لاحتمال الاتحاد وحمل العبارة على المشتركين الاتحاد والمساواة دونه خطر القناد فالوجه ان الفاء فصيحة يعني اذا عرفت هذا فاعلم ان مقتضى الحال هو الاعتبار المناسب للثابتين عليك صحة هذا الحصر بما تقرر من انه لا ارتفاع الا بالمطابقة لمقتضى الحال ويتكشف لك ان العبارتين بمعنى واحد (فالبلاغة صفة راجعة الى اللفظ) لانها باعتبار خصوصيات اعتبرت في تركيب مفيد اصل المعنى (باعتبار افادته المعنى بالتركيب) اي الغرض المصوغ له الكلام فالمعنى اما مخفف او مشدد وبالحال يراد به المعنى الذي يقصده البليغ فقوله بالتركيب متعلق به ويحمل التعلق بالافادة وذلك لان مقتضى الحال والاعتبار المناسب انما يعتبر اولاً في المعنى ثم في اللفظ فان المعنى تقدم في العقل مثلاً لدواع له ثم عطف اللفظ على طبقه ولا يرد ما اعترض به السيد السند في شرح المفتاح من ان هذا لا يصح في طي المسند اليه واثباته فان الاثبات والطي من عوارض اللفظ فالخارج ان يعتبر اولاً في المعنى ما يقتضي الخصوصية لان معنى المسند اليه يحكم عليه العقل من خيرة قصد احضاره بالذكر لتعيينه لهذا الحكم فيطويه في مقام قصد افادة المعاني بذكر اللفظ وبأني باللفظ على طبقه او يحكم عليه بعد قصد احضاره كذلك اعدم تعيينه فثبت فيما بين المعاني المقصودة بالافادة بذكر لفظه وبأني باللفظ على طبقه فتأمل والشيخ يسمي اراد اللفظ على طبق ما اعتبر من المعاني الزائدة نظماً وكأنه بالغ في ان الفضيلة في تطبيق الكلام على مقتضى الحال والا فالنظم عند المحققين ترتيب الالفاظ متناسبة المعاني متناسقة الدلالات او الالفاظ المرتبة كذلك على ما ذكره ان الشارح المحقق في التلويح وفسره به في الديباجة فلا بد لتحقيقه من رعاية علم البيان ايضا (وكثيرا ما) اي جينا كثيرا فهو منصوب على الظرفية ومائلاً كيد معنى الكثرة والعامل ما يليه على ما ذكره صاحب الكشف في قوله نعم الى قليلا ما تشكرون (بسمي ذلك) اي مطابقة الكلام الفصيح لاعتبار مناسب وتذكير ذلك لتأويل المشار اليه بالمفهوم (فصاحة ايضا) كما يسمى بلاغة او كما يسمى المفهومات السابقة فصاحة وكأنه اطلق اسم الفصاحة على البلاغة لان ما لا بلاغة له بمنزلة الاصوات الحيوانية عندهم فكيف بوصف بالفصاحة واعلم ان قوله بالبلاغة صفة الخ متفرع على قوله وارتفاع شأن الكلام في الحسن والقبول الخ يعني لما كان ارتفاع شأن الكلام بمطابقته للاعتبار المناسب ومعلوم ان ارتفاعه بالبلاغة علم ان البلاغة صفة للفظ بالقياس الى افادته المعاني والاعراض بالتركيب والمقصود منه على ما صرح به في الايضاح جمع كلامين متنافيين وقعا من الشيخ حيث قال تارات ان الفصاحة راجعة الى المعنى والى ما يدل عليه اللفظ دون الالفاظ وتارات ان الفضيلة للفظ الكلام لا المعاني فان المعاني مطروحة في الطريق يعرفها العجي والعربي والقروى والبدوى ولا شك ان الفصاحة من صفاته الفاصلة فتكون راجعة الى اللفظ دون المعنى ووجه التوفيق انه اراد بالفصاحة معنى البلاغة وحيث اثبت انها من صفات الالفاظ اراد انها من صفاتها باعتبار افادتها المعنى بالتركيب وحيث نفى ذلك اراد انها ليست من صفات

الالفاظ المفردة والكلم المجردة من غير اعتبار التركيب اولست من صفات الالفاظ باعتبار انفسها لا باعتبار افادتها المعنى وحيث اثبت انها صفة المعنى اراد ان للمعنى مدخلا تاما في كونها للفظ وحيث نفاه اراد انها ليست من صفاته مع قطع النظر عن افادة اللفظ اياها بالتركيب ويمكن التوفيق ايضا بانه حيث جعلها صفة للفظ دون المعنى اراد معناها المستفيض وحيث جعلها راجعة الى المعنى جعلها بمعنى البلاغة لكنه كوجه ذكره المصنف لا يطابق ما قصد به الشيخ بل الوجه ما ذكره الشارح المحقق انهم سمو ترتيب المعاني الاول والمعاني الاول الالفاظ وفضيلة الكلام باعتبار هذا الترتيب فحيث جعلها صفة راجعة الى اللفظ اراد باللفظ المعاني الاول وكذلك حيث جعلها صفة راجعة الى المعنى وحيث نفى كونها صفة للالفاظ المنطوقة والمعاني الثواني وما يقال فيمكن مراد المصنف باللفظ تلك المعاني الاول فيطابق مراد الشيخ فليس بشيء لان الشيخ بين في كتابه تلك المواضع والمصنف لم يبينها وكلما شمل اللفظ اشتمل لمعناه المستفيض فعمل اللفظ في كلامه على هذا حل على ما لا يخفى (ولمسا) اي البلاغة في الكلام (طرفان اعلى) اية ينهي البلاغة كذا في الايضاح ولو اعتبر الطرف شخصافيه بحث اذ يوت اطرف يتوقف على ان يثبت تناهي مراتبها ولا دليل يدل عليه (وهو) اي الطرف الاعلى (حد الاعجاز) اي مرتبة اعجاز الكلام البشر بان يبلغ مرتبة لا يمكن للبشر ان يأتي بمثله (وما يقرب منه) اي من حد الاعجاز اي الطرف الاعلى نوع تحته صنفان كلام يعجز البشر عن الاتيان بمثله وقرب من حد الاعجاز بان لا يعجز الكلام البشر ولكن يعجز مقدار اقصر سورة عن الاتيان بمثله وكلاهما مندرج تحت حد الاعجاز لان حد الاعجاز هو حد الاعجاز عن الاتيان باقصر سورة وبهذا الدفع ما اورده الشارح المحقق من انه لا معنى لجملة حد الاعجاز وما يقرب منه طرفان اذ المناسب ان يؤخذ حقيقيا كالتعبية او نوعيا كالاعجاز اذ قد اخذ نوعيا هو حد الاعجاز المتعبر في الشرع وهو حد اعجاز اقصر سورة الا انه نسب على انه صنفان كلام يعجز نفسه وكلام يعجز مقدار سورة من جنسه وهذا اوجه ما ذكره الشارح المحقق حيث قال وما الهمة بين النوم واليقظة ان قوله وما يقرب منه عطف على هو والضمير في منه عائد الى الطرف الاعلى لاني حد الاعجاز اي الطرف الاعلى مع ما يقرب منه في البلاغة مما لا يمكن معارضته هو حد الاعجاز وهو مع كونه خلاف الظاهر بيان لحد الاعجاز بما يتوقف على معرفته لان ما يقرب منه بين مما لا يمكن معارضته ولا معنى لحد الاعجاز الا ما لا يمكن معارضته وقد اعتذر هو نفسه ان هذا الهام بين النوم واليقظة الحمد لله الذي الهما يقظان لا نومان وما يديه توجهه من انه الموافق لما في المفتاح من ان البلاغة يتزايد الى ان يبلغ حد الاعجاز وهو الطرف الاعلى وما يقرب منه وما في نهاية الاعجاز ان الطرف الاعلى وما يقرب منه كلاهما هو المعجز لا يخصه بل وجه موافقة لتوجيهنا فان كلام المفتاح يحمله على ان حد الاعجاز هو الطرف الاعلى المعجز نفسه وما يقرب منه المعجز اقصر سورة من جنسه وكذا كلام نهاية الاعجاز فتفطن وقد اعترض الشارح على كون الطرف الاعلى وما يقرب منه معجزا خارجا عن طرق البشر بان البلاغة ليست سوى المطابقة لمقتضى الحال مع فصاحته وعلم البلاغة كافي بتمام هذين الامرين فن انقسه واحاط به لم لا يجوز ان يراعيها حق الرعاية في كلام هو الطرف الاعلى ولو بمقدار اقصر سورة ولا يخفى ان الاشكال لا يخص يتكفل علم

لان الظاهر عطف وما يقرب منه على حد الاعجاز وكون المقصود تعيين الطرف الاعلى كما ان ما ذكر به الطرف الاسفل لعين الطرف

الاسفل

فان قلت اخذ في تعريف حد الاعجاز تفصيله واذ اعجاز تعريف الشيء بتفصيله لم لا يجوز اخذ فيه تفصيله قلت ما لا يمكن معارضته يحصل منه مفهوم حد الاعجاز قبل ربطه بما يقرب منه ويربط مفهومه به يحصل حد الاعجاز فلزم تحصل حد الاعجاز مما يتوقف على حصوله

٤

يريد ان الطرف الاعلى في كلام المفتاح ما هو قسم من الطرف الاعلى في كلام المصنف وهذا لا يتنافى في كلام المصنف لانه لا تنازع في اعتبار الطرف الاعلى اوسع اواضيق حتى يمنع ما ذكرنا في اتوجه نفع هو اوفق بتوجيه الشارح لكن هذا القدر لا يوجب ارتكاب ما ذكره الشارح من غاية مخالفة الظاهر

٤

البلاغة بل تكفل سليفة العرب اقوى واوجب للاستكمال ثم اجاب باجوبة ثلثة الاول
ان العلم لا يتكفل الا ببيان مقتضيات الاحوال واما الاطلاع على كليات الاحوال
وكيفياتها فامر اخر وانها ان امكان الاحاطة بهذا العلم فغير علام الغيوب ثم وثابها
ان الاحاطة لا يفيد القدرة على تأليف كلام بليغ فضلا عن تأليف الطرف الاعلى اذ كثيرا
من مهرة هذا الفن كانوا عاجزين عن التأليف وفي الجواب الثاني والثالث نظر اولي يمكن
للبليغ الاحاطة بعلم البلاغة لم يكن بليغا لان البلاغة ملكة لا تقتدر على تأليف اي
كلام بليغ خطر بالسال معناه فاذا خطر بباله معنى لم يخطر بباله معنى من علم البلاغة
لم يقدر على تأليف كلام بليغ ولانه اذا احاط بعلم البلاغة ولم يقدر على تأليف كلام
بليغ لم يكن بليغا ولقد تركنا نبذا من الكلام ذكره الشارح المحقق في هذا المقام لما لم
يشاهد فيه الاطلاعة والاسام (واسئل) جعله طرف البلاغة اشارة الى انه يلزم
وقال في الايضاح منه يتبدى لمزيد توضيح لذلك دفعا لما اوهمه كلام نهابة الابهام
ان هذه المرتبة ليست من البلاغة في شيء وان كان الظاهر ان قصده المبالغة في دنائها
وعدم الاعتماد بها (وهو ما اذا غير عنه الى مادونه الحق عند البلاغة باصوات
الحيوانات) يعني ما يستلزم تغييره الاتحاق باصوات الحيوانات ما قبله انه يصدر على غير الاسفل
لانه اذا غير الى ما دونه الحق لان مادون الاسفل مادونه ليس بشيء على ان دون الماهو
احط قليلا وتحقيق الاسفل هو انه ما ليس فيه مقتضى الخيال متعدد داو لم يعرفه مع انه اوضح
واخصر اياه على ان مادونه ملحق باصوات الحيوانات قال المصنف الحق وان كان صحيح
الاعراب وواقعه الشارح وفيه ان غير صحيح الاعراب ليس اولى بالالتحاق لجواز
ان يكون صحيح الاعراب ضعيف التأليف مع عدم فصاحة الكلمات
فالتناسب ان يقول وان كان فصيحاً فان قلت كيف يلحق ما يشتمل على الدقائق
البيانية باصوات الحيوانات قلت اعتبار الوضوح والخفاء في الدلالة بالنسبة الى
المعاني المجازية وتلك المعاني ازيد من الدلالات الوضعية وما يتعلق بعلم المعاني
فرعاية البيان لا يفك عن رعاية المعاني (وبينهما مراتب كثيرة) عطف
على طرفان اي لها مراتب كثيرة حال كونهما بينهما او الجملة تامة معطوفة
على قوله لها طرفان (وبينهما) اي البلاغة في الكلام (وجوه اخر) احتراز
عن المطابقة واقتضائين فانها وجوه يذهبها البلاغة ولا يصح جعله احترازاً عن البلاغة
بان يكون المعنى ويتبع البلاغة وجود اخر سوى البلاغة لانه بصيرافوا وفي قوله بينهما
تبيينات احدها ان الوجوه البديعية لا تحسن بدون البلاغة وثانيها انه يجب اخير علم
البديع عن علم البلاغة وثالثها ان حشوة تورثه عرضي غير داخل في حد البلاغة ورابعها
ان هذه الوجوه انما تكون من البديع اذا لم يقض الحال اذ لو اقتضاها الحال لم تكن
تامة للبلاغة وانما جعلها تابعة لبلاغة الكلام دون التكلم لاختصاص ما وصفت به
الوجوه بها اعني قوله (يورث الكلام حسناً) ولم يتعرض بحالة تحصل للتكلم بالقياس
اليها لانه لم ينفك اليها ولم يسم التكلم باعتبارها باسم ولم يوصف بصفة وانما تعرض لها
في اثناء تحقيق بلاغة الكلام تيمناً لبيانها وتكميلاً لتبيين مقتضيات الاحوال
عن غيرها وقيل تمهيداً لبيان الحاجة الى علم البديع واختار لفظ يورث على يفيد للتبني
على ان ليس النظر الاعلى حسن في الكلام ولا نظر على هذه الوجوه كأنها قيت وبقى
الحسن بخلاف وجوه البلاغة فان النظر اليها وهي الداعية الى التكلم وليس النظر

وكيف لا وقد قالوا المجاز بليغ من
الحقيقة والكتابة من الصريح
لانه بمنزلة الدعوى مع البرهان

م

الى حسن الكلام انما هو من توابعها (و) البلاغة (في التكلم ملكة يقتدر بها على تأليف
كلام بليغ) اي لا يجوز بها عن تأليف كلام بليغ فالتكرار في سياق ذي عمت والمراد كلام
بليغ ورد معناه على التكلم واراد بيانه (فعل) تفريع على تعريفات الفصاحة والبلاغة اي
علم بالقوة العربية من الفعل اذ باناً مل في التعريفات بعلم ذلك ولو قال بكل بليغ فصيح
ولا عكس لاستغنى عن هذا التكلف والظاهر ان المراد تفريع المعلوم الا انه فرع العلم بمباعدة
في ظهوره تفريع المعلوم والمقصود بيان النسبة بعد التعريف تيمناً للتعريف كما هو العادة
كأنه قال فالفصح اعم مطلقاً من البليغ ولو قال كذلك لكان اخصر واوضح فبما هو
مقصوده وفيه تعرض للسكاكي حيث لم يشترط في البلاغة الا الخلوص عن التعقيد
المعنوي فانحصر مرجع البلاغة عنده في علم البلاغة وما ذكره المصنف ايس اصطلاحاً
منه بل بما ينقل عن ابن الاثير انه ذكره في المثل السائر لكن ربما يرجح اعتبار السكاكي
بان البلاغة بما يتميز به البليغ عن غيره ولا يكون الامر المشترك معتبراً في التمييز (ان كل بليغ)
كلاماً كان او متكلماً (فصيح) بالمعنيين او ما يطلق عليه الفصح وقد سمعت ما فيه
فتذكر (ولا عكس) بالعنى القوي اذ ليس كل فصيح بليغاً وقوله (وان البلاغة) تحت العلم
وتفرعه على ما سبق ظاهر والغرض منه اثبات الحاجة الى علم البلاغة والبديع وقال
الشارح المحقق الغرض بيان انحصار علم البلاغة في المعنى والبيان وانحصار مقاصد
الكتاب في القنون الثلاثة وينبغي ان يراد ان البلاغة في الكلام كان اوفى للتكلم (مرجعها)
اي رجوعها الى امرين اي يتوقف عليهما امارجوع بلاغة الكلام فظاهر واما رجوع
بلاغة التكلم فلانه انما تحصل الملكة بالممارسة على الاحتراز او تحصل للاحتراز بسهولة
فالا احتراز يتوقف عليه الملكة باعتبار تحققه وتكرره او باعتبار تصور كاهو شأن
الغايات وكذا التمييز فتفسير المصنف والشارح قوله بان البلاغة في الكلام مرجعها الى
الاحتراز عن الخطاء في تأدية المعنى المراد (خفي والمراد بالمعنى المراد ما هو مراد البليغ
من الغرض المصوغ له الكلام كاهو المتبادر من اطلاقه في كتب علم البلاغة فلا يتدرج
فيه الاحتراز عن التعقيد المعنوي كاهو المعنى والاحتراز عن التعقيد مطلقاً كاهو
في معرض التوهم وشان التوهم ان يتعلق به ولا يختص بالاحتراز عن التعقيد المعنوي (وار
تميز الفصح) كلا ما كان او مفرداً من غيره ولك ان تخصصه بالكلام وتدرج تمييز المفرد
فيصد والى الثاني ذهب المصنف (والثاني) اي تمييز الفصح عن غيره ومعرفة ان هذا
الكلام فصيح وهذا غير فصيح عند التحقيق تمييزات يرجع كل الى امر فانه تمييز الخالص
عن الغرابة عن غيره وتميز المخالف للقياس عن غيره وتميز الخالص عن ضعف التأليف
عن غيره وتميز الخالص عن التعقيد اللفظي عن غيره وتميز الثقيل على اللسان عن غيره
كما اشار اليه بقوله (منه ما يبين) اي يوضح بمعنى انه ينضح ان تمييز المميز كان حقاً او لا
(في علم اللغة) وكان الاوضح منه ما يرجع الى علم من اللغة يعني معرفة اوضاع المفردات
واما اللغة فقد يطلق على جميع اقسام علوم العربية فلذا قيد بالمتن ليكون واضحاً
(او اتصرف او انحوا او يدرك بالحس) المكتسب من الممارسة على التلخيص والفاظ
الخالصة عن الشاف (وهو) اي ما يبين في هذه العلوم او يدرك بالحس (ماعداد التعقيد
المعنوي) فست الحاجة للاحتراز عن الخطاء في تأدية المعنى المراد الى علم والا احتراز
عن التعقيد المعنوي الى علم فوضعوا الهم على البلاغة ثم احتاجوا لمعرفة ما مذم الملاغة
من وجوه التبيين الى علم آخر فوضعوا علم البديع (وما يميز به عن الاول) اي اول

الامر من الباقيين علم المعاني (وما يحترز به) عن باقي الامر من الباقيين وهو (العلم بالمعاني)
 علم البيان وما يفرق به وجوه التحسين علم البدع وكثير من الناس يسمي الجميع علم
 البيان وبعضهم يسمي الاول علم المعاني والاخير علم البيان والثالثة علم البدع
 ولا مشاحة فيها الذوى الابصار وانما الاعتبار لما نال من يد الاستهلال
 فرغنا من شرح المقدمة وحان الشروع في شرح علم المعاني نقول متضرعا متذالا
 سائلا الالهام الرباني الهى نعوذ بك عن الملاحى ونلوذ باوامرك في الاجتناب عن المناهى
 ونسألك ان تنفع باسرار المنانى وفهم معانيه الاول والثانى واخر ما وعدته بقراءة كل
 حرف من حروف المنانى وتنهى اليك في التخصيص بفهم من اياها اودعت هاهنا للخواص
 وباعمل بما يعرف عنها الاجتهاد مقرونا بحال الاخلاص ونطلب منك التوفيق لتحقيق
 استاذ جميع الكائنات بك في كل حال واضبط كل مستدلى خير مستدلى به نبي الرحمة من الافعال
 والاقوال ومنازاة مراتب عليتها متعلقات الافعال والاعمال وزجرك من قصور انظارنا
 على انشاء ما يوجب الوصول الى موجبات معرفتك والفصل عما يوجب خفة موازيننا بل
 مساوانها والانتظام عن مفكرتك الهى اغنايا بحاجاتكم في المسئلة عن الاطباب
 والهمنا شديدا واهدنا الصراط المستقيم في جميع الابواب الفن هو الضرب والترين
 سعى به كل قسم من كتابه اشارة الى مهارته في الصياغة حيث سبك من مادة واحدة هي
 مفردات الكلم انواعا وجلب لتزيينه لمعانيه بتركيبات بدعية الى ضبطها طباعا وادعى لافادة
 شدة امتزاجها بالمعاني وسرعة الانتقال منها اليها كونها عين المعاني فقال (الفن
 الاول علم المعاني) وهكذا وعدل عما هو الشائع من جعل المعاني ظرفا لالفاظ اشارة
 الى انه ليس ههنا لفظ آخر عن اقامة هذا المعنى لما قصد من افادة ان العلم ليس اوسع من الفن
 كما هو شأن الظرف بل كالم يخرج لفظ من الفن عن بيان العلم لم يخرج شئ من العلم عن الفن
 فاختار للمبالغة فيه ما لا يبلغ منه وهو دعوى العينية والعدم عن الاثنية وعما عرفت ان الفن
 عبارة عن اللفاظ المتخصصة وحل علم المعاني عليه لدعوى الاتحاد لغرض ما يدفع
 ما يقال ان الفن باعتبار عهديته عين علم المعاني فالجمل عليه لغووا يدفع ايضا ان العلم
 سابقا علم بعنوان علم المعاني دون الفن وما هو معلوم احق بالموضوعية والانطباق بالمحمولية
 ما فيه سائبة المجهولة وانما صار علم المعاني اول لانه متعلق بترتيب المعاني والبيان متعلق
 بما يفيد المعاني المتينة من الكلام المختلف وضوحا وخفاء في المرام والبدع لزمين
 هذا الكلام ولا يخفى ما فيه من الترتيب المقضى لهذا النظام من غير حاجة الى جعل البيان
 من المعاني منزلة المركب من المفرد بل يدا اعتبار في البيان وهو اراد المعاني المرتبة في طرق
 مختلفة فقد زيد على ترتيب المعاني المعنى في علم المعاني الاختلاف في الوضوح كما اعتبره السكاكي
 وتبعه الشارح المحقق والسيد السند وانما عرف اولا قبل الشروع في مفادته لفظ
 القاصر عن توهم اتحاد مع الفن قال الشارح المحقق ولان كل علم مدون فهي كثرة
 تضبطها جهة واحدة باعتبارها تعد علماء واحدا تفرد بالتدوين فن حاول تحصيلها
 فعليه ان يعرفها تلك الجهة لتلايفوت ما يعينه ولا يضيع وقته فيما لا يعينه وهذا خلاف
 ما حقق ان جهة واحدة افرد العلم بها بالتدوين وصار المسائل الكثيرة لاجلها علماء واحدا
 هو الموضوع فالاول ان يقال كل علم فهي كثرة تضبطها جهة واحدة ومن حاول تحصيل
 كثرة تضبطها جهة واحدة فعليه ان يعرفها تلك الجهة (وهو) اى علم المعاني (علم)
 اسماء العلوم المدونة نحو المعاني بطلق على ادراك القواعد عن دليل حتى لو ادركها

احد تقليدا لا يقال له عالم بل حاك ذكره السيد السند في شرح المفتاح وقد يطلق
 على معلوما نهى الى هي القواعد لكن اذا علمت عن دليل وان اطلقوا وعلى الملكة
 الخاصة من ادراك القواعد مرة بعد اخرى اعني ملكة استحضارها متى اريد لكن
 اذا كانت ملكة ادراك عن دليل كالاستخفي وكذلك لفظ العلم بطلق على المعاني الثلاثة
 لكن حقق السيد السند انه في الادراك حقيقة وفي الملكة التي هي تابع الادراك في الحصول
 ووسيلة اليه في البقاء وفي متعلق الادراك الذي هو المسائل اما حقيقة عرفية او اصطلاحية
 او مجاز مشهورة وفي كونه حقيقة في الادراك نظرا لان المراد به الادراك عن دليل لا الادراك
 مطلقا حتى يكون حقيقة وبالجملة التعريف يحتمل ان يكون للمعاني اى معنى يؤخذ فيحمل
 العلم على معنى يناسبه ولا يوجب تحيز المخاطب في المراد لانه اذا علم المخاطب ان كل اسم
 للعلم المدون يطلق على المعنى الثالثة وكذلك لفظ العلم وابهم المنكلم لفظ ليعمله على اى معنى
 شاء فيختار اى معنى يريد ان يعرفه بالمعرف ويحمل بقرينة العلم عليه وفيه والشارح
 المحقق اختار حمله على الملكة وجوز حمله على المسائل مع ان قول المصنف ويخصر في
 ثمانية ابواب يستدعى بظاهر الجمل على المسائل وجعل السيد السند وجه تيميزهما
 دون الجمل على الادراك فانه لا بد فيه من تقدير اى علم بقواعد دون ضيق الجمل على الادراك
 ايضا يرجح كونه حقيقة هذا وفي طلب المصدر المتعدى تقدير المفعول بحث الا ترى انه
 اذا نزل المتعدى منزلة اللازم استغنى عن تقدير المفعول مثلا اذا جعل به طى معنى وقع الاعطاء
 لا يحتاج الى تقدير المتعلق فلو استدعى المصدر تقدير المفعول لاستدعى الاعطاء المتعدي في
 يعطى نعم ما ذكره الشارح ما يخالف قصد المصنف فانه قال في الايضاح قيل (يعرفه
 احوال اللفظ العربى التى بها يطابق اللفظ مقتضى الحال) دون يعلم رعاية لما اعتبره بعض
 الفضلاء من تخصيص العلم باكليات والمعرفة بالجزئيات يريد تخصيص العلم بصورة الكلى
 والتصديق بحاله تخصيص المعرفة بصورة الجزئى والتصديق بحاله فانه ظاهر في انه اراد بالعلم
 ادراك الكلى وبالمعرفة ادراك الجزئى ومن هذا يبين وجه اختياره بعرف به على بحث فيه عن احوال
 اللفظ العربى لان المراد الاحوال الجزئية وهي لا تحتمل على اللفظ العربى ولك ان تفرق بين
 المعرفة والعلم وتر يد العلم الملكة فيكون المعنى ملكة يعلم بها احوال اللفظ العربى الخ
 اى ملكة هي مبدأ استحضار العلم باحوال اللفظ العربى ولا يخفى انه كما ادرج في تعريف
 فصاحة المنكلم الاقتدار ليشمل حاله انطق وعدمه ينبغي ان يدرج في تعريفات العلوم
 الثلاثة ليشمل حاله انطق وعدمه ينبغي ان يدرج في تعريفات العلوم
 متاهية او البعض الذى لا يمكن تعينها كالثلاث والنصف والرابع فهو تعريف للجهول
 او ما يمكن تعينه كسئلة او مسئلتين فالعبارة قاصرة وقيل ان اراد الكل فلا يكون هذا العلم
 حاصل لا احد او البعض فيكون حاد لا لكل من عرف مسئلة ومن البيان ان كلاما لارادين
 قاصر ترك فيه بعض الشقوق بظهور من الاطاحة بهما واجيب عنهما بان المراد معرفة
 كل واحد يد على صاحب العلم بالامكان ولم يدفعه بقصور العبارة ويمكن ان يجاب
 بان المراد معرفة الجميع واستحالة معرفة الجميع لا ينشأ كون العلم ميبسا لها كما ان استحالة
 عدم صفات الواجب لا ينشأ في سببية عدم الواجب له وعدم حصول العلم المدون لاحد
 وهو يتراد يوما فيوما ليس بممتنع ولا يتبعه وتسمية البعض فقها او نحوها وحكيما كناية
 عن علوشانه في العلم بحيث كان حصل له الكل ويمار دانه بصدق التعريف على ملكة
 مسائل العلوم الثلاثة مثلا فانه بصدق علمه انه علم يعرف به احوال اللفظ العربى التى بها

تمسك الشارح المحقق في توضيح
 كون العلم بمعنى الملكة لقولهم فلان
 يعلم الخواص لا يراد منه ان جميع
 مسائله حاضرة في ذهنه بل يريد
 ان له حالة البسيطة اجمالية هي
 مبدأ لتفصيل ومثابها يمكن
 من استحضارها ولا يخفى ان المراد
 بالحواس الملكة اذ لم يقصد انه
 يعلم الملكة ولا بقوله يعلم ايضا
 اذ لا يمكن اشتقاق الفعل من العلم
 بمعنى الملكة ولا يحصل له في هذا
 التركيب بل المراد بالحواس المسائل
 وبالعلم الادراك الا انه اراد
 الادراك بالقوة القريبة من الفعل
 فلذلك لم يطلب حضور جميع المسائل

اى في ان هذا خروج عن طريقة
 استعمال اللفظ المشترك فانه
 لا يستعمل الا لافادة معنى يقرينة
 والاستعمال لان تحمل المخاطب
 على اى معنى يريد مما لا اصل له

لا يقال وجوب تقدير المعاني
 ليس لاقتضاء المصدر المتعدى
 بل لانه اول ما يقدر لاجل التعريف
 بصدقه على ادراك الشواهد لانا
 نقول فيحتاج العلم معنى الملكة
 ايضا الى تخصيص لتلايقص
 ان يعرف بمذكرة الشواهد

بطابق اللفظ مقتضى الحال لا يقال انها ملكات لملكة واحدة لان كل علم ملكات لا يوايه بل مسائله ووحدة الملكة ليس امر انضبطا يمكن تعيينه وتحديد العلم به وليس لك ان تجيب بان المراد بعرف به لذاته وما صورته يعرف به جزئه لان كل حال يرد على صاحب الملكة بعرف بها جزئها لاذ انهما نعم لا يعد ان يقال معرفة جميع الاحوال به لذاته فتعذر جوابا بهذا الاعتبار وان يتكلف وتريد تعرف به تلك الاحوال فقط وما ذكرته من الملكة بعرف بها غيرها ايضا وما يرد انه يصدق التعريف على ملكة استحصال العلم من غير ان يحصل مثله كما اذا حفظ من شواهد المسائل ما يفي باستنباط مسائله فانه يصدق عليها انها ملكة يعرف بها الاحوال اللفظ العربي التي بها بطابق اللفظ مقتضى الحال لا يقال لا يعرف بها بل بمسائل يستحصل بها لا نقول فلا يعرف بملكة الاستحضار ايضا بل بمسائل يستحضر بها نعم تحتاج المعرفة مع ملكة الاستحصال الى المبادئ ايضا بخلاف ملكة الاستحضار لكن هذا الفرق لا يجدي في تصحيح التعريف ولا يخلص في وهمك ان ملكة الاستحصال المذكورة علم لانه لا يقول احد ان من لم يخطر بباله مسألة قط هو عالم بالعلم انما الكلام في ان ملكة استحضار اكثر المسائل مع ملكة استحصال الباقي هل هو العلم ام لا من اراد ان يكون اطلاق الفقيه على الائمة حقيقة مع عجزهم عن جواب بعض الفتاوى التزم ذلك واما على ما سلكتنا من ان الاطلاق مجازي فلا نلتزمه وجوابه ان العلم بمعنى ملكة الاستحضار لا الملكة المطلقة كما فصلناه فملكة الاستحصال خارجة من قوله علم والمراد باحوال اللفظ الامور العارضة له المتغيرة كما يقتضيه لفظ الحال من التقديم والتأخير والتعريف والتكبر وغير ذلك وموضوع العلم ليس مطلق اللفظ العربي كما توهمه العبارة بل الكلام من حيث انه يقيد زوايد المعاني فلو قال احوال الكلام العربي لكان اوفق الا انه راعى ان اكثر تلك الاحوال من عوارض اجزاء الكلام بالذات وان صاحب المعاني يرجع الى الكلام فاختر اللفظ ليكون صحيحا في بادي الرأي الا انه يحدشه احوال الاسناد فتأمل وقد نبه بتقيد اللفظ بالعربي واطلاقه في قوله بطابق اللفظ على ان تخصيص البحث باللفظ العربي مجرد اصطلاح والا فيطابق بها مطلق اللفظ مقتضى الحال وبها يرتفع شان كل مقال وهذا لم يصم فاعل المطابقة فاتجه ان الاحوال الشاملة لغير اللفظ العربي كيف يكون من الاحوال التي يبحث في العلم ولا يبحث فيه الا عن الاعراض الذاتية ولا يندفع الا بما ذكره الشارح المحقق في بعض نصائفه من ان اشتراط البحث عن الاعراض الذاتية انما هو عند الفاسي واما ارباب تدوين العربية فرعنا لا يتم في علومهم هذا الامر يكتف والمعاد بقوله التي بها بطابق اللفظ مقتضى الحال ما قدمناه فلا نعيده فتذكر واحتز به عن الاحوال التي ليست بهذه الصفة كالاعلال والادغام والرفع والنصب وما شبه ذلك من المحسنات البديعية فان بعضها مما تقدم على المطابقة لمقتضى الحال وبعضها مما تأخر ولا بد من اعتبار قيد الحقيقة اي التي بها بطابق اللفظ مقتضى الحال من حيث هي كذلك ليم امر الاحتراز به والادخل فيه بعض المحسنات والاحوال المعجوبة والبيان التي ربما يقتضيه الحال فان الحال ربما يقتضي تقديم او تأخير بحث عنه المعجوبة وربما يقتضي السجع وغيره وربما يقتضي ايراد المجاز والتشبيه فلو لا قيد الحقيقة لدخلت هذه الامور التي تعلق بعلوم اخرى في المعاني لكان الواضح في الاشعار بالحقيقة تعلق الحكم بالمشق ثم بالوصول الذي صلته متفقة واشعار الموصوف بهذا الوصول بقيد الحقيقة خفي ولذا قال الشارح المحقق وفي وصف الاحوال بقوله التي بها بطابق

اللفظ مقتضى الحال قريبة خفية على اعتبار الحقيقة واما قوله ولو لا اعتبارها يلزم ان يكون علم المعاني عبارة عن تصور هذه الاحوال او التصديق بوجودها اذ لا يفهم من معرفة الشيء الا هذا فقيه ان قولهم العلم ادراك المركب والمعرفة ادراك البسيط يستل تصور البسيط والمركب والتصديق المتعلق بهما مطلقا والعلم في ان يعرف اما بمعنى الملكة او المسائل او التصديقات بها فكيف يكون تصور هذه الاحوال والتصديق بوجود هذه الاحوال الجزئية داخلين فيه وانما يفتل ان يعرف لانه يلزم ان يكون علم المعاني ملكة او تصديقات بمسائل او مسائل يعرف بها هذه الاحوال او وجودها وظاهره ان ليس كذلك وقد عرف صاحب المفتاح المعاني بانه تتبع خواص تراكيب الكلام في الافادة وما ينصل بهما من الاستحسان وغيره ليمتد بالوقوف عليها عن الخطاء في تطبيق الكلام على ما يقتضى الحال ذكره وعدل المصنف عنه الى ما هو اخصر منه وأوضح كما لا يخفى ولانه تعريف بالبيان اذا تتبع ليس بعلم ولا صادق عليه كما اعترض به في الايضاح وما اجاب به القوم عنه من ان المراد بالتبع المعرفة على اطلاق السبب واردة ما هو ميسرة تفيها على ان المعاني تلك المعرفة دون معرفة الله ومعرفة العرب على ما قيل ودون المعرفة بالتقليد كما نقول برده انه ياتي عن ارادة المعرفة بالتبع قوله ليمتد بالوقوف عليها اذ الاق حيث لا يمتد به وانه ليس المعاني معرفة الخواص المذكورة بالتبع لانه التصديق بالقواعد لا معرفة الخواص الجزئية لانها المتبادر من معرفة الخواص بانواعها والحمل على معرفتها اجمالا بعد المعرفة الحاصلة بتبع جزئيات الخواص تجاوز عن الحد في التكلف واس من جهات العدول كما قلناه الشارح المحقق ان العلم بتعريفه يوجب الدور وان اعترض به المصنف في الايضاح حيث قال فسر التراكيب تراكيب الالفاظ فمعرفة التراكيب في تعريفه تتوقف على معرفة البليغ المتوقعة على معرفة بلاغة المتكلم وقد عرفها في كتابه بانه باو غ المتكلم في تأدية المعاني حداله اختصاص بتوفية خواص التراكيب حقها واداء انواع التشبيه والمجاز والكتابة على وجهها فان اراد بالتراكيب تراكيب الالفاظ وهو ظاهر فتدبر الدور وان اراد غيرهما لم يبينه هذا لان هذا الاعتراض لا يبعد على تعريفه ولو ذكر المصنف في كتابه لانه عرف فيه بلاغة المتكلم بما لا يتوقف معرفته على معرفة المتكلم البليغ لكن نعم الجواب ما صاهاه الشارح حيث قال المراد بالتراكيب تراكيب ذلك التكلم كانه قال بلاغة المتكلم ان يكون بحيث يورد كل تركيب له في المورد الذي يليق به المقام فمعنى توفية خواص التراكيب حقها ان يورد كل كلام موافق لمقتضى الحال وقوله في تأدية المعاني وتوفية خواص التراكيب حقها واداء انواع التشبيه والمجاز والكتابة على وجهها ناظر الى هذا القصد وهذا بالغ في ظهور هذا المعنى حيث قال لا يفهم الا هذا فالتمس منه بانه يمكن ان يراد بلوغه في تأدية المعاني حداله اختصاص بتوفية مثل خواص تراكيب الالفاظ حقها واداء انواع التشبيه والمجاز والكتابة على وجهها ليس على سنن التوجيه وان وقع عن السيد السدائش في التشبيه واما ما اعترض به على الشارح من انه لم يعرف التراكيب هذا المتكلم خواص حتى يضاف اليها وحكم بسبب على هذا الجواب فانه ليس بشيء منه من الخاصة هي الداعية الى خصوصية مفيدة زائدة على اصل المعاني واضافتها الى تراكيب المتكلم لا يندعي معرفة خواصها نعم يجوز ان يعرف بلاغة المتكلم يستلزم الدور لان السكاكي عرف الخاصة بما اخذ فيه البليغ وانما احتاجوا في اثبات الدور الى التردد في التراكيب ولم يفته الى ما ذكره في الخاصة ولا انجز الكلام الى اراد تعريف السكاكي فلا يرى بدا من شرح قوله وما ينصل

من الاستحصال

معرفتها

يقال فدوجه شارحوا المفتاح

قوله بالوقوف عليها وبنوا له

فائدة

بها من الاستحسان وغيره فانه الاستحسان جله الاقوام وزل فيه الاقدام ولم يترشح حق
بيانه من الاقلام فان السارحين جمهورهم ذهبوا الى ان المراد بالاستحسان المحسنات
البدعية وبغيره الاستحسان الذي وقع منهم هفوة والاستحسان المستحسنات في الاضاحك
والهجويات تذكر المحسنات البدعية في تعريف المعاني واثار بذكر الاتصال الى انها خارجة
من المعاني ملحقة بالخواص في التزيين الا ان تزيينها عرضي وتزيين الخواص ذاتي ولا يخفى
انه افساد لا يعرف لانه لا يدخله في الاحتراز عن الخطاء في تطبيق الكلام على ما يقتضي
الحال ذكره ولا يفهم من ذكر الاتصال انه خارج من المعاني فان معلومات علم قد تصل
بعضها بعض فذكره في التعريف افساد للتعريف لانه يفيد دخولها في معلومات
المعاني باسرها عند ذهب الى ان ضمير وما يتصل بهما انراكيب اي يتبع ما يتصل
بالتركيب من معرفة ان اشتغالها على الخواص هل يستحسن او يستهجن اذ التركيب
المؤكد فلا قد يستحسن من متكلم في مقام فيحمل على انه قصد ما يقتضيه ولا يستحسن
من اخر في ذلك المقام اسوة بظن به فلا يحمل على قصده بل على ان صدوره منه اتفاق
وكذا حال المخاطب وقد صرح بذلك الفتحا حيث قال ومن قسمات الالغة ما قد سبق الى
ان نظم الكلام اذا تحسن من بليغ لا يستحسن مثله من غير البليغ وانما احد المقام
بل لا بد لحسن الكلام من انطباقه على ما لا جله يساق ومن صاحبه اعراف بجهات
الحسن لا يخطأها ولا يدمع ذلك من اذن لاقتضات الكلام مصوغه فظهر انه لا بد
لصاحب المعاني مع معرفة الخواص من معرفة كون التركيب مستحسنا وغير مستحسنا
ليتمكن من ايراد تركيبه منطبقة على ما ساقها لاجله ولا مستحسنة في موافقها ومن حل كل
تركيب رد عليه على ما يليق بحال التكلم فان البليغ ايضا على درجات متفاوتة فرما
يستحسن كلام في مقام من بليغ فيحمل على دقايق جنة ولا يستحسن مثله في ذلك المقام
من اخر دونه في بلاغة فلا يحمل عليها بل على ما يناسب منها مرتبة والاوجه ان
مراد بالخواص ما نهى كونه خواص لا يتجاوزها كالنا كيدوا الذكر والحذف وما يتصل
بها من الاستحسان المحسنات البدعية وبغيره المجازات والكتابات فانها ساقا قد نصير
مقتضيات الاحوال فلا بد من معرفة كونها خواص في تلك الاوقات لتلايق التكلم
في الخطأ فاما قد يكون خاصة وقد لا يكون اكثر اقباعا في الخطأ وان المراد بما يتصل بها
من الاستحسان المحسنات البدعية وبغيره الاستحسان الواقع هفوة او قصد الكثر وجوب
تبعها بغير عن الخواص ولا تقع في الغلط لالتباسها بها بناء على وقوعها في كلام البلاء
ومما لا بد من ان يند عليه ان المصنف اطاق مقتضى الحال والمفاسد فيه بمقتضى حال
بمقتضى ما يقتضيه التكلم في تأديته الى ازيد من دلالات وضعه لان المعاني دور الالتماز
عن الخطأ في تطبيق الكلام على ما يقتضي الحال ذكره ولا يعرض خطأ لمن له ادنى تمييز
في التماس الكلام المقصود على الدلالات الوضعية حين مخاطب من لا خط له في ازيد من
الدلالات الوضعية فضلا عن له فضل تمييز تطبيق هذا الكلام على ما يقتضي الحال ذكره
من التجريد عن الزوائد ليس من مباحث المعاني لاستغناء عنه ويحمل ان يكون
ذلك تخالفا منه مع ما على ان ما يحتاج الى تبيينه للقاصير ربما يجعل من الفن (ويختصر)
قال في الايضاح المقصود من علم المعاني مختصر (في ثمانية ابواب) يريد ان يحصر الكل
في اجزائه لا الكلي في جزئياته والا يصدق علم المعاني على كل باب واعتراض عليه الشارح
المحقق بان ظاهر هذا الكلام مشعر بان العلم عبارة عن نفس القواعد لان تلك الابواب انما

لا يشبهها

هي المسائل وليست اجزا للملكة وبان تعريف العلم وبيان الانحصار والتميز الاتي
خارجة عن المقصود ولا يخفى ان كون العلم عبارة عن المسائل وجوب خروج هذه الامور
عن العلم لاعتناء المقصود من العلم لانها ليست مسائل فلا حاجة لاجزائها الى درج
المقصود وهذا كلامه مع تنقيح وتحرير ونحن نقول ادرج المصنف لفظ المقصود لجعله الضمير
الى الفن لانه المختصر في الابواب التي هي الالفاظ والعبارات بحسب الظاهر فكانه قال
ويختصر المقصود من الفن من علم المعاني فقوله من علم المعاني بيان المقصود لاصلته
وبعد كون الضمير كناية عن الفن لا بد لاجزائها من درج المقصود وجعل الضمير
الى علم المعاني بمعنى الملكة وجعل قوله من المعاني صلة المقصود اي يختصر المقصود
من الملكة في ثمانية ابواب وهو المسائل لان الملكة وسيلة بقائها وجعلها الى المعاني بمعنى
المسائل وجعل قوله من المعاني صلة المقصود اي يختصر المقصود من المعاني التي هي
المسائل في ثمانية ابواب وجعل درج المقصود لاجزائها ما لم يخرج من القوة من مسائل
العلم وهو غير الابواب الثمانية لاحتمال ان يكون مالم يخرج باب اخر لكنه مالم يخرج ليس
مقصودا لبيان تكلف وكما ان المحصور هو المقصود من الفن المحصور فيه ايضا والمقصود
من الابواب الثمانية والافعال ابواب مستقلة على الشواهد والامثلة والاعتراضات وبعد
دعوى ان العلم مختصر في ثمانية ابواب ذكرها على سبيل التعداد ليرفع الحاسب حسابها
كما هو طريقة معرفة مرتبة العدد ولانه لو لم يذكر على سبيل التعداد لوجب العطف
والتبس الا بحسار والاطناب والمساواة ولم يعلم ان ابواب واحد كالفصل والوصل وتوهم
ان اثنية في التعداد صارت احد عشر فقيل (احوال الاسناد الخبري احوال المسند
اليه احوال المسند احوال متعلقات الفعل القصر الانشاء الفصل والوصل الانجاز
والاطناب والمساواة) باني المذكورات على سبيل التعداد مبنيات على السكون فكيف يتكلم
باحوال الاسناد الخبري وظنى انه يتكلم بكسر اللام في الاحوال لانه ساكن لافي لام
التمريف فيجب تحريكه بالكسر وبهذا علم انه ينبغي اسكان ما ليس بمضاف ولا يخفى ان وجه
عطف الوصل كالاتناب والمساواة على ما هو مذكور على سبيل التعداد ايضا مشكل
وانما المختصر فيها (لان الكلام اما خبر وانشاء) قال الشارح المحقق لانه لا محالة يشتمل
على نسبة تامه بين الطرفين قائمة بنفس التكلم وفصلها في حواشي هذا المقام حيث قال
بمعنى انها صفة موجودة فيها وجودا متصلا كالعالم والارادة وتحوذ ذلك لابعني انها معقولة
حاصلة صورتها عند الفطع بان الموجود في نفس التكلم اذا قال صلوا هو طلب الصلوة
وايجابها بالصورة ذلك كصورة السماء عند تمثيلها ولذا صح ان تصاف النفس بانها طالبة
هذا وفيه ان النسبة باعتبار تحققها الاصيل قائمة بالطرفين لا بالنفس لانها كما صرح به هي متعلقة
احد جزئي الكلام بالاخر بحيث يصح السكون عليه وكأنه اراد بان النسبة متعلقة بالنسبة من
الطلب والحكم ومن فسر النسبة بوقوع النسبة او لا وقوعها فقد خرج عن مفهوم التقسيم لما
ذكره الشارح من انه لا يتناول ح التقسيم بظاهرة الانشاء لانه لا يصدق عليه انه ليس لنفسه
خارج لانه ليس له نسبة بمعنى الوقوع واللا وقوع ومفهوم العبارة ان له نسبة بهذا المعنى
وليس له خارج يطابقه او لا يطابقه ولما نقول من ان اضافة النسبة الى الضمير للعهد اي
لنسبة المعهودة وهي النسبة المعتبرة في الكلام فاذ لم يكن الانشاء نسبة لا يصح اضافة النسبة
اليه الا اذا لم يعتبر عهديتها فيكون خروجها عن مفهوم العبارة بالاجهة (لانه ان كان
لنسبة خارج) يتبادر الى الاوهام ان كل نسبة انشائية كانت او خبرية لها خارج لان نسبة

اضرب مثلا ثبوت الضرب للمخاطب وله خارج هو ثبوت الضرب له او عدم ثبوته لان
الواقع يستحيل ان يتخلو عنهما فان نسبة الخبرية لا تتغير عن الانشائية بان لها خارجا دون
الانشائية فلذا قال (بطابقه او لا بطابقه) وفيه ان النسبة التي لها خارج ليس يمكن ان
يخرج عن المطابقة واللامطابقة ولذا اني بعض ما اشتهر من اختصاص الصدق والكذب
بالخبر كاختصاص احتمالهما به وقال يازيد الانسان صادق و يازيد الفرس كاذب و يازيد
القاضل محتمل فلذا دفعه فسرهما الشارح المحقق في المختصر بقصد المطابقة واللامطابقة
قال ان شاء وان كان نسبته خارج بطابقه او لا بطابقه لكن لا يقصد ان بالانشاء بخلاف الخبر
وفيه بحث لانه لا خبر يقصد به عدم مطابقة نسبه لان وضع الخبر للمطابقة وانما عدم
المطابقة احتمال عقلي فان قلت هذا اذا اريد بالنسبة الوقوع او الوقوع فان قصد ايدا
الى مطابقتها اما اذا اريد ثبوت امر لا امر مثلا في الموجه قصد وقوعها اي مطابقتها
للخارج وفي السلب قصد لا وقوعها اي عدم مطابقتها للواقع فغني زيد قائم ان ثبوت
القيام لا يدور في الواقع والقصد في زيد ليس يقاسم الى ان الثبوت المذكور لا يدور في واقع قلت
هذا الكلام حق حقيق بان يمكنه لكن الشارح المحقق جعل اللامطابقة ايماء الى الكذب
وهو حينئذ لا يتم فالتحقيق الذي يعطيه الفكر العريق والذكاء الدقيق ان النسبة التي له خارج
هي التي تكون حاكية عن نسبة غني ثبوت الخارج لذلكونه محكية ونسب الانشائية ليست
حاكية بل محضرة ليطالب وجودها او عدمها او معرفتها او تحسرها على قوتها الى غير
ذلك وكذا ان نسب التقييدات ليست حاكية بل محضرة لتعين به ذات ومعنى مطابقتها للخارج
ان يكون حكاية اعلى ما هو عليه فلا خارج للانشاء فقول بطابقه او لا بطابقه لغير الإشارة
الى قسمتها الى الصادقة والكاذبة وبها صار بحث الصدق والكذب سمي بالتقييد فالكلام
ان كان نسبته خارج (فخبر او افان شاء) والخبر يكون بمعنى الاخبار وهو ايضا يقابل الانشاء
كن بالمعنى المصدري (الخبر لا يلد من مستداليه ومستدواستاد) لوقال لا يلد من استناد
ومستداليه ومستد (والمستد قد يكون له متعلقات اذا كان فعلا) لكان اولى من وجهين
لا يتخففان عن ذلك وتخصيص المتعلقات بالمستد مع ان في قولنا الضارب زيدا جائي
متعلق المستد اليه حيث قيد المستد اليه بالفعل لانه متعلق لمستد الصلة المتعلقة بالمستد
اليه وفيه ان الكلام في اجزاء الخبر وذلك المتعلق ليس متعلق مستد الخبر لان الصلة ليست
خبرا وان كانت جملة لان كل جملة غير انشائية ليست خبرا بل متعلق المستد اليه للخبر قال
المحققان في شرحي المفتاح ادرج المصنف احوال متعلقات المستد والمستد اليه في قسمها
لكونهما بمنزلة الاجزاء لهما واخبار قوله (او في معناه) على قوله او معناه لانهما المتعلقات
المتصلة بالفعل من غير خفاء اذ ما في معنى الفعل صريح في كل ما يؤدي معناه بخلاف معنى
الفعل فان الاصطلاح على انه ما يؤدي معنى الفعل وليس من تركيبه وما هو من تركيبه
نبيه الفعل قال الشارح المحقق ولا جهة تخصيصه بالخبر لان الانشاء ايضا لا يلد مما
ذكره وقد يكون مستد ايضا متعلقات هذا وفيه ان انتفاء الاختصاص لا ينفى جهة التخصيص
اذ لا يشترط تخصيص في البيان به بعض لكثرة والتكثرة هنا ان القوم يسمونها عن المستد اليه
والمستد الخبر بين وكذا عن متعلقات الفعل والفصل وركوا الانشائيات على المقابلة
ولذا قدموا هذه الابواب على الانشاء وانما فعلوا كذلك لان الخبر اكثر وزنا او فرعا على
ان بعض المحققين على انه لا انشاء الا وهو في الاصل خبر صار انشاء بنقل او حذف كما في
اضرب فان اصله تضرب او زيادة كافي ليضرب ولا يضرب الى غير ذلك (وكل من الاستاد

لها نسخة

لكونها نسخة

والمتعلق اما بقصر (للمستد اليه على المستد او العكس او بالفعل او ما في معناه على المتعلق
او بالعكس) او بقصر قصر وكل جملة قرنت باخرى اما معطوفة او غير معطوفة) يتناول الجمل
الحالية المتداخلة نحو جاء زيد يركب يسرع على ان يكون يسرع حالا من ضمير يركب مع انها
است من الوصل والفصل في شيء قالوا ولي وكل جملة قرنت باخرى اما معطوفة او متروكة
العطف وحينئذ لا يلزم دخول امثال هذه الصورة في باب الفصل والوصل لكن يتقص
الحصر بها ولا بد من تقييدها من تقييد كل جملة قرنت باخرى بان يكون مما يقبل العطف
في اداء اصل المعنى ولا يخفى انه لا يتناول ترتيب باب الفصل والوصل الا ان يقال انه من باب
متعلقات الفعل ذكر في باب الفصل والوصل لمزيد مناسبة له به (والكلام بالبلغ اما زائد
على اصل المراد لفائدة) قال الشارح المحقق احتراز عن التطويل اقول وعن الحشو ايضا
وقال ولم يحتز عن التطويل اذ لا حاجة اليه بعد تقييد الكلام بالبلغ وفيه بحث اذ لا غنى
الكلام مطابقة لمقتضى الحال في الجملة او اكل ما يقتضيه الحال على ما استوفى بيانه ولا يلزم منه
ان لا يكون في الكلام ما لا يقتضيه الحال نعم لفائدة في تقييد الكلام بالبلغ لان الزيادة لفائدة اطلاق
سواء كان في الكلام بالبلغ او لا ولا يبعد ان يقال يستفاد من تقييد الزيادة بكونه على اصل المراد انه
لا يكون زائدا على المراد فيكون انشائية لان الزائد على المراد زائد على اصله او غير ذلك يتبادر منه
او غير زائد على اصل المراد لفائدة ويستلزم دخول التطويل والحشو في المساواة والايجاز فيغني
ان يقول او غير زائد على اصل المراد اصلا ويغني ان يقيد ايضا بكونه لفائدة لان عدم الزيادة
اما بالمساواة او بكون اللفظ اقل من المعنى وكل منهما لا يدان بكون في الكلام بالبلغ لفائدة ومقتضى
وانما لم يفصل غير الزائد بالمساواة والايجاز لان تحصيل الباب الثامن لا يتوقف عليه ولا يخفى
ان بيان الايجاز والاطناب على ما ذكره لا يتناول الايجاز والاطناب باعتبار قلة الحروف
وكثرة ما وما ذكره المصنف لا تتغير مسائل باب القصر عن مسائل احوال المستد اليه
واحوال المستد احوال متعلقات الفعل لانه من تلك الاحوال لا يخرج عنها والايجاز
والاطناب والمساواة عن احوال الاستاد والمستد والمستد اليه ومتعلقات الفعل لان
تأكيد الجملة هو الزائد على اصل المراد لفائدة وحذف المستد اليه والمستد او متعلق الفعل ايجاز
الا ان يقيد احوال المستد اليه مثلا بما سوى القصر مثلا قال الشارح المحقق ما ذكره في
وجه الحصر لا طائل تحته بل ذكر ما لا يعبه وقد فاته ما يعبه وهو بيان انه لما زاد كلاما من
اقسام الاحوال ببيان وكيف خالف مقتضى جعل القصر بابا على حدة وجعل الايجاز
والاطناب والمساواة بابا على حدة غير منضم مع الفصل والوصل قال قرب ان يقال اللفظ
اما جملة او مفرد فاحوال الجملة هي الباب الاول والمفرد اما جملة او مفردة اما مستد
اليه او مستد فيجعل احوال هذه الثلاثة ابوابا ثلثة تميز بين الفضلة والعمدة المستد اليه والمستد
ثم لما كان من هذه الاحوال ما له من بدع وخواص وكثرة اباحت وتعدد طرق وهو القصر افراد
بابا خامسا وكذا من احوال الجملة ما له من بدع وخواص وكثرة اباحت وتعدد طرق وهو القصر افراد
بابا خامسا وكذا من احوال الجملة ما له من بدع وخواص وكثرة اباحت وتعدد طرق وهو القصر افراد
والوصل فيجعل بابا سادسا والافهو من احوال الجملة ولذا لم يقل احوال القصر احوال
الفصل والوصل ولما كان من هذه الاحوال ما لا يختص مفردا ولا جملة بل يجري فيهما ما كان
له شوب وتفرع كثيرة جعل بابا سابعيا وهذه كلها احوال مشتركة بين الخبر والانشاء
ولما كان هنا اباحت راجعة الى الانشاء خاصة جعل الانشاء بابا ثامنا ولا يخفى ان وجد
النسب على الثمانية لا يتم ما لا يبين عدم استحقاق اقسام الفضلات يميز كل منها بابا وانه
يستحق قسما العمدة التميز بينهما وان النسبة التي بين بين ليس لها احوال وان الخبر ليس له

تذنب نسخة

اي لم يحتز المصنف عن التطويل
حيث ذكر قوله لفائدة

اجتاز راجعة اليه خاصة كالانشاء او يكون لكن لفتها لم يستحق ان يجعل بابا مستقلا وان ما ذكره من ان لاطائل تحت مذكره فيه ان مقصوده منه بيان ان ما استخرج من الفن لا يزيد على الابواب الثمانية وكفى به فائدة (تنبيه) التبرع بما يستعمل في بيان البديهي وربما يستعمل في بيان الشيء مقصدا بعدسة غشا على وجهه او توجه اليه السامع الفطن بكتيته لعرفه لكن لكونه ضميرا مضافا فل عند قوله في هذا المقام نصيب من كلا الشرين سواء جعل الله عليه مفهوم الصدق والكذب او انحصار الخبر في الصادق والكاذب على الوجه المشهور وان الصدق والكذب ماهو المشهور دون القولين الا خبر بن اذ في قوله سابقا فحصل مفهوم مطابقة الخبر للخارج وعنده فالتعريف تنبيهي لانه لاحضار ما حصل لا تحصيل صورة وكذلك علم انفسا ما الى القسمين وان الصدق مطابقة الخبر للخارج والكاذب عدمها كما هو المشهور حيث فصل بالصادق والكاذب على طبق المشهور ومن الواضح البين ان تلك الثلاثة بديهيّة ظاهرة عند من ليس من اهل الكذب والحمل على الثاني انجع وما يحصل من ادافع وكيف وهو يدفع بشبهة الدور على تعريف الخبر بما يحتمل الصدق والكذب مع ان الصدق معرف لمطابقة الخبر الواقع واحسن الاجوبة ان الصدق والكذب بديهيان التصور وان بحجاب ايضا بان الصدق المعروف للخبر هو صفة التكلم وهو الاعلام الشيء على ماهو عليه والمعرف بالخبر ماهو صفة واجاب الشارح المحقق بان الخبر المرفق به الصدق بمعنى الاخبار فانه قيل الصدق هو الخبر عن الشيء على ماهو به فلو لا ان الخبر بمعنى الاخبار لم يتعد بمن وبان الصدق المعروف بالخبر صفة الكلام بمعنى مطابقة الكلام للواقع وما عرف بالخبر صفة التكلم ولا يخفى انه يكفي في الجواب ان الصدق المعروف بالخبر صفة الكلام لانه حينئذ يتوقف معرفة الخبر على معرفة الصدق المتوقف على معرفة الكلام الذي هو اعم من الخبر لاعلى معرفة الخبر وما ذكره جواب عن توهم الدور بالنظر الى تعريف الصدق بالخبر عن الشيء على ماهو به على ما في المتنازع وما ذكرناه من الجواب جواب عن توهم الدور فنظر الى تعريف المصنف للصدق والكذب بما ذكرنا ووفق بالمقام واورد السيد السند على الجواب الثاني للشارح سؤالا وجوابا كل منهما السقوط من الاخر فلا جرم اعرضنا عنهما اعراضا عن المتكرو لانه يعلم منه ان الحكم بان الصدق مطابقة الخبر للواقع او ان الخبر ينحصر فيه بديهي والتخالف عانى الشبهة فلذا لم يستدل عليه واكتفى بحمل شبهة المخالف المكابر دفعا لاضطراب القاصر وان يكفي لدفع شبهة انها مصادمة للبديهي (صدق الخبر) قيد الصدق بالخبر تعيينا للحدود اذ الصدق مشترك بين صدق الحكم وصدق الخبر كما مر الاشارة اليه وليس للاحتراز عن صدق غير الخبر من صدق المركبات التقييدية والانشائية لان الصدق والكذب مختصان بالاخبار من بين المركبات لما قد مناه لك وان قال بمعنى انه لا فرق بين النسبة في المركب الاخباري وغيره الا بانه ان غلب عند بكلام تام يسمى خبرا وتصدقا كما في قولنا زيد انسان او فرس والابهي تركيا تقييدا وتصورا كما في قولنا زيد انسان او فرس وايضا كان المركب اما مطابق فيكون صادقا او غير مطابق فيكون كاذبا فيزيد الانسان صادقا ويزيد الفرس كاذبا ويزيد الفاضل محتمل هذا وليس ما ذكره الشارح المحقق من ان النسب التقييدية لا بداهة من ان تكون معلومة للمخاطب بخلاف الخبرية ولذا قالوا الاوصاف قبل العلم بها اخبارا كذا ان الاخبار بعد العلم بها اوصاف صالحا لا بطلا لا لا ذكر السيد السند من ان التعريف في احتمال الصدق والكذب انظر الى مهية الخبر مع قطع النظر عن غيرها حتى خصوصيات الاطراف لان مهية المركب التقيدي مأخوذة فيها علم المخاطب

فتجريد النظر الى مهية لا يستلزم المعلوماتية عن نظر العقل بخلاف مهية الخبر بل لان علم المخاطب الاعتباري اليقين حتى ينشأ احتمال الكذب ولان احتمال الكذب لا يتعد علم المخاطب مطلقا لانه يحتمل عند غير المخاطب على انه لا يوجب الفرق بين الخبر والانشاء ثم فيما ذكره هذا القائل لوامع الغفلة والاشغال اما اولها فلان قوله لا فرق بين النسبة في المركب الخبري وغيره الا بانه ان عبر عنه بكلام تام يسمى خبرا وتصدقا والابهي تركيا تقييدا وتصورا كما في قولنا زيد انسان او فرس والابهي تركيا تقييدا وتصورا كما في قولنا زيد انسان او فرس وايضا كان المركب اما مطابق فيكون صادقا او غير مطابق فيكون كاذبا فيزيد الانسان صادقا ويزيد الفرس كاذبا ويزيد الفاضل محتمل هذا وليس ما ذكره الشارح المحقق من ان النسب التقييدية لا بداهة من ان تكون معلومة للمخاطب بخلاف الخبرية ولذا قالوا الاوصاف قبل العلم بها اخبارا كذا ان الاخبار بعد العلم بها اوصاف صالحا لا بطلا لا لا ذكر السيد السند من ان التعريف في احتمال الصدق والكذب انظر الى مهية الخبر مع قطع النظر عن غيرها حتى خصوصيات الاطراف لان مهية المركب التقيدي مأخوذة فيها علم المخاطب

لا يقال لو كان الخبر بمعنى الخبرية ايضا لتعدى بمن لاننا نقول الخبر لو لم يكن بمعنى الاخبار يكون معنى ذات الخبرية لا بمعنى المشتق

اما السؤال فهو ان ماهو صفة التكلم راجع الى صفة الكلام حقيقة بناء على ان قولنا تكلم صادق معناه صادق كلامه او موقوف على ماهو صفة الكلام بناء على ان معناه كون الحكم بحيث يكون كلامه صادقا فالدور لازم ولا يخفى ان اللازم حينئذ يتوقف معرفة الخبر وصدق التكلم على صدق الكلام ولا يتوهم قيد دور ولا فساد واما الجواب فهو على الاول ان الصدق والكذب وان انحدا في التعريف على ذلك التقدير لكن خبر تعدد فيهما كما ذكره فلا دور واما على الثاني فهو ان صدق التكلم على هذا التفسير يتوقف على معرفة الكلام وصدقه واس شيء منهما يتوقف على صدق التكلم واذ فسر صدق التكلم بالاخبار عن الشيء على ماهو به يتوقف على معرفة الخبر بمعنى الاخبار ولا محذور فيه وان كان بمعنى الايمان بالخبر اذ اللازم حينئذ يتوقف صدق التكلم على الخبر المتوقف على صدق الكلام ولا عكس فلا دور وهذا لا يخفى ان مقصودا اسائل انه لا يتدفع الدور بتعدد الصدق فدفعه بوجه آخر لا يضره

في الخارج ليس في الخارج الذي يدور عليه الصدق والكذب لانه بمعنى خارج تعقل المتكلم
لا بمعنى الخارج المقابل للذهن واللام يشمل الصادق والكاذب الذهنيين بل في الخارج
المقابل للذهن لا يكون على بصيرة في القضايا الخارجية ويتضح عندك وجه تقييد النسبة
فيها بالخارج ولذا عجب المصنف في بيان المذاهب الثلاثة فذكر المذهب الاول من غير
نسبة الى صاحبه كانسبه المفتاح الى الجمهور ولم يؤيده ولم يبلغ في التصريح بترجيحه
كما يده وصرح به حيث قال وهو المعارف وعليه التعويل مبالغة في صحته وظهور سلطانه
الى ان استغنى اعتباره وعن نسبه الى الجمهور وعن التأييد بعرفه والشهادة بانه المعول
عليه وأشار الى كمال سخافة المذهب الثاني بحذف قائله وتحفيره بمجهولته مع العلم بانه النظام
وقد سلك هذا المسلك المفتاح حيث قال وعنده بعض الائمة عدل الى اخصر طريق في ذلك
وأشار الى رجحان مذهب الجاحظ بذكر انقائل ووجه كمال سخافة هذا المذهب ما اشار
اليه السكاكي من ان تصديق اليهود اذا قال الاسلام حق وتكذيبه اذا قال الاسلام باطل
باجماع المسلمين بخيان بالقاع على هذا المذهب واستيصاله ومع ذلك قدمه على مذهب
الجاحظ لكمال اتصاله بالمذهب الاول حيث اجتمع في انحصار الخبر في الصادق والكاذب
فقال عقيب بيان الحق (وقيل مطابقة لاعتقاد المخبر ولو خطأ) وجرى بيانه
عن حشو في عبارة المفتاح حيث قال طباق الحكم لاعتقاد المخبر او ظنه فان قوله او ظنه
حشو اذا لا بد من حمل الاعتقاد في هذا التعريف على معناه الغير المشهور وهو التصديق
الشامل للظن والعلم وغيرهما اذا وجرى على المشهور وهو الجزم القابل للتكليف لخرج
مطابقة الخبر لم المخبر عن حد الصدق ولدخل في حد الكذب وعدل عن قوله سواء كان
خطأ او صوابا الى قوله ولو خطأ لانه اخصر وإلى الصواب اقرب لان مطابقة الاعتقاد
الصواب احق بالصدق من مطابقة الاعتقاد الخطأ كما تفيد لوالوصلية فالتسوية
لا تخلو عن شوب وفيه انه سوى في الايضاح لكن الراجح ما في المتن وقوله ولو خطأ للاشعار
بالفرق بينه وبين ما هو الحق فانه يفارق الاول في هذا الفرق وأشار الى تعريف الكذب
بقوله (وعدمها) اي عدم مطابقته للاعتقاد ولو خطأ فالصدق بخلاف الاعتقاد
الخطأ مادة افتراق الكذب على ما هو الحق لكن لا تقتصر مادة افتراق الكذب
عليه بل منها الخبر الموهوم والمشكوك فانهما لا يطابقان اعتقاد المخبر لاعتقاده وليس لك
ان تقول المراد عدم مطابقة الاعتقاد مع وجوده ولا اعتقاده في المشكوك لانه يتناقض ما هو
مذهب من انحصار الخبر في الصادق والكاذب ولان تقول الخبر المشكوك ليس بخبر
لانه لا تصدق بقوله بمدلوله لانا نقول الخبر ما يدل على التصديق سواء تخلف المدلول
اولا ولولا ذلك لم يوجد خبر كاذب على هذا المذهب لان الخبر الكاذب ما خالف المدلول
اعتقاد المخبر فلا اعتقاد للمخبر بخبره ولا تصدق بقوله فلا يكون كاذبا لانه مختص بالخبر
ومن تخييق تعريف الكذب يكاد يظهر انه لا يصح جعل ضمير ولو خطأ الى الخبر لانه
وان تفاوت بينه وبين جملة للاعتقاد في تعريف الصدق لكن في تعريف الكذب لا يصح
حيث من ذكر قوله ولو خطأ وجعل المصنف تاركا لقوله ولو خطأ في تعريف الكذب
لاموجزا اعتمادا على انسياق الذهن اليه بعد اعتباره في تعريف الصدق بعيد (بدليل
قوله تعالى اذا جاءك المنافقون قالوا نشهد انك رسل الله والله يعلم انك لرسوله والله يشهد
ان المنافقين لكاذبون اضافة الدليل الى تمسك النظام اشارة الى قوته لان الظاهر
رجوع الكذب الى قوله انك رسول الله لانه الخبر المتقول عنهم وبشهاد ليس بخبر بل انشاء

نسخه بالقطع

والظاهر من الحكم بالكذب الحكم بالكذب في الواقع لا في اعتقاده فالظاهر معه والرد ليس
الابتداء بل الآية كما صرح به المفتاح لا نقول التأويل لا بعارض الظاهر لا نقول بعارض
البداية الشبه عليها بقوله تنبيه الدليل وبوجوب التأويل وفي المفتاح ان اجماع المسلمين
على تصديق اليهود في قوله الاسلام حق وتكذيبه في قوله الاسلام باطل بوجوب تأويل النظم
(ورد) استدلالهم (بان المعنى لكاذبون في الشهادة) يتحمل وجوها ظاهرها انه راجع الى
خبر نفسه مجرد تشهد لانه اخبار عن الشهادة في الحال او على سبيل الاستقرار اما كذبهم
في الثاني فظاهر واما في الاول فلان الشهادة هو الخبر العاطف ورده الشارح المحقق في شرح
المفتاح بان تشهد انشاء الشهادة لا الاخبار عنها وقال في الشرح لا نسلم ان تشهد خبر
بل انشاء ويدفعه ان غاية الامر ان ظاهرها الانشاء ونحن في مقام التأويل لموجه وثانيها
انه راجع الى دعوى ان شهدتنا انشاء وهذه عن صميم القلب كما يفيد تأكيد الرسالة
بان رالام واسمية الجملة وهذا هو الذي اوضحه في الايضاح موافقا لما في المفتاح
وثالثها ما يتخلل في الصدر وزجوا ان يكون من نتائج الشرح اي شرح الصدر او شرحنا
ان الكذب بوصفه الخبر والشهادة وهو عدم كون الشهادة عن مشاهدة وعيان فالصدق
والكذب المذنب كلامنا فيهما صفتا الخبر واستعمال النظم بمعنى هو صفة للشهادة فقد
خلط القائل بمعنى (او سميتها) الظاهر او سميتها لانه راجع الى الاخبار الان يقال
مفعول الاول محذوف والمذكور مفعول ثان وهو راجع الى لفظ الشهادة فالمعنى تسمية هذا
الاخبار شهادة وكذبهم لان الشهادة يشترط فيه موافقة القلب وهذا التأويل بعيد لما ذكره
الشارح المحقق في الشرح ان مثل هذا يكون غلطاً في اطلاق اللفظ لا كذا وان قال في شرح
المفتاح في توجيهه كانه قيل اخبارنا هذه شهادة لانه في قوله بر عن معنى يلفظ لا يكون مثل هذا
الخبر مقصودا (او المشهود به) وهو انك رسول الله (في زعمهم) فحاصل المعنى ان المنافقين
يزعمون انهم لكاذبون في قوالهم انك رسول الله وانه غير مطابق للواقع فحاصل الاستدلال
بالآية ان الله تعالى حكم على المنافقين بكذبهم في الواقع في قوالهم انك رسول الله فالكذب
عدم مطابقة الاعتقاد لئيم هذا الحكم وحاصل الجواب منع الحكم عليهم بالكذب في الواقع
في قوالهم انك رسول الله لا احتمال الحكم بالكذب في الشهادة والتسمية وفي قوالهم انك رسول الله
زعمهم حقيقة الجواب منع والوجه اسانيد ثلثة كما قيل ولا يظهر وجه دعوى الشارح فائدة
قابلا بان حاصل الجواب منع كون التكذيب راجعا الى قوالهم انك رسول الله مستنداهذين
الوجهين ثم الجواب على تقدير التسليم بما اشار اليه بقوله او المشهود به والجملة ما وقع
في الشرح من المنع في الوجهين الاولين منع للسند وبما يقتضي منه العجب قال الشارح واعلم
ان هناك وجه اخر لم يذكره القوم وهو ان يكون راجعا الى حلف المنافقين على انهم
لم يقولوا لا تنفقوا على من عند رسول الله حتى يتفقوا من حوله واورجعتنا من عنده ليخرجن
الاعز منها الاذل لما ذكر في صحيح البخاري عن زيد بن ارقم انه قال كنت في غزاة فسمعت
عبد الله ابن ابي بن سلول يقول لا تنفقوا على من عند رسول الله حتى يتفقوا من حوله
واورجعتنا من عنده ليخرجن الاعز منها الاذل فذكرت ذلك لعلي فذكره النبي صلى الله عليه
وسلم فدعا لي فحدثني فاحمد رسول الله صلى الله عليه وسلم الى عبد الله بن ابي واصحابه فحلفوا
انهم ما قالوا فذكرني رسول الله صلى الله عليه وسلم وصدقهم فاصابني هم لم يصيبني مثله فجلست
في البيت فقال لي عي ما اردت الى ان كذبك رسول الله صلى الله عليه وسلم ومثلك فاذل الله
اذا جاءك المنافقون فبعث الى النبي صلى الله عليه وسلم فقرأ على فقال ان الله صدقك يا زيد

قوله اي شرح الصدر او شرحنا
وقع تفسيراً لقوله من نتائج الشرح
في الحاشية في نسخة المؤلف بخطه
فابس من الكتاب بل من حواشيه
فاعرف

قوله ولا يظهر و
الشارح فساده الخ مذكور في
حاشية القاري
حيث قال لا نسلم ان تشهد اخبار
بل هو انشاء ولا نسلم ان اطلاق
الشهادة عليه يكون كذبا بل هو
غلط

هذا ولا ينبغي انه تأويل فيه بعد وفريق منه ما يمكن ان يقال انه راجع الى قولهم ليخرجن
الا عن منها الا ذل فيكون قوله والله العزة ورسوله مؤسكده الله وذكر بعض الاقاضي
ان المعنى انهم قوم عاد نهم الكذب وان صدقوا في هذا القول فلا نعتد عليهم
ولا نصدقهم فيما يقولون ونحن نقول بحتم ان يكون المراد والله تعالى اعلم ان قول
المتأقين نشهد انك رسول الله مقيد بحضورك بحضور اهل الاسلام وامام الخلو مع
شياطينهم فالحكم خلاف ذلك والله يشهد ان المتأقين لكاذبون فيما يتفقون وبضروته
في انفسهم ولهذا اعاد الظاهر اهل الكذب بصريح المتأقين لا بصريحهم ليكون ظاهرا
في رجوعه الى ضميرهم ويحتمل ان يكون الكذب راجعا الى خبر يستفاد من كثرة التأكيدي
هذا حكم في معرض المبالغة في انكاره فيحتاج الى كثرة التأكيدي من شواهد ضعف تلك النظام
ما يتجه عليه ان الآية لا توجب جعل صدق الخبر خلاف ماعليه الجمهور بل جعل صدق الحكم
كلامه بما يوافق اعتقاده وكذا بما لا يطابقه (الجاحظ) اي قال الجاحظ كما هو السامع
في الكتاب وليس مراد الايضاح حيث قال وانكر الجاحظ انحصار الخبر فيهما ان الفعل
المقدر انكر لانه يفضي الى تكلفات بعيدة بل ذكر حاصل كلام المتن في هذا المقام (مطابقته)
اي صدق الخبر مطابقة الخبر للواقع (مع الاعتقاد) اي مع اعتقاد المخبر انه مطابق
كذا ذكره الشارح اقتفاء للايضاح ونجده عليه انه حينئذ يسلك ارجاع ضمير معه
في نفي الكذب اليه فالوجه ان يقال المراد مطابقة الخبر للواقع مع اعتقاد الخبر وقوله مع
متعلق بالمطابقة وتشرىك الاعتقاد واقع في مطابقة الخبر حينئذ معنى قوله (وكذا عدمها
اي عدم مطابقة الخبر للواقع مع اعتقاد المخبر والمقصود تشرىك الاعتقاد والواقع في عدم
مطابقة الخبر فيكون جميع ما اعتبره الجمهور والنظام في الصدق معتبرا في الصدق عنده وكذا
في الكذب بصريح التعريف بخلاف توجيه الشارح فانه جعل اعتبار مطابقة الاعتقاد
في الصدق لازم ما اعتبره في مفهومه من اعتقاد انه مطابق وجعل اعتبار عدم مطابقة
الاعتقاد في الكذب لازم ما اعتبره في مفهومه وهو اعتقاد انه ليس بمطابق وبين الزوم
بان الواقع والاعتقاد متوافقان حينئذ يعني متوافقان في التحقيق والانتفاء فالمطابق وهو
الخبر لا حدهما مطابق للآخر وغير مطابق لاحدهما غير مطابق للآخر ويمكن بيان الزوم بوجه
آخر وهو انه اذا اعتقد المخبر ان خبره مطابق للواقع فلا محالة اعتقد الخبر فقد مطابق خبره
اعتقاده واذا اعتقد ان خبره غير مطابق للواقع فلم يعتقد خبره فلم يطابق خبره الاعتقاد
وهذا البيان لا يتوقف على توافق الواقع والاعتقاد بل يأتي مع تخالفهما لكنه لا ينافي
صحة البيان بالتوافق الواقع فاعترض بعض الافاضل بان الزوم ظاهر على تقدير
تخالف الواقع والاعتقاد ايضا فلا يحسن التعديل بالتوافق ليس على سنن توجيه وقوله
(وغيرهما ليس بصدق ولا كذب) اشارة الى ان الصادق والكاذب بتفسيره اخص منهما
بتفسير غيره لانه اعتبر فيهما مجموع ما اعتبره غيره ويحتمل ان يكون نفي لمذهب الجمهور
والنظام اي الصدق مثلا هذا وليس غيره مما ذكر صدقا ورجح الاول موافقة للايضاح
وتخصيصه ببيان مذهب الجاحظ فان الثاني يجري في مذهب الجمهور والنظام ولم يذكر
فيهما فلو كان المراد ذلك لم يكن وجه لتخصيصه بمذهب الجاحظ (بدليل) كانه سمي
الامارة دليلا مبالغة في قوته (افترى على الله كذبا ام به جنة) قال الشارح المحقق لان
الكفار حصروا اخبار النبي عليه السلام بالحشر والشر في الافتراء والاخبار حال الخلف على
سبيل منع الخلو وهو الحق الظاهر من سابق الآية لا ما ذكره المصنف في الايضاح حيث

قال فانهم حصروا دعوى النبي عليه السلام للرسالة في الافتراء والاخبار حال الجنون
الا ان يكلف ويحتمل قوله للرسالة على الرسالة في هذا الحكم فيرجع الى ما قال الشارح
يقى ان استدلال الجاحظ لا يتوقف على منع الخلو بل على تقدير منع الجمع دلالة الدليل
اقوى ويدل على ان يحتمل على منع الخلو ليس لتوقف الاستدلال بل لان وضع ام له فتأمل
(و) بالجملة (لا شك ان المراد بالثاني) اي قوله ام به جنة (غير الكذب لانه قسيم) اي لان
المراد بالثاني قسيمه فلا يصح ان يكون الكذب وهذا اول من قول الشارح اي لان
الثاني قسيمه فافهم ولك ان تفسر قوله لانه قسيم بان الكذب قسيم المراد بالثاني او الثاني
(وغير الصدق لانهم لم يعتقدوه) قال الشارح المحقق اي لم يعتقدوا الصدق فعند
اظهار تكذيبه لا يريدون بكلامه الصدق الذي هو برأى من اعتقادهم ولو قال
لانهم اعتقدوا عدمه لكان اظهر يريد دفع ما يتوجه على المصنف من ان الاستفهام
عن الشيء لا ينافي عدم الاعتقاد بان المراد بقوله لم يعتقدوه البعد عن الاعتقاد بحيث
لا يرضى المستفهم بالاستفهام عنه لكن في قوله فثبت اظهار تكذيبه مؤاخذه وهو ان
الآية على مذهب الجاحظ ليست لاظهار التكذيب بل لاظهار عدم الصدق فالاولى
ان يقول فثبت اظهار عدم صدقه لا يريدون بكلامه الصدق الذي هو برأى من اعتقادهم
ونحن نقول احتياج الى التكلف لجملة ضمير لانهم لم يعتقدوه الى السائلين ولو جعل الى
المخاطبين ثم على ظاهره لان مالم يعتقدوه الجيب وظهوره غير معتقد له لا يسأل عنه
واما يسأل عما يحتمل ان يكون معتقدا له ويرجى الجواب عنه ولا داعي في المسئلة لجملة
الضمير الى السائلين نعم عبارة الايضاح ظاهرة فيه حيث قال وليس اخباره حال الجنون
كذبا لجملة الافتراء في قابلته ولا صدقا لانهم لم يعتقدوا صدقه فافهم واذا لم يكن
مراد البلية بقولهم ام به جنة الصدق ولا الكذب فلا محالة مرادهم الواسطة فثبت
بارادتهم الواسطة اذ لو لم يكن لا يريدوا لانهم البلية العارفون باللسان الذين مرجع
معرفة صحة كل كلام كلامهم فليس المعترض بان عدم ارادتهم صدقه لا يوجب عدم
صدقه حتى يكون واسطة برأى من المحصلين ولا يسمع (ورد) هذا الدليل بنع
ان المراد بالثاني غير الكذب ومنع انه قسيم الكذب او منع استلزام الدليل مطلوبا به بسند
انه قسيم الافتراء الذي هو الكذب عن عدم فليكن المراد به الكذب لاعن عدم وهذا الذي
قصده (بان المعنى ام لم يفتقر) فان قلت ام لم يفتقر اعم من الكذب لاعن عدم ويحتمل الصدق
فلا يكون مرادا لانهم لم يعتقدوا ويحتمل الصدق او اعتقدوا عدمه قلت عدم اعتقادهم
يحتمل الصدق يخصه بالكذب لاعن عدم على ان نفي الافتراء الذي هو الكذب عن عدم يرجع
الى عدم ويبقى الكذب ثابتا على ما هو الشايع في دخول النفي على المقيد ولما كان نفي الافتراء
غير ظاهر الارادة بقوله ام به جنة فسر به بيان العلاقة بقوله (فغير عنه) اي عن عدم
الافتراء او عن معنى لم يفتقر (بالجنة) اي بالجنة ليصير مضمونا ام به جنة وليس المراد انه
غير عنه بلفظ الجنة حتى يكون معنى ام به جنة ام به جنة عدم الافتراء اظهر فساد
والاولى ان يقول فغير عنه بالثاني (لان الجنون لا افتراء له) بالضرورة فيلزم الجنة عدم الافتراء
قبل كون الافتراء الكذب عن عدم اما بحسب الوضع او بحسب الارادة وكل منهما دعوى
لا تسمع بلاينة ولا مقابلة ام به جنة لا يصير دليلا على اعتبار القصد في الافتراء لا يحتمل
ان يكون المراد به ان ما ينطق به صوت مجرد كالخمان الطيور خارج عن الاعتداد
والانصاف بالصدق والكذب فالاولى ان يحتمل الآية على انه اما كاذب او مصوت صوتا

ولا يبعد ان يقال المراد بقوله
قالوا نشهد انك رسول الله انهم
يدعون الاسلام بهذا القول
فيكون قوله انهم لكاذبون معناه
كذبهم في دعوى الاسلام

اذ لا يخبر عن عدم افتراء احديان
به عدم الافتراء كالاخبار عن ضرب
بان به ضرا

فقوله للواقع متعلق بعدم المطابقة
لا بالمطابقة لان عدم المطابقة في
معنى المخالفة فكأنه قال كذب الخبر
مخالفة للواقع مع الاعتقاد

لامعنى له ولا اعتداده واجبه كفى دليلا في التقييد نقل آفة اللغة واستعمال العرب وقلنا
معنى الصدق والكذب مقرر معارف وعرض للجواظ شبهته فيهما من قبل الآية فيكون
في دفع شبهته ان الآية لا تنهين لاثبات الواسطة بل يحتمل ان يقتضي تقييد الافتراء لغة ام
ارادة ويمكن ان يحمل قوله ام به جنة على انه لا اعتداد بكلامه للجنون فيكون المقصود
من الآية اني الاعتداد بكلامه لكونه كذبا او كلام مجنون ويمكن ان يقال لا مانع من ارادة
ام صدق قولك لانهم لم يعتقدوه قلت عدم اعتقاد المخاطب ينافي الارادة اذا كان
الاستفهام على حقيقته اما اذا كان الاستفهام للتقرير وتحقق انه افترى فلا ينافي فيها
الباب الاول (احوال الاستناد الخبري) قدم احوال الاستناد لان المقصود بالذات
من الخبر الاستناد والمسد والمسد اليه اعماق قصدان لاجله ولانه يتم الكلام به بخلاف
الطرفين ولان البحث عن المسند اليه من حيث انه كذلك لاعن ذات المسند اليه والاستناد
منقدم عليه وان تأخر عن ذاته وقدم اجبات الخبري لكون الخبر اعظم شأنا واعظم فائدة
لانه هو الذي يتصور بالصور الكثيرة وفيه تقع الصبغات العجيبة وبه يقع غالب المزايا
التي فيها التفاضل ويتوقف عليه فوائد الانشاء لانه مالم يعلم انه موضوع لكذا وقصد
المتكلم به كذا وهيئته المجعوث عنها في التصريف كذا وكذا لم يشهد ولكونه اصلا
في الكلام لان الانشاء يحصل منه باشتقاق كالامر والنهي او نقل كسبي ونعم وبعت
واشترت او زيادة اداة كاستفهام والتثنية وما اشبه ذلك ولا يذهب عليك ان في جعل
الامر مطلقا وجعل النهي حاصل من الخبر باشتقاق كافي الشرح بحيث احدهما يظهر رانه لا فرق
بين الامر باللام والنهي وبين الاستفهام في ان كلا زيادة اداة وثانيهما انه صرح الناصح
والسيد السند في شروح الكشاف ان المشتقات كلها مشتقة من المصدر وعباراتهم
المخالفة لذلك مأولة فقولهم اسم الفاعل ما اشتق من فعل مأول بما اشتق من مصدر فعل
فكيف يحكم بان النهي مشتق من الخبر واعلم ان الشيخ الرضوي لم يجعل المشتق من الخبر
الا الامر بغير اللام لكنه قال انه مشتق من تضرب بالاتفاق ففيه تأييد لبعض ما ذكرنا
وتزييف لبعض فتدبر والاستناد الخبري هو ضم كلمة او ما يجري مجراها الى الاخرى بحيث
يشيدان مفهوم احدهما ثابت لمفهوم الاخرى او منفي عنه وهذا اولى من قولهم بحيث
يفيد الحكم بان احدهما ثابت لمفهوم الاخرى او منفي عنه لان مفاد الخبر هو الوقوع
والا وقوع لا الحكم بهما وهذا الوفاق باطلاق المسند والمسد اليه على اللفظ من
تدريجه باله الحكم بمفهوم مفهوم بانه ثابت له او منفي عنه لكن صاحب هذا التعريف اراد
التسوية على ان هذا الاطلاق على ضرب من المسامحة وتزويل الدال منزلة المدلول لسد
الاتصال بينهما ولا يحتج في ذلك ان تعريف الاستناد لا يشمل الاستناد الشرطي
لان هذا مبني على الاستناد في الجملة الشرطية في الجزاء والشرط قبله واما من جعل
الحكم بين المجتئين فالتعريف الصحيح عند « هو ضم كلمة او ما يجري مجراها الى
الاخرى او ضم احدي المجتئين الى الاخرى بحيث يفيد الحكم بان احدهما ثابت
بمفهوم الاخرى او عنده او منافي لمفهوم الاخرى او ينفي ذلك وتعريف الاقتراح
حيث قال الاستناد الخبري هو الحكم بمفهوم لمفهوم كما يحتمل ان يكون بمعنى هو الحكم
ببوت مفهوم لمفهوم فيكون في معنى التعريف المذكور اذا الحكم اعم من الايجاب والسلب
وهذا هو الذي زعمه السارحون وقصر عليه نظره في التناظرون وجعلوه مبنيا على
ان الحكم في جزاء الشرط يحتمل ان يكون بمعنى هو الحكم بمفهوم لاجل مفهوم لان الحكم
في الخبر لاجل المحكوم عليه ولمصلحة ولهذا سموا محكوما له وحيد ليشمل الاستناد الشرطي

مطلب
احوال الاستناد الخبري

مطلقا من غير انشاء على ما سبق لان الحكم هو الايجاب او السلب اي ادراك وقوع ثبوت
امر لامر او عنده او الانفصال بينهما وادراك لاوقوعه (لاشك ان قصد) اي مقصود
(الخبر) اي العلم بالنسبة التامة المحتملة للصدق والكذب على ما هو اللغة والمثل في الجملة الخبرية
مراد بهما معناها على ما هو العرف كما ذكره الشارح المحقق في شرح الكشاف في تفسير
وبشر الذين امنوا وعملوا الصالحات فقول الشارح هنا اني من يكون بصدد الاخبار والاعلام
لان يلفظ بالجملة الخبرية فانه كثير ما يورد بالجملة الخبرية لاغراض سوى افادة احدا لمرين
من التمسس والتمسك والخشوع وتحريك الجملة والدعاء الى غير ذلك محل نظر لانه
ان اراد المثل في الجملة الخبرية مراد بهما معناها فلا وجه لتفنيه لصحة وان اراده مطلقا
فلا يحتاج الى تفنيه لانه ليس من محتملات العبارة لكن ينبغي ان يراد من هو بصدد الاخبار
باني معنى كان لا بالخبر بالفعل وان كان قصده ايضا لا يخرج من الامر ان يصح قوله فان
كان خالي الذهن الى آخره فتأمل (خبره) متناهي بالقصد فتأمل والمراد به اخباره لا الجملة
اذ لا مصاديق بالفعل والغرض منه الافادة لا المقصود بالجملة الخبرية فان المقصود بها نفس
الحكم او لازمه فلما ريد الجملة لاسم مح قوله (افادة المخاطب اما الحكم او كونه عالما به) او كما
كما اذا سأل واحد عن امر بمحض جاعة يسأل كل واحد الى الجواب ليفيد الحكم وانه كان
عالما به فان قلت قد يكون قصد المخبر احضار الحكم في ذهن المخاطب بعد ما غاب عنه قلت
هو حينئذ ليس بخبر الا بمعنى المعنى للنسبة الخبرية ولا بمعنى المتلفظ بالجملة الخبرية مراد بهما
معناها اذ لا يقصد بالخبر الحكم للاعلام وهو معنى الخبر لالذكار و بهدفيه نظر اذ قصد
الخبر بعبارة يكون افادة غير المخاطب حكما كما في صورة التعريض نحو اني اشركت ليجعل
علامات المقصود من هذا الخبر افادة المعرض بهم من المشركين بانها حطت اعمالهم
الا ان يقول المخاطب صورة هو التي عليه السلام ومعنى هؤلاء المعرض بهم غاية عدل
عن الخطاب معهم الى الخطاب مع النبي لانه اعون على القبول كما جرى في محله فان قلت المقصود
خطاب النبي بانهم حطت اعمالهم وهذا هو المعنى التعريض قلت يكذب بان رعاية المؤكديات
والخلو عنها انما هو بالنسبة اليهم لا بالنسبة الى المخاطب والمراد بكونه عالما به ليس بمجرد حصول
صورته في ذهنه وان ظنه الشارح لان تصور الحكم لا يعتد به ولا يسمى علما ولا بعد المنصور عالما به
بل يحكم عليه بالجهل به بل المراد به كونه مصدقا به اي تصديق كان قال السيد السند
اطلاق العلم عليه مستفيض لغة وهذا لا ينافي ما ذكره بعض المحققين من ان اطلاق العلم
على الظن والتقليد والجهل بخلاف العرف والشرع واللغة لانه يجوز ان يكون مقصود
الاطلاق على سبيل الحقيقة ويكون الاطلاق المستفيض الذي ذكره السيد السند محذورا
ولا يشك في ذلك ان الخبر الذي يستفيد منه اليقين لازمه تعين المتكلم به والخبر الذي يستفيد
منه الظن لازمه تحتمل ان يكون ظنه ويحتمل ان يكون اليقين فتأمل ولا ينافي بين كون
الحكم وكون الخبر لازما وملزوما وبين الانفصال بين قصدي افادتهما وان توهمه
بعض الافاضل واطال في دفعه بالاطائل ومن ينظر بعين التحقيق ولا يكتفي بيسادي النظر
عن الفكر العريق لا اظنه ان يبقى من اهل التصديق بان قصد المخبر غير افادة الحكم وكيف
ولا قصدا لا الى افادة الحكم اما بمضمون حقيقة الخبر او بمضمون ما يلزم من المعاني المجازية
او الكشائية او انما افادة كونه عالما به لا يخرج عن احد هذه المعاني والمراد بالحكم
الوقوع واللا وقوع لانه الذي يفاد بالخبر يحكم بدعيه العقل كما اشار اليه بقوله لاشك وان
كان كلام القوم بغير بانه الايقاع والانتزاع حيث قالوا مدلول الخبر انما هو حكم

الخبر بوجود المعنى اى بوجود الامر القائم بالطرفين في الاثبات وعدمه في انق
وانه لا يدل على ثبوت المعنى وانتفاءه والامام وقع شك من سامع في خبر يسمعه بل علم ثبوت
ما ثبت وانتفاء ما نفي اذ لا معنى للدلالة الافادة العلم بذلك الشيء ولما صح ضرب زيد الا
وقد وجد منه الضرب مثلا يلزم اخلاء اللفظ عن معناه الذي وضع له وحينئذ لا يتحقق
الكذب اصلا ولا يلزم اجتماع المتناقضين في الواقع عند الاخبار بامر من متناقضين
هنا ونحن نقول بل يلزم اجتماع المتناقضين عند الاخبار عن امر غير واقع لاقتضاء
دلالة اللفظ تحقق والواقع عدمه ثم نجه على استدلالهم هذا بأنه يجري في كون المدلول حكم
الخبر اذ يمكن ان يقال لا يدل على حكم الخبر بوجود المعنى وعدمه والامام وقع شك من سامع
في خبر يسمعه بل علم حكم الخبر بالثبوت او بعدمه ولما صح ضرب زيد الا وقد وجد من القائل
العلم بضرب زيد مثلا يلزم اخلاء اللفظ عن معناه الذي وضع له وحينئذ لا يتحقق الكذب
ولا يلزم اجتماع المتناقضين عند الاخبار بامر من متناقضين لانه يلزم الحكم بالوجود
وبالعدم وكل حكم يستلزم انتفاء الآخر فيلزم وجود كل من الحكمين وعدمه قال الشارح
تأويل الامم ان المدلول ليس الثبوت والعدم قطع بحيث لا يتفك عن الدلالة اذ فهم
الثبوت والانتفاء من الخبر ضروري لا يمكن انكاره ولو كان مدلول الخبر الحكم لوجود
المعنى وانتفاءه لما كان لانكار الخبر معنى لامتناع ان يقال انه لم توقع النسبة ولكن
مفهوم جميع القضايا متحققا دائما فلم يصح قولهم بين مفهوم زيد قائم وزيد ليس بقائم
تنافض لا متناع تحقق المتناقضين وفيه اولا منع امتناع ان يقال لم توقع النسبة لجواز
ان يكون التكلم على خلاف الاعتقاد ومنع تحقق مفهوم جميع القضايا لجواز ان لا يكون
التكلم باللفظ عالما بالمعنى الا ان براد امكان تحقق مفهوم جميع القضايا لجواز ان يتكلم
بالفرضين شخصان عالمان بمفهومها وان يكون مدلول الخبر الحكم المطابق فلا يمكن
تحقق المتناقضين لعدم امكان مطابقة حكميها ويجوز انكار الحكم المطابق بانكار مطابقة
بلا خفاء وتاليا له لو كان تأويل كلامهم ما ذكره لكان حاصلا انكار قطعية الدلالة ولا تعلق
بذلك الانكار بكون المدلول الحكم بالثبوت والانتفاء او الثبوت والانتفاء في الواقع فان
قطعية الدلالة باطلة اكونها وضعية مع كون المدلول الحكم ايضا بالوجوه المذكورة كما
اشترنا اليه الان يقال ان مرادهم ان المدلول بالوضع وجود المعنى وعدمه من حيث
انه متعلق حكم الخبر وبواسطته يدل على ثبوت المعنى وعدمه في الواقع وليس المدلول
اول ثبوت المعنى او عدمه قطعا بحيث لا يتحمل الخلاف وانما تعرضوا لمداولة الثبوت
والعدم من حيث انهما متعلقا بالحكم لانه بتوسطه يظهر ان الدلالة غير قطعية لجواز عدم
مطابقة العلم نعم لا يتصور وجه عدم القطعية فيه اذ دلالة الخبر باستعمال الخبر فيما قصده
فيجوز ان يخالف لعدم استعماله في صورة ذهنية متحققة بان يتلفظه من غير صورة ذهنية
ومن ههنا انكشف ترتيب الدلالات الثلاث في المكتوب دلالة الخط على اللفظ والدلالة على
الصورة الذهنية اى التي من حيث انه متعلق علم التكلم ودلالة الصورة الذهنية على الامر
الخارجى اى على الشيء مع قطع النظر عن انه متعلق العلم ونحن نقول لو كان مدلول الخبر
الحكم بالثبوت والعدم لكان دخول اداة الاستفهام لطلب التكلم العيب بعلمه بمضمون الخبر
ودخول اداة الشرط لتعلق الحكم بالحكم بدخول لام الامر لطلب حكم التكلم به ولو كان
ليت زيدا قائم انتهى العلم بقيامه وعلى هذا القياس (ويسمى الاول) اى الحكم من حيث انه
يستفيد الخطاب من الخبر (فائدة الخبر) لا من حيث انه يفيد الخطاب كما يشعر به عبارة

الشارح المحقق وذلك لان الفائدة اغدا ما استفدته من علم او مال فالإيق في وجه تسمية
الحكم فائدة الخبر كونه مستفاد الا كونه مفادا (والثاني لازمها) الظاهر لازم فائدة
الخبر وفي ايراد الضمير خفاء وانما يسمى الاول فائدة الخبر والثاني لازم فائدة الخبر لان المستحق
لاسم الفائدة ما وضع له اللفظ ولاسم لازم الفائدة ما هو غير الموضوع له واستفادته لانه
يلزم الموضوع له وقد ثبت صاحب المقصاح على ان هذا لازم ليس بمعنى اللازم في الجملة
ولو بقية بل من قبيل ما يمنع انكاره عن الشيء فقال والاولى بدون هذه تمتع وهذه بدون
الاولى لا تمتع اونه على ان زومه باعتبار لزوم استفادته لاستفادة الحكم فقال والاولى
وهذه من حيثها تأنيث الاولى وهذه على ارادة الاستفادتين دون الحكم وكون التكلم عالما به
وقد ذكره ساعلي وجه التذكير حيث قال ويسمى هذا فائدة الخبر ويسمى هذا لازم فائدة الخبر
ثم اراد بيان انه كيف خص احدى القائمتين باسم فائدة الخبر والاخرى باسم لازم فائدة الخبر
فقال كما هو حكم لازم المجهول المساواة يعني كما هو حكم اوازم اللفظ الموضوع المجهول
المساواة في النسبة الى الوضع يعني قاعدة القوم ان يجعلوا الوازم الدال بعضها فائدة وبعضها
لازم فائدة فكان له من يد اختصاص بالدال حتى كانه يفهم من حاقه يسمى فائدة ويعبر
من دواخل المقصود به وما جهل مساواته بالمتخصص في الاختصاص سواء ظهر انحطاطه
عند اولا بعد من اوازم الفائدة مثلا فائدة ضرب الحدث والنسبة والزمان لتساوي الثلاثة
في النسبة الى الوضع والمكان المجهول والعلة المبهمة والمقارنة بحال من احوال القائل لا بعد
فأئذ لا يحل من دواخل ما وضع له ضرب مع لزومها اللفظ ضرب لانه مجهول المساواة
مع الفائدة هذا ما اهتمت في حل عبارته والقوم جعلوا قوله والاولى بدون هذه تمتع وهذه
بدون الاولى لا تمتع كما هو حال اللازم المجهول المساواة ببيان الوجه تسمية الثاني لازم
الفائدة بمعنى تسميتها لازما دون الاولى لانها لا تمتع بدونها كما هو حال اللازم المجهول
المساواة فبعضهم قال اراد به اللازم الاعم لانه احق بمجهولية المساواة من المساوى
المجهول المساواة وبعضهم قال اراد به ما يشمل الاعم والمساوى المجهول المساواة واعلم
ان امثال هذا من الحجاب والشاهد على عجز المكن حيث وقع من جم غفيرة من اولى
الابواب السابقين في كثير من الابواب وعلى ان المنزلة ليس الا الواجب رب الارباب اللهم
لك التزعة والتفرد ونحو ذلك عما هو لوازم الامكان من التدنس وكفى لا ووجد تسمية
الاولى فائدة والثاني لازم الفائدة هو الواضح الذي قدمناه فكيف تلفت الى مثل هذا التوجيه مع
وضوحه وكون الثانية لازما اعم واضحا الداعي الى جعله من جهة المجهول المساواة والتعريف عنه
بمجهول المساواة ولا يظن بعاقل ما نسبوه الى فاضل بيده مفتاح المعاني وكامل يتبدل بلاغته
تغور المباني في انه كيف صح ان كونه عالما به لازم فائدة الخبر وكثيرا ما يتحقق الحكم والتكلم غير
عالم به لكونه مخبرا على خلاف علمه فقبل ان الملزوم واللازم عند التحقيق ليس الحكم وكون الخبر
عالما به لا افادة الحكم وافادة كونه عالما به فان الاولى تمتع بدون الثانية لا تمتع بدون الاولى
وقال المصنف ووافقه العلامة انهما عذرا لتحقيق علم المخاطب من الخبر بقصد بهما فان علمه من
الخبر بالتكلم لا يتفك عن علمه بكون المخبر عالما به منه بخلاف العكس فجعلنا ملزوما لازما باعتبار
هذين العلمين والشارح المحقق ظن انهما جعلوا اللازم والفائدة نفس العلمين وخالف المقصاح
وبيناهما ليس موجبا لملاحظة فليجمل على ما سمعت وبالجملة بيان لزوم ان علم المخاطب
بالحكم من الخبر موقوف على علمه بان الخبر عالم به علما مطابقا حتى لو شك في علمه او مطابقة
علمه لحصل له العلم بالحكم من الخبر فالعلم بالحكم منه لا يتفك عن العلم بكون المخبر عالما والعلم

فسرنا المعنى في عبارتهم
بالامر القائم لان ما يدل عليه اللفظ
وجود النسبة والنسبة ليس معنى
اللفظ لا بحسب ظاهر بيانهم
ولاعند التحقيق لانه نظر الى الظاهر
هو الحكم ونظر الى التحقيق وجود
المعنى وعدمه

لانه ربما يظهر مساواته ويحلى
بها بخلاف الاعم

مبالغة عجيب

بكونه عالم بالحكم منه ينفع عن العلم بالحكم منه كافي قولك حفظت التوراة قلن حفظه وهذا بيان واضح لا محذور - قوله بعبارة الآلة خفي على السالف والمصنف ذكر في بيان ان علم الخاطب بالحكم منه يستلزم علمه بكون الخبر عالما به منه بان العلم الثاني لولم يحصل عند الاول فاما لانه قد حصل قبل اول لم يحصل بعد وكلاهما باطل وبين الشارح بطلان الاول بان العلم بكون الخبر عالما بالحكم بوجوب كون الحكم حاصل في ذهنه ضرورة وان لم يجب ان يكون حصوله من ذلك الخبر وفيه نظر لانه مبنى على ان اللازم مجرد ادراك ان الخبر عالما بالحكم ولو تصور او قد عرفت ما فيه بل الحق في بيانه ان علم الخبر بالحكم من الخبر يتوقف على علم الخاطب بكونه عالما به عالما طباعا كما عرفت ولو حصل هذا العلم قبل حصول العلم بالحكم بالخبر لم يحصل العلم بالحكم ايضا قبل حصوله بالخبر فيكون حصوله بالخبر تحصيل الحاصل وبين المصنف بطلان الثاني بان سماع الخبر من الخبر كاف في حصول الثاني منه وانتهى الشارح بان التقدير ان حصولهما من نفس الخبر وفيه نظر لان التقدير الذي نحن فيه ليس الا ان حصول الحكم بالخبر لا نقول اذا كان حصول الحكم بالخبر كان حصولهما به لانه لازمه لا نقول هذا اول المسئلة ونحن في بيانه فالتمسك به مصادرة فالوجه ان يقال ان سماع الخبر من الخبر موثوق به كاف في حصول الثاني منه لانه لا يتكلم على خلاف حمله فان قلت كثيرا ما نسمع خبرا وليس في ذهننا ان الخبر صادق قلت ان اردت انه ليس بحمل هذا الحكم فلا يسمع وان اردت انه ليس مفصلا فلا يصدق واستصعب الشارح الاشكال فاخترنا طريقا ثالثا في تعيين الفائدة ولازمها فيجعل الفائدة الحكم ولازمها كون الخبر عالما به وهذا ضروري للسخري ولا يخفى عليك ان الضروري حصول صورة الحكم في ذهنه لا التصديق به وهو المدار الاول معزل عن الاعتبار وبعض الناظرين في هذا الكتاب ذكر احتمالات كثيرة يمكن اعتبارها في الفائدة ولازمها وكان لنا عليه زوائد لكن امثال هذا لا ينفع في تعيين المصطلح مرأبنا ان المراض عنه اقد افلح فطويناها على غيرها لتعصمك عن ضررها وقد ينزل العالم بهما منزلة الجاهل) اي ينزل العالم بالفائدة منزلة الجاهل بهما (اعدم جريه على موجب العلم) بالفائدة والعالم باللازم منزلة الجاهل لعدم جريه على موجب العلم باللازم مثال مخاطب العالم بالفائدة قولك للعالم بوجوب الصلاة التارك بها الصلوة واجبة ومثال مخاطب العالم باللازم نحو ضربت زيدا لمن يعلم انك تعرف انه ضرب زيدا لكن يتنجس غيره عندك بضربه كما يخفى منك فالمراد بالجاهل الجاهل بهما لا الجاهل بالفائدة لان العلم باللازم الفائدة اذا لم يجز على موجب العلم ينزل منزلة الجاهل به ولا يحصل لتزيله منزلة الجاهل بالفائدة وقد ذكر السيد السند ان تنزيل الفتح العالم بالفائدة ولازمها منزلة الخالي عنهما للبالغة والافترز به منزلة الجاهل بالفائدة يكفي في الفاء الكلام عليه وبما حقتنا لك ظهر اثر اعمال النظر فيما ذكر وكما يكون التنزيل لعدم الجري على موجب العلم يكون للجري على موجب الجهل وبينهما فرق فلا تخلطو بجمع عليه ان هذا من باب اخراج الكلام على خلاف مقتضى الظاهر فينبغي ان يذكر بعد قوله وكثيرا ما يخرج الكلام على خلافه ويجمع مع خلاف مقتضى الظاهر كافي الفتح ويمكن ان يجاب عنه بانه قد علم على قوله وكثيرا ما يدفع ما يجبه على الحصر من انه قد يكون قصد الخبر غيرهما ساقاه قديقه على العلم بهما فينبغي ان يجعل الجاهل متولا للخالي والسائل والتكرير ليم دفع ولا يخص بالخالي عن النسبة مطلقا كما فعله السيد السند بناء على ان تنزيل العالم منزلة الذكر داخل تحت قوله وغير المنكر كالذكر وان يؤيده المثل لتزيل غير المنكر منزلة المنكر بما هو تنزيل العالم منزلة الذكر على ان دخوله فيها

يمكن ان يقال لم يرد ان تنزل العالم بهما منزلة الجاهل بالفائدة يكفي في الفاء الكلام عليه مطلقا بل اراد ان الفاء الكلام عليه فديكي فيه تنزله منزلة الجاهل بالفائدة وذلك حيث جرى على خلاف موجب العلم بالفائدة ومع كون كلامه بهذا المعنى يظهر اثر الاهمال بما ذكرنا لان معنى كلام الفتح ان العالم بالفائدة ينزل منزلة الجاهل بهما والعالم باللازم منزلة الجاهل به فليس الكلام مبنيا على المباينة

سباني اي ان وقت تنزله منزلة المنكر فلا يوجب التكرار وان في هذا التعميم اغناء عن احتياج اليه من حوالة تنزيل العالم منزلة السائل بالمقابلة واعلم ان تنزيل العالم بهما منزلة الجاهل نتاج منهما الفاء الخبر الى العالم ومنها سلب العلم على العالم بالخبر كما في قوله تعالى واعد علموا لمن اشتراه ماله في الآخرة من خلاق ولئس ما شروا به انفسهم لو كانوا يعلمون فانه اثبت لهم العلم بفائدة من اشتراه ماله في الآخرة من نصيب وانى عنهم العلم بها لقوله لو كانوا يعلمون اي لو كانوا يعلمون انه مالههم في الآخرة من خلاق لما شروا به ففى عنهم العلم بعد اثباته لتنزله منزلة الجاهل فيبطل ما ذكره المصنف من ان في كلامه لفتح ايهام ان الآية من امثلة تنزيل العالم بفائدة الخبر ولازمها منزلة الجاهل بهما وابست منها بل هي من امثلة تنزيل العالم بالشيء منزلة الجاهل لعدم جريه على موجب العلم والفرق بينهما ما ظهر لانه من امثلة تنزيل العالم بفائدة الخبر منزلة الجاهل لالالة ايه بل لسبب العلم عنه صريحا لا ما ذكره الشارح في شرح المقاش من انه لا يهام مع قول الفتح كيف يجسد صدره بصف اهل الكتاب بالعلم على سبيل التوكيد القسيمي واخره بنبه عنهم حيث لم يعملوا بعلمهم ولو سلم فلا ضير في الايهام بعد وضوح المرام لانك عرفت انها لايات العلم بفائدة الخبر في صدرها ونفخ في آخرها فلا ينبغي قول الفتح هذا الايهام ولا يدفع ضره وضوح المرام على ان للمصنف ان يقول المقصود من هذا الكلام تنبيه القاصر وحفظه عن التثبت على هذا الايهام وظاهر ضعف ما ذكره الشارح ومن تبعه في دفعه من ان مراد الفتح بالحوالة على كلام رب العزة توضيح تنزيل العالم بالشيء اعم من الفائدة وغيرها منزلة الجاهل واللاية الكريمة احتمالا اخر يمتاز فيه صدرها عن وصف اهل الكتاب بالعلم وهو ان يكون لقد علموا دالا على الجزاء او يكون الام لام الابتداء ويكون لو كانوا يعلمون لئني كونهم من اهل العلم فالخالف لو كانوا يعلمون لم لو امن اشتراه ماله في الآخرة من خلاق فليس في الآية الا لئني العلم وفيه ايضا تنزيل العالم بالفائدة منزلة الجاهل لان اهل الكتاب عالون بان اختيار السحر والسحرة على كتاب الله بهذا الثابتة لكن دخول لام الابتداء على الجملة الفعلية مختلف فيه والجمهور على ان الداخلة على افعالية في غير باب ان محمولة على تقدير القسم وكلاهما في تصحيح حصر قصد الخبر في الفائدة ولازمها من التنبيه على انه قد ينزل العالم بالفائدة منزلة الجاهل لئلا يشك الحصر بالخبر الملقى الى العالم لا بد من التنبيه على تنزله وجود الشيء منزلة عدمه لئلا يشك بمن مارميت اذ رميت لانه لو لا تنزله بل الرمي منزلة عدم لم يكن في هذا القول صحة قصد الفائدة ولا لازمها واعلم ان قوله تعالى ومارميت اذ رميت انما يكون من قبل تنزله وجود الشيء منزلة عدمه او كان المقصود نفي الرمي مطلقا ففسر السيد السند حيث قال اي مارميت حقيقة اذ رميت صورة لان الرمي كان خارجا عن طوق البشر يخرج منه عن محض فيه وكذا ما نقله من انه مارميت تأثرا اذ رميت كسبا وزيفه بانه ليس بشيء جريته في جميع الافعال عند من يقول بالكذب وعدم صحته على قول من ينكره وكذا ما يمكن ان يقال من انه مارميت في عين الكفرة اذ رميت من كفك او مارميت على قدر قولك اذ رميت وفيه ما ينبغي لك معرفته (فينبغي ان يقتصر) الخبر على صيغة المجهول او المعروف (من التركيب) اي من المركبات او تركيب الالفاظ بعضها مع بعض في ظاهره وتفسيره (على قدر) هو كاضرب واعد بمعنى المقدار (الحاجة) اي على مقدار حاجته في اعادة الحكم ولازمه او حاجة الخاطب في استفادتهما فوجه تفرعه على اسابق ظاهر ومن لم يقبه وقع في تطويل ليس

لا تقول فائدة الخبر ليس الوقوع والالوقوع مطابقا بل الوقوع والالوقوع يشترط قصد افادتهما بالخبر كما اشار اليه الشارح في الشرح لا نقول هذا ممنوع ولعل ما اشار اليه ما هو المعبر في تسميته فائدة غير داخل في مفهومها قال السيد السند سمي الوقوع والالوقوع فائدة الخبر لانه وضع الخبر للاعلام بها

اي في الخروج عما نحن فيه شيء ينبغي للفظ ان يتبعه له وهو امكان تأويله بان المراد بالتفصيل الاشارة الى وجه تنزله منزلة عدمه من انه لم يكن ريبا بقيا او تأثيرا اذ في عين الكفرة او على قدر القوة لا يبان المراد بالرمي المبيت والرمي الثاني

يمكن الاعتذار عن تزييفه بانه انما ذكره للدفع اعجاب النبي صلى الله تعالى عليه وسلم بقوله هذا

اورميت نسخة

اشارة الى انه لا ينبغي تقدير الشرط اي اذا كان قصد الخبر ما ذكر فينبغي ان يقتصر الخ كما فعله الشارح المحقق

فيه كثير تحصيل ولا يخفى انه بظاھر لا يخفى وجوب الاجتناب عن اراد اقل من الحاجة والاولى ان يقال فينبغي ان يذكر التركيب على قدر الحاجة واعلم ان الاراد على قدر الحاجة كما راعى في كل باب من ابواب البلاغة لا يخص افادة الاستناد الخبري وعلله وجوب ذلك في المفتاح بالحذر عن الالغية وانجه عليه انه لا يفيد وجوب الاجتناب عن الاراد اقل من قدر الحاجة اذ ليس فيه الحذر عن الالغو بل عن فوت المقصود واجاب عنه الشارح المحقق بانه ترك وجه وجوب الاجتناب عن اراد الاقل لظهوره والسيد السند بان الاقل مما لا بد منه في حكم الالغية ومندرج تحت المراد بالالغية ونحن نقول في اراد الاقل يكون قصده بعض ما قصد افادته لاغية ثم فصل ذلك الجمل بقوله (فان كان الخطاب خالي الذهن) بعض تفصيل له مزيد اختصاص باحوال الاستناد والاخذف المستند اليه وذكره الى غير ذلك تحت هذا الجمل (من الحكم) اي النسبة التي بين احوال الوقوع او الالو وقوع وعلى تقدير ان الخلو عبارة عن عدم الادراك لا عن عدم الانصاف كما في الخلو عن التردد وينتجه انه باغوقوله (والتردد فيه) بلارية لان عدم ادراكه ما يستلزم عدم التردد فيهما لان التردد بدون التصور محال وتقييد خلو الذهن بما يخصه بالخلو عن التصديق لا بدفع الغناء عن التردد لان التقييد غير ضروري او التصديق والخلو عن التصديق كالخلو عن التردد ولا ينافي ذكر التردد بعده لكن لا يصح جعل ضمير والتردد فيه الى الحكم اذ تردد الخبر لا يكون في التصديق بل في النسبة المتصورة فهو راجع الى الوقوع او الالو وقوع المذكور ضمنا لان الحكم حينئذ بمعنى ادراك الوقوع او الالو وقوع فهو من قبيل اعداوا هو اقرب للتقوى فقول من قال بالاحتياط عار عن الاحتكام وكذا الحل في قوله (وان كان مترددا فيه طائفة) ولم يرد بالحكم الوقوع او الالو وقوع حتى يستغنى عن قوله والتردد فيه لئلا يتوهم ان المراد بالحكم بمعنى الاتساع فيفوت اشتراط الخلو عن التردد فهذا من قبيل ترك المبالغة في اختصار اللفظ تقريرا للتعاطي وقيد الخلو بالحكم وسكت عن لازمه لعدم ظهور جريان الاقسام الثلاثة فيه لانه انما يحسن حفظ التورية ان يخلو ذهنه عن المك عالم اما التكر او المتردد في علمك فلا يحسن ان يقال له انك حفظت التورية لانه ظاهر في تأكيده بالحفظ لا العلم به وناظر احرار في عالم بحفظك التورية بل قولنا حفظت التورية لا فائدة اعلم من غير اعتبار خلو ذهنه عن العلم بالحفظ اذ لو اعتبر خلو ذهنه صار ثبوت علمك به مقصودا اعلم وصار ثبوت الحفظ من متعلات العلم فينبغي ان يبر عنه بما يفيد مقصودا وصريحا فم يكون فائدة الخبر (استغنى) الخطاب في استفادته او التكلم في افادته او الكلام والحكم قال اشارح على لفظ المنى للمفعول وهو مجهول (عن مؤكيدات الحكم) الاولى عن مؤكيدات الحكم ولما خص الشرط بالحكم قال على طبقه عن مؤكيدات الحكم او نبيه على ان وضع المؤكد للحكم وان استعمل اللازمه ايضا والمؤكيدات ان ولام الابداء وصيرورة الجملة اسمية قال الشارح اسمية الجملة فيما بينهم بهذا المعنى وتكرر الاستناد ونونا التأكيدي واما الشرطية بالفتح والكسر وحرفا التنبيه وحروف الصلة اعني الزوائد (وان كان الخطاب مترددا فيه طائفة) حسن تقويته بمؤكد قد سبق بعض ما يتعلق بشرح هذه العبارة فذكر وما لا بد من التنبيه عليه ان المراد بالتردد في خصوص الحكم ولا يعتبر التردد اجمالا بان يكون سؤاله مجعلا لفصل وقع الجواب من تفاصيله كما في قولك كيف زيد فانه يجمل تفصيله هو اسود او ابيض او صحيح او سقيم لكن لم يوجد ترده في خصوص الصحة مثلا فلا يقال في الجواب انه صحيح بل صحيح بلا تأكيده والمراد بحسن تقويته انه لو تركه التكلم لا يكون الا في ترك الاولى ولا بخطأ وربما يقال يراد ان التأكيدي

للمكر اوجب وتركه مع السائل ايضا خطأ وبما ذكرنا اندفع توهم انه يلزم من هذا الكلام ان لا يحسن في جواب كيف زيد صحيح وان لا يتم قولهم ان الجواب عن سؤال السبب الخاص يقتضي التأكيدي دون السؤال عن السبب المطلق لكنه ينافي ما قال الشيخ في دلائل الاعجاز حيث قال اكثر مواقع ان يحكم الاستقراء هو الجواب لكن يشترط فيه ان يكون للسائل ظن على خلاف ما انت مجيبه فاما ان يجعل مجرد الجواب اصلا فيها فلا لانه يؤدي الى ان لا يستقيم لنا ان نقول صالح في جواب كيف زيد وفي الدار في جواب اين زيد حتى نقول انه صالح وهذا مما لا قائل به فانه يفيد ان لا يكون التأكيدي للسائل مطلوبا مقابل مقبدا بالظن المذكور وان يكون التأكيدي واجبا في جواب السائل كما يقتضيه قوله لا يستقيم وربما يجاب بان هذا حكم ان لكونه حكما في باب التوكيد ولا يجاب لانه ايضا مناف لاطلاق المؤكيد وذلك ان يجيب بان هذا حكم بان الوجوب من الشيخ وتقييد الوجوب لا ينافي اطلاق الحسن نعم اثبات الوجوب في البعض ينافي اطلاق الحسن الا انه جعل المصنف هذا البعض داخلا في المنكر لان التصديق بنقيض الشيء يوجب انكاره وان كان ظنا نعم جعل التأكيدي بان للظان بخلاف ما انت مجيبه اكثر مواقفه في معرض الانكار لان التي هي علم في باب التوكيد احق بالمنكر الجازم بالتقييد الا ان يكون الظان اكثر من الجازم بحكم الاستقراء وكون الاستقراء مفيد لا يخالف عن بعد ولا ينتج على الشيخ ما اورده السيد السند من ان كلام الشيخ يفيد انه يجوز انه صالح في جواب كيف زيد مع انه ينافي ما ذكره القوم من ان كيف اطلب التصور وان السؤال عن السبب المطلق لا يؤكده لانه انما يفيد لو كان معنى كلامه وهذا مما لا قائل به انه لا قائل بوجوب انه صالح بل المنع بجوازه وهو غير متعين لجواز ان يكون معناه ولا قائل بانه صالح في جواب كيف زيد وذلك ان تبصر ما فهم المعرض من كلام الشيخ بان السؤال بامثال كيف التصديق الخاص عند التحقيق الا انه لما كان تحصيل ذلك التصديق باقائه قيد قالوا انها اطلب التصور والاستعمال الموثوق به يفيد صحة التأكيدي في الجواب قال تعالى في جواب ما عني يقول انها بقرة صفراء والجمال على ان التأكيدي هنا لاظهار الرغبة لالكونه كلاما مع السائل خلاف الظاهر واعترض السيد السند بان ما ذكره وجهها لتقييد الاصل بان يكون للسائل ظن على خلاف ما انت مجيبه لا ينتج لانه يمكن ان يجعل الاصل وهو الاولى انه ان كان التردد في اصل التصديق الذي في الجملة الخيرية كما في قولك هل زيد قائم فهناك ثبوت كمال الجملة وان كان عن تفاصيل الاطراف والقيود التي فيها فلا حاجة الى تأكيدها اذا المطلوب بحسب الظاهر هو التصور واجيب بانه بين التقييد على عدم استقامة اطلاق الاصل بل على الاستقراء وليس بشيء لانه لو كان كذلك لقال لانه يؤدي ان يستقيم في جواب غير الظان التأكيدي وهذا مما لا قائل به نعم يراد به ما ذكره من الاصل ان لا يؤكد جواب من يقول ازيدا ضربت وهو خلاف ظاهر كلام القوم فالضابط ما ظهر من شرح كلام المتكلم ويمكن ان يقال مراد الشيخ باشتراط ان يكون للسائل ظن على خلاف الجواب الكون بالقوة القريبة من الفعل وذلك بان يكون مترددا في خصوص الحكم الذي يجاب به فانه اذا تردد بين الطرفين وصار المحوطين له فكلا منهما في معرض الرجحان وقريب من حصول التصديق فكل ما يجيب به سواءه فهو على خلاف ما هو مظهره بالقوة القريبة وحينئذ يوافق ما ذكره كلام المصنف (وان كان) الخطاب (منكرا) للحكم كما بخلافه فالتكر اسم فاعل وجعله اسم مفعول منكر وان كان له وجه صحة (وجب توكيده) اي الحكم (بحسب الانكار) اي بقدر الانكار اي

بمعنى كونه مجهولا غير معلوم بل يحتمل المعروف ودعوى الرواية مخفية الصحة وتقويته بانه ليس في قوله حسن تقويته وقوله وجب توكيده بعرض الخطاب او المتكلم او الكلام غير قوية لان ضمير تقويته يحتمل الخطاب وضمير تقويته وتوكيده يحتملان التكلم والكلام بلا كلفة

زائدا على قدر ما للسائل بالغا ما باغ على حذ والانكار فله فالتدائن احداهما اشتراط
ان يكون زائدا على قدر تأكيد المتزدد وثانيهما انه متفاوت بحسب المقامات وان اقتصر
الشرح على بيان الفائدة الثانية يرشدك الى ما ذكرنا جواب ابن عباس المبرد لابي اسحق
المتفلسف الكندي حين سألته قائلا اني اجد في كلام العرب حشوا يقولون عبد الله قائم
ثم يقولون ان عبد الله قائم ثم يقولون ان عبد الله قائم والمعنى واحد وذلك ان قال بل
المعنى مختلف فقولهم عبد الله قائم اخبار عن قيامه وقولهم ان عبد الله قائم جواب
عن سؤال سائل وقولهم ان عبد الله قائم جواب عن انكار منكر قيامه هذا وما ذكره
المصنف في قوله تعالى ثم انكم يوم القيمة تبعثون من انه اكد اثبات البعث تأكيدا واحدا
وان كان مما ينكر لانه لما كانت ادلتها ظاهرة كان جد برهان لا ينكر بل غاية ان يتردد فيه
فتزل المخاطبون منزلة المتزدد دين فيه تنبيه على ظهور ادلته وسيريد يرشدك بالتأمل
في اجوبة رسل عيسى عليه السلام وهذا عرفت ان في بيان مقامات الاخبار دبا عن كلام
العرب طعن الظاهر عن بل اجتره القاصر المجترى على الكلام المعجز وان في قوله وقد يخرج
الكلام على خلاف مقتضى الظاهر دفعا لما يكاد يعود ونقول نجد في مقام الاخبار من غير
الجواب ورد الانكار ان عبد الله قائم وفي مقام رد الانكار عبد الله قائم كان عبد الله
لقائم وفي جواب السائل عبد الله قائم فان قلت كيف صح اشتراط كون التأكيد على قدر
الانكار وكيف يزول به الانكار لولم يكن زائدا على قدره قلت اذا تعارض التأكيد والانكار
تساوقا في اصل الخبر مفيدا (كما قال الله تعالى) استشهدا على وجوب التأكيد على حذ والانكار
ازيد من التردد وعلى تفاوت مقامات الانكار في طلب التأكيد (حكاية عن رسل عيسى)
هم يولش بفتح الباء الموحدة وسكون الواو وفتح اللام والمجبة ويحيى وشعمون وهو
السائل الذي عزازه بعد تكذيبهما وما في الشرح انهم شعمون ويحيى والسائل الذي هو
يولس او حبيب الجبار غير موثوق به كما عترف به الشارح ونبه عليه في حاشية الكتاب
(اذكذبوا) لا يصح تعلقه بالحكاية ولا يقال بل بمفعول الحكاية والتقدير حكاية عن رسل
عيسى قولهم اذكذبوا والمراد اذكذب بعضهم كما يقال قتل فلانا بنو فلان والفاضل
واحد منهم اذ المكذب في المرة الاولى اثنان بدليل قوله تعالى اذ ارسلنا اليهم اثنين فكذبهما
فعرزنا ثالث فقالوا انا اليكم مرسلون وحل الكلام وجه اخر للشارح المحقق وهو ان تكذيب
الاثنين تكذيب للثلاثة لا اتحاد المرسل والمرسل به يعني ان منشأ التكذيب انهما
لا يصلحان ان يكونا مرسلين من هذا العظيم في هذا العظيم وهو بعينه جار في الثالث
وللفاضل المحشى للشرح وجه اخر وهو ان في المرة الاولى والثانية متعلقان اما يقال
او بالحكاية لا يكذبوا فلا يلزم تكذيب الرسل في المرة الاولى ولا ينشأ في كون المكذب اثنين
لا غير ولا ينسج عليه ما توهمه انه حينئذ لا يكون المحكى عنه رسل عيسى بل رسولان لان
القول المرسل بعد تكذيب الاثنين فهم المحكى عنهم نعم فبجه ان المحكى عنهم ليس قولهم
وقت تكذيب الثلاثة بعد تكذيب الاثنين ويحتاج الى اعتبار وقت تكذيب الثلاثة ممتدا
من وقت تكذيب الاثنين الى وقت تكذيب الثلاثة كما يحتاج في توجيهها الى اعتبار وقت
تكذيب الاثنين ممتدا الى وقت قول الثلاثة وتوجيه الشارح وان استغنى عنه لكن احتاج الى
جعل تكذيب الاثنين تكذيبا للثلاثة قبل اخبارهم فكل وجه هو موليها والفاضل
المحشى اجاب عن اشكاله بما لا يكشف الا عن اهماله فليكتف بحكاية سؤاله وكشف حاله
(في المرة الاولى) متعلق بما عرفت في المرة الاولى والثانية (اليكم مرسلون) مفعول قال

يولس نسخة

١٠/١١/١٢

او قولهم على اختلاف القولين اكد المنكر في اول مرتبة الانكار بان وخلقوا الجملة عن الدلالة
على الزمان مع ان الظاهر فيها ان الصكم ارسلا اذ خلقوا الجملة عنها والعدول
عنها بشهر بدعوى الاستمرار الدال على المباشرة في تحقق مضمون الجملة لان تأكيد المنكر
فوق تأكيد المتزدد كما ارشدت وهذا من ارشاد وعدت فلا تغفل ولعل هذا مراد
الشارح بقوله مؤكدا باسمية الجملة والافاسمية الجملة من ضرورات ايراد كلمة ان فيصبي
دلالتها على التأكيد (وفي المرة) الثانية انا اليكم مرسلون) يعني لما ظهر زيادة انكارهم اكد
على قدر ما ظهر من مراتب انكارهم لانهم لم يقتصر في المرة الثانية على اصل الانكار بل
بانوا فيه حيث قالوا ان اتم الا بشرا مثلنا فتفوا نبوتهم باثبات البشرية لهم حيث اعتقدوا
ان الرسول لا يكون بشرا فافظروا به انكارهم ثم زادوا في التثني بقولهم وما انزل الرحمن
من شيء ثم يقولهم ان اتم الانكذبون فلا جرم اكد الحكم معهم ثلث تأكيدات وفيه بحث
لانه لما تقرر ان الانكار يستدعي زيادة تأكيد على التردد فلا بد من تأكيد ولزيادة مرتبة
لا بد من تأكيد آخر حتى يكون التأكيد بحسب الانكار وقد وقع في الآية اربع تأكيدات
الا ان الكلام مع صاحب المفتاح والمصنف في انه كيف تركا في الا ششهاد يكون
التأكيد على قدر الانكار في الآية على وجوب التأكيد بحسب الانكار التأكيد بالقسم وهو
ربنا يعلم فانه جعله الرخصى جاريا مجرى القسم في تأكيد الحكم ولا يتفق في دفع ما ذكرنا
ما كتب الشارح في حاشية شرحه يسانا لتكنة عدم عدد القسم من جملة المؤكدات
من ان الكلام في المؤكدات المتصلة بالحكم والقسم جملة برأسه هذا وقد استصعب اني
رسالتهم باثبات بشرتهم اذ البشرية تنافي في الرسالة من الله لا الرسالة من عند عيسى والرسل
كانوا يدعون الرسالة من عنده لا من عند الله ومعنى قولهم انا اليكم مرسلون من عند عيسى
عليه السلام واجاب الشارح المحقق عنه بما استفاده من عبارة الكشف حيث قال
فدعا ما اى رسول عيسى الاك اى ملك انطاكية فقال من ارسلكم قال الله الذى خلق
كل شيء وليس لشريك فقال صفاه واوجرا قال لا يفعل ما يشاء وبحكم ما يريد من انه كان
الرسل دعوه على وجه ظنوه اصحاب وحى ورسلا من الله بناء على ان الرسالة
من رسول الله رسالة من الله هذا يبنى في وجوب انقياد ما يبلغ والتصديق له واشارة له
ولان الجد الى رحمان هذا التوجه والى ان له توجيه اخر الا ان السيد السد زيف هذا التوجه
واستدعه جدا لان الرسل اتمارسلوا الى اصحاب القرية لدعوتهم الى عيسى عليه السلام
والتصديق بنبوته والانقياد لدينه فايها مهم ايهاهم اصحاب وحى من الله بلا واسطة
رسول مستبعد جدا فلا يلحق ان يوجه به فضلا عن ان يكون توجيهه جاريا بل الظاهر
ان مرادهم انا اليكم مرسلون من عيسى بامر الله وان تكذيبهم انما هو في كون مرسلهم رسولا
من الله لا في كونهم مرسلين من ذلك الرسول وان الخطاب في قوله ان اتم يتناول الرسل
والمرسل معا على طريق تغليب المخاطبين على الغائب فيكون بنى الرسالة عنهم تغليباً له
عليهم كما هم احضروا عيسى عليه السلام خاطوه بنى رسالته من الله مبالغة في انكارها
وتعظيم ذلك في الاحتمال على التغليب ان يبالغ جماعة من خدم السلطان حكمه الى اهل يار
فيقولوا في ردهم ان حكمكم لا يجري علينا اذ فنيا من هو اعلى بداركم هذا ونحن نقول اولا
ان استبعاد توجيها الشارح ليس بذال الجواز ان يقولوا حكم الله في حكمكم ان تصدقوا عيسى
في جميع ما جاء به فان فيه دعوتهم لهم الى عيسى على وجه يوههم انهم اصحاب وحى وثانيا انه
يحتمل ان يكون المقصود باثبات ان اتم الا بشرا مثلنا مع دخول عيسى عليه السلام

في الخطاب نفي إمكان رسالتهم عن الله فيدخل عيسى في نفي الامكان ويثبت نفي
رسالته على اكد وجه فلا يكون في الكلام الا تقييد واحد والا ظهري ان المراد
بقوله انا اليكم من سلون انا اليكم من سئل احكاما ويؤيده جدا قولهم وما ازل
الرجح من شئ فانه ظاهر في نفي كون الاحكام رسالة (ويسمى الضرب النوع الاول)
اي الكلام الملقى مع الخالي سواء نزل منزلة المتزدد او المنكر او لا (ابتدأيا) فقول تعالى انهم
مفروقون ابتدائي وانما يسمى به لانه ابتداء كلام من غير سبق طلب او انكار كذا نقل عن
المصنف وتبعه السيد السند في شرح المفتاح والظاهر لانه احداث صورة نفي في الخطاب
من غير سبق خطوره في نفسه ولا يصح ان يقال لانه اصل الكلام والطلب او الانكار
يحصل زيادة لانه ينسب قوله انهم مفروقون فانه ابتدائي وقوله لا ريب فيه فانه طلب ويمكن
توجيهه فامل وقيل لانه مبني على ما اصل الخطاب ان يكون عليه ولذا يعتبر خاليا مالم
يشهد شاهد على خلافه (والثاني طلبيا والثالث انكاريا) ولو قال والخلو والطلب
والانكار ناهي الخالي والوجه التي تتبعها مقتضى الظاهر ان كان قوله (واخراج الكلام عليها)
اي على مقتضاها (اخراجا على مقتضى الظاهر) اي مقتضى ظاهر الخالي في غاية الظهور
وفي المفتاح واخراج الكلام في هذه الاحوال يريد الخلو والطلب والانكار على الوجوه
المذكورة يريد الخلو عن التأكيد والتأكيد وزيادة اخراج مقتضى الظاهر هذا ومقتضى
الظاهر ومقتضى خلافة كلاهما مقتضى الخالي كما ان ظاهر الخالي وباطنه كلاما محال
فمقتضى الظاهر اخص من مقتضى الخالي لان التسمية هنا ذكر بالتركيب الاضافي فمع الاختصاص
منع لما حكم به صريح العقل فلا يقبل وان جعله الشارح المحقق مستدبانك اذا جعلت المنكر
كغير المنكر واكدت الكلام فلا بمقتضى الظاهر تحقق مقتضى الظاهر بدون مقتضى الخالي لان
الخالي يقتضي ترك التأكيد مع ان السند متدفع بان الخالي هو الامر الداعي الى التكلم على وجه
مخصوص فالانكار مع تنزيه منزلة لالس حالا فليس التأكيد مقتضى الظاهر ولا مقتضى الخالي
ولونازعت زاعما ان الخالي ما يدعوا الى ذلك في الجملة غير مقيد بحال الدعوة وجاريا معك
فنقول ليس التأكيد بمقتضى الخالي لان التنزيل مانع عن اقتضائه وكيف لا ولو كان
التأكيد حينئذ مقتضى الخالي لكان الكلام مطابقا لمقتضاها فكان بليغا مع انه امر احل عن
البلاغة لا يذكر الشارح من الانسليم على وفق مقتضى الخالي لان مقتضى لترك التأكيد
هو الخالي بحسب غير الظاهر لا مطلق الخالي ولا يلزم من كونه على خلاف مقتضى الخالي
بحسب غير الظاهر كونه على خلافه مطلقا لان انتفاء الخاص لا يوجب انتفاء العام على
انه لا معنى لجملة الانكار كالا انكار ثم ناكيد الكلام اذ لا يعرف اعتبار الانكار وعدمه الا بالتأكد
وتركه لان منع السند غير مسموع على انك سمعت ما يدل على انه ليس مقتضى الخالي وكون
التأكد في الصورة المذكورة مقتضى الخالي لا يتوقف على الاتيان به حتى يضر سلب المعنى
عن الاتيان به احسن التأمل فان هذا من مرافق التعقل (وكبراما) اي اخرجنا اوزمانا
كثيرا غايه في الكثرة او (يخرج) الكلام (على خلافه) حال كونه كثيرا كذلك وقد اعجب حيث
وسم قسم المخرج على خلافه بالقوله حيث قال وقد ينزل العالم بهما منزلة الجاهل والمخرج
على خلافه بخلافه قال الشارح المحقق يعني ان وقوعه في الكلام كثير في نفسه لا بالاصافة
اي مقابله حتى يكون الاخبار على مقتضى الظاهر قليلا وكأنه استبعد كون مواقع مقتضى
الظاهر اقل من خلافه فعلى في شرح العبارة عن مقتضى الظاهر ونحن نقول مقتضى
الظاهر اقسام ثلثة الكلام مع الخالي والمتزدد والمنكر واقسامه خلاف مقتضى الظاهر ثلثة

اذا انكار نسخته

التوحيد الممكن انه يكتفي في التسمية
ابتدأيا ان حق الكلام في نفسه
ان يكون بلا زيادة والزيادة جاء
من اجل التنزيل

الكلام مع العالم ثلثة لتنزيه منزلة الخالي او المتزدد والمنكر والكلام مع الخالي منزلة المتزدد
او المنكر لان الخطاب ينشأ في التنزيل منزلة العالم والكلام مع المنكر منزلة الخالي
والكلام مع السائل منزلة المنكر وكثرة اقسام الشئ تقتضي بكثرته على ان الظاهر ان
المراد منه في مقام وجود وجه التنزيل يجوز الوجهان او التنزيل اكثر من الجري على مقتضى
الظاهر لان البليغ اميل به لدقته لكن ذلك يستدعي وصف التنزيل منزلة العالم بالكثرة
(فيجعل غير السائل) تفصيل لاخراج الكلام على خلاف مقتضى الظاهر وهو متناول
بجعل العالم والخالي والمنكر (كالسائل) الا انه ينزل العالم منزلة السائل بعد تجهيله
وتنزيه منزلة الجاهل ودخوله في قوله وقد ينزل العالم بهما منزلة الجاهل لا يفتي عن ادخاله
في هذا البحث لانه بعد تنزيه منزلة الجاهل لتنزيه منزلة الخالي مقام وتنزيه منزلة السائل
مقام وتنزيه منزلة المنكر مقام وقوله (اذا قدم اليه ما يلوح له بالخبر) اي ما
يدعو الخطاب الى الخبر ويجعله متوجها اليه متأملا فيه في مقدمه جار الله
لوح لا سلب بالريغف * خواندسك رابسوى نان * وفسره الشارح المحقق بالاشارة
اي ما ينير للخطاب ان الخبر وما ذكرنا اظهر مشترك بين الثلاثة لان تقديم الملوح يستدعي
جعل العالم المنزل منزلة الجاهل منزلا منزلة السائل وتقديم الملوح ريبا يؤثر في المنكر
فيجعله مترددا فقول السيد السند ان المراد بغير السائل الخالي لان تقديم الملوح انما يعتبر
بالقياس الى الخالي واما تنزيل العالم منزلة السائل فراجع الى تجهيله بوجه ما وادخل فيه
وتنزيل المنكر منزلة السائل داخل في قوله والمنكر كغير المنكر فلهذا لا يفتي على ذلك
ولما كان تقديم الملوح محتملا لان يكون موجبا لازالة التردد وان يكون موجبا للتردد احتاج
الى تقييده بقوله (فيستشرف له استشراف الطالب المتزدد) اي بالقوة القريبة من الفعل
لان يصير مترددا بالفعل والا لكان الكلام معه مؤكدا على مقتضى الظاهر والاستشراف
ان تظن الى الشئ كالمستظل من الشمس يسط كفك فوق حاجبك وهو متد بنفسه يقال
استشرف الشئ فحق العبارة فيستشرفه الا انه بقي في كلامه لام تقوية العمل التي
في عبارة المفتاح بعد اختصاره لان عبارته هكذا فيتركه مستشرفا فلما وضع مستشرف
مكان فتركه مستشرفا غفل عن ان لام التقوية لا يدخل معمول الفعل متأخرا كما يدخل
معمول شبه الفعل في كلامه وصار محتملا ولولا ان الاختلال بحسب العبارة اهون منه
بحسب المعنى لجلعت ضميره للملوح لا للخبر اي فيستشرف لاجل الملوح والخبر ويذني ان يعلم
ان التنزيل منزلة السائل لا يستدعي سبق الملوح بل يستدعي ان يكون معه ما يجعله في عرفة
التردد ككون الخبر مستبعدا وكون الخبر متصفا بالسهو والكذب وكأنه خص تقديم الملوح
بالذكر لكثرة وقوعه (نحو ولا تخاطبني في الذين ظلموا) قالوا اي لا تدعني بانوح في شأن قومك
واستدفاع العذاب عنهم بشفاعتك هذا وكان هذا النهي لمساعدته تعالى بعلمه اعديم
انه سيدعوه لجهنم ايسه ويحمل والله اعلم انتهى عن المخاطبة في طلب العذاب لهم كما قال
رب لا تدعني الارض من الكافرين ديارا يعني لا تدعني بعد لعذابهم فانهم قد حكم عليهم
بالاغراق وبالجملة هذا الكلام يشير الى توجه العذاب اليهم فيكاد النفس تلتفت اليه ويتردد
وبعد الجزم به ايضا يحتمل ان يتردد في انه الاغراق لانه واحد من جنس العذاب سيما وقد
سبق واصنع الفلك فلذلك قال (انهم مفروقون) مؤكدا واكتفى المصنف في تعيين الملوح
بقوله ولا تخاطبني في الذين ظلموا ولم يذكر واصنع الفلك مع انه الذي يدور عليه الانتفال الى
الاغراق اشارة الى ان قوله ولا تخاطبني في الذين ظلموا يكتفي في التنزيل منزلة السائل لانه

الاجاب نسخته

بكنى الإشارة الى جنس الخبر ولا يجب الإشارة الى خصوصية الخبر فإيهام الكلام الشارح
 حيث قال فهذا الكلام بلوح بالخبر مع ما سبق من قوله راصنع الفلك بابتدائه قصر حيث
 اقتصر على قوله ولا تخاطبني لأن قوله وامنعوا لك من تمنه مما لا يلتفت اليه وجعل
 صاحب المفتاح قوله تعالى وما يرى نفسى ان النفس لامارة بالسوء منه وأشار الى الفرق
 بينهما ما كان وجه الإشارة ان فيدنا كيدنا احدهما تنزيله منزلة الحكم المطلوب لتقديم
 الملوحة واليه ما لان الحكم مما يقبل الوهم على انكاره كمال زاهية يوسف وظهره فقد
 اجتمع فيه التزييلان ولان امر النفس مما يزد في السامع وكذا كونها غايه فيه على
 ما يقيد بصيغة المبالغة وكون الحكم مما لا يقبل الوهم على تقدير كون النفس نفس يوسف فقط
 او عام او كون الاستثناء منقطعاً بمعنى لكن رجحة رى تصرف عن الاساءة وظرفاً ظاهر واما
 على تقدير كون الاستثنى متصلاً بغير ظرف بمعنى الا البص الذي رجح رى فيه خفاء لا بد منه
 ما ذكره السيد السند في حواشى شرحه على المفتاح من انه لا يقبل الوهم قبل الاستثناء
 فتأكد الحكم لدفع هذا الانكار بل هو محجب لان الحكم قبل الاستثناء مما يجب ان ينكر
 فكيف يؤكده لدفع الانكار على انه لاحكم قبل الاستثناء فضلاً عن ان يؤكده وغايه ما يمكن
 ان يقبل في توجيهه ان اقبال الوهم لانكار الحكم قبل الاستثناء يجعل الخطاب منكراً لما يقوله
 المخاطب ومعرضاً عن قوله فالتأكد لكلامه لا ما قبل الاستثناء لدفع انكاره تعالى به اجالا
 وما يجب التنبه عليه انه قال صاحب المفتاح انه زل من لا يكون سائلاً منزلة السائل
 فتخرج الجملة مصدرية بان وقال السيد السند تأكيد هذا النوع في الاستعمال بان دون غيرها
 وكان امر فيه كون هذه الحكمة على التأكيد وقال الشيخ عبد القاهر ان في هذه المقامات
 معنى بعد الا وامر والنواهي والاحكام تصحيج الكلام السابق والاحتجاج له وبيان وجه
 الفائدة وتنفى غشاه الفاء وقال السيد السند في شرح المفتاح وزيف بان هذا الجمل ان
 بمنزلة ان لا يغفل عن ان لا تغفل السببية بنفسها بل بحذف اللام معها ولم يقل ويجعل السائل
 كونه السائل على طبق قوله ويجعل المنكر كغير المنكر لان حكم السائل متعين بخلاف حكم غير
 السائل فانه يجعل فيه تفصيل وكذلك قوله (ويجعل غير المنكر كالمنكر) اوضح من قوله
 ويجعل المنكر كغير المنكر فلذا قدمه ولكن بقي من تفصيله جعل السائل كالحال اذا كان معه
 ما ان تأمله ارتدع عن التردد فكانه اعتمد على سهولة معرفته بالمقابلة ونحن سنبينه
 داخلاً تحت قوله وهكذا اعتبارات التي متروك فانه من فوائدنا الشريفة وغير المنكر اعم من
 السائل والعالم والحال فكاهم يجعل كالمنكر (اذا لاح) اى بدأ (عليه شئ) من امارات
 الانكار وما يقع في ظنه وكذا اذا كان الحكم بعيداً عن القول فانقيده تقيده بما هو اكثر
 (كقوله) اى قول حمى ابن فضالة وهو بالفتح من اعمام النبي صلعم واما جعل الشاعر
 بالبحر يك فهو عبد زن (جاء شقيق) هو اسم رجل فان كان هو المخاطب كما يستدعيه آخر
 البيت ففيه انتفات من الخطاب الى اقية على طريقة السكاكي في قوله ان في عك التفتات
 متفق وان كان المخاطب غيره فلا التفتات بل الاعتبار بتقدير القول اى قلت له ان في عك فيه رماح
 (عارضاً) اى واضعاً على عرضة (رجمه) من عرض السيف على التقيد وهذا من طرق
 اظهار الشجاعة وعدم المبالاة بالخصوم فهو لا ينكر ان في عه رماحاً لكن يعمل عمل المنكرين
 المتقدين انهم ليسوا ارباب سلاح ولا يخفى ان قوله (ان في عك فيه رماح) بمعنى ان فهم
 رماحاً يعمل كرمحك او فوقه وانهم اشجع منك وحينئذ لا يظن ان يكون من جعل المنكر كغير
 المنكر بل لا يبعد ان ينكر وجود مثله فيهم ويحتمل ان يكون نهكاً معه اى هو من اوعلم ان

ظهوره نسخة

هذا نفي بر الكلام على طبق
 ان الانكار يكفيه تأكيد واحد وقد
 حققنا لك انه لا بد من تأكيد
 فلا بد لاجتماع التزييلين من
 تأكيدات ولك ان تجعل ضرورة
 الجملة خالصة عن الدلالة على
 الزمان دالة على الاستمرار حيث
 لم يقل ان النفس لنا مراً تأكيداً ثالثاً
 سـ

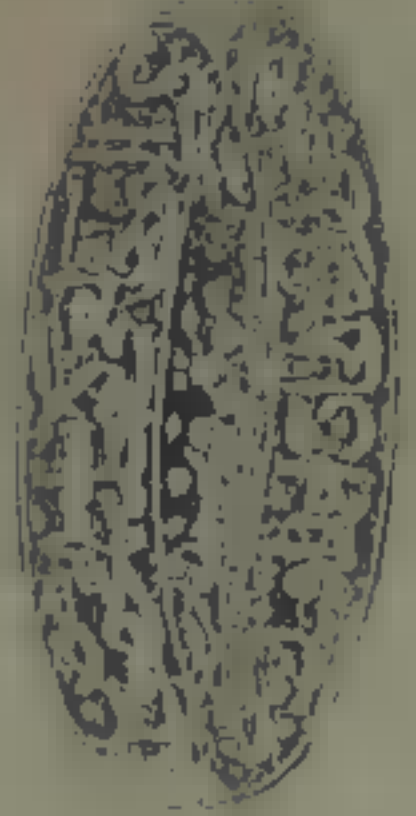
نسخة نقلة

فيهم رماحاً لا يعمل الرمح بن خوفهم (والمنكر كغير المنكر اذا كان معه) المنكر (ما ان تأمله) اى
 تأمل فيه لان التأمل النظر في الامر (ارتدع) عن انكاره بان ينقل الى مرتبة التردد او خال
 الذهن ومعنى كونه معه ان يكون معلوماً له ولو بالقوة القلبية من الفصل اذ يمكن في التزييل
 ذلك ولا يجب كونه معلوماً بالفعل وههنا بحث شريف زجوان يكون من خزان الغيوب
 لا من دفائن الغيوب وهو ان الكلام حينئذ هل هو من قبيل تنزيل المنكر منزلة غيره او من
 قبيل جعل عامه من قبيل المؤكد في ازالة الانكار فلا يكون على خلاف مقتضى الظاهر
 لان الكلام مع المنكر لا بد من مز بل انكاراً كيداً كان او غيره واعلم ان الظاهر وقد يجعل المنكر
 كغيره ولا يظن وجود جعل الظاهر موضع الضمير (نحو لار يب فيه) ظاهره ان المثال لما نحن
 فيه حتى يكون خبراً مع المنكر ترك فيه التأكيد لجعله كغير المنكر وفيه ان الانكار حتى
 اوجود كثير من المرتابين فكيف يكون حقه التأكيد لا انكاراً ولا في الجنس في التي بمنزلة
 ان في الاثبات صرح به أمثلة وفيكون فيه التأكيد فالحق ان يعدل عن الظاهر ويقال انه
 مثال لجعل المنكر كغير المنكر لا لجعل المنكر كغيره فانه تعالى اراد رد انكار المنكر بن
 المبالغين في الانكاراته من عند الله فقال لار يب فيه تبييناً على ان انكاره كالاتكار وانما غاية
 الامر فيه الرب فاقى حتى الرب في مقام نفي الانكار وقديته في الايضاح على انه لم يقصد
 التمثيل لخصوص ما فيه حيث قال وعليه قوله تعالى في حق القرآن لار يب فيه وانما مثله
 تبييناً على ان جعل وجود الانكار كعدمه من المقاصد التي ربما يقصد بحاق اللفظ فيصح
 صحة قصده من كيفية التراكيب وجعله من المستبعدات كمال اوضح ولك ان تجعل قوله وهكذا
 اعتبارات التي حينئذ على انه هكذا في اعتبارات التي في جعله مقصوداً بالعبارة وهذا
 أمر يريد به لا يخفى حقه على من له قدر رفيع وان غفل عنه الناظر وللشارح المحقق هناك
 اخر ساكبه السالكون فلا علينا ان نذكره وما دى اليه النظر فيه وهو انه استشكل كونه مثلاً
 لما نحن فيه اوجهين احدهما انه لا يصح نفي الرب فضلاً عن ان يجب تأكيده كما سمعت وثانيهما
 انه لار يب فيه تأكيد لذلك الكتاب كما سيحى في بحث الفصل فهو لتأكيد الحكم ورد الانكار
 فلا يقتضى التأكيد حتى يكون ترك التأكيد خلاف مقتضى الظاهر واوجب لذلك العدول عن
 جعله مثلاً الى جعله نظيراً لما نحن فيه في انه جعل فيه وجود الشئ وهو الرب منزلة عدمه
 واجاب عن الاول بان مبنى التمثيل ليس جعل وجود الانكار كعدمه بل توجيه الكساف وهو ان
 نفي الرب بالكلية عبارة عن نفي كونه محلاً للرب وانما وقع الرب لعدم التأمل والنظر فيه كاهو
 حقه وهذا حكم صحيح ينكره كثير من الاشقياء حقه التأكيد لازالة انكارهم الا انه جعل انكارهم
 لهذا الحكم كالاتكار فلذا ترك التأكيد وعن الثاني بان ما سيحى انه بمنزلة التأكيد
 المعنوي والتأكد المعنوي لا يدفع الا التجوز ويدفع التجوز لا بتأكد الحكم بحيث يزول به انكار
 المنكر وانما هو شان التأكيد اللفظي اعني شكر اللفظ الاول وما هو بمنزلة فلا يجبه
 على المصنف نعم يجبه لو كان الامر كما ذكره الشيخ انه بمنزلة ان يقول ذلك الكتاب ذلك
 فيعده مرة ثانية هذا ولا يخفى انه لا يدفع بما ذكره ما ابتداء من تأكيد لا لئلا يزداد انه
 اذا كان نفي الجنس كناية عن نفي كونه محلاً للرب كان في التي مز يد تأكيد ومبالغة فيعده
 ساوياً طريق الكناية وانه مع كون المقصود تنزيلاً وجود الرب منزلة عدمه لا يجب
 ان يكون نظيراً الامتثال لما نحن فيه فان كون وجود الرب بمنزلة عدم ينكر كثير من الاشقياء
 فيجب التوكيد وتركه لتنزيل المنكر منزلة غيره وان التأكيد اللفظي ايضا يكون لدفع
 التجوز فيجوز ان يكون مراد الشيخ ان قوله لار يب فيه بمنزلة المنكر يرق دفع توهم التجوز

ما معه نسخة

تخصيص هذا الايراد لهذا المقام
 لان فيما سبق اداة التشبيه اوجب
 الاظهار وانما يمكن تلك الاداة
 ضرورة بل يمكن ايراد مثله
 سـ

لا في تكرير الحكم وتقوية فيواقفه كلام المصنف (وهكذا اعتبارات التي) لما لم يكن في البيان السابق ما يوجب تخصيصه بالاثبات بل كان مستوى النسبة بالاثبات والتي انجده ان قوله هذا تطويل فلاشارة الى دفعه قال الشارح المحقق ولما كانت الامثلة المذكورة للاعتبارات السابقة من قبيل الاثبات سوى قوله لا ريب فيه اشار الى التعميم فدعا لتوهم اختصاص وقال السيد السند ان هذا القول يقتضي ان يكون لا ريب فيه تنظيرا حتى يكون توهم التخصيص مسلكا واضح هذا والظاهر ان هكذا اشارة الى امثلة الاثبات يعني كانه الاثبات امثلة التي في احاط بها سهل عليه استخراج امثلة التي وهذا اوفق بمباراة الايضاح حيث قال هذا كله اعتبارات الاثبات وفس عليها اعتبارات التي كقولك ليس زيد او ما زيد منطلقا او ينطلق وما ينطلق او ما ان ينطلق زيد او ما كان زيد ينطلق او ما كان زيد لينطلق ولا ينطلق زيد ولن ينطلق زيد والله ما ينطلق او ما ان ينطلق زيد وهذا وكيف لا وقوله هذا كله اعتبارات التي لدفع توهم التخصيص واعبار الكتاب احتمال في نفسه جد ريبان يقطع لاجله النظر عن رعاية مطابقتها لما في الايضاح والمفتاح في هذا المقام وهو ان باقى اعتبارات التي مع وجود الشيء مثل ما مر فان كل ما مر في لما تحقق وجوده فيدرج فيه تنزيل السائل منزلة الحال كما اشترنا اليه وغير ذلك مثل لا ريب فيه على وجهه ومثل ما مر ميت اذ ميت واعلم انه قال صاحب المفتاح ان اخراج الكلام على مقتضى الظاهر يسمى في علم البيان بالتصريح وخلافه يسمى بالكناية ولما كانت الكناية في المشهور وعلى الوجه المذكور في البيان اللفظ المراد به لازم ما وضع له من غير قرينة مانعة عن ارادته والتصريح اللفظ المراد به ما وضع له ولم تكن المعاني المستنبعة للتركيب مما وضع لها اللفظ وكان اعتبارات الكناية والتصريح باعتبارها غير ظاهري حتى لم يعلم ان هذا معنى آخر للكناية والتصريح او تجوز معنى على التثنية واشتبه مقصوده اعرض عنه المصنف بالكناية وما قبل السيد السند ان المعاني المستنبعة في عرف البلغاء هي المعاني الاصابية برده انه لو كان كذلك لكان زيدا قائم بلانا كيد مرادها اقوالنا انت خالي الذهن عن قيام زيد فكيف لا دقة ولا مزينة لهذا الكلام لم تكن زيدا قائم اذا السابق في دلالات عقلية واشتقالات غير موضوعة بكشف عن مزيد ذكاء وفطنة ولا منقبة في الانتقالات المنية على الاوضاع او بسوى فيه الخواص والعوام وايضا لا بد في الكناية من صحة ارادة المعنى الحقيقي واذا اتى الخالي عن التأكيد الى التكرار لا يصح ان يراد به انه خالي الذهن وما قال الشارح المحقق والسيد السند انه يصح الارادة للانتقال الى ملزومه الادعائي وهو مائة مما يزيد الانكار او امل على ما ذهب اليه السيد السند ونزله منزلة الخالي على ما ذهب اليه الشارح فقيه انه او اكنى في الكناية بصحة الارادة للانتقال وان امتنع المعنى الحقيقي لم يتميز المجاز عن الحقيقة اذ المجاز الاول يصح ارادة المعنى الحقيقي فيه الانتقال فالتحقق ان صحة ارادة المعنى الحقيقي الانتقال انه يصدق المعنى الحقيقي ويتحقق في المقام مثلا جبان الكلب يراد منه المعنى الحقيقي لانه كانه مضيا في جبان الكلب حتى لو لم يكن جبان الكلب لا يصح ارادته للانتقال الى المضيا بل يذهب المجاز وظاهر كلام الشارح ان الكناية نفس الاجراج على خلاف مقتضى الظاهر فانه يلزم تنزيل الخطاب منزلة غير فاريد باللائم ما هو الملزوم كما هو مقتضى الكناية ورده المحقق بان الكناية تقتضي ارادة الملزوم باللفظ الدال على اللازم لا بنفس اللازم فيحقق الكناية



كان نسخة

مطاب
الحقيقي في الكناية

الا على سبيل التشبيه وصراحة المفتاح واضح في ارادة الكناية الاصطلاحية ولا يخفى انه مشترك بين كلام الشارح وكلامه على ما حققناه لك فالظاهر في الرد على الشارح ان يقال اذا كانت الكناية نفس الاجراج على خلاف مقتضى الظاهر كان التصريح ايضا نفس الاجراج على مقتضى الظاهر وليس للاخراج على مقتضى الظاهر معنى يكون صريحا فيه وان ارادة التنزيل ياراد الكلام على خلاف مقتضى الظاهر اشبه بالتصريح لانه اراد به من غير توسط شيء فهو بمنزلة ارادة الموضوع له من اللفظ ولا بد في المناجزة بالكناية من ان يكون الانتقال من الارادة الى امر يتوصل به الى الانتقال الى التنزيل فلا يحسن اطلاق الكناية بطريق التشبيه ايضا وامل مراد المفتاح ان اخراج الكلام على خلاف مقتضى الظاهر في علم البيان يسمى بالكناية لا باخراج خلاف مقتضى الظاهر واراد باخراج الكلام على خلاف مقتضى الظاهر استعماله في غير ما وضع له من ملزوم المعنى لا هذا الاجراج بعينه وكذلك مراده باخراج الكلام على مقتضى الظاهر المسمى بالتصريح في علم البيان استعمال اللفظ فيما وضع له على ما هو وظيفة البيان لا هذا الاجراج بعينه وغرضه ان لكل من هذين الامرين نظيرا في علم البيان مسمى باسم اخر قال الشارح المحقق وههنا بحث لا بد من التثنية عليه وهو انه لا يتصور فائدة ان في تأكيد الحكم ثباتا لا انكار ولا يجب في كل كلام مؤكدا ان يكون الغرض منه رد انكار محقق او مقرر وكذا الجرد عن التأكيد هذا كلامه واراد ان يكون كونه رد انكار محقق او مقرر ما يشمل رد الانكار والتزدد وهو ظاهر واراد بقوله وكذا الجرد انه لا يجب ان يكون الجرد يخلو الذهن حقيقة او تفصيلا بل يكون غير ذلك كان يكون لانه لا يروج من التكلم على لفظ التأكيد ولا يتقبل منه وبني عدم انحصار فائدة التأكيد فيما ذكر او لا بما نقل عن الشيخ عبد القاهر رح من انه قد يدخل ان للدلالة على ان الاطن كان من التكلم في الذي كان انه لا يكون كقولك للشيء وهو يرى وسمع من المخاطب انه كان من الامر ما ترى واحذرت الى فلان ثم انه فعل جزائي ما ترى وعليه قوله تعالى رب اني وضعتها اني ورب ان قومي كذبون ومن خصائصها ان اصبر الانسان معها احسن ليس بدونها بل لا ينصلح بدونها نحو انه من يتق ويصبر وانه من يمل سواء وانه لا يفلح الكافرون ومنها تهيشة التكرار لان يصلح مبتدأ لقوله ان شواء ونشوة وخيب البازل الامون من لذة العيش والفتى للدهر والدهر ذو فتون وان كانت التكرار موصوفة تراها مع ان احسن كقولك ان دهر ايم شمل يسمي لزمان بهم بالاحسان ومنها حذف الخبر نحو ان مالا وان ولد وان زيدا وان عمرا فان اسقطت ان لم يحسن الحذف اولم يحذف انتهى كلام الشيخ فيما نقله من الشيخ الجاحظ الاول ان جميع ما ذكره من تأكيد الكلام في هذه المواضع يحتمل ان يكون من فروع كونه رد الانكار او تردد اما في صورة التأكيد فيما كان ظن التكلم في الكائن ان لا يكون فلانه وقع ما يستبعد فكان الحكم في نفسه مظنة الانكار او التردد فيقول المخاطب به منزلة احدهما توخعا على وقوعه او تحزنا او تحسرا الى غير ذلك واما في اصلاحه ضمير الشأن او تحسبه فلان اراد ضمير الشأن تأكيد الحكم وتقريره في النفس بالايهام او لائم التفسير كما ستعرف فالتزم معه ما هو علم في التأكيد والتفريق بينهما من اول الامر على ان المقام مقام الحقيقة والتفريق وبذلك لا يخرج عن ان يكون المقصود في الشك او رد الانكار واما في صورة تهيشة التكرار لكونها مبتدأ وتخصيص وقوعها مبتدأ فلان ذلك لان التأكيد مع التكرار او التردد وعدم صحته وقوع

فعلان نسخة

الظالمون نسخة

يلف نسخة

النكرة مبتدأ انما هو في موقع لا يفيد الاخبار عن النكرة الصرفة لقلة الفائدة لعدم تعينه
 فاذا كان المخاطب بالحكم على النكرة مذكرا له او متريدا فيه كان الكلام غايه في الافادة
 واما حذف الخبر مع ان وعدم حسنه او جواز بدونه فلان احكم المنكر يحذف
 فيه ما هو مناسط الحكم من المحكوم به لا يتوحدش المنكر عن سماعه ولا يتفر عنه
 فيتوجه اليه فلهذا يقوله بعد ان يجده بالنسأل الثاني ان قوله تعالى رب اني
 وضعتها اثني عشر كذبتون لانشاء التحزن والتعسر وليس خيرا فيكون خارجا عما
 نحن فيه من تأكيد الخبر ويمكن ان يدفع به نقل من الاخبار بما كان ظن الخبر فيه ان لا يكون
 الى انشاء التعسر والتحزن لانه ادخل في ذلك على ان المقصود ان فائدة التأكيد لا ينحصر
 في نفي شك اورد انكار لانه لا ينحصر في الخبر فيه فيدل عليه رب اني وضعتها اثني عشر كونه
 انشاء اوضح دلالة الثالث ان ما ذكره في ضمير الشأن يرده قل هو الله احد على ما ذهب
 اليه المفسرون من حله على الشأن ودفعه الامام في نهاية الإيجاز بان مراده ان ضمير الشأن
 لا يدخل على الجملة الشرطية بدونها ويرد تمثيل الشيخ بقوله لانه لا يبلغ الكافرون اربع ان
 ان ليس لتهمة النكرة كونه مبتدأ لان اسم ان ليس مبتدأ فاصواب ان يقال لتهمة النكرة لان
 يعلم من مراد الله وبالله في صحت دخول ان على النكرة الصرفة ما اشتهر فيما بين الناس
 ان اسم ان مرفوع المحل لكونه مبتدأ قبل دخول ان اذا النكرة الصرفة لا تصلح لكونها مبتدأ
 مع وقوعها اسم ان وثاني ما نقله عن الكشاف ان تركنا تأكيد المناققين قولهم امساق
 مخاطبة المؤمنين لانه لا يروج منهم التأكيد لانه لا يساعدهم انفسهم على التأكيد لعدم
 نشاطهم في هذا الخبر وعدم صدق رغبتهم بخلاف قولهم انا معكم في مخاطبة اخوانهم
 اذ هم فيه على صدق رغبة ووفور نشاط وهوراج عنهم مقبل منهم فكان مظنة لتحقيق
 وفيه انه يحمل ان يكون التأكيد اصدق الرغبة لتزليل المخاطب منزلة المذكر في ان التكلم
 في مقام الاخبار له كالتحيز مع المذكر في كمال الاهتمام بتقرير الخبر في ذهنه وعدم التأكيد لعدم
 صدق الرغبة لتزليل المنكر منزلة الخالي في انه ليس له من يدا اهتمام في الاخبار لانه ليس
 له من يدا اهتمام في الاخبار للخالي الا ان عدم الاهتمام هنا لعدم كون النقر في ذهن السامع
 مطاوعا في الخالي اعدم حاجته الى مز يد الاهتمام بايصال الخبر وثالثا استخرج من
 موارد الاستعمال حيث قال وقد يؤيد الحكم بناء على ان المخاطب ينكر كون التكلم عالميا
 معتقدا له كقولك انك اسلم كامل وعليه قوله تعالى قالوا لله انك رسول الله واذا اردت
 ان تنبيه المخاطب على ان هذا التكلم كاذب في ادعاء ان هذا الخبر موافق اعتقاده يؤيد الحكم
 وان لم يكن مخاطبك منكر يطابق ما ادعاء وعليه قوله تعالى ان المنافقين لكاذبون واما
 قوله تعالى والله يعلم انك رسول الله فاما كد لانه مما يجب ان يبلغ في تحقيقه لانه لدفع
 الابهام والافاطة بالمعنى به ولازمة هذا ولا يخفى عليك ان التأكيد للخبر الذي يفاده لازمه
 لكون المخاطب منكرا له داخل في بيان المصنف لانه صرح بالحكم لانه الاصل واطهور
 الاحكام فيه دون اللازم والتأكيد ان المنافقين لكاذبون ويحتمل ان يكون لتزليل المخاطب
 منزلة المنكر لان من شأن المخاطب حرصه على ايمان الامة ان يقبل منهم بمبالغتهم في
 اعتقادهم برسائده وتأكيد والله به علم انك رسول الله لان المخاطب مع الموهب في عريضة
 الانكار فضل منزلة المنكر ولا مر ما اقتصر السكاي والمصنف بعد تتبع كلام الشيخ والكشاف
 على ما ذكر في التأكيد وتركه والله تعالى اعلم ولما فرغ من بيان احوال الاسناد ذكر
 بيان الحقيقة العقلية والمجاز العقلية عقيب ما علم ان اسناد الشيء الى شيء قد لا يراد به ظاهره

الطالمون نسخة

بروج نسخة

فيعلم ان من خاطب الموحد بقوله انبت الربيع البقل لا يحتاج الى التأكيد وليس تركه التأكيد
 مبيحا على التزليل اذ ما اراد به ليس مما ينكره الموحد وللتعلم ان مخاطبة من سمع عنه انبت
 الربيع البقل بانبت الله البقل لا يجوز الى التأكيد لان قوله انبت الربيع البقل لا يفيد انكاره انبت
 الله البقل والافتيان الحقيقة والمجاز العقليين كاللغويين مما يذكر في البيان وان كان له
 معنى بالمعاني باعتبار الهمما قد بقية تضهما الحال ورعاية هذه الحقيقة لا توجب تخصيص
 العقليين بالايراد في المعاني اسموها بالكتابة والمجاز اللغوي ايضا وح تصدير البحث ثم
 للتراخي الرئي لانه ليس كسابقه مقصودا بل متطفلا وليس ارادهم في المعاني من المصنف
 زعم الهمما من المعاني على خلاف ما ذهب اليه المفتاح كازعم الشارح حتى رد عليه
 بما ذكره من انه لا فرق بينهما وبين اللغويين وبما عرفت اندفع ايضا ان الاولى ذكرها
 في البيان لا يحتاج بعض مباحثهم الى معرفة المجاز اللغوي والاستعارة بالكتابة ولما
 بحث عنهما ههنا كان المناسب ان يستوفي البحث حتى لا يحتاج الى اعادة بحثهما في البيان
 فبحث عن مطلق الاسناد باعتبارهما لانهما لا يخصان الاسناد الخبري قال الشارح
 فلذا قال (تم الاسناد) وذكره بالاسم الظاهر دون الضمير لئلا يتوهم عوده الى الاسناد
 الخبري هذا وهذا هو الذي ذكره البيضاوي قدس سره في تفسير قوله تعالى من سورة
 البقرة فاما ما بينكم مني هدى فمن تبع هداي فلا خوف عليهم ولا هم يحزنون حيث قال وكرر
 لفظ الهدى ولم يصر لانه اراد بالثاني اعم من الاول واورد عليه ان المتبادر من معرفة
 سبق ذكرها الهدى وكونها عين ماسبق وان جاز حلهما على غير ماسبق فهي كالضمير
 بعينه في ان الظاهر ان مرجعه عين ماسبق مع جواز رجوعه الى ما في ضميره ولا يذهب عليك
 ان العطف بتم جند للتراخي الرئي لكون بحثه اشمل مما سبق ونحن نقول لم يصر بعد المرجع جدا
 اولدفع توهم رجوعه الى الكلام المذكور في قوله وكثيرا ما يخرج الكلام على خلافه والمقام
 لاستبلا الوهم كيف والمشهور الثابت في اصل معنى المفتاح التلخيص كون الحقيقة والمجاز
 العقليين كلاما على انه قد تقرر في موضعه انه اذا دار الضمير بين الابد والاقرب فهو عائد
 الى الاقرب في الهمما لا يخصان بالاسناد بل يجريان في التعلق نحو اجريت الزهر والاضافة
 نحو قوله تعالى شقائق بينهما على ما قبل وفي النسبة الوصفية نحو والربيع المثبت فقصده
 استيحاء البحث عنهما كما ذكرت يستدعي ذكر ما هو اعم من الاسناد ولا يذهب عليك
 انتفاض تعريضهما بهما وسياق لهذا الكلام تمة وانما قال (منه حقيقة عقلية) ومنه مجاز
 عقلي توطئة لتعريضهما ولم يقل اما حقيقة عقلية واما مجاز عقلي لان تقسيم الاسناد اليهما
 لا يتم اذ كل منهما اعم من الاسناد من وجه كما عرفت فلم يصلح قسمه له وقال الشارح المحقق
 لان من الاسناد ما ليس بحقيقة ولا مجاز عنده كما اذا لم يكن المسند فعلا او معناه كقولنا الحيوان
 جسم فكله قال بعضه حقيقة عقلية وبعضه مجاز عقلي وبعضه ليس كذلك هذا وفي كون منه
 ومنه مفيد الوجود قسم اخر خفاء والظاهر انه لدفع قصد توهم الانحصار لا افادة عنه
 ويمكن توضيح ما ذكره بان افاده منه ومنه كون كل من الامر من بعض الاسناد بانظر الى بعض
 الخرم يذكر والا فكون كل منهما باعتبار النظر الى الاخرين يافو يساه بايراد كلمة التبعض
 ويكتفي فيه ان يقال الاسناد حقيقة عقلية ومجاز عقلي واختالف في الحقيقة والمجاز العقليين قال
 المصنف المسمى بالحقيقة العقلية والمجاز العقلي على ما ذكره صاحب المفتاح هو الكلام وهو الموافق
 اظاهر كلام الشيخ عبد القاهر في مواضع من دلائل الاعجاز وقول جار الله وغيره انه الاسناد
 وهو ظاهر ما نقله الشيخ ابن الحاجب عن الشيخ عبد القاهر ونسبة الاسناد الى الفعل اذ انه

مطلب
الحقيقة العقلية والمجاز العقلي

قوله يعني المفتاح وقع من الحاشية
في نسخة المؤلف بخطه لانه باطن
الكتاب

ونسبة الكلام اليه بواسطته في واقع الحق التسمية بالعقل فلذا اختارناه ووجه نسبة الاسناد الى العقل ما يتجه ان كون الاسناد في انبثاق الله العقل الى ما هو له وفي انبثاق الربيع العقل الى غير ما هو له ما يدركه العقل من دون مدخلية الاله لان هذا الاسناد مما يتحقق في نفس المتكلم قبل التمييز وهو اسناد الى ما هو له اولى غير ما هو له قبل التمييز ولا يجعله التمييز شيئا منها فالاسناد ثابت في محله او يتجاوز اياه بعمل العقل بخلاف المجاز اللغوي مثلا فان تجاوز محله لان الواضع جعل محله غير هذا المعنى ولهذا يصير انبثاق الربيع العقل من الموجد مجازا ومن الدهري حقيقة لتفاوت عمل عقلهما لا لتفاوت الوضع عند هما وبهذا الدفع ان انبثاق الربيع العقل انما يكون مجازا عقليا اولى يمكن وضع العقل للنسبة الى فاعل مخصوص صدر عنه بل يكون للنسبة الى مخصوص قصد المتكلم نسبة اليه والظاهر للنسبة هو الاول نعم هذا البحث انما يتوجه الى من جعل طرف اسناد انبثاق الربيع العقل حقيقة بين كاسيحي (وهي) اى الحقيقة العقلية ولذا انتهوا وتذكروا كون خبره المذكور راجح صريحه الشيخ ابن الحاجب في الايضاح (اسناد الفعل) اى نسبه سواء كانت تامه او لا يكسف عنه قوله (او معناه) بعنى اسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة واسم التفضيل والظرف واسم الفعل اذا اسناد معنى الفعل لا يلزم ان يكون تاما وفيه والاولى ان يقول او ما في معناه لان معنى الفعل في الاصطلاح مقابل شبه الفعل وهو ما يفيد معنى الفعل ولا يشاركه في التركيب ولا يبعد ان يجعل انبثاق الربيع (هو) اى الفعل الفعل واحترزه عما ليس لحقه فلا يجوز نحو الحيوان جسم (الى ما) اى شئ (هو) اى الفعل او معناه ويجوز افراد الراجع الى المتعدد المعطوف بعنونه على بعض بطرف هو لا حد الامرين كما يجوز مطابقتها (له) اى اذ لك الشئ سواء كان عنه كافي ضرب زيد عمرا او لا كافي انقطع لخل ولسان الخيل ولذا لم يقل ما هو عنه ومعنى كونه له ان حقه ان يستدل اليه في مقام الاسناد سواء كانت النسبة للنسبة او لا ثبت لان لا يكون قائما به كافي الشرح حتى لا يشكك بقولنا ما قام زيد لان القيام حقه ان يستدل زيد في مقام نفيه عنه بخلاف ما صام نهاري فان الصوم حقه ان يستدل الى المتكلم في مقام نفيه عنه لا الى نهاريه نعم حقه ان يستدل الى النهار في مقام قصد النفي عنه وحينئذ ذلك الاسناد حقيقة فاحفظه فانه من الدقائق والشارح المحقق نفى عنه ثارة بان دخوله في التعريف بشأ ويل التعريف باسناد الفعل او معناه الى ما هو له لو كان الكلام مثبتا والقيام في مقام زيد يكون قائما بزيد لو كان الكلام مثبتا وثارة بان النفي اسنادا الى ما هو له باعتبار لازمه في مقام زيد لازمه افطر زيدا في ما ربح زيد لازمه خسر زيد والمراد بالاسناد الى ما هو له اسنادا الى ما هو له باعتبار نفسه او لازمه وسمى الثاني جوابا لتحقيق الاول ظاهر ولا يخفى ان كليهما بمنزلة عن التحقيق وخارج عن صناعة التعريف ويمكن ان يجعل خبره الى ما هو له الى الفعل او معناه وكون الشئ للفعل او معناه بمعنى ان حق الشئ ان يستدل الفعل او معناه اليه لكن جعل الفعل وما في معناه لاذات اعذب من العكس والمساو در منه ما هو له في الواقع وحينئذ يخرج عن التعريف قول الجاهل انبثاق الربيع العقل فقيده بقوله (عند المتكلم) وصرفه عما يبادر منه الى ما يشمل ما هو له في الواقع والاعتقاد وما هو له في اعتقاد المتكلم فقط لكن بعد يبادر منه ما هو له في اعتقاد المتكلم في الواقع فيخرج منه قول المعتزلي خلق الله الافعال كلها تخفيا مذهبه فقيده ثانيا بقوله (في الظاهر) اى فيما يفهم من ظاهر كلامه ليصرفه عما يبادر منه الى ما يشمل ما هو له في اعتقاده في الواقع وفي الظاهر وما هو له في اعتقاده فقط فما هو له ليس اعم مما هو له في اعتقاده اذا اطلق وعند التقييد بتغير معناه الى اعم مما هو له في الواقع وفي اعتقاده ويتقيد بقوله في اعتقاد المتكلم

اى فيه انه يجوز ان يخصص
اضافة الاسناد بعنى الفعل
فالقرينة حقيقة
قد شككت في هذه العبارة في نسخة
المؤلف وما عرفنا انه تقصى عنه
اوتنبه عنه او يجيب عنه او اجاب
عنه فليأمل لعل يفهم الحق
عنه

مطلب

يجوز افراد الراجع الى المتعدى

ومن الاجوبة التي لا تعول عليه
هو ان المسند في ما صام نهاري
الفعل المنفي اى عدم الصوم لا
لانه يلزم ان يكون ما صام نهاري
حقيقة لقيام عدم الصوم بالنهار
كاظنه الشارح لانه يدفعه ان عدم
صوم قصد بما صام لا يقوم بالنهار
بل لانه تكلف في التعريف مستغنى
عنه بما ذكرنا

فيخرج عنه ما هو له في الواقع فقط بقوله عند المتكلم غير لعنى ما هو له ومقتضى ما هو له ان يقال انه لا يدخل ما هو له في الاعتقاد فقط ويصح ان يقال انه لا يخرج ما هو له في الواقع فقط فاذا ذكره السيد السند ان امثاله غير للمعنى لا تقييد فمحل نظر وكذا قوله في الظاهر ولا يخفى انه لو اقتصر على قوله اسناد الفعل او معناه الى ما هو له في الظاهر اتم تعريفه وقيل المؤنة والتكلف لامتثال القاصر الضعيف الا انه اراد التنبه على انه لا يصح الاكتفاء بما عند المتكلم كافي المفتاح ولا بد من زيادة قد في الظاهر هذا وقد اشار بذكر الاله الى انه جمع اتم تعريفه بزيادة هذه القبول على ما هو له اقسام اربعة ما يطابق الواقع والاعتقاد (كقول المؤمن انبثاق الله العقل) وما يطابق الاعتقاد (نحو قول الجاهل انبثاق الربيع العقل) وما لا يطابق شيئا منهما او يعلم منه جمعه ما لا يطابق الاعتقاد فقط كقول المعتزلي بطريق الاولى فاكتفى في الاشارة اليه بقوله (نحو قولك جاء زيد وانت تعلم انه لم ينجي) ولم يكن فيه في الاشارة الى دخول ما يطابق الواقع فقط نقشا وقوله وانت تعلم حاله عن جاء زيدا لانه مقول القول ومفعوله وتقديم المسند اليه فيه للتخصيص اى انت تعلم دون المخاطب كما اشار اليه في الايضاح قال الشارح المحقق فيه احتراز عما اذا كان المخاطب ايضا عالما به لم ينجي فحينئذ لم يبين كونه حقيقة بل ينقسم قسمين احدهما ان يكون المخاطب مع علمه به لم ينجي طالما بان المتكلم يعلم انه لم ينجي والثاني ان لا يكون عالما والاو لا يكون اسنادا الى ما هو له عند المتكلم لاقى الحقيقة ولا في الظاهر لوجود القرينة الصارفة فلا يكون حقيقة عقلية بل ان كان للابدية يكون مجازا والاقهر من قبل ما لا يعتد به ولا بعد في الحقيقة ولا في المجاز بل ينسب قائله الى ما يكره كما صرح به صاحب المفتاح بخلاف الثاني فان المخاطب لما لم يعلم ان المتكلم عالما به لم ينجي يفهم من ظاهره انه اسناد الى ما هو له عنده بناء على سهو ونسيان هذا وفيما ذكره الباحث بنفسه هي فيما بين الباحث مباحث رئيسة فيالحري ان يتخذن وهي انية الاول ان المراد بالعلم اما اثنين فلا يلزم من اختصاص البقين بالمتكلم تعيين المثال لكونه حقيقة لاواز ان يصدق المخاطب ايضا المضمونه من غير تعيين فينقسم القسمين المذكورين واما التصديق فلا يكون مثالا لا يطابق الواقع والاعتقاد لاحالة ارادة التصديق المطابق بعد عن العبارة وثانيهما انه مع اختصاص التصديق بالمتكلم ايضا ينقسم قسمين لجواز ان يكون المخاطب مع كونه غير مصدق بعدم المجبى مصدقا بان المتكلم مصدق به وحينئذ لا يكون اسنادا الى ما هو له عند المتكلم لاقى الحقيقة ولا في الظاهر بل يكون اما مجازا او مايكره وثالثهما انه مع علم المخاطب بان المتكلم عالما به لم ينجي يحتمل ان لا يعلم المتكلم ذلك ويكون في ذلك الخطاب تخفيا عنه اعتقاده فيكون اسنادا الى ما هو له عند المتكلم في الظاهر ومما لا بد من التنبه عليه ان المراد بالاسناد الى ما هو له الاسناد الى ما هو له من حيث انه ما هو له اذ قد يكون الشئ ما هو له باعتبار غير ما هو له باعتبار اخر اما في النفي فقد عرفت واما في الاثبات كافي قول الخنساء نصف ناقها فانما هي اقبال وادبار فان الشيخ قال لوجهلت الاقبال بمعنى المقبل حتى يكون المجاز في الكلمة اوجهلت التقدير ذات اقبال حتى يكون انجار الحذف لكن مغسولا من الفصاحة عابا امر ذولا عند اصحاب البلاغة ومن قال بمن يعتد بشأنه انه يتقيد بالمضاف قصدان اصل الكلام فيه ذلك بل المعنى انها لكثرة اقبالها وادبارها كأنها نجحت منهما فالجواز في اسناد الاقبال لانه وان كان لها من حيث القيام بها لكثرة ليس لها من حيث الحمل والاتحاد فاقبلت حقيقة وهي اقبال مجاز وقد عدل المصنف عن ترتيب المفرد حيث قدم المجاز العقلي لانه المقصود بالبيان في فن البلاغة المشار اليه بالبيان لان تقديم المجاز العقلي يوجب فضلا كثيرا بين الحقيقة والمجاز اكثر ما يتعلق به وما قصد بذكرها

مقولا نسخة

من مزيد ابضا ح المجاز عمر فنها انما ينظم كل انتظام بمقارنها على ان بعض مباحث
المجاز عمالا يدفعه من معرفة الحقيقة كما سنشاهد وعدل عن تعريفه الحقيقة والمجاز لانه
اخبار انهما ما ذكرهما جار الله وغيره وظاهر كلام ابن الحاجب انه مذهب عبد القاهر
فلا يصح تعريفهما بالكلام لانهما صفة الاسناد واما اشتراطه ان يكون السند فيهما
فعلا او مافى معناه فلما نقله عن جار الله من ان المجاز العقلي هو اسناد الفعل الى شئ يتلصق
بالذي هو في الحقيقة والحافه ماهو في معنى الفعل لانه في حكمه حتى يكتفي كثيرا بذكر
الفعل في مقام الحكم عليهما فقولك زيد انسان خارج عنهما عنده داخل في الحقيقة
عند صاحب المفتاح فلا بد له من العدول من هذا الوجه ايضا واما ان الحق في ذلك مع
المفتاح شهادة الشيخ عبد القاهر فلا يقدح في وجه العدول واما ما اعترض به المصنف
على تعريفه للحقيقة من انه الكلام المفاد به ما عند المتكلم من الحكم فيه من انه غير صادق
على ما لا يطابق الاعتقاد مما سبق من قولك جا زيد وقول المعتزلي المخفي اعتقاده حيث
ترك فيه تعييد ما عند المتكلم بقولنا في الظاهر مع انهما حقيقة ان من غير رتبة من احد
فلا يتم حتى يتم وجه العدول لان المقصود الظاهر ما عند المتكلم ما عنده في الظاهر
اعدم الاطلاع على السرار نعم لا كلام في صحة العدول اقصد من بد توضيح والاحتراز
عن غفلة نظر غير صحيح واسلم ان المتبادر ما عند المتكلم في نفس الامر فعدم صدق
التعريف على ما لا يطابق الاعتقاد في نفس الامر لانه الكلام المفاد به ما عند المتكلم
من الحكم في نفس الامر غايته ان الافادة تطابق لتختلف المدلول عن الدال ولا يصح ان يقال
المتبادر ماهو اعم من ان يكون عند المتكلم في الحقيقة او في الظاهر لانه ينتقض على
هذا تعريف المفتاح بدخول مالمس منها بان يكون ما عند المتكلم في الواقع لافي الظاهر
ومما قررت به من جهات العدول ان تعريف المفتاح من غير من كس خروج الانشآت اذ لا حكم
فيها وخروج المركبات الغير الكلامية وغير مطرد على مذهب المصنف الدخول نحو
زيد صائم فيه مع ان اسناد صائم فيه الى الميتة ليس بحقيقة لانه الى اللباس (ومنه) اي
من الاسناد (بجاز عقلي) ويسمى مجازا حكيميا ومجازا في الاثبات واسنادا مجازيا (وهو
استاده) اي اسناد الفعل او معناه الى (ملابس) اسم مفعول بقرينة قوله بلباس الفاعل
والدال يقتصر على التعدد المعتاد له (غير ماهو) اي الفعل او معناه (له) وما هو له فيما سوى
الفعل المجعول واسم المفعول الفاعل وفيهما المفعول به ولا يخفى ان غير ماهو له يتبادر
منه غير ماهو له في نفس الامر وقوله (بتأول) بصبر اعم من غير ماهو له في نفس الامر
ومن غير ماهو له في اعتقاد المتكلم في الواقع او في الظاهر ويتيعد باعتقاد المتكلم في الظاهر
فهو بمنزلة ان يقال غير ماهو له في اعتقاد المتكلم في الظاهر وتأول طالب ما يؤول اليه
الشئ والطالب ههنا بالرجوع الى العقل والذوق الشئ هو طلب ما يؤول اليه من الحقيقة
او الموضع الذي يؤول اليه من العقل والافليس الرجوع في التأول مطلقا الى العقل
والتأول ينصب القرينة الصارفة للاسناد عن ان يكون الى ما جعل له الى ماهو حقيقة الامر
لا بمعنى ان يفهم لاجلها الاسناد الى ماهو بعينه فانه فلما يحضر السامع بما هو له بل بمعنى
ان يفهم ماهو حقيقة الكلام مثلا يفهم من صام نهاري انه وقع الصوم المباليغ فيه
في النهار او صام صائم في النهار جدا حتى خيل ان النهار صائم وفي بني الامير المدينة انه
صار الامير سيبا بحيث خيل اليك انه بان اوبى بان سيبه وسببته كانت على هذا الوجه
ثم التعريف ينتقض بالاستناد الى الملابس كذلك للملابسة فانه لا يسمى مجازا كما برشدك

وما ذكره السيد السندان المتبادر
ماهو في اعتقاده في نفس الامر كما
لا ينكره المصنف وعدم الاطلاع
على السرار لا يقدح في تبادر
المعنى بدفعه ان عدم الاطلاع على
السرار يوجب استعمال اللفظ فيما هو
اعتقاده بحسب الظاهر وشبوته
فيه فيقدح في كون المتبادر غيره
ولو سلم فيوجب ظهور قصده
اذ لا يقصد ما لا اطلاع عليه

مالبس عند المتكلم نسخته

اليه قوله فيما بعد واستاده الى غيرهما للملابسة مجاز فلا بد من اعتبار كونه للملابسة
فتأمل واعتبر ولا ينتقض بمثل انما هي اقبال لانه مجاز كما حققه الشيخ ولم يدخل في التعريف
لخروجه بتيديد الاسناد بكونه الى ملابس بناء على ان المصنف مذهب اخر ليس فيه
هذا المثال مجازا بل هو واسطة واما الكتاب الحكيم والاسلوب الحكيم والضلال البعيد
والعذاب الاليم فان اريد بها وصف الشئ بوصف صاحبه فليس بمجاز ولو اريد بها
وصف الشئ لكونه ملابس ماهو له في التلبس بالسند لكونه مكملا للسند اوسيله فيكون
المال الحكيم في كتابه والحكم في اسلوبه والاليم في عذابه والبعيد في ضلاله اوله كان مجازا
داخلا في التعريف ومقتضى تعريفات القوم ان لا يكون مكر الدليل والاثبات الربيع وجرى
الانمار واجريت النهر مجازات وقد شاع اطلاق المجاز عليها فاما ان يجعل الاطلاق على
سبيل التشبيه واما ان يتكلف في التعريف وصناعة التعريف تأبي الثاني والشارح يتكلف
تارة يجعل الاسناد شاهلا للاضافة والتعلق وتارة يؤول الاضافة والتعلق بالاستناد
لتعنيها اسناد او هما مع غاية بعدهما يردهما انه حينئذ يخل ما يحكي من ان اسناد
الفعل المبني للفاعل الى المفعول مجاز وان اسناد الفعل المبني للمفعول الى الفاعل مجاز
فان انعم النهر السيل حقيقة مع انه اسند الى الفاعل الذي هو السيل فتأمل (وله) اي
للفعل او مافى معناه (ملابس) اما جمع ملابس وهو الظاهر اوجع ملابس (شئ) جمع
شئ اي مختلفة كرضي ومريض واراد باختلافهما ان بعضها ماهو له وبعضها غير
ماهو له كاسيئته (بلباس الفاعل والمفعول به) يريد بهما التحويلين (والمصدر) يريد به
المفعول المطلق فان المصدر مشترك بينه وبين اسم الحدث الجارى على الفعل (والزمان
والمكان والسبب) الاولى والمفعول فيه والمفعول له ولم يتعرض للمفعول معه ونحوه لان
الفعل لا يستند اليهما كذا في الشرح وفيه نظر لان السبب يشمل المفعول معه مطلقا
فلا ينبغي التعرض لمطلق السبب لان المفعول له يتقدر حرف الجر كالمفعول معه على
ان المفعول معه والمفعول له لا يقومان مقام الفاعل اما اسناد الفعل المعلوم اليهما فبجاز
نحو ضرب انتاديب المجالفة في سبيته فالوجه انه لم يتعرض للمفعول معه لان الاسناد اليه
استناد الى الفاعل وكذا الحال فان جاء في ركب حقيقة لافرق بينه وبين جاء في زيد
في جاء في زيد راكبا وكذا التميز فان طاب نفس زيد حقيقة ولم يتعرض لغيره لانه لا يستند
اليه الفعل ومعناه وما يتوهم من اسناد الفعل الى المستثنى في ما جاء في الازيد فهو اسناد الى
الفاعل لانه اسناد المجي الى زيد واستاد عدمه الى غيره وهما فاعلان فان كانا ماهو لهما
فالاستناد ان حقيقين والا فلا للملابسة مجاز ان ينبغي ان يستثنى من المفعول به المفعول الثاني
من باب علت والثالث من باب اعلمت (فاسناده الى الفاعل او المفعول به اذا كان مبنيا له)
اي لاحدهما (حقيقة) كما مر اي كما مر فيما سبق من بحث الحقيقة وما قبله من قوله انا اليكم
مرسلون وقوله انهم مفرقون ومن لم ينسبه كذبه في الاستناد الحقيقي الى المفعول (والى غيره)
اي غير احدهما (للملابسة مجاز) اصل هذا الكلام فاسناده الى الفاعل اذا كان مبنيا له
حقيقة والى غيره مجاز واستاده الى المفعول به اذا كان مبنيا له حقيقة والى غيره مجاز لانه طلب
الاختصار فجمعهما واختل فيفيد ان اسناد المبني للفاعل او المفعول الى احدهما مطلقا
حقيقة لانه حين الاسناد الى احدهما مبنى لاحدهما ولا يفيد ان اسناد المبني للمفعول
الى الفاعل والمبنى للفاعل الى المفعول مجاز والاستاد للملابسة ان يكون المناسبة الداعية
الى وضع الملابس موضع ماهو له مشاركته مع ماهو له في كونهما ملابسين للفعل وفائدة

يمكن تأييد مذهب المصنف بان
انما هي اقبال من قبل زيدا سد
فكما انه لا يعتبر فيه يجوز عقلي
بدعوى انه نجسم عا نجسم
عنه الاسد بل يجعل تشبيها
يلغيا بايهام دعوى الاتحاد
فكذلك انما هي اقبال ولما تجر في
النسبة الاتحادية يجوز العقلي ناسب
ان يكون معزل عن اعتبار الحقيقة
والمجاز فيه فخص بغيرها وفي
حراشي السيد السند توجيه
بعيد قد اعترف بانه تعسف
فتخذ ما صفاو دع ما كدر

فها نسخته

التقييد اخراج الاسناد الى غير ما هو له من غير ذلك الداعي عن ان يكون مجازا فانه غلط
وتحريف يخرج به الكلام عن الاستقامة ولا يلتفت اليه فضلا عن ان يخرط في سلك المزاي
او يثنيه على ان ما قيل اليه عبارة الكشف من ان المعبر التلبس بما هو له مؤول بان مراده
التلبس بما هو له في ملازمة الفعل لان مجرد التلبس بالفاعل لا باعتبار الفعل علاقة بعيدة
يشي ان لا يعتمد بها في اسناد الفعل ويجرد ميل العبارة لا يكفي في اثبات مذهب مخالف لمذهب
غيره وانما انساب المصنف مذهب اليه وغيره على ما نقلناه لك ولبعض المتأخرين هنا بحث شريف
وهو انه كيف تكون جلس الدار وسير سير شديد وسير الليل مجازا وليس لنا مسير ومجلوس ينزل
الدار والسير الشديد منزلة ويلحق به واما الافعال المتعدية فينبغي ان يفصل ويقال ضرب الدار
ان قصده كونها مضروبة فمجاز وان قصد كونها مضروبة فبها حقيقة وكذا الحال
في ضرب ضرب شديد وضرب التأديب هذا ونحن نقول كون اسناد الفعل المبنى
للمفعول الى غير المفعول به مجازا مبني على ان وضع ذلك الفعل لافادة ايقاعه على ما اسند
اليه فينبغي اذا صح جلس الدار فينبغي تعلق الطرفية بتعلق المفعول به ووضع مفعوله
وارازه في صورته تنبها على قوته فان اقوى تعلقات الفعل بعد التعلق بالفاعل تعلقه
بالمفعول به ولا يجب ان يكون هناك مفعول به محقق بل يكفي توهمه وتخييله كما نقول
اقدمني بلدك حق لي عليك لتوهم مقدم وتخييله مع انه لا مقدم هناك ولا متحقق الاقدم
لحق الا لك صورت الحق في صورة المقدم الموهوم بمبالغة في سببته وسببتي من يد تحقيقه
فضرب الدار لا معنى له الا جعله مضروبا ولا يتأتى فيه تفصيل نعم بشكل الامر في ضرب
في الدار وضرب التأديب فانه لا يظهر جعل الدار مضروبة مع وجود في بل يمين جعلها
مضروبا فبها ولا يظهر جعل التأديب الامضروبا به فلا يجوز فيها بل محققان
هذا اذا جعل نحو في الدار ظرفا ونحو التأديب مفعولا كما هو مذهب الشيخ ابن الحاجب
اما وجعل مفعولا بواسطة حرف الجر كما هو المذهب المتفق عليه الجمهور فلا اشكال
اكن تمثيل المصنف للمكان بقوله نهر جار والسبب بقوله بنى الامير المدينة ويرشد الى انه
لم يجعل النهر والامير مفعولا به بواسطة لا يصح ان يكون النهر مفعولا به الا بذكر
في لانه ليس مكانا مفعولا به ولا يصح ان يكون الامير مفعولا به الا بذكر الام فلو كان المفعول
فيه وله بواسطة عنده مفعولا به لما نزل بهما للمكان والسبب المقابلين للمفعول به ثم اشار
الى امثلة اقسام المجاز بل شواهدا على ترتيب ذكرها بما هو مستفيض دأر على السنة
البلغاء فقال (كقولهم عيشة راضية) هذا مثال اسناد ما بني للفاعل الى المفعول به
(وسبل مفعول) مثال عكسه اذا المفعول اسم المفعول من افعمت الاناء ملاته وقد اسند الى
الفاعل (وشعر شاعر) مثال اسناد المبنى للفاعل الى المصدر وانما صح التمثيل به مع ان الشعر
اطلق هذا على المؤلف لا على المؤلف الشعر حتى يكون مصدرا والظاهر انه من قبيل عيشة
راضية لانه جعل اطلاق الشعر في مقام المبالغة يجعل المؤلف عين المصدر فوصفه بالشاعر
فرع وصف المصدرية ومن قبيله والا فلا يحسن وصفه بما لا يوصف به المصدر في دعوى
كونه عين المصدر ان جعله من قبيل اطلاق الموصوف لامن وصف ما اطلق عليه ولا
من اطلاق الشعر على سماء كما في قولك شعر فلان لانه انساب بمقام المبالغة وجعلها امرزوقي
من قبيل داهية دهباء ولبيل اي ما اعتاده العرب من اخذ شيء من لفظ شيء ووصفه
بها تنبها على كاله وبلوغه الغاية (ونهاره صائم) مثال اسناد المبنى للفاعل الى الزمان
(ونهر جار) مثال اسناد المبنى للفاعل الى المكان (ونحن الامير المدينة) مثال لاسناد المبنى

للمفعول الى السبب واكتفى ببعض الامثلة لانه لم يأت له ما عودا على السندهم للباقي فتركه
على المقابلة قال الشارح المحقق واعلم ان هذا المجاز قد يدل عليه صريح كلامه وقد يكون
كتابة كما ذكر وافي قوالهم سل الموهوم انه من المجاز العقلي حيث جعل الموهوم مخزونة
بقرينة اصافة التسلية اليها هذا وفيما ذكره نظر لان سل الموهوم حقيقة سل الموهوم
في الموهوم او للموهوم ففعل التعلق الظرفي او السببي منزلا منزلة التعلق الابقاعي ووقع
التسلية على الموهوم مبالغة في عطائه الظرفي او السببي وليس في ذلك جعل الموهوم مخزونة
فكيف يكون الكلام كتابة عن جعل الموهوم مخزونة وطلب التسلية الذي هو المعنى
الصريح مقصودة بالافادة (وقولا) في التعريف (تأول يخرج نحو ما من قول الجاهل)
ما امر ائت الريع البقل ونحوه شئ الطيب المر بوض وغيره من حقائق بطابق الاعتقاد
دون الواقع زاد لفظ الموهوم اختصاص الاخراج بما مر ولم يقل يخرج ما من نحو
قول الجاهل اذ لم يسبق نحو قول الجاهل بل قول الجاهل لان ذكر الموهوم للتخييل لا للتعميم
فأمل ولا تغفل وانما تعرض لبيان فائدة هذا القيد من قبود هذا التعريف وخص
هذه الفائدة بالبيان مع ان له فائدة اخراج الكواذب مطافا وفائدة اخراج صادق
يخالف الاعتقاد كقول المعتزلي الخفي خلق الله الافعال كلها لانه لما ادخل نحو قول
الجاهل في تعريف الحقيقة يفيد عند المتكلم تبادل الى الوهم انه يجب ان يذكر في تعريف
المجاز ايضا ليخرج باضافة الغير الى ما هو له عند المتكلم عن تعريف المجاز فلما اتمل فيد
عند المتكلم لم يخرج وانما بين خروجه به واسندته له مع انه لا خفاء فيه لان الجاهل ليس
بمثال لما ان ظاهر كلام المفتاح بل صريحه يدل على انه اولم يكن في التعريف قيد عند
المتكلم لم يخرج ويطلب به طرد التعريف وجعل الشارح المحقق وجه التعرض التعريف
بالمفتاح وما ذكرناه لك انفع فان قلت لو كان المراد ما ذكرته لينبغي ان تعرض ايضا لخروج
قول المعتزلي به لانه دخل في تعريف الحقيقة بقيد في الظاهر فيبادر من ترك هذا القيد في
تعريف المجاز انه لم يخرج عنه قلت التأول يدل دلالة ظاهرة على ان اسناد الكلام معه الى
غير ما هو له في الظاهر بخلاف اقتضائه عدم كونه معتقدا له (ولهذا) اي لان مثل قول الجاهل
خارج لقيد التأول عن حد المجاز (لم يحمل نحو قوله) اي الصلطان البعدي (اشاب الصغير
وافنى الكبير كرافعة ومراعى على المجاز) اي اسناد الاشابة والافناء الى كرافعة ومراعى
العشى اكونا ملاسين لما هو له عند المتكلم ولم يجعل معناه هذا الاسناد وقال الشارح معنى
قوله لم يحمل على المجاز لم يحمل على اسنادهما فيه مجاز ولا ينبغي ان العبارة لا تساعده (ما لم يعلم
او بطن) اي لانتفاء احد الامرين لا لاحدا لانتفائين لان احدا لانتفائين لا يكفي بل لابد من
كل الانتفائين وهو انما يستفاد من ترديد المنفى لامن ترديد المنفى بان يقال ما لم يعلم او لم يظن
فاعادة لم فيه كما فعله الشارح في شرحه لا يصح فان قلت لا يكفي انتفاء العلم والظن بل
لابد من انتفاء التصديق مطلقا لا يكفي للعمل الحزم الغير الراشح مطابقا كان او لا قلت
اذ قيل الظن بالعلم يراد به ما عدا العلم نعم او قال ما لم يعتقدا كان اوضح واخصر ولا جعلنا
ما مصدرية غير ظرفية وما لم يعلم مفعولا به بقدر الام لم يحمل لوجود شرائط حذفها
خلص الكلام عما نبه على الشارح حيث جعل ما لم يعلم ظرفا اي مادام لم يعلم من انه يفيد
انه حل البيت بعد العلم بذلك على المجاز وهو خلاف الواقع وفيه ان ما معنى مادام يجعل الفعل
مستقبلا ولا يساعده المقام وقوله (ان فأنه) لم يرد ظاهره مكان قول المفتاح (لم يعتقدا ظاهرا)
لان العلم بعدم الاعتقاد لا يكفي في الحمل على المجاز لانه يجوز ان يعلم مع ذلك العلم انه

تخصيص هذه الفائدة بمعنى على
ما هو ظاهر كلف من فان الظاهر
انها للبيان ولجعلها ابتدائية اي
ما مر مبتدأ من قول الجاهل
مساغ فافاد ابتداء ما مر احتراز
عن قول المؤمن وافاد بترك بيان
الانتهاء ان المراد وجميع
الامثلة سوى قول المؤمن تأمل
تجب من حسن الانتقال وآمن

سـ

الامر بانأمل ليضعل احتمال
عطف الموهوم على مدخول كاف
التمثال سـ

يخفى اعتقاده وقوله لم يحمل على المجاز يحتمل الحمل على الحقيقة والتوقف في الحمل
قال السارح المحقق حين خفي التأول يحمل على الحقيقة لانه اسناد الى ماهوله عند المتكلم
في الظاهر وقال السيد السند مشأ هذا الحكم التسوية بين الحقيقة العقلية والحقيقة اللغوية فكما
ان اللفظ ظاهر في المعنى الموضوع له اذا خلا عما بصرفه عنه فهو ظاهر في الاسناد الى ماهوله
اذا خلا عن التأول والمبنى فاسد اذا ظاهر من المتكلم العاقل ان لا يعتقد الخطأ وفيه
نظر لان الاسناد الى ماهوله عند المتكلم في الظاهر معناه نظر الى ظاهر البيان لا الى
ظاهر حال المتكلم ولذا فسر بان لا ينصب قرينة على خلافه هذا وفي قوله ولهذا لم يحمل
الحمل نظر لجواز ان يكون عدم الحمل اظهروا صدق تعريف الحقيقة عليه لا كونه خارجا
عن تعريف المجاز بقيد التأول (كما استدلل) متعلق بعدم الحمل اى ولان التأول يخرج الكلام
عن المجاز لتحقيق عدم حمل قول الشاعر على المجاز لعدم ظهور التأول كاستدلال في شعر
ابن الجهم على مجازة اسناد فيه اذ لو لا اشتراط التأول لم يستدل على مجازية بشئ بل يكتفى
بان السند اليه فيه ليس ماهوله والشارح جعله متعلقا بمحذوف وجعل تقدير الكلام مالم
يعلم او يظن ولم يستدل بشئ على انه لم يرد ظاهره كاستدلال مع انه تكلف لاحاجة
اليه بوجوب ان يتوقف الحمل على المجاز على الاستدلال مع انه كثيرا ما يحمل على المجاز
لظهور استحالة قيام السند بالسند اليه عقلا (على ان اسناد ميز) الى جذب اللبالي
(في قول ابن الجهم) قد أصبحت اى صارت ام الخيار تدعى على ذنبك له بارفع وان يحوج
الى حذف مفعول لم اصنع بخلاف التنبه فانه حينئذ يكون مفعوله ليفيد عموم التنبه ولان الكل
المضاف الى الضمير لا يكون الا تأكيد او معمولا للعامل المعنوي من ان رأت اى ترمين
بالذنوب نهمة من اجل ان كبرت واثرق الهرم الشديد والنسوان يفيض الشيب ويطلب
كالشباب الحبيب رأس كراس الاصلع في القاموس الصلع الخسار مقدم الرأس لتقصان
مادة الشعر في تلك البقعة وقصورها عنها واستيلاء الجفاف عليها ولطمان الدماغ عما
يماسه من الخفق فلا يبقيه سقية اباه وهو ملاق صلع كفرج وهو اصلع وهى صلعاء (ميز
عند قزعا عن قزاع) جملة مفسرة لروية رأسه كراس الاصلع مبنية لوجه الشبه وعن
السنية بمعنى بعدو القزاع جمع قزعة وهو الشعر المتجمع حول الرأس والمعنى ميز وسلب عن
الرأس قزعا بعد قزاع فصار شعر نواحى رأسه قزعات منفصلة بعضها عن بعض
(جذب اللبالي) اى مضى اكثر لهم من قولهم جذب الشهر مضت طامته وعبر عن ايام
العمر باللبالي تنبيه على شدتها وقيل لان العرب تورخ الزمان باللبيالى لان غرة الشهور
من ابتداء رؤية الهلال ومنها ابتداء السنة وما ذكرنا ابلغ وانسب وتفسير جذب اللبالي
بمضيتها بغيره الجذب عن بعض معناه كافي الشرح مستغن عنه ما ذكرنا (ابطى او اسرع)
اشارة الى شدة اللبالي بحيث يقال في حقها ابطى او اسرع لامبالاة بك اذ لا تفاوت
بين سرعتك وبطؤك وهو حال عن اللبالي بتقدير القول واشارة الى اختلافها في العسر
والسهولة ووردت العيش فيها وطية فبعضها مما يقال له ابطى وبعضها مما يقال له
اسرع واختلاف العيش اكثر تأثرا واجبا للهرم وضعف البدن من دوام العسرة
ولا يخفى ان وصف اللبالي بالاختلاف لا يستفاد مع تفسير ابطى او اسرع بالتسوية بين
حالتها فوصفها بالاختلاف مع هذا التفسير كافعله الشارح محل نظر (مجاز) خبران (بقوله)
متعلق باستدلال (عقبيه) اى عقيب قوله ميز عنه قزعا عن قزاع (افشاء) اى جعله فانيا اى

ممدوما تنزله منزلة الفسائى لاشرافه على الفناء او فانيا بمعنى هرامان فنى يمحى بمعنى
اننى وهرم والضمير للشعر اولابى الجهم (قيل الله للشمس اطلعي) اى ارادته طلوع الشمس
حتى اذا دارك افق فارجى والمعنى افشاء ارادة الله جذب اللبالي لان جذب اللبالي
بطلوع الشمس والجوع ووجه الاستدلال انه يدل على انه موجد وسيأتى ان الصدور
عن الموجد من القران فاستناد ميز الى اللبالي المجذوب لانه زمان او سبب (واقسامه) اى
المجاز العلى كما يقتضيه بيان الايضاح والمقتضاح وظاهر الكلام (اربعة) لكن لا اختصاص
لها بالمجاز فالحقيقة مقروكة للمقايضة لقلة الاهتمام بحالها ولك ان تفسر الضمير بكل واحد
من الحقيقة والمجاز وتجعل الامثلة لكل منهما باختلاف حاليهما من الصدور من المؤمن
والجاهل لكنه تكلف بأباه عود ضمير وهو في القران كثير الى المجاز مع انه يؤيده انه لم يقل نحو
قول المؤمن كما قال سابقا نحو قول الجاهل وانحصار الاقسام في الاربعة ظاهرا على مذهب
المصنف ولا بشكل بالطرف الجملة وان عرف الحقيقة والمجاز بالكلمة لان طرفي الحقيقة
والمجاز لا يكونان جملة عنده لانه اشترط في المسند ان يكون فعلا او مافى معناه نعم بشكل
على مذهب السكاكى حيث جعل الحقيقة والمجاز مطلقا الكلام فانه يجوز على مذهبه
كون المسند جملة كذا ذكره الشارح وفيه انه بشكل على مذهب المصنف بقولك سرى
ليلي وقد اردت هذه اللفظة حين سمعتها فان من سرك من تلفظ بها ويلي اذا اراد بها
نفسها ليست بحقيقة ولا مجاز لان اللفظ اذا قصد نفسه وان قيل بوضعه لنفسه لا يوصف
بالحقيقة ولا بالمجاز ولا بالاشراك صرح به الشارح في شرح الكشاف وبقولنا قيل جاء
ابن زيد فانه حقيقة وطرفها جملة وبشكل الحصر مطلقا لجواز كون الطرف كاذبا وانما
بين هذه الاقسام ليوضح الفرق بين هذا المذهب وما سياتى من مذهب رد المجاز العقلى
الى الاستعارة بالكناية لان طرفه حينئذ لا يكونان الامحازين ان جعل التخييل مجازا او مجازا
وحقيقة ان جعل التخييل حقيقة وهذا يوجب تخصيص البيان بالمجاز وقال الشارح فائدة
البيان التنبه على ان الاسناد المجازى لا يخرج الطرف عما هو عليه وازاله عما عسى ان
يستبعد من اجتماع مجازين او حقيقة ومجاز في كلام واحد وان كانا مختلفين اقول بل لازالة
استبعاد تحق المجاز العقلى لان ما ذكره من الاستبعاد بوجوب هذا الاستبعاد لان المجاز
العقل لا يخلو عنه لان طرفه (اما حقيقتان) اى كلمتان مستعملتان فيما وضعتاه في اصطلاح
التخاطب (نحو انبت الريع البقل) البقل مائت في بزره لافى اصل ثابت كذا في القاموس والريع
ريعان ربيع الكلاء وريع الثمار فالمراد بالريع ربيع الكلاء فكونه حقيقة ليس بواضح
ومن جهة اخرى وهو ان انبت البقل من بعض اجزاء الريع لامن جمعه (او مجازان)
اى كلمتان مستعملتان في غير ما وضعتاه في اصطلاح التخاطب لعلاقة بينهما مع قرينة
مانعة عن ارادة ما وضعتاه (نحو احببى الارض) اى جعلها نافعة فان ما ينفع كالحى وما
لا ينفع كالميت وحقيقة اعطاها الحياة وهى صفة تقتضى الحس والحركة وتفتقر الى الروح
والبدن (شباب الزمان) اى الازمنة الشابة على ان الشباب جمع شاب على ما في القاموس
وهو اعذب من جعله مصدرا والمراد به ازمته قوتها المؤثرة الموهومة في الغاية والشباب
حقيقة حيوان حرارته الغريزية مشبوبة مشبهة اى في كل القوة (او مختلفان) انبت البقل
شباب الزمان واحببى الارض الريع) واعتبار الهيئة الدالة على المجاز ايضا قسما
لانها اما حقيقة نحو انبت الريع البقل واما مجاز نحو انبت الريع البقل بمعنى الخبز ولو اعتبر
مع الطرفين يحصل باعتبارها اقسام كثيرة فعليك باستخراجها ولا يخفى ان الاستبعاد

في اجتماع مجازين او حقيقة ومجاز في الاسناد باعتبار نفسه وما يدل عليه اكثر من الاجتماع
باعتبار الطرفين (وهو) اي المجاز العقلي (في القرآن كثير) فيرد على من انكر وقوعه في
القرآن عقليا كان اوله في انقسام الاسناد بالظرف قدمه اولان في تأخيرها الشاسا بانه من
جمله ما بعده اي في القرآن هذه الجملة وبناء الانكار على ما هو او هن من بيت النكبت حيث
قالوا لوقع المجاز في القرآن اصح اطلاق المجوز عليه تعالى وهو مع كونه ممنوعا مقوض
بانه لو وقع مركب في القرآن لاصح اطلاق المركب عليه تعالى ولو صح دعوى الكثرة ذكر
عدة آيات على سبيل التعداد ولم يقل نحو واذ انزلناه لواعاد النحوي كل آية لم تمثل الكثرة
بآية واحدة ولو لم يعد لا وهم في باقي الآيات ان العاطف محكي كافي الآية الاولى قال السارح
المحقق لم يقل نحو ايها الما لاقتباس وان المعنى (واذا نزلت عليهم آياته زادتهم ايمانا) وتصدقا
بوقوع المجاز العقلي في القرآن كثيرا والمقصود ان اسناد زادت الى ضمير الآيات مجاز لانها
فعل الله والآيات سبب لها والبحث عن الايمان هل يزداد لا وهل الآيات مؤولة او على ظاهرها
وما نأويله مقام آخر نعم يتجه على ايها الاقتباس ان زيادة الايمان كيف يتصور في شأن منكري
وقوعه في القرآن ولا بد في الزيادة من سبق الثبوت ودفعه بان ثلاثة آية توجب الايمان
وبلادة الآيات تزيد ومن لم يفتطن ادعى ان الزيادة ربما تستعمل فيما لم يسبقه الثبوت
وما هو عن مثله بعيد فان قلت لم يجعله اقتباسا بل جعله شاهدا وايها الما لاقتباس قلت لانه
صرح به في الايضاح حيث قال كقوله تعالى واذا نزلت بي ان ما عدا من الحسنات البديعة
هو الاقتباس لا ايها الما (يذبح) اي فرعون (ابنائهم) اي ابنا بني اسرائيل فيه اسناد الذبح
الذي هو فعل الجيش الى السبب الامر له (يترع) اي ابليس (عنهما) آدم وحوا
لباسهما اسند فعل الله الى ابليس لانه صار سببا له بوسوسته وحدثه على اكل الشجرة
(كيف تقون يوما يجعل الولدان شيبا) جمع اشيب جعل طرف الجملة جماعلا والفاعل
هو الله تعالى وجعل الولدان فيه شيئا كناية عن طوله او كثرة اهواله وشدة امره فان الشدة
من موجبات سرعة اشيب (واخرجناه من ارضنا) جمع فعل وهو متاع البيت يريد به
دقائقها وخرائبها نسب فعل الله الى مكانه كذا في الشرح والظاهر انه اسناد الى المفعول به
لان الاخراج من الارض لا في الارض وكذا جعل الاخراج فعل الله كجملهم نزع لباس آدم
عليه السلام وحواه فعله تعالى خفي لاحتمال ان يكون الفاعل فيهما الملائكة ولا بد لتعيين
الفاعل من الجمع وهو (غير مختص بالخبر) اي المجاز العقلي غير مختص بالخبر كما يتوهم من بعض
اساميهم وفيه انه كما وهم الاختصاص بالخبر يوهم الاختصاص بالثبوت فدفع الوهم قاصر
او كما يتوهم من ذكره في بحث اسناد الخبري ولك ان تريد ان كثرة الوقوع في القرآن غير مختص
بالخبر بل يخبر في الانشاء (نحو باها مان ابن لي صرحا) اي قصر اسناد البناء الذي
هو فعل البناء الى ضمير هاما الذي هو امر بالبناء (ولا بد له) اي للمجاز العقلي (من قرينة)
صارفة عن ارادة ظاهرة لانه اشترط فيه التأول وهو معنى نصب القرينة على عدم ارادة
الظاهر وانما تعرض له مع استفادته من قيد التأول لتفصيلها فهو بمنزلة البيان للتأول
فيتخي ان يذكر من صلاحيات متعلق به ولا يفصل بينه وبين ما يتعلق به ببيان الاقسام وحديث
كثرة الوقوع في القرآن وعدم الاختصاص بالخبر ولا بشرط قرينة معينة لما هو الحقيقة ولهذا
اختلف في انه هل يلزم له حقيقة او لا وجوز كون معرفتها خفية واذالم يظهر قرينة صارفة
فان كان الظاهر صادقا بحمل عليه وان كان كاذبا فالشارح يحمل عليه والسيد يتوقف وقد
عرفت ما هو الحق (لغاية) كما مر في قول ابن القيم ولا يخفى ان قوله افشاء قبل الله يصرف قوله
مير عنه فتراعن فترع عن طاهره لانه لا بد على انه كان موحدا ففعله قوله صدوره عن الموحد له

اذ لا بد في صحة الاطلاق من
الاذن الشرعي عند الاشاعة
ومن افادة التعظيم عند جماعة
ومن عدم ابهام النقص عند
الكل

هذا الوجه صرح به المفتاح

يقضي ان يقد الصدور عن الموجد بما ذالم يعلم من لفظ يقارن بالكلام (او منقوبة)
جواز اجتماع القرينتين لا ينافي الثاني (كاستحالة قيام المسند بالذكور) اي بالمسند اليه المذكور
لفظا او تقديرا (عقلا) يعني كاحالة العقل فيسام المسند بالذكور تعقلا غير عن نسبة الاستحالة
الى القيام باعتباره فاعل الاحالة كما قالوا في امتلاء الاياه ماء والمراد احالة العقل على
سبيل الاستقلال من غير ان يحتاج الى الاستعانة بنظر او غيره يعني استحالة جليلة البدهة
(كقولك محبتك جاءت في اليك اعادة) اي احالة العادة ذلك نحو (هزم الامير الجند)
والاولى كاستحالة نسبة المسند الى المذكور ليتناول نسبة الفعل المجهول (وصدوره)
عطف على الاستحالة اي صدور المجاز وارجاعه الى الكلام ليقطع سلك الضمائر عن الانظام
فلا يقع فيه وان اوقع الشارح فيه عبارة الايضاح في هذا المقام (عن الموحد)
لا بد من تقييده بغير الخفي حاله والاشغال المستغنى عن التقييد كصدوره عن لا يرضى به في (مثل
اشاب الصغير) متعلق بالظرف فانه اذا صدر عن الموحد يحكم العقل بانه مجاز لا من كل
حامل اذ كل عقل لا يأتى عنه بل كثير من العقول القاصرة يحكم به (ومعرفة حقيقته) الاولى
ترك المعرفة اذ المعهود المتعارف وصف العلوم بالظهور والخفاء لا العلم والمراد ان حقيقة
(اما ظاهرة) والمراد الحكم على الفرد المقدر للحقيقة سواء كان متحققا او لا فلا يحتاج
الى تأويله بان معرفة مسند اليه لو اسند اليه لكان الاسناد حقيقة اما ظاهرة كافي الشرح
وان وجه بانه انما اوله لما ذكره من انه لا يلزم ان يكون للمجاز حقيقة بل الواجب ان يكون
له مسند اليه لو اسند اليه كان الاسناد حقيقة اما الاسناد فيجوز ان لا يتحقق اصلا
وكيف لا يجوز ان يكون الفعل مستقبلا ويسند الى فاعل لا يوجد اصلا فالمجاز الذي
اصله هذا الاسناد ليس لمسند فاعل محقق بل مقدر وفي هذا الكلام التنبيه على انه يكفي
في المجاز القرينة الصارفة ولا يجب القرينة الموضحة لحقيقة الاسناد بل رب مجاز حقيقته
خفية لا يظهر حتى انكر الشيخ وجوب الحقيقة للمجاز ورد على الشيخ انكاره لان الفعل
يستحيل بدون المسند اليه غايته انه قد يكون خفيا ويعتبره النظر الصحيح لله تعالى واليه
اشار بقوله (واما خفية كافي قولك سررتي رؤيتك اي سررتي الله عند رؤيتك) وتبع في
هذا الرد الامام الرازي كاتبعه صاحب المفتاح الا انه قال يجب ان يجعل المسند اليه
ما ترضى به يريد انه لو كان المنكلم من يجعل خالق الافعال الله تعالى فاجعل حقيقة الاسناد
اليه تعالى وان كان من يجعل خالق افعال العباد انفسهم فاجعل الحقيقة ما يناسبه
بل حقيقة ما قال ان الاسناد حقيقة لا يدور على الخلق بل عند الحكم بان الله خالق الافعال
كلها ضرب زيد وضرب الله مجاز فحكم العقل فارضى ان يكون عند منكلمه فاعلا حقيقيا
فاعتبر الحقيقة الاسناد اليه والحق مع الشيخ لانه يريد انه لا يجب في المجاز العقلي قصد
حقيقة ولا يجب ان يلاحظ لفعل فاعلا حقيقيا محققا فاك في اقدمي بلدك حق لان قصد
اقداما محققا ولا تعدل من فاعله المحقق الى السبب الذي هو الحق بل تريد افادة القدوم
للحق فتبالغ في سببه الحق له حتى كانه فاعل فتوهم اقداما ومقدما وتضع الحق موضع
المقدم الموهوم بمبالغة في سببه فدار صدق هذا الكلام على وجود القدوم ولا يطلب منك
وجود الاقدام الموهوم ولا يخفى ان الظاهر سرى الله بسبب رؤيتك ليكون اسناد سرى
الى الرؤية اسنادا الى السبب واما جعله اسنادا الى الزمان فيحتاج الى تقدير اي سرى زمان
رؤيتك عنه متدرجة ويمكن ان يوجه قوله عند رؤيتك بانه ليس للتنبيه على ان الاسناد الى
الوقت بل للتنبيه على ان السبب عادية ما له وجود الفعل في هذا الوقت (وقوله) اي ابي نواس

على مافي الابضاح وهو ابن هاني الشاعر المشهور على مافي القاموس قال الشارح هو قول ابن المهذل فن قال لا يتافى بين قوله بالجواز ان تكون له كتبان لم يأت بشيء يرتضي في قريش من شأن القمرا (يزيدك وجهه حسنا اذا عارده نظر اى يزيدك الله حسنا في وجهه) جعل وجهه مائة تنال منه الوان نعم الحسن اللذيذة يزيد الله كلما نظرت في هذه المائدة لونا من النعمة تانذ به وما يقال المفعول الثاني في يزيد بحيث ان يصح اضافته الى الاول كافي زاده مرضا اى زاد مرضه وهما لا يصح اذ لا يصح يزيد الله حسنا في وجهه فلا بد من جعل يزيد بمعنى يظهر اى يظهر لك الله حسنا في وجهه قد اندفع بما ذكرناه اذ يزيد الله حسنا في وجهه بمنزلة يزيد الله نعمتك في مائدة وجهه فبهذه الملاحظة يحسن اضافة الحسن الى المخاطب على ان جعل يزيد بمعنى يظهر فاسد لانه ليس متعديا الى مفعولين وقد صرح بترجيح وجهه في اول البيت وأشار اشارة لطيفة في آخره الى التراجع فان القمرا اذنت النظر فيه ترى فيه اشياء غير مستحسنة كالخدش وفيه مع ذلك اشارة الى انه على خلاف الاشياء فان الاشياء اذا تكررت فتر الرغبة فيه ونقص حسناتها بل ربما يكره اعلم ان عندى نظم المجاز العقلي في سلك الكناية ان تجعل انبت الربيع لاثبات الانبات للربيع وجعل الربيع فاعلا لينقل منه الى المبالغة في طرفية الربيع للانبات ودعوى كمال دخيلته فيه وكذا تريد بقوله بنى الامير اثبات البناء لاميير لينقل منه الى كثرة مد خيته في البناء حتى كأنه الفاعل فان قلت كيف يصح منك اثبات الانبات للربيع ولا اثبات له فالحق ان يجعل مجازا من سلا لا متاع ارادة المتى الحقيقي قلت صح اثباته له عند الوهم فكأنه قيل انبت الربيع في وهمي وكونه مينا في الوهم يلزمه كثرة المد خلية في الانبات (وانكره السكاكي) اى انكر المجاز العقلي وقال ليس في كلام العرب مجاز عقلي ولا خفاء في ان ما ذكره ليس الاحتمال امثلة المجاز العقلي للاستعارة بالكناية وبذلك لا يتم نفيه حتى لو تم نفي الاستعارة بالكناية ايضا في تلك الامثلة باحتمال المجاز العقلي فيكون كل منهما منكرا في تلك الامثلة ونحوها ويكون الثابت احد الامر بن والداعي له اليه انه تقلل الانتشار ويجعل اعتبارات البقاء اقرب الى الضبط وعورض بان هذه الاعتبار يوجب اشبه الربيع بالقادر المختار وادعى انه عينه وهو ريك جدا بخلاف المجاز العقلي فان فيه تشبيه ملا بسنة الربيع بالانبات بملا بسنة الفاعل الحقيقي وبان جعل الامير في هزم الامير الجند من عداد الجيش وبمزا لته امر مستبعد جدا ويمكن رفعه بان تشبيه الربيع بالفاعل الحقيقي والمبالغة فيه ريك لو اعتبر التشبيه به بخصوصه اما التشبيه بالفاعل ملحوظا بعنوان الفاعل فلا وكذا الاستبعاد في جعل الامير بمنزلة الفاعل الحقيقي للهزم انما الاستبعاد في جعله بمنزلة الجند ملحوظا بصفة الجندية (ذاهاها الى ان مامر ونحوه استعارة بالكناية) ذكر لفظ ذاهاها قوله تعالى ان تذهبون واختار مامر ونحوه على انه بالضمير اراجع الى المجاز العقلي احضارا لمامر بخصوصه لان فيه ما يستمد منه الى الاستعارة بالكناية كما عرفت في انبت الربيع البقل وهزم الامير الجند وكافي احبى الارض شباب الزمان اذ يلزم الاستعارة من المستعير والممكن ان تكون الاستعارة بالكناية معلومة اشارة الى بيانه بقوله (بناء على ان المراد بالربيع الفاعل الحقيقي) وله اشارة بقوله الفاعل الحقيقي دون الله تعالى الى ما ذكرنا من دفع الركافة (بقريئة نسبة الانبات اليه) فان الاستعارة بالكناية عنده ذكر المشبه وارادة المشبه به بقريئة استعارة ما هو بمخاصة من خواص المشبه به بصورة وهمية توهمت في المشبه

شبهة تلك الخاصة واثباتها المشبه في قوله بقريئة نسبة الانبات اليه نظر ويجب ان يتكلف ويحمل على ارادة بقريئة نسبة ما هو مشبه بالانبات اليه ورعا يقال ان السكاكي وان اشتهر منه ان قريئة الاستعارة بالكناية عنده اثبات الصورة الوهمية المسماة بالاستعارة التخيلية الا انه ذكر في بحث جعل المجاز العقلي استعارة بالكناية ان قريئتها قد تكون امرا محققا كافي انبت الربيع فهذا الكلام مستغن عن التاويل نعم في قوله (وعلى هذا القياس غيره) فظلاله لا يمكن قياس القريئة في اكثر الامثلة عليه ونحن على ان ما ذكره ليس نصافي ان الانبات محمول على معناه الحقيقي وليس مستعارة الامر وهمي وتبع ما اشتهر منه وستطلع على معنى كلامه في انبت الربيع في فن البيان في مقامه ان شاء الله تعالى (وفيها نظر) اى في جعل كل تركيب يشتمل على المجاز العقلي مشتملا على استعارة بالكناية نظرا لانه باطل لاستلزامه امورا باطلة وبطلان الاوازم مستلزم لبطلان الملزومات ولانه تنقضى هذه الدعوى بكل تركيب مشتمل على المشبه والمشبّه فانه لا يصح اخراجه عن كونه مجازا عقليا بجمعه بما يشتمل على الاستعارة بالكناية لان فيه ما يمنع عن ذلك الجعل فاشارة الى الدليل الاول بقوله (لانه يستلزم) الخ والى الثاني بقوله ولا تنقضى الخ ولا يخفى ان الانتقاض لا يخص بنحو نهاره صام بل كل مثال ذكره في الدليل الاول تنقضى به الدعوى لانه لا يصح اخراجه عن الاشتغال على المجاز العقلي بذلك الجعل لوجود المانع كما لا يخفى ان استلزام الجعل المذكور الباطل لا يخص بنحو نهاره صام على وجه ذكره بل يجري فيه باعتبار احتمال على طرفي التشبيه فكل من التخصيصين بلا تخصص ثم استلزام (ان يكون المراد بعيشة في قوله تعالى فهو في عيشة راضية صاحبها) ليس مقابلا لعدم صحة الاضافة واخو بد كما يوهمه ظاهر العارة بل هو بليد معتبر في الجمع اذ يستلزم ان يكون المراد بالنهار فلا لنفسه وان يكون المراد بصير هاما ان العلم بالربيع هو الله تعالى ومدار الفساد عليه وانما المقابل له اعدم صحة ان يكون العيشة ظرفا لصاحبها فالاولى ان يقال يستلزم ان لا يصح جعل العيشة في قوله تعالى فهو في عيشة راضية ظرفا لصاحبها والاولى بنحو عيشة عيشة ثلثا يوهم ان ترك التحوية واراذه في اخويه بناء على انفراد بخلاف اخويه فانه فاسد لان قوله تعالى خلق من ماء دافق في سلكه كما صرح به في الابضاح قال الشارح لانه لا معنى بقولنا خلق من شخص يدفق الماء اى يصبه ورد بورود خلقكم من نفس واحدة ويدفعه ان مراده انه لا معنى له في مقام بيان الخلق من الماء كما يشعر به نظم القرآن وتقول لانه لا معنى حينئذ لوصف الماء بانه يخرج من بين الصلب والترائب وقوله (لما سياتي) الاول بنحوه ان يذكر بعد قوله بناء على ان المراد بالربيع الفاعل الحقيقي بقريئة نسبة الانبات اليه ويجه انه لم لا يجوز ان يكون هو في عيشة راضية من قبيل لهم فيها دار الخلد فتأمل (وان لا يصح الاضافة في نحو نهاره صام) مما اضيف فيه المنسوب اليه الذي غير ما هو له الى ما هو له (لبطلان اضافة الشيء الى نفسه) اذ لا اعتداد بمن جوزها وجعلها في عداد الاضافة اللفظية اقول من جملة اللوازم الباطلة ان لا يصح نحو نهاره صام اذ لا معنى لتسوية الشيء الى نفسه وما يقال ان المجاز العقلي اسناد اسم الفاعل الى فاعله لانه لا ينسب الى المبتدأ والموصوف فلا يخفى ان السكاكي الى جعل الضمير النهار استعارة بالكناية ولا الى جعل العيشة بل يكفي جعل الضمير استعارة بالكناية كما لا يعتد به لانه مبني على عدم التفرقة بين مذهب السكاكي ومذهب غيره في المجاز العقلي بنحوه عليه انه لو جعل الضمير بمعنى صاحب والعيشة ونهاره مجازا لم يخالف الصفة المشتقة عن ضمير الموصوف والخبر المشتق

عن سبيل المبتدأ على أن ضمير انساب لا يعقل فيه الاستعارة لانه تابع المرجع لا محالة وهو حقيقة فيما قصد برجه مجازا كان المرجع او حقيقة وبهذا علم أن رد المجاز العقلي الى الاستعارة بالكتابة اما يجعل طرف المجاز العقلي كتابة كافي انبت الربيع البقل لها ويجعل مرجع الطرف استعارة بالكتابة كافي راضية (وان لا يكون الامر بالبناء لها مان) مع أن النداء بلا شبهة في قوله تعالى ياها مان ابن لي صرحا وفيه ان الامر بالبناء ليس لها مان بل الامر بالامر بالبناء لانه قصد بهذا الكلام ان يأمرها مان العلة بالبناء فينبغي ان يقال وان لا يكون الامر لها مان ولك ان تقول المراد ان لا يكون امر العلة بالبناء لها مان لان فرعون هو الامر لهم بنفسه في هذا الكلام لا مقوضا الامر اليه فيبصر ان كان لك حدة النظر فان هذه الإشارة ليست لضعف البصر (وان يتوقف نحو انبت الربيع البقل على السمع) الاولى على الاذن لان المتأخر من السمع في هذا الفن السماع من البلاء لامن الشارح (واللوازم) الاربعة (كلمة متفنية) ظاهرة الانتفاء وكيف لا والكلام المعجز والكلام المستفيض بين البلاء صحت اجلي من النهار ووجوب توجه الامر بعد النداء الى المتأخر لا مدخل فيه فلا نكار واكمل احد في استعمال مثل انبت الربيع البقل استقلال واختيار واجب عنه بان السكاكي يمنع كون احد من البلاء على مذهب التوقيف فلذا لم يقفوه على الاذن واما العلماء فلم يمنعوا من استعماله مع قولهم بالتوقيف لانهم زعموا انهم قصدوا المجاز العقلي والاقتداء بهم في معرفة وجوه تصرفات كلام البلاء لانهم لم يهتموا بالاحاطة بجميع تصرفات كلامهم فلا يبعد ان لا يفهموا بعض تصرفاتهم في الكلام وفيه انه لا خفاء في ان حسن المجاز العقلي مما لا ينكر فلا ينبغي نسبة القصر الى العلماء في تحصيل مراد البلاء وتجوزهم استعمال التراكيب المنوعة شرعا لاعتنا تحقيق لباعث تقليل الانتشار وتقریب الفن الى الضبط فان ذلك الباعث ليس بمثابة يحسن العمل بمقتضاه مع تحطئة ارباب الدين والاتباع بل الجواب ان صحة انبت الربيع انما يتوقف على السمع لو ارد بالربيع ذات الله تعالى ولو اريد الفاعل الحق في على الاجال فلا يتوقف على السمع وان كان ذلك الفاعل المجمل هو الله تعالى كما يقال لا بد للممكن من شيء يوجد فلا يلزم من اطلاق الشيء سماع انه في الواقع ليس الا ذاته منع شرعي واجب عن هذه الاعتراضات يمنع الاستلزام لان مذهب السكاكي في الاستعارة بالكتابة ليس ان المراد بالشبه المشبه حتى يكون المراد بالربيع مثلا هو الله تعالى بل المشبه بادعاء فانه عين المشبه والادعاء لا يوجب كونه عين المشبه حتى يلزم شيء منها ويجه عليه انه حينئذ لم يصبر اسناد ما هو للمشبه الى المشبه اسنادا الى ما هو له حتى يصح انكار المجاز العقلي لجملة من قبيل الاستعارة بالكتابة ويدفع بان المسند الى الاستعارة بالكتابة عند ليس ما هو للمشبه بل صورة وهمية شبيهة بالمسند فهو للمشبه حقيقة وحقه ان يسند اليه ويرى هذا الدفع بان ما قيل ان قرينة الاستعارة بالكتابة عند استعارة تخيلية هي اللفظ المستعمل في الصورة الوهمية لا غير خطاه لانه صرح في بحث رد المجاز العقلي الى الاستعارة بالكتابة ان قرينة الاستعارة بالكتابة قد تكون امرا وهما كما في اظهار النية ونطق الحال وقد تكون امرا محققا كما في انبت الربيع البقل وهزم الامير الجند وقد اخبرنا ان معنى كلامه هذا شيء اخر واستطاع عليه في شرحنا هذا اذ بان محله وبما ذكرنا فظهر ان معنى الاعتراضات على ان مذهب السكاكي في الاستعارة بالكتابة ان يراد المشبه به حقيقة وان المراد بما اسند الى المشبه به معناه الحقيقي في هذه الامثلة لا على مجرد ان المراد

المشبه حقيقة حتى يكفي في دفعها الإشارة الى انه يراد به نفس المشبه بادعاء كونه مشبه به كإظنه الشارح وتبعه القوم وقد يقال مبنى الاعتراضات على ان السكاكي جعل الاستعارة بالكتابة من قبيل المجاز وذلك لا يتم بدون الاستعمال في المشبه حقيقة وان صرح بخلافه في تحقيق الاستعارة بالكتابة وفيه انه لا يتفح في دفع انكار المجاز العقلي لانه ان يبنى الرد الى الاستعارة على ما يقتضيه ما ذكره في التحقيق لا على ما يقتضيه جملة من المجاز ويمكن ان يقال في رد كلام السكاكي انه يلزم ان يكون المراد نفسه بعينه في عشية راضية صاحبها وهو لا يصح سواء كان صاحبها ذاتيا او حقيقيا لان معنى الاستعارة على تناسي المغيرة ومبنى الظرفية على دعواها وهما متاخران يتفرعن عن الطبع وهكذا في نهارة صائم لان الاضافة تستدعي المغيرة والاستعارة الاتحاد وليس لك ان تحمل كلام المصنف عليه لانه لا ياباه النظران الاخيران (ولانه يتفرض بنحو نهارة صائم لاشتماله على ذكر طرفي التشبيه) وهو مانع عن الحمل على الاستعارة كما عرجه في كتابه وجوابه ان هذا مبنى على انه جعل الاشتغال على الطرفين مطلقا مانعا وليس كذلك لانه اراد به الاشتغال على الطرفين من حيث انهما طرفان وكيف لا وقد جعل زر ازأره على القمر من قبيل الاستعارة وليس التماسا روما اضيف اليه طرفا التشبيه لان الاضافة لامة اتعين المشبه المستعار لان المشبه بالشخص نهارة خاص لا مطلق انهار وانما يكونان طرفي التشبيه لو كانت الاضافة في معنى الحمل للبالغة في التشبيه ولا ينبغي ان طرفي التشبيه حقيقة فيما يكون متصفا بكونه طرفا فلا حاجة في دفع الانتفاض الى تقييد منفاة الاشتغال على طرفي التشبيه للاستعارة بكونه على وجه ينبغي عن التشبيه كافي الشرح وورما يمنع اشتغال نهارة صائما على طرفي التشبيه بان المشبه به انهار شخص صائم مطلقا والصغير فلان نفسه من غير اعتبار كونه صائما وفيه انه حينئذ لا يفيد الاخبار عنه بصائما ويستعمل الكلام على طرفي التشبيه وهو النهار وصائم ويمكن دفعه بان المراد ان المشبه به شخص يتأق منه الصوم ويصلح لان يصوم لله الحمد على الفراغ من شرح الباب الاول من المعاني ونسأله التوفيق لشرح الباب الثاني ونغوض الامر اليه وتوكل عليه في سلوك مسالك الصواب في شرح (احوال المسند اليه) اي احوال بها يطابق اللفظ مقتضى الحال على ان الاضافة عهدية وبعده لا بد من اخراج احوال تعرض له بالقياس الى الاسناد او المسند او غير ذلك ككونه مسندا اليه لاستناد مؤكده ومسندا اليه لاستناد مؤخر الى غير ذلك وقد اخرج الشارح باعتبار قيد الحيثية وفيه ان احوال المسند اليه من حيث انه مسند اليه لا يجوز ان يوجد غير وفلا يوجد حال يخص به ولا بعد ان يخرج بالعهدي المذكورة لان كون المسند اليه مسندا اليه لاستناد مؤكده ليس مقتضى الحال بل مقتضى الحال تأكيد الاسناد وحال المسند اليه من توابعه وانما ذكرنا هذا التحقيق هنا متبعة للشرح والا فاللاحق ذكره في بحث الاسناد الخبري فاحفظه وانتفع به فيما سبق والحق وقد ام احوال المسند اليه لان الذي الاصل في الكلام تقديمه (اما حذفه) قدمه على سائر احوال لانه يبنى عن مزية المسند اليه على سائر الاركان لانه يدل على انه لشدة الحاجة اليه كأنه اتى ثم تركها لهذا عبرته بالحذف وفي المسند بالتزك وبهذا ظهر ضعف نكتة ذكرها الشارح لتقديمه حيث قال قدمه على سائر احوال لانه عبارة عن عدم الاثبات به وهو مقدم على الاثبات به لتأخر وجود الحادث عن عدمه لان الحذف يبنى عن حدوث العدم على انه وجوب التقدم على الاثبات به انما يفيد التقدم

على سائر الاحوال لو تأخر سائر الاحوال عن الذكر (ولاحتراز عن العبث) وهو ذكره على ما شتهر لان اللفظ يعلم دون الذكر فالذكر عبث وذكره او القرينة على ما نقول لان فائدة القرينة معرفة اللفظ اذا علم بالذكر لفت وصارت عبثا وانما قال (بناء على الظاهر) لانه الركن الاعظم من الكلام فكيف يكون ذكره عبثا او كيف يكون القرينة عليه مع الذكر عبثا لان الركن الاعظم يستحق اهتماما بوجوب تكثير ما يحصر به ولا يخفى ان هذا التقرير يخص بالسند اليه ولو اريد جعل الاحتراز عن العبث بناء على الظاهر مشتركا بينه وبين غير السند كما استعرف مما ذكره المصنف في احوال المسند بل مشتركا بينه وبين غير السند ايضا فينبغي ان يقتصر على ان ما هو مقصود بالا فائدة كيف يكون ذكره مستندرا او كيف تكون تقوية الذكر بالقرينة مستدركة فان قصد الافادة ربما يوجب اعتماها واحتياطا بدفع العبث وبترك حديث كونه ركن اعظم بل كونه ركنا ولا يذكر كذا ذكره ولم يجعل الحذف لوجود القرينة وللاحتراز او غيره الا بوجه ان وجود القرينة من المزايا التي تخص البليغ بلا خطئه لان العاصي ايضا يحذف لوجود القرينة ووجود القرينة مصحح والمزايا هي المرجحات وقال الشارح لا يتعرض له اعتمادا على معرفته في النحو وما ذكرنا اوجه (او بخيل العدول الى اقوى الدليلين من العقل واللفظ) كون الحرف موضوعا للمجزيات بوضع واحد ليستعمل في واحد منها بخصوصه يمنع من عطف شيء على مدخوله لانه يستدعي ان يراد به في تلفظ واحد هاتين بالانظر الى كل مدخول معنى وهو بمنزلة ان يقال عسس اليوم والليل ويراد اقبل اليوم وادبر الليل ولهذا اكاد احكم بان العطف على مدخول الحرف ليس بالابتدائه لابعثار الاستصحاب ومعنى تخيل العدول انه بخيل السامع انه افاد المسند اليه باقوى الدليلين وهو العقل لان الدلالة العقلية لا تختلف بخلاف الدلالة الوضعية وذلك بخيل بوجوب نشاط السامع وتوجه عقله نحو المسند اليه زيادة توجه وانما قال تخيل العدول ذللا عدول من اللفظ الى العقل يرشد الى اللفظ ويفهم من اللفظ ولان القرينة دلالتها عقلية بمعنى غير وضعية لا بمعنى انه لا يتخلل عنه المدلول وقالوا كون دلالة العقل اقوى لتوقف دلالة اللفظ على دلالة العقل من غير عكس ووجه التخيل انه لا عدول فانه عند الذكر والحذف يشارك العقل واللفظ في الدلالة وفيه بحث لان كون دلالة العقل اقوى بناء على ان دلالة اللفظ غير مستقلة بوجوب ان لا يكون الاعتماد عند الذكر على دلالة اللفظ فقط بل على دلالتهما فكيف يكون تخيل العدول الى اقوى الدليلين بل تخيل العدول من جمع الدليلين الى واحد اقوى منهما وفي المفتاح تقييد التخيل كالاحتراز عن العبث بكونه بناء على الظاهر وتركه المصنف ونعم الترك لان التخيل يفيد ان فهم العدول بناء على ظاهر الامر لا مع التأمل في الحقيقة (كقوله قال لي كيف انت قلت علمي) مثال للداعين وانا اقول لم يقل انما دليلان مثلا يتبدل ما عبره السائل عن ذاته بما عبر به عن نفسه لاستلزامه كونه معبرا بما جرى على لسانه (او اختبار تنبه السامع) ابتنه بالقرينة ام لا وعبرة الشارح هل يقيد بالقرينة ام لا سم ولا ن هذه لازمة للهمزة فان قلت الحذف يقتضي صلاحية المقام وهو بان يكون المخاطب عارفا به لوجود القرينة فلا بد من اعتقاد المتكلم قبل الحذف انه يعرف المسند اليه بهذه القرينة حتى يصح الحذف فكيف يكون الحذف الاختبار قلت يكفي للحذف ظن المتكلم انه يعرف المخاطب المسند اليه بالقرينة فليكن الاختبار لتحصيل اليقين على انه قال اختبار تنبه السامع ويكفي في قابلية المقام كون المخاطب عارفا به لوجود الفرائض واقول واطهار اعتقاده ان السامع يتنبه او اظهار اعتقاده

دلالة في نسخة المؤلف بخطه
سد

ان له تنبهها كما ملا او اتنبه على تنبهه او مقدار تنبهه (او مقدار تنبهه) ابتنه بالقرينة الخفية ام لا وفي عبارة الشارح اهل (او ايهام صوته عن لسانك) واضعنا من بابهم انه من الظهارة بحيث يتلوث بلساني (او عكسه) اي ايهام صوته عن لسانك عند تحقيره بايهام انه في الخبث والذالة بحيث يتلوث به لسانك ولك ان تبلغ في تحقيره بالحذف بايهام انه من الخبث بحيث يتلوث به كل لسان وحينئذ الداعي ايهام صوته عن لسانك عنه كافي المفتاح لا ايهام صوته عن لسانك عنه وليس لك ان تقصد بالحذف ايهام صوته عن كل لسان لان في ذلك تحقير الكل لسان وليس امر الالسنه بيدك حتى تفعل به ما تشاء وانما لك تحقير لسانك تواضعا منك فلذلك لم يطبق المفتاح فيه لسان واختيار الخيل سابقا ولا ايهام هنالك لكون احدهما مدركا خياليا والاخر وهما بل الخيل والايهام مستعاران لا فائدة انهما لهما لمحققين واختلاف الاستعارة للتفنن وقيل لان في الايهام زيادة تعبد عن التحقق فاختر الخيل سابقا اشابة تحقق في العدول بخلاف الصون عن التلوث فانه لا تحقق له اصلا اقول او ايهام صوته عن سمعك او ايهام صوته عن سمعك عنه (او تأني) اي تيسر (الانكار لدى الحاجة) الظرف يتعلق بالتأني او بالظرف اي لتأني يعني تأني الانكار انما يدعو الى الحذف لدى الحاجة الى الانكار (او تعينه) اما لان المسند لا يصلح الاله اولاه باع فيه من الكمال بحيث لا يثقل الذهن الى غيره والتعنين قديد عو الى الحذف احترازا عن العبث وقديد عو اليه افادة للتعين والمراد هنا الثاني لكن الاظهر ان يقول اولافادة التعين ويفرق التعين عن الاحتراز عن العبث بناء على الظاهر في قولك خالق لما يشاء اذ لا عبث في ذكر الله في الظاهر مع تعينه لان فوائد ذكره لا تخص ولا ينفخ وجعل ابتنه توطئة لقوله (او ادعاء) تعينه (مخالفة السوق وماعدة الذوق) وكذا جعله تفصيلا لبعض ما يوجب الاحتراز عن العبث بناء على الظاهر (او نحو ذلك) افرد الاشارة لكونه اشارة الى احد الامور المستفادة من التزديد وقد عرفت من النحو غير بعيد فلا تعبد ومن النحو اتباع الاستعمال الوارد على وجوب الحذف سماعا كافي رمية من غير رام او شناعة اعر فها من اخزم او قاسا كافي الحمد لله الحميد بالرفع فانه لا يجوز هو الحميد كذا قالوا وفيه بحث لان الحذف هنا الاحتراز عن مخالفة القياس اضعف التأني فهو من متعلقات البلاغة التي مرجعها غير علم البلاغة ولا يتعلق له بمقتضى الحال الذي من وظيفة المعاني ومنه الحذف لضيق المتاع بسبب نصير وشامة او فوات فرصة او محافظة على وزن او سجع او قافية فان قلت ان سجع السجع او القافية حذف المسند اليه حتى اذ القافية حبتذ غيره وكذا اخر لفظ السجع وهو يحصل بجعل ذلك الغير قافية او آخر السجع بدون حذف المسند اليه قلت اذ توقف النظم او حسن السجع على حذف المسند اليه او غيره ويكون الغير قافية او اخر السجع يحذف المسند اليه للمحافظة على القافية او السجع قال الشارح المحقق وقد يكون من حذف المسند اليه حذف الفاعل وحينئذ يجب استناد الفعل الى المفعول ولا يفتر هذا الى القرينة الدالة على تعيين المحذوف بل الى مجرد الغرض الداعي الى الحذف مثل قتل الخارجي اعدم الاعتناء بالان فانه وانما المقصود ان يقتل المؤمن من شره وفيه بحث لانه لا يجب استناد الفعل بل استناد الفعل او اسم المفعول ولو اريد بالفعل ما يعبر به بشكل بفعل المصدر فانه يحذف ولا يجب استناد المصدر الى المفعول ولانه يحذف الفاعل في اضرب و اضربوا القوم واضربوا القوم واضربوا القوم مما لا يخص ولا يجب الاستناد الى المفعول ولان المحذوف ههنا ليس مجرد المسند اليه بل المسند اليه ويجب الداعي بحذف الجملة

اول من قال رمية من غير رام
الحكم بن عبيد بغوث المنطري
وكان من ارمى الناس وقد تذر
ليذكر من مائة على الغيب فيمكنه
ذلك اباما حتى هم يقتل نفسه ثم
رمى ابنه مطعم فاصاب فعند ذلك
قاله الحكم بضرب في قلته احسان
من شيء
الشنشنة الخلق والطبيعة والنسب
وقبل الشنشة بضرب في قرب
السيد اول من قاله جد خاتم بن
عبد الله بن سعد الحشرج من
احزم الطسائي حين نشأ حاتم
وبعد اخلاق جده احزم في الجود
كذا ذكره الحريري في المقامة
الرابعة والاربعين

لا يحذف المسند اليه بل لتبديل جله بحمله والداعي ان لا غرض من حذفه بافادة صدور
الفعل بل الغرض افادة وقوع الفعل على المنعول ولانه ربما يحذف الفاعل ولا يجب
الاستناد الى المفعول وتجب القرينة والقرينة الداعي نحو يهدى للتي هي اقوم اي الله
التي هي اقوم حذف اسمها بانه بلغ من النخامة مبلغا لا يمكن ذكره ونحو جاء القرينة
بمعنى اهل القرينة (واما ذكره فلكونه) اي الذكر لا ذكر المسند اليه كما توهمه عبارة
الفتاح حيث قال اولان الاصل في المسند اليه كونه مذكورا اذا صالة الذكر لا يخص شيئا
(الاصل) الذي لا يعدل عنه الا بسبب ولا مقتضى الحذف كذا في الايضاح فان قلت
لا يتوقف اقتضاء كون الذكر الاصل للذكر على انتفاء مقتضى الحذف بل يكفي انتفاء
القرينة قلت كانه لم يرد بالمقتضى ما يزيد على الصحيح بل ما يندرج فيه الصحيح اذ وجود
الصحيح يتم مقتضى وثبت الاقتضاء وجعله اول نكتة والفتاح اخر ذكره عن الكل وكان
الفتاح جعله نكتة متبدلة ولهذا قال السيد السند الذكر لكونه اصلا لا يوجب نكتة زائدة
على كونه اصلا والحذف لمخالفة الاصل يوجب نكتة باعثة عليه معتد بها في الحذف اعرف
واقوى في اقتضاء المعاني الزائدة على اصل المعنى التي هي المقاصد في علم المعاني فلذا يقدم الذكر
والمصنف خافه وجعله نكتة غريبة لا تنالها الايدي نظر الخواص لانه يحتاج الى معرفة انه
ليس في المقام شيء من مقتضيات الحذف وهذه شان الانظار الجلية لكن ينبغي ان يذكر
ولا مقتضى للدول عنه ولا يفتنه الفيد الذي به صار جليا كافات المتفاح (اولا احتياط اضعف
التعويل) على القرينة (او التبدل على غباوة السامع) او غباوة السامع او توبخه بالغباوة (او زيادة
الايضاح والتقرير) اما السند اليه او الغرض تعلق بذكر المسند اليه كافي قوله تعالى اولئك على هدى
من ربهم واولئك هم المفلحون حيث كرر اسم الاشارة ولم يكتف في الحكم الثاني بما ذكر من اسم
الاشارة للتبدل على ان هو لا الموصوفين بشرف الايمانين مما زون بكل من يستخر الهدى
وكال الفلاح وكل منهما يكفي في تميزهم فلا يوضح هذا الغرض ذكر المسند اليه ولم يحذف
بنصب القرينة على تقديره اذ مع الحذف لا يتضح التكرار كمال الايضاح ولا يفصح
عن الغرض المذكور كمال الايضاح وبهذا ظهر فساد رأي من قال ليس الاية من قبل
اختيار الذكر على الحذف اذ لو ترك اولئك الثاني لم يكن مقدرا بل كان ما بعده معطوفا
على مسند اولئك الاولى (او اظهار تعظيمه) لان اللفظ مما يدل على كمال او تعظيمه (او اهاتته)
اذا كان اللفظ مما يدل على نقصان (او التبرك بذكره او استلذاذه) اي وجدانه لذيقه واظهار
هذه الامور (او بسط الكلام حيث الاصغاء مطلوب) قيل الاولى حيث السماع مطلوب
للمتكلم ليصح التمثيل بقوله (نحو هي عصاي) والافهوتعالى منزوعة عن الاصغاء والاذن واقول
اشار الى ان القرآن نازل على لسان العباد عومل فيه معاملة لهم في محاوراتهم وينبغي ان يقول
حيث زيادة الاصغاء مطلوب لان الاصغاء يحصل مع حذف المسند اليه بذكر المسند وما يتعلق به
ولا يقتصر البسط على ما ذكره بل ربما كان له دواعي اخر كالاحتياج والافتخار وحيث
للمتكلم اي في مكان الاصغاء مطلوب فيه ولا قرينة على جعله مستعارا للزمان حتى يصح تجويزه
وما ينبغي ان يفتنه عليه ولا تقل ان قوله ونحو ذلك في بحث الحذف في تركه في هذا البحث ليس
لان نكتات الذكر استوفيت بالتفصيل بخلاف نكتات الحذف فاحتج الى اشارة اجالية الى ما بقي
هناك بخلاف هذا البحث بل الاجال فيما سبق اشارة الى ان الاحوال المقتضية للخصوصيات
ليست مما يقتضي صرف بل مدارها على العقل السليم والطبع المنقيم وتركه ههنا للاكتفاء
بالاشارة السابقة وهكذا عادته كما شاهد انه قد باتى بالاشارة الاجالية وقد تركه

اورد ان الظاهر ولا مقتضيا
الحذف لان اسم لا شبهة مضاف
واجب بانه على افادة من يبنى شبه
المضاف ومنه لامانع لما عطيته
ونحن نقول لعله من قبيل لا اباله
ولا غلامى له

متابعة لدأب الفتاح ولا يخفى ان كون الذكر لا مثال هذه النكات لا يخص بما اذا قامت
قرينة صحيحة للحذف حتى اذا لم تكن قرينة كان الذكر لا انتفاء القرينة لا الشيء من هذه
النكات اذ لا تراحم بين اسباب الذكر فقول الشارح المحقق هذا كله مع قيام القرينة
بظاهره لا يتم والصواب ان هذا كله يكون مع قيام القرينة وبما ذكره الفتاح انه قد يكون
الذكر لكون الخبر عام النسبة الى كل احد واريد تخصيصه وتركه المصنف لانه زعم انه فاسد لانه
ان قامت قرينة على الخصوص فكونه عاما وارادة التخصيص لا يوجب الذكر وان لم تقم
قرينة فالذكر واجب لعدم قرينة الحذف لا لاقتضاء عموم النسبة وارادة التخصيص ودفعه
الشارح المحقق بان يتفق كلامه انه قد يكون الذكر لا انتفاء القرينة الا انه جعل عموم النسبة
وارادة التخصيص تفصيلا لذلك الانتفاء لانه بانتفاء كون الخبر خاصا بيني قرينة الخصوص
وبانتفاء ارادة العموم يتبقى قرينة العموم واعتراض عليه السيد السند بان عموم النسبة مع
ارادة الخصوص يجمع مع قرينة الخصوص كان يكون جوابا لسؤال او غير ذلك نعم بوجب
عدم كون الخبر قرينة على المستداليه وانتفاء كون الخبر قرينة لا يستلزم انتفاء القرينة
مطلقا والجواب ان مراد الشارح بعموم النسبة عموم في هذا المقام وشموله تعدد وهو يستلزم
انتفاء دلالة الخبر على الخصوص وانتفاء دلالة غيره ايضا والام يمكن الخبر في هذا المقام
عام النسبة الى متعدد ونحن نرده على الشارح بان مراد المصنف ان الذكر لعدم القرينة تحصيل
فصاحة الكلام والاحتراز عن التعقيد اللفظي لان الحذف بلا قرينة خلل في التظيم بوجب كون
اللفظ غير ظاهر الدلالة ولانه يخالف القانون النحوي لان حذف المبتدأ عندهم لا يكون
الانقسام قرينة فلا تعلق له بهذا العلم بل يكون مرجعه علم النحو والجواب عن اعتراض
المصنف انه كما يكون الحذف لمجرد التعميم لانه اذا حذف المسند والخبر عام ولا قرينة على
الخصوص يحمل الكلام على عموم الحكم دفعا للترجيح بلا مرجح بكون الذكر عند قصد
التخصيص والخبر عام ان نسبة للابتياد الذهن الى ان الحذف لمجرد التعميم اشيع الحذف
لذلك فمع وجود القرينة على الخصوص بذكر المسند اليه الخاص لثلاثتهم في بادي الرأي
العموم ويقفل عن القرينة ورعايته (واما امره) اي جعل المسند اليه معرفة وهو ما وضع لاستعمل
في شيء بعينه اما موضع شيء بعينه والاول هو المشتهر بين الجمهور والثاني هو الذي حقه بعض
المؤخرين وهو المعبر المنصور وان اردت كمال تحقيقه فعليك بشرح الرسالة الوضعية لثالثا اياها
فيه جهد المقدور وبالجملة اترجى التعريف على التكرير نكتة هي ملاك التعريف ولا بد منها
في اختيار كل قسم من اقسام التعريف اذا اختار كل قسم منها في افادة المستداليه
مثلا ان مقام الافادة لطالب التعريف يقتضيه وقد ينسب الفتاح وكانه تركه المصنف
ظانما ان العام لا يتحقق الا في ضمن الخاص فنكتة الخاص يكفي لايراد العام وليس كذلك
لما عرفت ان اختيار الخاص لنكتة تدعو طالب التعريف اليه وهذا اتم مما قيل ارتفاع
شان الكلام بان لا يقل من نكتة العام بعمومه ومن نكتة الخاص بخصوصه وقد تنبه
المصنف لذلك فاوردتها في الايضاح وهي قصد افادة الخطاب فائدة كاملة معتد بها
وفائدة الخبر اما الحكم بكون المسند المستداليه واما الحكم بعلم المتكلم بهسا وكما زاد على اصل
الحكم بشيء على شيء خصوص زائد الفائدة لكن ما لم يوجب البعد عن حد الوقوف الى ان
لا يقبل الخبر من المتكلم وخصوص الحكم اما بخصوص المسند اليه اما بالتعريف او بالتحديد
او بتكثير المحكوم عليه بالتعميم لانه سبيل التردد واما بغير ذلك ولكل مقام كان لكل
قسم من التعريف مقاما ولذا فصل وبما ذكرنا قلنا ما ذكرنا في هذا المقام والدفع

قال في الايضاح واما تعريفه
فكون الفائدة اتم لان احتمال
تحقق الحكم متى كان ابعدا كانت
الفائدة في الاعلام اقوى ومنى كان
اقرب كانت اضعف وكذا ازداد
المسند والمستداليه تخصيصا لزداد
الحكم بعد او كما ازداد عموما
ازداد قربا والتخصيص كانه
بالتعريف وهذا ويريد لا بغير
التعريف

ما يرد على قولهم كلما كان الحكم ابعده كانت الفائدة في الاعلام به اقوى لانه لا يتم لان الحكم ربما يخرج بالبعد عن خبر القبول وان دفع ما يتجه على كون الفائدة في المعرفة اتم انه يمكن تخصيص النكرة بالوصف حتى لا يشارك فيه غيره ولا يكون للمعرفة عليه منية وذلك لانه خصوص حصل بما زاد على التشكيك من الوصف وناب مناب التعريف وله مقام ربما لا يوجد حيث وجد مقام التعريف وامام ذكره الشارح من ان التعريف اتم من هذا التخصيص لانه وضعي بخلاف تخصيص النكرة فمجرد عليه ان الفائدة التي تدور على الخصوص بعد فهم الخصوص لا محالة من النكرة التخصيص لا يمكن ان يكون في المعرفة اقوى لكون الخصوص فيه وضعيا على انه ان اراد الوضع الافرادى فلا يوجد في المعرفة بالام والمضاف وان اراد ما يعبر الوضع التوكيدي فيوجد في النكرة الموصوفة وان دفع ايضا ما يرد على قولهم كلما ازداد الاستدلال به خصوصاً ازداد الحكم بعدا وصار فائدة الحكم اتم وكلما ازداد عموماً ازداد الحكم قربا وصارت انقص من ان جاء في كل عالم ابعده من جأ في زيدان قد عرفت ان المراد بالعموم على سبيل الترتيب والعموم الذي يربى الحكم العموم على سبيل الاجتماع وقوله (في الاضمار) بشرياته بصدد تفصيل اقسام التعريف والمقام يقتضي كونه بصدد تفصيل اعراض كل قسم فالاولى وامامنا تعريفه بالاخص فالان المقام اى الموضوع واعلم انه فاتهم بيان الغرض من التعريف بالبناء وهو وان كان بمنزلة عن تعريف المستند اليه والمستند لكن بحث التعريف لا يخص شيئا منهما الا صورة والباحث يتكلم عليك في معرفة الغرض منه في غيرهما من اجزاء الكلام فتقول اما التعريف بالبناء في قولك يارب رجل فلاشارة الى حصة معينة من الجنس فهو بمنزلة اللام في العهد الحارثي ور بما يقصده تعيين الجنس لا اعتباره في ضمن كل فرد نحو قوله تعالى يا ايها الانسان ما عرفت قوله تعالى يا ايها الانسان كادح فهو بمنزلة اللام الاستمراري وهم لم يجعلوا يارب جلا في شيء من التعريف وقالوا لم يقصده الا البناء كما في يارب وحرف البناء لا يلزمه قصد التعريف ولك ان تجعله لقصد تعريف الجنس الا انه اعتبر في ضمن فردا فيكون بمنزلة اللام في العهد الذهني الا ان التزام وصفه بالنكرة يؤيد اعتبارهم وقدم التعريف في احوال المستداليه لانه الاصل فيه كانه قدم التشكيك في احوال المستداليه الاصل فيه وقدم المضمحل لكونه اعرف المعارف وبني عليه ترتيب الذكر في الضمائر الثلاثة الا انه لم يراع ذلك في تقديم الموصول على اسم الاشارة والاولى انه قدم الضمير لان مباحث تعريف الاسم الظاهر كثيرة فاراد الاستغفال بها بعد فراع البال عما في الضمير (لان المقام للتكلم والخطاب والغيبة) يعني ولا يقتضي للعدول عنه والافقوال الخلفاء امير المؤمنين بأمر كبكاذ في مقام التكلم والخطاب وهو توجيه الكلام الى حاضر والغيبة كون الشيء غير مخاطب ولا متكلم اى اذا كان الموضوع موضع كون المستداليه متكلم او مخاطبا او غائبا وفيه ان كون الشيء غائبا لا يستدعي الاضمار لان الاسماء الظاهرة كلها غيب ولهذا عرف الضمير الغائب بموضع الغائب تقدم ذكره لفظا ومعنى او حكما ولم يعرف بمجرد ما وضع بضائب والبيان الوافي ما في افتتاح يدل قوله او الغيبة او كان المستداليه في ذهن السامع لكونه مذكورا او في حكم المذكور لقرائن الاحوال ويراد الاشارة اليه فلما اختصر كلامه اختل وبعد اعتبار قيد التقدم واردة الاشارة اليه يتجه انه لا يتعين الاختصار لجواز المعرفة بلام تعريف العهد الا ان يرجع الضمير بكونه موضوعا له بالوضع الافرادى والمعرف بلام العهد وخيل في ذلك مقام الضمير الغائب ان يتقدم الذكر ويراد الاشارة اليه من حيث انه حاضر في ذهن السامع لذلك الذكر حتى لو تقدم ولم يقصد الاشارة اليه من هذه الحقيقة لم يضر نحو وهو الذي في السماء آله

اى قد عرفت من قولنا تكبير
الحكم عليه بالتعريف لا على
الترديدان المراد بالعموم في قولهم
كلما ازداد عموماً على
سبيل الترتيب

٢٢

وفي الارض اله وقولك ان جأ في زيد جأ في رجل فاضل وكون التعريف بالاخص لان المقام لاحد الامور لا يشاق ان ضمير الخطاب قد لا يكون معرفة كما اذا كان غير معين وان الضمير الراجع الى نكرة محضة لا يكون معرفة على تحقير الشيخ الرضى على ان مقام الخطاب لا يكون فيه ضمير مخاطب غير معين لان الخطاب توجه الكلام نحو الحاضر فلا يحتاج الى تزييف مذهب الشيخ الرضى وجعل اصل الخطاب منصوبا معطوفا على اسم ان اى التعريف بالاخص لان المقام للخطاب (واصل الخطاب ان يكون لمعين) واحدا كان او كثيرا عدل عن عبارة المفتاح ان يكون مع معين لان استعمال الخطاب مع اللام اشد اذ يقال خاطبتك ولا يقال خاطبت معه (وقد يترك الى غيره) اى قد يترك الخطاب لمعين فصدا الى غير معين (ليعم) الخطاب (كل مخاطب) اى كل من يصلح له على سبيل البدل ونحن نقول قصد الخطاب الى المهية في ضمن كل فرد كافي باليهما الانسان فهو خطاب للجميع فكما لا عدول لوقيل ولورون اذ المجرمون لا عدول في ولو زى وهما بمثابة واحدة فافهم ولا يخفى ان خطاب الغير المعين من اخراج الكلام على خلاف مقتضى الظاهر للعدول الى غير معين بل هو عند التحقيق من قبيل وضع المضمحل موضع المظهر فان قوله ولو ترى الظاهر فيه لو ترى كل احد يقتضى الظاهر ان لا يذكر هنا بل ذكره هنا يخل بقوله فيما بعد هذا كالمقتضى الظاهر ولا يخفى ان اصل الخطاب ان يكون لمشاهد وقد يترك الى غيره لعله كالمشاهد اقرض من الاغراض نحو اياك نبيد (نحو ولو ترى اذ المجرمون ناكسوا رؤسهم) فانه لم يقصد بالخطاب معين ليعم صورة الخطاب كل مخاطب قصد الى ظهور فظاظة حال المجرمين في ذلك الوقت واليد اشار بقوله (اى تساهت حالهم في الظهور) واكتشف فظاظة لاهل المحضر الى حيث يراها كل راى (فلا يختص به) اى بالخطاب وفي بعض النسخ بها اى بالمخاطبة او فلا يختص بالابصار او بالرؤية (مخاطب) دون مخاطب فان قلت التثنية على عموم الرؤية ينافي ابرازها في صورة المتعبد بدخول او الامتناع عليه قلت ادخال او الامتناع عليه للاشعار بانها مع عمومها تكاد تمتع فظاظة حالهم وعدم فظاظة احد بمشاهدتها وفي الايضاح وقد يترك الى غير معين نحو فلان ليس ان اكرمه اهالك وان احسنت اليك ساءت اليك فلا تريد مخاطبا بعينه بل تريد ان اكرم او احسن اليه فيخرجه في صورة الخطاب ليعيد العموم وهو في القرآن كثير نحو ولو ترى الاية اخرج في صورة الخطاب لما اراد العموم يريد تخرجه في صورة الخطاب من غير ان يكون حقيقة ليعيد عموم كل مخاطب فافادة العموم لا تنصاء حقيقة الخطاب وتعلق العموم بكل مخاطب بصورة الخطاب وهكذا قوله اخرج في صورة الخطاب لما اراد العموم وقد صعب على الشارح المحقق سلوك الجادة فهدى الى طريق غير مسلول وتوهم المحجة الواضحة مثل كاهو المشكوك وقال قوله ليعيد العموم متعلق بقوله فلا تريد مخاطبا بعينه لا بقوله فيخرجه في صورة الخطاب لقصد المعنى وكذا قوله لما اراد العموم متعلق بما يدل عليه الكلام اى يحمل على هذا المعنى قوله عدم ارادة معين لارادة العموم (وبالعامة) عطوف على قوله بالاخص اى جعل المستداليه معرفة بكونه علما والاولى بجعله علما وجهه معرفة وجهه مضمحل الى غير ذلك عبارة عن ارادة كذلك اذ لا يصح للبلغ الا الارادة والى ما وضع لشيء بشخصه ان لم يكن علم الجائز علما عند اصحاب فن البلاغة لا تدعى اليه ضرورات نحو بقية في سعة معناه ولا يكون نير العلم موضوعا لشيء بشخصه بناء على ان ما سوى العلم معارف استعمالية حيث وضعت لفهومات كلية وشرط في حين الوضع ان لا يستعمل الا في معين والا فلا قدرة على وضعها لامور معينة لا يمكن ضبطها وملاحظتها حين الوضع وحينئذ يلزم ان يكون المعارف سوى

يتجه انه لم يعتبر المفهوم الكلى الذى
وضع له ما سوى العلم مع البقين
الاجسمى حتى يكون موضوعا لشيء
معين ويكون معارف وضعيتها

٢٣

العلم بحازات لاحقاقها ولو كان كذلك لما اختلف اهل اللغة في وجود مجازات لاحقاق لها ولم يمسك القائل به بامثلة نادرة له ويرد على قولهم لافدرة على وضعها لامور لا يمكن ضبطها وملاحظتها حين الوضع لكن زعموا واعدت خطور بعض منها بخصوصه في القلب انه كيف صح منكم اشتراط ان لا يستعمل الا في واحد معين من طائفة من المعينات فيما ضبطت المستعمل فيه يمكن ان يضبط الموضوع له ويوضع له فلذلك قيل ماسوى العلم وضع لاشياء معينة ملحوظة بذلك المفهوم الكلي الملحوظة هي به لاشتراط ان لا يستعمل الا في واحد منها بعينه فالوضع كلى والموضوع له جزئى على خلاف الوضع للمفهوم الكلى فان الموضوع له فيه كلى كالوضع وعلى خلاف وضع العلم فان الموضوع له شخص ملحوظ حين الوضع بشخصه فالوضع جزئى كالموضوع له فهذه اوضاع ثلاثة لا رابع لها فينته لا يتم تحديدها بالعلم بما وضع لشيء بشخصه لصدقه على ضمير التكلم مثلا بل ينبغي ان يقال ما وضع لشيء بشخصه دون غيره في ذلك الوضع وهما اشكالان قوبان احدهما ان القول بان ماسوى العلم موضوع لفهوم كلى للاستعمال في جزئى بعينه من جزئياته او موضوع لجزئيات معينة ملحوظة بمفهوم كلى مفروض بالعرف بلام الجنس فانه موضوع للمفهوم الكلى المتعين الملحوظ بنفسه اذ لا ضرورة تدعو الى الوضع له بوسيلة مفهوم اعم وثانيهما ان العلم ليس موضوعا لشيء بعينه ملحوظا بعينه لان الموضوع للشخص من وقت خدته الى فاته لفظ واحد والشخص الذى اوحظ حين الوضع يتبدل كثيرا فلا محالة يكون اللفظ موضوعا للشخص بكل شخص ملحوظ بامر كلى فالعلم كالضمير ويمكن الجواب عن الاول بان لام التعريف حرف وضع لفهوم كلى للاستعمال في الجزئيات اولئك الجزئيات على اختلاف الرأى بين وتلك الجزئيات ملحوظة بالمفهوم الكلى وهو تعين مدخوله تارة وتعين حصته منه تارة ان كان مشتركا لفظيا بين تعيين الجنس وتعين الحصة وتعين مدخوله او حصته منه ان كان مشتركا معنويا بينهما وبالجملة مدخوله موضوع بالوضع التركيبى او كالموضوع بالوضع الافرادى ادم استقلال اللام فكانه موضوع مع اللام جنة على ما صرح به بعض محقق النجاة لكل معين هو مفهوم مدخوله او حصته منه فوضع المرف بلام الجنس المعين كلى والموضوع له جزئى كسائر المعارف غير العلم وعن الثانى بان وجود الهيئة لا يفك عن شخص باقى بقاء الوجود يعرف بعوارض بعده وتلك العوارض يتبدل وبأخذ العقل تلك العوارض المتبدلة امارات يعرف بها ذلك الشخص فاللفظ موضوع للشخص بذلك الشخص لا الشخص بعوارض ولو كان الشخص بالعوارض لكان الجزئى في اشخاص متحدة في الوجود وما اشهر من ان الشخص بالعوارض مسامحة مؤلة بانه بامر يعرف بعوارض واما ان ذلك الشخص هل هو متحقق مبرهن او مجرد توهم فلا حاجة بناء اليه في وضع اللفظ للشخص لان اياها كان يكفي فيه بئى ان العلم لو كان موضوعا لشخص بعينه لما صح وضعه لاسم العلم بشخصه والوضع للمعلم بشخصه كثيرا اذا لابه سمون انشاء هم المتولدة في غيبتهم باعلام وتأويله بان تسمية صورة وامر بالتسمية حقيقة او وعد بها بعيد وان الوضع في اسم الله بشكل حينئذ لعدم ملاحظته بعينه وشخصه حين الوضع وعدم العلم بالوضع له بشخصه للمخاطبين به واتما يفهم منه معين مشخص في الخارج بعنوان محصور فيه الا ان يراد بالشيء بشخصه كونه متبينا بحيث لا يحتمل التعدد بحسب الخارج ولا يطلب له منع العقل عن تجوز الشراكة فيه ولقد اطنبنا في تحقيق التعريف لانه

هذا ما ذكره السيد السند ويمكن ان يقال الحقيقة ما يستعمل فيها وضع يستعمل فيه عند هؤلاء لا فيما وضع له والمجاز مقابله بعد

مالا بد منه في توضيح هذا البحث والبحث التعريف كله شرب منه فلعنك تجتنب الشكوى عن اسباب الاطباب بعد التمتع بالعباد القامع للعطش المجئى الى اقفاء السراب (لاحضاره بعينه في ذهن السامع ابتداء باسم مختص به) وهذه نكتة جليلة عامة مختصة بالعلم جريئة بالنقد على سائر النكات حيث لا يوجد في نكرة لانه احضار لها لمدلوله بعينه ولا باسم مختص به والاحضار بعينه في ضمير الغائب العائد الى العلم او المرف بلام العهد اذ المرف بلام العهد المذكور تحقيقا ليس ابتداء ولا باسم مختص به والاحضار بعينه ابتداء بضمير التكلم والمخاطب واسم الاشارة والمرف بلام الجنس وغيره ليس باسم مختص به واخرج ايضا بقوله ابتداء الاحضار بالعلم ثانيا فان بعضا منه من خلاف مقتضى الظاهر كافي الله الصمد بعد قوله قل هو الله احد وان كان البعض مقتضى الظاهر كافي قولك جاء زيد زيدوا الاحضار باسم مختص به وان خص العلم زيد لكن ليس له هذه الجلالة اذ ليس فيه الترجيح على النكرة وضمير الغائب والمرف بلام العهد بتعدد ولو ترك قيدها من القيود لصارت النكتة شيئا آخر فلا بد لبيانها من القيود كلها وليس القيود ان يند تحققيق وتفصيل للنكتة كاذب اليه الشارح والسيد قدس سرهما حيث قال لا بأس باغناء القيد المتأخر عن جميع ما يقدم لانه يحصل به الاحتراز عن جميع ما احتز عنه بالقيود الاخر لان القيود لتحقيق مقام العلية كافي التعريفات وبهذا عرفت ان لمر يف بالعلم نكات اخر ترشدك اليها هذه النكتة فصل عددها بعد ما حصص لك عدد ها فان قلت الاحضار بعينه حاصل بالرجح مع انه ليس علما قلت المراد الاختصاص بالوضعي واختصاصه استعمالى ومن النكت الجليلة وان لم نسمها من احد ان الاصل في احضار خصوص الذات العلم لانه وضع لذلك بخلاف غيره فانه وضع لغرض اعم مما يفرغ عليه احضار خصوص الذات (نحو قل هو الله احد) تمثيل في وجه وتظهير في وجه نعرفه ان بلغك التفسير والا انه معرف باللام من الاعلام الغالبة وبعد حذف الهمة من الاعلام المختصة فالعلم بالغلبة نظرا الى اصله ومن الاعلام المختصة نظرا الى نفسه قال السيد السند يجوز ان يكون حذف همزته على غير قياس فيكون التزام الادغام قياسا وان يكون عكس ذلك بيان ذلك انه لو حذف الهمة على غير قياس تكون محذوفة مع الحركة فيلزم اجتماع مثلين ساكن ومحرك ويجب الادغام وان حذف بتقل الحركة الى ما قبلها يكون حذف الهمة قياسا ويكون وجوب الادغام غير قياس لان المتلذين المتحركين لا يجب فيها الادغام اذا كانا من كلمتين نحو ماسلككم ومنا سلككم ونحن نقول لما جعل اللام عوضا عن الهمة وصار بمنزلة لها صار اجتماع المتجانسين في كلمة واحدة فوجوب الادغام قياس او فليكن وجوب الادغام بعد العلية لان الاجتماع في كلمة واحدة ومثمن من انكر علمته وقال انه اسم للمفهوم الكلى المحصور فيه يقال من الواجب لذاته او المستحق للعبودية لذاته وكان منشاؤه انه بشكل عليه امكان وضعه له تعالى بشخصه وترتب فائدة هذا الوضع وقد تقدم ما يتعلق به وقال الشارح المحقق هذا سهو منبها الغفلة عن كلمة التوحيد فانه يفيد التوحيد بمفهومه انصافا من غير اعتبار قيد في مفهوم لفظ منه واستثناء المفهوم الكلى من الاله لا يفيد التوحيد لانه لا يزيد على الاله بشئ فلو كنى في التوحيد لكن اثبات الاله على انه لو اراد بالاله المعبود مطلقا لزم الكذب اذ عبد غير الله ولو اراد المعبود بحسب لزم اخراج جميع افراد المستثنى منه بالاستثناء وانه باطل فيجب ان يكون الاله معنى المعبود بحق والله علما للفرد الموجود منه وفيه بحث لان الله اذا كان علما للفرد الموجود منه لكن لا يكون حاصلا في عقولنا الاعفهوم الواجب

مرتبعة نسخة

كالضمير الراجع الى ما هو معلوم والمرف بلام العهد لتعينه فان الاحضار فيها ابتداء لان الحضور سابقا من غير احضار

معرفا نسخة

لذاته والمتصف به محتمل لتعدد كلاله بحق فلا يحصل باستثناء اثبات ما هو المطلوب بالاستثناء على وجه يوجب التوحيد وايضا لما انحصر الاله بحق فيكون استثناء اخراج جميع ما تحت المستثنى منه فسطح التوحيد على ان وجود ما يتوهم معبودا بالحق والاثبات ما هو المستثنى للعبودية في الواقع او الواجب لذاته وهو يكتفي لا يخصاره في ذات واحدة فالعنى لا آله مما يجوز العقل كونه معبودا بالحق الا الواجب لذاته في الواقع ولا تفاوت في ذلك كون الله بمعنى الواجب لذاته او بمعنى شخص معين ملحوظ بمفهوم الواجب لذاته نعم كونه بمعنى الشخص السب بمقام التوحيد كما لا يخفى على الفطن والبلد (او تعظيم او اهانة) والعرف في الواضح في ذلك الالتباس لان الغرض من وضعها الاشعار بالمدح والذم وقد تضمنها الاسماء وان لم يقصد بالوضع التميز الذات لكونها متفولات من شأن شريفة او خسيسة كعمد وعلى وكتب اولاً اشتها الذات في ضمنها بصفة محمودة او مذمومة كحاتم وما درو بعد الا لكان في ذلك الكنى كابي الفضل وابي الجمل وانما قال تعظيم او اهانة دون تعظيم او اهانة تعميما للداعي فانه قد يقصد تعظيم غير المسند اليه او اهانة نحو ابو الفضل صديقك وابي الجمل رفيقك ومن نكات العلمية الحث على السرح نحو ابو الفقير بسالك (او كناية) اي تعريف المستد اليه العلمية لقصد كناية بالعلم تقوت لولا العلم نحو ابولهب فعل كذا عبر عن المسند اليه بآبي لهب ليتقل منه الى كونه جهنميا باعتبار معناه الاصل فان المعنى الاصل الذي يقصد بالبلغ الاشارة اليه بهذا العلم من تولد منه النار وتولد النار منه باعتبار كونه وقودا للنار والنار التي وقودها الناس نار جهنم قال تعالى فانفوا للنار التي وقودها الناس والحجارة وهذا وجه بديع وقال غيرنا معنى آبي لهب ملابس النار ملازمة وهو لازم للجهنمي لان الالهيب الحقيقي لهب نار جهنم فان قلت لم يكف في المعنى الكناية بكونه وقودا للنار في جهنم او ملائمتها فيه واعتبار الانتقال منه الى كونه جهنميا قلت لان كونه جهنميا يقيد عذابه بالنار وغيرهما في جهنم فان قلت المعنى الحقيقي لا يكون مقصودا في الكناية وهما فصد الذات المعين قلت المعنى الاصل في نظر البلغ كونه مولدا للنار او ملازما لها وهو لم يقصد ههنا بل توسل به الى قصد الجهنمي فان قلت المعنى الاصل ليس معنى حقيقيا لآبي لهب لانه حيوان يتولد من نطقه الالهيب قلت الاكثر في الكناية ارادة لازم الموضوع له وقد يكون المعنى الاصل في معنى مجازيا كتر الاستعمال فيه حقه صاحب الكشف وستطلع عليه وقد يقصد بآبي لهب لازم الذات وهو الجهنمي لاشتها الذات في ضمن هذا اللفظية فابولهب فعل كذا معناه حيث جهنمي فعل كذا وابلولهب كناية عن الصفة كما تقول جاءني جبان الكلب وتريد جاني مضيا في جهنم فابولهب بترك ارادة الوصف المشتهر به مسماه في ضمنه وهو معزل عن تمام التعريف العلمية فلا ينبغي ان يحمل الكناية هنا عليه ولا ان يحمل من المحتملات كاذب اليه السيد السند ولا يصح انكار فهم الجهنمي منه بهذا الاشتها لسندانه لوقيل هذا الرجل فعل كذا اشار به اليه لم يفهم كونه جهنميا كما زعمه الشارح المحقق لان اشتها الذات بالوصف في ضمن لفظ لا يستدعي فهمه من اي لفظ عبر به عن الذات ولا يصح ان يكون جاني حاتم الاستعارة بشخص آخر باعتبار انه بمنزلة جواد لاشتها به من نكات التعريف بالعلم لانه حيث ليس علما ولا معرفة لكن من النكات قصده الاشارة الى صفته يشعر بها العلم اما لاشتها الذات بها في ضمنه نحو جاني حاتم واما الاشعار معناه الاصل بذلك نحو ابو الجمل وابلو الحسن الاصل (او ايها السام استلذذه) اي وجدانه لذينا نحو قوله تالله باطبيسات القاع قلن لنا لايلاي متكن

بنصتهما نسخة

حسبة نسخة

قال الله تعالى يا ايها الذين آمنوا
قوا انفسكم واهليكم نارا او قودها
الناس والحجارة نسخة

ام لاي من البشر اضاف ايلي الى نفسه حين كونها من الطبيسات في التوحش والاجتناب من الناس ولم يرض تلك الاضافة حين كونها من البشر لكمال غيرته (او التبرك به) او نحو ذلك المذكور من كل واحد من تلك الامور من التفاؤل والتظير والتجمل على السامع او غير ذلك مما ذكرنا نحو امته (وبالوصولية) ينبغي ان يجمع اثره بالوصولية مع التعريف باللام لكونهما في مرتبة وبذلك التعريف باسم الاشارة بعد العلم لكونه بعده في المرتبة واعتباره بيان الصحيح للوصول لانه معلوم من النحو ولذا تركه في سائر المعارف والمفتاح ذكره في بعض تذكرة المصاحفي ان يغفل عنه المتعلم بعد عهده عن موضع بيانه وبذلك في بعض اشارة الى ان بيانه ليس من موجبات كتب الفن و اشار الى ما هو وظيفة الفن من بيان الموجب والمرجح والمرجح كما يكون بالنسبة الى بعض ويكتفي به بالبلغ يكون الموجب ايضا كذلك فعدم العلم بمسوى الصلة من الامور المختصة موجب للوصول بالنسبة الى العلم وان امكن ابراده حيث بالمعرف الموصوف بالوصول مرجح له بالنسبة البسة لان ذكر الموصوف افوقه لا ينبغي ان يكذب الاشارة الى تفصيل الباعث الموجب والمرجح بانه لا موجب فيما ذكره (لعدم علم المخاطب بالاحوال المختصة به سوى الصلة كقولك الذي كان معنا امس رجل عالم) وهذه التكنة لا تخص الوصول بل تجري في العلم واسم الاشارة والمضاد والمفتاح ذكره فيهما ايضا ولا بهذا القدر بل تكون لعدم علم المتكلم او عدم علم واحدة منهما بمسوى الصلة من الامور المختصة لانها سكتة قليلة الجدوى لا بلغت اليها بالبلغ لكونها اضطرارية غير مفضية البهادفة نظر فلذا لم يهتم المصنف باستيفائها وهذا معنى قول الشارح المحقق ولم يتعرض لما لا يكون للتكلم او انكياهما علم بغير الصلة نحو الذين في قلوبهم بلاد الشرق لا عرفهم ولا يعرفهم لقللة جدوى هذا الكلام ومن لم يعرف المرام قال عدم الجدوى مختص بهذا المثال فلو قيل الذين في بلاد الشرق يكرمون الضيف كان كثير الجدوى والاولى لعدم العلم بالامور المختصة ليشمل عدم العلم بالاسم ايضا بالاخفاء قوله سوى الصلة بنى العلم بالحال المختص الذي هي الصفة فان الصلة جملة معلومة الانتساب الى معين والصفة جملة معلومة الانتساب الى شخص ولذا انحصر بها التكرار بخلاف الصلة فانها توضح المعرفة وبهذا الدفع ان هذا الباعث لا يقتضي الوصول لجواز التعبير بالتكرار الموصوفة لانه مقتضى الوصول واختيار التكرار الموصوفة يحتاج الى تكتة عدول ولا يحتاج الى ما قال السيد السند في دفعه من ان الكلام في مرجح تعريف على تعريف بعد ان كان المقام للتعريف فالتكرار الموصوفة بمنزل عنه ولا الى ما قال الشارح المحقق ان المرجح لا يجب فيه الاطراد والانعكاس بل هو ما يكون له مناسبة وملائمة بالاعتبار المناسب ولا يرد ما اورد على السيد السند انه لا يفيد الترجيح على المعرف الموصوف بالوصول لان ذكر المعرف اقواذ يكتفي الوصول (او استهجان النصر بجمع الاسم) الاول بالعلم ليشمل اللقب والكنية ايضا بالاخفاء ولم يقل لاستهجان الذكر بالاسم للتشبه على جهة الاستهجان وهي التصريح والاستهجان اما المصلحة يعود الى المسند اليه كما في الآية لان من له شرف اذا احتج الى ذكر ما صدر عنه مالا يليق به لا يحسن ان يصرح به واما المصلحة يعود الى غيره كما اذا فعل المستند اليه تعظيم ما لا يحسن التصريح بانه فعل به ذلك نحو ضرب الامير من امره السلطان بضربه وهذه التكنة لا ترجح الوصول الاعلى العلم (او زيادة التقرير) ولم يقل او زيادة تقريره ليعم زيادة تقرير المسند وزيادة تقرير المسند اليه وزيادة تقرير غيرها من المفعول والغرض الموقوف له الكلام فلو قال تقرير لكان اظهر فالتحالف في ان المراد تقرير

بعد نسخة

اشارة الى تصحيح ما قال الشارح
المحقق من قوله المصنف اشار
الى تفصيل الباعث الموجب
للموصول والمرجح ورد من كذبه
بانه لا موجب فيما ذكره المصنف

استيفاء نسخة

لما يكون نسخة

لان جدوى الكلام في نظر البلغ
هي المعاني الزائدة لاصل المراد

٢٤

المستند والمستند اليه والفرض المسوق له الكلام مما لا يلتفت اليه او الالفهام والحصص
في الثلاثة من قصور انظار الاوهام ورد عليك توضيح هذا المحل مع مزيد انعام من الملك
اسلام في شرح ما مثل به مقتضى المقام اعني قوله (نحو وراودته التي هو في شمساعن
نفسه) اي مما نحو هذه الآية يعني التعريف بالوصولية لاستهجان التصريح بالاسم وزيادة
التقرير كما يرشد اليه كلام المفتاح وان كان يوم اقتصار الابضاح على تطبيقه
على زيادة التفرير اختصاصه بالثاني وفي تمثيل مقامين بمثل واحد تبيينه على انه لا يمنع جمع بين
المقامات ولا خفاء في ان في الاسم الموصول من يد تفرير ثبوت المرادة اي المخادعة والتحمل
لموافقة يوسف اباه لانه اذا كان مولى ابها يكون في غاية التمكن من تلك ومزيد تقرير
المستند اليه لدفع الاحتمال الذي في غير الموصول من زليخا وامرأة العزيز بناء على احتمال
اشتراكهما وزيادة تقرير مرادة يوسف ودفع استبعاد مرادته بكونه مملوكا لهما
وزيادة تقرير الغرض المسوق له الكلام من نزاهة يوسف عليه السلام حيث افاد اباه
عن الفحشاء مع سعي مالكته فيه باغة غاية الاهتمام وفيه تنزيه دقيق اخر لم يدركه العلماء
الاعلام وهو ان نزاهته بحيث انه لو لم يكن مملوكا لهما لم يتمكن من مرادته ومن عجاب
ما وقع من معنى الكتاب على هذا الكتاب انه كيف يكون التي هو في يدها ادل من زليخا
وامرأة العزيز وقد تقرر في الاصول ان دار فلان يحتمل الدار المملوكة والعارية والمستأجرة
ولم يدرك ان صاحبة الدار وما كتبها ايضا محتملة اكثرا احتمال من امرأة العزيز فاني شئ يحوجه
الى الرجوع بائمة الاصول وان نسبة العبد الى شخص بكونه في بيته تفيد انه مملوك له
وتكون الموصول غير محتمل لان مالكة يوسف عليه السلام متعينة غير محتملة (او التخييم)
اي التعظيم على مافي القاموس وفي المختصر اي التعظيم والتهو بل (نحو وفتيهم
من اليم ما غشبههم) قوله من اليم بيان ما غشبههم او من التبعض وهو حال على التقديرين
والتعظيم لكثرة ما غشبههم حيث اجتمع مدة مديدة وحس حتى مر بنوا اسرائيل ودخل الى
فرعون بنامه وكال قوته وشدة منعه عما يقتضيه طبعه من الجريان حتى ازدحم فتأثيره فيهم
كان في النهاية او التعظيم لانه كان ماء متقاد الحكم الله محكما بما هو خارق العادة ما مورا
بعذابهم فغضبهم باليس عادة المادة الماء مثله ويحتمل ان يكون الموصول في الآية نالها بآدم
عن الافهام حيث وجد منه مالا تقبله العقول وتناهى عن القبول ومنه قول ابي نواس
ولقد نهزت مع الغواة بدوهم واسميت سرح اللعظ حيث اساموا* وبلغت ما بلغ امرئ في بنيابه
فاذا عصارة كل ذاك اثم* والاثام بفتح الهيمزة واد في جهنم والعقوبة وبكسر كالما ثم كذا في
القاموس (او تنبيه المخاطب على خطاه) سواء كان خطا او خطأ غيره فلذا ذكره نحو قول عبدة
ابن الطبيب من قصيدة يغطفها ينسده (ان الذين ترونهم) على صيغة المجهول من الارادة
اي نظنونهم لان مجهول هذا الباب من الزوية تعارف في الظن والمراد بالظن ماسرى
اليقين كما قد يبيح بهذا المعنى لان ذلك حكم ظن الاخوة دون الجرم ولان الاخوة لا تكون
الامطونة لان الناس اصناف مظنون الاخوة ومحزومها ومنقتهما وصيغة المعلوم في رواها
الرواية والدرابة لانها بمعنى اليقين فلا يتصور فيها الخطاء (اخوانكم ينشئ غليل
صدورهم) الغليل العطش او شدته او حرارة الجوف كذا في القاموس (ان تصرعوا) اي
ان تطرحوا على الارض والصرع الطرح في الارض والظا انه كايه عن ان تقبلوا وقال
الشارح اي ان تهلكوا او تصابوا بالحوادث ففيه تنبيه المخاطب على خطاه في الاعتقاد
ليجتنب عن مثل هذا الاعتقاد ولا يرضى بالاعتقاد على احديظن به الوداد وعلى خطاه

اخوانه في المعاملة... اذ الالتيام الذي يتنبي عليه المهام ان لا يغوت منك في شان
اخذك الالتهام فالتنال اسمى الخطاء قال الشارح المحقق ففيه من التنبيه على خطاهم
في هذا الظن ما ليس في قولهم ان القوم القلائي هذا وينبأ درمته ان كلام الشاعر في
قوم مخصوص والظا انه تنبيه على اعتقادي تعلق منه بالناس ايا كانوا واي وقت كان فليس
هناك قوم معينون يتأتى التعبير عنهم بالقوم القلائي بل من نكات التعبير بالموصول في البيت
عدم علم المخاطب ولا المتكلم بهم بمساوى الصلة ويحتمل ان يكون المقصود التحذير عن
الناس فالتعبير بالموصول ليلزم ثبوت الحال لمن ليس له الصلة بطريق الاولى فخذها من نكات
الموصولية فانها تهم التنكف والسكاي جعل البيت من الائمة الى وجه نبأ الخبر لينوسل
به الى التنبيه على الخطاء والمصنف عدل عنه وجهه للتنبيه على خطاه لانه لا يما في
الموصول الى وجه نبأ الخبر لانه يقتضي نبأ يقتضيه عليه ورده الشارح المحقق بان
الذوق والعرف شاهد اصدقا على ان التعبير عن معتقده المخاطب اخل لمن يظنه اخا بوى
الى ان الخبر عنه يكون مباحثا في الاخوة ولا يخفى ان خطاهم مستفاد من الموصول
كالائمة من غير ان يتوسط في ذلك الائمة وجعل الائمة ذريعة لا يصفوا عن شائبة التكلف في
يخطا في العدول وان اخطا في نفي ائمة الموصول الا ان يقال المراد التنبيه الواضح الحاصل
من البرهان والموصول قد يكون للتنبيه على صواب نحو ان الذي رأيته محبلك لم يقصر في
محبته (او الائمة الى وجه نبأ الخبر وعلى جهته) اقول في القاموس وجه الكلام السبيل المقصود
فالائمة الى وجه نبأ الخبر الائمة الى سبيل نبأ الخبر وانه الى اي مقصد ينتهي بعد معرفته
ولذا قال المفتاح الى وجه نبأ الخبر الذي تنبيه عليه اشارة الى ان الائمة انما ينتم بعد
تحصيل نبأه وانما قال الخبر لان الكلام في الخبر وسان الحكم المشترك ينسبه وبين الابتداء ان
يعرف بالمقايضة فالقصود ان (نحو ان الذين يستكبرون عن عبادتي سيدخلون جهنم
داخرين) بوى الى ان سبيل الخبر عن دخولهم جهنم صاغرين كون دخولهم على هذه النصفة
على طبق استكبارهم عن العباداة وقوله ان الذي سمك السماء بوى الى ان سبيل الاخبار
ينبأ البيت الارتفاع ليس مزية رفعة تكون معادة فيما بين البيوت بل تفاوت يكون بين السماء
وسائر الابنية الرفعة ثم ان ذلك الائمة بما يقصده تعظيم الخبر كما في هذا البيت وقوله ان
الذين كذبوا شيعيا كانوا هم الخاسرين فانه يدل على ان سبيل الاخبار بخسرا انهم ليس
الخسيران المتعلق بالدار القانية التي ربما يجبر بالسعي في مقدمات الرجوع الى الخسيران الاخرى
الذي لا تدارك له وفيه تعظيم شأن شعيب عليه السلام وقوله ان التي ضربت بيتا مهاجرة
بكوفة الجندي غالت ودها غول بوى الى ان سبيل الاخبار بهلاك ودها انها استأصلت ولم
يبق منها شئ حتى اختارت المهاجرة الى بلدة بعيدة بيمد طريق الوصول اليها وملاقاتهم اذ لو
كان بقي من ودها اثر لها اختارت ذلك ثم انه يجعل ذلك الائمة وسيلة الى تحقيق الخبر وبيان
انه لا محالة واقع ومن هذا بين الفرق بين الائمة الى وجه نبأ الخبر وتحقيقه وان دفع ترتيب
المصنف جعل الائمة ذريعة الى تحقيق الخبر بعدم الفرق بينهما ولذا ذكره وقال الشارح المحقق
الائمة الى وجه نبأ الخبر هو الائمة الى طرزه وطريقه والى انه من اي جنس من جنس النواب
او الائمة وصاصله ان يأتى بالقائمة على وجه تنبيه على الخاتمة كالارصاد في علم البديع ورد
عليه انه لا بد من فارق بينه وبين الارصاد حتى لا يكون جملة من البلاغة وجعل الارصاد من
نوابها تحكما ورده السبيل بان المتبوع هو الخبر لا نبأه فلفظ النبأ مستدرك وان اريد به
الخبر المبني عليه اذ لا فائدة في وصفه المبني عليه هذا على ان لفظ المفتاح يأتى عن هذا التأويل لانه

قال وجه بناء الخبر ان الذي تنبيه عليه وبان الائمة الى وجد الخبر بهذا المعنى لا يكون وسيلة الى تعظيم الخبر بل تعظيمه انما يحصل من استناده الى المعلوم بهذه الصلة قدم على المستند اليه او اخر وكذا تعظيم غيره واهانة الخبر واهانة غيره مع انه جعل الائمة المذكور وسيلة ويمكن ان يقال تلك الامور كما تحصل من الاستناد تحصل من معرفة كونه من جنس الصلة فكما يحصل التعظيم بكونه فعل من رفع السماء يحصل بكونه من جنس رفع السماء وانه اذا كان يحصل من الاستناد فاذا علم من الموصول جنس المستند اليه حصل التعظيم ولا اهانة نعم يحصل من نفس الاستناد ايضا فيمكن ان يجعل الائمة ذريعة وان يجعل نفس الموصول ذريعة لكن لا يخفى ان الواضح الخالي عن التكلف كون الموصول مفيدا للتعظيم فالاعراض عنه والاقبال الى الاستفادة من الائمة تكلف وتعسف واختار السيد السند جعل الوجه معنى العلة وفسره بعله استناد الخبر الى الموصول يوصى الى علة استناد الخبر الى المستند اليه وربما يجعل ذلك الائمة وسيلة الى امور ذكرت وفيه ان ذلك الائمة لا يخص الخبر بل يشمل كل مستند فيخصيصه بالخبر من غير تخصيص وكيف وفولك بنى لنا بينا الذي سمك السماء ايضا يوصى الى وجه استناد البناء الى ذلك المستند اليه وايضا تعظيم المستند انما يحصل من الاستناد الى هذا الموصول لان ائمة الموصول الى ان علة الاستناد قيام مضمون الصلة به وان امكن جملة وسيلة الى التعظيم لكن مع كون الاستناد وسيلة اليه مما لا يلتفت اليه فضلا عن ان يرجع على الاستناد في ذلك وحل جعل الائمة الى علة بناء الخبر وسيلة على جعل ذكر علة بناء الخبر وسيلة لبيان انه علة البناء كما يفهم من كلام السيد السند بعيد عن الفهم على ان تعليق الحكم بالموصول بالمشق يوصى الى علة ثبوت المستند الى علة اثباته ومنهم من فسر بعله الثبوت ولم يلتفتوا اليه لان كثيرا في امثلة المفتاح للائمة لا يساعد (ثم انه) اي الائمة المذكور (ربما جعل ذريعة الى التعريض بالتعظيم لشأنه) اي الخبر (نحو) قول الفرزدق (ان الذي سمك السماء) اي رفعها (بنى لنا بينا دعائمه اعز واطول) يريد بيت الشرف والمجد (او) شان (غيره) اي الخبر (نحو) الذين كذبوا شعيبا كانوا هم الخاسرين) فان فيه تعظيم شان شعيب وفي البيت ايضا تعظيم شان غير الخبر وهو البيت او المتكلم وفي الآية ايضا تعظيم شان الخبر كانه قيل خسروا خسروانا عظيمنا واعتبارات التعريف بالوصولية كثيرة جدا قال السكاكي وفي هذه الاعتبارات كثرة فحرم حول ذلك (وبالاشارة) اي تعريف المستند اليه بآراءه اسم اشارة والعارة الواضحة بجعله اسم اشارة لان استعمال اسم الاشارة بهذا المعنى لم يونس (لتبزيه اكل تمير) اي لتبزيه المستند اليه اكل تمير مما يمكن من المعارف التي يسمها المقام والافا كل التميز انا يصور باعرف المعارف وهو المضمر المكمل للمعنى اسم الاشارة على المذهب المتصور ومن قال هو اعلم كن قال هو اسم الاشارة مذهب المجهول فلا يلحق ان يبنى عليه هذا الحكم المذكور والمصنف ترك ما لا بد منه وهو كون المقام صالحا لاسم الاشارة لما عرفت غير مرة ان مثله ما يعرف من علم اخر وهو المقام الذي يتأقلم ان يحضره في ذهن السامع بالاشارة الحسية المفسرة بالاشارة الجوارح وذلك بان يكون المستند اليه مبصرا لهما ويكون للتكلم اشارة حسية فاستعمال اسم الاشارة في كلامه تعالى سواء كان الى المبصر او غيره مجازا لثبوته تعالى عن الاشارة بالجوارح وكذا استعماله في غير المبصر سواء كان مما يمكن ان يدرك بالمبصر او لا ولكن يكون مدركا بالحس الاول مدركا بالفعل الصريح فغير المبصر من المبصرات يحتاج الى تنزيه منزلة المبصر والمحموس الغير المبصر الى تأويله بالمبصر ثم بالمبصر بالفعل والمعقول

الى تأويله بالمحموس ثم بالمبصر بالفعل فاذا ذكره السيد السند ان غير المحسوس يحتاج الى تأويلين تنزيه منزلة المحسوس ثم تنزيه منزلة المشاهد واما المحسوس الغير المشاهد فيكفي فيه تأويل واحد وهو ان يجعل بمنزلة المشاهد ليس بذلك وبالجملة استعمال اسم الاشارة في قوله تعالى اولئك على هدى من ربهم من خلاف مقتضى الظاهر من وجهين فاعرفهما وكذا في قوله اولئك آباءى فخفى عنهم فالحق عنه خروج عن مقتضى الظاهر (نحو قوله) اي ابن الرومي (هذا ابو الصقر فردا في محاسنه) جمع حسن على خلاف القياس (من نسل شيان بين الضال والسلم) النسل الولد وشيخان بن ثعلبة ابو قبيلة صر اسماء لاقبيلة وما في البيت يحتملها والضال والسلم شجران بالبادية وكونه من نسل شيان يعني كرماء العرب وكونه بين الضال والسلم يعني من خلص العرب وفصحائهم او من اعزه الناس لان فقد العز في الحضرة كما قيل او من سادات العرب اني لهم مرعى ومسكن لا ينافيهم الغير فيه وان كان داخل في محاسنه نكح ذكره لان المتبادر منه غير التسبب والفصاحة وصيانة العز ولم يضر لبيان الاعراب لانه نوع من الاسهاب (او ان تعريض بغياوة السامع) حتى كانه لا يدرك غير المحسوس على ما قيل او حتى كانه لا عقل له وانما قوته الادراكية الحس كحيوانات الجم لا لانه لا يفهم مالم يره الشيء كالم تمير حتى يجعله هذه التكنة من فروع قصد التمييز اكن تميز كافي المفتاح ويمكن التعريض باسم الاشارة لفظانية السامع اشارة الى انه يدرك كل شئ ادراك المحسوس وبان المشار اليه متعين غاية التعيين حتى كانه محسوس لكل احد (كقوله) اي الفرزدق (اولئك) يحتمل ان يكون للتعريض بشيئين ابان (ابان فخفى عنهم) اي اذكر لي مثلهم من آباءك ففيه تكريم يناسب شجاءه او من فرق الناس وهو المناسب لمقام مدح ابائه قبل الامر للتمجيد نحو فاتوا بسورة من مثله وجعل الكلام نهكما لا يوجب الى جملة للتمجيد كما لا يخفى على صاحب التميز (اذا جعنا يا جرير) في هذا الخطاب البعيد ايضا تربية غياوة كانه قيل لا تعرفك الخطاب مالم تناد ولا تحسب قريبا لبلادك ولا تزال تعد بعيدا (المجامع) اي المجالس اي مجالس كثير الحضار من طوائف العرب كانه مجالس وفيه اشارة الى انه بعيد عن الانصاف مكابر جدا حتى لو لم يكن كثرة الشاهدين بالحق لادعى ما يشاء ولا يفهمه الحق المدين الواضع البيضاء وفي الاساس الجوامع ابيان لغة الجامعة بالامر الذي يجتمع له الناس وجعل المجامع مصدرا ميماع يعني الفاعل بجمع الروايتين معنى تكلف بعيد وعنه غنى (اوبان حاله في القرب) الرئي (والبعد والتوسط) اخر التوسط مع ان ظاهر حاله يقتضي التوسط لما قيل انه يحقق بعد تحقيق الطرفين اولاته ناقص في كل من القرب والبعد ولا يخفى ان جعل القرب الرئي واخوه ذريعة للتعظيم والتحقير اقرب فلا يرد ما استصعب من انه كيف بعد البيان بالمعنى الغوى والافادة بالدلالة الوضعية من الخواص والمزايا حتى جعل هذا العديل للخواص توطئة لما بعده ولم يحرز عن عدمه قاعدة العبارة واحتج الى دعوى ان القرب والبعد والتوسط ليس مما يقصد باسم الاشارة وضعا بل من دقائق لا يحيط بها الا نظر البليغ لانه يدور على مناسبة الافاظ بحسب القلة والكثرة والتوسط وقال الشارح المحقق ان المعنى الوضعي قد يكون زائدا على اصل المراد فانه اذا كان المراد اصل الحكم على معين يمكن تصوره بغير متعدي فاختر اسم الاشارة لافادة قربه بكون ابراده زائدا على اصل المراد وهو القرب ولولا هذا الاعتبار لا يشك كثير من مباحث المعاني من الاضمار والعمية والقصر الى غير ذلك وروى السيد السند بان جمع المعاني اللغوية تصير

زائدة على اصل المراد بهذا الاعتبار وتكون الافادة بالدلالات الوضعية من مباحث علم المعاني مع انهم صرحوا بان نظريتهم في الزائد على المعنى الوضعي ويمكن ان يجاب عن اصل التهمة بان الحكم بانه قريب ليس داخلا في الموضوع له واما الداخلة فيه القرب على وجه هو قيد للذات والمحمول معه اجبالا وما جعل داعيا الى ايراد اسم الاشارة بيان انه قريب وافادة هذا الحكم اذا دعي المقام اليه كما يقول لمن يخاطبك بما لا ترضى ان يسمعه غيرك تسمع هذا فالترديد بالتعبير عنه بهذا الایسا الى انه قريب ليمتنع المتكلم عن التكلم او يقول المتكلم في ردك لا يسمع اولئك فيعبر باولئك للاشارة الى انه بعيد لا يسمع ولمزيد توضيح هذا المقصود قال بيان حاله في القرب الخ ولم يقل بيان القرب الخ فتأمل ولا يعد ان يقال المقصود منه التنبيه على ان غرض البلغ ربما يكون بيان المعنى الموضوع له اذا لم يكن مقام يقتضي ازيد منه اما الفصور المخاطب او غير ذلك وهذا مما يتبعك في كثير من مباحث المعاني من اشكاله ونجيك من صغوبته واشكاله (كقولك هذا او ذلك او ذلك زيد) اي كقولك هذا زيد او قولك ذلك زيد او قولك ذلك زيد فان قلت الظاهر العطف بالواو لان التمثيل بالثلاثة للثلاث السابقة فالتثنية على ترتيب الالف والتعارف فيه العطف بكلمة او وسطح على وجهه ان شاء الله تعالى ولك ان تجعله حكما واحدا مشتلا على الامة الثلاثة مشتلا على التردد (او تحقيره بالقرب) اي بسبب القرب اما بان ترديه للانتقال منه الى التحقير فيكون من قبيل الكناية واما بان ترديد التحقير لعلاقة له بالقرب فيكون محسازا (نحو هذا الذي يذكر آلهنكم او تعظيمه بالعبد) تنزيلا ليعبر بدرجة من الزيادة بعد المسافة (نحو ما في ذلك الكتاب او تحقيره بالعبد كما يقال ذلك اللعين فعل كذا) كما لم يذكر التعظيم بالقرب مع انه يناسب التعظيم بان ينزل قربه من مساحة الخصور والمخاطب منزلة قرب المسافة واعرض عنه في الايضاح ايضا لانه لم يجده فيما ينهم ويرده قوله تعالى ربنا ما خلقت هذا باطلا وقوله تعالى وان هذا القرآن يهدي للتي هي اقوم واعلم ان اسم الاشارة المستعملة في غير الحاضر في عين عيننا كان او معنى كصغير الغائب يحتاج الى تقدم ذكر صرح به الرضى (اول التنبيه عند تعقيب المشار اليه باوصاف) اي عند ايراد اوصاف تعقيب المشار اليه (على انه) متعلق بالتنبيه اي على ان المشار اليه (جدير بما رده) اي بعد اسم الاشارة او على ان المستند اليه جدير بما رده (من اجلها) اي من اجل تلك الاوصاف ولا يخفى ان التنبيه لا يتوقف على تعدد الاوصاف ولا على الكون تعقيب المشار اليه فانه يصح ان يكون قبله كان تقول جاني زيد الفاضل الكامل وهذا يستحق الاكرام ولا على ان يكون ما وجد يريه واراد بعده فليكن قبله كان يقول ويستحق الاكرام هذا فالواضح ان يقال او التنبيه عند الاشارة الى موصوف على ان المشار اليه جدير بما استند اليه من اجل كونه موصوفا ووجه التنبيه انه يصير التعبير باسم الاشارة بمنزلة التعبير بقولنا المتصف بهذه الصفات لان ايراد اسم الاشارة لجهله كالمحسوس باعتبار التميز الحاصل بالانصاف وتوافق الحكم بالمشقة بشعر بهلية ما خذه فيدل على الحكم بالانصاف على مدخلية الانصاف ويحتمل ان يكون ايراد اسم الاشارة بعد وصف المشار اليه لتفخيم الاوصاف او تحقيره الى ان عظم الذات بسببها او حقرت (نحو اولئك على هدى من ربهم واولئك هم المفلحون) فان اولئك الاول اشارة الى الموصول المعقب بصلة الايمان بالغيب وما عطف عليه والموصول المعقب بالايمان بما نزل اليك وما نزل من قبلك وفيه تنبيه على ان كونهم خليقين بان يكونوا على

هدى لاجل الانصاف بهذه الاوصاف واولئك الثاني اشارة الى اولئك المعقنين تلك الاوصاف مع زيادة كونهم على هدى وفيه تنبيه على ان استحقاقهم الفلاح وافوز عاجلا واجلا لاجل ذلك الانصاف والشارح المحقق لم يفرق بين اسمي الاشارة فاتبع القاروق فانه اعدل واتباع ما هو الاحق افضل ومما جعله صاحب المفتاح داعيا الى اسم الاشارة ان لا يكون لك او لاسمك طريق سوى الاشارة ولم يلتفت اليه المصنف ابعد ان لا يمكن التعبير عن المحسوس بالتكلم والسامع بطريق آخر تعرفهما اذ لا اقل من الذي في هذا المكان فتأمل (وباللام) اي تعريف المستند اليه وارباده معرفا باللام (للاشارة الى مهورود) اطلق المهورود مع ان نفس الحقيقة في المرف بلام الجنس ايضا مهورود كما يبر اليه قوله وقد يأتي الواحد باعتبار عهديته في الذهن لان المهورود تعارف في بعض من مفهوم ما دخل عليه اللام وقسم لام العهد على لام الحقيقة مع انه آخره السكاكي لان المرف به اعرف ولا نقسم لام الحقيقة وكثرة بجائه فلام العهد كالسبب بالنسبة اليه ولو اخرجنا الفصل بين القسمين واعلم انه اشهر فيما بين النحاة ان لام انتر يف يكون للعهد الخارجي وتعرف الجنس والعهد الذهني والاستغراق لحق صاحب المفتاح ان لام التعريف للاشارة الى تعيين حصة من مفهوم مدخوله او تعيين نفس المفهوم والعهد الذهني والاستغراق من اقسام لام تعريف الجنس ثم ذكر ان الفرق بين تعريف الجنس والعهد بما لا يعود الى مجرد اصطلاح وتفرقه بالتسمية لا يظهر وهذا لا يحسن وحقق ان لافرق بين لام العهد ولا لام الجنس اذ كل منهما اشارة الى مهورود غائبة ان المهورود في احدهما الجنس وفي الاخر حصة منه وجعل احدهما لام الجنس والاخر لام العهد ليس لتبريحه الى مفهوم التعريف بل باعتبار معروض التعيين ولهذا قال ائمة الاصول حقيقة ان تعريف العهد لا غير وهذا كلام حق قد خفي على المصنف والشارح المحقق اظنهما به انه يقول لافرق بين القسمين بحسب المفهوم وتعرف ملتبس بتعريف الحقيقة فرد المصنف عليه وتبعه الشارح بالفرق بتعيين المراد بلام العهد ولام الحقيقة بان الاول اشارة الى حصة من الجنس والثاني الى نفسه لكن تبعاه في كون لام العهد الذهني ولام الاستغراق داخلين تحت لام الجنس ولام العهد اشارة الى مهورود اي مدرك حاضر في ذهن المتكلم والمخاطب اما ذكره سابقا في كلامك او الكلام غيرك صريححا وغير صريحح وهو العهد الحقيقي واما التنبيه وكونه معلوما لا محالة حقيقة او ادعاء لغرض وهو العهد التقديري واحدا كان او اثنين اوجاعة لكن الاشارة الى الجماعة لا يجمع تعريف العهد مع الاستغراق لان العهد يقتضي قصد الجماعة باللفظ واشارة اللام الى تعيينها ولام الحقيقة يقتضي الاشارة الى حضور الجنس وقصده باللفظ وفهم الجماعة من القرينة ومن خارج اللفظ فاقاله الشارح المحقق من انه نبيه صاحب المفتاح بتمثيل العهد بقوله تعالى وابتعث في الدان حاشرين يا توب كل صغار عليهم جمع السحرة على ان العموم والعهد يحتمل ان لا يتباينان كما يوهمه جعلهما اقسامين اذ المراد بالجمعة جميعهم من يف كما نبيه عليه السيد السند والذى ارى ان التعريف العهد لا يكون اشارة الا الى واحد من الجنس فان المشار الى اثنين انما هو التثنية والاثنان حصة واحدة من الجنس الذي هو مفهوم التثنية والاثنان حصة واحدة من الجنس الذي هو مفهوم التثنية وهكذا الاكثر من اثنين حصة واحدة من مفهوم الجمع واعلم ان المذكور في كلام الشارح المحقق والايضاح ان لام الجنس ولام الحقيقة بمعنى والمذكور في حواشي السيد نفلا عن بعض الافاضل ان لام الحقيقة ولام الطبيعة بمعنى وهو قسم من لام الجنس

بقابل العهد الذهني والاستراق (نحو وليس الذكر كالانثى) لما فسر قوله تعالى
وليس الذكر كالانثى بوجهين احدهما اني مساواة الذكر والانثى في الحرير وهومبنى
على كونه من كلام امرأة عمران وتمتد لتعبرها بعني التعسر على وضعها اني وعدم
مساواتها في الحرير فياليتها كانت ذكرا او باليتها يساوي الذكر والانثى في الحرير
فاجاب الله عنهما بان جعل اثناهما مساوية للذكر في الحرير واوشاء جعلها ذكر او حيث
اللام فيهما الساجس ولا يصلح ان مثالين للام العهد وثانيهما انه من كلام رب العزة
تسبلا لها بتفسيرها بان اثناهما تفضل على الذكر الذي طلبته احتاج المصنف الى تفسيره حتى
ينضح كونهما مثالين فقال (اي الذي طلبت) امرأة عمران وهذا يشر به جعل الذكر معهودا
لتعبد باعتبار طلبها لا باعتبار ذكرها فيكون مثالا للعهد التقديري وقوله (كأنني وهبتها)
اشارة الى انها معهودة باعتبار ذكرها في قولها رب اني وضعتها انثى لان ما وضعتها هو هبة الله
ولو قال كأنني وضعتها اكان اوضح فهي مثال للعهد التحقيق ويمكن جعل الذكر معهودا
تحقيقا بوجه منها ما ذكره الشارح المحقق من ان قول تعالى رب اني نذرت لك ما في بطني
حررا يفيد الذكر لان الحرير لا يكون الا للذكر وهو عتق الذكر لخدمة بيت المقدس
ومنها ان قوله اني نذرت لك ما في بطني محررا يفيد شرط واضح اي لو كان ذكر او متهما
ان قوله رب اني وضعتها انثى تحسرا على فوت الذكر فيذكره لكن ما ذكره المصنف توجيه
حسن اليق بهذا المقام تبين له وان خفي على الفحول الاعلام والحمد لله على الانعام بالاهاام
وجعل الرضى على وصف المنادى المبهم نحو باليتها الرجل وصف اسم الاشارة نحو هذا الرجل
للعهد لكونه معلوما بالحضور وتبينه الشارح المحقق وفيه تأمل لان الظاهر انه لرفع الابهام
ودفع التباس في الاشارة الحسية ببيان الجنس وبه يشعر كلام الحجة فهو لثمة بيف الجنس نعم
يقع الجنس على حصة معينة غاية التعيين وفرق بين المقصد بالعبارة وبين انصراف
العبارة اليه قيل ذلك مقيد بما اذا استعمل اسم الاشارة في المشاهدة على ما هو وضعه
او ذكر اسم الاشارة على وجه الاهمال لاعلى وجه كلى اي اسم الاشارة في الجملة فلا يرد ان اسم
الاشارة قد يكون اشارة الى الجنس الذي جعل وصفه (او الى نفس الحقيقة) ومفهوم المسمى
او المفهوم المجازي فان لام التعريف كما يدخل على الحقيقة يدخل على المجاز فيقول الاسد الذي
رمى خبره من الاسد المفترس والمراد الاشارة الى المفهوم سواء اقتصر الحكم على المفهوم واقضى
صرفه الى الفرد فالاول (كقولك الرجل خير من المرأة) والثاني ما يشر به قوله وقد يأتي
وقد يفيد ولا يصح تفيد الحقيقة بمساو تعبره قصد الافراد كما يشعر به كلام الشارح وان
بوجه التمثيل والا فلا يصح جعل العهد الذهني والاستراق داخلين تحته وكون جنس
الرجل خيرا من جنس المرأة لا ينافي كون شخص مرأة خيرا من شخص رجل فان العرايق
قد شتت عما يستلزمه الجنس وقد يكون الاشارة الى نفس الحقيقة لدعوى اتحاده
مع شئ وجعل قوله تعالى اولئك هم المؤمنون وهو الذي قصد جارا لله تعالى حيث قال
ان معنى التعريف في المقام الدلالة على ان المتقين هم الذين ان حصلت صفة المقامين
وتحققوا ما هم وقصروا بصورهم الحقيقة فهم لا يعدون تلك الحقيقة كما تقول اصحابك
هل عرف الاسد وما جبل عليه من فرط الاقدام ان زيدا هو هو ولا يخفى انه ابلغ من قصد
القصر ادناه ووصفه النسخ في دلائل الاعجاز بنهاية الدقة حتى كأنه يعرف ويكر من وهم
من قوله لا يعدون تلك الحقيقة انه جملة من قصر المسند اليه على المسند فلا ياتي به وكيف وقد
استولى عليه الوهم اني ان قال انه جعل ضمير الفصل لقصر المسند اليه على المسند ولم يعرف

قال الشارح المحقق في شرح
الفتاح قيل هذا من العهد
التقديري لكن قال السيد السند
المشهور ان العهد الحقيقي
ما ذكر بوجه وجعل الذكر
لثمة من الحرير عهدا تحقيقا
مد

انه في بيان معنى التعريف وقد يشار الى تعيين الجنس من حيث انسابه الى المسند اليه فيرجع
التعيين الى الانساب كما في بيت حسان ووالدك العبد اي ووالدك المعروف بالعبودية وظاهر
عبارة بشعر بان لام الجنس اشارة الى نفس المفهوم من غير زيادة وذلك لا يقتضي تعريفا
في المفهوم حتى بعدمعرفة حصولها من نفس استعمال اللفظ ويستدعي ان يجعل تعريف
المعرف بلام الجنس تعريف اللفظ لا يحكم به الا اضبط احكام اللفظ من غير حفظ للمعنى فيه
كما قال بعض محقق الحجة كل لام تعريف يسوى لام العهد لاعني للتعريف فيها والناظرون
في المعاني لهم شرب آخر ولا يلتصقون الى هذا المورد ولا ينظرون الى هذا المخذ ولا يعتبرون
التعريف اللفظي وان ذلك تراهم طووا ذكر علم الجنس باقسامه في مقام التعريف للعهد واحكامه
فيجب ان يحمل قوله او الى نفس الحقيقة على نفس الحقيقة باعتبار حضورها وتعيينها
وعهدها في الذهن يرشدك اليه قوله فيما بعد باعتبار عهديته في الذهن فان قيل لم يعمل
علم الجنس موضوعا لجوهره ما وضع له المعرفة بلام الجنس قلت لان اعتبار التعيين الذهني
تكافؤا ليس نظرا لرب وضع اللفظ الاعلى الامور الخارجية وذوالالام يدعو اليه لثلا
بلغوا الام ولا داعي فيه في نحو اسامة قال السكاني لا بد في تعريف الحقيقة من تزييلها منزلة
المعهود بوجه من الوجوه الخطائية اما لكون ذلك الشئ محتاجا اليه على طريق التحقيق
او على طريق التهكم فهو لذلك حاضر في الذهن اولانه عظيم الخطر معقوده المهم لذلك
على احد الطرفين اولانه لا يغيب عن الجنس على احد الطرفين واما لانه جار على الاسن
كثير الدور في الكلام على احد الطرفين (وقدياتي) اي المعرفة بلام الحقيقة (واحد) من
افراد مفهومة (باعتبار عهديته) اي عهديته ذلك المسمى (في الذهن) لا باعتبار عهديته
الواحد اي حرف التعريف لتعين المسمى لا الفرد وقال الشارح يريد انه يأتي لواحد باعتبار
تهديه ذلك الواحد من حيث انه متحد مع ما هو معهود في الذهن فكأنه معهود ولا يخفى ان
ادخال حرف التعليل في قوله قد يأتي وقوله وقد يفيد بوجه ان لام الحقيقة من حيث هي هي
اكثر من مساو ليس الامر كذلك لان الحكم على المفهوم من حيث هو هو قليا يكون في المحاورات
وان كثرة العلوم في العرفات وكأنه اني بكلمة قد للتحقيق ازالة للشك في ذلك الاتيان لانه
خلاف الاصل والاصل ارادة المفهوم من حيث هو هو لانه الموضوع له وانما يعدل الى البعض
عند قرينة البعوضة والى العموم عند قرينة الوجود وعدم قرينة البعوضة لان التخصيص
بعض دون بعض ترجيح بلامر جمع وانما قال وقد يأتي ولم يقل وقد يقصد به واحد لان
الواحد غير مقصود باللفظ وانما يأتي من القرينة (كقولك ادخل السوق) فان السوق افاد
ان الحقيقة المتحدة المرادة بالمعرفة باللام متحدت مع موجود حتى لو اريد اواحد كان اللفظ مجازا
بخلاف انكره فانها وان وضعت للحقيقة المتحدة الا انها مع التنوين تفيد الماهية مع وحدة
لا بعينها وبسمى فردا متشرا وبفهم الواحد منها من حاق اللفظ واختلف في وضع اسم
الجنس هل هو موضوع للحقيقة المتحدة او للحقيقة مع وحدة ورجح الشارح المحقق الثاني
ورده السيد السند بان لو كان كذلك يلزم ان يكون اسم الجنس حين دخول لام التعريف
في مقام العهد الذهني مجازا وقد جعلوه حقيقة او موضوعا بالوضع التركيبي على خلاف
الافرادى وقد بعد وبعارضه انه لو كان اسم الجنس موضوعا للحقيقة لكان حرف
بلام العهد مجازا في حصة البعوضة او موضوعا بالوضع التركيبي على خلاف الوضع
الافرادى والاول باطل بالاتفاق والثاني بعد جدا وبالحجة قولك ادخل سوقا يأتي
لواحد من حاق اللفظ فالكسرة اقوى في الاتيان لواحد فلندا قال (وهذا في المعنى

منها نسخ

فان الدخول نسخ

لا بد لكون اللام في اللّيم لام الحقيقة من ابطال ارادة العهد الخارجي وابطله بأنه لا يدل على الوفاء لجواز ان يكون في المعين ما يوجب الحمل وفيه انه يجوز ان يكون في البهيم ايضا ذلك وكون يسبي صفة يتوقف على ابطال كونه حالا وابطله السيد بان تقييد المرور بوقت مخصوص ليس بجيد وفيه ان يسبي اذا كان للاستمرار لم يكن فيه تقييد

اليقين

يريد ان الاقرب الى اللفظ الحقيقة من حيث هي هي والمباقي الواحد من قرينة اعتبار الوجود لم يبيح العموم لانتفاء قرينة البعوضة ولزوم ترجيح بلا مرجح

كأنكرا (لكن ليس كل نكرة كذلك لان المصادر ليس فيها انفصال الى الحقيقة المتحددة بالاجماع كما نص عليه المفتاح الا ان الشايع الغالب في النكرة ذلك فلهذا اطلقها ولا يخفى ان المعرف في مقام الاستغراق ايضا كالنكرة لانها تأتي للوحدات من غير اشارة الى تعيينها غاية انها متحدة مع الماهية الموهودة كالمعهود الذهني والمعرف بلام الحقيقة من المصادر كالنكرة منها في المعنى حتى حكم السيد السند في شرح المفتاح بأنه ينبغي ان يجوز ان يعامل مع هذه المصادر معاملة النكرة وان لم يتحقق الاستعمال فلا وجه لتخصيص هذا الحكم بهذا القسم ويمكن ان يقال يريد ان هذا في المعنى كالنكرة في اعتبار البقاء وليس غيره كذلك ولذا لم يعامل معاملة النكرة ونظرهم في هذا التخصيص محمود لان مناط الافادة وهو الفرد في هذا القسم مهم فليست بتعين تعلق بالمفهوم بخلاف ما اذا اريد الحقيقة من حيث هي هي فان مناط الحكم هو ما يتعلق به التبيين واجتلي في نظر العقل تعينه وبخلاف ما اذا اريد جميع الافراد فانها لتعنيها بالعموم نائب مثاب المعين فليقتل تعيين اللام بجوارحه الانهاس وخاص اللام في افادة التعيين عن ملام الاتهام والمعاملة معها معاملة النكرة كثيرة ولا غير نظير فانه وصف بالجملة في قول الشاعر

واقدم امر على اللّيم يسبي فخصبت ثمقات لا بعيني * وفي التنزيل يكمل الجمار بحمل اسفارها

وان قال في المعنى كالنكرة لانه في اللفظ معرفة صرفة لوجود اللام وعدم التعين ولهذا غلب اجراء احكام المعارف عليه حيث تعاضد حرف التعريف في اللفظ اثبت تعريف في المعنى وهذا اظهر مما قاله الشارح ان التقييد بقوله في المعنى لانه يجري عليه احكام المعارف من وقوعه مبتدأ وذا حال الى غير ذلك لان هذه الاحكام فرع كونه معرفة او كالمعرف فكما ان اجراء حكم النكرة فرع كونه في المعنى كالنكرة وليس من وجوه كونه في المعنى كالنكرة (وقد يقيد) اي المعرف بلام الجنس (الاستغراق) وشمول جميع الوحدات اذا امتنع حله على الحقيقة من حيث هي هي لقرينة اعتبار الوجود على بعض الافراد دون بعض لعدم قرينة البعوضة فاول ما يفيد المعرف بلام الجنس الحقيقة من حيث هي هي ثم الحقيقة في ضمن واحد ويجوز الى الحقيقة في ضمن الجميع فترتيب الكتاب على وفق هذا الترتيب وان كان رجحان الاستغراق على العهد الذهني ورجحان العهد الذهني على ما هو عليه بف الحقيقة من حيث هي هي كما نقرر في محله يقتضي عكس هذا الترتيب وقد تحقق قرينة على الاستغراق سري انتفاء قرينة البعوضة بعد قرينة اعتبار الوحدة ولا بد منها في المقام الاستدلالي (محوار الانسان ابي خسر) فان الاستثناء قرينة ارادة العموم لان شرطه الدخول في المستثنى منه قطعاً او الخروج قطعاً ولا مجال لخروج المؤمنين وعاملي الصالحات من الانسان فلا بد من الدخول جزئياً والدخول لا يتأتى بدون الاستغراق واعلم ان التعريف باللام والتداء والاضافة جاء لدلول اللفظ من الخارج واما تعريف باقي المعارف فن جوهر اللفظ واوضعه للامر اأخوذ مع المعين وما ذكره السيد السند ان تعريف الموصول واسم الاشارة والضمير من الخارج كالمعرف باللام والتداء والاضافة والانتظام الى الخمسة بحسب تفارقت ما يستفاد منه من تعريف لان الخارج في الموصول ونظيره قرينة المراد من اللفظ لا لالاشارة الى تعينه ولان تفاوت ما يستفاد منه ان يد من الخمسة (وهو) اراد الاستغراق مطلقاً باللام كان اوضحه بدليل قوله بعد بدليل صحة لارجال في الدار والاولى والاستغراق (ضرر بان) كافي الايضاح فلا خفاء في التثنية بالصاغفة مع خفاء كونه معرفاً باللام اذا اللام في اسم الفاعل اسم موصول لاحرف ان تعريف عند غير المازني

لان التعريف بالموصولة ايضا بأي الاستغراق نحو اكرم الذين يأتونك الا يزيدا هكذا ذكره الشارح المحقق وفيه نظر لان اسم الموصول لا يستعمل الا في فرد معين من المعلوم بالصيغة فالصاغفة استعملت في الجماعة المعينة التي هي صاغفة بلده او ملكته لافي مفهوم معرف بتعريف جنسي من حيث التحقيق في ضمن افراد بمعرفة القرينة من غير اشارة الى تعيين الافراد فتأمل ان كان لك دقة نظر يعينك الى ادراك وطرف فلا ترتيب في انه لا معنى لبيان الاقسام الاربعة في تعريف الموصول والشارح المحقق جعل كون اللام في اسم فاعل او مفعول لم يقصد به الحدوث حرف تعريف اتصافاً كاللام في الصفة المشبهة استنباطاً من مقتضيات كلامهم (حقيق نحو عالم الغيب والشهادة) اي كل غيب (وعرف في نحو جمع الامير الصاغفة) جمع صاغف (اي صاغفة بلده او ملكته) هو بفتح الميم واللام اوضح الميم عز الملك وسلطانه على ما في القاموس والمراد هنا ما في تصرف الملك من البلاد وارادة صاغفة البلاد اذا كان المراد بالامير امير البلاد والملكة اذا كان امير بلاد وفسر الشارح المحقق الحقيق بالشمول لكل ما يتناول اللفظ بحسب اللغة وكأني اراد اعم من تناول بحسب المعنى المجازي او الحقيق والعرف بالشمول لما يتناوله اللفظ بحسب متفاهم العرف هذا والعرف اذا اطلق يراد به العرف العام فيتجه انه يبي الشمول شرعاً واصطلاحاً واسطة وان الظاهر لغوي وعرفي اذ لا تقابل بين الحقيق والعرفي وفسر في شرح المفتاح والسيد السند ايضا الحقيق بما كان شموله للافراد على سبيل الحقيقة بان لا يخرج فرد والعرف بما بعد شمولاً في عرف الناس وان خرج عنه كثيرون من افراد المفهوم هذا ولا يخفى عليك ان التقسيم الى الحقيق والعرفي لا ينحصر الاستغراق بل هو تخصيص من غير تخصيص اذا تيان المعرف باللام ايضا لواحد منهم يكون عرفياً وحقيقياً اذا دخل السوق عرفي اذا المراد سوق من اسواق البلد لا اسواق الدنيا بل الاشارة الى الحقيقة من حيث هي هي ايضا كذلك لا تك ر بما نقول في بلد البطح خير من العنب لان بطيخه خير من عنبه فالاشارة في كل من البطح والعنب الى جنس خاص منهما بمعرفة العرف ولذا قد يعكس ذلك في بلد اخر وهكذا دقيقه قد ابدعها السكاكي واتخذها من جاء بعده مذهباً بشعره قوله في صدر هذا البحث وههنا دقيقة والحق ان الاستغراق الاحقيق والتصرف في امثال هذا المثال في الاسم المعرف حيث خص ببعض مفهومة بقرينة التعارف فاريد بالصاغفة احدي الصاغتين وادخل اللام واستفاد العموم فان قلت لم لم يجعل الصاغفة عهداً تقديرها قلت لا نزاع في صحته وانما الكلام فيما اذا اريد بها كل صاغفة ولما كان المثنى اشمل من المفرد والجمع من المثنى وكان الغرض من وضعهما الشمول لقصور المفرد عنه وكان يتبادر الى الوهم ان الجمع المستغرق اشمل من المثنى والمثنى المستغرق اشمل من المفرد المستغرق اذ زاد موجب الشمول نية على فساد بان استغراق المفرد يكون اشمل واعتمد على انه ينبغي القطن منه لان استغراق المثنى منه يكون اشمل من الجمع فقال (واستغراق المفرد اشمل) اي استغراق ما هو مفرد في المعنى سواء كان مفرداً في اللفظ او لا كالجمع المحلى باللام الذي بطل فيه معنى الجمعية اشمل من الجمع بحسب المعنى سواء كان جماعاً صورة او مفرداً نحو قوم ورهط ولم يقصد بذلك الحكم الكلي والظاهر منه عبارة المفتاح واستغراق المفرد يكون اشمل والظاهر منه ما قد يكون فلا يتجه ان قوله (بدليل صحة لارجال في الدار اذا كان فيها رجل او رجلان دون لارجل) لا يتم لان الصورة الجزئية

لا تات الدعوى الكلية ولا نه معارض بانه يصح لا يطبق في حل هذا الجرح رجل حيث يطبقه
رجلان اورجلان دون لا يطبقه رجال ويناق القوم مما ذكره الى ان استغراق المثني اشمل
من استغراق الجمع واستغراق جمع القلة أكثر من استغراق جمع الكثرة واستغراق كل جمع
محمول اشمل مما فوقه فقولك لا عشرة رجال اشمل من لا عشرين رجالا حتى انه كان الواضح
ان يقول واستغراق المنحول اشمل من استغراق الشامل قال السارح المحقق وانما اورد البيان
بلا التي لاني الجنس لانها نص في الاستغراق نحو ما من رجل في الدار لان زيادة من بعد
التي للتخصيص على الاستغراق وانه اسم لا تضمنه معنى من حتى لا يصح لارجل بل رجلان
بخلاف لارجل بالرفع فانه ظاهر فيه حتى يصح صرفه عن الاستغراق بالقرينة نحو ما جاءني
رجل بل رجلان وذلك بحتم وجهين احدهما ما ذكره السيد السند يعني انه
اورد بيان الدعوى فيما هو نص في الاستغراق لانه اذا لم يشمل في الجمع مع كون
التي نصا في الاستغراق الواحد والاثنين فعدم شمول جوع ليس نصا فيه بطريق الاولى
فيصح بذلك ثبوت المدعى وبمعارضه ان المفرد فيما ليس نصا في الاستغراق اذا كان
شاملا لما لا يشمل الجمع كان شموله فيما هو نص فيه بطريق الاولى وثانيهما انه يعني
انه لاربية في صحة قوله دون لارجل يا فتح لانه نص في الاستغراق بخلاف لارجل في الدار
بالرفع فان عدم صحته حتى اذ يصح ان يقال لارجل في الدار بل رجلان ولو جعل لارجل
الفتح ولا رجل بالرفع لكان عدم شمول لارجل بالرفع وشمول لارجل بالفتح بطريق الاولى
واورد على كون زيادة من موجبا للاستغراق القطعي قول الائمة ما من عام الا وفد خص
منه البعض فانه ليس نصا في العموم واللام يكن مخصوص البعض فيكذب نفسه واجيب بانه
مساغة وادعاء لا يقبل الكذب ومما يدل على الدعوى صحة كل رجال جاءني مع تخلف رجل
اورجلان دون كل رجل جاءني ولا يضره صحة كل رجل تسعة الدار دون كل رجال فتذكر
وانما لم يتعرض في بيان كون استغراق المفرد اشمل للمعرف باللام مع ان عقدا بحثه لان
استغراق الجمع المعرف باللام في الاكثر لا حاطة كل فرد من الجنس لا الحاطة كل جمع صرح
بذلك ائمة الاصول والنحو وصرح بتفسير كل جمع معرف باللام بكل فرد فرد دون جماعة
جماعة ائمة التفسير كلهم وقال السيد السند في حواشي شرح التلخيص كانه بطلت الجمعية
في المحلى باللام لانه يلزم من اعتبار كل جماعة تكرار الحكم على الجماعات اذ ما من جماعة الا
وهي داخله في جماعة فوقها ونحن نقول يلزم تكرار الحكم على احاد الجنس ايضا اذ ما من
واحد الا وهو داخل في جماعة متعددة فان قلت يلزم التكرار في استغراق المفرد ايضا لان
الحكم على كل واحد حكم على كل اثنين وعلى كل جماعة قلت هذا من قبيل استثناء الثبوت
بالاثبات او ثبوت الحكم لكل واحد يستلزم الثبوت استثناء لكل اثنين ولكل جماعة لكن الحكم على
كل واحد لا يستلزم الحكم على الاثنين فان قلت جعل الجمع مستغراقا للجمع لا يمكن بدون التكرار
فمهم ضروري والتكرار ضروري يعني عنه قلت فواتنا كانه بطلت الجمعية لذلك وفيه اشارة
الى ان اسم الجمعية العائدة الى امر اللفظ اهون من ارتكاب التكرار لان فيه اعمال جانب المعنى
ولا يخفى ان المثني المستغرق ايضا يستلزم التكرار اذ قولنا كل رجلين يستلزم دخول زيد
من الامرار غير متناهية في الحكم ولم يثبت انه معنى كل رجل وبالمجمل هذا الجمع المحلى باللام
داخل في استغراق المفرد ففرض الشارح القاعدة الكلية به باطل لما عرفت سابقا من وجهين
فتذكر وقد يأتي الجمع المعرف باللام لارادة الجمع فيكون جاءني الرجال في معنى
جاءني جميع الرجال وهو هذا المعنى ليس دون المفرد في الشمول ووجه افادة

استغراق الاجزاء مع ان اللام ليس معناه الا تعريف المفهوم هو ان الاولى بالقصد
في المقام الخطابي الفرد الاشمل من الجمع وجزء ليس باولى من جزء فيشمل جميع الاجزاء
واعلم ان السيد السند جعل لارجل محتملا لان يفصده معنى لارجل شرا عن التكرار كما في المعرف
باللام وفيه بحث لانه يتوقف على ان يثبت قصد معنى المفرد به من ائمة اللغة ولا يصح البناء
على ما عو الباعث على ابطال معنى الجمعية في المعرف باللام لانه سر نحوي لا يطرده على انه
يمكن الفرق بان مقام المبالغة في التي كما تشهد له زيادة من الاستغراقية يدفع بشاعة التكرار
ولا تعويل على ما روى عن ابن عباس رضي الله تعالى عنه ان الكتاب اكثر من الكتب وان قال
الخبشرى ايضا في تفسير قوله تعالى والملائكة على ارجائها ان الملك اكثر من الملائكة متابعة
لهذا المروي لان ما حقهناه سابقا وما وثقه الكثير ونوبته الكشف في مواضع كثيرة وما قاله
الفتاح ان في اختيار المفرد المستغرق على الجمع المستغرق تكثير المعنى بتقليل اللفظ ولهذا
الطف قوله تعالى وهن اعظم منى لافادته وهن كل عظم بخلاف وهن العظام فانه يصح
وهن العظام بوهن البعض اما مبني عليه فيكون ضمه فاو اما مبني على انه ربما يقصد بالجمع المعرف
باللام المجموع من حيث المجموع ولهذا لا يلزم في قولك للرجال على درهم الادهرم واحد فلما
كان وهن العظام محتمل ان يكون هذا المعنى قصد بتقليل اللفظ الى تكثير المعنى قطع الحكم الشارح
المحقق بطلان قوله لا يخلو عن وهن فان قلت لا يصح الحكم بمجي الرجال من حيث المجموع
مع تخلف واحد فكيف يصح وصف مجموع العظام بالوهن مع عدم وهن بعض فنت لانه
اذا قل قوة المجموع ثبت للمجموع وهن اذ لم يبق القوة التي تعلقت بالمجموع بخلاف المجيء
فانه لا يثبت للمجموع اذ لم يثبت لجزء اعلم ان من لا يفرق بين الجمع المحلى باللام والمفرد كذلك
في جانب الكثرة يوافق من يفرق بينهما في جانب القلة اذ لا يصلح ان يراد بالجمع الجنس في ضمن
الواحد اتسافا بخلاف المفرد فانه يصلح ان يراد به الجنس في ضمن اي بعض الى الواحد وهذا
لا ينافي ما تقدم من ان الجمع المستغرق بطل جميته لانه من خواص الجمع المستغرق للزوم
التكرار مع نساء الجمعية والمعرف باللام الجنس لا يستدعي بطلان الجمعية لعدم الموجب لا يقال
من حلف لا يتزوج النساء يحنث بزواج واحدة وعليه قوله تعالى لا يحل لك النساء من
بعد فتذكر اريد بالجمع المعرف باللام الى الواحد لانا نقول هذا من قبيل المعرف باللام الاستغراق
اي لا يتزوج واحدة من النساء فهو نظير ولا يكن للخاصين خصيما اي لا يتخاصم عن خاص لما ثبت
افادة المعرف باللام الاستغراق بقوله تعالى ان الانسان لفي خسر الا الذين آمنوا وعملوا الصالحات
فالنزاع فيها اما بالمعارضه او انقص بان يقال لا يفيد الاستغراق للثنائي بين الاستغراق وافراد
الاسم او اوضح الدليل المذكور لزم تحقق المتناهيين او لانه توقف صحة الاستثناء على الاستغراق
لانه يستحيل الاستغراق في المفرد وبهذه تبين ان حق ما ذكره من الجواب ان يذكر منصلا بقوله
وقد يفيد الاستغراق نحو ان الانسان لفي خسر اي ثبت الاستغراق ويستحق ان يذكر تفسيره
وحكمه وتحقق الجواب المشار اليه بقوله (ولا ينافي بين الاستغراق وافراد الاسم) اي كون
الاسم مفردا مستغريا للوحدة او افراد يفيد الاسم فالافراد بمعنى الوحدة كما سبق في
قوله واما كبره فلافراد (لان الحرف) اي حرف التعريف الذي يكون له الاسم الاستغراق
بعد دخوله وتفسيره بالحرف الدال على الاستغراق كما في الشرح ينافي ما حقق ان مدلول
الحرف اس الا تعريف والاستغراق انما يجيء من القرينة وذكر الحرف تغليب والواضح
لان الاسم انما يعتبر مفهومه في ضمن جميع الافراد مجردا عن معنى الوحدة كيف وتنافي
الاستغراق لا يختص استغراق المعرف باللام بل يجري في المضاف والموصول والمضاف اليه

كل ايضا (انما يدل عليه) اي على الاسم المفرد وفيه ان الاشكال لا يخص المفرد
لانه يعم على قولك ماجاني رجال وماجاني رجلان ايضا لان رجلا يدل على جماعة
واحدة والاستغراق يوجب تعدد الجماعة المفصورة او على الاسم المفيد للأفراد والوحدة
وحديثنا حول الجمع والتثنية فهذا الوجه من جهة حفظه (بمجرد) اسم فاعل حال من ضمير
الحرف او اسم متعول حال من ضمير الاسم (عن معنى الوحدة) انه يجعل الاسم بمعنى الحقيقة
من حيث هي هي بحيث لا وحدة فيها ولا تكرار بل هي قابلة لكل منهما فبضم الكثرة معها
بقريذ الاستغراق فان قلت هذا ظاهر في قولك الرجل لخلوه عن التنوين الدال على الوحدة
واما في قولك ماجاني رجل او رجال فنسلك اوجود الدال على الوحدة قلت التنوين له
دلائل دلالة على التمكن او دلالة على الوحدة فاذالم تصح الوحدة تحمل على التمكن كتثوين
زيد نعم التنوين في الاسم الغير المتكسر نحو صه لا يفارق عن الوحدة احترازاً عن اللغو وهذا
الجواب لا يتم في بعض الصور الاعلى سبيل الجدل فان ماجاني رجل لم يجرّد عن الوحدة
بل اراد به الوحدة المطلقة فتمت بدخول التثنية لانهما معاً وكذا في ماجاني رجال وليس
هذا الجواب بما على جعل اسم الجنس موضوعاً للفرد اذ لو كان موضوعاً للحقيقة المتحدة فلا
وحدة حتى يجرّد عنها لان التنوين جعله ذا وحدة واما ما ذكره السيد السند ان اسم الجنس
لما استعمل في التراكيب ليسان الاحكام وكان اكثر الاحكام جارية على الماهية في ضمن فرد شاع
اسم الجنس مع اعتبار الوحدة وصار بحيث يبادر منه الفرد لالف النفس كانه دال على الوحدة
فاذا دخل عليه حرف الاستغراق جرد عن هذا المعارض الذي هو منشاء الاعتراض فلا
يخفى ما فيه اذ غلبت الاحكام على الماهية في ضمن الفرد لا توجد كون ارادة الفرد منه اكثر حتى
ينبذ منه لان المراد بالاجزاء والاحوال والاصناف هي المفهومات دون الافراد (ولانه)
اي الاسم المستغرق (بمعنى كل فرد لا مجموع الافراد) وانه يجمع تعدد مع الوحدة لانه بمعنى
كل واحد لا مجموع الاحاد والكل المتناول للعدد واحد او احاد على سبيل البدل لا ينافي الوحدة
ولذا صح كل واحد (ولهذا امتنع وصفه بجمع الجمع) بان يجعل الجمع تعالاه وكذا امتنع
جعله حالاً عنه وخبراله ولأولى ترك التثنية ليم الكمال ومما جعله المصنف علة الامتناع المحافظة على
التشاكل اللفظي ونسجه عاينه ان التشاكل اللفظي لا يجب ولهذا صح القوم الفاضل
والفاضلون فلا يصير سبب الامتناع والتحقيق ان المراد بالمعرف موصوفاً او مصفواً نفس الحقيقة
المجردة عن الوحدة والكثرة والكثرة انما جاءت من القرينة فلا يصح جمع ما يريد به الحقيقة
المطلقة من غير كثرة وان افترضت القرينة اعتبار التعدد من غير قصده بالمعرف
فان قلت كيف يمتنع الوصف بجمع الجمع ولا بالاستغراق يبطل الجمعية وبصير اللفظ
منه في حكم المفرد فليوصف بالجمع الذي بطلت جعته قلت التثنية واخواته يراد به المفهوم
لا كل فرد حتى يبطل معنى الجمعية بالاستغراق والمراد امتناع وصفه بجمع الجمع اذا كان
مفرد او اقلان يمتنع وصفه بجمع الجمع في ما جاء في رجال بجمع الجمع ولهذا امتنع ايضا ارجاع
ضمير الجمع اليه فتأمل قال الشارح المحقق امتناع الوصف المذكور عند الجمهور والاختصاص
حيث ان الدينار الصفر والدرهم البيض ورده السيد السند بان الدينار الصفر ليس بمعنى كل الدينار
بل المراد بالدينار الجنس مجرداً عن الوحدة نعم مذهب الاختصاص ينافي وجوب المحافظة
على التشاكل اللفظي لكنه لم يذكره المصنف هناك وان ذكره في الايضاح فلا يليق التعرض
بمذهب الاختصاص في شرح كلام المتن ولا يذهب عليك ان الدينار الصفر يحتل ان يكون
من قبيل ثوب اسمال بمعنى ان جميع اجزائه سمل اي خلق فيراد بالدينار الصفران جميع اجزائه

خبر قوله في السابق وهو وتحقيق
الجواب المشار اليه بقوله الخ
اشار اليه نفسه في نسخة بخطه
سند

معصوف على ما سبق من قوله
انه يجعل الاسم الخ على ما اشار
اليه المؤلف بخطه سند

صفر وليس بمفوض ونحن نقول بشكل امتناع الوصف بالجمع بقوله تعالى وما من دابة الا ام
امالككم ويمكن ان يدفع بان المراد امتناع وصفه بالجمع مع ابقائه على ظاهره من غير تأويل والآية
لتأويل ما من دابة بقولنا ما الدواب وحيث يمكن التوفيق بين مذهب الاختصاص والجمهور
فتأمل (وبالاضافة) اي تعريف المسند اليه باضافته ولا يذهب عليك ان الاضافة من احوال
المسند اليه ولا يخص بالتعريف بل يتعاقب به اسكات كثيرة مع خلوها عن التعريف فكيف
بين الحقير في ولد حجام حضر او بضاحك وبين ولد الحجام الا ان القوم اهلوه من غير
ظهور جهته (لانها) اي الاضافة اي المعرف بالاضافة فافهم (اخصر طريق) الى احضار
المسند اليه في ذهن السامع في هذا المقام اما لانه اخصر كل ما يحضر عند التكلم واخصر
كل ما يحضر عند الخطاب لانه اخصر طريق التعريف لان اخصر الطرق مطلقاً هو
بعض الضمائر فهذا لا يصلح الادعاء الى الضمير (نحو) قول جعفر بن عتبة الحارثي (هو اي)
فسره الشارح المحقق والسيد السند في شرح المفتاح بمهوي وبمحبوبي والاصواب تفسيره بمهوبي
ومحبوبي يدل عليه ما بعد هذا البيت وهو شعر عجت لسراها واني تخلصت الى و باب السجين
دوني معاق المتسحبت ثم قامت فودعت * فلما تولت كادت النفس تهرق * ولا يربك تذكير
مصعد لانه لفظ هو اي فانه اخصر من التي اهلوها واسمه لا ينع الخاطب وليس مقام
الاشارة والضمير والاخصار مطلوب لضيق المقام وفرط السأمة لكونه في السجين والمحبوب
على الرجل ويمكن ان يقال الداعي الى الاضافة استلذ اذا اضافه الهوى الى نفسه (مع
الركب) اسم جمع للراكب (اليانين) اي جمع يمان مغير يعني بتخفيف الياء وتعبير الالف
عنه وحذف الياء المحذوفة لالتقاء الساكنين بعد حذف حركة الياء لموجبه (مصعد) بعد
ذاهب في الارض عامه جنب وجمائى بكمة موثق والجنب المحبوب المستعقب ولفظ البيت خبر
ومعناه تحزن وتأسف اما على البعد الجثمانى او على مفارقة الروح من الجثمان (اولتضمتها
تغصم الشان) اي امر (المضاف اليه او المضاف او غيرها) وامثلة التثنية على ترتيبها
(كقولك عبدى حضر) اذا كان العبد ذا شتان والاطف عبدى عندى (او عبد السلطان
ركب) عبد السلطان عندى (او) انصه (بها تحقيرا) على احد الوجوه الثلاثة (نحو) ولد الحجام
حاضر) مثال تحقير المضاف واستخراج المثاليين الاخرين سهل ومن دواعي الاضافة تضمنها اعتبارا
لطيفا مجازيا وهو جعل ادنى ملابسة بمنزلة ملابسة تامة تستدعيها الاضافة نحو كوكب
الخرفاء وهل هي مجاز لغوي او حكمي اختلف كلام الشارح المحقق فيه ورد السيد السند كونه
مجازاً حكمياً بانه ليس فيه نقل الاضافة من محل الى محل للملابسة بينهما بل هو استعارة الهيئة
الاضافة من الملابس الكاملة لادنى ملابسة لاضاهاتها ايها وفيه ان تحقق حقيقة المجاز
الحكمي او ظهورها غير لازم كما عرفت فيجوز ان تكون الاضافة منقولة عن محل وهي او محل
يحتاج معرفته الى تأمل ومنهم من قال ما هو له للكوكب الوقت الذي يطلع فيه كايقال كوكب
الصبح وريبان الكوكب ليس ملوكاً له وليس بشئ لان الاختصاص الملكي الذي يفيد
الاضافة اعم من الملك الحقيقي المعبر الذي لا يراحم الوهم فيه للعقل او كونه بمنزلة حتى بعد
الوهم المضاف ملكاً للمضاف اليه دون غيره الا ترى ان جل الفرس حقيقة وجل زيد تجوز
ومنهم اتعميم المضاف باضافته الى شئ يعم جميع افراده فيعبر ان القصد الى الجنس
دون فرد بعينه ولا يلزم فيه ان يكون المضاف اليه مخصوصاً بالمضاف
كقولهم يدلك على خرابى الارض نفحة من رايحتها ومنها ما ذكره السكاكي من انه

انه لا طريق له سواها وزيفه السيد السند بأنه ليس الايجوزا عقليا اذا الاضافة تتضمن نسبة خبرية ليصح جعلها صلة وقال ولذا تركه المصنف ولم يلتفت اليه في الايضاح ايضا ويمكن دفعه بان النسبة الاضافة لا شتهارها والف نفسه بها حاضرة عنده وطريق الموصول ان يحتاج الى اعمال واستخراج من النسبة الاضافية فيصح انه لا طريق له سواها اذا لا مكان لا يتأتى في الشيء بالفعل وترك الايضاح انما يكون امارا اعراض المصنف اول مرة لغيره مما ذكره في المفتاح واعتبارات الاضافة كثيرة واستخراجها بسيرة فذلك به فانه ليس بينك وبينه مسيرة (واما تكثيره) اي جعل المسند اليه نكرة قدم التكثير على التوابع والفصل احترازا عن الفصل بين التعريف والتكثير مع شدة تناسبهما والمفتاح قدم التوابع والفصل على التكثير لاختصاص الفصل بالعارف ومزيد اختصاص التوابع بها (فلافراد) اي جعل المسند اليه فردا من شيء بافاضة فردية فان جعل الشيء سببا يكون بحسب الحقيقة وبحسب القول وبحسب الاعتقاد وعليها قوله تعالى ولا تجعلوا الله ادادا اي لا تعبدوا ولان كرواله ندا والفرد يكون شخصا ويكون نوعا لكن المتبادر منه الشخص فلذلك جعله مقابلا للنوعية مع ان المفتاح جعل الافراد شاملا لهما ويحتمل ان يراد بالافراد جعل الشيء فردا مطلقا من غير تعرض للنوعية والشخصية وحينئذ يقابله الافراد الشخصي والنوعي وحينئذ يكون التعرض بالافراد الشخصي متروكا استثناء بشيوعه وظهوره عن البيان والمثال اعني قوله (نحو جاء رجل من اقصى المدينة يسعى) ظاهر في قصد الشخصي والظاهر او التوابع مكان قوله (او النوعية) اي جعل المسند اليه نوعا الا انه تفنن في ذكر الاسباب فابرز بعضها في صورة الغرض المترتب وبعضها في صورة الحال المنقذ (نحو وعلى ابصارهم غشاوة) اي نوع من الغشاوة غير ما تعارف الناس وهو غطاء النامي عن ايات الله فان التكثير كما يفيد الوحدة الشخصية او النوعية يفيد ايضا كونها مجهولة وافادة كونها مجهولة لثلاثياتي المخاطب عن قبوله لعدم حضوره بغطاء من اغطيته يعرفها ولا يعلم انها عسيرة الازالة لعدم معرفتها حتى يعرف طريق ازالتها وبما شيدنا بيان هذه النكتة اذ دفع ما قالوا ان الاقصى لحق المقام حله على التعظيم كإفعله المفتاح اي غشاوة عظيمة تتحول بين ابصارهم والحق المبين بالكلية وما يسبق الى الوهم ان عدول المصنف هنا في المفتاح اشبه بالافساد مما هو بصدد من الاصلاح ولا يذهب عليك ان جعل تنوين غشاوة للنوعية يحوج الى جعل غشاوة مستعملة في المجاز الاعم من الحقيقة ليصير التعامي نوعا منها داخلا تحتها (او التعظيم) اي بيان العظمة لجعل الابهام وسيلة الى عظمتها لان العظمة حاجبة عن معرفة العظيم (او التحقير) اي بيان الحقارة المناسبة للنكارة لان الحقير لعدم الاعتساب لا يعرفهما (كقوله) اي قول ابن ابي السمط قال في القاموس السبط الرجل الحقيق وابو السبط من كناهم وفي سوق كلامه دلالة واضحة على ان المثال لهما فاعرفهما (له حاجب) اي مانع عظيم (في كل امر يشينه) اي بعينه وهو كونه غيبا فلذا قال في كل امر (وليس له عن طائب العرف) اي الاحسان (حاجب) حقير فكيف العظيم والظهور تعين الاول للتعظيم والثاني للتحقير عند الطبع السليم كما ادعاء السكاكي لم يبينه ولا يخفى انه لو جعل الاول للتحقير والثاني للتعظيم لاقبل عليه الذوق القويم حيث يفيد انه بكفيه مانع حقير عن العيب ولا بد له من مانع عظيم عن الاحسان ولك ان تجعل نكتة ترك تعين المثال وعدم تعينه عنده لانه هذا المقال لكن اتبعه في الايضاح بنوه عن هذا الاحتمال ولو جعل الثاني للافراد حتى يكون عموم التي صرح بها لم يعد من اليين

ان ايات المانع عن كل امر يشينه يستلزم انتفاء المانع عن الاحسان لانه حينئذ لا بلغ فليس ولجعل التكثيرين للتكثير والتقليل على ما عرفت في التعظيم والتحقير من التفصيل مساع (او التكثير) بعلاقة ان الكثرة تمنع عن المعرفة (كقوله) ان له لابل وان له نعمنا والتقليل به انتفاء ان اقله لعدم الاعتدال بها تحوّل بينه وبين المعرفة (نحو ورضوان من الله اكبر) وفي تعرضه بالتقليل والتحقيق امر يضربا صرح به في الايضاح من ان السكاكي لم يفرق بين التعظيم والتكثير والتقليل والتحقيق كذا الفرق بقوله (وقد جاء للتعظيم والتكثير) جميعا (نحو وان يكذبوك فقد كذبت رسل من قبلك) وجهه الشارح اشارة الى الفرق والظاهر ما ذكرنا وتحقيق الفرق ان القلة والكثرة باعتبار الكمية تحقيفا او تقديرا والتعظيم والتحقيق بحسب ارتفاع الشان وانحطاطه كما اشار اليه بقوله (اي ذو عدد صغير وآيات عظام) والظاهر استفادة الكثرة من جمع الكثرة الا ان يراد المباشرة في الكثرة اوفي الدلالة عليها والمحب من المصنف كيف وافق السكاكي في هذا المقام وخالفه في جعل تنوين نفخة فيما سألني للتحقير ولم يدرض لاجتماع التقليل والتحقيق لعدم عنوره على مثال من كلامهم وجعل السكاكي التكثير في قوله تعالى ولئن مستهم نفخة من عذاب ربك للتحقير واعتراض المصنف بان التحقير مستفاد من بناء المرة ونفس الكلمة لانها امام قولهم نفخت الريح اذا هبت اي هبتا ومن نفخ الطيب اذا فاح اي فوحه ولا يرد ان بناء المرة للوحدة لا للثقل لان النفخة اذا كانت واحدة تفيد كمال حقارة ما عبر بها عنه والجواب ان التنوين للتحقير النفخة لا للتحقير العذاب وتحقير النفخة لاستفاد من بناء المرة ولا من نفس الكلمة نعم تحقير النفخة لغاية المباشرة في تحقير العذاب وهذا اظهر مما ذكره ونفخة السيد السند في شرح المفتاح من ان التحقير مما قبل الشدة والضعف فيفهم من اجتماع الدوال الثلاث ان العلة في التاني وزاد في حواشي شرح المفتاح عليه حيث قال على ان اجتماع الدوال على مدلول واحد لا يقل تفاوتا جازا للمباشرة في الدلالة عليه وايضا حله ومما جعله في المفتاح محتملا للتهويل ومخلافه قوله تعالى اني اخاف ان يمكك عذاب من الرحمن وقال المصنف هو ظاهر في الثاني ووجه قوله ان ذكر المس والرحن يشعر بأنه بصدد تنوينه من ادنى عذاب واطهار شفقتة عليه بحيث لا يجوز ادنى عذاب له فلا يدفعه ما ذكره الشارح انه لا دلالة للفظ المس وازداده الى الرحمن على ترجيح الثاني كما ذكره بعضهم لقوله تعالى لمكم فيما اخذتم فيه عذاب عظيم ولان العقوبة من الخليم اشد على ان بين اضافة العذاب الى الرحمن وازداده الى الخليم فرقا (ومن تكثيره) لامن تكثير المسند اليه كما هو ظاهر عبارة المفتاح فليجمل كلامه على ذكر النظر دون المثال (للافراد او النوعية) لا لجرد النوعية كما هو الظاهر من المفتاح (والله خلق كل دابة من ماء) اي كل فرد منها من فرد النطفة في السرح هي نطفة ابيد المخصصة به ووجه تخصيص نطفة ابيه غير طاهر والطاهر وهي النطفة المترتبة من نطفة ابيه او كل نوع من الدواب من نوع من انواع المياه وهو نوع النطفة المترتبة من نطفة ابيه ولا يجوز ان يراد كل شخص من الدواب من نوع من المياه لانه بعيد عن العبارة وخلاف الواقع ولا كل نوع من كل شخص من المياه لذلك لانه محال كما زعم السيد السند اذ لا بعد ان يخاف نوع فخصر في شخص من شخص من المياه فلذا لم يلتفت المصنف في الايضاح الى هذين الاحتمالين واكتفى بالا احتمالين الاولين واورد على الاحتمالين آدم وحواء وعيسى عليهم السلام واغراب والقارة والعقرب ويمكن منع عدم خلقهم وعدم خلقهم من النطفة اذ لم يبق دليل على بطلانه حتى يؤل له النظم نعم لا يذ في

ان ينسب الماء بنطفة الاب والابوين واررد على الاحتمال الثاني خصوصا البغل فانه خاف من نوعي نطفة وبدفعه ان ليس النوع هو النوع الحقيقي بل اخص من النطفة فالنطفة الممزجة من نطفتي الحمار والفرس نوع من النطفة واصحاب المفتاح تفسير اخر لما هو نوع الماء يعني النطفة اذ هي نوع من الماء ولم يلتفت اليه المصنف لانه خلاف سوق النظم لان الظاهر تخصيص كل دابة بما ورد كون التكرار في الآية للافراد بان تفصيل الدابة بالانواع حيث قال فيهم من يمشي على بطنه الآية لا بلام ارادة الفرد (ولله عظيم شؤ) فاذنوا بحرب من الله ورسوله (حيث اوتر على بحرب الله ورسوله ويحمل النوعية اي نوع حرب غير متعارف وهو حرب جند الغيب لا يدرك حربهم حتى يدفع ضربه (والتحقيق) قوله تعالى (ان نظن الاظنا) اي لا نظن بالساعة الاظنا ضيفا لا اعتداده ولهذا صح الاستثناء ولم يلزم استثناء الشيء عن نفسه وهذا من مزالق النحاة حيث خرجوا في دفع الاشكال عن مقتضى اللفظ والمعنى فتارة يجادلون ان ضربت الاضربا بمعنى ان انا الاضربت ضربه او يقولون في التركيب تقديم وتأخير وتارة يقولون لم يقصد بالضرب الا مطاقي الفعل كانه قيل ما فعلت الاضربا ولا ينبغي ان اللفظ بعيد عن هذا الحمل غاية البعد وان المعنى على حصر الضرب في نوع منه لا على حصر الفعل في الضرب على انه لا يصح في ان ضربت زيدا الاضربا جملة في تقدير ان فعلة زيدا الاضربا فليس ترجيح هذا التوجيه على ما ذكره لمجرد انه مفن عن تكلف فيما ذكره كايديل عليه كلام الشارح بل لان توجيههم فاسد ولا تنجح للنحاة حذف الصفة في امثاله فيكون التقدير ما ضربت الاضربا حقيقا او عظيما او كثيرا على حسب القرائن ولا يجب لدفع الاشكال حل التووين على ما يجعل به المصدر نوعا كما يشعر به بيان الشارح بل رب مقام يكون التووين فيه للوحدة فيجعل المفعول المطلق للعدد قال الشارح المحقق وكان التكرار لابهامه بفرد التعظيم والتحقيق كذلك لفظ البعض قال الله تعالى ورفع بعضهم فوق درجات افادتنا صلوات الله وسلامه عليه بلفظ البعض اعلاء لقدره ونقول هذا كلام ذكره بعض الناس تحقيرا لاشان البعض وقد يقصده التقليل نحو كفانا بعض اهتمامه (واما وصفه) اي جملة موصوفها يراد نعت له ذكر التوابع على طبق ما ذكر في الكلام اذا اجتمعت قال الرضي بدئ بالاعت ثم بالتاكيد ثم بالبدل ثم بالنسوق ولم يذكر البيان لكمال التباسه بالبدل حتى قال لم يظهر لي اني الان فرق بين بدل الكل وعطف البيان والحق انه بدل الكل كما هو ظاهر كلام سيويه وقال الشارح المحقق بدئ بالوصف لكثرة وقوعه واعتباره وانما يكون هذه التكنية سرية لو كانت مرعبة في ذكر التوابع كلها (فلكونه) اي كون الوصف بمعنى النعت فالواضح عبارة المفتاح فلكون الوصف (مبينه كاشف عن معناه) بين بقوله كاشفا عن معناه ما اراد بقوله مبينه من بيان معناه دون نفسه فجعل عبارة الحكم مثالا له وهذا من البدائع التي قصده بعض اهل الادب حتى جعل كتابا في النحو كذلك بتمامه والتبادر من المعنى هو المطابق لكن لا ينبغي ان يحمل عليه لان الوصف الكاشف ربما يكشف عن معنى يحازي مراد فالمراد بالمعنى المقصود لكن اعم من المقصود لذاته اذ ربما يحتاج المعنى الاصلي للفظ الكتابية الى كشف ليعقل منه الى المقصود لذاته ولا يجب في الكشف ان يبلغ الغاية حتى يكون مظهرا للتكنية او عبرة له عن جميع ما عساه بل ربما يكون الكشف بوجه اعم وقول المفتاح كشفه كشفا كأنك جردته انما هو تحقيق المثال لا وضع الضابط (كقولك

الجسم الطويل الرريض العميق يحتاج الى فراغ ينغله) كل من الاوصاف الثلاثة وصف كاشف بين الجسم بوجه والمجموع وصف كاشف بالغ مرتبة الحد اما جعلها بمنزلة وصف واحد بمعنى المتد في الجهات اثلث واما جعل الوصف اعم من ان يكون واحدا او متعددا وقد تكلف بما لا يحتاج اليه من قال المثال هو العميق لانه يساوي الجسم او قال المثال هو الطويل الموصوف بالوصفين وهذا الوصف كاشف على مذهب السكاكي دون المصنف فان الجسم عند الاشاعرة قد يتركب من جزئين فلا يكون هو بضاعفا قال الشارح في شرح المفتاح والمراد بالطول ازيد الامتدادين او الامتداد المفروض اولا وبالعرض انقصهما او المفروض ثانيا وبالعمق ما يقا طعنها هذا ولا ينبغي انه لو فسر الطول ازيد الامتدادين والعرض بانقصهما لا يتناول الوصف جسماء ليس فيه ازيد الامتدادين وقد نبه بالمثل على ان التكات غير مختصة بوضع اللفظ بل تجري في الاوضاع الاصطلاحية والا فالجسم في اللغة هو جماعة البدن والاعضاء من الناس وسائر الانواع العظمية الخلق كذا في القاموس وفي الصحاح هو البدن قال السيد السند من فوائد هذا الوصف الاشارة الى علة الحكم وفيه ان علة الحاجة ليست الطول والعرض والعمق والا لما احتاج الجوهر الفرد الى حيز (وتحويه) اي نحو قولك (قوله) اي قول اوس بن حجر الشاعر الجاهلي في مرثية فضالة بن كعدة فصله عنه تنبيهها على انتفاوت بينهما من وجهين احدهما في الكشف عن المعنى فان السابق بعينه تفصيل معنى الجسم وهذا ليس بعينه تفصيل معنى الالهي لان معناه الذي المتوقد وليس الوصف تفصيله بل بحيث لو تأمل فيه يتكشف معناه وهو انه مصبب في ظنه كأنه رأى المظنون اوسمه عن رآه قالوا وبمعنى او او المراد انه رأى في بعض الاوقات وسمع في بعض الاوقات وثانيهما ان (الالهي) الذي يظن بك الظن كان رأى وقد سمعنا) ليس من وصف المستند اليه بل وصف وصف اسم ان في البيت السابق اعني * ان الذي جمع السحابة والمروة والبر والتي جمعاه او بتقدير اعني او مرفوع بالدح وخبر ان ما يأتي بعد عدة ايسات من قوله اودى فلا يتفع الاشاعة من امر يساعده السوق فامل (او تخصصا) اي له اي المستند اليه والفرق بينه وبين الوصف المبين ان الغرض فيه تخصيص اللفظ المراد وفي الوصف المبين كشف المعنى وجعل مخاطب عالما بما اراد باللفظ فالنظر فيه على ازالة الاحتمال عن اللفظ وفي الاول على ازالة المجهولة والابهام عن المراد والا فالوصف الكاشف او المادح لا يتناول عن التخصيص ولهذا قيد صاحب المفتاح كونه مخصوصا بقوله مفيدا غير فائدة الكشف والمدح والمصنف استغنى عن التقييد بجعل كونه مخصوصا له الوصف صريحا ولما يمكن صريحا في عبارته احتياج الى التقييد وقبده في المفتاح ايضا بزيادة تخصيص لما انه خص البحث بوصف العرف والعرف لا يتناول عن تخصيص ولما لم يخصه المصنف به لم يخرج الى هذا التقييد والتخصيص في عرف النحاة تقليل الاشتراك في التكرار وتقليل الاشتراك في المعرفة عندهم يسمى توضيحا والمراد بتقليل الاشتراك تقليل مقتضى الاشتراك وهو الاحتمال والا فالتكرار اللفظ بين افراد مفهومه او بين مفهوماته لا يدفع بشيء والظاهر انه محمول على ازالة الاشتراك اما في الجملة او بالكلية الا انه فسر بتقليل الاشتراك لانه السالب في التسميى وقيل يبلغ مرتبة ازالة بالكلية والمصنف جرى على اللفظ لانه اشع من الجري على اصطلاح قوم آخرين واراد به ازالة الاشتراك اما في الجملة او مطلقا ليعوى جميع المواد ولم يرد ازالة اشتراك نشأ من المعنى اي الاشتراك بين افراد المعنى وان ادعى السيد السند

ان المتبادر من تقليل الاشتراك المعنوي وشموله لتقليل الاشتراك اللفظي فعمل لان التقليل لا يتصور فيه بلا محتمل لانه يتصور في امثاله والدعوى لا تثبت له بعد ما اوضحناه لك فالوصف في عين تجارية مخصصة عند الحاجة لانه يزول مقتضى الاشتراك وهو احتمال العين لمعان ولو خص التخصيص بازالة الاشتراك الناشئ من المعنى لخرج وصف الاعلام المشتركة والمبهجمات والمعرف بلام العهد عن كونه مخصصا لان الاشتراك في هذه الامور ليس بين افراد يتوسل في تعلق حكم الكلام بها باستعمال اللفظ في مفهوم كلي صادق عليها بل بين متعدد يقصد واحد منه بنفس اللفظ اما في الاعلام المشتركة فظاهرة واما في غيرها فلا فيها اما وضوحات لكل واحد من متعدد اول استعمال في خصوص واحد منه على اختلاف واما ما كان لا يستعمل الا في واحد ولا يخرج جميع المعارف اكون الاشتراك فيها من نفس اللفظ كما اورد السيد السند اذ يعرف بلام الجنس يكون وصفه لمخصصه ببعض افراد مفهومه فالاشتراك فيه ناش من المعنى لامن اللفظ فان قلت الرجل العالم خير من الجاهل في المقام الاستغراق لا يتصور ان يكون لتقليل الاحتمال للمستغرق بل لتقليل الشمول فهل يجعل تقليل الشمول داعيا اخر او يمكن درجة في الوصف المخصص قلت قرينة الاستغراق تقوم بعد الوصف فالوصف لتقليل الاحتمال وقرينة الاستغراق تعميم ما رفع فيه بعض الاحتمال فيكون الوصف مخصصا فان قلت لا يتم ذلك في كل رجل عالم قلت دخل الكل على الموصوف واذا لا يمكن وصف الكل بل يجب اجراء الوصف على المضاعف اية وينفذ من هذا جواب آخر في المعرفة باللام لانه بمنزلة كل وما اضيف اليه يستغنى القطن عن تعريفه ولوجعل تقليل الاشتراك عبارة عن رفع الاحتمال اوازالة بعض الشمول لان مقتضى الاشتراك قد يكون الشمول وان كان الاكثر الاحتمال لاهسان الامر (نحو يا زيد التاجر) اختاره على الرجل التاجر ليوضح شمول التخصيص لرفع الاحتمال الناشئ من اللفظ (او مدحا او ذما) عطف على مخصص او مينا فيحتاج الى جملة بمعنى مادحا او ذما لان الوصف مفيد مدح او ذم او عطف على قوله لكونه على انه مفعوله وحيد لا بد من تكتة لجعل المين والمخصص في فرق واحد وهي تقار بهما جدا حتى يكون الفرق مجرد الفصد والنظر (نحو جاءني زيد العالم والجاهل حيث يتعين) الموصوف عند مخاطب اما لاختصاص الاسم او لاختصاص علمه بوصفه او لاول امر اخر (قبل ذكره) بظاهرة متعلق بالتمثيل فالعنى حيث يتعين زيد ونفس التكتة احق بالقييد اكن جملة قيداتها ورجع ضمير يتعين الى الموصوف ابدء من التقييد ويخالف الايضاح وانما قيد المدح والذم به لان الاصل في الوصف التخصيص او الكشف فلا ينبغي للبلغ قصد شي غيرهما ما احتل قصد احدهما (او ناكدا) اذا كان الوصف غير الشمول ويفيده الموصوف افادة ضمنية واضحة وهذا معنى ما قيل انما يكون الوصف لتأكيد اذا افاد الموصوف معنى ذلك الوصف مصرحا بالتعيين وكلاهما او كليهما لا يكونان وصفين لتأكيد لانه وان كان يفيد متبوعا مما يفيدانه لكن المفاد هو الشمول (نحو امس الدار) في القاموس امس مثلثة الاخر مبنية بيتي معرفة ويرب معرفة اليوم الذي قبل يومك بليلة وامس متونا شذو اذا دخله آل غريب (كان يوما عظيما) وانما يوصف الامس بالدار اذا كان بدوره مقصودا اما للتأنيذ بدوره او بالجملة عنه او بالتعريض على دوره الى غير ذلك والفرق بينه وبين الوصف البيان اي بيان المقصود من الموصوف وما هو مناط القصد الى مفهومه والداعي الى ذكره نحو قوله تعالى لا تتخذوا آلهتهم آلهة واحدة غامض

اذا التين مما افادة الموصوف افادة ضمنية واضحة وهو غير الشمول حتى لا يفرق بينهما سطر الحوى وجهه نجم الائمة كمنفعة واحدة مثالا للموصوف للتأكيد والفرق بين ارادته للاشارة الى ما هو مناط الفائدة ومتعلق القصد فان المقصود بانتهى اتخذا الاثنين لا يتخذ الا لاله علما يوصف الاثنين بما اوهم ان انتهى اتحاد هذا الجنس وانما ذكر التين لكونه اتخذاهم على هذا الوجه وان المطلوب الانتهاء عن اتخذا الاثنين على اي وجه كان حتى يكون المنتهى عن كل منهما عاملا بالهوى او يكون الكلام على شمول النهى اى لا يتخذوا شيئا منهما وما كان منع الاثنين يومهم جواز اتخذا غير الله وحده عقبه بقوله انما هو الله الواحد تكميلا للارشاد بخلاف الدابر فان مناط الحكم هو الزمان لا الدور على ما لا يخفى فان قلت في كون وصفه بالواحد لبيان نظر بل هو يشبه ان يكون وصفا للتخصيص انما يكون للتأكيد لو كان تنوين اله نصا في الوحدة ولبس كذلك لاحتماله التظيم والتكثير فوصفه بالواحد كوصف زيد بالتاجر لرفع الاحتمال قلت سبق قوله لا تتخذوا الهين اثنين يجعل تنوين اله للوحدة وبعد فيه بحث لان وصف اله ليس بالواحد الذي يشتمل عليه الاله لانه معنى الوحدة الفردية التي تجعل الجنس فردا متشرا وهذه الوحدة بمعنى فني الشركة ولولاها لكان معنى انما هو اله واحدا لله فرد من الاله فلا يفيد توحيد بل لا يكون كلاما مفيدا وعلك لا يلتبس عليك الوصف للبيان بالبيان كالا يكتسب الوصف للتأكيد باننا كيد فان البيان لا يوضح نفس المتبوع وذلك الوصف لبيان معنى فيه هو مناط القصد اليه ولا تعلن انه التيسر على السكاكي ذلك الرجل حيث اورد في البيان فانه ذكره نظير البيان لا مثالا له وله في كتابه غير نظير ولقد تظن لذلك المعنى المصنف ذكره في الايضاح عنك ولم يراد في عطف البيان عليه وجعل صاحب المفتاح قوله تعالى وما من دابة في الارض ولا طائر يطير بجناحيه الا امم امثالكم من هذا القيل وقال ذكر في الارض مع دابة ويطير بجناحيه مع طائر بيان ان القصد من اللفظين الى الجنسين والى تقريرهما هذا المعنى لدفع توهم ان يراد بهما ما هو اخص منهما كما في جمع الامير الصاغديكون زيادة من الاستغراق بعض افرادهما لا الاستغراق الجمع وهذا مدار ما ذكره صاحب الكشاف ان معنى وصفهما بهذين الوصفين زيادة التعميم والاحاطة كانه قيل وما من دابة في جميع الارضين السبع ولا من طائر يطير في جوار السماء من جميع ما يطير بجناحيه الا امم امثالكم بحفوفة احوالها غير هامة امورها اذ لو لا تقرير ارادة الجنس بعمومه لم تفد كلفة من استغراق جميع افراد الجنس فتوهم المصنف ان كلام السكاكي والزنجشري بوجه الاية يتوجه آخر ساقت والامر كما ذكره الشارح المحقق من وحدة التوجهين وما ذكره السيد السند من انه اذا اراد بهما نفس الجنسين لا معنى لزيادة التعميم لان الجنس مفهوم واحد لا يجري فيه التعميم والتخصيص لا يتم لان التعميم في افراد الجنس بارادة الجنس باللفظ لا بارادة الجنس في مقام الحكم يرشدك اليه قوله ان الوصف لبيان القصد من اللفظ الى الجنس وما ذكره من ان حل ام يحتاج الى اعتبار ما ذكر واحدا واحدا على سبيل الاجتماع في توجيه انكشف دون المفتاح اذ لا كلفة في حل الامم على الجنس بجمعه عليه ان من الاستغراق في جعل الجنس في ضمن كل واحد الا ان يتكلف ويقال كلفة من في الحقيقة لم تدخل عليهما بل على اعم منهما كانه قيل ما من واحد من هذين الجنسين ولا يخفى بعده عن السوق في ان القصد لا يصح ان يكون الى الجنس على قدر ما يفيد عموم الوصف لوجوب خروج المثبه بعينه الا ان يقال القصد الى العام والمنته به مستثنى عنهم بقرينة التشبيه كانه قيل ما من واحد من افراد هذين الجنسين بعمومهما سواء

الامام اما انكم ومما ينبغي ان لا يجهل بيانه ولا يجهل ولا يفصل بتفصيل اجل وصف النكرة بالجل فتقول اولاً اشتراط ان يكون الموصوف بالجملة نكرة حفيفة او حكماً كالعرف بلام العهد الذي قالوا لان اجل نكرات واورد عليه ان التعريف والتكثير من خواص الاسم ودفع تأويل قولهم بان مرادهم ان مفردا يجب باعتبار صحة قيامه مقام الجمل التي اهل محل من الاعراب نكرة لانه يسبك من الجملة باعتبار المحكوم به الذي حققه ان يكون نكرة ونحن نقول هذا تكلف ومع ذلك لا يتم لان من الجمل التي لها محل من الاعراب خبر ضمير الانسان والمفرد الذي يقوم مقامه ليس مسبو كامن المحكوم به بل هو زيد قائم في معنى القصص هذا الخبر وهو معرفة وكذا نقول القول نحو قل زيدان عمراً فاعدا لا يقوم مقامه الا هذا الكلام وله اسما غير نظير بل مرادهم ان الجمل نكرات حكماً لانه عومل معهما معاملة النكرة حيث جهات احوالها لا محالة نكرات واخبارا حققها ان يكون نكرات ولا يبعد ان يكون سر جعلها في حكم النكرة انما في الاغلب كما ذكرنا وثانياً اشترط في الجملة الواقعة صفة ان تكون خبرية ووجه ذلك تارة بان الصفة في الاصل خبر حتى قبل الاوصاف قبل العلم بها الاخبار والاخبار بعد العلم بها اصناف والخبر يجب ان يكون جملة خبرية ورد بان ذلك من باب اشتباه خبر بخبر لان الخبر بمعنى ما يحتمل الصدق والكذب لا يصح ان يكون انشاء لا خبر المبتدأ والوصف في الاصل خبر المبتدأ نعم الحكم بان الاخبار بعد العلم بها اوصاف ليس كالباب الاكثر ذلك على ان لنا نقول الاخبار بعد العلم بها اوصاف مطلقا وليس الخبر الذي هو انشاء مما يتعلق به العلم والتصديق فلهذا الحكم مما يخص المحكوم به لا محالة فخير المبتدأ لا يطلب الاستدلال المبتدأ سواء كان على وجه الانشاء او الاخبار الا يرى ان قولك ازيد قائم ويصح استناد الجملة الانشائية الى المبتدأ على وجه الانشاء فيقال زيد اضربه ووجه تارة اخرى بان الصفة يجب ان يكون معلوم الانشاء الى الموصوف يتميز به عند الخطب وما عوانيت لا غير يجب ان تكون ثابتاً ولا يثبت لمداول الانشاء معه لانه اما طلب لانه لا بد له من امر غير حاصل واما غير من التثنية وصيغ المفرد فالتجميع بها في امر غير حاصل ودفع بان مضمون الانشاء هو الطلب او التثنية او احداث عقد شرعي وكلها حاصل مع الجملة ورد ايضا ان ما هو معلوم الانشاءات لا يجب ان يكون حاصل الا ترى ان قولك رجل يائس ووجه مرة اخرى بان الصفة يجب ان تكون معلومة لا مخاطب قبل الوصف والجمل الانشائية تحصل مدلولاتها بنفس اللفظ ويعلم حين التلفظ به ولا يعلم قبل الوصف واورد عليه الشارح المحقق ان وجوب علم المخاطب بالصفة كلام ذكره المفصّل وكلام الكشاف في خبره بان الصلة دون الصفة حيث قال في قوله تعالى فاتقوا النار التي وقودها الناس والحجارة ان الصلة يجب ان تكون قصة معلومة للمخاطب فيحتمل انهم علموا ذلك بان سمعوا قوله تعالى في سورة التحريم قوائمه حكم واهلحكم نارا وقودها الناس والحجارة ثم قال وانما اجاءت النارنا معرفة وفي سورة التحريم نكرة لان الآية في سورة التحريم نزلت اولاً بمكة فعرّفوا منها نارا موصوفا بهذه الصفة ثم جاءت في سورة البقرة مشاربها واجاب بان المخاطبين في سورة التحريم هم المؤمنون فيحتمل انهم علموا ذلك سماع من النبي صلى الله عليه وسلم والمشركون لما علموا ذلك بسماع الآية خطوطا في سورة البقرة ورد عليه ان المؤمنين اوسموا ذلك عن النبي صلى الله عليه وسلم لوجب ان تعرف النار لهم كما عرف للمشركين في سورة البقرة وايضا لا وجه حينئذ لتوجيه العلم بالصلة في الآية باستداده الى سماع اية سورة التحريم لان سماعهم انما يفيدهم لو علموا قبل سماعهم مضمون الصفة حينئذ يستند الصلة والصفة في الاثني الى ذلك العلم وايضا سماع التكرين اية سورة

التحريم لا يفيد العلم حتى يصح جعل الجملة صلة واجاب السيد السند بان الادراك المطلق كاف في جعله صلة وهو خلاف المتقول والمعقول بل الجواب ان الانكار عن عتاد لا ينافي استفادة العلم ويمكن ان يجاب عن التبيين الاولين بان الصلة والصفة وان تشارك في وجوب العلم بمضمون الجملة لكن الصلة امتزجت بوجوب العلم بالمحكوم عليه بها بان يجعل ملحوظا بها فالإيراد صلة مستند الى سماع اتقوا نارا وقودها الناس والحجارة لان النار تعرف بمضمون الجملة وقوله اتقوا نارا مستند الى سماع من النبي عليه السلام ان بعض النار كذلك وقودها الناس والحجارة ولا يكتفي في عهدة النار معرفة وان بعض النار كذلك بل لا بد من معرفة النار بهذه الجملة فلهذا نكرت في التحريم وعرفت هنا ولا يبعد ايضا ان لا يكتفي في التعريف العهدي معرفة الشيء مطلقا بل معرفة يتنقل اليها في الايراد معرفة فيقتضي معرفة شيء في القرآن ايراده ثانيا معرفة ولا يقتضي معرفته عن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم ايراده في القرآن معرفة واورد على قول الكشاف ان الآية في سورة التحريم نزلت اولاً بمكة انه ينافي ما صرح به في اول سورة التحريم بانها مدينة وما قد سبق منه ايضا ان المصدرية ايها الناس مكي وبها ايها الذين امنوا مدني ويمكن ان يجاب عن الاول بانه يحتمل ان يكون هذه الآية نازلة في مكة وحدها والدورة نازلة في المدينة بتمامها وعن الثاني بان ما قد سبق منه كان رواية عن عائمة فيحتمل ان لا يكون واقعا او يكون معنى الرواية ان ما صدرت ايها الناس مكي لا محالة وذلك لا ينافي التزول بمكة ايضا وتصدى السيد السند لاثبات ان خبر المبتدأ يجب ان يكون جملة خبرية فتم التوجيه الاول اوجوب كون الصفة كذلك فقال خبر المبتدأ وضع على ان يكون حالا من احوال المبتدأ سواء اسند اليه على وجه الاستفهام او التثنية ولا شك ان الجمل الانشائية ليست بمضمونها احوالها بل هي اخبار الله ونحن نقول الجملة الخبرية لا تقع خبرا فاما المخرج عن احتمال الصدق والكذب ولم يجعل نسبها غير ملحوظة قصد افعال القول بان الجملة الخبرية تقع خبرا ما ولا بان ما في الاصل جملة خبرية تقع خبرا لاجال كونها جملة خبرية وكذا الجملة الانشائية اذا كانت نسبها مقصودة وكانت لانشاء شيء لا تقع خبرا ولا يرتبط بغيره لا اظنك في مرتبة من ذلك ووجدك حاكما صدق واذا اخرجت عن كونها كلاما تاما وجعلت في حكم المفرد فلا مانع من جعلها خبرا فالجملة الخبرية والانشائية سببان في امتناع كونها خبرين وهما على فطرتهما او مكان جعلهما خبرين يجعلهما كالمفردين فكما لا مانع من وقوع قام ابوه خبرا لانه جعله في قوة قائم الاب لا مانع من جعل اضربه خبرا لانه لكونه في قوة مطلوب اضربه او واجب اضربه نعم ذلك التصرف في الخبريات اكثر في الكلام في ان زيدا اضربه هل هو جملة انشائية اعتبر نسبة اضربه الى زيد على وجه الطلب والانشاء او خبرية كما يشعر به قولهم انه في اوبل زيد مقر في حقه اضربه الحق انه انشائي لا تفاوت في القصد بين زيد اضربه واضرب زيدا لا وجه في جعل زيد قام ابوه في قوة زيد قائم الاب دون زيد مقول فيه قام ابوه وجعل زيد اضربه في قوة زيد مقول فيه اضربه دون زيد مطلوب الضرب او حقيق به او واجب الضرب كما استظهر (واما توكيده) اي ايراد التأكيد للسند اليه ومن اطراف ترتيب المصنف اتصال بحث التأكيد بقوله اوتأ كيد الخوامس الدابر كان يوما عظيما فان بحث التأ كيد بوضحه ولك ان زيد بقوله واما توكيده ايراد التأ كيد الاصطلاح او ما في حكمه فيتقوى حسن الاتصال (فلا قرير) اي جعل مفهوم السند اليه مقرا ثابتا في ذهن المخاطب وذلك اذ توهم التكلم ان المخاطب فقل عن سماع اللفظ لشاغل السمع عنه او سمع اكثر لم يلتفت الى معناه اشغل الفهم عنه ولا ينبغي ان هذا التقرير ينفك عن دفع توهم

تقرير الحكم في صورة تكرير
طرف الاستناد تقرير صورته
التصورية وفي صورة تكرير
الاستناد تقرير صورته التصديقية
سد

الجوز والسهو فيصح ذكره مقبلا له وان كان دفع توهم الجوز والسهو مستلزما للتقرير لار
توهم الجوز والسهو يمنع عن ثبوت المسند في نفس المخاطب بذكره مرة فاذا تكررت وتكرر وانما منع
التوهم ولا حاجة في توجيه ذكر التقرير مقابل للدفع الى ما ذكره الشارح من ان القصد الى مجرد
التقرير بقاير الفصل الى دفع التوهم وان كان باثبته يدفع التوهم وقد جعل العلامة التقرير على
تقرير الحكم واورده عليه الشارح ان عرفنا ان التقرير بالسند اليه دون الحكم كسابقى وكانه ارا دبتفر
الحكم ما يلزم تقرير المحكوم عليه من ادخال الحكم في نفس المخاطب وازالة غفلة عنه بفتنه
عن المحكوم عليه لا التقرير بالمعامل له بذكر الاستناد وازالة الشك والانكار وبشهادة انه قد
اي مجرد تقرير الحكم لا توكيده فلا يخفى ما اوردده عليه الشارح المحقق (او دفع توهم)
عدل عن الظن كما في المقاسح لان ذكر المسند اليه لا يوجب ظن الجوز او غير غاية التوهم
(الجوز) اي التكل بالبحار والمجاز مشترك بين المجاز اللغوي والمجاز العقلي والتاكيد بعدم دفعه
وارادته ما وجب الجمع بين المعنيين او عموم الاشتراك ولا يخفى ان قاعدة التاكيد لا يقتصر على
دفع توهم الجوز بل هو لدفع توهم الجوز والحذف فان فوكا حيث قرى بمحملا ان يكون التقرير
بمجاز عن الادل وكون الاحباب متعلقا بالتقرير بمجازا عقليا وحذف المضاد اي اهل قرى
فاحيت قرى لدفع توهم الجوز والحذف ودعوى انه بكون دفع توهم الجوز لا غير
الحكم ولا تظن ان التاكيد لا يجمع المجاز لان دفع توهم المجاز لا يوجب دفع المجاز المحقق
فقولنا ما في اسد نفسه فيه ما كبد الاسد المجاز عن الشجاع لدفع توهم ان الراى بعض غلته
واستاد الراى اليه مجازا وكانى بك ان تقول يدفعه جاء لدفع توهم الجوز على مذهب غير
المصنف وليس عند المصنف لدفع توهم الجوز فان اسناد الخبر الى المبتدأ ليس بمجازا عند
فبارة المصنف قاصرة في بيان السكنة وانما هي وافيه في كلام المقاسح لا تقول اذا اكد
زيد اندفع توهم الجوز في اسناد جاء الى الضمير فقد تم ان التاكيد لدفع توهم الجوز في اسناد
الخبر الى المبتدأ بل هو الظاهر وبيان المصنف لا يشمله (او دفع توهم السهو) تركه النسيان
مع انه مذور في المقاسح لعدم الفرق بين السهو والنسيان في اللغة في اقاوس سهى عنه نسيه
وغفل عنه والمحتاج جرى على اصطلاح الحكمه من جعل السهو زوال الصورة عن المذكره دور
الحافظة حتى لا يحتاج في حصولها الى تحصيل ابتداء بل يكتفى الاستحضار والنسيان زوال
الصورة عن الحافظة حتى يحتاج في حصولها الى تحصيل ابتداء والظاهر ان التاكيد ليس لدفع
توهم السهو بل لدفع توهم وضع صورة مكان صورة والا فزوال الصورة عن المذكره لا يوجب
الاثبات بالخطا نعم منشاء الوضع زوال الصورة عن الحافظة فالاولى لدفع توهم الخطا فان
قلت ايراد التاكيد لدفع توهم ماسق اللسان مما فاتهم لانه ليس للسهو بل يكون مع
حصول الصورة في المذكره قلت سق اللسان زوال الصورة اللفظ الذي يرا ذكره عن
المذكره وانما الصورة الحاصلة معه صورة المفهوم نحو جاني زيد زيد لا يتوهم ان الجاني
عمر وانما ذكر زيد على سبيل السهو فان قلت التكرار لا يدفع توهم السهو لانه ربما يتوهم
في جاني زيد زيد ان زيد الاول وقع موقع اخوك وزيد الثاني دل او عطف بيان وفي زيد
قام قائم يتوهم ان الاول قائم مقام فاعده سهوا والاني خبر ان قلت اندفع به توهم
السهو في الاخبار عن يحيى زيد وعن قيسامه قال الشارح المحقق وهذا التوهم لا يدفع
بأ كيد المعنوى وهو ظاهر ووجهه السيد السند بانه اذا قيل جاني زيد نفسه احتمل
انه اراد ان يقول جاني عمر ونفسه فسهى وتلفظ بزيد مكان عمر وفيه بحث لان حفظ الكلام
عن توهم الجوز ينشئ عن مزيد احتياط ويعد التكل عن مظنة السهوية وسيزيد لك غير

اذ الظاهر في دفع توهم الجوز
في الاستناد الى الضمير تاكيد
٤

بعيد ولا يشاقى ما حقق بعيد هذا الكلام ان الاولى ان جاني الرجلان كلاهما ليس لدفع
توهم عدم الشمول لان المتن نص فيه بل لدفع توهم ان الجاني واحد منهما والاستناد اليهما
وقع سهوا ولا يشاقى ما ذكره السكاكي في بحث الفصل والوصل ان اتياع لارب فيه لذلك
الكتاب كاتباع نفسه للحايفة في قولك جاني الخليفة نفسه ازالة الساعسى يتوهم السامع انك
في قولك جاني خليفة مجوزا وساه ولم يخالفه الشارح المحقق والسيد السند في شرحيهما
في هذا المقام (او دفع توهم عدم الشمول) هو اوضح واخصر من خلاف الشمول
نحو جاني القوم كلهم ان شأنه ان يتوهم ان القوم لم يحى منهم البعض الا انك لم تعتد بذلك
البعض وجعلت الجاني كل القوم او ان القوم جاؤا برمتهم الا انك لم تقصد الا بعضهم اعدم
الاعتداد بغيرهم او جعل البعض منزلة الكل لكونهم بمنزلة الكل في المجى لتفاوتهم واشتراك
مصلحتهم واشتراك مضارهم وتوقف فعل بعضهم على رضى كلهم وفي كون التاكيد دافعا
للتوهم بحث لان التاكيد مما يؤكد كون البعض بمنزلة الكل سواء كان بالاعتبار الاول
او بالاعتبار الثاني وسواء كان مبنى التوهم على توهم اطلاق الاسم على البعض فيكون مجازا لغويا
او على توهم استناد فعل البعض الى الكل وتخصيص البحث بالتاكيد بالاعتبار الثاني كما وقع من
السيد السند حتى كما ان جعله الاعتبار الاول من المجاز اللغوي والثاني من المجاز العقلي غير
ظاهر على ان جعل الكل بمنزلة البعض لما ذكر ليس من الملاسات التي صطلها المصنف
للمجاز العقلي ولا يدفع للشبهة الا يكون دفع التاكيد كذلك مبنيا على المواضع والعرف لا على
اقتضاء المفهوم التركيبي ذلك قال الشارح المحقق وههنا بحث وهو ان ذكر عدم الشمول
انما يفيده زيادة توضيح والافهم من قيل دفع توهم الجوز نص عليه الشيخ عبد القاهر حيث
قال لا نغنى بقولنا يفيد الشمول انه توجيه من اصله وانه لولا ما فهم الشمول من اللفظ والا
لم يسم تاكيدا بل المراد انه يمنع ان يكون اللفظ مقتضى الشمول مستملا على خلاف ظاهره
ومجوزا فيه انتهى كلامه وههنا بحث احدها ان ذكر افادة الشمول المندرج تحت دفع
توهم الجوز في مقابله هل هو اغلاق او توضيح ويمكن دفعه بانه لما كان الاندراج
واضحا علم ان المقصود من دفع توهم الجوز دفع توهم مجوز سواء وصار الكلام
تفصيلا لدفع توهم الجوز توضيحا للمقام وثانيهما انه ينبغي ان لا يفصل بينه
وبين دفع توهم الجوز بالسهو وثالثهما انه لا يظهر كون دفع الشمول دفع توهم مجوز بل يحتمل
دفع توهم سهو خاص هو وضع القوم مثلا في جاء القوم موضع بعض القوم او اكثر القوم سهوا
نعم حيث انما يرد توضيح من غير نقضه الفصل بينهما وبين قسيمه بالسهو وراى ان في كلام
السكاكي ما يتنافى كلام الشيخ حيث جعل كل انسان حيوان وكل رجل عارف لدفع توهم عدم
الشمول مع انه يوجب الشمول من اصله ولولا كل لما فهم الشمول من اللفظ ويمكن دفعه
بانه ربما يكون التكرار في الايجاب للمفهوم وذلك في المبتدأ غير قليل كما في الفاعل فاولا يمكن
كل لكان رجل عارف للمفهوم وكيف لا ولا تخصص للتكرار حتى يقع مستندا سوى ذا ويمكن
تفصيل هذا التفصيل على الاجمال بان دفع توهم الشمول في التاكيد اشع والمكلم البالغ
احوج بهذا القسم لشوع التخصيص في العمومات حتى قيل ما من نام الا وقد خص منه
البعض وامنا عينه مراتب على قدر قوة التوهم فربما يكتفى بالتاكيد بالكل وربما يقع
الكل باجمع وربما يقع ببعض توابعه ايضا وربما يقع بتوابعه اجمع فاستحق بذلك بيمر
في البيان وجعله مشارا اليه بالبيان فان قلت قد يوجد دفع توهم عدم الشمول مع الجوز

فلانني دفع توهم الجوز عنه الا ترى ان قوله تعالى فسجد الملكة شامل لابلوس تجوزا فان الاصح انه كان جنبا مغفورا في الملكة فلذا ادخل فيها وتأكد الملكة بكلهم اجمعون بقيد شمول الحكم لما قصد بالملكة تجوزا ولا يدفع الجوز قلت يحتمل الاستناد الجوز بان يكون استناد السجدة الى النكل تجوزا فهذا التأكد المفيد للشمول يدفع توهم هذا الجوز قال السيد السند استدراك قوله او عدم الشمول انما يتوهم اذا اراد بالجوز ما ينسأل العقلي والافوي اما اذا خص بالعقلي كما يشعر به كلام السكاكي حيث قال واما الحالة التي تقتضي تأكيدها فهي اذا كان المراد ان لا يظن بك السامع في حكمك ذلك تجوزا اوسهوا او نسيانا فلا بد من العرض بعدم الشمول فانه تجوز افوي لم يندرج في الجوز المذكور وهذا وفيه ان تخصص الجوز بالعقلي مما يضيق دائرة التكنة الوسيعة بلا جهة فلذا اسقط المصنف لفظ الحكم الموهوم للتخصيص فلا يمتد به لتوجيه ذكر عدم الشمول وقد نصح لك بما قدمناه ان قوله فانه تجوز افوي ما يلوح عليه اثر الاهمال والحق المبين فانه ربما يكون تجوزا افويا ولولا الضمنية بتفويت عموم دفع توهم الجوز العقلي ولدفع توهم الجوز افويا ولدفع توهمها لا قبلنا على ما يخرج في القلب انه فليكن المراد بدفع توهم الجوز دفعه بالمرّة حتى لا يبقى توهمه من وجه وحيث لا يقابله القصد الى دفع توهم تجوز خاص وهو استعمال العام في البعض واستناد حكم البعض الى النكل فلا ريب في قبول ذكر او عدم الشمول ولو كنت معتبرا في التأكد لدفع توهم الحذف لا يمكنك النزاع في الدراج دفع توهم الشمول في دفع توهم الجوز لان توهم عدم الشمول يجوز ان يكون بتوهم اعتبار حذف مضاف كما نهت عليه لكن يسانهم يكشف عن غفلتهم عن الحذف فلذا لم ينظر اليه الا بمؤخر العين وبما يتحقق ان بطوي به النكل ويحمل بحاق القلب حق التحمل ان توهم عدم الشمول ربما يكون لظن ان المتكلم حاكم بالتحسين غير متبع اجراء الكثرة حتى تتبع المفيد لليقين فبدفع ذلك بتأكيد الشمول افادة لا استقصاء في تفحص الكثرة والتجنب عن الغفلة والعملة وبما ينبغي ان ينبه عليه وان هو عقيب الاطناب تكبيلا لفوائدها هذا السبب ان التأكد لدفع التوهم انما يكون شديدا اذا كان في المتبوع مجال التوهم ولذا منع النجاة عن اختصاص الرجلان كلاهما لكن جوزوا جاني الرجلان كلاهما لان المتن وان لا يحتمل ارادة البعض منه وهو نص في العدد لكن يحتمل جعلهما بمنزلة الشخص الواحد حتى يستند فعل احدهما اليهما فافرد الشارح جعل جاني الرجلان كلاهما لدفع توهم عدم الشمول لكونه نصا في العدد وحكمه بان الاولى انه لدفع توهم السهو ووضع الرجلين مقام الرجل محل نظر اوجهين فتأمل ولا ينبغي ان يقول جاني الرجلان كلاهما لدفع توهم ان القصد الى مجي رسوليها او رسول احدهما ونفس الآخر لانه لا يدفعه الاجائي الرجلان انفسهما ونحوه ولا يدفع توهم ان الجاني احدهما والاخر باعث وجعل جاني مسنلا في المجي والتحرير على سبيل عموم المجاز فانه انما يدفع بقولك جاني الرجلان لان توهم الجوز انما وقع فيه نعم لو جعل كون احدهما محرزا وسيلة استناد المجي اليهما تجوزا يصح ان يكون لدفع توهم الشمول على ما حققناه لك (واما ياه) اي تعقيب المستد اليه بعطف البيان (فلا يوضحه) المراد بالايضاح رفع الاحتمال سواء كان في المعرفة او النكرة فلا يلزم كون المتبوع فيه معرفة واعل الايضاح ليس كالتوضيح مخصوصا برفع الاحتمال في المعرفة ولذا عرف النجاة عطف البيان بتابع غير صفة بوضع متبوعه مع تخصيصهم

جعل بيانه بمعنى تعقيب المستد اليه
بعطف البيان يجعل اضافة
بيان للهداي البيان المعهود في
التواضع ويلزمه التعقيب المذكور
فذكر المألوم واريد اللازم

التوضيح بالعارف كما عرفت وسواء كان الاحتمال محققا او مقدر اذ قد يكون متبوع عطف البيان مالا ايهام فيه أصلا وانما يؤتى بعطف البيان لتقدير الاحتمال بتقدير الاشتراك او اتفاق الاطلاق على غيره مجازا ولذا جعل قوم هود في قوله تعالى الا بعدا لعاد قوم هود عطف بيان لعاد مع كون عاد علما مختصا بهم لا ايهام له قال السيد السند عطف البيان ههنا لدفع الابهام التقديري اما من تقدير اشتراك الاسم بينهم وبين غيرهم واما من جواز اطلاق اسمهم على غيرهم لمشاركتهم اياهم فيما اشتهروا به من العتو والعتاد كهمود ولذا قيل عاد الاولى قالوا نذة التي لا يخلوا عنها عطف بيان هو الايضاح الحقيقي او التقديري فلذا صح جعل النجاة ايضاح المتبوع فضلا لتعريفه لكنه قد لا يكون الايضاح مقصودا لذاته بل يجعل وسيلة الى غيره كالملاح على ما ذكره صاحب الكشف في قوله تعالى جعل الله للكعبة البيت الحرام قياما للناس ان البيت الحرام عطف بيان جئ به للملاحح لا للايضاح كما ينبغي الصفة لذلك اراد لا مجرد الايضاح اولا للايضاح الحقيقي فلا ينافي جعل النجاة كل عطف بيان للايضاح لكن يمكن ان يكون عطف البيان مجرد البيت فان البيت معرفا باللام علم للكعبة كالنجم ويكون المدح في وصف عطف البيان بالحرام لافي جعل الموصوف بالحرام عطف بيان ولجعل المستداليه موسوما بالشيء لذكر عطف البيان على ما ذكره صاحب الكشف في قوله تعالى الا بعدا لعاد قوم هود من انه عطف بيان لقوم عاد وقادته وان كان البيان حاصلا بدونه ان يؤسموا بهذه الدعوة وسما ويجعل فيهم امرا محققا لاشبهة فيه يريد ان بيان المتبوع حصل بدونه اذ لا شبهة محققا لكن يذكر عطف البيان بتدفع الاشتباه التقديري على ما عرفت ويجعل قوم هود في الآية الكريمة للتصريح بانهم قوم هودا برسول من الله فاستحبوا العمى على الهدى فهم احقاء بهذا الدماء او جعله لتعريفهم بالضلالة مع كونهم قوم نجى هو فهم على ما الهمت (باسم) المراد به ما يقابل الفعل والحرف (مختص به) في التركيب وان لا اختصاص له بانفراده وذلك الاسم اما عطف البيان فانه وقت ذكره بعد متبوعه مختص بالمتبوع لا يحتمل غيره فلذا ذكر لا يوضحه المتبوع فانه بعد تعقيبه بعطف البيان يختص بالمستد اليه فذكر عطف البيان لا يوضح المستداليه باسم مختص به هو المتبوع الحاصل اختصاصا صبه بذكر عطف البيان فاحسن انما مل لذلك تصير من اهل التعقل ولا تقصر طوقك دون التحمل فلا يرد ان عطف البيان لا يلزم ان يكون مختصا بالمتبوع الا ترى انهم ذكروا ان الطير في قوله والمؤمن العائدات الطير يسميها ركبانا مكية بين الغيل والسند عطف بيان مع ان الطير لا يختص بالعداوات وان لا خلاف في ان كل موصوف اجري على الصفة نحو جاني الفاضل الكامل زيد يحتمل ان يكون عطف بيان كما يحتمل ان يكون بدلا وعلى التقديرين يشعر بكونه علما في هذه الصفة بحيث يتعين له الصفة اما جعله تفسيرا وايضا حاكما لهذه الصفة كما ذكرنا وما لا تعبير عن ذاته بهذه الصفة حتى كانه باغ فيها بحيث يكفي للكشف عنه ذكر الصفة كما يمكن ان يقال وانما النزاع في ان الاحسن جعله بدلا او عطف بيان فرجح الشارح المحقق كونه عطف بيان لان الايضاح له مزيد اختصاص به ولك ان ترجح البديل بما وجه السيد السند ترجيح الكشف له من ان فيه تكرير العاقل حكما وينفع عليه تأكيد النسبة وبما يمكن ان يقال حتى الصفة ان يجري على الغير وبما فيها معنى فيه لان يعبر بها عن الذات في حال نسبته اليه فالاولى ان يجعل الذات المذكورة بعد ها مقصودة بالنسبة ويكتفى بما حصل به من الايضاح وان ليس قصد الايضاح في البديل كقصده في عطف البيان (نحو قوم صديقك خالد) فغالد عطف بيان لو كان المقصود بالنسبة صديقك ولو قصد الى النسبة الى الخالد فغالد كذا النسبة

الغيل والسند موضعان في جاني
الحرم فهما هما

وبسبب مقره لان حق الذات ان يعبر باسمه لا بالصفة وحق الصفة ان يجري على الغير فحق البديل وعلى التقديرين بشر النظم بان الحال علم في كونه صديقك وتوجيهه عرفت وكان المصنف رجح احتمال كون الموصوف الجارى على الصفة عطفاً على ان قيل به له قال ابن الحاجب القليل للتوضيح فلا يحسن بما يحتمل الغير احتمالاً مساوياً احتمال المقصود فضلاً عما يحتمل احتمالاً راجحاً فوضع البيان للايضاح وان يتفرع عليه فوائد اخرى بخلاف غيره من الصفة والبديل فان وضعهما ليس الا لبضاح بل لامر اخر وان يتفرع عليه الايضاح ويقصد احكاماً والتبني على مشاركة الوصف في الايضاح في بعض الاحكام قال السكاكي في بحث البيان قوله علت كلفه لا نخذوا الهين اثنين انما هو واحد من هذا القليل فظن انه جعل الاثنين والواحد عطفاً بيان وقد عرفت انها صفتان للبيان وقد طول الكلام فيه في الشرح بما هو اجدر بالطرح وما خفي على الا نظار ولم ينظر لسان في الاظهار ونسخت فيه الاذكار ان عطفاً البيان يصح ان يكون من غير التكلم بمبتوعه فان شأنه التوضيح والاكثر من توضيحك لكلام الغير لكن العادة جرت بتصدره بحرف التفسير اى اى تقول تفسير قول من قال جاء رجل اى زيد ولا اختصاص بصف البيان هذا بالتابع بل هو في كل افظ شائع ذائع كأننا كبد اللفظ فيقول في تفسير قلت اى ضربت ضرباً شديداً هذا على ما هو الراجح المشهور فيما بين الجمهور فان خالفهم في ذلك وتبع المفتاح والمنوفى وضع ودبقتنا هذه في بحث العطف بالحرف فلا تراعى معك بعد حفظها في الظرف (واما الابدال منه) اى اراد البديل من المستند اليه فقد جعل البديل منه مستنداً اليه وان ليس المقصد الى الاستناد اليه بل الى البديل وانما استند اليه صورة وليس هذا اول ما دل على ان البديل منه مستند اليه عند هم بل جعلهم البديل من احوال المستند ادل عليه نعم الا بقى ينظر الفن ان لا يوافق النحو ويجعل البديل منه من احوال المستند اليه لانه المذكور لا فائدة ما يتبع باليد ويجعل البديل مستنداً اليه لانه الذى قصد الاستناد اليه كما ان الايق ينظر هم جعل التميز عن النسبة من احوال المستند اليه لانه لا تفاوت بين طاب زيد علما وطاب زيد علمه الا يكون التميز مخالفاً لزيد في الاعراب والبديل يوافقه وهذا امر نحوي على نحو من نظر صاحب هذا الفن (فزيادة التقرير) اى لزيادة تثبيت الحكم والمستند اليه في ذهن السامع لاختلافه على نكر الحكم والمستند اليه كما فصله لك هناك فقد نبيه بلفظ الزيادة على انه يشارك التأكيدي في التقرير ويؤيد عليه حيث تقرر الحكم بخلاف التأكيدي فانه تأكيدي المستند اليه دون الحكم كما سيجي في بحث تقديم المستند اليه ثم الانسب باكثر اخواته جعل الزيادة متعديه مضافة الى المفعول لالازمه الى الفاعل تأمل وقال الشارح اشار الى ان المقصود من ذكره الاستناد اليه وان تقرير زيادة يقصد بالتبع بخلاف التأكيدي فان المقصود منه نفس التقرير وهذا انما يتم لو جعل التقرير فائدة البديل اما لو جعل فائدة البديل منه وذكر البديل بعد البديل منه فلا دل على التقرير بحاصل الاتبع بل جعل المستند اليه بدلاً لزيادة التقرير الخاصة بالبديل منه وليس ذكر البديل منه الا لزيادة التقرير وكيف لا والمقصود بان ذكر هو البديل وانما ذكر البديل منه تبعاً له فعلى هذا لا ينبغي جعل البديل الا بوضاح والا لكان ذكره لمصلحة البديل منه وكيف يقصده ايضاح البديل منه وهو مطروح عند ذكر البديل ولا قصد اليه فينبذ ظهر وجه ترك الايضاح مع التقرير مع انه ذكر في المفتاح وان ذكره في الايضاح لقصد استيفاء ما ذكره والا لتوهمه ولذا لم يقل في عطف البيان لزيادة الايضاح كما في المفتاح ترجيحاً لا بوضاحه على ايضاح البديل

لان الغرض منه الايضاح لا غير بخلاف البديل فهو راسخ في الايضاح ولما اقتصر على التقرير قدم بدل الكل ثم بدل البعض على ترتيب ظهور التقرير فانه لكمال ظهور التكرير في الاولى اظهر فيه ولا احتمال الكل على البعض صريحاً بخلاف احتمال الملا بس على الملا بس قد يكون اظهر في الثاني من الثالث بخلاف السكاكي فانه عكس الترتيب لان الايضاح في الاقسام الثلاثة على العكس التقرير لان ابهام البديل منه في الا احتمال اكثر منه في البعض لان دلالة الكل على الجزء اوضح من دلالة الملا بس على الملا بس ثم الابدال منه اوزارة التقرير (نحو جاءني اخوك زيد) اوجاءني زيد اخوك والتقرير في الاول اكل وكذا كان البديل منه المحمل والبديل الممين فلذلك اختاره وهو اشارة الى بدل الكل من الكل وهو بدل يستألف فيه الاستناد الى المستند اليه الحقيقي الذي قصد البديل منه فيجب ان يكونا متحداً اي البديل والبديل منه سواء اتحد مفهومهما او تفرقا وهذا هو المراد بقول ابن الحاجب مدلوله مدلول الاول والسابع الواقع في كلام الباقين ما يفرق مفهومه مفهوم البديل منه واما اتحاد المفهوم فاما يتحقق على مذهب البصريين حيث جعلوا ضربتك اياك ضربته اياه بدلاً لا تأكيدياً والكوفيون يجعلونهما تأكيدين كما يجعل الكل بك انت وبه هو وضربت انت تأكيدياً ووافقهم صاحب التسهيل وجعل نجم الائمة الفرق تحكما ومن فوائد بدل الكل اليه ما قصد في جاء اخوك زيد من تفوية التبشير وفي اخوك زيد يستحق الاكرام من المباعدة في حث المخاطب على الاكرام واعطى المكيين زيدا من احداث الترجع على زيد في نفس المأمور وهكذا اما لا يخفى على الفطن من الامور الالائية ولك ان يجعل الكل تحت زيادة التقرير رجل التقرير شاملاً لتقرير الغرض المسوق له الكلام (وجاء القوم اكثرتهم) في بدل البعض والتقرير فيه باعتبار ان البديل منه مشتمل على البديل اجمالاً اما في المثال المذكور فظاهر لان مجي القوم يستدعي مجي الاثر واما في نحو قطع زيد يده فلظهور ان المقطوع ليس نفس زيد بل شيء منه فاليد مشعور به اجمالاً او ذكر البديل منه كما انه في سلب زيد ثوبه مشعور به اجمالاً حين ذكر زيد اظهر ان ليس المسلوب نفسه ولا فرق في الاختلاف على هذا الوجه بين بدل البعض والاختتمال فيجعل بدل البعض مما يشتمل عليه المتبوع شمولاً فظاهر اوجه بدل الاختتمال مما يحتاج الى بيان احتمال المتبوع عليه كما زعم الشارح غير ظاهر وما لا ينبغي اريدت الفطن ان جاءني القوم اكثرتهم او بعضهم انما ينال المرتبة العليا اذا كان مجي ذلك البعض بمنزلة مجي الكل وكذا قطع زيد يده انما ينال تلك المرتبة اذا كان قطع يده كالاتصال له لمزيد حاجته الى اليد لانه كان ممن يكثر عمل اليد وتضييع بدونه وما ذكرنا ظهر ان ما ذكره من المثال له رجحان على الامثال وزيد اتصال بالنقسم الاول من الابدال فكان جديراً بالاختيار وراجحاً في مقام الاعتبار (وسلب عمرو ثوبه) في بدل الاختتمال وبيان التقرير فيه ان البديل منه مشتمل عليه لظهور ان المقصد ليس الى نفسه بل الى امر من اموره ولذا قيل يجب ان يكون البديل منه فيه مقتضياً لذكر البديل ومشوقاً اليه فهو جاءني زيد حجاره ليس بدل احتمال كما ذكره بعض المحققين كان هذا الواجب واجباً في تحقق بدل الاختتمال وغير معتبر عند البلغ لو كان واجباً في كونه معتبراً عند البلغ فيجزم الشارح بأنه بدل غلط لا احتمال كما ذكره بعض النحاة بعيد عن الجزم وما لا ينبغي ان يراعى في سلب زيد ثوبه ان يكون سلب ثوبه بمنزلة سلب نفسه اكثر تأثيراً في سلبه اما لكمال فقره او غيره وسكت عن بدل الغلط لانه ليس من احوال المستند اليه لانه ذكر البديل منه سهواً بطريق سبق للسان اول النسيان اما

جعل البديل منه مستنداً اليه صورة لاحقيقة لا يظهر في بدل الكل نعم ليس مستنداً اليه قصداً بالذات مستنداً اليه صورة كون البديل مستنداً اليه صورة ظاهر واما استبدال الشارح بأنه يجعل الفاعل البديل فاستبدال بالآخى لان جعله فاعلاً انما يعلم من جعله مستنداً اليه حيث عرفوا الفاعل بما استند اليه الفعل او شبهه

فما يفرق به كلام الشارح ان الاولى في بدل الكل انما هو المفهوم محل نظر

قصدا او ادعاء كما في قولك البدر الشمس هذا فهو ليس بمسند اليه في قصد التكلم لاصورة
 ولاحقة بل لم يقصد اليه اصلا وترك بالمرّة في وقت ذكر البدر فاعرفه فانه بدعي دقيق
 وكأنه لهذا امر المفتاح بالآمل في معرفة وجه ترك بدل الفاعلان معرفة ما قبل من ان وجه
 السكوت انه لا يقع في كلام البائع لا يستدعي تأملا بل تنجها على انه لا يتم لان بدل الغلط
 نوعان ما هو اسبق اللسان او اللسان وما هو لدعوى احدهما واباهما انه ذكر غلط
 نحو بدر شمس جاني فانك وان عدت الى بدر ترى انه سبق به لسانك والاول يصح ان يجعل
 بدر شمس هاهنا واثاني يقع في كلام الفاعل وهو معتمد الشعراء وشرطه التفرق من الادنى الى
 الاعلى وهو باع من العطف بل ويسمى غلط بدا اعلم ان الثانية والجمع وما يجري مجراه
 يابلان المذكور بطريق العطف قرب مقام يرجع العطف عليهما ورب مقام يرجع واحدا
 منهما عليه فالبايع في بيان التعدد لا يخرج عن ترجيح الاجمال باحدهما على التفصيل
 بالعطف وعن ترجيح العكس فلذا قال (واما العطف) يعني جعل المسند اليه معطوفا
 عليه فالاول ذكر قولنا عليه على ذكر نحو ما ابدال منه (فالتفصيل المسند اليه) اي ذكره
 مفصلا به عن بعض في العبارة والمذكور اما لان بيان خصوصية كل من متعدد مقصود
 لقوت الاجمال او بيان خصوصية بعض مقصود كذلك مثال الاول جاني زيد وعمرو
 فانه لا يعلم خصوصيتهم ولو قيل جاني رجلان ومثل الثاني جاني زيد وعمرو رجل اخر واما
 لقصد التفرع عن لقباوة السامع وانه لا يفهم المتعدد مع وحيدة اللفظ نحو جاني رجل
 ورجل اخر وكل من هذه الصور لتفصيل المسند اليه الذي هو رجلان في جاني رجلان
 فاذا لم يقل اما العطف فلتفصيله لئلا يتبادر الذهن الى المسند اليه المتبوع في الذكر فان
 زيد وعمرو ليس لتفصيل زيد بل لتفصيل رجلان هكذا حقق القام لئلا ينكسر عليك
 ان المعطوف ليس لتفصيل المعطوف عليه ولا يحتاج الى ان يريد بالمسند اليه مجموع مانسب
 اليه الشيء في الكلام ويجعل ذكر المسند اليه مفردا مسامحة (مع اختصار) ولم يقل مع
 الاختصار لئلا يتبادر اختصار المسند اليه واحترزه عن تفصيل المسند اليه بالوصف
 او عطف البيان نحو جاني رجلان احدهما زيد والاخر عمرو وجاني رجلان زيد وعمرو
 وليس احترزا عن تفصيل المسند اليه في قولنا جاني زيد وجاني عمرو على ما قالوا فانه
 وان كان فيه تفصيل للمسند اليه لكنه ليس لتفصيل المسند اليه واما الغرض منه تفصيل
 القصص الواقعة والنسب المحملة والبائع اس مر حمله على جاني زيد وعمرو بل على
 وقع امور ونحوه ومما يخيل في القلب ان العطف لتفصيل المسند اليه لا يخص العطف على
 المسند اليه اني هو في الكلام متبوع محض بل يعم المسند اليه التابع ويشمل نحو جاني اثنان
 زيد وعمرو فان زيدا بدل البعض وعمرو عطف عليه لتفصيل المسند اليه التابع وهكذا
 العطف لتفصيل المسند اليه تقول زيد وعمرو عليك ان تعود بهذا التحقيق
 على الوصف والتأكيّد وعطف البيان ولا تجس فطنتك على ما يفصله البيان (نحو
 جاني زيد وعمرو) ونحو جاني زيد وعمرو بعده فانه لتفصيل المسند اليه ليتوصل به الى تفصيل
 المسند فانه اولم يذكر المعطوف لم يكن تفصيلا محتملا فانه لا يرد بالمراد بالكون لتفصيل
 المسند اليه اعم من ان يكون تفصيله مقصودا لذاته او ليتوصل به الى غرض اخر (او المسند
 كذلك) اي تفصيل المسند مع اختصار والاضحى الاخصر معه وفيه ان لا تفصيل في جاني
 زيد وعمرو بمعنى ذكر كل منهما منفصلا عن ذكر الاخر بل كلاهما ذكرا بقولك جاء نعم

فيه تفصيل بمعنى بيان خصوصيته في كل لم يفهم من ذكر المسند الا ان يقال العطف اذا
 تذكر المسند في المعطوف بخصوصه فكانه ذكر بعبارة منفصلة عن عبارة ذكر نه المعطوف
 عليه والمراد بكونه لتفصيل المسند ان الداعي اليه تفصيل المسند لذاته او ليتوصل به الى
 غرض نحو جاء زيد وعمرو وبساعة فان تفصيل المسند بالعطف لئلا يثني التقييد بساعة
 واحترزه بقوله كذلك عن نحو جاء زيد وعمرو فانه لتفصيل المسند لكن لا اختصار
 فيه قال الشارح المحقق احترزه عن نحو جاني زيد وعمرو بعده بيوم اوسنة وفيه بحث لان
 المقصود بهذا التركيب ليس من مقاصد العطف حتى يكون الاختصار داعيا الى اختيار
 العطف عليه كيف وثي من الفاء وثم وحتى لا يفيد التعقيب بيوم اوسنة فلا فائدة التعقب
 بالامهلة مقام يقتضي الفاء ولا فائدة التعقيب بيوم مقام يقتضي هذا التركيب وليس ترجيح
 العطف عليه للاختصار بل لانه لا يفيد ما يفيد العطف على انه لتفصيل المسند مع اختصار
 اذ لو لم يعطف لاحتج الى ذكر المسند (نحو جاني زيد وعمرو) فانه قد يدل على ان جاني وعمرو
 يفيد جاني زيد ففيه تفصيل للمسند على وجه الاختصار فان قلت العطف فيما يجعل
 التفصيل المسند يشتمل على تفصيل المسند اليه ايضا فينبغي ان يقول او لتفصيل المسند
 او المسند اليه كذلك قلت تفصيل المسند اليه في هذه الصورة ليتوصل به الى تفصيل المسند
 فانه لا يثني في تقييد المسند بالتعقيب على اخصر وجه الابد نسبة اليه وما يكون لداع هو
 وسيلة الى امر اخر كثيرا بطوى في بيان الداعي اليه الغرض الاول ويكتفى بالغرض الثاني كما يقال
 تعريف المسند اليه بالاشارة لتعريفه مع انه ايبان القرب ليتوصل به الى التحقيق على ان اللازم
 للعطف بالفاء وثم هو تفصيل المسند دون تفصيل المسند اليه الا ترى انه لا تفصيل له في
 قولك جاني رجل اخر او ثم رجل اخر واجاب عنه الشارح المحقق بانه ذكر الشيخ
 ما يحصله انه ما من كلام فيه امر زائد على مجرد اثبات شيء لشيء اولفقه عنه الا وهو الغرض
 الحاصل والمقصود من الكلام وهذا مما لا سبيل الى النك في نحو جاني زيد وعمرو
 يكون الغرض اثبات جاني وعمرو بعد جاني زيد بلامهلة كانه معلوم ان الجاني زيد وعمرو
 واجله حل اما تعلق بالترتيب والتعقيب فيكون العطف لافادة تفصيل المسند لا غير حتى
 لو قلت ما جاءني زيد وعمرو وكان نفيًا لمجيئه عقيب جاني زيد ويحتمل انهما جاك معا
 او جاءك عمرو قبل زيد او بعده بمدة متراخية هذا كلامه وفيه نظر لان كون العطف
 لتفصيل المسند اليه والمسند اعم من الكون له مقصودا لذاته او غيره ولا خفاء في كون
 تفصيل المسند اليه مقصودا بالعطف ليتوصل به الى تفصيل المسند في العطف بالفاء
 ولو لا اعتباره اعم لم يتم نكتة العطف في جاني زيد وعمرو بعده بيوم فان المقصود فيه
 الترتيب والتعقيب حتى كان مجيئهما معلوم والجهل انما وقع بالترتيب والتعقيب فان قلت
 ما الفائدة في عطف المسند اليه في نحو قولك جاني الاكل فالشارب فالتاسم ومن البين انه
 ليس لتفصيل المسند اعم من تعدد المجيء ولا الجاني قلت قال الشارح وهو في التحقيق ليس
 من عطف المسند اليه بل من عطف الصلات اي جاء في الذي يأكل فيشرب فينالم هذا
 ونوجه ان السلام وصلته اشدة الاتراج كالكلية الواحدة فيدخل عطف
 الصلة على اللام كما يدخل اعراب اللام على الصلة ولو قدرت الموصوف
 وجهاته من عطف الصفة على الصفة اي جاني الرجل الاكل فالشارب فالتاسم
 لاستقيت عن هذا التكلف (او ثم عمرو) لانه فانه مخصوص بعطف الجملة
 والتفرق بينه وبين الفاء لثني المهلة وثم لا يثبتها (اوجاء القوم حتى خالد) لم يقل

اوحى خاد لان حتى اعطى جزء من متعدد عليه بخلاف ثم فلا يقال جاء القوم ثم خالد وهذا هو الفرق بين حتى و ثم بعد اشتراكهما في الزاخي بمهله وقال الجزولي هي متوسط بين الفاء و ثم والتحقيق ان المهلة المعبرة في حتى بين اول جزء المعطوف عليه وما بعدها لا بين المعطوف عليه والمعطوف اذ المعطوف من جهة المعطوف عليه ولحقها المهلة بين ما بعد حتى وما قبلها انكر نجم الائمة كونها للمهلة وانكر ايضا الترتيب الخارجى وقال ان الترتيب المعبر بين اجزاء المعطوف عليه هو الذى دون الخارجى وفي قولنا جاء القوم حتى زيد يعتبر العقل ترتيب تعاقب المجئ اجزاء القوم بحسب رجحانه بالنظر الى بعض بعض حتى ينتهى الى الاقوى او الاضعف وما قال يخالف جعلهم اياها مثل ثم وما استدلل عليه من قولهم مات كل اب ل حتى آدم مع ان موته متقدم ومات الناس حتى الانبياء مع ان موت الانبياء في انشاء موت الناس وقولهم جاء القوم حتى خالد مع ان مجئهم مما لا يتم لجواز ان تكون هذه الامثلة منعارات للترتيب الذهنى لليلة في الترتيب الذهنى بحيث يتخلل الترتيب الخارجى وقد جاء مثله في ثم في قوله ان من ساد ثم ساد ابوه ثم قد ساد قبل ذلك جده على ان الترتيب فيما ذكره من الامثلة ايضا خارجى لكنه رتب لازمانى وليس للعقل الاملا حظة هذا الترتيب الرتبى كما يلاحظه الترتيب الزمانى (اورد السامع عن الخطأ) اى الاعتقاد الغير المطابق (الى الصواب) اى اعتقاد المطابق واما تفسير قوله في الابضاح والشرح حيث قال اورد السامع عن الخطأ في الحكم فيقتضى جعل الخطأ والصواب صفتين للحكم لاجل جعلهما نفس الحكم وحيث يكون المعنى رد السامع عن كون حكمه خطأ الى كون حكمه صوابا ولا يخفى انه معنى سمع وان وافق الفتاح ففقه تفويت لما اتفق في عبارة المتن من اصلاح عبارة الفتاح ولا بد من تفيد الرد بقولنا مع اختصار ليخرج عنه نحو ما جاء في زيد ولكن جاء عمرو وكذا في البواقي ليخرج عنه عطف الجمل على الجمل ولا بد من تفيد ايضا ما يخرج ماعداه من طريق القصر فانه يصح في (نحو جاءني زيد لا عمرو) وما جاء لا زيد واما جاء زيد وزيد جاء فلا بد ان يقال اورد السامع صريحا الى الصواب فان في ماعداه لانص الاعلى المثلث ويجب فيه التصريح بالثبت والمنقضى اذا كان المنقضى لكمال ظهوره كالصريح كما سيأتي ان شاء الله تعالى ورد السامع الى الصواب في المثال المذكور بازالة اعتقاده الشريكة لا غير فانه انما يكون لقصر الافراد على ما بينه الشيخ عبد القاهر وعند الفتاح قلب به اعتقاد المخاطب ايضا ومخاطب به من اعتقاده جاء عمرو دون زيد ووافقه المصنف وبفهم من كلام الشارح في بحث القصر انه يخاطب به من اعتقاده مجئ احد هما من غير تعيين لكنه حينئذ ليس رد السامع الى الصواب بل لحفظه عن الخطأ فليكن هذا نكتة اخرى للعطف على ذكر منك ومن امثلة رد السامع الى الصواب ما جاءني زيد بل عمرو على ما قال ابن مالك ان بل بعد النفي والنهي كلكن وجعل ابن الحاجب ذلك محتملا حيث قال ما جاءني زيد بل عمرو محتمل انبات المجئ عمرو مع تحقق نفيه عن زيد وعليه ما سأتى في بحث القصر ان ما جاءني زيد بل عمرو وللقصر وما ذكره الفتاح والابضاح ان ما جاءني زيد لكن عمرو ومن اعتقد ان زيدا جاءك دون عمرو ولم يترضا لكونه من اعتقاد الشريكة فقال الشارح ان مجئ رد السامع اعتقاد الشريكة لم يقل به احد وهذا وجه خفى ومنهم من وجهه بانه يحصل رد اعتقاد الشريكة بالمعطوف عليه فذكر الاثبات لعموده السيد السند بانه منقوض بقولنا جاءني زيد لا عمرو الاولى انه منقوض بـ في طرق القصر ونحن نقول لم يذكره ولكن من طرق القصر

الا في بحث العطف مثلا ارد السامع الى الصواب والعطف لا يرد به الى الصواب في قصر الافراد اذ هو مما اعتقده المخاطب بل هو لتقرير ما اعتقده من الصواب لجعله لقصر القلب في مقام التمثيل به لرد الى الصواب لا بوجوب عدم كونه لقصر الافراد لاحتمال ان يكون عدم التعرض به لانه لا يصلح بهذا الاعتبار لما يتم فيه من التمثيل واما لم يذكره المصنف في المتن مع تعرضه في الابضاح لانه نحو جاء زيد لا عمرو من طرق القصر كذا ذكره الشارح ونحن نقول لم يتعرض له لانه مخالفة من الفتاح مع الائمة الاعلام من النجاة حيث جعلوه لدفع توهم المخاطب ان عمرا ايضا لم يجئ كزيد بناء على ملازمة بينهما وقلة انفراد احدهما بامر ولم يتعرض لما ذكره ايضا ليعلم ان العطف بلكن لدفع توهم ناش من السابق لاحتمال ان يكون الحق مع الفتاح وكلام الشارح المحقق والسيد السند بشران بان المراد بالوهم الاعتقاد سواء كان جزما او ظنا ضعيفا ويمكن ان يقال لاحتمال مخالفة بين كلام السكاكي والنجاة على ما توهوا ولانه يجوز ان يكون ذكر لكن في التصريح بالاثبات بعد النفي للقصر واختياره على بل لانه نشاء من اني ما اعتقده ثانيا يوهي انه وافقه المتكلم في نفيه ولذا لم يبدأ بالاثبات مع ان الاثبات احق بالتقديم ففقه مع رد المخاطب الى الصواب لدفع توهم المشاركة في النفي ولا يبعد ان يجعل رد السامع الى الصواب شاملا لدفع التوهم بعد ما بين ان المراد بالتوهم الاعتقاد فان العطف بلكن حينئذ رد المخاطب من خطأ اوقعه المتكلم فيه وهو اعتقاد انه لم يجئ عمرو واعتقاده مشاركة زيد حينئذ يكون من طرق قصر الافراد (او صرف الحكم الى آخر) سواء جعل الاول في حكم المسكوت عنه بحيث يمكن ان يكون ثانيا وان لا يكون ويسمى الاصرار ولم يجعل في حكم المسكوت عنه وذلك حين يزداد لاقبل بل فانه يبطل الاحتجاج بقوله وتقرر النفي ويؤكد فلا يكون ماقبل بل حينئذ محتملا بل مة طوعا به فاذا قلت جاء زيد لا بل عمرو ابطلت مجئ زيد وصرفت الحكم الى عمرو واذا قلت ما جاء زيد لا بل عمرو قررت النفي وصرفته الى عمرو فان قلت اخر بمعنى غير من جنس السابق فلا يقال جاءني زيد وحار اخر بل رجل اخر فقوله او صرف الحكم الى اخر بوجوب عدم صحة جاءني زيد بل حار مع انه ليس كذلك فالصحيح او صرف الحكم الى غير ذلك معنى قوله او صرف الحكم الى اخر الى مستند اليه اخر والمستند اليه الاخر من جنس السابق في هذا الكلام وذلك لا يقتضى كونه فيما بعد بل من جنس السابق عليه وهذا من قبيل اشتباه مفهوم الحكم بموارده فلما كان الاضراب غير شامل لجميع صور العطف بل وان كان متحققا في (نحو جاء زيد بل عمرو وما جاءني زيد بل عمرو) اضرب عن ذكر الاضراب واتق بصرف الحكم الشامل لجميع الصور لكن كون المثال الثاني لصرف الحكم غير واضح على مذهب الجمهور من ان بل يبطل النفي فيما بعده ويجعل ماقبله في حكم المسكوت عنه حتى يكون المعنى ما جاءني زيد بل جاءني عمرو لانه لا معنى لصرف الحكم الى ما بعد بل بعد اختلاف الحكم السابق واللاحق نعم يوضح على مذهب المبرد ان اتق والاثبات بيان والمعنى بل ما جاءني عمرو مع احتمال جاءني زيد بين النفي والاثبات فالعطف عند المبرد في الاسم المعطوف عليه فقط وعند الجمهور وفي ذكر النفي فكلمة بل لتدارك غلط بين عندهم تدارك النفي بالابطال وتدارك المعطوف عليه بعينه بصرف الحكم الى المعطوف و يمكن توضيح صرف الحكم بان المراد صرف الحكم بعينه او بعد اصلاحه بابطال نفيه والمراد بالحكم اما الوقوع واللاقوع والانتزاع والمراد بصرفه بغيره باعتبار الافادة فلا يجزئ ان يقتضى تكذيب الحكم في المعطوف عليه مع انه غير تكذيب بل مسكوت عنه والصرف في الافادة

كما يصح في ايقاع يصح في الوقوع والصرف بحسب الواقع لا يصح في شيء من هذه الا ذكره الشارح
الحق في شرح المفتاح ان المراد بالحكم الايقاع فلا يستلزم صرف الحكم كذب الحكم في المعطوف
عليه لا يتم ولا يسكن عليك عدم شمول التكتة للمعطوف في بضرب زيد بل عرو لانه ليس
لصرف الحكم بل لصرف الطلب لان الكلام في المسند اليه بالاستناد الخيري على ان التحقيق
ان الحكم هنا يعم الخبر والانشاء قال الرضي واذا عطفت بيل مفردا بعد الذي او انتهى
فالظاهر انها الاضراب ايضا ومعنى الاضراب جعل الحكم الاول موجبا او غير موجب
كان كالمكوت عنه بالنسبة الى المعطوف عليه وفرق بين العطف ببيل وبدل الفاظ
وان كان كلاهما لتدارك الفاظ في المتبوع فان الاول لا يقع في كلام البليغ والثاني شائع
بين الباطل مطرد في كلامهم لانها موضوعة لتدارك مثل هذا الفاظ وقد فيه عليه المصنف
حيث ترك بدل الفاظ وذكر العطف ببيل وابن الحاجب سوى بينه وبين البديل لكن تعقبه
الرضي بهذا الفرق وهو الرضي كذا قيل وقد عرفت ان من بدل الفاظ ما هو بالغ من
المعطوف فالفرق بان هذا البديل ليس من احوال المسند اليه اذ لا مسند اليه قبله لانه
لم يقصد اترك الكلية بخلاف المعطوف عليه بيل فان البليغ بهد الايمان به سهوا التفت
اليه واعتبر الحكم من تبطابه وذكر ما يصرف الحكم عنه الى آخر (او انك)
اي لا فائدة الشك (او التذكير) اي لجعل الخطاب شاكيا في الحكم افترض بهد لفي به
(نحو جاءني زيدا وعمرو) او لا بهام نحو انا وياكم املى هدى او في ضلال
مبين او التحقير او الاباحية نحو ليدخل زيد وعمرو والفرق بينهما ان التحقير يندرج تحت
الحكم لاحدهما فقط وفي الاباحية يجوز الجمع بينهما لكن لا من حيث مدارك اللفظ بل بحسب
امر خارج ونسب المصنف ترك عد التفسير مقام ما له عطف على قلته في الواو والفاء وعلى ان
ما بعد اى وان عطفت بيان لما قبله كما عليه الجمهور لا معطوف كما عليه المفتاح فانما يؤيد
الجمهور كون الالف والفاء معايرة للمعطوف عليه الا ما قل من العطف بالواو والفاء التفسير ونسب
اثر الالف الضمير المحرور بى من غير إعادة الجار ونسبهم الضمير المرفوع المتصل به من غير تأكيد
بمنفصل ولا فصل وفيه بحث لان ما بعدهما يشارك المعطوفات في كون التثنية فيه في
الاعراب بواسطة الحرف وهما مستثنان عنه من قاعدة العطف على الضمير المحرور
والضمير المرفوع المتصل بل القاعدة ان عنده انما اذا عطفت بغير اى وانما على الضمير المحرور اعيد
الخافض وعلى الضمير المرفوع المتصل يؤتى بتأكيد بمنفصل او بفصل وكون القاعدة عندهم
استعمل من القاعدة عنده لا يوجب تأييدهم والحروف العاطفة عنده انما عشر لانه جعل اى
وان فيه مما لا لوجه للفرق بين اى وان وان لم يصرح الاباى فاذا ذكره السيد السند انها
عنده احدى عشر حرفا محل نظر ولم يذكر العطف بام لاختصاصه بالانشاء الا ان عدم
التعرض به في باب الانشاء ايضا يوجب اعمال الف لانه (واما الفصل) اى ما يسميه
نحو الصفة فصلا وغيرهم عمادا وجعل الفصل من احوال المسند اليه لدلالته على كونه
مخصصا به المسند والاعلى معنى فيه كونه مقبلا بالمسند مفردا من بين الجاس به وجعل
الفصل مصدرا بمعنى تعقيب المسند اليه به غير ثابت وعنده مندوحة وكون اخواته مصادر
لا يخل به مثل هذا التكلف والاصح انه على صفة الضمير المرفوع المنفصل وليس ضميرا
فقول الشارح ضمير الفصل مرجوح وما ذكر الحاجة من انه موضع لفصل بين الخبر والاعت
يستعمل جعله من احوال المسند كما ان كون التخصيص متعلقا بالمسند بلا واسطة حرف
الجر معنى يقتضى جعله حاله الا انه لما كان المند في الكلام هو المسند اليه ونظر المتكلم

عليه وما عداه متعلق بين يديه كان الاولى ارجاع الحال اليه ما لم يقتض الى من يتكلف
وحينئذ لا يبعد ان يجعل الفصل لفصله عن الموصوف وانما اقتصر على قوله (فليتخصيصه
بالمسند) مع ان فائدته التي لا تنفك عنه تأكيده الحكم بخلاف التخصيص فانه قد يكون
اذا لم يكن في الكلام ما يفيد التخصيص سواء وقد لا يكون اذا كان الخبر المرفوع تعريف
الجنس لانه لا فائدة تأكيده الحكم من احوال الاستناد على الثاني ثبوت القصر منه اذ لم يكن
ما يفيد سواء تردد قال الشارح في شرح الكشاف اعادة القصر انما يتم اذا ثبت القصر في
مثل كان زيد هو افضل من عمرو مما خبر فيه نكرة ولا خلاف بين المصنف والسكاكي
حيث قال انه لتخصيص المسند بالمسند اليه الا في العبارة فان البناء في صلة التخصيص
قد تدخل على المقصور وقد تدخل على المنصور عليه وجعل الشارح
الاستعمال الاول عربيا وغالبا والثاني عربيا والسيد السند الاستعمال الثاني اصليا
والاول منبسطا على جعل التخصيص مجازا مشهورا فربما بالحقيقة العرفية في التمييز او مضى
بمعنى التمييز وجعل البناء متعلقا بمعنى التمييز اى الفصل لتغيير المسند اليه بتخصيصا بالمسند
اليه فعدول المصنف عن عبارة المفتاح الى ما عورف الغالب استعمالا في وجهه الى
ما هو اظهر في كونه حال المسند اليه في وجده وليس لك ان تقول انه قد يكون لقصر المسند
اليه على المسند نحو الكرم هو التقوى وهو الذي ذكره المصنف وقد يكون في قصر المسند
على المسند اليه نحو ان الله هو الرزاق وهو الذي ذكره المفتاح لان قصر المسند اليه على
المسند في المثال المذكور من تعريف المسند اليه على نحو قولك المطلق زيد وكون الفصل
له غير ثبت وانما هو مما هوهم بعض من عبارة الكشاف في تفسير او انك هم المفلحون ولكون
بانه متعلقا بمقام آخر لو بطلنا الكلام فيه لانه من ولقد سمعتم بهذا من في بحث التعريف
بالام ان كنتم ما همكم تحفظون (واما تقديم) اى تقديم المسند اليه على غيره من اجزاء
الكلام فيشمل تقديم الفاعل على المفعول والتعظيم اولى من تقدير على المسند موافقا للمفتاح
لجربان اكثر النكات فينه وبين قوله في احوال متعلقات الفعل وتقديم بعض معمولاته على
بعض الخ عوم من وجه في ترك المصنف قول المفتاح على المسند تكميل المعنى باليجاز الفاظ
فتدبر الشارح على المسند تفويت لما قصده المصنف والتقديم يقتضى وجوده لا على
صفة التقديم وذلك بان يكون حقه المقام التأخر اما على الصفة التي هي الان عليه كتقديم
المفعول على الفاعل فان حق المفعول المقام التأخر اما على صفة اخرى لو وجد متأخرا كان
على هذه الصفة كما في تقديم المسند اليه بجملة مبتدأ ولو جعلناه فاعلا حقه المقام التأخر
والاشد باطلاق التقديم هو القسم الاول لانه يتوهم في شأنه انه اذا كان متأخرا غير التقديم
لكون حقه ان يكون متأخرا والقسم الثاني انما يسمى تقديما لانه اوجد مقدما لانه غير من
التأخير الى التقديم كما ان ذكر المسند اليه الذي ليس حقه التأخير باعتبار نحو زيد انسان
مقدما يسمى تقديم بهذا المعنى ولهذا قال صاحب الكشاف ان التقديم انما بوصف به المزال
لا القار في مكانه مع انه كثر منه اطلاق التقديم على القار ونظيره صفر فان صفر الجسم معناه
جعل اكبر صغيرا وقولهم صفر الله جسم البعوضة معناه اوجده صغيرا وضعوا الايمان
موضع الفعل فكما ان الصغير الثاني مجاز في اللغة كذلك التقديم مجاز في عرف ارباب الفن
في غير الاول وتقديم المسند اليه مطلقا من القسم المجازي كما ان تقديم المفعول على الفاعل
او على الفعل من القسم الحقيقي فاما ان يراد بالتقديم في عبارة انهم ما يشمل التقديم الحقيقي والمجازي
مطلقا ليكون استعمال التقديم على نحو واحد وانما يستعمل فيما يقتصر على المجازي المعنى
المجازي وفيما يقتصر على الحقيقة في المعنى الحقيقي كما في تقديم المسند (فلكون ذكره)

قال الشارح في شرح المفتاح ان
الفصل في قوله تعالى ان الله هو
الرزاق لتأكيد التخصيص
الاستناد من تعريف المسند وفيه
انه تحكم اوليس الفصل بكونه
تأكيدا اولى من كون تعريف المسند
تأكيدا وقال في الشرح انه مجرد
تأكيد الحكم وفيه ان تعريف
المسند قد يكون للتخصيص فليكن
مع ضمير الفصل مجردا عن
التخصيص

اي المسند اليه (اهم) من ذكر باقي اجزاء الكلام لأم ذكر المسند فانه قاصر كما عرفت ولا من
الحذف فانه حينئذ يكون مرجعا للذكر على الحذف لا لتقديم على غيره ومعنى كون ذكره اهم
ان العناية به اكثر من العناية بغيره ومن البين ان لاجهته لتقديم فعل على فعل الاكون العناية
بالتقديم اكثر من العناية بغيره او فر وكون الاهتمام موجبا للتقديم وصحة كون التقديم للاهتمام
بنية مستغنية عن بيان ما به الاهتمام لكن كون التقديم على وفق مقتضى الحال بوجوب ان
يكون له جهة من جهات يدعوا اليه فيقال بكني ان يقال قدم للعناية ببداهة اذا وقع تقديم
من البليغ بكني ذلك القول اذ لا يخفى في ان مادعا الى الاهتمام امر معتبر في البلاغة وحيث
قال الشيخ ان لم يجدهم اعتمدوا في التقديم شأ يجرى مجرى الاصل غير العناية والاهتمام
لكن ينبغي ان يفسر وجه العناية بشئ ويعرف فيه معنى يريد ان صاحب علم المعاني ينبغي
ان يفسره ليعلم المتعلم الكاسب للبلاغة الجهات المعتبرة عند البلغاء المذلل جعل المصنف اقتفاء
للمفتاح سبب التقديم الاهمية ثم فسر وجوهها بقوله (امالانه) ظاهره اما لان المسند اليه
(الاصل) وهو موجود لان كل ما يذكر من غيره منطلق على ذكره ولياؤه والتخصيص لمعرفة
بالحاطة بحاله وحينئذ يحتاج قوله (ولا مقتضى للعدول عنه) الى تكلف بارجاع الضمير الى
كونه الاصل حتى يكون المعنى ولا مقتضى للعدول عن كونه الاصل اي عن مقتضاه وهو كونه
اهم مما يتفرع عليه لكن لا يخفى في جملة وسيله الى الاهمية الداعية الى التقديم وفي المقترح
اما لان اصله التقديم ولا مقتضى للعدول عنه فلذا فسر السارح المحقق ضبر لانه بتقديم المسند
اليه ولا يخفى ان كون تقديم المسند اليه الاصل بلا مقتضى للعدول بوجوب التقديم من غير ان
يلاحظ انه بوجوب الاهمية وكانه لهذا جعل الشيخ الاهتمام جاريا مجرى الاصل اذ كتبه تقديم
لا يكون تحته نادرة ككون التقديم الاصل بلا اقتضاء للعدول ويمكن ان يقال ملاحظة كون
التقديم الاصل وعدم موجب للعدول يجعل ذكره اهم وكون المسند اليه او تقديمه الاصل
ليس لكونه محكما عليه بل لكونه مبدء اليد حتى يستحق التقديم في الانشائية ايضا وانما
قال ولا مقتضى للعدول عنه لانه لا تقدم مع مقتضى العدول ولهذا لم يقدم الفاعل على الفعل
لان كون المسند عاملا يقتضى العدول عن تقديم المسند اليه لان مرتبة العامل قبل
مرتبة المفعول فان قلت كيف يوجب كون المسند عاملا لتقديم المسند والعدول عن تقديم
المسند اليه فانه ان يعارض العاملية والاصل الذي في المسند اليه فلا بد من امر آخر حتى
يتم اقتضاء العدول قلت كون الفعل عاملا حال نفسه وكون المسند اليه الاصل
باعتبار مدلوله وما للشئ باعتبار نفسه اقوى مما له باعتبار مدلوله ولك نقول
ان مقتضى العدول عن الاصل في الفاعل انما هو بالمدلول والتباس العامل اللفظي بالعامل
المعنوي والتباس علامة الفاعلية بعلامة كون الشئ مبدءا (واما فيمكن الخبر) اراد به الخبر
في وقت ما سواء كان خبرا في الحال او لا يشمل البيان تقديم المفعول الاول من باب علمت على
الثاني نحو ان تقول علمت الذي حارت البرية فيه حيوانا مستعدنا من جاد ولا حاجة الى
التميم لتناول خبر كان وخبر ما ولا لان الخبر ينسأل الجميع كخبر المبدء لكن العبارة
جاءت على عموم المجاز لان تسمية المفعول الثاني خبرا مجاز وتسمية البواني حقيقة ولو قال واما
فيمكن المسند لكان واضحا الا انه اراد التنبية على ان المسند في باب تقديم المسند اليه ما سوى
مسند الفاعل في ذهن السامع (لان في المبدء) الحاجة ماسة الى تميم المبدء اكثر مما سبق
في الخبر والتشويق في تقديم المبدء اذ لو قدم الخبر فلا تشويق في المبدء التاخر اليه فالاول
لان في تقديم المسند اليه (تشويقا اليه) كاف في المقترح وفيه ان كون التقديم مشوقا الى الخبر
يدعوا الى التقديم لا الى كونه اهم حتى يصح تفسير وجه الاهتمام وقدهدبت في قطع هذه

المسافة والتشويق اما يتكامل بتطويل المسند اليه ولذا قبل حتى الكلام تطويله وانما يتحتم
الخبر حينئذ سماعه بعد التشويق لان حصول الشئ المتقرب به الشوق الذي واقع في النفس
وانما قيدنا الشئ بالمقرب لئلا ينافي ما به ان حصوله غير متقرب اليه وهو كزق من حيث
لا يحسب (كقوله) اي اني اعلا المرى من قصيدة يوثق بها فقها حنفي (والذي حارت
البرية فيه حيوان مستعد من جاد) يعني تحيرت البرية في المعاد الجسماني والشور الذي
ليس بتفاني وفي ان ابدان الاموات كيف تحيى من الرفات كذا في ضرام السقط وقيله
بان امر الاله واختلف الناس فداع الى ضلال وهاد يعني بعضهم يقول بالمعاد وبعضهم
لا يقول به وبهذا يبين ان ليس المراد بالحيوان المستعد من الجاد آدم عليه السلام
ولا نافذ صالح ولا نوح موسى ولا القاس على ما وقع في الشروح لانه لا يناسب الساق
هكذا ذكره السارح فزيف ما في الشرح بانه يخالف ما في ضرام السقط ويخالف البيت
الذي قبله وزيد في التزييف بانه يخالف البيت الذي بعده وهو البيت الذي من ليس
بفقران مصيره الى افساد واورد عليه اليد السند في شرح المقترح بان نليد اشاعر ذكر
في شور السقط ان المراد حيرة الناس في خلفه آدم عليه السلام من القرب ومن البين
ان كون التوحيد بخلاف السياق لا يدفعه كونه من نليد الشاعر ونحن نقول كون
الكلام في حشر الاجساد لا ينافي كون المراد بالحيوان المستعد من الجاد احد هذه
الامور بل نقول المراد ما به الجميع والكلام تشبيه بليغ اي الذي تحيرت الناس فيه من الجسم
المحسوس ليس الاكبروان استحدث من الجاد والاعاءة اهون من الاستحداث فعدا انكشاف
الاستحداث بل تعدده لا يحال للتخبر وحينئذ لا يعدل براد ما يشمل خلق الحيوانات
من النطفة ومحصل الايات انه ظهر امر الالهيين العقل من كل قدرته خلق ما يكون خلق
الانسان من اوقات بالقياس اليه هيئا واختلف الناس في بحث الاجساد فذهب داع الى
ضلال وهو الانتكار ومنهم هاد الى الاعتراف والذي تحيرت الخلق فيه حيث انكروا ليس
الاكبروان مستحدث من جساد واللب الكمال اللب من ليس بغير بالحياة الدنيى بان مصيره
الى الفساد من غير المعاد فيغتم هو نفس النفس ولا يعمل لما بعد الموت (واما لتجمل
المسرة او المأساة لتناول او التطير) قوله للتناول او التطير غير شمر على ترتيب اللف لان تناول
مشهور الاختصاص بالخبر فلذا لم يكتف به كلمة قراح زاد اقط لتجمل ظنا منه ان ما صلح
للتناول موجب للمسرة للتناول به سواء كان في مستهل الكلام او اثنائه ورد بان تناول
الذي يكون في مستهل الكلام او في اثنائه ولا يتناول بغيره وبعبارة الكلام على ان تناول
والطير يكون في غير الاول لا يخفى ان قوله للتناول لا يصلح عنه لتجمل المسرة
لان تناول لا يقتضى تجملها بل لتجمل تناول فتجب ان يجعل علة للمسرة لا لتجمل
كما جعله السارح في المختصر ولا يخفى ان كون المسند اليه سارا لا يتوقف على تناول به لانه ان
يسر السامع لتسمه خيرا وادخاله خيرا في ذهنه والمسرة كما حصل بالتناول تحصل بذكره ما هو
الواقع لانه ربما يسر سماع صدقك وربما يسر سماع عدوك بقوله للتناول او التطير مدكور على
سبل التنبيل (واما لا بهام انه لا يزل عن خاطر او انه يستلذه) اي يوجد لذته لا يقل اولاه
ليكون عطفه على انه لا على ايهاه ويكون تحت الايهام فان ما وجدنا في تصور المدلول
لا نلفظ فاستداده وهمي (واما نحو ذلك) هو احسن من عبارة المقترح او اشبه ذلك
وهو واضح لا يشك عليك ومن جهة امثال ما مر ما في المقترح وهو كون المسند اليه
متصفا بالخبر يكون هو المطلوب لانفس الخبر واعرض عنه المصنف بان المراد بقوله
لانفس الخبر ان كان لانفس تصور الخبر فان خبر الاوهو كذلك وان اراد لانفس قرع الخبر



ففيه انه مع ذكر المسند اليه لا يكون المراد نفس وقوع الخبر بل يجب ان يقتصر على المسند
 بعد ارادة نفس وقوع القيام لا يقال قام زيد بل وقع القيام ولك ان تقول المراد الثاني
 ولا خلاف في ان كون المطلوب عند ذكر ارادة المسند اليه كونه متصفا لا وقوع الخبر
 مما يوجب كونه اهم وبصح جعله موجبا للاهتمام الموجب للتقديم لجند
 الخبران معنى وهو احسن من جعل الخبر الاول معنى خبر المبتدأ والخبر الثاني بمعنى الاخبار
 والمهور في جواب المصنف ما ذكره الشارح المحقق من ان المراد بكون المسند اليه متصفا
 بالخبر كونه متصفا به على وجه الاستمرار بقوله لانفس الخبر لا مجرد الاخبار بالخبر الثاني
 بمعنى الاخبار وان عدم تلبه المصنف له خفي الحال عليه وايد ذلك بانه قال المفتاح كما اذا
 قيل لك كيف الراهد فتقول الراهد يشرب فان كيف انما يسأل بها عرفا عن الحال
 المستمرة في اكثر الاوقات فبشرب الراهد يدل على مجرد صدور الشرب عنه في الحال او
 الاستمرار والزائد يشرب يدل على صدوره عنه حالة لحالة على سبيل الاستمرار واعتراض
 عليه بان الاستمرار التجددي انما يتقادم المضارع بقرينة سواء قسم المسند اليه او اخر فلا
 يكون وجها للتقديم ويمكن دفعه بان مراد المفتاح ان تقديم المسند اليه لان المطلوب
 اتصافه بالخبر على الاستمرار التجددي والفعل مع تقديم المسند اليه ادل عليه وذلك لان
 قولك الراهد يشرب وضع الفعل فيه موضع المفرد لان الاصل في الخبر الافراد فايراز
 الاسم في صورة المضارع للدلالة على الاستمرار التجددي واجاب السيد السند عن اعتراض
 الابيضاح في شرح المفتاح بان مراد المفتاح انه اذا كان المطلوب موصوفية المسند اليه
 لا وصفية الخبر فان للاخبار عن شرب الراهد اعتبارين احدهما ان يكون الكلام
 في الراهد وانما هل يصدر عنه الشرب فالمطلوب هنا موصوفية الراهد فقول الراهد
 يشرب وثانيهما ان يكون الكلام في الشرب وانما هل تقع وصفا للراهد فيقال يشرب
 الراهد ومثلهما ما قاله من ان التقديم يكون لزيادة تخصيص كافي قوله متى نهز زني قطن
 تجدهم اي متى تحرك وتعبت هذه القبيلة تجدهم سيوفا في عواتقهم سيوفا اي تجدهم
 سيوفا في قطع الامور والنوائب وفي سرعة التحرك والسيوف لا يتنقل عن عواتقهم لانهم
 يكفون الامر بذواتهم ومهابتهم من غير حاجة الى اعمال السيوف جلوس في محاسنهم
 رزان يحتمل ان يكون جملة مفعولا ثانيا تجدهم اي تجدهم بهذه الصفة من ككون
 الجلوس في محاسنهم احتساب وقار تانيروفاهم في تلك الجلوس وقبل خبر مبتدأ محذوف
 اي هم جلوس الخ وان ضيف الم فم حقوف قالوا هو جمع خاف بمعنى خفيف والظاهر
 ان يجعل جمع خفيف فانه جاء ظرف وظروف والمراد بزيادة التخصيص ليس بزيادة
 الحصر اذ لا يوصف الحصر بالزيادة والغلبة بل المراد بزيادة التخصيص المسند الاعم
 من المسند اليه بالسند اليه لانه بالذكر يحصل التخصيص وبان التقديم بزيادة
 التخصيص اذ بالذكر اخرا يحصل التخصيص في اخر الكلام وبان التقديم يحصل التخصيص
 اولا فيكون التخصيص ماصلا في اول الكلام وآخره ولا ينبغي بزيادة التخصيص الا هذا
 القدر ولما كان زيادة التخصيص موصوفة لارادة الحصر قال والمراد هم حقوف يعني
 لانه لا حقوف الا هم وبهذا اندفع اعتراضان ذكرهما المصنف في الابيضاح احدهما
 منع كون فهم حقوف مفعولا ثانيا لاختصاص افادة الحصر بالخبر الفعلي وثانيهما
 ان قوله والمراد هم حقوف تفسير للشئ ما غاده لفظه وورع بدفع الاول بالبيان ان الحصر
 يستفاد مع الخبر المشق وان لم يكن فعلا كما صرح ائمة التفسير به في قوله تعالى وما انت

عائنا بمن يز وامناله ووردنا له لا معنى له صدد الحصر في ايت وندعه بان حصر الحصر
 فيهم لتزجيم سرعتهم في خدمة الضيف على سرعة خدمتهم اهم نجد انه لا يصح تقدير
 المسند اليه في قوله هم حقوف على انه فاعل معنى اذ لا اعتماد لحقوف بعد احوال المسند اليه
 حتى يكون له مفعول فضلا عن ان يكون فاعلا معنى ودفع الشارح المحقق الثاني بانه اراد
 قوله والمراد هم حقوف ان المقصود من البيت الاستدلال بهم حقوف لا تجدهم سيوفا
 ولا جلوس لاحتمال تقدير المسند اليه مؤخرا ولا يخصص نحو ذلك فيهما بل ذكر
 امور اخرى في المفتاح ويمكن امور اخرى يصدق لك المفتاح وانما اعرضنا له لما ذكرنا لك
 من انه ثلث افي بهما ولا يخفى عليك ان الاجمال المطلوب بقوله واما نحو ذلك ينبغي
 ان يكون بعد تمام التفصيل وبعض التفصيل يذكر فيما بعد الا انه احرر بعض التفصيل لئلا يتعذر
 المعطوف عن المعطوف عليه كثيرا وحيد ينبغي ان يجعل ما يذكر فيما بعد تفصيلا لبعض
 ما ندرج في قوله واما عدناهم اي قال عبد القاهر (وقد تقدم) المسند اليه
 (لقد تخصصه) اي المسند اليه (بالخبر الفعلي) اي قصر الخبر الفعلي عليه على ان البناء دخل
 على المقصور وتحقيه ان تقديم المسند اليه لكونه اهم لان مخاطب اذا اصاب في اصل
 الحكم واخطأ في قديم قيوده يكون ذلك القيد اهم عند التكلم لانه به يتفر الصواب ويرد
 الخطأ فيقدم بالتخصيص من جهات الاهمية الا انه جعله المصنف من جهات التقديم
 ولم يجعله من جهات الاهمية على طبق ما تقدم من ان لاجهته الا الاهمية وان كانت تفسير
 الاهمية تقيها على انه كثير اما بوضع تفسير الاهمية ووجه العناية مكانها ولكن ذلك
 يقتضي ان لا يخص التقديم لهذه التكلفة بالفعل بل يجري في كل مسند واعتذر السيد السند
 عن تخصيصه بمساوى الجوامد بان معاني الجوامد كالجسم والحيوان والجواهر مثلا
 امور ثابتة غير متغيرة قل ما يقع الخطأ فيها في الامور العرفية فليفت اليها واما المشتقات
 فكلها متساوية في سبب افادة التخصيص ونص السكاكي بان ما انت عائشاي بن من هذا
 القبيل وكأنه اراد انهم بالفت الى الجوامد في افادة التقديم فيها التخصيص لانه علامة
 له غير واعية والافلا خفاء في وقوع التخصيص فيها نحو ان اتم الا بشر مثلا وبعد توجه ان
 الصفة المنبجئة من المشتقات الثبوت وقد جعلت التقديم في ما انت عائشاي بن التخصيص وبالجملة
 انما قال المصنف بالخبر الفعلي لا بالخبر الفاعل لان الخبر ليس بالفعل بل المركب من الفعل وغيره
 من اجزاء الجملة او شبه الفعل فالفعل يتناول شبه الفعل فلا حاجة الى ما اعتذر به الشرح
 المصنف من ان التقييد بالفعل ميفهم من كلام الشيخ وان لم يصرح به على خلاف نصريح
 المفتاح بعدم التقييد واشترك الحكم بين الاخبار المشتقة ثم كون التخصيص في ما ناقلت
 بالخبر الفعلي ليس بواضح اذ المسند اليه فيه خص بنى الخبر الفعلي بغير المسند اليه فان القول
 خص بغير المتكلم وانما خص به نفي القول واجيب بان الخبر الفعلي هاتين القول وحرف النفي
 من تمة المسند ولا بعد فيه بل هو نظير لافيهما غول حيث جعل لتخصيص القول بعدم كونه
 في خور الجنة واورد عليه السيد السند بانه يستدعي عدم الفرق بينه وبين ما ناقلت
 وسيأتي الفرق ونقول لولا الفرق لم يصح تقييد الحكم بقوله (ان ولي حرف النفي) اي كان
 المسند اليه بعد حرف النفي بلا فصل ويمكن دفعه بان الفرق ليس في افادة التخصيص
 بل في خصوصيات اخرى وكيف لا وقولك انما ناقلت داخل في قوله والا فند في التخصيص الخ
 وقد ازال ما في قوله تخصيصه بالخبر الفعلي من خفاء يشاك فتبه بقوله (نحو ما ناقلت
 هذا اي لم اقله مع انه مقول) اي اعبري حيث افاد به ان التقديم قصر المسند على المسند اليه

تعالى جعل الفعل بهذا المعنى
 وان كان دقيقا حسنا مصححا
 للبيان الا انه ليس مقصودا
 للمصنف حيث اعترض على
 المفتاح ونازع معه في جعله وهم
 حقوف بالتخصيص بانه لا يصح
 لا تنفاء شرط التخصيص وهو
 كون الخبر فعليا

قوله ولا بعد فيه رد لمن قال فيه
 بعد للفصل بين حرف النفي
 والمسند

عن الانهزام الذي يستلزم العموم في سياق النفي فقد ضاع عموم النفي مع ضياع التعريف
 المهدي وان تعرض النفي عن واحد واحد ضايع في رد اعتقاد المخطوب ان فاعل الرؤية
 لكل احد انت وكفى في الرؤية عن كل واحد واحد. نفي رؤية واحد لا يمتنع يقتضي ايراد النفي
 عليه ولا لغو في الاجمال وانما يلزم القول لفصل لانه ان كان بجاعته مندوحة هذا ونحن نقول
 ربما يقصد بنفي رؤية واحد لا يمتنع السلب الكلي وربما يقصد مجرد سلب رؤية الواحد ويلزم
 السلب الكلي فالاول رد اعتقاد ثبوت الحكم الكلي والثاني رد اعتقاد رؤية واحد لا يمتنع
 ففي ما اتانا رأيت الاحد اشعاره لم يقصد السلب الكلي وان لم يلزم سلب الاحد على وجه
 اعتقده المخاطب وهو واحد لا يمتنع فلا يلزم كون السلب الكلي اقوالا لانه من ضرورات ما قصد
 لا يعتدوا الا ما تعلق به القصد من غير حاجة فالدفع لزوم النفي في ما اتانا رأيت الاحد في رد اعتقاد
 احده ايضا وان زوم النفي في ما اتانا رأيت احدا مني على عدم الفرق بين الاجمال والتفصيل واما زوم
 النفي في ما اتانا رأيت احدا في رد اعتقاد رؤية كل احده على ان قصد نفي رؤية كل احده بان يكون
 نفي رؤية واحد واحده فندفع بان فيه تحقيق نفي رؤية كل واحد وبيان ان الحق هو السلب
 الكلي بل فيه مبالغة في رد الاعتقاد اذ يفيد انه لم يرد فضلا عن كل واحد واعلم ان مبالغة السند
 اليه المقدم حرف النفي يفيد بظاهرة نفي اختصاص الخبر الفعلي باختصاص النفي واما
 استفاد حصر النفي واختصاصه بجعل الاختصاص المستفاد من التقديم واردا على
 النفي وان كان الظاهر ورود النفي عليه ونظيره كون النفي في الجملة الاسمية لاستمرار النفي لانه
 الاستمرار وكون قوله تعالى وما اتانا ظلام للمبالغة في نفي الظلم لانه في المبالغة في الظلم وهذا
 المعنى وان كان بعيدا عن الظاهر لكن جعله عرف المبالغة في ما نحن فيه واضحا والواضح في مجرورا
 (ولما اتانا ضربت الازيدا) فتقرر في العنوان الاستثناء المفرغ في الاثبات لا يستقيم غالبا
 لان ثبوت الحكم للحسن في غير المستثنى لا يتحقق غالبا فلا يصح ضربت الازيدا الامتناع ان
 يضرب كل احده الازيدا اذ ادخل عليه النفي وقلت ما ضربت الازيدا مع لانه لا بعد في
 ان لا يضرب احده الازيدا اذ اعرفت هذا فاعلم انه جعل المصنف من ثمرات افادة التقديم
 في هذه الصورة تخصيص السند اليه بنفي الحكم وثبوت الحكم بعينه لغيره ان دخول النفي على
 قولنا اتانا ضربت الازيدا لا يوجب صحة الاستثناء واما اتانا ضربت الازيدا باق على عدم الصحة
 بخلاف ما ضربت الازيدا لان دخول النفي بقيد تخصيص السند اليه بنفي الضرب المقيد
 بالمستثنى مع ثبوته بعينه لغيره فالمستثنى على ما كان قبل دخول النفي من كونه في الاثبات ويستلزم
 صحة التركيب كون كل واحد مضربا لغيره سوى زيد وان يعتد المخاطب ان هذا الضرب صدر
 عنك ويعتد انه صدر عن غيرك وتريد ان ترده الى اعتقاده صدر عن غيرك فهذا المثال يشارك
 المثال الثاني في الفساد فانسب ان يجمع معه دون الاول لكن الشيخ عبد القاهر والسكاكي
 جعلاهما مشاركا للمثال الاول في الفساد وناسب ان يجمع معه وان لم يجمع معه بل مع الثاني
 كما فعله المصنف وقال لم يصح ما اتانا ضربت الازيدا لان نقض النفي بان يقتضي
 ان يكون ضربت زيدا وتقديم الضمير وابلا. حرف النفي يقتضي نفي ان يكون ضربته
 فهو اراد ان من ثمرات افادة هذا التركيب تخصيص السند اليه بنفي غيره بالاثبات
 انه لا يصح استثناء نفي من هذا النفي لاستلزام نقض ذلك النفي بالاستثناء فنقص
 فلكل من المصنف والشيخ وجهة هو موليها ولا يتماثلان عن سالك الطريق الا انه
 خفي على المصنف اقتضاء التقديم وابلا. النفي نفي ضربك زيدا فمعه ويمكن
 اثباته بان ما اتانا ضربت يقتضي تخصيصك بنفي هذا الضرب عنك واثباته لغيرك واذا
 صكان هذا الضرب متقيا عنك فانت ضاربا زيدا ولا غيره بهذا الضرب

ونقص النفي بالا يقتضي ككونك ضاربا بهذا الضرب فقد تم التنافض من وجهين
 ككونك ضاربا وغير ضارب وكون عمرو مضروبا لك وغير مضروب لك
 الان الشارح المحقق اثبت بان تخصيصك ابائني يقتضي ثبات ضرب من عمدا زيد الغيرك
 فيلزم ان لا يكون زيد مضربا لك ولا غيرك فاعتراض بان الاستثناء حيث من الاثبات لانه النفي
 فليس النفي من الانتفاض في شيء فكانت قلت است الذي ضرب الازيدا فكان المخاطب
 اعتقد ان انسانا ضرب كل احده الازيدا وانت ذلك الانسان فيثبت ان يكون انت ذلك
 الانسان وشنع على المصنف بانه غفل عن ان الاجسد بالاعتراض انتفاض انتفي بالادون
 اقتضاء تقديم السند اليه وابلا. حرف النفي نفي ان يكون ضارب زيد وقد تم ههنا ان هذا
 اعتراض على نفسه دون القوم وكان منشأه قلة التأمل واعمال العقل واعمال الوجدان لكن
 لا يتجلى عليه ما ذكره السيد السند من انه يوجب هدم ما قرره من ان ما اتانا رأيت احدا
 يقتضي اثبات الرؤية لغير المستداليه على طبق النفي من العموم لان النفي اذا كان للفاعلية
 لا يفيد عموم الاما لم يمتنع توجه النفي الى المفعول ويكون ما كالتركب اتى است فاعل رؤية واحد
 فلا يقتضي ان يكون الشان رأى كل احده ان يكون الشان رأى احدا لان قولك اتى لست
 فاعل رؤية واحد في قوة است فاعل رؤية زيد ولا عمرو والى غير ذلك فعموم النكرة واضحة
 فلو لم يكن القصد الى اثبات رؤية كل احده لغير المستداليه لكان ذلك العموم ضاربا ولا ما ذكره
 من انه لا يصح ان يكون الاستثناء من الاثبات لانه حيث يكون المستثنى منه احد وهو ليس
 بعام فلا يصح ما اتانا ضربت الازيدا كما لا يصح ضربت الازيدا لعدم تناول احده زيدا لانه
 لا موجب لكون المستثنى منه احدا بل المستثنى منه في المفرغ عام من جنس المستثنى مثا كان
 او متفيا فيجب ان يكون المستثنى منه كل احده كما ان المستثنى منه في قرأت اليوم كذا قرأت
 كل يوم على انك عرفت ان نفي الفاعلية بضرب احده يفيد عموم احده والاثبات للغير يجب
 ان يكون على طبق النفي على زعم الشارح فالثبت للغير ضرب كل احده الازيدا واما ما يقال
 من ان كون الاستثناء من الاثبات امتا لم من كلامهم حيث قالوا ان تخصيصك بالنفي يقتضي
 اثبات ضرب من عمدا زيدا بغيرك وظاهر ان ذلك مني على كون الاستثناء من الاثبات
 فلا توجه له لان الشارح دفع بهذا البيان منع المصنف فالدفع فيه مع الشارح مناقضة
 فيما هو معتد به ولا بد له منه لافيم الزم القوم وهو لا يرضى به على انك عرفت انه شيء فهمه
 من كلامهم وليس بكلامهم ونحن نقول امتنع ما اتانا ضربت الازيدا لان قولك ما اتانا
 ضربت اتى ضرب معين عن نفسك مع اثباته لغيره فاما ان يكون زيدا خلا في المضروب
 فيكون مضروبا فلا يصح استثناءه وان لم يكن داخل فيه فكذلك لانه غير داخل في مفهوم
 الحكم حتى يصح اخراجه ولان التقديم بقيد كون المخاطب مصيبا فيما عدا تعيين الفاعل فيجب
 ان لا يكون زيد مضربا لك والقصر بالنفي والاستثناء يقتضي كونه مصيبا فيما عدا تعيين
 المفعول فيجب ان يكون زيد مضروبا لك ولا يذهب عليك ان افادة التقديم تخصيص بالنفي
 لا يخص تقديم السند اليه بل منه ما شعر اقلت حيث خصصت الشعر بنفي القول وقصدت تعلق
 القول بغيره فلا يصح ما شعر اقلت ولا غيره ولا ما شعر اقلت ولا ما شعر اقلت الا فصيحة (والا)
 نفي للشرط السابق اعني ولي حرف النفي يعني ان لم يقع بعد حرف النفي فلا فصل فقد خرج من
 الشرط الاول مثال ما ان اتاقت هذا ودخل في هذا الشرط مع انه من دواخل جزاء الشرط
 الاول فيفسد الحكم ان لا يبعد ما هو من نواحي حرف النفي فاصلا بينه وبين دخوله في شرط
 ما لم يل حرف النفي ما تقدم ولم يكن في الكلام حرف نفي او كان وقد تقدم على حرف النفي نحو

انا ما قلت او تقدم حرف اثني ولكن فصل بينه وبين المسند اليه نحو ما زيدا انا ضارب فانه
 تخصيص نفي الفعل بالفعل مع انصاعه على غيره لا تخصيص نفي الخبر بالمسند اليه والياته
 لغيره وجزأ قوله والا قوله فقد يأتي ومجموع الشرط والجزأ معطوف على مجموع قوله وقد تقدم
 ان قد تخصيصه بالخبر ان على ان حرف اثني اي ان لم يل المسند اليه حرف اثني (فقد يأتي)
 التقديم (للتخصيص) اي تخصيص المسند اليه بالمسند لا تخصيصه بالثني (ردا على من)
 زعم انفراد غيره اي غير المسند اليه بخصوصه (به) اي بالند لا ردا على من زعم انفراد المسند
 اليه به كافي القسم السابق وهو قصر قلب على ما شرف (اوزعم مشاركته فيه) اي مشاركة
 الغير في المسند او في احتمال كون المسند اليه فهو قصر افراد وتعين فالفرق بين ما يلي حرف اثني
 وما لا يليه ان الاول تخصيص المسند اليه بالثني والثاني تخصيصه بالخبر وان الاول للتخصيص والثاني
 من زعم انفراد المسند اليه بالخبر والثاني على من زعم انفراد الغير وان الاول للتخصيص والثاني
 للتخصيص او التقوى وانما قلنا زعم انفراد غيره بخصوصه ليخص الكلام بغير المنكر كما يقتضيه
 قوله فيما بعد وان بني الفعل على مكرهانه تفصيل لتخصيص المنكر على خلاف ما يثابك فان
 التخصيص في المعرف بخصوصه ورد على ثبوت الحكم لغيره من حيث الخصوص وفي المنكر
 تخصيص بالمسند اليه بحسب الجنس او الوصف ورد على من زعم انفراد الغير بحسب الجنس
 او الوصف لان الخصوص غير معلوم حتى يعتبر الغير بحسب الخصوص والتفصيل في المنكر
 في مجرد التخصيص لعدم التفاوت في التقوى فالمراد بتخصيص المسند اليه في هذين القسمين
 تخصيص خصوصه وان في الفعل على منكر افاد تخصيص الجنس او الواحد فقولك مارجل
 جاني تخصيص جنس الرجل او الرجل الواحد بالثني وقولك رجل جاني تخصيص جنس
 الرجل او الواحد منه بالثني فلهذا ان قوله وان في الفعل على منكر لا يخص بالقسم الثاني
 وانه لا يوجب ان لا يكون المنكر للتقوى حتى يرد اشارته الشيخ في دلائل الاجاز الى كونه للتقوى
 ايضا (نحو ما سمعت في حاجتك) لاحد الفرضين فهو مثال للتخصيص كما يصرح به قوله
 (ويؤكد على الاول بنحو لا غيري) مثل لا غيرك ولا غيره ولا زيدا ولا عمرو ولا ما سواي (وعلى
 الثاني بنحو وحدي) مثل وحدك ووحده ومنفردا ومنوحدا ولا غيري ايضا فافهم وفيه
 دفع شبهة ربما يتخيل في صدرك من انه لو كان التقديم للتخصيص لما يجتمع مع مثل قولك
 وحدي ولا غيري فدفعه بما لا كيد التخصيص ووجه تخصيص كل تأكيد بقسم مع ان كل
 تخصيص تشتمل على وحدة التخصيص والسلب عن الغير ان الملايم زعم استقلال الغير
 التصريح بالسلب عنه والملايم زعم الشركة التصريح بالوحدة كما لا يخفى على سلامة الذوق
 (وقد يأتي) التقديم (للتقوى الحكم) الانسب بقوله للتخصيص لتقوية الحكم ولا يبعد ان يجعل
 فعل مضارع منصوب بان المقدرة بعد اللام مسند الى ضمير التقديم اي قد يأتي التقديم لتقوى
 الحكم ويقرر في ذهن السامع (نحو هو) اي الله تعالى (يعطى الجزل) اي كل مسند اليه
 مقدم على خبر مسند الى ضميره اسنادا تاما لان التقوية من جهة تكرار الاسناد التام عند السكاكي
 وتبعه المصنف واما عند الشيخ في كل مبتدأ مقدم تقوية الحكم لانه بيان للحكم بعد التقدمة
 للاعلام فعلى هذا يضر به التقوى بخلاف ما ذهب اليه المصنف لكن هذا في كون
 التقوى مختصا بالخبر الجملة والذي اراد ان وجه التقوى ان الخبر الذي هو جملة مستقلة بعيدة
 الارتباط بما قبله فاذا ربطها بما بعدها او غيره يقرر اسناده الى المبتدأ لان في تحصيله احتمالا
 ومن يتوجه عليه يجري التقوى في كل خبر جملة ولا يتعداه واليه السند ذهب الى ان تحقيق
 كلام السكاكي ان ربط الخبر بالمبتدأ بسبب ضمير اس لمحقا لانه يوجب التقوى فزيد يضر به

توجيه لانه تكرر اسناد الضرب الى زيد بالوقوع بسبب الضمير فتخصيص التقوى بما يكون
 فيه الضمير مسند اليه توهم من الشارح المحقق وزيده ان ذلك يقتضي ان يكون في عمرو ضاربه
 انا تقوى لانه تكرر بواسطه الضمير اسناد الضرب على وجه الابقاع الى زيد فاذا بينا الكلام
 في شرح كلام المصنف على ما ذكره الشارح واثبتنا المخالفة بينه وبين الشيخ في كون زيد
 ضربه للتقوى وكان التخصيص لا بدله من داع اليه كذلك التقوى وهو ازالة الشك او
 الانتكار حقيقة او ادعاء الا انه لما تقرر هذا في احوال الاسناد دون فوائد التخصيص لم يتعرض
 له كما تعرض لفوائد التخصيص وتخصيصه بالتعرض وجد آخر وجه لا يظن بك العقلة عنه
 فيما قدمنا لك ولما كان الخبر المنفي مظنة اشتباه بما يلي فيه المسند اليه حرف اثني لم يكن
 بمعوم قوله فقد يأتي للتخصيص وقد يأتي لتقوى الحكم مع ظهور اندراج المنفي فيه وصرح
 بقوله (وكذا اذا كان الفعل متفاسحا وان لا تكذب) لقصد التخصيص او مجرد التقوى فلم
 يفت المصنف تمثيل التخصيص في اثني كما ظنه الشارح ولما كان افادة التقديم التقوى محتاجا
 الى توضيح قال (فانه اشد ثني الكذب من لا تكذب) ولا يخفى ان صيغة التفضيل ليس على
 حقيقته اذ لا يريد الثلاثان على نفي الكذب وتوجيهه لا يخفى على الافقه من الحار وللنظر الدقيق
 ان يقول نفي الكذب في الاستقبال مع انه مبطن الحال فيجب مبالغة فيه ولا كان نفي الاشده من
 لا تكذب اتم في الوهم من لا تكذب انت جعله مشبهه به تبيينا على هذا التفاوت وقال (وكذا من
 لا تكذب انت) ولم يشغل بهذا التوضيح في قسم الاثبات مع انها بيان فدل لا يتباعد الثاني عن
 الاثبات الا انه يتجه ان كون التقديم للتقوى ليس اخفى من كون انت لا تكذب اشد ثني الكذب
 من التوكيد الاخرين حتى يتم توضيحه بل قد بين كونه اشد ثني الكذب بكونه لتأكيد
 الحكم حيث قال (لانه لا كيد المحكوم عليه) لا الحكم وقولنا انت لا تكذب على الاحتمال
 لاحتمال ان يكون انت الذي مبتدأ لا تأكيدا للمحكوم عليه بل لحكم في الخبر وفيه
 مخالفة لما ذكره الكشاف في تفسير قوله تعالى حكايه عن يوسف عليه السلام وهم
 بالآخرة هم كافرون من ان تكريرهم للدلالة على انهم خصوصا كافرون بالآخرة وان
 غيرهم قوم مؤمنون بها وهم الذين على ملة ابراهيم عليه السلام ولؤكيد كفرهم بالجراء
 هذا وفي تخصيص بيان الفرق بانت لا تكذب للتقوى نريض للمفتاح بانه لا اشتباه بين
 لا تكذب انت وبين انت تكذب للتخصيص فيسياته الفرق بينهما ان يفتي ان يفرق بين
 لا تكذب انت وانت لا تكذب للتقوى لانه محل الاشتباه ولا يدفعه ما ذكره الشارح المحقق انه
 خص بيان الفرق بالتخصيص لانه اورد في بحث التخصيص (وان بني الفعل على منكر) او ما
 في حكمه من الضمير ارجع الى النكرة فاذا قلت ضربه بترجلا وهو جاني كان قولك وهو جاني
 التخصيص جنس الرجل او الرجل الواحد لا يقال الاول (افاد) التقديم (تخصيص
 الجنس) او اعدد (او) قوله (الواحدة) لا يتناول رجلا رجلا جاني فانه التخصيص الجنس
 او العدد اي رجلا رجلا جاني لا رجل واحد لا تقول رجلا رجلا جاني التخصيص العدد
 ولا يمتثل تخصيص الجنس لان التثنية او الجمع نص في العدد لا يمتثل التجريد عند اختلاف
 التثنية فانه كثيرا ما مجرد عن العدد نعم اطلاق المنكر من وجبات ضمه الاطلاق
 ان المصدر غير المرة تخصيص الجنس دون الواحد والمراد بالجنس المفهوم الكلي حتى
 ان رجلا طوبى لا جنس مخرج به الشيخ لكن ينبغي ان يعلم ان قولك رجل واحد جاني
 تخصيص الواحد دون الجنس لان الواحد لكونه نصافي الوحدة لا يمكن تمييزه عنها
 ولو اريد بالتثنية التحقير او التقليل او التكثر يكون لقصر الجنس الحقيق او القليل او الكبير

دون الواحد (نحو رجل جاءني اي لامرأة اولارجلان) اولالثة الى غير ذلك والاعذب
في قصد قصر الحس الرجل جاءني بالرفع الجنسي (ووافقه السكاكي على ذلك) اي على
افادة التقديم التخصيص وانفرد لكن لم يجعل تقديم التخصيص قطعاً من غير ان يقصده
بحر التنقيح كما جعله شيخنا على حرف النون كذلك وجعل من التقديم ما هو لجزء التقوى قطعاً
بخلاف الشيخ فانه ليس بتقديم قطع فيه لجزء التقوى عنده وان هذا التفاوت اشار بقوله
(الا انه قال) اي لكنه قال (التقديم يفيد الاختصاص ان جاز تقدير كونه في الاصل مؤخراً
على انه فاعل معنى فقط نحو انما قلت قدمه على التقدير لان التقدير فرع ولم يقتصر
على التقدير مع ان التقدير لا يفك عن الجواز لاحتمال ان يفارق تقدير التقديم
الجواز ولا يتوقف عليه فصرح بالجواز تنبيهاً على انه لا بد منه في التقدير
ايضاً ولا يبعد ان يقال المراد جواز التقدير لا تكلف (وقد ر) فقولك ما انما قلت
يفيد التخصيص لو قدر اصله ما قلت انما نتجه عليه انه حينئذ يبطل ما حكم به من عدم
صحة ما انما قلت هذا ولا عبري وما انما رأيت احداً وما انما ضربت الازيد لانه اولم يقدر
التأخير يكون غير يفيد التخصيص فلا يلزم شيء من الفاسد فتأمل (والا) اي ان لم يجز تقدير
التأخير على انه فاعل معنى فقط (فلا يفيد الاتقوى الحكم جار كما مر) في نحو انما قلت (ولم
يقدر) ومن امثال انما قلت هو عرف فان هو في قولك عرف هو لا يحتمل كونه فاعلاً لفظاً
(اولم يجز بحوز يدقام) فان زيد الوقدر مؤخراً لكان فاعلاً لفظاً لا معنى فقط وقال السارح
لم يجز تقديره مؤخراً لانه يلزم تقديم الفاعل لفظاً وهو لا يجوز والمراد بنحو يدقام
ما يكون المستند اليه فيه مظهر افاقه عند التأخير بصير فاعلاً لفظاً هذا كلامه وفيه بحث
لان زيد قام بوضع الظاهر موضع المضمر المستند اليه فيه مضمر مع انه اواخر يكون
فاعلاً كما في هو قام فتقول المراد بنحو زيد قام ان يكون المستند اليه مظهراً
معنى وهذا يناقض ما سبق ان يجوز يد والفاعل مضراً وكذا زيد ضربته
فانه لو قدر مؤخراً ايضاً اصار مفعولاً معنى وهذا يناقض ما سبق ان يجوز يد ضربته
لا يفيد تقوى الحكم عنده لانه يفيد انه يفيد التقوى وقدم المصنف نقض استدلاله
على نقض الجواز على عكس ترتيب الجواز والتقدير لكنته دقيقة لا يتصرف بها
الا البصار المحبطة باخفي الضمائر وهو ان الثاني المستفاد من قوله وان لا يرجع اولاً الى
التقدير الذي بمنزلة القيد الجراز (واستثنى) السكاكي (النكر) الصرف الذي
ليس فيه شائبة التخصيص بقرينة قوله ثلاثين التخصيص ولك ان تجعل صيغة
انتفضيل للمباينة في النكارة فتفيد بها صرافة النكارة والاستثناء من حكم مستفاد من قوله
والا فلا يفيد الاتقوى الحكم اي ان لم يجز تقدير كونه في الاصل مؤخراً على انه فاعل معنى
فقط بلا تكلف لا يفيد الاتقوى الحكم الا النكر الصرف فانه لا يجوز تقدير كونه مؤخراً
على انه فاعل معنى فقط بدون تكلف وهو لا يفيد الا التخصيص وهو اظهر مما قال السارح
المحقق ان المراد انه اخرج السكاكي النكر عن كونه فاعلاً لفظاً وجعله فاعلاً معنى (بجعله
من باب واسروا الجوى الذين ظلموا) اي بجعل المستند في الاصل مستنداً الى ضمير مبهم
تفسيره ابدال غايته واما قال (اي على القول بالابدال من الضمير) اشارة الى قول اخيه
وهو ان الواو في الفعل قد يكون علامة الجمع فقط كما في الصفة من غير ان يكون فاعلاً ولا يخفى
ما فيه من وجوه البعد من قلة نظائر واسروا الجوى الذين ظلموا والخلاف في كون
الواو ضميراً او ضميراً من الابهام الى التعيين بالتقديم فيلزم المخالفة انفاحشة بين الاصل
المقدر وما عدل اليه وانما ارتكب هذه الامور (لا ينبغي التخصيص) الذي شرط
كون المبتدأ نكرة (اذ لا سبيل له) اي لهذا التخصيص (سواء) اي (سوى كونه في الاصل

وتخصيص ذلك بالاشارة الى
التخصيص كما فعله السارح
المحقق بالتخصيص

آخر نسخة

(فاعلاً)

فاعلاً معنى فكما لا يحتاج فاعلية النكرة الى تخصيص سوى تقديم المبتدأ لم يتجسس هذا
الابتداء اليه سوى تقديم المستند في الاصل ولا يخفى انه لا يحتاج النكر الصرف على اطلاقه
الى الاستثناء اذ بقية تكلم وكوكب انقض الساعه الى غير ذلك لا يحتاج الى تخصيص
وقوله (بخلاف المرف) يفيد ان المرف سبباً للتخصيص سوى تقديم المستند في الاصل
ولا يخفى فساد هذا جعل السارح تقدير الكلام واذا اتى التخصيص لم يصح وقوعه
مبتدأ بخلاف المرف فانه يجوز وقوعه مبتدأ من غير هذا الاعتبار البعيد ولا يخفى انه
بعد كان جعل ضمير لا سبيل له ان كونه مبتدأ بعد (ثم قال) لا تراخي بين هذا الكلام
وما سبق في كلام السكاكي كما يفيد كلمة ثم (وشرطه) اي شرط ارتكاب هذا الوجه البعيد
في النكر (ان لا يمنع من التخصيص مانع) وهو انتفاء فائدة القصر من رد اعتقاد المخاطب
في قيد الحكم مع تسليم اصله كما اشار اليه (بقوله كقولك رجل جاءني على ما مر)
من ان معناه لامرأة اولارجلان ولا يخفى ان شرط مطلق التخصيص ذلك وهو بين
مستثنى عن البيان وغاية التوجيه ان يقال بكاديه وهم ان التوجيه الضرورة في النكر رذعت
عنه شرط التخصيص فتخصيص بالعرض لازاحة هذا التوهم (دون قولهم شرارهم ذائب)
فان فيه مانعاً من التخصيص (اما على) التقدير (الاول) وهو تخصيص الجنس (فلا متناع
ان يراد المهر شرلاً خير) اذ المهر لا يكون الا شراً او ظهور الخير للكل لا يهره ولا يفرعه
(واما على) التقدير (الثاني) فليتبوه عن مظان استعماله (فانه لا يستعمل لرد اعتقاد ان يكون
المهر اكثر من شر واحد) واذا قد صرح الائمة بتخصيصه حيث تأولوه بما اهر ذائب
الاشر) لم يطلب وجه انتصر بحجهم اول التخصيص اولاً وابل وقال السارح المحقق لم
طلب وجه الجمع بين ما ذكرنا وبين ما فعلوه فكانه قال واذا قد صرح الائمة لما بنا في ما ذكرناه
لم يطلب وجه الجمع ليصح ما ذكرناه او ما كروه للتحويل (فالوجه) باحد الوجوه فتأمل
(نقطع شأن الشر بتكثيره) بجعل التكثير للعظيم وانتهويل كما مر في تكثير المستند اليه ونحن
نقول بجعل المفضل عليه المحذوف في غاية العموم اي شر من كل شيء وبالجملة المعنى ما اهر
ذائب الاشرعظيم في الفساية ونجته ان النكرة حينئذ تخصصت بالوصف المستفاد
من التوبين او بالمفضل عليه المحذوف فلا حاجة الى تقدير التأخير بل لا يصح لانه لا يرتكب
الاعتبار البعيد الا في النكرة الصرف فاعلى ما حقق واجب بان التخصيص الذي صرح به
الا ثمة في تأويلهم هو التخصيص المستفاد من التقييد اذ التقييد يفيد التخصيص عند السكاكي
لانه يجعل ما ضربت اكبر اخوك اثباتاً لفرق الاصغر وفيه انه لم يجعل النكارة شرارهم
ذائب من قبل ولبعد مؤمن اخبر من مشرك وعلى ما ذكر يكون كلاهما تخصيصاً
بالوصف (وفيه) اي فيما قاله وفعله السكاكي (نضراذ الفاعل اللفظي والمعنوي) الاول
الاسم من النزاع الفاعل اللفظي والبدل والتأكيذ (سواء في امتناع التقديم) ما بقيت على
حالتها لانه لا يتجه عليه عليك ورحمة الله السلام وقوله (ما بقيا على حالهما) قيد الامتناع
اي سواء في الامتناع المقيد بزمان بقائهما على حالهما لا التسوية حتى يحتاج اتمام الكلام
الى تقدير وسواء في جواز التقديم اذ لم يبقيا على حالهما فتأمل والمناقشة في التسوية
بدعوى ان التابع اول بالامتناع لان فيه التقديم على العامل والمتبوع (فيجوز تقديم المسمى
دون اللفظي) راجع للجروح (لا تحكم) اذ الحكم هو الترجيح بلا مرجح لا يضر السكاكي
بل يتفهم (ثم لزم انتفاء التخصيص لولا تقدير التقديم لحصوله بغيره كما ذكر) بغيره على
كلام السكاكي من ان احدهما على قوله التقديم يفيد الاختصاص ان جاز تقدير كونه

في الاصل مؤخر اعلی انه فاعل معنى فقط وقدر لانه يقال لانه انتفاء التخصيص من غير تقدير التقديم اذ لا دليل على اعتبار التقديم للتخصيص بل يحصل بالتقدير تقديم كذا ذكره نقولا عن الشيخ وكلام المتن يحتمل هذا المنع وحيث معنى قوله لحصوله بغيره لحصوله بالتقدير بتقديم باجرا غير مجرى لا يكون غير ما سوف على زمن اى لا ما سوف وله غير نظيره ثانيهما على قوله لثلا بتنى التخصيص وحيث معنى الكلام لانه انتفاء التخصيص في صورة المذكر اولا تقدير التقديم لحصول التخصيص بغير التقديم من التخصيص بالوصف المتفاد من التكرار كذا ذكر السكاكى والابضاح يفصح عن هذا المعنى وهو اوفق بالبراهة والجملة الاوضح لولا تقدير التأخير ولا يوجب المنع الاول والجواب مطلقا عن هذا المنع الثاني انك ان اردت منع انتفاء التخصيص في التكرار مطلقا لولا تقدير التأخير فلم يدع احدا ان المسند اليه اذا كان نكرة لا يفيد التخصيص بدون تقدير التأخير وان اردت منع انتفاء التخصيص في تكرة من التكرات لولا تقدير التأخير فالمنع مكابرة لان التكرار التي لم تخصص بشئ من المخصصات اذا قدمت بتنى تخصيصه لولا تقدير التقديم (ثم لا تمنع ان يراد المهر شر لاخير) وكيف لا وقد قال الشيخ عبد القاهر قدم شر لان المعنى الذي اهره من جنس الشر لا من جنس الخير فخرى مجرى ان يقول رجل جاني يزيد انه رجل لا امرأة وربما يدفع هذا المنع بان المنادى من الشر الشر بالنسبة الى الكلب والاهرار صوته عند تاذيه ويجزى عما يؤذيه فلا يشك عاقل ان مهره لا يكون خيرا بالنسبة اليه وفيه نظر لانه يجوز ان يراد بالشر الشر بالنسبة الى اهل الرجل او يراد بالاهرار مجرد جعله ذا صوت وهناك منعان اخر ان احدهما ان لا يصح قصد التخصيص لامتناع ان يراد شر اهره لاخير وامتناع ان يراد شره اهره لاشران لا حتمال ان يراد شر اهره ذاتا لا غير بان يكون الحصر حقيقة لا لرد اعتقاد وثانيهما ان هذا مثل يراد به عجز القوى البعيد عن العجز فهو يصح ان يقع مبتدأ بالتخصيص لكون الحكم مفردا بدون التخصيص وبالجملة برادان النزاع في مثال ذكر لتصور ما نع قصد التخصيص وهو ليس من دأب المحصلين (ثم قال) السكاكى (ويقرب من هو قام زيد قائم في التقوى) يعني في افادة التقوى واو قال ويقرب من زيد قائم زيد قائم لم يحج الى قوله في التقوى لان زيد قائم لا يحتمل الا التقوى بخلاف هو قائم فانه يحتمل التخصيص ايضا قال السيد السند في شرح المفتاح هو قائم يحتمل التخصيص على نحو هو قائم وانتم ما ذكره لكان في اختيار زيد قائم على هو قائم وجه وجبه لكن فيه انه كيف يحتمل التخصيص ولا يمكن تقدير تأخيره على انه فاعل معنى اذ لا يعمل اسم الفاعل بدون الاعتماد (لتضمنه الضمير) علة لقال وهو الاوفق بقوله (وشبهه بالخالي عنه من جهة عدم تغيره في المتكلم والخطاب والنية) فثامل اوصاله لقوله بقرب وهو اوفق بمقام النقل وقوله وشبهه على صيغة الماضي من التفعيل هو المشهور ويحتمل كونه محققا مصدرا فالأظهر انه عطف على لتضمنه ويحتمل التخصيص على انه مفهول معه والرفع على انه مبتدأ والجملة خالية اى والحال ان شبهه ثابت بالخالي او شبهه بالخالي عن الضمير ثابت من جهة التغير والضمير في تغيره للضمير اى من جهة عدم تغير الضمير وفي وقت تكلمه وخطابه وغيته وجملة الشارح لقائم اى لادم تغير قائم في وقت تكلمه كما هو الظاهر ففيه مسامحة اى في وقت تكلم الضمير والمراد اما عدم التغير في الاحوال الثالث فنقول ومن جهة عدم التغير في التكلم كافي الفعل كان متكلم الماضي ضربت تارة وضربنا اخرى ومتكلم المضارع اضرب تارة ونضرب اخرى وكذا في الخطاب والنية واما عدم التغير في واحد واحد وحيث نقول ولعدم التغير في الاحوال الثالث (ولهذا لم يحكم بانه) اى

اسم الفاعل مع فاعله (جملة) اصلا واخيرا في الحكم يكون اسم الفاعل الذي صلة اللام مع ضميره جملة الى تأويله بالفعل وادعاء انه فعل في صورة الاسم فقول الشارح المحقق الا في صلة الموصول استثناء من غير حاجة ومن قال استثناء فاعله اذا سم الفاعل الواقع بعد حرف الاستفهام وحرف النفي الرفع للملفوظ ايضا من قبل الجملة يعود اليه القصور لان الكلام في اسم الفاعل المنص لتضمير واما ما لم يتضمن التضمير فيجوز ان يسم للمنصين في الافراد والاعراب وليتعرض له المصنف كانه عرض له المفتاح حيث قال واتبعه في حكم الافراد نحو زيد عارف ابوه يعني اتبع عارفا مع التضمير عارف ابوه في حكم الافراد وما في بعض نسخ الايضاح معناه اتبع عارف عرف في الافراد سهو اذ لم يسق في المفتاح عرف وقال الشارح اذ لا حاصل لهذا الكلام فان قلت لم يحكم بكون اسم الفاعل مع فاعله جملة لانهم اشترطوا في الجملة الاستناد الاصلى وهو استناد الفعل او ما هو فعل في صورة الاسم واستناد المصدر واسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة واسم التفضيل والظرف ايضا على ما قالوا على سبيل الشبه وليس بجملة وان كان جعل الظرف غير جملة بخالف ما قالوا ان الخبر الظرف مقدر بالجملة في الاصح قلت ما ذكره المفتاح توجيه تخصيص الجملة بما يكون استنادا اصليا ولنا ويلهم اسم الفاعل الذي هو صلة والذي بعد حرف النفي والف الاستفهام بالفعل حتى يصح كونه مع فاعله جملة او كلاما فان قلت الجملة ما يكون استنادا مما يصح السكون عليه في الجملة واسم الفاعل مع فاعله ليس كذلك اصلا قلت اسم الفاعل كذلك في قائم زيد وما قائم زيد فعدم جعله مع الفاعل جملة وجعلها بين الصورتين مؤولتين بفعلين لا بدله من وجه وذلك الوجه ما ذكره في المفتاح (ولا عومل) قائم مع الضمير (معاملتها) اى الجملة (في البناء) الجملة اذا لم تقع في محل مفرد مبنى لا اعرابه اصلا لا محلا ولا اقظا ولا تقديرا واذا وقع موقع مفرد فهو معرب محلا واسم الفاعل مع فاعله معرب الا انه اجرى اعرابه على جزئه الاول لاشتغال جزئه الثاني باعرابه له من جهة اسم الفاعل كما اجرى اعراب غيبه الله علما على جزئه الاول لاشتغال الجزء الثاني باعراب اقتضاه الجزء الاول فان قلت المعرب قسم الاسم واسم الفاعل مع فاعله ليس باسم فلا يكون له اعراب قلت المعرب هو الاسم او ما نزل منزلة الاسم نحو قائم وبصرى فان قلت اسم الفاعل لولم يكن معربا باعراب نفسه ويكون معربا باعراب المجموع المركب منه ومن فاعله لكان اسم مركب مع الغير ولم يكن معربا قلت مطلق التركيب لا يوجب اعراب الاسم بل تركيب يستندى حصول معنى فيه يفتى الاعراب فان قلت البناء لا يخص الجملة حتى يوجب عدم جعل اسم الفاعل مع فاعله جملة عدم جعله مبنيا قلت فرق بين جعله مبنيا وبين جعله كالجملة في البناء الذي يسفاد من المعامل معه معاملة الجملة في البناء هو الثاني دون الاول لا يقال كيف يحكم بانه لم يجعل اسم الفاعل مع فاعله مبنيا لم لا يجوز ان يكون مبنيا ويكون الاعراب الذي اجرى على الجزء اعرابا اخفاه الكل محلا واذا جاز اجراء الاعراب المحلى لمبنى على كلمة مقارنة له كافي لام الموصول وصلته لجوازه على جزء المركب اولي قلت لم يجعل النحاة اسم الفاعل مع فاعله مبنيا وذلك معلوم من علم النحو والمراد بعدم المعاملة عدم معاملة النحاة دون العرب حتى يقل ذلك المنع ولا يذهب عليك ان جعل زيد قائم مثنى على التقوى يقتضى ان يقال في مقام الاخبار عن قيام زيد ويخص بمقام جواب السائل كزيد قائم ويكسبه ما نقله المفتاح عن ابي العباس في جواب الكندي حين قال اى اجسد في كلام العرب حشوا يقولون عبدالله قائم وان عبد الله قائم وان عبدالله لقائم والمعنى

واحد من انه قال بل المعاني مختلفة فعبارة قائم اخبار عن قيامه وان عبدالله قائم جواب
عن سؤال سائل وان عبدالله لقائم جواب عن انكار منكر فالحق انهم لم ينتقوا الى التعمي
في زيد قائم اصلا وجعلوه كزيد انسان مطلقا (ومما ترى) على صيغة المنكلم المعروف او الغائب
المجهول (تقديمه كاللازم) اي مما يعلم من اشرع علماء الاماني لا بما يطن بتقديمه كاللازم لقوة
مقتضى التقديم فيقدم اليه الان لا ياتي ان يترك البليغ ما هو كاللازم لقوة وان ليس لازما
لان الاعون على المراد ليس لازما لا يجوز العاقل تركه (لفظ مثل وغير) وشبه ومماثل
ومما يرا ان الشايع في الاستعمال مثل وغير فلذا اختارهما لكن فرق بين مثل ومماثل
في الكناية عن الحكم على المضاف اليه بالحكم المذكور فانه يلزم من الحكم على المضاف اليه
الحكم على المثل بصرفي الاولى لان المثل هو الادنى وفي المماثل يلزم الحكم على المضاف اليه
لالا انه الاولى بل لانها متساويان في منشأ الحكم لان المثل هو المشارك المساوي بخلاف
المثل فانه الادنى المحق (محمود تلك لا يخل وغيره لا يوجد بمعنى انت لا يخل) يجعل في
الخل عن المثل كناية عن نفي الخل عنك لانه اذا لم يخل من هو على صفة لك هي فك
اكل منها فيه فلا محالة انت لا يخل (وانت تجود) لانه اذا اتى الجود الموجود في محل عن
غيرك مطلقا فانت تجود لا محالة بل المستفاد انك تجود على الكمال مستمر في الحال
والاستقبال فانه اذا اتى الجود عن غيرك مع استمراره على الكمال فلا محالة انت محله على
الانفراد والاستقلال (من غير ارادة تعريض غير المخاطب) اي غير مراده التعريض بغير
المخاطب بان يراد بالمثل انسان غير المخاطب مماثل له وبغير غير المخاطب مماثلا كان اولم
يكن وما ذكره الشارح انه يراد بغيرك غير مماثل له لا يظهر وجهه وقوله من غير الخ حال
من نحو المضاف الى المثاليين ولفظ من زائدة في الاثبات لتضمنه اني لانه في قوة لا من ارادة
تعريض بغير المخاطب ونظيره ضربتني من غير جرم اي غير ذي جرم وهذا اظهر مما
قالوا برهنتهم في توجيهه ان ان غير بمعنى لا اي ضربا ناشيا من عدم جرم وهو كناية عن
ضرب لم ينشأ عن جرم وينبغي ان يحمل الارادة على اقصد بالذات والا فالكتابة لا تستلزم
نفي ارادة الحقيقة والاولى حذف التعريض والاكتفاء بقوله من غير ارادة غير المخاطب اذ
ارادة غير المخاطب تمنع كون التقديم كاللازم سواء كان في الكلام تعريض بغير المخاطب وحكم
عليه من عرض الكلام لاعلى وجه الاستقامة على ما هو معنى التعريض اصطلاحا ولم يكن
ولهذا ترى السيد السند احتاج الى حل التعريض على الدلالة الحقيقة وجعله نفي ان تريد بذلك
لا يخل نفي الخل عن شخص معين مشتهر بالمماثلة فيجعل لفظ مثل كناية عن هذا
الشخص المعين فالحذف دلالة الكناية ذكر لفظ التعريض ولا ينبغي ما فيه شمول قوله
من غير ارادة تعريض بغير المخاطب حينئذ قولا ذلك لا يخل في هي فلان لا يخل بان
تريد بذلك فلا تاعلى وجه الاستقامة دون الكناية لان الاضافة العهدية تفيد من غير
كناية وفي معنى تلك مطلقا لا يخل فانك تريد فيه غير المخاطب من غير دلالة حقيقة فينفي
ان يجعل قوله من غير ارادة التعريض بغير المخاطب إشارة الى ان التقديم لا يلزم في شيء
من هذه الصور ولا يخص بما خصه السيد السند وغاية التوجيه انه اراد الدلالة الحقيقة
فيه على ان تلك لا يخل اشهر في معنى انت لا يخل الى ان صار دلالة على غير المخاطب
بوجه من الوجوه خفية وبما ذكرنا ظهور ان قوله من غير ارادة تعريض بغير المخاطب
تأكيد لقوله بمعنى انت لا يخل لا قيدان حتى لو كان مع ارادة المخاطب تعريض بغير
المخاطب لم يكن التقديم كاللازم على ما هو كيف وقوله (لكونه اعون على المراد بهما)
يقضي لزوم التقديم في الكل والظاهر ان اعون من اعون وان كان استعمال الاعانة اشهر

(فان)

فان قلت لا اعانة للتأخير على المراد فكيف يصح قوله اعون قلت كانه اراد لكون مثل
وغيره التقديم اعون على المراد بهما بهما مع التأخير فان قلت ان كان المخاطب منكرا
او متزادا فقديم بهما واجب او حسن وان كان خاليا بتقديمهما غير جائز فكيف صح الحكم
بلزوم التقديم قلت كانه اراد ان التقديم ليس لقصد تقوية الحكم للرد بل لكونه اعون
على ما هو المراد من لفظ مثل وغير من اراد الحكم على وجهه ابلغ للرد فان كون الحكم
ابلاغ ليس للرد اذ لم يقل احدان قولنا جاني اسد للرد على المخاطب على انك سمعت
عن الشيخ وغيره ان التأخير بما يكون اقوى اخر غير رد الانكار وازالة التردد وان
تكلمنا فيه ولا يذهب عليك ان هذا الحكم لا ينبغي ان يخص بلانظ مثل وغير ولا بالكناية
بل يجري في المجاز ايضا فترى تقديم المستند اليه في انت تقدم رجلا وتؤخر اخري كاللازم
لكونه اعون على المراد وهو اراد الحكم على وجهه ابلغ اذ المجاز ابلغ من الحقيقة (قيل وقد
يقدم) المستند اليه وذلك اذا كان المستند اليه مقارنا بما يفيد شمول القصد لجميع افراد
كافضل وما يجري مجراه وكان المحكوم به متفيا وكان بحيث لو قدم صار المبدأ فاعلا بخلاف
قولك كل انسان لم يقم ابوه فانه لا يفوت فيه اليوم او قيل لم يقم ابوه كل انسان وعند الحاجة
هذا التقديم يخوف التباس المبتدأ بالفاعل حتى انه يجب في زيد لم يقم ايضا وان لا يفوت
العموم في قولك لم يقم زيد وبما تضمنه هذا المفعول انه قد يقدم لانه لا يدل على العموم كما
في انسان لم يقم بخلاف لم يقم انسان فانه يدل على العموم ويستفاد منه نكتان للتأخير
ايداعها الدلالة على العموم والاخرى الاحتراز عنها ولا ينبغي ان هذا التقديم ليس داخلا
تحت الاصل الذي هو الاشبهة المنسروجهها بالدلالة على العموم بل الدلالة على العموم
بذاتها يستدعي التقديم لانها حاصلة من نفس التقديم ولا ينبغي ان دلالة التقديم على
العموم يترتب على الحقيقة فيصعب ان يكون عرضا عنه كما يفيد قوله (لانه دال على العموم)
اي شمول الحكم لجميع افراد المستند اليه وليس المراد بالعموم ما يوصفه اللفظ حتى يشكل
جعل التقديم دال عليه على انه اذا كان اللفظ دارا بين كونه عاما وغير عام فلا بأس
بان يجعل شيء دالا على عمومته ويتوسل بعمومه الى شمول الحكم لان الاعذب جعل
التقديم دال على شمول الحكم مثلما يقوم اللفظ ووجه دلالة التقديم
على العموم انه التقديم بكون الحكم موجبا فيشمل الكل وثبوت النفي لكل واحد
عمومه وشواه (بخلاف ما واخر) اي بخلاف التأخير على ان ما مصدرية
(نحو لم يقم كل انسان) فانه بصراخكم سلبا ويكون رفعه لايجاب الكلي فلا يفيد شمول النفي
(فانه يفيد نفي الحكم اي المحكوم به) (عن جملة الافراد) اي عن جميع الافراد (لا عن كل فرد)
وانما قال بخلاف التأخير لانه لو كان العموم متحققا في كل من صورتي التقديم والتأخير لا يصح
التقديم لكونه دالا على العموم كافي كل انسان قام وقام كل انسان لكن الحاجة اليه لدفع الوهم
ونظر التحقيق لا يلتفت اليه لانه اذا ساوى التقديم والتأخير في العموم فلا دلالة
اشي منه عليه فلا يتصور فيه التقديم للدلالة على التعميم ونحن لا نعرف فائدة الحكم لقوله
ما واخر بل لا يقدّر على تصحيحه وتعيين جوابه وكان الاصح بخلاف التأخير وبما بينا
من الوجه السديد والسبيل الرشيد استغيت عن سلوك المسلك البعيد الذي دلل عليه
هذا القائل بقوله (وذلك) اي كون التقديم بخلاف التأخير على هذا الوجه اعتبره البلاء
بشهادة الاستعمال (للا يلزم ترجيح اننا كبد على التأسيس) فهذا بيان الداعي الى الاستعمال
لا تمام الدعوى بالاستدلال حتى يردان اثبات المنقول بمحض العقول بعيد عن القول

ومن البين ان التقديم في كل انسان لم يقم بشئ على تكرير الاستناد فيفيد التقوية لاحالة فلا بد لجعل التكنة فيه افادة العموم دون تأكيد الحكم من سبب وذلك السبب ان تقوية الحكم تأكيد وافادة العموم تأسيس وترجيح التأكيد على التأسيس كترجيح الحبس على التأسيس فلا تظن بالبلد ولولا منافاة ما يتبع هذا الكلام للعمل على هذا المرام لجلته عليه ومع ذلك اكاد اجترى بان ما يعقبه بيان له من غير صاحبه بما لا يرضى به وليس هذا اول فائدة كسرت في الاسلام ولقد بين ترجيح التأكيد على التأسيس لولا التقديم للتعظيم والتأخير للتعظيم لقوله (لان موجبة المهمة) وهي ما يشتمل على ما يفيد كون المحكوم عليه بعض الافراد او كله (المعدولة المحمولة) وهي ما جعل الشيء جزأ من مفهومه (في قوة السالبة الجزئية) وهي التي ذكر فيها ما يدل على ان السلب عن البعض وهو قسمان ما يدل على السلب عن الجملة المستلزما للسلب عن البعض وسوره ليس كل وما يدل على السلب عن البعض المستلزما للسلب عن الجملة وسوره ليس بعض ليس بالسالبة الجزئية مطلقا لا يقتضي السلب عن الجملة بل ما كانت مشتملة على رفع الايجاب الكلي فلذا اوصف السالبة الجزئية مطلقا بقوله (المستلزما في الحكم عن الجملة) ولم يقل مقتضية في الحكم عن الجملة بخلاف السالبة الكلية فان مطلقها صريحة في نفي الحكم عن كل فرد فلذا اوصفها بالاقتضاء وقد بعد عن المرام الشارح المحقق في هذا المقام فقال في بيان الاستلزام لان صدق السالبة الجزئية اما بانتفاء الحكم عن كل فرد او عن البعض فقط ويستلزم التقديرين الانتفاء عن الجملة لان الكلام في مفهوم القضية دون مناط صدقها لانه مدار التأسيس كيد والتأسيس ثم يبنى عليه استعمال الاستلزام والاقتضاء وغفل عن ان قولنا لم يقم كل انسان سالبة جزئية يصدق في حقها ان صدقها اما بالسلب عن كل فرد واما بالسلب عن بعض فقط دون بعض مع انها مقتضية للنفي عن الجملة كافتضاء السالبة الكلية النفي عن كل فرد وقال السيد السند ان الواضح ان يقال لان مفهوم السالبة الجزئية صريحة نفي الحكم عن البعض وذلك مفسر لنفي الحكم عن الجملة لكن يستلزم كذا ذكره الشارح ولا يخفى ما فيه ايضا لان صريح قولنا لم يقم كل انسان نفي الحكم عن الجملة مع انها سالبة جزئية بلا مسامحة وكأنه اشتباه للسلب الجزئي بالسالبة الجزئية لان السلب الجزئي ما يفيد السلب عن البعض والسالبة الجزئية قضية تفيد السلب عن البعض اما بمفهومها الصريح او بطريق الاستلزام وههنا انكار ملجئة اخفت عن انظار الفحول واستغفلتني بالقبول فارتبها لبصار القلوب وابصار العقول حفظها الله عن الحاسد المتعصب الجهول اوليها ان القوة شاعت في هذا المقام من كتب الميراث في معنى التلازم فلذا احتاج الشارح المحقق الى تقييد السالبة الجزئية بوجود الموضوع اثلا ينافي ما حقه في به في موضعه ان السالبة المحصلة اعم من الموجبة المعدولة ولا يخفى ان ما هو بصده لا يتوقف على دعوى استلزام سالبة المعدولة بل يكفي فيه استلزام الموجبة المعدولة السلب فالاولى ان يكون التسامح باستعمال القوة في الاستلزام وتأنيتها ان الاولى ان يقال لان الموجبة المهمة المعدولة المحمول يستلزم اثبات النفي لبعض فلولم يفد الكل العموم لزم ترجيح التأكيد على التأسيس وتأنيها ان افادة التقديم العموم لا يخص الجمل الخبرية فانه يجري في قولنا الكل انسان ما لم يقم ولم يقم كل انسان فليس الدليل واردا على الدعوى (دون كل فرد) واذا ثبت ان انسانا لم يقم معناه نفي القيام عن جملة الافراد لاعتبار كل فرد فلو كان كل انسان لم يقم كذلك كان كل تأكيد الانسبا فلزم ترجيح التأكيد المرجوح على التأسيس الراجح ثبت العموم (والسالبة المهمة في قوة السالبة الكلية المقتضية النفي عن كل فرد) يريد السالبة المهمة

التي موضوعها نكرة بدليل قوله (اورود موضوعها في سياق النفي) لان الورود في سياق النفي يفيد العموم اذا كان الوارد نكرة وقد باع ذلك من الاشهاد الى ان استغنى الورود عن التقييد بالنكرة ولك ان تجعل اللام للوقت وتجعل قوله هذا تقييد للحكم لا تقييدا فيندفع ابضا انه لا وجه لتعليل هذا الحكم وعدم تعليل كون الموجبة المهمة المعدولة في قوة السالبة الجزئية ووجهه الشارح المحقق بانه احتاج هنا الى التعليل لان هذه الدعوى منافية لما تقر في محله ان المهمة في قوة الجزئية وفيه نظر لان الحكم بان كل مهمة في قوة الجزئية لا ينافي ان مهمة في قوة الكلية ولا بد من تخصيص المقدمة الكلية الحاكمة بان النكرة الواردة في سياق النفي يفيد العموم بمسوى نكرة عامة قبل ورودها في سياق النفي والاتفاق حكمه بان لم يقم كل انسان لنفي الحكم عن الجملة دون كل فرد (وفيه نظر) لانه على تقدير ان يكون كل انسان لم يقم لافادة النفي عن الجملة ولم يقم كل انسان لافادة النفي عن كل فرد لا يلزم ان يكون شيئا منها تأكيدا لالتأسيس لان التأكيد لا ينافي بل يفظ ما يفيد بلفظ اخر وهناك ما يمكن افادة معنى مرتين بافظين (لان النفي عن الجملة في الصورة الاولى) اي الموجبة المهمة المعدولة (وعن كل فرد في الثانية) اي السالبة المهمة (انما افاده الاستناد الى ما اضيف اليه كل وقد زال ذلك الاستناد اليها فيكون تأسيسا لا تأكيدا كما كان قبل دخول كل كذلك) هكذا اوضح الشارح هذا المقام وفيه انه لو كان التأكيد ما ذكره لم يصح انه يؤكد التقديم في التامع ثارة بوحدي وتارة مرة بلا غيرى فالصحيح ان التأكيد اعادة ما يفيد بشي بمقيد اخر وفيما ذكره المصنف بحيث لان المسند اليه عند التحقيق ما اضيف اليه كل وكل لبيان افراد المسند اليه ولذا لا يوصف بل المضاف اليه فالتنفي عن الجملة اوعى عن كل فرد لا يستفاد الامن الاستناد الى ما اضيف اليه وايضا لا يجري ما ذكره لوضع لام الاستغراق موضع كل لان المفيد للنفي في الصورتين الاستناد الى امر واحد فاللام لتأكيد ما يفيد الاستناد وتقريره فان قلت هذا الجواب ينافي الجواب الذي بعده لان مقتضاه ان كلا على هذا التقدير في الصورتين تأسيس لا تأكيد ومقتضى قوله (ولان الثانية) اي السالبة المهمة لم يفد لان الانسان (اذا افادت النفي عن كل فرد فاداهات عن الجملة فاذا حات كل على الثاني لا يكون تأسيسا) ان كلا اذا افادت ما افاده التركيب قبل دخوله تأكيدا فقلت الجواب الثاني مني على تسليم ان كلا تأكيدا في هذا الجواب تسليم ما منع في الاول وقد تيه عليه المصنف في الايضاح حيث قال وان سلمنا انه يسمى تأكيدا بمعنى اواصل على تقدير ان يكون تأكيدا بمعنى يحصل بونه ولا مسامحة فيه فالثانية بعد الجمل على ما حلت لا يكون تأسيسا بل تأكيدا ولا يكون فيه ترجيح التأسيس على التأكيد بل ترجيح التأكيد على التأسيس انه يمكن ان ينافس حينئذ ايضا بان ما هو المشهور ان التأسيس خير من التأكيد بالمعنى الاصطلاحي ولهذا اوضح بان الافادة خير من الانادة واما كون التأكيد بهذا المعنى خيرا من التأسيس المقابل له فغيرين ولا مبين وكيف ولا يخفى احد من استعمال بعض الانسان لم يقم ولم يقم بعض الانسان مع انه يفيد فائدة مع الانسان لم يقم ولم يقم الانسان واجاب الشارح بذكره المصنف بان افادة النفي في الجملة في ضمن افادة النفي عن كل فرد خلاف بعض مع الثبوت لبعض وكل افادته على الوجه المحتمل لان يكون في ضمن النفي عن كل فرد وفي ضمن النفي عن بعض مع الثبوت لبعض والكل يفيد الثاني والمفاد قبل الكل هو الاول فيكون تأسيسا وفيه ضعف لان لم يقم كل انسان لنفي العمول مع بقا اصل الفعل كما يسمى فالجواب الصحيح ان النفي عن الجملة مع كل بان يكون متفيا عن البعض ثابت البعض وهذا المعنى غير النفي عن الجملة بان يكون متفيا عن كل فرد كما كان قبل كل ومنهم

من اجابته اذا جمل الكل على الثاني يكون تأسيسا لدلالة لم يقم انسان عليه بالالتزام ودلالة لم يقم كل انسان بالمطابقة ويكنى في التأسيس اختلاف الدلائل وردة الشارح بانه يلزم حينئذ ان لا يكون كل انسان لم يقم على تقدير جعله للنفي عن جملة الافراد تاكيدا لدلالة قولنا انسان لم يقم بطريق الالتزام وهو ظاهر ولا يخفى عليك ان دلالة كل انسان لم يقم ايضا على النفي عن الجملة بطريق الالتزام لانه لا يثبت عدم القيام للكل ويلزمه النفي وان دلالة لم يقم انسان على النفي عن جميع الافراد ايضا عند المستدل بطريق الالتزام لانه في قوة الكلية فلو كان لم يقم كل انسان بمعموم النفي لم يكن تاكيدا ولا ان تمنع بطلان ترجيح اننا كبر على التأسيس لان استعمال كل في التأكيد اكثر فالاصل فيه كونه للتاكيد وان تدفعه بانه لا اشتباه في ان الافاد تخير من الاعادة وذلك يقتضي بطلان ترجيح التأكيد على التأسيس فلا تسمع النعم ما لم يعارض هذه المقدمة امرا لا اشتباه فيه وكون كل في التأكيد اكثر تأسيسا اذا اضيف الى الضمير فانه لا يكون الا كيدا او مبتدأ وبعد ثبوته لا يقاوم تلك المقدمة لان في اعتبارها ترجيح جانب اللفظ وفي اعتبار هذه المقدمة ترجيح جانب المعنى واذا دار الامر بين رعاية المعنى وبين رعاية اللفظ راعى المعنى (ولان النكرة المنفية اذا عت كان قولنا لم يقم انسان سالبة كلية لا مبهمة) ولا في قوة الكلية فان قلت هذا لا يضر هذا القائل فيجاءه بصدده من ترجيح اننا كيد على التأسيس بل ينفعه لان كونه سالبة كلية اقوى في اثبات مطلوبه من كونه في قولها قلت نظر المصنف لم يقتصر على تزييف دليله بل عم ذلك وخطاه في الاصطلاح ومقصوده التنبيه على فساد جملة مبهمة لئلا يتخذ قوله مذمعا ومنشأ غلط ما شاع في كتب الميراث من تعيين الاسوار وعدم اطلاعه على التحقيق الذي ذكره الشيخ في الاشارات من ان كل ما يدل على كمية الافراد فهو سور حتى اللام والتون وبهذا اظهر ان قصر النظر على تحطئة القائل في السالبة المبهمة من قصور النظر اذ جعل انسان لم يقم ايضا مبهمة خطأ واسا كان ما ذكره من الدعوى صدقا وكان المناقشة مع القائل فيما ذكره من التوجيه اراد ان ينسب على ذلك دفعا لثبوتهم بطلان الدعوى من تزييف التوجيه فاقى عقبيه بكلام الشيخ قال في الايضاح في هذا المقام اعلم ان ما ذكره هذا القائل من كون كل في النفي مفيدة للمعموم تارة وغير مفيدة اخرى مشهور وقد تعرض له الشيخ عبد القاهر وغيره هذا وقال عبد القاهر ان كانت كلمة (كل داخل في حيز النفي) دخول الشيء في حيز النفي ان يتعلق النفي بثبوت الشيء او بنبوته لشيء او يتعلق نفي به او بعلقه بشيئ ولما كان يشوهم ان الداخل في حيز النفي ما دخل عليه اداته دفع ذلك الوهم بالتميم فقال (بان اخرت عن اداته) اي بلا فاصلة سواء كانت مفعولة لها ولا ولا يخفى ان يناسب هذا الف حرف النفي واداة النفي لقصد ارباب الميراث وانه اراد آلة النفي واختياره على حرف النفي ليشمل ليس بلا خفاء (نحو) قول ابى الطيب (ما كل ما ينفي المرء يدركه بحري الرياح بما لا يشتهي السفن) فكذلك في هذا المثال مع قول للنفي على لغة دون لغة وكونه مثلا لا مفعول للفعل المنفي اظهر من كونه مثلا لا اخرت عن الاداة بلا فصل لانه من مواقع اختيار النصب في كل (او) كانت (مفعولة للفعل المنفي) او شبهة نحو ما انضارب كل رجل (نحو ما جاء القوم كاهم) قال الشارح المحقق قدم التأكيد لان كلا اصل فيه ولا يخفى ان التابع ان يكون التأكيد اصلا فيه دون العكس (او ما جاء كل القوم) لم يقل وما جاء كلهم تذييلا على ان الكل المضاف الى الضمير لا يكون الا كيدا (اول ما اخذ كل الدراهم او كل الدراهم لم آخذ) وغيره الى لان معمول ما لا يتقدم عليه (توجه النفي الى الشمول خاصة وافاد الكلام ثبوت الفعل او الوصف لبعض) قال الشارح المحقق ولو قال ثبوت الحكم ليشمل ما اذا

كان الخبر جامدا نحو ما كل سوداء ثمرة لكان احسن قلت ويشمل نحو ما كل القوم كاتب ابوهم او يكتب ابوهم فانه ليس فيه ثبوت الفعل او الوصف لبعض بل المتعاقب بعض وقلت لا بد ان يقال او ثبوت البعض لشيء ويشمل نحو ليس القوم كل النساء ولا يخفى بعد ذلك ان هذه الكلية منقوضة بقولنا ما زال كل انسان متساويا خواتمه لانه لا تفيد ثبوت الفعل لبعض بل ثبوت امر اخر وراء الفعل لالكل وانه يراد ان اريد بكونه معمول للفعل الثاني ان يكون معمول للفعل دخل عاينه الثاني يخرج عنه نحو ليس كل انسان ناجيا ولو اريد ان يكون معمول للفعل بدل على الثاني لدخل فيه نحو الثاني كل انسان (او مفعلة) اي الفعل او الوصف (به) اي بعض او رد عاينه الشارح المحقق بعد ذلك عن الشيخ المسألة في ان النفي للعموم خاصة مع بقاء الاصل في بعض مواد تخلف من كلام الله عز وجل نحو والله لا يحب كل مختال فخور ونحو والله لا يحب كل كفار أثيم وقوله ولا تطع كل حلاف مهين فقال والحق ان هذا الحكم اكثرى لا كلى قلت يمكن ان يعتذر عن تلك المواد بان النفي المحبة كناية عن البغض والتهمة عن الاطاعة كناية عن الامر بالاجتناب والمضادة فكلمة كل ليست معمول للفعل الثاني فيها ولا يخفى ان هذا التحقيق من الشيخ ليس بخصوص كل بل هو مبني على ما حققه خبر مرة ان النفي اذا دخل على كلام فيه قيد يتوجه الى القيد ويثبت الاصل والتحقيق ان هذا اكثرى لا كلى ولا يبعد ان يقال مراد الشيخ ان مقتضى ورود النفي ان ينصرف الى القيد حتى لا يستفاد منه الا ذلك كما ان مقتضى وضع اللفظ لمعنى ان لا يفهم منه الا ذلك المعنى وذلك لا ينافي ان يفرض امر يخرج عنه مقتضاه ويحمل به ما لا يرضاه ولا يخفى ان البعضية قيد في الكلام كالمعموم المستفاد من كل عام ومقتضى ذلك ان يفيد ما جاني بعض القوم ثبوت الحكم للكل لرجوع النفي الى البعضية مع انه ليس كذلك والفرق من مواهب الاظهار الدقيقة ولا ضئفك ان كنت اهلالة فتقول قد شاع استعمال البعض في البعضية المطلقة المجردة للكل اكثر من شيوع الوحدة في الوحدة المطلقة المجردة للكثرة فكيف كان ما جاني رجل يجامع عموم النفي فكذلك ما جاني بعض القوم فلذا لا يفيد مجيء الكل (والا) اي وان لم يكن كلمة كل داخل في حيز اداة النفي بان لا يكون في الكلام نفي نحو كل انسان قام او قام كل انسان او كان لكن لم يدخل كل في حيزه (عم) لكلام ما حاطت كل به من الافراد ولما كان العموم في مثبت واضحا اقتصر على بيانه في الكلام المنفي فقال (كقول النبي عليه السلام لما قال له ذواليدن) وهو الغرق السلمي ويقال له ذوالشماين ايضا ولعلمهم اشاروا بذلك الى ضعفهما اولى قلة عتاهيهم ويقال له الاضبط وهو الذي يعمل بيديه كذا في بعض شروح المصاحف وفي الشرح ان قوله والاعمى وان لم يكن كلمة كل داخله في حيز النفي ويكون في الكلام نفي ومعنى قوله عم النفي وما ذكرنا اشمل وما ذكره اظهر (اقصرت الصلوة) فاعل قصرت (ام نسيت يا رسول الله) مقول قول ذي اليدن ومقول قول النبي عليه السلام (كل ذلك لم يكن) اي لم يثبت القصر ولا النسيان وفيه اشكال وهو انه كيف صدر عن معدن الصدق ما لم يطابق حتى قيل مراده صلى الله عليه وسلم كل ذلك لم يكن في اعتقادي فيكون صادقا ولا يخفى انه يجبه انه كيف بطن به صلى الله عليه وسلم الاعتقاد الغير المطابق فيما ليس فلا بد ان يلتزم انه لا بعد في وقوع الاعتقاد الغير المطابق او القول الغير المطابق فيما ليس هو من الامور الدينية ولا يبعد ان يقال النسيان ليس منه صلى الله عليه وسلم بل انساؤه ولذا امرنا بان لا نقول نسيت بل نسيت على صيغة المجهول من التفعيل ولا يخفى ان هذا التبريد مبني على عدم الفرق بين السهو والنسيان ولا يخفى ان يقال اقصرت الصلوة ام نسيت ام سهوت وقوله (وعليه) لافادة فيه وانظروا وقول ابى الجهم (قد اصحبت

ام الخيارات على ذنبها كالمصنع) رفع كاهلها لئلا يكون معمول للفعل المتني ويفيد عموم التني
اذ المعنى على اني لم افعل شيئا من الذنوب لاني لم اصنع جميعها قال المصنف المعتد في البينات
المطلوب الحديث وشعر اني النجم اما الاحتجاج بالحديث فن وجهين احدهما ان السؤال بام
عن احد الامرين لطلب التعيين بعد ثبوت احدهما ساعلى الابهام فجوابه اما بالتعيين او بنفي
كل منهما وانما ما روي انه لما قال صلى الله عليه وسلم كل ذلك لم يكن قال ذوالدين بعض ذلك
قد كان والاحتجاج الجزئي نقيضه السلب الكلي هذا وما في المصاييح قد كان بعض ذلك فاقبل
على الناس فقال اصدق ذوالدين قالوا نعم فيقدم فصلى والذي ارى انه يصح الجواب
بالبينات كل منهما ايضا لان الجواب ينفي كل منهما تخطئة في اعتقاد ثبوت احدهما ولو شارك
الجواب بالبينات كل منهما في الخطئة في هذا الاعتقاد وهذا الكلام وقع في البين فلنرجع الى
ما كنا فيه ثم قال ويقول ابى النجم يعني واما الاحتجاج بقوله ما اشار اليه الشيخ عبد القاهر وهو
ان الشاعر فصيح والفصح السابع في مثل قوله نصب كل وليس فيه ما يكسره وزنا وسباق
كلامه انه لم يأت بشئ مما ساعدت عليه هذه المرأة فلو كان النصب مفيداً لذلك والرفع غير
مفيد لم يعدل عن النصب الى الرفع من غير ضرورة هذا وفيه بحث لانه ان اراد بالمطلوب
عدم افادة الداخل في خبر التني العموم وافادة غير الداخل فالحديث لاني في اثباته على ان نظم
دليله لا يطل كونه كليهما مفيداً وان اراد الثانية فقط لكفاها ان يقول فلو لم يكن الرفع مفيداً لذلك
لم يرفعها ولا دخل الحديث بالنصب فيما هو بصدده واعتراض الشارح المحقق عليه بما توجه منع
الشرطية القائلة فلو كان النصب الى اخر يستداه لا مجال هناك لنصب اذا نكل المضاف الى الضمير
لا بعد والتأكيدي الى غير المبتدأ او قال نظير هذا الاستدلال سيويه على ان حذف الضمير
المصوب عن الخبر الجملة للمبتدأ جاز في السمة يقول الشاعر ثلث كاهن قتل عدداً حيث حذف
الضمير عن خبر المبتدأ مع انه لا ضرورة اذ لو نصبت كاهن لاستقام الوزن ولم يكن حذف
الضمير ونظير اعتراضنا اعتراض ابن الحاجب عليه بانه لا يصح نصب كاهن لانه لا يلبى العامل
اللفظي بل يجب اما كونه مبتدأ او تأكيدي ولا يخفى ان اعتراض ابن الحاجب لا يتوجه على
سيويه اذ اولم يحذف الضمير في السمة لم يكن وجه الاختيار الرفع على نصب كاهن مع
سلامته عن الحذف واستوائهما في عدم الجواز على النزاع بين ابن الحاجب وسيويه يؤول الى
النزاع في صحة كون الكل المضاف الى الضمير موقفاً للعوامل اللفظية اصاله وقد مرح المغني
بثبوته على قلة ولا ظن بك ان لا تتذكر هنا ما قدمناه ان مراد الشيخ ان التقديم على التني يفيد
العموم اذ اخلى وطبعه كإفادة الوقوع في خبر التني رفع العموم كذلك ولا ينافي ذلك تخلف
الافادة لعارض فلا يذهب عليك ان اثبات الحديث والشعر تلك الدعوى دونه خرط القتاد
(واما تأخير فلاقتضاء المقام تقديم المسند) يعني ان تأخير ليس من مقتضيات الاحوال
وانما هو من ضرورات مقتضى الحال فلذا لا يبحث عنه وبما ذكرنا تدفع ما يجده عليه ان
التأخير ليس مقتضى الحال فلامعنى البحث عنه وانما يجبه لو كان مقصوده ان تأخير مقتضى
احوال تبين في تقديم المسند وسعرها وليس كذلك والذالم بعد مجيها لافي هذا الكتاب
ولا في الابيضاح وقد بعد الشارح حيث ظن ان المقصود ذاك فقال وسجي بانه ومما
يقضي تأخير اقتضاء المقام تقديم متعلق المسند نحو على الله عبده منوكل فأنزل (هذا كله) قد نيه
ياراد كاهل تأكيدياً على ان المسار اليه متعدد واختار هذا مع ان الشائع في التعبير عن
المتعدد المذكور ذلك رعاية لكون مقتضى الظاهر قريباً بخلاف مقتضى الظاهر ويريد
ان كلاماً من الاضمار والظن اني هذا (مقتضى) الحال (الظاهر) ولقد اعجب حيث صدر بحث

خلاف مقتضى الظاهر بما هو خلاف مقتضى الظاهر من وجوه حيث وضع اسم الاشارة
موضع الضمير والمفرد موضع الجمع تنبيهاً على انه جعلها بحسن البيان واطف المدح واحداً
ونهاية الابيضاح كالمحسوس ولك ان تجعل هذا فصل الخطاب اي خذ هذا وما بعده
كلاماً مبتدأاً ولقد نيهناك على ما خلط بالمباحث من خلاف مقتضى الظاهر في صدق هذه
الدعوى نظراً لان يقال اشار بهذا الى ما هو المقاصد من المباحث المقدمة (وقد يخرج
الكلام على خلافه) اي مقتضى الظاهر والظاهر في هذا الباب وغيره ايضا كما علمت انه
يخرج كذلك في باب الاسناد ضمير مرة لاسرار خفية مع اولي بصائر ذكية وهذا النوع وان كان
ذامرية وفي درجة عالية بحيث ان لا يكون مكشوراً لما يقابل له لكن قل بالنسبة اليه لما قل
منه مد ومقابلة وقاله فلذلك اني بكلمة قدم مع المضارع اشارة الى ان مقابلة هو الكثير السامع
وبدأ فيه بوضع الضمير موضع الظاهر على خلاف ما في الفتاح حيث ابتدأ بوضع اسم الاشارة
موضع الضمير لانه يفوق ما وراءه كيف هو في ضمناً أكثر من تلك المواقع لا يعدون خلاف مقتضى
الظاهر فقال (وبوضع الضمير موضع المظهر) وذلك اذالم يتقدم المرجع بلفظ دال عليه
او غريبة وهكذا ومن الاكبر فالأكبر يقول العبد الاصغر لا يعد ان يخرج على
خلاف مقتضى الظاهر تقديم المفسر وتأخير المفسر فيكون الاخراج مما هو مقتضى ظاهر
الحال من التقديم الى خلافه من التأخير وبالعكس الاول في التفسير لانه في باب الضمير حيث تقدم
وتأخرهما في الضمير لان حقه التأخير ولا يخفى لطف التمييز وضع الضمير موضع الظاهر
باخراج الكلام على خلاف مقتضى الظاهر (كقولهم نعم رجلاً مكان نعم الرجل) ونعم رجلين
مكان نعم الرجلان ونعم رجلاً مكان نعم الرجل فقد اشار الى ان الضمير عبارة
عن متفعل مبهم بضمير التمييز وهو مع تميزه بمنزلة الرجل واختلاف في الرجل
هل هو بمعنى كل رجل فيجعل المدح بمنزلة جميع افراد الرجل بمالفة او بمعنى هذا
الجنس بمجمله بمنزلة نفس الجنس بمالفة او بمعنى رجل مبهم بحسب الوجوه فان
الابهام يناسب الكمال والتهظيم وقد التمييز بقوله (في احد القولين) كما قيده بالفتاح
مراد به القول بان نعم الرجل جملة مستقلة والمخصوص بالمدح خبره مبتدأ محذوف احترازاً به
عن القول بكون نعم الرجل خبره في توجب الاحتراز مع انه لا خلاف في ان ذلك الضمير مبهم
على كل تقدير فوجه الشارح المحقق ان التقييد بان كون الضمير مبهماً مقطوع به في هذا
القول وفي القول الاخر بمقتضى الرجوع الى المخصوص فاشكل عليه امور احدها ان الضمير
حيث متعين لا يبهام فيه ففات الابهام ثم التفسير ولم يبق لا يراد التمييز معنى ووجب ابراز
الضمير في الثانية والجمع فاجاب بان الاستمرار من خواص هذا الباب وهذا الباب خواص
وبان الابهام والتفسير يكتفي له تأخير المرجع والتمييز للتأكيد كما في نعم الرجل رجلاً وقوله تعالى
ذرعهما سبون ذراعاً هذا وتبني السيد السند في شرح الفتاح ولا يخفى ما فيه من التكلفات
بل التعسفات على ان الابهام العارض من تأخير المرجع لا يكتفي في التمييز لانه رفع الابهام المتفرق
وامدعاً من قبل كلام السلف على ما لا ينبغي وجب توجيه امثال هذه الافات ونحن نقول
احترازاً عن القول الاخر لانه على ذلك القول ليس من قبيل وضع الضمير موضع المظهر لان المقام
ليس مقام المظهر بل هو من قبيل وضع ضمير مبهم مقام ضمير معين فان قلت قد تقرر في النحو
ان ضميراً ثب وضع لا تقدم ذكره لفظاً او معنى او حكماً وان الضمير المبهم سواء كان ضميراً انسان
او غيره مما وضع ثب تقدم حكماً فكيف سمح جملته خلاف مقتضى الظاهر وهو مستعمل فيما
وضع له قالت شاع استعماله في غير المتقدم حكماً فمقتضى الظاهر في مقام يلتبس المراد منه ولا ينصح
ان يوثق بما ينصح منه المراد وان كان الاثبات به بمقتضى الوضع فالاثبات به وان كان دون الظاهر

عدول عن مقتضى الظاهر (وقولهم هو اوهى زيد عالم) اختاره على زيد قائم لان الجملة المفسرة
اضمير الشأن يجب ان يكون امرا عظيما يعني به ويستحق ان يختال لتكثفه في نفس السامع
وذكر الجملة الاسمية لان الفعلية لا تقع مفسرة له ما يدخل عليه شيء من التواضع ولم يقل هو زيد
عالم وهي هند عالم مع انه لا يجوز ثانيته ما يمكن في مفسره عدة مؤنث فيثني ثانيته تذييها
على ان مقتضى القياس ان يستوي المذكر والمؤنث في كل جملة لان كل جملة شأن وقصة من غير فرق
وتخصيص المؤنث بما عدته مؤنث يحكم الاستعمال على خلاف القياس (مكان الشأن او القصة)
بمعنى وضع هو مكان الشأن وهي افظ مكان القصة فهو راجع الى الشأن المعقول وهي الى القصة
المعقولة يفسرهما بالجملة بعد (لن يمكن) متعلق بوضع المضمير موضع المظهر وتعليل له
(ما به فيه) اي ذلك الضمير (في ذهن السامع) لانه اذا لم يفهم منه (اي من الضمير) معنى
اما عدم تنبيهه للضمير لاستداره كافي ثم رجلا وكان زيدا قائما واما الخفاء المراد منه بعد سماعه
(انتظره) اي انتظر ما به فيه قال الشارح المحقق لما جعل الله عليه النفوس من الشوق
الى معرفة ما صدق به اسمه وتقول ولان الانسان حريص على ما منع ولانه لا يرضى ان يضيع
ما قام من المنفعة في حصوله ولانه بهدان تاكد طبعه في حصول فائدة من التكلم لا يدفع
طبعه حتى يحصل وبما ذكرنا اندفع ما اوردته الشارح المحقق من ان ما ذكره لا يتم الا في ضمير الشأن
دون الضمير في باب نعم اذا لم يسمع ما لم يعلم المفسر لم يعلم ان فيه ضمير اختليل وضع المضمير موضع
المظهر في باب نعم بما ذكره ليس بسديد وعلمت ان تمامه في ضمير الشأن على اطلاقه وهم واسعة
عن ان تخصيص التعليل بضمير الشأن كاذب اليه الشارح المحقق في شرحه على المفتاح
وتسلك فيه تحجلا في عبارة المفتاح ليست في عبارة المتن وموجودة في الايضاح نعم يردان
اللايق ينظر اليه ان يكون المقصود يمكن ما هو العمد والمقصود وهو فاعل نعم
دون التمييز الذي هو فضلة في الكلام في ضمير الشأن يتم ان المقصود يمكن ما به مقدم من الجملة
واما في باب نعم فالسابق ان المقصود يمكن فاعله في النفس فالوجه ان يقال المراد بما
بعقب الضمير فائدة وما يطلب حصوله عقيب تصوره وفي نعم اذا تصور المستتر فيه يحصل
معناه بالتوسل بغيره والعود منه الى التمييز ثم من التمييز اليه فيحصل بهد انتظار فيمكن في الذهن
لان الانسان يحول بحفظ ما حصل بهد ومشقة وان قل مداه وبعدم المسالات افوت
ما حصل بسهولة وان كان عظيما ولان سماع الضمير المبهمة كسماع حرف التنبيه يزيل العقلة
فيذكر ما به تدبر بل عن الفنة ولانه يتصور بسماع الضمير مبهم ما يأتي بالفهم مبهم فيمكن
بال تكرار ومن وضع المضمير موضع المظهر ما في باب تنازع العاملين وما له رجلا وما لها قصة
وربه رجلا وذوله ففضا من سبع سموات و اشار المصنف الى ما اشاروا كتنبيه فهمك
الوافي ان توفي حق الكل وله غير نظير فاعتد الشارح عن غير تنازع العاملين بانه ليس
من باب المسند اليه ليس بذلك لان ما يلوح من قول المصنف وقد يخرج الكلام على خلافه اي
خلاف مقتضى الظاهر دون ان يقول وقد يخرج اي المسند اليه على خلافه يوضح ان قصده الى
اعم وتأيد ذلك بمرضه بغير المسند اليه ايضا مرة بعد مرة على انه لا ينفع ما ذكره في ضمير
باب التنازع ولا في ضمير فضيها من سبع سموات لان منه فضيت سبع سموات لان الاختصار
والنفذ يراد بدل شايع في الفاعل والبدا ايضا وقد جعل الشارح المحقق من نكات وضع
المضمير موضع المظهر اشهر الرجوع ووضوح امره كقوله تعالى انا انزلنا اي القرآن اولانه
بلغ من عظم شأنه الى ان صار عقل الاذهان نحو هو الحى الباقى وفي كونها مقام الظاهر
نظر لان هذا المقام مقام اضمير اظهر الرجوع من غير سبق ذكر ومقام وضع المضمير موضع

الظاهر مقام لم يسبق مرجع الضمير ولم يدل عليه قرينة حال كما صرح به المفتاح نعم منه
ما اضمير لادعاء ان الذهن لا يلتفت الى غيره كقوله زارت عليها الاظلام رواق ومن النجوم قلائد
ونطاق اي زارت الحبيد حال كونها مستورة برواق من الاظلام وحال كونها عليها قلائد
ونطاق من النجوم فان قلت هل يجوز ان يكون ادعاء التقرر في الاذهان نكتة لا يراد ضمير
الشأن قلت لانه متاف لتفسير الضمير (وقد يعكس) اي بوضع المظهر موضع المضمير (فان
كان اسم اشارة فلكمال العناية بتمييزه) اي المسند اليه او المظهر (لاختصاصه بحكم
بديع) اورد في الكلام له والاولى لكونه محكما عليه بما رديع هذا اذا رديع قوله لا اختصاصه
بحكم بديع كونه مختصا بحكم بديع كاه والمظهر اما الوارد تخصيصه بالحكم البديع بمعنى التعبير
باسم الاشارة ليحمل بخصوصا بحكم بديع لانه لو لم يميز والتبس بغيره لا يخص الحكم به بل كان
زردا بينه وبين ما يلبس به فبارنه سديدة (كقوله) اي كقول ابن الراوندى (كم عاقل عاقل) اي
كامل العقل كذا قالوا ويحتمل ان يكون من قبيل كل فرد فرد (اعتبت) اي اعجزته واعيت عليه
اي صعبت وحذف العائد المفعول اهون من حذف العائد المجرور والبالغ ان يجعل حذف
المفعول للتعميم اي اعتبت كل واحدا وصعبت على كل احد طرق معاشة فتشكل عليه المعيشة
وبغيره عاقله (مذاهبه) اي طرق معاشه (وجاهل جاهل) عطف على عاقل عاقل (تلقاه
مر زوقا) عطف على اعتبت مذاهبه ولا بأس اذا المجرور مقدم ويحتمل ان يكون مر زوقا حالا
من المفعول وان يكون حالا من الفاعل اي تلقاه مر زوقا انت بسبب ملاقاته وفيه مر يد
مخالفة في ثروته سيما اذا جعل المضارع للاستمرار (هذا الذي ترك) اي صير فان ترك اذا
عدي بالثين يكون بمعنى صير على ما في التسهيل (الاوهم حارة وصير العالم التحرير) المتقن
(زديقا) اي تافيا للصانع منكرا للآخرة وتفسيره بمجرد التافى للصانع كافي بيان الشارح
المحقق والسيد السند في شرح المفتاح لا يوافق ما في القاموس هو من لا يؤمن بالآخرة
والربو في القاموس او هو مغرب زنديق اي دين المرأة فان قلت اذا كان هذا ضمير الاوهام
ذوات حيرة فغاية امر العالم ان يخبر فن ابن التصير جاز ما بين الصانع قلت جملة الغضب
المستولى عليه من حرمانه مع استحقاقه منكر الصانع معاندا فقوله هذا اشارة الى حكم معقول
غير محسوس وهو كون المسائل محروما والجاهل مر زوقا فكان المقام مقام الاختصار لكنه لما
اختص بحكم بديع وهو جعل الاوهام حارة والعالم المتقن زديقا كملت عبارة المتكلم
بتمييزه فابرزه في معرض المحسوس فكذلك يرى السامع ان هذا الشيء المتعين المتميز هو الذي
له تلك الصفة العجيبة والحالة البديعة فان قلت يذكر اسم الاشارة لا يزيد فيه تميزا ولا نصيبه
الاشارة المفيدة لكمال التميز فكيف يوجب كمال العناية بتمييزه ذكر اسم الاشارة الغير المسند
له قلت اذا ابرزه في معرض المحسوس جعل بصيرة السامع متوجهة اليه توجه الباصر الى
المحسوس فحصل عده من بديع تمييزه والاطهر انه للتنبيه على كمال ظهوره الى ان يبلغ منزلة
المحسوس قال السيد السند وقد رد على ابن الراوندى من قال كم من ارب فهم قلبه مستكمل العقل
مقل عديم ومن جهول مكتر ماله ذلك تقدير العزيز العليم ومن قال تكدر الارباب وطيب
عيش الجاهل فدارشدك الى حكم كامل (او انه حكم بالسامع) جملة الاقتراح عديل
الاختصاص بحكم بديع ووجه كمال العناية بتمييزه وكذا نظيره التي بعدها واعترض عيان بان
التهكم بالسامع ونظيره بوجوب ايراد اسم الاشارة ولا يوجب كمال العناية بتمييزه واجاب
عنه السيد السند في شرح المفتاح بان التهكم بطلب اسم الاشارة الموجبة لكمال التميز فالتهمك
بصير سيما كمال العناية بتمييزه الموجب لا يراد اسم الاشارة ولا يخفى انه تكلف فلذلك قال

الشارح المحقق هو عطف على كمال الغيبة في الكلام في انه يكون مقصود المصنف لانه لم
يتعرض في الايضاح لتصور المفتاح فهو وشهد بانه رضى بما فيه واخصره من غير عدول
عنه (كما اذا كان فاقد البصر) الاخصر كما اذا كان اعشى او لا يكون ثم مشار اليه (او التداء
على كمال بلائته) قدمه على فطنة لانه انسب بالهكم (او فطنة) حيث نزل غير
المحسوس عنده منزلة المحسوس او اتقنه على كمال حدة بصره فاحفظها فانها
من المبدعات (او ادعاء كمال ظهوره) لم يقل او اتقنه على كمال ظهوره لان وضع
اسم الاشارة موضع الضمير لا يخلو عن الادعاء لان جملة محسوس الادعاء (وعليه)
اي على وضع اسم الاشارة (من غير هذا الباب) اي باب المسند اليه قول ابن دميثة
(تعاليت) اي اظهرت الهة (كي اشجى) على صيغة المعروف كما هو المعروف من باب علم لازما
اي اخرت ويحتمل صيغة المجهول من باب نصر متعديا اي احزن (وما بك علة) حال مؤكدة
لانه يفهم من التعال عدم العلة او جلة دعاية معترضة (تريدن قتلى) اظهار اردت لانه
اراد حكاية الحال الماسنية (قد ظنرت بذلك) اقل المحسوس ويحتمل ان يكون ذلك للاشارة
الى بعد القتل لانه لكمال شجاعته ببعد عن قلة كل احد وهي قد ظنرت بمجرد تعال (وان
كان) المظهر الموضوع موضع الضمير (غيره) اي غير اسم الاشارة (فلزيادة التمكن) وذلك
اما لان في ذلك الاسم الظاهر تليل الاحتمال واما لان الظاهر لما وقع غير موقفه كان
كحدوث غير متوقع فاقرب في النفس تأثيرا بلضا ويمكن فيه زيادة تمكن وفي اختصاصه بغير اسم
الاشارة فظهر (نحو قول هو الله احد الله الصمد) وعندى ان ترك الاستمرار لا يضر اذ الذين
منه الى الشأن الذي ذكر انفا ولا يبعد ان يكون من نكات وضع غير اسم الاشارة موضع
الضمير النسيه على بلائته السامع حيث لا يفهم الضمير وادعاء الحفا بحيث لا يتضح الاشارة الى البيان
الواضح (وتظيره) ولا خفاء في انه لا حاجة الى قوله (من غيره) قوله تعالى (وبالخلق انزلناه
وبالخلق نزل) اي ما انزلنا القرآن الا بالحكمة المقنضية لازله وما نزل الا بالحكمة ولا يخفى ان
الظاهر فبالخلق نزل لانه لازم الانزال بالخلق الا ان يقال المراد بالانزال تقدير النزول قال السيد
في شرح المفتاح لو فسر الحق بالاوامر والنواهي لم يكن مماسا نحن فيه قلت وحيث يكون
الواو في موقعه (او ادخال الروح في ضمير السامع) المهاب (وتربية المهاب) والاخفاء وان ادخل
الروح في الضمير المهاب وتربية المهابة واحد فلذا عطف بالواو واواريد ادخال الروح ابتداء
اكان مخالفة تربية المهابة لانها ادخال الروح بعد وجوده وقبل مع ذلك هما متقاربان
والمقصود منهما بيان نكتة واحدة وهي ادخال الروح فلذا لم يعطف بالواو وقت ولم يقل
مثالها بل مثالها اشارة الى ان المقصد من الادخال وتربية الى نكتة واحدة (او تقوية
داعى المأمور) الى ما امر به وهو عظمة الامر (مثالهما) اي مثال ادخال الروح مطلقا
وتقوية داعى المأمور (قول الخلفاء امير المؤمنين بأمر كبكذا وكذا) مكان ان الامر كوك يمكن ان
يكون النكتة فيه اظهار النصفية باق لا طاب منك مطاوعتي بل مطاوعة امير المؤمنين
ناكان (وعليه) اي على وضع المظهر موضع الضمير للكتبتين قوله تعالى (فاذا عزمت
فتوكل على الله) وحيث لم يقل على لان في سماع لفظ الله الجامع لجميع صفات اللطف والقهر
ادخال روح في قلب السامع ما ليس في سماع ضمير المتكلم وتقوية داعى الى التوكل مالا
يحتاج ولا وجه لتخصيصه بتقوية كما فعله الشارح المحقق والسيد السند في شرح المفتاح
(واو الاستعطف) اي طلب اللطف والرحمة لان في المظهر دلالة على ما يوجب اظهاره درجة
المخاطب بخلاف الضمير (كقوله تعالى عبدك العاصي انا) مقربا الذنوب قد دعا كما فان تقهر
فانت اهل الله وان تطرد فن ربح سواك ولا يخفى انه لو قال وان ترجى فن ربح

لكان في غاية اللطافة وكنهه احتراز عن لفظ الرحم لشبو عنه في وصف الشيطان
قال الشارح المحقق حيث لم يقل انا العاصي اذ لك على ان يكون العاصي بدلا
لان في ذكر عبدك من استحقاق الرحمة ورفق الشفقة ما ليس في لفظ انا وفيه ايضا
يمكن من وصفه بالعاصي كما في قوله تعالى قل يا ايها الناس اني رسول الله اليكم جميعا الى
قوله فانوا بالله ورسوله النبي الامي الذي يؤمن بالله وكلماته حيث لم يقل فانوا بالله وفيه يمكن
من اجراء الصفات المذكورة عليه ويشعر بان الذي وجب الايمان به بعد الايمان بالله
هو الرسول الموصوف بتلك الصفات كائنا من كان انا وغيري اظهر الانصفة وبعدا
من التعصب لفسد هذا فقد جعل المظهر الذي هو عبدك مقام انا في العالم العاصي واشكل عليه
موقع العاصي فجعله بدل الكل على مذهب الاخفش مع ان الجمهور على منعه الا عن ضمير
القائب وتيمم السيد السند وسعى في ترجيح مذهب الاخفش ونحن نقول وضع عبدك
موضع انا الغير المقرون بالوصف ولذا اصح ان يكون من نكات ذلك الوضع التمكن من الوصف
بالعاصي والاجمع ضمير المتكلم ايضا فيحقق ذلك التمكن بابراد الوصف بدلا لان السامع
في مقام التضرع ذكر وصف العبودية لاجعله صفة نحو بقوله قال (السكاكي هذا) اشارة
الى ما استفاد من اقرب مثال وهو وضع المظهر مكان ضمير المتكلم (فبرخص بالمسند اليه) لا يخفى
انه لو افادنا فيه لاقى كلام المس ولا في كلام السكاكي لانه قد سبق منهما آتفا وعليه فاذا
عزمت فتوكل على الله (ولا بهذا القدر) اي النقل من التكلم الى الغيبة لا يخص بهذا القدر الذي
كلاما تفيد من وضع الاسم الظاهر موضعه بل قد يكون لوضع ضمير غائب موضعه ثم اضرب
عن هذا المقصد الى اهم الاعم فقال (بل كل من التكلم والخطاب والغيبة مطلقا)
اي واحدا كان او مني ارجو عاذا كرا او مؤنثا (ينقل الى الآخر) ولذا عبر عن التكلم والمخاطب
والقائب بالمصدر ليصح اطلاقه على الجميع وزاد المصنف قوله مطاوعتي بحسب ما قصده
وللتبديد على غير ما يضام الاطلاق عن ان يكون مقتضى المقام من غير ان يعبر عنه بشارة
اخرى كما في الامثلة السابقة حتى يصح قوله (ويسمى هذا النقل عند علماء المعاني التماسا)
وليس المراد الاطلاق عن ان يكون معبرا بعبارة اخرى كما استفاد من سوق كلام الشارح
المحقق لان هذا التقيد لا يستفاد من سابق الكلام بل ما ذكرنا من التقييد ومن الاطلاق
عن ان يكون في المسند اليه وما ذكره الشارح اعحق وتيمم السيد السند من ان في قوله
ولا بهذا القدر ادنى تسامح اذ المراد لا يخص مطلقا بهذا القدر من النقل من التكلم
الى الغيبة غير ملتفت لان العبارة بعيدة عنه جدا والجل عليه تعسف ولا يعود اليه قائل وانما
قال عند علماء المعاني مع ان بيان التسمية في علم المعاني يعني عنه ثلاثتهم ان التسمية اصطلاح
منه حيث اشتهر خلافة بين الجمهور وورد ما توهمه عبارة الكشاف حيث قال يسمى انتفاذا في
علم البيان وتوجيهه انه جرى في استعمال علم البيان على مذهب من يسمى المعلوم الثلاثة
بيانا لانه من علمي المعاني والبيان بخطين بل من الثلاثة ولذا ذكره السكاكي في علم الدبيع
ابضا لانه من حيث اشتد على اير اد طرق مختلفة لا يخرج عن اقسام المجاز وليس له حال
مخصوص ياتي يستدعي ذكره بخصوصه في علم البيان حتى يكون سببا لتسميته ومن قال انه
من المعلوم الثلاثة فلا بد له من اثبات حسن عرضي به كحسن ذاتي فيه بحث قال الشارح
ماخوذ من انتفاء الانسان من معناه الى شماله ومن شماله الى معناه قلت لانه في غير ما نقل
من التكلم الى الخطاب ومن الخطاب الى التكلم باسم (كقول امرئ القيس) في الموشح كذا
ذكره العلامة في شرح المفتاح (تطاول ليلاك) بكسر الخاء ومن الخطاب وان كان السامع

في خطاب النفس التائيد بدليل ولم تر قد تذبذب كبر الخطاب (بالايمد) قال الشارح والسيد السند في شرح المفتاح الايمد يفتح الهمزة وضم الميم اسم موضع ويرى بكسرهما وفي القاموس الايمد كاحد ويضم يسميه اراد المصنف من يد التصريح بان التعبير باحدى الطرق في مقام يقتضي الطريق الاخر التفات عنده فاكنت في التنبيل باول مصرع امرى القيس مع ان السكاكي اوردا يسميه التائيد اذ هذا الالتفات في المصراع الاول فقط اتي من بين شواهد السكاكي بهذا لانه بالغ السكاكي في مدح امرى القيس في هذا المقام بحيث يترأى اى ان اوتى ما ذكره هذا الشعر وما ذكره الشارح المحقق من انه خصص هذا المثال من بين امثلة السكاكي لما فيه من الدلالة على ان مذهبه ان كلاما من التكلم والخطاب والقيية اذا كان مقتضى الظاهر ايراده فعدل عنه الى الاخر فهو التفات لانه قد صرح بان في قوله ليك التفات لانه خطاب لنفسه ومقتضى الظاهر ليلي فقيهان من امثله كغيره يحصل منه هذه الدلالة الان يقال اراد انه خصص هذا المثال من بين الامثلة المشتملة عليه هذا البيت وحينئذ يمكن ان يراد في التكنة ويقال الانسب في مقام الاقتصار على مثال واحد ان يذكر مثال الاول ما ذكر في القاعدة وهو نقل الكلام من التكلم ولا يذهب عليك انه ينبغي للشارح ان يقول لمافيه من الدلالة على ان مذهب علماء المعاني عنده كذا لان مذهبه كذالاه ادعى ان ما ذكره مذهب علماء المعاني لانه مذهبه (والشهور ان الالتفات هو التعبير عن معنى بطريق من الثلاثة بعد التعبير عنه باخره) وكانه حل السكاكي فواهم بعد التعبير عنه باخره على اعم من التعبير حقيقة او حكما واقتضاء المقام تعبيراً في حكم التعبير ولا يخفى ان التعبير عن معنى يقتضي المقام التعبير عنه بلفظه مذكور بلفظ موث وبالعكس وكذا التعبير بمذكر بعد التعبير بمؤن يشترك الامثلة المذكورة في انك فينبغي ان يجعل تحت الالتفات وله تطاير ارجوان تفتن لهما ولا تقتصر على ما القيت اليك ولولم يثبت انها جعلت التفاتاً فجعلها ملحقات به وصرح العلامة في شرح المفتاح غير مرة بتفديد تعريف الالتفات بان يكون التفسير الثاني على خلاف مقتضى الظاهر وادعى الشارح المحقق ان التفسير اوجب زيادة هذا التفيد من عنده وتمسك بما اولم يفيد التعريف لدخل فيه ما ليس من الالتفات نحو انا زيد وانت عمرو ونحو اياك نستعين فانه بعد التعبير بالقيية مع انه لا التفات الا في اياك فبعد اياك لم يقتضي الظاهر اياك نستعين ويمكن اخراجه عن التعريف بان يراد بقوله بعد التعبير عنه بطريق اخر بعدية بلا واسطة كما هو المتبادر ومنهم من توهم ان في اياها الذين آمنوا التفاتاً ومقتضى الظاهر انهم وردوا ما ذكره المازني في قول علي رضي الله عنه انا الذي سمعني ابي حيدر فانه لولا اشهر ما ورد وكثرته لردته اذ القياس سمعته امة وعلى هذا في قوله التفات (وهذا) اي التفسير المشهور (اخص) من تفسير السكاكي قال في الايضاح وهذا اخص من تفسير صاحب المفتاح فقول الشارح اى الالتفات بتفسير الجمهور اخص منه بتفسير السكاكي تفسير امارته بغير ما رضاه وكلام الكشاف ظاهر في موافقة السكاكي حيث قال التفات امرى القيس ثلاث التفاتات في ثلاث ايسات يعني بها تطاول ليل بالانتميات الحلي ولم يردو بان وبانت ليله كليله ذي الغار الارمد وذلك من بناء في وجبه عن ابي الاسود ونحوه ان يكون قوله مبني على ان الالتفات من الخطاب الى القية والى التكلم التفاتان ومن القية الى التكلم التفات اخر باطل اذ لا انتقال من الخطاب الى القية لانه اذا انتقل الى القية لم يبق في الخطاب حتى ينتقل عنه الى التكلم وكذا يجوز ان يكون احدا الالتفاتات الالتفات من القية الى الخطاب في ذلك لان كون خطاب ذلك الى نفسه غير ظاهر فلا ينبغي ذلك التجوز كون كلام الكشاف

ظاهراً فيما قاله السكاكي (مثال الالتفات من التكلم الى الخطاب وما الى لا عبد الذي فطرى واليه ترجعون) مكان ارجع فان ما عبر عنه بتفسير التكلم في اعيد ما برز بصورة الخطاب في ترجعون لانه داخل في ترجعون والمعنى ارجع ورجعون قال الشارح المحقق فان قلت ترجعون ليس خطاباً بالفسد حتى يكون المعبر عنه واحداً قلت نعم ولكن المراد بقوله ما الى لا عبد المخاطبون والمعنى وما لكم لا تعدون الذي فطركم كما ينبغي فالمعبر عنه في الجميع المخاطبون وفيه نظر لانه لم يعبر عن المخاطبين بتفسير التكلم بل انهم المعرض بهم بهذا الكلام من غير الدخول وفي العبارة ونظم التركيب ثم قال فان قلت حينئذ قوله يكون ترجعون وارداً على مقتضى الظاهر الالتفات يجب ان يكون على خلاف مقتضى الظاهر قلت لا نعم ان قوله ترجعون على مقتضى الظاهر لان الظاهر يقتضي ان لا يغير اسلوب الكلام ويجرى اللاحق على سبيل السابق وهذا الخطاب مثل التكلم في قوله بناءً على وقد قطع المصنف بانه وارداً على مقتضى الظاهر وزعم ان الالتفات عند السكاكي لا ينحصر في خلاف مقتضى الظاهر وهذا مشعر بانحصاره فيه عند غير السكاكي وفيه نظر لان مثل ترجعون وجاء في في الآية والبيت التفات عند السكاكي وغيره فلو كان وارداً على مقتضى الظاهر لما انحصرت الالتفات خلاف مقتضى الظاهر عند غير السكاكي ايضا فلا يتحقق اختلاف التفات بينه وبين غيره ثم الحق انه منحصراً في خلاف مقتضى الظاهر وان مثل ترجعون وجاء في من خلاف مقتضى على ما حققناه هذا كلامه ولو نظر في كلام المصنف حق النظر لا يتجه عليه شيء مما ذكر لانه قال في الايضاح واما قول امرى القيس تطاول ليك الخ فقال الزمخشري فيه ثلاث التفاتات وهذا ظاهر على تفسير السكاكي لان في كل بيت التفاتاً على تفسيره لا يقال الالتفات عنده من خلاف مقتضى الظاهر فلا يكون في البيت الثالث التفات لوروده على مقتضى الظاهر لا تأنفح انحصار الالتفات عنده في خلاف مقتضى لما تقدم هذا كلامه ولا يخفى على الناظر انه مانع ولا زعم المانع وتفيد عدم الانحصار بكونه عند السكاكي انما يشعر بثبوته عند غيره على القول بمفهوم المخالفة وهو انما يثبت عند قوله اذ لم يكن التفسير فائدة اخرى وله في كلام المصنف فائدة اخرى ظاهرة وهو ان المقصود منه دفع الاعتراض على المقدمة افعالة بان في كل بيت التفاتاً عند السكاكي ثم الحق ان نظار ترجعون على مقتضى الظاهر نظر الى الوضع وعلى خلافه نظرا الى الاسلوب وكلام المصنف في نفي الالتفات بناء على انه على مقتضى الظاهر مبني على حل خلاف مقتضى الظاهر على خلاف مقتضى ظاهر الوضع ومنع الانحصار في ذلك وهو لا ينافي اشتراط كونه على خلاف مقتضى الظاهر بوجه ما (والى القية انا اعطيتك الكور فصل ريك) مكان لنا وقد كثر في الواحد من التكلم لفظ الجمع تعظيماً له لعددهم المعظم كالجماعة ولم يجز ذلك في الغائب والمخاطب في الكلام القديم وانما هو استعمال الوالدين كقوله باي نواحي الارض ابغى وصالكم وانتم ملوك لا مقصودكم نحو تعظيماً للمخاطب كذا قالوا ولا يخفى انه جاء اطلاق الجمع الغائب على الواحد كما في نعم الماهدون فان الاسم الظاهر غائب وبخالفه ما في الكشاف في سورة هود انه يجوز ان يكون المخاطب في قوله تعالى فان لم يستجيبوا لكم النبي وحده يكون جمع الضمير تعظيماً له كما في قوله فان شئت حرمت النساء سواكم وما فيه في سورة المؤمنين في قوله تعالى فان رجعون انه جمع الضمير تعظيماً كما في قوله فان شئت حرمت النساء سواكم وقوله الا فارحوني بالله محمد ولا يبعد ان يجعل للواحد لفظ الجمع لكونه بمنزلة جمع لافي العظمة

بل لغيره ما نحو ضربنا المبالغة في كثرة ضربه حتى انه كالضارب بين وكثرنا للثبته على شدة مرضه كأنه متعدد من المرضى (ومن الخطاب الى التكلم) قول علقمة بن عبدة (طعناك) مذكرا ومؤثلا لانه خطاب لنفسه اى ذهب بك (قلب في الحسان) اى في طلب الحسان فهو متعلق بطعنا وقال الشارح المحقق متعلق بقوله (طروب) وحينئذ ياسب ان يكون التقديم للحصر قال المرزوقي طروب في الحسان له طروب في طلب الحسان ونشاط في مراد آتها (بعد الشباب) اى زمانا بعد الشباب قربا منه والتصغير للقرب فيثبات قوله (عصر حان) اى قرب (مثير) لان المثير خلاف الشباب ولهذا قيل المراد بعيد اكثر زمان الشباب اى حين كاد ينصرم الشباب وقرب المثير اوصول المراد بالشباب الجومة وقوته (يكلفني) التكليف الامر بما يشق عليك كذا في القاموس فتعديته بالفعل الثاني بتقدير الباء اى يكلفني بوصول (يلي) وروى بآنا افوقانية يجعل الى فاعلا فالشارح والمفعول محذوف ان شدايد فراقها واقول الانسب حينئذ ان يكون بين بكلفني وسط تنازع في قوله وليهاو يكون المعنى يكلفني ليلي وجهه المفرط وابها (وقد شط) اى بعد (وليها) اى قرب بها وجوز الشارح ان يكون خطبا لالقلب ويكون فيه التفات اخر من الغيبة الى الخطاب ويجوز ان يكون خطبا على طوطيك فيكون الالتفات بآمه في بكلفني (وعادت عواد ينشأ وخطوب) قال المرزوقي عادت امان المعادة كان الصوارف والخطوب صارت تعاديه ويجوز ان يحصل من عاد يهود اى عادت عواد وعوايق كانت تحول بينها الى ما كانت عليه قبل هذا والعوادى جمع العادية وهى ما يصرفك عن شئ ويشغلك على ما في القاموس ولك ان تجعل عاد من الافعال التناقضة اى صارت عواد حائلة ينشأ وان المعادة بين العوادى في اخذ التكلم وشغلها ولا ينجح اطف هذه التكنة على اهلها (والى الغيبة حتى اذا كنتم في الفلك وجرى بهم) مكان بكم (ومن الغيبة الى التكلم والله الذى ارسل الرياح فتنسج سحابا فسقناه) مكان ساقه ولا يتوهم انه قد مر منه في قول علقمة حيث عبر عن ليلي بعد التعبير عنه باسمها العلم بضمير المتكلم حيث قال ينشأ لان التعبير عن الغائب بضمير المتكلم مع الغير ليس خلاف مقتضى الظاهر فتأمل (والى الخطاب مالاك يوم الدين اياك انعيد) مكان اياه تعبدونهم من اشترط في الالتفات اتحاد الخطاب في التعبير عن المختلفين وكأنه دعاه اليه انه لا يوجد بدون انكنة التى صرحوا به ومها لكل التفات ومنع ذلك بانه يكفى فيها اتحاد السامع ويمكن دفعه بان المراد بالخطاب ما يسمع السامع فانه في حكم الخطاب وحينئذ يتجه على ما ذكره الشارح المحقق انه اخص من الالتفات المتبر عند الجمهور انه باطل لانه لا بد من اتحاد السامع عند انكسر بقية الالتفات على عموم تلك التكنة المتوقعة على ذلك الاتحاد على انه مالم يثبت ان ما هو التفات مخصوص السكاكى ليس التفاتا عنده لا يظهر كونه اخص مما هو الالتفات عند الجمهور ولم يثبت ذلك ثم ما ذكره في ضرام السقطان قول ابى العلاء يزجرنكم رسالة مرسل ام اس ينفع في اولك الوء اى في اولك رسالة وان كان يرى فيه التفات ليس منه لان الخطاب بهل يزجرنكم بنوكشانة ويقوله اولك انت بشر بانه ارى اتحاد الخطاب حقيقة او لا مانع من اتحاد السامع فيه لكن الكلام في انه هل هو تحقيق من صاحب انضرام او هو عدم التنبه لعموم الخطاب السامع وقد يطاق الالتفات على تعقيب الكلام بجملة مستقلة متلافة له في المعنى على طريق المنل والدعا او نحوهما من الدح والذم كقوله تعالى وزهى الباطل ان الباطل كان زهوقا وقوله ثم انصرفوا صرف الله قلوبهم فلم ينطقوا بكلام ذكر في انشاء المقصود

لدفع ما اختلج في قلب السامع ذكرته قبل اتحاد المقصود كقول ابن ميادة فلا حرمه تبدو وفي الياس راحة ولا ولة بصفتها فكاره فكانه لما قل فلا حرمه تبدو و قيل له ما صنع فاجاب بقوله وفي الياس راحة (ووجهه) اى وجه الالتفات الداعى اليه ايا كان فهذا الوجه يعم كل الالتفات بل يعم وضع الظاهر موضع المضمر وعكسه والتعبير بالماضى عن المستقبل وعكسه الى غير ذلك (ان الكلام اذا نقل من اسلوب) بتوقفه السامع (الى اسلوب) لا يتوقفه سواء وجد التوقع قبل غير التوقع كافي الالتفات المشهور اولم يوجد كما فيما يخص السكاكى من الالتفات (كان احسن نظرية) قيل السمع في المقاسح المهور لكن جعله السيد السند في شرح المفتاح محتملا لان يكون من طره عايه اذا اورد عليه اى حسن ايراد اوان يكون ناقصا من طريت الثوب اذا علمت به ما جعله كأنه جديد واللام في قوله (ان اساط السامع) اما للتقوية فيكون النشاط مفعول التطرية بمعنى التجديد واما للتعليل فيكون غرضنا من النظرية وهو الموافقة لقوله (واكثر ايضا ظا للاصفاد اليه وقد يختص) تحقفا (مواقفه بلطابف) اى قد يختص بعض مواقفه ببعض اللطابف لانه يختص كل التفات سوى هذا الوجه العام بلطيفة كما فسر به الشارح والا لا وجب ذلك ان لا يكتفى في الالتفات بانكنة العامة وقد اشار بجمع الكثرة الى كثرتها (كافى الفاتحة) اى في سورة الفاتحة ولك ان ترى دفاتحة سورة الفاتحة (فان العبد اذا ذكر) الاولى جدلان الحمد اقوى في التحريك من مجرد الذكر (الحقيق بالحمد عن قلب حاضر) بانه العبد الذليل وهو سيد جليل (يحمد من نفسه) بحر كالأفعال عليه وكما اجرى عليه صفة من تلك الصفات العظام قوى ذلك المحرك الى ان يؤول الامر الى خاتمتها المفيدة انه مالك الامر كله في يوم الجزاء وجه ذلك بانه احسن مالك الى يوم الدين على طريق الانساع والمعنى على الظرفية اى مالك في يوم الدين والمفعول محذوف دلالة على التعميم واورد عليه ان المحذوف المقدر كالمفوض فكانه قبل مالك يوم الدين جميع الامور فليزم الجمع بين الحقيقة والجواز اقول ياسارق اللبلة اهل الدار مشتمل على هذا الجواز مع ذكر المفعول الحقيق وتوجيه جعل المفعول دلا والجمع بين الحقيقة والجواز غير عزيز في البديل كما في قطع زبد يده وسلب زبد ثوبه فتقول هذا القائل والمفعول محذوف بريدته ما كان مفعولا قبل الانساع وصار بدلا بعد (حينئذ يوجب) ذلك المحرك (الأفعال عليه) اى على ذلك الحقيق بالحمد (والخطاب بخصيصه بقاية الخسوع) الذى هو العبادة اذا العبادة نهاية اتذلل (والاستعانة في العبادة) اشارة الى اختيار تفسير اياك نستعين بالاستعانة في جميع المهمات على تفسيره بالاستعانة في العبادة والمرجع عكسه على ما بين في محله فاللطيفة الداعية الى هذا الالتفات قوة المحرك الحاصلة من تفصيل الصفات لاثنيته على ان القارئ ينبغي ان يأخذ في القراءة كذلك لان القرآن نزل على لسان العباد والعباد في قراءته لا يقصد ان القارئ ينبغي ان يكون كذلك فيعم البيان بيان المتى حيث اسقط ما في الفتح من ان اللطيفة المختصة بهى ذلك التنبه ولم ينبه له الشارح المحقق فظنه مقصرا في تقرير كلام المفتاح وقال تقيما لبيانه واللطيفة المختصة بها موقع هذا الالتفات هو ان فيه تنبيه على ان العبد اذا اخذ في القراءة يجب ان يكون قرأته على وجه يحمى من نفسه ذلك المحرك المذكور هذا وقد ظهر لك ان اياك نستعين ليس من الالتفات في شئ لانه مقتضى الظاهر بعد الدخول الى الخطاب في اياك تعبد فلا يلتفت الى ما يوجهه سوق بيان التكنة من ان فيه التفاتا دعت اليه قوة محرك الافعال وجزالة تكنة المفتاح وراعه على ما ذكره الرخشمى

لا يحتاج الى الايضاح وهو ان الخطاب يشعر بان المخصص بالعبادة والاستعانة هو الموصوف بالصفات وهي ائمة في التخصيص لان الخطاب لكونه باه في التعيين مقام المشاهد وذلك التعيين انما جاء من قبل الصفات وذكر الشارح ان النكتة فيه التنبية على ان العابد ينبغي ان يكون متوجها اليه بالكلية بحيث كانه يراه ولا يلتفت الى مساواه هذا وينبغي ان يضم اليه وعلى ان المستبين ينبغي ان يكون كذلك لاجاب فان قلت كونه كذلك في مقام تخصيص العبادة لا يقتضي التنبية على وجوب كونه ذلك في مقام العبادة قلت يمكن ان يتكلف للشارح بانه لما جعله في مقام الحمد وهو عبادة كذلك تبه عليه اوباه لما جعله في سورة لا يكون الصلوة بدونها كذلك به على ذلك وهذا مراده لانه لما جعله كذلك في مقام عرض العبادة تبه على ذلك وههنا سوانح غريبة لمن له اهلية منها ان المراد بقوله اياك تعبد اياك تعرف كما في وما خفت الجن والانس الاليعبدون اى يعرفون فحصر المعرفة فيه بعد حصر الحمد واثار الى الشريعة العامة في ذلك تنبيهها على ان حصر المعرفة في مقام مشاهدة الكثرة وذلك كمال التوحيد ولا ينبغي ان المنبه على تلك المشاهدة صيغة الخطاب ومنها انه تعالى تبه اولا على انه غائب عن كل مثلي بعالم الحس وطريق الوصول اليه التوجه الى تفصيل صفاته بقلب حاضر فان نهاية التفصيل حضوره عنده بحيث يسهل ان يخاطبه ويحضره يرى العبد ان القدرة كلها وهو ذليل عاجز فيخاطبه باظهار ذل من سواه ويجزئه في كل ماعناه وانه لاحول ولا قوة الا بالله قال الشارح المحقق ولما انجز كلامه الى ذكر خلاف مقتضى الظاهر اورد عدة اقسام منه وان لم يكن من مباحث السند اليه اقول قدمه هذا البحث في اول الشروع في بحث خلاف مقتضى الظاهر على وجه لا يخص السند اليه وتبه على ان بحثه غير مختص حيث قال وقد يخرج الكلام على خلافه ولم يقل وقد يخرج السند اليه على خلافه فقوله (ومن خلاف مقتضى) بمعنى خلاف مقتضى الذي كلالنا فيه وهو مطلق خلاف مقتضى وتبه بقوله ومن تنبى انه لا ينحصر فيما ذكر كيف وجب المجازات خلاف مقتضى الظاهر في القاموس لقيه كتلفاه والتقاء هذا فقوله (تلقى الخطاب بغير ما يترقب) مما عدى الى المفعول الثاني اليه اى جعل الخطاب مانقا غير ما يترقب (بمحمل) اى بسبب حل (كلامه على خلاف مراده تنبيهها على انه) اى ذلك المخالف (اولى بالقصد) واقول او هو الواجب ان يقصد على حسب تفاوت المقامات وكونه اولى اما بالنظر الى التكلم او الخطاب او غيرهما ولا ينبغي ان التلقى لا يتوقف على حل كلامه على خلاف مراده بل يصح ان يكون للتنبيه على ان غيره اولى بالافادة والخطاب به فالجمل على خلاف المراد مؤنة لا حاجة اليها (كقول القسرى للحجاج وقد قال) الحجاج متوعدا له اشارة بقوله وقد قال وجعله حالا انه قال ذلك بدبهة واكد فطائه بقوله متوعدا له حيث لم يحل بينه وبينها وعيد الحجاج (لا حلتك على الادهم مثل الامير حل الادهم والاشهب) تبه الحجاج انه الاول بالقصد نظرا الى حال الامير كما اشار اليه المصنف ولو كان قصده الى انه الاول بالقصد نظرا الى الخطاب يقال مثلي حل على الادهم والاشهب اى القرس الذى غاب سواده حتى ذهب البياض والقرس الذى غلب بياضه حتى ذهب ما فيه من السواد وضم الاشهب للقرينة على المراد بالادهم اولافادة انه لا ينبغي ان يكتفى بالادهم (اى من كان مثل الامير فى السلطان) الغلبة (وبطلة البد) اى الكرم والنعمة والمال (فيجدر بان يصفه) قال الشارح بان يسطى من الاصفاة (لان يصفه) من جدرى اى قد ووفق وفي القاموس جعل كلاما من الاصفاة والصفه مشتركين فلان تبه اى جعله على لفظ

ذلك الخطاب تبه

واحد وكلامهما بمعنى وان يجعل كل لفظ مخالفا للآخر اما كما فعله الشارح او على عكسه روى انه قد اخضب الحجاج قوله وقال الادهم حديد فقال بلا توقف لان يكون حديدا خير من ان يكون بلدا اى خير بالنسبة الى الامير او بالنسبة الى (او السائل بغير ما يتطلب) في الصحاح التطلب هو الطلب مرة بعد اخرى فالاولى بغير ما يتطلب لان ذلك التلقى لا يخص عن يبالغ في الطلب وكأنه اوقعه فيه حسن المناسبة بين يترقب ويتطلب فرجح رعاية جانب اللفظ على المعنى (بتزليل سوءه منزلة غيره) الكلام فيه كالكلام في حل الكلام على خلاف المراد هل هو ضرورى ام لا (تنبيهها على انه الاول بحاله) اى بحال السائل او على انه الاول بحال المجيب فالاولى لاكتفاء بقوله (على انه الاول او الملهم) من غير ذكر والفرق بين الاول والمهم هو الفرق بين الاعم والمهم فالمهم هو الواجب ولا ينبغي ان تلقى السائل بغير ما يتطلب مندرج تحت تلقى الخطاب بغير ما يترقب ولا تفاوت بينهما لا بحسب العبارة (كقولك تعالى يتلوا عن الاهله قل هي موافقة للناس والحق) كان السؤال عن حكمه تفاوت الاهله اولى بحالهم الجواب بان الحكمة اولى بحال الرسول عليه السلام لانه المبعوث ايمان امثاله في الشرح سألوا عن السبب في اختلاف القمر في زيادة النور ونقصه حث قالوا ما بان الهلال يبدو دقيقا مثل الخيط ثم يتراد قريبا قليلا حتى يمتلى ويستوى ثم لا يزال يتقص حتى يمدد كابد فاجبوا ببيان الغرض من هذا الاختلاف وهو ان الاهله بحسب ذلك الاختلاف معالم بوقت به الناس امورهم من المزارع والمتاجر ومحال الديون والصوم وغير ذلك ومعالم الحج يعرف بها وقته وذلك للتنبيه على ان الاول والايق بحالهم ان يسألوا عن الغرض لاعتن السبب لانهم ليسوا بمن يطلعون بسهولة على ماهو من دقائق علم الهيئة ولا يتعلق لهم به غرض هذا كلامه وفي الوجه الاول انه يلزم ان يكون في الآية بيان ان السؤال عن الغرض يكون اولى بالنسبة الى من لا يطلع بسهولة على السبب وظاهر الخطاب خلافه وان معرفتهم من ياتيه صلى الله عليه وسلم مع انهم غير مستعدين بها يكون معجزة اخرى وفي الوجه الثاني ان في معرفة سبب ذلك ظهور وكال قدرة الله وظهور معجزة شاهدة على صدق نبوته صلى الله عليه وسلم بحيث صاروا ايبانه عالين بالسبب مع بعدهم عن فهمه فالاولى ان يقال الاول بحال من لا يعرف احكام الشريعة تقديم معرفة الاحكام او الاول حين السؤال عن افعاله تعالى هو السؤال عن حكمه لاعتن اسبابه لانه الفاعل المختار المستغنى عن السبب (وكقوله تعالى يستلوثك ماذا يتفقون قل ما تنفقهم من خير فلا الدين والاقر بين والى) مى والمساكين وابن السبيل) سألوا عن بيان ما تنفقون فاجبوا ببيان المصارف تنبيهها على ان المهم هو السؤال عنها لان النفقة لا يعتد بها الا وان تقع موقعها وكل ماهو خير فهو صالح لا تنفاق فذكر هذا على سبيل التضمين دون ان قصد كذا في الشرح ويحتمل ان يكون وجه كون بيان المصارف مهمالهم دون نفس النفقة ان نفقاتهم كانت على وجه لا قصور فيها لكن كانوا اهل التفاخر والمباهاة فيصرفونها الى الاباعد وارباب الجاه والنزوة فاجبوا ببيان المصارف تنبيهها على ان المهم لكم في الاتفاق ذلك لان خطاكم فيه في المصروف لا فيما تصرفون (ومن بعد التعمير عن المستقبل بلفظ الماضي تنبيهها على تحقق وقوعه) وكأنه اعتمد على انه ينبغي من له فطنة ان التعمير عن الماضي بلفظ المضارع ايضا من خلاف مقتضى الظاهر لا سكتة تبين في محلها ولم يتمرر له ذلك لاختصاص بخلاف مقتضى الظاهر بما ذكره بل كل مجاز كذلك (بحويوم يتفق في الصور وضعه في من في السموات ومن في الارض) سها فوضع فوضع مكان فوضع وبعده ان يقال لم يزل باقر ان بل تركيب مصنوع له وافق اكثره لفظ النظم (ومثله) في كونه خلاف مقتضى الظاهر

أوفي التكنة (ان الدين لواقع) أي انصير عن المستقبل بلفظ اسم الفاعل ونبه بقوله ومثله على تفاوت بين المألين وكأنه ذلك انه لا يشبه في كون المستقبل بلفظ الماضي خلاف مقتضى الظاهر وأما كون اسم الفاعل في المستقبل خلاف مقتضى الظاهر فيه خفاء لعدم دلالة على زمان ووجه التشبيه فيه على تحقق الوقوع ان اسم الفاعل حقيقة فيما فيه الموصوف به في الحال اتفاقا مجازا فيما يصف به بعد التعير اتفاقا واختلف فيما انصف به قبل وانقضى بالدين جزاء يوم البعث اما اذا اراد بالجزء كما بين في الاصول هذا اذا اريد الجزاء مطلقا والله تعالى يجزي العباد في الدنيا ايضا فليس التعير عن المستقبل باسم الفاعل بل عما لا يختص بزمان (وبحذلك) ولا بعد ان يقال الظاهر لمن يعلم زمان ما يجزى عند التحقق وهو غائب عن المخاطب ان بين زمانه بخلاف ما هو حاضر بين يديه والدين كذلك فكان مقتضى الظاهر ان يقول ان الدين يقع فلما قال ان الدين لواقع منزلة متزلة المحقق الشاهد للمخاطب (يوم مجموع له الناس) أي يجمع زله منزلة الحال بعد ان احضره وجهه مشاهدا مشار اليه بالاشارة المسببة فان تلك الاشارة تستدعي جعل الجمع فيه في الحال فاحفظه فانه دبع لعله رفع واقول في كون التعير عن مستقبل بلفظ الماضي والعكس من خلاف مقتضى الظاهر مطلقا نظرا لانه اذا عبر عن المستقبل بلفظ الماضي على خلاف مقتضى الظاهر مرة ثم عبر ثانية عنه بلفظ الماضي فذلك التعير مقتضى الظاهر وعلى وفق الاسلوب حتى لو عبر عنه بلفظ المستقبل كان خلاف مقتضى الظاهر لكونه خلاف الاسلوب واظن بك القاب بهذا التحقيق بعد ان صرت في بحث الانفات على التوفيق فتعك بما هو الحق واسئل الله التوفيق ومن هذاتين لك انه ربما يكون التعير عن المستقبل بلفظ المستقبل وعن الماضي بلفظه خلاف مقتضى الظاهر (ومنه) أي من خلاف مقتضى الظاهر (القلب) قال اشارح هو جعل احدا جزاء الكلام مكان الاخر والاخر مكانه ولا ينقض بقوله في انداز زيد وضرب عمرو زيد لان المراد بالجعل مكان الاخر ان يجعل متصفا بصفة لا مجرد ان يوضع موضعه فدخل في جعل احدا جزاء الكلام مكان الاخر ضرب زيد حيث جعل المفعول مكان الفاعل وخرج بقوله والاخر مكانه ولا بد في الحكم بالقلب من داع اما لفظي لجعل التكررة مستند اليه والعرفه مستدافه اذا وقع هكذا حكم بالقلب واما معنوي يدور عاياه جانب المعنى كون الجزئين في الاصل على خلاف الترتيب الواقع مثال الاول ان اول بيت وضع للناس للذي ببكة ومثال الثاني ما اشار اليه بقوله (نحو عرضت الناقة على الخوض) فان الاصل فيه عرضت الخوض على الناقة فان عرض الشيء على الشيء معناه اراثة اياه على ما في القاموس ولا روية للخوض وفي الشرح لان المعروض عليه يجب ان يكون له ادراك ليميل الى المعروض او يرغب عنه ومنه ادخلت القانسوة في الرأس والحاتم بالاصبع امل التكنة في القلب في هذه الامور ان العادة تحرك المعروض نحو المعروض عليه والمظروف نحو الظرف وهنا انعكس الامر (وقوله اسكاكي مطلقا) وجهه نفسه اعتبارا لطيفا (ورده غيره مطلقا) وقال يجب ان يحتجب عنه (والحق انه ان تضمن اعتبارا لطيفا قبل كقوله) أي قول روية (ومهمه) أي مقاراة (مقبرة) متلوثة بالغبرة (ارضاؤه) اطرافه ونواحيه (كأنه لو ارضه سمائه أي لو نهسا) يريد ان المضاف الى السماء محذوف ولك ان تجعل التقدير أي هي لو نهسا وتجعل ضمير لو نهسا الى الارض والمحذوف الى السماء فيكون اشارة الى القلب لا الى حذف المضاف والاعتبار اللطيف فيه ما شاع في كل تشبيه مقلوب من المبالغة في كمال المشبه الى ان استحق جعله مشبهاه ويكن تفسير قوله كأن لو ارضه سمائه لا يكون فيه قلب ولا حذف أي ارتفع القبار فيهما متراكما واتصل بالسماء بحيث صار السماء

متصلا بالارض اتصال اللون بالجسم كأن لون الارض نفس السماء (والا) أي وان لم يتضمن اعتبارا لطيفا (رد) لان نفعه ليس اعتبارا لطيفا ولم يتعرض رد ما يتضمن خلافا في المقصود لانه لا تعرض يتعلق به في هذا المقام لان رد ما يتضمن خلافا مشتركة بينه وبين غيره لا ينبغي ان يجعل من مباحث القلب ولا يتعلق له برده ما قاله السكاكي فان تعرض له كأنه عرض له الشارح من فضول الكلام وعدم ما يليق بالمقام (كقوله) أي القطابي بصف ناقه بالسمن فلما ان جرى سمن عليها (كما طينت بالقدن) أي الفصير (السياعا) هو كالسحاب الطين بالين كذا في القاموس والاصل فيه كما طينت القدن بالسياع وهو ان يتضمن مبالغة في وصف الناقه بالسمن واشارة الى ان النعم المكتسب صار اصلا في بدنها ومعرض السمن صار فرعاً كما جعل السباع اصلا والقصر بمنزلة الطين للسباع لكنه بعد عن الطبع لان قولك طينت السباع بالقدن مما يستعجه الاذهان وتستعجه الاذان كما لا يخفى (احوال المستد اما تركه) ذلك الردع والحذف الاسقاط فالتالي يدل على سق الثبوت دون الاول فلهذا قال الشارح في استعمال الحذف في المسند اليه والترك في المسند اشعار بان احتياج الكلام الى المسند اليه اشد فكانه كأن ثابتا لا محالة ثم اسقط لداع واوردها عليه ان كلامه هذا ينافي ما ذكره في شرح الكشاف ان قول ابن عباس رضي الله عنه من ترك التسمية فكان ترك مائة واربعة عشر آية من القرآن مشكل لانه لم تكن في سورة البراءة تسمية حتى يكون تاركها لانه دل كلامه هذا على ان الترك يقتضي الثبوت وفيه ان ترك مائة واربعة عشر آية من القرآن عبارة عن ترك قرأتها وما لم تكن التسمية اربعة عشر آية لا يكون القارئ التارك لها تارك لقراءة اربعة عشر آية وترك القراءة قد تحقق بدون ثبوت القراءة فلا يكون ما ذكره مستلزما بثبوت المتروك لان المتروك هو القراءة ولم تكن ثابتة والاوجه ان اختلاف العبارات للتشبيه على تعدد ما يعبر به فيقابل الذكرا للثفاوت والاماعبر المصنف عن عدم ذكر المفعول في بحث تعلقات الفعل بالحذف (فلأمر) في حذف المسند اليه (كقوله) أي قول ضايف بن الحارث البرجي ومن بك امسى بالدينة رحلة أي منزلة فاسناد امسى الى المكان مجاز ولك ان تجعل فاعل امسى ضمير من والخبر جملة بالدينة رحلة او امسى تامة والجملة حال المتروك الواو كما في خرجت مع البارى على سواد وسياقي ولا يجوز نصب رحلة على الظرفية لانه ليس مبهما قابلا لتقدير في (فاني وقيار) في القاموس اسم جل ضايف او فرسه وقال السيد السند او غلامه (بهما القريب) افظا لبيت خبر ومعناه تحسر وتوجع من كربة وخبر قيار محذوف لان قوله لغير لا يصلح ان يكون خبرا عن اتي وقيار لان قيار الكونه عطفا على محل اسم ان مبتدأ والعامل في خبره المبتدأ ولا يجوز عمل عاملين في مفعول واحد سواء كانا من جنس واحد او من جنسين مختلفين لانه مفرد والمفرد لا يصلح ان يكون خبرا لمتعدد لان المتعدد قد يخبر عنه بمفر د اذا كان بين احاده كمال اتصال بمنزلة الواحد صرح به الرضي واقام عليه اية ينة من القرآن ولا يجوز ان يكون المحذوف خبرا لان دخول اللام يسجل على ان المذكور خبران فالقدير اتي وقيار بهما القريب غريب وقد عطف غريب على قوله لغير وقيار على محل ضمير المتكلم بهما طيف واحدا لا غبار عليه اذا كان العامل واحدا فعلى هذا يكون خبر قيار عطفا على محل خبر ان ليكون العامل فيه عامل قيار لا على لفظه حتى يكون العامل فيه ان لانه مع ذلك لا يصلح ان يكون خبر قيار ولم يثبت في محله جواز العطف على محل خبران فلان ويل على هذا التوجيه وان ذكره الشارح المحقق بل التوجيه ان العاطف به طيف بمجموع قيار غريب على قوله اتي لغير عطف جملة على جملة وتوه قطع الكشف في قوله تعالى ان الذين امنوا

والذين هادوا والصابئون والنصارى الآية لكن فيه تقديم بعض المعطوف على بعض المعطوف عليه وهل يجوز ولله في هذه الرضى (جعل) واو والصابئون اعتراضية وبعد تجويزه ثقة بقول الرخصى وموافقة الامام الرزوقي له ودفعه فساد التقديم بان المقدم في هذا الأخير وان يتجه عليه ان تقديم المعطوف على المعطوف عليه ايضا في الأخير مع عدم جوازه في السعد لا بد للتقديم من نكتة قال الرخصى النكتة الثانية على انهم مع كونهم اهل المذكور بن ضلالا واشدهم غيابة عليهم ان صح منهم الايمان والعمل الصالح فيما اظن بغيرهم وفيه ان هذا التنبيه حاصل بالحكم عليهم بانهم يتأب عليهم ولا مدخلية للتقديم وقال الشارح المحقق نكتة التقديم في البيت التسوية بين القبار ونفسه في التأثير بغيره ولو قال انى غريب وقبار لحاز ان يتوهم ان له منزلة على قبار في التأثر عن القرية لان ثبوت الحكم اولا اقوى فقدمه لتأتى الاخبار عنهما تنبها على ان قبارا مع انه ليس من ذوى العقول قدساوى العقلاء في استحقاق الاخبار عنه بالاقتراب قصد الى التمسك ولا خفاء في الفرق بين النكتتين اذا احدهما التسوية والاخر كون البعض اولى من البعض وان ينسج كلام الشارح بالاتحاد والبيت مثال لحذف المسند عن المعطوف للاحتراز عن العبث مع ضيق المقام او لحذف المسند بتمامه او للحذف مع تقديم القرينة وقوله (وقوله نحن معتمدنا وانت معتمدك راض والرأى مختلف) مثال للحذف لهذه النكتة بعينها مع كون المسند المحذوف للمعطوف عليه اومع تأخير القرينة اومع بقاء متعلق المحذوف وقد اشار الشاعر الى ترجيح جانبه بالتعبير عن نفسه بصيغة المتكلم مع الغير تعظيما له (وقوله) الخطاب اغير معين لا فائدة العموم فيكون فيه اشارة الى نهاية شيوخ الاستعمال (زيد منطلق وعرو) مثال للاحتراز عن العبث بدون ضيق المقام كما يستفاد من الايضاح والمعطف يتصل ان يكون من عطف جملة على جملة وان يكون من عطف مفرد على مفرد وفي تصحيحه دقة وهوان المقصود تشريك المسند في كونهما مستدين لافى كونهما مستدين لمستد اليه واحدا وكذا الحال في التشريك مع المستد اليه هكذا افاده السيد السند في شرح المفتاح (وقوله) فاذا زبد) امه مثال لتخييل العدول الى اقوى الدلائل من الفعل واللفظ قال الشارح الحذف هنا لما مع اتباع الاستعمال الوارد هذا فان قلت لم يسبق في المتن ذكر لاتباع المذكور فكيف يمثل الحذف لما هو لاتباع استعمال الوارد قلت لاتباع المذكور مندرج تحت قوله واما نحو ذلك ونحن نظن بك انك على ثروة كافية في معرفة هذا المثال قبل ان نصير مخاطبا لنا في هذا المقام فلما اشتهر باسمه يتعلق به اعتمادنا مستغفلا بفضول الكلام فاعرضنا عنه خوفا عن الملام (وقوله) اى الاعشى (ان محلا وان مر محلا اى انسا في الدنيا) حاولا كحلول المسافر بن وارتحالا الى الوطن وهو الآخرة وان في السفر اذ مضوا مهلا في الصحاح السفر جمع سافر كصحب وصاحب يقول سافرت اسفرت سافرا اى خرجت الى السفر وفي القاموس رجل سفر وقوم سفرة ذو سفر ضد الحضر والسافر المسافر لا فعل له وقوله مهلا بالنحرى اى تؤدة ووقارا وقوله اذ مضوا متعلق بالمهل (و) حاصل المعنى (ان) لنا حلاولا في الدنيا قليلا وارتحالا (عنها) الى وطن بعد لا يقطع طريقه بسرعة ولا بد لنا من نهوض اسباب كثيرة في قطع هذه المسافة فلما نظرت البيت خيرا ومعناه تحسرا على عدم التمكن في هذا الحلول القليل من تهيم اسباب السفر الشديد وقطع الامد البعيد وفي الشرح وفي السفر الزقاق قد توغلوا في المعنى لارجوع

لهم ونحن على اثرهم ودلالة المهمل على ما ذكرنا اظهر مما ذكره. والحذف هنا قصد الاختصار والعدول الى اقوى الدلائل واتباع الاستعمال السامع فانه كنه هذا الحذف في مثل هذا التركيب حتى قال سبويه في كتابه باب ان مالا وان ولدا وقال الشيخ عبد القاهر لو اسقطت ان لم يحسن الحذف ولم يحسن لانها المتكفلة بشانه والمترجمة عنه ولضيق المقام للتمسك وبمحافظة الوزن ولم يذكر الشارح الا الوجه الثاني المضيق ولقد دبر في هذا المثال على ان الخبر الظرف مع كونه تابعا لخبر الحقيق يحذف قال السيد السند ان جعلت اذا سمعنا غير طرف بمعنى الوقت جعلته بدلا عن السقراى في السفر في زمان مضى وان جعلت ظرفا بدله من قوله في السفر والمعنى واحد وفيه بحث لانه ذكر الرضى ان اذ لازم الظرفية لا يكون اسما الا اذا اضيف اليه زمان او يكون مفعولا به وايضا التؤدة والوفار صفة السفر لا وقت مضى فوجه ما ذكرنا (وقوله تعالى قل اوانتم تعلمون خزان رحمة ربي) جعل الشارح المحقق سبب ايراد هذا المثال كون المسند فيه فعلا على حذف ما تقدم فان المسند فيه اسما او جملة ونحن نقول اورده للتنبيه على ان المحذوف فيه مجرد المسند لا المسند والمستد اليه بان يكون اتم تأكيده الفاعل المحذوف لانه لا يثبت كثرة الحذف فيما يفتى عنها قلة الحذف ولتنبيه على ان الداعي الى تدوير المسند قد يكون غير بقاء المسند اليه بلا مذهب وهو هنا حرف الشرط اذ لولا كان الكلام اتم فمكون كما زعم الكوفيون مع وجوده ولرد عليهم وللاستشهاد بالقرآن وقدمه على قوله فصبر جميل تقديم المخصوص على المحمل ولتنبيه على الحذف الواجب بعد الجواب لان الداعي الى الحذف فيه مخالف للدواعي المتقدمة اذ الباعث فيه تخصيص الابهام والاثم التفسير لتمكن في النفس فضل تمكن وللايمان بما فيه غرابة تسمى الناظرين وهو تخصيص مزيد التمكن من حذف الدال وازداد ما هو في غاية النفع في صورة البعث اذ اول ما يبدو للناظر ان المتكلم عايب في حذف المسند ثم الايمان به مع زيادة المسند اليه ثم يلوح عليه انه في غاية الافادة فيجمل المتكلم في عينه كالتاجر باقى الاشياء في غير صورها فاحفظها من التكتين فانه من البدائع قال الشارح العرض من الحذف الاحتراز عن العبث اذ المقصود من الايمان بهذا الظاهر تفسير القدر فلو اظهرته لم يخرج اليه اولا فلا يمكن هذا ايضا وجبا لاراد هذا المثال فان العبث فيما سبق كان نفس المسند وهما ما ذكر لتفسير وثانيا ان ما ذكره بنا في ما ذكره المصنف في الايضاح ان التقدير لو تملكوا تملكوا على ان التكرير للتأكيد وليس ذكر المفسر المؤكد عيبا لان فيه فائدة التأكيد لكن الحق ان اصل التركيب لو تملكوا لما حذف تملكوا بقي اتم ففسر بتملكوا فلما ذكر المحذوف كان التفسير عيبا وهو المستطوع في كتب النحو ولا حاجة الى تفصيل هذا العبث بقيد بحسب الظاهر لانه عبث صرف وهذا ايضا من اسباب ايراد هذا المثال قال الرخصى هذا ما يقتضيه علم الاعراب واما ما يقتضيه علم البيان فهو ان اتم تملكوا فيه دلالة على الاختصاص وان الناشئ هم المختصون بالشيخ المتبائع لان الفصل الاول لما سقط لاجل المفسر برز الكلام في صورة المبتدأ والخبر يعنى كان السمعيت في حاجتك وهو المبتدأ وخبر يفيد الاختصاص فكذلك ما هو في صورة المبتدأ والخبر فاستفاد منه الشارح العلامة انه يجوز جعل التاعرف جملة فعلية مفيدة الاختصاص بتقديم التأكيدي الذي هو الفاعل المعنوي ليصير في صورة المبتدأ والخبر فيجوز عليه في شرح كلام السكاكي حفظا لظاهر مقاله ان المستد اليه فاعل معنوي قدم للتخصيص وفهم منه الشارح المحقق انه ادعى ان كل ما يفيد الاختصاص جملة فعلية في صورة الاسمية عند الرخصى فيجب

من استدلاله بهذا الكلام وقال هذا الكلام صريح في قبض دعواه وحجة عليه لانه اذ
الزحيمى جعلها مفيدة للاختصاص لكونها في صورة ما يفيد الاختصاص نعم التعجب
عن غفلة العلامة عن كلام السكاكي من جعل رجل عرفته مبتدأ لا محالة حيث قال قدر
ناخيه لتلا ينفي التخصيص المصحح للابتداء اذ لا سبب له سواء (وقوله تعالى) مرفوع
خبره يحتمل الامرين (فصير جيل يحتمل الامرين) بل التلخيص ان يكون من قبيل
سلام عليك اي فصير جيل (اي اجل) بالنصب تفسير الامرين (او فامرني) صوابه
الواو لان مفعول الاحتمال لا يكون مردودا والاحسن في جعله محذوف المستند تقدير
صير جيل لي لانه مصدر والاصل فيه النصب وقد قرأ فصير اجيالا فالاصل فاصبر صبرا
جيلا عدل الى الزم لافادة الدوام والنيات والشايع في العدول جعل معمول الفعل خبرا
عن المصدر كما في الجملة وكما اشار بتقديم بيان حذف المستند الى انه اجل لان المقصود
الاظهر من الكلام وهو توطين النفس على الصبر برحمته وان ذكر الشارح المحقق لترحيم
حذف المبتدأ ستدأوجه ورب واحد بعدل الفا والصبر الجليل هو الذي لا شكوى فيه الى
الخلق وجعل صاحب المفتاح ذلك الحذف لتكثير الفائدة ولك ان تجعله لضيء المقام لكمال
توجع التكلم وتحرزه قال صاصب المفتاح وقد يكون حذف المستند على ان ذكره يخرج
الكلام الى مالم يرد كقولك ازيد عندك ام عمر وفالك او قلت ام عندك عمر وبصير
ام منقطعة ويجه عليه ان هذا لا يقتضي الحذف لا كان ان يقال ام عمر وعندك فان ام
حيث يصح ان يكون متصلة ودفع بان ام هنا وان جاز كونها متصلة لكن الظاهر فيه
الانقطاع لان ايراد المفرد بعد ام اقرب الى الاتصال فمع امكان ايراده ايراد الجملة دليل
قصدا لا نقطاع الان يكون قرينة واضحة على قصد الاتصال كقولك سواء زيد عندك
ام عمر وعندك ولا يخفى انه يستفاد مما ذكره ان ذكر المستند اليه قد يكون لانه لو حذف يخرج
الى مالم يرد كما في قولك ازيد عندك ام عمر وعندك فانه لو حذف يخرج من الانقطاع
الى الاتصال والذي ارى انه لا خبر مقدرا في ازيد عندك ام عمر ولانه في معنى ايهما عندك
ولا يذهب عليك ان وجوب قرينة الحذف لا يخص بحذف المستند وكأنه لم يذكره في المستند
اليه امالانه ربما يحذف بلا قرينة كما اذا اقيم مقامه المفعول واما لان وجوب القرينة
على المحذوف مما يعرفه العاقل الا انه لا يصبر عن حذف المستند بالتك الموهمة للاعراض عنه
بالكلية والاستثناء عن نصب القرينة تداركه بقوله (ولا بد) اي الحذف (من قرينة) ولك
ان تجعل المراد وجوب القرينة للحذف ولداعية اذا الحذف مشترك بين دعوى فهو كاللفظ
المشترك لا يفيد المعنى المراد بلا قرينة الا انه لم يفصل القرينة الحذف ولا عكس اي ليس
القرينة مما لا بد لها من الحذف بل ربما لا يحذف مع وجود القرينة (كوقوع الكلام جوابا
لسؤال محقق) اي مذكور لكن الوقوع اعم من ان يكون محققا كقولك زيدا في جواب من
قام او مقدرا (نحو) واثن سألهم من خلق السموات والارض ليقول الله (وهذا مراد
الشارح المحقق حيث قال حذف المستند لان هذا الكلام عند تقدير ثبوت ما فرض
من الشرط والجزاء يكون جوابا عن سؤال محقق يعني كونه جوابا عن هذا السؤال المحقق
في الكلام انما يتحقق عند تقدير ثبوت ما فرض ولا ريب في ذلك ولا يرد ما ذكره السيد
السند من ان فيه اشعارا بان السؤال في نظم الآية ليس بمحقق وانما يصبر بمحقق اذا وقع
ذلك المقدر بان يسألهم فيجبوا ولما كان في الآية فرض تحقيقها ذكرنا فيه على غيريها
اذا تحققت وانت تعلم ان القرينة لا في ذات السؤال وهي محققة في الآية وهذا هو المراد

اي ان حذف المبتدأ اكثر من
الخبر وتقدير المبتدأ يدل على قيام
الصبر به وهو المناسب لمقام مدح
نفسه بالصبر وان اصله النصب
وتقديم المبتدأ اوفق باصله
لدلالته على قيام الصبر به وبانه
يوافق في المعنى قراءة النصب
وان كون المبتدأ معرفة ارجح
من كونه نكرة موصوفة وان
المفهوم من تقدير اجل اجل
من صبر غير جليل والمقصود
اجل من الجزع كما لا يخفى
على

بقواهم اسؤال محقق لا كونها سؤالا وهو المفروض المنذر فيها هذا كلامه وكيف
لا والشارح لم يعلق بحذفه على تقدير ثبوت ما فرض بل وقوع الكلام في جوابه فان اراد
بان ذات السؤال قرينة انها قرينة من غير كون الكلام جوابا له فباطل وقول المصنف
كوقوع الكلام جوابا لسؤال شاهد عليه وان اراد ان ذات السؤال بشرط وقوع الكلام
جوابا له قرينة فلا بد من اعتبار الوقوع وما ذكره الشارح انما هو تصدير الوقوع وبهذا
اندفع ايضا ان الشرط فرض السؤال المطابق وهو بعينه السؤال المحقق والمقدر فكيف
يلزم من تقدير وثبوت كونه قولهم جوابا لسؤال محقق هذا والظاهر ان المراد بقوله
ليقولن الله ما بعينه قولهم ليقولن خلقه الله لان المقصود انهم يجيبون بالنيات الخلق له
تعالى سواء كان ذلك الاثبات مع ذكر الفعل او مع حذفه فالاية مثال باعتبار ما يشتمل عليه
من جواب حذف فله لا باعتبار ان الجواب المستفاد منه لا محالة محذوف المستند ثم المستند
المحذوف في جواب هذا السؤال في الاكثر الفعل وربما تكون الجملة التي هي خبر المبتدأ
على طبق مواقع الذكر فانه في الاكثر الفعل قال تعالى من يحيى العظام وهي رميم قل يحييها
الذي انشاها وقال تعالى من خالق السموات والارض ليقولن خلقه الله العزيز العليم وقال
تعالى قل من يحييكم من ظلمات البر والبحر قل الله يحييكم وذلك لان السؤال عن الفاعل المطلق
فالسائل خال الذهن عما يليق اليه المحجب فلا يحتاج الى تقوية الحكم ولا يخفى تقديم
المستند اليه المقيد للتقوى وربما يقتضى المقام قصد التخصيص في الجواب كما في قوله
قل الله يحييكم تقدم المستند اليه فن قال المقدر مطلقا هو الفعل وجعله الشارح مذهب
جمهور النحاة غفل لكن لا يمكن قال المحذوف مطلقا هو الخبر لان رعاية المطابقة امر مهم
والسؤال جملة اسمية ولان السؤال عن الفاعل وتقديم السؤال عنه اهم والشارح المحقق
ايضا غفل حيث اثبت مذهب الجمهور بان الواقع عند عدم الحذف جملة فلهذا لا شك عرفته انه
مختلف والمشهور في ترحيم تقدير الفعل ان السؤال عن الفاعل وان القرينة فعلية واعتراض
عليه الشارح بان السؤال ليس عن الفاعل التحوذ لا معنى له بل عن مصدر عنه الفعل
فيستوى في تعيينه تقدير الفعل والجملة الفعلية والقرينة لا تطلب الا تقدير الفعل دون
الفاعل ولا يطالب تقديره عاملا في المستند اليه المذكور ويمكن دفعه بان السؤال عن صدر
عنه الفعل يقتضى تقدير المستند عاملا في المستند اليه لا خبرا لان الاول لابد صدور الفعل
صريحا واما الخبر فيجب احاد شي مع المستند اليه فرما ينضم هذا الاتحاد صدر الفعل
عنه فالقرينة فعلية داعية الى جعل الجواب جملة فعلية نعم بجه ان السؤال جملة اسمية
فالسؤال عن تجميعه المستند لا عن مصدر عنه الفعل فالقرينة اسمية لا فعلية والتفصي عنه
بما حقه السيد السند ان الجملة اسمية صورة فعلية فصد الا انه اختصارا لفيمات غير متناهية
هي اقام زيد ام قام عمرو الى ما لا يتناهى لان الاستفهام بالفعل اولى لكونه متغيرا فيقع فيه
الابهام ولما ريد الاختصار وضع كلمة من لاجال تلك الذات او ضمنت معنى الاستفهام
فاوجب التضمن تقديرهما فصارت اسمية صورة وفي الحقيقة هي فعلية وبهذا اندفع
ايضا ان الجواب بالقرينة تارك رعاية المطابقة على ان رعاية المطابقة بوجه قصد التقوية
وهو لا يليق بالنسب ود بما يرجح تقدير الفعل بان في تقدير الجملة زيادة حذف وتقليل
الحذف اولى ورد اسبدا : بان الزيادة المستتلة على فوائد لا تزد وتلك الزيادة مشتمل
على تقوية الاسناد ومطابقة الجواب للسؤال وهو مردود بان المقام ليس مقام التقوية
والمطابقة للتعلة كذا مت (او مقدر) ليس المراد المقدر في نظم الكلام بل السؤال المنوي

الناسي من المقام وان لا يتجه تدبره (نحو) قول ضرار بن نهشل في مريضة يزيد بن نهشل (وليك يزيد ضار) كانه قيل من يكيه فقال ضار ع (لخصومة) اي من بذل لخصومة لانه كان لخصما الاذلا، وظهيرا للضعفة (ومختبط عا نطيط الطوايح) المختبط الذي يأتيك اللال المعروف من غبروس بلة اخفاء عن الناس سؤاله لانه كان اصل ثروة وابلى بالسؤال لاجل اهلاك المملكات ماله ففعله يتعاق مختبط كما علق قوله لخصومة بضار ع وبكى للظرف رايحه افعول ولا يتوقف صحته على اعتماد اسم الفاعل والطوايح بمعنى المطيحات لانه جمع مطيحة على خلاف القياس كوا قمع جمع مانعة واهذا جعل فاعلا للاطاحة فنطيط بمعنى الماضي عدل الى المضارع لكتابة الحذف كذا ذكره الشارح المحقق وهو المشهور ونحن نقول المراد بالمضارع من يضرع بعد موت يزيد وبالمختبط من يسأل كذلك بعد موته لانه كان دافعا للخصومات والمهلكات فلا يكاد تقع في حياته خصومة ولا اطاحة مطيحة لئلا يمتلئ حتى يضرع احد لخصومة ويحتاج احد الى الاختياط فالضار بمعنى الاستقبال ولا يخفى ما في هذا الاحتمال من كمال مدح زيد كتمابة الناس من الظلمة والمثـ ورجل ضار ع فاعلا للمعذوف كما في المثال السابق وقد نص عليه ابن الساجب ونحن نقول الابلاغ عند يضرع لخصومة يكيه فيكون الكلام مفيدا المحصر تعريضاً بان الظلمة التي تضرع الناس لخصومتهم في السرور عن موته وفيه مزيد تحسر موته ولفظ البيت امر ومعناه يزيد نفوت التحسر على قوت هذه المنافع العامة للناس وهذا من موجبات فضل هذا التركيب على خلافه فاجمع مع ما سنع مع هذا المثال للسؤال المقدركا صرح به وللمستد الخبر على خلاف ما تقدم والله تعالى اعلم ومن الباحث الفيسة التي خلا عنه زرع الاخبار وشذعن انظار اول الابصار وصدته لك ابها المتقطن المتخاص عن ربة التقليد المتأذ ذبا صفة جديد بعد جديد هو ان السؤال الناشئ من ذكر ليك من المأمور بالبكاء فالقيام يستحق حسب المسند اليه اي المأمور بضار ع وكان تقدير من يكيه لكونه في قوة من تمثيل امره وقد التزم شري ليكيه ضار ع قال السيد السند هو ان يكيه بالنسب اليه وبكيه ان يكيه بالنسب الى المقدركا وكان وجه الانسية بالنعني ان المقام مقام تبيين المأمور ولما كان هذا البيت متنا على تقدير جعل ليك مبنيا للمفعول ولما احتمل البناء للفاعل والمختلط لا يصلح شاهدا ما لم يترجح جانب الشهادة فضلا عن ان يكون مرجوحا لكون الحذف خلاف الاصل لم يرد من الترجيح وقال (وقضله) اي فضل اعتبار الحذف في البيت ونظايره (على خلافه) وهو عدم اعتبار الحذف بجعل ليك مبنيا للفاعل وزيد مفعولا به وضار ع فاعل الامر (بذكر الاسناد) اي بذكره مرتين فقول (اجالا ثم تفصيلا) تفصيل للذكر الضمني لا لا تكرر فلا يلزم تكرار الاجال والله صلب مع انه خلاف الواقع وقدره السارح تكرر الاسناد بان اجال الائم فصل تفصيلا والاسناد الاجال متكررا لانه يحصل مرة من الفعل المجعول الدال على ان هناك باكا ومرة من السؤال الدال عليه واشتماله على تكرر الاسناد بوجوب تمكينه الاسناد في نفس المخاطب وكونه نائباً عن الجمل الثالث وكون الاقط اجمع الفوائد مما يباويه في الاجراء يرجعه عليه ويهدد الدفع ان من جهات الفضل الذي ذكره السكاكي كونه اجمع للفوائد ولا وجه لذلك المصنف اياه نعم قصور النظر عما دلى من اقتصر في بيان ترجيح تكرر الاسناد على كونه موجبا لزيدا تمكن في النفس هذا ونحن نقول ويكرر ايقاع البكاء على زيد وهو انسب بالمريضة (وبوقوع نحو زيد غير فضله) فداشار يادراج الحوال الى ان الكلام ليس في خصوص البيت

لا يباويه نسخة

والاولى ووقوع نحو زيد مستد اليه فان المستد اليه ارجح من المستد والمستد من الفضلة (وبكون معرفة الفاعل لخصومة لخصومة غير مرفقة) لا يخفى انه يساقى كونه جوابا لسؤال مقدر لان السائل متقرب للجواب قوله (لان اول الكلام غير مطمع في ذكره) فيه انه ان اراد انه غير مطمع بالذات فسلم لك انه لا يكتفي في كونها كصفة غير مرفقة وان اراد انه غير مطمع اصلا فسنوع لا يفضي الى السؤال المطمع والاولى لان اول الكلام موبس عن ذكره لان اراد الفعل المجعول علامة الاجتناب عن الذكر بالكلية وحاصل الترجيح انه كصفة غير مرفقة وغير المترتبة لخصومة غير مشوبة بالم انتظار وتعب الطلب فهي لذه صرفة فيكون الذو هذه المقدمة ناقض فيها المصنف والشارح انفسهما حيث ذكر المصنف في بحث التشديد ان نيل الشيء بعد طلبه الذو تبعه الشارح قال الشارح المحقق ولما مضى ان يفضل نحو ليك يزيد ضار ع ينصب زيد على خلافه بسلا منته عن الحذف وباشتماله على ابهام الجمع بين المتافضين من حيث انطاهر لان نصب نحو زيد وجهه فضله بيوهم ان الاهتمام به دون الاهتمام بالفاعل وتقديمه على الفاعل المظهر بيوهم ان الاهتمام به فوق الاهتمام بالفاعل وبان في اطباع اول الكلام في ذكر الفاعل مع تقديم المفعول تشويقا اليه فيكون حصوله اوقع واعز هذا كلامه وفيد بحث من وجوه ابهام الجمع بين المتافضين موجود في خلافه ايضا حيث حذف الفاعل وذكر فيوهم ان الاهتمام به وبه اهتمام وان ليس بين الفعل والفاعل فضل موجب للتشويق لانه فضل قبل وبان الحذف لتكثفه وان لا يترجح على الذكر فلا يرجح وقد جعله السكاكي من المرجحات حيث قال ناب هذه الجملة مناب الجمل الثالث وليس هذا الا بالحذف على ان مريضة يزيد تستدعي الكثرة المذكورة في المتن فلا يعارضه السلامة عن الحذف ولا ابهام الجمع بين المتافضين فان قلت اولم يترجح الذكر على الحذف لاصح ما ساقى من ترجيح ولكن في القصاص حيوة على قولهم القتل انفي للقتل بسلامته عن الحذف قلت الترجيح بان الفائدة الحاصلة منه بمؤنة تقدير تحصل من الآية بدون التقدير ولا رية في رجحه وما نحن فيه ليس من هذا القبيل وقال السيد السند ان وصية قولهم القتل انفي للقتل لعدم وضوح قرينة الحذف لان الحذف مرجوح بالنسبة الى الذكر وفيه انه لا خفا في ان المراد ان القتل انفي من تركه (واما ذكره فلأمر) ولما يبق فيما مرر واما نحو ذلك صح منه قوله (او ان يتعين كونه اسما او فعلا) بلا فاء وتعين كونه اسما او فعلا ليس مقصودا لذاته بل بصير وسيلة الى ان يتعين ان القصد الى الثبوت او التجدد وفي الاقتراح والايضاح او كونه ظرفا لثبوت احتمال الثبوت والتجدد وفيه انه مع حذف الخبر الظرف ايضا الاحتمال متحقق لان تعيين كونه اسما او فعلا بالذكر فالحق ان الاحتمال المطلوب من ثمرات حذف المسند الحقيقي وهو متعلق بالخبر الظرف لا ذكر المسند المجازي اعني الطرف فاسقاطه اصلح من اثباته ولك ان يجعل من نكات الذكر ان يتعين كونه مفردا او جملة ويرد عليه انهما انهما اذا خلا فيهما لان الذكر في الصورتين للاحتياط بضعة التعويل على القرينة لان قرينة الحذف تعين المحذوف فتعين كونه اسما او فعلا او مفردا او جملة وجعل الاقتراح من نكات الذكر الدلالة على قصد التعجب من المسند اليه نحو زيد بقاءوم الاسد عند قيام القرينة على المسند واورد عليه المصنف في الايضاح ان الدلالة على قصد التعجب منداهو والمسند سواء ذكر او حذف اقرينة فانه اذا علم بالقرينة فيقصد التعجب كما اذا علم بالذكر ودفعه الشارح بان القرينة لا تدل الاعلى نفس المسند لا قصد التعجب وقصد التعجب انما يستفاد من الذكر المستغنى عنه ولا يخفى انه ليس شئ لانه لا مناسبة للذكر بقصد التعجب انما هو يستفاد من نفس المسند وقال السيد السند

في شرح المفتاح انه جعل الذكر لقصد التعجب بذكره حيث قال اولدلالة على قصد التعجب بذكره لان التعجب بذكره اقوى فاذا قصد الدلالة على هذا التعجب لابد من الذكر وفي كون التعجب في الذكر اقوى خفاء ونحن نقول كانه اراد ان ذكر المسند عند قيام القرينة على المسند لان في الذكر خصوصية تفيد التعجب منه ولو حذف لاستفاد تلك الخصوصية كما اذا قيل من الشجاع فيجاب بان زيدا يقاوم الاسد فلو قيل زيد لاستفاد الازيد شجاع ولا تعجب فيه وهذا افسد شجاعا عنه بهذا اللفظ افاده ولك ان يجعل النكته التعجب نفسه ومن الدواعي الى ذكر المسند التعجب بالمسند لانه على صياغة مهيبة قدفاق فيه التكلم فالاول ان يطلق التعجب ولا يفيد بقوله من المسند اليه ليتناولوه (واما افاده) اقول فلكونه الاصل ولا مقتضى للعدول عنه (فلكونه غير سبي مع عدم افادة تقوى الحكم) لم يقل مع عدم افادة نفس التركيب تقوى الحكم وفي المفتاح ولا يمكن المقصود من نفس التركيب تقوى الحكم وقد قيل احترز بنفس التركيب عن نحو ان زيدا قائم وعرفت فان فيه تقوى الحكم عرفت رد بضمته الاستناد لامن نفس التركيب بل من التكرار ومن ادعاء لنا كيد لانه اراد مع عدم افادة الخبر تقوى الحكم كما ينادر من السياق والسباق ولا شك ان مناط افادة التقوى هو الخبر لان تقوى انما يحصل بتعمد الاستناد او بتعمد الاستناد بذكر الاستناد وكأنه اراد الافادة المتدبها لانه المتبادر والا فقد ثبت ان زيدا قائم تقوى الحكم قريب من تقوى زيدا قائم فقول الشارح انه ليس بمعتدل هو قريب من زيدا قائم في اعتبار التقوى محل فظروا انما لم يقل مع عدم قصد التقوى كايه مضية عبارة المفتاح لان عدم القصد علة لعدم الافادة وعدم الافادة الاعم من المارة بالقصد وغيره بالخبر صورة ايراد الخبر جلة لقصد التخصيص نحو انما سميت في حاجتك ورجل جاني وما ناقلت فان فيها افادة التقوى مع عدم قصد التقوى اذا قصد الى التخصيص الا انه لزم التقوى من غير قصد ضرورة تكرار الاستناد ولا يخفى انه بعيد عن القصد اذا التبادر من الافادة والدلالة فيما بينهم ما يقارن القصد على انه مع تعيد الافادة بالمعتد بها للتأخير ج زيدا قائم لا محال لهذا التوجيه وبالحجج عن عبارة لا يندخل الاضابطه لورود قل هو الله احد لا محالة حتى تاتي الشارح لدفعه بانه اعتمد على استهزار امره ولو اعتمد بالاعتماد على استهزار الامر لم يعتد بتقرر الخبر جلة في صورة قصد التخصيص بتقديم المسند اليه في بحث تقديم المسند اليه وقد عدل عن عبارة المفتاح فهي اذا كان فعليا الى قوله لكونه غير سبي لانه سب الساعثان للافراد في كونهما عديمين كانهما سب باعنا لكون جلة في كونها وجوديين ولان الفعلي شاع في خلاف ما قصد من المنسوب الى الفعل المقابل للاسم فاحترز عن لفظ هو ظاهر خلاف ما قصد به ولا في الافتصار على ايراد السبب تسهلا على المتعلم لاغتائه عن معرفة مفهوم الفعلي وفيه تعريض بالسكاكي الى ان تصوير المقصود لم يكن متوقفا على احداث اصطلاحين لم يكونا في كلام القوم وكان يكفي اصطلاح السبي وقال الشارح المحقق وجه العدول ان المصنف زعم صدق ما عرف به صاحب المفتاح الفعلي على كل مسند لانه قد فسره بما يكون مفهومه محكما به بالثبوت للمسند اليه او بالانتفاء عنه ولا يخفى ان كل مسند كذلك ضرورة ان الاستناد حكم بثبوت الشيء الذي اوبنه عنه ولا يخفى انه لا يوجب العدول عن الفعلي بل عن تعريفه الى تعريفه منطبق على ما سوى السبي الا ان يقال لم يتصور له تحصيل مفهومه وفيه بهداه اشكل عليه توضيح مفهوم السبي وتبينه حتى اكتفى في بيانته بالتبديل كما ذكره ذلك المحقق فينبغي ان يذكر الفعلي ويبدل بالتبديل هذا وما يجب ان يبينه عليه ان كلام السكاكي في بيان مفهوم السبي غير منفع وفي مفهوم الفعل منفع لاخبار عليه ومع ذلك تخير فيه اراء الفحول وطال كلامهم فيما لم يفد شيئا من المذوق والشارح العلامة والشارح المحقق والسيد السند قد اجابوا في ميدان اصطلاحه

واطالوا ولم ارض بان اقتصر عليك ما ذكرناه لئلا يسمع من القصص وكيف يشب اليهم ما لا يليق بشانهم ولهم في فسخ الممارف اعلى الخصاص ونحن نأتيك بما يظهر لك معنى الفعلي والسبي ونضبط به هذه النكته للافراد فاقول المسند الفعلي كما ذكره المفتاح ما يكون مفهومه محكما بثبوت المسند اليه او بالانتفاء عنه بخلاف السبي فان زيدا ضرب حكم فيه بثبوت الضرب بل بوزيد ما ضرب حكم فيه بنفي الضرب عنه بخلاف زيد ضرب ابوه فانه لم يحكم فيه بثبوت ضرب ابوه بل بوزيد ما ضرب حكم فيه بنفي الضرب عنه بخلاف زيد ضرب ابوه بحيث ضرب ابوه فالمسند السبي سمي مسندا لانه دل على المسند الحقيقي والمسند السبي ما سمي فيه شيء الى ما هو متعلق زيد وصار ذلك سببا لانتفاء زيد بحيث ينطق ابوه اليه وعلى هذا يلزم ان يكون منطوق ابوه في زيد منطوق ابوه مسندا سببا ولا يضرب ضابطه الافراد لان كون المسند سببا يقتضي كونه جلة لانه يتبادر من الاسم ربطه الى ما قبله بخلاف الجملة والفعل فيوهم زيد منطوق ابوه ربطه الانطلاق الى زيد قبل سماع ما بعده بخلاف زيد ابوه منطوق ابوه وانطلق ابوه فالكون سببا يقتضي الجملة ولا بد منه من نكته للافراد وعلى هذا ليس بخوزيد مرتب بوزيد كسرت سرج فرس غلامه فعليا ولا سببا وان جملة الشرح المحقق سببا لان تعريف المفتاح السبي صريح في انه ليس سببا ويخرج قول المفتاح لكونه فعليا ويدخل في قول المصنف لكونه غير سبي فالعدول مقصد فان قلت ما حقه وان كان كلاما محصلا متفعا لكن خالف ما ذكره المفتاح لانه قال ويكون المسند جلة اذا كان سببا وهو ان يكون مفهومه مع الحكم عليه بالثبوت لما هو مني عليه او بالانتفاء عنه فطلب التعليق بغير ما هو مني عليه تدقيق اثباته بنوع ما كقولك زيد ابوه انطلق او منطوق او يكون المسند فعليا بدعي الاستناد الى ما بعده سببا بالاثبات او بالنفي فيطلق تعليقه على ما قبله بنوع اثبات او نفي عنه بنوع ما او نفي لكون ما بعده سببا بقرينة نحو عمر وضرب اخوه لاسيما متصلا بالفعل نحو زيد ضرب اخوه او مضروب او كريم لم يرتبطك عليه هذا كلاما قد صرح بكون زيد منطوق ابوه غير داخل في المسند السبي قلت قد قدمنا لك ان كلامه في بيان السبي غير منفع وهو كما ترى في غاية التعقيد وقد صرح في قسم النحوان زيد انكرم ابوه نعمت سبي ومن الواضح ان الفرق بين الثبوت والخبر في ذلك بعيد عن الاعتبار واذا انحصر السبي في الجملة فلا نصير السبي نكته لا اختيار الجملة لانه ما لم يترجح زيد ابوه منطوق ابوه لا يتأتى البلوغ ايراده بمجرد كونه سببا والا كان مال التعليق ان ايراده جلة لكونه جلة مخصوصة فينبغي ان يكون السبي اعم من الجملة ويكون السبي مقتضية للجملة فلا بد من تأويل كلامه فحين تأوله بانه عرف الجملة السببية لا مطلق السبي ولذا قال لاسيما متصلا بالفعل الخ والمراد اني انطلمت عليه ان اسم الفاعل لكونه منزلة خارج الضمير لا يكون مع فاعله جلة وليس قوله لاسيما متصلا بالفعل لاخراج ما اتصل بالفعل عن المسند السبي كما هو محتمل السيد السند وقال انما اخرج عن المسند السبي ليصلح كون المسند سببا لنكته الا ايراد جلة فانك عرفت ان حصر السبي في الجملة يخرج السببية عن صلاحية كونها نكته لا ايراد المسند جلة ولا ينبغي ان يزعم انه يصلح لذلك وبالجملة يرد على السكاكي خروج نحو زيد ما ينطق ابوه عن المسند السبي او عن الجملة السببية مع انه جلة سببية لانكته لا ايراده جلة سوى كونها سببية الا ان يتكلف بوقول المراد بالفعل اعم من الفعل حقيقة او حكما واسم الفاعل بعد الثاني والاستفهام في حكم الفعل ولذا صار مع رفوعه جلة ومما رده السيد السند على السكاكي انه ليس زيد منطوق ابوه فعليا عندده فلزم خروجه عن ضابطه

الافراد وهو ليس بشئ لان السكاكى لم يذكر ضابطه للافراد لا يخرج عنه افراد بل ذكر نكتة للافراد يستدعي الافراد ولا عليه ان لا يتعرض لنكتة يستدعي افراد منطلق في زيد منطلق ابوه وما حققناه لك صرت ممن لا يشبه عليه ان هذا المثال ليس مستندا فعليا وان ادعاه الشارح العلامة واستدل عليه بان المستند فيه منطلق وحده لان اسم الفاعل مع فاعله ليس بجمله فالمحكوم به هنا مفرد لان دعواه بالابتداء اليه بعد تحقق الحق لا لما قال الشارح المحقق ان هذا خط ظاهري لان اللازم ما ذكر ان لا يكون منطلق ابوه جملة ولم يلزم ان يكون المستند منطلق وحده لعدم استلزام الافراد ذلك لان الافراد بمعنى يقابل الكون جملة لا الكون مركبا وهل هذا الاعطال من اشراك المفظ لان ما ذكره خط مبن على قلة التأمل وعدم الثبوت الحافظ عن التزلزل اذ دفع استدلاله ان عدم كون اسم الفاعل جملة بجمله بمنزلة الحال عن الضمير والخاصة بالجسماد كما صرح به السكاكى وهذا يوجب الخلق فاعله بالعدم واعتباره وحده فلا فرق في الاعتبار بين زيد منطلق وبين زيد منطلق ابوه فكما ان الاول مستند فعلى عنده فكذلك الثاني (والمراد بالسببي نحو زيد ابوه منطلق) اى لا منطلق كما هو ظاهر عبارة السكاكى لانه بعيد عن الاعتبار اذ ليس منطلق مستند زيد حتى يجعل مستندا سببيا بل هو مستند الاب وهو ليس مستندا سببيا واختار في التمثيل ابوه منطلق دون انطلق ابوه لان كمال مشاركة ابوه منطلق مع منطلق ابوه في المعنى يوهى انه كمنطلق ابوه ليس مستندا سببيا فهو احق بالتوضيح وهذا مبنى على زعم ان زيد منطلق ابوه ليس سببيا وقد عرفت ما هو الحق فلا يجاوز به وبعضهم بناء على اشتغال هذا الظن ومتابعه صرف كلام السكاكى عن ظاهره ولم يجعل قوله او ان يكون المستند فعلا فتحة تعريف المستند السببي بل جعله نكتة اخرى الكون المستند جملة وجعله عطفا على قوله اذا كان المستند سببيا اذ لو لم يصرف لزم جعل منطلق ابوه غير سببي وانطلق ابوه سببيا وهذا تحكم لا يرضى به عاقل فضلا عن السكاكى والشارح المحقق حكى بانه سهو لا يخفى على من له معرفة بمآق الكلام اذ لا وجه حذو نكتة بمراد كان بقوله او ان يكون مع انه يوجب الالتباس ولهذا القائل ان يقول كلام المفتاح منحون بالتعقيد فلا مبالاة لارتكاب الوجه البعيد اذا كان هو المقيد المعنى السببي نعم اودفع التحكم لحق القول بانه التوهم وبما يجب انه قال السيد السند انه او كان مراد المفتاح ما ذكره لاحتاج في ضابطه افراد المستند ان قيد ثالث يخرج به نحو انطلق ابوه في زيد انطلق ابوه لان المستند هنا ليس فعليا كما تحققه وليس المقصود من نفس التركيب تقوى الحكم فلا بد من اخراجه بقيد اخر وكيف لا وقد خرج انطلق ابوه عن ضابطه الافراد بقوله لكونه فعليا نعم يحتاج المصنف الى قيد اخر ولا يضر شارح عبارة المفتاح احتياج المصنف (واما كونه) ظاهرا للضمير رجوعه الى المستند والاولى رجوعه الى المستند المفرد لان الفعل والاسم من اقسامه كما ان الجملة الاسمية والفعلية من اقسام الجملة وقد قال واسميتها وفعليتها اى الجملة ولم يقل واسميتها وفعليتها اى المستند فيما بعد (فعلا فالتعقيد) اى لتعقيد طرف الاستناد كما هو المشهور وان كان للتأمل فيه مجال اذ يحتمل ان يكون الزمان قيد النسبة فانه لا يتفاوت بيان الواقع بتعقيد الاستناد وبعد الحدث والمصادق واحد والتفاوت في النظر والملاحظة وكان الوجه ان يساعد تعقيد النسبة وكأنه دعاهم الى جعله قيد الحدث ان العدول من المصدر الى الفعل لتعقيد المصدر فكما ان النسبة المفادة بهيئة الفعل قبله يناسب ان يكون الزمان ايضا قيد له ولقد وقع عبارة المصنف على وفق المصلحة حيث لم يقيد التعقيد (باحدا لازمة الثلاثة)

وانما يفصلها لاشتهارها وهي الماضي والحال والمستقبل على صيغة اسم الفاعل كالماضى او اسم المفعول وانما هو المنقول الموافق للمفعول لان الزمان يستقبل كما تستقبله وهو مومات الثلاثة بديةة يعرفها كل واحد واضعها المفتاح بقوله والمراد الزمان الماضى ما وجد قبل زمانك الذى انت فيه وبالمستقبل ما يترقب وجوده وبزمان الحال اجزاء من الطرفين بعبء بعضها بعضا من غير فرط مهلة وتراخ والحال في ذلك هو العرف لا غير هذا واراد بقوله والحال بذلك ان الحاكم بذلك البيان هو العرف فالعرف تعين الزمان الذى انت فيه وما هو قبله وما هو بعده وعدم فرط المهلة والتراخي وتخصيصه بعدم فرط المهلة والتراخي كما فعله السيد السند مما لا سند له والمناقشة بان في ذلك البيان جعل الزمان الماضي في زمان قبل زمانك فيلزم ان يكون للزمان زمان وان ترقب الشئ انما يكون لشيء بعد زمان الترتيب فيلزم ان يكون لزمان المستقبل زمان فناقشة في ترقب هو للتنبيه على انها واهية اذ المراد بقل مجرد التقديم والترقب مجرد التأخير كالاخفى ولم يكن يفك بكون زمان الحال زمانا انت فيه وقال في بيانه اجزاء من الطرفين تنبيهها على تحقيق حقيقة الزمان وان اجزاء لا تتجمع فبعض اجزاء الحال متفصل كالماضى وبعضها مترقب كالمستقبل ولو لا العرف لم يكن لك زمان حال والشارح عين الزمان الذى انت فيه زمان تكلمك ولم يزد هذا البيان الانضيق دائرة الحال اذ الحال لا يخص زمان التكلم بل ربما يكون زمان فعل من افعال اخر وانما كان شأن الدبسي انه لا يزيد ان تكلم فيه الا الترتيب رأيا صرف الغسان عن كثير من الخواطر (على اخصر وجد) احتريه عن نحو كان زيد منطلقا وبشيء ان يؤخر عن قوله (مع افادة التجدد) ليعلم ان افادة التجدد والتعقيد على سبيل التنازع اذ يمكن كل منهما بالاسم بصيغة القرينة فترجميع الفعل بكل منهما على الاسم لا يتأتى الا لقصود الاختصار فان قلت لا يرجح ذلك الفعل المضارع على الاسم لان تعقيد باحدا لازمة يتوقف على القرينة لا شرا كما قلت بحصل التعقيد بدون القرينة باحدا لازمة بمقتضى الوضع لاحالة وانما يحتاج الى القرينة لتعيين المراد فان قلت فالقاعدة في الاراد فعلا ولا مندوحة عن القرينة لان القرينة هنا لتعيين المراد وفي الاسم للتعقيد قلت فأنذره التدرج في التعيين وذلك موجب لمزيد التقرير بى انه لا يظهر منافاة التعقيد بالقرينة العقلية التعقيد على اخصر وجه اذ القرينة العقلية لم تعد من موجبات الاطبات وكيف لا ويجاز الحذف لا يعقل بدون القرينة فالصواب فالتعقيد بنفس المستند باحدا لازمة الثلاثة وانما يقيد الفعل التجدد لانه اعتبر في جعل الزمان جزء مفهومه ان يكون الحدث حاد تابحدوته لان الزمان المقارن بالحدث يورن بذلك فلم يهملوا في جعل الزمان جزءا لمفهوم الفعل هذا الايدان لان مقارنة الزمان يستدعي الحدوث اذ الصفات القديمة كلها مقارنة للزمان ولهذا صح كان الله علما حكما فاستعمال الفعل في الامور الثابتة كعلم الله ويعلم مجاز ووضع الفعل لمقارنة الحدث الزمان على وجه الحدوث كحدوثه فالمراد بالتجديد الحدوث واما التجدد بمعنى حدوثه شيئا فشيئا كالزمان وكثيرا ما يقصد بصيغة المضارع فهو ليس معتبرا في مفهوم الفعل وانما يقع من خصوص الحدث واقضار المقام قال الشارح المحقق افاده الفصل التجدد لان التجدد من لوازم الزمان الذى هو جزء مفهوم الفعل وتجدد الجزء يستلزم تجدد الكل واورد عليه السيد السند ان التجدد الذى قصد بابراد الفعل ليس تجدد الكل بل تجدد الحدث ولا يلزم من تجدد الكل تجدد كل جزء حتى يلزم ذلك لانه في علم الله مجموع المعنى متجدد لدخول الزمان في مفهومه وليس

العلم بتجديدا ويمكن دفعه بان مراده ان تجدد جزء مفهوم اللفظ بحسب عرف الوضع يقتضي تجدد كل جزء فيكون ما ذكره بحمل ما ذكرناه مفصلا على طبق ما فصله السيد السند ومما ينبغي ان ينبه عليه ان هذه التكنة انما ترجح الفعل على الاسم فيما اذا لم يكن للفعل اسم يرادفه واماما بعده وامهل وامثالهما فلا ترجح بهذه التكنة على الاسم لانه يعني هيهات ورويد وامثالهما غشاء هما الا ان يقال هذه الاسماء الجعوية معدودة في هذا الفن في عدد الافعال رشدا اليه ما سأتى من جعل رويد زيدا من امثلة الامر ومن الدواعى الى جعل المسند فعلا انشاء المدح او الذم او التحب او الدنو لان الموضوع له افعال (كقوله) اى قول ظريف بن تميم الغنوي (او كما) اى كلما جئت عكاظ وكما (وردت عكاظ) متشوق للعرب كانوا يجتمعون فيه فينشأ شدون وينفخون وكان يقع فيه الوقائع (قبيلة) يعني الى عريضهم يتوسم اى يتغرس الوجوه ويأملها لحدث منه ذلك التوسم شيئا فشيئا ويصدر منه النظر لحظة فحظة يعني ان اكل فلة على جناية حتى وردوا عكاظ طلبني الكافل بامرهم ولا يخفى ان هذا المثال يستدعي ان يراد بالتجديد التفصي شيئا فشيئا على طبق الزمان لا مجرد الحدوث لكن الغالب في الفعل قصد الاول فهو التكنة الشايبة ولذا جعلنا عبارته عليه لانه الانسب بالتعرض والبيان وايضا قوله واما كونه اسما فلا فائدة عدمهما يقتضي ارادة التجديد به هذا المعنى ارادة عدم التجديد بمعنى التفصي شيئا فشيئا لا يقتضي ارادة الاسم فالمتساو لا يطابق المنسل وهذا الخطب انما وقع من المصنف والمفتاح لم يعمل بما هو صريح في قصد التجديد بهذا المعنى ومما يقتضي كونه فعلا ان المقام مقام طلب الفعل نحو اضرب والترك نحو لا تضرب او انه لابد من ادخال حرف اشترط على المسند او التخصيص او الاستفهام او النفي او ما تضمن الاستفهام او الشرط فاحفظه فانه من البدائع (واما كونه) اى كون المسند المفرد (اسما فلا فائدة عدمهما) الظاهر انه راجع الى التقييد وافادة التجديد لكنه ظاهر الفساد اذ عدم التقييد وعدم الافادة لا يكون مقصودا بالا فائدة للبلغ بل المقصود عدم التقييد وعدم التجديد فينبغي ان يحذف الضمير عنهما وقد صرح المصنف في الايضاح بالساني حيث قال واما كونه اسما فلا فائدة عدم التقييد المذكور والتجديد بقول الشارح المحقق اى عدم التقييد المذكور وافادة التجديد ليس كما ينبغي ومما يقتضي الاسم افادتهما على اخصر وجه لان المقام مقام الاطساب كما يقول زيد قائم فيما مضى او فيما يستقبل والتكنة العامة لكونه اسما عدم التقييد وعدم افادة التجديد على اخصر وجه مما يجمل عدمهما ذريعة الى عدم التقييد والتجديد بمعونة القرائن ومما يقتضي بطلان الثبوت فالاولى ما ذكره المفتاح من قوله واما الحالة المتقضية لكونه اسما فهي اذا لم يكن المراد افادة التجديد والاختصاص باحد الازمنة افادة الفعل لاغراض يتعلق بذلك والاختصاص المنطبق له واما كونه اسما فاعدهما اى اعدم التقييد وافادة التجديد على اخصر وجه سواء انتفى التقييد او ثبت لاعلى اخصر وجه واما اعتراض الشارح المحقق عليه انه يخالف ما حققه الشارح من ان الاسم لا يدل على اكثر من ثبوت شئ شئ وكلا لا يدل على زمان لا يدل على الدوام فتدفع بان المصنف لم يقصد ان الاسم ينفي التقييد والتجديد بل قصد ان الداعي اليه المقصود عدم التقييد والتجديد والفعل ينفيه والاسم يحسمه فيصح ذلك الافادة مع الاسم بمعونة القرائن ولا يصح مع الفعل هذا فان قلت هل يصح افادة عدم التجديد والحدوث باسم السائل كادل عليه قوله (كقوله) لا يالف الدرهم المضروب صرنا لكن يمر عليها وهو مطلق (ومد ذكر ان

الحجب في تعريف اسم الفاعل ما اشتق من فعل لمن قام به بمعنى الحدوث قلت هذا مبنى على عدم الالتفات الى ما ذكره ابن الحجب وترجيح الاسم ما يستفاد من المفتاح بان زيد عالم يستفاد منه الثبوت ضروريا بناء على ان الاسم صفة كان او غير صفة للدلالة على الثبوت وتأنيده بما ذكره الشيخ عبد القاهر ويجعل الميداني الصفة المشبهة واسم الفاعل في عدد واحد وسمى الجميع اسم الفاعل لكن حسنه بشكل وذلك ما قالوا انه يقال ما سن من حدث حسنه وحسن لمن ثبت حسنه ويؤول بانهم ارادوا ان اسم الفاعل لما كان جاريا على لفظ الفعل جاز ان يقصده الحدوث بمعونة القرينة بخلاف الصفة المشبهة فيقصده وضعها مطلق الثبوت ومعونة القرينة الدوام ولا يقصد الحدوث اصلا واعلم ان في اضافة الصفة الى ضمير المتكلم مع الغير تكنة دقيقة وهي ان صرته مشتركة بينه وبين غيره والمشهور نصب صرنا على انه مفعول لا يالف والا حسن نصب الدرهم المضروب ليكون عدم الالف من جانب صرته ولو امكن في التمثيل لكون المسند فعلا واسما بهذا المثال لكفاه لان يمر عليها كيتوم ولا يخفى ان قوله وهو مطلق حال دائمة (واما تقييد الفعل) يريد به المعنى المصدري او الفعل وجعل ذكره لكونه اصلا بمنزلة ذكر شبه الفعل ايضا كما هو عادة ائمة العربية (بمفعول) اراد به احد الفاعيل الخمسة (ونحوه) اراد به الحال والتمييز دون المستثنى لانه اما مستثنى من الفاعل فهو من تحت او من المفعول به او من غيره من الفاعيل او الحال فالحال كذلك فلا معنى لتقييد الفعل به وان ذكره الشارح المحقق ولك ان تجعل ونحوه مفعولا مطلقا على تقييد الفعل وتريد به نحو تقييد الفعل بمفعول من تقييد الشبه والتقييد بغير المفعول ثم في كون التقييد بالمفعول به لترتبة الفائدة نظر بل يتوقف فهم الفعل المتعدي عليه كتوقفه على الفاعل وعدم تقييده يحوج الى اخراجه عن مقتضى وضعه ثم المراد بالمفعول ما لم يقيم مقام الفاعل اذ التقييد بمقام مقامه لاصل الفائدة لا لترتبة ولا يخفى ان التقييد بمفعول لا يشمل ذكر المفعول المطلق للتأكيذ الا ان يتكلف في التقييد بما يعبر صورة التقييد (فترتبة الفائدة) ونحوه يتيسر ان ازدياد التقييد بوجوب ازدياد الخصوص وهو بوجوب ازدياد البعد الموجب لقوة الفائدة كذا ذكره الشارح المحقق وهو لا يشمل المفعول المطلق للتأكيذ والمراد لداع الى ترتبة الفائدة للتأكيذ قوله واما تركه فلما نعت منها ولا يخفى ان بحث تقييد المسند بمفعول ونحوه من مباحث متعلقات الفعل والبحث عندهما من قبيل وضع الشئ في غير محله وان تقييد المسند لا يختص في تقييد الفعل بل منه هذا غلام رجل وغلام عاقل وان في رفع نحو رفعه فاعتمده ولا تحرم نفعه ولما كان يتوهم ان الانواع الشافصة وفروعها مقيدات بشبه المفعول من اخبارها ويخصر في ترتبة الفائدة فيها اذلا فائدة لكان مع فاعلها بل الفائدة في خبرها واسمها والترتبة في ضم كانه على حقيقة الامر ورفع به التوهم فقال (والمقيد في نحو كان زيد مطلقا هو مطلقا) اى نحو مطلقا (لا كان) اى نحو كان وفيه نظر لانه ليس فيه تقييد المسند بل النسبة لان الزمان المتقدم كان قيد النسبة المفهومة منه لا قيد الانطلاق بل لا ريبه ولم يدخل في نحو كان زيد مطلقا كون زيد مطلقا ولا بد كانه مطلقا اذ لا تقييد فيه بل لا يدل الكون والكائن الاعلى اصل النسبة بخلاف اخوات كان فان في فروعها تقييدا لا محالة لان في الاخوات تقييد بالزمان وتقييد بالخصوص للنسبة نظرية مصادرهما والفروع لا يفهمها الا الزمان وجعل التقييد دارا على كون كان بمنزلة الطرف كما فعله الشارح واختاره السيد السند لا ينفي بفروع هذه الافعال ولا يذهب عليك ان التقييد مكان لا يخص الفعل والمستقسات والمصادر بل يشمل الجوامد نحو كان زيد انسانا ورفع نحو

نحوه في هذا المقام ايضا (واما تركه) اي ترك تفيد الفعل بمفعول ونحوه (فلما منع منها) اي من القربة جعل انتفاء المقتضى ايضا من المانع ويعلم من بيان ترك تفيد الفعل ترك تفيد الخبر بكان واخواتها كما علم من بيان فائدة تفيد الفعل فائدة تفيد خبر كان بكان قال الشارح كعدم العلم بالمقيدات او عدم الاحتياج اليها لظهور انحصار المطلق في المقيد او لعدم تعلق عرض بالمقيد او علم السامع بالمقيد فان قلت فائدة الاخبار لان المطلق ايضا معلوم حين معرفة المقيد قلنا يمكن ان يعرف المخاطب ان جاء رجل في هذا الوقت ولا يعرف انه زيد فاذا قلت جاء زيد يعرف مجي زيدا في هذا الوقت مستغنيا عن بيان المقيد ثم قال او خوف انتضاء الفرصة او عدم ارادة ان يطلع السامع او غيره يعني باخبار السامع اياه او خوف ان يتصور المخاطب ان المتكلم مكشاش يعني ان يصدق بذلك والا فتصور كونه مكشاشا لا يضر وضرر التصديق به ان يتفر منه ولا يصح الى كلامه او قادر على التكلم في تولد منه عداوة وما شبه ذلك (واما بقية) اي الفعل وما يشبهه بالشرط) نحو ان تكرمني اكرمك وان تضر بني فانا نضارب وفيه ان التفيد في قولك ان كان زيدا باعمر وانا اخ له وليس للفعل ولا شبهه بل للنسبة فالشرط قيد للجزء لا المستند وبالجملة جعل الشرط قيدا تقتضي ان يكون الكلام انما هو الجزء يكون الشرط قيدا له اما مجموعا او مستنده وهو المطلق لجعل الاستناد اليه من خواص الاسم والخصر الكلام في المركب من اسمين او فعل واسم الا انه يخالف ما ذهب اليه الميرانيون ان كلام الشرط والجزء خرج عن ان تمام بدخول اداة الشرط على الجملة والجزء المحكوم به والشرط محكوم عليه والنسبة المحكوم بهما بينهما وليس شيئا من نسبي الشرط والجزء قال السيد السند ليس كون الشرط قيدا للجزء الا ما ذكره السكاكي وفي كلام النحاة برمتهم حيث قالوا كلم المجازة تدل على سبيبة الاول ومسببية الثاني اشارة الى ان المقصود هو الارتباط بين الشرط والجزء فينبغي ان يحفظ هذه الاشارة ويجعل مذهب عامتهم ما يوافق الميرانيين وكيف لا ولو كان الحكم في الجزاء لكان كثير من الشرطيات المقبولة في العرف كواذب وهو ما لا يتحقق شرطه فيكون قولك ان جئتني اكرمك كاذبا اذا لم يجي المخاطب مع انه لا يكذب العرف وذلك لان انتفاء قيد الحكم يوجب كذبه وفيه ما عرفت من انه لا يخص السكاكي لان حصر الكلام في القسمين المذكورين بقضيه انتفاء بينا وجعل الاستناد اليه من خواص الاسم ظاهر فيه ولا يلزم كذب القضا بالتي شروطها غير متحققة لانه يجوز ان يكون المراد بالجزء في قولك ان جئتني اكرمك اني بحيث اكرمك على تقدير مجيئك وفي قولك ان كان زيد حارافه وحيوانا انه كان بحيث يكون حيوانا على تقدير الحارافه وفي قولك ان كان الآن طلوع الشمس كان النهار موجودا انه يكون انهار بحيث يتصف بالوجود على تقدير طلوع الشمس الآن وعلى هذا القياس اشارة قولهم كلم المجازة تدل على سبيبة الاول ومسببية الثاني الى ان المقصود الارتباط بينهما غير سديدة بل هو كقواهم في لظرفية اي لظرفية مجروره افعله وله نظائر لا تحصى ولم يقصد بشيء ان المقصود الارتباط بينهما فان قلت اذا دار الامر بين ما قال الميرانيون وبين ما قاله النحويون فهل يعتبر كل منهما مسلکا لاهل البلاغة او يجعل الراجح مسلکا وبهما ارجح قلت الارجح قليل السلاك تسهلا على اهل الخطاب والاصطلاح واهل الارجح ما اختاره النحاة للابحار في الجزاء عن مقتضاه كما خرج الشرط اذ مقتضى التركيب ان يكون كلاما

المطابق نسخة

تاما وايضا هو اقرب بالضبط اذ فيه تقابل اقسام الكلام ولو اعتبره الميرانيون كما اعتبره النحاة لاسفة واعم كثير من مباحث القضايا والاقبسة فكان حافظا لهذه المباحث النفسية ومثل الشارح المحقق للتقيد بالشرط بقوله اكرمك ان تكرمني وان تكرمني اكرمك ولم يقصد بذلك ان التقيد كايكون للجزء المسذكور يكون للحدوف لان النحاة جعلوا اكرمك ان تكرمني محذوف الجزاء لعدم صحة تقديم الجزاء على الشرط بل قصدا ان الشرط كايكون قيدا للجزء المتقدم يكون قيد للجزء المتأخر فان علماء المعاني لا يجعلون التقدم على الشرط دالا على الجزاء بل يجعلونه نفس الجزاء كما صرح به الشارح نفسه في بحث الايجز والاطناب والمساواة وقال حذف جزاء الشرط في مثل هذا التركيب لحذف المستثنى منه في المستثنى المفرغ له لطابة امره لفظي لا يعتبر علماء هذا الفن فان قلت لوجعل اكرمك ان تكرمني من تقديم الجزاء على الشرط كان فيه مخالفة قانون النحوي المشهور فلا يكون بليغا لان انتفاء الفصاحة قلت لاشبهة في قوة هذه الشبهة ولا يندفع الا بتخصيص قولهم مخالفة قانون النحوي المشهور بقانون لم يدع اليه امر لفظي ثم كون الشرط قيدا للجزء بينه الشارح المحقق بان قولك ان جئتني اكرمك بمعنى اكرمك وقت مجيئك وليس كذلك بل قيد للجزء لانه بمنزلة اكرمك على تقدير مجيئك وكيف ولولا يمكن كذلك لكان اذا جئتني اكرمك من التقيد بالطرف لا بالشرط لان اذا ظرف مصرح وله حيثان ظرفية وتعلق فباعتبار الظرفية تفيد بمفعول ونحوه وباعتبار التعلق تفيد بالشرط ومن مرجحات اعتبار النحوي انه على مذهبهم لا يحتاج قولهم ان تكرمني فاكرم زيدا الى تأويل لانه اما طلب اكرام مقيد بتقدير اكرام واما التقيد بطلب الاكرام بتقدير اكرام على اطلاق اختلاف بين الساقية والخفية وعلى مذهب الميرانيين لا بد من تأويل الانشاء بالخبر لتكن الحكم بين الشرط والجزء (فلا اعتبارات لاتعرف بالامعرفة ما بين ادواته من التفصيل) اي مما ذكر مفصلا (وقد بين ذلك) التفصيل (في علم النحو) والاولى الافتصار على قوله من التفصيل في علم النحو وفيه امر بصح للسكاكي بانه ان يتطوّل حيث اتى تفصيل في علم النحو واطاراة الى وجه اسقاطه تفصيله واختار ادواته اشمل الحروف والاسماء ولا يخفى ان الحوالة الى علم النحو انما تصح لو كفي معرفة ما بين ادواته في معرفة الاعتبار وما ذكره لا يفيد الاتوقف معرفة الاعتبار على معرفة التفصيل ولا يفيد معرفة التفصيل فالاولى فلا اعتبارات يعرف بمعرفة ما بين ادواته من التفصيل ولا يذهب عليك ان التقيد بمفعول ونحوه ايضا لا اعتبارات لاتعرف بالامعرفة ما بين المفاعيل وما بين اشباهها من التفاوت وقد فصل في النحو ولا اختصاص لما ذكره بالشرط وقد عرفت وجه التخصيص ان كنت ذاته في سماع ما في اليك (ولكن لا بد ههنا من النظر في ان واذا ولو) لان لها اعتبارات لاني معرفة التفاوت بينهما على ما فصل في النحو بمعرفة تلك الاعتبارات والتفاوت بين اذا وان لا يتفهما قول النحاة ان اذا تضمن معنى ان لانهم لم يقصدوا الاتصاف اصل معنى ان دون خصوصياته ولا بد من النظر في ما من ايضا لان احدهما للعسا قل والاخر لغير العاقل وفي استعمال احدهما مقام الاخر اعتبارات لطيفة تحتاج الى البيان وتقديم ان على اذا مع ان مفهومه عديم ومفهوم اذا وجودي لانه الاصل في الشرط (فان واذا الشرط) اي لتعلق امر بغيره في الاستقبال (لكن اصل ان عدم الجزم) من التكلم بل عدم التصديق لقول النحاة انها تستعمل للمعاني المحتملة المشكوك (بوقوع الشرط) او لا وقوعه اذا الشرط قد يكون سلبا (واصل اذا الجزم) فاستعمال ان في عدم الجزم واستعمال اذا في الجزم على الاصل لا يستدعي كسوة سوى اعتبار كون ذلك الاصل واذا عرفت ان المراد بالجزم التصديق

سلبا نسخة

ونظيره ما في تعريف القضية باقول الجازم الموضوع للتصديق والتكذيب فان الجزم فيه
بمعنى التصديق وذكر وقوع الشرط لا بخصوصه اظهر ان الشرط ربما يكون سلبا فلا يرد
ان يسانه لا يشمل ما اذا كان الشرط سلبا وانه لا يفيد انه ليس الظن موقعا لان وانه موقع
لاذا اعم في عبارته اغلاق ما فان قلت كما ان اصل ان عدم الجزم (بوقوع الشرط) اولا
وقوعه كذلك الاصل فيه عدم الجزم بتقبض الشرط فلم يتعرض له قلت لانه لم يذكر فيه الا
ما عدل فيه عن عدم الجزم بالوقوع او عن عدم الجزم بالوقوع ولم يذكر ما عدل فيه عن
عدم الجزم بتقبض الشرط وقال الشارح المحقق لانه يصح دافق بين ان واذا وعدم الجزم
بالتقبض مشترك بينهما وفيه بحث لان عدم الجزم بالتقبض في ان معنى التكليف وعدم الجزم
بالتقبض في اذا بمعنى الانكار فلا اشتراك بل الفرق باعتباره ايضا قائم وما سوى اذا من اسماء
الشرط لم يفارق ان فلذا خص الفرق بان واذا ولم يتعرض لاسواهما قال الرضي في بحث كمال
المجازاة وجب ايهام كلمات الشرط لانها كلها تجزم لتضمنها معنى ان التي هي الابهام
فلا يستعمل في الامر المثبت القطوع به لانه لا يقال ان غربت الشمس او طلعت فجعل العموم
في اسماء الشرط كاحتمال الوجود والعدم في الشرط الواقع بعد ان لانه نوع عموم ايضا
والشرط بعد هذه الاسماء كالشرط بعد ان في احتمال الوجود والعدم هذا (ولذلك)
المذكور من الامرين وهو كون الاصل في ان عدم الجزم بوقوع الشرط والاصل في اذا الجزم
(كان) اي صار الحكم (التادير موقعا) اما غير فيكون معنى التادير الوقوع وحينئذ قوله (لان)
متعلق بكان واما خبر اكان اي كان الحكم التادير محل وقوعه ان والمراد كونه لان حقيقة وتجاوزا
فانه لئلا يرد ما هو كونه فيكون موقع ان حقيقة واما مجزوم به فهو كونه ملحقا بالشكوك موقع
لان لا يقال كيف يكون التادير موقعا لان حقيقة والتدرة ترجع جانب العدم لاننا نقول المراد
بالتادير اعم من التادير المطلق والتادير بالنسبة كما يدل عليه ما سياتي (وغلب) اما من الغلب
او الغلبة (لفظ الماضي) اي اللفظ الدال بالوضع على الزمان الماضي سواء كان الفعل الماضي
او المضارع مع لم ولذا قال لفظ الماضي ولا يفيل الماضي للتأنيدي لانه لا بد من الفعل الماضي فان قلت عرف
الفعل الماضي بما فسرت به لفظ الماضي فلا يترجم على الماضي قلت اردت بالوضع اعم من الوضع
الركبي فكان شاملا لم يضرب والمضارع في التعريف بالوضع الافرادى فخرج عنه لم يضرب
(مع اذا) لانه انسب بالجزم بالوقوع لان الواقع في الماضي احق به ويستفاد عما ذكر ان اللفظ
المستقبل غلب مع ان وان الكثير صار موقعا اذا (بحرف اذا جاءتهم الحسنة) اي قوم موسى
جنس الحسنة (قالوا ان هذه) اي لا جلتا هذه لا تغيرنا يعني لاسبب لهذه الحسنة الان نحن (وان)
نصيبهم سيئة اي بلية (يطيروا بموسى) وقولون هذه بشاعة موسى (ومن معه) من المؤمنين
وسبب حدوثهاهم والاظهر ان المراد بمن معه هرون والطير بموسى ومن معه كتر بل موسى
ومن معه منزلة قال الردي اذا تطير الشمام بالقال الردي على ما في القاموس ولا يخفى
ان اللام في التاميل لا الاختصاص لانه مقتضى تطير بموسى ومن معه فتفسير الشارح
قوله لنا هذه ناقة بانه مختصة بنا محل نظروا واما حصر واسية الحسنة في الفهم دون سببية
السيئة في موسى ومن معه ولم يقولوا بموسى ومن معه يطيروا لادعاء ظهور حصر الشاعة في
موسى ومن معه بخلاف السببية للحسنة فان الله تعالى يرزق كل بر وفاجر وينعم كل صالح وطالح
ولذا كثر الحسنة وغلبت على السيئة ولم يراع في التمثيل ترتيب المنزل لان الآية منعتها (لان
المراد) اي اتي بالماضي مع اذا في جاءت الحسنة لان كذا في الابضاح والاظهر صريح تمثيل المجي
باذا مع الماضي للقطع بوقوعه ورعاية المناسبة بقوله واذا جاءتهم الحسنة لان المراد (الحسنة)

(المطابقة) لا المقيدة التي هي فرد من افراد ما نوعا كان او حثا (ولهذا عرفت تعريف الجنس)
دلالة على اطلاقها لان الجنس الكثير الافراد كالواجب الوقوع لكثرة واتساعه في الانواع
الكثيرة وفيه تعريض بالسكاكي حيث قال ولهذا عرفت تعريف العهد والجنس والعهد اقضى
لحق البلاغة ووجهه ان العهد ينافي الاطلاق فضلا عن ان يكون اقضى لحق البلاغة ولغري
ان هذا من مطارح الانظار ومسارح الافكار وقد اطلال فيه الشارح المحقق وزاد عليه
ما زاد الريد السند المدقق ونحن لا نرضى بان نورد كلماتهم المستحيلة لمن يد الاطلاقة بعد ان
هذه نال وجه كلامه وشبهاتكم من امة فتمدى ذلك للعهداية ونهيك بالدراية عن كثرة
الرواية فنقول المراد الحسنة المطلقة ولا رادته طريقا احدهما الواضح الغير الخفى عن احد
وهو الذي ذكره المصنف والثاني ان يراد بالحسنة ما يطلق عليه الحسنة فيجمع لفظ الحسنة بين
الجنس وكل فرد فيعرف تعريف العهد بشيء على ان الجنس الذي هو حصة من هذا المفهوم
لانهما يكثرانها واتساعها صار كالمجهود المذكور في ان يقرر في ذهن الداع ويراد بهذا
الاختصار من لفظ الحسنة ولا شك انه اقضى لحق البلاغة حيث جعل تعينه ككثرة ناصب العين
ورجح في التعين على كل فرد من افرادها مع ان المتوقع ايهامها وتعين الفرد اذ الفردية
انما يحصل بالتعين (والسببة نادرة بالنسبة اليها) اي الحسنة قال المصنف اي اتي في جانب
السببة لفظ المضارع مع ان ونحن نجهل على وجه اخر (ولهذا انكرت) تنبيهها على ان
الجنس اقله افرادها لم يخرج عن الابهام ولم يستحق التعريف لمقتضى التعيين وقال الشارح
المحقق نكرت للتقليل وما ذكرنا ان نسب والاحسن الا بلغ ان يقال ان اريد بالسببة سيئة حقيرة
اي ان اصابتهم سيئة حقيرة بطير وافضل عن اكثر وهذا كما يقال ان حسم فلان فلها
براهم وهذا الذي ذكره من مجي اذا مع الماضي في الكثير وان مع المضارع في التادير وهو مقتضى
الظاهر ولا يمنع استعمال اذا في التادير مع التكثير والتعريف في التادير وهو مقتضى لكتبة الاين لكل
عليك قوله تعالى فاذا مس الناس ضرر دعوا ربهم وقوله واذا مسه الضر فذودوا عريض لان
استحقاق الانسان لكل ضرر اقضى ان يكون مباشرة اقدر يسير كما يدل عليه لفظ المس
كالمطوع به وان ابتلاء الانسان المتكبر المعرض بالشر المتعين لكونه نصب العين بالنسبة اليه
يجب ان يكون مقطوعا به اذ ضمير اذامه الشر لذلك الانسان المدلول عليه بقوله واذا
على الانسان اعرض ونأى بجانبه ولا منافاة بين جعل المساس مقبها للباشرة القليلة ومنع
دلالتهم على قلة فاعله بدليل قوله تعالى اسكنكم فيما اخذتم عذاب عظيم فما ذكره السيد
السند ان جعل الشارح المس مقبها عن القلة هنا ينافي ما ذكره من ابقاءه لادلالة
لفظ المس على القلة بالدليل المذكور ليس بشيء (وقد استعمل ان في الجزم) عبارة
المفتاح والابضاح في مقام الجزم وهو الصواب لان ان لم يستعمل في الجزم فقوله في الجزم
مصدر حينية اي في وقت الجزم وهو انسب من تقدير المقام كقوله الشارح والمراد الجزم
بوقوع الشرط اولا ووقوعه كما في شروح المفتاح وان قيده الابضاح بالوقوع وتبعه الشارح
المحقق في شرحه (تجاهلا) لاقتضاء المقام الجهل كقولك لمن سالك هل زبدى الدار
وانت تعلم انه فيها ان كان فيها الخمرك فتجاهل لتعلم هل مصلحة زيد في الاختيار او تعلم انه
ليس فيها فنقول ان كان فيها اخبرك فتجاهل للتلا يرجع السائل على الفور ينتظر ساعة
لعل زيدا يحضر (اولا عدم جزم الخطاب كقولك لمن يكذبك) اي ينسبك الى الكذب انما
وبعدك من الكاذبين (ان صدقت ماذا نقول) وقد عدل عن عبارة المفتاح لمن يكذبك
فيما تحيره ان صدقت فقل لي ماذا نقول لانه يفيد ان نسبة الى الكذب في قول القائل عليه وحينئذ
ان صدقت بحسب ان يؤول بان ظهر صدق وظهور الصدق يحصل ان يكون

مشكوكا للمتكلم ولا يكون فيه خلاف مقتضى الظاهر بخلاف صدقه فانه يعلم جزما فالمثال
بظاهرة ينطبق على ما ذكره لا على ما في الافتتاح لكن اراده عبارة الافتتاح في الايضاح بعينه
بشرائه لم يدل عسا ذكره بل اختصر عبارته وقوله فاذا انفع للقرير رأى لا يقدر على ما يدفع
تجارتك والمثال يحتل الجاهل للملازمة وقطع المنازعة وعدم جزم الخطاب فلذلك اكتفى به
الا ان عدم تنهيه على كونه محتملا كما نيه عليه في قوله تعالى وان كنتم في ريب مما نصح
بانه خصه بالثاني فكأنه لذلك خصه الشارح المحقق في الشرح بالثاني وان جعله في شرح الافتتاح
لهما فان قلت جزم الخطاب باللا وقوع والموافقة معه يقتضي استعمال اول اختصاص ان
بالمشكوك قلت نزل جز مديا لا وقوع منزلة الشك تنهيهما على ان الجزم باللا وقوع لا يليق
والغاية فيه الشك وقد اشكل ذلك على الشارح المحقق في استعماله ان فيما نزل منزلة المحال
واجاب عنه بهذا الجواب وغفلت عن توجده الاشكال بعينه هذا من الجواب على انه يمكن ان
يقال استعير ان افرضه دون اول ان اقرب هو المقصود اعدم دلالة على انتفاء الثاني
لانتهاء الاول فلو وان كان انب من جهة دلالة على انتفاء الشرط لكنه اعدم من جهة
دلالة على انتفاء الجزاء فلان ترجيح من هذا الوجه ومن التكت البديعة جعل معارضا اعتقاد
المتكلم والمخاطب مورثا للشك كما يورث تعارض الدليلين الشك في الدعوى ومنها
الهدول الى الشك لان القطع غير راجح وقوله ان صدقت فاذا انفع لم يحتل الكل (او تنزله)
اي الخطاب اعلم بوقوع الشرط اولا وقوعه وتخصيصه بوقوع الشرط كما في الشرح
غير ظاهر (منزلة الجاهل لمخالفة مقتضى العلم) كقولك لمن يؤذى اباه ان كان اباه لا تؤذيه
لان مقتضى العلم بالابوة عدم الاذى اولئك ان تجعل نكتة التنزيل جريه على موجب الجهل
يفرق بين الضرر من ذوالفضل ومن التكت الدقيقة تنزيل المتكلم علمه منزلة الجهل تنهيهما
على ان ما يشاهده مما يخالف العلم يشهد بجهله كما في المثال المذكور فان مشاهدة
اباه لان تدعوه الى الحكم بانه ليس اباه (او اتو بيج) وتعبير الخطاب على وقوع الشرط منه
او اعتقاده اباه (وبصور ان المقام لا يستلزمه على ما يقع الشرط من اصله بل يصلح ذلك
المقام (الا فرضه) اي افرض الشرط ولما جعل الشرط مقولوا عن اصله بقا في المقام
استشعر انه لا يصح استعمال ان الثاني للعلم فان مقامه مقام التردد قد كرر دفعه نظير امشهورا
معلوم الحال فقال (كما يفرض المحال) لا غرض سوى بينه وبين المتكلم في الاستعمال
من قصد الالتزام والابطال وغير ذلك بما يتفطن العقل به المحال فان قلت فيه تطويل المسألة
بلا طائل اذ يحصل الغرض بجعل انقاله سببا لتنزيله منزلة المشكوك ولا وجه لجعله منزلة لا منزلة
الباطل ثم التنزل منه الى جعله بمنزلة المشكوك قلت اجاب عنه السيد السند بجمع انتفاء الطائل
اذ فيه ممانعة في اتو بيجية نصيبها المقام ونحن نجيب بان العلم بحكم عايه بالبطلان فقطع
المسافة الطويلة لقوة هذا القاسر فاذا بلغ مرتبة الباطل يسترجع عنه بالتنزيل الى مقام
المشكوك (بحوا فنضرب عنكم الذكر صهي) اي نهلكم فنصرف عنكم القرآن وما فيه من
الامر والتهى والوعود والوعيد اعراضا او معرضين (ان كنتم قوماسرفين
فمن فراء ان يكسر) فان الشرط وهو كونهم مسرفين اي مشركين مقطوع به لكن بجئ
بلفظ ان قصد اتو بيج على الاسراف ونصير ان الاسراف من العاقل في هذا المقام يجب
ان لا يكون الا على مجرد الفرض والتقدير لا شتمل المقام على الايات الدالة على ان الاسراف مما
لا ينبغي ان يصدر عن العاقل اصلا ولا استعمال اذ في مقام اتو بيج مناسبة عظيمة الواقع
اعلم انكون كرم عند البليغ في استعاره تحقيق وقوع الامر الذي هو عاود تأكيد اتو بيج وربما

تحقيق التصور بدون التوخيخ كما في قولك ان كان فلان اباه لا تؤذيه لان فيه ان اشتغال المقام
على صدور الابداء من الخطاب بقام الشرط عن اصله لكن لا توخيخ على وقوع الشرط وانما
قال فمن قرأ بالكسر اتساعا لذهب البصري والافالكوفي يجعل ان المقنوعة كان للشرط
والبصري يجعله في تقدير لان ويحذف الجار من ان قياسا ولا ينبغي ان توفق القرائين
يستدعي ان يجعل المكسور بمجرد السينه فيجربدها عن الشك (او تغليب غير المتصف به) اي
بالشرط (على النصف) وهو ظاهر قول المفتاح واما التغليب غير المرتابين ممن خوطبوا على
مرتايهم وقد صرح المصنف في الايضاح بان المراد بغير المرتاب ظاهرا لا غير معلوم الارتاب
حيث قال فانه كان فيهم من يعرف الحق وانما ينكر عناد افلا يصح حل قوله غير المتصف
على غير معلوم الا تصاف لكون المعنى او تغليب غير المقطوع باه صافه بالشرط على المقطوع به
كما ذكره الشارح المحقق وتبعه السيد السند لدفع اشكال ظاهرا وادار لولا هذا التأويل وهو
ان تغليب غير المتصف به على النصف به يجعل الشرط قطعي الا وقوع بالنسبة الى الجميع
فلا يصح ذلك استعمال ان بل يصير المقام مقام اول يجب انتفاؤه على ظاهره ودفع
الاشكال باه لو غلب النصف على غير النصف اصلا المقام مقام اذ في العكس يصير المقام
مقام ان اول لكل منهما ترجيح من وجهه على الآخر كما تبيننا عليه فتعارف في مقام تغليب غير
النصف على النصف استعارة ان نعم يمكن حل عبارة الافتتاح على ما جلاه لكن عنه
مندوحة بما ذكرنا فكن معناه ولا تكن في ريب واجتنب من رتبة التفتيد فانه الخش عيب وقد
اطلق في هذا المقام كلام الشارح المحقق والسيد السند في تزييف ما قيل في الدفع وهو
استعفاء من كل ضعف فلم يرض بان ترجحه هذا البحث الشريف وطوبى له على غره
اذ ليس نفعه كضربه (وقوله تعالى وان كنتم في ريب مما نزلنا على عبدنا يحتملها) لكن
على الاول الخطاب لجرد المرتابين لانهم الموبخون على الرب وعلى الثاني الخطاب بجمع
من المرتابين وغير المرتابين (والغالب يجري في فنون) اي انواع (كثيرة) جريان المقسم في
الاقسام والمقصود انه انواع كثيرة وتبد باطلاق انواع على انها تدخل تحت الضبط
والحصرو الوظيفة فيه ذكره من ليتكّن الطالب من اعتباره لكن ينبغي ان يعلم انه يغلب
الاكثر على الاقل والاشرف على الاخص الان يكون لفظ الاعلى اقل او كان مؤنثا مع تذكر
الادنى فيغلب مالم يقطعه اخف كالمزج او يكون مذكرا كالمزج ويغلب المتكلم على الخطاب
والغالب والخطاب على الغالب من غير عكس وان كان الغالب اكثر واشرف من الخطاب
والخطاب اكثر واشرف من المتكلم منها تغليب المذكور على الانثى قال الشارح المحقق وذلك
يكون بان يجري على الذكور والاناث صفة مشتركة المعنى يثبتهم على طريقة اجرائه
على الذكور خاصة (كقوله تعالى وكانت من القانتين) عدت الاثني من الذكور
القانتين بحكم التغليب لان القنوت مما يوصف به الذكور والاناث والقياس كانت
من القانتات هذا كلامه ولا ينبغي ان اجراء الصفة على الذكور والاناث على
طريقة اجرائه على الذكور خاصة هي التمييز عن مجموع اي الذكور القانتون وقائمة
او القانتات بالقانتين اذ لابد من شمول القانتين لمريم حتى يصح جعلها منهم بحكم
من التبعية وحينئذ لا يصح قوله على طبق المفتاح والايضاح عدت الاثني من الذكور
اذ عدت الاثني من مجموع من الذكور والاثني او الاناث وان ادل تلك العبارة بان المعنى
جملت بمنزلة الذكر في التعبير بلفظ يفتحص بالذكر كما اول السيد السند في شرح المفتاح
فلا وجه لقوله والقياس كانت من القانتات لان المراد انه من جملة مجموع من القانتين

ومريم والقائمتين وليس القياس فيه القائمتين والتحقيق ان التغليب في الآية يتصور على وجهين احدهما ان يراد بالقائمتين القائمتين والقائمتين تغليباً وثانيهما ان يراد بالقائمتين المذكورين ويجعل مريم قائماً تغليباً لوصف قنوتها الذي لا يكون الا للرجال الكامل على الصفات الاثنية وتجعل بذلك الاعتبار ذكر افتد من القائمتين فيثبت التغليب ولا يجوز في القائمتين اذ المراد به المذكور الصريف وما يستدعي جعلها بمنزلة المذكور انه قبل تحررها مع انه لم يكن الحر الا المذكور وهذا هو معنى قول المفتاح عدت الاثني من المذكور بحكم التغليب وبهذا الاعتبار يصح ان القياس كانت من القائمتين لكن اول كلام الشارح باي منه وهكذا الحال في قوله تعالى واذا قلنا له لا تكلم استجدا وادم فسجدوا والابليس حيث قال المفتاح عدم القياس من الملائكة بحكم التغليب عد الاثني من المذكور يعني غلب صفته عاداته وما به شبه الملائكة على صفات الجن فجعل من الملائكة لانه عبر الملائكة عن ابليس والملائكة تغليب الافراد الكثرة على واحد فمؤثر فيهم وقد نبه عليه بقوله عد الاثني من المذكور اشارة الى الاثني السابقة في كلامه ولما حله الشارح المحقق والسيد السند على ما فيه احتاج الى تأويل بعد لقوله عد الاثني من المذكور يعني هذا الجمل يشبه تغليب المذكور على الاثني في كون كل منهما استعمالاً للفظ في غير الموضوع هو له ولا يخفى انه لا فائدة في هذا الكلام على انه لم يبين المفتاح ان عد الاثني مجاز وقدس على عد الاثني تغليباً آخر وذكر بعد هذا التغليب تغليبات اخرى ولم يبينه في معنى منها على كونه مجازاً فلا بد من دواعي تخصيص هذا المقام بالثبوت نعم لا ينكر صحة التغليب في الآية باعتبار ما ذكره لاما النزاع في كونه مراد المفتاح واعلم ان الشارح قال ويحتمل ان لا يكون من في قوله تعالى وكانت من القائمتين للتبيض بل لا بد ان الغاية اي كانت ناشئة من القوم القائمتين لانها من اعقاب هارون اخي موسى واقول لا يخفى ان الانسب حينئذ ايضا ان يكون في القائمتين تغليباً يكون وصفها باصلاح بانها وامهاتها ومنها تغليب جهة الخطاب على الغيبة بان يجتمع في شيء هاتان الجهتان فيغلب الخطاب على الغيبة (و) نحو (قوله تعالى بل اقم قوماً يحفلون) فان القوم مخاطب من حيث المعنى الجملة على الخطاب غائب من حيث اللفظ فجعل وصفه على صيغة الخطاب ومثله انت وزيد فعاتهما فغلب فيه خطاب المخطوف عليه على غيبة المخطوف قل الشارح المحقق ومنها تغليب التكلم على الخطاب او الغائب نحو انا وانت فدلنا وانا وزيد ضربنا وفيه نظر لان ضمير المتكلم مع الغير موضوع للتكلم مع غير سواء كان غائباً ومخاطباً فهو في المثالين على حقيقته ولا تغليب فالنسب المطابق لتغليب التكلم على الغائب نحو نحن رجال نفعل على صيغة المتكلم مع الغير وجعل المفتاح من امثلة التغليب قوله تعالى اخرجك يا شعيب والذين آمنوا معك من قريتنا اولئك الذين في ملتأفئ اعداءه قنب صفة العود التي هي لاصحابه اليس والوجه انه غلب دخول اصحابه في ما نهى عن دخوله وعبر عن الجمع بالعود ولا يجد ان يستغنى عن التغليب بان يجعل شعيب داخلاً في ملتأفئهم بحكم ان اطفاله اهل الكفر اذ لم يكن احد ابويهم مسلماً داخلاً في ملتأفئهم ولحقه بهم او كان ذلك القول منهم باعتقاد انه كان في ملتأفئهم قبل نبوته ومنها تغليب العقلاء على غيرهم كما قالوا في الحمد لله رب العالمين ونحن نقول رب العالمين اريد به العقلاء وتريفة غير العقلاء لاصححة العقلاء فهو مندرج في تربيتهم ولا يبعد ان يكون تغليب المذكور على المؤنث من شعيب تغليب العقلاء على غير (ومنه ايوان ونحوه) لم يقل وابوين عطفاً على الذل السابق وفصله عنه تنبيهاً على التفاوت بينه وبين السابقين فان السابقين عمال الفرد المفلوب حق في اللفظ قبل

التغليب وانما غلب لما هو اشد على جوهراً للفظ من الهيبة وهذا مما ليس للفرد المفلوب نصيب في اللفظ اصلاً وانما اطلق بجوهرة ومادته لمحض التغليب وبهذا يظهر ان بين المثالين السابقين شدة اتصال اقضت عدم الفصل بينهما ونوه ان الفصل بين الاول والثالث فصل بين المتناسبين ليس بشيء والمراد بنحوه مر فوعا عمران وقران وانما عبر بلفظ عمران لانه اخف ولفظ عمران لانه مذكور والمذكر متعين وان كان المؤنث اخف من كذا في الشرح ولا يبعد ان يقال تعين المذكر في القمرين ايضا لكون القمر اخف من الشمس لانه في تقدير شمسة ولك ان يجعل ونحوه مجروراً ولا يخفى المراد منه حيث ذكر على تحوّل وجود صحة ثبوت الاب مع انه حيث ليس له قدر مشترك مما بحث عنه في محله على ان عدم القدر المشترك في ابوين دون عرين منوع لجواز ان يكون التغليب تغليب صفات الابوة في الام على صفات الابوة وجعله من افراد الاب ادعاء وما يجتمع فيه تغليباً على تغليب العقلاء على غير العقلاء والمخاطب على الغائب قوله تعالى جعل لكم من انفسكم ازواجاً ومن الانعام ازواجاً يذروكم فيها فان قوله يذروكم خطاب لمن خوطب بقوله جعل لكم من انفسكم وللانعام عند القوم وان زيفه الشارح المحقق وخصه كالخطابين السابقين فيه تغليب الخطاب على الغائب وتغليب العقلاء على العقلاء لان لفظكم يخص بالعقلاء ويعقبه السيد السند بان اجتماع التغليب مقتضى الخطاب سواء فيه لفظكم وكن اذ الخطاب لا يكون الا للعقلاء ويدفعه ان خطاب غير العقلاء لا يتوقف على التغليب اذ لا تغليب في باجبال وباسما وبالارض فالتأنيب تغليباً للفظكم فلذا تمسك الشارح في اثبات تغليب العقلاء على غيرهم بالخطاب باللفظكم ولم يكنف بمجرد الخطاب ومنها تغليب الموجود على ما لم يوجد واستاد ما يخص الموجود الى المجموع ومثله الشارح المحقق بقوله تعالى والذين يؤمنون بما ازل اليك فان المراد المنزل كله اقول يحتمل النظم توجيهها اخر لعله ادق ولا تغليب فيه وهو ان المراد بعض الازال واستقبال الايمان كون الازال قبل الايمان ولا يتوقف فلاح المسلم الاعلى الايمان بعد الازال ولا يجب عليه الايمان قبل الازال ولما كان المظنة بالظن المحصل ان يقطن بسموله لتلك داعية الى ايراد اذا في غير مقام القطع من سماع نكت ايراد ان في مقام الجزم لم يستقل الى تفصيلها ووثق بمكثته من تفصيلها ونحن نقدر بدرجاء انك تهتدي بها (ولكنها) قال الشارح لتعليل لقوله كان كل قدم ائتمت الحكم من اول الامر معللاً فيكون له استقرار لا يكون لما يذكر تعليله بعده وهذا وفيه ان في وضع الدعوى اولا وتعليلها بعد حصولها بعد انتظار وطلب ويكون ذلك الحصول اتم ويمكن دفعه بان في القاء الدليل من غير شعور بالدعوى من يدسوق الدعوى وحصولها بعد انتظار والتحقيق انه دليل على قوله وان واذا الاستقبال وبيان انكم لقوله كان كل والمتعارف في ابراهم هذا التعليل توسطه بين ما هو ان له وبين ما هو ان له وما بين ما هو ان له والسابع فيه ومن ثم او لذلك الا انه لما بعد المشار اليه صرح بذكره ولا يخفى انه ليس اول تعليل قدم على العمل في هذا الكتاب فليت شعري لما اخر التعرض له الى هنا (لتعليق امر) هو الجزاء (بغيره) هو الشرط (في الاستقبال) هو متعلق بالتعليق بشهادة قوله فيما سبق فان واذا الشرط في الاستقبال فان الشرط هنالك بمعنى تعليل امر بامر وما رده الشارح به من ان التعليق في الحال مندفع بان التعليق جعل الشيء معلوماً والحال في الحال والمعلقة في الاستقبال وتعييض الطرف بالمعلق لا بالجعل والشارح جعله متعلقاً بغيره وفيه تكليف تقدير المعلق اي كائناً في الاستقبال ولقد عدل عن عبارة المفتاح تعليق حصول امر بحصول ما ليس بمحصل

لان ما ذكره مشترك بينهما او بين او (كان كل من جعل كل فعلية) اي امر احاداً غير ثابت
(استقبالية) غير قابلة لان تنفيذ بزمان الحال والماضي ولو تقدمت كان خروجاً من وضعهما
الذي نحن في بيانه فلا يرد اطلاق استعمال ان مع كان في الماضي نحو وان كنتم في ريب لانه
يجوز ولذا قيل ان هذا يعني اذ هو كذا ينبغي ان يطرد استعمال اذ مع كان
في الماضي وان لم يذكره لعدم الفرق الا بان ان اقوى في الشرط وكذا
ان الوصلية المذكورة مع الواو كثيراً بدونها سابقة فانه لمجرد الربط ولا يخرج
الماضي الى الاستقبال ولا يذكر لها جزاء نحو زيد وان كثيراً ما لا يتخيل والاستعمال
اذا مع الماضي كقوله تعالى مجاز سابع (ولا يخالف) على لفظ الخبر المتجهول كقوله المتقول
اي لا يخالف المتكلم (ذلك لفظاً لا نكتة) لان ظاهر الحال رعاية الموافقة بين
اللفظ والمعنى فلا يعدل عنها ما لم يكن ما يوجب المعدول عن الظاهر ولك ان تجعله خبراً
معروفاً على صيغة الخطاب او الفاعل اي لا يخالف كل من جعل كل ذلك لفظاً وفيه
وان تجعله امراً محمولا او معروفاً باحد الوجهين وفيه والنكتة امر يستحيل بدقة النظر
حتى يحتاج الى تأمل يجعل صاحبه ناكثاً اي ضارباً رأس اصبعه على الارض ولا ينبغي
حسن موقعها في هذا المقام لان المراد غير ظاهر الحال ولا يمكن المخالفة بحسن
الشرط اسمية لكنه اطاق جواز المخالفة انكته اعتماداً على اشتها وجوب فعلية
الشرط وكنهه لم يقيد الفعلية بالخبرية ذهباً الى جواز انشاءية الجزاء
بلا تأويل الى الخبر كقوله اصرح به الشارح وجعل انشاءه ليس من قبيل مخالفة اللفظ
للمعنى لنكتة وهمنا بحث شريف لا ينبغي فوته وهو انه هل يصح كون الطلب جزاء
بلا تأويل ولا كما ادعاه السيد السند وادعى ان الوجدان الصحيح يحكم بان الانشاء لا يقبل الارتباط
بالشرط بدون التأويل الى الخبر فكل جملة شرطية محتملة للصدق والكذب وان جعل
الجزاء انشاء والحق ان الشرط في قولك ان جاءك زيد فاعلمه مثلاً قيد للمطلوب لا للطلب
والطلب معلق بالاكرام المفيد وكيف لا والطلب في الطلب كالاخبار في الخبر فكما ان القيد
في ضرب زيد اغدا لم يتعلق بالاخبار بل بالخبر عنه فكذلك في الطلبي فالشرطية التي
جزاؤها انشاء لا تحتل الصدق والكذب نعم لو كان المقصود بالافادة في الشرطية النسبة
بين المركبين على خلاف ما ذهب اليه المفتاح وتبعه المصنف كان الامر على ما ذكره
السيد السند فكان هذا الاختلاف يفرغ على الاختلاف في النسبة التامة في الشرطية
في انهم اثنان المركبين او في الجزاء وكما لا يجوز جعل الشرط اسمية لا يصح جعلها طلبية ونحوها
وان اولت الى الخبرية لان اداة الشرط تمنع جعلها الطلب المدلول ونحوه والاسمية شرطاً
بل لانه لا يساعد الاستعمال بل على ان مناسبة الاداة بالفعلية الخبرية اشد فليرضوا بقوتها
وما ذكره الشارح المحقق من ان قوله لفظاً اشارة الى ان الجملتين ان جعلت كلتا هما او احدهما
اسمية او فعلية ماضوية فالمعنى على الاستقبال يجب تأويله بان المراد ان جعلت كلتا الجملتين
او احدهما امرين من الاسمية والفعلية الماضوية ولك ان تنبيه على مذهب الكوفيين
في ان احد من الناس جاءك فاجاء فانهم لا يقولون بالخذف والتفسير بل يجوزون دخول
ان على الاسمية (كما ابراز غير الحاصل في معرض الحاصل اقوة الاسباب) المراد بالجمع المحلى
باللام الجس ليس له سبب واحد ولهذا ترك وصفه بالتأخذة في وقوعه كافي المفتاح
نحو انما شئت كذا (او كون) الاوضح او لكون دفعاً لتوهم عطفه على ابراز غير الحاصل
كواقع لبعض (ما عو للوقوع) اي تحقق الوقوع (كالواقع) فالكون تامة او المعنى او لكون
ما هو معين للوقوع كالواقع فالكون ناقصة كقوله فان مت (او التأويل) من السامع (او اظهار

بذكر
استخدم

الرغبة في وقوعه) من المتكلم (نحو ان ظفرت بحسن العاقبة فهو المراد) على صيغة المتكلم مثال
لاظهار الرغبة وعلى صيغة الخطاب مثال لهما اقول او للرغبة وما ذكره يساً الغلبة اظهار
الرغبة للابراز في معرض الحاصل انساب بيان غلبة نفس الرغبة او اظهار الخوف من وقوعه
فان الخائف من شيء يكثر تصوره اياه حذراً عنه فربما يتخيل اليه حاصلاً ولا يتخيل ان قولك
ان ظفرت ربما يقع مع الاسباب المتأخذة وربما يتعين وقوعه فلا يعد ان يجعل في المتن
مثلاً للكل الا ان يتبين ما يلوح من الايضاح واما وجه تخصيصه هذا المثال بالآخرين
مالح (فان الطالب اذا عظمت رغبته) الظاهر اذا رغب او اظهار عظمة الرغبة
في حصول امر يكثر من الكثرة او الاكثار (تصوره) اي الطالب (اياه) اي حصول ذلك
الامر وفي الشرح اي ذلك الامر وما ذكرنا ان بـ معنى وما ذكره النسب لفظاً (فربما يتخيل)
ذلك الامر (اليه) اي الى ذلك الطالب (حاصلاً) في معرضه لا محالة بالماضي (وعليه) اي
على الابراز لاظهار الرغبة وفي الشرح اي على اظهار الرغبة ورد قوله تعالى ولا تتركوا
فتياً نكم على البغاة اي المأخاة (ان اردن تحسنا) اي الصيرورة عقافاً وانما قال وعايه
لتفاوت بينهما لان الله تعالى منزّه عن الرغبة والمراد ههنا لا زمها وهو كمال الرضا به وايضا
لا يجرى فيه البيان المذكور وقوله هذا يشعر بان المثال كان لاظهار الرغبة واجوبه
اشكال تقييد التهي عن الاكراه على البغاة بارادته من الحصن بما يطلب من التعاسير (قال
السكاكي اول التعريض) بعد ذكر قوة الاسباب وكون ما عو للوقوع كالأواقع لا بعد ذكر
الامور الاربعه كما توهمه العبارة لانه ذكر التأويل واظهار الرغبة في وقوعه بعد التعريض
وكانه نسب هذا القول الى السكاكي مع ان الجميع مذكور في المفتاح لانهم يجد هذا الوجه
في كلام غيره بخلاف الوجوه الاخر وقال الشارح المحقق اشارته الى ما فيه من الضعف
والخفاء ويبدو انه لم يبين في الايضاح لضعفها ولا خفاء ولو علم فيه ضيقاً وخفاً لما اهمله
وكان الضعف الذي اشار اليه ان التعريض لاسناده الى من يمنع منه الفعل ولا دخل
للمعنى فيه ويدفعه ان ذلك الاسناد لا يفيد وقوع الشرك من غير المسند اليه او لم تكن صيغة
الماضي بل انه سيفع على ان الامكان الذاتي يكفي للاسناد بحسب الفرض او
الماضي لان اللام الموطئة لا يكون في الاستعمال الامع الماضي فهو لا يتبع الاستعمال
الواجب ويدفعه انه لا تنافي بين المقضييات حتى يمنع الاجتماع (نحو لو ان اشركت اجنابن
عمالك) والخطاب لمن اوصى اليه كما يدل عليه قوله وقد اوصى اليك والى الذين من قالك
الاية فقول الشارح المحقق الخطأ لمحمد عليه السلام وعدم اشراكه مقطوع به لكن
يجب بافظ الماضي ابراز الاشراك في معرض الحاصل على سبيل الفرض والتقدير تعريضاً
لمن صدر عنهم الاشراك منظور فيه والاولى والخطاب لمن اوصى اليه (ونظيره في التعريض)
مع ما بينهما من التفاوت لفظاً فان احدهما شرط دون الآخر واحدهما ابراز في معرض
الحاصل دون الآخر ومعنى من حيث ان قوله لن اشركت ليس محض تعريض بل
للمخاطب منه نصيب لان هذا الحكم في حقه متحقق بخلاف ما لا اعيد الذي قاله محض
التعريض (وما لا اعيد الذي فطرني اي وما لم لا تعبدون الذي فطركم يدل عليه رجوعون)
لم يلائم في الاستدلال الى ان المتكلم ليس تارك العبادة لان ذلك لا يوجب التعريض بل محتمل
ان يكون تزيلاً لعبادته منزلة لعدم وارم نفسه على ترك العبادة الكاملة ولا يحتمل
ان يكون والب رجوعون تعاليم او يكون في المعنى واليه رجوع الكل لانك عرفت انه لا يصح
تغليب الخطاب على المتكلم وان كثر (ووجه حسنه) اي التعريض المطلق او حسن هذا

التعريض وخصوص ما ذكره يوافق الثاني اذ لا يجري في قوله ان شركت اذ لا يصح حيث لا يريد المتكلم الاما يريد لنفسه واو قال الاما يريد لمن يحبه لكان وافيا والاول انما يسوغ لوجه قوله لنفسه على سبيل التمثيل (اسماع الخطابين الحق) الاولى المطلوب لجواز ان يكون المتكلم مبطلا يريد ترويح باطله واسماعه (على وجه لا يريد غضبهم) اما فاعل يريد او مفعوله وجزم الشارح بالثاني لا احتياج الاول الى الربط بتقدير اوعلى وجه لا يجعلهم غضابا اوعلى وجه يوجب رضاهم حيث يرويه مشقفا مؤدبا (وهو) اى ذلك الوجه (ترك التصريح بنيتهم) والاضطراب عبارة الافتتاح وهو ترك المواجهة بالتصريح الخ فاعرفه (الى الساطل وتعين على قوله لكونه) ادخل في المحاضرات الصحيحة والسفينة (حيث لا يريد المتكلم لهم الاما يريد لنفسه) قال السكاكي وبسمي هذا النوع من الكلام المتصف بعين المفيد للانصاف وهو التسوية وعدم ترجيح نفسك على غيرك في امر تنازع الخطاب فيه واصله من الانصاف بمعنى اعطاء انصاف قال الشارح وبسمي الاستدراج ايضا لاستدراجهم انحصم الى الاذعان والقبول ويقولون انه تخادعة في الاقوال بمنزلة التخادعة في الافعال واعلم انه لا يكون من نكت ابراز غير الحاصل في معرض الحاصل كون ما هو للوقوع كالواقع يكون كون الشيء واضح اللزوم اما في نفسه او بالنظر الى لازم اخر فيستعار الماضي لتحققه من حيث اللزوم لا في نفسه كما ذكره المفتاح في قوله تعالى وان يتفقوكم اى يصاد فوكم او يأخذوكم او يظفروا بكم على ما في القاموس حيث قال تفقه كسمعه صادفه او اخذه او ظفربه فلا يصح تفسيره بيجدوكم مشركوا مكنة ويظفروا بكم على ما في الشرح يكونوا لكم اعداء خالصي العداوة على ما تفيد صيغة العدو من المبالغة ويبسطوا اليكم ايديهم والسهم بالسوء اى بالقتل والضرب والشم وودواو تكفرون اى غنوا ارتدادكم عن دينكم حيث قال التعبير بالماضي لان لزوم وادانتهم ان ردوهم كفار المصادقهم والظفر بهم لا يمتثل من الشبهة ما يمتثله لزوم الاولين لهما اعني كونهم اعداء ويبسطهم ايدي والاسن اليهم من كفرهم لانها وانما هي اللزوم بالنسبة اليهم لان وادانتهم لكفر المؤمنين ثابتة البتة ولا احب اليهم من كفرهم لكونه اضر الاشياء بالمؤمنين وانهم هم المشركين لا تحسام مادة الخاصة وارتفاع المقاتلة والشاجرة بخلاف العداوة ويبسط ايدي والاسن اليهم فانه يجوز ان يتفادى المصادفة بذكر ما يمتثل من القرابة والمعارفة وما نشأوا عليهم من قولهم اذا ملكك فاسمع اى فاحسن العفو واما انتفاء واداة كفرهم بان يسلم المشركون وان كان ممكنا محتملا لكن لا يخفى انه ابعد واخفى ولا يخفى ان كلامه صريح في انه جعل الجراء متعددا لا المجموع وحيد توجده عليه ما اورده المصنف على توجبه الكشف لمعنى ودواو سخره ان شاء الله تعالى وهو انه لا فائدة لتقيده وادانتهم بالظفر والمصادفة وهو امر مستر لا يخص باحد التقيضين وفرع عليه ان الاولى جعل ودوا عطف على مجموع الشرط والجاء حتى لا يتقيد بالظفر واورد عليه الشارح المحقق انه يجه منله على قوله يكونوا لكم اعداء اذعد وانهم ثابتة ظفروا ولم يظفروا ولا يمكن فيه هذا التوجيه فالوجه ان المراد اظهار الوداد واجراء مقتضياته وكذا في الكون اعداء ونحن نقول اول ان العداوة بعد الظفر ووداد كفرهم غير بين لانهم يكونون حيثما خدما وسيباليهم ولا يكون لهم اعتداد بشانهم فيجوز ان لا يكونوا اثنين لكفرهم فيحتاج الى الاخبار بخلاف الودادة قبل الظفر فيكون للتقيد فائدة وثانيا انه يحتمل ان لا يودوا ولا يتنوا كفرهم قبل الظفر لان في جدار تكاب مكاره ومشاق لا تكاد تحمل فيكونون معرضين عن ذلك الوداد واعلم انه قد

اشار المصنف قوله كابرار دون ان يقول ولا يخالف ذلك لفظا الا ابراز الى ان للمصنف الفقة ربما تكون نكتة اخرى وهي اما ما ذكره الافتتاح عد به لقوله كابرار غير الحاصل في معرض الحاصل حيث قال وابرار المقدر في معرض المقفوظ به لانصافه الكلام الى معناه كما في قولك ان اكرمك اني فقد اكرمك امس مراد به ان اعدت باكرامك فاعتد باكرامى اياك امس واما ما ذكره الكشف في قوله تعالى وان يتفقوكم الاية حيث قال الماضي وان كان يجري في باب الشرط مجرى المضارع في علم الاعراب فان فيه نكتة كانه قيل ودوا قبل كل شيء كفرهم وارتدادكم بمعنى انهم يريدون بكم مضار الدين والدنيا جميعا من قتل النفس وتزويق الاعراض وردكم كفارا سبق المضار عندهم واداءها عليهم ان الدين اعز عليكم من ازواجكم لانكم بذالون بهادونه والعدو اهم شيء عنده ان يقصد اعز شيء عند صاحبه هذا كلامه قال المصنف وهو حسن دقيق ونحن نقول لا يخفى في وهمك انه يستحق حينئذ ان يكون اول جزء في الشرطية لا نقول قد سلك في الذكر طريق الترتيب الى الاقوى فالاقوى وهو من شعب البلاغة كالاخفى (واو للشرط) اى لتعليق حصول مضمون الجزء بحصول مضمون الشرط فرضا (في الماضي مع القطع بانتفاء الشرط) لم يقل بانتفائه لان هذا الشرط بمعنى الجزء الاول من الشرطية دون معنى قصد بالشرط الاول قال المصنف فيلزم انتفاء الجزء كانتفاء الاكرام في قولك لو جئتني لا كرمك ولذلك قيل هي لامتناع الشيء لامتناع غيره هذا كلامه يعني به لامتناع الجزء لامتناع الشرط واما ان ذلك الكلام الى ان ليس صريح لامتناع الجزء لامتناع الشرط بل هو المال وصرح به لتعليق حصول مضمون الجزء بحصول مضمون الشرط مع القطع بانتفاء الشرط ويلزم منه انتفاء الجزء وقال السيد السند ان انتفاء الشرط ايضا ليس صريح معنى لوبل ماله اذ معناه فرض مضمون الشرط وتقديره في الماضي وتقدير الشيء في الماضي يستدعي انتفائه وفيما ذكره السيد السند نظرا ذمعي اداة الشرط التقدير الشامل للحق في المقدر كما صرح به في بعض تصانيفه فلا يفيد انتفاء المقدر وفيما ذكره المصنف ما اورده الشيخ ابن الحاجب ان القطع بانتفاء الشرط لا يستلزم القطع بانتفاء الجزء لان الشرط سبب وانتفاء السبب لا يستلزم انتفاء المسبب وقال الرضى الاول ان الشرط ملزم وانتفاء الملزم لا يستلزم انتفاء الملزم وبالحيلة قال كثير من الفقهاء ان الحق انه لا انتفاء الاول لان انتفاء الثاني لانه يستدل بامتناع الجزء على امتناع الشرط دون العكس وقال الشارح المحقق ليس معنى قولهم لولا امتناع الثاني لامتناع الاول استدلال بامتناع الاول على امتناع الثاني حتى رد ما اورده بل معناه ان اول انتفاء الجزء في الواقع بسبب انتفاء الشرط فمناها سببية انتفاء مضمون الشرط في الخارج لا انتفاء الجزء فاعتراض الشيخ ابن الحاجب واشياعه انما هو على ما فهموه من كلام القوم وقد غلطوا فيه غلط صريحا وكم من غائب قول لا يصح هذا كلامه وفيه انه حينئذ يكون لو حرف تعليل وفي لا تعليل وانما يكون حرف شرط او كان للتعليل وتكون السببية لازمة المقصود فلان في ما ذكره في دفع شبهة الشيخ ابن الحاجب فقال السيد السند في شرح المفتاح ان سببية انتفاء الشرط لا انتفاء الجزء لازم معناه فانها موضوعة لتعليق حصول امر في الماضي بحصول امر آخر مقدر فيه وما كان حصوله مقدر في الماضي كان متفيا فيه قطعيا فيلزم لاجل انتفاء ما عاقبه ايضا ونجده عليه مع ما عرفت من لزوم انتفاء المعلق لاجل انتفاء ما علق به اعني ما ذكره الشيخ ابن الحاجب فالوجه انها موضوعة لتعليق امر مقطوع بانتفاء حصول امر في الماضي فيعلم منه انتفاء الشرط وسببية انتفاء الجزء لانه علم من التعليل سببية الشرط ومن انتفائه انتفاء الشرط لان انتفاء السبب يستلزم انتفاء كل سبب وسببية

انتفاء الشرط لان انتفاء السبب يكون مسببا عن انتفاء السبب وان ليس لازما فتأمل
فالصواب ان لو انقلب امر غير في الماضي مع القطع بانتفاء الجزاء فيلزم انتفاء الشرط لا ما ذكره
المصنف فان قلت لا يصح ما ذكرته في قوله تعالى لو كان فيهما الهة الا الله لفسدنا وفي قوله صلى
الله عليه وسلم في جواب من سأل عن حبة الخضر عليه السلام لو كان جبالا زنى قلت الاستعمال
الكثير في لو كونه لانتفاء الثاني لانتفاء الاول وقد يجيء لمجرد التلويح والباط مع انتفاء الجزاء
من غير دلالة على ان انتفاء الثاني لانتفاء الاول في الواقع فيستعملونها في مقام الاستدلال
بانتفاء الجزاء على انتفاء الشرط فهي حينئذ لانتفاء الاول لانتفاء الثاني وهذا الذي صار عرف
ارباب المعقول حتى قال الشارح المحقق هذا الاستعمال قاعدة ارباب المعقول والاية الكريمة
واردة على قاعدة فهم يعني على استعمال عرفي صار قاعدة لارباب المعقول لان القرآن نزل على
قاعدة فهم حتى رد ما اعتض به السيد السند ان فيه بعدا جادا لان القرآن لم ينزل على
اوضاع ارباب المعقول ونحن نقول كيف يتصور هذا ولم يكن المعقولات حين نزول القرآن
مدونة بالعرف فلولا يمكن عرف لهم بلفظ عرفي لكن فيما ذكره الشارح المحقق من ان لو عند
ارباب المعقول لمجرد الدلالة على لزوم ولهذا اصح عندهم استثناء عين المقدم نحو لو كانت
الشمس طالعة فالتار موجود لكن الشمس طالعة نظرا لانه شاق ما قالوا ان في لواغشاء
عن استثناء نقض التالي وفي ما عن وضع المقدم والوجه ما ذكرنا وقد يستعمل لو بمعنى ان
وجهه المبرد قياسا فيستعمل كان في التلازم بين شي وشي مع ان التلازم اولى بكونه لازما
لنقض ذلك الشرط فيلزم الاستمرار وفي هذا الاستعمال لبس الجزاء فعليا استقبالية في ان
ولا متفيا ما مضى باني لو وجعل منه قوله عليه السلام كاذره الشارح وقول عمر رضي الله عنه على
ما في الرضى وصوبه السيد السند في شرح المفتاح نعم العبد صهيبي لو لم يخف الله لم يعصه
ونحن نقول يجوز جعل هذا الكلام على الاستعمال المشهور اى لم يصدر عنه عصيان له الا
الخوف فيكون من قبيل تأكيد المدح بما يشبه الذم او لا عصيان له الا الخوف المفرط
فيكون فيرده الى ما بين الخوف والرجاء فانه افضل فعبر عن ترك الاولى منه بالعصيان المباعدة
في برائه عن العصيان ثم نقول تعلق الشيء بكون تعلقه بغيره اولى لا يستدعي قصد الاستمرار
كما قالوا بل يكفي فيه قصد شعول ازمة الجزاء ازمة الشرطين فنقول لو ضربني امير
لضربته فيقصد وجود ضربك على تقدير ضرب الفقير بطريق الاولى ولا يلزم منه
استمرار ضربك ولا يلزم انه لو ضربك السلطان لضربه ولا يبعد ان يقصد في ذلك
الاستعمال المباعدة في لزوم الجزاء لنقض الشرط من غير قصد استمراره فيقصد في المثال
المذكور ان عدم العصيان لازم لخوف صهيبي بادائه لزومه لعدم خوفه من غير قصد
لزومه له او يقصد في سببية التقيض الجزاء كما نقول لمن يظن بك انك اثبتت عليه الاكرامك
اياها ان اهتني اثبتت عليك يعني ثنائى لحض محبتك ومعرفة حق كالك لا لما ظننته من اكرامك
فان الاكرام كالاهانة في السببية قال الشارح المحقق وتسمي لو لا استعمال لوفى
لو لم يخف الله لم يعصه فيقال لو لا اكرامك لاثبتت عليك فيقصد استمرار الانتفاء وذلك لان
لولا في معنى لوالداخلة على التني ولا يخفى انه لو تبيع الكسائي لما استرب مذهبه الرضى وهو
ان تقدير لولا لا يدل لولا وجسد زيد لا التزام دخول لولا على الفعل اذ لولا هي اودخل على
لا فينبغي ان يقول لان لولا هي لوالداخلة على التني ولو اخذنا مذهب البصريين من انها
كلمة برأسها فهي لا تدل على التلازم بل على ان وجود ما بعد لولا مانع عن تحقق
جوابه فلا يتصور افادته ان جوابه مع ثبوت ما بعد التحقيق بطريق الاولى ومن
هذا تحققت ان نزاع الكسائي مع البصريين ليس في مجرد تعيين المقدّر بعد لولا بل
في المراد بتركيب فيه لولا الامتناعية ايضا ومنهم من تصدى لجعل امثال

اولم يخف الله لم يعصه جاريا على حقه لو فعمل الجزاء مفيد الى عدم العصيان المقرب على
عدم الخوف ولا يلزم من انتفاء انتفاء عدم العصيان فليكن عدم العصيان المقرب على الخوف
ورده الشارح المحقق بان الارتباط بالشرط غير معتبر في مفهوم الجزاء والا لكان التقييد
بالشرط تكرار اوبان الوجود ان الصحيح حاكم بعدم اعتبار التقييد بالشرط في قولك لو
جئتني لا كرمك وبان التني نفس الاكرام لا الاكرام المرتبط ونحن نساعد به لانه لو كان التقييد
بالشرط معتبرا في الجزاء لكان رفع المقدم مستلزما لرفع التالي وقد اجمع العقلاء بان رفع المقدم
لا ينتج وكان وضع التالي مستلزما لوضع المقدم مع ان خلافه يجمع عليه وتزيف النكل بان
المدعى ان الجزاء مفيد في امثال هذا التركيب بمقتضى وضع لولو وحكم الوجودان في ما لا داعي
اليه والجنب عن التكرار الغير الضروري لا يوجب عدم اعتبار التقييد فيما نحن فيه
ولا يلزم من اعتبار التقييد في عدة شرطيات انتاج الرفع والوضع المذكورين لانه انما تحقق
المزوم من خصوص المادة نعم يرد التقييدان المقصود من قوله نعم العبد صهيبي لو لم يخف
الله لم يعصه نفي العصيان مطلقا ومع التقييد لا يحصل هذا المقصود وكذا المقصود في قولك
لو اهتني لا كرمك ثبوت الاكرام مطلقا ولا يحصل بالتقييد وقال الشيخ ابن الحاجب تكلف
تقييد الجزاء بالشرط في الجزاء التني مما لا يسمع فان التني يفيد العموم والتقييد ينفيه ورده
الشارح بان التني لو كان مقيدا بالارتباط بالشرط لم يكن عاما ولا لاثبات ايضا يصير
عاما بورود نفي لوعليه فلا يقبل التقييد وكان الشيخ استبعد التقييد في التني لانه ينشأ في عموم التني
ايضا ففيه مزيد تكلف لبس في تقييد التني وحينئذ لا يتجه ما ذكره الشارح نعم يدفع
استبعاده ان التقييد لو كان منافيا للعموم التني لما صح تقييد الجزاء التني بالشرط اذ ليس ما يعتبر
في الجزاء الا التقييد بالشرط المصرح به وقد جعل الرضى من قبيل لولم يخف الله لم يعصه قوله
تعالى ولو اسمعهم انولوا لان التولي مستلزم اسمعهم الله اولم اسمعهم بدليل ما قبله وهو لولم
الله فيهم خيرا لا اسمعهم لان من لم يعلم الله فيه خيرا فهو متول ابداء وتعبه الشارح
المحقق بان التولي بدون الاسماع غير متصور لان التولي هو الاعراض عن الشيء وعدم
الانقياد له ولا يصور بدون الاسماع فلو في الآية على حقيقتها واورد عليه السيد السند
انه لا دخل في مقام المذمة لانتفاء التولي لعدم الاسماع وانما الذم في مجرد كونهم بحيث
ان اسمعوا لتولوا فيكون ذكر انتفاء التولي غير مناسب لمقام الذم وكان الايقان اسمعوا
لتولوا ويمكن دفعه بان ذكره للاشعار بان عدم توليهم لعدم الاسماع فلا فضل بهم وهذا
مناسب بمقام المذمة ولما ادانا الكلام الى ذكر الآية الكريمة ففيه بحث شريف نذكره لك
وهو انه اشكل على بعض ان نظم الآية قياسا افتراضيا على هيئة الشكل الاول بدبي انتاج
ينجح لوعلم الله فيهم خيرا لتولوا والنتيجة ظاهرة الكذب وليس من فساد الصورة فعين ان
يكون احدي مقدمته كاذبة تعالى الله عن ذلك واجاب عنه بعض تارة بمنع كذبة المقدمة
الثانية وتارة بمنع كونها الزومية ومحصلة منع كونه قياسا لظهور انتفاء شرائط فكيف يتوهم
قياس منه تعالى فانه شرائط الانتاج وتارة بمنع كذب النتيجة لان علم الله فيهم خيرا محال
والمحال جازان يستلزم المحال وزيف الشارح المحقق هذه الاجوبة تارة بانه لا يصلح ان يكون
قياسا افتراضيا لان لولم يستعمل في فصيح الكلام في القياس الاستثنائي دون غيره وتارة بكيف
يتوهم انه قياس اهمل فيه شرائط الانتاج ولا يخفى انه خروج عن التوجيه لا يليق
بشأنه وقال الحق في الجواب ان في قوله لولم يعلم الله فيهم خيرا على اصل معنى لولو المقصود انتفاء
الاسماع لانتفاء علم الخير فيهم وقوله لولم اسمعهم لتولوا ابتداء كلام اما افادة دوام التولي

على ما ذكره وما لا فائدة انتفاء التولى لعدم الاستماع اذ لا تولى بدون الاستماع وفيه بحث
لان الاشكال بحاله اذ لو كان هاتان الشرطتان حقيقتين لكان استلزاما علم الله الاستماع
واستلزام الاستماع التولى ثابتين وبلتتم منها قياس اقتراني هكذا ان علم الله فيهم
خيرا لا سمعهم وان سمعهم لتولوا والنتيجة ان علم الله فيهم خيرا لا سمعهم بل لو علمهم
الشرطين ولا مدفع له الا بان لا يفسر قوله ولو علم الله فيهم خيرا لا سمعهم بل لو علمهم
صاحب خيرا وفطرة سليمة كما فسروه بل يفسر بانه لو علم الله فيهم خيرا بالنسبة اليهم لا سمعهم
ذلك الخبر ولا يهمله مع علمه بانه لا ينفهم الاستماع ليكون حجة عليهم ويجعل لو بمعنى ان فانه
قياس عند البرد وبالجملة لا شك في محييه بقلة نحو اطلبوا العلم ولو بالصين واتى اباهي بكم الامم
واو بالقطر ويكون قوله ولو سمعهم لتولوا بمعنى ان سمعهم لتولوا فلاحقه حيث في صدق
لو علم الله فيهم خيرا لتولوا ولا مانع عن جملة في النظم الكريم قياسا اقترانيا الاما ذكره
الشارح من ان لو لم يخص بالقياس الاستثنائي في فصيح الكلام لكنه ذكر في شرح مختصر ابن
الحاجب انه في الاغلب في الاستثنائي وحيث ان دفع ايضا ما اورده الشارح من ان انتفاء
التولى خير فكيف بنى علم الله الخبر فيهم لانه اذا كان لو بمعنى ان لا يكون فيها نفي العلم ولا يندفع
بما دفعه الشارح نفسه من ان انتفاء التولى لعدم الاستماع ليس خيرا كما ان عدم قتل المسلم
لا عدم القدرة ليس خيرا لانه يدفعه ما اشهر من ان من النعمة ان لا تقدر (فلان عدم الثبوت)
اي عدم الاستقرار والمقصود به نفي اسمية شئ من جليتها (والماضي) عطف على العدم في
جليتها وليس الراد بعدم الثبوت الانتفاء كما ظنه السيد السند لان كون او للامتناع فاد ذلك
بلا خفاء والمقصود هنا بيان انه يلزم جعل لفظي الجملتين على طبق المعنى ولا يعدل عنه
الاتكئة كما سبق في ان واذا وكانه اوقعه في هذا النظم انه لو كان الراد بعدم الثبوت عدم
استمرار لاغنى عن ذكره قوله والمضي (في جليتها) ولا يعدل عن القلبية والمضي الاتكئة لكن
لا يعدل في الشرط الا الى المضارع للزوم اداة الشرط الفعل ولا يعدل في جزائها ايضا
الى الاسمية بخلاف ان قال الرضى ولا يكون جواب لو اسمية بخلاف جواب ان لان الاسمية
صريحة في ثبوت مضمونها واستقراره ومضمون جواب لو متفهم ومع ما قوله تعالى ولو انهم
امنوا واتقوا لثوبة من عند الله خير فلتقدير القسم وذهب جبار الله الى ان الاسمية في الآية
جواب لو قال اما جعل جوابها اسمية دلالة على استقرار مضمون الجزاء هذا كلامه وكان
المصنف والمفتاح لم يتعرض للعدول عن عدم الثبوت للتردد فيه او اثارا لما اختاره الرضى
وقال الشارح لم يتعرض له لانه ظاهر يريد ان وجهه وهو الدلالة على الاستقرار ظاهر
بخلاف وجوه العدول عن المضي فان فيها دقة وخفا (فدخولها على المضارع في محولو
يطيعكم في كثير من الامور) في القاموس العنت محرقة الفساد والاثم والهلاك ودخول
المشقة على الانسان وفسره الشارح بقوله لوقعتم في الجهد والهلاك والظاهر او الهلاك
ويحتمل غيرهما والله اعلم (لقصد استمرار الفعل فيما مضى وفنا وقتا) اي الاستقرار التجديدي
والمراد بالفعل الفعيل الذي دخل عليه لولكن ينبغي ان يراد بالاستمرار اعم من استمرار الوجود
فيكون النفي المستفاد من اوداخلا على الاستقرار ورفعه عنه ومن استقرار العدم فيكون النفي
المستفاد نفيا لاصل الفعل ويكون الاستقرار المستفاد من المضارع واردا على النفي والظاهر
من دخول النفي الاول ولكن لا تاتي ايضا نظاير من جعل قوله تعالى وما هم بمؤمنين لاستمرار
كفرهم وجعل وما تاتوا بظلام لا مبيد لا ينفذ في نفي الظلم لاني المبالغة فيه وجعل ما زيد اضربت
لاختصاص زيد بنى وقوع الضرب عليه فدخول او على المضارع لاستمرار انتفائه كقولهم

لو تحسن الى لشكرت فان انتفاء الشكر انتفاء استمرار انتفاء الاحسان لا انتفاء استمرار
الاحسان واما في هذه الآية فذهب جبار الله الى ان المعنى لو استمر عليه الصلاة والسلام على
اطاعتكم لوقعتم في الجهد او الهلاك ورحمة السيد السند بان الوقوع في الجهد او الهلاك
انما يلزم من استمراره على اطاعتهم لانه خلاف قاعدة الاياله وانكاس لامر السيادة لانه
يكون حيثما تابعا مستمرا لاحكام متبوعا واما ما وافقته اباهم في بعض ما يروونه ففيه استجلاب
قلوبهم واستمالتهم بلا مغيرة وذهب المفتاح الى انه من قبيل لو تحسن الى لشكرت وبانغ
فيه حتى ادعى حصرة فيه وكانه اصاب لان المطلوب بالاية استمراره عليه الصلاة والسلام
على امتناع اطاعتهم وتوطيئ نفوسهم على هذا لان اطاعتهم اطاعة الهوى واما ما وافقته
عليه السلام لهم في بعض الامور فليس اطاعتهم بل اطاعة الله تعالى حيث يكون مأمورا
بالوافقة فان قلت ما فائدة قوله في كثير من الامور قلت التنبيه على مشا وقوعهم في الهلاك
لانهم كثيرون ولكل منهم رأى فلما طاعتهم في كثير من الامر ووقعوا في اختلاف يوجب
المشقة او الهلاك في عدم اطاعته توحيد امرهم وتشريعهم في واحد ينفهم وتوحيد كلمتهم
وهو هلاك المدن والتعاون (كافي قوله تعالى الله يستهزي بهم) حيث عدل فيسدهما هو
مقتضى الظاهر من اراد الجملة الاسمية الصرفة لانه في مقابلة قولهم انما نحن مستهزون
الى اراد جملة اسمية خبر ما قبل مضارع قصد الى استمرار الاستهزاء بهم وقتا فوقتا ويحتمل
ان يكون اراد الفعل لقوة الحكم (وفي نحو ولو زرى) اي دخوله على المضارع في نحو ولو
ترى مسلم يقصده الاستقرار والخطاب لمحمد عليه السلام او عام (انذوقوا) اي حسوا
او اطعموا او افقيموهم وفتحه بمعنى اقته او حسنه او اطعمته عليه على ما في القاموس (على النار
لتزيله) اي لتزيل المضارع (مترلة الماضي) في الدلالة على التحقق (اصدوره عن لاختلاف
في اخباره) على لفظ المصدر او الجمع او لقوة الاسباب من كثرة المعاصي مثلا او اصدوره في شان
من لا يجوز كذب الحكم في حقه نحو لو تعبت ابك فان محبة الابن واجب التحقق فزوجة المخاطب
بمترلة التحقق في الماضي اصدوره عن لاختلاف في اخباره وفيه بحث لاخبار الصادق
بدل على تحققة لاحتالة واما فرض الخبر الصادق فلا يدل على تحققه ويمكن التفصي عنه بانه
من فرض الرؤية انما هو بالنسبة الى المخاطب واما اصل الرؤية فامر مذكور لا على وجه الفرض
فكانه قيل يرى اهل النار موقوفين على النار وان ترى انت ترى امر اعجب اودخول لو يجعل
ترى بمترلة الماضي في تحقق اصل الرؤية الذي يشتر به قوله ولو ترى ومن هذا تكنت من
التفصي عن بحث اخر يوحى ايضا الى المفطن وهو ان تزيل المضارع مترلة الماضي
في التحقق يتناق دخول لوالدالة على الامتناع فلان نقول الامتناع باعتبار الاستناد
الى المخاطب والتحقيق لاصل الفعل فذكر لولا لاشعار بان الرؤية بمشابة من الهول بظن
معها انه يمتنع من المخاطب هكذا حقق المقام ولا يانفت الى ما باهى به الشارح المحقق حيث
قال فهذا مستقبل في التحقيق ماض بحسب التأويل كانه قد قيل قد انقضت هذا الامر ولكنك
ما رأته ولو رأته رأيت امر اعجبا هكذا ينبغي ان يفهم هذا المقام فانه دل على تزيل المرقى
مترلة التحقيق لصدوره عن لاختلاف في اخباره ولو دخل على الرؤية ولا يلزم من كون
ما فرض رؤيته كالتحقق كون الرؤية كذلك تأمل ولا تذهل وبالتقليد عن التحقيق لا تفتقر ذلك
ان نقول المضارع على مقتضى الظاهر لانه استقبالي ودخول لو مكان ان للاشعار باستنبه
تتمه كانه كالتحقق وهذا الدخول لا يتناق عدم دخول او الاعلى الماضي على ما هو الاصل لان
ذلك في لو المستعملة فيما وضعت له لا فيما اذا استعملت بمعنى ان فان العدول حيث ليس في اراد

المضارع بل في ايرادلو (كما في ربما بود الذين كفروا) فانه نزل فيه بود منزلة ود - حتى صح دخول ربما عليه والا فربما لا يدخل على المضارع ولا يدخل من الافعال الاعلى الماضي لانه لتقليل ما وقع في الماضي خلافا لابي علي ومن تبعه فانه ذكر في غير الابضاح وقوع الحال والاستعانة بها خلافا للكوفيين فانهم جعلوا ربما بود بدو ربما كان بود وقال بعض البصريين ما في ربما بود موصوفاي رب شيء بود الذي كفروا وقد تحقق وثبت بين ذلك بقوله لو كانوا مسلمين اي بودون لو كانوا مسلمين والمراد تحققه في ودهم وتبهم ولا يخفى ما فيه من التكلف ولا يخفى ان توضيح النزول فيما هو بصدد به هذه الابهة مع كثرة الاختلاف فيها توضيح بما هو اخفى ولو قال ومثله ربما بود لو كان اول ومعنى التقليل مع كثرة ودادتهم انه بمنزلة قليل اهدم نفعه اذ ربما الف لا يعدل واحدا وقيل فيه تنبيه على ان زمان افاقته التي يتحقق فيها قليل وقال ابن الحاجب رب مستعار للتحقيق انشائها بعد التقليل وتستر التحقيق (او لا تخضار الصورة) يعني في نحو لو ترى مما لم يقصده الاستمرار فيكون دخولها على المضارع لا تخضار الصورة وذلك فيما كان فعله ما ضا دون ما كان مستقبلا اذ صرح به الرضي بانه لم يجز في كلامهم تنزيل الامر الاستقبال موضع الحال كما جاء تنزيل الامر الماضي منزلة لكنه ذكر في المفتاح هذه النكتة في نرى وبود وواقفه المصنف في الابضاح فعبارة التي تصلح للانطباق على المذهبين (كما قال الله تعالى الذي ارسل الرياح فتنسها فبا فبقائه) جاء بالمضارع بين الماضيين (استحضار تلك الصورة البدئية الدالة على القدرة الباهرة) لان في التعبير بالمضارع الموضوع للحال تصوير للماضي بصورة الحال الحاضر بين يدي المخاطب وفي هذا التصوير جعله مجالا لناظره ليعين الخيال نظر البصر فيما يشاهده وبين وجه اختيار ذلك في الاشارة دون جارية بيان في اشارة السحاب على الكيفيات المخصوصة الى ان انطباقه على وجه السماء اظهر قدرة غالبة بل به على ان التصوير بصورة الحال لا يكون الا لامر بدعي يتخبر فيه الناظر ويشغله بجماعه ولا يخفى عليك ان في التنظير على ما هو تفكير المتي بمقتضى الابضاح والمفتاح محاذ النظر ماضوي لا كلام فيه بخلاف ما هو فيه فانه استقبالي يدعي الرضي عدم وجوده في كلامهم وقد يكون دخول لو على المضارع لكونه مستقبلا بالنظر الى ما قبله كما يقول لقد اصابني حوادث لوتني الى الآن لم يبق مني ارجاء بالمضارع لان البقاء بعد الاصابة وقال الشارح التعبير فيه بالمضارع لانه لا يخجل لفظا عنها نصورها بصورة المحقق وفيه تكلف لا يخفى وما ذكرنا ظاهر ولا ان تقول جاء بالمضارع لقصد استمرار البقاء وقد يكون الدخول لكونها للمتي فان لو التي تدخل على المضارع وانما يستفاد للتمييز بجماع انها لا تنتفاه والتي للاموال المتقية (واما تنكيره) اورد المفتاح هذا البحث عقب قوله واما كون المسند اسماء لان المراد بتذكير الاسم والمصنف اعتمد على ان التنكير والتعريف امن خواص الاسم قال السيد السند في حواشي شرح المفتاح وصف الفعل والجملة بالتنكير باعتبار الاسم المأخوذ من معناه (فلارادة عدم الحصر والعهد) لو كان التنكير لارادة عدم الحصر والعهد لكان انحصار الكتاب في زيد او كون زيد كاتبا معهودا سببا للتعريف زيد كاتبا في الجملة ولم يكذب احد هذا التركيب لواحد منهما فالصواب فعدم ارادة الحصر والعهد وهو المطابق لما في المفتاح او كان المسند اليه معرفة لكن المراد بالسند وصف غير معهود ولا مقصود الانحصار وبعد فيه نظر لانه ربما ينكر مع ارادة الحصر فتقول ما زيد الا كاتبا الا ان يراد عدم ارادة الحصر بنفس السند وفي صورة التعريف فعدم الحصر بنفس السند لان الحصر لزم من كون المسند معروفا وان جاء تعريفه من كلمة اخرى والعهد بمعنى المعهودية

سواء كانت باداة او بجوهر اللفظ فلا يردان عدم العهد بجماع التعريف لان ذلك يحمل العهد على ما هو من معاني اللام نعم يتجدد ان ذكر العهد يعني عن ذكر عدم الحصر لان الحصر فرغ العهد فاذا اتى اتنى لكن الامر فيه هين واورد عليه السيد السند في شرح المفتاح ان عدم قصد الحصر والعهد لا يكون مقتضيا للتنكير انما يكون مقتضيا لو كان تعريف الجائس مستلزما للحصر وليس كذلك بل انما يفيد الحصر في المقام الخطابي فلا بد لتمام مقتضى من قيد اخر وهو ان لا يكون تعريف الجنس مقصودا وقد اندفع بما فسرنا العهد على انه يمكن تخصيص النكتة بالعلم الخطابي وقد ترك وجهي تنكير ذكرهما المفتاح احدهما ان تخبر بالذي عن تنكيره فتقول لمن قال جاءني رجل الذي جاءك رجل تصديقا له وثانيهما ان تخبر عن تنكيره بشاهد التبع لاعتقلا كن قال به ولم يساعده العقل الا ان يقال جهل الامتاع عقليا بناء على ان التبع يحكم بالامتناع رعاية مناسبات عقلية والافق ابن يعرف ان ليس قائم بذاتهما على قائم يزيد ولم يرد بالامتناع العقلي عدم تجوز العقل حتى يحكم بفساد الدعوى بشاويان ما ذكر في توجيهه من الاسل في المسند اليه التعريف وفي المسند التنكير ومخالفة اصلين مستبعد عند العقل لا يثبت الامتناع والمتمسك كهما لانها من مباحث علم اخرو جعلها من دواخل البلاغة تكلف بعد المصنف ذكرهما من تطويلات المفتاح والشارح المحقق ظن ان ترك الاول لدخوله تحت ارادة عدم الحصر والعهد وهو سهو بين اذ قصد رعاية حكاية خبر الذي على ما كان في كلام الغر ليس عين قصد عدم الحصر والعهد ولان المحكي يجوز ان يكون تنويه للتخفيف او التحقير فادخل الحكاية تحت مجرد بيان هذه النكتة ظاهر الفساد (يجوز يد كاتبا وعمر وشاعر) وكأنه اشار بتكثير مثاله انه اكثر من غيره (او للتخفيف نحو هدى للمتي) اي هو اود ذلك الكتاب هدى للمتي (اير للتخفيف) قال الشارح نحو ما زيد شيئا والظاهر ان تخفيره انما يستفاد من نفي مشيئة فالوجه ان تنكيره ليم التني ومثال التنكير للتحقير ما زيد شيئا الاشياء ولو قال يدل قوله او للتخفيف او للتحقير او لما مر في تنكير المسند اليه لكان اخصر وافيد (واما تخصيصه بالاضافة او الوصف) لا يخفى ان نسبة المضاف مع المضاف اليه والمضاف مع الصفة مركبا تقيديا يقتضي ان يقال واما تقيده بالاضافة او الوصف الا انهم ادعوا ان التخصيص في الاضافة والوصف والتقييد في المفعول ونحوه اصطلاح وهل هو مجرد اصطلاح او مبني على مناسبه ذهب الى الاول الشارح والسيد السند نقل تكلفا لاجراجه عن مجرد الاصطلاح فقال تقييد الفعل بمفعول ونحوه بعد الاسناد وتخصيص الاسم بالاضافة او الوصف قبل الاسناد فاريد التنبيه على الفرق بتخصيص كل باسم واما تخصيص احد الاسمين باحد المعنيين فلان الاسم بحسب امل وضعه مطلق فربما في مناسبه التقييد واما الاسم فقد يكون فيه ما يدل على العموم والشمول في اصل الوضع في مناسبه التخصيص وهذا القدر في الرجحان كاف واما المشتقات فهي باعتبار العمل في حكم الفعل وتابعة له ونعم الوجه مانقله الشارح من ان التخصيص عندهم عبارة عن نقص الشبوع والفعل انما يدل على الحدث المطلق الغير المقيد بالوحدة اي الطبيعة المطلقة والحال مقيدة والوصف يحمي للاسم الذي فيه الشبوع فيخصه هذا وتخصيصه ان الطبيعة المطلقة يلاحظها العقل من حيث انها واحدة فتكثرها بالتقييد ولا شيع قبل الكثرة بخلاف الاسم فانه يدل على الطبيعة المقيدة بالوحدة الشائعة بين كثيرين فبالاضافة او الوصف ينقص الشبوع الذي لبشاهده العقل حين سماع الاسم فيناسب وصف الفعل بالتقييد والمضاف والموصوف بالتخصيص وقد خفي لتخصيصه على الشارح فسماء وهما متساوية ان اراد

بالشروع التحول والمبهم فالنكرة في الايجاب ليس كذلك وان اراد احتمال الصدق على كل فرض بفرض في الفعل ايضا شيوع فان جاء زيد بمحتمل مجيئات كثيرة ومنشأ ذلك عدم الفرق بين الشيوع في الواقع وبين كون شيوعه في نظر العقل عند فهمه من اللفظ ونحن نقول انما عدل عن التقييد الى التخصيص ليخص بمئة بالنكرات على ما يقتضيه مقابلته بقوله واما ثم يفهم فلو قال واما التقييد بالاضافة او الوصف لكان شاملا للضافة الى المعرفة والوصف بها فلما قال واما تخصيصه خص بالنكرة اذا التخصيص في النكرات والتوضيح في المعارف بقي انه لا وجه لبيان الوصف المخصص دون غيره حتى يكاد يحكم بان قوله او الوصف ولك ان تجعله عدولا عنها (فلكون الفائدة اتم) اي فلضرورة الفائدة اتم وقد يكون التخصيص لتوقف الفائدة عليه كما اذا كان الخطاب يعلم ان زيد اغلام ولا يعرف انه غلام عمرو فنقول زيد غلام عمرو ولا يبعد ان يقال لم يتعرض له لانه ليس زائدا على اصل المراد (كأمر) فبده المفتاح بقوله في فصل تعريف المسند اليه واطلقه المصنف ليعود الى ما هو اقرب من بحث تقييد الفعل ولانه لم يذكر شيئا في تعريف المسند اليه بخلاف المفتاح (واما تركه) اي ترك التخصيص (فظاهر ماسبق) من ترك تقييد المسند لما منع عن تربية الفائدة وكان الاخصر ان يقول واما تخصيصه بالاضافة او الوصف وتركه فظاهر مما سبق (واما تعريفه فلا فائدة السامع حكما) دفع في اثباته بيان النكته شبهة انه لا فائدة في الحكم على الشيء بالمعرفة لانه من قبيل افادة العلوم حيث اشار الى ان المقادير بالكلام ليس المستدل حكما بين المسند والمسند اليه فلا فائدة لا يتوقف على الجهل بالمستدل تمنع مع الجهل به كما تمتع مع الجهل بالمستدل اليه ولو كان الحكم ايضا معلوما تاتي الافادة للارزاق الحكم ولا خفاء في ان المقصود بالافادة الحكم بمعنى وقوع النسبة او لا وقوعها لا لا يقع والافادة كانه قيد تعديبه الحكم بقوله (على امر معلوم له) فقيهه ما حجة والمراد منه ان حكم كذلك وتقدر المقول به وجعل حكما مفعولا لا يحضر به الابصر حديد وعن فهم التعليل بعد (باحدى طرق التعريف) اذا لم يجمع اثنان منها (باخر) لو اكتفى به (او مثله) لكن قال الشارح اشار بقوله اخر الى وجوب مغايرة المسند والمسند اليه بحسب المفهوم ولا ينتقض بقوله ابو النجم وشعري شعري فان الخبر مؤول قابو النجم بمعنى المشتهر الدائر على الالفة وشعري شعري على ما ذكره الشارح بتقدير شعري الان مثل شعري السابق وعلى ما يمكن انه بمعنى الكامل لان اضافة الشعري الى شعري بالكمال او المعنى كل شعري مثل شعري اخر لم يريد ان اشعري بمثابة غير متفاوتة وهذا انه يتمكن في الشعر وعدم التلون ولا كل فوقه ولا بأس بالاتحاد في اللفظ فتقول بمعنى عين زيد بالتالي النبوع وتقول هو هو عند اختلاف المرجعين ولا بالزاد عند اختلاف المقصودين نحو البيت الاسد زيد بالاول ما وضع له هذا اللفظ والثاني مفهوم الاسد بعينه ولو قال على مفهوم باخر لكان احسن حيث كان يشعر بان المغايرة في المفهوم لا في الخارج والمراد بالمثالة بمجرد كونه معلوما باحدى طرق التعريف ولو تركه لكان احسن لاشتهار بمثالة المعرفة بالمعرفة في المثالة في مرتبة التعريف ولو جعل المثالة على المثالة في التحقيق بان يحدد في الوجود لكان اقيد وقد افادته يجب عند تعريف المسند تعريف المسند اليه اختيارا غير مذهب سيبويه فانه يجوز الاخبار بالمعرفة عن النكرة المتضمنة للاستفهام او افضل التفضل في جملة هي صفة بحر مرتب برجل افضل منه ابوه فان افضل عنده مبتدأ خبر عند غيره وافاد ايضا انه لا يجب ترجيح المسند اليه في التعريف او مساوئه مع انه تدفيعه كما يجب في المعنوت (اولا لم حكم كذلك) اي حكم موصوف بما ذكره هذا هو المراد وفي صحة تشبيهه

كذلك خفاء اذهبا الحكم غير ماسبق فظاهر الاخصر اولاه بذكر المفعول وذلك اذا كان الخطاب عاما بالحكم وما ينبغي ان يعلم ان الاطلاق الذي يفهمه هذا البيان لا يصحح لانه وان كان لا يمنع من ترجيح واحد من المسند والمسند اليه على الاخر في مرتبة التعريف لكن ليس لك ان تجعل اي المعرفةين شبهة سند اليه والاخر سندا بل له ضابطه ذكرها المفتاح وتحتها المصنف في الايضاح فقال وتغير هذا اي بيان ما ذكر في وجده تعريف المسند اليه قد يكون الشيء صفتان من صفات التعريف ويكون السامع عالما بالاضافة احدهما دون الاخرى فاذا اردت ان تحسب انه متصف بالآخرى قد يدال اللفظ السدال على الاول وتجهله وتعد الى اللفظ السدال على الثانية وتجهله خبرا فيفيد السامع ما كان يجهله من اتصف به بالثانية ثم قال واذا لم يعرف ان له اخصا صلا فلا يقال اخوك زيد لا متناع الحكم بالعين على من لا يعرف الخطاب اصلا واما يقال ذلك اذا عرف الخطاب ان له اخا واريد ان يبين له هذا فافادته كالا يصح الاخبار بالمعرفة عن النكرة لا يصح معرفة مفيدة للعين عن معرفة لا تدل على معنى بل تدل على مبهم واما صورته بالاضافة لالاه لا يجري في ذى اللام والموصول بل اظهر ان المفصود انه لا يخبر بمعين من مبهم وان كان معرفة اذ لا حاصل له لكن يمكن ان يخبر عن نفس الجنس او الجنس المستغرق بالعين بمثاقفة وهذا الذي اراده حيث قال وان اردت تعريف جنس المنطلق قلت المنطلق زيد هذا زيدا كلامه واوهم تعريفه الشارح انه جرى في ذلك على ما قيل ان تعريف المسند ان كان بغير الاضافة يجب معلومية المسند اليه والمسند وان كان بها لا يجب المعلومية المسند اليه مع انه باي اطلاق الكتاب وههنا بحث وهو ان الضابط لا يتناول زيد اخوك فانه ليس هناك صفتان وكأني اراد بالصفتين ما بهم الاسم لانه كالصفة في التعيين وان الضابط فاصلا لم يفصل ما اذا عرف كلام الصفتين للذات ولم يعرف ان الذات متعددة فيهما كما اذا عرف الخطاب ان له اخا وعرف زيد بعينه ولم يعرف ان زيد اخا فحدد ان تعريفه ان ذلك الاتحاد فانت حينئذ بالخيار فاجعل له ما شئت سند اليه ومن هذا القبيل قوله الى اولئك هم المفلحون فانه قد عرف الخطاب موصوفين بصفات الكمال آتيا وسمع ان جماعة هم المفلحون فاذا انهما التحديد نعم هنا يجب جعل اولئك مسندا اليه لقيد تعلق الحكم بالصفات لان الحكم بالاتحاد يقتضي ذلك ولهذا مثله صاحب الكشاف يريد التائب لمن سمع انه تائب احد فكان كاستخراجه من هو يريد ان يعرف زيدا بعينه وعمره ولا يعرف انه متحد مع اخيه فتقول زيد التائب ولك ان تقول التائب زيد وليس بمثل ان عرف تابا وطالب لتعيينه لا لاتحاده او من حتى يقال ان الواجب حينئذ التائب زيد كما اعترض به الشارح المحقق عليه وقد اطاب السيد السند في الرد عليه واطال في اثبات ان الواجب زيد التائب وقد عرفت انه لا يجب شيء منهما ولك الخيار على ان لنا ان نرد على الشارح باختيار ان الواجب التائب زيد مراد الكشاف بقوله زيد التائب التائب زيد لانه قدم الخبر تبيينها على ان تقديم المبتدأ فيما اذا كان المسند والخبر معرنيين لا يجب عند وجود الفرقية على تعيين المبتدأ وان اطلق النكرة وجوب تقديم قال صاحب المفتاح بعد هذا الضابط واذا تأملت ما تلونا عليك استرك على معنى قولهم بين لا يجوز تقديم الخبر على المبتدأ اذا كانا معرنيين مع ان اوجاف قدمت فهو المبتدأ واعترض عليه السيد السند بان بحث المعرنيين ليس مما يخص المتكلم بالبلغ واوجب لهذا بطلان في نظر البلغ فيجب ان يكون اوجوب السند نظره في المعنى يستوى فيه البلغ وغيره وهو ان يأس المحكوم عليه بالحكم به ونحن نقول تقديم

لمبدأ لهذا الغرض على الخبر ثبت بعدد حول كان أيضا والخوى لا يوجد فيه فعمل
ان ليس نظر الخوى على هذا المعنى (نحو زيد اخوك وعمر والمطلق باعتبار تعريف
العهد والجنس) جعله السارح مطلقا بالناس الثاني وتوطئة انارة وانسان قد يفيد قصر
الجنس كذلك وان كان له معنى خاص لانه كما ان الام تكون للمهد وللجنس كذلك الاستفاد
اكن صرح الرضي بان هذا المعنى داخل وضع الافادة وان كثر استعماله حاشى غير. وقال السيد
السند ان الاصل في المرفع باللام ايضا ذلك (وعكسهما) عطف على ما عطف اليه
نحو اني ونحو اخوك زيد والمطلق عمر وفيه مع تكرير الامة ان يفسد على ان قوله
(والساني) اي اعتبار تعريف الجنس اعم من ان يكون في المسند او المسند اليه ورد قوله
وقيل الاسم معين الخ اجالا وتوطئة لذكره (قد يرد قصر الجنس على شيء حقيقة) قال
السارح اي قصره حقيقة مطابقة بالواقع او مبالغة فيه وفيه ان المبالغة ليس في القصر
بل في السببية بواسطة القصر وانه لا يلزم في القصر التحققي ان يكون مطابقا بالواقع بل يكفي
ان يكون على اعتقاد ظاهرا كان او جهلا او يقينا فالاول جعل تحققا مفعولا له لا قصر
اي قصره للتحقيق وفاء بالواقع (نحو زيد الامير) مثله للقصر تحققا لان وحدة الامارة
اقرب من وحدة الشجاعة (او مبالغة) اي للمبالغة لا لافادة الواقع ثم جعل تحققا او مبالغة
قيدا بالقصر انه يلزم ان يكون التحققي والمبالغة مفادى تعريف الجنس وليس كذلك
او ليس مفاده الا القصر وما ينافيه على المبالغة او التحققي فمباينة من المقام ويمكن توجيهه
بان يراد بالافادة الافادة بمعونة القرينة (لكماله فيه) في الايضاح لكمال معناه في المحكوم
عليه وهذا يفيد انه جعل ضمير كماله للجنس وضمير فيه للشيء ولو عكس اتم المقصود لكن
جعل الضميرين على ترتيب المرجعين اقرب الى الفهم (نحو عمرو والشجاعة) والقصر
المتيقى اعم من ان يكون مبنيا على الاستغراق الحقيقي او العرفي فنريد الامير تحتل ان يراد به
كل امير البلد فيكون استغراقا عرفيا يفيد قصر امارة البلد تحت عنوان يراد به كل الامير
فيفيد قصر الامير مطلقا لكنه كاذب ومثاله الصادق ما ذكره الفتحاح على مذهب الاعتزال اي
الله تعالى له الم الذات اي عالم بذاته لا بالعلم ومن قبيل زيد الامير انت الحبيب قال الشيخ ليس
معناه انك الكامل في المحبوبة حتى انه لا محبة في الدنيا الامانة به حبيب كما في انت الشجاع
ولان احدا لم يجب احدا مثل محبتي لك حتى ان سائر المحبات في جنبها غير محبة بل معناه
ان المحبة من شجاعتها مفضولة عليك وليس اقليلك حظ في محبة شيء وسماه السارح اذقته
اكرته وما وجه كونه نكتة الا انه مبني على الاستغراق العرفي ولم يثبت له السيد ان قد يقال
بعد تنقيح السارح ليس الى المطلق كافي الامة المذكورة والمقيد بوصف او حال او ظرف
او مفعول او غير ذلك وليس ما ذكره الشيخ الا الجنس المقيد لانه في تقدير انت الحبيب لا وجه
لجعل ما ذكره الشيخ نكتة منفردة بل هو من دواخل انقسام ولا يجه ما ذكره لان كونه
نكتة بناء على انه جنس مطلق يفيد تدنوا واعتبار الاستغراق العرفي نعم زيدا امير ايضا
وكانه لا ينفك السارح وانما قال قد يفيد قصر الجنس لان افادة قصر الجنس بمعونة انتضاء
المقام الاستغراق وهو المقام الثاني دون الاستدلال فالتطابق زيد يفيد القصر لانه معنى كل
مطلق زيد فاذا كان كل مطلق زيدا انحصر المطلق في زيد وكذا زيد المطلق معنى
زيد كل مطلق فاذا كان زيد كل مطلق انحصر المطلق في زيد يكشف عن ذلك كلام
الفتحاح وهذا المعنى مافي الايضاح حيث قال ثم تعريف بلام الجنس قد لا يفيد قصر المرفع
على ما ذكره السيد فيقول السارح - اذا فصح الكلام على قبيل رأيت بكلامك الحسن الجملا -

في مرتبة اخيها صخر فانه ليس المقام طالب اعتبار رأيت بكلامك كل حسن جميل بل
أطلب اثبات الحسن الجملا اذ النكتة المشرط سلب الحسن عن كل ما عداه والمراد بقيل كل
قبيل كقوله اني علمت نفس ثم تعريف الخبر بالام يطلب نكتة لولا يفيد القصر للتلافيح
لا يكون اختيارا الرجوح وهو تعريف الخبر اذا الاصل فيه التكبر وبما يجعل نكتة وحل
عليه السارح البيت ماثله عن الشيخ في قول حسان - وان سنام الجود من ال هاشم
بنو بنت محزون ووالدك العبد من ان معنى التعريف فيه ان يثبت العود بذكره ثم يجعله طهر
الامر فيها معروفا بها ولك ان تجعل النكتة فيه ان تجعل الخبر لتفخيد او خب سنان نصب
العين حاضرا في الازهان واما تعريف المسند اليه فيستغنى عن امر زائد على التعيين لان الاصل
فيه التعريف وربما تكلف السارح بان المرفع بلام الحقيقة ايضا يفيد القصر لانه ينكم
بالتعدي الجنس مع المسند او المسند اليه واتحاد الجنس بوجوب القصر اذ لا يتجاوز احد
التعديين الاخر واورد على نفسه ان يريد اقام ايضا حاكم باتحاد الجنس فيفيد القصر ورد
بانه حاكم باتحاد الفرد دون الجنس فليس اللازم الا عدم التجاوز عن فرد مامن الجنس
فلا يلزم قصر الجنس وزيد السيد السند بان مفهوم النكرة لو سلم انه مفهوم فرد
مامن الجنس لا الجنس نفسه فالاتحاد مع هذا المفهوم يستلزم حصر هذا المفهوم
وهو في قوة حصر الجنس ويمكن دفعه بان الحكم في المرفعة باتحاد الجنس الغير المقيد
بالوحدة فينصرف الى اتحاد الطبيعة بخلاف النكرة فان الحكم فيه باتحاد الجنس الغير
المقيد بالوحدة فيفيد اتحاد حصته فلا يفيد الحصر ثم هذا القصر حقيقي او ادعائي
ولم تبين انه يكون رد الخطأ او دفع التردد كما هو شأن القصر الادعائي وكانه لم يوجد
الا ذلك قال السارح المحقق انما خص حكم القصر بتعريف الجنس لان القصر يكون
في الدائر بين العموم والخصوص والعهد يفيد تساوي المبدأ والخبر فلا يصدق احدهما
بدون الاخر ومثل هذا الاختصاص لا يقال له القصر في الاصطلاح وفيه نظر اذ المفهوم
يصح ان يكون نوعا فتقول زيد المطلق مریدا لنوع انطاني من المطلق فلا يفيد التساوي
مع المبدأ ويكون دائرا بين العموم والخصوص على انه يجه عليه ما ذكره السيد السند
من ان هذا لا ينافي في الاقصر افراد ولا يمنع قصر التعيين والقلب ويمكن دفعه بانه ذكره
بان ينافي على ان القصر تعريف المسند اليه لا يكون الاحقية او ادعائية والاولى
ان يقال تخصيص القصر بتعريف الجنس لانه فرع قصد الاستغراق على ما يفيد
بان المقام (وقيل) قاله الامام الرازي (الاسم معين الابدأ) الاول الاستناد اليه لبدء
فيه معمولات التواضع ويوم قوله الخبرية بنماحها (بدلائله على الذات والصفة للخبرة
لدلائلها على امر نسي) طالب الارتباط بالخبر فيستحق جعلها امر بوطنة الامر بوطنة
رد اقول الخبرية ان المرفعين ايهما قدمت فمبني مبتدأة دفعا لالتباس بانه لا التباس
في معرفتين احدا بالاسم والاخرى صفة وتتحقق علماء هذا الفن ان ايتهما كانت داومة
فهني مبتدأة وايتهما كانت كالسخرية فهي الخية (ورد) هذا الحكم (بان المعنى) اما كرمي
او على الشهور (الشخص الذي له الصفة) لان اللام موصولة ومعناه شخص معين
بالصفة وفدائه لا يطرد في قولنا الحسن زيد بل لان الصفة المبتدأة لها موصوف بقدر
لاصحة او نزولة بذات الصفة وفيهما ان ذلك لا يدفع قول الامام ان الكون صفة قرينة
على كونها خبرا فلا يسمي المقدم او المعلوم بالابتداء وقوله (صاحب هذا الاسم)

لا حاجة اليه لانه اذا جعل الصفة دالة على الذات لم يترجح كون الاسم مبتدأ لا حاجة
الى جعل الاسم في معنى الصفة نعم لو اشترط في الخبر كونه مضافا او موقولا كما هو مذهب
الكوفي احتج اليه لكنه غير صحيح والصحيح ما عليه البصريون وقال الشارح هذا التأويل
باعتبار خصوص المثال لا جعل المطلق اشارة الى الشخص بعينه فلا يبعد حل زيد عليه
فينبغي ان يكون المقصود زيد تعين اسمه لم لا يعرف اسمه والسيد السند قال التأويل
لان الخبر في الحقيقي لا يحمل كما يشرح به النطقةيون وعلى تقديرين قوله صاحب هذا الاسم
في خصوص هذا المثال لا يجري في قوائمه المطلق الانسان ولا يدخله في الرد فيه خزانة
واعل من قال لا حاجة اليه ارادني الحاجة اليه في رد لانه لا تقع له اعلا واما اول صاحب
هذا الاسم بتقدير المضاف لا تأويل العلم يسمى به كما هو المشتهر لئلا يصير مكررا فخرج عما نحن
فيه من كون المستند والمستند اليه معرفتين (واما كونه جملة) المستند في الجملة الخبرية لا يكون الاجلة
خبرية وهل يجب ان يكون خبرية مطلقا ولا اخلاف فيه فكثير من الحاجة ذهبوا الى وجوب الاسم
واستدلوا عليه بانارة بان الخبر هو الذي يحتمل الصدق والكذب وكانهم ارادوا ان الحاجة تقولا
اسم الخبر مما يحتمل الصدق والكذب الى ما هو مدار احتمالهما من طرفي الجملة اي المستند والخبر ليس
اسما الا المستند له من يد مدخلية في ذلك الاحتمال فهذا تمسك برعاية منسوخ الاسم ومثله
غير عزيز في العلوم العربية التقليدية حتى الفقه ولا يخفى على من له دربة في القضايا واما كونه غلطا
من اشتراك لفظ الخبر بين المركب التام ومستند الجملة الاسمية فبعد جدوا وان ركن اليه الشارح
المحقق والسيد السند حتى قال لا خفاء فيما ذكره الشارح من انه غلط من الاشتراك وتارة
بان الخبر يجب ان يكون ثابتا للمبتدأ والانشاء ليس ثابت في نفسه فلا يكون ثابتا لغيره ورده
الشارح بان الخبر يجب ان يكون مستندا الى غيره والاستناد لا يقتضي الثبوت كما في زيدا عندك
ولك ان ترده ايضا بان الخبر قد يكون مساويا عن غيره وماليس ثابت لا ياتي سابه عن غيره
وبان الثابت لغيره لا يقتضي الثبوت في نفسه الا ترى ان الاعنى ثابت لغيره وليس ثابتا في نفسه
واول السيد السند استدلالهم بان المراد ان الخبر يجب ملاحظة ثبوته لغيره سواء اعتقد او شك
فيه او رفع وماليس ثابت في نفسه لا يمكن ملاحظة ثبوته لغيره وزعم انه تام وخرج عليه انه يجب
تأويل انشاء وقع خبرا بالخبر ورد ان التام ان ماليس ثابت لا يمكن ملاحظة ثبوته لغيره بل كما
يلاحظ ثبوت التردد فيه والرفع بلا حظ للطلب فيلاحظ ثبوت الضرب للخطاطب في اضرب
وطلب فيلاحظ كذلك في زيد اضربه ومما يخفى به صدق امكان ملاحظة ثبوت خبر
الطلب قولنا كن قائما فالك لاحظت ثبوت القائم للخطاطب للطلب ولا ريب في صحة ان يد
عندك فكذلك في صحة زيدا هل ابوه قائم فالك لاحظت ثبوته ابوه قائم الى زيد وذلك فيد وتستفهم
عنه واما ما ذكره في توضيح عدم صحة جعل الانشاء خبرا من الانشاء والطلب قائم
بالمشي فلا يكون حالا للمبتدأ الا باعتبار تعاقبه واستحقاقه له فلا بد من ملاحظة هذه
الحقيقة معه وملاحظة هذه الحقيقة بحسب خبره فقيه اولانه يصح ان يكون المبتدأ نفس
الطلب كما في قولنا انا لا تظن نفسي وثانيا ان المربوط بالمبتدأ ليس الطلب بل المطلوب
اي معلق الطلب به بهدر بطله وان اقتضاء ملاحظة الحقيقة صيرورته خبرا اول المسئلة فالحق
ان خبر المبتدأ يصح ان يكون انشاء وكذا اخبار التواضع الا الافعال الناقصة وانفعال
القلوب (فلا تقوى) وسبب التقوى يكون خبر جملة على ما في المفتاح وهو ان المبتدأ لكونه
مبتدأ يستدعي ان يستند اليه شيئا فاذا جاء بعده ما يصلح ان يستند الى ذلك المبتدأ صرفه
ذلك المبتدأ الى نفسه سواء كان خاليا عن الضمير او متضمنا له فيعتقد بينهما حكم ثم اذا كان

متضمنا الضمير المعتد به بان لا يكون الخبر معه متشابها بالخالي عنه كما مر صرفه ذلك الضمير الى
المبتدأ نائبا فيكتسب الحكم قوة اقول لو قال هو ان المستداليه لكونه مستداليه يستدعي
ان يستداليه شيئا لكان اعم واوضح ثم المستفاد من كلامه ان السامع او لا يصرف الجملة الصالحة
الى المبتدأ مع قطع النظر عن اسناد فيه وثانيا يصرف اليه باعتبار اسناد فيه والظاهر انه
بصرفه الضمير او لا لان كونه صالحا للصرف اليه بملاحظة الضمير ثم بصرفه المبتدأ الى
نفسه لكونه صالحا قال الشارح المحقق فعلى ما ذكره المفتاح لا تقوى في زيد ضربه لان
الضمير لم يصرفه الى زيد ثانيا وفيه بحث لان زيد اصرف ضربه الى نفسه باعتبار انه
مضروب فكرر هذا الصرف بالضمير ووجه التقوى على ما نقل عن دلائل الاعجاز ان الاسم
لا يؤتى معنى من احوال الاسماء قد يؤدي اسناده اليه فاذا قلت زيد فقد اشترت قلب
السامع بانك زيد الاخبار عنه فهذا هو طئنه له وتقدمه للاعلام به فاذا قلت قام دخل في
قلبه دخول المأموس وهذا الشد للثبوت وانع عن الشبهة والشك وبالجملة ليس الاعلام
بالشيء بفتة مثل الاعلام به بعد ان يثبت عليه والتقدمة فان ذلك يجري مجرى تأكيد الاعلام
في التقوى والاحكام فيدخل فيه نحو زيد مررت به وزيد ضربه وهذا ما لا بد بحمل كلام
السكاكي على ما يشبهه كما فعلنا الاعلى وجه يخرج كما وهمه الشارح لكن في قوله هذا منع عن
الشبهة وانك مدخول بان التقدمة تشبه الملوح لجس الخبر فكما اعتبر تقديم الملوح موجبا
للكشك فينبغي ان يعتبر تقديم المبتدأ موجبا له وقال السيد السند لا تعويل على ما ذكره الشيخ
لان هذا التقوى بعينه محقق في كل خبر وخر فلا يصلح لكونه داعيا الى الجملة ويمكن دونه
بان ليس تعرية الاسم عن العامل الا في الخبر الفعل لان التعرية تقتضي تحقق العامل ولم يتحقق
في زيد انسان وزيدا قائم ما يصلح للعمل في زيد حتى تكون في تقديمه عليه تعرية له عن العامل
بخلاف زيد بقام فانه في تقديم زيد تعريته عن عمل قام وانما خص التقدمة والتوطئة بالتعرية
لان فيه عدولا عن العامل الاقوى للتوطئة واما في زيد قائم فليس زيد طريق ثبوت في الكلام
الاسمي بمتدأ حقه التقديم ونحن نقول تقوية الحكم في الخبر الجملة لان الجملة آية لا ترتبط
بشيء لا يتردد احتمال السامع فيمكن في نفس السامع لا متداد وجهه واشتغاله بها بخلاف
المفرد لكنه يقتضي ان يكون في الجملة السببية ايضا تقوى الحكم ونحن نقول لا تتجاشى عنه
فليكن لا يرادها جملة جهتان (او لكونه سببيا كما مر) اي مثل مثال مر حيث قال المراد
بالسبي مثل زيد ابوه قائم فقوله كما مر حواله المثال على سابق الكلام وفسره الشارح بقوله
من ان افراده لكونه غير سبي مع عدم افادة تقوى الحكم ولا يخفى ما فيه من التسف ومن
نكات اراد المستدجلة كون المستداليه ضمير شان وقصد التخصيص نحو انما سمعت في حاجتك
ولا وصفي في امها لا عدم استيفاء النكات ولكن في امهاها في بيان نكتة الافراد شدة
الوصفة (واسميها وفعليتها وشرطيتها لسامر) لان جعل الجملة التي وقعت خبرا اسمية لما
دعا الى جعل مستداليها اسما فلما جعل مستداليها اسما اصارت اسمية بالضرورة فلا داعي الى
الاسمي بل الى جعل مستداليها اسما وهكذا فعليتها وشرطيتها هكذا ينبغي ان يفهم هذا
المقام فانه من خصائص الخواص لا كما يفهمه العوام من ان الاسمية لا فائدة عدم التجدد وعدم
التقييد باحد الازمنة والفعلية لا فائدة التجدد والتقييد باحد الازمنة على اخصر وجه وكونها
شرطية للاعتبارات الحاصلة من اختلاف ادوات الشرط ولك ان تجعل ضمير اسميتها ونظيره
الى مطابق الجملة فيحصل المقصود في ضمن حصول ما هو اعم وهكذا قوله (ونظر فيها
لاختصار العملية) ومقتضى الاختصار ترك الفعلية والتحقيق انه ليس انظر فيها الجملة نكتة داعية

اليها بالذات انما تصير ظرفية بالضرورة لاسم من دواعي حذف المستند فامل ثم الحقيقة
الحقيقة باختصار مهرة هذا الفن ان ليس الخبر الظرف جلة اذ ليس فيه تقدير شيء فضلا عن
الفعل وانما القول بالحذف اذ اع لفظي هو وجوب التعلق بالظرف من غير ان يدعو اليه
رعاية المعنى في التقدير ترك رعاية المعنى لمصلحة قواعد اللفظ واهذا تراهم يجعلون قوله فالك
كاللؤلؤ الذي هو مدركي من المساواة والمراد بالظرفية المعنى المصدري وجرى فيه على
التجوز باستعمال الظرف فيما يشتمل النصب بتقدير في الجار والمجرور حقيقة المنصوب
بتقدير في صرحه الرضى ولو حلت على الحقيقة اقصر عن تناول مثل زيد في الدار ولا
يرضى به محصل والمراد بالضمير في قوله (اذهي) اي الظرفية الجملة الظرفية ففيه استخدام
او ارجاع الى المفهوم بالاتزام (مقدرة بالفعل) الاولى مقدرة بالجملة كما هو المشهور وكانه
ظننا غير صحيحة لما راي ان ضمير الفعل انتقل الى الظرف واذا صارت جلة ظرفية فليس
المقدر الا بالفعل ومنشأه عدم الفرق بين قولنا مقدر بجملة وقولنا المقدر جلة فان الموصول
بالا، معناه المؤولة بالجملة ففرع عليه عدم شبهته لعدم صحة تقديره بالفعل اذا الجملة لم
تؤول بالفعل بل قدر فبدل الفعل فاصحح ان المقدر فعل وانما قال (على الاصح) لان تقدير
الفعل مذهب جمهور النحاة ومذهب البعض ان المقدر اسم فعل فليس الخبر الظرف حيث
جملة فالمراد بقوله اذهي ذات الجملة الظرفية لا الجملة الظرفية الساخوة بوصف كونها جملة
حتى يلزم كونها جلة ظرفية على غير الاصح ايضا هذا ولك ان تجعل المقدرة على صيغة
اسم الفاعل فيكون هي راجعة الى الظرفية لمذكورة صريحا ويكون المعنى اذ كون الجملة
ظرفا سب لتقدير الفعل فغير عن سب التقدير باسم الفاعل ومثله غير عز يزولا مع في تميز
(واما ما خيره فلان ذكر المستداليه اهم كما مر) اولان الاصل في المستد التاخي وان فيه ضميرا
الى المستد اليه نحو زيد في داره فانه يسترجع على في داره زيد (واما تقديمه فلتخصيصه
بالمستد اليه) اي قصر المستد اليه على المستد وكان الظاهر ان يقول فلنكون ذكره اهم لم
يفصل على طبق بيان تقديم المستد اليه الا انه تفنن اطي ذكر العلة ووضع علة العلة مكانه
ومن جهات التقديم اشتمار المستد اليه على ضمير نحو في الدار صاحبها فانه لا يجوز صاحبها
في الدار وكونه ظرفا والمبتدأ نكرة محضة وتضمن الاستفهام مع افراده لا مطلقا كما ذكره
الشارح وكونه خبرا عن ان والمصنف لا يذكر اسمها لانها مفروغ عنها في النحو وان كان
لذكرها في هذا العلم من حيث انها مقتضى الحل مساع وبمعناها في هذا العلم اتباع
الاستعمال الواجب (نحو لاقيها) اي في خمرة الجنة (غول) في القاموس القول الصداق
والسكر والمنقة (بخلاف خمرة الدنيا) رد عليه انه اذا كان تقديم المستد في الابهة المحصر
يفيد في حصر القول في خمرة الجنة لان في القول عنها واورد عليه ايضا ان تقديم المستد
يفيد القصر في خمرة الجنة والمستد ليس اياها بل مجموع الظرف المركب من الجار وضمير
خمرة الجنة ويمكن دفع الثاني بان شدة اتصال الجار والمجرور سوغ استناد ما للمجرور الى
المجموع حتى ساع انه يقال الجار والمجرور في محل النصب لكن الشارح المحقق لم يلتفت
اليه لانه جواب جمل واجاب عنه بما يندفع به الاول ايضا بان جعل الثاني جزءا من المستد
تارة ومن المستد اليه اخرى فقال المراد ان القول مقصور على عدم الحصول في خمرة الجنة
لا يتجاوز الى عدم الحصول في خمرة الدنيا وان عدم القول مقصور على الحصول في
خمرة الجنة لا يتجاوز الى عدم الحصول في خمرة الدنيا ويرد على الثاني انه كيف جاز الفصل
بين حرف النفي والقول مع التركيب بينهما بالمستد واورد عليه السيد المستد ايضا انه يقتضي

باعتبار نسخة

عدم تنبهه نسخة

اشتمال نسخة

(جواز)

جواز ان يكون النفي فيما اتاقت جزأ من المستند فيمكن فرق بين ما اتاقت واما ما قلت وقد
بالع في الفرق بينهما كما هو الحق ويمكن ان يسارع فيه بان جواز الفصل بالظرف مع اشتها
التوسع فيه بما لا يتوسع في غيره لا يقتضي جوازه بغيره ويرد على الوجهين ان كون لاجزا
من احد الطرفين خلاف ما يحكم به الفطرة السليمة بل هو من قبيل الفصل بين لاني الجنس
واسعد بخبره فلذا وجب الرفع والتكرير وهذا كله بناء على قصر النظر على ظاهر ما ذكره
الشارح المحقق ونحقيقه ان النفي اذا دخل على ما فيه قيد فربما يرجع النفي الى الاصل وبصير القيد
قيد النفي وله غير نظير الا ترى انه جعل قوله تعالى وما هم بمؤمنين لاستمرار النفي مع ان النفي
دخل على المستمر وقوله واما ما بظلام للعبيد جعله للباقي في نفي الظلم مع انه دخل على ما يفيد
المبالغة في الظلم فلعل الشارح جعله لافيهما غول لتقييد النفي بالحصر الذي كان في مدخوله
وجعل مال حصر النفي في خمرة الجنة احدا الامر من حصر عدم القول فيها وحصر القول
في الانتفاء عنها وبهذا اندفع كل ما القينا اليك من الواردات اندفاعا يثاب ويندفع ما ذكره
السيد السند ايضا بان ما اتاقت وان صار بهذا العمل في معنى انا ما قلت لكنه تعارف استهاله
في رد اثبات القول لغير المتكلم لارد اثبات نفي القول لغيره كما في صريح انا ما قلت فلا يندفع بهذا
ما اعتنى بشانه من الفرق بين ما اتاقت واما ما قلت قال السيد السند والحق في الجواب ان
لا فيهما غول نظير ما اتاقت فابلاء الظرف للنفي للزاع في غول ثابت وقع الخطأ او الشك
في محله فاذا نفي محليه خورا لاخرة له ثبت محليه ما يقابلها من خورا الدنيا وبيده بشهادة
من الكشاف وانت لا ترتب بعد ما مهدنا لك ان هذا غير خارج مما ذكره الشارح قدمه دعت
بمون الله لك روضة فلا تدعي من دعائك ايتها الشارح اذ قد نبني في الدنيا واما البارح
الطالح لعل الله يبدل بيركة دعائك على الفاسد يا صالح فان قلت قد جعل البعض قوله تعالى
لكم دينكم من قصر الصفة على الموصوف فهل جاء تقديم المستند لذلك فيكون عبارة المتن
محتملة للامر بان تكون الباء داخلة في صلة التخصيص على المقصور او المفعول عليه قلت
قد سماه المصنف توهم من البعض على انه يحتمل ان ذلك البعض جعل اللام في لكم
الاختصاص فجعل معنى لكم دينكم دينكم مخصص بكم وجعل التقديم للاهتمام لئلا يكون المعنى
تخصيص الاختصاص فاستفاد الاختصاص من اللام وجعله لتخصيص الدين بصاحبه
وحكم به قصر الصفة على الموصوف لان الدين صفة صاحبه (ولهذا لم يقدم الظرف
في لارب فيه) فيه انه لا مجال لتقديم الظرف في لارب فيه لانه يجب التكرير ولم يقصد الى
متعدد في هذا النظم ليتا في التكرير بالان يقال قصده بلارب فيه القراءة الغير المشهورة من رفع
الرب فجعل لا يعني ليس الا ان الناظر في الكشف يحكم بانه في الامر على القراءة المشهورة (للا
يفيد ثبوت الرب في ساو كتب الله) سواء جعل القصر حقيقة او اضافيا لا نقول فليكن نفي الرب
بالاضافة الى كتاب السحر والسحرة لا نقول التخصيص بهذا الكتاب من بين كتب الله يجعل
النفس مبادرة الى سائر الكتب وههنا بحث شريف وهو انه لو امكن ذلك ان كتاب الله الكتاب
الكامل في الهداية بحث صار محال ان يحصر فيه الكتاب لتزويل سائر الكتب معهما منزلة العدم
وجعلوا لارب فيه تأكيذا للحكم السابق ونفيا لتوهم انه مما روي به جذا فاكسا في في بحث
الفصل والوصل فغنى لارب فيه انه لا ريب فيه باعتبار كاله في الهداية الى هذه الدرجة
فاذا لم يكن سائر الكتب في درجته فاما المانع عن افادة الرب فيه بهذا الاعتبار ويمكن ان يدفع
بانه لا ريب فيها بهذا الاعتبار ايضا لجرم بانها ليست بتلك المثابة ولو كانت محل الرب لكان
ذلك الكتاب ايضا محل الرب فافهم (او التبيه من اول الامر على انه) اي المستد (خير

لا يتاى نسخة

الكمال نسخة

الهداية نسخة

لانت) فالتقديم في الخبر والكرة بمنزلة ضمير الفصل في الخبر المرفعة هذا في مقابلة يمكن فيه ان يعرف الخبر من التمتع بالتأمل وتوقع القرينة وفي مقام لا يمكن ان يعرف فيه الا بالتقديم فالتقديم يعلم انه خبر لا يعلم من اول الامر ولك ان تقول لفظ التنبية مقن عن قوله من اول الامر لان التنبية انما يستعمل فيما يمكن المعرفة بدونه والمراد بالخبر اعم من الخبر في الاصل او في الحال ليشمل المفعول الثاني من باب علمت وكل الاوضح لعلم انه مستند والتقديم لذلك التنبية انه يتفهم مع انه مع التقديم يحتمل الحال عن المبتدأ لان الحال عن المبتدأ لا يكثر فلا يرض احتمال الخبر ولا وجوب الالتباس (كقوله) اي قول حسار في مدح افضل من كل ملك وانسان (له) هم لا منتهى لكبارها وانه الصغرى اجل من الدهر) اي لا يسهل الدهر ولا يخفى ان حسن النظام يقتضي جعل قوله وهمة الصغرى الخ في سلك لا منتهى الخ وخلوه عن ضميرهم بآباء الان يقدر الضمير اي همة الصغرى منها اي من همة ملك ان يجعل من موجبات التقديم التمرز عن الفصل بين المبتدأ والخبر بالوضف سيما الطويل ويجعل البيت منه فانه لو قيل هم لا منتهى لكبارها لبدل الخبر عن المبتدأ قال الشارح هذا التقديم انما هو في الخبر انظر فانه لو قدم غيره بلبس الخبر بالمبتدأ فيكون من قبيل الالتجاء من ورطة الى اخرى فلا يقدم في رجل قائم لدفع الالتباس بالصفة لانك لو قلت قائم رجل لا لبس بالمبتدأ ورجل بالبدل منه وتوجه ما ذكره انه قد يصح الاخبار عن انكرة المحضة وذلك ان كان مفيداً نحو كوكب انقض الساعه والا فكيف يتوهم كون قائم مبتدأ (او التفاضل) اذ لفظ الخبر مما يتأول به المخاطب فيقدم اهتماماً بالتفاضل اولاً لان العادة التفاضل اول ما يفرع السمع فيقدم للتأويل في بوقوعه لافي اول تكلم او التظير (نحو ثبت يداني اهب) (او التوسيق الى ذكر المسند اليه كقوله) اي قول محمد بن وهيب في المعتمد بالله المكنى بابي اسحق (ثلاثة تشرق الدنيا) فاعل تشرق (بهجتها) والجملة صفة ثلاثة عبر عن نور الكوكبين بالبهجة اي الحسن فاليها حسن اي اسحق على نورهما ووسط ذكر بابي اسحق اشاراً بما اشتهر من ان خبر الامور اوسطها (شمس الضحى وابو اسحق والشمس) اضافة الشمس الى الضحى طالبة تقيدها بكونه بدر الا انه فانه اضيق الشعر واعتمد على انه يتفطن القطن بالتقييد من تقييد الشمس قال الشارح في شرح المفتاح الاول ان يكون التفسير ثلاثاً ويكون شمس الضحى بدلاً عن الثلاثة ومن حق هذه التكنة تطويل الخبر وقد جاء بدونه كقوله وكانا الحبة في رما دوا وخرها واولها دخان وما جعله السكاكي سبب التقديم ان يكون المراد من الجملة افادة التجدد فيقدم فيه المسند على المسند اليه ولما كان زيد قام يشترك قام زيد في افادة التجدد كما صرح به ومع ذلك لم يقدم على زيد مع انه مستند اليه لقام كضميره لاتحاد الضمير والمرجع احتياج الى تقييد المسند اليه بان يكون فاعلاً للمسند لا مبتدأ الا انه ابى في بيان هذا التقييد بكلامه فاني صار معرك الاراء ولو نقلها اصارت فصولاً واصار نقلها ما سخر فيها ابواباً وتعد كل ذلك فصولاً فتركها لاني احب لامثالها خولاً والامر ما يلتفت اليها السيد السند ولم يثبت في هذا الموقف وليفتد المتفطن في السلوك بمثل هذا السالك العارف * فقال الشارح ان المصنف ترك هذا المقتضى لان فيه خللاً وفيه ان خلل البيان لا وجوب ترك المقصود ولا يقتضي التبدل بالبيان المحمود فاقول انما تركه لان التقديم ليس لافادة التجدد بل لكون المسند اليه فاعلاً وذلك لا يخص بمقام التجدد بل فاعل كل مستند يستلزم التأخر لا يتابع الاستعمال الوارد فهذا التقديم مما فرغ عنه في العلم الاخر وقد عرفت ان دأب المصنف عدم التعرض له (تنبه) اي هذا تنبيه اذ يدكر فيه ما لو لم يذكر لكانه المتفطن يتفهم

(كثير) اذ كفي هذا الباب والذي قبله يعني احوال المسند اليه (غير مختص) ايها) واو قال كثيرهما ذكر في المسند والمستند اليه لكان احضر واوضح واشد الى ان ما ذكر في احوال الاستناد لا يجري كثير منه في غيره وقد اشار الى ما يجري منه في غيره في باب احوال الاستناد حيث قال غير مختص بالخبر والمراد بما ذكر في هذا الباب والذي قبله ما ذكر في كل منهما والمراد بقوله غير مختص بهما غير مختص بشئ منهما فبذلك جريان كثيرهما ذكر في كل منهما في الاخر كما يفيد جريانه في غيرهما (كاذكر والحذف وغيرهما) من التعريف والتكثير وغير ذلك (والفطن اذا اتقن اعتبار ذلك فيهما) فتنبه على انه لا بد للقائس من الفطنة واتقان الاصل لانه انما يفسر بالخصيص لب ما هو المعبر في الاصل ولا يمكن ذلك بدون الاتقان والفطنة (لا يخفى عليه اعتباره في غيرهما) من المفاعيل والمخاتات او المضاف اليه وانما قال كثير لانه ربما يكون متهماً لا يجري في الغير كضمير الفصل فانه يخص بالمسند اليه وكالفعلية فانه يخص بالسند وقيل انما قال ذلك لانه لو قال وجب ما ذكر لا فادان كلامه كذا يجري في كل غير مع ان التعريف لا يجري في الحال والتعريف والتقديم في المضاف اليه قال الشارح المحقق وهذا ليس بشئ لان قولنا جميع ما ذكر في البابين غير مختص بهما لا يقتضي جريان شئ من المذكورات في كل ما يباين البابين فضلاً عن جريان كل منهما فيه اذ لا يكتفي ادم اختصاص بالبابين ثبوته في واحد منهما فافهم قولنا ذلك لانه ان المصنف قصد ان كثيراً مما ذكر يجري في كل غير لانه اللائق بمقام التعليل فاختار الكثير على الجميع لعدم صدق ما قصد في حق الجميع والله تعالى اعلم - الهى ندعوك نهاية التضرع والانهال * ونسألك دراية خير من تعلقات الافعال * وحذف عامة فاعلنا عن النظر نأقرا ان الاخلاص في الاعمال التوفيق لتوفيق الاله فالا هم فيما انعمت علينا من الاجال * ولعدم التعدي على طلب رضاك ونزله بمنزلة اللازم من الامال * (احوال متعلقات الفعل) على صيغة اسم المفعول على ما في الرضى وكانه في عرف العربية مختص بما سوى الفاعل ولهذا قال تنبيه دون تعلقه فان الفاعل كالمفعول من الملبسات لامن المتعلقات والمراد به جميع احوال متعلقات الفعل لان وضع الباب لها الا انه اختصر على ذكر البعض الاستثناء عن ذكر الباقي فيما سبق في غير هذا الباب اظهر جريانه فيه كانه عليه وتفسيره بعض احوال المتعلقات حيث لم يذكر البعض كاذكره الشارح المحقق وهم وكيف لا ولولا يكن المراد جميع الاحوال لم يصرف الفطن في الابواب الثمانية والبعض الذي يفصل هنا لا يقتصر على ما اشير اليه ابجالات كما هو هذا الشارح اذ لم يذكر في السابق الحذف كتنزيل المتعدي بمنزلة اللازم (الفعل مع المفعول كالفعل مع الفاعل) التركيب من قبيل زيد قائماً كمرور وقاعد او في مثله بتقديم الحال على العامل المفعول فقولته مع المفعول حال من ضمير في قوله كالفعل والعامل فيه الكاف لتضمة معنى التشديد وقوله مع الفاعل حال من الفعل والعامل فيه معنى الفعل ايضاً اعني الكاف والاصل الفعل والمفعول قيد دخول مع شايع على المتبوع وكانه اشار الى ان كلاماً في قيد تنوط قائده على القيد فكان القيد هو الاصل في نظر البايع وان سمى فضله في علم الآخر (في ان الغرض من ذكره) اي ذكر الفعل مع واحد منهما على طي السابق او ذكر واحد منهما مع الفعل قال الشارح في شرحه هذا هو الحق يعرف بالتأمل واوضحه السيد السند بوجوه ثلاثة احدها ان الكلام في احوال متعلقات الفعل من ذكرها وحذفها وغيرهما لا في احوال الفعل وفيه ان هذه قوطط لعل متعلقات الفعل لا يبان حالها وثانيها ان كل واحد من الفاعل والمفعول قيد للفعل دون العكس والتقدير احق بالعبارة من الاصل وفيه ان الفاعل والفعل ظرفاً للسبب وليس شئ منهما اصلاً للآخر على انك عرفت ان في الفعل للمعية وثالثها ان قوله ما ذكره من متعلق بالمفعول دون الفعل وفيه انه يحتمل في غير ذلك

وقوله وعيشتي الشيباب وليس منها صباى ولا ذواى الهجان اي زمان الصبي فيه كانت الجهل بمنزلة الدخان وزمان الشيخوخة فيه ضعف القوى واستيلاء البرد واليبس بمنزلة الرماد سجد

من الاقتداء

اذ يكتفى

احوال المتعلقات

التقسيم يتألف من كون الغرض افادة الثبوت او النفي مطلقا بمعنى فسرته الشارح به واجاب بان المقادير من الغرض والمقصود وردت السيد السند بان الخراج عن القصد لا يعد من الخواص ولا يعتد به وهو مندفع بان لا يعتد به ما لا يعتد به ما لا يعتد به الا لا يكون غرضنا من حاق الكلام ونظير ذلك ما قد سبق ان كون المسند اليه موصولا يكون للاعتد به الوجه بناء على خبر ثم انه ربما يجعل ذريعة الى انه بعض بالتعظيم اشبهه والتعظيم من المعاني الغرضية الغير المنافية لهدم الغرضية من نفس الكلام وكذلك الاستغراق فان المعرفة مستعمل في الماهية المعينة واعتبار الفرد مدلول اقرينة على انك ان تريد بافادته التعظيم ان ما يفيد من الثبوت المطلق او النفي المطلق في قوة العلم وبمقتضى ولا يفتك عنه ومثل هذا لا يرد بانه ليس افادة يعتد بها اذ لم يجعل التعظيم من الدواعي الى التميز بل جعل الداعي اليه في قوة التعظيم وكشف عن حال ذلك الداعي من يدكشف دأمل ثم جعل فجعل واجاب عنه في شرح المفتاح وجعله اظهر بان التعظيم مدلول الفعل بعونه المقام الخطابي وفيه انه حيث يكون كتابا عن ثبوت الفعل العام فيناسب جمعه مع الضرب الثاني (والاول) من الضريبتين (كقول الجعفي) ابو عبادة الشاعر وهذا النسبة الى الجعفي بالضم ابوحى من طي لاجدى بن تدول بن جعفر لانه شاعر جاهلي (في المعز بالله) اعلى صيغة اسم الفاعل يقال اعتزل فلان عد نفسه عن بزة اي من عز الله او على صيغة المفعول الى المعز باعرز الله اياه والثاني انساب (شجوة) اي حزن (حساده) وغيظ عداه (جمع عدو) (ان يرى مبصر وسمع واع) الاصح الوقف على المنقوص بلاعادة ما حذف بسبب الثبوت ولهذا لا تكتب الياء في فاض على الاسم (اي يكون ذور وبة وذو سمع فبدرك) بالبصر (محاسنه) وبالسهم (اخباره الظاهرة الدالة على اخفاها الاما قد دون غيره) من لم يتصف بها (فلا تجدوا الى منازعه الامامة) مفعول ثان للنازعة (سيلا) مفعول الوجدان الاولى ترك هذا التفرع فان الحاسد يفيض ويغترن بجرد سماع كالات الحسود وان كان بعد موته والحاصل انه نزل يرى ويسمع منزلة الارام واستغنى به عن تقدير المفعول ابدله على ان العام يستلزم المتعلق منه بهذا الخاص فلا حاجة الى تقييده في افادته ولو قدر المفعول لكان هذا التقيد الذي فيه من المبالغة في المدح ما لا يحصى كما لا يخفى وقد ضمن الشاعر كلامه انهم يفيضون من ان يكون لهم بصير وسمع ويتنوع بحسبهم الا يدركوا محاسنه وان محاسنه وان كانت امورا ماثورة صارت في الظهور مما لا يخفى على الابصار ويتعلق به الابصار ونحن نقول قد يجعل الفعل المزل كتابة عن متعلق باكثر من مخصوص والاحسن ان يجعل البيت منه اي ان يكون ذور وبة وذو سمع فبدرك محاسنه واخباره المذكورة ويدرك ضد هالههم ههنا اشكال قوي لم يسمع من سبق فيدري وهو انه اذا جعل كتابة عن المتعلق بخصوص خرج عن ان يكون الغرض منه اثباته او نفيه مطلقا ثم لو لم يجعل كتابة وجعل مع مفعولا مستدام (والا) عطفت للشرطية على الشرطية التي وقعت جزاء قوله فان لم يذكر معه وقوله والانتدبر امتناء ما ذكر في شرط المخطوف عليه ان لم يكن الغرض اثباته لقائله او نفيه عنه مطلقا وذلك اما بان يعتد بانه مفعول او يعتبر في الفعل عموم او خصوص على ما يقتضيه ما نقل من تفسير الاطلاق من المصنف وجعله لا يرتب عليه قوله (وجب التقدير) اي تقدير المفعول به لان الخصوص المذكور ليس بالقييد بالمفعول به وهذا بما يقتضي ان لا يعتبر في الاطلاق الا الاطلاق من المفعول به واعتبر الشارح في هذا الشرط محذوفا وهو بل قصد تعلقه بمفعول (بحسب القرائن) اي بسبب اقراء وجمع القرائن نظرا الى

التعظيم

لأنه لا يكون

المواد او المراد بعض القرائن اختاره على قوله بحسب القرينة اشارة الى كثرة القرائن كما صرح بها في بحث الاجاز حيث قال واولته اي الحذف كثيرة وفصل بعضها ولا يخفى ان الاحق بكونه مقام التفصيل اول مقام احتيج فيه اليه وقد حذف هنا بحسب القرائن ولم يبق حذف المسند اليه والسند مع ان الجميع سواء فيه اشارة الى ان الحاجة الى رعاية القرينة هنا اشد اذ الكلام يتم بدون متعلق الفعل فلا يمكن مخاطب لفهمه مالم يضطره الفاهم اليه بخلاف المسند والسند اليه فانه لا يعرض عن فهم شيء منهما وان عجز بسأل التكلم وعبر عن الحذف في مقام الاحتياج بالتقدير وفي بيان مقام التكنية بالحذف لان التقدير الحذف مع التبة والواجب هو التبة لا الاسقاط والداعي الى التكنية الحذف لانه فتناسب في الاول عبارة دالة على التبة ليصرف اليها الوجوب وفي الثاني ما يخلو عن التبة لتعلق التكنية بما هو خلاف الاصل من الترك والفرق بين مقام التزويل والتقدير * من نقابيس امر التظهير والتقدير * حتى غنم به الفعول * ورجح فيه بعض العقول * على بعض العقول * ومما رجع فيه المصنف الشيخ عبد القاهر والزمخشري على المفتاح وعكس الامر الشارح المحقق في قوله تعالى ولما ورد ماء مدين وجد عليه امة من الناس يسقون ووجد من دونهم امرأين تذودان حيث ذهب الشيخ عبد القاهر والمفتاح الى ان المراد يقع منهم السقي ومنهما الذود لان ترجم موسى عليهما الذود هما وسقى القوم لالسقى القوم المواشي وذودهما الغنم اذا لامدخسل في الترجم لكون المسقى الابل وكون الذود الغنم فلو قيد الفعلان بهما لاهم خلاف المقصود وجعله المفتاح في تقدير يسقون مواشيهم وذودان غنمهما وادعى ان الكلام ينصب الى تلك الارادة قال الشارح هذا اقرب الى التحقيق لان ملاك الترجم انهما تذودان غنمهما حتى لو كانتا تذودان غنم الغنم لم يكن المقام مقام الترجم وكذا حال السقي لانهم او يسقون مواشي غيرهم لم يكن الامر كذلك ويمكن تقوية الشك في ان الترجم بصور الذود لاظم عليهما والسقي للتعدى سواء كان الذود لغنمهما او لغنم غيرهما والسقي لمواشيهم او مواشي غيرهم حتى لو كان ذلك رعاية التوبة لم يكن موجبا للترجم (ثم) اي بعد ثبوت القرينة لا بد من نكتة (الحذف اما للبيان) اي الاظهار (بعد الابهام) اي الاخفاء (كافي فعل المشبهة) اي كاشاع في فعل المشبهة ولم يقل كافي المشبهة ليعلم انه لا يخص بلفظها بل يوجد كلما وجد الفعل سواء ذكر بلفظها او بلفظ الارادة او غير ذلك فانه يحذف مفعولها في الشرط لدلالة الجزاء عليه ولا ينبغي ان يخص ذلك بالشرط كما يوهمه بيان الشارح اذ لا يفرق المتفطن بين قولك بمشبهة هداكم اجمعين وبين المثال المذكور في الحذف لتلك النكتة (ما لم يكن تعلقه غريبا) يوهم ان كون الحذف للبيان بعد الابهام مفيد بذلك الوقت حتى لو كان غرابية في تعلقه لم يكن الحذف لذلك وليس بمراد بل المقيد به الحذف فانه ينتفي القرينة حيث حذف على الحذف لان الغرابية تعارض القرينة فلا يلتفت الذهن الى المحذوف فهم في المفعول القريب الحذف للبيان لا التباس ولا يخفى انه كما ان الحذف في فعل المشبهة مفيد بنفي غرابية التعلق بالمفعول المحذوف كذلك الحذف مطلقا مفيد بنفي غرابية التعلق بالمفعول المحذوف فانه لا ينفى ان هذا هو الذي هداكم اجمعين (لهذاكم اجمعين) مثال لهدم الغرابية او الحذف فعل المشبهة او الحذف للبيان بعد الابهام وقد مر ان التفسير بعد الابهام بوجوب من يد تقرر وتمكين في النفس (بخلاف) الاظهار انه متعلق بالثال اي عدم غرابية التعلق مثل فلو شاء لهذاكم اجمعين بخلاف (محو) قول الحزبي في مزية ابنه ووصف نفسه بشدة الحزن واصبر على مصيبته (واوشنت

ان ابكى دما بكته اعليه ولكن ساحة الصبر اوسع ومنها اعدته ذخرا لكل مله وسهم المنيا
بالذخار مولع فان تعاق المشقة بكاء الدم غريب فلا يصح فيه حذف مفعول المشقة ولا حذف
مفعول مفعوله لانه مفسر كحذفه فتوجه عليه انه كلف حذف ذلك الشاعر البليغ من مفعول
المشقة في مقام غرابية التعاق به ما جعله ملبسا فندفع بقوله (واما قوله فلم يبق منى الشوق غير
تفكرى فلو شئت ان ابكى بكيت تفكر اقلست منه) اى ليس مما تعاقى فعل المشقة فيه بمفعوله غريب
حتى يكون حذف مفعول مفعوله ملبسا اذا بس التقدير واوشئت ان ابكى تفكر ابكيت تفكرا اذا
البلاغة في مقام المبالغة في انه لم يبق فيه غير التفكير ان يقول لو شئت البكاء بكاء اى شئ كان لبكيت
تفكرا لان تقول وان شئت ان ابكى تفكرا بكيت تفكرا لا لما قال الشاعر من انه لا يترتب على
قوله فلم يبق منى الشوق الخ لان بكاء التفكير ليس سوى الاسف والكمد والقدرة عليه لا يتوقف
على ان لا يبق فيه غير التفكير بخلاف عدم القدرة على البكاء الحقيقى بحيث يحصل بدل
الدمع التفكير فانه يتوقف على ان لا يبق فيه غير التفكير لظهور ترتيبه لان بكاء التفكير وان
ليس الا الكمد والحزن من العين لا يمكن الا اذا لم يكن فيه دمع بل لانه كم بين المعنيين فليس
الاشتباه الاحتمال الشعر على المعنى المرجوح ومثله لا يكاد يلبق لدفع الاشتباه فكيف
للاشتباه ولا يخفى ذلك على اهل الانباء ولعمري حل هذا المقام على هذا
الوجه النظام * اخرى بان يوصى باعتناهم الكرام وقد حرم منه اقوام من افعلول بعد
اقوام والله بهدى من يشاء بالاطف والالهام * لكن كلام الابيضاح يشعر بان معنى
قوله ليس منه انه ليس مما يصلح ان يكون الجزاء فيه تفسيراً لمفعول المشقة فيكون اشاراً الى
ما قال الشيخ في دلائل الاعجاز واورد المصنف في الابيضاح لتوضيح قوله (لان المراد
بالاول البكاء الحقيقى) حيث قال لانه لم يرد ان يقول لو شئت ان ابكى تفكر ابكيت تفكرا بل
اراد ان يقول افتانى الفحول فلم يبق منى غير خواطر تجول في حتى اوشئت البكاء فربت جفونى
وصصرت عيني لسيل منها دمع لم اجده ونخرج منها بدل الدمع التفكير فالمراد بالبكاء
في الاول الحقيقى وفي الثانى غير الحقيقى فلا يصلح تفسير الاول والعجب ان اشار مع
تذكيره لكلام الشيخ في هذا المقام ولما في الابيضاح فسر قوله فليس منه بقوله اى
مما ترك فيه حذف مفعول المشقة بناء على غرابية نه لفساده على ما سبق الى
الوهم ووقع فيه صاحب الضرام ومنهم من جعل قوله واماقوله ناظرا الى قوله كما في فعل
المشقة لالى قوله بخلاف وجعل المراد منه ان حذف مفعول ابكى ليس للبيان بعد الابهام
بل لانه اخر لان قوله لبكيت تفكرا لا يصلح به ان المفعول ابكى لانه ليس التفكير ولا رده
التأمل في سابق الكلام والتدبر فيه لانه ليس التفكير مما تداوله اللسان في هذا المقام فقول الشارح
انه انتهى من سوء التأمل وقلة التدبر ليس بذلك (واما لدفع توهم ارادة غير المراد ابتداء)
اما قيد للدفع اى الدفع قبل حدوثه فان التوهم في حيز الحيز انما يحدث بعد سماعه او قيد للتوهم
اى توهم يحدث في ابتداء الكلام فاريد منع حدوثه وان كان يدفعه اخر الكلام وبالجملة
المناسب البليغ لمنع توهم ارادة غير المراد لان الدفع للحدث والمنع لما هو بصدد الحدوث
ومع ذكر المنع لا حاجة الى قوله ابتداء فهو اخصر ايضا (كقوله اى البحرى (وكم ذدت)
دفت (صنى من تحامل حادث) في الشرح كم خبرية مبرزها تحامل حادث فصل بينهما
بفعل متعد فزيد من اللا يتلبس بمفعول ذلك المتعدى لانه اذا فصل بين كم خبرية ومبرز
يكون منصوبا لا متاعا اضافته الى التميز وما ذكره موافق لقول النحاة وفيه انه انما يتدفع به
الالتباس على مذهب غير الا خفس والكوفيين فانهم لما جاوزوا زيادة من مطلقا ليعلم انه

زيد على المفعول والتميز وبهذا يعلم ان الضابط لزيادة من ليس مجرد عدم اليجاب بل هو
اوكون المزيد فيه تميزا لكم الخبرية فصل بين كم بفعل متعد ونحن نقول يحتمل
ان يكون كم استفهامية محذوفة المبرز اى كم مرة او زمانا ويكون زيادة من في المفعول لان
الكلام غير موجب والاستفهام لادعاء الجهل بعدده لكثرة مبالغة في الكثرة وفيه الاستثناء
عن الفصل بين كم ومبرز (وسورة ايام حزن الى العظم) اى قطعن اللحم الى العظم (اذلو ذكر
اللحم ليعا توهم قبل ذكر ما بعده) اى ما بعد اللحم (ان الحزن لم يشته الى العظم بل كان في بعض
اللحم) كذا في الايضاح ونحن نقول التوهم فيه اما انه لم يبلغ العظم ولم يشته اليه بل جاوز
وعبارة المتن يحتمل ان يكون المعنى حزن كل شئ الى العظم من الجلد والعصب
واللحم فالحذف للتعميم (واما لانه اريد ذكره ثانيا) جعل ذلك ثانيا بناء على ان المقدر
كالذكور (على وجه يتضمن ايقاع الفعل على صريح لفظه) اى على المفعول المعبر بصريح
لفظه شاع التسامح بتزويل اللفظ منزلة المعنى ويعكسه وما ذكره لا يشمل الحذف في مثل
عرفت وعرفني زيد لانه ليس ذكره ثانيا على وجه يتضمن ايقاع الفعل على صريح لفظه
بل استناد الفعل الى صريح لفظه فالاولى على وجه يتضمن تلبس الفعل بصريح لفظه
(اظهار الكمال الغاية بوقوعه عليه) الاولى تلبسه به ووجه الاظهار ان في الضمير
خفاء يخاف معه عن الفعلية فلما حفظه عن الخفاء ظهر كمال الغاية به (كقول البحرى
قد طلبنا فلم نجدك في السودة) السيادة (والجند والمكارم) جمع مكرمة بضم الزاء وقع
الميم (مثلا) وهذا المثال انما هو على مذهب البصريين والافتلا مفعول قد طلبنا ووجه
الحذف على ما هو المشهور الاحتراز عن الاضمار قبل الذكر في الفضيلة وعن الاظهار
فان كلاهما خلاف الاستعمال الوارد (ويحوز ان يكون السبب) الحذف (ترك مواجدة
المسوح بطلب مثله) اذ ظاهره التجوز فان ما لا يجوز العاقل وجوده لا يطلب قال الشارح
وابضا في هذا الحذف بيان بعد الابهام وفيه ان البيان بعد الابهام لمزيد التقرير والتكثير
ولا يناسب تقرير طاب المنزل في ذهن المدح ويجوز ان يكون السبب دفع توهم السامع
انه وجدله مثلا وقلقه منه (واما للتعميم) في المفعول (مع الاختصار كقولك قد كان منك
ما يولم اى كل احد) اعترض عليه الشارح بان المفيد للمعوم هو المقدر العام المعلوم
بقرينة الحذف لمجرد الاختصار والاعتراض قوى وان شئ عليه السيد السند
بان منشاء عدم التميز بين ما يكون العلم بتقديره عاما مع قطع النظر عن الحذف وبين ما يكون
الموصل الى تقديره عاما الحذف فانه لما حذف يستدل على تقديره عاما بان تقديره غير عام
والمقام خطاى بوجب الحكم فهنا الحذف للتعميم لانه ما لم يحذف لا يمكن التوصل الى
تقديره عاما بالمقام الخطاى وفي القسم الاول لمجرد الاختصار فان ما ذكره كلام منجب
اذ لا يعقل لمحصل القول الحذف العام للتعميم ولا يكون الحذف قرينة على تعيين العام اذا القرينة
هو المقام الخطاى الدال على ان المقدر عام الا ان الحذف شرط للتمسك به في معرفة
العموم وما من قرينة على تقدير العام الا وهى كذلك فاحسن التأمل ونحن نقول والله التوفيق
قال المصنف في الابيضاح واما المقصد الى التعميم في المفعول والامتناع عن ان يقصره السامع
على ما يذكر معه دون غيره مع الاختصار كقولك قد كان منك ما يولم اى ما الشرط في سله
ان يولم كل احد وكل انسان هذا ويستفيد منه المنطق ان حذف الخاص للدلالة على
ان تعلق هذا الفعل لا يختص بهذا الخاص بل بعمومه وغيره وانما خص التعلق بمقتضى المقام
للاختصاص وكيف لا وقد قال والامتناع عن ان يقصره السامع على ما يذكر معه دون

غيره فلم ان المحذوف الذي كان يذكر معه لا يمكن عاموا وكان بحيث لو ذكر اوهم الاختصاص
فقوله اى كل احد ليس بيانا للمقدر بل للتعميم الذي افيد بحذف الخاص والتقدير ما بولنى
وايلا منه لا يخص بى فافيد عدم الاختصاص بتهرب الكلام عن صورة التخصيص مع
اعتباره في التقدير ونبه بتفاوت بين هذا المثال والآتية بقوله (وعليه والله يدعو الى دار
السلام) فان التعميم المستفاد من السابق للمبالغة وهذا على الحقيقة فان الله تعالى يدعو العباد
كلهم الا انه لا يجيبهم الا اسعداء فالمقدر يدعوكم والمخاطب امة محمد عليه السلام حذف
المفعول افادة لغوم دعوة الله لكل انسان ولا يخفى عليك ان شرح هذا المقام على هذا الوجه
من نفايس الكلام وليس التنبه لك على عظم قدر ما خصني الله به من الانعام في كل
حين وان لا يكون في مقام الامتنان بل لاني اخاف على مالتى اليك من ان يكون مصداقا
للمثل السائر ان الشيء اذا كثرت اثاره (واما مجرد الاختصار) وفي بعض النسخ (عند قيام قرينة)
واعترض عليه بانه مستغنى عنه بقوله وجب التقدير بحسب القرائن واعتذر الشارح بانه
تذكرة لما سبق وغيره بان المعنى عند قياس قرينة على ان الغرض مجرد الاختصار
ورده الشارح بانه لا يخص بمجرد الاختصار بل يشترك فيه جميع الاقسام وينجبه عليه
ان تذكر ما سبق ايضا لا يخص بمجرد الاختصار ولعل مراد المصنف ان الحذف بمجرد
الاختصار انما يحسن عند قيام القرينة من غير حاجة الى اقامتها فان هذا الحذف لتعليل
مؤنة الافادة عند ضبط المقام فلا يحسن ما لم يكن في الحذف تخفيف مؤنة الذكر من غير
حاجة الى مؤنة اخرى (نحو اصغيت اليه اى اذنى) فان النسبة الى الاذن مأخوذة في الاصغاء
فالقرينة قائمة مع ذكر الفعل (وعليه قوله تعالى رب ارني انظر اليك اى ذاتك) فان الجزاء قرينة
على ان المفعول ذاتك وتفاوت بين القرينتين لا يخفى قال وعليه (واما للرعاية على الفاصلة) عدى
الرعاية على تضمين معنى المحافظة (نحو قوله تعالى والصحي والليل اذا سجي ما ودعك ربك
وما قلى) اى ما قلاك ولا من حاجة بين هذا وقول الكشف ان الحذف للاختصار وظهور
المحذوف اذ لا تراحم في التكاثر والاولى بالاعتبار في هذا المقام ما ذكره صاحب الكشف
اذ الحذف للرعاية على الفاصلة لا مدخل له في البلاغة لانه لتحصيل الفاصلة التي هي من
المحسنات البدعية فذكره في علم المعاني انما يصح على سبيل الاستطراد وربما تدور رعاية
الفاصلة الى الذكر (واما الاستحسان ذكره كقول عابسة رضى الله عنها ما رأت منه) عليه
الصلاة والسلام (ولا راي منى اى العورة) والاحسن ان الحذف لتأكيده امر ستر العورة حتى
انه يستلطفها على السامع (واما الكثرة اخرى) قد عرفت منها واحدة اخرى وزك
امر يد التفصيل لاني صرت ممن يخفى وما ذكره الشارح المحقق ما روى في قوله تعالى
يذربا ساسد يد اى ليذرب الذين كفروا من كون الغرض ذكر المنذر به لا غير وفيه ان حذف
المنذر هنا للتنزيل بالنسبة الى المنذر لانه ليس المقصود للتنبيه فهو بمنزلة عما نحن فيه
(وتقديم مفعوله) لم يقل وتقديمه مع ان المقام مقامه ليتضح ضمير عليه فافهم (ونحوه) اى
نحو المفعول والظاهر دخول الظرف والجار والمجرور فيه لاني مفعوله لان محل المفعول الى
الان على المفعول به يدعو الى جملة هنا عليه والمراد بنحوه الفضلات لاشبه الفعل اذ لو كان لفعل
ومفعول نحوه عليهما ولا يذهب عليك ان ما ذكره من التأكيده لا يجرى في الكل اذ لا يقال قائما
جئت وحده ولا لا غيره ولا يوم الجمعة جئت وحده ان خص الحال بالمفعول به وقد نبه بذكر
نحوه على ان البحث السابق ايضا لم يخص بالمفعول به بل يتوقع فيه منك التعميم والمقابلة
وهكذا كان دأبه فريسا يصرح بنحوه وثارة يعتمد على معرفة مخاطبه ان مباحث هذا الفن

تقابل نسخته

مما للقياس فيه مساع وليس جل امره السماع كافي النحو ومما ترك فيه الوصفية بالمقابلة
قوله (ردا لخطأ في التعيين) فانه لا ينحصر التقديم فيه بل يكون نحوه من رد خطاء المخاطب
في اعتقاد الشركة ولا زالة تردده لكن قوله بعد ولذلك الخ كان داعيا الى ذكره لانه يجب
ادخاله في المسار اليه لئلا يتعلل فاعتراض الشارح عليه بانه كان عليه ان يذكره منجبه
واعذار السيد السند بان المصنف لم يذكر ردا لخطأ في الاشتراك وما يتعلق به من التأكيده
بوحده اعتمادا على المقابلة بما سبق ضعف اوجهه الفعلة عن التعليل لكن اعتراضه بان فاته
التقديم في الانشاء نحو زيد اضربه ولا تضربه فان اعتبار رد الخطأ فيه تكلف ضعف
جدال ان كلامه في الابواب السابقة على الانشاء في الخبر بذلك عليه ما ذكره في باب الانشاء
حيث قال تنبيه الانشاء كالخبر في كثير مما ذكر في الابواب الخمسة السابقة فليعتبره النظر
ومما يجب قوله ان الاحسن ان يقول بل رد الخطأ لافادة الاختصاص اذ افادة
الاختصاص ايضا لا يخفى في الانشاء لا تكلف لانها افادة ثبوت شئ لشيء ونفيه عن
غيره ولا يقبله الانشاء (كقولك زيدا عرفت ان امة هناك عرفت انسانا وانه غير زيد)
وهو مصيب في اعتقاد انك عرفت انسانا ونحط في التعيين انه غير زيد (ونقول لتاكيد) اى
تأكيد هذا التقديم لتأكيد رد الخطأ لان المؤكد في المتعارف هو المفيد الاول لامفاده
الانزاعى ان تجعل في جازم بزيد الثاني تأكيد الاول فلا يفترق قول الشارح المحقق اى تأكيد
هذا الرد (لا غيره) اى تقول لاجل ايراد المؤكد كدهذا اللفظ لانك تقول لا يرد انما تأكيد زيدا
عرفت لا غيره كما ذكره الشارح ولعل غرضه تعيين محل لا غيره في المركب (ولذلك) اى ولان
التقديم ردا لخطأ في التعيين ونحوه مما راد على اصل اعتقاد الحكم (لا يقال ما زيدا ضربت
ولا غيره) لانه يوجب التنافض فان ما زيدا ضربت ثابت ضميرك لغيره ونفاه ولا غيره (ولا
ما زيدا ضربت ولكن اكرمه) فان لكن للرد الى الصواب ولا خطأ في اعتقاد عدم الضرب
حتى يرد الى الاكرام بل في مفعول عدم الضرب فالواجب فيه ولكن عرا قال الشارح الا
ان تقوم قرينة على ان التقديم ليس للمحصرك قلت الا يكتفى قوله ولا غيره وقوله ولكن اكرمه
قرينة على ذلك (واما نحو زيدا عرفت فتأكد ان قدر المفسر قبل المنصوب) امالانه في قوة
عرفت زيدا عرفت فبه نكرانه فريد للتأكد واما لان فيها ايهما قبل التفسير وفيه من يد التقرير
(والافتحصيص) اقتصر على التخصيص لانه لازم للتقديم غالبا فنزل التأكيده مع التقديم
ههنا اقلته منزلة عدم وقوله واما نحو زيدا عرفت مرتب بقوله كقولك زيدا عرفت وفي
قوة واما زيدا عرفت فمحمل الامرين وفيه رد على الكشف حيث جزم بانه التخصيص وقال
هو او كذا في افادة الاختصاص من اياك تعد ولا بعد ان يكون في عبارة المصنف اشارة اليه
حيث جعله عين التخصيص مبالغة في كماله في التخصيص ولا يخفى ان التأكيده في زيدا عرفت
ايضا ابلغ منه في عرفت زيدا عرفت وان لم يذكره احد منهم فليكن في جملة نفس التأكيده
ايضا اشارة اليه ثم خفى وجه كونه او كذا في افادة الاختصاص على زمرة الخواص اذ
لا يخفى ان في ذكر المفسر خلوا عن قصد الاختصاص فليس فيه الانكرا لاثبات فليس
فيه الانا تأكيد الاثبات دون الاختصاص والجاهلهم اعضاء الاشكال الى التأويل بحمل تأكيد
الاختصاص على تأكيد كونه باعتبار جزئه النبوي وهذا في هذا المقام احسن المقال ونحن نقول
بتوفيق الله الملك المتعال وجه كونه اكد في الاختصاص ان الاختصاص بفهم اجالا ثم
نقصه لا ولا يخفى تأكيد في تفصيل بعد الاجال ولا فرق بين زيدا عرفت من قرينة قصد
الاختصاص وبينه بدونها في التفصيل والاجال وفي بعض النسخ (واما نحو قوله تعالى واما تعود

فهذه بيانه في الابضاح فيما قرأ بالانصب (فلا يفيد الا التخصيص) قد عرفت انه مبني على الغالب وتزيل القليل منزلة العدم وتجه عليه بعد ان هذا الحصر فاسد افساد اثباته وسلبه اما الاول فلتبني المقام عن قصد التخصيص اذ ليس المقصود ان يهدينا ثود دون غيرهم رد الخطأ المخاطب بل القرض اثبات اصل الهداية لهم ثم الاخبار عن سوء صنيعهم الا ترى انه اذا جاءك زيد وعمر وم سالك سائل ما فعلت بهما تقول اما زيدا فاكرمه واما عمرا فاهنته وليس في هذا حصر وتخصيص لانهما يكن عارفا بثبوت اصل الاكرام والاهانة كذا ذكره الشارح ووافق السيد السند وفيه نظر لان المقام لا ينبو عن قصد القصر الحقيقي بل يساعده فيكون المعنى انا هدينا ثود من اهل زمانهم دون غيرهم اى اصطفيناهم من بين الاقوام بالهداية فلم يصر فواحقه واضاعوه وهذا يدل على سوء صنيعهم واما ما ذكره من المثال فلا ينافي الحصر لان بناء على الغالب واما الثاني فلان التخصيص لا ينفك عن التأكيذ حتى قال الشارح المحقق انه اس الحصر الانا كيدا على تأكيد وقد بين تقديم ما في خبر الله وبعده اما غاؤه ليس التخصيص منها وهي الفصل بين اما والفاء والنعوض عن المحذوف بعد اما وابقاء الفاء السببية متوسطة اذ لا تنضم في ابتداء الكلام ورعاية ما تعارف في كلامهم من شغل جبرما التزم حذفه بشئ اخر ويمكن دفعه بتكلف ان الحصر بالاضافة الى مجرد التأكيذ (وكذلك) اشارة الى قولك زيدا عرفت فلذا اتى بما هو للبعد (يزيد مررت) فانه لم يخطأ في تعيين المهور به وكذلك يوم الجمعة سرت الى غير ذلك ومع دخول اما ليس الا للتخصيص (والتخصيص لازم للتقديم غالبا) اى تقديم المفعول على الفعل وشبهه لما علق التقديم اذ لا يصح في تقديم بعض الممولات على بعض كما سيظهر عليك ولا في تقديم المسند اليه اذ التخصيص والقوى سواء في نحو هو يا بني صرح به الشارح المحقق في بحث القصر من شرح المفتاح ووافق السيد السند في شرح المفتاح وهو ظاهر كلام عبد القاهر في بحث المسند اليه كما مر وكان الاخصر الاعذب والتقديم للتخصيص غالبا اذ في تقييد الزوم بالغالب خرازة وكأنه اراد الاشارة الى توجيه قول المفتاح والتخصيص لازم للتقديم وقد يكون لمجرد الاهتمام او التبرك او الاستئذان او موافقة كلام السامع او ضرورة الشعر او رعاية الفاصلة او السجع وما شبه ذلك (ولهذا يقال في التخصيص والالتفاتين معناه تحريك الامادة والاستعانة) وفي لال الله تحسرون معناه اليه تحسرون لا الى غيره فان قلت تفسير ما قدم فيه المفعول بالاختصاص لا يتوقف على زومه للتقديم غالبا حتى يظهر كونه لهذا قلت تفسيره به مع وجود غيره من التكات كالتبرك ورعاية الفاصلة في المثالين وموافقته واما في عابدون في التبعيد من غير طلب قرينة يدل على انه اللازم غالبا وفيه رد لما قال ابن الحاجب من ان التقديم في نحو الله احد واناك نعبد للاهتمام ولا دليل على كونه للحصر (ويشيد في الجمع) اى في جميع صور تقديم متعلقات الفعل (وراء التخصيص) بعد نكتة التخصيص (الاهتمام بالمقدم) وفيه انه لا وجه لتخصيص الاهتمام بما سوى التخصيص اذ لا ينفك التقديم عن الاهتمام لانهم انما يقدمون الاهم والكسب وفيه ايماء الى ما قال الشيخ عبد القاهر ان لا يجد شيئا يجري مجرى الاصل في التقديم غير العناية والاهتمام لكن ينبغي ان يفسر وجه الاهتمام وينتبه له معنى ولا يقتدى بكثير من الناس في ظنهم كفاية ان يقال انه قدم للاهتمام وقد فصلناه لك تفصيلا في احوال المسند اليه فالمراد بالاهتمام الاهتمام المستند الى امر فهذا الكلام ابضاح لتفصيل بقوله غالبا (ولهذا) اى الاهتمام (يقدر) المحذوف (في) اسم الله مؤخرا) والاولى ولهذا ابضاحا ثلثا بوجه اختصاص تقدير المؤخر بنكتة الاهتمام لانه يجمع من الامر من التخصيص والاهتمام وليس المقصود من قوله

ولهذا الاستشهاد على ما سبق كما يتبادر الى اوههم حتى يرد ان تقدير المؤخر فيه لا يدل على ان التقديم يفيد في الجميع اهتماما بالمقدم ووجه الاهتمام باسم الله بين (واورد) على كون اسم الله اهم فالمراد على قوله ولهذا يقدر الخ او اورد على كون الاهتمام من مقتضيات التقديم فالمراد على قوله المذكور او على قوله وبفقد في الجمع الخ وهناك احتمال في غاية الدقة وهو انه عطف على يقدر اى واكون التقديم مفيد للاهتمام لا محالة او اورد على نظم القرآن اقر باسم ربك واجب بهذين الجوابين فيكون قوله ولهذا للاهتمام لا محالة او اورد على نظم القرآن لانه يصح تقديم اقر ان لم يكن الاهتمام موجبا للتقديم اولا يمكن اسم الله اهم (واجب بان الاهم فيه القراءة) وذلك لا ينافي كون اسم الله اهم في بسم الله لان الفعل فيه ليس اهم من اسم الله لعدم عروضا ما يجعله اهم من اسم الله وبما رضى الجهة الذاتية فيه للاهمية ويزجج عليها كما في اقر اولانا في اقتضاء الاهمية في بسم الله لانه ليس هنا اهمية اسم تعالى وذلك لانها اول آية نزلت بالاتفاق واول ما يؤمر به الرسول بالقراءة فامر القراءة اهم في هذا المقام وقول الشارح لانها اول سورة نزلت بناء الامر على واحد من الاقوال الثلاثة ثانيا فان اول سورة نزلت هي الفاتحة وثالثها هي المدثر لكنه لا خلاف في ان هذه الآية اول آية نزلت وبوجه عليه ان القول بانها اول سورة نزلت لا يستلزم القول بانها لم يسبق هذه الآية شئ في النزول لان الفاتحة اول سورة نزلت على قول مع الاتفاق بان هذه الآية اول ما نزلت الا ان يقال القول بانها اول سورة نزلت لا ينفك عن القول بان جميع اجزائها متقدمة على غيرها ولك ان تجعل وجه اهميتها ان في تقديم اسم الله ايهام الاختصاص وهو لا يناسب المقام اذ ليس مقروا اخر حتى يكون الحصر مفيدا ولا ينبغي ان يقول ان معنى عبارة المتن ان الاهم من القراءة وتخصيص القراءة القراءة فلم يقدم الاسم للافيد الامر بتخصيص القراءة مع ان الاهم الامر بالقراءة لانه بعيد عن الفهم جدا والداعي اليه من الاجتناب عن جعل الامر بالقراءة اهم من اسم الله ليس بسديد اذ لا مانع من كون غير اسم الله اهم منه بعراض (وبانه) اى باسم ربك (متعلق باقرا الثاني ومعنى الاول اوجد القراءة) اى طلب ثبوت القراءة للفاعل من غير تقييد بشئ بخلاف الثاني فان معناه اوجد القراءة باستعانة اسم الله ولم يرد ان الاول منزل منزلة اللازم دون الثاني بوجه ان البناء في باسم ربك زائدة للدلالة على التكرير والدوام كما في اخذت الخطام واخذت بالخطام كما ظنه الشارح فاعترض بانه بعيد وقال والاحسن ان البناء للاستعانة ويصح ان يقال اراد الشارح ان الاحسن في توجيه عبارة الجواب ذلك فتأمل واعترض السيد السند على هذا الجواب على هذا بانه لما بين ان طلب تخصيص القراءة باسم الله لا يناسب كونه اول آية نزلت فلا يصح تعلقه باقرا الثاني لان المطلوب حيث يكون ذلك والشارح لما جعل باسم الله متعلقا باقرا الاول نضا عف الاشكال وهذا الاشكال لا يتجه لان الامر بالقراءة حصل بقوله اقر افهمه يناسب ان يطلب تخصيص القراءة ولو بوجه فائما يتجه لوجه وجه اهمية القراءة ان في تقديم اسم الله ايهام الاختصاص وقد عرفت له وجهها اخر فقول لا اعتداد بايهام طلب التخصيص لان المقام ينفى فقد عرفت لوجه كونه اهم للتبرك به والاستئذان بذكره نعم يرد على جعل بسم الله متعلقا بالاول ان لا يكون القارئ مستغنيا في قراءة السورة باسم الله (وتقديم بعض معمولاته) اى الفعل (على بعض) لان اصله التقديم او اصل الآخر التأخر بل لرعاية الاصلين (كافاعل في ضرب زيد عمرا) فان اصله التقدير على المفعول لكونه عمدة وكون المفعول فضلا واشد اتصاله بالفعل (والمفعول الاول في نحو عطيت

زيدادرمها) أي المفعول الأول لا فصل بين مفعولها الثاني المفعول الأول لما فيه من معنى الفاعلية وهو أنه عاظم أي أخذ للعطاء قبل الأصل تقديم المفعول المطلق ثم المفعول به بلا واسطة حرف الجر ثم الذي بالواسطة ثم المفعول فيه الزمان ثم المكان ثم المفعول له ثم المفعول معه والأصل أن يذكر الحال عقب صاحبها والتابع عقب المتبوع وأن يقدم التبع على الساب كبد والتأكيده على البذل أو البيان وهما بيان هذا ويعرف من هذا الترتيب أنه لو اتصل بأحدها ضمير المتأخر هل يلزم الاضمار قبل الذكر لفظا ورتبة أو لا فضررت بعصاه زيدا ليس فيه ذلك الاضمار لأن زيدا مقدم رتبة وضررت صاحبها بالعصا فيه اضمار قبل الذكر لأن المفعول به بواسطة مؤخر لفظا ورتبة فان قلت تقييد المفعول الأول بباب اعطيت حتى مفسد اذا فصل في كل مفعول أول تقديمه على الثاني قلت تقديم المفعول الأول من باب علمت من قبيل تقديم المسند اليه على المسند وليس مما نحن فيه نعم تقديم المفعول الأول من باب علمت مما نحن فيه لكنه ملحق بالمفعول الأول من باب اعطيت قال ابن الحاجب وهذه الافعال المتعديّة الى الثلاثة مفعولها الأول كفعول اعطيت فهو مندرج في نحو اعطيت زيدادرمها (اولان ذكره اهم) قد عرفت ان الاهمية اصل لا يخطأه تقديم لكن لا بد من بيان وجه الاهمية كما صالة التقديم او كونه نصب عين للتكلم او السامع او كون اخلال في تأخيرها الى غير ذلك فلا وجه لجعل الاهمية قسما لطريقه بل هو نسخ لبيان المفتاح حيث جعل الاهمية اصلا مستندا الى الاصل وغيرها (نحو قتل الخارجي فلان) في القاموس الخارجي رجل يسود بنفسه من غير ان يكون له قدم وازادته في هذا الكلام غير ظاهرة والمستفاد من الايضاح ان المراد من خرج على السلطان حيث قال لما اذا خرج رجل على السلطان وعات في البلاد وكثر به الاذى فقتل وارادت ان تخبر بقتله فقول قتل الخارجي فلان اذ ليس للناس قاتلة في معرفة قاتله وانما الذي يريدونه هو وقوع القتل عليه بالخلصوا من شره (اولان في التأخير) أي للتأخير (اخلا لا ببيان المعنى) مفسود او متعدد بمعنى المقصود وهو انسب وكأنه قال ببيان المراد ماسبق كان تقديمه للمقتضى وهذا وما بعد تقديمه مانع عن التأخير ويندرج في الاخلال ببيان المعنى موجبات للتقديم فصلت في النحو من انتقاء الاعراب لفظا والقربة في الفاعل والمفعول ووقوع الفاعل او المفعول بعد الا او معناها ونظايرها في باب المبتدأ والخبر والفاعل والمفعول فتذكر في الاخلال ببيان المعنى كما يكون بظهور احتمال في التأخير وانما يصرف النفس عن فهم المقصود بان يلتفت اليه او يصير مترددا كذلك يكون باحتمال تعلقه بغير ما عاق به لفظا وان لا يظهر له معنى فليشوش فهم السامع ويوجب تأمله فيه ومكنه معه رجاء تحصيل معنى له ومنه قوله تعالى وقال الملاء من قومه الذين كفروا وكذبوا بآله الاخرة وازفناهم في الحياة الدنيا بتقديم قوله من قومه على الوصف وحقه التأخير لان الوصف من قيمة الموصوف وحق الحال ان تأتي بعد تمام صاحبها لانه لو آخر لا يحتمل ان يكون من صلالة الدنيا على ما ذكره صاحب المفسر فانه ليس الاحتمال الا بحسب اللفظ من غير تأمل في المعنى اذ لا معنى للحياة الدنيا من قوم توح وبهذا الدفع اعراض المصنف على المفتاح بان تعلق من قوله بالدنيا غير مفعول وان شهد له الشارح المحقق بأنه حق وان كان مناقشة في المثال وجعل الشارح اياه مناقشة في المثال اراهم لانه تنازعه في جملة نكتة في الابة الكريمة ويحتمل ان يكون السذين كفرا وبديل بعض من قومه فلا يكون هناك تقديم شيء على شيء (نحو وقال

رجل مؤمن) فيه مثال التقديم لان الاصل فيه التقديم ولا مقتضى للدول عنه لان الوصف المفرد مقدم على المركب كما بين في محله وعلى هذا لا يبدان يقال قدم (من آل فرعون) على قوله (يكنتم ايمانهم) لانه يحتمل الافراد ويحتمل الافراد ينبغي ان يكون مقدا على الجملة الصريحة الا ترى انه يجعل ابن في ابن زيد في حكم المفرد في وجوب التقديم على المبتدأ مع انه جملة لكونها غير صريحة (فانه لو اخر من آل فرعون) عن يكنتم ايمانهم لفهم غير المقصود ولم يفهم المقصود اشار الى الاول بقوله (لنوههم انه من صلالة يكنتم) والاولى صلالة يكنتم لانه ليس له صلات حتى يكون التبعض في موقعه والى الثاني بقوله (فلم يفهم انه منهم) ويحتمل ان يكون التقديم لتحصيل صفة التوجيه وهو اراد اللفظ محتملا لوجهين ولا يذهب عليك ان التخرز عن الاخلال ببيان المعنى يجري في تقديم الفضلة على الفعل ايضا كقولك ازيدا ضربت لانيك لوقات اضربت زيدا لا تلتب الى الاستفهام من الفعل والمراد الاستفهام من المفعول (او بالناسب) عطف على قوله ببيان المعنى أي التقديم لان في التأخير اخلالا بالناسب (كرعاية الفاصلة نحو فاوجس في نفسه خيفة موسى) فان فواصل آلى على الالف تقدم الجار والمجرور والمفعول على الفاعل لذلك وقدم الجار والمجرور على المفعول ليتصل الفاعل بالمفعول ولم يتعرض للتقديم الذي يكون المتكلم لجأ اليه مضطرا كما في وجه الحبيب اعني حيث قدم فيه المفعول على الفاعل لان تقديمه على بلجي اليه لانه لا مدخل له في البلاغة الهيم يتدل اليك في قصر الامال * على خبر ما بعد ختم الآجال * ونسألك قلب وجوه قلوبنا الى التوجه الى افراد كالبابادة يا معبود * والتوفيق لعلك على ما ينبغي في المشاهدة عند شهود كل موجود * يا واجب الوجود * وبإغاية كل مقصود * ايدنا بقصر التقديم على امرك في كل ما هو الاهم * وارزقنا القيام بالنفي والاستثناء في مقام العطف الى التوحيد على الوجه الا (ثم القصر) قالوا هو في اللغة الحبس ومناسسته بالمعنى الاصطلاحي ظاهرة أقول في القاموس القصر اختلاط السلام ولا يعد ان يكون الثقل منه لان في القصر الاصطلاحي اختلاط الحكم الايجابي بالسلب وفي الاصطلاح على ما عرفة الشارح المحقق في شرح المفتاح جعل بعض اجزاء الكلام مخصوصا ببعض بحيث لا يتجاوز ولا يكون انسابه الا اليه ولا يخفى انه لا يصدق على اختصاص زيد بالقيام فانه لا تخصيص فيه لجزء من اجزاء الكلام بالآخر لانه لم يخص الفاعلية زيد بالقيام ولا مفعولية القيام زيد وان لم اختصاص القيام زيد لانه ليس اختصاص جزء بجزء بل اختصاص صفة بموصوف لانه حيث الجزئية للكلام فتقيد السيد السند انشر بف بقوله بطريق معهود في شرح المفتاح احترازا عن قولنا اختص القيام زيد كما اوضحه في حواشيه على شرحه محل تأمل نعم اوجعل القصر مقصورا على الطرق الاربعة احتج الى التقييد لاخراج ضمير الفصل وتعر بف المستدله وتعر بف المستد (وهو حقيقي وغير حقيقي) أي مجازي لان حقيقة التخصيص اثبات شيء لشيء وسلبه عن جمع ما عداه فاستعمله في تخصيص شيء بشيء وسلبه عن بعض ما عداه بطريق المجاز وفيه ان القصر الادعاء في حيث يجب ان يدخل في غير الحقيقي مع ان الاثبات لشيء والسلب عن جميع ما عداه ادعاء داخل في القصر الحقيقي فلذا جعله الشارح مقابلا للاضافي وفيه ان انقصه مطلقا اضافي فالحق بالاضافة الى جميع ما عدا الشيء وغير الحقيقي بالاضافة الى بعضه فالحقيقي باي معنى يعتبر لا يخلو عن شوب الا ان يدعى انه اصطلاح من القوم فترجع المناقشة الى وجه التسمية ويكون هنا فاختيار السيد السند التوجيه الاول ورده على

يريد ان الاخلال ببيان المعنى مجرد ابهام غير المقصود ولو في بدا النظر لا اخلال يخرج الكلام عن الاستقامة وهذا نظير دفع نوههم ارادة غير المراد ابتداء في الخذف والتفاوت ليس الا في العبارة نقشا ولو اراد ببيان المعنى ظهور المعنى لكان اوقع في هذه الارادة

الشارح التوجيه الثاني ليس بذلك فان قلت تقسيم القصر الى الحقيقي والمجازي يستلزم استعمال
القصر في المعنى الحقيقي والمجازي معا قلت المراد بالحقيقي ما يكون حقيقة بالنسبة الى اللفظة
وكذا بالمجازي والافالقصر المنقسم له معنى اصطلاحى يدرج فيه كلا القسمين حقيقة
(وكل منهما) اى من الحقيقي وغيره الحقيقي (نوعان قصر الموصوف على الصفة وقصر
الصفة على الموصوف) قال الشارح الفرق بينهما واضمح فان معنى الاول ان الموصوف
ليس له غير تلك الصفة لكن تلك الصفة يجوز ان يكون حاصلة لموصوف اخر ومعنى الثاني
ان تلك الصفة ليست الا لتلك الموصوف لكن يجوز ان تكون لذلك الموصوف صفات
اخر هذا وفيه بحث لانه لا يستفاد من شئ من القصرين جواز اشتراك الموصوف عليه
بل يحتمل امتناع الاشتراك فليس الجواز مدلول القصر وايضا لا موجب لافراد الموصوف
وجمع الصفة وقال السيد السند وجه الامتناع فيهما ان القصر انما يتصور بين شيئين
بينهما نسبة فاما ان يكون قصر النسب الى الموصوف وهو المراد بقصر الموصوف
على الصفة واما ان يكون قصر النسب الى الموصوف على الموصوف وهو المراد بقصر الصفة على
الموصوف وفيه ان قولنا ماضرب زيد لا يعر او فيه قصر الفاعل على المفعول وبينهما نسبة
هى فاعلية زيد لمعرو فزيد منسوب الى معرو وقد قصر باعتبار هذه النسبة على معرو ومع ان زيدا
ليس صفة معنوية لمعرو فلا يصح هذا الوجه لا تحصار (والمراد المعنوية لا التعت الخوى)
لما ذكر الصفة في بحث السيد السند اليه بمعنى التعت حيث قال واما وصفه اى اراد الصفة
اجتناب هذا الى التنبيه على نفي ارادته لانه مظنه ان يتبادر الذهن اليه ولم يقل المراد
المعنوي لا المتعوت لان المذكور بالذات في الكتاب سابقا للصفة الموجبة لاشتباه الصفة
هنا بانعت ولا بد هنا من تنبيه آخر وهو ان المراد بالصفة المعنوية اعم مما يتقيد من الكلام
ومما هو مصرح به حيث وصف به صريحنا ليتناول ماضرب زيد او لا في الدار
ان غير ذلك اذ ليس المفعول في الكلام موصوفا ولا الفعل المذكور وصفه بل يستلزم
وصف هو المضروبة ويجعل المفعول في مال الكلام موصوفا والصفة المعنوية يقال
على ما قام بالغير وعلى ما تجر به على الغير ويجعل الغير فردا له وذلك بحمله حالا او خبرا
او نعتا والظاهر ان المراد الثاني ولو اراد الاول لم يكن الموصوف عليه في ما الباب
الاساس وما زيد الا اخوك ساج واخوك بل الكون ساجا وهو خلاف المشهور وتأويل عنه
مدوحة وهذا كما قال وصف المحمول واما حمله على مادل على ذات مبهمة باعتبار معنى
هو الموصوف فبعد اذ لم ينته وصفها بالمعنوية ولا يصح في كثير من موارد القصر الا
بتكلف او تعسف ولولم يكن ثمة التعت على ما ينبغي وما يتلقى بتعريفاتهم له من النقص
والارام مما بعده عقلاء الانام من فضول الكلام لذكرت ما ينبغي عنه اولوا الاحلام
(والاول من الحقيقي نحو ما زيد الا كما تب اذا اراد ان لا ينصف بغيرها) اى بغير الكتاب
وتأنيث الضمير لانها صفة واكتفى عن تعريفه بالتمثيل اشارة الى وضوحه بخلاف غير
الحقيقي وقيد مثال هذا القسم دون قسمه لمعرفة القيد في مثال قسمه بالمقابلة (وهو لا يكاد
يوجد) مقابلة في نفي وجوده والمراد امانتي وجوده في نفس الامر حتى يكون نفي الصدق
هذا القصر فلا ينافي تقسيم الحقيقي اليه لانه يكفي للتقسيم وجود الكاذب منه على انه لا كلام
في وجود الادعائى منه واما نفي لوجوده في ما بين التركيب وحينئذ معنى قوله (لنعد
الاحاطة) لظهور تعذر الاحاطة (بصفات الشئ) ظهورا لا يخفى على احد فلا يأتى
بهذا القصر عاقل لعدم امكان القاط فيه ولا القاط وحينئذ التعويل في التقسيم على

ما يقصده بالمبالغة ووجه تعذر الاحاطة الكثيرة وخفاء الكثير بحيث لا يهملها الا العليم الخبير
(والثاني كثير نحو ما في الدار الا زيد) مراد به الدار المخصوصة وههنا اشكال قوى وان لم يسمعه
من قوى وهو انه يمكن قصر حقيقي في كل قصر اضافي فينبغي ان يوجد قصر الموصوف على
الصفة بهذا الاعتبار كثيرا فتقول في ما زيد الا قائم ما زيد بشيئا ما تعقده الا قائم (وقد يقصده)
المتبادر عوده الى الثاني لكونه اقرب ولان التعديل الظاهر فيه قد يقتضيه اذ كون الادعائى
في مطابق الحقيقي قليلا وليس القسم الاول منه الادعائى والثاني ايضا يكون ادعائيا
خفى فلذا اختار الشارح عوده الى الثاني اعتمادا على معرفة امكان قصد المبالغة في الاول
ايضا هذا اذا لم يتوقف المجاز على صحة المعنى الحقيقي اما اذا توقف فيتمين العود الى الثاني
(المبالغة اعدم الاعتداد بغير المذكور) او كمال الاعتداد بالمذكور فالاول في مقام مذمة
غير المذكور ودعوى نقصانه والثاني في مقام مدح المذكور وبيان نهاية كماله والفرق
بين الحقيقي الادعائى والاضافي في موارد الاستعمال دقيق كثير اما بتبليس احد القاصدين
بالآخر فليأمل السامع الذكر للالتفات ولا نقول ان الفرق بين مفهوم الادعائى والاضافي
خفى كما فسر به السيد السند دعوى الشارح دقة الفرق بينهما وهذا يخفى ومن البدائع
الدقيقة المستخرجة بمعونة الفطرة الرفيعة انه يقصد بالمبالغة بالقصر الاضافي فيقال لمن
اعتقد ضرب زيد وعرو ماضرب الا زيد لا رداعته بل لتزليل ضرب عمرو ومثاله العدم
هذا والمحمد لله على ما نعلم (والاول) اى قصر الموصوف على الصفة (من غير الحقيقي
تخصيص امر بصفة دون) صفة (اخرى او مكانها) اى صفة اخرى (والثاني) اى قصر
الصفة على الموصوف من غير الحقيقي (تخصيص صفة بامر دون آخر او مكانه) ومعنى دون آخر
تجاوز الآخر فهو حال عن الامرا والفاعل المحذوف للتخصيص وهو في الاصل اوفى مكان
من الشئ يقال هذا دون ذلك اذا كان احط منه قليلا ثم استعمل للتفاوت في الاحوال فقل زيد
دون عمرو في الشرف ثم استعمل في كل تجاوز حسد الى حد وتخطى حكم الى حكم كذا قيل
ويمكن ان يكون الاستعارة لتجاوز من اصل معناه لامن التفاوت في الاحوال وبالجملة فقصده
على الظرفية وان لم يتبق كما هو شأن الظروف اللازمة للظرفية لانه مع الانتقال عن الظرفية
يلزم نصبها ومنه لقد تقطع بينكم بالنصب مع فاعليته فاليك وان تجعل نصبه على الحالية
وبالجملة فهو يقتضى تجاوز صاحبه عما اضيف اليه في عامله ويجعل تعلق عامله بمخصوصا
بصاحبه وينتج الاشتراك بينه وبين ما اضيف اليه فقولك جاء زيد دون عمرو يقتضى تجاوز
زيد عن عمرو في تعلق الجئ به وينتج اشتراك التعلق بينهما اذا تم هذا فتقول في التعريفين
اشكال قوى لانه يفيد ان القصر تخصيص خصصه بشئ دون اخر فيكون في القصر
الاضافي اثبات التخصيص لا مرفوعه عن اخر ومن البين فساد ولو جوز التجوز بالتخصيص
عن الاثبات فيكون معنى تعريف قصر الموصوف على الصفة مثلا اثبات صفة لامر دون
اخرى يكون مجرد اثبات الصفة قصر الان قوله دون اخرى لا يفيد سلب صفة اخرى
بل لا يفيد اعدام اثبات صفة اخرى وهو متحقق مع السكون عنها وكذا الحال
في قوله او مكانها واستعرض عليه الشارح المحقق بأنه يصدق على القصر الحقيقي
لان المراد بقوله دون اخرى ما بين الواحدة والمتعددة والا لم يكن التعريف جامعا
لخروج قصر اضافي اعتبر فيه الاضافة الى متعددة كقولك زيد كاتب لا شاعر
ولا نجيم لمن اعتقد الشراكة الثلاثة او العكس وبؤيده ان المفتاح قيد التعريف بما يخرج
الحقيقي حيث قال هو تخصيص الموصوف عند السامع بوصف دون ثان فاعتبر اعتقاد السامع

تدبر الله عن القصر الحقيقي اذ لا يعبر فيه اعتقاد السامع ووقفه السيد السند حيث قال اولم يكن في تعريف المفتاح قوله عند السامع لمجملته شاملا للقصر الحقيقي كمن غفل عن هذا القيد وجعله شاملا معه الحقيقي وعرض به الشارح والجا الاشكال الشارح الى ان قال هو تعريف بالاعم اذ اس المقصود منه التمييز عن الحقيقي بل تعريف بقرب التفسير الى قصر الافراد والقباب والتعيين عليه وهذا مع ضعفه كما لا يخفى لشيء عجيب لا يليق بمحصل فضلا عن محصل من ذوي الابواب وهو ان المصنف صرح في الايضاح بان السكاكي اعمل القصر الحقيقي فلو كان عنده ان التعريف بشبهه لما حكم بالاهمال فان قلت قد ذكرت ان في تعريف السكاكي ما يخرج منه فاذا لم يحكم بشبهه قلت لو كان يعلم ان هذا القيد لا يخرج له السقطه عن تعريفه ولم يقصد التعريف بالاعم ويمكن ان يجاب عنه بان مكانها اي صفة اخرى يقتضي ان يراد بصفه اخرى صفة ثابتة حتى يتعلل له مكان ولا يمكن ان يراد الثابتة في نفس الامر فالمراد الثابتة في اعتقاد التكلم وذلك يدعي ان يراد باخرى في قوله دون اخرى ايضا الصفة الثابتة في اعتقاد التكلم لانه مرجع الضمير في مكانها. ولهذا سقط المصنف قول السكاكي عند السامع عن تعريفه اعتمادا على اناساق الذين البه من باقي التعريف ولما لم يقيد السكاكي القصر في مقام التعريف بهذا التعريف بغير الحقيقي وكان كلامه موهما انه يعرف مطلق القصر وتنبه المصنف انه تعريف لغير الحقيقي وعرف غير الحقيقي به استعرازا بقال تعريفه غير مانع لانه تعريف لمطلق القصر حيث عرف السكاكي به مطلق القصر فدفعه في الايضاح بان السكاكي اعمل القصر الحقيقي دفعا لما يجبه عليه لا تعرضنا به اذ لا بأس باهمال ما لا يتعلق به غرض كلي في البلاغة وظنه الشارح اعتراضا على السكاكي ودفعه بانه داخل في تعريفه فكيف يكون موهما وقد عرفت ما فيه (فكل منهما) يتجه لما ينضمه التعريف من التوزيع (ضربان) فالاضرب اربعة تخصص امر بصفه دون اخرى وتخصص امر بصفة مكان اخرى وتخصص صفة بامر دون آخر وتخصص صفة بامر مكان آخر (والمخاطب بالاول من ضربين كل من يعتقد الشركة) هكذا انفقت كلتهم وينبغي ان يصح خطاب من يعتقد انصاف المسند اليه بالمقصود عليه ويجوز انصافه بالغير فيقصر قطعا لجواز الشركة وجعل المفتاح من تساوي عنده داخل في المخاطب بالاول لانه يفيد ان الصفة بموصوف دون آخر من جواز المخاطب انصافه بها لا مكان من جهله متصفا واخطا لانه لم يجعل احدهما متصفا بل جواز انصاف كل منهما فلا يسامكان متميز عن مكان الاخر حتى يعقل جعل احدهما مكان الاخر قال الشارح وهو الحق لكمال وضوح فساد ما ذكره المصنف ورجح كونه هفوة منه على ان يتكلف التجميع كلامه لانه لا يمكن تجميعه الابتكافات ولا يطبقها اللسان وبضيق عنها الا وان فارجع الى الشرح ان استهيت البيان ونحن نقول بتوفيق المستعان قد خالف المصنف المفتاح في جعل قصر التعيين تحت قوله مكان آخر ومكان اخرى لا تحت قوله دون آخر ودون اخرى بجماع بين قصر القاب وبينه هو انهم سأل من اعتقد الانصاف بالنظر الى احد الامرين لا بالنظر اليهما وبانهما اردا اعتقاد المخاطب العكس يانه ان مخاطب قصر التعيين في طلب التعيين في عرضة الخطأ في التعيين وعلى تقدير خطا في التعيين رده القصر الى العكس فقصر التعيين ردا لخطا بالقوة كما ان قصر القاب ردها الخطا بالفعل ولا فرق بين خطأ في ردهما الا بانه في قصر التعيين بالقوة في قصر القاب بالفعل فظهر ان الحق مع المصنف ولا هفوة منه وبهذا ظهر كون قصر التعيين ردا لخطا وان اشكل على القبول (ويسمى قصر افراد لقطع الشركة) المعتقد على ما حققه المصنف ولقطع الشركة المعتقد

او بحسب الجوز على ما زعم المفتاح (وبالثاني من يعتقد العكس) اي عكس الحكم الذي اشتمل على القصر (ويسمى قصر قلب) لان الغرض منه قلب ما عند المخاطب هكذا كلتهم وينبغي ان يجوز ان يكون المخاطب من اعتقد ثبوت الحكم لمن نفيه وجوز ثبوته للاخر فتنبه للاخر وتنبه عما قبله (لقب حكم المخاطب او تساوي اعنده ويسمى قصر تعيين) لانه يقطع الاحتمال الذي عند المخاطب قال الشارح هذا التفسير لا يجري في القصر الحقيقي اذ العاقل لا يعتقد انصاف امر بجميع الصفات ولا انصافه بجميع الصفات غير صفة واحدة ولا ترده ايضا بين ذلك وكذا لا يعتقد اشتراك صفة بين جميع الامور ولا ثبوتهما للجمع غير واحدة ولا تردد ها ايضا بين الجميع وفيه نظر لان القصر الحقيقي يصح ان يكون رد اعتقاد ان في الدار زيدا مع انسان فيقال في رده ما في الدار الا زيد لانه لا بد اني انسانها من عموم التي كما لا يخفى لصحة قولنا ما في البلد من علمائه الا زيد لمن اعتقد ان جميع علمائه في البلد او تردد المستبين علمائه او يجعل المسند لما سوى زيد من علمائه على انه لا مانع من رد اعتقاد الشركة بالقصر الحقيقي فيكون قصر افراد وقلب اعتقاده به فيكون قصر قلب والتعيين به كذلك نعم لا يجب ان يكون المخاطب به واحدا من هؤلاء بل يحتمل ان يكون خا الذهن ومن يدافع قصر القلب ما يريده الشركة فكان كالجامع للقصر ونقضه اذ القصر قد يكون اقطع الشركة ولا يكون للشركة فيكون الكلام معه كالجامع بين المتنافيين وفيه السحر الواضح الذي يوجب الحسن والزين كقوله تعالى وارسلناك للناس رسولا فانه قدم للناس للتخصيص وقصر القلب وذلك انما يتحقق بحمل الناس للاستغراق اي لجميع الناس لا لبعضهم رد الاعتقاد من ادعى انه في العرب فقط فصار بذلك القصر رسالته مشتركا بين الناس متقلا من الخصوص الى العموم وهذا من دقائق القصر (وشرط قصر الموصوف على الصفة افراد عدم تناق الوصفين) قال المصنف في الايضاح ليصور اعتقاد المخاطب اجتماعهما وهذا التعليل يدل على ان المراد عدم ظهور تناق الوصفين وصرح اعتقاد اجتماع المتنافيين من يخفى عليه تناقهما ونحن نقول وهكذا ينبغي ان يشترط عدم تلازمهما ليصح اعتقاد التكلم والمخاطب الانفراد (وقلنا تحقق تناقهما) اي تناق الوصفين ليكون اثبات المخاطب النقية في كلام التكلم مشرا بانتفاء غيرها هكذا في الايضاح من غير خطأ وان وهم البعض ان مراده ليكون اثبات التكلم ما قبلته في كلامه مشرا بانتفاء غيرها وبالجملة فيه نظر لان معرفة انتفاءها لا يتوقف على هذا بل يحصل في كلام التكلم بالقصر وفي كلام المخاطب يمكن بطرق غير بصورة لا يخفى وايضا يخرج حينئذ ما زيد الاشاعر لمن اعتقد انه كاتب لاشاعر عن اقسام القصر على انه لاشبهة في انه قصر قلب كما صرح صاحب المفتاح ومنهم من قال مراده تناق الوصفين في اعتقاد المخاطب وهذا عجيب كيف لا وقد غفل عن قوله وقصر التعيين اعم لانه ان اراد بالتناق في اعتقاد المخاطب اعتقاده سلب احدهما واجبا لآخر فلا يوجد معه قصر التعيين وان اراد عدم اجتماع اعتقاده هما فلا يوجد قصر التعيين مع قصر افراد واعجب منه ان الشارح المحقق غفل عن فساد كلامه من هذا الوجه وتثبت في ابطله تارة بانه حينئذ يكون شرطا ضايعا لا غناء معرفه ان قصر القلب هو الذي يعتقد به مخاطب العكس عنه وتارة بانه صرح صاحب المفتاح بان المخاطب يجب ان يعتقد العكس فلا يصح قول المصنف انه لم يشترط في قصر القلب تناق الوصفين ولا يذهب عليك انه لا وجه لتخصيص الشرط بقصر الموصوف على الصفة لانه اتم الاشتراط

يذبح ان يكون شرط قصر الصفة على الموصوف ايضا في الافراد عدم تنافي الموصوفين في الوصف فقال لا يصح القصر افرادا في افضل البلد الا يزيد لانه لا يجمع الموصوفان في وصف الافضلية بل يصح ذلك القصر فلسا وكأنه لم يقصد التخصيص بما ذكره بل عول على ظهروا المقايضة (وقصر التعيين) كانه لم يقل وقصر التعيين منه (اعم) لاجراء الحكم على الاعم والتعيين على ان الحكم السابق ايضا لا يخص والمراد بالاعية الاعية بحسب التحقيق بمعنى ان كل ما يصلح لاحدهما يصلح للتعين ووجه الصلح للتعين ما يصلح للافراد وربما يصلح له ما يصلح للقلب كما صرح به في الايضاح لكن عبارته حيث قال كل ما يصلح ان يكون مثالا لقصر الافراد او قصر القلب يصلح ان يكون مثالا لقصر التعيين من غير عكس غير صحيحة اظهور صدق كل ما يصلح مثالا لقصر التعيين يصلح مثالا لاحدهما لكن مراده ما ذكرنا في قوله وشرط قصر الموصوف على الصفة افرادا عدم تنافي الوصفين وقلنا تحقق تنافيهما العطف على عالين مختلفين من غير تقديم المحرور ووجهه موجود (ولا قصر طرق) كانه يسه بترك وصف الطرق بالاربعة على وفق المفتاح والعدول من قوله اولها وثانيها الى منها ومنها على ان الطرق لا تنحصر اذ منها ضمير الفعل وتعرف بالسند او السند اليه بلام الجنس وليذكر هنا لان كلامه في الطرق العامة وهما مخصوصان بالسند والسند اليه (منها العطف) كانه شاع العطف في هذا البحث في العطف بلاويل مع التني في المعطوف عليه فلذا اطلق والافليس غيرهما سوى لكن من طرق القصر ولكن ليس من طرق العامة لاختصاصها بقصر القلب وقال السيد السند في شرح المفتاح عدم ذكره اسبقه في بحث العطف وكأنه اكتفى في كون الطريق من الطرق العامة بان لا ينحصر على طرفين مخصوصين كالسند والسند اليه وكأنه يهتكر التناهي على انه لا يتجاوزهما لابلالاكتفاء بهما والالكان الاكتفاء بالابا ايضا مقتضيا لعدم تجاوز التني والاستثناء الا (كقولك في قصره) اي قصر الموصوف على الصفة (افرادا زيد شاعر لا كاتب او ما زيد كاتب بل شاعر وقلبا زيد قائم لا قاعد او ما زيد قائما بل قاعد) وليس زيد قائما بل قاعد (وفي قصرها زيد شاعر لا عمرو او ما عمرو شاعرا بل زيد) ويصح ان يقال ما شاعر عمرو بل زيد لكنه يجب حينئذ رفع الاسمين لطلان عمل ما بتقديم الخبر كذا في الشرح ودليله قاصر واطلاق دعواه للصفة فاسد اما الاول فلان رفع الاسمين لطلان عمل ما اذا كان زيد مبتدأ والصفة خبره واما الثاني فالصفة مبتدأ وما بعده فاعلا فليس رفع الاسمين لطلان عمل ما بتقديم الخبر بل لان ما لا يعمل الا اذا دخل على المبتدأ والخبر واما الثاني فلان صحته انما يتم لو لم يكن عمرو فاعلا اذ حينئذ لا يصح لانه يطل التني فيما بعد بل فيلزم عمل الصفة من غير اعتماد وكأنه اراد ويصح ان يقال ما شاعر عمرو بل زيد بتقديم الخبر على الاسم واما ما ذكر العلامة في شرح المفتاح من انه لا يجوز تقديم خبر ما على اسمه مع العمل وبدونه ايضا فخلافا للمجمع عليه قال الشارح لما لم يكن في قصر الموصوف على الصفة مثال الافراد صالحا للقلب لتسا في شرطهما عند المصنف افراد لكل مثالا في جميع الطرق بخلاف قصر الصفة فانه لاطلاقه عن الشرط يعني اقسامه مثال فلذا اكتفى ولمسا كان قصر التعيين اعم فجميع الامثلة تصلح له فلم يتر ضرره هذا وهذا كلام قوي يزيف ما ذكرناه انه ترك المصنف اشتراط قصر الصفة مع عدم التفاوت بينه وبين قصر الموصوف اعتمادا على المقايضة فكانه لم يذهب لعدم التفاوت وكأنه اراد الشارح انه افراد في الاكثر والافه لم يفرد

في التقديم وهما بحث شريف لا يحق الا لرجل كريم تلقى اليك بالهام ملك عليهم وهو ان قولك زيد شاعر لا كانت الفاء حكيم لمخاطب يعلم الاول فيخلو عن فائدة الخبر اذ من البين ان ليس مقصودك افادة انك عالم به بل مقصودك تسليم ما اعتقده ولم يعد فائدة الخبر وثانيهما منكر وقد خلا عن المؤكد وان زيد قائم لا قاعد القاء حكيم منكرين بلان كيد ويمكن ان يقال القصد بالاول افادة العلم به لان التسليم معناه الموافقة مع الخبر في العلم والثاني تأكيده بانه الفاء مقرونا بتسليم بعض الدعوى فكانه قال اتى اخبر مع نصفه وتحقق فيا وافق فيما اعلم واخاف فيما هو منكر واما زيد قائم لا قاعد فقد تأكد فيه لا قاعد بفهمه قبل ذكره من اثبات القيام وتأكيده الحكم بالقيام بنفي القعود بقدر تقرر ان احدهما واقع ومن هذا اندفع ان قوله لا قاعد لقولانه انضج باثبات القيام ودفعه الشارح المحقق بان ذكره للتنبيه على ان المخاطب يعتقد العكس ويحرد الاثبات خال عن هذه القاعدة ولا يذهب عليك ان طريق العطف مخصوص بغير الحقيقي لا يجري فيه قصر حقيقي (ومنها) اي من الطرق (التني والاستثناء) لا الاستثناء مطلقا اذا استثناء من الايجاب ليس القصد فيه الى القصر بل الى تصحيح الحكم الايجابي فهو بمنزلة تقييد طرف الحكم فكما ان جاءني الرجال اعلم ليس قصرا كذلك جاءني الرجال الا لجهال ليس قصرا وهذا بخلاف الاستثناء من التني فان المقصود من نحو ما جاءني الا زيد قصر الحكم على زيد لا تحصيل الحكم والال قليل جاءني زيد فتأمل وقال السيد السند في حواشي شرحه على المفتاح ولعل السرف في ذلك ان المستثنى اذا كان جزئيا للمستثنى منه كافي المفرغ من التني نحو ما جاءني الا زيد وما يؤل اليه المفرغ المذكور اذا صرح فيه بالمقدر نحو ما جاءني احد الا زيد حسن ان يعتبر اعتقاد المخاطب للشركة او للعكس او ترده في ذلك الجزئي وما يقابله من الجزئيات الاخر واما اذا كان المستثنى جزءا من المستثنى منه كافي قولك جاءني القوم الا زيد او قولك قرأت الا يوم كذا فانه لا يحسن فيه ذلك الاعتبار كما يشهد به الذوق السليم وفيه ان فيما ذكره دعاوى غير بينة ولا بينة ويوجب ان لا يكون ما جاءني القوم الا زيد اللقصر ولا يفسد عدم كون جاءني كل رجل الا زيدا قصرا (كقولك في قصره) افرادا (ما زيد الاشاعر و) قلنا (ما زيد الاقائم وفي قصرها) افرادا او قلنا (ما شاعر الا زيد) والكل يصلح مثالا للتعين والتفاوت بالمخاطب وفي هذا التل تحقيق دقيق يخص بالتهله من حد نظره في ادراك اسرار العربية وهو ان ليس التقدير ما احد شاعر الا زيد لانه يجب نصب شاعر لان نقض التني بالا لا يوجب ابطال عمل ما الا في ما بعد الا الا ترى ما زيد شيئا الا شيئا وما شاعر احد الا زيد على ان يكون زيدا فاعلا لانه يشكل عمل شاعر في زيد لانه لا يطل نفيه فيما بعد الا لم يبق معتمدا على التني فيما بعد الا تعين ان يكون المقدر مبتدأ مؤخر او لعلك تنظر في تحقيق ما ذكرناه في شرح الكافية في انتفاض نفي ما ولا بالافنية في هذا المقام نعم (ومنها) اي من الطرق (انما) حذف من عبارة المفتاح المضاف اذ فيه ومنها استعمال انما لظنه به انه حشو ومفسد حيث يوهم ان دلالة انما ليست بالوضع كما وهم البعض لكن ادرجه المفتاح لان الطريق ما يسلكه السالك ويستعمل به وذلك استعمال انما فانه فعل يشغل به كاخواته لانفس انما (كقولك في قصره) افرادا (انما زيد كاتب و) قلنا (انما زيد قائم وفي قصرها) افرادا وقلنا (انما قائم زيد) قال الشارح المحقق ان الشيخ لم يوافق المفتاح في عموم طريق العطف وانما لاقسام القصر بل قال انهما لقصر القلب ومانع من الشرح في بيانه لا يدل الاعلى المتبادر من انما قصر القلب اذا اطلق من غير تقييد بنحو وحده انما ان يشعر بقطع الشركة او بما يشتر بقطع التردد

من قولك بلا شبهة وبلا تردد او قطعاً ومن البين ان ما ذكره انما يستقيم مع اطلاق العطف حتى لو قيل جاء في زيد لا عمرو ابضا لكان بقطع الشركة فلا منافاة مع السكاي في الحكم بل في المثال حيث فان منه التقييد ونازع السيد السند فيما ذكره في انما بان المتبادر من الثاني والاستثناء قطع الشركة فاذا ذكره انما يمكن انما بمعنى ما والا كما اشتهر بل بمعنى العطف ونحن نقول لعل كلام الشيخ مبين على ان المتبادر من التخطئة التخطئة من كل وجه وذلك في قصر القلب فاذا ذكره من تبادر قصر القلب جاز في الجمع وتشبيهه انما بالعطف كلام على سبيل التمثيل (لتضمنه معنى ما والا) علة لكون انما من طرق القصر وكان الاول ان يقدم على هذا الدعوى ودليله بيان وجه كون الثاني والاستثناء مفيداً للقصر فذكره بعد ذلك كإفعله فوت لترتيب الكلام والتقديم ابضا من طرق القصر لتضمنه معنى ما والا وهذا في الامة قولهم شرأه ذئاب عاها ذئاب الاشر فخصص انما بهذا التعليل تخصيصاً بلا تخصيص الا ان يقال خصه بالتعليل للاشارة الى رد ما ذكره بعض الاصوليين من ان وجه افادته القصر انما في انما بالاثبات ولا يرجع الثاني والاثبات الى ما بعده لظهور التناقض فاحدهما راجع الى ما بعده والاخر الى ما عداه وكون ما راجع الى ما بعده خلاف الاجماع فتعين الاثبات لما بعده والثاني لما عداه والمارده لكونه تكلفاً بعد اعراض الاختيار وليس تخصيصه بالتعليل لما ان بعض الاصوليين انكروا كونه مفيداً للقصر كما يقول النبي صلعم (انما الاعمال بالنيات) وبقوله انما الولاء بالعتق على ما نقله الرضي في بحث وجوب تقديم الفاعل لان كون التقديم ايضاً مفيداً للقصر مما خالف فيه الشيخ انما اوجب على ما مر وقد استدلل على تضمنه ما والا بالوجه ثلثة اشارة الى الاول بقوله (لقول المفسرين) وكأنه استدلل باجماعهم فان قلت التفسير مستخدم في هذا الفن فكيف يتمك صاحب هذا الفن بقول اصحاب التفسير فيما ادعاه وهو مردهم في تجميع دعاويهم قلت التمسك بقوله من حيث انهم علماء العربية لامن حيث انهم اصحاب التفسير الا انه عين مكانا قالوا فيه ذلك فالوجه في الحقيقة اثبات قول ائمة العربية واستعمال العرب (انما احرم عليكم الميتة بالنصب معناه ما حرم عليكم الا الميتة) وايد قولهم بقوله (وهو المطابق لقراءة الرفع لما) اذ القراءة ان المراد ان يكون بعضها مفسرة لبعض فاذا كان قراءة الرفع مفيدة للحصر المحرم في الميتة ينبغي ان يكون المراد في قراءة النصب ايضاً الحصر فلو لم يكن انما للحصر لكان النظم مفوتاً لاداة الحصر مع ارادته تعالى عن ذلك ولما كنيت بقوله لقراءة الرفع من غير تعرض لحرم يسادر منه ان حرم على حاله التي كانت له في قراءة النصب وهو البناء للفاعل وهو المراد اوفي قراءة البناء للفاعل بحتمل ان تكون الميتة مرفوعة حرم فلا تكون فيه دليل على كون انما للحصر ووجه ارادة الحصر في قراءة الرفع على ما بينه المفتاح ان ما موصولة اذ لا مجال لكونها كافة والا لم يصح رفع الميتة لاعتبار انما حرم الله عليكم شيئاً هو الميتة ولا يجوز حذف موصوف الجملة في مثله كما بين في محله والميتة خبره فهو مثل المنطلق زيد اذ اللام في اسم الفاعل موصولة وقد عرفت انه يغيب قصر الجنس وبهذا يدفع ما توهم من قلة التبع وعدم التبع ان قراءة الرفع مفيدة لقصر الميتة على ما حرم وقراءة النصب عكسه فكيف يتطابقان فان قلت انما كيد ليس يقوى اذ لا يلزم الحصر تعريف المسند اليه تعريفاً جنسياً بل قد يفيد انما بما يحفل عدم افادته اذ اظهره فائدة اخرى وهنا لم يظهر واشار الى الثاني بقوله (ولقول النحاة انما لاثبات ما ذكره ونفي ما سواه) اي بما يقابله اذ لا ينبغي ان الثاني بعد انما ليس

جميع ما سوى المذكور ولو قالوا ونفي ما يقابله لكان واضحاً واطن ان مرادهم الاشارة الى ان المثبت يجب ان يكون مذكوراً به وانه الذي غير مذكور لا ياتي الى تعيين الثاني ولا يخفى ان قول النحاة اشبه بقول الاصوليين من ان ان فيه لاثبات ما ذكره به وانه الذي ما سوى المذكور فذكره لاثبات تضمن انما بمعنى ما والا في مقام رد ان يكون ان وما محل نظر انما يتم ما ذكره الشارح في شرح المفتاح من الاستدلال بعموم النكرة بعدها كافي قوله عليه السلام انما الامر ما نوى فانه يدل على ورود نفيه على ما ذكر به وذلك انما لا يخفى لتضمنه الثاني لا لكون ما الثاني اذ لو كان ما الثاني اوجب ان يقال انما الامر غير ما نوى وكذا ما ذكره في هذا الشرح من الاستدلال بصحة عمل المصنف في انما قائم اوله على ما صرح به بعض النحاة نعم بقوله على قول هذا البعض انه كيف عمل المصنف ولم يعتمد على الثاني حين العمل في اوله لانتفاء الثاني بمعنى الا و اشار الى الثالث بقوله (وانما انفصال الضمير مع) اي مع انما في مقام لا يصح الفصل بدون انما مع انه لا يتصور من مواقع صحة انفصال الضمير مع الفصل الضمير من عامله لفرض فيقال انما في الدار انا ولولا ان اتاني المعنى بعد الاوجب ان يقال انما اقوم في الدار وكأنه قال لصحة انفصال الضمير ولم يقل ولوجب انفصال الضمير مع انه اهل على المطلوب لترده في الوجوب لان الضمير مع ذو وجهين الاتصال بحسب الظاهر والفصل في المعنى فالقياس ان يجوز العمل بالوجهين وقال الشارح في شرح المفتاح الظاهر وجوب الفصل اذ لو قيل انما اقوم لكان المعنى ما انا الا اقوم وانما يعلم كون الفاعل المقصور عليه لوقيل انما اقوم انما في بحث لان الجزء الاخير في انما اقوم هو الفاعل لا المسند وكأنه وقع فيه من كلام الشيخ حيث قال لوقيل انما ادافع عن احسابهم لم يكن المقصور عليه التكلم بل قوله عن احسابهم ولكن ما قاله الشيخ الا انه لو اضمر التكلم في الفعل لم يبق جزءاً آخر ويصير الجزء الاخير المعلق وقال السيد السند لا كلام في وجوب الانفصال اذا كان للفعل متعلق انما الكلام في مثل انما اقوم وهو محل التوقف هذا قول كلام النحاة يحكم بوجوب الانفصال فانهم حملوا ما لا يجوز المتفصل الاعتذار المتصل وعدوا منه الفصل لغرض وينبغي ان يتم الفصل المعنوي واللفظي ليشمل هذا البيت فاليه عندهم من مواضع تعذر الاتصال والظاهر ان ما حذف قول النحاة اشعار فيها اشعاراً بقصر انفصال الضمير فلا معنى لجملة وجهنا انما فان قلت صحة انفصال الضمير مع ليس الا لكون الضمير مستثنى في المعنى والاصوليين لا ينكرون بل يجعلون ان للاثبات وما الثاني لتخصيص معنى القصر فمعنى انما ادافع عن احسابهم انما عندهم ايضاً ما اوقع الا انما فكيف يصير حجة عليهم قلت لوجه ان للاثبات وما الثاني لا يقع الضمير بعد معنى الا بل يكون التقدير اني ادافع عن احسابهم وما يدافع غيري ويكون مال الكلام القصر ولا يخفى انه لا يقع حينئذ الضمير بعد معنى الاختلاف ما قاله النحويون (قال الفرزدق انا الذائد) من الذود وهو الطرد (الحامي الذمار) وهو العهد وفي الاساس هو الحامي الذمار اذ احبي ما لم يحمه لثم وعنيف من جاء وحرمة (وانما يدافع عن احسابهم) اي القوم العار (انا ومثلي) فلو لا مرادهم ان لا يدافع عن احسابهم الا انما لقال انما ادافع عن احسابهم انا ومثلي بتأكيد ضمير الفاعل ليصح العطف عليه وبهذا يدفع انه لم لا يجوز ان يكون الانفصال للضرورة على انه لا يجوز للضرورة الاخراج عن الاصل وانما الجائر هو الراد الى الاصل والاصل في الضمير الاتصال واستناد يدافع الى انا اما الاشتراك الصيغة بين الغائب والمخاطب والتكلم المتفصلين واما لانه في الحقيقة مستند الى مستثنى منه غائب نقل عن علي بن عيسى الرضي مناسبة بين انما ومعنى الثاني والاستثناء دعوت الى وصفها له وهو ان لا أكيد وما زاد لنا كيد في الجمع بينهما تأكيد على تأكيد كان في القصر ذلك

قال الشارح وجهه ان قولك جاء زيد لا عرو ان تردد المجيء بينهما يفيد اثبات المجيء لزيد
صريحاً وهو تأكيد لاثبات المطلق المسلم الثبوت وفي قولك لا عرو اثبات المجيء ضمناً لزيد
ثبات المجيء لما كان مسلم الثبوت لاجلها فاذا نفيت عن عرو اثبات المجيء فقد اثبت لزيد ضرورة
فقد جاءنا كيد بعدنا كيد لنفس الحكم اوتاً كيد لخصوص الحكم بعدنا كيد لنفس الحكم هذا
ولا يخفى عليك انه انصوب في مثال مخصوص وامافي ما جاء في زيد بل عرو فالاثبات الصريح
تأكيد لاثبات الضمني الحاصل من قوله ما جاء في زيد وانه لا حاجة الى هذا التكلف لان
الاثبات الضمني اثبات مؤكدا لانه برهاني فقد جاءنا كيد على التأكيد باجتماع اثبات
برهاني واثبات صريح ثم قال الشارح ويجب ان يعلم ان هذه مناسبة ذكرت لوضع انما
متضمنة معنى ما والا فلا يلزم اطرافها حتى يكون كل كلام في نفسه تأكيداً كيد على تأكيد كيد للقصر
مثل ان زيد القائم وفيه نظر لان التأكيد امارد الانكار واما لدفع التردد وكل منهما يستلزم
القصر في الانكار قصر القلب وفي التردد قصر التعيين وان لم يقد لنا كيد على التأكيد كيد قصر
اصطلاحاً ولم يجعل من طرق القصر فتأمل نعم هذا لا ينص انما كيد على التأكيد بل يحصل
مع مجرد التأكيد (ومنها التقديم) اي تقديم ما حقه التأخير كغير المتأخر وممولات الفعل
اذ لا قصر في زيد انسان وانا نعيم وههنا اشكال وهو انه كيف يحكم بان حق المستد اليه
في ما كفت مهمك التأخير دون ان نعيم الان يقال حق مبتدأ الجملة الفعلية الغير السببية ان
لا يعمل مبتدأ لان الاصل في الاستناد ان لا يتكرر والاصل في الجملة ان يستقل ولا يرتبط بالغير
فالاصل ان يقال كفت انا مهمك فانا كفت مهمك من قبيل تقديم ما حقه التأخير غاية الامر مع
التقديم مبتدأ ومع التأخير تأكيد لكنه بشكل مما ناعمي فانه يقيد القصر فكيف يحكم بان حقه
التأخير وليس في ان نعيم حقه التأخير لان يقال الصفة مع التي بمنزلة الفعل ولذا يعمل وكان
الاحسن الاوفق بدأ به ان لا يكتفى في تمثيل قصر الموصوف على الصفة بقوله (كقولك في
قصره نعيم انا) وان كان يصلح لاعتباره مقابل السلب النعيمي فيكون قصر قلب واعتباره
مقابلاً للنسبة كما اعتبره المفتاح فيكون قصر افراد اذ لا منافاة بين النسبة الى قلة من فان النسبة
تكون بانسب وبالاولا وقد نسبته لان فانه الاحسن فعديل عنه في الايضاح ومثله لقصر
الموصوف بقوله شاعر هو وقام هو (وفي قصرها ان كفت مهمك) لمن اعتقد شركة الغير
او انفراده او ترده واعلم ان قولك ما نعيم انا وهل نعيم الما محتمل ان يكون من قبيل تقديم ما حقه
التأخير وان يكون من قبيل ما حقه التقديم واستخبر ذلك من تذكر الوجهين في قائم زيد
ان بانك خبر من المبتدأ اولت بعار عن نحوه (وهذه الطرق) الاربعة تتفق من وجه وهو ان
المخاطب معها يلزم ان يكون ما كما حكمها منسوباً بصواب وخطأ وانت تطلب بها تحقيق
صوابه ونفي خطئه تحقيق في قصر القلب كون الموصوف على احد الوصفين او كون الوصف
لاحد الموصوفين وهو صوابه ام عين حكمه وهو خطأ وتحقق في قصر الافراد حكمه في
بعض وهو صوابه ونفيه عن البعض وهو خطأ (وتختلف من وجوه) كذا في المفتاح ولما
كان ما ذكره في بيان الاتفاقي مستغنى عنه بما مر من تعيين المخاطب في اقسام القصر
ومع ذلك لا يمكن صحيحاً اذ يلزم كون المخاطب على خطأ بل اللازم كونه على شك او خطأ
امنه المصنف حوله ما هو الا ان يقال قصر التعيين في شك يعتقد ان غاية الامر الشك ولا
سبيل الى الاعتقاد له الخطأ في اعتقاد التوقف وفي غيره زل منزلة من اعتقد التوقف ولم
يجوز سبيل الخروج عن الشك (فدلالة الرابع) اي التقديم قدمه في البيان على خلاف المفتاح
لانه ادخل في البلاغة (بالقوى) كسلي وجرأ وعشراء وهو مفهوم الكلام ومذهبه يعني

تكرار نسخة

يرشد الى القصر خصوصية المفهوم بحسب البيان مع التقديم ونخص به ذوق دون ذوق حتى
حرم عن ذكره بعض من له كعب اعلى في درك الدقائق العقلية والنقلية وانكره ابن الحاجب
وكان اخر يقول لمن يسأله عن فائدة تقديم وقع في الكلام القديم انه فاعل مختار يفعل ما يشاء
ولهذا نقول كان هذا حكم في مبادئ الاستعمال والافتقار قصد القصر في مقام التقديم
بحيث صار موضوعاً بالغة للقصر وربما بوجه دلالتان المخاطب اذا اخطأ في قديم من
قيود الكلام يقتضي الاهتمام برد الخطأ فيه تقديمه (والساقية) بالجر عطف على الرابع
(بالوضع) عطف على قوله بالقوى عطف على معمولي عاملين مختلفين والجرور مقدم اي
بالوضع لمان يحصل منه القصر فان حرف التثنية وضع للتثنية وحرف الاستثناء للاخراج عن
حكم التثنية ويلزم من اجتماعهما قصر وهكذا غيره والمقصود في الفحوا لثلاث من كون
قصره افراداً او قلباً او تعيناً وهي انما تستفاد بحسب المقام دون ما يستفاد منها بالوضع
وقوله (والاصل في الاول النص على الميث والتثنية) اشارة الى وجه آخر من الوجوه وقد
اشار الى كيفية النص عليهما بقوله (كأمر) من تقديم التثنية في العطف ببل وتقديم الاثبات
في العطف بلا وليس المراد منه مجرد حوالة المثال كما يتبادر من ظاهر المثال (فلا يترك)
النص عليهما (الا) ليكثر منها (كراهة الاطناب) ورعاية السجع ولا يخفى التفصيل على اول
الابواب وربما يدعو الى ترك النص ورجحان الاختصار او كراهة المساواة ولا يعد ادخال
المساواة تحت الاطناب بقرينة (كما اذا قيل زيد يعلم النحو والتصريف والعروض او زيد
يعلم النحو ويكره عرو) اذ لا يخفى ان النص بالثبوت والتثنية فيهما مساواة لاطناب (فتقول
فهم ما زيد يعلم النحو لا غير) او تقول في الاول زيد يعلم العليم لا العروض وفي الثاني الرجلان
يعلم النحو لا عرو وربما يكون زيد يعلم النحو لا غير نصاً على الميث والتثنية كما اذا قصد القصر
الحقيقي فلذا قيده بقوله اذا قيل فاعرفه وحذف المضاف اليه من لا غير اشارة غاية الاجتناب
عن الاطناب ولا غير مبني على الضم تشبيهاً بالاثبات لحذف المضاف اليه مع كونه متبوعاً اي
لا غير بمعنى لا غير زيد اولا غير النحو وهذا على تقدير كون لاطافة اما على تقدير كونها
لثني الجنس كما في بعض كتب النحو لا غير عالم او معلوم له فليس من طرق القصر (او نحوه)
والمراد بنحو لا غير لا من عداه ولا من سواءه ولا علماً اخر والمستفاد من الايضاح ان المراد به ما في
المفتاح من نحو ليس غير وليس الا ونجته عليه انه ليس من طريق العطف بل اثني والاستثناء
واجاب عنه الشارح بان العدول من الاصل بوضع يحمل مقام النص على التثنية قد يكون مع
حفظ العطف وقد يكون بترك العطف وايراد ما يؤدى موداه ووصفه بالدقة ووصي بانأمل
وفيه انه ليس بما كان الاصل فيه النص على الميث والتثنية بل طريق الاستثناء الذي الاصل فيه
النص على الميث فقط والاصل فيه مرعى وليس مما نحن فيه (وفي الباقية) من الطرق والاولى
ترك في ليكون العطف على معمولي عاملين مختلفين مع تقدم الجرور واما مجموع الجار والجرور
فمقصود (النص على الميث فقط) الاقتصار على الميث في التثنية والاستثناء واجب كما ستعرف
فلا يصح في حقه ان الاصل فيه ذلك وقد يتكرر النص على الميث في التثنية والاستثناء لزيد
تقرره لداع وذلك في ليس غير وليس الا ليس الا نقول زيد يعلم النحو ليس الا والداع في قصر القلب
ظاهر لان الجزء الميث متكرر للمخاطب فلا انفع من التثنية وكذا في قصر التعيين لان الجزء التثنية
مشكوك للمخاطب فلا انفع من مشكوك واما في قصر الافراد فالمبالغة في الاتصاف ومن يد اظهر لانه
مخالفة مع الصواب واما المخالفة في تحقيق خطئه وهذا ادخل في قبول المخاطب في الشركة فاحفظه
فانه من وديعنا واما جمعه مع بدايعنا واثارنا الى ثالث من وجوه الاختلاف بقوله (والثني)

منهما نسخة

انكته نسخة

طريق القصر نسخة

يعني بلا عاطفة بقرينة دليلا لا بقرينة انه لا دليل على امتناع ما زيد الاقام ليس هو بقاعد
 كما ذكره الشارح لان تلك القرينة بمنزلة اعتبار مع وجود ما ذكرنا وانما لم يقل والاول
 (لا يجمع الثاني) كافي القياس لان الحكم يخص بلا كذا في الشرح يريد ان المدعى بخصوص
 بقرينة دليلا لانه يجمع بل الثاني حتى يناقش فيه بظهور امتناع ما زيد الاقام بل قاعد على ان
 الحكم هو الفرق بين الثاني والاخيرين وكما لا يصح ما زيد الاقام بل قاعد لا يصح انما زيد قاتم
 بل قاعد ونعمي انا بل قيسى نعم بجهة ان المدول اليه لا يترجح لان الحكم كما لا يعم الاول باسمه
 لا يعم الثاني وكما يخص الثاني بالقرينة تخصص الاول على ان في الدول الى الثاني ايها ما
 انه اختار ما ذكره الشيخ من ان الثاني في مانحن فيه التي بتقديم تارة نحو ما جاء في
 زيد وانما جاء عمرو وشأخر اخرى نحو انما جاء زيد لا عمرو وانما انت مذكر
 لست عليهم بمسيطر فانه يدل على ان الثاني الذي نحن فيه اعم من الثاني بلا العاطفة
 والتسوية بل رد كلام الشيخ قال تعالى ما انت سمع من في القبور ان انت الانذير وكان
 المناسب ان يقول ولا يجمع الثاني يعني الثاني والاستثناء فلا يقال ما زيد الاقام لا قاعد
 وما يقوم الا زيد لا عمرو كما قد يقع في تراكيب المصنفين لكن لا يمكن ان يستشهد به وان كثر
 في الكشاف لان عبارته ليست مما يستشهد بها فتى المجامعة تفهها في كلام العرب العرباء
 والمهرة اللغاة وما ذكره في قوله مناسبة افتضت نفي المجامعة وبما ينبغي ان تنظر فيه
 نظر من يملك في المرافقة ما يكاد يشقه بالجمع بين لا والثاني والاستثناء وهو ما يؤكد في
 والاستثناء وهو في صورة العطف بلا وهو جملة مستقلة حتى لا يكيد ليس الاومته قول
 الكشاف ما هي الشهوات لا غير فانه لم يقصد عطف الفروع على شهوات بل جعل لا غير جملة
 مستقلة تارة كيدا للقصر واراد به لا غير الشهوات موجودة فكانه قيل ما هي الشهوات
 ومنه قوله وما كان ذلك الانفيا لاشبهة فيه الاسلام فان قوله لاشبهة في الاسلام نفي
 جنس والمعنى لاشبهة في الاسلام كانه أكد به القصر السابق وكيف لا يسمى هذا المسالك
 من لغة وقد عدهما الشارح المحقق من الجمع الذي يقع في كلام المصنفين ووضحه دعوى انه
 مما يكثر في الكشاف ويكاد ان تجري بانكار الوقوع فيه ولا تخاف (لان شرط المنق بل لا)
 العاطفة كذا قيدها الشيخ في دلائل الاعجاز وصاحب الفتاح (ان لا يكون منفيا قبلها
 بغيرها) اي منفيا نقيا صريحا كما هو المتبادر بغير لا هذا حشو فسد لانه بوجه انه يجوز
 في العطف بلا ان يكون قبلها منقيا بلا حتى يصح ان يقال جاءني زيد لا عمرو ولا بكر مع انه
 صرح بمنه الرضى ووجب ان يقال جاءني زيد لا عمرو ولا بكر وقال فخرج لامع الواو
 عن العاطفة الى الزائدة وبين هذا الشرط الشارح المحقق والسيد السند ما ذكر في تعيين
 ما وضع له لاجل قال النجاة انها وضعت لنفي ما اوجب المتبوع وكان مرادهم نفي ما اوجب
 المتبوع بما بعده او نفي ما بعده عما اوجب له المتبوع او نفي التعلق بما بعده بعد التعلق
 بالمتبوع ليشمل جاءني زيد لا عمرو وزيد قاتم لا قاعد وضربت زيد لا عمرو الا انهم تسامحوا
 في البيان واكتفوا بذلك المعنى في العطف على المستداليه واعتمدوا على المقايسة
 اظهره الحال بعد هذا القدر من البيان وقال السيد السند نفي ما اوجب المتبوع في جاءني
 زيد لا عمرو وظاهر في زيد شاعر لا نعيم هو كون الشيء مستداحيا نفي عن النعيم بهما ايجابه
 للشاعر وفيه ان وضع لا ليس لهذا المعنى وهذا الاثم وضعه على ان المراد بما اوجب
 في جاءني زيد لا عمرو والمتبوع حينئذ ينبغي ان يكون كونه مستداليا فهو كزيد شاعر
 لا نعيم في الظهور والحقق وقال الشارح المحقق ان الموجب في زيد قاتم لا قاعد هو زيد

حيث اوجب للقيام وقد نفي عن القعود ولا يخفى انه في غاية البعد وهذا الكلام وقع في اليين
 فلنرجع ما كنا فيه فحصل بيناهما ان لا ما وضعت لنفي ما اوجب المتبوع ينبغي ان لا يكون
 المنقيا بها مضافا قبلها وفي قولك ما زيد الاقام قد نفيت عن زيد كل مضافة غير القيام فاذا قلت
 لا قاعد فقد نفيت بها ما كان منقيا قبلها وفيه ان وضع لا لا يقتضي الا ان يكون المنقيا بها
 ثابتا للمتبوع بالتفصيل المذكور واما انه لا يكون منفيا بغير لا فلا يقتضيه غاية ما في السبب
 ان يكرر الثاني وذلك لا ينافي مقتضى وضع لا ولا شك ان الايجاب للمتبوع في ما جاءني
 الا زيد لا عمرو متحقق غاية ان الثاني عما بعد ايضا قد تحقق فيكون في ذكر لا عمرو وتكرار فالوجه
 ان الثاني الصريح يوجب تكرار اصرار بحسب اختلاف الثاني الضمني فانه ليس بتلك المتابعة فاحترز
 عن الاول دون الثاني والاظهر ان الثاني لا يجمع التقديم الذي للقصر ولا انما للقصر
 بل يحمل انما على اننا كيد كما هو اصل وضع اننا كيد بما ومنه انما زيد اضربت فان انما
 فيه ليس للقصر كقول ابي الطيب انما لذة ذكرناها ويحمل التقديم على مجرد الاقام فلذا
 جاز الجمع بين التقديم ولا واما ولا والثاني والاو الثاني والاستثناء نص في القصر فيلغى العطف
 معه فلذا لا يجمعه (ويجمع) الثاني بلا العاطفة (الاخيرين) اي انما والتقديم (فيقال انما
 انما يفي لافسي وهو ياتيني لا عمرو) ومن العجب تمثيل السكاكي بقوله وهو ياتيني وقد انكر
 كون التقديم فيه للتخصيص كما عرفت واعجب منه ان الشارح المحقق اعترض عليه بان
 الاول التمثيل يزيد اضربت لانه شائع في التخصيص بخلاف هو ياتيني فان التخصيص
 واتقوى فيه سواء والسيد السند واقفه وكانه هذا المقام بقلته وام يسم فيه قائلته (لان
 الثاني فيهما غير مصرح به) بل صرح بمحتمل الاثبات وبلغ منهما الثاني بخلاف الثاني
 والاستثناء فان نفيه مصرح به وان لم يكن المنقيا مصرح به (كما يقال امتنع
 زيد عن المجيء لا عمرو) فكما جاز هذا التركيب مع عدم جواز لم يجز
 زيد لا عمرو والفرق بين الثاني المصرح به وغير المصرح به جاز مجامعة الثاني الاخيرين
 دون الثاني فلا يراد به لا يصلح نظير الماسبق لان المنقيا بلا ليس منفيا قبلها فيه بخلاف
 ماسبق والواضح في هذا التقييد عبارة الفتاح حيث قال ووجه صحة مجامعة لا العاطفة انما
 مع امتناع مجامعتهما والاعين وجه صحة ان يقال امتنع عن المجيء زيد لا عمرو ومع امتناع
 ان يقال ما جاءني زيد لا عمرو وهو كون معنى الثاني في انما وفي قولك امتنع عن المجيء ضمنا
 لاصرر محقق الشارح ثم ظاهر كلامهم يقتضي جواز قولنا اني زيد لا الاقسام لا القعود
 وقرأت الايوم الجملة لاسرار الايام لان المنقيا بلا ليس منفيا بشئ من كل الثاني اللهم الا ان يقال
 ان الصريح بالاستثناء مشعر بان الثاني ايضا في حكم المصرح اي لم يرد زيد الا الاقسام وما تركت
 القراءة الا يوم الجمعة فيمتنع زيدانه لا يصح قوله والثاني لا يجمع الثاني لمجامعته في هذين المنالين
 اللهم الا ان يقال الخ وفيه بحث لان الاستثناء عن المثبت ليس الثاني وانما الثاني الثاني والاستثناء
 على ان بناء صحة قرأت الايوم كذا على قوله الثاني بخلاف ما تقرر في محله انه
 استثناء من الاثبات لاستقامة المعنى ثم قال (السكاكي) لا وجه لتقديم قول السكاكي مع تقديم
 الشيخ الا ان يقال ذكر قول السكاكي للترتيف بقول الشيخ والترتيف انما يكون بعد الذكر
 (شرط مجامعته للثالث) من قال تقدير شرط حسن مجامعته للثالث لوافق كلام الشيخ لم تصح
 عبارة السكاكي واتقيد بالثالث فيما بينهم لان دلالة الرابع على القصر اضف
 من الثالث لانه ليس بالوضع وفيه تنبيه على ان مجامعته انني مع الرابع اجلي واشبع
 قال الشارح المحقق لم تذكروا هذا الشرط في التقديم لا وجودا ولا استحسانا فكان دلالة
 على القصر اضعف وقد عرفت ان كونها اضعف ليس فيدرية (ان لا يكون الوصف

مختصا بالوصف) الباء داخل على المفعول عليه بقرينة المثال وان كان صحة الحكم لا يقتضيه بل لوجه داخل على المفعول اصح بشرطه ايضا ان لا يكون الموصوف مختصا بالوصف فلا يقال انما الزمان قاعد لا قائم فتزكياته اظهر حاله المفانية وقد قيد السكاكي الوصف بقوله في نفسه اي لا يكون مختصا بنظر الى نفسه والا دللنا من اختصاص الوصف حتى يصح القصر (نحو غيا يستجيب الذين يستمعون) فان كل عاقل يعرف ان الاستجابة اي الاجابة كما في شرح العلامة لا يحتاج الى ان يكون الازيد من يستمع وبه فعل واسطة المصنف في الايضاح ايضا لان المدار على ظهور الاختصاص سواء كان متشاوفا نفس الوصف او الموصوف او عرف وغفل الشارح عما قصده فظنه اممالا وقيد به في الشرح قال (عبد القاهر لا يحسن) الجماعة المذكورة (في الوصف المختص) اي مقدار ما يحسن في غيره وهذا اقرب لرحمته عقلا ونقلا لان الشيخ اعلى كمالا ولا يشهد المذهب اصدق من شهادة الثاني اذا احاطة بالثاني منه لا يكاد يقبل ولا يذهب عليك انه لا تصور القصر في الوصف الظاهر الاختصاص لا ينزول الخطاب منزلة الخطي او المتعدد لداع ولذا كان قول عبد القاهر ارجح عقلا (واصل الثاني) اشارة الى الوجد الرابع من وجوه الاختلاف ووجه الاختصار في ذلك الاختلاف على الثاني والثالث كانه ان الاول والرابع مستويا بالنسبة للمجهول والمعلوم فوجه الاختلاف ان تقسام الطرق ثلثة اقسام فلا يردانه في هذا الوجد ليس اختلاف الطرق بل الطريقين (ان يكون ما يستعمل) من الاسناد والتعلق يدل عليه قوله فيما سبق وكل من الاسناد والتعلق اما بقصر او بغير قصر وفسره الشارح بالحكم (لهما يجهله الخطاب وينكره) فاستعمله في قصر التبيين على خلاف الاصل اذ لا انكار فيه ولو اكنى بقوله ينكره لكفاء (بغلاف الثالث) فانه يحكي الخبر لا يجهله الخطاب على ما في دلائل الاجاز قال الشارح المحقق وفيه اشكال لان الخطاب اذا كان عالما بالحكم لم يصبص القصر ولا اشكال فيه لانه يصح ان يكون اما عالميا ما ينزل منزلة المجهول دون النبي والاستثناء ويكون النبي والاستثناء غالبا في المنكر وربما يستعمل في معلوم منزل منزلة المجهول كانه ربما يستعمل انما في مجهول منزل منزلة المعلوم ومال تنزيل المجهول منزلة المعلوم فيها تنزيل المجهول الحقيقي منزلة المجهول الادعائي كانه مال تنزيل المعلوم منزلة المجهول في النبي والاستثناء تنزيل المجهول الادعائي منزلة المجهول الحقيقي ولا يخفى كمال اطافه هذين التنزيلين ووقته واختصاصهما بمن يكاد يتوجه بفضيلة وهل هذا الا ما يحق به الباطن الخطابية والله يختص برحمته من يشاء ووجه الشارح كلام الشيخ تحمل قوله يحكي الخبر لا يجهله الخطاب على خبر من شأنه ان لا يجهله ولا ينكره حتى ان انكاره يزول بادنى تدبيره وليس ما يبصر عليه فقال وهو الموافق لما في المفتاح حيث قال ان طريق انما يسلك مع مخاطب في مقام لا يبصر على خطائه او يجب عليه ان لا يبصر واشار يكون بيان الشيخ موافقا للمفتاح الى ان المصنف في بيانه اما في خفية عن الموافقة او في عدول عن عبارة المفتاح مع وضوحها الى عبارة متعلقة (كقولك لصاحبك وقد رأيت شيئا) بالتحريك وقد يمكن اي شخص اذا في الصحاح (من بعد ما هو الازيد اذا اعتقد) صاحبك او على صيغة المجهول للعلم بفعله اي اعتقد ذلك الشيخ (غيره) اي زيد بان يكون زيدا وعمرا او يكون عمرا مصرا على هذا الاعتقاد فاما المثال المحتمل القسامين فلذا اكنى به لانه يختص بقصر القلب ووجهه المفتاح مخصوصا بقصر القلب حيث قال اذا توهمه غير زيد وبصر على انكار ان يكون اياه فالمصنف اسقط قوله وبصر على انكار ان يكون اياه لتكثير الفائدة لا لجرد تقليل اللفظ ولم يقل اذا اعتقد غيره او تردد لانه مختص بالمنكر كما سبق وقد ينزل المعلوم

منزلة المجهول) المنكر (لا اعتبار مناسب فيستعمل له) اي لذلك المعلوم كذا في الشرح ويحصل التعليل اي لاجل هذا التنزيل (الساقي افرادا) اي لافراد احوال كونه قصر افراد والى الثاني ذهب الشارح ولا بد من حذف مضاف اخر اي طريق قصر افراد لان الثاني طريق القصر لا نفسه فالوجه هو الاول نحو وما محمد الا رسول اي مفعول على الرسالة لا يتعداها الى التبره من الهلاك لوجه القصر بالنظر الى استعظام هلاكه اي لا يتعداها الى استعظام هلاكه واستعداد الاستغنى عن التنزيل ويكون على مقتضى الظاهر (نزل استعظامهم هلاكه منزلة انكارهم اياه) فلزم تنزيل علمهم منزلة الجهل فلا يرد ان الملائكة لدعوى تنزيل المعلوم منزلة المجهول ذكر تنزيل علمهم منزلة الجهل لا تنزيل استعظامهم منزلة الجهل قال الشارح والاعتبار المناسب الاشعار بعظم هذا الامر في نفوسهم وشدة حرصهم على بقاء النبي صلى الله عليه وسلم فيما بينهم حتى كأنهم ينكرون هلاكه ونحن نقول الاعتبار المناسب التنبه على مقاسد الاستعظام حتى لم يلق بالجهل في الفساد وتحذيرهم عنه كما يحذر عن الجهل والا قرب عندي انه قصر قلب اي وما محمد الا رسول لا اله الا الله نزل استعظامهم هلاكه منزلة دعوى الوهية لان البقاء يخص الاله وكل شيء هالك الا وجهه واعتقاد الألوهية بنافي الرسالة (اوقلبا) عدل لقوله افرادا (نحو انتم الابشر مثلنا) تريدون ان تصدونا عما كان بعد آياتنا فأتونا بسلطان مبین فان المخاطبين بهذا الكلام وهم الرسل لم يكونوا جاهلين منكرين لكونهم بشرا لكنهم نزلوا منزلة المنكرين (لا اعتقاد القائلين ان الرسول لا يكون بشرا مع اصرار المخاطبين على دعوى الرسالة) فنزلوا منزلة من يتفقد رسالته وينكر بشرية وقابوا الحكم وقالوا لستم مرسلين ولكنكم بشر وفائدة تنزيلهم منزلة المنكر للبشرية المساواة في المناقاة بين الرسالة والبشرية قال السيد السند فرق بين هذا المثال والمثال السابق فان المنشأ في التنزيل فيه هو حال التكلم والمخاطب وفي السابق حال المخاطب فقط هذا ولا يخفى انه وهم لان المنشأ في التنزيل مطلقا بخلافه علم التكلم لما علمه المخاطب الا انه في السابق علم مطابق للواقع وهنا غير مطابق ونأتيك بحث شريف فظنه موهبة رؤف اطياف وهو ان ما جاءه تنزيله يحصل ان يكون على مقتضى الظاهر ويكون الكلام من قبيل الكناية فيكون ان انتم الابشر بمعنى ان انتم الا غير رسل لا تلزم البشرية في الرسالة فذكر البشرية واريد انتفاء الرسالة في الكلام قصر قلب من غير تنزيل وانما اختار المصنف في مقام التمثيل ان انتم الابشر مثلنا تريدون ان تصدونا الاية دون ان انتم الابشر مثلنا وما نزل الرحمن من شيء الا ما كان في الاول اشكال يحتاج الى الدفع وهو انه يلزم ان يكون قول الرسل ان نحن الابشر مثلكم تسليما لذلك القصر واعتزافا بانتفاء رسالتهم فاجاب عنه بقوله (وقولهم ان نحن الابشر مثلكم من مجازاة الخصم) اي الجري معه وعدم المخالفة في الملوك ومن قبل تسليم المقدمة واطهار الانصاف (ليعتبر) لينزل الخصم من العثار وهو الزلة لا من العثر وهو الوقوف (حيث يراد بكنيته) اي اسكاته وازامه لا لتسليم انتفاء الرسالة وفيه ان تسليم القصر يستلزم تسليم البشرية وانتفاء الرسالة ايضا وفيه العثار في يد الخصم لا عثاره ليحساب بان المراد منه نحن بشره انكم والني والاستثناء لقول لم يفصده معنى وانما ذكر مجرد موافقة الخصم في العبارة ولا يخفى ان الجواب حيث ان المراد بالنفي والاستثناء مجرد اثبات البشرية ولا مدخل فيه لكونه من مجازاة الخصم على ان ذلك بعد عن النظم بل لا يليق ببلافه لان الموافقة للخصم

في عبارة يكون صريحاً في تسليم دعواه بعزل عن البلاغة فالوجه ان يقول ان القائلين
اعتقدوا ان الرسول يكون ملكاً لا بشراً فتركوا الرسل في دعوى رسالتهم منزلة
من يعتقد ملكيته وينكر بشريته فليلهم ان اتهم الا بشراً مثلاً وقلوا حكمهم وعكسوه
بمعنى انهم بشر لا ملك فقولهم ان نحن الا بشراً ليس فيه تسليم انتفاء الرسالة بل تسليم
المقدمة للمجارية والزامهم بقوله ولكن الله يبين على من يشاء من عباده يعني انتفاء الملازمة
وثبوت البشرية لا يستلزم انتفاء الرسالة وهذا بحث شريف آخر وهو ان قول
الكفار فأتونا بسلطان مبين يدل على انهم لا ينكرون رسالة البشر فالوجه انهم اعتقدوا
ان الرسل ادعوا افضلًا وامتياراً عنهم استحقوا بذلك النبوة فقالوا ان اتهم الا بشراً
مثلاً يعني لا يتجاوزون البشرية الى امتياز حتى يستحقوا الرسالة وحينئذ وصف البشرية
بالمثلية مقتضى المقام فقولهم ان نحن الا بشراً مثلكم تسليم لمقدمتهم وقولهم ولكن الله
بين على من يشاء من عباده منع اطلب الرسالة الامتياز بل هو فضل الله بوجه من يشاء
من عباده (وكذلك) عطف على قوله كفولك اصحابك (انتم) هو اخوله لمن يعلم ذلك
ويقر به) ظاهر هذه العبارة على ما قررنا عليه بيان الشيخ من ان التمسك بالاستعمال لا يحجب
التزويل بعيد عن الحمل على ما اوله الشارح لانه حينئذ يكون المعنى لمن يكون من شأنه ان يعلم
ذلك ويقر به وحينئذ لا وجه لقوله (وانت تريد ان ترفقه) لان الخطأ حينئذ الافادة
لالتريق ولذا قال الشارح معترضاً على المصنف الاول ان يكون هذا النسخ من قبيل
التزويل منزلة المجهول والمراد بالتريق جعله رقيقاً شافهاً بالقامات احدى احدى ولم يجده
في كتب اللغة وانما وجدنا ترقق له اذا رقق قلبه له ونقول اورد الاخبار برفقه على
المخاطب اذا كان منكراً رفته عليه ولو جعل قوله رفته لتسببه اي تريد ان تسببه الى الرفقة
لكان المراد هذه التكلفة فهي من محتملات عبارته لكن ما في المتشاح هو الاول (وقد ينزل
المجهول منزلة المعلوم لادعاء ظهوره) او ادعاء انه مما يجب ان يعلم ويسعى في تحصيله
وكل من يخاطبه فهو عالم به ومحرم لمقدمات معرفته (فيستعمله الثالث نحو) قوله
تعالى حكاية عن اليهود (انما نحن مصطحون) ادعوا ان كونهم مصطحين لكمال
ظهوره معلوم للمخاطب او لكون معرفة المصلح امر او اجبالاً يرض احد من نفسه بالجهل
باصلاحهم (ولذلك) الادعاء المستلزم لكمال الانكار (جاء الا انهم هم المفسدون للرد
عليهم مؤكداً بما ترى) اي بما تعلمه محققاً او بما تبصره لكمال ظهوره على حسب انكارهم
نصير الكلام بحرف انتبيه الموجب لكل العنابة بتفهيمه وبارواسمية الجملة وبغير
الفصل الذي للتاكيد عند ما يفيد الحصر وتبرير المنند المفيد لحصر الافساد فيهم ادعاء
والحصر على تأكيد ادعاء حصر الفساد فيهم تأكيد آخر هذا وهنأ تأكيد آخر لم بشرية
المصنف وهو توهمهم ونفرهم بقوله ولكن لا بشراً وجهه داخل في قوله ما ترى كما
يشعر به كلام الشارح بعد عن السوق وبأيه ان الايضاح (ومزية التماس على العطف)
الشارح في الدلالة على القصر بحسب الوضع فلا يرد ان تلك المزية مشتركة بين التقديم
والانكشاف انما عليه المزية لا ينحصر في العطف بل منه التني والاستثناء (انه يعقل منها
الحكماء) كما هو مقتضى القصر لان القصر امر اجبالي لا ترتيب في تعقله بين الحكمين
فهو مفهوم انما ومرتب على تعقل الحكمين في العطف تفصيلاً فالقصر مع انما من حاق
العبارة وفي العطف لازم مفهوم العبارة وفي الشرح ان المزية في ذلك انه بفهم القصر
من اول الامر ولا يذهب الوهم الى خلافه (واحسن مواقعها التمرين) اي الاشارة الى

معنى غير مقصود من حاق العبارة (نحو انما تذكر اولو الادب هاته) تمرين بل ان القصار
من فرط جهلهم كاجها ثم قطع النظر منهم كطعمه منها) فبقية تمرين بطامع النظر منهم وبما
لا ينبغي ان يصدر منه الطمع والكفار وكونهم كالبهايم هذا مقتضى سوق كلام
المصنف والمطابق لما ذكره في الايضاح وهو احسن مما ذكره الشيخ في دلائل العجز
من ان المقصود منه ذم الكفار وان يقال انهم من فرط جهلهم كالبهايم وكون احسن
مواقعها التمرين من دون ما والا لان الخطاب به من لا يجهل الحكم بخلاف التني والاستثناء
فيكون في حسن مرفق التني والاستثناء افادة مدلوله بخلاف تمامه لا اعتماد معه
بمدلول الكلام وانما مناط الفائدة ما يتوصل به اليه فان قلت فلا موقع له الا التعرض قلت من
مواقع افادة لازم فائدة الخبر (ثم) اشار بكلمة ثم الى المدعيين البحتين والانتقال من بحث الى بحث
فهو منزلة الفصل والباب (القصر) كما يقع بين المبتدأ والخبر) وقد سبق امثلة كثيرة (يقع بين
الفعل والفاعل) ومنه انما تذكر اولو الادب والمقصود الحاق غير المبتدأ والخبر بهما في
الكثر دونهما فانه اوعدهم حباً اكثراً من المبتدأ ولم يأت من الفعل والفاعل الا الواحد ولم
يأت من غيرهما بشئ ولقد دفع توهم انه لا يكون بين الفاعل والمفعول والفعل والفاعل اذ ليس
احدهما صفة والاخر موصوفاً حتى يكون من قصر الصفة على الموصوف او العكس والمراد
بالفعل ما يقع شبه الفعل كاشاع ولك ان تدرج شبه الفعل في قوله (وغيرهما) اي غير الفعل
والفاعل قال الشارح كفاعل والمفعول والمفعولين من باب اعطيت وذى الحال والحال
والزحل وسائر المتعلقات سوى المفعول معه والكل يرجع الى قصر الفعل مقيداً بما عدا
مقصود في المقصور عليه ولذا انحصر القصر في قصر الصفة على الموصوف والعكس هذا
ولا يظهر الفرق بين ما ضرب زيد الاعرا وبين ما ضرب زيد في امدار حتى يصح جعل
القصر في الاول بين زيد وعمرو وفي الثاني بين ضرب وفي امدار بل القصر في الثاني انما
في الغامض بين زيد وفي الدار وعند التحقيق بين الفعل المقيد بالفاعل والظرف (في الاستثناء
بؤخر المقصور عايد) عن المقصور (مع اداة الاستثناء وفي تقديمها) دون تقديم احد هما
بان يقول في ما جاء في الازيد ما جاء الاياي زيد لان القصر في ما يلي الاية عكس المقصود او بان
يقول ما جاء في زيد الا فانه لا معنى له اصلاً (بحالهما) اي كائناً بحالهما الذي قل ان تقديم
من انما الى المقصور عليه بالاداة وتقديم الاداة عليه واحترزه عما اذا لم يكونا بحالهما بان
يتقدم المقصور عليه على الاداة فتقول في ما جاء في الازيد ما جاء في الاياي لان التقديم
فيه كبير بل لانه لا يجوز اصلاً لان القصر انما يكون فيما يلي الاية عكس المقصور (نحو
ما ضرب الاعرا زيد وما ضرب الاعرا) والدليل على وقوع هذا التقديم قول الشاعر
لا اشتبهى يا قوم الاكاره باب الامر ولا دفاع الحاجب وقوله كان لم يمت حتى سواك ولم يقم على
احد الاعلى النوايح (لاستثناء قصر الصفة قبل تمامها) في المثالين المذكورين لان المقصور
ضرب زيد في عمرو لا مطلقاً ضرب وضرب واقع على عمرو في زيد لا مطلقاً الضرب في
التقديم ايها المقصود ولا ينبغي ان يعلم ان ما ضرب الاعرا زيد اضعف من ما ضرب
الازيد اعرا لان فيه رعاية الاصل من تقديم الفاعل وفي ما ضرب الاعرا زيد خلاف
الاصل ولا ينبغي ان قوله لا اشتبهى الخ من قصر الموصوف على الصفة فانه من قبيل قصه
التكلم وقت الاستثناء على الكراهية ففيه قصر الموصوف على الصفة قبل تمامه لان وقت
الاشتبهاء باب الامر ولا دفاع الحاجب من تمام المقصور فالتعليل قاصر ويمكن ان يعلم الحكم بان
المقصود بمنزلة الامر واحد والفصل بين اجزائه بالمقصود عليه كالفصل بين اجزاء كلمة وبعض

فيكون نسخة

تقديمها نسخة

غير المقصود

الحاجة منع التقديم بحالهما ايضا وجعل ماضرب الاعرا زيد كلامين تقدير ضرب زيد في جواب من ضرب ولا يخفى انه تكلف وقال المصنف هذا التقدير باطل لانه يفيد الحصر في الفاعل ايضا ومنعه البعض لان المقدر خال عن اداة القصر وقال الشارح المحقق ان السؤال المقدر يقتضي الجواب باستيفاء الضارب حتى لو ضرب زيد وعمر وقلت في جواب من ضرب عمر ازيد لم يتم الجواب فقال نعم يمكن التزام القصرين في هذه الصورة والزام انه لا يقدم المفعول مع الاعلى الفاعل الا اذا اراد القصران هذا ونقول ان اراد المصنف لا يقتصر على هذا المقام بل يعمه على مواضع متعددة وهي مذاهب جاهل الحاجة منها زيد يعطى عمرو امس درهم فانهم جعلوه في تقدير اعطاء درهم في جواب ما اعطاه ومنه ان زيد يعطى غلامه امس درهم في جواب ما اعطى ولا يمكن التزم الحصر فيه اذ لم يرد واعلى الكسائي في قوله بان المنصوب مفعول الصفه دون الفعل المقدر بانه يفوت الحصر ونهناقواهم ان زيدا ضرب الناس عمرا في تقدير يضرب عمرا في جواب من يضربه وقتها قولهم في ليك يزد ضارح انه في تقدير يكيه ضارح في جواب من يكيه ومن الذين اناس المعنى على انه لا يكيه الا ضارح ولو التزمنا القصرين في ماضرب الاعرا زيد على مذهب بعض النحاة لم يكن الخفاضة بين السكاكي وذلك البعض في مجرد توجيه النص بل في معنى التركيب ايضا وحينئذ يرجح قول السكاكي ومن تبعه لانهم لم يقولوا بذلك الا بعد تحقيق المراد بالتركيب والبعض اقرب بالفعل عن انه يلزمهم القصر بتقدير السؤال فالتحقيق ان السؤال بمن يقتضي الحصر لو لم يكن مقدرا ناشيا من الكلام فابكى في تقدير من يكيه ملا في البيت فاصد تعين الفاعل المزك لا سائلا عن عموم الباكي فكذلك زيد من يكيه بالبكاء الذي قصدت الامر به لقولك ليك فتأمل (ووجه الجميع) اي السبب في افادة القصر او طرز الجمع وطريقه فيها في الجمع اي جميع صور القصر من ماهو بين المبتدأ والخبر والفعل والفاعل ومتعلقان بالفعل الى غير ذلك وانما اقتصر على بيان الوجه في التني والاستثناء لان وجه القصر في العطف بين وهما ارجع الى التني والاستثناء والتقديم اماراجع الى التني والاستثناء او الى العطف فزيد اضربت في معنى ماضربت الا زيدا او زيدا اضربت لا غيره واقتصر على البيان في المفرغ لان البيان فيه يجعله مرادفا الى غير مفرغ فاذا بين فكأنه بين غير المفرغ ايضا (ان التني في الاستثناء المفرغ) وهو الذي ترك فيه المستثنى منه ففرغ الفعل الذي قبل الاوشغل المتعلق عنه بالمستثنى كذا قالوا فوصفه بالمفرغ وصف بحال المتعلق اي مفرغ العامل او على الحذف والابصال اي المفرغ له ونحن نقول هو الذي فرغ عن اعرابه ليشغل باعراب المستثنى منه والاولى ان يقولوا ففرغ العامل الذي قبل الاوشغل عنه بالمستثنى ليشغل ما اذا افانم بل الاول ففرغ عامل المستثنى منه وشغل عنه بالمستثنى ليشغل ايضا ما فاقم الا انما فان العامل فيه بعد الا ان العامل المعنوي مع المبتدأ لامع بالخبر فتأمل (بعد الا) الاولى تركه ليشغل المستثنى المفرغ بغير ويستغنى عن قوله وغير كالا لا يتوجه الى مقدر تلا يلزم التني من غير من عند (عام) لا يتناول المستثنى منه وغيره وللا يلزم التخصيص من غير محض فيقول القول بتقدير المستثنى منه يتأني ماسيحي في بحث الاجاز والاطاب من ان قوله تعالى لا يحقيق المكر السيء الا باهله من امثلة المساواة وما وجهه الشارح به من ان تقدير المستثنى منه اعتبار نحو دعاه الى امر لفظي هو بمنزلة عن نظر صاحب المعاني الا ان يراد بالمقدر في هذه العبارة ما ينساق الذهن اليه ويرجع اليه تفصيل المعنى من غير تقدير في نظم الكلام فامل (مناسب للمستثنى في جبهه) بان بقدر في ماضرب الا زيد

بالتني نسخة

احد لا حيوان اوشى حتى لا يتأني القصر بجنى حيار وفي ما اعطيه الاجبة لبا سا حتى لا يتأني اعطاه درهم فالمراد بالجنس ما بعد في العرف جنس او يقال للشيء المشارك للمستثنى منه انه من جنسه الا ترى انه لا يقال للعمار انه من جنس زيد مع انه حيوان كزيد وما يقرب منه يفهم من قولهم الجنس الى الجنس يميل فنفسه بما لا يصدق على المستثنى فقد بعد (و) في (صفته) اي كونه فاعلا او مفعولا الى غير ذلك ولا يخفى ان في قوله في جنسه مسامحة لان المقدر يجب ان يكون جنس المستثنى لامشاركة في الجنس فلا يصح المناسبة في جنسه كما صحت في صفته فالمراد مناسبه في كونه جنسه وان القصر لا يتوقف على تقدير ذلك المناسب بل لو قدر اعم الاشياء لحصل القصر وابنه المستثنى فيما ذكر فيه المستثنى منه نحو ما جاء في احدا لا زيدا ليس مناسبه في صفته مع افادته القصر وان في بيان وجه القصر تحقيق حقيقة القصر ويان مقدار ما يوجه التني اليه وهو امر مهم لا ينبغي الغفلة عنه (فاذا اوجب منه) اي من ذلك الاسم (شيء بالشيء) اذا اوجب لشيء منه بالا كما في جاء في الا زيد فانه لم يوجب من العام شيء بل اوجب لشيء منه (جاء القصر) ضرورة بقاء ما عدا ذلك على ما كان عليه من تعلق التني به (وفي انه يؤخر القصور عليه) بقول انما ضرب زيد عمرا لوقال زيد الاستغنى عن قوله (ولا يجوز تقديمه على غيره) اما من التجوز وهو الانسب بقوله يؤخر واما من الجواز (لالتباس) اي لالتباس المقصور عليه بغيره مع لزوم القصر قبل التمام فان قلت مع تقديم المقصور يتعكس المعنى والالتباس ايهام المقصور لانه غير المقصور قلت اولس فاما انه اوجاز تقديم المقصور لزم الالتباس وتعين غير المقصور بعد ايجاب خبر المقصور عليه وفيه انه في صورة جمع لامع انما الالتباس مع التقديم فلوقال انما ضرب عمرا زيد لا يكره ان يلتبس قال الشارح المحقق وهما نظر اوجز تقديم المقصور مع انما كافي قولنا انما زيدا ضربت فانه لقصر الضرب على زيد كما قال ابو الطيب اسما لم يزد معرفه وانما لذكرها اي ما ذكرناها الا للذمة ويمكن الجواب بمنع ان انما للقصر انما القصر للتقديم هذا وفيه ان الحكم بان انما في هذا التركيب لا قصر منه وفي انما جاء في زيد الاعمر والقصر تحكما (وغير كالا في افادة القصرين) اي قصر الصفه على الموصوف وقصر الموصوف على الصفه باقسامهم اولك ان تريدا بالقصرين القصر بين المبتدأ والخبر والقصر بين غيرهما وهو اقرب (وفي امتناع مجامعة لا) فتدبر المتاح في تخصيص وجه السببه والاولى الاقتصار على قوله وغير كالا اذ فيه تكثير المعنى بتقليل اللفظ لانه يفيد المشاركة في جميع احكام الالهى منك الابدان والانشاء وانت الذي تفعل ما يشاء لا يتنهل ولا تلجى الا اليك ولا تتقي النداء برفع الحاجة الا بين يديك * انت المستغنى في معرفة افتقارنا عن الاستفهام * وانت المنزه عن ان يكون شيء منك في خبر الابهام * اللهم ما بخير امورنا وانعم علينا بشرح صدورنا * ووفقنا بالاجتناب عن الناهي * وارزقنا بمعرفتك معرفة حقايق الاشياء كما هي * يا كريم انت الذي لا يخيب راجيا ولا يحرم فضله مناديا ولا مناجيا (الانشاء) اي هذا باب الانشاء وقوله ان كان انشاء الكلام كالا لا يخفى على ذوي الافهام وقد سبق في اول الفن بيان ان الانشاء كالخبر والتني في قوله واتوا به كثيرة منها التي تتني بمعنى كلام يدل على اتني فقوله واللفظ الموضوع له ايت ضميره راجع الى التني بمعنى الحالة التي تحدث بهذا الكلام والمراد ان اللفظ الموضوع لتحصيل هذا الكلام على ان اللام للفرض وعلى هذا القياس غير التني وقد يقال الانشاء بمعنى القاء الكلام الخيري كالا خسار وهو بمنزلة عن هذا المقام وان ظن الشارح انه المرام وكيف لا وقد عرف من اول الفن الاول ان الانشاء الذي اعتبر في النبوي هو قسم الكلام والتني والاستفهام مثلا لم يأت بمعنى القاء الكلام

باقسامهما نسخة

مطلب الانشاء

المسند للتمنى مثلا حتى يجعل الانشاء بهذا المعنى متصفا اليها وما دى السارح اليه من تجميع
مثل قوله واللفظ الموضوع له ليت لم بدعه بحق فان انشاء كلام للتمنى ليس الموضوع له ليت كما
ان نفس الكلام ليس كذلك (ان كان طلبا) جعل الطلب كالخبر اسما للكلام (استدعى
مطلوبا غير حاصل وقت الطلب) لم يقل وقته لان الطلب السابق بمعنى الكلام وهذا الطلب
بمعنى آخر وهو محبة حصول الشيء على وجه يقتضى السعي في تحصيله لولا مانع من الاستحالة
او البعد كما في التمني وذلك الاستدعاء لانه لا معنى لطلب الحاصل وقت الطلب سواء كان تمنيا
او غيره في غير التمني يجب ان يكون حصوله بعد الطلب واما في التمني فقد يكون حصوله قبل
الطلب كما في قولك ليت زيد لم يخرج ولم يمت فان قلت ربما يطلب شيء حاصل وقت الطلب
لعدم العلم بحصوله فالصحيح ان يقال استدعى مطلوبا غير معلوم الحصول وقت الطلب
قلت المراد استدعاء صحة الطلب لا استدعاء نفسه او المراد عدم الحصول في زعم المتكلم فاذا
لا يوجد شرط الطلب او صحته يحمل كلام من يوثق به على معنى مناسب لذلك الطلب واعلم
ان قوله استدعى مطلوبا احتمالا بين احدهما وهو الاظهر انه يتوقف على عدم حصول المطلوب
وثانيهما انه يطلب من المطلوب منه مطلوبا غير حاصل وقت الطلب ولم يذكر قوله ان
كان ملبسا ما هو قسمة لان المقصود بانظار هو الطلب لكثرة ما يحدثه وفور دقايقه واصالته
بخلاف قسمة فانه في الاكثر اخبار وضعت موضع الانشاء كصيف العقود وافعال المدح
وفعال التعجب وعسى والقسم واما جعل مطلق افعال المقاربة للانشاء كما ذكره السارح فلا
يصح اذ كان ينبغي يخرج بحتم الصدق والكذب وكذا طبق زيد يخرج وكذا رب رجل لقيه
وكم رجل ضربه وان كان كمال انشاء انكثير في جزاء الخبر ورب لانشاء التقليل فيه لكن
لا يخرج به الكلام عن احتمال الصدق والكذب ولا يمتدى الانشاء منه الى النسبة فمد
السارح اياهما من الانشاء ليس كما ينبغي لان انشاء هما ليس من نحن فيه وامل لانشاء
الترجي ويجعل الكلام انشائيا (وانواعه كثيرة) ليرد بالكثرة ما يندفعه صيغة جمع الفاعل فانما
على ما ذكره المصنف خمسة (ومنها التمني واللفظ الموضوع له ليت ولا يشترط امكان التمني)
لا يشترط امكان المطلوب في شيء من اقسام الطلب بل يكفي زعم امكانه فيما سوى التمني ولا
يشترط فيه زعم الامكان ايضا بل يصح مع العلم بامتناعه وقد عرفت توجيه مثله فذكر
والمراد بالامكان ان كان الامكان الذاتي في دلالة قوله (تقول ليت الشهاب يعود) عليه بحيث
لان في امتناع عود الشهاب نظرا وان اراد الامكان العادي فتني الاستعراط
المذكور فاصرا لا يشترط الامكان الذاتي ايضا بل يصح تمني الاستحالة
بالذات وكلا لا يشترط الامكان لا يشترط الامتناع وخص الامكان بالتمني لانه يبادر الوهم
الى اشتراط امكانه لما تقرر انه لا يصح طلب المحال وعدم تميز الوهم بين طلب على وجه
التمنى وطلب لا على هذا الوجه في الفتح انه يجب في معنى تمني الممكن ان لا يكون لك طمع والالكان
زجيا وفيه بحث لانه لا طلب في الترجي وانما هو طمع وترقب فاذا كان طلب المرجو على سبيل
الحجة كان هناك تمن وترقب فاذا اتى بليت فقد افيد التمني دون الترجي واذا اتى بليت فقد افيد
الترجي (وقد يتنى بهل) كان المناسب اراده في المعاني المجازية للاستفهام الا انه لما تميز
ذكر لو لعل هناك تاسد ذكر هل هنا استيفاء الالفاظ المجازية للتمنى (نحو هل لي من شفيع
حيث يعلم ان لا شفيع) فريضة صارفة عن ارادة الحقيقة اذ لا سبيل الى الاستفهام عن وجود
الشيء مع العلم بعرضه اتى بها لتوقف الجوز عليها لاخذها في مفهوم المجاز ولا تصلح
فريضة معينة لان العلم بعدم الشفيع لا يوجب الحمل على التمني لجواز ان يكون الاستعداد لاظهار

طفق نسخة

نسخة

اقتصاره نسخة

شدة افتقاره الى الشفيع وترك ذكر القرينة المينة لعدم توقف المجاز عليها وانما توقف
عليها صحته ولم يهملها صاحب الفتح والعدول الى هل لكمال العناية بالتمنى حتى تزل منزلة
مالاجزم بانتقائه ومنه قوله تعالى فهل لنا من شفعاء فيشفعوا لنا حكاية عن الكفار
ولا يخص ذلك بهل بل يكون بالهمزة ايضا كقوله الاسيل الى خرقا شر بها الاسيل
الى نصير بن حجاج وقد صرح به ابن الحاسب وورثه عن الجزولي وسيبويه فالاولى وقد يتنى
بحرف الهمزة (وقد يتنى بلونحو او اتيتي فتحدثي بالنصب) اراد بقوله بالنصب نصب
القرينة الصارفة عن الحقيقة فان المضارع بعد الفاء انما ينصب بعد الاشياء الستة واما القرينة
المينة للتمنى فهو ان استدعاء لوليتي من بين النسبة قد شاعت دون غيره والعلاقة كون
كل منهما للتصور غير الواقع واقعا وليس القرينة المينة ان المناسب للمقام التمني كما ذكره
السارح لانه يحتمل المقام المحسر على انتفاء الايمان فيكون او مستعارا للتمنى وانما يعدل
في التمني الى لو اشعارا بامتناعه والامتناع في المثال المذكور يحتمل ان يكون باعتبار الايمان
وان يكون باعتبار الحديث وقبل لو مصدرية مختصة بما بعد فعل فيه معنى التمني نحو ودوا
لو تدمن اي ان تدمن وكثيرا ما يتنى باختصاصها بما بعد فعل التمني عن ذكره قبلها
فقوله لو اتيتي بتدري او دان تأتيني قال (السكاكي كان حروف التديم) في الماضي (والخضيب)
في المضارع وقبل الخضيب في المضارع يستلزم التديم على قوله في الماضي او على عدم
فعله قبل الحذف والتديم في الماضي يوجب الخضيب على فعله في المستقبل فهي لا يتنك
عن تديم ونحضيض (وهي هلا والابقب الهاء همزة) على عكس قراءة هيك نستعين
في اياك نستعين (ولو لا ولو ما مأخوذة منه) كبتين مع لا وما المرئيتين جعلهما مر كبتين
مع ما تغليب لهل او لا وانما جعل المأخوذة لولومع ان ما ولا ايضا من الاجزاء لان المراد
في الاخذها وانما زيدتا بالهما كما يظهر من قوله (لتضمينهما معنى التمني) اي جعل زيادة
ما ولا علامة ارادة التمني فهما مع اخذهما لا يتفكان منه فن يادتهما الا ان التمني اياهما وليس
المقصود مجرورا وحروف التحضيض الى هل ولو حتى يكون خارجا عن نظر الفاعل متعلقا
بعدم الاستفاق بل المقصود التنبيه على ان التمني المقصود بهما قد يمدح ذريعة الى امر آخر
وهذا من اسرار هذا الفن لا يرضى الالهي فيه ان يقوله مثله ويرشدك الى هذا المقصد
قوله (ليتولد) تعديلا للتضمين (منه) اي التمني (في الماضي التديم نحو هلا اكرمت زيدا
وفي المضارع التحضيض نحو هلا تقوم) فان قلت التمني طلب الشيء على سبيل المحبة ومحبة
المتكلم للشيء لا يوجب ندامة المخاطب على تركه او حرصه على فعله فكيف يتوسل به
الى التحضيض والتديم قلت التمني لانفسه بل للشفقة على المخاطب فيوجب ذلك بلا خفاء
ولله در معرفة المصنف زبدة مقاصد الفتح ولطف تنقيح لكلامه حيث لخص كلامه في هذا
الموضع على هذا الوجه وهو في خطأ الدلالة عليه بحيث يكاد يتكر صحة نقله ولهذا
استقل السارح بصحته ونحن اعتمدنا على ذكائه الناظر في كلامه المساهل للنظر فيه ولعرفه
مرامد ونحن نقول الاحسن ان يجعل لا وما ايضا ماله مدخل في التديم والتحضيض ولا يجعل ان
مجرد اشارة على قصد التمني بهما مع انه لم يبين مناسبة ايهما يكون بهما علامتين وجهه لاختيارهما
دون غيرهما وذلك بان يقال ما ولا لاني تحسرا على ما فات وما لا يقول فكانه قال لاني
فعلت ما فعلت وليتك تفعل لا تفعل (وقد يتنى بلعل فيعطى له حكم ليت) لا اخضع لصله
بل هو مشترك بين هل ولو وليت (نحو لعل لي احب) من حد نصراى اقصدك (فازورك بالنصب
بعد المرجو) اي بعد ما من شأنه ان يترجى لا المرجو باستعمال لعل كما يبادر واللام يكر اهل

مستعمله في التثنية في التثنية (عن الحصول) وقال السيد السند ان المراد المرجو بل هو معنى التثنية به جعل التثنية به في حكم التثنية ولا يخفى انه بعيد والا قرب ان يتنى بل عمل اقرب التثنية من الحصول فكأنه قريب من الرجاء ولا يعد ان يقال استعمال لعل في المثال المذكور لان القصد مرجو والزيرة بعيدة لانه ليس بيد القاصد فلحكم مناسبة بليت ومناسبة بل عمل فروع الجبهة ان باستعمال ونصب ازورك واطنى بك فغلانة لا تحاشي من الغناء دقايق يخبر بها من له كعب اعلى (ومنها) اي من انواع الطلب (الاستفهام) وهو كلام يدل على طلب فهم ما اتصل به اداة الطلب فلا يصدق على افهم فان المطلوب به ليس طلب فهم ما اتصل به لان اداة الطلب صيغة الامر وقد اتصل بالفهم وليس المطلوب به طلب فهم الفهم بخلاف از يد قائم فان المطلوب به طلب فهم مضمون زيد قائم وسمى استفهاما لذلك وهذا الطلب على خلاف طلب سائر الاثار من القواصل فان العلم في علمي مطلوب التكلم وهو اثر المعلم لكن بطاب فعله الذي هو التعليم ليرتب عليه الاثر وكذا في اضرب زيدا المطلوب مضروبة زيد و يطلب من الفاعل التأثير ليرتب عليه الاثر وفي از يد قائم يطلب نفس حصول قيام زيد في العقل لان الاداة اتصل بقيام زيد بخلاف علمي فان الاداة فيه متصلة بالتعليم (والا لفاظ الموضوعه) اي لغرض تحصيل الاستفهام والا فليس الاستفهام المعنى المطابق للاسماء (الهمزة) قدمها لانها الاصل والوافي متفرعة عليها كما تقرر في موضعه (وهل) عقب الهمزة بها الكمال مناسبة او عقب بقوله (وما ومن) اذ لك وكان الانسب جمع كجمعهما (واي وكم وكيف وابن واني ومتى وابان) فبعضها طلب التصديق اي ايقاع النسبة وانتزاعها وبعضها الطلب التصور اي ادراكها وسواءها وبعضها يعمها قال الشارح المحقق واكون الاعم اهم قدمه فقال (فالهزة) ونقول تقدم بها هناك ليكون التفصيل على طبق الاجال فاجعل ما ذكره في سلك ما ذكرناه في مقام الاجال واقدح في القول بان في الاخيرات افات (طلب التصديق) فقد ظهر وجه تقديمه على التصور فادر كان كثر من اهل التدبر وهناك وجه اخر هو انه اس طلب التصور الاكلام ظاهري ولا طلب الالات التصديق وسحقه لك ان شاء الله تعالى وتجبك من التبعير (كقولك اقام زيد) قدم الفعلية لان الاستفهام احق بها (وازيد قائم) والمفهم زيد وازيد ليس بقائم وما من مقام يستفهم من الايجاب الاوسعة الاستفهام عن السلب ويرجح احدهما على الاخر رغبة التكلم به والاهتمام بوقوعه (او التصور كقولك) في طلب تصور المسند اليه (ادبس في الاثناء ام عمل) فانك تعلم ان في الاثناء شيئا والمطلوب بعينه (و) في طلب تصور المسند (افى الخاية دبسك ام في الرق) فانك تعلم ان الربس محكوم عليه بالكيفية في احدهما والمطلوب التبيين قال السيد السند كون الاستفهام اطلب التصور كلام ظاهري مبني على التوسع او جهين احدهما ان الجيب لسؤال ادبس في الاثناء ام عمل لم يزد في تصور السائل شيئا وثانيهما ان الحاصل بالجواب هو التصديق بثبوت المحمول لمعين وهذا التصديق يخالف التصديق بثبوت لاحدهما والثاني لا يمتنع عن طلب الاخر لانه لا يحصل بحصوله ونحن نقول مطلوب البلغ بترك الخبر فائدة النسبة الخارجية بين المحمول وموضوعه ولا حضارهما ونصويرهما طرق مختلفة فثابته جميع طريق على طريق لاقتضاء المقام فالتعلق بهما من خصوصياتهما تحصيل تصورهما ليكون التصديق بالنسبة على وجه يقتضيه المقام فالتصديق بالثبوت لاحد الامرين هو التصديق بالثبوت لمعين يختلف الموضوع فيه بحسب المقامين وتعيين الموضوع في احدهما يحصل تصور الطرف

على وجه فيه خصوصيته ليكون فائدة الخبراتم فالمجيب بالتعيين عن سؤال ادبس في الاثناء ام عمل يجعل ذات الموضوع متصورا باحدهما ليكون حكمه ام فالمطلوب بالسؤال تفهيم طريق حكمه من العموم الى الخصوص ليصير تصديقه ام فليس تعدد التصديق في انظر البلغ وان اقتضاه التصديق الفاسد في فالطلب ليس التصديق بل تبديل التصور وتغيير التصديق بلزم من تبديله ولا يلزم من توجهه الطلب الى شيء توجهه الى لازمه فجعل بعض كلمات الاستفهام اطلب التصور كونه سؤالا عن مفرد من مفردات الخبر ليس مبنيا على التوسع وليس المقصود بالجواب الاتصوير هذا الطرف ليكون التصديق بالنسبة ام وسواء كان التصديق الاتم تصديقا آخر او عين الاول وان تأملت حق التأمل لا تجد فرقا بين قول المجيب عن الاستفهام المذكور بقوله ادبس وبين قولك من اول الامر في الخاية شيء اي ادبس فكما ان النظر في التفسير ليس الى تحصيل تصديق بل الى تحصيل تصور الشيء بخصوصه فكذلك جواب السؤال لتحصيل تصور الموضوع البهم بخصوص الدبس لا اظنك في رية مما اوضحناه لك مع مزيد التشديد ان لم يكن بين بصرك الحديد ومشاهدة الحق غشاوة التقليد ومنه التوفيق والتأييد (ولهذا) اي لكون الهمزة اطلب التصور (لم يفتح از يد قائم) كما فتح هل زيد قائم لايهاه طلب التصور مع انه لم يفتح له وذلك لان الاستفهام بالفعل اولى فيهم ان ابلاء الاسم للدلالة على انه المسؤل عنه وذلك الابهام لا يضرب في از يد قائم (واعر اعرفت) كما فتح هل عر اعرفت قال الشارح المحقق وذلك لان التقديم يستدعي حصول التصديق بنفس الفعل فيكون هل اطلب حصول الحاصل وهو بخلاف الهمزة فانها تكون اطلب التصور وتعيين الفاعل او المفعول وهذا ظاهر في اعرا عرفت واما في از يد قائم فلا اذ لان ان تقديم المرفوع يستدعي التصديق بنفس الفعل حتى لا يصح السؤال عن التصديق غايته انه محتمل لذللا سلب مذهب عبد القاهر فيموزان يكون از يد قائم لطلب التصديق ويكون تقديم زيد للاهتمام ونحوه ويدل على هذا انه علل فتح هل زيد قائم بان هل بمعنى قد لانه مختص بطلب التصديق كما سمي وهذا انما ينتج على ما علل به الفتح دون ما عللنا به لان زيد قائم وان لا يوجب كون التقديم للتخصيص حتى يكون مع التصديق باصل الحكم بل لا يصح عند السكاكي لكن از يد قائم يستدعي ان يكون التصديق حاصل باصل الحكم ويكون تقديم زيد بملحق السؤال به والا فلا استفهام بالفعل اولى ولذا لم يقل لم يفتح از يد قائم لكن الالة في فتح هل زيد اعرفت عند السكاكي والمصنف ما ذكره لاما ذكرناه وكان الاولى ان يقول ولهذا لم يتم از يد قائم عمرو ولم يفتح الخ (والمسؤل عنه بهما) اي بالهمزة (هو ما يليها كالفعل في اضربت زيدا) ام اكر منه واما مجرد اضربت زيدا فالمطلوب فيه التصديق والتبادر ان الواقع بهما الجملة اذ ليس تقديم الفعل لملحق الاستفهام به بل على ما هو الاصل فيه (والفاعل في انت ضربت زيدا) اذ لو كان السؤال عن صدور الضرب عن الفاعل لقبل اضربت اذ لا فائدة في ذكر انت ولان الاستفهام بالفعل اولى (والمفعول في از يد اضربت) المفعول بعينه الخمسة المفعول معه فانه لا يتقدم على عامله والاستفهام عن المفعول المطلق المحدود نحو اجلسه بفتح الجيم او كسرهما مع التصديق باصل الفهم منجه واما عن البهم فلا نحو اجلسا جلست وكذلك الحال نحو اكبجت وخبر كان نحو اقاما كان زيدا واما البواني فلا تصور فيها ان بلى الهمزة ولا يخفى من له درية في نحوه (وهل اطلب التصديق) الاولى اطلب الايجاب قال الرضى هل لا تدخل على الثاني اصل قلت كانه

رعاية اصله لانه في الاصل بمعنى قد وقد لا تدخل على الثاني (حسب) اي اذا عرف تائه اطلب التصديق بحسبك هي غيب مبتدأ لكن ضمه ليس رفعا لانه يعني بعد حذف المضاف اليه على الضم وماله القصر على طلب التصديق وان ليس من طرفه وتدخل على الجملتين (تحوه) (قام زيد وهل عمرو قاعد) اعني تكرار المثال دفعاً لتوهم التخصيص بالغلطية من كونه في الاصل بمعنى قد وكون هذا الاصل مرعباً في المنع عن الدخول على الثاني والدخول على الاولى خبره فاعل و اشار باختصار هل عمرو قاعد على عمرو قعد الى فجه ولو مثل بهل زيد قائم لكان اشارة اوضح (ولهذا امتنع هل زيد قائم عمرو) اي استعمالهما مع ام النصلة لانه يكون حينئذ اطلب التصور اوجب حصول التصديق مع ام النصلة الابهام بطلب الاستفهام فبين هذا المجهوم ومنه يعرف سر منع النعاه ايراد هل مع ام النصلة (وقبح هل زيد اضربت لان التقديم يستدعي حصول التصديق بنفس الفعل) في الايضاح لما قدم اشار به الى ان تقديم المفعول للتخصيص ولا يخفى ان التخصيص يستدعي ثبوت الحكم وخطاه المخاطب في قيده من قيود الكلام قال الشارح وانما لم يمتنع لاحتمال ان يكون زيد اضربت من قبيل حذف العامل والتفسير لكن التفسير قبيح بدون الاشتغال بالضمير هذا ولا يخفى ان هل زيد اضربت على هذا ليس متيناً للفتح بل هو دائريين ان يكون قبيحاً او متنعاً الا ان يقال الدائريين الامتناع والفتح متعين للفتح ثم قال الشارح وقيل لم يمتنع لاحتمال ان يكون التقديم ليجرد الاهتمام به غير التخصيص وفيه نظر لانه لا وجه حينئذ لتقيده سوى ان الغالب في التقديم هو الاختصاص وهذا بوجوب ان يفتح وجه الحبيب اتفق على قصد الاهتمام دون الاختصاص ولا فائز به هذا وفيه انه اذا كان احتمال الاهتمام دافعا للفتح فلا يصح الحكم بفتح هل زيد اضربت ويختل كلام المصنف فتمام كلام المصنف يستدعي ان يكون احتمال الاهتمام مجامعا مع الفتح فيصح ان يجعل وجهها حكمه بالفتح دون الامتناع وانه فرق بين وجه الحبيب اتفق وقولنا هل زيد اضربت فان في الثاني ابهام التناقض فان غلبة الاختصاص فيه بوجوب الحكم يعلم المتكلم باصل الحكم وهل يحكم بمجمله بخلاف الاول على ان في الثاني حل المخاطب على جواب آخر خطأ هو التعيين بخلاف الاول فانه لا بدعوى جواب (دون ضربته) اي لم يفتح هل زيد اضربه (جواز تقدير المفسر قبل زيد) جواز اغمره من جوح وانما قيدنا الجواز لانه الفارق بين زيد اضربت وزيد اضربه اذا الجواز مشترك قال الشارح بل التقدير قبل زيد ارجح لان الاصل بتقديم العامل قلت ولان الاستفهام بالهل اولي وجواز هل زيد اضربه مما يشهد له كلام ابن الحاجب حيث جعل نصب مختاراً بعد حرف الاستفهام في المضمر على شريطة التفسير لكن الرضي حكم بعدم جواز حذف فعل هل اختياراً وايضاً رد على قوله دون ضربته ان انتفاء هذا الوجه للفتح لا يوجب عدم فهمه لان انتفاء علة مخصوصة لا يوجب انتفاء المفعول ما لم يتم دليل على انحصار العلة فيه (وجعل السككي فتح هل رجل عرف لذلك) اي لان التقديم يستدعي حصول التصديق بنفس الفعل لما سبق من ان اعتبار التقديم والتأخير في رجل عرف واجب وان اصله عرف رجل على انه بدل من الضمير كافي قوله تعالى واسروا النجوى الذين ظلموا وفيه بحث لان اعتبار التقديم والتأخير فيه لانه لا سبب سواء لكون المبتدأ نكرة وهو متفمع حرف الاستفهام لانه يصح وقوعه نكرة بعد حرف الاستفهام مبتدأ اصرح به الرضي قال الشارح المحقق وانما لم يحكم بالامتناع لاحتمال ان يكون رجل فاعل فعل محذوف وفيه ان الحكم بالفتح على هذا ممكن لانه ليس فيه فتح عدم اشتغال المفسر بالضمير على انه فيه نجاة عن تكلفات ارتكبه ان السككي لتخصيص وقوعه مبتدأ (وبلزمه)

انه لافرق نسخه

اى السكاكى (ان لا يصح هل زيد عرف) لانه لا يجمله للتخصيص كما عرفت واللازم باطل
 باتفاق النحاة وفيه ما هل بآلى السكاكى بخالفة النحاة معه وانه قد يفتح طرد الباب قال السارح
 ان انتفاعه بخصوصه لا يستلزم انتفاء الحكم نعم هذا الوجه لا يستلزم فحجه وقرى بين عدم
 الاستلزام واستلزام العدم ويمكن دفع الكل بان مراد المصنف انه يلزم السكاكى ان لا يفتح
 هل رجل عرف لهذا الوجه يعنى يلزمه ان لا يكون وجهه جاريا في جميع مواد التفتح والمقصود
 ترجيح وجه الغير باطراده لا بابطال وجهه او بابطال حكمه ينسب اليه يقتضى وجهه (وعال
 غيره) اى غير السكاكى (فجهما) اى فتح هل رجل عرف وهل زيد عرف (بان هل يعنى قد
 فى الاصل) والاصل اهل وقد جاء على الاصل فى قوله اهل عرف الدار بالغير بين (وترك الهمزة
 قبلها ككرة) وقوعها فى الاستفهام) وقد يقع فى الخبر كقوله تعالى هل اتى على الانسان
 حين اى قد اتى فلما التزم ترك الهمزة نابت منابهة فى الاستفهام وقد من امور لا ينك
 عن الفعل المذكور فكذا ما هو بمعناه فبقى بعد صيرورة بمعنى الاستفهام على اصله فلم يفارق
 الفعل لا بال حذف ولا يافصل فى كلام فيه فعل وما لا فعل فيه يسلب عنه لما لم يجده فان
 قلت ما الفرق بين هل ومتى حتى جعلوا الثاني متضمن معنى الهمزة والاول بمعناها قلت لم
 رضوا ببقائه معنى قد فيه ثلا بوجب امتناع دخوله على الجملة الاسمية وكان اختصاص
 هل لطلب التصديق ايضا ناسا من كونه فى الاصل بمعنى قد الذى هو لتحقيق النسبة
 او تقيدها ولا اتصال لها بالمفردات (وهى) اى كلمة هل (تخصيص المضارع بالاستقبال)
 قال السارح بحكم الوضع كالسين وسوف هذا وفيه انه لو كان بحكم الوضع لكان مخصوصا
 للماضى ايضا بالاستقبال مع انه ليس كذلك قال الله تعالى فهل وجدتم ما وعد ربكم
 حقا الا ان يقال وضع هل للمستقبل فاذا دخل على المضارع لا يلزم من تخصيصه بالمستقبل
 خروج شئ من وضعه بخلاف ما اذا دخل على الماضى فانه لا بد اما من خروج الماضى
 عن وضعه او خروج هل فيختار خروج هل دون الفعل لانه ركن الكلام والقياس يقتضى
 تخصيصه بالجملة الاسمية ايضا بالمستقبل (فلا يصح هل تضرب زيدا وهو اخره)
 كما يصح ان تضرب زيدا وهو اخوه لان التقييد بهذا الحال يخصه بزمان الحال والحال والاسما
 يقارنه وفيه ان تخصيصه المضارع بالمستقبل لا يستلزم عدم دخوله على المضارع
 المقيد بما جملة حالا كما لا يستلزم عدم دخوله على الماضى الا ان يقال بصرف هل سابق
 على التقييد بالحال فان كانت كونه بحكم الوضع مختصا بالمستقبل يمنع دخوله على الحال
 اذا كان مستعملا فى مضاه وهو ههنا لا انكار دون الاستفهام اذ لا معنى للاستفهام عن
 الضرب حال الاخوة قلت التزم هذا المقضى للوضع حين دخوله على المضارع وجعل
 الرضى امتناع التال لامتناع كون هل مستعملا فى الانكار وقد وهم البعض من تخصيصه
 المضارع بالمستقبل انه لا يدخل الاعلى المستقبل وقد عرفت فساد (ولا اختصاص
 التصديق بها) الباء داخل على القصور (وتخصيصها المضارع بالاستقبال) هو المقصور
 عليه فقد جمع فى العبارة بين استعمال التخصيص (كان له من اختصاص) اى ارتباط
 فافهم (بما كونه زمانيا اظهر كالفعل) الاظهر هو الفعل ولم يقل من زيد اختصاص
 بالفعل ليظهر وجد من زيد اختصاص قال المصنف اما الثاني فظاهر ووضحه السارح
 بقوله واما اقتضاء الثاني اى تخصيصها المضارع بالاستقبال لذلك فظاهر اذ المضارع
 انما يكون فعلا وكانه عرض بالمفتاح حيث قال ولاستدعاءها التخصيص بالاستقبال لما يحتمل
 ذلك وانت تعلم ان احتمال الاستقبال انما يكون لصفات الذوات لا لنفسى الذات لان

ولا استدعاءً

الذوات من حيث هي ذوات فيما مضى وفي الحال وفي المستقبل استلزم ذلك مزيد اختصاص لاهل دون الهمة بما كونه زمانيا اظهر كالأفعال هذا ووجه الموازنة عليه انه توضيح للواضح بالحق لان التخصيص بالمستقبل انما هو المضارع وهو فعل وهذا لا يرد لان التخصيص بالمستقبل لا يتحمل غيره وهو المضارع والجملة الاسمية لكونها مخصصة للمضارع بالمستقبل لا يقتضي مزيد الاختصاص انما يقتضي لو كان التخصيص مختصا بالمضارع فلا بد من اثبات ان الاختصاص بالمستقبل له مزيد خصوصية بالمضارع حتى يتضح المطلوب ولا بد في بيانه ذكره السكاكي كما استوضح لك ثم قال المصنف واما الثاني فلان الفعل لا يكون الاصفة والتصديق حكم بالثبوت او الانتفاء والثني والاثبات انما وجهان الى الصفات لا الذوات واحال السكاكي معرفة توجد التي الى الصفة دون الذات الى علوم اخر واختلف الاراء في تفهيم هذا الكلام وبيان المراد بالذات والصفة فتم من اراد الاجسام والعوارض ومنهم من اراد الحقائق والعوارض والاول اراد بالعلوم الطبيعية والثاني علم الكلام وفي تفصيلهما ليس الاوصاف ذوى الاحلام فطوبى لنا هما على غيرهما وان كنت تشتمهما فذلك بحواشي السيد السند على الشرح فليكن مائلا عليهما من التعديل والجرح في ساحة الطرح والابهام ولما اضطر السيد السند في تفهيمه ادعى للذات والصفة معنى يتم به الكلام وان لم يثبت في السنة مشاهير الا نام وهو ان المراد بالذات المستقل بالمفهومية وبالصفة مالم يستقل ويكون معنى حرفيا وهو الثاني والاثبات النسبة الرابطة وحيث يصح قول المصنف والفعل لا يكون الاصفة بخلاف الاسماء فانها ذوات لانها وضعت لمعان مستقلة صالحة لان يحكم عليهما وبها ونحن نقول متدوجة اذ المراد بالصفة المحمول لان المراد به الوصف ابدا لانه ملحوظ على وجه الثبوت للغير وبالذات الموضوع لانه ملحوظ على وجه يثبت له الغير كما هو شأن الذوات ومن تاول علما حقق فيه حقيقة الثني والاثبات علم انها يتوجهان الى المحمولات ويتعلقان بالموضوعات فانت في زيد قائم ثابت القاسم زيد لازد لشيء وفي ما زيد قائم ثابت القاسم عن زيد لازد عن شيء والفعل لا يكون الاصفة لانه اعتبر الحدث فيه مستمدا ابدا بخلاف الاسم فانه بما تعرض له النسبة الى شيء وبما لا تعرض فقول المصنف والفعل لا يكون الاصفة بماله من بدم دخل في تحرير كلام المفتاح اى بخلاف الاسم فانه بما يكون صغور بما يكون ذاتا فاهل مزيد اختصاص بالفعل بلا خفاء لكونه للتصديق وكونه للتخصيص بالمستقبل لان التخصيص في المضارع اطوع لانه رفع لاحتمال المراد والمستقبل مدلول له بخلاف الاسمية فابتع به كلام الشارح من حصر الاسماء في الذوات ليس كما ينبغي فان قلت الثاني والاثبات لا يخص الجملة فكيف صححت انهما لا يملكان الا بالصفات قلت لا تغفل عما سمعته من تخصيص السكاكي والمصنف الحكم في الشرطية بالجزاء فان قلت الصفة في مفهوم الفعل ليست محمولة بل قائمة بالفعل قلت حقق في تلك العلوم انها راجعة الى المحمولة فلا تنازعنا للفتلات ومما يهيك عليه ان زمانية المستقل اظهر من غيره من الافعال لان حدثه يمر على نظر البصيرة فمما شيا مع الزمان فجزءا بجزئية على حسب اعداد الان وهذا هو السر في اختصاصه بالاستمرار المتجدد (ولهذا) اى لان لها مزيد اختصاص بالفعل (كان فهل اتم شاكرون ادل على طلب الشكر) علم منه ان الاستفهام يكون بمعنى الطلب كما علم سابقا انه معنى التي فلا علم لا تعرض لهما فيما يجي من بيان المعاني المجازية (من فهل تشكرون وفهل اتم تشكرون) مع ان اتم فاعل فعل

محذوف وفيه تأكيد للتكرير وليس اتم تشكرون جملة اسمية لما عرفت من فيج هل زيد قائم فاذا ذكره السيد السند في شرح المفتاح من قوله سواء كان اتم تشكرون اسمية او فعلية مكررة ليس كما ينبغي لان اتم تشكرون ساقط عن درجة الاعتبار في مقام الترجيح وقد عرفت ان فهل اتم تشكرون ماردة الرضى (لان ابراز ما يستجدد في معرض الثابت) لم يقل ابراز المتجدد لان ما يستجدد زمانياته اظهر كانه هنا عليه (ادل على كمال العناية بتعصوله) من عدم الارزوان اكد الف تأكيد وفيه خفا (ومن افانتم شاكرون لان هل ادعى للفعل من الهمة فتركه معه ادل على ذلك) الكمالي من تركه مع الهمة (ولهذا لا يحسن هل زيد منطلق الامن البليغ) اذ الظاهر هل ينطلق زيدا وهل زيد ينطلق بتقدير الفعل فالعدول بلا تكة لا يحسن ومعرفة التكة لا تكون الا للبليغ وفيه نظر اذ معرفة تكة نوع من الكلام لا يتوقف على البلاغة التي هي ملكة الاقتدار على تأليف كل كلام بليغ فسامل وكان ينبغي ان يقول لا يحسن الامن البليغ مع البليغ اذ لا يحسن من غير البليغ لا يحسن من البليغ مع غير البليغ وكلا لا يحسن هل زيد منطلق الامن لا يحسن ازيد منطلق لانه يدعى الى الفعل وان كان دعوته دون دعوة هل الان نقصان الحسن معها اقل فكانه للثبوت على هذا خص الحكم بهل والاحسن بيان المفتاح حيث قال والخطب مع الهمة في ازيد منطلق اهون وكان منسله ترك المصنف اياه الفظة (وهي) اى هل (قسمان بسيطة) لا يخفى ان هذا التقسيم لا يخص هل لان الهمة الطالبة للتصديق ايضا قسمان الا انه جرى الاصطلاح باسمية هل بسيطة ومركبة فاذا خص بها التقسيم واعتمد على ان الطالب بعدم معرفة هل مستغن في الهمة عن التعليم (وهي التي يطلب بها وجود الشيء) يخرج عنه نحر قولك هل النسبة واقعة هل الشيء ثابت (قولنا هل الحركة موجودة ومركبة وهي التي يطلب بها وجود شيء لشيء قولنا هل الحركة دائمة) والمراد وجود شيء لشيء نفي او اثباتا وكذا المراد بوجود الشيء قولنا هل الحركة لا موجودة بسيطة وهل الحركة دائمة مركبة كذا في الشرح اقول قد سمعت ان هل لا تدخل على الثاني فهذا التعميم فاسد وان اراد بالثاني العدول فالمحمول في قولنا هل الحركة لا موجودة غير الوجود فقد اعتبر غير الوجود امر ان فهمي مركبة ثم اقول جعل هل الحركة دائمة هل المركبة كلام ظاهري اذ المحمول فيه الوجود والدوام جهته القضية الا ان الجهة والمحمول اديا عبارة واحدة والاعتبار بالمعنى قال الشارح المحقق قد اخذ في البسيطة شيان الوجود وغيره وفي المركبة ثلاثة اشياء المحمول والموضوع والوجود اقول هذا كلام ظاهري خال عن التحصيل اذا اعتبر في كل قضية سوى الوجود رابطي امر ان فلا يستحق ما محموله الوجود ان تكون بسيطة بالنسبة الى ما محموله غير الوجود والقول بان المحمول لما كان كالنسبة من جنس الوجود كانهما امر واحد تكلف جدا وكانه من هنا وهم من قال في قضية محمولها الوجود بالنسبة في القضية ولا تركيب الا من الموضوع والمحمول لان الوجود يرتبط بنفسه فلا يحتاج الى اعتبار رابط ولذا يقال زيد هست ولا يقال هست است واللاحق بالاعتبار ان البساطة دائمة على ان مطالب هل البسيطة ليس الاستمالة على التصديق بوجود الشيء بخلاف المركبة فانه مشتغل على التصديق بوجود الشيء ووجود شيء له لان ثبوت شيء لشيء اذا كان غير الوجود فرع ثبوته لكنه انما يتم لو لم يكن ثبوت الوجود ايضا فرع ثبوت الشيء كما هو المشهور ويكون الحق انه مستلزم وجود الشيء وان كان بهذا الوجود المحمول فافهم متأملا تأملا وافيا (والباقية) من الفاظ الاستفهام (الطلب انصور) الاولى ان يقول حسب قال الشارح ويختلف من جهة ان الماط

بكل منها تصور شيء آخر وهذا لا يصح في حق ابن قاته لا يطلب بها الا ما يطلب بكلف
او ابن كاسب يظهر (في طلب مباشر الاسم) اي شرح مفهومه وانه لاي معنى وضع
حق الجواب ايراد وضع مفرد اشهر اذ مفهوم الاسم امر مجمل فاذا اجبت بمركب دخل في الجواب
تفصيل ليس من دواخل السؤال عنه فاذا لم يوجد مفرد اشهر عدل الى المركب والمراد
بالاسم ما يقابل المسمى اذ شرح المفهوم لا يخص بالمقابل للفعل والحرف ولا يعتمد
ان يقال لا يمكن ان يجاب لمفهوم الحرف بمفهوم عن السؤال بما لا نه ليس قابلا للحكم به ولا
بمفهوم الفعل لانه وان يحكم به لكن على فاعله لا على السؤال فالتسوال عنها سؤال
عن مفهوم اسم منطبق على مفهومها فيقال مامعنى من وماعنى ضرب ويجاب
بانه الاشتداء او الضرب المقترن بالماضي فلما اكتفوا بقولهم شرح الاسم (كقولنا
ماله فاه) فيجاب بما يعينه ولو بلفظ اخرى وما الشارحة للاسم بالمباحث اللغوية انب
(او ماهية المسمى كقولنا ما الحركة) الاولى او حقيقة المسمى لان الحقيقة الماهية الموجودة ولا
ترتب بين هل البسيطة وما الطالبة لتفصيل الماهية الاعتبارية ولا يخرج عن البيان ما زيد
حيث يجاب بالانسان ولا ما الا انسان والفرس حيث يجاب بالحيوان لانه سؤال عن حقيقة
المسمى (ونقع هل البسيطة) الطالبة للوجود (في الترتيب بينهما) فالحتاج الى السؤال
عن مفهوم الاسم ووجوده وتفصيل حقيقته لا بد ان يشل اولاه عن مفهومه اجالا
ولو يسأل بعد الاجال عن تفصيله قبل السؤال عن وجوده لكان احسن اذ يكون فراغ
عن مسلك ثم اشتغال باخر فان قلت بل الاحسن ان يشل اول تفصيلا لان فيه قصر المسافة
قلت لعل المعرفة الاجالية يفي عن التفصيل لبداهتها وبعد معرفته اجالا توجه السؤال
عن الوجود ولا يصح تقديم السؤال عن الوجود على السؤال عن الخصوص اذ بعد
التصديق بوجوده بخصوصه لا محال للسؤال عن الخصوص وهذا مراد من قال
ما الشارحة للمفهوم اجالا متقدمة على هل البسيطة قطعاً وما الشارحة للمفهوم تفصيلا
فالاولى تقديمها فلا يرد عليه انه يكتفى ما الشارحة تفصيلا للسؤال عن الوجود فالجواب
تقديمه احداً الامر ين وبعد معرفة الوجود توجه السؤال عن الحقيقة اي الماهية من حيث
الوجود اذ بما يتفاوت الماهية بالقياس الى الاسم والماهية بالقياس الى الوجود قرب
ماهية بالقياس الى الاسم هي عرضية للوجود ورب ماهية للوجود هي عرضية لماهية الاسم لان
ماهية الاسم ما اعتبرها الواضع في وضع الاسم فربما كان عرضياً للوجود ثم قد يتفان
فان قلت فاذا انفك فلا معنى للسؤال عنها بعد معرفة الوجود اذ عرف قبل مطلب هل
بديهية او بالتفصيل قلت زعمالم يعرف السائل الاتحاد فبما سأل انه لا يجاب الجواب
باراد الحد بل قد يكون الجواب التبيين على الاتفاق فان قلت فاذا جاز ان يكون الحد لا معنى
رسماً حقيقياً او بالعكس فكيف صح ما ذكره الشيخ في الشفاء ان الحدود التي توضع في اول
التعالم قبل اقامة البرهان حدود بحسب الاسم وبعد اثبات الوجود يصير حدوداً بحسب
الحقيقة قلت حكم الشيخ على الحدود الحقيقة التي ذكر قبل اثبات الوجود لا على المطلق
والا نسب بالعلوم الحكمية ما الشارحة حقيقة المسمى لا يقال كما يقع هل البسيطة بين ما بين
يقع ما الشارحة بين هل المركبة وهل البسيطة فانه ما يعرف ان للفظ مفهوم استحالة
السؤال عن بيان خصوصه اجالا او تفصيلا على ما قبل وذلك مطلب هل المركبة
فكما ان لهل البسيطة تقدماً على هل المركبة كذلك لها تقدم على البسيطة بل له التقدم
المطلق لانا نقول انما يسأل عن خصوص المفهوم بعد ان وجد اللفظ مستعملاً

في الموارد وحصل العلم بان له مفهومه فلا يستعمل هل في طلب ان له مفهومه فلذلك لم ينتوا
اليه ولم يترسوا له (ومن المراد الشخص الذي العلم) الاظهر ان المطلوب من الشخص
من ذي العلم كقولنا من في الدار فيجاب بزيد فاذا لم يكن الجواب بالشخص يدل على مفهوم
كلى مختصر في الشخص وليس الا ثبات به لا يفهم منه كما يستفاد من كلام الشرح لان
المفهوم الكلى لا يفيد الشخص (كقولنا من في الدار) فيجاب بزيد وفيه بحث لان السائل
يعرف شخص زيد ويردد الكون في الدار بينه وبين غيره وانما يطلب تصديقا خاصا فهو
كالمهمزة وام في سؤال المتعدد بين الاشخاص في الكون في الدار (السكاكي يسأل بما
عن الجنس) سواء كان من غير ذي العلم او منه (يقول ما عندك اي اى اجناس الاشياء عندك
وجوابه كتاب او نحو) وهذا سؤال عن الجنس اجالا وقد يسأل عنه تفصيلا
فيقال ما الكلبة فيجاب باللفظ وضع لمعنى مفرد او هذا سؤال عن الجنس مع قطع النظر
عن انه مسمى الاسم وقد يسأل عنه من حيث هو كذلك كما سميت وكما يقال
ما الا انسان فيقال بشر فلم يرد المصنف بما ذكر على ما ذكره السكاكي الا تفصيلا
لما ادرج في بيانه (او عن الوصف نحو ما زيد وجوابه الكريم) واما اذا اجيب بالانسان فهو
سؤال عن الجنس (ونحوه) وفي الحديث سيرة وافتدس في المفردون فقيل وما المفردون
بارسول الله قال اذا كرون الله كثيرا والذاكرات (ويسأل من عن الجنس من ذوي
العلم يقول من جبريل اي اشهر هوام ملكام حتى وفيه نظر) اذ لا تله سؤال عن الجنس وانه
يصح الاكتفاء بالجنس في الجواب كذا في الايضاح ويرد قوله اتواناري فقلت منون
انتم فقال الجن قات عوا ظلاما ويمكن ان يجاب بانه ليس جوابا بل يلحق المختاطب السائل
بغير ما يخطاب تنبها على انه المهملة لانهم ظنوا هم اناسي فطلبوا تعيينهم فنبهوهم على
انه لا يمكن لكم تعيينا وانما غاية التعريف لنا عندكم تعيين جنسا وهناك نظرا قوي وهو انه
لو كان للسؤال عن الجنس لما صح لمن قال لك حاتني انسان من هو مع شيوعه ولا يصح
السؤال عن جنس جهل جنسه وهو محض ترك من هو (ويسأل باي عما تميز به احد المتشاركون
في امر بمهمما) او احد المتشاركين او المتشاركات واحترزه عن المتشاركين في مال
او دار فانه لا يسأل باي عما يميزهما مالم يجعل تحت ما يميزهما ولو كان مفهوم المتشاركين
في هذا المال ولم يميزه له السيد السند فقال في شرح المقنن هو ان كيد المتشاركين ولا بد
في معرفة ما يميز في موضع موضع فطمانه في قولك جاني زيد وعمرو ولا ادري ايها تقدم
الامر الا في الجاني في اي لا ادري اي الجانيين تقدم قال الشارح قيل انه اذا اضيف الى
ما يشارك اليه كقوله ايم يفعل كذا فيجوابه اسم متضمن للاشارة الحسبة او اسم علم واذا اضيف
الى كلى فيجوابه كلى ميمر لا غير هذا وفيه نظر لان الضمير اذا رجع الى جماعة فيهم لا يس
ثوب ايض فلا خفا في صحة فعله من ثوب له ايض واذا قيل اي انسان فعل كذا يصح
ان يقال زيد فلان لم ياصح هذا القول وههنا بحث ذكرناه في من في الدار فتذكر (وبكم
عن العدد) وفي الرضى عن العدد المميز هذا فلا يصح ان يجاب عن قولك كم رجلا
في البلد بالوف (نحو سل بني اسرائيل كم اتياهم من اية بيته) الاية ليست على حقيقة الاستفهام
فلا ينبغي التمثيل بها لان المقام مقام بيان المعنى الحقيقة كما لا يخفى قبل تمييزكم من اية بيته
زيدت من لانها براد للفصل بينه وبين مفعول الفعل المتعدي الفاصل بين كم ومميزه وانكر
الرضي زيادة من في تمييزكم الاستفهامية وقال لما جده في نظم ولا تكتب من كتب النحو
ومن اطائف الشرح انه قال في مقابلته واقول سل بني اسرائيل كم اتياهم من آية بيته ويندفع

لا يصح نسخة

موضع من فطمانه نسخة

فعل من نسخة

تلازم الشارح به بحتم الآية كم التجربة على ما ذكره الزمخشري فلا يتم تمسك عليه ونحن نقول يجوز ان تكون من زائدة في المنعول ويكون كم مصدر اي كم مرة اتينا هم آية بيته (ويكيف عن الحال) اي الصفة فهو ابد السؤل عن المسند او عن الحال مثال الاول كيف زيد ومثال الثاني كيف يقوم زيد اي على اي حال يقوم اقاما فاعدا ولا ينوهم انه سؤل عن الظرف لانه من الظروف لانه ليس منها وانما عد منها توسعا كما بين في محله (وبان عن المكان) وهو لازم الظرفية فاما ان يسأل به عن المسند نحو ابن زيد واما عن الظرف نحو ابن يسكن او من ابن تيمى (ومنى عن الزمان) نحو منى القفال ومنى يخرج والزمان بالملاقه يتناول الحال وقول الشارح في شرحه ماضيا كان او مستقبلا يشهد بالخصص ويقتضى عدم صحة قولك الان في جواب متى شررك وفيه نظر (وبان عن المستقبل) نحو ايان الحج او ايان الحج وقد خصه بالتمثيل لئيه بالنال على انه يسأل به عن الامر العظيم (حوسل يسأل ايان يوم الفجة واني تستعمل تارة) اي مرة بعد مرة على ما في الصحاح فالتبديد بشاره كالتمديد بكثيرا (بمعنى كيف) ويجب ان يكون بعده فعل (نحو فتواتوا حرثكم انى شتم) ولا يقال انى زيد بمعنى كيف زيد ويحتمل معنى منى ايضا وهو كما هو جاء بمعنى كيف قال الرضى وغيره الآية بالمعاني الثلاثة (واخرى) اي تارة اخرى ولا يناسب وصف مرة بعد مرة باخرى فكانها استعملت بمعنى مرة (بمعنى من ابن نحو انى لك هذا) ذهب جماعة الى انها في معنى من ابن واخرون الى انها في معنى ابن ومن مقدرة فلذا قال بمعنى من ابن ليمكن تطبيقه على اى مذهب يراد فن قال اليا بمعنى في فقد خرج عن المصلحة ويؤكد كونهما بمعنى ابن محتمل من اى لك كما في قوله من ابن عثرون لثامن انى وههنا بحث شريف خفي عن البصائر لانه لطيف وهو انه اس شئ مما ذكر ويذكر من مباحث الاستفهام مما يتعلق بفن المعاني فان حقائقه وظائف لغوية وبجائزاته من مباحث البيان وفروع قواعد المجاز نعم انه يتفرع على حقه فله مراتب تتوقف معرفتها على معرفة الحقائق لكن لم يذكر شيئا منها ويبنى ان يقول واما الاستفهام فلا اعتبارات لا يعرف الا يعرف ما بين ادواته من التفصيل وقد بين ذلك في النحو كما قال في بيان اعتبارات تقييد المسند بالشروط اذا لفرق بينهما تحكم (ثم ان هذه الكلمات) الاولى ثم هذه الكلمات على طرق الايضاح اذا دعى الى تأكيد الحكم (كثيرا ما يستعمل في غير الاستفهام) منه الخبر ومنه الانشاء وهل ارادة غير الاستفهام بهذه التراكيب من قبيل الاستعارة التثنية فتكون هذه الكلمات مستعملة في معانيها ومن قبيل المجوز في تلك الكلمات كما صرح به المصنف لاسبيل الى تعيين احد الامرين بل الامر متوطن في موطن الاحتمال ولذا بينه المصنف على الابهام فقال وكثيرا ما يتولد من هذه الكلمات معان بمعونة قرائن الاحوال وبعد كون المجوز في تلك الكلمات هل وقع المجوز فيها بالاصالة او في متعلقاتها بالاصالة وفيها كما اعتبروا في استعارة الحروف لاشتراكها في الاستعارة والمجاز المرسل وكانه الى هذا اشار الشارح المحقق حيث قال ونحقق كيفية هذا المجاز ويبان انه من اى نوع من انواعه مما لم يحسم احد حوله وعرض به بالمصنف حيث جزم بالمجوز في تلك الكلمات بانه امر من عنده والسابقون قد توقفوا وحل السيد السند كلامه على استصعاب بيان علاقة المجاز فيها وبيان كيفية المناسبة المجوزة له وقال منججا ونحن نذكر في هذه المواضع ما ينضج به وجه المجاز فيها ونستعين به فيما عداها ثم استعمالها في تلك المعاني بمعونة القرائن والعلاقات اذ لوقات شئ منها خرج استعمالك من حيز اللطف والسادات الى منزلة العتف والفساد وهل المستعمل بمجرد

تقليد العرب من غير اطلاع على السبب مصيب او كلامه معيب يشبه ان يكون على الصواب كما يشتم من جميع اهل اللغة المحاذرات المشهورة في كل باب (كلا استبطاه نحوكم دهونك) اريد به الاستبطاء اللازم للاستفهام عن عدد رعاية اياه لان الاستفهام يستلزم الجهل المستلزم لاستكثاره عادة او ادعاء لان القليل منه يكون معاوما عادة والاستكثار يستلزم الاستبطاء عادة او ادعاء كذا قاله السيد السند والا قرب ان الاستفهام المذكور يستلزم عرض الكثرة وهو يستلزم الاستبطاء (والتعجب نحو ما لارى الهدهد) اريد التعجب لان الاستفهام عن سبب عدم رؤيته يستلزم قلة وقوعه والجهل لسببه اذ لا يتفهم عادة عن سبب ما يكثر وقوعه وقلة الوقوع والجهل بالسبب يستلزم التعجب لانه كيفية نفسانية تابعة لادراك الامور اقلية الوقوع المجهولة الاسباب وفي هذا المثال احتمال الحقيقة ومال اليه الكشف (والتيه على الضلال نحو ما بين تدهبون) اريد به المبالغة في ضلالهم فقد استعمل في الاخبار المؤكدة عن الضلال ووجهه ان الاستفهام منى على الجاهل المبني على انه من كمال بعده هذا المذهب عن الاختيار لا يمكن العلم بانه مذهبكم فيفيد الحكم بضلالهم حكما مؤكدا في الغاية وفيه مع ذلك الاحتراز عن مواجهمه بانصرح بالضلال وادخل في النصيح واصل هذا التوجيه اقرب بما ذكره السيد السند من ان الاستفهام عن الشئ يستلزم تنبيه المخاطب عليه وتوجيه ذهنه اليه فاذا اسلك طريقا واضحا بالضلالة تركت كان ذلك غفلة منه عن الانتباه الى ذلك الطريق فاذا تنبه عليه ووجه ذهنه اليه بينه اضلاله فالاستفهام عن ذلك الطريق يستلزم توجيه ذهنه اليه المستلزم للتنبيه على كونه ضالا وفي استعمال الاستفهام دون التصريح بكونه طريق ضلال مبالغة اذ ايهما كان كونه ضالا امر واضحا يكفي في العلم به بمجرد الالتفات اليه والثانية ايهما ان المخاطب اعلم بذلك الطريق من المتكلم حيث يحتاج الى السؤل عنه (والوعيد كقولك لمن نسي الادب الم ادب فلانا اذ علم ذلك) وانت تعلم انه يعلم ذلك اريد به انه سيؤدب فوق تأديب فلان لان الاستفهام دل على ان اساءة ادبه صار سببا للسك في ان ما فعل فلان كان تأديبا له ويستلزم ذلك ان بفعل به فوق ذلك ليعبر الغير ولعل هذا اقرب مما ذكره السيد السند ان هذا الاستفهام يستلزم تنبيه المخاطب على جزاء اساءة الادب الصادرة عن غيره وهذا التنبيه يستلزم وعيده على اساءة الادب وفي المدلول عن الاستفهام عن الانبياء بان يقول ادب فلانا الى الاستفهام عن التثنية ايهما ان المخاطب اعتقد في التأديب فذلك اقدم على الاساءة وفيه من المبالغة ما لا يخفى هذا قلنا في اختياره على ادبك احضار صورة تأديبه المهيب وتذكير قدرته لكن لا بد في ذلك من كون تأديبه الواقع هائلا والمخاطب مثل من ادب اودونه ليظهر جريان قدرته في حقه (وانتقرر) اى حل المخاطب على الاقرار بان الاستفهام يحمل المخاطب على افادة ما يعلم والا فاداة مستلزمة للاقرار وقد جاء التقرير بمعنى التحقيق والتثبت وهو الاستعمال المشهور لكن الشارح والسيد السند حكما بان المراد هنا هو الاول ولا فاعطى فيه اذ يصح ان يكون الاستفهام ليقرر وينتبت الحكم المعلوم للمتكلم في ذهن المخاطب لان الاستفهام يستدعي توجيهه اليه واحضاره والجواب به ولكن هذا على ذكر منك وان لم يحمل التقرير عليه في هذا المقام لسوخت في التقليد (بايلاء المقر به الهمة) اى بشرط ان بلى الهمة ما حل المخاطب على الاقرار او ما ثبت المخاطب فيه (كامر) من التفصيل في حقيقة الاستفهام وجعل الشيخ وتبعه كثيرون قوله تعالى انت فعلت هذا بالهتيا ابراهيم من امثلة التقرير قال الشيخ لم يقولوا ذلك وهم يريدون ان يقولهم بان كسر الاصنام قد كان ولكن ان بقرائه منه

كان وكيف وقد اشار والله الى الفعل في قولهم انت فعلت هذا بالهتاء وقال عليه السلام
 بل فعله كبيرهم هذا ولو كان التقرير بالفعل لكان الجواب فعلت اول فعل هذا او كان لم يكتب
 في كونه لتقرير الفاعل بابلالة الهمزة لما ذكر الشيخ انه اذا كان التقديم لا للخصيص يكون
 الانكار لاسل الحكم لا لاول الهمزة وفيه نظر ومنهم من زاد في القرين ان القرين من الجمل على
 الاقرار كان مؤخذة به وهي لا يترتب على الاقرار بالفعل بل بان كان منه وائس بشئ لان الجمل
 على الاقرار بالفعل فيما اذا كان وقوعه من الفعل مسلم ولم يكن معناه غيرا فاعل بانه
 كان الشئ الفلاني يقع في فرض المؤاخضة واعتراض المصنف بانه لا صارف
 الآية عن الجمل على حقيقة الاستفهام اذ ليس في السياق ما يدل على انه كانوا
 عالين بان ابراهيم عليه السلام هو الذي كسر الاصنام واجيب عنه ولا يمنع انشاء الدال
 في السياق اذ يكفي فيه حمله بقوله فانه لا يكيد اصنامكم بعد ان قولوا مدين لم يساروا
 كسر الاصنام قالوا من فعل هذا بالهتاء لمن الظالمين قالوا من فعله فبذلك يرد كرههم بقوله ابراهيم
 فاعلموا انهم قد علموا ذلك من خلقه ومن دمه الاصنام وثانيه عدم تسليم انشاء الدال في
 السياق يمنع استلزام انشاء الدال في السياق انشاء الدال مطلقا وكفى بالا على علمهم ماروى
 انهم هر بواور كوه في بيت الاصنام ليس به احد لشبه اصنامهم فحافوا ان يصيبهم بلة
 عظيمة من سوء اديبه بالاصنام فتركوه وحده ليجريه اصنامهم لسوء اديبه فلما ابصروه
 يكسروهم اقبلوا اليه يسرعون ليكفوه هذا وقد اقبل الشارح المحقق والسيد السند الى هذا
 الجواب وفيه بحث لان التكفير اعتقدوا اصنامهم اجل من ان يكيدهم ابراهيم بنفسه فاعل
 حلوا كيد اصنامهم على دعوه به الى ان يكيدهم وجوزوا ان يكون الكسر من اله ابراهيم
 فيكون التقديم قصر قلب وجوزوا ان يكون بامداد جنود ارسلم اليه لاعتاقه فيكون قصر افراد
 واما ماروى فلعلمه لم يثبت عند المصنف ولو كان ثابته لما احتجوا الى اقراره بل كان يأتى لهم
 تأديبه بالشاهد المشاهد وانما خص اشراط الايلاء بالهمزة مع ان هل ايضا لتقرير ما يله
 لانه لا يتفاوت المولى لهابل بلبها ابدا الجملة تمامها وانما يتفاوت المولى للهمزة فهل يستغنى
 عن بيان الشرط بخلاف الهمزة وكذا الاسماء الاستفهامية لانها لتقرير ما يسأل بهاعنه
 لا للمولى ياها (والانكار كذلك نحو غير الله دعون) اي بابلالة المنكر الهمزة فقوله كذلك اما
 تشبها بانه يراو تشبه بما هو غير الهمزة اما لانكار نفس مدلول كذا الاستفهام وانكار
 نفس الحكم اذا كانت هل ولا تملك الاستغناء عن التفصيل في التشليل والذي يجب التنبيه
 عليه ان ماذا ومن ذا وكيف ما لانكار نفس الفعل الا ان المنكر او لا مدلول لها وتوسل به الى
 انكار الفعل على ابلغ وجه فاذا قلت ماذا يضرك لو فعلت كذا انقبت به الضرر مطلقا بئني شئ
 بضر لانه لا يتصور الضرر بدون الضار وكذا كيف بوذي بالتي لا يذاه الاب بئني الكيفية
 مطلقا اذ لا يتصور تحقق الشئ بدون كيفية فهو من قبيل ما يجي من نحو ازيد اضربت ام
 عمرا وما جعل لانكار الفعل قوله لا تقتلني والمشر في مضاجعي قال الشارح فانه ذكر ما ناه
 من القتل فلو كان لانكار الفاعل وانه ليس ممن يتصور منه القتل على ما قد سبق الى الوهم لما
 احتج الى ذلك ونقول وكذلك لو كان لانكار المفعول وانه ليس ممن يتصور منه قتله وقه
 نظر لجواز ان يكون لانكار الفاعل وانه ليس ممن يتصور منه القتل في هذه الحالة لعدم مقاومته
 مع المشرق ولا لانكار المفعول وانه ليس ممن يتصور منه قتله وهو مع المشرق ومنه قوله تعالى
 اتخذوا اصناما الهة فان المكر هو نفس اتخاذ الالهة فلذا اول الفعل الهمزة كذا في الشرح وفيه نظر
 انه حيث ينبغي تقديم الالهة اذ لا ينكر نفس اتخاذ ولا اتخاذ الاصنام لانه لا مانع في اتخاذها
 خطبا ويمكن ان يجاب بان اتخاذ الاصنام منكر الجرد الالهة بل اتخاذها انبياء واعوانا وشفعاء

فيفسر نسخة

للمولى لها نسخة

في نسخة

ايضا منكر فالنكر اتخاذ المتعلق بهما فلذا اول اتخاذ المقيد بهما الهمزة فان قلت قد جعل
 صاحب المفتاح فانت نكر الناس افانت تسمع الصم من قبيل انكار الحكم دون الفاعل مع انه ولى
 الفاعل الهمزة فليتم ان الانكار يتعلق بما ولى الهمزة وعلى الشارح اني كون الانكار للفاعل
 بان النبي صلعم لم يعتقد اشتراكه في ذلك ولا انفراد به فلا يكون التقديم فيه للخصيص بل
 لتقوية الحكم المكر وفيه بحث لان اعتقاد الاشتراك باطل فلا وجه لانكار الخصيص الذي
 هو لرد الاشتراك فلا وجه لذكر الاشتراك في هذا التعليل ويمكن دفعه بان انكار الخصيص
 بانكار فاعلية المخاطب فليس انكار الخصيص مثبتا للاشتراك وهذا كلام وقع في الدين
 فلم يرجع الى ما كنا فيه قلت اذا كان التقديم لتقوية الحكم لا للخصيص كان ما يلي الهمزة
 الحكم كاه لا للفاعل والعلاقة بين الاستفهام والانكار بمعنى نفي اليقظة ان ما لا ينبغي
 مما لا يصدق العاقل بوقوعه في الماضي او المستقبل وبئني فيه والشك يستدعي الاستفهام
 فايد بالاستفهام انه مما لا ينبغي وكذا بين الاستفهام والانكار بمعنى انكذب ان الكاذب
 وان ادعاه احد لا ينبغي ان يصدق به غاية الامر الشك فيه فافاد الاستفهام ان غاية
 الامر فيه الشك دون الدعوى وقال السيد السند انكار الشئ بمعنى كراهته والنفرة
 عن وقوعه في احد الزمنة وادعاء انه مما لا ينبغي ان يقع يستلزم عدم توجه الذهن اليه
 المستدعي للجهل به المقتضى الى الاستفهام عنه او يقول الاستفهام عنه يستلزم الجهل به
 المستلزم لعدم توجه الذهن اليه المناسب للكرهاة والنفرة عنه وادعاء انه مما لا ينبغي
 ان يكون واقعا وفس على هذا حال الانكار بمعنى التكذيب هذا (ومنه) لم يقل نحو (ليس الله
 بكاف عبده) رد الوهم انه ليس منه حيث قيل انه للتقرير وبين مراد الفائل تقريرا للدفع
 (اي الله كاف) لان انكار النبي نفي ونفي النبي مستلزم الاثبات (وهذا) اي كون التقرير مستلزما
 للانكار (مراد من قال ان الهمزة فيه للتقرير بما دخله النبي) لا للتقرير بالانقضاء وانه اسقط قوله
 اي التقرير من المتق سهوا من النسخ قال الشارح ولما كان مقتضى قوله وهو الله كاف (لا بالنفي)
 وهو ليس الله بكاف عبده فان شئت جعلت الهمزة الداخلة على النبي للتقرير وان شئت
 الانكار وكلاهما حسن ولا سبيل في شئ منهما الى الانكار كذا ذكره الشارح ولا ينبغي
 عليك انه كما ان انكار النبي اثبات بانكار الاثبات نفي فيصح ان يجعل الانكار كله داخلا
 في التقرير فلامعنى لمن جعل التقرير مقابلا للانكار وان يجعل الانكار كله تحت التقرير
 ويمكن ان يدفع بان التقرير لا يتصور الا في بعض صور الانكار وهو ما يعترف فيه المخاطب
 بالحق من قبض المنكر فيجمل على الاقرار بما يعرف وتعرف به واما في صورة لا يعرف
 بالحق فهو للانكار الصريح ولهذا قيل التقرير بالانكار وان يتحقق في بعض صور الانكار
 وفي قوله هذا مراد من قال الهمزة فيه للتقرير بما دخله النبي انه لم يقل احد بذلك بل قبل
 الهمزة فيه للتقرير وفسره المصنف بالتقرير بما دخله النبي لا بالنفي يظهر ذلك من الايضاح
 حيث قال بعد قوله للتقرير اي للتقرير بما دخله النبي لا للتقرير بالانقضاء وانه اسقط
 قوله اي للتقرير من المتق سهوا من النسخ قال الشارح ولما كان مقتضى قوله والانكار
 كذلك ان لا يكون المنكر الا بلى الهمزة نية على صورة اخرى (بقوله) ولا نكار الفعل صورة
 اخرى) يعني لا بلى فيها الفعل الهمزة ونحن نقول بظهور ذلك التنبيه حل ما اشكل
 على السكاكي ونكاف التحجيج سيظهر لك في انشاء ما نحن بصدده وتقديم المسند للقصر
 اي صورة اخرى مختصة بانكار الفعل نص عليه في الايضاح وانه اراد الاختصاص
 بالنظر الى انكار الفاعل وغيره اذ جريان صورة اخرى في التقرير ايضا ظاهر فانه اذا اعتقد
 المخاطب الفعل في بعض المفاعيل واستفهم عنه لتقرير الفعل لكان متجهسا فيقول العاصي

المائل نسخة

يقدر الله فيكون اقرار المخاطب به اقرارا بالفعل بل في حقيقة الاستفهام ايضا (وهي نحو
 ان يضربك ام عرا) مقولا (لمن ردد الضرب بينهما من غير ان تعتقد) على صيغة
 الخطاب دون الغيبة والا كان افوا لانه لازم التردد بالهمزة وام ولغات شرط اعتقاد
 المتكلم الحصر ايضا مع انه لا بد منه اذ لا يلزم من انكار المفعولية انكار الفعل بدونه (فعلقه
 بغيرهما) وكذا الفاعل ايضا نحو ازيد ضربك ام عمرو وغيرهما نحو في الليل كان هذا
 ام في النهار والمدار على انحصار الفعل في الملا بس المنكر سواء كان واحدا
 او متعددا مر ددا قال في الايضاح وكذا قوله تعالى الله اذن لكم اذن من المعلوم
 ان المعنى على انكار ان يكون قد كان من الله اذن فيما قالوه من غير ان يكون هذا
 الاذن قد كان من غير الله فاعناه الله تعالى الا ان اللفظ اخرج مخرجه اذا كان الامر كذلك
 ليكون اشد لثني ذلك وابطاله فانه اذا انفي الفعل عما جعل فاعل له في الكلام ولا فاعل له غيره
 لم نفي من اصله هذا وفرد على السكاك حيث جعل الكلام لثني اصل الفعل وجعل ما يلي
 الهمزة مجموع الكلام لا الفاعل يحمل التقديم على التقوى دون التخصيص ووجه الرد
 ان انكار فاعلية الفاعل المختص يستلزم انكار اصل الفعل الا انه صور الرد في المتن فيما لا يحتمل
 التقوى وبهذا عرفت وجه التعريض الموعود (والا نكار اما للتوبيخ اي ما كان ينبغي
 ان يكون ذلك الامر الذي قد كان) نحو اعصيت ربك ولا ينبغي ان يكون اي ان يحدث
 ويتحقق في المستقبل كذا في الشرح ولا وجه للتخصيص لان التوبيخ على الحاصل محالا
 (نحو اتعصى ربك اولئك الكذابين) في الماضي وقد نفي عليه بقوله (اي لم يكن نحو افاصفيكم
 ربكم بالبين) اوفي المستقبل كذا في الشرح والاظهر ان قوله (ولا يكون) اعم من الحاصل
 والمستقبل وان كان (نحو انزل مكموها) للمستقبل والتوبيخ يحتمل ان يكون مختصا بزمان
 من الازمنة نحو اعاص انت ربك اي لا ينبغي في زمان ما وكذا التوبيخ نحو اربنا متعدد
 اي لم يكن ولا يكون (واتهمكم بحواصلوك تأمرك ان نزل ما يمسد آباؤنا) فان فيه تكميلا
 او بالصلوة (والتحقير نحو من هذا) ولهذا جئ بهذا (واتهموا بقرآن عاصي رضى الله
 عنهم) ولقد نجسنا بني اسرائيل من العذاب المهين من فرعون بلفظ الاستفهام ورفع
 فرعون) والفرس من التهويل احضار شدة العذاب الذي نجاه منه تعظيما للتممة الحياة
 واجبا لمن يد الشكر عليها (ولهذا) اي التهويل بالاستفهام (قال انه كان عالما من السرفين)
 بتره للتهويل وفيه تأييد لهذه القراءة (والاستبعاد نحو اتواي لهم الذكري) كإيدل عليه قوله
 (وقد جاءهم رسول مبين ثم تولوا عنه) وبعد ما سمعت نبيا من علاقات الحجاز للاستفهام
 تمكنت من تخيل وجوه لم يسمع فلذا تركنا المره ونفسه فكلمة الاستفهام اذا امتنع حملها
 على الحقيقة فافهم منها ما يناسب المقام مما سمعت اذ توءم ذلك اليه الفطرة السليمة عن السقام
 وكذا اذا لم يمنع حملها على الحقيقة لكن ذلك القرينة على ما يتوصل اليه بالحقيقة فتمسك
 بالكشاية على حسب الدراية فان ساحة الكفر هنا رحيبة والفطرة السليمة فيما يستحسنه
 مصيبة وليست مقتصر على السمع والطاعة اذ للعقل فيه كمال البراعة (ومنها الامر) اي
 من انواع الاقضاء فالامر عبارة عن كلام تام دال على طلب الفعل على سبيل الاستعلاء
 وضما وورد عليه لا تضرب فانه يطلب الكف عن الضرب اذ عدم الضرب لا يطلب
 لانه غير مقدور وزيد لدفعه تقييد الفعل بغير الكف وورد بعد كف عن الكف ولا يراد لانه
 لم يوضع كف للكف عن المشتق منه بل للكف مطلقا ولا يخفى ان تقييد الفعل بالمشتق يعني
 عن تقييده بغير الكف عن المشتق منه وان تقييد طلب الفعل بغير لا بان يقال الامر طلب فعل

بغير لا على جهة الاستعلاء ابعاد عن التكلف وادفع للنفور بما يجنب عن الانقراض
 بالذمى يمنع كونه اطلب الفعل لانه اطلب معنى حرفي ملحوظ بتبعية الغير ولا يقال له الفعل
 وان اتحد ذاته بالفعل الاتري ان الابتداء فعل ولا يقال وضع من للفعل قال الشارح لما
 اختلف في ان صيغة الامر لما اوضحت فقبل للوجوب وقبل للندب وقبل لهما وقبل للقدر
 المشترك بينهما وقبل بالتوقف وقبل لكل منهما للاباحذ وقبل الاذن المشترك بين الثلاثة والاكثر
 على انها حقيقة في الوجوب ولم يكن شئ من ادلتهم مفيدة للقطع اشار الى ما هو اظهر لقوة
 اماراته فقال (والاظهر) وما جعله الاظهر هو الوجوب عند السيد السند لان
 الاستعلاء مختص بالوجوب والقدر المشترك بين الوجوب والندب عند الشارح
 ونحن نقول لما اختلف في زويد ونظائره فقبل موضوعه للفظ الامر وقيل لمدلوله
 لكن وضعا ثانيا واشتهر ان لام الامر اللام المطلوب بها الفعل ولم يكن وضعه روي
 للفظ الامر ظاهرا اذ المتبادر خلافه قال والاظهر (ان صيغته من المعبر به باللام
 نحو ليحضر زيد) ونحو قوله تعالى فلنفرحوا على صيغة الخطاب (وغيرها نحو
 اصكرم عرا ورويد بكر) موضوعا لطلب الفعل استعلاء اي طلب استعلاء
 في الصحاح استعمل الرجل اي علا واستعلاء اي علا فظاهر العبارة اشتراط
 العلو كما هو مذهب جمهور المعتزلة لا طلب العلو وعد الطالب نفسه
 عاليا كما هو مذهب ابي الحسين امكنهم قصدوا بالاستعلاء طلب العلو او العد
 عاليا حتى قال الشارح في هذا المقام سواء كان عاليا في نفسه او لا وفسره بكونه
 على طريق طلب العلو وعد نفسه عاليا وكان صيغة الاستعلاء بهذا المعنى من مصنوعات
 المصنفين قال الشارح المحقق وفي هذا اشارة الى ان اقسام صيغة الامر ثلاثة الاول المعبر به
 باللام ويختص بالفاعل غير الخطاب والثنائي ما يصح ان يطلب بها الفعل من الفاعل
 الخطاب يحذف حرف المضارعة والثالث اسم دل على طلب الفعل وهو عند النحاة
 من اسماء الافعال والاولان اقلية استعمالهما في حقيقة الامر اعني طلب الفعل على سبيل
 الاستعلاء سماهما النحويون امرا سواء استعملا في حقيقة الامرا وفي غيرها حتى ان لفظ
 اغفر في اللهم اغفر لي امر عندهم واما الثالث فلما كان اسما لم يسموه امرا فغيرا بين النابين
 وفيما ذكره ابحاث احدها ان اختصاص المعبر به باللام بالفاعل غير الخطاب بم بسند قوله
 فلنفرحوا الا ان يقال لم يقيد بالشاذ وبصيح المجهول الخطاب الا ان يقال لعله يدعى انه
 امر الغائب بصرف الخطاب وفيه ان الظاهر انه امر الخطاب بان يكون بحيث يقع عليه
 الضرب فالاولى ان يجعل الجميع تحت قوله نحو ليحضر زيد وثانيها ان النحاة لم يسم المعبر به
 باللام امرا بل مضارعا مجزوما والامر عندهم ليس الا ما حذف منه حرف المضارعة
 قال الرضي النحاة يسمون الامر كلما يصح ان يطلب به الفعل من الفاعل الخطاب يحذف
 حرف المضارعة سواء طلب على وجه الاستعلاء وهو المسمى بالامر عند الاصوليين او
 لم يطلب كذلك فالصواب سماها الصرفيون على طبق ما في الفتاح وثالثها ان تسمية المستعمل
 في غير الامر امر الابتنى النحاة بل يوم جميع ائمة اللغة يدل عليه ما سئد كره من كلام الفتاح
 ويشعر به قول المصنف وقد يستعمل بغيره فتأمل (لتبادر الفهم عند سماعها الى ذلك)
 وهل التبادر عند سماع المعبر به باللام من الصيغة او من اللام فيه تأمل قال صاحب الفتاح
 واتفاق ائمة اللغة على اضافة نحوهم وليقم الى الامر بقولهم صيغة الامر ومثال الامر
 ولام الامر دون ان يقولوا صيغة الاباحة اولام الاباحة مثلا يمد ذلك وانما جعله ممدالا دليلا

المقترنة نسخة

قوله لعلنا استعلاء لهما موافق

لما في الرضي ويحتمل ان يكون

سبب التسمية كونهما موضوعين

لها عند

صرح في شرح الفتاح ايضا

يكون المعبر به باللام امرا عند

النحاة وشرح الفتاح للسيد

يشعر بالخالفه فيه

صرح الرضي بمنع اطلاق النحاة

الامر على امر الغائب وان

سموه امر الغائب ومنع كون الامر

اعم من امر الغائب كما يوهمه

التسمية

المقترنة نسخة

بضرب نسخة

المقترنة نسخة

غير مختص نسخة

فان ساحة الفكر نسخة

الاستعلاء اما بمعنى العدا عاليا

او طلب العلو عند

لا احتمال ان تكون الاضافة لنفس المتبادر لالكونها حقيقة فيه لكن الظاهر الاضافة الى الموضوع له ولم يلتفت اليه المصنف اضعه عنده حيث قال في الايضاح وفيه نظر لا يخفى على المتأمل والنظر امام ذكرنا وفيه انه لا يخرج عن الامداد وانما يسقط عن درجة كونه دليلا واما ما ذكره الشارح من منع كون الاضافة الى الامر بمعنى طلب الفعل استعماله بل بمعنى كلى يصدق على نحو قوله وبقم واصله الصيغة من اضافة العام الى الخاص واصله اللام من اضافة الداخل الى المدخول بدليل استعمالهم ذلك في مقابلة صيغة الماضي والمضارع وفيه ايضا ما مر على ان ما وايضا استعمال الماضي والمضارع في مقابلة صيغة الامر (وقد يستعمل غيره) اي اضطر طلب الفعل استعماله لعلاقته وبين معنى الامر بحسب القران فان قامت قرينة على منع ارادة معنى الامر فيجوز والا فكتابة ولا يخفى عليك ان مباحث الامر كالاستفهام ليس من فن المعاني وليس منه الانكسار العدول من الحقيقة الى الجوز بالامر ولا اثرها فيما ذكره وذلك لغير ما غير الطلب واما الطلب لا مع الاستعلاء قال الاول اشار بقوله (كالا باخذ نحو جالس الحسن اوابن سبرين) وقد اشتهر هذا المثال في الاباحة وسره غير ظاهر لانه بالنسبة اشبه اذلا يتوهم منع محالتهما حتى يحتاج الى الاباحة والعلاقة بين الاباح والاباح ان الاباح لا ينفع عن الاباحة والنجدة وفي التمييز عنها بالاباح كمال المبالغة وترك الدرب ربما يشعر بان المصنف جعله داخلا فيما وضع له صيغة الامر وجعله من قبيل طلب الفعل استعماله (والتهديد) اي التخويف وفي الصحاح مع دعوة والاذار الابلاغ مع التخويف والعلاقة بين الاباح والتهديد ان اباح ما يوجب العقوبة مبالغة في وقوع العقوبة ولا يلتفت الى ما توهمه عبارة المفتاح ان الاباحة والتهديد فيهما الطلب (نحو اعلموا ما شئتم والتعجيل نحو فاتوا بسورة من مثله) اذ ليس المطالبانهم بسورة لكونه محالا كذا في الشرح ولانه لا ينفع الاتيان في دفع ارب المطالب بالامر بل نسبة العجز اليهم والمناسبة بين الاباح والتعجيل ان الاباح يوجب السعي في الأمور والسعي فيه يظهر العجز (والنسخير نحو كونوا فرديا خاسئين) دليلين (والاهانة نحو كونوا حجارة اوحيدا) ويعرف النسخير من الاهانة بانه في النسخير لا ينفع الامر عن الاتقياد وفي الاهانة لا يتحقق الأمور (والنسوية نحو اصبروا ولا تصبروا) والفرق بينه وبين الاباحة في مقام توهم ترجيح المخاطب احدهما والثاني في مقام توهم المنع عن الفعل والعلاقة بين الاباح والنسوية ان اباح احدا الامر ينوجب نسويتهما في الاباح فارب به النسوية (وامتنع نحو الا بها الليل الطويل الانجلي) واخره بصريح وما الاصبح منك امثل انت الحطاب لتأويل الابل باليلة او الابلان فان الثلاثة بمعنى ما في الفاسوس او تأويله باليلة لان المراد بالجنس الواحدة في الصحاح ليل ويلة كقرومة وجهه على ليل بزيادة الياء على خلاف القياس ونظيره اهل واحلى وفيه ليله لان تصغيره ليله هذا وحيد الاشكال في ذلك الطويل ولا يجد ان يقال الياء لما هو اصل اذ الضرورة ترد الكلمة الى اصلها ولا يصح ان يكون اشباع الكسرة كياء ابل لانه لا يكتب الياء الحاصلة من الاشباع وانما حل على التخيلا امتناع حقيقة الامر لان الانجلاء ليس مقدورا له ولا يمدان بجعل من ظرافة الشعراء بجعل الدليل بمنزلة انسان متعصب يجرى على الجمل بالنفع للشاعر فلا يجلي لاعتقاده ان الانجلاء انفع له فيقول له انجلي بصريح فانه اخطأت وليس الاصبح اي الصبح منك بامثل اي افضل فلا يجبا وزادك لاعتقاده الخطأ ووجه عدم فضل الصباح انه لا تفاوت في شدة همومه بين المظلم والمضي

اثره نسخة

فانك خطأت نسخة

اوان هيته يرى التهور كالليل مظلما لادحام الهموم والاشارة الى القسم الثاني من غير الموضوع له اما من التخي ان كان الطلب المتعبر في مفهوم الامر اعم من التخي ويكون المميز قيدا لاستعلاء واما من الدعاء ان كان الطلب مقيدا باستدعي الامكان واختار الشارح الثاني ولا يتم الابدعوى ان المتبادر منه هذا الطلب قال الشارح انما حل على التخي دون التخي لان الشاعر لاستطالته تلك الليلة لا طاعت له في الانجلاء ولك ان تقول لشدة همومه واضطراره سمي انجلاء في آياته وذلك لانجلاء يستحيل (والدعا محو رب اغفر لي) فانه طلب للفعل على سبيل التضرع (والالتماس كقولك لمن يساويك رتبة) لا حاجة الى هذا القيد وكأنه اراد مثلا متفقا عليه (اذ لم يدون الاستعلاء) اذ مع الاستعلاء امر ولا بد من قيد آخر يميز عن الدعاء هذا قال الشارح وقد تفرق التماس فيما يكون مع نوع من التضرع لا الى حد الدعاء قلت فينبغي ان يقيد بمرئف الدعاء بزيد التضرع (ثم الامر قال السكاكي حقه الفور) جمع السكاكي الامر والتهي في هذا الحكم (لانه الظاهر من الطلب) فيكون كذلك الدعاء والاتماس فالتعليل لا يثبت الدعوى وتعييمه عبارة السكاكي لانه لا يظهر غير ذلك الظاهر ليكون نظيره خالسا عن شائبة تسام الظهور ونبه السكاكي على ذلك الظهور بالنظر في حال اخو بهما الاستفهام والنداء فانه لا رتبة في الفور فيهما وما يوضح كونه للثوران الطالب لا يرضى بعهد المطا لضرورة وان الانتظار مهرب عنه (ولتبادر الفهم عند الامر بشئ) بعد الامر بخلافه الى تغير الامر الاول دون الجمع واردة التراخي (وهذا على اطلاقه لا يصح لانه اذا كان بالعطف يتبادر الفهم الى الجمع والتراخي كان يقال قم واقعد او ثم اقم واقعد ويحتمل ان يكون داخلا في قوله (وفيه نظر) اي في قوله حقه الفور والنظر فراجع الى النظر في دليله اوفي كل من دليله نظر لكون الظهور من الطالب بلا قرينة ممنوعا وكذا التبادر بلا قرينة بل الخال متفاوتة بالنسبة الى المقامات والسكاكي دليل آخر لا يذكر وكان حقه ان يذكر ليم نظره وهو استحسان القلاء تأديب الخادم اذا اخر الا مثال ولك ان تقول ولا اعتبار القلاء عند تأخير الامتثال (ومنها) اي من انواع الطلب (التهني) وهو طاب الكف عن الفعل استعماله واما تلك تفتن بما يتعلق به توجهها ودفعها ان كان الامر بذلك (وله حرف واحد في) الاخصر (وله لا الجزمة وحدها) والاولى (فهو) صيغة واحدة (نحو قولك لا تفعل) ليعلم ان ليس له صيغة اخرى كانه ليس له حرف آخر واصله احتراز بتقييد الجزم بقوله في نحو قولك لا تفعل عن المذكر وصيغة جمعي المؤنث فانها لا تجزم فيمن لكونها مبنيات ونبه بتقديم الضرف في قوله وله حرف واحد على حصر لا الجزمة في التهي (وهو كالامر) لو امكنه في به لا فاد معناه الحقيقي والمجازي برمته بلا خفاء ولم يمتحج الى تطويل قوله (في الاستعلاء وقد يستعمل في غير طلب الكف) كما هو مذ هب البعض (او السرك) كما هو مذ هب البعض فانهم اختلفوا في ان مقتضى التهي ككف النفس عن الفعل بالاشتغال بالضد او ترك الفعل وهو نفس ان لا تفعل قال الشارح المحقق والمذهب ان متعار بان يعني لا مرة للخلاف ويدفعه ما ذكره السيد السند ان الخلاف مبني على الاختلاف في كون عدم الفعل مقدورا ولا وجه للاختصار على قوله (كالتهديد كقولك اميد لا يمثل امر كالتعجيل امرى) ومثال النسوية من انتهى قد سبق وينبغي ان يبين ان حقه الفور لا يتوهم انه كالامر في منع الفور فيه بمقتضى الوسع وقال السكاكي ان كان الطلب بالامر والتهي راجعا الى قطع الواقع كقولك للسكاكن تحرك وللمتحرك لا تحرك فالاشبه المرة وان كان راجعا الى ابطال الواقع كقولك في الامر

عليه نسخة

اثناه نسخة

بقوت المط نسخة

عندنا آخر نسخة

للاختصاص نسخة

اتصال نسخة

لنعمرك تحرك وفي النهي له لا تسكن فالاشبه الاستمرار وقد يستعظم الامر والنهي اطلب
الدوام والثبات على ما كان المخاطب عليه من الفعل او الترك نحو اهدنا الصراط المستقيم
ولا تحسبن الله غافلا اي دم واثبت على ذلك كذا في الشرح والاولى على ما كان المأمور
عليه ليشمل تحول هدا الله الصراط المستقيم وهل هذا المعنى سوى ما ذكر السكاكي من
الاستمرار حتى تذكر معه كإفعله الشارح قد خفا (وهذه الاربعة) يعني الثني والاستفهام
والامر والنهي (يجوز تقدير الشرط بعدها) مع ادائه ولا بد من ذكر هذا القيد لان تقدير
الشرط قد يتفك عن تقدير ادائه نحو الناس مجزون بانه لهم ان خيرا ولو قال تقدير حرف
الشرط لكان مستلزما لتقدير الشرط اذ لا يكون تقدير حرف الشرط بدون تقدير الشرط
وهذا الشرط ينبغي ان يقدر بأسره ولا يجوز التقدير مع ذكر جزء فلا يقل اكرمني اباي
اكرمك بذكر مفعول الشرط والشرط المقدر على طبق هذه الاربعة فكل قيد يراد
في الشرط يذكر في الطلب فيقال عند ارادة ان تكرمني قائما اكرمني قائما وعند ارادة ان تكرمني
في الدار اكرمني في الدار وهكذا والمراد جواز تقدير الشرط مطلقا لان هذه الاربعة
قرائن بخلاف الحذف في غيرها فانه لا يصح اطلاق الحذف فيه اذ قد توجد قرينة وقد
لا توجد الضابط فيه وجود القرينة والضابط في هذه الاربعة وجود احدها لانه
يستغني الحذف معها عن القرينة بل لعدم انفكاكها عن القرينة فليس مقابلة قوله وفي
غيرها القرينة مع قوله وهذه الاربعة الخ باعتبار وجود القرينة وعدمها كما هو ظاهر
عبارته وتحقيق القرينة مع الاربعة بما قبل من ان الطلب لكونه فعلا اختياريا لا بد له من
حامل عليه وذلك الحامل هو اما المطلوب المقصود اذاته واما غيره اذا كان المطلوب
مقصودا غيره وهو الاكثر لان اكثر الاشياء بطلب بغيره غالبا فاذا سمع الطلب يتوقع بيان
مسيبه بحسب الخارج لمطلوبه المذكور وحامل على هذا الطلب بتصوره وهذا هو الالة
الغائية التي قالوا في شأنها اول الفكر اخر العمل وقد نظمه نظمنا حسنا من قال نعم ما قال
زمره الدول اول الفكر اخر العمل فاذا جاء بعد الاربعة ما يصلح سببا للطلب لتفرعه
على المطلوب يجعل مسببا له وهذا معنى الشرط والجزاء فيقدر الشرط اظهار السببية
المقصودة ولما قيل من ان كل كلام لا يدفيه من حامل للتكلم عليه في قاعدة التكلم فان التكلم
في قاعدة البيان في الكلام الخبري لا فائدة مضمونه وفي الطلبي للطلب المطلق بما هو مقصود لذاته
قليل وبما هو مقصود لغيره غالبا فاذا ذكر ذلك الغير بعد ما فيه معنى الطلب فهم ارادة ترتيبه
على المطلوب وهذا معنى الشرط والجزاء ولا يخفى بغير هذا الوجه عن الاول لان الاول مبنى
على ان الطلب فعل اختيارى لا بد له من حامل عليه والثاني ان الكلام في عرف ارباب اللسان
لا بد له من حامل عليه سواء كان ما يفيد طلبا او غيره والسبب السند ظن انهما وجه واحد
وخطا الشارح المحقق حيث جعلهما وجهين فجواز تقدير الشرط بشرطين التفرع
المذكور وقصد السببية وكأنه دل عليه بالامثلة ولا يذهب عليك ان حذف الشرط
من مباحث الانجاز وليس له تعلق بهذا المقام والبحث عنه ههنا من فضول الكلام (كقولك
لستى مالا تنفقه اي ان ارزقه) الاولى ان يكن لى لانه المفهوم من الطلب (واين ينك ازرك
ان تعرفته) الاظهر اي ان اعرف لان السبب هو المعرفة سواء كان بشرط المخاطب
او بدونه لا يقال وهذا التقدير لا يعم كل استفهام فانه لا يجري في قولك اكرمني اكرمك
فانه لا يصح ان التقدير ان تعرفني او ان اعرف اكرمك اكرمك بل ان تكرمني
اكرمك لا نقول السببية بين ما بعد الطلب والمطلوب في الاستفهام المفهوم فلو

لم يتفرع المذكور بعد الاستفهام على الفهم لا يقدر الشرط وان تفرع على المفهوم (واكرمني
اكرمك) اي ان تكرمني (ولا تستغني بكن خيرا لك) اي ان لا تستغني (واما العرض كقولك لا تنزل عند
نصب خيرا مولد من الاستفهام) يريد انه لا حاجة الى عد العرض بعد الاستفهام لدخوله
تحت الاستفهام هكذا يستفاد من كلام الشارح المحقق والسبب السند وفيه ان المراد بالاستفهام
ما يكون على حقيقته اذ لا يقدر الشرط بعد غير العرض من المولدات فلا يغني ذكر الاستفهام
عن ذكره فالاولى ان يقال المراد ان العرض في التقدير محمول على اصله وان لا يشار ك
في اقتضاء الشرط وبيان المقام ملائم لهذا المعنى جدا حيث قال هذه الابواب الاربعة
تشارك في الاعانة على تقدير الشرط بعدها واما العرض فليس بالاعلى حدة وانما هو
من مولدات الاستفهام نعم نجه ان العرض ايضا تعين على تقدير الشرط لانه لا بد لارض
الزول من فائدة فاذا ذكر ما يصلح فائدة للزول يحصل فائدة مترتبة عليه فلا حاجة الى
جعله محمولا على اصله ولما كان المقصود الزول لا الثاني فالذكر في الحقيقة الاثبات فلذا
يقدر الشرط مستثما مع انه يجب التقدير بقرينة الامور الاربعة من جنس تلك الامور الاربعة
ان مثبتا ثبت وان متفيا بقي فلا يجوز لا يكثر تدخل النار عند الجمهور خلافا للسكاكي ونحن نظن
ان لا خلاف بينه وبين الجمهور اذ هم لا يجوزون تقدير المخالف للاربعة بقرينة الاشتمال التي
على الاثبات وهو يجوز مع القرينة وقيل تقدير المثبت بعد النهي اقرب من تقدير النفي بعد الامر
لاشتمال النفي على الاثبات دون العكس فاسلم تدخل النار بعد من لا تكفر تدخل النار وفيه
ان الامر بالنهي يتضمن النهي عن ضده فالامر بالنهي ايضا يستل على ذكر ضده بهذا
الاعتبار (ويجوز في غيرها) اي تقدير الشرط في غير المواضع الخمسة (لقرينة) قلت وكذا
معها لقرينة لولم يقدر من جنس المذكور من الخمسة (نحو) ام اتخذوا من دونه اولياء
(قاله هو الولي اي ان اراد واوليا بحق) الاظهر ان الشرط المقدر ان اراد واوليا لان
قوله هو الولي للحصر وتزول غيره منزلة العدم لا ينحصر الولي بحق والظاهر انه قصر
قلب بدليل ام اتخذوا من دون الله اي تجاوزين الله فانه ظاهر في ترك الله واتخاذ غيره
وايا لكن الشارح جعله قصر افراد وقد يمنع وجود القرينة في المثال المذكور لصحة تفرع
قاله هو الولي على ما قبله لان الاستفهام المستفاد من قوله ام اتخذوا للانكار فيؤول الى النفي
اي لا يليق ان يتخذوا من دون الله واوليا قاله هو الولي واجاب عنه الشارح المحقق بانه ليس
كل ما فيه معنى الشيء حكمه حكم ذلك الشيء اذ لا يخفى على ذي طبع حسن قولنا لا تضرب
زيدا فهو اخوك بخلاف ان تضرب زيدا فهو اخوك استفهام انكار وانما يحسن بالواو الحالية
والجواب بعيد عن التحصيل اما اول فلان ما ذكر في بيان ان ليس كل ما فيه معنى الشيء
حكمه حكم ذلك الشيء مما لا يفيد لان معنى ان تضرب زيدا ليس معنى النهي بل نفي الباقية
فالشرط المقدر بعده ان لا ياتي ان تضرب زيدا فهو اخوك بخلاف النهي فان الشرط
المقدر بعده ان لا تضرب زيدا فهو اخوك ولا يخفى ان نفي الضرب يصير سببا لبقاء
الاخوة دون نفي باقية الضرب فانه يجتمع الضرب ولا ياتي معه الاخوة واما الثاني فلان
النفي المذكور غير حق لان ما فيه معنى الشيء حكمه الذي يقتضيه المعنى حكم ذلك الشيء
بلاشبهة واما ثالثا فلان ورود منع القرينة لا يتوقف على ان يكون حكم ما فيه معنى الشيء
حكم ذلك الشيء لا محالة بل يكفي جواز ان يكون كذلك وههنا بحث وهو ان ما مر انه
يجوز تقدير الشرط بعد هذه الاربعة ان اريد به جواز تقدير الشرط بعدها باعتبار معانيها
الحقيقية بدخل الدعاء والالتماس في قوله ويجوز في غيرها القرينة مع انه في سلك الامر لان

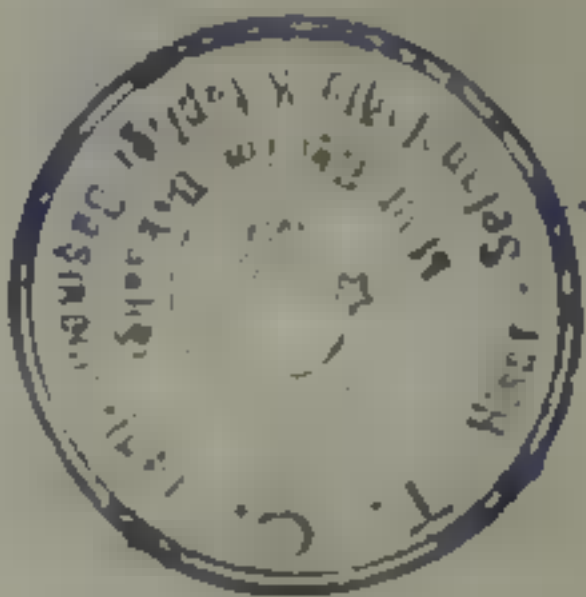
الحكمة جعلوا التقدير في جواب الامر النهي وهما يشتملها عندهم وان اريد به انه يجوز تقدير الشرط بعدها باعتبار جميع معانيها فباطل (ومنها) اى من انواع الطلب (النداء) اى الكلام المستعمل في طلب الاقبال وبيان حقيقة وظيفة لقوية وبجاراته بيانية ونكات اختيار الحقيقة او مجاز من مجازاته وظيفة هذا العلم وقد خلا عنه هذا البحث (وقد نستعمل صيغته) اى صيغة النداء يختص بهذا الكلام وتسمية صيغة النداء صيغة شائعة وكأنه يكون النداء بمنزلة مفرد من مفردات المنادى له فانه الغرض من ذكره اطلاق اسم الصيغة عليه (في غير معناه) اى معنى المنادى الموضوع له امامه بقاء النداء بان ينقل من قسم الى قسم كما يستعمل بالنداء البعيد لنداء القريب وبالعكس وامامه الخروج عن النداء مطلقا كالتالين المذكورين ومنه ما ذكر للتنبه على ان المنادى حاضر في القلب لا يفتقر عنه نحو اسكان نعمان الاراك نيقنوا بانكم في ربع قلبي سكان فجعله مستعملا في نداء البعيد كما فعله الشارح بعيد ومنه المستعمل في التمسر والتوجع ومنه الاستغاثة ومنه التعجب ومنه التوبة والتعير وجعل قوله في غير معناه مخصوصا بالقسم الثاني كما فعله الشارح لاداعي اليه (كالاعراض في قولك لمن اقبل يظلم بامظلوم) فانه ليس بطلب الاقبال لكونه حاصلًا وانما الغرض اقباله على زيادة التظلم وبث النكوى ولذا لا يذكر له المنادى له (والاختصاص في قولهم انا افعل كذا ايها الرجل) ملتزم الحذف لحرف النداء والشايخ فيه اى وقديمه دل عنه الى مضاف او علم او معرف باللام وفي كون المعرفة باللام منادى لتصبه وفي كون العلم منادى لتصبه دون البناء على الضم من يدتكلف ولذا انكر النداء في الاول ابن الحاجب وتفصيله كتب النحو وتناول الغاية منه لو نلت شرحنا على الكافية ولما كان الاختصاص مع نقله عن معناه الاصلى متقولا الى محل من الاعراب دون الاعراض خصه بقوله (اى مخصصا من بين الرجال) تنبيهها على انه يمكن في موضع الحال (ثم الخبر قد يقع موقع الانشاء) طلبا كان كالا مثله المذكورة او غيره كالخبر الذي يذكر للمدح والذم او التمسر والتعجب (اماللتقاؤ) باراز في صورة الحاصل (اولاظهار الحرص في وقوعه) حتى كانه يخل اليه حاصل (كأمر) من قوله ان ظفرت بحسن العافية فهو المرام فهو تظهير (والنداء بصيغة الماضي من البلغ يحتملها) معا بان يقصد هاهنا وعلى سبيل البدل بان يقصد احدهما والآخر ان الداء ممن يعرف هذين النكتين يحتملها سواء كان بلغا او لا وحل البلغ عليه بعد (اولا احتراز عن صورة الامر) للا يؤول الى سوء الادب والاولى اول الاحتراز عن صورة الاستعلاء ليشتمل الاحتراز عن صورة النهي ايضا وفيه ان النداء بصيغة الماضي يحتمله ايضا فلم خص الاحتمال بما سبق ولك ان نجيب بان صيغة الماضي لا مدخل له في الاحتراز عن صورة الامر وللعود بحال اذا التكتة لا نجيب ان يرجح الشيء على جميع الاغيار ولك ان تقول يكفي هذا القدر من الفرق نكتة تخصيص الاحتمال بالسابقين تأمل (او لجل المخاطب على المطلوب بان يكون ممن لا يحب ان يكذب) من التكذيب اى ينسب الى الكذب (الطالب) فالتكذيب اذا جئت بالخبر مع ارادة الطلب ينسب الطالب الى الكذب نظر الى ظاهر اللفظ كذا قيل ولا يخفى انه تكلف والحق الادق ان في التعبير عن ابني غدا بقولك تأبني غدا دعوى ان المخاطب يسادر الى الاجابة لا محالة حتى يستحق ان يعبر عن الطلب عنه بالخبر فلو لم يمثّل بضرب لصرت في هذه الدعوى التي بضمها التعبير بالخبر كاذبا قال الشارح فالخبر في هذه الصور مجاز لا استعمالها في غير ما وضع له ويحتمل بعضها الكناية هذا وفيه ان اللفظ لا يكون محتملا للمجاز والكتابة لانه ان وجدت القرينة المساعدة

عن ارادة الحقيقة فمجاز بلا شبهة والافتكناية كذلك (تنبيه الانشاء كالتعير في كثير مما ذكر في الابواب الخمسة السابقة) لا في الجميع فان التاكيد في الانشاء ليس للشك او الانكار من المخاطب ولا ترك التاكيد لخلوه عن الايقاع والانتزاع بل لانه بعد عن الامثال او قريب منه (فليعتبره) اى فليقتض الانشاء (الناظر) على الخبر وجعل الشارح ضمير فليعتبره راجعا وعائدا الى الكثير اى فليعتبر وليراع ذلك الكثير في الانشاء • الهى منت علينا بفصل الخطاب • واحسن اليها بفضل معرفة الكتاب • واحيت الاسئلة المحاويج احسن جواب • نسألك بياناه وصل الطلاب الى الصواب • وتبيننا به كمال الاتصال بحسن المأب • وكال الانقطاع عن الجهل والخطأ والاضطراب • الهى انعم علينا باحوال لها نذيب لجزيل الثواب • واكرمنا بالتوفيق لاعمال تهيئنا عن

ويل العقاب

م

تم الجلد الاول ويلي الجلد الثاني واوله بحث الفصل والوصل



(* فهرست الجلد الثاني من الاطول *)

٢	الفصل والوصل	٣٠	وقال عبد الفاهر ان كان المبتدأ
٢	الفصل عطف بعض الجمل		ضمير ذي الحال
٣	والوصل تركه	٣١	ويحسن الترك
٣	فشرط كونه مقبولا بالواو	٣٢	واخرى لوقوع الجملة
٧	فان كان بينهما كماله الانقطاع	٣٢	الايجاز والاطناب والمساواة
٨	واما كمال الاتصال	٣٢	فالايجاز اداء المقصود باقل
٩	والمراد بكماله	٣٢	والاطناب ادائه باكثر
١٠	والمقام يقتضي اعتناء بشائه	٣٥	المساواة
١٢	واما كونه كالمقطعة عنها	٣٥	والايجاز ضرر بان ايجاز القصر
١٣	واما كونه كالتصلة بها	٣٧	وايجاز الحذف
١٤	فيمثل منزلة السؤال الواقع	٣٧	اما جزم جملة
١٤	لان السؤال اما عن سبب الحكم	٣٨	واما جملة مسببة
	مطلقا	٣٩	واما اكثر
١٤	واما عن سبب خاص	٣٩	وادائه كثيرة منها ان يدل العقل
١٥	واما عن غيرهما		عليه
١٦	ومنه ما بين على صفته	٣٩	ومنها ان يدل العقل عليهما
١٧	واما الوصل لدفع الابهام	٤٠	ومنها الشروع في الفعل
٢٠	الجامع بين الشبهين اما عقلي	٤٠	والاطناب اما بالابضاح بعد
٢٠	او تمثيل		الابهام
٢١	او تضاد	٤١	ومنه باب نعم
٢٢	او تضاد	٤٢	ووجه حسنه سوى ما ذكر
٢٣	او خيال	٤٢	ومنه التوسيع
٢٣	ومن محسنات الوصل تناسب	٤٣	واما بذكر الخاص بعد
	الجمتين		العام
٢٤	تذنيب اصل الحال المتنقلة	٤٣	واما بالتركيز لتركيب
٢٥	فبمحتاج الى ما يربطها	٤٤	واما بالافعال
٢٥	فالجملة ان خلت عن ضمير	٤٤	وتحقيقه التشبيه
٢٦	فان كانت فعلية	٤٥	واما بالتدليل
٢٧	اما الحصول فلكونه فعلا مبنيا	٤٥	واما تأكيد مفهوم
٢٧	واما المقارنة فلكونه مضارعا	٤٦	واما تأكيد منطوق
٢٨	وكذا ان كان ماضيا	٤٦	واما بالتكميل
٢٨	اما المبنى فلدلالاته على الحصول	٤٧	واما بالنميمة
٢٩	واما المنفى فلدلالاته على المقارنة	٤٧	واما بالاعتراض
٢٩	اما لاول فلان لما الاستغراق	٤٨	والدعاء في قوله ان اثنان
٣٠	واما الثاني فلكونه متفيا	٤٨	والتشبيه في قوله واعلم

٤٩	واما بغير ذلك	٩١	وهذه الاربعة تنقضي
٤٩	واعلم انه قد يوصف الكلام	٩٣	واما عند حضور المشبه
٥٠	بالايجاز والاطناب	٩٤	احدهما ايها
٥٢	الفن الثاني علم البيان	٩٤	والثاني بيان الاقسام به
٥٣	ودلالة اللفظ	٩٥	ويجوز التشبيه ايضا
٥٦	وشرطه الزوم الذهني	٩٦	اما تشبيه مفرد بمفرد
٥٩	ويتأدى بالعقلية	٩٦	واما تشبيه مركب بمركب
٦٢	فانحصر في الثلاثة	٩٩	وباعتبار وجهه اما تشبيه
٦٣	التشبيه	١٠٠	واما غير تشبيه
٦٣	الدلالة	١٠٠	وايضا اما مجمل
٦٥	والنظائر هي التي اركانها	١٠٢	واما مفصل
٦٦	واقسامه طرفا اما احسبان	١٠٢	وايضا اما قريب متبذل
٦٧	او متقابلان	١٠٤	واما بعيد غريب
٦٧	او مختلفان	١٠٤	اما الكثرة التفصيل
٦٧	والمراد بالحسي	١٠٤	او اقلية تكرره
٦٨	وبناء على	١٠٤	فالقرابة فيه من وجهين
٦٩	وما يدرك بالوجدان	١٠٦	وقد يتصرف في التشبيه
٧١	فان وجه التشبيه	١٠٦	القريب
٧٣	اما حسية كالكيفيات	١٠٦	وباعتبار ادائه اما مؤكد
٧٦	الجمالية	١٠٧	وباعتبار الغرض اما مقبول
٧٦	او عقلية كالكيفيات	١٠٧	خاتمة
٧٧	النفسية	١٠٨	واعلى مراتب التشبيه
٧٧	واما اضافية	١١١	الحقيقة والمجاز
٧٧	وايضا اما واحد	١١٢	الحقيقة الكلمة المستعملة
٧٨	واما متعدد	١١٣	والوضع تعيين اللفظ
٧٨	والعقلية	١١٧	والمجاز مفرد ومركب اما
٨٠	والمركب الحسي فيما طرفاه	١١٨	المفرد فهو
٨١	مفردان	١١٨	وكل منهما
٨١	وفيما طرفاه مركبان	١١٨	والمجاز مرسل
٨٣	وفيما طرفاه مختلفان	١١٩	والاقتسار
٨٣	والحركة السريعة المتصلة	١٢٠	ومنه تسمية الشيء جزؤه
٨٤	وقد يقع التركيب في هيئة	١٢١	او آتية
٨٥	السكون	١٢١	والاستعارة قد تفيد بالحقيقة
٨٥	والعقلية كحرمان الانتفاع	١٢٦	واما التخييل والخيال
٨٥	واعلم انه قد يتفرع من متعدد	١٢٨	وقريته اما امر واحد
٨٨	والاصل في نمو الكائن	١٢٨	او معان
٩٠	وقد يذكر فعل يبنى عنه	١٢٩	وهي باعتبار الطرفين قسمان

١٣٠	ومنها التهجئة والتعليل	١٧٤	الثلاثة
١٣٠	وباعتبار الجامع قسمان	١٧٥	والموصوف في هذين القسمين
١٣١	اما داخل	١٧٦	والكتابة تتفاوت الى تعرض الخ
١٣١	واما غير داخل كما مر وايضا	١٧٧	والتعريض قد يكون مجازا
١٣٢	اما عامة او خاصة	١٧٨	فصل اطبق اللفظ على ان المجاز
١٣٣	وباعتبار الثلاثة ستة اقسام	١٨٠	والكتابة ابلغ من الحقيقة
١٣٣	فالجامع اما حسي واما عقلي	١٨١	الفن الثالث علم البديع
١٣٥	واما مختلف	١٨١	اما المعنوي
١٣٦	وباعتبار اللفظ قسمان	١٨٢	ويكون بلفظين
١٣٩	فالتشبيه في الاولين	١٨٣	طابق الايجاز كما مر وطابق السلب
١٤١	ومدار قريته في الاولين	١٨٥	ولحق به
١٤١	وباعتبار آخر ثلاثة اقسام	١٨٦	ويسمى الثاني ايهام التضاد
١٤٣	وقد يجتمعان	١٨٦	وزاد السكائي
١٤٤	والترشيح ابلغ	١٨٧	ومنه مراعاة التظهير
١٤٥	واما المركب فهو اللفظ المستعمل	١٨٨	ومنه ما يسمى بعضهم
١٤٨	فيما شبه	١٩٠	ومنه الارصاد
١٤٨	فصل قد يضر التشبيه في النفس	١٩١	ومنه المشاكلة
١٤٩	فيسمى التشبيه استعارة	١٩٢	ومنه المزاوجة
١٥١	فصل عرف السكائي الحقيقة	١٩٣	ومنه العكس
١٥٢	وعرف المجاز اللغوي	١٩٣	ومنها ان يقع بين احد طرفي جملة
١٥٤	وقسم المجاز الى الاستعارة	١٩٣	ومنها ان يقع بين متعاقبي
١٥٤	وقسر الحقيقة	١٩٤	فعلين
١٥٨	وقسر التخييلية	١٩٤	ومنها ان يقع بين افظين
١٥٩	وفيه تعسف	١٩٤	ومنها الرجوع
١٦٠	وينتضي ان يكون الترشيح	١٩٤	ومنه التورية
١٦١	تخييلية	١٩٥	ومنه الاستخدام
١٦١	ورد بان لفظ المشبه	١٩٦	ومنه اللف والنشر
١٦٢	واختار رد التسمية الى المكنى عنها	١٩٩	ومنه الجمع
١٦٤	فصل حسن كل من الحقيقية	٢٠٠	ومنه التفریق
١٦٦	والتبيل	٢٠٠	ومنه التقسيم
١٦٦	وبهذا ظهر ان التشبيه عام محلا	٢٠١	ومنه الجمع مع التفریق
١٦٦	فصل وقد يطاق المجاز على كلمة تعبير	٢٠١	ومنه الجمع مع التقسيم
١٦٩	حكم اعرابها	٢٠٢	ومنه الجمع مع التفریق والتقسيم
١٧١	الكتابة لفظا رديا لازم معناه	٢٠٣	وقد يطلق التقسيم على امرين
١٧١	ورد بان اللازم	٢٠٤	اخرين
١٧١	وهي ثلاثة اقسام الاولى	٢٠٤	ومنه التجريد
١٧٢	الثانية	٢٠٧	ومنه المبالغة المقبولة

٢٠٨	والمقول منه اصناف منها	٢٣٥	ومن السجع على هذا القول
٢٠٨	ما اخل عليه	٢٣٥	ما يسمى التشطير
٢٠٩	ومنها ما تضمن نوعا حسنا	٢٣٦	ومنه الموازنة
٢٠٩	ومنها ما اخرج مخرج الهزل	٢٣٧	ومنه القلب
٢١٠	ومنه المذهب الكلامي	٢٣٧	ومنه التشريع
٢١٠	ومنه حسن التعليل	٢٣٧	ومنه لزوم ما لا يلزم
٢١٣	ومنه التفرع	٢٣٩	واصل الحسن في ذلك كله
٢١٣	ومنه تأكيد المدح بما يشبه الذم	٢٣٩	خاتمة
٢١٦	ومنه ضرب آخر	٢٤٠	في السرقات الشعرية
٢١٧	ومنه تأكيد الذم بما يشبه المدح	٢٤٢	في السرقة والاخذ نوعان ظاهر
٢١٧	ومنه الاستتباع	٢٤٢	وغير ظاهر اما الظاهر
٢١٩	ومنه التوجه ومنه منشبهات	٢٤٢	فان اخذ اللفظ كله
٢١٩	القرآن	٢٤٣	او اخذ بعض اللفظ
٢١٩	ومنه الهزل ومنه تبحر العارف	٢٤٦	وان اخذ المعنى وحده
٢١٩	والمبالغة في المدح او في الذم	٢٤٧	واما غير الظاهر فانه ان يشابه
٢٢٠	والتدله في الحب	٢٤٧	المعنيين
٢٢٠	ومنه القول في الموجب	٢٤٧	ومنه ان ينقل المعنى الى محل اخر
٢٢١	واما اللفظي فانه الجنس بين	٢٤٧	ومنه ان يكون معين الثاني اشمل
٢٢٣	اللفظيين	٢٤٨	ومنه القلب وهو ان يكون معين
٢٢٣	فان كانا من نوع واحد كما سمي سمي	٢٤٨	الثاني تقيض معنى الاول
٢٢٣	بمثالا	٢٤٨	ومنه ان يؤخذ بعض المعنى
٢٢٤	وان كانا من نوعين سمي مستوفى	٢٤٨	ويضاف اليه ما يحسنه
٢٢٤	وان اتفقا في الخط خاص باسم	٢٤٩	واكثر هذه الانواع ونحوها
٢٢٤	المنشابه	٢٥٠	مقبولة
٢٢٤	وان اختلفا في هيئات الحروف	٢٥٠	ومما يتصل بهذا القول في الاقتباس
٢٢٥	فقط سمي محرزا	٢٥٠	اما الاقتباس فهو ان يضمن الكلام
٢٢٦	وان اختلفا في اعدادها يسمى ناقصا	٢٥١	واما التضمن فهو ان يضمن الشعر
٢٢٦	وربما يسمى مطرفا	٢٥٣	واما القعد فهو ان ينظم نثر
٢٢٦	وربما يسمى مذيلا وان اختلفا	٢٥٤	واما الحل فهو ان ينثر نظم
٢٢٧	في انواعها فبشرط ان لا يقع	٢٥٤	واما التلميح فهو ان يشار الى قصد
٢٢٧	وان اختلفا في ترتيبها يسمى بجناس	٢٥٦	او شعر
٢٢٨	القلب	٢٥٦	فصل ينبغي للمتكلم ان يتأنق
٢٢٨	ويطلق بالجناس شثمان	٢٥٦	في ثلاثة مواضع
٢٢٨	ومنه رد المجز على الصدر وهو	٢٥٧	احدها الابتداء
٢٣٢	في التثاوي في النظم	٢٥٧	وثانيها التخليص
٢٣٣	ومنه السجع	٢٥٩	وثالثها الانتهاء
٢٣٣	فيل واحسن السجع ما تساوت	٢٦٠	واحسنه ما آذن بانتهاء الكلام
	فراينه		





الجلد الثاني
من الأطول

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

(الفصل والوصل) اورد قوله الفصل والوصل على طبق ما ذكره في تفصيل الابواب الثمانية قال الشارح قدم الفصل لانه الاصل والوصل طار عليه والوجه ما ذكرنا وهذا الوجه للتقديم في التفصيل لافي هذا المقام كما لا يخفى على من يعرف المقام (الوصل عطف بعض الجمل على بعض) قدم تعريف الوصل على عكس ذكرهما وعلى خلاف المفتاح لانه وجودى سابق على العدمى في العرفة ولا يبعد ان يقال يقدم الفصل تارة ويؤخر اخرى للا يتوهم التزام تقديم احدهما ان له منزلة في باب البلاغة على الآخر وعبارته مشيرة بان الوصل والفصل تحتصان اصطلاحا بالجل والمقتضيات لهما جارية في المفردات ايضا فلا ينبغي التخصيص اصطلاحا ونحن نفهم من عبارة المفتاح عدم اختصاصهما بها وانما هما الاصل في الجمل حيث قال تميم موضع العطف عن غير موضعه في الجمل هو الاصل في هذا الفن وان جله السيد السند على ان المراد ان بحث الحال خارج عن الاصل منفرع على الفصل والوصل وبالجمل لا يقتصر على رعاية جهات العطف وتركه فيما بين الجمل واحفظها في المفردات ايضا لا يكون بمنزلة عن البلاغة وكيف يظن ان عطف الجمل التي هي اخبار لمبدأ او احوال لصاحب اوصاف لموت وتركه مبنية على احوال دون ما في المفردات كذلك وقد وافقني في ذلك السيد السند حيث تكلم في وجه الفصل والوصل بين مفردات في خطبة شرح المطالع وقد اختار الجمل على الكلام ليشمل ماله محل من الاعراب والصلة بلا كلام ولم يقل عطف جلة على جلة ليشمل عطف جلتين على جلتين فانه ربما لا يتناسب جمل اربع مرتبة بحيث يعطف كل على ما قبلها بل يتناسب الاثنان الاوليان والاثنان الاخران في عطف في كل اثنين اولاهما يعطف الاخران على الاوليان لان مجموع الاخرين يناسب مجموع الاولين ونظيره في المفردات هو الاول والاخر والظاهر والباطن فانه عطف اول الاخر على الاول والباطن على الظاهر يجمع التضا د ثم عطف مجموع

لانه في الاصل والوصل في هذا المقام نسخة

تكلف نسخة

هذا ما زدناه على الشرح لانها ايضا عند البعض جلة وليس بكلام لان اسناده ليس مقصودا لذاته

الظاهر والباطن على مجموع الاول والاخر ليتناسب بين المجموعين باعتبار اجزائهما والمراد بالجل ما فوق الواحد ليشمل عطف احدي الجملتين على الاخرى وجل الجمل على جل يكون في المعالم لا يليق بالمعالم (والفصل تركه) اي ترك عطف بعض الجمل على بعض ومن شأنه العطف اذ لا يقال الفصل في ترك عطف الجملة الحالية على جلة فلها اذ ليس من شأن الحال العطف على ما هي قبله ثم انه رتب على التعريف بيان الاحكام اشارة الى ان معرفة الحكم بعد معرفة الشيء فقال (فاذا انت) ورتب العطف ثلث مراتب مرتبان منها قربتان التناول ومرتبة بعدة على طبق ما في المفتاح الا انه جعل المرتبة الاولى مالا محل للجملة من الاعراب والمفتاح ما يكون العطف فيه بغير الواو والحق مع المفتاح لان العطف بغير الواو لا يطلب شرطاهما وقرب تناولا على الاطلاق وماله محل من الاعراب يجتمع فيه حين العطف بغير الواو وجهتا قرب او اتقفا في جعل احدي المرتبتين بالجملة محل من الاعراب ولا يقتصر فيه اذ الوصل في جلة انت بعد جلة هي صلة موصول اسمي او حرفي وقصد تشريك الثانية للاولى عطف على الاولى كالتبعية بعد ماله محل من الاعراب لا تفاوت فتقول الذي ضرب وقتل وعجبت من ان ضربت واكرمت فتحن نقول فاذا انت (جلة بعد جملة فاما ان يكون لها محل من الاعراب) او تكون صلة (اولا) ولقد ضمن بساؤه وجوب تقديم الماطوف عليه (وعلى الاول ان قصد تشريك الثانية لهما في حله) اي في حكم الاعراب بان تكون مشاركة للاولى في جهة الاعراب ويكون اعرابهما من جهة واحدة واس الخبر الثاني والاحال الثانية والا صلة الثانية مشاركا للاولى في الحكم اذ جهة الاعراب في كل منهما ما فيه لا ما في سببها بخلاف التابع فلا يشك ان قصد تشريك الثاني للاولى في الاخبار المتعددة ونظائرهما مع انه ترك العطف (عطف عليها كالفرد) اي كعطف المفرد على المفرد وفي هذا التشبيه اشعار بوجه حسن العطف اي كان العطف في مقام قصد تشريك المفرد مقبول كذلك في هذه الجملة لان الجملة التي لها محل من الاعراب واقعة وقع المفرد ولما كان عطف المفرد على المفرد بشرط في قوله الجهة الجامعة فرع على التشبيه قوله (فشرط كونه مقبولا بالواو ونحوه) مما لا يدل الاعلى مطلق الجمع وهل هي متحققة في كلام العرب لم توجد على سبيل الحقيقة ولا مانع من التجوز كما قيل ان ثم في قوله عدل ووصف وتأنيث ومعرفة ونحوه ثم جمع ثم ركب بمعنى الواو لضرورة الشعر وكما قال الكوفيون ان اوفى قوله تعالى الى ما تالله اوبى دون بمعنى الواو وكما قال المصنف في التذنيب من الايضاح ان الله يبي معنى الواو وجهه منه ولقد امر على الذي ينبغي فخصيت ثمة قلت لا يعني واشتهد عليه بخبر عبد الله بن عتيك فان اردته فارجم اليه وبوبدان ما ذكر نحوه لم اعان ما في معناه تجوزا انه قال فساد ان قصد ربطها بهما على معنى عاطف سوى الواو ولم يقل على عاطف سوى الواو فالمراد بالواو الواو المستعمل في معناه الحقيقي حتى يدخل الواو بمعنى او في غير الواو ولما لم يعلم وجود العاطف بمعنى الواو تجوزا في كلام البلغاء لم يبال المقاسم بالا احتمال ولم يذكر قوله تعالى ونحوه وقد صعب ذكره حتى قرئ منصوصا عطف على مقبولا ومحرورا عطف على الضير المحرور على المذهب الضعيف وفسر النصوص بنحو المقبول من المستحسن والقريب من الطبع وهو كاتري وفسر المحرور بنحو عطف الجملة من عطف المفرد ولا تظنك في رتبة مما لهما ولا يخفى ان هذا الاشتراط على مذهب من لم يجعل الواو للترتيب (ان يكون بينهما جهة جامعة) فهذا الوصل لما يتيسر بعد معرفة الجهة الجامعة كالقسم الثالث الان في القسم الثالث امورا اخر لا بد من ضبطها لم يشترط في هذا القسم من عدم كمال الاتصال وكال الانقطاع وشبه احدهما

لقوله كالفرد احتمل ان آخران احدهما ان يكون مشبهاه للماطوف اي عطف كالعطف المفرد سواء عطف على المفرد او الجملة والثاني ان يكون مشبهاه للماطوف عليه اي عليها كالفرد سواء عطف عليها المفرد او الجملة ولما كان الاعذب ان يجعل مشبهاه بعطف الجملة على الجملة وبه يشهد ما في الايضاح اختراؤه

انما قال كالفرد لانه صحيحه معناه في شر على الكافية

فلذا عند قريب التناول دون الثالث (نحو زيد يكتب) أى بشئ النثر كذا سمعت من النفاة (ويسر) من حدنصر وكرم بمعنى يقول الشعر أو الشئ بمعنى يجيد الشعر كذا في القاموس لما بين الكتابة والشعر من المناسبة (أو يعطى ويمنع) لما بينهما من التضاد (ولهذا) أى لكون شرط قول عطف الجملة بأواو وجود الجامع لا كون شرط قبول العطف بأواو مفردا كان أو جملة إذ جعل الشرط في المفرد جملة مسلحا حتى فرع عليه اشتراط القبول في الجملة فلا يحسن تعليل الشرط المفرد بعد تسليحه فان قلت فلا يتم الدليل لانه من عطف المفرد على المفرد قلت ان المفتوحة بعد العلم في حكم المكسورة لكون ما بعدها منزلة مفعول على فلو لم يكن وجود الجامع شرط في الجملة ايضا لم يعيب على الشاعر جعل المعطوف والمعطوف عليه بمنزلة الجملة (عيب على ابي تمام قوله زعت) أى الجيبة هو الك بانفس عفا القداة أى ادرس في عداة الهجرة كما عفا عنها أى عن اللوى وهو موضع طلال باللوى ورسوم (لا) أى ليس الامر كما زعت (والذي هو عالم ان الثوى صبر) أى مر في الصحاح الصبر ككتف هذا الدواء المر ولا يسكن الا للضرورة هذا وفيه نظر اذ لغات ككتف لا تختص الشعر (وان ابا الحسين كرم) لازلت عن سنن الوداد ولا غدت نفسى على الف سواك تحوم جواب القسم لا وابت لا خرموكد وهو جواب القسم كاذ كره الشارح وعيب البلغاء على ابي تمام بفوت الجامع بين المعطوف والمعطوف عليه اذ لا مناسبة بين مرارة النوى وكرم ابي الحسين دليل تام على الاشتراط وان يمكن الجواب عنه بان مراد ابي تمام ان مرارة النوى وكرم ابي الحسين مما لا يعلم الا الله كما يتبادر اليه العرف من حواله علم الشئ الى الله وفيه كمال المسامحة في عظمة الشئ بحيث لا تذكر له القول فالجامع بينهما انها مما لا يحيط بهما على احد فتمل (والا) أى وان لم يقصد تشريك الثانية للاول في حكم اعرابها (فصلت عنها) الاول ان يقابل فصلت بوصلت او عطفت بل يعطف (نحو واذا خلوا الى شياطينهم) قالوا انامكم انما نحن مستهزون الله يستهزى بهم لم يعطف الله يستهزى بهم على انامكم الاول لم يعطف الله يستهزى بهم على انامكم انما نحن مستهزون للابوهم ان كلامه في حمد انامكم لافى المجموع كما هو عند الشارح والسيد السند وغيرهما لانه ما حكاه الحاسكى هو المجموع وقصد تعلق القول به لا بكل من قوله انا هم وقوله انما نحن مستهزون فلا نصيب بالقول الا للمجموع كما انه لا نصيب هو اذا قيل قلت زيد المجموع زيد ولا نصيب بشئ من انامكم وانما نحن مستهزون في النصيب كما لا نصيب لزيد في هذه الحكاية كل من انامكم وانما نحن مستهزون جملة لا محل لها من الاعراب ووجه الفصل عن كل منهما ليس عدم قصد التشريك في حكم الاعراب بل ان العطف عليه عطف على ما هو كثره كلمة وهو هذا الاعتبار داخل في قوله وعلى اثنائى وليس الفصل فيه بشئ مما مضى بل لما ذكرنا فهو قسم منه غفلوا عنه برمتهم فاحفظه عنه ما قرئت به ولا تنعاهم الله فانه ليس لهم الا بذل ما رزقوا والله يرزق من يشاء وقوله (لانه ليس من قولهم) علة لحدوف كانه قيل لانه لم يقصد تشريكه لانا معكم لانه ليس من قولهم قال الشارح وانما قال على انامكم دون انما نحن مستهزون لانه بيان لانا معكم فتحكمه حكمه وقد عرفت ما فيه وانكر السيد السند كونه بيانا واضوحا انامكم ومغايرتهما في المعنى وجعل الحق كونه تأكيدا ونوعا معنى انامكم شيئا على اليهودية وانما نحن مستهزون تحقير ضد اليهودية ودفع لا الا اعتداد به ودفع تقيض الشئ تأكيدا له اولان معنى انامكم المصبة قلبيا وهو يستلزم مخالفة اصحاب محمد معنى والموافقة صورة وهو الاستهزاء فيؤكده

هو نسخة

يكنى نسخة

انما نحن مستهزون او جعله استينافا في جواب ما بالكم ان صح انكم معناه توافقون اهل الاسلام قال وعلى أى تقدير لا يصح عطفه على انما نحن مستهزون لانه ليس مقولا لهم ولا يصلح ان يكون تأكيدا او تنصبا الجواب عن سؤالهم ومن الباطل ان النفس التي خفيت الى الان ان فصل الله يستهزى بهم من قوله انامكم لا ينبغي ان يكون من هذا الفن لانه لا حراز من ضعف التأليف لان عدم قصد التشريك هنا لا يفسد اصل المعنى بناء على ان قاعدة العطف فيما بين النحاة صحة التشريك بالتثنية به خال عن التحصيل ومثال ما نحن فيه زيد ضرب ذهب لم يعطف ذهب على ضرب مع انه يصح اصل المعنى في قصد التشريك ولا يخالف قاعدة النحو المشهورة لئلا يشارك الحكم السابق في انقصر (وعلى الثاني) أى على تقدير ان لا يكون للاول محل من الاعراب (ان فصدر بطها على معنى عاطف) لم يقل على عاطف (سوى الواو) وادرج المعنى ليدخل فيه الواو بمعنى او ويخرج ثم واو بمعنى الواو (عطف) به لا بد من اشتراط ان لا يكون للاول حكم لا يجرى في الثانية فتأمل (نحو دخل زيد فخرج عروا وتم خرج عروا واذا قصد التعقيب او المهلة) الصواب اذا قصد التعقيب بلا مهلة او مهلة والعاطف الذى يقصد به عطف جعل لا محل لها من الاعراب مما سوى الواو مما سوى الواو حتى فاهما مختصان بالفردات الا انه يعطف بلا المضارع على المضارع فيقال اقوم لافعل مضارعة الاسم كذا في الرضى وقال السيد السند ان وجه اختصاص حتى بالفردات امتناع وجود شرطها وهو كون ما بعدها جزءا مما قبلها اضعف واو اقوى ولا تخذلقه في الجمل اصلا وفيه بحث لانهم ذكروا في قوله تعالى امدكم بما عملون امدكم بانعام وبنين وجنات ويعبون ان الثانية بدل البعض من الاولى لدخولها فيها ثم قال وظاهر المفتاح بشر بوقوع حتى في عطف الجمل حيث قال في بحث العطف ولا بد في حتى من التدرج لما بيني عنه قوله وكيف فتى من جند ابليس فارمى في الحال حتى صار ابليس من جندى اذا الظاهر انه مثال حتى العاطفة وحيث جعل الشرط المذكور مخصوصا بحتى العاطفة للفردات هذا وفيه انك عرفت انه يجرى الشرط في الجمل وتفصله في البيت انه اندرج في ارنمى في المال صار كذا وصار كذا فيصح حتى صار ابليس من جندى وانما قال الظاهر لانه يجوز ان يكون نظير الافادة تدرج حتى العاطفة وله في المفتاح غير نظير ويحمل قوله ولا بد في حتى على حتى مطلقا مساع ومعى البيت على ما هو المشهور انه صار بمثابة ابليس مترقيا في الشراة الى ان تبعه ابليس متباعدة الجندى للسلطان ففيه تحذير عن ارتكاب الصغار فانه يقضى الى الجزاء على اكبر الكبار ويحتمل ان يكون المراد انى صرت بالتوبة الى ان انقاد ابليس ولا يزال حتى في الطاعة فقه ترغيب في العباداة والجدي فيه وازالة الخوف من تسويل النفس وغلبة الشيطان فانه يتدفع بالثبات على الخير وانما شاع العصف بما سوى الواو وحتى والان لها معنى محصلا وفائدة يعتد بها بخلاف الواو فانه لا يغيب الاشتراك الجملة في التحقيق ولا توجه للنفس الى الاشتراك في التحقيق بعد معرفة تحققهما لانه ليس معنى يحب انفس وانما يحبها ويحبها طابا له بشرائط لا ينسر معرفتها الا الاوحدى بعدا وحدى فلذا رى المهرة يوحون بحصر البلاغة فيه مبالغة في كونه مدارا لها لا تقول لولم تعطف الجملة لانهم ان الجملة الثانية رجوع عن الاول لا تقول لا كلام في صحة العطف في مقام التوهم وهو عطف لدفع الابهام وسياق نظيره لكن لا ينبغي عن الشرائط في مقام لا مجال فيه للابهام لوضوح

مماثلة نسخة

الامر من غير شائبة الابهام ونحن لم نفصل كل معاني الواو مع ان العطف لا يأتي
لا بعده معرفتها لان التكثير لها علم آخر وقد فصلناه لك قبل ان تأتي هذا المقام في شرح
الكافية بما لا مزيد عليه (والا) اي وان لم يقصد ربط الثانية بالاولى على معنى عاطف
سوى الواو (فان كان الاولى حكم لم يقصد اعطاؤه للثانية) من تقييد بحال او ظرف
او غير ذلك (فالفصل) متعين كذا في الايضاح لا يقال الملازمة بمنوعة لانه قال السكاكي
ان هذا القطع يأتي اما على وجه الاحتياط وذلك اذا كان يوجد قبل الكلام السابق
كلام غير متصل على مانع من العطف عليه لكن المقام مقام احتياط فقطع
لذلك واما على وجه الوجوب وذلك اذا كان لا يوجد لا نأقول المراد فان كان الاولى
حكم لم يقصد اعطاؤها للثانية ولم يسبق على الاولى ما يصح العطف عليه بقرينة
انه تأتي بيان هذا القسم وهو الذي جعلته كالمنقطعة وهي الفصل له قطعاً (نحو
واداخلوا) الآية (لم يعطف الله يستهزئ بهم على قالوا السلا بشاركة في الاختصاص)
اي في اختصاصه باعتبار حكم التكلم لا باعتبار مضمونه (بالظرف لاسم) من ان المنعول
ونحوه مقيدات للحكم فلا يرد اننا لانسلم وجوب المشاركة في الاختصاص بالظرف
لإسم من ان التقديم يفيد اختصاص لا ناسلم ان تقديم الشرط يفيد التخصيص وانما
يشبه ظرف لم يتضمن ما يوجب صدر الكلام لانك عرفت ان المراد اختصاص الحكم
لامضمون الجملة والتقدير يخص حكم التكلم لا محالة وعرفت ان ما ليس معناه كون التقديم
للتخصيص بل كون الظرف للتقدير فان قلت عبارة الايضاح لا يساعد ما ذكرت لانه
قال لا يشارك في الاختصاص بالظرف المتقدم فان وصف الظرف بالتقدم بشعر بان
للتقدم مدخلا في المشاركة في الاختصاص والتقدير بالظرف لا مدخل فيه للتقدم قلت
قد به لان العطف على المتقدم يفيد المشاركة في القيد المتقدم دون المتوسط او المتأخر
يدل عليه كلام الشارح المحقق واعلم ان في الآية ثلثة امثلة لانه لا رتبة في صحة عطف الله
يستهزئ بهم على مجموع الشرط والجزاء اذ عطف غير الشرطية على الشرطية وبالعكس
كثير والجميع ايضا يتحقق اذ نقول لهم بهذه المقالات ينسب الاستهزاء بل عين الاستهزاء المستند
اليه في كل منهما يستهزئ بالآخر لان استهزاءهم بالمؤمنين في احكام الله فوجه ترك العطف عليها
ان عطفها عليه بوجه عطفها على الجزاء فاقطع لدفع الوهم وهو حيث نذ منال للفصل
لنكون كالمنقطعة وكان المصنف مثل عنه فاقصر على جعله مثالا لفصلين دون الثالث قال
الشارح المحقق فان قلت اذا عطف شيء على جواب الشرط فهو على ضربين
احدهما ان يستقل ككل الجزائية نحو ان تأتي اعطك واكسك والثاني ان يكون
المعطوف عليه ويكون بحيث يتوقف على المعطوف الشرط سيما فيه
بواسطة كونه سياتي المعطوف عليه كقولك اذا رجعت الامير استأذنت وخرجت اي
اذا رجعت استأذنت واذا استأذنت خرجت فلم لا يجوز ان يكون عطف الله على يستهزئ بهم
على قالوا من هذا القبيل قلت لانه حيث يصير واذا قالوا ذلك استهزئ الله بهم وهذا غير
مستقيم لان الجزاء اعني استهزئ الله بهم انما هو على نفس استهزئهم وارادتهم اياه لا على
اخبارهم عن انفسهم يانا مستهزئون بدليل انهم لو قالوا ذلك لدفعهم عن انفسهم والنسب
عن شرهم لم يكن عليهم مؤاخذه كذا في دلائل الاجاز قلت اول دليل الشيخ مدخول لان
المراد بالقول قول من اعتقاد كالا يخفى فترتيب الاستهزاء على هذا القول مخصوص
لاعلى القول المطلق ولا يتم ما ذكره دليل على عدم ترتيب الاستهزاء على القول بخصوص
وثاني انه اورده على الشيخ ان العطف على جواب الشرط لا احتمال ثالث وهو ان لا يتصل

بشئ بالجزائية بل يكون الجواب مجموع الشرط والجزاء ويدفعه ان العطف حيث ليس على
الجزاء بل العطف مقدم على الجمل جزاء وثالثا ان اختصاص الاستهزاء بوقت الخلو بحاله
بعد لان القول مختص بوقت الخلو والاستهزاء بوقت القول والمختص بالمختص بالشئ مختص به
والاجب من ذلك انه ان منع كون العطف موجبا للتقدير لا يضر لان المقصود ان نكتة
الفصل يجعل المراد من الآية ما لا يستقيم معه الوصل وهو ان المراد استهزاء الله مطلقا ولو
عطف على الجزاء لفات الاطلاق لا فادته الاختصاص بوقت الخلو فالتأنيث بانه يجعل
الاختصاص بوقت القول مما لا يضر في تعيين الفصل لان العطف يفيد الاختصاص باحد
الطرفين لا محالة على ان الاظهر الاشيع الاحتمال الاول وان المصنف لم يبين الطرفين وان
يتبادر منه وقت الخلو كان مهابة اشبح شغلت المحققين عن مشاهدة ضعف كلامه والله
يختص من يشاء بانه (والا) عطف على قوله (فان كان الاولى حكم) اي ان لم يكن الاولى
حكم (لم يقصد اعطاؤه للثانية) وذلك بان لا يكون لها حكم زائد على مفهوم الجملة او يكون ذلك
ولكن قصد اعطاؤه للثانية ايضا فان قلت مع قصد الاعطاء كيف يصح الفصل ويقوت
الحكم قلت لا يخصص الاعطاء في حكم العطف فليصرح بالحكم في المعطوف فان قلت من المتع
ان لا يكون الاولى حكم زائد على مفهوم الجملة اذ الكلام لا يخلو عن معنى مراد قلت
المراد حكم زائد على مفهوم الجملة يمكن اعطاؤها للثانية باعطف (فان كان بينهما) اي بين
الجمتين (كإل الانقطاع بلايهام) من الاقسام العقلية كال الاتصال مع ايهام وشبه
كال الاتصال معه ولم يتعرضوا لهما فكانهما لم يوجد (او كإل الاتصال او شبه
احدهما فذلك) بتعين الفصل وفيه انه مع شبه كإل الانقطاع لا يتعين الفصل بل
الفصل اولى للاحتياط على ما سمعته مما نقلناه من المفتاح الا ان يقال فرق بين
المتعين والواجب والاولى ايضا متعين عند البلغ (والا) اي وان لم يكن بينهما واحد
من الثلاثة وذلك بان يكون توسط بين الكمالين او ايهام مع كإل الانقطاع
(فالوصل) متعين اما في الاول فلتحقق النسبية والمغايرة واما في الثاني
فلا ضرورة ووجه تعيين الفصل مع شبه كإل الانقطاع عدم المناسبة لان المناسبة مع المانع
عن رعايتها كالعدم ومع كإل الانقطاع بلايهام ظاهر ومع كإل الاتصال عدم المغايرة
ومع شبه كإل الاتصال عدم المغايرة المحوجة الى العاطف في الربط بط الجواب بالسؤال
من غير عاطف والعطف يحتاج الى مغايرة محوجة الى العاطف في الربط بالمقامات ستة
اخذ المصنف في تفصيلها على ترتيب ادى اليه التقسيم لكن لم يتعرض في التقسيم الاول لعدم
الايهام لانه مستغن عن البيان واكتفى بقوله (اما كإل الانقطاع فلا خلافا فيهما خبرا وانشاء)
اي في الخبرية والانشائية والاولى خبرية وانشائية ولو اكتفى بقوله خبرا او انشاء لكفا
لان اختلاف الجمتين في الخبرية ان يكون احدهما خبرا دون الاخرى والجملة اذا لم تكن خبرا
فلا محالة تكون انشاء وكذا الانشائية (لفظا ومعنى) مصدر ان للاختلاف اي اخلافا
لفظيا ومعنويا بان يكون احدهما خبرا لفظا ومعنى والاخرى انشاء كذلك وهو الشايع
او يكون احدهما خبرا لفظا انشاء ومعنى والاخرى بعكس ذلك وهو مما لم يتعرض عليه
(نحو وقال رائداهم ارسوا زاولها) فكل حنف امرى يجري بمقدار الرائد الذي يتقدم
القوم لطلب الماء واللاء وارسوا من ارسيت السفينة حبستها بالمرساة والمراد امرهم بحبس
انفسهم في مكانهم عن الذهاب زاولها اي يحاول الحرب ونهالها وكون الارساء
حبس السفينة او هم البعض ان الصغير للسفينة ومنهم من جعلها الحمر والوجه الاول

٨ (فالفصل نحو واذا خلوا)
الآية لم يعطف الله يستهزئ
بهم على قالوا السلا بشاركة في
الاختصاص بالظرف لاسم
نسخة في المتن

كانت هدية نعمة البيت ومعنى قوله كل حنف امرئ الخ ان اى حنف يرد على الرب بقدر الله سواء كان حنف انفه او مونا اخر فلا يرد انشائي الجبن ولا الاول الاقدام وفرق بينه وبين حنف كل امرئ وكان الشارح غفل فقال في تقرير معنى البيت فان موت كل نفس يمرى بمقدار الله تعالى وقدرته لا الجبن بنجبه ولا الاقدام يرد به والنسب هو المحكى لان حيث انه في الحكاية فان الفصل فيه لحفظ المحكى على ما كان كما هو مقتضى الحكاية لا الاختلاف خبرا وانشاء وانما الفصل لذلك في كلام الراى ولم يطف الراى زاولها على ارسوا لا اختلاف الجملتين خبرا وانشاء لفظا ومعنى وليس عدم صحة جملة مثالا من حيث انه في الحكاية لان المثل الفصل بين جملتين لا محل لهما من الاعراب وهما في كلام الحاكى في محل النصيب بالقول كما ذكره السيد السند لان القول بمجموعهما وهو النصيب ولا نصب بشئ من الجزئين في النصيب وبهذا تضاعف ضعف ما ذكره الشارح من انه مثال لمجرد الاختلاف لا اختلاف جملتين لا محل لهما من الاعراب اذا الجملتان هتان منصوبتا للمحل ولا تراحم بين كمال الانقطاع وشبه كمال الاتصال فلا يردان زاولها امانا لعل للطلب كما قبل لا الارساء والالا يجرى كما في اسم يدخل الجنة فهو جواب لسؤال مقدر اى ما بالك يا امرئ بالارساء فليس الفصل لكمال الانقطاع بل شبه كمال الاتصال واما حال كانه يقول اى اقيموا في حال من اولة الحرب ولا يخافوا الحنف فان حنف كل امرئ بمقدار ولا يخفى ان الامر بالاقامة في حال المزاولة اشد تأكيدا للمزاولة فكذلك ليس الفصل لاختلاف المذكور احوال لا عطف على الجملة المفيدة بها حتى يكون تركه فصلا مبنيا على نكتة واعلم ان الاختلاف خبرا وانشاء لا يمنع العطف فيسأله محل من الاعراب كما هو ظاهر بيان المتن حيث لم يشترط فيقاله محل من الاعراب عدم الاختلاف وقد وقع في التنزيل وقالوا حبنا الله ونعم الوكيل وصرح العلامة الزنجشیری على جوازه في سورة نوح (او معنى) اى (فقط) واما الاختلاف لفظ فقط فليس من موجبات الفصل كما سنعرفه (نحو مات فلان رجه الله) اى ليرجه الله ففصل رجه الله عما قبله لاختلافهما خبرا وانشاء معنى وبمحل ان يكون الفصل للتنبيه على الاختلاف وهذا موجب سانح فاحفظه (اولا) عطف على قوله لاختلافهما (لا جامع بينهما كما سأتى) من ان المعتبر الجامع باعتبار السند اليه والسند جعلا وان الجامع اى شئ هو (واما كمال الاتصال) فيتنزيل الجملة الثانية منزلة تابع من التوابع سوى العطف لكنهم لم يعرضوا لكون الثانية بمنزلة التبع للاولى وبني الشارح ذلك على ان النعت دال على بعض احوال المتبوع وهذا المعنى مما لا يتحقق له في الجمل وشيد السيد السند بنيانه بانه يستلزم كون الجملة من حيث هي جملة محكوما عليها ولك ان تقول ومحكوما به والجملة من حيث هي لا تصلح لشيء منهما ونحن نقول ليس التنزيل الامتضايا نوع مناسبة ولا يقتضى رعاية خصوص صاحب المنزلة في المنزل والا يصلح التنزيل منزلة البدل لان البدل مقصود بالنسبة والجملة من حيث هي جملة لا تصلح لذلك على ان الجملة ربما تدل على حال جلته كان نقول زيد قائم علمت بفصل علمت عن زيد قائم لانه يدل على انه معلوم فيكون بمنزلة النعت (فلكون الثانية مؤكدة للاولى) موافقة المفظ والمعنى نحو زيد قائم زيد قائم وفقد زيد فقد زيد وكانهم اظهروه لم يعرضوا له او مخالفة اللفظ متعارفة المعنى جدا فهو بمنزلة التاكيد بالترك او مخالفة المعنى مفرقة الاولى فهو بمنزلة التاكيد المعنوي كما سنفصلها وكلاهما (لدفن توهم يجوز او غلط) كالنا كيد (نحو لارب فيه) بالنسبة الى ذلك الكتاب على تقدير كونهما جملتين لا محل لهما من الاعراب وهو المختار

اخر نسخة

بصح نسخة

كما بين في محله فانه لمساوغة في وصفه بياوغة) متعلق بوصفه (الدرجة القصوى في الكمال بحال) متعلق ببولغ (المبتدأ ذلك) المشعر بكمال العتبة بغيره وبعد درجته اعظمته عن الافهام (وتعريف الخبر بالام) الدال على حصر الكتاب فيه وهو يقتضى جعل غيره من الكتب لفصانه بالنسبة اليه كانه ليس كتابا او الشيخ لم يجعل ذلك مبتدأ بل جعله في تقدير هو ذلك الكتاب وجهه تعالى لارب فيه بمنزلة هو ذلك الكتاب هو ذلك الكتاب على ما في دلائل الاعجاز وكانه نحاشى عن تنزيل كتب الله منزلة العدم لمساوغة من سوء الادب وجعل لارب فيه بمنزلة انا كيد اللفظ لان دعوى عدم الرب في كمال الهداية بمنزلة دعوى الهداية بقينا (جار) جواب لما ارشد هم السامع قبل التأمل في كالات الكتاب (اه) اى ابرئ به (اى) ابرئ به (جرافا) هي مثله بمعنى ما لا يتأمل ولا يخفى انه كناية عن كونه غاطا لان القول بلا تأمل في عرصه الغاط دون الجزر وجهه بمنزلة جاءني زيد نفسه يدعى ان لا يدفع به الغاط على ما ذهب اليه الشارح المحقق والريد السند لكن خالفناهما وشيدنا صحة دفع الغاط به في بحث التاكيد وايضا التلام المؤكده به مجاز عن الكمال حقيقة في غيره من الكتب وانما كيد المعنوي يدفع التجوز فلا يصح اتباعه المجاز فلا يوجب كونه حقيقة على خلاف المقصود ودفع الجراف انما يتحقق لو اريد بلا رب فيه في الرب في الكمال اما لو اريد في الرب في كونه من عند الله كما هو المشهور المتبادر فلا يندفع به الجراف لان غيره من الكتب يشاركه في ذلك التثنية (ما بعد) اى ذلك الكتاب (ايه) اى لارب فيه (نفي لذلك) التوهم (نوازه) اى عديله من وزنه بمعنى عادله يقال هو وزنه وزنته ووزانه كذا في القاموس فعلم ان (وزان) نفسه في جاء زيد نفسه يريد فيه لفظ الوزان اذ يقال هو وزانه ووزانه على ما عرفت ولا يصلح قول الشارح في المختصر اى وزان لارب فيه مع ذلك الكتاب وزان نفد مع زيد فلا يكون الوزان زاندا كما توهم اذ لا يوازن لارب فيه بتوهم بل بما يعرف به حاله من تظلمه الواضح الحال (ونحو هدى للثقلين) عطف على قوله نحو لارب فيه واشارة الى حلة مؤكدة متعارفة المعنى لسابقة بمنزلة التكرار (فان معناه انه) اى الكتاب (في اله ايد) متعلق بما بعده (بالغ درجة لا يدرك كنهها) اى نهايتها (حتى كانه هداية محضة) الاولى حتى انه هداية محضة اذ في حل الشئ على الشئ في مقام اللفظ دعوى الاتحاد من غير شائبة تردد والاولى هداية عظيمة محضة لان تنوين هدى للتعظيم فالباقي في جعل الهدى المتون خبرا له وليس معنى البلوغ تلك الدرجة معنى التنوين وكونه الهداية لمحضة معنى التعبير كما يستفاد من الشرح لان التنوين لا يفيد تعظيم الهداية بل الهداية قائم بالغ المبلغ فيه تمامه مستند الى حل الهدى المتون عليه وجعله عين الهدى المعظم (وهذا معنى ذلك الكتاب لان معناه كما مر الكتاب الكامل والمراد كماله كانه في الهداية لان الكتب السامرية بحسبها) اى بقدرها او بيبها (يتفاوت في درجات الكمال) لا يحسب غيرهما فقدم الجار والمجرور للحصر مبالغة في الاعتناء ببيان هذا التفاوت فلا يرد مع الحصر بسند انه قد تفاوتت مجزاة النظم وبلاغته كالفرأ فانه فاق الكتب بمجازة والشارح دفع المنع بان هذا التفاوت ايضا داخل في الهداية لانه ارشاد الى التصديق ودليل عليه وانما يندفع به لو كان السند مساويا وان كان يجعل هدى للثقلين في تقديره هدى للثقلين مراد به حصر الهداية بكونها هداية فيكون كذلك الكتاب في حصر الهداية وتكون الماثلة اتم وبالنسبة كيد اللفظ اقرب (فوزانه وزان زيد الشائ في جاءني زيد زيد) الاولى فوزانه وزان زيد قائم الشائ في زيد قائم زيد قائم الا انه اراد رعاية المناسبة بين وزان وقى الجملة المؤكدة قل

في قوله نسخة

المتعارف نسخة

السيد السند اذا كان كل مر لارب فيه وهدي المتقين تأ كيد ذلك الكتاب فلا يظهر وجه
الفصل هدي للمتقين من لارب فيه اذ المتع عطف المؤكد على المؤكد لا عطف تأ كيد
على تأ كيد بل العطف فيه انب و كانه لهذا لم يكتف الزمخشري الى هذا الاحتمال الذي
اخذ به المفتاح والمص وجعل لارب فيه تأ كيد ذلك الكتاب وهدي للمتقين تأ كيد لارب
فيه وجب فصل الجملة منه بلا اشكال هذا ونقول والله المستعان وبالله الكوة من اشجع
الفرسان فيما هو المستوى عن الميدان ولولا فضل الله فالانسان هو الانسان انما عدل
المفتاح عن توجيه الزمخشري لانه لا يوجد تأ كيد التأ كيد نظير المفردات عند الجمهور
فانهم نصوا على ان التأ كيدات المجتمعة كلها للمؤكد كاصفات المتتالية بموصوف نعم ابن برهان
على ان التأ كيد بعد التأ كيد تأ كيد التأ كيد وهي انقيس عليه للجمال وكان الزمخشري يجمع
مذهب ابن برهان وكلا لا يعطف المؤكد على المؤكد لا يعطف تأ كيد على تأ كيد فلا يقال
جاء في القوم كلهم واجمعون على انه يكفي في فصل التأ كيد عن التأ كيد ايها الم عطف على
المؤكد هذا ولكن زيد في اسباب الفصل ما غفلوا عنه وهو كون الجملتين المتواليين تأ كيد
لشيء فاحفظه وانظمه مع ما ذكرنا (او بدلا منها) عطف على قوله مؤكدا للاولى اي القسم
الثاني من كمال الاتصال بان تكون الجملة الثانية بدلا من الاولى بدلت من الاولى (لانها غير
وافية تمام المراد) وان وقت بعض منه بخلاف الثانية فانها وافية به (او) يكون الثانية
(كغير الوافية) تمام المراد لكونه جملة او خفي الدلالة (بخلاف الثانية) فانها وافية لانه
غير الوافية لكونها مفصلة او واضحة الدلالة هكذا ينبغي ان يفهم المراد لا كما ذكره اشراح
من ان البديل مطلقا يجب ان يكون وافيا لا يشبه غير الوافي اذ واف يشبه غير الوافي يصلح له
بدلا من الثاني (والمقام يقتضي اعتناء بشانه) اي بشأن تمام المراد وجعل ضمير راجعا
الى المراد بوجوب فوت تمام المراد قال السارح لان الغرض من الابدال ان يكون الكلام
وافيا بتمام المراد وهذا انما يكون فيما يعنى بشانه اقول لابد في كل كلام ان يكون وافيا
تمام المراد والبلاغة في فوت بعض المراد فكون المقام مفتضا للاعتناء بشانه لم يعتبر
لا يراد ما في تمام المراد بل لا يراد ما لا يفي به من البديل منه فانه مع وجود البديل يشبه ان يكون
البديل منه لا غيا مهروبا عنه للبلغ فاشار الى وجه اراده بان المقام يقتضي اعتناء بشأن
تمام المراد فيذكر او لا غير الوافي لتصير النفس طالبا لتمامه متشوقا اليه فيمكن في نفس
المخاطب حين ذكره في فصل يمكن (لكنه) انكته هي المقام والعبارة تشعر بانها غير
فالاولى وهو اي المقام كونه الى اخره و كانه اراد بالمقام غير ما تعارف من الحال بل مكان
التكلم (ككونه مطلقا في نفسه) الاولى ترك قوله في نفسه فانه يكفي كونه مطلقا وسواء كان مطلقا
في نفسه او ذريعة الى غيره (او فظيما) هابلالو ذكرنا اول مرة من غير سبق البديل ربما لا يحيط به
الذهن ويذهل عن ضبطه لفظا عنه (او محجيا) يمنع التعجب منه حرزه في اول السماع
من غير تقدمه ونوطه (او اظيما) لا يمكن في البصيرة لطافته بدون المكث في طلبه وتعبه
زمانا فيبزل الثانية من الاولى منزلة بدل البعض از الاشتغال ويسمى في هذا الفن بدلا
ويبان المصنف ناظر الى انه لم يعتبر بدل الكل وكلام المفتاح ساكت عنه ومن امثلة المفتاح
للبديل قوله تعالى بل قالوا مثل ما قال الاولون قالوا انما مشا وكنا ترابا وعظاما انما
لجوهوون قال فصل قالوا انما مشا عن قالوا مثل ما قال الاولون لقصد البديل ومنها قوله
تعالى اتبعوا المرسلين اتبعوا من لا يسألكم اجرا وهم مهتدون قال لم يعطف اتبعوا من
لا يسألكم للبديل وجزم الشارح المحقق والسيد السند في شرح المفتاح ان المثال الثاني

بدل الكل مع ان المص صرح بانه من بدل الاشتغال وجعل السيد المثال الاول ايضا
منه لكنه قال الشارح في الشرح افتداهما بالابضح ولا يعتبر بدل الكل لانه لا يتغير عن التأ كيد
الابان لفظه غير لفظ متبوعه وانه المقصود بالنسبة دونه بخلاف التأ كيد وهذا المعنى مما لا تحقق
له في الجملة التي لا محل لها من الاعراب وابده السيد السند بان الجملة التي تعبرمؤكدة وان ناسبت
التأ كيد لقوت القصد بالنسبة مع ان استيف القصد الذي في الجمل بمنزلة القصد بالنسبة يتحقق
فيها ناسبت بدل الكل ايضا بالغايرة في اللفظ والاتحاد في المعنى لم يجعل بدل الكل لان العدة في
البديل هو الكون مقصودا بالنسبة وقد فانت اقول فيما ذكره الشارح نظر من وجوه احدها انه
لا ينحصر الامتياز عن التأ كيد فيما ذكره بل منه الامتياز بان البديل في حكم تكرير العامل
نعم انه ايضا متنف في جمل لا محل لها من الاعراب وثانيها انه لا يتغير عن مطلق التأ كيد
بان لفظه ما يغير الجملة الاولى اذ من التأ كيد ما يغير لفظه لفظ المؤكد وهو التأ كيد
المعنى وربما يزل الجملة منزلة التأ كيد المعنى كما عرفت وثالثها ان ما ذكره جاز في البيان
اذا البيان لا يتغير عن التأ كيد الابان لفظه غير لفظ الاول فينبغي ان لا يعتبر ولا ينبغي ان اسقاط
بدل الكل عن الاعتبار لا غناء البيان عنه اولى بالاعتبار اذ التباس البيان بالبديل مشتهر
وقد تصدى الحجة بنصب علامة للتمييز بينهما دون البديل والتأ كيد فالتمسك في عدم
اعتباره بعدم تغييره عن التأ كيد دون البيان يفي عن الغفلة (نحو امدمكم ما تعلمون امدمكم
بانعام وبئين وجنات وعيون) مثل المنزل منزلة بدل البعض كانه عليه (فان المراد انتبيه
على نعم الله تعالى والسائق او في تأديته) لان الاولى وان كانت اشمل لكن الثانية اوفى
في ذلك البعض (لدلالته عليها بالتفصيل من غير حاجة على علم المخاطبين المعاندين) الاولى
ترك المعاندين لان الاظهر ان التنبية ليس مخصوصا بهم بل يشمل المعترفين ليريدوا في الشكر
ويتكفوا في الاعتراف (فوزانه وزان وجهه في العجنى زيد وجهه لدخول السائق في الاول)
كما لا يخفى لان الاول يشمل على ما لا يحصى واللاية احتمال آخر في غاية الدقة والحسن وهو
ان ما في قوله ما تعلمون مصدرية اي امدمكم بعلمكم وتميزكم من بين الحيوانات الشهوية
بانكم من ذوى العلم امدمكم بانعام الالية به على الامداد في العالم الروحاني وعلى الامداد
في العالم الجسماني ولما كان بين الامدادين من التباين والتفاوت فصل الجملتين تنزيلا
للتباين منزلة عدم التماسب ولو جعل ماموصولة فالاشبه انه من ذكر الخاص بعد العام
اشرفه في نظر المخاطبين المعاندين لكمال شغفهم بها والسائق فيه عطف الخاص
على العام ولما عاد العامل استغنى به عن العاطف فهذه من جهات الفصل جرية
بان يحولها نصب العين وان اهلوه من البين وما يزل منزلة بدل الاشتغال ما اشار اليه بقوله
(نحو اقول له ارحل لا تمين عندنا والا) اي وان لم ترحل (فكن في السر والظهر مسلما)
اي متقادا والاسلام لا تقيد وفي الشرح اي كن كالمسلم في استوائ حاله في الدين على خلاف
المتافق المتدين في المساء غير المتدين في الخلا (فان المراد) اي المقصود (به) والغرض
من استعماله فالمراد بمعنى الغرض لا ما استعمل فيه اللفظ (كال اظهار الكراهة) اي كمال
اظهار كمال الكراهة (لافاقة) اي اقامة المخاطب (وقوله لا تمين عندنا اوفى بتأديته)
اي تأدية الغرض من الاستعمال (لدلالته عليه) اي على الكراهة وتذكير الضمير لعدم
الاعتداد بتأنيث المصدر وبما قررنا لم يلزم كون اظهار الكراهة ما استعمل فيه اللفظ
مع ظهور بطلانه كالمعنى من جعل ضمير عليه لكمال اظهار الكراهة (بالطاقة) اي بالدلالة
الواضحة التي صارت في الوضوح كالطاقة والافه معنى لا يقيم من التهي عن الاقامة وهو ليس

عين الكراهة وما يوضح الكراهة قوله عندنا فانه يدل على انه لا يرضى بالمقارنة والمصاحبة
ويستحسن رؤيته وقال الشارح نعارف هذا اللفظ في الكراهة الشديدة للاقامة من غير
طلب الكف عن الاقامة مع التأكيد (مع التأكيد) الظاهر جدا في الكراهة الشديدة
(فوزانه وزان حسنهما في اجتناب الدار حسنهما لان عدم الاقامة مقارن لا محال) فلا يكون
تأكيد اوليائنا (وغير داخل فيه مع ما بينهما من الملازمة) والملازمة ووجه كونه مثلا
لجل لا محال لها من الاعراب قد عرف (اوليائنا) اي القسم الثالث من كمال الاتصال
بان تكون الجملة الثانية بيانا (لها) للاولى فينزل منزلة عطف البيان من
متبوعه في افادة الايضاح فلا يعطف عليها ككلام لا يعطف موضع الشيء
عليه فاما ان يذكر في كلمة بعد كلمة اي او بدونها وبعد ان جعل المفتاح اي المفسرة
من الحروف العاطفة لا يصح منه جعل كون الثانية بيانا للاولى من موجبات الفصل
(لخصائها) يعني يتوقف البيان على كون الاولى خفية وفيه بحث لانه ربما يظن به
من يد الايضاح دون ازالة الخفاء (نحو فوسوس اليه الشيطان قال يا آدم هل ادلك
على شجرة الخلد وملك لا يلي) وتشبه ان يكون الآية من بدل العوض لان وسوسة
الشيطان كان اكثر مما ذكر فما ذكره بعض مما قبله (فان وزانه وزان عمر في اقسام الله
ابو حفص عمر) اللام لما سبق فوزانه وكون الجملة الثانية بيانا للاولى اعم من ان يكون
بتمامها بيانا لتمام الاولى او تكون بتمامها بيانا لجزء الاولى او تكون جزءا منها بيانا
لجزء الاولى فان قوله قال يا آدم بيان لوسوس اليه ولا خفاء في الشيطان ولا مدخل لتقييد
الوسوسة به في البيان وما قال الشارح المحقق من انه لو لم يقيد قوله قال بالشيطان
لم يصلح تفسير الفوله وسوس لانها القول الخفي لا ضلال وقال اعم فلا بد من تقييده
بالقائل حتى يصلح تفسيره لانه بالتقييد بالشيطان يفهم كونه للاضلال وكونه خفيا
لا يتم لان البيان يكفي فيه كونه مقيدا بوضوح مع انه يزيد عليه المدين بوضوح فيحصل
من اجتماعهما مزيد ايضاح كما تقرر في النحو وكذا ما قال السيد السند حيث قال
ان نقول لا بد في الثاني من ملاحظة التعاقب بالمفعول ايضا حتى يصلح بيانا للاولى ولا شبهة
ان القول المقيد بهذا الفاعل والمفعول ليس بيانا لمطلق الوسوسة ولا لوسوسة الشيطان
بل لوسوسة لا دم عليه السلام فالنسبة بالبيان انما هي بين الجملتين دون مجرد الفعلين
فيه ضعف لانه يصح بيان المطلق بالخصوص فيصح ان يكون القول المقيد بالمفعول بيانا
للسوسة المطلقة والقول المقيد بالمفعول ليس جملة اذ المفعول من متعلقات المستند فلا يلزم
ان تكون النسبة بالبيان بين الجملتين فان قلت لو كان البيانية من موجبات القطع
كيف جاء قوله تعالى يسوونكم سوء العذاب يذبحون ابنائكم في سورة وفي اخرى
ويذبحون ابنائكم قلت اراد مع الفصل بقوله يسوونكم سوء العذاب مطلق العذاب سواء
كان باعتبار انفسهم او محبو بهم فجاء يذبحون ابنائكم بيان له ومع الوصل عذابا كان واردا
على انفسهم وحيث يذبحون ابنائكم مقارنه مستحق للعطف لا لبيان وقال الشارح
المحقق ربما ينزل فرد الشيء لان فيه زيادة ظاهرة على باقي افراد الجنس منزلة
انه من جنس آخر فيه عطف عليه لادعائى المقاربة فالعطف انما ورد على خلاف
مقتضى الظاهر ومقتضى الظاهر الفصل وانت تعرف ماله الفصل (واما كونها)
اي الثانية (كالمقطعة عنها) اي عن الاولى (فلكون عطفها عليها هو ما لعطفها
على غيرها) مما يوئدى الى فساد المعنى وانما قيدناه به لان قولنا زيد قائم وعمرو
قاعد وبكر ذاهب مما يوهم فيه عطف الجملة الثالثة على جملتين سابقتين

بحسبهم
نسخه

عطفها على الاخرى لكن لا فساد فيه ولا تفاوت المعنى فلا يقال به هذا الا بهام
وايضالو كان مطلقا بهام غير المقصود مردودا لما صح الفصل لدفع ابهام غير المقصود
مع انه مع الفصل يحتمل الاستئناف وفيه ابهام الاستئناف اغير المقصود والمراد بالابهام
اما الدلالة الضعيفة فيشذ يتبادر العطف على الغير او الشك فيه ويكون معلوما بطريق
الاولى واما التغير بالابهام لكون المدلول ضعيفا فاسدا وحيث يشمل الكل قال الشارح
المحقق وشبه هذا بكمال الانقطاع انه يشمل على مانع العطف كان المختلفين انشاء وجها
والمختلفين اللتين لا جامع بينهما يشمل على مانع لكن هذا دونه لان المانع في هذا خارجي ويمكن
دفعه بنصب قرينة اقول ما ذكر من وجه الشبه مشترك بين كمال الاتصال وكال الانقطاع
ومحوج الى الشك بانه يمكن انجه له طريقان فالاولى ان يقال وجه الشبه تغاير الجملتين
مع الاشتغال على مانع العطف ونحن نقول وجه الشبهان فيه ابهام خلاف المقصود كان في
عطف الجملتين المختلفتين خبرا وانشاء ابهام انضافهما معنى لانه السابغ وفي عطف غير المختلفتين
على الجامع ابهام الجامع والادق ان يقال لمعارضه ابهام خلاف المقصود وجود الجامع
الحق الجامع بالعدم وشبه الجملتين الغير المنقطعتين الجملتين المنقطعتين بعدم الجم مع (وبسعى
الفصل اذ ذلك قطعا) لان الجملتين كانتا متصلتين بوجود التناسب والجامع فقطع مانع فافصل
فيه كانه قطع متصل مثاله وتظن سلمى اني ابغى ربا اي مدلهما (بدلا اراها) على صيغة المجهول
شاع في الظن اي اظنها (في الضلال) اي في سلك طريق لا يوصل الى المطلوب (نهم) اي
تخبر وانما جعل ضلالا لها مظهرنا مع ان المناسب دعوى اليقين تحرزا عن دعوى اليقين في
ضلالها واشعارا بان غاية الجرأة دعوى الظن اولانه لا يروج منه دعوى اليقين في براءة
ذمته عن مضمون سلمى يعني فصل اراها عن قوله تظن سلمى مع اننا فهمنا خبرا واتحاد
المستند فيهما وتناسب المستند اليه لانه الاول محبوب والثاني محب فيهما انضاف
او تقارن في الخيال لان العطف بوجه خلاف المقصود وهو عطف اراها على ابغى وهو
اقرب ولكونه كالمفرد العطف عليه كعطف المفرد على المفرد لا يقال لامتناسبه بين
مستند ابغى واراها وكفى ذلك في نفي التوهم لا نقول كفى لاسبة كونه متعلق الظن وفيه
ان اختيار الفصل على العطف لذلك انما يتشبه لولم يكن في الفصل ايضا ابهام خلاف
المقصود ولا خفاء في احتمال كون اراها حاله عن فاعل ابغى وخبر ابعده خبر لان الا ان يقال
الاصل في الجملة ان لا تخرج عن الاستقلال والاصل هو الفصل فاذا منع المانع عن المعارض
الذي هو العطف بخيار الاصل بمرح الاصل وان لم يخل عن مانع كان مع العطف
فليتأمل في المفتاح ولا يصح جعل الفصل رعاية الوزن لانه ليس هناك اي ليس في
مرتبة الداعي المعنوي فمع وجوده لا يستند صنع البليغ الى الامر اللفظي ويعلم انه ان من
نكتات الفصل رعاية الوزن (ويحتمل الاستئناف) كانه قيل كيف يراها في هذا النظر فقال
اراها تخير في اودية الضلال (واما كونها) اي الثانية (كالمتصلة بها) بالاولى (فلكونها)
اي الثانية (جوابا لسؤال امتصته الاولى فنزل) الاولى (منزلة) اي منزلة الرسول لانه
كلفظ السؤال في افادة معناه (ففضل) الثانية (عنها) كاي فصل الجواب عن السؤال لما
يذهبها من الاتصال كذا في الشرح فقوله كالمتصلة معناه كالمتصلة الكماله والا
فالتنزيل يحصل الاتصال واهذا قيد الاتصال سابقا بالكمال او كمال الاتصال عبارة عن
الاتصال الحقيقي ولم يقتصر على الاتصال وادرج لفظ الكمال لخص مقابله الاتصال بيه
الاتصال لان الاتصال التنزلي اتصال ناقص وهذا يشعر بان من موجبات كمال الاتصال

خلاف معنى نسخته

قال السد السند ان التناسبه
كون الظن سبب البغى

ولك ان تنزل الاولى منزلة
السائل فيترك لان السائل بمالا
يعطف عليه الكلام

ان تخرج نسخته

تراها نسخته

كون الجملتين سوألا وجوابا وانما لم يعد ذلك في تفصيل كمال الاتصال لان الجواب والسؤال لا يحتاج الفصل فيهما الى اعتباره لانهما يكونان في كلام متكلمين فالجواب ابدأ ابتداء كلام غير مسبق بما يهطف عليه فليخرج الى اعتبار اتصاله بالسؤال فعلى هذا يمكن ان يكون وجه قوله في فصل عنها كما يفصل الجواب عن السؤال انه يفصل عنها لكونها ابتداء كلام ولكن لا يلزم ذلك جعل هذا القسم كالتصلة بل ينبغي تسميتها كالمبتدأ والامر فيه بين هين ولك ان تقول اتصال الجواب والسؤال داخل في قولهم او بيانها لان الجواب بيان مبهم للسؤال ويمكن ان يجعل وجه فصل الثانية عن المنزل منزلة السؤال انه كالبيان له لا يبين به لانها تضمنت السؤال ومنهم من جعل هذا القسم كالقطعة وادعى ان فصل الجواب عن السؤال اكمال الا نقطاع بينهما لاختلافهما خبرا وانشاء ولهذا لم يعد الجواب والسؤال عن مواقع الفصل لا ندرا نجهما تحت كمال الا نقطاع وليس بشئ لا تنقضه بقولك اضرب زيدا في جواب من اضرب لان الفصل فيه ليس باختلافهما خبرا وانشاء واعلم ان تنزيل الاولى منزلة السؤال من تصرفات المصنف واما غيره فاكثفي بمجرد تضمينها السؤال ولا ينبغي ان ما اعتبره بجعل الدواعي الى الفصل اقوى فقول الشارح انه لا حاجة الى ذلك التزويل تزييف لما هو الاخرى ورفض لما اعتبره في نظير البايغ اولى ولا يذهب عليك ان ما ذكره السكاكي من نكات التزويل منزلة الواقع من نكات التزويل منزلة السؤال ولا يعد ان يكون قصد المصنف من نقله الاشارة الى نكات ذلك التزويل ايضا (قال السكاكي فيزيل ذلك) السؤال المدلول عليه (منزلة السؤال الواقع لنكتة كافتاء السائل عن ان يسأل او) لان (لا يسمع عنه شيء) كراهة سماع كلامه او ان لا ينقطع كلامك بكلامه ولا ينقل عن اتصاله ونظامه او القصد الى افادة كثير بافظ قليل الى غير ذلك والمقصود من نقل كلام السكاكي بيان انه جعل الفصل لجعل المقدار كالمقدور فصل الجواب عنه عن السؤال المقدار لامن الجملة الاولى بخلاف ما اعتبره المصنف حيث نزل الجملة السابقة منزلة السؤال فان الفصل عنها وهذا النسب بعبارة كالتصلة بها وجعل وجه الفصل شبه كمال الاتصال بينهما (ويسمى الفصل لذلك استنباطا) وهذه التسمية تشعر بما ذكرنا من ان الفصل لكونه ابتداء كلام غير مسبق بما يهطف عليه لا لاتصاله السابق (وكذا) الجملة (الثانية) فالاستنباط لفظ مشترك والمخصص بالثانية المستأنفة (وهو) اي الاستنباط بالمعنى الاول لان الكلام في الفصل والوصل ظاهر او ان كان مرجع البحث الى اللفظ فافهم (على ثلاثة اضرب) اختاره على ضروب لان المختار في تمييز العدد جمع القلة اذا وجد ايضا بقى اللفظ والمعنى والاضرب النوع وتنوع الاستنباط لتنوع السؤال المقدار (لان السؤال اما عن سبب الحكم مطلقا) لامن خصوص سبب فيجاب باي سبب كان سواء كان سببا بحسب التصور كالتأديب للضرب او سببا بحسب الخارج (نحو قال لي كيف انت قلت عليل سهر دأيم وحزن طويل اي ما سبب علك او ما باليك) اي ما شاك (عليل) اي مع اي سبب انت فانه يشاء من صدر البيت السؤال عن سبب العلة فان اعادة التخصيص عن سبب علة العليل ولك ان تجعل السؤال عن حاله لتستدل به على سبب علة فكون من القسم الثالث والاظهر ان قوله سهر دأيم خبر بعد خبر ووصف انفسه بالمرض والسهر الدأيم والحزن الطويل وتنبه على ان مرضه مما لا يرجى فيه الصحة ولا ينبغي ان هذا القسم يقتضي عدم التأكد لسامر من ان الكلام الابتدائي لا يؤكد ولا وجه لعماله هنا ويبيانه في القسم الثاني (واما عن سبب خاص)

للحكم (نحو وما يرى نفسي ان النفس لامارة بالسوء كانه قيل هل النفس اماراة بالسوء) فقول نعم ان النفس لامارة بالسوء (وهذا الضرب يقتضي تأكيد الحكم كإمراء) في الايضاح في باب احوال الاستاذ الجبري في الشرح من ان المخاطب اذا كان مترددا في الحكم طالبه باله حسن تقويته بمؤكد فعمل ان المراد بالافتضاء هنا الاستحسان لا الوجوب هذا والنكتة في التعمير بالافتضاء ان المستحسن في باب البلاغة كالواجب ولا يأتى للبالغ تركه ونحن نقول معنى قوله كما مر انه ان كان سؤال السائل مع الشك حسن المؤكد وان كان مع الانكار وجب التأكيد بحسنه الا ان يجري الكلام على خلاف مقتضى الظاهر والظاهر ان المثال لانكار انكارين حيث اكذب باللام وان كان احسد الانكارين انكار امر بعض النفوس بالسوء والاخر كون البعض كثير الا مر به وهذا كله على طبق ما قرر فيما بينهم ان القدر هل النفس اماراة بالسوء والحق ان الناشئ من السابق ليس الا انه ماسبب عدم تبرئك اما ان السبب انها اماراة او انها مفادة لمن يأمر بالسوء وانك تخاف من المخالفين تنكذيبك فلا يخطر بالبال فتقدير هل النفس اماراة بالسوء تكلف والظاهر تقدير ماسبب عدم تبرئك الا انه اكذب الجواب لانه في مرضي الانكار على ما بين فالكلام مع خالي الذي هن المنزل منزلة المنكر انكارين وفي الشرح فان قلت اعبد ربك ان العبادة حق له فهو جواب السؤال عن سبب خاص اي هل العبادة حق له واذا قلت فبالعبادة حق له فهو بيان ظاهر لمطلق السبب ووصل ظاهر لحرف موضوع للوصل واذا قلت العبادة حق له فهو وصل خفي تقديرى والاستنباط جواب لسؤال عن مطلق السبب اي لم يأمرنا بالعبادة له وهذا البليغ الوصفين واقواهما فتفاوت هذه الثلاثة بحسب تفاوت المقامات وكان مراده بوصل ظاهر بحرف موضوع للوصل ربط ظاهر لا الوصل الذي نحن فيه لان الفاء في قوله بالعبادة حق له لا تعليل لا عاطفة ولا ينبغي ان الاول ايضا وصل خفي تقديرى لا تفاوت بينه وبين الثالث في ذلك (واما عن غيرهما) اما مطلقا فلا يقتضي تأكيدا واماعن غير خاص فيقتضي التأكيد على ما مر وكانه اكتفى بانسباق الذهن من تقسيم السبب اليه ومع ذلك اشار الى القسمين بالتاليين الا انه اورد من الخاص مثلا لا يقتضي التأكيد وكان ينبغي ان يأتي بمثال يقتضي التأكيد وسنعرف حقيقة الحال في المثال الثاني (نحو قالوا سلاما قال سلام اي فاذا قال ابراهيم) فاجاب بانه جيباهم بنحية احسن من تحننهم عارية عن التباس والدوام لفعليتها وتحية دالة عليه لاسميتها (وقوله زعم) اكثر استنباطا في الاعتقاد الباطل وقد استعمل في الحق على ما في القاموس (العوائل) اي الجماعات العوائل اما الرجال كما هو ظاهر صدقوا او الرجال والنساء فصدقوا تغليب (انني في غمرة) اي شدة (صدقوا) فالزعم استعمل في الاعتقاد الحق قال الشارح ولما كان هذا مظنة ان يتوهم ان غمرته مما ستكشف كما هو شأن اكثر الغمرات والشدايد استدركه بقوله (ولكن غمرتي لا تبجلي) ففصل قوله صدقوا عما قبله لكونه استنباطا فاجابا للسؤال عن غير السبب كانه قيل اصدقوا في هذا الزعم ام كذبوا فقيل صدقوا وهذا وهكذا في المفتاح فمع وجه عدم التأكد ان السؤال عن التصور والتصور لا يطلب التأكد وتازع السيد السند في كون المهمة وام سؤالا عن التصور فكان مقتضى الظاهر التأكد وقد حققنا انه طالب التصور فتذكر لكن نقول اذا دار الكلام بين النبي والاثبات لامعنى السؤال بالمهمة وام اذا لامعنى لانه حصول التصديق باحدهما لانه مفروغ عنه بمر فكل احد الا ترى انه لا يقال ازيد قام ام لم يبق والتعارف في مثله السؤال عن جانب بهتمه فيقال اصدقوا وحيث يجب التأكد

للمرتد فيه ويكون تركنا كيد لان ظهور حاله يدفع الزدد والشك والاوجه ان المراد
 زعم المو اذل اني في غمرة ينكشف لان العذل يدفع الغمرة فلو لا زعم الانكشاف لم يتحقق
 فالزعم حينئذ في معناه المشهور ولما كان زعمهم مر كاسأل انهم هل صدقوا فاجاب
 بانهم صدقوا في البعض وكذبوا في البعض فقلوه صدقوا اشارة الى صدقهم في كونه في
 الغمرة وقوله ولكن غرتي لا تبجلي اشارة الى كذبهم في اعتقاد الانجلاء مكذبا ينبغي ان
 تتحقق المقام وهذا شأن من ليس في رتبة التقليد في غاية الاستحكام (وابضا) به به
 على انه تقسيم مستأنف وليس من دواخل التقسيم السابق ونبه بقوله (منه) على انه لم
 يصد فيه لحصر الاقسام اذ منه ما يأتي بصفته التي لا يترتب عليه الحكم ومنه ما يأتي باسمه
 مع الوصف الذي يترتب عليه الحكم لانقول الاول داخل فيما يبيى على صفته والثاني فيما
 يأتي باعادة الاسم لان المراد بالوصف ما يترتب عليه الحكم وبلاسم مجرد الاسم بقرينة قوله
 وهذا ابلغ منه ولم يستوف الاقسام لان بعض ما ياتي ملحوظ بالاول والبعض ملحوظ بالثاني
 في الاحكام الحاقا لا ينبغي على ذوي الافهام (ما يأتي باعادة اسم) المراد بالاسم ما يقابل
 الصفة اي لفظ دال على ذات في غاية الابهام باعتبار معنى هو المقصود (ما استؤنف)
 اي ابتداء (عنه) وكان عن معنى من والمراد بمفعوله الذي بلا واسطة هنا الكلام حذف
 على ما قاله الشارح اظهر المرام والمفعول بواسطة نائب عن الفاعل وليس التقدير
 اوقع الاستئناف عنه فيكون من قيل جيل بين العبر والنزوان كما يوجه كلام الشارح لانه لا داعي
 اليه بل نقول مفعوله الاول ضمير متقرا خاع الى ما رجع اليه ضمير منه اي ما استؤنف
 الاستئناف منه اذ مفعوله الاول يكون الحديث والاستئناف حديث (نحو احسن) على
 صيغة الخطاب على ما ذكره الشارح المحقق ومع ذلك جعل السؤال المقدر لما اذا احسن
 اليه اما على صيغة المتكلم او الماسي المجهول فيكون الخطاب سائلا عن سبب احسانه مع انه
 اعلم بسبب ما فعله فيحتاج توجيه سؤاله الى ان يجعل متبعا على النسيان او امتحان الخبر هل
 يعرف السبب او لا وهو بعيد وليس لك ان تقدر السؤال من قيل السامع دون مخاطب
 لانه يأتاه قوله صدقت وكان الواجب حينئذ صدقه القديم فلذا قال السيد السند فالواجب
 ان يكون السؤال المقدر هل هو حقيق بالا حسان لانه اذا اخبر باحسانه اتجه السؤال عن انه
 هل وقع موقعه او لا وحينئذ يجب التأكيد فقبل صدقت القديم حقيق بالا حسان مؤكدا
 بتعليل الحكم بالصفة هذا لكنه لا يجري في ز بد حقيق بالا حسان فلا بد فيه من تنزيل السائل
 منزلة غيره لما يقتضيه المقام وورد عليه ايضا انه اعلم بانه صدقه القديم فيكون اعلم بانه حقيق
 فلا بد من البناء على النسيان او الامتحان ولك ان تجعل احسن على صيغة التكلم فيكون
 السؤال من مخاطب الغير المحسن فيجبه بلا خفاء (الى زيد ز بد حقيق بالا حسان ومنه ما يبيى
 على صفته) عدل عن عبارة الكشف ومنه ما يأتي باعادة صفته لان المراد بالاعادة في
 عبارته ذكر صفته عبر عنه بالاعادة بطريق المشاكلة لوقوعه في صحت اعادة اسمية فاحترز
 عن خفاء البيان لكنه جعل البيان قاصرا لان البناء لا يشمل تأخير المسند اليه بظاهرة
 فيخرج عنه احسن الى زيد يستحق صدقت القديم الاحسان (نحو احسن) الى زيد صدقت
 القديم هل لذلك وهذا اي الاستئناف المبني على الصفة (ابن) لانتقاله على بيان سبب
 الحكم الذي في الجواب وقرئ بين بيان سبب الحكم الذي في الجواب وبيان سبب الحكم
 المتضمن للسؤال فان قولنا زيد حقيق بالا حسان بان سبب الاحسان الى زيد مع انه لا يشتمل
 على سبب استحقاقه للاحسان وبهذا ظهر ضعف ما قاله الشارح انه ان كان السؤال

ان تقرر نسخه

في الاستئناف عن السبب فالجواب لا محالة يشتمل على يساه فلا يترجح جواب على جواب
 بالاشتغال عليه اذ الكل يشتمل عليه وان كان عن غيره فلا معنى لانتقاله على بيان السبب
 وقد اجاب بانه اذا ثبت لشيء حكم ثم قدر سؤال عن سببه واريد ان يجاب بان سبب ذلك انه
 مستحق لهذا الحكم واهل له فهذا الجواب يكون تارة باعادة اسم ذلك الشيء فيفيد ان سبب
 الحكم كونه حقيقا به وتارة باعادة صفته فيفيد ان سبب استحقاقه لهذا الحكم هو هذا الوصف
 وليس يجري هذا في سائر صور الاستئناف فلنأمل هذا كلامه ولا ينبغي ان جوابه يخص
 القسمين بالسؤال عن السبب مع انهما يجريان في الجميع ولو لا ذلك ينبغي ان يذكر اقبل السؤال
 عن غيره وما يخصهما بما يكون الجواب بالاستحقاق مع انه يجري في غيره كما يقال احسن
 الى زيد بدفع اعدائي او كامل الشجاعة بدفع اعدائي والشارح المحقق جعل الاظهر
 ان اسم الاشارة اشير به الى الصفة من قبيل الثاني لانه في معنى الصفة وان كان اسما ولهذا
 صح الحكم على الثاني بكونه ابلغ من الاول مطلقا لكن الضمير ارجع الى الصفة ليس كالصفة
 لما عرفت من الفرق بين اسم الاشارة في احضار الموصوف وبين الضمير ولا حاجة للخبر
 الى التذكير (وقد يحذف صدر الاستئناف) الاظهر وقد يحذف بعض الاستئناف لانه
 لا يخص الحذف صدره (نحو قوله) تعالى (يسبح له فيها بالغدو والآصال رجال) لانه في تقدير
 يسبحه رجال في جواب من يسبحه فيها كما اشار اليه بقوله (كانه قيل من يسبحه) ولا ينبغي ان
 المحذوف ليس الصدر فقط بل المفعول والظرف ايضا (وعليه) به به على التفاوت بين
 السائلين وهو كون المحذوف في احدهما المستند وفي الاخر المستند اليه وكون الحذف في الاول
 جائزا وفي الثاني واجبا وله وجه اخر يكشف عنه قوله على قول (نعم الرجل زيد على قول) اي
 قول من يحمله في تقدير هو زيد لا على قول من يحمله مبتدأ ثم ارجل (وقد يحذف كذا امام
 قيام شيء مقامه نحو) قول الحماسي يمجوني اسد (زعمتم ان اخوانكم قريبش) المراد الاخوة
 في الشرف او النسب (اهم الف) اي ابلال مع القياس لا يتعرضهم قبيلة في رحلتهم
 المعروفين في الجارة رحلة الشتاء ورحلة الصيف يجرون آمنين مكرمين (وليس لهم الاف)
 اي مؤلفة كالقتال بمعنى المقاتلة والمراد في مطلق الاف عنهم فتفسير الشارح بقوله اي
 مؤلفة في الرحلتين المعروفتين اس كما ينبغي وبعده اولئك امنوا جوعا وخوفا وقد جاءت
 بنواسد وخائوا وهو يدل على ما ذكرنا من ان المراد في مطلق الاف فافهم كأنهم قالوا
 اصدقائي هذا الزعم فاجيبوا بكذبهم واقم ما يدل على كذبهم مقامه وجوز المصنف كونه
 جوابا لسؤال آخر كانه لما اجيبوا بكذبهم سئل عن سبب تكذيبهم فاجيبوا بقوله لهم الف في
 البيت استئنافا قال الشارح فان قلت في الوجه الاول ايضا لا بد من جعل لهم الف جوابا
 لسؤال عن سبب الكذب واجاب بانه يحتمل ان يكون تأكيذا للكذب او بناءا لوجه مبني على
 احد الاحتمالين فافترق الوجهان وقد عرفت ان ذلك من اقامة العلة مقام الشيء وهو ادنى
 مما ذكره كما لا ينبغي ولك ان تجعل الزعم متضمنا لدعوى الكذب وتجعل المقدر سؤالا عن سبب
 الكذب فلا يكون استئنافا محذوفا ولو قيل بالتقدير فتقدير ما علامة كذبا هو الجدير
 (او بدون ذلك) اي بدون قيام شيء مقامه (نحو فتم الماهدون اي نحن على قول) الاولى
 اي هم نحن على قول اذ تقدير نحن متفق انما الاختلاف في تقدير مبتدأ له والاولى على القول
 للآية يترجم من ينكر قول مخالفته للقول السابق (واما الوصل لدفع الابهام فكقولهم
 لا وابدك الله) فقولهم لا اخبارا رد خبر سابق فهم وخبر وابدك الله جملة انشائية دعائية فيبينها كمال
 الانقطاع وانما عطف مع كمال الانقطاع لدفع الابهام لان لا وابدك الله ظاهرا في الدعاء على

لا ينبغي نسخه

ان رعاية المناسبة بين الفصول ايضا مما لا بد منها وكما تسعد الفعل جمع جملتين متباعدتين
في المسند والمسند اليه يستعد جمعهما في تباعد قد من قيود هما وان كان تفاوت بين
الفصلة وبينهما في الرتبة اذ لا يرى النظر البليغ فرق بينهما في جعل الجملتين متباعدتين
ولا يبعد ان يقال ما سوى المسند والمسند اليه من لواحقهما فالتباعد فيه تباعد في احدهما
(السكاكي الجامع بين الشئيين) ذكر السكاكي الجامع بين الجملتين وعدل عنه المصنف
الى الجامع بين الشئيين لان الجامع يجب في المفردات ايضا فنه على ان ما ذكره لا يخص
الجملتين (اما عقلي بان يكون يشتمل في التصور) عدل عن عبارة السكاكي في التصور
لان المتبادر منه كفاية الاتحاد في متصور واحد فعدل الى المرفق ليعيد ان الجامع الاتحاد
في جنس المتصور فلا يفسد كفاية متصور واحد ولا ينافي ما سبق من اشتراط الاتحاد
في المسند والمسند اليه لانه لا يجري في المفردتين المعطوفين الاتحاد في التصور اذ لا يعطف
المحدد ان والتماثل والتضاد والتضاد في المفردات باعتبار انفسها وفي الجمل باعتبار
المسند والمسند اليه وتفصل لك اولا الجامع العقلي والوهمي والخيالي فانها
من مزالق السالكين ولا تكفي بيان الحق المبين ولا تعرض عن بيان ضلال
المتباعدين عن مرتبة التمكن فانه طرل بلا طول ليس الا مجرد قول فاعلم ان العقل
قوة للنفس الناطقة بها يدرك المفاهيم الكلية والخيال قوة لها خزائن تصور المحسوسات
والوهم قوة يدرك بها معان جزئية منزوعة عن المحسوسات وللنفس قوة اخرى تصرف
في مدركاتها تركيبا وتفكيكا تحكي مفكرة عند اعمال العقل اياها وتنبهة عند اعمال مجرد
الوهم اياها وهو المدار للفصل والوصل فالمراد بالجامع العقلي ما هو سبب لاقتضاء العقل
اجتماع الجملتين عند المفكرة والوهمي ما لا يكون سببا لاختيار الوهم وبراؤه في نظر
العقل في صورة ما هو سبب لاقتضاء العقل والخيالي ما يكون سببا بسبب تقارن امور في الخيال
حتى اوخلى العقل ونفسه غافلا عن هذا التقارن لم يستحسن جمع الجملتين في الجمع بين
امرين سببيه التقارن في المحافظة التي هي خزانة الوهم والتقارن في خزانة العقل وهي
المبدأ الفياض على ما زعموا لالف وعاد قال الالف والعادة كما يكون سببا للجمع في الخيالات
تكون سببا للجمع بين الصور العقلية والوهمية فاختل السيد السند بحمل الخيال على
مطلق الخزانة وقال ولما كان الخيال اصلا في الاجتماع اذ يجمع فيه الصور التي منها يتفرع
العاني الجزئية والكليات اط في الخيال على الخزانة مطلقا والاقر ان يجمع التقارن
في غير الخيال ملحقا بالخيال مزوكا بالقابسة اذ جعل ما يستعمله البلغاء متبا على التقارن
هو الخيال فاقصر على بيانه وان اردت القصر فالجامع اما التقارن في الخزانة
مصلحة فهو الخيال والمحقق به والثاني اما ان يكون بسبب امر يناسب الجمع
ويقتضيه بحسب نفس الامر فهو العقلي والافهو الوهمي (او تماثل) وهو في اصطلاح
الكلامى الاتحاد في النوع والتجانس الاتحاد في الجنس والتشابه الاتحاد
في العرضي وأشار الى ان التماثل راجع الى الاتحاد في التصور بقوله (فان العقل
يتجريد المثلين عن الشخص في الخارج ترفع التعدد بينهما) وهذا التماثل في بيان
الجامع بين قولنا زيد قائم وعمرو قائما في بيان الجامع بين قولنا الرومي ايض والحيثي
اسود فلان العقل لا يطلب اتحاد الرومي والحيثي بالتجريد عن الشخص بل عن وصف
الرومي والحيثي اللذين هما كيانان والحوادث انه آلام على وجه التمثيل وتصوير المقصود
فيما هو أكثر تدابيرا ولا بين البلغاء ومن هذا القبيل تعديد الشخص بالخارجي للماقل الشارح

والسيد السند ان ذلك لان تجريد العقل للحاصل فيه عن الشخص العقلي غير ممكن لان معنى
التجريد عدم ملاحظة الشخص ونسبته الى الذهني كنسبته الى الخارجى في ان التجانس
عن التشابه ايضا يصير جامعاعقليا ويصح الانسان كذا والحيوان كذا في مقام بيان احكام انواع
الحيوان و يصح زيدا الكريم كذا وعمرو الكريم كذا في مقام بيان افراد الكريم قال الشارح
الحق المراد بالتماثل اشراكهما في وصفه نوع اختصاص بهما ويتضح ذلك في باب
التشبيه وكأنه اراد كونه اقوى او اعرف الى غير ذلك مما يتفاوت اعتباره بالنظر الى الغرض
من التشبيه قلت ضابط الاختصاص هنا ان يكون نظر المقام على ذلك الوصف
ولا يخفى عليك ان جعل الامر من المعتبرين في مقام العطف واحدا بهذا الاعتبار تصوير
من الوهم للثنتين في صورة الواحد وبراؤه في معرضه ويلقى بان يجعل من الوهمي
قال الشارح التماثل بالتجريد عن الشخص في ارتفاع التعدد مع ان الاوصاف الكلية
كانت متساوية بالجمرة والسواد ايضا موجبة للتعدد لان العقل يجوز الشركة في الوصف
الكلي والتماثل بالوصف الكلي في الواقع لا في تجويز العقل وفيه نظر لانه لو كفى تجويز
العقل الاشتراك والتوحيد في مشترك لكان بين جميع الجزئيات الخارجية اتحاد في النوع
تجويز العقل دخول الكلي تحت نوع الانسان مثلا فالوجه ان العقل قد يرفع التعدد
بالتجريد عن الشخص وذلك اذا كان التعدد عنده من قبل الشخص فتأمل (او تضاد)
وهو كون الشئيين بحيث لا يمكن شئ منهما بدون الآخر تحقفا وتعقلا ولا يخفى انه
سبب لجمع الامر من في المفكرة ولا يخفى ان استلزام العقل احدهما الآخر يكتفي في سببية الجمع
في المفكرة فلا يحتاج الى اشتراط التضاد فان قلت كما ان التضاد يكون في التصور
يكون في التصديق فيصح ان يجعل التضاد بين نفس الجملتين جامعاعقلية حاس غير ان يتوصل
الى التضاد بين مسنديهما والمسند اليه هما بل هو جامع اقوى وقد قلت القوم قلت كانهم
لم يلتفتوا اليه لان الجملتين المتضادتين كذلك تعني احدهما عن ذكر الاخرى فلا يجمع بينهما
البليغ فضلا عن ان يعتبر الوصل بينهما (كما) اي كتضاد (بين العلة) وهو ما توقف
عليه الشئ (والمعلول) وهو ما توقف على الشئ وفي المفتاح والسبب والسبب وهما
يرادفان العلة والمعلول فلذا اسقطهما للاحتياج الى تخصيص العلة والمعلول بالمفعول
والمفعول والسبب والسبب والغاية والمفعول وحل السبب على الاخص من العلة وهو ما يقتضي
الى الشئ في الجملة على ما هو عند الاصوليين والاولى كالعلة والمعلولة (والافل والاكثر)
ليكون احدهما من التضاد الحقيقي والاخر من المشهورى والافل عدد يغني قبل
الاخر عند احدهما بشئ واحد بان يقط ذلك الشئ منهما حتى يغني والاكثر ما يدهه
وكون الاول مثلا لما يخص بالمفعول والثاني لما يعم المحسوس والمفعول وهم من العلامة
فان ماديهما معقولتان لا غير وانفسهما شامتتان بلاتفاوت (او وهمي بان يكون بين
تصوريهما) الصواب بان يكون بينهما (شبه تماثل) بان يكون احدهما شيها مفرد
من نوع الاخر (كلوني رياض وصفرة فان الوهم يبرزهما في معرض التمثلين) تعليا للتمثيل
او توجيه لكون هذا القسم وهما وعلى كل ضمير يبرزهما مرجع آخر فذلك بارازهما
ان كنت من البارزين (ولذلك) اي للجامع الوهمي اوللا باراز المذكور (ح)
الحسن وفاعله الجمع او من الحسنين وفاعله ضمير الوهم (الجمع بين ثلاثة التي في قوله ثمة
تشرق الدنيا بهجتها شمس الضحى وابو اسحق والفهر) قال الشارح فان الوهم يبرزهما
في معرض التمثال ويتوهم ان هذه الثلاثة من نوع واحد وانما اختلفت الله ارض

يعني احدهما نسخة

والشخصات بخلاف العقل فإنه يعرف أن كلامهما من نوع على حدة وإنما اشتركت في عارض هو اشتراق الدنيا بهما على أن ذلك في أبي إسحق مجاز وهذا وفيه نظر لأنه قد حقق أن المراد بأشراق الاشتراك في وصف له نوع اختصاص بهما لا الاشتراك في الحقيقة النوعية وهذا الوصف هنا الاضواء وهي مشتركة بين الشمس والقمر فما أشراق حقيقة بل نقول المراد بالأشراق حسن حال الدنيا بالنور الحسي وبالعقل الذي هو النور المعنوي عبر عن الكل بالأشراق ثانياً فيبين الثلاثة تماثل لكونها تحت المصالح فـأمل ذلك أن تجعل القدر المشترك بينهما البهجة (أو تضاد) وهو كون الأمرين الوجود بين بحيث لا يتوقف تعقل كل منهما على تعقل الآخر ولا يمكن تواردهما على محل واحد وحيد لا يصح تعقله بما يتصف بالسواد والبياض فالمراد بالتضاد ما يحتوي على هذا المعنى ما يتصف بالتضاد الحقيقي بطريق عموماً المجاز ولا أن لا تتكلف في التضاد وتفسر قوله بينهما بما يعبر به في نفسهما أو جزئيهما قال السارح التضاد هو التماثل بين أمرين وجوديين بما يقابن على محل واحد بينهما غاية الخلاف هذا والتعاقب أن يلزم الضدان أن المحل كالصحة والمرض وقد ذكر الأصفيائي أنه معتبر في التضاد الحقيقي كأن يكون بينهما غاية الخلاف وغيره لم يذكر اعتبارهما واقتصر بقاية الخلاف ولا يخفى أن تعريف التماثل على ما ذكره يبطل التماثل بالسواد والبياض فعليك بحمله على المشهور رى كما ذكرنا أو بعدم اعتبار هذا القيد في تعريف الحقيقي (كأسود والبياض والايمن والكفر) قال السارح الحق أن بينهما تقابل العدم والملكية لا تقابل التضاد لأن الإيمان هو التصديق الذي عليه الصلاة والسلام في جميع ما علم بحجته به بالضرورة اعني قبول النفس لذلك والاذعان له من غير حدود وإياه مع الإقراره باللسان والكفر عدم الإيمان عن من شأنه أن يكون مؤمناً هذا يريد أن الأول جعله في شبه تضاد (وما يتصف بهما) أي بالذكورات كالأسود والابيض والمؤمن والكافر (أوشبه تضاد كالأسماء والأرض) فانهما يشبهان الأسود والابيض في الانصاف المعقول عند تعقلهما بالتضادين وهو غاية الارتضاع وغاية الانحطاط وإنما افترقا بدخول الوصف في الاسود والابيض وخروجه عنهما فالأول أن يقول وما يشق منها مكان قوله وما يتصف بهما (والأول والثاني) الأول هو السابق على الغير وغير المسبوق به والثاني هو المسبوق بواحد فقط والفرق بينهما وبين الاسود والابيض بأن السلب جزء مفهومي وصفهسا دون الاسود والابيض فان عدم المسبوقية جزء مفهوم الأول وعدم المسبوقية بغير الواحد جزء مفهوم الثاني وفرق السارح وجه آخر أيضاً وهو أن التضادين يجب أن يكون بينهما غاية الخلاف وليس ذلك بين الأول والثاني فان خلاف الثالث معه أكثر منه وقال السيد السند أن هذا القيد لم يعتبره من اعتبره الا في التضاد الحقيقي دون التضاد المشهور وهذا الاعتبار انحصر في التقابل في الأقسام الأربعة وكانه اعتبره السارح في تعريف التضاد لئلا يتكهن من هذا الفرق والأولى تركه والاكتفاء بالفرق الآخر هذا أقول إنما اعتبر السارح قيد غاية الخلاف ليخرج لوني بياض وصفرة عن حد التضاد ويصح جعلهما من شبه التماثل دون التضاد كما فعله المصنف إلا أن يقال قد يكون للتضادين شبه تماثل فلو بياض وصفرة من الوهمي من جهتين (فإن الوهم يتزلفا من التضايف) قال السارح المحقق فإنه لا ينحصر أحد الشبهتين أو التضادين أو ينحصر الآخر هذا وفيه أنه إذا كان الأمر كذلك كان التضاد وشبهه جاء من غير حاجة إلى تنزيل الوهم إياه

لا يصلح
أن تتكلف
نسخه

٨ في المرة

٢ لا فائدة فيه الا تأكيد
الاذعان

منزلة التضايفين (ولذلك تجدد التضاد أقرب خطورا بالبال مع الضد منه) مع غير الضد فخطور السواد مع البياض أقرب من خطوره مع الخلاوة وههنا نظر وهو أنه إذا عمل تنزيل الوهم إياه منزلة انضاييف بأنه يخطر بالبال التضاد مع الضد كالتضايف مع التضايف لا يصح تعليل كونه أقرب خطورا بالبال مع الضد بتزليل الوهم إياه منزلة التضايف وكان الوجه في خطور التضاد مع الضد أن العقل يتوجه حين تصور التضاد إلى تميزه وتعيينه وأول ما يتميز عنه هو الضد الآخر لأن التميز عند أكل العلم أن التضايف مشتمل على تقابل فلو جههما المتخيلة باعتبار التقابل فالجامع وهما ولوجههما باعتبار التضايف فالجامع تنقلى (أو خيالي) عطف على عقلي أو وهمي (بأن يكون بين تصورهما) الصواب بينهما (تقارن في الخيال سابق) على العطف إذا لا يكتفى مطلق التقارن والأفالعطف لا يتفك عن التقارن والمراد خيال المخاطب وليس التقارن بأن يكونا اثنين في الخيال إذا الصور المتقارنة والمتباعدة كلها ثابتة في الخيال معاً والخيال خزائنها بل المراد تقارنهما عند التذكر والاحضار (واسبابه مختلفة) متكررة جداً (ولذلك اختلفت الصور الثابتة في الخيلات ترتيباً) بمعنى أنه يترتب صورة على صورة بسرعة أو بطء والأولى اجتماعاً ليشمل الصورتين الحاضرتين مع الكمال تقارنهما من غير ترتيب (ووضوحاً) ففهما ما يتذكر بآدنى توجه وفهما ما يتذكر بعد توجه تام وفيه منع لجواز استناد الاختلاف إلى الاختلاف في الذكاء والتفاوت ويدفعه ظهور اختلاف الأذكياء والأغبياء في ذلك من غير تفاوت الذكاء والتفاوت (وأصاحب علم المعاني) الأحسن أن يجعل تحت التماثل أي لاختلاف أسبابه يكون لصاحب علم المعاني أي لصاحب مباحث الفصل والوصل والتعبير عنه بعلم المعاني تلويح إلى ما اشتهر فيما بينهم من دعوى حصر البلاغة في الفصل والوصل كما سمعت ولا يلحق بك أن تظن أن كان لا تقي وأطالع علم المعاني (فضل احتياج إلى معرفة الجامع) فيقع في الاعتذار بأن العدول إلى الصاحب للتفاوت للطالب لأن المراد بالجامع جزئياته الواقعة في التراكيب في مقام رعاية الفصل والوصل يرشدك إليه المعرفة فلا تجهل (لا سيما الخيال فان جمعه على مجرى الألف والعادة) ولا يخفى أن الناس فيهما على التماسك لا يكاد يحبط بها الجهد والطاقة والشارح المحقق حل علم المعاني على حقيقته فاحتاج في إثبات الدعوى إلى دعوى أن يعظم إوابه الفصل والوصل وهو معنى على الجامع وفي الدعوى خفاء لا يدفعه إلا أنه ادعاء (ومن محسنات الوصل) فبه أشعار بأن للعطف غير ما ذكر من المحسنات أيضاً قال السارح ومن محسنات الوصل بعد تحقيق المجوزات قلت الظاهر أنه من المحسنات بالحسن الذاتي الداخل في البلاغة حيث ذكر في المعاني دون البدع فهو أيضاً من المجوزات التي لا بد للبلاغ منه (تناسب الجملتين في الاسمية والفعلية) لم يقل اسمية الجملتين وفعليتهما معاً أنه اخصر الأشعار بوجه الحسين (والفعليتين في الماضي والمضارع) والمضارع عيني في الحالية والاستقبالية قال صاحب المفتاح إذا أردت مجرد نسبة الخبر إلى الخبر عنه من غير التعرض بقيد زائد كالجدود والثبوت وغير ذلك لزم أن راعى ذلك فنقول قام زيد وقعد عمرو وزيد قائم وعمرو قاعد وفيه اشكال وهو أنه كيف يجامع إيراد الماضي عدم ارادة التجدد ويدفع بأن المراد مجرد ثبوت السند الماضي من غير زائد من الحدوث في الماضي وكذا لا ينبغي زيد قائم وقام عمرو مع أن كليهما ماضوي للتفاوت بالاسمية والفعلية ولذا يختار التصب في قام زيد وعمرو أكرمه ويختلف المصنف عليه في زيد قام وعمرو أكرمه وزيد قام وعمرو أكرمه

من خطوره
نسخه

اجتماعي
نسخه

فلا تجعل
نسخه

ابن الخاجب انه يختلف الاعتبار في المعطوف عليه في النصب يعتبر فعلينهما وفي الرفع اسميهما
والجمله ذات وجهين ولهذا لم يحتج النصب الى ضمير راجع الى المبتدأ لانه ليس عطفا على
الخبر وتوجيه الشيخ هذا شاهد بكمال دقة نظره الا انه لا بد له من بيان وجه استواء النصب
مع الرفع مع غناء الرفع عن الحذف ولا يجزى فيه ما ذكره من قرب المعطوف عليه باعتبار
المعطوف على الخبر الا ان يقل فعلتها اولى بالاعتبار لانه باعتبار الخبر الذي هو محط القادة
(الاسانغ) وهو اختلاف القصد بالمعطوف والمعطوف عليه فانه يمنع عن رعاية توافقهما
فاللازم حينئذ عدم التماس وبستفاد مما ذكره ان من محسنات الفصل عدم تناسب
الجمتين في العافية والاسمية وما شاكل ذلك فانه يقوى مقتضى الفصل ويريه فافهم وهذا
اخر مباحث الفصل والوصل ومنه الانتقال الى الفرع بعد الفراغ من الاصل فان البحث
في هذا الباب عن الحال بالثبوت لا بالاستقلال يدل عليه عنوان الباب والله اعلم بالصواب
(تذييل في القاموس) ذنبه يذنه كبضرب وينصر نلاه ولم يفارقه فلي هذا التذييل جعل
الشيء تابيا للشيء غير متعارف عنه وهل هو عري او مصنوع اهل التدوين لم يجده في كتب
اللغة وفي عبارة الصحاح ذنب بعمامة اذا جعل له علامة وهو ايضا يناسب المقام والتذنية
بالضم التابع وفي تسمية البحث تذييل اذ ذنبه اشارة الى ان اراد البحث الحال في بحث الفصل
والوصل لا يخلو عن تكلف تنزيل الشيء منزلة غيره وانه ليس مانعا للفصل والوصل في
حد ذاته انما صار تابعا لجعل للقوم ونصرف منهم وتنزيله منزلة ما هم فيه في هذا البحث
(اصل الحال المتقلة) وهي ما لا يكون لصاحبها غالبا او دائما وتقبلها الدائمة والمؤكدة
على رأي وخصت المؤكدة بما تقرر مضمون الجملة الاسمية على رأي وقيل ليس ذلك ان تقرير
شرط الحال المؤكدة بل شرط وجوب حذف عاملها وكونه شرطا لها انما هو ظاهر
العبارة والحق تأويلها وفي المقام ان الحال المطلق هي المتقلة وما يقابلها بقيد بالموكدة
(ان يكون بغير او) وانما قيدها بالمتقلة لان المؤكدة يجب فيها ترك الواو نحو هو الحق
لا شبهة فيه على ما صرح به المشايخ ونحوه الباب فلا وثوق باطلاق عبارة بعض النحاة ان
الحال التي هي جملة اسمية بالضمير وحده ضعيف والاولى ان لا تقيد الحال بالمتقلة لان اصل
الحال مطلقا ذلك لانه وجب هذا الاصل في المؤكدة تأكده مقتضى ترك الواو بكونه مؤكدا
ولا مجال للواو بين المؤكدة والمؤكدة ولا ينافي الوجوب الاصل اذا الاصل في الفاعل التقديم
على معمولات الفعل وربما يجب تقديمه وله غير نظيران يكون بغير واو في المقام لانها عربية
بالاصالة لا بالآلية ولا مجال للواو في العرب بالاصالة والتحقيق فيه هو ان الاعراب دال
على تعلق معنى للمعرب بشيء في الكلام فوجود الاعراب بالواو يكفي في افادة التعلق ويعنى
عنه هذا الكلام الا انه عبره الشارح المحقق الى ان الاعراب للدلالة على المساقى الطارئة
على المعرب بسبب تركه مع العوامل فانجه عليه انه لا يتم في المعرب العامل المعنوي اذ لا تركيب
فيه مع العامل ومن ادلة المقام ما اشار اليه بقوله (لانها في المعنى حكم على صاحبها
كالخبر) لان تقيدها بثبوت امر صاحبها ربما لا يعلمه المخاطب قبل سماع الحال وقوله
(او وصفه) اي في المعنى وصفه (كالتعريف) زيادة على المقام من المصنف فهي ذات
جهتين لها شبه بالخبر في انه ربما يقيد حكما كالآلية المخاطب وشبه بالتعريف لالتصاف على معنى
في الصاحب وكونها بحيث اوامعة لم يختل الكلام ولم يخرج عن التمام ويرد على
تلك الوجوه الثلاثة دخول الواو في الخبر في قوله فلما صرح السرفامسي وهو عريان وفي
قوله ما احدا لاوله نفس مارة وفي التعت كقولهم تعالى سبعة وثامنهم كائهم وقوله تعالى

فعلينهما نسخة

لها نسخة

تابعا نسخة

لا يعلمها نسخة
وجهين له نسخة

وما اهلكنا من قرية الا ولها كتاب معلوم والجواب به تسليم ان دخول الواو في هذه
الامثلة كلها خبر او صفة انه لا ينافي اصالة عدم الواو لدورها وخروجه من الاصل ونحن نزيد
لك وجه اخر او ما هو ان الحال في المعنى ظرف لعامله ولا واو في الظروف ورد عليه شيء من تلك
الحروف (ولكن خولف) هذا الاصل (اذا كانت) الحال (جملة) في الجملة لانه لم يخالف في جملة
فعلها مضارع مثبت وتلك المخالفة تارة على سبيل الوجوب وتارة على سبيل الرجحان وتارة على
سبيل التساوي قال الشارح المحقق وانما سبيل كونها جملة لان مضمون الحال قيد له عليها
ويصح التقييد بمضمون الجملة ونحن نقول لانها في المعنى خبر ونعت ويصح كونها جملة (فادها)
تعديل للمخالفة (من حيث هي جملة مستقلة بالافادة فيحتاج الى ما يرتبط بها صاحبها) وايضا
الاصل في الجملة الاستقلال فلا يخرج عنه الا ما وجب (وكل من الضمير والواو صالح للربط
والاصل الضمير بدليل المفردة) من الاحوال (والخبر والاعت) والصلة ونحوه عليه ان المتبادر
منه ان المفردة ترتبط صاحبها بالضمير مع انه كالجهد يرتبط بنفسها كما يحكم به الوجدان واعتبار
الضمير لانه لا بد له من فاعل ويمكن دفعه بان المراد المفردة التي مستندة الى متعلق الصاحب
نحو جاء زيد فانسابه والمراد ان الاصل الضمير فقط فالعدول في الحال الى ضميمة الواو
او مجرد ما ادع ذلك ان الحال لكون ما قبلها يتم بدونها احتجت الى مزيد رابط وهو
الواو والدالة على الربط من اول الامر ولا ينفذ بانعت لان التعت كثير ما لا يتم ما قبله بدونه
كما في رجل يعلم قول كذا قال الشارح المحقق الواو اشد في الربط من الضمير لانها الموضوع
له وتوضيحه ان الضمير يذكر في الكلام لغرض اخر ويلزمه الربط بخلاف الواو والمستفاد من
هذا الكلام ان الواو في الحال تزيد الربط لكن في المقام ان الواو في الحال ادعى الوصل
بين الجملتين التي ليس بينهما كمال الاتصال وشبهه ولا كمال الانقطاع وشبهه مع وجود الجامع
(فالجمله) التي تقع حالا (ان خلت عن ضمير صاحبها وجب ذهاب الواو) فلا يجوز خروجه زيدا
على ان اسواء كان الالم في قوله الباب له بد حتى يكون في قوة يأتي او الجنس اعدم الضمير هذا
مقتضى طاهر يسانهم والقياس على الخبر الجملة يحكم بان المراد بالضمير العائد الى الشارح
وجوز البعض عند ظهور الملازمة قلت جعل الصحاح مثله يتدبر الواو ومن مواضع وجوب
الواو ما في المقام من نحو جافى رجل وعلى كتفه سيف اذ لولم يذكر الواو لالتصاف بالصفة
ولما اوههم هذا الكلام وجوب الواو في جازيد ويتكلم عمره عقه بقوله (وكل جملة خاتمة بن
ضمير ما يجوز ان ينصب عنه حال يصح ان تقع حالا بالواو الا المصدرة بالمضارع المذهب حو
جاء زيد ويتكلم عمر ولم يأتى) من وجه الامتناع في لمضارع اقرب الى الحال عن ذلك الضمير
اظهر واستدل الوجه قال الشارح المحقق ما يجوز ان ينصب عنه حال الفاعل والمفعول
المع فالواو المنكران المخصوصان قلت المكر المخصوص شرط نصب الحال المؤخر عن
صاحبها الا شرط نصب الحال مطلقا فانكرة المحضة ايضا ما يجوز ان ينصب عنه حال فان
كان يجوز ان ينصب عنها الحال التي هي جملة مؤخره مع الواو كما في المشايخ فلا يصح
اخراجهم ويتمتع بقيد التكررة بالمخصوصة وان لم يجوز نصب الحال عنها مع تأخرها كما هو
ظاهر عبارة كتب النحاة فعبارة المتن فاسدة اذ لا يجوز دخول الواو في الجملة الحالية التي
صاحبها نكرة محضة لوجوب تقديمها على التكررة ولا يتقدم الحال مع الواو لانه كقيد المعطوف
على المعطوف عليه وانما يقل عن ضمير صاحبها الان ما يجوز ان ينصب عنه حال اعم من
صاحبها فربما يصير صاحبها يجعل الجملة حالا بالواو وربما يمتنع ان يصير صاحبها امتناع
جما اياها كافي المصدرة بالمضارع المتبوعا وجهه به الشارح المحقق شاهد عن شذوذه

مجيئة حيث قال تعالى وقوله يصح ان يقع حالا عنه بالواو وما لم يثبت هذا الحكم لم يصح اطلاق صاحب الحال عليه الا بحجازاته بشعره بانه يصح صاحب الحال بحازا والمصنف اجتنب عنه تحريزا عن الجوز وقد عرف انه لا يصح يجوز اضافي نحو جاز بدو يتكلم عمرو وانما قال يجوز ان ينصب عنه حال ولم يقل يجوز ان ينصب لان الجملة حاله لانه قد دخل فيه الجملة المصدرية بالمضارع لثبوت حتى يصح الاستثناء لانه لا يجوز نصب لان الجملة حاله لانه لكن يجوز نصب حال عنه ونحن نقول يجب ان يستثنى المصدر بالاضى الى عن قد لفظا او تقدير ايضا والمراد بقوله كل جملة غير دائمة بقرينة ان الكلام في الحال المتغيرة فلا يلزم صحة وقوع الجملة الخالية عن الضمير حالا بالواو مع كونها مؤكدة ولا احتداد بادبها بعبارة جواز وقوع المصدرية بالمضارع المثلث حاله مع ضمير لا والواو لانه لم يخرج الاعن الحكم بصحة وقوعها حالا بالواو لانه لا يصح وقوعها حالا مطلقا لانه يدفع هذا الوهم الى ان الجواب الواو في الخالية عن الضمير والمراد كل جملة صحيحة ان يقع حالا في الجملة بمعنى يصح من نوعها وقوعه حالا والاورد الجملة الانشائية الخالية عن ضمير ما يجوز ان ينصب عنه حال قال الشارح المحقق القريني عليه سوق الكلام ويجه عليه ان السوق يقتضي ارادة جملة صحيحة ان يقع حالا لان يقع نوعها حالا لان يقال السوق يقتضيها لاستثناء ويتكلم عمرو عنها والاصل ان انظر ان انظر تفيد الجملة بصحة وقوعها حالا والاستثناء صرفها عن صحة وقوع خصوصها حالا في اشراط صحة وقوع نوعها ما يمكن لا يخفى انه تكلف وكان الاخصر الاوضح ان يقول بدل قوله وكل جملة الخ ويمتنع دخول الواو على المضارع المثلث المناسب وما لا يصح وقوعها حالا عند النسخة الجملة الشرطية في غير ان حرف الشرط طلبه صدر التام بمتنع ارتباط جملة الذي الحال بخلاف المبتدأ ان اقتضاء الخبر اقوى من اقتضاء ذي اجل فلا تقع الشرطية في موقع الحال الا اذا جعل خبرا عن ضمير ذي الحال نحو جاء زيد وهو ان يسأل نعلم ما ذكر واشتق من ان المكسورة فان الجملة المصدرية بها تقع حالا وبالصفة فان اقتضاء الموصوف ليس اشد من اقتضاء ذي الحال وان ادعوه بسند مزيد اشتباك التبع بالبعوث لان مزيد الاشتباك خفي الا ان يقال انعت مخصوص يتعلق بالبعوث بخلاف الحال فارله نعلقا بالفاعل وتعلقا بصاحبها واقتضاء المقتضى لما يخص به اشد من المشترك بينه وبين غيره وما ذكر من ان المصدرية بالمضارع المثلث لا يقع حالا بالواو وان الشرطية لا تقع حالا بمتنع حرف الشرط انما يصح في غير مضارع بعد حرف شرط حذف جوابه الذي يكون ضد الشرط اولي بكونه ملزوما لذلك الجزاء نحو اكرمك وان تشمتي فان صاحب الكشف ذهب الى ان الواو في مثل هذا الشرط لتعال وهو خرج عن طلب الجزاء بدخول الواو والحال الا ان يكون تابعا للخبر حيث جعل الواو عاطفة على شرط محذوف اي ان لم تشمتي وان تشمتي اولما قيل ان الواو اعتراضية والجملة معترضة (والا) اي وان لم تغل الجملة التي تقع حالا عن ضمير صاحبها فانما ان تكون فعلية او اسمية والفعلية اما ان يكون فعلية مضارعا او ماضيا او المضارع اما ان يكون ماضيا او متعاقبا فيها ما يجب فيه الواو ومنها ما يمتنع ومنها ما يستوي فيه الامر ان ومنها ما يمتنع فيها احدهما فاشار الى بيان ذلك واسبابه بقوله (فان كانت فعلية والفعل مضارع ثبت امتنع دخولها) اي دخول الواو (نحو ولا تمت تستكثري) اي لا تعطوا الحال انك لا تهم كثيرا وانتهى راجع الى الحال والافعال غير ممنوع (لان الاصل) في الحال هي الحال (المفردة) قال الشارح المحقق بعرفة المفردة في الاعراب وتطوّل الجملة عليه بسبب وقوعها موقفة وهذا يوجب ان يكون الاصل المفردة الغير المثبتة اذا عرافة لها في الاعراب والحكم باعرابه لوقوعه في محل او وقع فيه معرب لا عرب فالاولى ان يبين عرافته في الحالية بالعرافة في الارتباط فان

نوعها نسخة

يقع نسخة

المفردة رتبط بذاتها والجملة انما ترتبط بناو يلها بالمفردة (وهي تدل على حصول صفة) خارجية عن شائبة التي اذ نهج الحال ان يقول جاء زيدرا كباو لا يقال ماشيا وان يقال جاء يد ماشيا لارا كبا صرح به الفتح وقال السيد السند في شرح الفتح منع عن قولنا لارا كبا انظر البلغ وان لا ينافي فيه النحوي فلا بد ان ثبوت صفة يوجد مع التي لان التي ايضا صفة الا انه صفة غير محصلة (غير ثابتة مقارنة) ومعنى المقارنة اتحاد زمان مضمون عامله ومضمونه لا اتصال زمانيهما كما هو ظاهر المقارنة لما جل (قيده) من عامله (وهو كذلك) اي المضارع المثلث كالمفردة في جميع هذه الصفات فكما لا تدخل الواو والمفردة لا تدخله وانما جعلنا ضمير وهو كذلك راجعا الى المضارع لما في الايضاح والمضارع كذلك ودلالة المضارع يستلزم دلالة الجملة الحالية وبهذا الاعتبار يتم التعليل والا فاطلوا بمتنع دخول الواو على الجملة الحالية بمشابهتها المفردة فلا يفيد مشابهاة المضارع ولك ان تجعل ضمير وهو راجعا الى هذا القسم من الفعالية التي فعلها مضارع وتعمل قوله (اما الحصول فلكونه فعلا مبنيا) في تقدير في فكون فله فلا مبنيا وقوله (واما المقارنة فلكونه مضارعا) في تقدير فكون فله مضارعا وهكذا الحال في نظائره في الحمل والصرف عن ظاهره ووجه دلالة المضارع على المقارنة انه يدل على الحال بحكم الوضع والحال مقارن زمان عامله وهذا لاطننا من اشتراك لفظ الحال بين ما يقابل زمان استقبال وبين ما نحن فيه وانما ركن المصنف اليه لانه شاع في هذا البحث هذه الغلطية فلاح له انهم بنوا هذا التعليل عليه وان كان ظاهر الضعف والفتقاس ملاق آخر وهو ان المشترك للمفردة في الدلالة على الحصول وعدم الثبوت ياتي عن الواو وهو المضارع فقط اذا الماضي المثلث لمقارنة فدل لفظا او تقديرا كالتي فانه قد سلب الاحتمال عن الماضي كيف والماضي قبل دخول قد عليه احتمال كل جزء من اجزاء الماضي وقد حصره فيما يقرب الحال كما ان التي جعله مستغرقا غير محتمل لكل جزئ والشارح قال الاول ان يمتك بدل الدلالة على المقارنة بانه يوازن اسم الفاعل وتقديره معنى لانه يشترك بين الحال والاستقبال ونحن نقول المضارع يشارك اسم الفاعل في الاعراب ولما جاء في النظم والنثر الواو مع ما يظن به انه حال وجب عليه الذاب عن قاعدته المهمة من امتناع دخول الواو على المضارع المثلث فقال (واما ما جاء من نحو) وأشار بادراج لفظ نحو الى انه غير مقصود على ما ذكر (قول بعض العرب تمت واصك وجهه وقوله) اي عبدالله بن همام السلولي (فلا خشيت اظ فيهم) اي استلهم كذا في الشرح ولك ان تريد قوتهم على عكس ما شاع من التعبير عن الضعف بقلم الاظفار (نجوت وارهنهم مالكا فقبل على حذف المبتدأ اي انا واصك وانا رهنهم) وهو بعيد اذ لا ينبغي للبلغ ان يبرز تركيبة بالحذف في معرض الممتنع (وقبل الاول شاذ) بخلاف القياس (واشأت ضرورة وقال عبد القاهر هي) اي الواو (فيهما للطف والاصل فت وصككت ونجوت ورهنت عدل) من لفظ الماضي (الى لفظ المضارع حكاية للحال الماضية) واحضار الها في صورة الكائن المحقق في الحال لغزاتها (وان كان الفعل مضارعا متعاقبا فالامر ان) الظاهر الامر ان بدون الفاء ليكون تقدير جاز الامر ان في مقابلة امتنع دخولها وكما اشار بذكر الفاء الى تقدير الماضي مع قد التحق في المناسب لفظ المخالفة مع الفتحة حيث جعل الامر من متويين وقد رجع الفتحة ترك الواو ولم يجعل استواء الامر من الا في الظرف الذي يحتمل الاسمية والفعلية ورأيت على كتفه سيف يحفل لانه يحتمل تقدير سيف على كتفه وتقدير يكون على كتفه سيف (كقراءة ابن ذكوان) كطشان

راوى ابن عامر (فاسية ولا تنهنا بحيف) اى تخفيف اللون فان لا حيثن للثني دون
الذهبي فيكون اخبارا فلا يصح العطف فتعين ان يكون حالا كذا في الشرح وفيه انه
فانكس نغما في معنى الهي صرته بصورة الخبر مبالغة فيكون موافقا لقراءة العامة نهيا ونفيا
ونا كيدا (ونحو وما لنا لانؤمن بالله) اى ما نصنع حال كوننا غير مؤمنين وبمجموع الآتين
مثال جواز الامرين والشارح جعلهما مثالين للواو وتركه بطريق المقابلة والشر
واعادة الحق في قوله ونحو ما لنا يرجع نحو واشد الى وجه جواز الامرين بقوله (لدلالة
على المقارنة لكونه مضارعا دون الحصول) اى الشؤ والتجديد فان كلاهما متغاف اما
الشؤ فلا يلقى واما الحدوث فلان الثني ازل واليهما اشار بقوله (لكنه متغافا) وبما ينبغي
ان يعلم ان المتنى بان لا تقع حالا لانها حرف استقبال وبشرط في الجملة الواقعة حالا
خلوها عن حرف الاستقبال كالسين وان ونحوهما وعلته النجاة بقا في الحال والاستقبال
وهذه ملاحظة طاهرة نشأت من اشتراك لفظ الحال بين هذا القسم من المنعوب وبين
ما يقابل الاستقبال ولما كان هذا غلطا فاحشا اورد الرضى ان يبرهن عن الخطأ بان يجعل
كلامهم بيان سر نحوى صار دأبهم فيه القساسة بما هو اوهن من بين العناوين
فقال معنى كلامهم انهم لم يرضوا بتقدير الحال بما يوهى التثني بينه وبين الحال بناء
على ان له منافاة بمعنى آخر لعل وقال السيد السند اشتراك لفظ الحال بين ما يتلقى الاستقبال
وبين الجملة الحالية الغير المتأخرة لا يقتضى كراهة تصدير الجملة الحالية بعلم الاستقبال
فهذا وجه مستقيم جدا وقد عرفت ان الكراهة لا يهمل التثني وهو ما يقتضيه به في
الاستعمالات نعم هنا امر آخر ينبغي ان يغفل عنه هؤلاء الضمور عنه وهو ان
ان وضع الحال للجملة الحالية استعمالا نحوى حدث بعد وضع اللغة بمدد مددة فكيف
يجعل الابهام التثني من قبله داعيا لاستعمال العرب وتجرزهم فيه عما يوهى التثني به
هذا الوضع ولا يبعد ان يقال التجزؤ عن دخول علم الاستقبال لانه بمنزلة اسم الفاعل
لاشار كنه له لفظا ومعنى ولا يدخل عليه ما هو علم الاستقبال فلم يرضوا بدخوله على ما و
بقرانه وانما يرضوا بدخول لم ولا لانهما يخرجانه الى المضى فلا يكون كاسم الفاعل معنى
وزعم بعض النحاة ان المتنى بلفظ ما يجب ان يكون بدون الواو لان المضارع المجرد
يصح للمحال فكيف اذا انضم اليه ما يدل بظاهره على الحال وهو ما وهذا مبنى على
ان يكون وجه امتناع المضارع عن الواو وظهوره في الحال واما على ما ذكره المصنف
فغير متجه افوات الدلالة على الحصول بل الحدوث لان الثني في الحال لا ينافي الاستمرار
فالجواب عما ذكره منع كون العلة ما ذكره لان الدلالة على الحصول قد قامت كما ذكره
الشارح وجعل ما ذكره راجعا الى ما ذكرنا بعد عن سوق كلامه ولا مشاحة مع من رضى
في مقام التوجيه باخراج البياني عن نظامه والشيخ عبد القاهر نص على جواز الواو مع ما
(وكذا) اى كالمضارع المتنى (ان كان) الفعل في الجملة الحالية (ماضيا لفظا او معنى)
بان يكون مضارعا متغافا بل اوليا في جواز الامرين على السواء واستوفى في امثلة الاقسام
الاما لامع الواو وقال الشارح لانه لم يجد حكمة بجواز الامرين فيه بمقتضى القياس
(كقوله تعالى انى يكون لى غلام وقد بلغنى الكبر وقوله اوجاؤكم حصرت صدورهم)
واستدل به من يوجب قد في الماضي المثبت (وقوله وانى يكون لى غلام ولم يمسسنى بشر وقوله
فانقلوا بنعمة من الله وفضل لم يمسسهم سوء وقوله احببتم ان تدخلوا الجنة ولما ياتكم مثل
الذين خلوا من قبلكم اما الميثب فلدلالته على الحصول) لكونه فعلا مثبتا دون المقارنة

الظاهر نسخة

(كونه)

لكونه ماضيا والماضى لا يقرن الحال وفيه ما مضى من المقارنة وكذا في قوله (واعدا)
اى لادم دلالة على المقارنة (شرط) الماضي المثبت (بان يكون مع قد ظاهرا او مضمرة)
وقال الشارح التقدير شرط في الماضي المثبت ان يكون مع قد ظاهرا او مضمرة
لان قد تقرب الماضي من الحال ودفع الرضى المبالغة بمثل ما سمعت وتغيب السيد بمثل
ما سمع به سابقا فتذكر ما سمعت مثا وما زاد الشارح في هذا المقام انه قال لا كالمعتمد
هو المقارنة للحال التى هي زمان التكلم لوجب تصدير المضارع المثبت بالواو اذا كان
العامل مستقبلا كقولنا سيحيى الامير تقاد الجناب بين يديه لعدم المقارنة لقطع ان المضارع
ههنا ليس بمعنى الحال وفيه اولا ان اللازم عدم صحة الوقوع حالا لا وجوب الواو التى
هو فرع الوقوع حالا وثانيا انه بانتفاء الدلالة على المقارنة يفتى استواء الامرين دون وجوب
الواو ويمكن دفع التثاني بزيادة تكلف تركته لمن لا يبره عنه وقال السيد انه ان الحق
ان امتناع تصدير الحال بعلم الاستقبال ووجوب قد في الماضي لان المضارع في الحال
يستعمل في الحال بالنسبة الى العامل بمعنى في حال العامل والمضى قيد بقدر تقريبه من الحال
بالسبة الى عامله يعنى تقريبه زمان العامل ولو قيد المضارع بعلم الاستقبال لاهو الاستقبال
بالسبة الى العامل والحاصل انه كما يكون المراد بالمستقبل الاستقبال حقيقة او بالسبة الى
ما قبله كذلك الحال والماضى وهو المعتبر في الحال وهذا يقال نعم المقال لو ثبت ان المراد
بصفة المضارع ابدا معنى الحال بمعنى حامل العامل وبالمضى مع قد المقرب من زمان
العامل وثوق على هذه الدعوى بمجرد ان النحوى ادعى البراه قد فليكن الحق مع
من لم يجهله ملتزما بما يكون الحال مع قد لتقريب الماضى من زمان الحال وحديث
يكون هو وعاملها مفرقين بالحال وتارة تكون على مضيتها فلا تكون مع قد لهذا ثم بداهة
لما قر بها قد من زمان الحال وحصلت المقارنة يجب ان يتمتع الواو الا ان يقول ثنى بين ما هو
عاض وبين ما هو لذاته فان قلت قول ابى العلاء صده في مربة وقد امرت صحابة
موسى بعد اياته التسع بشهد على اشراط المقارنة في الحال وكذلك قوله تعالى كيف
تكفرون لله وكنتم امواتا قلت يتكلف في امثالهما لتحصيل المقارنة بتأويل الحال
بقولنا والنصبة هذه والقصة قصة ازلا وابدا او بقولنا ومعلوم ذلك والعامل
مقترب زمان العلم (واما المتنى فلذلك لانه على المقارنة دون الحصول اما
الاول فلان الاستمرار اى لا متدادا التنى من حين الانتفاء الى حين التكلم نحو
ندم زيدا لما سمعته انتم اى عدم نعم التدم متصل بحال التكلم (وغيره) اى غير لما مثل
ما و (لانه من عدم) على زمان التكلم (مع ان الاصل استمراره) اى استمرار الانتفاء لاستمرار
الانتفاء المتقدم كما يستفاد من الشرح لان تحقيقه يؤدى الى ان الاصل استمرار التنى مطلقا
(فيحصر به) اى بان الاصل استمراره كما في الشرح لا باستمراره ليعلم لما (لانه مخصوص
بغير لما) بقية قوله الدلالة علىهما عند الاطلاق لانه عند عدم التقييد بما يخرج عن
الاستمرار يتصرف اليه والفرق بين لما ولم كما بين لانتى الجنس ولا يعنى لاس في ان الاو
نص في الاستمرارى فلا يمكن تخصيصه فلا يقال لارجل بل رجلان واشتاقى ظاهريه
وبجتماع الاثبات في البعض فكذا لا يصح لما بضرب زيد امس بل ضرب الان ويصح لما
بضرب امس بل ضرب الان بخلاف المثبت فان وضع الفعل على افادة التجدد من غير ان يكون
الاصل استمرارا فاذا قلت ضرب زيد لا يستفاد منه الا ان ضرب في جزء من اجزاء الزمان الماضي
(نسخة قد) اى تحقيقه ان الاصل استمرارا التنى (ان استمراره لا يفتقر الى سبب اى الى وجود

منها نسخة

بضم لم يضرب نسخة

سبب اذ سببه عدم السبب والا فلا بد للممكن من سبب سواء فيه وجوده وعدمه اذا ما لا يتفر
عدمه الى سبب هو المتع لذاته (بمخلاف استمرار الوجود) قال الشارح ولكون الاصل استمرار
العدم دون الوجود كان انتهى موجب للتردد دون الامر وكان في الثاني دوام الاثبات كما
فيما زال واخواته واورد عليه ان في الثاني دوام الوجود وفي الثاني دوام لا يقتضي الثبوت
دائما فدوام الاثبات فيما زال لا بدله من مقتضى سوى ورود الثاني وجوابه ان الذي حين ورود
الثاني عليه خارج عن اسله لانه لو استمر لرد الثاني عليه والثاني الوارد على اسله ففي الثاني دوام
العدم لثني في الجملة فيفيد دوام الثبوت وقيل نزل الثاني المدخول منزلة الثبوت ليكون الثاني
والثبوت في طرفي يقتضي (واما الثاني فلكونه متفقا) وفيه ما ندع عنه غير مرة (وان كانت) الجملة
اسمية (فالمشهور جواز تركها لكس ما مر في الماضي المتيقن) اي للدلالة على المقارنة بحكم الاستمرار
لا على حصول صفة غير ثابتة اما المتيقن فلا يثبت واما الثاني فلعدم الحصول وانما لم يكتب
بقوله (وان دخولها اولى) لاختصاص جواز الترك بـ (لعدم دلالتها) اي الاسمية على
عدم الثبوت هذا اعله جواز الترك ومدد الاولوية على قوله (مع ظهور الاستئناف فيها)
فالاولى الاكتفاء به ووجه ظهور الاستئناف فيها دون القطعية ان القاطبة قريب من الصفة
فكونها حال اقرب من الاسمية (لحسن زيادة ابطه نحو فلا تتجه او الله انداد او انتم تعلمون)
في الشرح اي وانتم من اهل المعرفة او وانتم تعلمون ما بينه وبينها من التفاوت هذا ونحن
نقول والله اعلم انتم تعلمون التفاوت بينكم وبينها فهل تعدلون من الله تعالى الى من دونكم
في الرضى ان الجملة المصدرة بـ (لأن اس في معنى الثاني بمخلاف ما كان وما
يكون) (وقال عبد القاهر ان كان المبتدأ) في الجملة الاسمية (ضمير ذي الحال وجبت او او)
سواء كان الخبر فلا او اسما كما اشار اليه بقوله (نحو جاز زيد وهو يسرع او وهو يسرع) ونسبه
الرضي الى الاندلسي وقال وجه الوجوب انه لا يزيد على الحال المفردة بحسب المال فنبه بالواو
على ان القصد الى الجملة لا الى المفرد بالواو بل كما يدعو اليه مساوئه بالمفرد وقال الشيخ وذلك
لان الجملة اي الحالية لا يترك فيها الواو حتى يدخل في صلة العمل اي عامل الحال وينظم اليه
في الاثبات ويقدر تقدير المفرد في ان لا تستأنف بها الاثبات فتترك الواو في جاز زيد يسرع
بجعله في قوة مسرعا في عدم القصد الى الاثبات فيه وهذا ما يتمتع في جاز زيد وهو يسرع
او وهو يسرع لانك اذا عدت ذكر زيد وجبت ضميره المنفصل المرفوع كان بمنزلة إعادة اسمه
صريحاً في انك لا تجد سبيلاً الى ان يدخل يسرع في صلة المجرى ونقصه اليه في الاثبات من
غير استئناف اثبات لان ذكره لا يكون حتى يقصد استئناف الخبر عنه بما يسرع والا لكانت
ترك المبتدأ بضميه وجعلته اعرافاً في بين وجرى مجرى ان تقول جاز زيد وعمر يسرع
باراد جملة مخالفة الاولى في السند اليه والسند ثم تزم انك لم تستأنف كلاماً ولم تبدي
للمرعة اثباتاً وعلى هذا فالاصل والقياس ان لا يجيء الجملة الاسمية الامع الواو وما جاء
بدونه فسيبيله سبيل الشيء الخارج عن القياس والاصل يضرب من التأويل ونوع من التشبيه
وذلك لان معنى كلمته فوه الى في مثلاً فها جاز زيد حاضر الجود والكرم بمنزلة حاضره
الجود والكرم بسبب تقديم الخبر اي حاضراً عنده الجود والكرم ويجوز ان يكون جميع ذلك
على ارادة الواو كما جاء الماضي على ارادة قد هذا كلامه مع ادنى توضيح فاستفاد منه
الشارح ان الجملة الاسمية مطلقاً يجب فيها الواو والوجوب في جملة مبتدأها اسم صريح
اكد حيث جعلت مشبهاتها وان الجملة الاسمية مطلقاً لا يترك فيها الواو الا بالنا وبل بالمفرد
وقال وافقه الكشاف على ذلك وتبعه السيد السند وجعل نقل المصنف تخلاً في تخصيص

وجوب الواو بالضمير وقال السيد الحق ان الظاهر الموضوع موضع الضمير في حكمه فلا تفاوت
بين جاز زيد وهو يسرع او زيد يسرع اقول لو لم يكن الحكم مختصاً بالضمير لم يكن تخصيص
الحكم بالضمير معنى فالحكم على خصوص الضمير من الشيخ يني عن تخصيصه به واما نسبه
الضمير في استئناف الحكم بالظاهر فلان الاستئناف فيه اظهر لانه جعل السابق مقطوع
النظر حيث لم يذكره متضاه من الضمير وايضا استئناف الحكم في جاز زيد وعمر يسرع اظهر
من وهو يسرع فلذا جعل مشبهها به لفي استئناف القصد الى الاثبات لكنه ابعد مما جعل
فيه المبتدأ اسماً ظاهراً عن التأويل بالمفردة اذ عند عدم القصد الى الاستئناف لا وجه
لذكر الضمير في نحو جاز زيد وهو يسرع دون الاكتفاء بقوله يسرع ولذا كرر الظاهر وجهه ولو كان
في موضع الضمير لان الهدا عسا لا محالة فلا مجال لعدم قصد الاستئناف في المبتدأ الضمير
فلا بد من الواو ولربط بخلاف المبتدأ الظاهر فانه يحتمل الاراد لداع مع عدم قصد الاستئناف
فلا حاجة الى الواو لتزيله منزلة المفردة وبهذا يبين انه ليس الظاهر الموضوع موضع الضمير
مثل الضمير كما زعم السيد السند ويعلم منه ان الجملة الحالية مما يقصده استئناف الاثبات
وان الجملة التي في محل الاعراب لا يجب تأويلها بالمفرد وترتبط بغيرها مع انها جملة كما زعم
الرضي على خلاف ما عليه ابن الحاجب من وجوب التأويل بالمفرد ومما يستفاد من الكشف
ان الجملة المعلقة على الحال يجب فيها ترك الواو وكرهه اجتماع حرفي عطف لان
واو الحال واو عطف في الاصل ثم قال الشيخ مقوله كل ما ذكر الى اخر التذييل (وان جعل نحو
وعلى كتفه سيفاً لا كثير في اركها) نحو قول بشار اذا انكرتني ولله انكرتها (نحو خرجت
مع الباري على سواد) ثم قال الشيخ الوجه في مثل هذا ان يكون الاسم فاعلاً لا ظرفاً لاعتداده
على ذي الحال لا مبتدأً وينبغي ان يقدر ههنا خصوصاً ان الظرف في تقدير اسم الفاعل دون
الفعل اللهم الا ان يقدر فعلاً ماضياً مع قد وقال المصنف اهله انما اختار تقديره باسم الفاعل
لرجوعه الى اصل الحال وهي المفردة ولهذا كثر فيها ترك الواو واتساجوز التقدير بالفعل
الماضي لمجيئها بالواو قليلاً وانما يجوز التقدير بالمضارع لانه لو قدر بالمضارع لا تمتع
الواو وقال الشارح المحقق وفيه نظر لانه كان اصل الحال الافراد فكذا الخبر والاعت
فالواجب ان يذكره مناسبة يقتضي اختصار الافراد في الحال على الخصوص دون الخبر والاعت
ولان الام ان جواز التقدير بالمضارع بوجوب امتناع الواو وكيف لا يجوز التقدير بالمفرد
لا بوجوب امتناعها اذ يكفي لجوازاها امكان تقدير الماضى وجعل الجملة اسمية والحق جواز
تقدير الجملة اسمية وفعلية ماضية ومضارعية فكثرة ترك الواو للاسمية والافراد المضارعية
ومحى الواو لاحتمال الاسمية والمضارعية هذا ونحن نقول يمكن انما ما ذكره المصنف
بضمية ان المبتدأ والمنعوت ادعى الخبر والاعت من ذي الحال للحال ولذا كان احتياج الجملة
الحالية الى الربط اشد فاصالة الافراد فيها اكد ومع ذلك يحتاج في تقديرها اسمية الى
خلاف اصل هو تقديم الخبر فتقدير الظرف فيها جملة يحتاج الى مزيد مؤنة فالوجه تقديره
مفرد او لا بمجيئها قليلاً بالواو لم يقدر جملة فتقدير الفعل مع انه خلاف الاصل الصحيح الواو
وتقدير الماضى مع قد رجع على جملة الاسمية لانه يجوز فيه ترك الواو من غير ترجيح
الذكر ومن غير ان يكتب تقديم الخبر (ويحسن الترك) ولقد اعجب حيث ختم بحث التذييل بحسن
الترك كما ختم بحث الاصل بحسن الوصل اي بحسن ترك الواو في الجملة الاسمية (تارة لدخول
حرف) من نواسخ المبتدأ (على المبتدأ بقوله) اي الفرزدق (فقلت عسى ان تبصرني كأننا
في حوالى الاسود الحوارد) اي الفواضب من حرد اذا غضب فقوله بنى الاسود جملة اسمية

وقد حال من مفعول تبصرني ولولا دخول كان عليها لم يحسن ترك الواو وحوالى بمعنى
في آت في حال من بني لافي حرف التثنية من معنى اعمل وانما حسن ترك الواو لانه جعل الجملة
في معنى مشبهتين بالاسود والحوارد (ونارة لوفوع الجملة) الاسمية الحالية (نقوب مفرد)
الاولى مفردة لخص الحال ولا يشكل بحسب ما في زيد وابوه قائم وينبغي ان يفيد الوقوع بان
يكون لا بطريق العطف لان ترك الواو فيه واجب كما نص عليه الكشاف (كقوله) اي قول
ابن الرومي (الله يتيقك لتاسالما برك تيجل ونعظيم) الشاهد غير منصوص به لاحتمال
ان يكون برك فاعلا ساسما ويكون تيجل بركا من بركاذا ووصف البدل النكرة من المعرفة
لا يجب بل يحسن واذا سلم تيجل الرجل ونعظيمه ففسد سلم الرجل لان سلامة التيجل فرع
السلامة فتأمل وايضا انما تكون الجملة عقيب حال مفردة ولو لم تكن الحال الجملة معولا
سالمالانه حيث لم تعدد الحال حتى تكون الجملة عقيب مفردة فذا ذكره الشارح من انه
يجوز ان يكونا حالين مترادفتين وان يكونا متداخلتين فاهل غرضه التثنية على ما ذكرنا من عدم
كونه منصوصا والا لكان مختلفا تأمل * الهى بحامد كاجل من الاحراز * وغاية الاطناب
فيها نهاية الابهج * تدبيل كل حامد مدغره بمحامد غير ما خال عن التكميل والتثنية وكائنات
الازل الى الابد في جنب قدرتك تخصيص بعد التثنية * اجتهد المجتهدين في عبادتك لا با من
الاعراض بالتقصير * ولذا لذكرى لا سمالك الحسنى زيد بالتكرير * فكيف توفي
حق جديك بالافصال وغاية التي فيها اجتناب عن الهمال (الابهج والاطناب والمساواة)
(قال السكاكي) في اول باب الابهج والاطناب (اما الابهج والاطناب لهما معانيسين) اي
من الامور النسبية التي يكون تعللها بالقياس الى تعلل شيء آخر فان الموجز انما يكون موجزا
بانسبة الى كلام اريد منه وكذا المصنف انما يكون مصنفا بالقياس الى كلام انقص منه (لا يتيسر
الكلام فيهما الا بترك التحقيق) والتعيين يعني لا يمكن ان يقال على العين ان الاتيان
بهذا المقدار ايجاز وبذلك المقدار اطناب اذ هو موجز وهو مطلب بالنسبة الى كلامين (والبناء
على امر عرفي) ان يتعارف بين اهل العرف في اداء المقاصد من غير رعاية بلاغة ومزية
(وهو متعارف الاوساط) الذين يكتفون باداء اصل المعاني على ما ينبغي (اي كلامهم في
بحر عرفهم في ابدية المعاني) وربما يشغل متعارفهم على الحذف ومع ذلك لا يسمى
اختصارا وابهجا لانه متعارفهم فان عرفهم في طلب الاقبال بازيد وهو مشتمل على الحذف وفي
التحذير اليك والاسد وامرا ونفسه وحدا وسقيا (وهو لا يحمده في باب البلاغة) من
الوساط كذا ظاهر عبارة المفتاح ولا يحمده ايضا من البليغ معهما لانه لا يقصد معهم
بكلالة مزية سوى التجريد عن الزايات وبذلك يرتقي عن اصوات الحيوانات (ولا يذم) ايضا
لانهم ولا من البليغ معهم واما التكلم بمعارفهم اذ عرى عن المزية فلا يحمدهم من البليغ معهم
ويذمهم مع البليغ واذا اشتمل على الزايات التي هم غافلون عنها كافي اليك والاسد فحمدهم لا يحمدهم
من البليغ ولا يذمهم ومن البليغ يحمدهم لان البليغ قصد به من اياته الى الابهجات التي فيها (فلا يجهل
اداء المقصود باقل من عبارة المتعارف) الاولى من المتعارف لان المتعارف هو العبارة
(والاطناب ادائه باكثر من هاتم قال في اخر الباب الاختصار لكونه اسيا يرجع فيه) اي المرجع
في معرفته (تارة الى ما سبق) اي كونه اقل من عبارة المتعارف وهذا التفصيل مناسب من تفسير
الشارح حيث قال اي الى كون عبارة المتعارف اكثر منه لان المطابق لاساس في ما ذكرناه الا
ان الشارح راعى المناسبة بقوله (واخرى الى كون المقسام اي ظاهر المقام خلتها باسطة مما
ذكر) اي ذكر في المقام ولا اختصاره بيان كونه اقل من عبارة المتعارف وكونه اقل مما

مطلب باب الابهج
والاطناب

يقضيه ظاهر المقام هل الابهج كذلك لم يعلم من كلام المفتاح صريحنا فمهم من قوله
في ذكر امثلة الابهج ومن امثلة الاختصار انه لا يفرق بينهما بل المتبادر من قوله ان الاختصار
لكونه من الامور النسبية في مقام تحقيق الابهج انه لا يفرق بين العبارتين (وفيه نظر) قد يقصر
نظر المصنف وفات عنه امر ان ظاهرا ان احدهما انهم جعلوا نحو نعم الرجل زيد من الاطناب
ولا عبارة للاوساط غيره وانما هما لم يحفظ تعريف الابهج عن دخول الاختلال وتعريف
الاطناب عن الحشو والتطويل (لان كون الشيء امر انسيا لا يقتضي تعسير تحقيق معناه) لان كثيرا
من النسيات يعرف تعريفات جامعة مانعة وقد عرفت ان مراد السكاكي بتعسير التحقيق
تعسير تحقيق مقدار الابهج والاطناب لا تعسير تعيين مفهومه بمسائل الشارح كيف وقد
تبين مفهومهما في كلام السكاكي وفيه انه تبين بالبناء على امر عرفي على طبق دعواه
انه لا يتيسر الا بالبناء عليه (ثم البناء على المتعارف والبسط الموصوف رد الى الجهالة) واجاب
عنه الشارح بان عرف الاوساط معلوم للبلوغ وغيره فتعين الابهج والاطناب به نافع للكل
واما البناء على البسط الموصوف فانما ينفع البليغ لانهم يعرفون ان كل مقام يقتضي اي مقدار
من البسط وفيه بحث لان مراد ارف اوساط العرب لا يتيسر للتعين فلف لا ينفع الابتناع
لغة العرب والتضييف عام لكل محصل فهو رد الى الجهالة لكثير من المخاطبين وان البليغ
لا يحتاج الى علم المعاني فتعريفات الفن لطايب البلاغة للبلغاء فالتعريف بما يخص معرفته بالبناء
رد الى الجهالة نعم انما ينفع التعريف لان معرفة ما سبق في الابواب السابقة يكفل من معرفة
المقامات ما يكفي في معرفة البسط اللابقي بالمقام (والاقرب) الى الصواب والافهم (ان يقال
المقبول من طرق التعبير عن المراد) احتراز عن غير المقبول من الاختلال والتطويل والحشو
تأدية اصله الاولى تأديته لان المراد بالمراد اصله بل الاول المقبول من طرق التعبير عن اصل
المراد تأديته (بلفظ مساو له) اي لاصل المراد (او) بلفظ (ناقص عنه واف او) بلفظ (زائد
عليه لقائده) واعتمد في معرفة ان الاول مساواة والثاني ايجاز والثالث اطناب باشعار المفهومات
بذلك كما لا يخفى وههنا اباحت الاول انه اراد بالمقبول المقبول مطلقا سواء كان من البليغ او من
الوساط فالزائد واناقص غير مقبولين من الاوساط لانها خروج عن طريقهم
لا داع وان اراد المقبول من البليغ فليس المساوي والناقص الوافي مقبولين مطلقا بل
اذا كانا لداع والثاني ان قولنا جاءني انسان وقولنا جاءني حيوان ناطق كلاهما تأدية اصل
المراد بلفظ مساو له فينبغي ان لا يكون احدهما اطنابا والاخر ايجازا او بالجملة لا يشغل تعريف
الابهج ايجازا القصر والثالث ان قولنا جدا لك ونظائره مساواة بتعريف السكاكي ايجاز
بتعريفه فزاعده مع السكاكي في نقل اصطلاح القوم ومثله لا يسمع منه بدون سند قوي ولو قيل
المراد المساوي بحسب عرف الاوساط (فتعريفه يؤول الى ما ذكره السكاكي) ويرد عليه ما ورد
عليه الرابع ان الابهج والاطناب والمساواة مختصة بالكلام البليغ كما علم من تقسيم الفن الى
الابواب الثمانية فلا يتم تعريف الابهج والاطناب ما لم يقيد بالبلاغة لجواز ان يكون الناقص
الوافي غير فصيح وكذا الزائد لقائده (واحتراز يواف عن الاختلال) وهو ان يكون اللفظ ناقصا
عن اصل المراد غير وافي ببيانه وانما احتراز عنه ليتم التعريف المشار اليه للابهج والاطناب لا يكتفي
وصفه بالمقبول وهكذا الاحتراز بقوله لقائده (كقوله) اي الحارث بن خلداء ليس كرى والشكر
قيلتان من العرب على ما في القاموس بنو يشكر بن علي بن بكر بن وائل وهو يشكر بن ميسر
ابن صعب (والعش خير ظلال النوك) بالضم والفتح احق (من عاش كذا) قال الشارح اي من
عاش من عاش مكدودا متعوبا والاعذب ان يراد بالعش ذوالعش كانه صار في ظلال

وقاب عنه نسخة

الجهل عين العيش وجبئذ يستفاد فعموم عيشه من جملة عين العيش ولا يكون اخلا لا
(اي الناعم في ظلال النوك) ففيه اخلا لا حيث فأت وصف العمومة (خير من الشاق في ظلال
العقل) ففيه اخلا لا لغوت التقيد بظلال العقل ولا يخفى انه بلايم تقيد العيش الشاق بكونه في
ظلال العقل وينبغي ان يقول في شدة احراق اشرافات العقل وكأنه اوقعه في التعبد بظلال العقل
المشاكلة وقال الشارح لا اخلا لا اذ قد اشتبه ان عيش الجاهل لا يكون الا ناعما فاستغنى به
عن تقيد العيش في ظلال النوك بالناعم مع ان لفظ الظلال لا يخلو عن اشعاره واطلاق العيش
الشاق ادعاء ان العيش الشاق لا يكون الا لعاقل حتى انه اوقفا لكان التقيد تكرارا (ولفائدة)
اي وبقوله ولفائدة (عن التطويل) وهو كون اللفظ زائدا غير متعين فيه الزيادة (بحق) قول
عدي بن الارش يذكر غدر زبانه كقراء ملكة الخيرة لجذبة الارش بالجيم والذال ككريمة
حيث انتظم ساطنتها حيث كشت اليه ان ملك النساء ضعيف لا يحسن في نظر الرعايا ولا انق
ساطنتي فرأيت مصلحتي ان اتحك ويكون ملكي ايضا لك وكانت آهبا من الجذبة
فأرادت ان تأخذ به هذا الغدر وتدفعه فذهب اليها من غير عدة مغرور ابو عدها
فاخذته وامرت بقطع راسه وترك دمه يذهب الى ان مات وجذبة الارش كان ابرص
فهابت العرب وصفه بالا برص فبدلوه بالارش والبرشة بالضم في شعر الفرس نكت صار
يخالف سائر لونه والفرس ابرش وقد دت الاديم راسه في التقيد بالتطوع والاديم الجلد
واراهشان عرفان في باطن الذراعين والضير في راسه وفي جذبة وفي قد دت وقولها
الزباء (والتي قولها كذبا ومينا) الكذب يرادف المسين ولا فائدة في الجمع بينهما ولا يبعد
ان يجعل ذلك حشوا مفسدا لان عطف المين يفيد المغايرة وهي باطلة (وعن الحشوا المفسد
كالتدني في قوله) ابي الطيب (ولا فضل فيها) اي في الدنيا (للشجاعة والتدني وصبر الفتى
لولا لقاء شعوب) شعوب بالفتح علم النية سمي لها لانها تفرق الاجتماع غير منصرف
للعلمية والنسابة كسرت للضرورة وهل انصرفت كما قال الشارح فيه تردد لان الجر
بالكسر يحصل للجمع باب ما لا ينصرف باللام والاضافة مع ان البعض غير منصرف
بالانفاق فجرد الكسر بلا تنوين لا يدل على الانصراف فالمعنى انه لا فضيلة في الدنيا
لشجاعة والعطاء والصبر على الشدايد على تقدير عدم الموت وهذا يصح في الشجاعة
والصبر دون العطاء فان الخلود يزيد الحاجة الى المال فزيد فضل العطاء مع الخلود وقبل
المراد بالتدني بذل النفس فلا يكون حشوا مفسدا ورده الشارح بانه لا يفهم من لفظ التدني
وبانه لا معنى لبذل النفس على تقدير عدم الموت الا ان يأول بعدم التعرض عن الهلاك
وهذا بعينه معنى الشجاعة ورد الشارح انما يتم لو كان مراد القائل تصحيح الشعر كما
يشعر به عبارة المصنف في الابضاح اما لو كان الناقصة في كونه حشوا مفسدا فلا لانه
على مقتضى رده الاول يكون ايجازا محلا وعلى مقتضى رده الثاني يكون تطويلا لا
ان يقال يتعين الثاني للزيادة لابهامه ومفسد لابهامه خلاف المقصود فان قلت الحشو
المفسد ما يكون زائدا غير محتاج اليه في اداء المقصود ويكون مفسدا ولا شبهة في ان
الشاعر قصد ترتيب عدم الفضل للتدني على انتفاء لقاء شعوب ولا بد منه في اداء هذا
المقصود نعم انه كاذب وفرق بين الكاذب والحشو المفسد قلت هذا اشكال قوي وغاية
ما يمكن ان يقال في دفعه ان مراده انه لا فضل لمجموع هذه الاعمال فلو لا الموت لانه
مع فضل التدني لا فضل الاخرين فيصح انه لا فضل للثلاثة والمال في الفضل
عن الشجاعة والصبر فذكر التدني زائدا موهما خلاف المقصود فيكون حشوا مفسدا

ويمكن ان يقال ذكره استطراد لما جرى ذكر اثنين مما اشتهر بالفضل على لسانه
جرى الثالث الذي يذكر معهما في مقام بيان الفضائل وذكر ابن جني في تصحيح البيت
ان في الخلود وتفضل الاحوال من يسير الى عسير ومن شدة الى رخاء ما يسكن النفوس
ويسهل اليوس فلا يظهر للبدل كثير فضل والا فرب ان اجل فضائل المال واعلى
ما بعده الهيم في حرزه ان ينسب به الى دفع المهالك وفي ويتوق به عن الفضاء فلو لا لقاء
شعوب لم يكن له هذا الفضل فللتنبية على عظم هذا الفضل في جنس الفضل كانه
لا فضل له سوى ذلك (وغير المفسد وكقوله واعلم علم اليوم والامس قبله) ولكنني عن علم
ما في غدي قوله قبله صفة الامس بتقدير الكائن قبله وهو الوصف للنا كيد وانما صار
حشوا لانه لا فائدة للنا كيد فيه بخلاف ما ابصرته بعيني وسمعت باذني وضربت بيدي فانه
يدفع الجوز بالا برص والسماع عن العلم بلا شبهة وبالنسب عن الامر به ولك
ان نقول اللام للاستغراق اي كل امس ووصفه بالقبلي من قبيل وصف الجنس بما يعم كل فرد
تبين العموم وتخصيصه كاذب في قوله تعالى وما من دابة يد على الارض ولا طائر
يطير يحتاجه (المساواة) قدمها مع تأخيرها عن الايجاز والاطناب في مقام التصوير لسهولة
مباحثها فاراد ان الشغل بمباحث كثيرة لا وجوبها بعد الشراغ عنها واما في مقام التصوير فراعى
علو شأنها في باب البلاغة وقال الشرح قدمها لانها الاصل والمقيس عليه وفيه ان المقيس عليه
للمساواة والايجاز والاطناب هو المعنى على ما اختاره المصنف (بحق) قوله تعالى ولا يخفى الكبر
السي (الاباهة) اي قول النابغة مخاطبا باقا بوس عرب كاووس النعمان بن المنذر ملك العرب
(فانك كالليل الذي هو مدرى وان خلت ان الليل) اسم موضع من انتهى عنه اي بعد
(عنك واسم) شبهه بالليل في حال سخطه وضمن هذا التشبيه امورا احدها انه يدرك لا محالة
كاهو شان الليل وانه لا يخفى ادراكه به بل يشمل الجميع وتخصيصه به في الذكر لداع وانه
كان في غاية البعد بصل اليه وبجأوزه ولا ينتهي بكان هو فيه وان الليلة سخطه نهار
لطيف ولادوام لسخطه ومن لطايف البيان انه ذكره مقدما على نفسه متباعدا عنه ثم
ذكره متاخرا متباعدا عنه تصور اوصوله اليه مع بعده وتجاوزه عنه وذكر نفسه
بصورتين تصور رايوت خيالا لا نه يبدل صورته من هو له قال الشارح المحقق فان قيل
لا يطابق شي من المثاليين لظهور الايجاز فيهما واما في الآية فلحذف المستثنى منه واما
في البيت فلحذف الجزاء ونحن نقول ولحذف المعطوف عليه للشرط فلنا اعتبار ذلك امر لفظي
ورعاية للقوانين الخوية من غير ان يتوقف عليه تأدية اصل المراد حتى لو صرح بذلك
لكان اطنابا بل بما كان تطويلا وبالجمله كون اللفظ البيت والاية ناقصا عن اصل المراد على
انه قد صرح كثير من النحاة بان مثل هذا الشرط اعني الشرط الواقع حال لا يحتاج الى الجزاء
هذا ولا يخفى عليك ان ذكر المستثنى منه انما يمكن لفائدة يكون حشوا وانه يشكل كون البيت
مثالا للمساواة باعتبار حذف متعلق الخبر الظرف ايضا وليس لك ان تجيب بانه رعاية لامر
لفظي ولا حذف عن التحقيق لانه يتنافى ما قد سبق منهم من ان التكنة في جعل الخبر جملة
ظرفية اختصارا افعلية فانه يشعر بانهم جعلوه ايجازا الا ان يقال التحقيق انه لا حذف
والتقدير لامر لفظي كايقتضيه التمثيل بالبيت وما سبق كلام ظاهري حتى ان ذكر متعلق الخبر
الظرف يكون حشوا مفسدا لوجوب حذفه اذ الافساد اعم من ان يكون افسادا لقا عدة
اللفظ والمعنى فاذا ذكره الشارح من انه او ذ كر لكان تطويلا لا وثوق عليه (والايجاز ضربان
ايجاز القصير وهو ما ليس بحذف) اي يحذف حذف او بلس حذف (بحق) واكرم في القصص

الثلاثة نسخة

بعقد نسخة

ان تجعل نسخة

سبب نسخة

حيوة) قال صاحب المفتاح هو علم في الإيجاز ووجهه انه رجع على ما هو اوجز كلام فيما بين البلاء على ما بينه المصنف (فان معناه كثير ولفظه يسير) اوضح المصنف كثرة معناه بقوله في الايضاح لان المراد به ان الانسان اذا علم انه متى قتل قتل كان ذلك داعيا له قويا الى ان لا تقدم على القتل فانفع بالقتل الذي هو قصاص كثير من قتل الناس بعضهم لبعض فكان ارتفاع القتل حيوة لهم وفيه بحث لان ما ذكره دليل على دعوى ان في القصاص حيوة والدليل لا يراد بلفظ الدعوى حتى يقال معناه كثير باعتباره ولو كان الدليل موجبا اكثر من معنى الدعوى لكان كل دعوى نظري ايجازا (ولا حذف فيه) اورد عليه ان ما ذكره المصنف في بيان كثرة معناه يفيد ان الحيوة في شرع القصاص او العلم به فيه حذف ويذهب ان معنى النظم ان القصاص منشأ الحيوة وغايته ان منشأه مبنية بان العلم او شرعه يوجب الحيوة والمراد بتبني الحذف نفي حذف الكلمة اذ هو المتبني في ايجاز الحذف فلا يرد حذف كلمة في (وفضله) اي رجحان قوله ولكم في القصاص حيوة (على ما كان عندهم) اي في اعتقادهم (اوجز كلام في هذا المعنى) وهو القتل اني للقتل اي في معنى في القصاص حيوة وتبني بلفظ عندهم على انه ليس كذلك في الواقع كما افاده بيانه ومن قصور نظريتهم انهم لم يشبهوا ان قولنا القتل اني له اخصر منه (بقلة حروف ما ينظره) اي اللفظ الذي ينظر قولهم القتل اني للقتل (منه) اي من قوله ولكم في القصاص حيوة وما ينظره منه ما سوى لكم لكونه زائدا على معنى القتل اني للقتل فالحروف اللازمة وقفا ووصلا في النظم عشرة مط وفي قولهم اربعة عشر (والنص على المطلوب) الذي هو الحيوة اذا انتفاء القتل لس مطلوبا لذاته بل يطلب للحيوة والنص على المطلوب اعون على القبول (وما يفيد تنكير حيوة من التعظيم) ولا يخفى ما في التعظيم او النوعية في مقام المنع على الصاد شرع القصاص من اعانته على القبول وبين وجه تعظيمه بقوله (لانه) عما كان عليه من قتل جماعة بواحد) فالمنع في هذا الجنس من الحكم الذي هو القصاص حيوة عظيمة ولك ان تريد تعظيم الحيوة الحيوة مع سلامة الاعضاء اذ القصاص يعم العضو والنفس (او النوعية وهي الحيوة الخاصة للقاتل والمقتول بالارتداد) لا وجه تخصيص النوعية بهذا الوجه والتعظيم بالوجه الاول بل كل من الوجهين يصلح ان يكون وجه الكل منهما وفي كون التعظيم او النوعية خارجا عن المطلوب نظر اذ المطلوب الحيوة العظيمة او نوع من الحيوة فافادة التعظيم او النوعية داخلية في النص على المطلوب (واطراده) لجران الحكم في كل قصاص بخلاف حكم القتل فانه لا يجري في القتل الذي هو ليس بقصاص لانه ادعى للقتل وفيه ان مقصودهم بالقتل القتل في مقابلة القتل فيكون مطردا ويمكن دفعه بان القتل في المقابلة يجوز ان يكون قتل جماعة بواحد نعم لو اريد قتل واحد لواحد لكان مطردا لكنه ليس مقصودهم ويرد ان الكلام في الفضل بحسب البلاغة وعدم الاطراد في الصدق ولا بنا في البلاغة فالاولى والنص على المقصود لان مرادهم القتل في مقابلة القتل ولفظ القتل ليس نصا فيه بخلاف القصاص فانه نص فيما قصده (او خلوه عن التكرار) بخلاف قولهم فانه يشتمل على تكرار القتل والخلو عن التكرار فضيلة واورد عليه ان فيه رد العجز على الصدر وهو يوجب حسنا ودفعه الشارح ان التكرار من حيث هو تكرر متقصصة وفضيلة من حيث انه رد العجز على الصدر وليس بشي لانه يعارض خلوه عن التكرار ما يلزم التكرار من رد العجز على الصدر فلا يصير سببا للترجيح لوجود المعارض نعم في كونه رد العجز على الصدر بحيث وهو انه في التكرار يكون احد اللفظتين في اول الفقرة والاخر في اخرها وفي كون قولهم فقرة بحث (او استغناء عن تقدير محذوف) بخلاف قولهم فانه يحتاج الى تقدير المفضل عليه قال المصنف اي القتل اني

من تركه ولا يخفى ان التكرار لا يبنى القتل حتى يصلح لان يكون مفضلا عليه فالمراد اني من كل زاجر ويحج عليه احتياج في القصاص الى متعلق فلا يستغنى عن المحذوف والجواب ما عرفته (والمطابقة) اي وباشتماله على صفة المطابقة وهي الجمع بين المتضادين من القصاص والحيوة وفيه ان القتل ونفيه ايضا متضادان ومنهم من زاد في وجوه الترجيح ما فيه من القرابة من جعل القصاص الذي ينافي الحيوة متساويا ولم يلفت اليه المصنف ولقد احسن وان ذكره في الايضاح لانه مشترك لان في قولهم ايضا جعل القتل سببا لا تنفاه ورجح ايضا بما فيه من السلاسة لسلامته عن توالي الاسباب الخفيفة لتوالي متكررين فيه كثيرا بخلاف قولهم فانه لم يتوال التكرار فيه الامرة ورجح ايضا بتقديم المستند للاختصاص بمبالغة ورده الشارح بان التقديم على المبدأ التكرار لا يفيد ويرد نصهم على التخصيص في قوله تعالى لا فيهما غول الا ان يقال اراد التكرار الصرف وبعد فيه انه لا تراحم في التكرار فليكن تقديم الخبر الصحيح المبدأ والاختصاص ايضا (وايجاز الحذف) عطف على ايجاز القصر قدم ايجاز القصر لقلته مباحته وعلو درجته (والمحذوف اما جزء كلمة) فضلة كان او عدة مفردا كان او مركبا (مضاف) خبر مبتدأ محذوف اي هو مضاف والجملة صفة جزية جملة وقيل بدل من جزء جملة (نحو واسئل القرية) اي اهل القرية (او موصوف بنحو) قول العرجي عبد الله بن عمرو بن عثمان الشاعر والعرج كلفس بالهملتين والجميم منزل بطريق مكة سمي به لتولده فيه (انا ابن جلا) في القاموس ابن جلا واضح الامر كابن اجلى ورجل معروف غمته وطلاع الشيا من اضع العمامة ثم فوفى طلاع الشيا براديه ركاب اصحاب الامور بفهم هابهم فنه وبخاربه وجوده رأيه او فاصد معاني الامور كذا في القاموس (اي رجل جلا) تقدير الموصوف باعتبار اصل التركيب ولا فقد عرفت ان هذا التركيب بمعنى واضح الامر وجلا في الاصل بمعنى انكشف امره لا بمعنى كشف الامور على ما جوزه الشارح كما لا يخفى عليك قال الشارح المحقق وقيل ان الصفة اذا كانت جملة لا يحذف موصوفها الا اذا كان بعضها مما قبله ومحرورا بمن اوفى كقوله تعالى ومنهم دون ذلك وما في القوم دون هذا اي رجل دون هذا وفي غيره نادر سيما اذا لم يضاف غير الزمان الى الجملة فلفظ جلا ههنا علم لم ينون لحكاية مع الضمير اذ لو جعل مجرد الفعل علمائون لان الوزن غير مختص ولا في اوله زائدة كزيادة الفعل فينصرف هذا ولا يخفى عليك انه لا يساعد ما نقل عن القاموس وايضا لا يوافقه ما ذكره الشارح في البدع ان الشعر لسبح بن وثيل الا ان يجعل قوله انا ابن جلا تشبيها بليفا (او صفة نحو وكان وراءهم ملك باخذ كل سيفين فقصبا اي صحبة او نحوها) من الالفاظ المقاربة لها من سالة وغير معيبة (بدليل ما قبله) وهو قوله فاردت ان اعيد افاقه يدل على ان الملك كان لا باخذ الا الصبيحة (او شرط كما مر) في اخر باب الانشاء (او جواب شرط) لا يخفى انه لو كان الحكم في جزاء الشرط وكان الشرط قد اكاد عليه كلام المصنف في اول بحث احوال المستند وشرحه الشارح المحقق والسيد السند في انه مذهب المفتاح والمصنف لكان حذف جزاء الشرط من حذف الجملة وابقاء قيده كما في قوله ليعق الحق فانه لا فرق بينهما في حذف اصل الجملة وابقاء مثله (اما بمجرد الاختصار نحو واذا قيل لهم انقوا ما من ايديكم وما خلفكم لعلكم ترحبون اي اعرضوا بديل ما بعده) وهو قوله تعالى وما تأتئهم من آية من آيات ربهم الا كانوا عنها معرضين (اولدلالة على انه شي لا يحيط به الوصف) فلا تصب قرينة تدل على خصوص محذوف وكذا فيما اشار اليه بقوله (او لذهب

نفس السامع كل مذهب ممكن) وفيه غاية تفخيم الجزاء في السرة او المساءة لانه لا يتصور شيئا الا ويجوز ان يكون فوقه وفي التعيين ينهي تفخيمه الى حد اوفيه ابقاء ذهن السامع فيه على مكث بخلاف ما لو عين فانه يمرض عنه بعد التعيين ويذهل عنه بسرعة لتوطين نفسه عليه اول جاء دفعه بما يظنه دافعا فان قلت هل يقدر في النظم جزاء بلا قرينة فيكون عبثا لعدم فهم السامع فهو بمنزلة التكلم بما لا يفهم ولا يقدر فيكون الغاء الشرط الغاءا لا يصح السكوت عليه قلت هذا اشكال قوي واظن انه اذا لم تنصب قرينة على الخصوص يقدر مذهبا تقديرا فعل شيئا هو الغاية في ذلك وحذف مثل هذا الجزاء لتذهب النفس كل مذهب ممكن بخصوصه حتى يقر الجزاء عليه ويكون بذلك شاملا في تعيينه من عند نفسه اول يفهم ان الجزاء ذلك حذف المسالفة في علوه بتخييل ان ترك ذكره للدلالة على انه لا يحيط به الوصف (مثال ما لو تولى اذ وقعوا على النار) وقوله تعالى حتى اذا جاءها وفجئت ابوابها ولا اظن بك ان تقتصر في نكاح حذف جواب الشرط على ما ذكر بل ترى فيه ما سمعت سابقا سر يع الجريان كاختيار تنبيه السامع او مقدار تنبيهه او الاحتراز عن اثبت بناء على الظاهر او تخيل العدول الى اقوى الدليلين من العقل واللفظ او تنبيهه او ادعاءه تنبيهه وكان تخصص هو لا بالذكر للتنبيه على كثرة اعتبارها في هذا الحذف ولهذا لم يتعرض لتكنة الحذف في سائر المحذوفات (او غير ذلك) عطف على قوله او جواب الشرط لا يجوز ويرشدك اليه (نحو لا يستوى منكم من اتقى من قبل الفتح وقال) والمراد بغير ذلك المستند اليه والمستند والفعل والمفعول والحال نحو البراكر يستين اي منه والمستثنى لا المستثنى منه لما عرفت انه لم يجعل حذفه موجبا للايجاز والمضاف اليه نحو بين ذراعي وجهه الاسد ونحو يارب يا غلام قال الشارح وجواب القسم نحو والفجر والبال عشر وجواب لا ولا شبهة في ان جواب القسم جلة فادخله تحت قوله او غير ذلك وهم وما ذكره في المختصر من ان المراد بالجملة كلام مستقل لا يكون جزءا من كلام آخر ولذا عُد جواب الشرط جزءا من جملة بنقض بجمل قوله ليحقق الحق من حذف الجملة لان المحذوف جزء جملة اخرى هي مجموع الجملة ومتعلقه والاظهر ان جواب ما داخل تحت قول المصنف او جواب شرط قال سبويه لما ظرف بمعنى اذ يستعمل استعمال الشرط نحو كلا (اي ومن اتقى من بعد) وقال (بمعنى المحذوف المعطوف مع حرف العطف) (بدليل ما بعده) وهو قوله اولئك اعظم درجة من الذين انفقوا من بعد وقالوا ويحتمل الآية والله اعلم ان لا يكون فيه حذف وتفسيره بأنه لا يستوى منكم جماعة انفقوا من قبل الفتح وهم مع اشتراكهم في الانفاق قبل الفتح متفاوتون متفاوتهم في الانفاق والاخلاص فيه ويكون قوله اولئك اعظم درجة بيان انهم مع تفاوت درجاتهم اعظم درجة من الذين انفقوا بعد من وقالوا (واما جلة) عطف على قوله اما جزء جملة (مسببة عن مذكور نحو ليحقق الحق ويبتطل الباطل) اي فعل ما فعل ومنه قول ابي الطيب ابي الزمان بنوه في شيبته فسرهم واتيناه على الهرم اي فسانا (او سبب لمذكور نحو) قوله تعالى فقلنا اضرب بعصاك الحجر (فانفجرت اي قدر ففصر به بها ويجوز ان يقدر فان صربت بها فقد انفجرت) قال الشارح فيكون المحذوف جزء جملة هو الشرط قلت جزء من الجزاء ايضا هو كلمة قد وهده الغاء التي يطلها محذوف يسمى فاء فصحة فيل على تقدير ان يكون المقدر الشرط وهو ظاهر كلام الكشاف وقيل على تقدير كون المحذوف جملة مستقلة وهو ظاهر كلام المفتاح انها فصحة وقيل على التقديرين قال الشارح والمشهور في تخيلها قوله قالوا خراسان اقصى ما يراى بنا ثم العقول فقد جثا

خراسانا وكأنه اراد به تأييد ما ذكره الكشاف لان المقدر فيه الشرط كما قال في شرح المفتاح اي ان صح ما قالوا فقد آن لنا جثا خراسانا ويجوز ان يقدر جملة مستقلة اي امتثلنا ما قصد بنا او قضينا ما قصد بنا فقد جثا خراسانا (او غيرهما) اي غير السبب والسبب (نحو قوله فثم الماهدون على ما مر) في بحث الاستيناف من ان التقدير هم نحن على قول (واما اكثر من جملة نحو انا ابشركم بنا وبه فارسلون يوسف اي الى يوسف لاستنبره الرؤيا ففعلوا فافاء وقال له يا يوسف) وما ينهيك عليه البصيرة الوفاة اما المراد بالاكثر من جملة جثا او اكثر لاجلة وبهضها ايضا كما يوهمه ما ذكره في بيان تقدير الآية لان الجملة وبعض جملة من اجتماع القسمين فالمقصود بالتثنية حذف فقه لوفاءه وقال له ولا يخفى ان التقدير اكثر مما ذكره اذ التقدير ارسلون الى يوسف لاستنبره الرؤيا واخبركم بتعبيره ففعلوا الخ (والحذف على وجهين) احدهما (ان لا يقام شيء مقام المحذوف كما مر) بشره كلامه بان ما مر من الامثلة كانه مما يقع فيه شيء مقام المحذوف وليس كذلك فان المحذوف في قوله واسئل القرينة مقام فيه القرينة مقام المحذوف فقال القسمين مر اسكن مثال القسم الثاني مر على المصنف (و) الثاني (ان يقام شيء مقام المحذوف) (نحو وان يكذبوك فقد كذبت رسل من قبلك اي فلا تحزن واصبر) والاظهر ان التقدير فلا يقدح في رسالتك فانه قد كذبت رسل من قبلك قال الشارح انما جعل الجزاء المحذوف لان تكذيب الرسل من قبله متقدم على تكذيبه فلا يصح وقوعه جزاء له بل هو سبب لعدم الحزن والصبر فان البلية اذا عمت طابت ونحن نقول اذا تقدم زمان الجملة الخالبة على زمان عام لها لجعل القصة حال ولا يخفى انه جاز في هذا المقام ولا يذهب عليك ان الحذف ليس بنفس قيام شيء مقام المحذوف ولا عده في جعلها قسم الحذف تسامح والتقدير ذو ان يقام وقد ذهب هذا على الشارح المحقق فلم يتعرض له وقال في قوله ومنها ان يدل العقل تسامح وكأله على حذف مضاف (واداته) اي ادلة لا بد للحذف منه اما التنبيه على اصل الحذف واما التنبيه على خصوص المحذوف (كثيرة منها ان يدل العقل عليه) اي على الحذف (والمقصود الاظهر) فيه مسامحة اي كون المحذوف مقصودا اظهر (على تعيين المحذوف) فيه مسامحة اي على خصوص المحذوف فتلك الدلالة يحصل تعيين المحذوف ولحقاه المباحين خفيتا على الشارح المحقق فلا يكرها لعدم تعرضه لهما مع تعرضه لمسامحة في قوله ومنها ان يدل وكن تابه الدلالة العقل الرشيده ولا تكن في عقل التقليد كالليلد (نحو حرمت عليكم الميتة والدم ولحم الخنزير اي تناولها) هو الاخذ على ما في القاموس فان العقل دل على ان الاحكام الشرعية متعلقة بالافعال المكلفين دون ما ليس في قدرة المكلفين فلا بد ههنا من محذوف يحتمل الاكل والشرب والاستنماء يادها نهيها وبهها وشراها والمقصود الاظهر ما يعم الكل (ومنها ان يدل العقل عليهما) اي على الحذف وتعيين المحذوف نحو (وجاء ربك اي امره او عذابه) فان العقل يدل على امتناع الجحى على الله اذا الجحى يتوقف على الانتقال من مكان الى اخر وما يذهب به الرب بما ينقل من مكان الى اخر كالاطر والنار وكذا ما يامر به بالجحى فالامر بمعنى ما امر والعذاب بمعنى ما يعذب به فلا يرد ان الامر والعذاب امران معقوبان بالجحى لهما وتريد المحذوف بين الامر والعذاب لا ينافي تعيين المحذوف فانه اشارة الى ان جاء ربك لو وقع في مقام يدل فيه العقل على خصوص المحذوف فالعذاب يقدر ذلك الخصوص ولو وقع في مقام لا يرشد العقل الى بخصوص يقدر العام وقد اشكل التردد على الشارح فقال اي يدل على تعيين هذا المحذوف بانه احدهما وليس

اي غفل عنه المصنف

جعلها نسخة

عقار نسخة

المراد انه يدل على تعيين الامر او تعيين العذاب فلنأمل وفهم ما ذكره كان اصعب من فهم ما ذكره المصنف فاخترنا شرح كلامه على انأمل في حق مرادهم فاعرف وانصف ولا يخفى ان العقل لا ينفى بتقدير الامر او العذاب بل لا بد من زائد على العقل من الاقتران وغيره بعين شيئا العقل لا يدل على الحذف وتعيين المحذوف في هذا المثال بل على احد الامرين فانه ربما يجعل تمثيلا في ظهور ايات الرب وهيبته كما يظهر عند مجي السلطان فلا حذف حينئذ ومنها ان يدل العقل عليه والعادة على التعيين نحو هذا كمن الذي لم يثنى فيه) فان العقل دل على ان في قوله فيه مضى فاما محذوف لا معنى للوم الانسان على ذات شخص لان اللوم للانتهاك لا ينبغي فهو ينبغي ان يكون مقدورا وامانهين المحذوف (فانه) بالقبح بتقدير فانه بمعنى ملاحظة (يحمل تقدير في حقه لقوله تعالى قد شققها حبا) اي حرق شفاف قلبها (و) تقدير (في مرادته لقوله تعالى ولود فتاها عن نفسه (و) تقدير (في شأنه حتى يشملها) اي الحب والمرادة (والعادة دلت على الثاني) اي مرادته (لان الحب المفرط لا يلائم في صاحبه عايد في العادة لقهره اياه) اي لعلة الحب المفرط على صاحبه فلا يتقدر على الانتهاء وفيه انه لا يلائم عليه الشيء لا يلام على ما باره ايضا لان مغلوب الشيء مغلوب لازمه فالاولى ان يقال لا عيب في الحب المفرط فلا يلام عليه بل في المرادة فتعين تقديرها فان قلت فليقدر الشأن ويصرفه الاضافة العهد يذالى المرادة قلت هي بعينها المرادة والدال لا يكون معبرا الا في حق المعنى واما العبارة فمذكورة الى مخاطب فليقدر ما شاء (ومنها) اي من ادلة الحذف لتعيين المحذوف (الشروع في الفعل) لان الشروع انما يدل على ان المحذوف هو الفعل الذي شرع فيه واما الدلالة على اصل الحذف فانما هي من جهة ان الجارو المجرور لا بد له من فعل يتعلق هو به كما يشهد به القوانين النحوية كذا في الشرح وفيه ان الخطاب فلما يكون نحويا فلا معنى لجعل طلب الجارو المجرور فعلا متعلقا بمعرفه القرائن بل ينبغي ان يجعل الدليل عليه طلب معنى حرف الجرلة بمقتضى العقل وان تقدير الفعل للجر والمجرور رعاية القواعد النحوية غير متبرعة عند علماء الفن ولذلك يجعل في الفصاح حيوة ايجاز الحذف مع ان حرف الجر يقتضى المحذوف على قاعدة النحوية وبهذا علم ان التمسك بطلب معنى حرف الجر تقدير الفعل ايضا ضعيف انما يطلب الحذف عند عدم تمام الكلام بدونه في (نحو بسم الله الرحمن الرحيم فقدر ما جعلت التسمية متدا) حتى لو قبل قرائتي بسم الله الرحمن الرحيم لا يكون دليلا على الحذف (ومنها الاقتران) اي الاقتران بعد وجود الفعل حتى يصح جملة مقابل للشروع والا فالشروع ايضا اقتران (كقولهم للمرس) على صيغة اسم الفاعل من الاعراس بمعنى اتخاذ التوبة والبناء على الاهل والمراد الثاني (بارفاه والبتين اي اعست) فان كون هذا الكلام مقارنا للاعراس دل على ان المحذوف هو اعست والباء للابسة والمراد بالرفاء الملازمة والاتفاق واصله الاصلاح ومن ادلة الحذف وقد فاتهم دليل تعيين مقام المحذوف كما في بسم الله الرحمن الرحيم لان مقام دعوى الاختصاص عين ان موضع التقدير بعد بسم الله الرحمن الرحيم لا قبله (والاطناب اما بالايضاح بعد الابهام) واما ما فاتهم ولم يضبطوه وهو كمكس ذلك ونسبه اجالا بعد التفصيل لا بهما بعد الايضاح اذ لا يصير ما يقب الايضاح بهما كقوله تعالى فصيام ثلثة ايام في الحج وسبعة اذ احرم تلك عشرة كاملة ليري المعنى في صورتين مختلفتين احدهما مسهية والاخرى موضحة ولا يخفى ان تلك الاراء كعرض الحسنة في لباسين وفيه توجه العقل الى المعنى ومشاهدته بعين الرغبة ما لا يخفى وقال الشارح فيها علمان وعلمان خير من علم واحد هذا وقولهم علمان خير من علم واحد مثل بضرب في مدح المشورة والبحث قال الميداني اصل

قولهم علمان خير من علم واحد ان رجلا وابنه سلكا طريقا فقال الرجل استبحث لنا طريقا فقال ابي عالم قال يا بني علمان خير من علم واحد يضرب في مدح المشورة والبحث كذا ذكره في شرحه للكشاف في تفسير تلك عشرة كاملة فقوله والعلمان الصحيح فيه وعلمان ومن فوائد الايضاح بعد الابهام تسهيل الفهم والحفظ اذ المبهم لو جازته اقرب الى الحفظ والموضح اقرب الى الفهم وفي كل من تلك الوجوه انه لا يفيد الا الجمع بين المبهم والموضح بل لا يفيد الا الجمع بين بيانين ولقوت وجه الايضاح بعد الابهام وانما تكلفه ما ذكره بعد ذلك من قوله (اولئك في النفس فضل يمكن) وما يقب عليه من التعويل وانما يوجب فضل يمكن لان ورود المبهم يوجب توجه النفس اليه والسعي في تحصيله فيقع الايضاح في ان ذلك التوجه انما في حفظ كل الحفاظ فلا حاجة الى ما قال الشارح من ان النفس جلبت على ان يكون المبهم بعد الابهام اوقع فيها من المبهم الاول (ويكمل لذة العلم) قال المصنف وذلك لانه يكون الايضاح علما ولذة عقيب المجهل الذي في الابهام لان الابهام علم غلوط يجهل ثلث النفس منه وتسعى في النجاة عنه فاذا علم غير ممتزج بالجهل حصل له لذة العلم ولذة النجاة عن الالم وفيه انه لا معنى لا يلام النفس قبل اراد اللذة عليها ليكون مع اللذة لذة النجاة عن الالم فالوجه ان هناك لذتين لذة العلم على وجه الابهام ولذة العلم على وجه الايضاح وليس لك ان تقول كمال لذة العلم باعتبار ان العلم بالايضاح غير مشوب بالجهل كالمعلم مع الابهام لانه لا يوجب اراد المبهم بل يقتضى الاكتفاء بالايضاح وفي الايضاح اول تفهيم الامر وتعظيمه وكان وجهه ان لا طريق الى ادراك اعظمه دفعه بل لا بد في الوصول اليهم من التدرج وذكر في تمثله قوله تعالى وقضينا اليه ذلك الامر ان دبر هؤلاء مقطوع مصحين وزاد الشارح واذا رفع ابراهيم القواعد من البيت حيث لم يقل قواعد البيت بالاضافة (مخووب اشرح لي صدرى) فقال للايضاح بعد الابهام للثلاث وفيه تنبيه على انه لا تراحم في الثكاث (فان اشرح لي صدرى يفيد طلب شرح شيء ماله) لان لي صفة نكرة مقدرة اي اشرح شيئا وصدرى بدلا منه لانه خلاف ما يتبادر من النظم بل لانه يفهم من قوله لي اي لاجلي ان المط شرح شيء ماله من غير تقدير فالابهام اعم من الابهام المقدر والمفهوم فان قلت في فهم شيء ماله نظر لجواز ان يقال اشرح لاجلي صدر معلى قلت لا خفاء في تبادر ما ذكره وان كان ما ذكره محتملا فان قلت بكفى في فهم المبهم الفصل ولا حاجة الى قوله لي لان اشرح يدل على طلب شرح شيء ما قلت لا اعتداد بما يفهم من الفعل والالكان كل فصل منع مقعوله التأخر ابراهيم وتفسيره ثم نقول لا اطناب في ذكر الظرف فان اللام للنفع فهو تنبيه للشرح احترازا عن الشرح بما يضره (ومنه) اي من الايضاح بعد الابهام كذا في الايضاح والانصب اي من الاطناب بالايضاح بعد الابهام (باب نعم) ادرج الباب ليشتمل الافعال الاربعة (على احدا القولين) في الخصوص وهو انه خير مبتدأ محذوف بخلاف القول بانه مبتدأ جلة نعم فانه ليس فيه الايضاح بعد الابهام بل الواضح مبتدأ هو المقدم على المبهم وفيه بحث لان المبتدأ متأخره بوضع الخير المقدم فهو عكس باب ضمير الشأن اذ فيه الخير موضح المبتدأ ولا يخفى ان عد باب نعم منه على ما هو الاغاب والافقد تقدم الخصوص (اذلوار بدالاختصار كفي نعم زيد) بانه بحثان احدهما انه لا يصح نعم زيد اذ فيه ضعف التأليف لما ثبت في النحو ان فاعله معرف باللام او مضى الى الهم او مضى بمبركة منصوبة او بما وناؤه انما لو قيل نعم زيد لكان اخلا لان نعم للمدح العام في جنس من الاجناس لا مطلقا فنعى نعم الرجل زيدان زيدا جيد في جميع ما يتعلق

بالعالية ايضا ويمكن دفعهما بان المقصود يتم مدح زيد مثلا في جنس وقد اسكن فيه الاختصار بان يقال نعم زيد في الرجولية ويقدر قولنا في الرجولية بقرينة الا انه التزم فيه الاطناب لالتزام الايضاح بعد الابهام لانه يناسب غرض الباب وهو المباعدة في المدح فامتنع الاختصار وقد اشار الى هذا الامتناع بقوله لو اريد الاختصار فمن وجوه حسنة سوى ما ذكرنا اتباع الاستعمال الواجب وبهذا ظهر ان المراد بقوله الاختصار ما يقابل الاطناب والمساواة دون ما يشتمل المساواة بناء على ان نعم زيد من المساواة كما ظنه الشارح المحقق وصوبه السيد السند فقالا فيه اشعار باطلاق الاختصار على ما يعم الايجاز دون الاطناب موافقا لاصطلاح السكاكي وكيف لا وقولنا نعم زيد في افادة مدح زيد بالرجولية اختصارا لمساواة على ان في اثبات الاصطلاح للسكاكي صعوبة اذا تمسك به السيد السند هذه العبارة وقال لاشك ان نعم زيد من فيل المساواة وقوله وقد نلت عليك فيما سبق طرق الاختصار والتطويل في الاطناب قال السيد السند فقد جعل الاختصار مقابلا للتطويل والظاهر تناوله للمساواة ومن البين انه ليس موجبا للاصطلاح كما اعترف به وانه يحتمل ان لا يكون متعرضا للمساواة لعدم الاعتداد بشأنه ولذا اكتفى في ذكر الباب بالايجاز والاطناب ولو كان الكون عن المساواة موجبا لدخوله في مقابل الاطناب لثبت اطلاق الايجاز ايضا على المساواة باني ان نعم الرجل زيد مدح عام زيد في الرجولية فلا بد من ذكر الرجل وزيد فلا اطناب في الكلام بذكرهما (ووجه حسنة) اي حسن باب نعم (سوى ما ذكر) في صحة استعمال سوى هنا نظرا لانه حرف استثناء ولا معنى للاستثناء هنا والعبارة الصحيحة غير ما ذكر بحمله حالا عن المبتدأ والواقع فيه من تغير عبارة المفتاح وهي صحيحة حيث قال ولولم يكن فيه اي في باب نعم شيء سوى انه يبرز الكلام في معرض الاعتدال نظرا الى اطنابه من وجهه والى اختصاره من اخرا وابهامه الجمع بين المتأنيين مثله في الجمع قديين الاجمال والتفصيل لكن (ابرار الكلام في معرض الاعتدال) وقد عرفت وجهه (وابهام الجمع بين المتأنيين) من الايجاز بحذف المبتدأ والاطناب بذكر الرجل والاجمال والتفصيل والابضاح والابهام والاخبار والانشاء وابهام الجمع بين المتأنيين بوجب استطراف البيان واستغرابه وفيه ظهور سلطان البلاغة في ملك البيان بجمع حيث بين الذنب والقيم وانما قال ايهام الجمع لان حقيقة الجمع بين المتأنيين محال ومن موجبات حسنة سوى ما ذكر اجتماع جهتي البلاغة فيه من الايجاز والاطناب (ومنه التوشيع) قال الشارح التوشيع لف القطن بعد التدف فكأنه يجعل التعبير عن المعنى الواحد بالثنى المفسر باسمين بمنزلة لف القطن بعد التدف وفيه انه بمنزلة التدف بعد اللف لان الثني اشبه باللف والتفسير بالتدف فالوجه انه من قبيل التسمية بالضدور بما يقال الثني بجمعه المتعدد بشه التدف الذي يجعل القطن المتفرق شيئا واحدا وتفصيله يشبه تقسيم المتدوف باللف ولك ان تجعله من قبيل التوشيع بمعنى اعلام الثوب اذ فيه تزيين البيان الذي هو ثوب للمعنى (وهو ان يلقى في عجز الكلام بمعنى مفسر باسمين ثابتهما معطوف على الاول) لا يظهر فرق بين الثني المفسر باسمين وبين الجمع المفسر باسماء ولعلهم ذكروا اقل ما يكون وكذا لا يظهر فرق بين الثني في عجز الكلام وفي انشاءه كان بفال بشيب ابن آدم وخلصناه يشبان الحرص وطول الامل فالأظهر ان يحذف العجز عن التزييف (نحو يشيب ابن آدم ويشب فيه خصلتان الحرص وطول الامل) وكقوله سقني في ليل شبيه بشعرها شبيهة خديها بغير رقيب فازلت في ليلين شعر وظلمة وشمس من حر ووجه

نمبر المفتاح نسخة

خصلتان نسخة

حبیب وخرج عن التوشيع بقوله ثابتهما معطوف على الاول مثل قولنا يشيب ابن آدم ويشب فيه خصلتان احدهما الحرص والاخر طول الامل ان اللابقي جعله منه فتأمل (واما يذكر الخاص بعد العام) هذا بظاهره يصدق على التوشيع وباب نعم ودفعه ان يراد بالعام ما يندرج الخاص فيه بحكمه لا بمجرد ما يكون الخاص فردا منه فلا يراد الخاص الذي هو صفة او بدل من العام قال الشارح المحقق يعني بذكره بعد ان يكون معطوفا عليه فلو قال واما يعطف الخاص على العام لكان اوضح وفيه نظر لان قوله تعالى من كان عدوا لله وملائكته ورسله وجبريل وميكال من قبل ذكر الخاص بعد العام بلا شبهة مع ان جبريل وميكال عطوفان على الله على ما هو الاصح فلا يصح ان يقال واما يعطف الخاص على العام ويستفاد من الكشف في تفسير قوله تعالى اني رأيت احد عشر كوكبا والشمس والقمر رأيتهم لي ساجدين ان الخاص المذكور بعده لا يجب ان يكون متدرجا تحته بحكمه بل لوميزة عن العام واخرج عنه مع مشاركته لما قصد بالعام في حكمه يكون من هذا القسم حيث قال فان قلت لم اخر الشمس والقمر قلت اخرهما ليعطفهما على الكوكب على طريق الاختصاص بيانا لفضلهما واستدادهما بالبرية على غيرهما من الطوائع كما اخر جبريل وميكال من الملائكة ثم عطفهما عليهما كذلك هذا كلامه وحينئذ لا يتم ما وجهناه كلام المتن (للتنبية على فضله) اي على من يذو الخاص (حتى كانه ليس من جنسه) اي من جنس العام (تنزيل للتقارب في الوصف منزلة التقارب في الذات) يعني لما امتاز عن سائر افراد العام بماله من الاوصاف الفاضلة جعل كانه شيء اخر مغاير للعام بيان له ولا يشمله العام وبما لا يبعد عن الاعتبار ان يعطف الخاص على العام تنبيها على كمال نقصانه حتى كانه ليس من جنسه تنزيلا للتقارب في الوصف منزلة التقارب في الذات (نحو حافظوا على الصلوات والصلوة الوسطى) اي الفضلى من غيره من الصلوات من قولهم لا فضل الاوسط قال الشارح هي صلاة العصر على قول الاكثرين وفي القاموس الصلوة الوسطى المذكورة في التنزيل الصبح او الظهر او العصر او المغرب او العشاء او الوتر او الفطر او الاضحى او الضحى او الجماعة او جميع الصلوات المفروضة او الصبح والعصر ما او صلوة غير معينة او العشاء والصبح مما او صلوة الخوف او صلوة الجمعة في يومها وفي سائر الايام الظهر او التوسعة بين الطول والقصر او كل من الخمس لان قبلها صلاتين وبعدها صلاتين قال ابن سيدة من قال هي غير صلوة الجمعة فقد اخطأ الا ان بقوله برواية مسندة الى النبي صلى الله عليه وسلم قيل لا يراد به شغلوا عن الصلوة الوسطى صلوة العصر لانه ليس المراد بهما في الحديث المذكور في التنزيل هذا وينبغي ان يعلم على انه تفسير الوسطى بالتوسط بين الطول والقصر او بصلوة الخوف لاطناب لان المقصود الامر بالمحافظة على الصلوة والمحافظة على وضعها ومنه قوله تعالى ولكن منكم امة يدعون الى الخير وبأمر من المعروف وينهون عن المنكر (واما بالتكرير انكته) ليكون اطنابا لا تطويلا ولهذا قد كذا ذكر اطنابا بتكاثرات الا انه اجل هنا التكنة لانه عرف سابقا تكاثرات الا انه قد يكون فيه التكنة غير ما سبق منه التنبية على ما ينبغي التهمة كما قال تعالى وقال الذي امن يا قوم اتبعوني اهدكم سبيل الرشاد يا قوم انما هذه الحيوة الدنياء متاع فان في تكرار يا قوم التنبية على من يد الشفقة ودفع تهمة عدم الشفقة ومنه زيادة التوجع والعصر نحو قوله فيا ذر معن انت اول حفرة من الارض خطت للسميحة مضجعا ويا قمبر معن كيف داريت جوده وقد كان منه البر والبحر متراعا ولا يبعد ان يجعل نكتة للتاكيد في مات زيد زيد

ومنه زيادة السرور والفرح نحو جاء اخوك اخوك وقد يكون مجر داحضار اللفظ ليرتبط به المتعلق ولا يلبس بعد المتعلق عن المتعلق اما مجردا عن رابط كافي قوله تعالى ثم انزل بك للذين هاجروا من بعد ما قاتلوا جاهدوا وصبروا انزل بك من بعدها لغفور رحيم واما مع رابطة كافي قوله تعالى لا تحسبن الذين يفرحون بما اتوا ويحبون ان يحمدوا بما لم يفعلوا فلا تحسبنهم بمفازة من العذاب ولهم عذاب اليم (كنا كبد الانذار) لنكتة من نكات عرف في التاكيد (في كلاً سوف تعلمون ثم كلاً سوف تعلمون) ولما استشر ان يستبعد كون الكلام تكريرا لان العاطف يستدعي كون المراد بالثاني غير الاول قال لدفعه (وفي ثم دلالة على ان الانذار الثاني ابلغ من الاول) يعني ان ثم مستعار عن التراخي الزماني الى التدرج في درج الارتقاء من غير اعتبار التراخي والبعد بين تلك الدرج فان قلت اذا كان الانذار الثاني ابلغ لم يكن تكريرا قلت كونه ابلغ باعتبار زيادة اهتمام المذنب به لانه زاد في المفهوم شيئا ولجعل قوله وفي ثم ابلغا لما خفي من نكتة الطنب في ذكر ثم محال (واما بالابغال) من اوغل في السداد اذا بعد واختلاف في تفسيره (فقبل هو ختم البيت بما يفيد نكتة بتم المعنى بدونها) لا يخفى ان تمام الكلام بدونها لا يخص الابغال بل كذلك جميع اقسام الاطناب وان تعربف الابغال يشمل الايضاح بعد الابهام وذكر الخاص بعد العام والتكرير اذا كان ختم البيت بل غيرها ايضا من اقسام الاطناب اذا كان كذلك (كزيادة المبالغة في قولها) اي قول الخنساء من مريئة اخيها صخر (وان صخر التاتم) اي غنمى (الهداية) يريد الهداية بذلك الاقتداء (كانه علم) في القاموس هو الجبل للطويل او عام وفي الشعر ح جبل مرتفع (في رأسه نار) فان قوله كانه علم واف المقصود وهو المبالغة في هدائه وقوله في رأسه نار زيادة المبالغة في هدائه هذا اذا كان المراد الهداية به مطلقا اما لو كان المراد الهداية به في ظلمات الجهل فهو ليس من الاطناب في شيء بل لا بد منه في اصل المقصود (وتحقيق) اي وتحقيق (التشبيه في قوله) اي امرى النفس (كان عيون الوحش حول خباياها وحلها) الجزع الذي لم يقب شبه عيون وحش اصطادها واكلها بالجزع وهو باقح والسكون الجزع الخافي الذي فيه سواد وياض تشبه به عيون الوحش لكنه اتى بقوله لم يقب لتحقيق التشبيه لان غير المتقرب احق بان يجعل مشيها به لا ثقة في العين قال الاعشى الظبي والبقرة اذا كانا حين فعيونهما كلها سواد فاذا ما تابدا يياضها فتأبعت الجزع وبهذا ظهر فساد ما قيل انه اراد انه من كثرة اقامتهم في المغاور القت الوحوش رحالهم واخبتهم والمراد كثرة الصيد فان قلت لا يستفاد كثرة الصيد الا ان يكون حول خباياهم وارحلتهم كثرة الجزع وظاهره ليس كذلك قلت كون العيون حول الخيام والرحال يدل على الكثرة قال الشارح المحقق وكدفع توهم غير المقصود في بيت السقط * فسقيا الكاس من ثم مثل خاتم * من الدر لم يهيم بتقبيلة خال * فانه لما جعل الفم كاسا ضيقا مثل خاتم من الدر وكان الكاس غالبا مما يكرع فيه كل احد من اهل المجلس حتى كانه يقبله دفع ذلك بان وصفه بانه لم يقبله ملك متكبر فكيف غيره وقال السبد السند ان البيت يحتمل وجهين احدهما انه لم يكن في نقرها خال اي شامة تميز لونه والثاني ما ذكره ودفع توهم غير المقصود انما اتى على الثاني دون الاول قلت لما شبهه بالخاتم والخاتم ربما يسود بالظفر مما يهيم به ان يكون في نقره شامة يشبه سواد الخاتم فدفعه بذلك ولك ان تريد به لدفع توهم ذكره الشارح اخام الرجل فيكون مبالغة في نقي تقبيله لانه اذا لم يفسر ذلك لخاله فكيف لغيره (وقبل لا يختص بالشعر) وهل يختص في الشعر باخرا لبيت كافي القول الاول وهل يختص في الشعر باخر الفقرة (ومثل ذلك بقوله تعالى قال يا قوم اتبعوا المرسلين اتبعوا من لا يسألكم

اجرا وهم مهتدون) لان قوله وهم مهتدون مما يمت المعنى بدونه لان الرسول مهتد لا محالة وذكر زيادة الحث على الاتباع والغضب في الرسل اي ولا تخسرون معهم شيئا من دنياكم وترى هؤلاء صفة دينكم فينظم لكم خير الدنيا والآخرة كذا في الشرح قلت المسال اتبعوا من لا يسألكم اجرا وهم مهتدون بكليته لان الرسول لا يكون الا كذلك وفيه مزيد الحث كما ذكره فتأمل (واما بالتذييل وهو تعقيب الجملة بجملة اخرى تستل) تلك الجملة الثانية (على معناها) اي معنى الجملة الاولى (للتوكيد) علة للتعقيب ولا يخفى انه يشمل الجملة المؤكدة نحو ان زيد قائم ان زيدا قائم وجاء زيد جاء زيد فينته وبين التكرير عموم من وجد (وهو ضربان ضرب لم يخرج مخرج المثل) بان لم يستقل بافادة المراد بل توقف على ما قبله كذا في شرح ولا بد فيه من قيود اخر نظرا الى ما فسر به الخارج مخرج المثل وهو ما يكون حكما كليا منفصلا عما قبله جاريا مجرى الامثال في الاستقلال وفشا والاستعمال فهذا الضرب المقابل له ينبغي ان يحقق بان لا يستقل او يكون حكما جزئيا او كليا لم يفش استعماله وكان حسن الترتيب ان يقدم الضرب الثاني لانه يوثق الا ان يقال الضرب الاول اشد ارجح طاف بالمقصود من الثاني فلذا قدم (نحو ذلك جزئياهم بما كفووا وهل يجازي الا الكفور على وجه) وهو ان يكون المعنى وهل يجازي ذلك الجزاء المخصوص فيكون منعظا بما قبله لانه حصره في الكفور وشار بقوله على وجه ان هناك وجهها اخر ليس مما نحن فيه وهو ما نقله عن الزمخشري في الايضاح من ان الجزاء عام لكل مسكافة يستعمل تارة في معنى المعاقبة وتارة في معنى الاثابة فلما استعمل في قوله جزئياهم بما كفووا بمعنى عاقبتهم بكفرهم قيل وهل يجازي الا الكفور بمعنى وهل يعاقب الا الكفور قال المصنف فعلى هذا يكون من الضرب الثاني فان قلت لولا ان جزئياهم بمعنى عاقبتهم لا يحمل وهل يجازي على معنى وهل يعاقب فيتوقف على سابقه قلت التوقف لفهم المراد فلا يحتاج بفهم باعتبار دلالة اللفظ وهو لا يتأني الاستقلال انما الثاني ان يكون نفس الحكم متوقفا على ما قبله في انه لا يصح نقي مطلق المعاقبة عن غير الكفور فانه المبالغة في الكفور ويكتفي بالمعاقبة الكفر فعلى هذا ايضا لا بد ان يحمل النظم على انه هل يعاقب ذلك العقاب الا الكفور فعلى هذا الوجه ايضا يكون من الضرب الاول مطلقا لان يقال لا جزاء الا لا الكفر واما الاثابة فمحض فضل لان الشاكر لا يني عمله بما وجده عاجلا واس ما يسمى جزاء الا بارزا في معرضه من غير ان يكون على حقيقة الجزاء (وضرب اخر مخرج المثل) بان تكون الجملة الثانية حكما كليا منفصلا عما قبله جاريا مجرى الامثال في الاستقلال وفشا والاستعمال (نحو وقبل جاء الحق وزهق) اي اضمعل (الباطل ان الباطل كان زهوقا) في الايضاح وقد اجتمع الضربان في قوله تعالى وما جعلنا لبشر من قبلك الخلد الا ان مت فهم الخالدون كل نفس ذائقة الموت فقوله افان مت فهم الخالدون تذييل من الضرب الاول وقوله كل نفس ذائقة الموت من الضرب الثاني فكل منهما تذييل على ما قبله وفي تقريره اشعار بان تذييل يطلق على الجملة الثانية ايضا ولا يبعد ان يكون التذييلان بجملة واحدة (وهو ايضا) اي عاد التقسيم عودا فنه تصرح بان التقسيم لما طاق التذييل لا بقسمته الثاني كما توهمه بعض من المشايخ المذكورين اذ تقسيم القسم ليس عودا لقسمه الا بتأويل بعيد من جعل تقسيم قسم الشيء تقسيما له (اما تأكيد منطوق كنهه الاية) فان زهوق الباطل منطوق

(وامانا كيد مفهوم كقوله) اي الذابغة الذياني (ولست بمسئق انا لانه) اي لا تصلح حال من انا العموم بانني وليس حالا عن ضمير المخاطب في لست او مستحق لان ما يصلح حالا عن الفاعل والمفعول فهو حال عما يتصل به الا بقرينة وليس صفة لاخلالان المعنى على انك است بمسئق انا لان لا يصلح تفرق حاله وذميه خصاله والحال اقرب من معنى الشرط من الصفة لانه قيد للعامل دون الصفة (على شئت) اي تفرق حال وذميه خصال (اي الرجال المهذب) اي المنهج الفعالي المرضي لخصال (واما بالتكبير) ويسمى الاحتراس ايضا) وهو التحفظ سمي به لان فيه تحفظ الكلام عن نقصان الابهام فتناسب النسبة بالتكبير (وهو ان يؤتى في كلام) ان اراد بكلمة في الجزئية بشكل تكبير لا يكون جزء الكلام ويكون جملة مستقلة وان اراد بالظرفية لا يشمل ما اخر الكلام فتأمل (يوهم خلاف المقصود بما يدفعه) اتي بمثالين احدهما للواقع في الوسط والاخر للواقع في الاخر هذا على طبق ما في الابضاح ونحن نقول احد المثالين لدفع الوهم قبل حدوثه والاخر لدفعه بعده (كقوله) اي قول طرفه كسودة (فيستقي ديارك غير مفسدها) مفعول به او مطلق اي سقيا غير مفسد الديار وجعله الشارح حالما بعده (صوب الربيع) اي نزول المطر في الربيع (وديمة) اي مطر في الربيع (اهمي) اي تسيل قيد الذي لغبر المفسد لان نزول المطر سمي السيل قد يكون مفسدا وسببا لخراب الديار كذا في الشرح ولك ان تقول صوب الربيع مصلح في اوله مفسد في اخره لانه يضرب المحصولات فاحترز عنه بقوله غير مفسدها ويحتمل ان يراد بالديار اهلها وسبب محتمل غير مفسد هاهنا بمعنى الامم فها يكون الاستثناء من اهل فيكون من اصل الكلام لا للتكبير (ونحو) قوله تعالى (اذلة على المؤمنين اعزة على الكافرين) فانه لو اقتصر على وصفهم بالذلة على المؤمنين لتوهم ان ذلك لصفهم فاتي على سبيل التكبير بقوله اعزة على الكافرين دفعا لهذا الوهم واشعارا بان ذلك تواضع منهم للمؤمنين واذ لك عدي بعل لتضمن معنى العطف ويجوز ان يكون من قبيل تضمن الشرف والاعلو اي اذلة لهم مع فضلهم عليهم كذا في الابضاح والشرح ونحن نقول الآية لتفهمهم عن الرجوع عن الايمان والمقصود انكم لو ترجمون عن الايمان سيأتي الله بقوم اذلة على المؤمنين اعزة على الكافرين فيقلب حالكم من كون هذا القوم متواضعا لكم الى كونكم اذلة لهم ولا بد في افادة هذا المعنى من ذكر قوله اعزة على الكافرين فهو داخل في اصل المقصود وليس في الاطناب من شيء والله اعلم ومن هذا القسم قول كعب بن سعد القنوي حلهم اذما اخلم زين اهله مع الخلم في عين العدو مهيب فانه لو اقتصر على وصفه بالخلم لاوهم ان ذلك له من عجزه عند القدرة فاذا زال هذا الوهم بان جملة انما هو في وقت تزيين الخلم لاهله وهذا انما يكون عند القدرة والالام يكن زينا واما المصراع الثاني فيزعم المصنف انه نأ كيد لمفهوم قوله اذما اخلم زين اهله مع انه غير حلهم حين لا يكون الخلم زينا لاهله فان من لا يكون حلما حين لا يحسن الخلم يكون مهيبا في عين العدو لا محالة فيكون هذا تذيلا لتأ كيد المفهوم لا تكبيرا كما زعم بعض الناس وفيه نظر لان تذييل التكبير تكبير كالا يخفى فهذا الاعتبار جملة هذا البعض تكبيرا وقال الشارح المحقق وفيه نظر لانا لان من لا يكون حلما حين لا يحسن الخلم يكون مهيبا في عين العدو لجواز ان يكون غضبه مالا يهاب ولا يعباه ويمكن اثبات مانعه به اذ لا يمكن حله مع العدو حسنا لا محالة يكون غضبه مهيبا والا لكان حلما حسنا اذ لا نفع لغضبه قال الشارح والذي يخطر بالبال ان معنى البيت الطيف وادق مما يشعر به كلام المصنف وان المصراع الثاني تكبير وذلك لان كونه حلما في حال يحسن فيه الخلم

يوهم انه في تلك الحالة ليس مهيبا لما به من البشاشة وطلاقة الوجه وعدم اثار الغضب والمهابة فتي ذلك الوهم بقوله مع الخلم في تلك الحالة التي يحسن فيها الخلم بحيث بهساب العدو لتتمكن مهيبته في ضميره فكيف في غير تلك الحالة (واما بالتثمين وهو ان يؤتى في كلام لا يوهم خلاف المقصود) يخرج عنه تثمين ذكر في كلام يوهم خلاف المقصود فان الفرق بين التثمين والتكبير بان التكبير في التثمين غير دفع وهم خلاف الحق لا بانه لا يكون في كلام يوهم خلاف الحق اذ لا مانع من اجتماع التثمين والتكبير (بفضلة) انكنة التعارف فيما بين علماء العربية كون الفضلة بمعنى مقابل العدة فالشارح المحقق حفظ التعارف ومنهم من جملة على ما يزيد على اصل المراد ولا يفتون بمخذه فرد الشارح المحقق في المختصر به لا تخصيص بذلك للتثمين وانه كذبه بذلك كلام المصنف في الابضاح وكلاهما ضعيفان اما الاول فلان المصنف غير محتاش عن ذكر ما لا يخص بقسم في قسم يشهد له قوله في تعريف الالباق بما يفيد نكتة يتم المعنى بدونها واما الثاني فلان المصنف لم يرد في هذا المقام في الابضاح على ما في التخصيص الا نكتة الامثلة مع انه لم يمثل بغير الفضلة نعم ما ذكره في بحث الاعتراض ان من اشترط في الاعتراض كونه بين كلامين او في اثناء كلام وجوز كونه غير جملة يشمل الاعتراض عنده بعض صور التثمين يتألفه فانه لو لم يكن التثمين مخصوصا بالفضلة لم يتوقف شمول الاعتراض ببعض صوره على تجوز كونه غير جملة بل يشمل عند من لم يجوزه ايضا لانه يه دان يكون مراده هذا الموضع لانه مذكور في نفس الكتاب فلامعنى للحالة بالابضاح ثم التخصيص بالفضلة يوجب ان لا يكون قولنا زيد بقاسي مشقة الجوع وبطعم الطعام من التثمين مع انه كقولنا زيد بطعم الطعام مع مقاساة شدة الجوع ولا يخفى انه بعيد عن الاعتبار جدا (كالمباغة نحو وبطعمون الطعام على حبه في وجهه اي مع حبه) من وجهين ذكر في تأويله انهم وهو كون ضمير حبه للطعام اما على توجيه اخر وهو كونه لله فلا يكون من الاطناب لانه لا تدب اصل المراد لا تقول على الوجه الاول ابضا هو لاصل المعنى لانه لا بد منه في اداء انهم يطعمون الطعام مع حب الطعام لانا نقول لولا المباغة في الاطعام لم يكن لافادة ان الاطعام مع حب الطعام وجه ولم يقصد اليه البلغ ولا يبعد ان يجعل الضمير للاطعام اي يطعمون الطعام بناء على حب الاطعام فيكون لافادة ان الاطعام لكون السخا خلقا لهم فلا يكون ايضا مما نحن فيه قال الشارح المحقق وكثليل المدة في قوله تعالى سبحان الذي اسرى بعده ليلا ذكر ليلا مع ان الاسراء لا يكون الا بالليل للدلالة على انه اسرى في بعض الليل قال السيد السند ان هذا وان ذكره الكشاف لكنه اعترض عليه بان البعضية المستفادة من التكبير هي الكون في بعض الافراد لا الكون في بعض الاجزاء ونحن نقول قد حقق ائمة الاصول ان اطراف المنصوب هو المضاد فلا بد ان يستوفي المظروف جميعه الا ان الآية ترد قولهم لا قول الكشاف للاجماع على ان الاسراء كان في بعض الليل ولك ان تقول اراد بقوله في بعض الليل في بعض افراده لكنه بعدني ان افاد ان الاسراء كان في بعض الليل ليس زائدا على اصل المراد (واما بالاعتراض وهو ان يؤتى في اثناء الكلام او بين كلامين متصلين معنى بجملة او اكثر لا يحل لها) اي الجملة او اكثر (من الاعراب لثكنة سوى دفع الابهام) قال الشارح المحقق والمراد باتصال الكلامين ان يكون الثاني بيانا للاول او تأكيذا لاريد لا منه هذا وقد فاته ان يكون الثاني معطوفا على الاول كما في قوله تعالى اتي وضعتها اتي والله اعلم بما وضعت وليس الذكر كالانثى واتي سميتها مريم اعترض فان ما بين قوله اتي وضعتها اتي واتي سميتها مريم اعترض ايضا كما اعترف به والظاهر ان الصفة المقطوعة بما يتصل

معنى الجملة السابقة وكذا جواب سؤال نشأت من الجملة السابقة وقد دخل في التعريف
تذليل وتكميل لا يحل له من الاعراب اذا وقع بين جملتين متصلتين معنى ولا يخص شمول
الاعتراض بعض صور التكميل بما اذا جوز كون الاعتراض مما لا يليه جملة متصلة بما قبل
الاعتراض كما يوهمه ماسياني وينقض التعريف بطوف لا يحل له من الاعراب بين
المعطوف والمعطوف عليه نحو قولك الذين يحملون العرش ومن حوله يسبحون بحمد
ربهم ويؤمنون به ويستغفرون للذين آمنوا فان قولك ويؤمنون به جملة لا يحل لها
من الاعراب وقع بين جملتين متصلتين معنى مع انه لا يسمى اعتراضا كما لا ريب فيه (كالتنزيه
في قوله تعالى ويجعلون لله البنات سبحانه ولهم ما يشتهون) فان قوله سبحانه جملة لا يحل لها
بتقدير اسبحه سبحانه وقعت في اثناء الكلام لان قوله ولهم ما يشتهون ممولان للجعل معطوفان
على مفعولي اعني الله والبنات وليس لله ظرفا لقوا للجعل والالكان الجمل بمعنى الخلق
ولا معنى له وقيل والالكان الفاعل والمفعول ضمير متصلين بشئ واحد وهذا يجوز في غير
افعال القلب ورد بان هذا يجوز في المفعول بواسطة نحو هزي اليك ومعنى الجعل لله البنات
جعله مسخفا للبنات ومعنى الجعل لانفسهم البنات استحقاقهم له ولو جعل قوله ولهم
ما يشتهون حالا لم يكن نصريح بالتوبيخ بجعلهم مستحقين ما يشتهون (والدعاء في قوله)
اي في قول عوف بن يحيى بن زهل بن شيبان يشكو كبره وضعفه (ان الثمانين وبلغتها
قد احوجت سمعي الى ترجمان) اي الى مفسر وهو كنفوان وزعفران وربهم فان
على ما في القاموس فقوله وبلغتها جملة اعتراضية مع الواو ومن لم يعرف الواو
الاعتراضية تكلف في جعل الجملة حالية وشمل هذا الاعتراض كثيرا ما يلتبس
الحال والفرق دقيق (والتنبيه في قوله واعلم فعمل المرء بنفسه) جعل الخطاب
بقوله فعلم المرء بنفسه متبها متوجها الى معرفة ما تعقبه عن قلب حاضر ومن لم يعرفه فسر
بالتنبيه على امر يناسب المقام التنبيه عليه وفيه تنبيه على ان الاعتراض يكون بالقاء (ان سوف
يأتي كل ما قدرا) من التقدير والالف للاطلاق وان هي المحققة واحده ضمير شان مقدر يعني
ان المقدرات لا محالة (ومما جاء بين كلامين وهو اكثر من جملة ايضا) يعني ان فيه تمثيلين
تمثيل ما جاء بين كلامين وتمثيل ما هو اكثر من جملة (قوله تعالى فاتوهن من حيث امركم الله
ان الله يحب التوابين ويحب المتطهرين) نسأوكم حرث لكم) لاختفاء في ان الاعتراض هنا
جملة واحدة وخبره جلتان وليس اكثر من جملة لا يحل له من الاعراب والمثال الواضح قالت رب
اني وضعتنا اثني والله اعلم بما وضعت وليس الذكر كالانثى واني معيها ساريم ولما كان
انصال قوله نسأوكم حرث لكم بقوله فاتوهن خفيائته بقوله (فان قوله نسأوكم حرث لكم
بيان لقوله فاتوهن من حيث امركم الله) يعني ان الماتى هو مكان الحرث لان الغرض الاصل
من شرع انتكاح هو التاسل وبقاء النوع لا قضاء الشهوة بل خلق الشهوة لذلك والتكثف
في هذا الاعتراض التعقيب في التوبة لمن خالف الماتى والتعقب عن غير الماتى لسافه من الاذى
والفذر انذى الاجتناب عن الحيض لاجله وللاعتراض نكت اخرى منها تخصيص احد
الذكورين بزيد التأكيدي في شأنه نحو ووصينا الانسان بوالديه جلته امه وهنا على وهن
وفصالة في عامين ان اشكرى ولو الدك فقوله ان اشكرى تفسير لوصينا وقوله جلته امه
اجبا للتوصية بالام خصوصا ومنها الاستعطاف في قول ابي الطيب وخفوق قلب لورأيت
لهيه يا جنني رأيت جهنما وجعل المصنف والشارح من نكت الاعتراض في البيت
صناعة الطابق وفيه انها من الديق ومنها دفع ما يتضرر به كما في هذا البيت فانه دفع ضرر جهنم

القلب ببناء المحبوة التي هي الجنة ويحتمل ان يكون المقصود التنبيه على ان شفاء هذا الداء
المحبوبة كان النجاة عن جهنم بالجنة ومنها ان السبب لا مرفه غرابه كما في قوله فلا يحجره
يبدو وفي البأس راحة ولا واصله بصفتنا فيه فنكاره فان كون هجر الحبيب مطلوبا لم
غريب في نفسه وهذا لا ينافي ما قبل انه جواب سؤال لان بيان السبب يجوز ان يكون للسؤال
المقدر (وقال قوم قد نكون الكنة فيه غير ما ذكر) الاوضح دفع الابهام (ثم) افترقوا
فرقتين ا جوز بعضهم وقوعه اخر جملة (لا في اثناء جملة) لانها جملة متصلة بها (فلا
يكون بين كلامين ابضا وقد تبعهم الكشف في مواضع (فيتمثل) الاعتراض بهذا التفسير
(التذليل) كلها (وبعض صور التكميل) وهو ان يكون جملة لا يحل لها من الاعراب كما في
قول الحماسي وامامات مناسيد في فراسه ولا طل مناجيت كان قتيل فان الصراع الثاني
تكميل لانه لما وصف قومه بشمول القتل لهم اوهم ذلك ضعفهم فازاله بوصفهم بالانتقام
من قاتليهم وشمول الاعتراض جميع صور التذليل بوجوب ان يعتبر فيه ان لا يكون له محل من
الاعراب فتفسيره كان قاعرا (وبعضهم) عطف على فاعل جوز كان (كونه غير جملة)
عطف على مفعوله وهل جوز وان يكون جملة لا يحل لها من الاعراب الظاهر نعم ولو قال
كونه غير الجملة بلام المهدل لكان جملة لا يحل لها من الاعراب بلا خفا فامل (فيتمثل) الاعتراض
بهذا التفسير (بعض صور التميم) بعض صور (التكميل) وهو ما كان بين الكلام او الكلامين
التصليين معنى وفي الايضاح انه يتمل ما كان كذلك من التميم والتكميل ولا يكون له محل من
الاعراب جملة كان اواقل من جملة او اكثر قال الشارح المحقق فيه اختلال لانه اما ان يشترط
في الاعتراض عتدهؤلاء ان لا يكون له محل من الاعراب ولا يشترط ان يشترط ذلك لم يصح
تجوز كونه غير جملة لان المفرد لا بد له في الكلام من الاعراب ولم يتمل شئ من التميم لانه اما
يكون بفضله ولا بد له من الاعراب وان لم يشترط فلا وجه لتقييد التكميل بما لا يحل له من
الاعراب هذا ويمكن اختيار الاشتراط قوله المفرد لا بد له في الكلام من الاعراب فيه ان المفرد
يجوز ان يكون حرف تنبيه وحرف خطاب وصوتان من الاصوات ولا يكون له محل من
الاعراب قوله لا يتمل التميم اصلا فيه انه مبنى على تفسيره الفضلة بما فسر به وقد
فسر البعض بما يزيد على اصل المراد وامل متمكه في تفسير ما ذكره المصنف
هنا (واما بتفسير ذلك) عطف على قوله اما بالايضاح بعد الابهام (كقوله)
تعالى الذين يحملون العرش ومن حوله يسبحون بحمد ربهم ويؤمنون به فانه لو اختصر
لم يذكر ويؤمنون به لان ايمانهم لا يكره من يثبتهم) فلا حاجة الى الاخبار به اكونه معلوما
(وحسن ذكره) اي سبب حسن ذكره ولك ان تجعله ماضيا من التحسين وفاعله (اظهار
شرف الايمان) او من الحسن وينصب اظهار شرف الايمان على انه مفعول له على مذهب
من لا يشترط نصبه اتحاد فاعله وفاعل عامله (ترغيبا فيه) اي في الايمان لا يقال كما لا يحل
لانكار ايمانهم لانكار تسبيحهم وجدهم فهو ايضا اطناب لاظهار شرف التسبيح والجد
لاننا نقول يجوز ان لا يكون عبادتهم التسبيح والحمد ولا بد من التأمل في مقام بيان غير ما ذكر
ثلاثا يوقع في التباس ماسبق لغير ما ذكر كما وقع للمصنف في الايضاح فاورد امثلة هي من التكميل
والتميم لما هو بغير ذلك (واعلم) ان الاكثر وصف الكلام بالايجاز والاطناب بمعنى حرف (وانه)
قد يوصف الكلام بالايجاز والاطناب باعتبار كثرة حروفه عليها بالنسبة الى كلام آخر
مسأله) اي لذلك في الكلام (في اصل المعنى) وانما قيد المعنى بالاصل لعدم امكان المساواة
في تمام المراد فان للايجاز مقاما ليس للاطناب وبالعكس ولا يوصف بالمساواة بهذا الاعتبار

اذ ليس المساواة بهذا الاعتبار مما يدعوا اليه المقام بخلاف الاجاز والاطناب (كقوله) اى قول اى تمام (تصدع الدنيا) اى تعرض عنها (اذاعن سودد) تمامه ولو برزت في زى عذرا ناهدا لى الهيئة والعذراء البكر والناهد المرأة التى ارتفع تدبها ولا يخفى ان السيادة ايضا من الدنيا فالمراد من الدنيا غير السوداء لان براد سيدة الاخرة والاول اظهر (وكقول الشاعر الاحمر واستنظار الى جانب الفنى اذا كانت العلياء في جانب الفقر) والعلباء كالجراة الفعلة العالبة على ما فى قاموس قال الشارح المحقق اراد بالفنى مسييه اعنى الراحة وبالفقر اعنى المحنة يعنى السيادة مع التعب من جهة عندى من الراحة مع عدم السيادة ولا ضرورة الى المدول عن الظاهر فصراع اى تمام اجاز بالنسبة الى البيت لمساواته لى فى اصل المعنى مع قلة حروفه والمساواة المتحقق اذا حل الفنى على المبالغة فى نفي النظر لاعلى نفي المبالغة فى النظر كما يفيد اول النظر وهذا الاجاز قد يكون اجازا بالفسير السابق وقد يكون اطنابا وقد يكون مساواة وكذا هذا الاطناب (ويقر منه) اى من المصراع والبيت مع التفاوت فى كونهما نظمين وكون ذلك نظما ونزاهة قوله تعالى (لا يسأل عما يفعل وهم يسئلون وقول الحماسى ونكر ان شئنا على الناس قولهم ولا ينكرون القول حين يقول) اى نغير ما شئنا من قول غيرنا ولا يحسر واحد على تغيير ما قول وقال الشارح المحقق انه قال ويقرب لاختصاص البيت بالقول وعموم الآية كل فعل ولك ان تقول الشعر يختص بالناس والاية تشمل كل فاعل ولا يخفى ما فى ختم المعنى بهذا البيت من الغرابة والابتداع حيث اعترض المصنف على السكاكى وغيره والحمد لله الذى انعم علينا بنعمة البيان فوفقنا لتوفية المعانى للحاضرين والقائمين من الاخوان النبى هب لنا معرفة واحد لا تعدد فيه بطرق مختلفة واصحها الدلالة متباعدة عن التشبيه والتعويبه ونجنا بظلمة الحقيقة عن الاطمئنان بالاجاز ونجنا بايضاح كتابات البيان وتخصيصها عما يحول بيننا وبين المغاز واجعل وجودنا المستعارة قرابين البقاء فى الزمان ووفقنا للتميز بسم الله الرحمن الرحيم من الاسماء الحسنى (الفن) لغة الضرب والتزيين ولكل منهما مناسبة بالمصطلح عليه مستغنية عن التبيين (الثانى) اى ثانى الاول فانه جعل الفن الاول اثنين او ثلث الفنون الثلاثة فانه فى المرتبة الثانية لان التعبير فرع ترتيب المعانى فى النفس وما هو داخل فى البلاغة اصل بالنسبة الى ما هو خارج لها فلذا اخرج عن المعانى وقدم عن البديع واما ما قال السيد السند انه اخرج عن علم المعانى لان علم المعانى يبحث عن افادة التركيب لخواصها وعلم البيان عن كيفية تلك الافادة فنزل منه منزلة المركب من المفرد الشعبة من الاصل ففيه ان علم البيان يبحث عن الدلالات العقلية على اصل المعنى لاعلى الخواص على ان آخر كيفية الافادة عن الافادة تفيد رجحان تأخير البيان من غير حاجة الى تنزيله من المعانى منزلة المركب من المفرد قال الشارح فى المختصر قدمه على البديع للاحتياج اليه فى نفس البلاغة وتعلق البديع بالتوابع برده به يحتاج اليه فى نفس البلاغة فى الجملة لانه لا يتم بلاغة كلام بدون اعمال علم البيان اذ الكلام المركب من الدلالات المطابقة لا يحتاج فى تحصيل بلاغته الا الى علم المعانى اذ لا حاجة الى البيان للدلالات المطابقة كما ستعرف وبهذا التحقيق ظهر وجه اخر يقدم على علم المعانى اذ لا بد منه فى بلاغة الكلام اصلا بخلاف البيان (علم البيان) نعمنى يقابل علم المعانى والبديع (وهو علم) اى مسائل مطلوبة عن الادلة او تصديقات بها حاصلة عن الادلة او ملكة هذه التصديقات اعنى كيفية راسخة يتمكن بها من التصديق بمسئلة مسئلة تفصيلا من غير حاجة الى تجنم كسب جديد وانما قيدنا معانى العلم بالحصول عن الدليل وان اطلقها الناظرون فى هذا المقام لما حققنا ان من جمع مسائل العلم بالتقليد

مطلب
الفن الثانى

لا يسمى عالما وتصديقاتها لها لا يسمى علما واستعمال لفظ العلم فى التعريف محتمل لما عرفت من اشتراكه وما يدفع به هذا الخل من ان استعمال اللفظ المشترك فى مقام يصح اى معنى يراد بها لا يعاب بخلافه عن ضرر الاشتراك وهو فهم غير المقتضود مختل لانه وان خلا عن هذا الخل لم يخل عن تحير السامع انه ما ذا اراد (يعرف به) شاع استعمال المعرفة فى ادراك الجزئيات تصورا كان او تصديقا واستعمال العلم فى ادراك الكلليات كذلك فالمعنى علم يعرف به (اراد) كل واحد يدخل فى قصد المتكلم على ان اللام فى (المعنى الواحد) للاستغراق العرفى والمراد بقوله يعرف به يعرف برعايته اذ لو لم يراع ولم يعرض عليه المعنى الواحد الوارد على قصد المتكلم لم يعرف اراده وهذا هو العرف فى وصف العلوم بمعرفة الجزئيات بها قال الشارح فلو عرف من ليس له هذه الملكة اراد معنى قولنا زيد جواد فى طرق مختلفة لم يكن عالما ببيان اقول بل لو عرف من ليس له هذه الملكة اراد كل معنى يدخل فى قصد المتكلم كالمعرب المتكلم بالسليقة لم يكن عالما ببيان وفسر القوم المعنى الواحد بما يدل عليه الكلام الذى روى فيه المطابقة لمقتضى الحال واعترض عليه الشارح بانه مما لا يفهم من العبارة وكلامهم فى مباحث البيان لا يساعده لان الفرد باسره وهو معظم مباحث البيان وكثيرا من امثلة الكناية انما هى مفردات ويمكن دفعه بان تخصيص المعنى الواحد بمعنى الكلام البالغ لاشتهار ان موضوع الفن اللفظ البالغ على ان وصف المعنى بالواحد محتمل ان يكون باعتبار وحدة يحصل للمعنى باعتبار ترتيبه فى النفس بحيث لا يصح تقديم جزء على جزء وهذا هو الوحدة المعبرة فى نظر البلغاء واما المجاز المفرد واما له فالبحت عند راجع الى البحث عن الكلام البالغ قال الشارح وتفيد المعنى الواحد للدلالة على انه لو اورد معان متعددة بطرق مختلفة كذلك لم يكن ذلك من البيان فى شئ ولا يخفى ان هذه الدلالة مستغنى عنها باللام الاستغرافية فانه فى معنى اراد كل معنى يدخل فى قصد المتكلم بطرق مختلفة فى وضوح الدلالة وقد احرز به عن ملكة الاقتدار على اراد المعنى العارى عن الترتيب الذى يصير به المعنى معنى الكلام المطابق لمقتضى الحال بالطرق المذكورة فانه لا يستغنى عن علم البيان وهذه القائمة اقوى مما ذكره السيد السند من ان فيما ذكره القوم تنبيه على ان علم البيان ينبغي ان يتأخر عن علم المعانى فى الاستعمال والسبب فى ذلك ان رعاية مراتب الدلالة فى الوضوح والحقا على معنى ينبغي ان يكون بعد رعاية مطابقة لمقتضى الحال فان هذه كالاصل فى المقصودية وتلك فرع وتتم لها فالاولى ان راعى المطابقة والاولى وضوح الدلالة ثانيا وان لم يكن هذا الامر لازما هذا ولا يخفى انه يعلم منه وجه تقديم علم المعانى على علم البيان قال الشارح والتفسير المذكور للمعنى الواحد يخرج ملكة الاقتدار على التعبير عن معنى الاسد بعبارات مختلفة كالاسد والقضفر واللب والحوارث على ان الاختلاف فى الوضوح مما يباه القوم فى الدلالات الوضعية هذا كلامه وفيه ان تلك الملكة يخرج بالتفسير المذكور سواء كان بالابهاء المذكور او لالان المعنى الواحد متقدم فى التعريف على الاختلاف فى الوضوح والاولى ان يقال يخرج به ملكة الاقتدار عن معنى الشجاع بالفاظ مختلفة فى الوضوح فانه لا يخرج له عن التعريف سواء (بطرق) اى فى طرق واراد بالطرق التراكيب تشبيها للتراكيب بالطرق فى ان المعنى يسلكها فيصل الى فهم المخاطب او فى ان السامع يسلكها فيصل الى المعنى والاول انسب بسوق التعريف الا ان سلوك المعنى فسر به كما يفيد الاراد وقد سلك فى التعبير بالمعنى الواحد عما قصده وهو من قبيل ذكر العام وارادة الخاص بقرينة دقيقة وفى التعبير عن التراكيب بالطرق بطريق الاستعارة وفى التعبير عن الدلالة العقلية عطلى الدلالة فى وجهه

كما يظهر عليك ان شاء الله تعالى سلوك طريق البيان من اعتبارات الدلالات المجازية وان كان الانسب بصناعة التعريف خلاف رعاية لبراعة الاستهلال وتأنيبا للدخيل في الفن قبل الاستهلال ويستفاد منه انه لا بد في البيان من ان يكون بالنسبة الى كل معنى طرق ثلثة على ما هو ادنى الجمع ولا بعد فيه لان المعنى الواحد الذي نحن فيه مستند ومستند اليه ونسبة لكل منها والا يجرى فيه المجاز سيما باعتبار معنى الاتراحي معتبر في هذا الفن فيحصل المركب طرق ثلثة لا محالة ولا يشك عليك انه وان تحقق الطرق الثلثة بهذا الاعتبار واريده كيف تجزم بتحقيق الاختلاف في الوضوح وهو خفي جدا لانه حين على المسير لما خلق له بتفسير ملهم كل احد ما يشاء فان الاختلاف في الوضوح والخفا كما يكون باعتبار قرب المعنى المجازي وبعدة من المعنى الحقيقي ويكون بوضوح القرينة المنصوبة وخفائها فلا محالة بتحقيق المعاني المختلفة وضوحا وخفا ولو باعتبار القرائن التي نصبها في تصرف البليغ فتفيد ايراد المعنى الواحد بطرق مختلفة في وضوح الدلالة بقولنا على تقدير ان يكون لها طرق مختلفة لا حاجة اليه نعم يتجه عليه انه كان الاقتدار على ايراد المعنى الواحد بطرق مختلفة بين من ايا البلاغة كذلك الاقتدار على ايراده بطرق متساوية في الوضوح فلا معنى لادخال الاول تحت البيان دون الثاني الا ان يقال قصد تعريف البيان بخاصة شاملة للمعرف ولا يلزم منه ان يكون كل ما يفاير هذه الخاصة خارجا عن وظائف البيان (مختلفة) تشمل المختلفة في الكلمات التي هي اجزاء المركبات والمختلفة في وضوح الدلالة والابرار بالطرق المختلفة في الاول ليس من البيان في شيء فاخرجه بقوله (في وضوح الدلالة) اما لانه اراد بالدلالة الدلالة العقلية وبه حكم الشارح متمسكا بما سياتي من ان الاختلاف المذكور لا يجرى الا في الدلالات العقلية واما لان الاختلاف في وضوح الدلالة يخص الدلالة العقلية فلا حاجة الى تقييد الدلالة بالعقلية لاجراء الطرق المختلفة بالعبارة وقدوفينا بما وعدنا فلا تغفل عن الموعد وتذكر في التعريف ما يقابل في وضوح الدلالة اعني وخفائها وان ذكر في المفتاح ما يفيد له نطويلا للقوم فجرده كآية عنه لان الاختلاف في الوضوح يستلزم الاختلاف في الخفاء (عليه) اي على المعنى الواحد وسياق تنم ما يملق بالتعريف ويتضح به في بيان قوله والابرار المذكور لا يتأتى في الوضعية الخفائه المحل اللاتني به ولما اراد توضيح التعريف بتحقيق ان ايراد المعنى الواحد بطرق مختلفة في وضوح الدلالة عليه يدور على بعض اقسام الدلالة دون بعض وكان هذا التحقيق محتاجا الى تقسيم دلالة اللفظ الموضوع قال (ودلالة اللفظ) واكتفى بلام العهد عن التقييد بالموضوع لان اللفظ الموضوع هو الذي به يفسد ويستفاد فيما هو المعتاد وغيره خارج عن حيلة الاعتداد وفيه نظر لان دلالة الهيئة ايضا وضعية معتبرة في الافادة والاستفادة ويجري فيها اقسام المجاز فلا وجه لاسقاطه عن درجة الاعتبار في مقام التقسيم وغيره وذلك التحقيق وان يكن في تقسيم الباقي من ان دلالة اللفظ اما على الموضوع له او على غيره وبسمى الاول وضعية والثاني عقلية الا انه اراد مزيد تفصيل وتحقيق للدلالة على غير الموضوع لزيادة تمكين المتعلم المبتدى من معرفة العلم بهذا التعريف هذا على طبق ما جرى عليه الشارح مع زيادة تحقيق ونحن نقول بمساعدة توفيق ان لصاحبه علم البيان فضل احتياج الى معرفة الدلالات اذ بها تجر الحقيقة عن المجاز ويعرف ان يحصل المجاز زباى طريق والى هذا يؤدى تفصيل مقدمة اوجه صاحب المفتاح قبل الخوض في علم البيان بل يتأدى وليت شعري ما افعلهم عنه وهنا دقيقة اخرى محوجة الى ذكر تقسيم الدلالة

في قوله بعده تطويلا دون ان يقول لكونه تطويلا لئلا الى انه ليس كاعده لان فيه اشارة الى ان البليغ ربما بلا حظ كمال الخطاب جلب البيان الخفي منطحا له وربما يكون نظره الى توسط حاله في طلب واضحا فكل من الخفا والوضوح من مطالب البليغ

٧ التزم التجريد نسخة

وتعيين ما يتعلق به التفاوت في الوضوح هي سر التكم بالمجاز والعدول عن الحقيقة من غير ضيق البيان والاعوان هذا ولم يعرف الدلالة لاشتهار امرها فتقول الدلالة هي ككون الشيء بحيث يحصل من العلم به العلم بشيء آخر ولو في وقت لان المعبر عند ائمة العربية الدلالة في الجملة بخلاف اهل الميزان فان المعبر عندهم الدلالة الكلية المفسرة بكون الشيء بحيث يلزم من العلم به العلم بشيء آخر فتعريف الدلالة في مكتب العربية مما يليق به على انه في نفسه محتمل اذ لا يكاد يوجد دال يستلزم العلم به العلم بالدلول والجميع ان يقال هو ككون الشيء بحيث يلزم من العلم به العلم بشيء آخر عند العلم بالعلاقة وبالجملة فالاول هو الدال والثاني هو المدلول وقد يكون الشيء دالا على شيء ومدلول له باعتبارين كالنار والدخان فان كلا منهما دال على الآخر ومدلوله فالعلاقة ان كان الوضع فالدلالة وضعية وان كان اقتضاء الطبع وجود الدال عند عروض المعنى لطبع المحدث للدال فهي طبيعية والا ففعية كدلالة الاثر على المؤثر وكل منها ان كان الدال فيها لفظا فهي دلالة لفظية والافغير لفظية وحصر الدلالة الطبيعية في اللفظية متفوض بحمرة الخجل وصفرة الوجع فلا اعتداده وان اتى به من بعده كل اعتداد وعرفوا الدلالة اللفظية الوضعية بفهم المعنى عند اطلاقه بالنسبة الى من هو عالم بالوضع واعترض عليه بان فهم المعنى صفة للسامع والدلالة صفة للفظ فلا يصدق التعريف على دلالة ما يفهم البعض الى كون اللفظ بحيث لو اطلق فهم المعنى لعلم بوضعه وغيره البعض الاخر بان استصعاب الاشكال ليست بمثابة يحوج الى التغير بل الدلالة نسبة عارضة بين اللفظ والمعنى تابعة لاضافة اخرى هي الوضع وتلك النسبة مبدأ وصف للفظ هي كونه بحيث يفهم منه المعنى العالم بالوضع ووصف للمعنى هو ان فهمه من اللفظ لعل به وكلا الوضعين لازمان لتلك الاضافة فكما جاز تعريفهما بالاول جاز بالثاني ورد التغير بانه تغير التعريف الى ما هو الاولى وليس للاستصعاب وفيه ان الاولوية ممنوع اذ المقدر انهما لازمان للدلالة سواء وليس شيء منهما الدلالة اذ الدلالة عارضة للطرفين وكل منهما عارض لطرف نعم ليس الجواب جوابا عند التحقيق بل يستويه المعبر والمعبر اليه في عدم صحة التعريف احدهما على ان كون الدلالة صفة للطرفين مبدأ وصف للفظ من غير كونه صفة له كذبه اشتقاق الدال منها للفظ واستنادها واضافتها الى اللفظ فالخفا ان الدلالة صفة للفظ ولا يصدق عليها فهم السامع ولا ان فهم المعنى واكن يصدق عليها فهم السامع منه المعنى وان فهم المعنى منه وكما ان الفهم صفة للمعنى او السامع باضافته الى احدهما كذلك صفة للفظ بتعلقه به بواسطة الجار لا تانقول لاختفا فان فهم السامع ليس صفة للفظ ولا ان فهم المعنى فاذا قيد بقولنا من اللفظ لا يمكن ان يصير صفة للفظ لان المطلق اذا لم يكن صفة لشيء لا يمكن ان يكون المقيد صفة له لا تانقول قوله من اللفظ قيد بحسب الصورة غير بحسب التحقيق لان فهم المعنى اذا قيد بقوله من اللفظ يصير بمعنى ما قام باللفظ اي كونه بحيث يفهم منه المعنى وله نظائر فان الحسن صفة الوجه في قولنا زيد الحسن وجد رفع وجهه ولا يمكن جعل حسن خبرا عن زيد ولا نفعاله فاذا قلنا زيد الحسن وجهه منه صح جعله خبرا عنه نفعلا بلا كلفة لانه يفهم معنى العبارة من نسبة الحسن الى الوجه الى نسبة الكون بحيث يحسن الوجه منه الى زيد وبهذا يدفع ما قيل ان صحة التعريف بفهم المعنى منه وهم اذ لا يصح صدق الفهم على الدلالة لانه صفة السامع ولا يصدق تعلقه بالمعنى او اللفظ عليها لانهما صفتان للفهم ولا يصدق المجموع المركب على ان المنادى من التعريف ان الفهم المقيد وقطر ضعف ما

قيل ان لا يخص الا ان يقال تسامحوا في التعريف واعتمدوا على ظهور عدم صحة الجمل
ووجوب قصد ما يصح حمله وطهور دلالة فهم المعنى من اللفظ على كونه بحيث يفهم
منه المعنى لان كونه معنى عرفيا للوصف بحال المتعلق يفنى عن مثله نعم كون اللفظ بحيث
يفهم منه المعنى العالم بالوضع اوضح في المقصود فالتغير اليه حسن وعدول الى ما هو الاولى
بقي ان الدلالة ليست كون اللفظ بحيث يفهم منه المعنى عند الاطلاق بل كونه بحيث يفهم منه
المعنى العالم بالوضع عند حضور اللفظ عنده سواء كان بسماعة او بمشاهدة الحفظ الحظ
الدال عليه او بتذكره فالصحيح الاخصر ان يقال هو فهم العالم بالوضع المعنى
من اللفظ ولا يخفى ان مطلق الدلالة الوضعية (اماعلى تمام ما وضع له او على جزئه او على خارج
عنه) الا انهم خصوا هذا التقسيم بدلالة اللفظ الموضوع لان الدلالة الوضعية الغير اللغوية
على الجزء او الخارج في مقام الافادة غير مقصودة في العادة لانه لا تستعمل الاشارة ولا العقد
ولا النصب في جزء المعنى ولا لازمه وكذا الخط على ان اجزاء الخط موضوعات بازاء جزء
ما وضع له الكل لا بحالة ولفظ التمام اما ذكر لان العادة في البيان ان يذكر التمام في مقابلة
الجزء حتى كأنه لا يحسن المقابلة بدونه فن اعترض عليه بان ذكر التمام لغو يستحق
ان يحذف غفل عن البيان الاعرف (ويسمى) الاظهر ان يقول ونسعى على صفة التكلم
ليكون تبيينها على ان هذه تسمية يائية على خلاف تسمية الميراثين وهو السدى قد مناه
ليس لك ان يقول عبارته للتكلم لانه ينطبق بفصاده رفع كل من الاخرين (الاولى) اى
الدلالة على تمام ما وضع له دلالة (وضعية) لان بناء الوضع فقط بخلاف الاخرين فانه
انضم فيهما الى الوضع امران عقليان هي توقف فهم الكل على الجزء وامتناع انفكاك فهم
الملزوم عن اللازم (و) لهذا يسمى (كل من الاخرين) دلالة (عقلية) وفيه مسامحة
اذ ليست الدلالة العقلية مشتركة بين الاخرين بل المسمى بهما ما يصدق في عليهما اى
الدلالة على غير ما وضع اللفظ عليه ولو جعل عقلية مرفوعة خبر القوله وكل من الاخرين
لخلص من المسامحة وصح كونه نسمى صفة التكلم لكنه خلاف ما يتبادر من نظم
كلامه فالدلالة الوضعية لها معنيان احدهما اعم من الآخر مطلقا والدلالة العقلية لها
معنيان متساويان قال الشارح المحقق انما سميت الاولى وضعية لان الواضع انما وضع
اللفظ للدلالة على تمام ما وضع له فهي الدلالة المنسوبة الى الوضع وكل من الاخرين
عقلية لان دلالة عليهما انما هي من جهة ان العقل يحكم بان حصول الكل في الذهن
يستلزم حصول الجزء فيه وحصول الملزوم يستلزم حصول اللازم وينجيه عليه انما نسلم
ان الواضع وضع اللفظ للدلالة على تمام ما وضع له بل للدلالة على الجزء واللازم ايضا
الا انه اوجب قصد الاول من اللفظ بلا قرينة اذ لم يكن اشتراك والاخرين مع القرينة
وافادة هما باللفظ واستعماله فيهما شاهدا لان الدلالة عليهما ايضا مقصودة بالوضع
واورد ايضا ان الدلالة ايضا متعققة من غير حكم العقل باستلزام حصول الكلام حصول
الجزء واستلزام حصول الملزوم وحصول اللازم ودفع بان المراد بحكم العقل
استحكم بالقوة القريبة من العقل وهو متدفع بان الدلالة ليست من جهة ذلك الحكم بل
من جهة الاستلزام المذكور ولا يخفى انه كان الاولى ان تبين اسماء الاقسام الثلاثة ثم بين
اجتماع القسمين الاخرين في اسم الاقسام يبين اصطلاح الفن دعاه الى تقديم
ما يخص الفن فاخر قوله (و يقيد الاولى بالمطابقة والثانية بالتضمن والثالثة بالالتزام)
ولا يخفى ما فيه من المسامحة اذ ليس تقيد الدلالة على تمام ما وضع له او الدلالة الوضعية

الكلية نسخة

لان منشاء نسخة

الاخرين نسخة

الاخرين نسخة

بالمطابقة بل تقيد الدلالة بالمطابقة لاجل الاولى وتحصيل الاسم له فاستناد الفعل الى
السبب والمتبادر من التقيد التقيد الوضعى حتى حصر البعض التركيب التقيدى في المركب
من الموصوف والصفة على ان التسمية السابقة يجعل التقيد ظاهرا في الوضعى والمراد
التقيد الاضافى لا الوضعى وايضا يوهى العبارة ان السابق من قبيل التسمية وهذا
من قبيل التقيد مع ان الكل من قبيل التسمية ويرد على التقسيم ان اللفظ قد يصد به نفسه كما
يقال زيد علم وحينئذ يصدق على دلالة على نفسه دلالة اللفظ على تمام ما وضع له وعلى دلالة
على جزئه دلالة على جزء ما وضع له وعلى دلالة على لازمه دلالة على الخارج عنه مع انها
لا تسمى مطابقة ولا تضمن ولا التزاما فلا يكون شئ من التعريفات الحاصلة من التقسيم
مانعا والجواب ان من قال بوضع اللفظ لنفسه جعل ذلك الوضع ضميا والمتبادر من اطلاقه
الوضع القصدى ومن لم يقل بدلالة اللفظ على نفسه ولا يستعمل فيه ووضعه له وهو
التحقيق وان كان الاكثر على خلافه فلا اشكال على قوله واورد على التقسيم ان التعريفات
المشتمل هو عليها غير مانعة فانه يدخل في تعريف المطابقة التضمنى الذى مدلوله تمام الموضوع له
وفي تعريف التضمنى المطابقة التى مدلولها جزء الموضوع له فانه يجوز ان يكون مدلول واحد
تمام الموضوع له لفظ بوضع وجزء بوضع آخر بان يكون اللفظ مشتركين الكل والجزء
فيكون دلالة التضمنية على الجزء دلالة على الجزء وعلى تمام ما وضع له
وكذا دلالة المطابقة عليه ويدخل في تعريف الالتزام الدلالة المطابقة التى
مدلولها خارج عما وضع اللفظ له ايضا بان يكون اللفظ مشتركين اللازم والملزوم
ولو فرضت لفظا مشتركا بين اللازم والملزوم وبين المجموع دخل في تعريف كل
من الدلالات الثلاث الاخرى واجاب عنه الشارح بان قيد الحثية معتبر اى المطابقة دلالة
اللفظ على تمام ما وضع له من حيث انه تمام ما وضع له والتضمن دلالة اللفظ على جزئه
من حيث انه جزؤه والالتزام دلالة اللفظ على الخارج من حيث انه لازمه ولا بأس بترك
القيود اعتمادا على شهرتها لان التعريفات امور ضمنية ولا يجب رعاية الامر الضمنى
بل الواجب حفظ التقسيم الذى هو المقصود واختلال التعريفات لا يتخلل بالمقصود
من التقسيم اى ضبط الاقسام لانه لا يخرج منه بهذا الاختلال شئ من الدلالات
وذكر في المختصر ان قيد الحثية مأخوذ في تعريف الامور التى تختلف باعتبار الاضافات
وكثيرا ما يترك كون هذا القيد اعتمادا على شهرة ذلك وانساب الذهن اليه وفيما
ذكره في الشرح من توجيه ترك القيود بحث اما اولا فلان المقصود من التقسيم تعيين
الدلالة المعبرة في الفن او الدلالة المأخوذة في التعريف كما ذهب اليه وبإخلال التعريفات
يتخلل هذا المقصود واما ثانيا فلان التقسيم ضم القيود المتخالفة الى المقسم فاذا لم يراع تخالف
تلك القيود على ما ينبغي اختل التقسيم والمقصود من التعريف اظهار خلل التقسيم
من هذا الوجه لانه انما يتضح بالتعرض بالتعريف وفيما ذكره في المختصر ان قيد الحثية المعبرة
في الامور الاضافية الحثية التقيدية التى توجب الفرق بالاعتبار والحثية المعبرة في مفهوم
الدلالات للتعليل وتوجب التمييز بين افراد الاقسام بالذات واما ما اورده من كلام القوم
من تقيد التعريفات فهو وان يدفع خلل التعريف لكن يتخلل به ما اشتهر فيما بينهم ان تقسيم
الدلالة الوضعية الى الدلالات الثلاث تقسيم عقلى يجزئ العقل بمجرد ملا خطه مفهوم
القسمية بالانحصار ولا يجوز فسماء آخر كيف ودلالة اللفظ الموضوع له بمجموع النصيبين على
احدهما بواسطة انه لازم الاخر ليس دلالة على الجزء من حيث انه جزء بل من حيث انه لازم

جزء آخر فلا يكون تضمنا ولا التزاما لانه ليس بخارج فخرجت القسمة عن ان يكون عقلة بل عن الصحة لانتفاء الحصر والضبط بوجه ما وبخل ايضا بيان اشترائط الزوم الذهني لان اعتبار الزوم في مفهوم يجعل هذا الاشترائط لغوا محضا فان قلت المتعبر في مفهومه مطلق الزوم والبيان لاشترائط الزوم الذهني قلت يجب ان يعتبر في المفهوم الزوم الذهني لان مطلق الزوم لا يصلح ان يكون سببا لدلالة اللفظ على الخارج والا لكان اللازم الخارجى مدلولاً لهذا ونحن نقول دلالة اللفظ باعتبار كل وضع للفظ على انفراده اما على تمام ما وضع له او على جزئه او على الخارج عنه اذ المعنى الوضعى باعتبار الوضع الواحد لا يمكن ان يكون الا احد هما فالحصر عقلى والتعريفات تامة والاشترائط مفيد فهذا مراد القوم في مقام التفسير ولم يبعث التأخرون فظن التعريفات مختلفة فاصطحوها بزيادة قيودوا خلوا خلا لا كثيرا ولا يستبعد فان هذا ليس اول قارورة كسرت في الاسلام وكثيرا ما يجبر المكسورة من العظام * بايدي اضعف الانام * اذا تأيد بانعام الحق والاكرام * ولا يجاب بان اللفظ المشترك لا يتحقق فيه دلالتان اذ يتوقف الدلالة على ارادة المتكلم على قانون الوضع ولا يصح ارادة المعين مع اللفظ ولهذا لا يدل اسم الاشارة واخواته على الموضوع لها ابدا لانها وضعت ليستعمل في فرد معين ابدا على ما زعموا فلو اريد بها الموضوعه هي لهالم يفهم اذ ليست الاشارة على قانون الوضع فاللفظ لا يدل على معنى واحد فان كان تمام الموضوع له فطابقه وان كان جزؤه فتضمن وان كان الخارج فالترام لان توقف الدلالة على الارادة باطل لانها طاعون بان اذا سمع اللفظ وكنا عالمين بالوضع يتقبل معناه سواء اراده اللفظ او لا ولا نفي بالدلالة سوى هذا اذا توقف حق لان دلالة اللفظ الوضعية انما هو بتذكر الوضع وبعد تذكر الوضع بصير المعنى مفهوما لتوقف التذكر عليه فلا معنى لفهمه من اللفظ الا فهمه من حيث انه مراد التكلم والتفات النفس اليه بهذا الوجه نعم الارادة التي هي شرط اعم من الارادة بحسب نفس الامر ومن الارادة بحسب الظاهر ومن هاتين ان الدلالة تتوقف على الارادة مطابقة كانت او تضمنا والتزاما وجعل المطابقة مخصوصة به نصرف من القاصر لسوء فهمه بل لان انتفاض بعض التعريفات ببعض الدلالات لا يتوقف على اجتماع الدلتين اذ اللفظ المراد به تمام ما وضع له من حيث انه تمام ما وضع له يصدق على دلالة عليه انه دلالة اللفظ على جزء ما وضع له اذا كان ذلك اللفظ مشتركاً بين الكل والجزء ويكون ذلك المعنى جزءاً مع انها مطابقة ولان ارادة المعين باللفظ قد يتحقق على قانون الوضع كما في الكتابة فانه يراد به الموضوع له للانتقال الى لازمه الزاد به او جزئه المراد به فان قلت توقف الدلالة على الارادة يستدعي ان لا يجتمع المطابقة والتضمن والالتزام مثلاً وقد نقرر فيما يشهدهم اذا تضمن والالتزام يستلزمان المطابقة قلت يمكن التفصي عنه بان هذا كلا واشتهر من قبل عدم التضمن لتوقف الدلالة على الارادة على ان ما ذكرنا معنى على كون الدلالة فهم المعنى من اللفظ وصحة الاجتماع منبهة على كون الدلالة كون اللفظ بحيث يفهم منه المعنى عند ارادته (وشرطه) اى الالتزام (الزوم الذهني) لا الاعم السامع للخارج اذ الزوم الخارجى لا يوجب انتقال الذهني من المسمى الى اللازم حتى يترجم به من بين سائر الامور الخارجية للدلالة عليه ولما كان الزوم الذهني مشتهرا بمعنى كون المسمى بحيث يستلزم الخارج بالنسبة الى جميع الالذهان وبالنسبة الى جميع الازمان وكان اعتبارها منافيا لنظر هذا الفن بخروج كثير من المعاني المجازية والكنائية عن كونه مدلولاً التزاميا حتى يختلف

ولم ينبه
فطنوا
نسخه
نسخه

في اعتبار الزوم الذهني نبه المصنف على ان الزوم الذهني المشتهر غير معتبر وان من اعتبره الزوم الذهني اعتبره بمعنى آخر ومن تفاهت فاه بالمعنى المشتهر فالترام لفظي فقال (ولو لا اعتماد الخطاب) اذا يوجب الانتقال (بمعنى) اى بسبب عرف عامة لان المتبادر من اطلاق العرف (او غيره) اى غير العرف العام من الشرع والاصطلاحات والتأمل في الغريزة وتخصيص غيره بما سوى القرينة على ما في الشرع يوجب الاحتياج الى التكلف في قوله وشرطه الزوم الذهني اهم مما يكون على الفور وبما يكون بعد التأمل في القرينة ويوجب عدم صحة كلمة الوصل اعني قوله ولو لا اعتماد الخطاب الخ لان معنادان نقيض الشرط اولى باستلزام الجزء والجزء اشترائط الزوم الذهني والاشترائط ليس باولى على تقدير عدم كونه لاعتقاد الخطاب بسبب عرف او غيره اذ من جهة الزوم على هذا التقدير الزوم بعد التأمل في القرينة وهو ليس باولى من الزوم لاعتقاد الخطاب بعرف عام او بعرف خاص او بما يجرى مجراه على ما حل قوله او غيره عليه بخلاف ما ذكرنا فان نقيض الشرط حينئذ ليس الا الزوم لاعتقاد الخطاب بعرف او غيره شرطاً للدلالة الالتزامية اذ يوجد مع كل منه ما بدون الاخر فلا يصح ان احدهما اولى بكونه شرطاً من الشرط الاخر بل الشرط مطلق الزوم الذهني ولا مدفع له لولم يتحمل بان قوله ولو لا اعتماد الخطاب لوصول بجزء معنى الشرط اى يجعل الدلالة الالتزامية بالزوم الذهني واو لا اعتماد الخطاب بعرف او غيره قال الشارح ولم يشترط في الالتزام الزوم الذهني لنفس المسمى مطلقاً لانه او اشترط ذلك لخرج كثير من معاني المجازات والكنائيات عن ان يكون مدلولاً التزامياً بل لم يكن دلالة الالتزام مما يتأتى فيه الوضوح والحقا قال السيد السند فيه بحث لان لازم الشيء وان كان لازماً له لكن دلالة اللفظ على لازمه اظهر من دلالة على لازم لازمه لان الذهني ينقل من اللفظ الى ملاحظة المزموم او لا الى ملاحظة لازم ثانياً الى ملاحظة لازم لازم اللازم ثالثاً بسبب ترتيب هذه الملاحظات ولو بالذات تتفاوت الدلالات وايضا ينتقض هذا الحكم بالدلالة التضمنية هذا فان قلت ما ذكره من الترتيب بين اللوازم انما يتم لولم يكن تصور اللازم مما يتوقف عليه تصور المسمى كما في المعنى فان تصور المسمى يتوقف على تصور البصر واما اذا توقف فالترتب على عكس ما ذكره قلت هذا لا يضره فيما هو بصده لانه يكفيه ترتيب المعاني في تأتى الوضوح والحقا ولا حاجة له الى ترتيب ذكره ولو حفظ الترتيب المذكور لكن يتحققه في بعض اللوازم وتحقق المقام سيأتى فانتظر (والايراد المذكور لا يتأتى) اى لا يتهاى (بالوضعية لان السامع اذا كان عالماً بوضع الالفاظ) اى بوضع جميع الالفاظ التي هي الطرق المختلفة في الوضوح للمعنى الواحد الذي هو الكلام الذي روى فيه المطابقة لمقتضى الحال (لم يكن بعضها) اوصح لاستواء الجميع في الدلالة (والا) اى وان لم يكن عالماً بوضع جميع الالفاظ سواء كان عالماً بوضع البعض او لا (لم يكن كل واحد اعلية) لانه لا بد في العلم بوضع الجميع من العلم بوضع كل واحد وفيه بحث من وجهين احدهما ان عدم العلم بالوضع لا يستلزم عدم الدلالة لان الدلالة كون اللفظ بحيث يفهم منه المعنى عند العلم بوضعه وهذا المعنى لازم للكلمة الموضوعه علم الوضع او لا وبما يفهم من عدم كون البعض اوضح لازم لشيء التريده فانه اذا لم يكن كل واحد اعلية لم يكن بعضها اوضح لان كون الشيء اوضح في الدلالة فرع دلالة الاوضح والواضح فلا وجه لتخصيص اللازم بالاول ويمكن دفع الاول بان المراد بالدلالة هناك فهم المعنى ومدار وضوح الدلالة على سرعة الفهم وبطؤه والثاني بانه بما ذكره على مشا زوم عدم كون البعض اوضح على التقدير الثاني وهو انتفاء الدلالة فكانه قال والالم يكن كل واحد ادا فلا يكون بعضها اوضح فان قلت العلم بوضع جميع

تحصل
نسخه

الالفاظ لا يكتفي في العلم بالمعنى اذ لابد من العلم بوضع الهيئة ايضا فالعرض بوضع الالفاظ لا يكتفي في اثبات ان اليراد المذكور لا يتأتى في الوضعية لجواز ان يتأتى في دلالة الهيئة قلت العلم بوضع الالفاظ على ما يتبعه لا يكون بدون العلم بالهيئة اذ الهيئة جزء من اللفظ فتأمل واو قال ان كان عالما بوضع الاشياء لم يكن بعضها اوضح لم يتبعه شيء فان قلت قوله والالم يمكن كل واحد منها والاى ان لم يكن عالما بوضع جميع الالفاظ لم يكن كل واحد منها والاى العموم في الشرط والجزء مع بقاء الاصل لان الثاني اذا دخل على ما فيه قيد رجع اليه مع بقاء الاصل في احتمال ان لا يكون عالما بوضع شيء من الالفاظ ولا يكون التردد يدحى امر اقل استعمل قوله والاى ان صدق العلم بوضع جميع الالفاظ وقوله لم يكن كل واحد دالا في رفع الایجاب الكلي واتفاء صدق الایجاب الكلي يكون وجهين وهذا المعنى متعارف فيما بين ارباب الاستدلال على ان حال ما نفي يكتشف عن حال ما ذكر ولا يتيسر ويمكن اشكال الشق الثاني بان يقال دالا لم يكن مالا يعلمه من ظرف المعنى الواحد لان طريقا ينفرد فيه المعنى ما يعلمه السامع وللمحل كلام المصنف عليه مساع فتأمل وانما قال والالم يمكن كل واحد منها الا ولم يقل والاى لم يكن واحدا لا تنبيهها على ان الشرط رفع الایجاب الكلي ولو قال ان كان عالما بوضع كل لفظ لاستغنى عن هذا التنبيه واوردته لتوقف فهم المعنى على العلم بالوضع لزم الدور لان العلم بالوضع موقوف على فهم المعنى لان الوضع نسبة بين اللفظ والمعنى والعلم بالنسبة يتوقف على فهم النسبتين واجاب عنه الشيخ في الشفاء بان فهم المعنى في الحال يتوقف على العلم بالوضع سابقا وبعض المتأخرين بان فهم المعنى من اللفظ يتوقف على فهم المعنى في الجملة قال الشارح هذا قريب من الاول هذافى الاول نظر لان فهم المعنى في حال اطلاق اللفظ قد يتوقف على العلم بالوضع فيها والعلم بالوضع فيها قد يتوقف على العلم بالمعنى فيها ينتج العلم بالمعنى في حال اطلاق اللفظ قد يتوقف على العلم به فيها فتأمل ويمكن الدفع ايضا بان فهم المعنى من هذا اللفظ يتوقف على فهم المعنى لامن هذا اللفظ وبان فهم المعنى بالوضع يتوقف على فهم المعنى لا بالوضع ولا ينبغي ان هذا الشك مع من يحاجه جارية في اشتراط مطلق العلم بالوضع في مطلق الدلالة الوضعية بل لاقى اشتراط العلم بالعلاقة في مطلق الدلالة لان العلاقة مطلقا نسبة بين الدال والمدلول يتوقف العلم بها على العلم بهما لما ينشأ في بيان اشتراط الدلالة بالارادة وبعد نتجه انه حين اطلاق اللفظ وبذكر الوضع فهم المعنى لتوقف ذكر الوضع عليه فلا معنى لفهمه من اللفظ لانه تحصيل الحاصل فالتحقق ان فهم المعنى من حيث انه مراد بواسطة العلم بالوضع المتوقف على فهم المعنى لامن حيث انه مراد وينبع الملازمة الاولى مستندا بجواز التفاوت بين المعاني الوضعية في حضورها عند العقل سرعة و بطوئا بان يكون الانس بعض الالفاظ اكثر والعهد بها اقرب ويحتاج فذكر وضع البعض الى تفكر وتأمل لقلة تكرره على الحسن وندرة تكرره على العقل واجاب عنه الشارح بان المراد باختلاف في الوضوح والحقا ان يكون ذلك بالنظر الى نفس الدلالة ودلالة الالتزام كذلك لانها من حيث انها دلالة الالتزام قد يكون واضحة كما في الوازم القريبة وقد يكون خفية كما في الوازم البعيدة بخلاف المطابقة فان فهم المعنى المطابق واجب قطعاً عند العلم بالوضع والتفاوت في سرعة الحضور و بطوئه انما هو من جهة سرعة تذكر السامع للوضع و بطوئه ولهذا يختلف باختلاف الاشخاص والاقوات هذا وفيه بحث لان الانتقال من السمي الى الحسارح من شرائط الدلالة الالتزامية وتذكر الوضع من شرائط الدلالة المطابقة وجعل الاختلاف لتفاوت الانتقال سرعة و بطوئا اختلافا لدات الدلالة دون

ابطال نسخة

الاختلاف لتفاوت التذكر كذلك يحكم على انه يقتضى ان لا يعتبر اختلاف الطرق في الوضوح والحقا باعتبار الدلالات الالتزامية بسبب لزوم حاصل من التأمل في القرائن فانه اختلاف للدلالة بل من جهة سرعة النسبة للقربة و بطوئه لاختلاف القرائن وضوحا وخفا وكذلك تختلف تلك الدلالات باختلاف الاشخاص فالوجه ان يقال ولا يتأتى الاختلاف المذكور في الدلالات الوضعية لان المراد باختلاف بالنسبة الى البلغاء والاختلاف في المعاني الوضعية بسرعة التذكر و بطوئه يستوى فيه العامة والخاصة على انه لا يبعد ان يقال لا يتحقق ذلك الاختلاف فيه في الكلام البالغ لان البلاغة بعد الفصاحة وهي لا تكون الا بالفاظ كثيرة الدوران على السنتهم ولا يتبعه عليه ما اورده الشارح على بيانهم من ان العلم بوضع الالفاظ لا يستلزم عدم الاختلاف لان العلم قد يتفاوت لانه قد يكون جاز ما وقد يكون غير جازم لان ذلك التفاوت ايضا مشترك بين العامة والخاصة على ان التفاوت في العلم بالوضع لا يوجب التفاوت في الوضوح والحقا لان التفاوت في الوضوح بسرعة الفهم و بطوئه والظن بالوضع لا يوجب بطوئه الانتقال بل ينتقل من الظن بسرعة الى المدلول الا ان الانتقال قد يكون الى ظنه فتأمل نعم يتبعه على هذا الوجه ما نتجه على ما ذكره من ان عدم جريان الطرق المختلفة في الدلالة الوضعية لا يوجب اسقاطه عن بطوئها الباقى فانه يكتفي جريانها في جميع الدلالات فليكن الدلالة الوضعية واحدة من الطرق المختلفة فالوجه الذي لا يأتى به الباطل من بين يديه ولا من خلفه ان المراد بوضوح الدلالة الوضوح الذي يدفع به التعقيد المعنوى علم البيان فلا يتأتى اليراد المذكور في الدلالات المطابقة وانما خص بحث البيان بتلك الطرق لان ما عداها مفروع عنه فيما عداه من علوم العربية كما مر نبذة منه في المقدمة (وأتى بالعقلية) قال المصنف لما يتأتى بالدلالات العقلية لجواز ان يكون الشيء لوازم بعضها اوضح لزوما من بعض فاراد بالوازم ما يعجز الجزء والاى يفيدانه بالدلالات العقلية مطلقا وسبب ذلك في هذا الكتاب هذا المسلك وبعد رد عليه ان اللازم ما لم يكن ملزوما لا ينتقل منه كما صرح هو به في غير هذا الموضع فينبغي ان يقول لجواز ان يكون الشيء ملزوما لا ينتقل منه لبعضها اوضح منه لانه في الجملة ياتى اما في الالتزام فبان يكون البعض ملزوما بذاته والبعض يعرف او اصطلاح او قرينة واضحة او خفية وان يكون البعض ملزوما بلا واسطة والبعض بواسطة يفهم اللازم من الملزوم بلا واسطة اوضح من فهمه من الملزوم بواسطة لان الانتقال من الملزوم اولا الى لازمه ثم الى لازمه واما في الضمن فبان دلالة الكل على الجزء اوضح من دلالة لفظ الكل على جزء الجزء لان الانتقال اولا الى الجزء ثم الى جزء الجزء فيكون دلالة الحيوان على الجسم اوضح من دلالة الانسان عليه واعترض عليه الشارح بانه ينبغي ان يكون الامر بالعكس لان فهم الجزء سابق على فهم الكل فالفهم من الانسان اولا هو الجسم ثم الحيوان ثم الانسان منسوبا الانسان والحيوان في الدلالة على الجسم لان المفهوم منهما اولا هو الجسم وليس لك ان تجعل الاعتراض انه ينبغي ان يكون دلالة الانسان على الجسم اوضح من دلالة الحيوان عليه لان دلالة الحيوان عليه اوضح من دلالاته المطابقة و اوضح من دلالاته المطابقة ودلالة الانسان عليه اوضح من الاوضح من الاوضح من الدلالة المطابقة لشيء اوضح من ذلك الشيء لانا نقول الاوضح من الاوضح من الدلالة المطابقة لشيء اوضح من الدلالة المطابقة له لامن الدلالة المطابقة لشيء آخر فتأمل على ان كون الامر بالعكس ايضا مما يشبب المطلوب ولا يضر فلا طائل نتجه ولا اختصاص

نظر الباقى نسخة

للاشكال يبين التضمن لانه لا يطرد القول بان فهم لازم اللازم مدفهم اللازم لجواز ان يكون فهم اللازم موقوفا على فهم لازم اللازم واجاب بان القوم صرحوا بان التضمن تابع للمطابقة لان المعنى التضمني انما ينتقل الذهن اليه من الموضوع له وكانهم بنو ذلك على ان التضمن هو فهم الجزء وملاحظته بعد فهم الكل وكثيرا ما يفهم الكل من غير التفات الى الاجزاء هذا واعترض عليه السيد السند بانه لو كان التضمن فهم الجزء بعد اكله لم يكن المطابقة في ما تركب معناه مستلزما للتضمن كما صرحوا به وقد فسروا قولهم التضمن تابع للمطابقة بانه تابع له في الفصلان الواضع لم يقصد بالاصالة الا فهم المعنى المطابقي وردوا القول بالانتقال من المعنى المطابقي الى التضمني فهذا الجواب لا يطابق كلام القوم والجواب المطابق بقوا عد هم ان يقال اللفظ اذا وضع للكل لا باعتبار تفاق صيل اجزائه كافي الالفاظ المركبة فاذا اطلق ذلك اللفظ فهم اكل بمجملة اجزاء او فهم كل جزء اجبا لا تضمن لازمه للمطابقة فيما تركب معناه وهو متقدم على فهم الكل والاختلاف الذي يوجد في التضمن ليس باعتبار فهم الاجزاء في ضمن ارادة الكل بل باعتبار فهم الجزء من حيث انه مراد بلفظ الكل ومؤدي بالدلالة التضمنية ولا يخفى ان ملاحظة الاجزاء والالتفات اليها بعد فهم الكل اجبا لا انتهى بطريق التحليل فيتملى اولا بالاجزاء ثم اجزاء الاجزاء فهم جزء الجزء متقدم على فهم الجزء لكن فهمه من حيث انه ملاحظته ممتاز متأخر من فهم الجزء ولا شك ان فهم كونه مرادا باللفظ يتوقف على ملاحظته المتوقفة على ملاحظة الجزء فيكون اخفى من فهم الجزء على هذا الوجه وبالجملة الاختلاف في المدلولات التضمنية وضوحا وخفا من حيث انها مرادة والمعتبر في هذه الفنون هو فهم المراد لا التهم مطلقا هذا كلامه وفيه بحث اما اولا فلان الفهم التفصيلي اذا لم يكن تضمنيا لم يكن الاختلاف في الوضوح والخفا باعتباره اختلافا في الدلالات العقلية لان الدلالات العقلية هو التضمن والالتزام واما ثانيا فلان القول باستلزام المطابقة التضمني فيما تركب معناه وابطال الانتقال من الموضوع له الى الجزء كلام اهل الميراث فلا يتأني ما ذكره الشارح في توجيه كلام ارباب البيان واما ثالثا فلان الدلالة التفصيلية على الاجزاء ليست دلالة عند اهل الميراث لانهما ليست دائمة بخلاف علماء البيان فان الدلالة في الجملة عندهم معتبرة فينبغي ان يكون دلالة تضمنية ويكون التضمن عندهم اعم فيكون توجيه كلام الشارح بانه اراد بقوله التضمن هو فهم الجزء وملاحظته بعد فهم الكل ان التضمن المعبر عنه القوم لان المعبر عندهم من الدلالة على المراد ولا يخفى عليك ان الدلالة على الجزء من حيث هو مراد انما هو بالقرينة فاختلف الدلالة التضمنية وضوحا وخفا لا يقتصر على ما ذكره من الدلالة على الجزء والدلالة على جزء الجزء بل ربما يكون بتفاوت القرائن وضوحا وخفا وبما ينبغي ان لا يقوت واورد الشارح انه يخرج من تعريف البيان البحث عن المجاز المفرد وهو معظم مباحث البيان وكثير من اقسام الكتابة لانها في المعاني الافرادية اذ قدم ان المراد بالمعنى الواحد معنى الكلام الذي روى فيه المطابقة لمقتضى الحال واجاب عن بيان تفاوت الكلام في الوضوح والخفا بتفاوت دلالة الاجزاء على معانيها فالاراد المذكور لا يتأني الا بمعرفة المفردات ولك ان تقول مرادهم بمعنى الكلام الذي روى فيه المطابقة لمقتضى الحال اعم من المعنى المطابقي والمعنى التضمني والمعنى الالتزامي فحينئذ مباحث المجاز المفرد مثلا مقاصد بالذات لا بالتبع وباراد المذكور في الدلالات العقلية لا يتوقف على ما ارتكبه من المون حتى لو كان اللوازم الذهنية الثلاثة والاجزاء كلها

في مرتبة من الوضوح لكن في اختلاف مراتب الوضوح في الدلالات العقلية تفاوت الدلالات الالتزامية العرفية او الاصطلاحية او المنبئة على التأمل في القرائن الا انهم ارادوا تحقيق الحق في الغاية ان تأتي (ثم اللفظ المراد به) اشار بكلمة ثم الى الانتقال من بحث الى اخر فانه انتقل من تعريف البيان وتحقيق التعريف الى تعيين ما يبحث عنه في الفن او اشار الى ان ماسبق مقدمة لتعيين الكناية والمجاز واكتفى هنا بآراء اثنين من الثلاثة التي اشتهرت من مقدمات العلم اعني بيان الهيئة والموضوع والقاعدة لانه قد تبين في اوائل الكتاب ان قاعدة علم البيان الاحتراز عن التعقيد المعنوي (لازم) يعني باللازم ما لا يتفك عما وضعه في الجملة تعقلا سواء كان داخلا او خارجا (ما وضعه) الاول ما وضع هو له على ما لا يخفى على نحو ان كنت ذالبا (ان قامت قرينة على عدم ارادته) يعني ما وضع هو له ولم يقل ان اقيمت قرينة يخرج ما قامت قرينة على عدم ارادته من غير قصد المتكلم لان قصد المتكلم بما لا يطلع عليه فجعل القيام دليل الاقامة (فمجاز ولا فكناية) لان الكناية هو اللفظ المراد به لازم ما وضعه مع جواز ارادته فلا تقام قرينة على عدم ارادته لانه مع اقامة القرينة عليه لا سبيل الى جواز الارادة وبهذا بين دهر من قال المراد بعدم ارادته عدم جواز ارادته لان معنى الكناية على جواز ارادته لا على ارادته وجعل المجاز والكناية تحت اللفظ المراد به لازم ما وضعه مع انه قبل ان المراد بالكناية الملزوم لان الموضوع له مالم يكن ملزوما لغيره لا ينتقل منه اليه فالاستعمال ابدأ في اللفظ وما في الشرح من ان هذا مبنى على ان الانتقال في المجاز والكناية من الملزوم الى اللازم وان ما ذكره السكاكي من ان المراد بالكناية الملزوم وفي المجاز اللازم لا يصح اذ لا دلالة للازم من حيث انه لازم على الملزوم فتجبه عليه انه مع صحة كلام السكاكي ايضا بنى ان اللفظ مستعمل فيهما في اللازم لان كون الانتقال في الكناية من التابع على ما هو مراد السكاكي باللازم لا يتأني تلك المقدمة الحقة الحاكمة بان الانتقال من الموضوع له ابدالا اللازم معنى ما يتبع انفكاكه عن الموضوع له في الجملة ثم من القرائن القائمة على عدم ارادة الموضوع له استحالته فلعل من جوز كون المعنى الحقيقي في الكناية مستحيلا كبحار الله لم يفرق بين المجاز والكناية بذلك ويحتمل انه جعل الفرق بان المراد بالمجاز المتبوع وبالكناية التابع ولا يربك في كون المجاز مطلقا ما اريد به اللازم ان بعضه مما اريد به المشبه به او الجزء او الكل الى غير ذلك لان جميع ذلك يرجع الى اللازم بمعنى السالف بنى ههنا انه فات قدان لا بد منه ما يريدونهما بختل تعريف كل من المجاز والكناية احدهما قيد اصطلاح الخطاب حتى يتقضى تعريف الكناية بلفظ استعمل فيما وضع له في اصطلاح الخطاب وهو غير ما وضعه في اصطلاح اخر فانه لا ينصب هنا قرينة على عدم ارادة ذلك الموضوع له لو وجد المجاز بلفظ مشتركين لازم وملزوم فانه يصدق عليه علم اذا استعمل في احد معنييه انه اللفظ المراد به لازم ما وضعه مع قرينة مازعة عن ارادة ما وضعه ويمكن ان يدفع بان المراد اللفظ المراد به لازم ما وضعه من حيث انه لازم ما وضعه وثانيهما قيد على وجه يصح لتلايدخل في تعريفهما ذكر الاب واردة الابن فانه لا يصح مع الملزوم منهما فهو غلط واللفظ المراد به لازم ما وضع له بعلaque لم يعتبر نوعها واللفظ المراد به لازم ما وضعه اذا جرى على اللسان سهوا واللفظ المراد به المشبه مع عدم ادعاء دخوله في جنس المشبه به فان ذلك غلط لا يعد من المجاز ولا الكناية (وقدم) اي المجاز (عليها) اي على الكناية (لان معناه كجزء معناه) المقصود وجه التقديم في البحث لافي التفسير والتقديم في التفسير لتقدمه في البحث على ان مفهومه وجودي ومفهوما ساعدي وانما قال كجزء معناه لانه لم يرد بالكناية المعنى بل يجوز الارادة فتزل الجواز منزلة الوقوع وهذا

التنزيل صار جزءاً فهو كالجزء فيه ولأن معنى المجاز من حيث هو مدلول المجاز ليس جزءاً مدلول الكناية من حيث هي مدلول الكناية ومن وجوه تقديمه انه اهم لكثرة مباحثه ومنه دقايقه وكثرة مباحث ما يتوقف عليه وينتج عليه وانه ابعده عن الحقيقة التي لا يبحث عنها من يد في الفن بخلاف الكناية فان له شبهة بالحقيقة فاعرفه (تم) اشار بكلمة ثم الى التفاوت بين المجاز والكناية والتشبيه في ان التشبيه غير مقصود بالذات في الفن بخلافه او قد اشار بقوله فانحصرت في اللغة الى امر اخر وهو ضبط ابواب الفن اجالاً وهو ايضا من مقدمات الشروع (منه) اي من المجاز (ما ينتج على التشبيه) قال الشارح وهو الاستعارة التي كان اصلها التشبيه فذكر التشبيه واريد التشبيه فصارت استعارة جعل معنى الابداء على التشبيه ان حقيقة التشبيه ولك ان تجعل معناه ان علاقته التشبيه وبالجملة فيجاء ان اصل القسم الاخر من المجاز ايضا اربعة وعشرون نوعاً فلو كان بيان المجاز معينا للعرض بالاصل على حدة لوجب مقصد اخر للعرض لاصل المجاز المرسل الا ان يتكلف ويقال يريد ان منه ما ينتج على التشبيه الذي هي مباحث كثيرة يستحق ان يجعل بابا على حدة ولا يسهل باب ما ينتج عليه ولا يذهب عليك ان التشبيه كما ينتج عليه شيء من المجاز ينتج عليه الاستعارة بالكناية جعله اصلا من اصول الفن ليس بجرد مصالحة المجاز (فتعين التوضيح) على حدة بخلاف ما ينتج عليه المجاز المرسل فانه اقلته اوردته في بحث المجاز المرسل كما هو حق مقدمة الشيء وقد فرغ المفتاح على التشبيه ابتداء بعض المجاز على الاستعارة جملة بابا على حدة وتقديمه على المجاز والكناية ولذا تكلف الشارح في عبارة المصنف فجعله على التوضيح قبل العرض للمجاز ووجه تقديمه لذلك على الاستعارة ظاهر واما على المجاز المرسل فلان اتصال المجاز المرسل بالاستعارة جعلها بابا واحدا ووجه تقديمه على الكناية لان المجاز متقدم عليها (فانحصر) اي علم البيان المحمول على الفن الثاني من الكتاب وهو محمول على المقصود من علم البيان لان الفن مشتمل على امور سوى تلك الثلاثة من تعريف العلم وبيان ما يبحث عنه فيه وضبط ابوابه الى غير ذلك فلذا قال في الايضاح فانحصر المقصود في التشبيه والمجاز والكناية ولك ان تجعل الضمير الى علم البيان المعروف فيظهر المقصود بدون اعتبار المقصود (في الثلاثة) المذكورة وكأنه سمي الاقسام الثلاثة باسم ما يبحث منه فيها كما سمي ابواب المعاني باسم الاحوال على ما هو ظاهر الحال من سوق المقال ويرد على الحصر الاستعارة بالكناية على مذهب المصنف لانه ليس مما يدخل في المراد بالتشبيه ههنا لا مجازا ولا كناية واعتراض السيد السند بان ما ذكر من ابتداء الاستعارة على التشبيه لا يوجب جملة من المقاصد البيانية بل يوجب كونه مقدمة لبحث الاستعارة وينافي كونه مقصدا من المقاصد البيانية وكثرة مباحثه لا يوجب ذلك بل يوجب جملة مقصدا على حدة بعد ثبوت كونه مقصدا قلت ما يتوقف عليه المقصود الاصيل من العلوم يجعل منها منه جعل مباحث الفضايا من المنطق لا ابتداء القياس عليه ومباحث الكليات منه لا ابتداء المعروف عليها قال السيد السند الحق ان التشبيه اصل برأسه من اصول هذا الفن وفيه من النكت والاطبايف البيانية ما لا يحصى وله مراتب مختلفة في الوضوح والخطا مع ان دلالاته مطابقة وح يضمن مذهب اليه من ان الاراد المذكور لا يتأتى بالوضعية ولو تتبع ما ذكره المصنف في الايضاح من شرف التشبيه واطبايفه نقلا وتحقيقا لم يبق لك شبهة فيما ذكره ونعجب انه مع ذلك كيف لم ينتبه ان الضيق المختلف جارياً في الدلالة المطابقة وان ليس التشبيه مطلقا للاستعارة لكن ينتج ان هذه الاطائف هل هي بيانية ام داخلية في المعاني لا بد لكونها من البيان من بيان ونفس السيد السند

عن بعض الافاضل فائدة وهي انك اذا قلت وجهه كالبدر لم ترد به ما هو مفهومه ضعا بل اردت انه في غاية الحسن ونهائية اللطائف لكن ارادة هذا المعنى لا يتأتى ارادة المفهوم الوضعي كافي الكناية وحينئذ ينبغي ان ينحصر مقاصد علم البيان في اربعة التشبيه والاستعارة والكناية والمجاز المرسل والوجه في الضبط ان يقال اذا اريد باللفظ خلاف ما وضع له فاما ان يتأتى ارادة ما وضع له او لا وعلى كل تقدير فاما ان ينتج ارادته منه على التشبيه او لا فنسبة التشبيه الى الاستعارة كنسبة الكناية الى المجاز المرسل الا ان التشبيه مع كونه اصلا مقصودا مقدمة لمباحث الاستعارة فاستحق التقديم عليها من هذه الجهة التي هي الاقوى من الجهة الاخرى التي بها اخرجت الكناية عن المجاز المرسل فتأمل وفيه بحث اما اولا فلان عدم ارادة المفهوم الوضعي من قولنا وجهه كالبدر ليس بظاهر لان المراد وجهه كالبدر في جميع جهات الحسن وهو لا يقصر في المدح عن قولنا هو في غاية الحسن ونهائية اللطافة واما ثانيا فلان التشبيه اذا ارد به المبالغة في كمال الشيء او ارد به انه ممكن او انه على هذا المقدار من الوصف فان لم يمنع مانع من ارادة معنى الحقيقي فهو داخل في الكناية والا فني المجاز المرسل فهذا الاعتبار لا يكون مقصدا رايها (التشبيه) اي هذا باب يسمى بالتشبيه فلذا قال ثانيا (التشبيه) وليأت بالضمير لئلا يحوج الى تكلف في المرجع وقال الشارح يريد بالتشبيه الاول التشبيه الاصطلاحي الذي ينتج عليه الاستعارة وبالثاني ما هو اعم اعني التشبيه القوي فلذا لم يأت بالضمير لئلا يعود بظواهره الى المذكور وفيه ان الاول اعم من المبني عليه الاستعارة لان المبني عليه ما يكون وجه الشبه فيه اقوى والمذكور في هذا البحث لا يقتصر عليه الا ان يقال المقصود بالبحث ما ينتج عليه الاستعارة وذكر الباقي متطفل وقال اللام في التشبيه الاول لانه هو في الثاني للجنس وفيه انه اذا ارد بالاول التشبيه الاصطلاحي ايضا فاللام فيه ايضا للجنس لان لام العهد اشارة الى قسم من مفهوم اللفظ ولم يرد هنا قسم منه وجعل التشبيه بالمعنى القوي وصرفه الى الاصطلاحي بلا العهد بعد ويمكن ان يقال المراد التشبيه الاصطلاحي والتعريف اشارة الى قسم منه وهو ما ينتج عليه الاستعارة وهو التشبيه الاصطلاحي الذي يكون التشبيه اقوى في وجه الشبه لكن الظاهر من سوق الكلام ان المراد به ما قصد تعريفه بقوله والمراد ههنا ما لم يكن الخ فتأمل وانما عرف مطلق التشبيه لانه جنس التشبيه الاصطلاحي لان كلمة ما في تعريف التشبيه الاصطلاحي عبارة عن التشبيه وتضمن ظهور وجه المتشابهة بين المعنى الاصطلاحي والقوي وتنبه على ان تعريف التشبيه الاصطلاحي بتشبيه لم يكن على وجه الاستعارة الخ ليس تعريفه للشيء بنفسه بل تعريفه للتشبيه الاصطلاحي بالتشبيه القوي (الدلالة) مصدر قولهم ذلك فلان على كذا اذا هديته لا يقال تعريف الدلالة بالهداية تعريف بالمعرف لانهم عرفوا الهداية بالدلالة على ما يوصل الى المطلوب لا نقول ليس المقصود تعريف الدلالة بل التنبية على ان المراد به ليس الدلالة التي هي صفة اللفظ كما يتبادر في هذا المقام فان قلت لم يحصل الدلالة على ما هو صفة اللفظ واللفظ ايضا يدل على مشاركة امر الامر كالتكلم قلت في عرف القوم واللفظ لا يسمى اللفظ بالتشبيه على صيغة اسم الفاعل وانما يسمى به المتكلم (على مشاركة امر الامر اخر في معنى) فالامر الاول هو التشبيه والثاني هو التشبيه به والمعنى هو وجه التشبيه والدال والتشبيه هو المتكلم في الشرح ان ظاهرا هذا التفسير شامل لحقوقا لزيد عمر واوجاه في زيد وعمر وما شبه ذلك وقال السيد السند ان المدلول المطابق في هذه الامثلة ثبوت المسند لكل من الامرين وبلزمه مشاركتها في المسند فالتكلم

ان قصد المعنى المطابق فلم يدل على المشاركة اذ المتبادر من استناد الافعال الى ذوى الاختيار ما صدر بالقصد وان قصد المعنى الالتزامي فقد دل على المشاركة فهو داخل في التشبيه وما وقع في عبارة ائمة التصريف ان باب فاعل وتفاعل للمشاركة والتشارك فسا محذو والمراد انه يلزمهما ذلك فحشا الاعتراض اما ظاهر عبارة ائمة التصريف اوصدم الفرق بين ما نبوت حكم لشيئين وبين مشاركة احدهما للآخر او الغفلة عن اعتبار القصد فيما يستند الى ذوى الاختيار بما ذكرناه اندفع ما يقال انه لو اعتبر القصد في الدلالة لم يكن للفظ دلالة على المدلولات التضمنية والالتزامية لانه فرق بين دلالة المتكلم ودلالة اللفظ نعم يتجه عليه ان هذه الامثلة على تقدير قصد المشاركة فيما يدل على التشابه وفرق بين التشابه والتشبيه يدل عليه ما سيذكره المصنف فيما بعد فان ارد يد الجمع بين امرين في شئ فالاحسن ترك التشبيه الى الحكم بالتشابه (والمراد ههنا) الاولى وهو ههنا اى التشبيه في الاصطلاح ليعلم ان ههنا بيان معنى اخر للتشبيه واما عبارته فتوهم ان معنى التشبيه هو ما سبق والمراد منه ههنا قسم منه بطريق ذكر الاسم واردة الخاص (ما لم يكن) اى تشبيه لم يكن (على وجه الاستعارة الحقيقية) نحو رأيت اسدا في الحمام ولا على وجه (والاستعارة بالكناية) نحو انشبت المنية انظارها ولا اهمال في التعريف بترك التقييد بان لا يكون على وجه التمثيل لان الاستعارة التمثيلية داخلية في الحقيقية وان يؤم عبارة المصنف فيما بعد وحسن كل من الاستعارة الحقيقية والتمثيل برعاية جهات حسن التشبيه ان التمثيل تقابل الحقيقية (و) لا على وجه (التجريد) فيدبه بخرج تشبيه لتضعه التجريد فيما اذا لم يكن تجر يد الشئ عن نفسه لانه حينئذ لا تشبيه نحو اهلهم فيها دار الخلد فانه لا نزاع دار الخلد من جهنم وهى عين دار الخلد لا تشبيه بخلاف نحو لو قيلت بزيد اسدا فانه تجر يد اسدا من زيد واسد مشبه بزيد لا عينه فيه تشبيه مضمر في النفس فن احتزبه عن تحولهم فيها دار الخلد فلم تجرد عقله عن غواشى الوهم وكان حباله الوهم فيه تعريف التجريد بالانزعاع عن امر ذي صفة اخر مثله فيها فيوهم ان في كل تجريد تشبيه فامعن النظر واستيقظان الخطر لا يفتضح من سوء الاثر وعوا ان اخراج التجريد من التشبيه مخالفة من المصنف مع المفتاح حيث صرح بجعل التجريد من التشبيه وسذكر لك في الخاتمة تحفيظا يظهر منه ان لا خلاف بينهما والقشاح ايضا معه في هذا التقييد واما لم يكتف بقوله لا على وجه الاستعارة لان وجه الاستعارة لفظ مشترك بين الاستعارة الحقيقية والاستعارة بالكناية عنده فلا تصح ارادة معنيها في اطلاق واحد ولم يذكر الاستعارة التخيلية لانه عنده اثبات لوازم التشبيه للتشبيه بطريق المجاز العقلي وليس فيه دلالة على مشاركة امر لامر فهو لم يدخل في المراد بكلمة ما من التشبيه اللفوى حتى يحتاج الى مخرج واما على مذهب السكاكي وهوان الاستعارة مشترك معنى بين الكلى والتخيلية استعارة اللفظ لموهوم شبه بالحقق فيجب الاكتفاء بقوله ما لم يكن على وجه الاستعارة لان في التقييد تطويلا بل افسادا قال الشارح وينبغي ان يزداد فيه قولنا بالكاف ونحوه لفظا او تقديرا ليخرج عنه نحوه فائل زيد عمرا وجاء زيد وعمرو وفيه انه خرج من تفسير كلمة ما بالتشبيه لانه ليس تشبيها واما يجب بقاء تعريف التشبيه اللفوى ولما كان دخول نحو قولنا زيد اسد وصم بكم عى في التفسير المذكور للتشبيه مشكوكا للاختلاف في ان امثالها استعارة او تشبيه بليغ صرح بما هو مراده ومذهبه فقال (فدخل فيه نحو قولنا زيد اسد) مما حذف فيه اداة التشبيه وجعل المشبه به خيرا او ما في حكمه لم يشبه مذكور (ونحو قوله تعالى صم بكم عى) مما جعل المشبه به خيرا واما جعل مع حذف الاداة خبر المشبه محذوف او جاريا بحرى

معيهها نسجه

لفهوم نسجه

الخبر من الحال والمفعول الثاني من باب علمت والصفة والمضاف اليه نحو ماء الجين اى ماء هو الجين ولا يذهب عليك انه يجوز ان يجعل المشبه به مبتدأ نحو الاسد زيد لان المباشرة في التشبيه تدور على دعوى الاتحاد وجعل المشبه به مبتدأ وجعله خبرا سببا في ذلك وتقرّب منه لجين الماء فانه في معنى لجين هو الماء فحذو ولا تعرض عن الحق وان غفل عنه كثيرون وفي ايراد زيد اسد وصم بكم عى زيادة مبالغة في كون التشبيه البليغ تشبيها لاستعارة الماء ان زيد اسد اقرب الى الاستعارة من زيد الاسد كما استعرف في الخاتمة ولهذا اقتصر على التعرض بهما واختارانه ليس باستعارة لما ذكره صاحب الكشاف ان الاستعارة انما تطلق ذكر المشبه به بالكلى ويجعل الكلام خلوا عنه صالحا لان يراد به المنقول عنه والمنقول اليه لولا دلالة الحال او فوى الكلام هذه عبارته ودلالته على ان ما مر ليس باستعارة ظاهرة وان اشكل على الناظرين قوله لولا دلالة الحال وفوى الكلام والمقال لانه لا يصلح مع القرينة ارادة المنقول عنه لا يصلح بدونها ارادة المنقول اليه واجاب عنه الشارح بانه قيد لارادة المنقول عنه وهو بعيد وقيل توجيهه انه يصلح بدون القرينة لارادة المنقول اليه بان ينصب القرينة وفيه انه يصلح للمنقول عنه مع وجود القرينة بان يترك القرينة فلا معنى لتقييد الصلاحية بقوله لولا دلالة الحال الخ وانا اقول المراد انتفاء دلالة الحال وفوى الكلام على ارادة شئ منهما انه لو قطع النظر عن حال يدل على ارادة المنقول عنه وهو عدم القرينة وعن حال يدل على ارادة المنقول اليه وهو القرينة وعن فوى المقال ومقتضى سؤقه للطالب والحقيقة او الحجاز لجاز ارادة اى منها تجر يد (والنظر) محرّكة هو الفكر لغة اى الفكر (ههنا في اركانه) قال الشارح اى البحث في هذا المقصد فقول فيه تشبيه على ان تشبيه اذى هو من مقاصد الفن لم يجعل نفسه موضوع مسائل بل احد اركانه والمقصود معرفته لانه مبنى الاستعارة لاركانه وبهذا علم ان البحث عن الشئ قد يكون بالجل على اجزائه الخارجية ليحصل منه ملكة استنباط احوال محمولة عليه (وهى طرفاه ووجهه واداته) اطلق الاركان على تلك الاربعة مع ان التشبيه الدلالة المخصوصة وتلك الاربعة خارجة عنه كالفرض لانها داخلية في مفهومه اولها اركان اللفظ الدال على التشبيه بتزليل الدال منزلة المدلول فهذا دأب ائمة العربية والدال على التشبيه وان ليس الا واحد امثالها ككثير ما يكون حرفا لا يؤدى معناه الامعونة الطرفين والوجه كما هو شأن الحروف فجعل الدال المجموع المشتمل على الاربعة ولذا كثر اطلاق التشبيه على الكلام الدال على المشاركة المذكورة نحو قولنا زيد كالاسد في الشجاعة واباك وان يجعل ضمير اركانه الى التشبيه بمعنى الكلام المذكور او الى مفهوم التشبيه بطريق الاستخدام وضمير الفرض منه واقسامه الى التشبيه بمعنى الدلالة المذكورة باعتبار افراد به هذا الطريق فانه بعد عن ذات العلم والتعليم ولا يلى بمقام التفهيم ولا يرضى به البيان السليم والاداة ليست اداة للتشبيه بل هى اداة دالة لربط احد الطرفين بالآخر في مقام التشبيه والمراد به اما معنى السكاك ونحوه فيلايم المقصود بطرفية ووجهه واما نفس اللفظ الدال تنزلا للدال منزلة المدلول قال الشارح المحقق قدم البحث عن طريقه معنى من بين الاركان لاصالتهما لان وجه التشبيه قائم بهما والاداة التى لبيان الشبه بينهما ولان ذكر احد الطرفين واجب بالبتة بخلاف الوجه والاداة هذا كلامه وفيه انه يقال في جواب هل زيد كالاسد نعم فيحذف الطرفان الا ان يقال المحذوف بقرينة كالمذكور ولا يحذفان الطرفان بلا قرينة بخلاف الوجه والاداة فانه لم يحذف بقرينة في جاهى اسد ونحن نقول قدم البحث عن طريقه لان

مفهوم زيد نسجه

البحث عن التشبيه لانه مبني الاستعارة التي هي احد طرفي التشبيه فاستقام صاحب البيان
بالطرف في الطرف الاعلى وهذا هو الوجه الاجلي وان خفي الى الآن ولا يبعد ان يقال قدم
ليكون البحث عن الطرف في طرف قائل (وقى الفرض منه وفي اقسامه) قال في المصنف
الايضاح في تقسيم بهذه الاعتبار وبهذا علم وجه تأخير اقسامه (طرقاه اما حسيان)
اي: سويان الى الحس وهو مخصص في الحس الظاهر عند المتكلمين وعليه بناء التقسيم (كالجند)
المشهور بالفتح وبوافقه انجم الصحاح لكن في القاموس الجند ان والخندان بالضم ماجاور
مؤخر العينين الى منتهى الشدق والذنان يكتفان الانف عن يمين وشمال او من لدن المحجن
الى العمى مذكر (والورد) في القاموس ورد كل شجر نوره وغاب على الحوجب يريد الورد
الاحمر (والصوت الضعيف) اي الذي لا يسمع الا عن قريب (والهمس) في الشرح هو
الصوت الذي اخفى حتى كانه لا يخرج عن فضاء الفم لكن في القاموس هو الصوت الخفي وكل
خفي او اخفى ما يكون من صوت القدم (والنكهة) اي ريح الفم او النفس المخرج من الفم الى
افاخر والاخير هو الملايم بالغير (و) الاول هو الملايم بريح (العبر والريق) اي ماء الفم
(والخمر) وهو ما سكر من عصير العنب او عام ورجح العموم بانها حمرت وما بالمدينة خمر عنب
وما كان شرابهم الا البسر والنمر (والجلد الناعم) اي اللين (والحرير) قال الشارح المحقق
وهذا كله مما فيه نوع تسامح الا في الصوت الضعيف والهمس والنكهة وذلك لان المدرك
بالبصر انما هو لون الخد والورد وبالشم رائحة العنبر وبالذوق طعم الرقيق والخمر وبالحس
ملاسة الجلد الناعم والحرير وليشبههما لانفس هذه الاشياء لكونها اجساما لكنه قد استمر
في العرف انه يقال ابصرت الورد وشممت العنبر من حد علم او نصر وذقت الخمر ولمست
الحرير من حد ضرب او نصر هذا كلامه واجاز السيد السند في شرح المفتاح ان يكون مبنيا
على العرف ولا يكون تسامحا فان قلت مع ورود العرف كيف جزم الشارح بالتسامح ورجح
السيد السند كونه تسامحا قلت لان السكاكي جرى في هذا المقام على الاصطلاحات والظاهر
ان المصنف بنى الامر على العرف لانه لو لم يكن كذلك لاصح هذا التسامح الذي وقع من المفتاح
كما اصح تسامحا آخر وهو انه مثل للطرفين بالخد عن التشبيه بالورد وهكذا الى اخر الامثلة ولا
يذهب عليك ان النكهة ايضام التسامح على احد التوجيهين وان هذه الامثلة مما طرأه
حسيان سواء جعل تشبه الكلي بالكلي او الجزئي بالجزئي فالكل مشتمل على التسامح لان الكلي
ليس حسيًا قال في المفتاح كالرقيق اذا شبه بالخمر على زعم القوم قال السيد السند في شرحه يريد
القوم المؤلفين بشريهما وفيه دفع لما يقال من ان طعم الخمر مكروه فليس له لذة طعم هذا اولئك
ان تقول المراد على زعم القوم الفساق فانهم يثبتون للرقيق لذة طعم والاشبه انه اراد زعم علماء
الياسان حيث جعلوا التشبيه في لذة الطعم واشار الى ان الاشبه ان تشبيه الرقيق بالخمر
ليس في الطعم بل في التذاذر وحاق والمثبه به لذة النفس بالخمر فليس شيء من الطرفين حسيا
(او عقليا) عطف على قوله حسيان (كالعلم والحياة) في المختصر نقل عن المفتاح
والايضاح ان وجه الشبه بينهما كونهما جهتي ادراك قال والمراد بالعلم ملكة يقتدر
بها على ادراكات جزئية لانفس الادراك ولا يخفى انه جهة وطريق الى الادراك كالحياة هذا
كلامه ولا يخفى ان الملكة كما سبب لادراكات جزئية هي صور الجزئيات ولذا وصفت بالجزئية
كذلك هي سبب لادراكات كلية هي صارت سببا لحصول الملكة فان الادراكات اذا تكررت
ورسخت تصير ملكة والملكة تصير سببا لاسترجاع تلك الادراكات بلا تجشم كسب جديد فالادراك
اولا سبب لحصول الملكة والملكة سبب لحصول الادراكات ثانيا فلا يخفى ان الادراك ايضا سبب

صوت العام نسخة

اشتهر نسخة
ابنهما نسخة

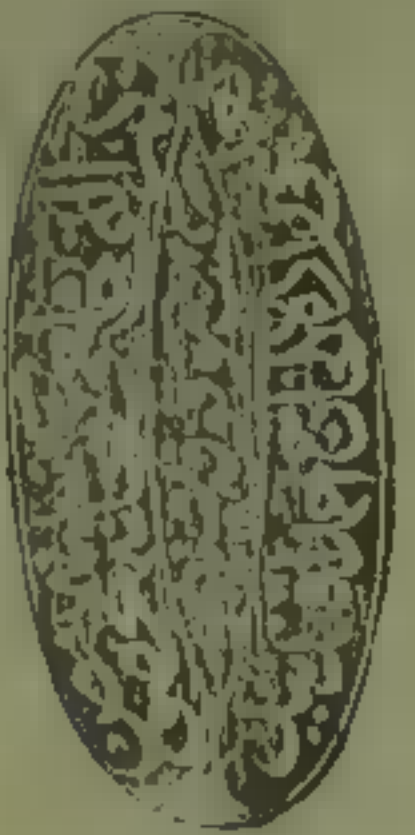
لكونهما نسخة

ابنهما نسخة

للادراك فلا صحة لنفس ارادة نفس الادراك على ان سبب ادراك لادراك غني عن الكسب
وبالجملة هو مدح العلم بانه كالحياة غير صاحبه عن الميت والجماد والكل ان يجعل وجه الشبه غير
الصاحب عن الجماد وذا يصح على اي معنى تحمل العلم فتحمّل والاوجه ان وجه الشبه كونهما
سببي انتفاع بالرافق فانه لا انتفاع بدون العلم كما انه لا انتفاع بدون الحياة ولك ان تريد
بالادراك الوصول الى الشيء فيكون معنى كونهما جهتي ادراك جهتي وصول الى الشيء فيقول
الى الاوجه من الاوجه فتيه ولا تغفل فان ملك العلم التنبه وملك العقلة الحس والتأوه
(او مختلفان) بان يكون المشبه عقليا والمشبّه حسيا او على العكس فتيه على الاول بقوله
(كالميت) وهو الموت وفسر بعدم الحياة عما من شأنه وقال السيد السند لا يظهر انه عدم الحياة
عما اتصف به او يريد الاول قوله تعالى كنتم امواتا فاحياكم (والسبع) بفتح السين ووضعا
وسكونها المقترن من الحيوان وعلى الثاني بقوله (والعطر وخالق كريم) اما باضافة الخالق
الى الكريم كافي الشرح لكن لا يتدبر رجل كريم كافي اذ لا وجه للتخصيص بل يتقدر شخص
كريم واما بالوصف فيكون من قبيل عيشة راضية فاعطر وهو الطيب مشوم والخالق وهو
كيفية نفسانية تصدر عنها الافعال بسهولة من غير سبق رؤية عقلي ونه بتقديم الاول على
كثرة كانه عليها المتفاح بمثل الاول بثلاثة امثلة ومثيل الثاني بواحد وكان وجه قلته
ان المحسوس اصل للمعقول يتزعم منه العقول ولذلك قيل من فقد حسا فقد فقد علما يعني
المستفاد من ذلك الحس فتشبه المحسوس بالمعقول جعل الفرع اصلا والاصل فرعاً وهو
مستعجن ولذلك لو حاول محاول المبالغة في وصف الشمس بالظهور والمساك بالطيب فقال
الشمس كالجملة في الظهور والمساك كخلق فلان في الطيب كان سخيضاً من القول وهذا سر
نحوي يعقل به الواقع ويترن به الاذ فلا يسمع فيه ما يناقض به من ان الالتم عدم جواز جعل الفرع
اصلا لجواز كون الفرع من وجه اصلا من ولو سلم فليس كل محسوس اصلا لكل معقول
فليس به محسوس بفرع محسوس آخر وما يمكن ان يناقض به من ان المحسوس ما هو الخيال وليس
اصلا للمعقولات وان سخافة المثاليين المذكورين لان المشبه اظهر واعرف نعم لا يتم التمسك
به في عدم الجواز كما فعله من ادعاه ولا في عدم الجواز الا بعد جعل المعقول كالمحسوس كما فعله
البعض غاية الامر ان جهله كالمحسوس المبلغ ولما كان المشهور من الحسي ما ادركه بتعلق
الاحساس بنفسه وبالعقل ما لا يكون للحس الباطن مدخل فيه والمبادر الى الوهم جعل
المحسوس المخترع داخلا في المحسوس احتاج الى تفسير الحسي والعقلي فقال (والمراد بالحسي
المدرك هو اموادته باحدى الحواس) جمع حاسية وهي كالحساس مشتقة من الاحساس على
خلاف القياس (الخمس الظاهرة) تفيد الحواس بالظاهرة يشعر بالقول بالحواس الباطنة
ويجعل الوجدانيات داخله في العقلي ناسب انكارها اتباعا لمذهب المتكلمين وحل الظاهر على
المستغنية عن البيان وان كان دقيقا لطيفا فامسار اليه بالبيان انك بعيد كالتخالف للبيان
(فدخل فيه) اي في الحسي بسبب زيادة اموادته في تفسيره (الخيال) وهو المعدوم الذي
فرض مجتمع من امور كل واحدة منها مدرك بالحس فان قلت لو فسر الحسي بما ادرك
لادراك احدى الحواس الظاهرة لكان اقرب الى الفهم وانسب لان جعل الوهمي في قرن
الخيال انسب مع جعله في قرن العقلي قلت انما يكونان في قرن لولم يتفاوتا بكثر تشبيه المحسوس
بالخيال وقلة تشبيهه بالوهمي كتشبيهه بالعقلي واما اذا كان كذلك فهو في قرن العقلي (كافي
قوله وكان بحر الشقيق) وصفه بالخمر بمبالغة في حزنه لان الافعال للمبالغة فليس وصف
الشقيق به وهو وردا جرفوا يريد شقيق النعمان بضم النون اضيف الى النعمان معنى
الدم او الى النعمان بن النذر لانه انتهى الى ارض فيها من الشقيق ما يحبه وقال ما احسن

القياس نسخة

هذه الشفايق اجوها وكان اول من جاءها الى نعمان بالقبح وهو وادى طريق الطائف
يقال له نعمان الادراك وكأنه رد الشاعر الشفايق الى المفرد لضرورة الشراء اذ لم
يوجد الشفايق بمعنى الشفايق بل الشفايق للواحد والجمع فان قلت هذا الوزن
بما لا نظير له في الاحاد واو كان الشفايق للواحد لوجده نظيره في الاحاد قلت
ذكر في القاموس انه سميت بالشفايق تشبيها لها بشفقة البرق وهي ما تنشر
منه في الافق هذا فهو في الاصل جمع سمي به هذا الورد لاشتماله على اوراق كل ورق منه
كشفقة (اذ انصوب) اي مال الى العقل (او تصعد) اي مال الى العلوقيد الشبه بهذا القيد
لان اوراق الشفايق ليست على هيئة العلم من غير ميل الى السفل والعلو (اعلام) جمع علم وهو
ما يشد فوق الرمح (باقوت نشر على رماح) جمع رمح (من زرجد) فان الاعلام الباقوتية
المنشورة على الرماح الزرجدية مما لم يدركه حس لان الاحساس لا يتعلق بغير موجودي
مادى حاضر عند الحس على نسبة مخصوصة بغيرها كل ذي حس لكن مادته التي تركبت
منها كالباقوت والزرجد وهيئة العلم والرمح والنشر مما ادرك بالحس ويمكن تقسيم الشرع بما
يخرج المشبهه عن كونه خياليا بان يجعل اعلام باقوت بمعنى اعلام كالباقوت في الجمرة فيكون
تشبيها بليغا ويرايا بجزء خصب مخضر كالزرجد فيكون استعارة (وبالعقل) عطف
على قوله بالحسي (وما عدا ذلك) على قوله المدرك عطف بمولين على ممولي امر واحد
اي المراد بالعقل ما لم يدرك هو لا مادته بما فيها باحدى الحواس الظاهرة سواء ادرك بعض
مادته او لا (فدخل فيه الوهمي اي ما هو غير مدرك بها ولو ادرك لكان مدركا بها) اي لو ادرك
على الوجه الجزئي فلا ينافيه كون اسباب الاغوال متصورة اذ ما لم يتصور لم يتصور جمعه
مشبهاه وبهذا القيد يتميز عما يدرك بالوجد ان يصح قوله وما يدرك بالوجد ان عدل لاله
قال السارح وبهذا القيد يتميز عن العقلي يعني به يتميز الخاص عن العام ولولا تميزه لا يصح
الحكم بدخوله فيه وبما يقال اراد التميز عن العقلي الصريح وما ذكرنا احسن فاحسن التأمل
واعرض عن الوهمي بحسن العقل (كما في قوله) اي كشيء في قول امرئ القيس (ايقتلى)
يريد به الرجل الذي اوعده في حب سلمي (والحال ان) (المشرقي) بفتح الراء قال السارح سيف
منسوب الى مشارف اليمن وجعل القاموس مشارف من الشام وانما ارد المشارف الى
الشرف لان الجمع لا ينسب اليه ما لم يرد الى المفرد (مضاجعي) قال السارح اي ملازمي وجعل
المضاجعة كناية عن الملازمة وجعل مضاجعي مبتدا والمشرقي خبرا حيث قال في تفسيره
والحال ان مضاجعي سيف منسوب الى مشارف اليمن ولا بأس بتقديم الخبر مع كونه معرفة
كالمبتدأ لانه يجوز في ما لا التباس فيه على ما هو الحقيقي ولا التباس لانه يعلم من استبعاد
القتل ان له ملازما مع القتل فاللايق تعينه بالمشرقي لا تعين المشرقي به ومن الناس من توهم
ان السارح جعل الكلام قلبا وابتلى ببيان نكتة القلب ولم يأت بما يفيد النفع جلبا ولا يبعد
ان يراد بالمضاجع حقيقة ويكون فيه اشعار بان قصدا حاد قتل لا يمكن الا في حال اضطجاع
ونومي (ومنونة) قال السارح اي سهام محددة الاتصال يقال سن السيف اذا حده
ووصف الاتصال بالزرق لعدالة على صفاتها هذا والانسان بقوله (زرق) تفسير سن بالتحديد
والصقل على ما في القاموس ولا يخفى ان الانسب تفسير المنونة باستفراغ الرماح لان الاسنة هي
الاشد باتياب الاغوال لانها اعظم من الاتصال وفي كون اتياب الاغوال مما لم يدرك مادته
بالحس نظر لان مادته العظم وكأنه مبني على توهم اتياب الاغوال لانها العظم لانها تقبل
ما لا يمكن للعظم بل لا يعلم ان مادته اي شيء لانه لا مناسبة لها بشيء من القواطع ولا يخترع على
صورت الثاب المتعارف بخصوصه بل على صورة مهيبة مناسبة في الجملة بصورة الثاب



(كاتيب اغوال) الاتياب جمع ناب وهو السن حلق الرباعية والاغوال جمع غول وهي
ساحرة الجن والمنية وشيطان ياكل الناس اودابة رأتها العرب وعرفتها وقتلتها تأبط شرا
قال السارح وما يجب له التنبه في هذا المقام ان ليس المراد بالخيالات الصور المرتبطة في
الخيال المتأدية اليه من طرق الحواس ولا بالوهيمات المعاني الجزئية المدركة بالوهم على ما سبق
تحقيقها في بحث الفصل والوصل وذلك لان الاعلام الباقوتية ليست مما ردت الى الخيال
من الحس المشترك اذ لم يقع بها احد اسقط ولان اتياب الاغوال ورؤس الشياطين ليست
من المعاني الجزئية بل هي صورة لانها ليست مما لا يمكن ان يدرك بالحواس الظاهرة على
تقدير وجودها وليست ايضا مما لا تحقق كصدقة زيد وعداوة عمرو بل المراد بالخيالي
والوهمي ما خزنه القوة الخيالية اعني القوة التي من شأنها تركيب الاشياء وتعرفها
واختراع اشياء لاحقيقة لها امامن الامور المحسوسة الموجودة كافي الخيالي واما لا عن شيء
بل هو اختراع صرف على نحو المحسوس كافي الوهمي ونحن نقول لم يسموا ما خزنه الامور
الخيالية من الامور العقلية الصرفة وهم يابل ادخلوه تحت العقلي مطلقا لانه لا يفت بالدولة لا يميز
في مقام التشبيه ولا يمكن للوامة ان يتدفع العقل في توجهه اليه ويجعله متوجها اليه ملتفتا
نحوه لان العقولات الصرفة تحت سلطان العقل لا يقبل منها الا الحق او التشبيه به ويعرض
عن المخرج الصريح في اول نظره ويجه وما ذكره السارح في نفي كون الوهمي من مدركات
الوهم من انه ليس له تحقق ليس بقوي لان من افراد مدركات الوهم ما يجوز ان لا يكون له
تحقق بل يكون بحيث لو ادرك بعد وجوده لا يدرك بالوهم (وما يدرك بالوجدان) فسروا
الوجداني بما يدرك بالقوى الباطنة ومدركا انها لا يخرج من الصور والمعاني الجزئية المتعلقة
بالحس فان المدرك من القوى الباطنة اما الحس المشترك وهو لا يدرك الا الصور والوامة
وهي لا تدرك الا المعاني الجزئية المتعلقة بالحس فليس ما يدرك بالوجدان ان بعدا خيالي
والوهمي السابقين الا المعاني الجزئية المتعلقة بالحس لكن في كون كل ما يدرك بالقوى
الباطنة وجدانيا خفاء اذ السهوي في الوجدان ما يجده كل احد من نفسه عقليا صرفا كان
كاحوال نفسه او مدركا بواسطة قوة باطنية فتخصيص الداخل بالوجداني من بين سائر
مدركات القوى الباطنة تخصيص بلا تخصص (كاللذة والالم) قال السارح الحسين فانه
المفهوم من اطلاقهما بخلاف اللذة والالم العقليين فاللهما لسان الوجدان اتيات بل من
العقلات الصرفة كالعلم والحياة وتحقيق ذلك ان اللذة ادراك وتوكل لما هو عند المدرك كمال
وخير من حيث هو كذلك والالم ادراك وتوكل لما هو عند المدرك اذ شر من حيث هو كذلك
وكل منهما حسي وعقلي اما الحسي فكادراك القوة الغضبية او الشهوية ما هو خير عندها
وكال كتكيف الذائقة بالخلو والامسة باللين والباصرة بالملاحة والسماعة بصوت حسن
والشامة براحة طيبة والمنوومة بصورة شيء ترجوه وكذلك البواقي فهذه مستندة الى الحس
اما العقلي فلا شك ان القوة العاقلة كالا وهو ادراكها المجردة الباقوتية وانما يدرك هذا الكمال
ويائده وهو اللذة العقلية وقس على هذا الالم فاللذة العقلية ليست من الوجدانيات المدركة
بالحواس الباطنة وكذلك الالم وهو ظاهر واما اللذة والالم الحسيان فلما كانا عبادتين عن
الادراكين المذكورين والادراك ليس مما يدرك بالحواس الظاهرة دخلا بالضرورة فيمعدا
المدرك باحدى الحواس الظاهرة وليس من العقليات الصرفة كونهما من الجزئيات المستندة
الى الحواس بل من الوجدان اتيات المدركة بالقوى الباطنة كالشع والجوع والفرح والتم
والغضب وما شاكل ذلك هذا كلامه وثمة تحقيق المقام ان المراد بالادراك العلم والنيل

تحقق الكمال لمن يلد فان التكيف بالشئ لا يوجب الالم واللذة من غير ادراك فلا الالم ولا اللذة
لجساد بماله من الكمال والافه وادراك الشئ من غير النيل لا يوجب لذة كصور
الحلاوة والمرارة وانما قال من حيث هو كذلك لان الشئ قد يكون مولودا واللذة والفرق
بالحقيقة وانما قال كمال لانه يستلزم البراهة من القوة وكال شئ خروجه من القوة الى الفعل
وانما قال خير باعتبار انه مؤثر واللذة باعتبار الحصول والتأثير كذا ذكره المحقق الطوسي
في شرحه للاشارات وفيما ذكره الشارح ابحاث احدها ان المتبادر من اللذة والالم ماهو
جسماني لا روحاني سواء كان الادراك بالحس او بالعقل مثل انيل الذائقة للحلاوة اذا ادرك
لذة حسنة سواء ادرك هذا النيل بوجه جزئي فيكون الادراك بالحس او ادرك بوجه
كلي فيكون عقليا صرفا وانما ان ادراك القوة الغضبية ان اراد به العلم فلا ادراك للقوة
الغضبية وان اراد النيل فلا يد من الشعور به حتى يكون لذة والشعور به ليس حسبا كيف
ونيل القوة الغضبية ليس معنى جزئيا متعلقا بحسوس حتى يكون ادراكه بالواهمة اوليست
القوة الغضبية من المحسوسات وثالثها ان تكيف الواهمة بصورة شئ يرجوه مما لا يعقل
لانه انما يدرك معنى جزئيا متعلقا بحسوس والمرجو غير موجود حتى يمكن تعقله على وجه
جزئي بل تعقله قبل الوجود انما بوجه كلي فهو من مدركات العقل ورابعها ان كمال القوة
العاقلة لا ينحصر في الادراكات النفسية ولا في ادراكات المجردات بل ادراكات المحسوسات ايضا
كاللها كالظنون مثلا ومن كالاتها الملكات الفاضلة كالشجاعة والسخاوة الى غير ذلك
نعم اجل كالاتها تلك الادراكات وخامسها ان الادراك بالقوى الباطنة ليس من الصور
المحسوسة ولا من المعاني الجزئية المتعلقة بالمحسوس لان القوى غير محسوسة بل عند التحقيق
ذلك الادراك صفة للنفس المجردة فلا يكون لذة حسية بمعنى كون ادراكه بالحس واعلم
ان نيل ماهو خير لا يخص نيل المدرك ماهو خير بل نيل ما يحبه المدرك ايضا من قبل
اللذة كما ادراك الشخص حس انه لذة مع انه نيل انه ماهو كمال وخير له وان اللذة
قد يكون بمجرد ادراك ماهو خير من غير نيل سوى الادراك كادراك الصور الحسنة فانه
لذة ولا نيل سوى ادراكه ودعوى ان اللذة بادراد هذا الادراك ليست ظاهرة وحينئذ نقول
اللذة العقلية مجرد ادراكات النفس الامور المطابقة ادراكا ثانيا من غير ادراك ادراكها
كما ذكره الشارح فليكن سادس الابحاث ولكن الجهات ستة يكون كل منها لذة قال السيد
السند انه لا ينبغي ان يراد امثال هذه التحقيقات في امثال هذه المقامات مما لا يجري للمتعلم
نفعا بل ربما زاده خير في تفاصيل هذه المعاني ودقائق العبارات فالاولى بحال هذه العلوم
ان يقتصر فيها على الامور العرفية وما يغرب منها ولعل ذلك افتخار منه باطلاعه على
العلوم العقلية وما ذكر فيه من التدقيقات هذا كلامه وليس بذلك فان السكاكي ادرج
في كتابه مقدمات حكمية واصطلاحات عقلية فلا بد للشارح لكلامه ان يخوض في تفصيل
مراهه فليس منطوق افتخار الابالسكاكي ويشهد لذلك انه يشكو الشارح فيما بعد
عن السكاكي ويقول لا يفرغ على امثال هذه التفسيرات احكام متفاوتة فهي قليلة البادوى
وكان هذا ابتهاج من السكاكي باطلاعه على اصطلاحات المتكلمين (ووجهه) اي وجه
التشبيه (ما يشتركان) اي الطرفان (فيه) بحكم التشبيه فيقول المعنى الى ما دل على اشتراكهما فيه
فلا يرد نحو ما شبهه بالاسد للبيان لان الشجاعة ليست مشتركة بينهما مع انها وجه التشبه
للدلالة على مشاركتها فيها ولا يلزم ان يكون من وجوه التشبيه في زيد كالاسد الوجود
والحسية والحيوانية ويجه انه يلزم ان يكون الطرفان في الدلالة على الاشتراك في طرفين

الغيبية
نحوه

الا ان يجوز واخرج التعريف مخرج من قتل قتيلا ولا ينبغي ان الوجه ليس احوال التعريف
من الطرفين كما يوهمه كلامه وهما دل على اشتراكهما في شئ قال الشارح المراد بكلمة ما معنى له
مزيد اختصاص بهما واستشهد فيه بقول الشيخ عبد القاهر ان التشبيه الدلالة على
اشتراك شيئين في وصف هو من اوصاف الشئ في نفسه خاصة كالشجاعة في الاسد والنور
في الشمس ولا ينبغي ان الشاهد لا يدل الاعلى مزيد اختصاص بالتشبيه ثم نقول لما كان
ظاهر عبارة الشيخ موها لوجوب كون وجه التشبه خارجا عن الطرفين وكونه وصفا
ثابتا للشئ في نفسه من غير اعتبار معتبر ومختصا بالتشبه به مع ان الظاهر ان ذلك
شرط كون التشبيه مقبولا وهو غير معتبر في مفهوم وجه التشبه ولا في مفهوم التشبيه
اسقطه المصنف عن تعريف التشبيه ولم يعتبره في تعريف وجه التشبه ووضع موضع الوصف
كلمة ما يشتمل الجزء بلا خفا وذكر قوله (تحقيقا وتخيلا) تصريحا بان وجه التشبه لا يجب
ان يكون من اوصاف الشئ في نفسه فتعديله تعريف المصنف باعتبار امور تجعله موافقا
لكلام الشيخ عدول عن طريق سلكه قال المصنف (والمراد بالتخييل) ان لا يكون
وجوده في التشبه به الاعلى تاويل وكمكانه اقتصر في البيان على ما وجدته والافقهوم
ما يشتركان فيه تخيلا وعم ولذا قال الشارح هو ان لا يوجد في احد الطرفين او كليهما الا
على سبيل التخييل والتاويل (بحوما) اي وجه شبه (في قوله) يعني القاضي التوخي التسوب
الى قبيلة تنوخ السمة بمفعول من تخ بالمكان اقامه سمواه لانهم اجتمعوا فاقاموا في مواضعهم
وهم الجوهري فعمل النسبة الى تنوخ من قبيل نقول (وكان النجوم) جمع نجم كان نجم
وهو الكوكب (بين دجاء) اي دجى الليل والمرجع في البيت السابق وروى دجاءها فالضمير
لليلة او للنجوم فالاصفاة لادنى ملاسة والدجى كالسلي جمع دجبة وهي الظلمة بناء
ومعنى (سن) جمع سنة وهي في اللغة السيرة ومن الله حكمه وامره ونهيه وماسلكه النبي
صلى الله عليه وسلم مع التزكيا (لاح) اي ظهر (بينهن ابتداء) الابتداء الانشاء والبدعة
الحدث في الدين بعد كماله والمراد بالابتداء على ما بين وجه التشبيه احداث البدعة ولا ينبغي
ان طرفي البيت لا يتلا بمان فانه جعل النجوم بين الدجى والسنن بينهن الابتداء والملايم
ان تجعل بينهن الدجى او السنن بين الابتداء وتحصيل الملازمة كما يمكن باعتبار القلب
في الاول يمكن باعتباره في الثاني واشار اليهما اما الى الاول في قوله من حصوله من حصول
اشياء مشرفة بيض في جوانب شئ مظلم اسود فان مفهومه ان جعل الدجى بين النجوم
واما الى الثاني في قوله بالسنن بين الابتداء وشار الى ترجيح الثاني بابراد تفصيله وتوضيحه
دون الاول وكان وجه الترجيح ان التأويل دار بين التقدم والتأخر ترجيح التأخر
ويكون اخرى به مثلا يكون كالمعمل قبل الحاجة وكترع الخف قبل الوصول الى الماء
لكن لا ينبغي ان الاول انسب بالمقام والبلغ كيف وفيه بيان كثرة النجوم وغلبتها على ظلام
الليل كطية السنن في الاسلام على البدعة والتكنة في القلب حينئذ الاشارة الى ان الواقع
كون الدجى ظرفا للنجوم والفقول يكون الدجى بين النجوم كما هو المقصود في هذا المقام
بقرينة التشبه به قول تخييل لانه كذلك تخييل في المرى لظلمة النجوم على الدجى كما
ان قلب سنن بين الابتداء للاشارة الى ان السنن هي الاصل الذي حدث فيها البدعة
واللائق بان يجعل ظرفا للبدعة دون العكس وان دعت الحاجة اليه وقال الشارح هو
للاشارة الى كثرة السنن حتى كانت البدعة هي التي تلغ بينها (فان وجه التشبه فيه) اي
في هذا التشبيه (هو الهيئة الحاصلة من حصول اشياء مشرفة بيض في جوانب شئ مظلم

بينهما
نحوه

اسود) هي الظلمات ولا يخفى ان جعل الظلمة وان كان له وجه من انها مظلمة بذاتها
كما ان الضوء مضيء بذاته لكن جعلها سوداء وقابله للون مما لا يوجد له مساع فلا يكون
تلك الهيئة في المشبه ايضا لا تخيلا ولا يكون تحقيقا كما يلوح من قوله (وهي غير موجودة
في المشبه الاعلى طريق الخيال) الا ان يقال لا يراد به بالتحقيق ما ثبت في الواقع ولا
ينبغي بالتدقيق وانما هو ما يكون في المراتى ولا يوجب الى تكلف او خيال للنفوس فانه كما رؤيا
ولا يخفى انه يرى بين النجوم امور مظلمة سود تقوّل عند التحقيق بالتدقيق الى ظلمات صرفة
وهو منشأ قوله بين دجاء دون ان يقول بين امور مظلمة سود (وذلك) اى وجودها
في المشبه على طريق الخيال (انه) اى لانه وهذا اظهر مما في الشرح من جعل ذلك
اشارة الى بيان وجودها في المشبه بطريق الخيال اى بانه باله والضمير للسان
(لما كانت البدعة وكل ما هو جهل يجعل صاحبها كمن يفتنى في الظلمة
فلا يهتدى للطريق ولا يأتى من ان ينال مكرها) من الوقوع في مهلكة
او العثور على داهية مهلكة (شبهت) (جاء لما اى البدعة ونظاؤها من الجهالات
(بها) اى بالظلمة (ولزم بطريق العكس ان تشبه السنة وكل ما هو علم بالنور) ووجه جعل
تشبيه السنة بالنور فرع تشبيه البدعة بالظلمة دون العكس ان العلم قد يكون مع الضلال
كما في العالم الغير العاقل والجهل لا ينفك عن الضلال وان التغير عن البدعة متقدم على
التغيب بالسنة فالتشبيه في البدعة اسبق او ان ظلمة الكفر كانت سابقة قد ارتفعت بالسنة
فتشبه الجهل والبدعة يستحق ان يكون سابقا على تشبيه العلم والسنة وجعل السكاكى
لا منهما متغلا (وشاع ذلك) اى كل من التشبيهين (حتى يخيل ان الثاني) اى كل
ما هو علم (بماله بياض واشراق) قدم الثاني على خلاف ترتيب الوجود والذكر السابق
لقوة شاهدة وشرفه (نحو) قوله عليه السلام (انكم بالخفية) اى باللمة الخفية المنسوبة
الى الخفيف اى الثابت على الاسلام (البياض) هذا لا يدل الاعلى ثبوت البياض دون
الاشراق كما هو المرعى ولو اراد بالبيضا الشمس وجعلت صفة الخفية بتأويلها بالشرقة
كقولك مررت بزيد الاسد اى الجرى لم يدل الاعلى تخيل الاشراق (والاول على خلاف
ذلك كقولك شاعرت سواد الكفر من جبين فلان فصار) لذلك الشيوع المستلزم للخيال
المذكور (تشبيه النجوم بين الدجى بالسنن بين الابتداء كتشبيهها) اى بالنجوم بين
الدجى (ببياض الشب في سواد الشب) في القبول والرواج (او بالانوار موهلة) بالقاف
اى لامة (بين النبات الشديدة الخضرة) التى يرى اسود فنبه به على ان المحقق اعلم
من المحقق في الواقع اوفى المرئى وبادى النظر كما امرنا اليه وقد جعل صاحب الفتاح
البيت من التشبيه المقلوب على نحو ويدا الصبح كان غرته وجه الخليفة حين يمدح
ففيه ادعا ان نور السنن صار بحيث يشبهه نور النجوم وان الابتداء فوق الظلمة في الاطلام
وليس لذلك ان يجعل الكاف للتشبيه وان من الحروف المشبهة بالفعل فيصير المعنى وككون
النجوم بين دجائها سنن لاح يتهن ابتداء اى كذلك الهيئة تلك الهيئة فيخرج بذلك
التشبيه عن كونه مقلوبا لانه وجب زيادة ما بعد الكاف اذا دخل على ان يقال كان
ولا يقال كان اثلا بل ينس بكان من الحروف المشبهة (فعل) من تصور وجه التشبيه وانه
المستتر بين الطرفين (فساد جعله في قول القائل نحو في الكلام كالمخ في الطعام كون
القليل مصليا والكثير مفسدا لان المشبه) اى النجوم (لا يمتثل) اى لا يمتثل سببا بين
(القلة والكثرة) لانه ليس مردودا بينهما وبين فدا احدهما كيف واذا روى في جميع

اجزاء الكلام فقد حصل النحو وان اعمل في جزء فلا نحوفى الكلام فوجه الشبه ههنا ان
الكلام يصلح بوجوده ويفسد بعدمه بمعنى انه لا يتفصح به لغوات الدلالات بل يضرب به
للا تنقل الى غير المقصود كما انه لا يتفصح البدن بطعام لا يلح فيه بل يستضربه ومرض ولا
يقصر الفساد على فوت الانتفاع بل كالا لاذة اطعام لا يلح فيه لاذة لكلام لا نحوفيه
واو صلح انه برابته في بعض اجزاء الكلام يحصل النحو فالفساد بقلة افوته في البعض
لا يكثره فالصاحب المفتاح وربما امكن تصحيح جملة فقال الشارح فكانه اراد
بكثرة النحو استعمال الوجوه العربية والاقوال الضعيفة ونحو ذلك مما يفيد به الكلام وفيه
ان استعمال الوجه غير يب بدل الوجه المستفيض لا يجعل النحو كثيرا في الكلام فكانه
راد بكثرة النحو اراد الكلام محتملا اوجوه مختلفة ويحتمل التطبيق على قواعد امتيانية
فيوجب تحير السامع لصعوبة المركب بمزلة المفردات المشتركة (وهو) اى وجه التشبيه
(اما غير خارج عن حقيقتها) اى حقيقة شئ من الطرفين (كافي تشبيه ثوب باخر
في نوعهما اوجسهما اوفصلهما) اوفى الجنس والفصل (او خارج) عن حقيقة واحد
منهما او المراد غير خارج عن حقيقة كلا الطرفين او خارج عن حقيقة كليهما ولا يخفى
ان تشبيه الانسان بالفرس في الحيوانية لا في الحيوان كاهوداب ارباب اللسان وكون الشئ
حيوانا ليس جنسا فكانه اراد بالوجه الداخلى على ما يؤخذ بالنظر الى الداخلى وان قوله
غير خارج يشمل نفس الحقيقة ولذا اختاره على الداخلى وانما قدمه على القسم الثاني مع
كونه سليا له وغير عريق في لطايف التشبيه بل لا يجرى فيه الحساق الناقص بالكلام الذى
هو العمدة في باب التشبيه اذ هو مبنى الاستعارة وكيف وقد تقرر انه لا تنافى الاشياء
في الذاتيات وهي في الامور المشار كفيه سواء اهدم تقسيمه وتقسيم الثاني وتذيله بفصل
فلو قدم لاقضى بفصل قسم عن آخر بفصل طويل ولا يذهب عليك ان دخول
بعض المفهومات الكلية في الأشخاص وخروج بعضها من تدقيقات الفلسفة وتحصيل
التميز عنهما بالتحليل وهم مع طول باعهم فيه معترفون بالجزء عن تميز الحقيقة عن غيرها
لتعسر تميز الجنس عن العرض العام وتعسر تميز الفصل عن الخاصية وهم يخصون فيه
بل يتعسر تميز الحقيقة عن اجزائها او يحتمل ان يكون تمام حقيقة الانسان الناطق
الحيوان او يكون الناطق خاصة غير شاملة ويتعسر تميز الجنس عن فصل الجنس او يحتمل
ان يكون جنس الانسان مجرد الحساس اما اهل العرف واللسان فلا يعقلون من الداخلى
في الطرف الا اجزاء الحسار جبة فالداخل في الانسان عندهم الرأس واليد والرجل
وهم برآء عن التشبيه في مفهوم داخل في الحقيقة وليس المشبه عندهم الا الحساس
القائمة بالطرفين وليس الجنس والتوع عندهم الا الاخص والاعم فالاشئ نوع المتحرك
عندهم والمتحرك جنسه فامثال هذا التقسيم من تفلسف السكاكى والبهتان العظيم
(صفة) هي الخارج لا بد ان يكون معنى قائما بالطرفين والخارج الذى ليس كذلك غير صالح
لكونه وجه شبه (اما حقيقة) اى موحودة في الطرفين لا بالقياس الى شئ (واما حاسبة)
اى مدركة بالحس الظاهر (كالكميات الجسمانية) اى النسوبة الى الجسم باختصاصها به
والكيفية نسبة الى كيف كالمسألة الى ما والكيفية الى كم وضعت لاحتساب به عن الثواب
بكيف وخصها المتكلمون ببعض الاحوال فكيفية فكيف من مصنوعا نهم صرح به
اهل اللغة وليس المقدار والحركة منها عندهم كالمسألة من فتم فارة يقال اراد بالكميات
مطلق الصفات وكارة يقال اراد بالمقدار وضعه من الطول والقصر والتوسط بينهما

وبالحركة السرعة والبطء والتوسط بينهما يضاف الثاني بان في كون هذه الامور صفات حقيقة نظر الذاكر بطول بصير قصيرا بالنسبة الى طول ورب بطو يصير سرعة بالنسبة الى آخرو نحن نقول لوجعل قوله كالكيفيات الجسمية مثلا لاصفات الحسية وقوله مما يدرك بآثارها واثارة الى نفسها لم ير دسني (مما يدرك بالبصر) هو في اللغة حاسة العين ونفسها وفي عرف الحكمة قوة مرتبة في العصبين المجوفين اللذين يتلاقيان في فرقان الى العينين وفيه نظر لانه لا يصدق على بصر بعض الحول فان الحول قد يكون بتقاطع العصبين الى العينين وقد يكون بعدم تلاقيهما فلا يصدق التعريف على بصر من لم يتلاق عصباه بل على بصر الاحوال اصلا لما قيل ان قوله يتلاقيان في فرقان ينشئ عن عدم التقاطع فتعطف ولا يخفى انه يدرك بالبصر غاية انه لا يدرك مطابقا اذا لم يكن حوله نظريا بل يكون عارضا ويرى الواحد اثنين ويصدق على قوى اخرى مودعة فيها (من الالوان والاشكال) المدرك بالذات بالبصر هو اللون والضوء وما عداها مما يدرك ثانيا بالعرض والالوان مع كونه مدركا بالذات ادراكه مشروط بادراك الضوء اكثفا وكأله لم يذكر الضوء بذكر يدرك بالذات في التثنية على المدرك بالذات واختار اللون بالذات كرتبها على انه المدرك بالذات دفعا لما يوهم من توقف ادراكه على ادراك الضوء انه مدرك بالعرض واكثر ذكر المدرك بالعرض لانه ابعد من كونه مبصر اكما بالغ في توضيحه والاشكال كالشكوال جمع شكل وهو في اللغة الصورة المحسوسة والمتوهمة في عرف الحكمة هيئة احاطة نهاية واحدة بالجسم او السطح كالكرة والدائرة ونهايتين كشكل نصف الكرة ونصف الدائرة او اكثر مما لا يليق تفصيله المقام (والفاسد) هي جمع مقدار وهو في اللغة مبلغ الشيء وفي عرف الحكمة كم متصل قار بالذات والكم عرضي يقبل التجزأ اذاته ونعني بالاتصال ان يكون لاجزائه حد مشترك يتلاقى عنده بمعنى ان كل جزء فرض فيه يكون نهائيه متحدة مع مبدأ الآخر بخلاف العدد فان الاربعة اذا قسم الى نصفين مثلا لم يكن نهاية نصف منها مبدأ نصف آخر وهذا هو الاتصال الذاتي الذي هو فصل للكم المتصل بخلاف الاتصال العرضي كاتصال خط بخط فانه متصل بالقياس الى الغير لاني حد ذاته وهذا يدفع انه لانهاية اسطح الكرة فلا يكون كما نصلا لان الحدس هو الحد الفرض اللازم بعد فرض القسمة لانهاية الموجودة وذكر قار بالذات لاجراج الزمان لان المراد به ان يكون الاجزاء المفروضة ثابتة وليس الزمان كذلك (والحركات) جمع حركة على وزن عرفة وهي لغة ضد السكون وفي عرف المتكلمين حصول جسم في مكان بعد حصوله في مكان آخر قال الشارح يعني بمجموع الحصولين وهذا يختص بالحركة الابدية هذا وفي التعريف انظر لاني به المقام وعند الحكماء هو الخروج من القوة الى الفعل على سبيل التدرج عن الخروج دفعة كبديل الصورة الثابتة بالهوائية فانه يسمى كونا وفسادا لا نقول بالحركة من الاعراض النسبية فكيف جعلها صفة حقيقة لا نقول نفس النسبة لانكون صفة حقيقة واما معروض النسبة يكون حقيقة والحركة نسبية بالمعنى الثاني وقد نبه بآراء الامثلة جوعا على تنوع كل منها اما الالوان والاشكال فظاهرة واما المقادير فلانها اما اجسام تعليمية واما سطوح واما خطوط واما الحركات فلا تنقسم الى الوضعية وغيرها او الى القسرية والطبيعية والارادية الى غير ذلك (وما اتصل بها) قال الشارح اي بالذات كورات كالحسن والقبح المنصف بهما الشخص باعتبار الخلقة التي هي عبارة عن مجموع الشكل واللون من الضحك والبكاء الحاصلين باعتبار الشكل والحركة وكالاتقامة والانتحاء والتعذب والتغير الداخلة تحت الشكل وغير ذلك هذا وفيه انه حل

الحركات على كفياتها من سرعتها وبطؤها والحالة المتوسطة بينها حفظا لا هو المصطلح من الكيفيات على ما هو احد التوجيهين السابقين فلا يصح حينئذ تمثيل ما يصل بالذات كورات بالضحك والبكاء الحاصلين باعتبار الشكل والحركة واما قوله الداخلة تحت الشكل فتعبد للامور الاربعة لانها تعرض للخط قطعا مع انه لا شكل له لان نهايتي الخط لا يحيطان به واما ما تعرض للخط فداخل في قوله غير ذلك فانها ايضا مما يتصل بالذات كورات لانها مما يتصل بالمقدار فلا يتجه ما اورده السيد السند عليه من ان هذه الامور تعرض للخط ولا شكل له نعم يتجه انها لما كانت داخلة تحت الشكل فقد دخلت في قوله والاشكال فلامعني جعلها داخلة تحت ما يتصل بها الا ان يقال نساه في قوله تحت الشكل واراد به تحت ما يتصل بالشكل الاول واورده السيد السند ان الاشكال مما يتصل بالمقادير فلا وجه اتصالها مع الالوان وافرادها عما يتصل بها ورده ان افرادها ونحوها الى الالوان لان حسن الشخص وقبحه مما يتصل بمجموعها (او بالسمع) عطف على قوله بالبصر وهو في اللغة الاذن وحده الاذن يكون للواحد والجمع وفي عرف الحكمة قوة رتب في العصب المفروش على سطح باطن الصماخين يدرك بها الاصوات وفيه نظر لانه يصدق على قوة رتب في احدى العصبين (من الاصوات الضعيفة والقوية والتي بين بين) وانما وصف الاصوات تنبيهها على ان انواعها امور اعتبارية لا غير بينها الاعتبار اوصاف متفاوتة بالاضافة بخلاف الالوان واخوانها والطعوم والارواح وفي كون الاصوات باعتبار القوة والضعف والتوسط من الاصوات الحقيقية نظر لانها تختلف باختلاف المضاف اليها ولا يذهب عليك ان للاصوات ايضا امورا منفصلة بها تدرك بالسمع كحسنها وقبحها والكيفيات الخاصة من الاعتماد على مخارج الحروف وكونها موزونة ومنشورة وكذا الطعوم والارواح فتخصيص ما عدا من مدركات البصر ومدركات المس بقوله وما يتصل بها انفا في لا موجب له (او بالذوق) هو في اللغة مصدر ذاق بمعنى اخير الطعم وفي عرف الحكماء قوة مثبتة في العصب المفروش على جرم اللسان وفيه انه يخرج عنه القوى المودعة في اعضاء هذا العصب ويدخل فيه قوى غير مدركة للطعوم مودعة فيه ويمكن دفع الاول باني تحمل فانظر وادفع النظر (من الطعوم) واصولها تسعة وطرقاتها الخلاوة والمرارة وما بينهما من الحرافة والملوحة والجوضة والدسومة والعفوصة والقبض والتفاهة والعفوصة طعم ينقبض به ظاهر اللسان وباطنه والقبض طعم ينقبض به ظاهر اللسان والتفاهة طعم لا يحصل من ذى الطعم بسهولة كمال صلابته والبعض اهم يقبض ظاهر اللسان وقد يستعمل بمعنى القابل للطعم (او بالشم) وهو في اللغة حس الانف وفي عرف الحكمة قوة مرتبة في زائدي مقدم الدماغ الشبيهتين بلمحني الثدي وفيه (من الروائح) جمع رائحة قال الشارح لا حصر لانواعها ولا اسماء لها الا من جهة الموافقة والمخالفة كرائحة طيبة او متنة او من جهة الاضافة الى محلها كرائحة المسك او الى ما قارن بها كرائحة الخلاوة هذا وكان المراد بالانواع المفهومات المندرجة تحتها والا فالرائحة الطيبة ورائحة المسك لستانوعين تختلف في الحقيقة ولا يبعد ان يكون رائحة الخلاوة من قبيل الاضافة الى المحل ويكون المراد رائحة ذى الخلاوة (او بالمس) هو في اللغة المس باليد وفي عرف الحكمة قوة سارية في البدن كانه تدرك بها المخوسات قالوا لم يختلف في الكبد والرية والعظم والطحال والكلية فعلى هذا لا يصدق التعريف على شيء من الحدود ولا يصلح ضم الاستثناء ايضا لانه لا يصدق على لامة عضو عضو ولو ارد المدرك باللماسة ويصدق على القوة القاذبة

الثانية اذ لو ارد بالملوس ما عليه اللغة كان قاصرا ولو ارد المدر باللامسة يلزم الدور ولم يراع في ذكر الحواس الترتيب الذي راعوه اذ قدموا اللامسة لانها يحتاج اليها الحيوان اشد حاجة ولهذا نشر في جميع الاعضاء ولم يخل عنه حيوان حتى الخراطين الناقل للاربعة لان التشبيه اكثر ما يقع في البصرات فلما قدم البصر جمع معه ماسوى اللامسة بجماع الاختصاص بعضو الرأس الا انه ينبغي ان يؤخر الذائقة من الثلاثة لينصل باللامسة لشدة المناسبة بينهما ولذا قال الامام الرازي لولا كثرة مباحث البصرات لفقدنا المذوقات تكون رديفة للموسسات (من الحرارة والبرودة والرطوبة واليبوسة والخشونة واللامسة) في المواقف الملاسة عند المتكلمين استواء وضع الاجزاء في ظاهر الجسم والخشونة عدمه فهما على هذا القول من باب الوضع وعند الحكماء هما كفتان بموسسات قائمتان بالجسم وفي شرحه وقيل قائمتان بسطح الجسم (والصلابة واللين) في المواقف هو عدم الصلابة عما من شأنه فهو عدم ملكة وقيل بل كيفية بها تطيع الجسم للغاير وفي شرحه قال الامام الرازي هما من الكيفيات الاستعدادية دون الكيفيات الماوسة وقال الشارح وكون هذه الاربعة من الموسسات مذهب بعض الحكماء (والخفة والثقيل) هو كغيب مصدر وكعلم حاصل بالصدر ولا ينبغي ان مفهومات الامور المذكورة ظاهرة مشاركة فيها الصبيان وغيرهم والاشتغال بمرضاها لغو وان شاعت في غير هذا الفن فتركناها لذلك (وما ينصل بها) اي بالذكورات كالبلة والجفاف وغيرهما (او عقلية) عطف على قوله حسيه وتقسيم الخارج من وجه الشبه بالحسي والعقلي لمزيد اهتمام به والافقير الخارج منه ايضا قد يكون حسيا وقد يكون عقليا اذ المراد بالحسي ما يكون افراده مدركة بالحس لكن لما لم يكن التشبيه به كثيرا تدور عليه الاستعدادية لم يتعلق به اهتمام يدعو الى تفصيله وتقسيمه وايضا تقسيمه الى الحسي والعقلي عائد الى حسيه الطرف وعقليته بخلاف تقسيم الخارج فلم يستغن عنه بتقسيم الطرفين (كالكيفيات النفسانية) نسبة الى النفس على غير قياس النسبة كالجسماني في النسبة الى الجسم والكيفية النفسانية ما يختص بذوات الانفس الحيوانية وقيل ما يختص بذوات الانفس حيوانية كانت او نباتية كذا يستفاد من المواقف والاختصاص بالاضافة الى ما فيه الاجسام فلا اشكال في التمثيل بالعلم المشترك بين ذوات الانفس والواجب على انه قد يمنع الاشتراك اكون علما عرضا وحائلا دون علمه تعالى فانه قديم وليس بعرض (من الذكاء) وهو كالمساواة سرعة الفطنة كذا في القاموس وعرف بشدة قوة النفس مقدمة لاكتساب الاراء باخص منه بمرئيتين وهو ملكة سرعة انتاج القضايا وسهولة استخراج النتائج بواسطة كثرة من ادلة المقدمات كالبرق اللامع فلا يشغل ملكة اكتساب الاراء التصورية وسرعة الانتاج وسهولة الاستخراج النظريتين وعلى الاول سؤال مشهور ذكره بعض الفضلاء الجامعين للعلوم من ان الذكاء بجماع اكتساب الراى فكيف يكون معد او افخمه بعض الاذكياء المختلفين بنهاية الذكاء بان منشا الاشكال اشتباه صور الكلمات والاشكال فظن المعد على صيغة اسم الفاعل وهو اسم مفعول اي قوة مهيئة هيأها الله تعالى لاكتساب الاراء هذا ونحن نقول فليكن اسم فاعل بمعنى قوة مهيئة تهى النفس لاكتساب الاراء او بمعنى المعد اصطلاحا ولا نسلم ان شدة القوة بجماع اكتساب الراى بل حين حصول الاكتساب بغير القوة والظاهر حل الامثلة على المعاني اللغوية ليكون تمثيلا لوجه الشبه بما يدور فيما بين الالباء فالظاهر في قوله (والعلم) حل العلم على اليقين فانه من افعال اليقين في اللغة اعني الاعتقاد الجازم المطابق الثابت وان كانت معانيه

الآخر ايضا عقلية من المعاني الثلاثة التي ذكرت في بيان تعريف البيان وما هو مصطلح الحكماء من الصورة الحاصلة من الشيء عند الذات المجردة لا حصول صورة الشيء في العقل كما ذكره في الشرح لانه احد اقسام العلم اعني العلم الكاسب كالحق وقيل من معاني العلم ومن ادراك الكل والتركيب في مقابلة المعرفة بمعنى ادراك الجزئي او البسيط ومن مقابلة الصناعة وهي ملكة يقدر بها على استعمال موضوعات ما نحو عرض من الاعراض صادرا عن البصيرة بحسب الامكان وقول الشارح وقد يقال العلم على ملكة يقدر بها الخ كانه سهواً والقسم والمقصود بالكتابة وقد يقال العلم على مقابل ملكة يقدر بها الى هنا (والغضب) وهو حركة النفس ومبداها ارادة الانتقام (والحلم) وهو ان يكون النفس مطمئنة لا يجر كها الغضب بسهولة ولا تضطرب عند اصابة المكروه (وسائر الفرائز) جمع غريزة وهي الطبيعة والطبيعة السجية جبل عليها الانسان كاطباع او الطباع ما ركب فثما من الطعام والمشرى وغير ذلك من الاخلاق التي لا تزلنا كذا في القاموس فعلى هذا يدل قوله وسائر الفرائز اي باقي الفرائز على ان المثل سابقا مبادى الامور المذكورة لانها التي جبل عليها الانسان لا تفلسها ولوجرت على تفسير الفرائز بملكة تصدر عنها صفات ذاتية على ما في الشرح لاستدعى حل ماسبق على الملكات وبالجملة لا يصح حل العلم على حصول الصورة او الاعتقاد او ادراك المركب كما يشعر به كلام الشرح ومن سائر الفرائز الكرم والقدرة والشجاعة ومسايلاتها (واما اضافية) عطف على قوله اما حقيقة وكاشف عن المراد به فان الحقيقي له معنيان احدهما الصفة الثابتة للشيء مع قطع النظر عن غيره موجودة كانت او معدومة ويقابل الاضافي بمعنى الامر النسبي الثابت للشيء بالقياس الى غيره وثانيهما الموجود ويقابله الاعتباري الذي لا تحقق له سواء كان معقولا بالقياس الى غيره او مع قطع النظر عن الاغيار وقد تبي على ضعف عبارة المفتاح حيث جعل الحقيقي متقابلا لما هو اعتباري ونسبي لان الحقيقي ليس له معنى مقابل للاعتباري والنسبي بمعنى ما لا يكون اعتباريا ولا نسبيا (كازالة الحجاب في تشبيه الحجة بالشمس) واعلم انه لم يف المصنف بما وعد في دياحة الكتاب من حذف الحشو والتطويل والتعقيد ونسي عنه في هذا المقام لان هذه التفسيرات ما لا تنفع في هذا الفن بل يوجب تحير الافهام وايضا المتدين في التلزام حتى ان الشارح قال كانه ابتهاج من السكاكي باطلاعه اصطلاحات المتكلمين فهو من التطويلات المشككة على المبني فيجب حذفه لمن التزم تنقيح الكلام عن التطويل والتعقيد وكانه منع المصنف حذفه لانه من الاتهام به لم يعرف على اصطلاح المتكلمين فحذفه لعدم فهمه مقاصد المفتاح في هذا المقام لكونه عاربا عن معرفة مصطلحات الكلام (وايضا) وجه التشبيه (اما واحد) في ذاته بمعنى انه لا جزء له ولا فلا يقابل يتوهم بين المركب لانه ايضا واحد حقيقة اذ الوحدة تعرض للشيء حقيقة نعم لو قال اما بسيط او مركب لكان اوضح (واما بمنزلة الواحد) ولما كان ما هو بمنزلة الواحد عامالا بعروض الوحدة جهات شتى من الوحدة بالموضوع والوحدة بالمحمول الى غير ذلك فيدعيه بقوله (لكونه مركبا من متعدد) اما تركيبا حقيقيا بان يكون وجه التشبيه حقيقة ملتزمة من متعدد او تركيبا اعتباريا بان يكون هيئة مترتبة انتزعتها العقل من متعدد والاعتبار عند البلغاء للاعتباري بل الظاهر ان يخص التركيب في هذا الموضع بالمركب الاعتباري ويجعل المركب الحقيقي داخل في الواحد على خلاف ما في المفتاح حيث قال غير الواحد اما ان يكون في حكم الواحد لكونه اما حقيقة ملتزمة واما او صافا مقصودا من مجموعها الى حقيقة واحدة ولا يكون في حكم الواحد وسنعرّف وجهه (وكل منهما) اي كل واحد من الواحد وما هو بمنزلة (اما حسي او عقلي) والعقلي الذي هو بمنزلة الواحد اما مركب من العقليات

الصرفة او من الحسى والعقلى لان المركب من الحسى والعقلى عقلى كذا حقة الشارح المحقق والسيد السند وفيه ان تحقيق العقلى ما حصل في نفس العقلى وتحقيق الحسى ما حصل في الحسى المشترك او الواحدة والمركب المذكور ليس شئ منهما بل مجتمعا منهما فالحق ان يقسم ما هو بمنزلة الواحد ايضا ثلاثى كانه عدد (واما متعدد) عطف على اما بمنزلة الواحد اى وجه التشبيه اما واحد او غيره وغير الواحد اما بمنزلة الواحد وامامتعدد بان يقصد بالتشبيه تشريك الطرفين في كل واحد من متعدد بخلاف المركب من وجه التشبيه فان القصد فيه الى تشريكهما في مجموع الامور او في الهيئة المنتزعة عنها كذا في الشرح وكأني دعاه الى تأويل المنفصلة ذات ثمة اجزاء الى منفصلتين ذاتي جزئين ان الحكم الانفصالي لا يمكن ان يتحقق الا بين امرين لا يمكن ان تكون القضية واحدة الاطرافان هذا ويمكن جعل الجزئين الاولين بمنزلة امر واحد وهو غير متعدد اى وجه التشبيه اما غير متعدد وامامتعدد هل يمكن الحكم بالانفصال بين امور فظني ان الحق انه ممكن على سبيل الاجمال كما يحكم به الوجدان فان القضايا المنفصلة ذات الاجزاء الثلاثة فصاعدا تستل على احكام اجالية اذا فصلت صارت القضية الواحدة اكثر من قضيتها ولا يتخطر بالبال نسب متعددة مقصودة بتصدقات متعددة في الصورة الاجالية فالداعي الى التكليف ليس الاوضع التفصيل موضع الاجمال ولا يخفى ان هذا التقسيم يجري في الطرفين ايضا فان المشبه او المشبه به قد يكون واحدا وقد يكون بمنزلة الواحد وقد يكون متعددا والقول بان تعدد الطرف يوجب تعدد التشبيه عرفا دون تعدد وجه الشبه لو تم اتم وجه التخصيص وقوله (كذلك) صفة لتعدد واثارة الى انفساه الى حسى وعقلى (او مختلف) اى بعضه حسى وبعضه عقلى وكما ان احاد التعدد وقد تختلف كذلك اجزاء المركب كما اشرنا اليه ولم يلتفت اليه لان المقصود في التعدد الامداد دونه على عكس المركب فان الالتفت فيه المركب الذى هو عقلى دون الاجزاء المختلفة فاعتد بحال الاحاد دون الاجزاء كذا في الشرح وقد عرفت ما فيه ولك ان تريد بقوله كذلك انه اما حسى او عقلى واما واحد او بمنزلة الواحد وبقوله او مختلف ان بعضه حسى وبعضه عقلى وبعضه واحد وبعضه بمنزلة الواحد لكل اراد الامثلة يوافق الاول وحل العبارة عليه اسهل (والحسى) اى وجه التشبيه الحسى (طرفاه حسيان لا غير) فالتعدد الذى بعضه حسى دخل في هذا الحكم لان فيه وجه شبه حسي فم يخرج الى تأويل الحسى بالحسى تمامه او ببعضه كما فعله الشارح ولا الى ان يقال حكم المختلف اخيل اشتراك العلة (لا متاع ان يدرك بالحسى من غير الحسى شئ) وينجى عليه ان الحسى كاسي ما افراده حسية فيجوز ان يدرك من الطرف الحسى والعقلى ما يصدق عليهما ودفعه ان المراد ان وجه الشبه الخارج الحسى طرفاه حسيان وهو امر قائم بالطرفين لا يمكن لاجل ان يراد بحسية الطرفين اعم من الحسية حقيقة او تنزيلا يشمل حقوقه كائن النجوم بين دجها ستن لاح يتهن ابتداء فان وجه الشبه حسى مع ان السن والابتداء ليست حسية لكنها نزلت بمنزلة الحسى (والعقلى اعم) اى طرفا العقلى اعم من الحسيين او من طرفى الحسى لانهما يكونان عقليين ومختلفين ايضا (الجواز ان يدرك بالافضل من الحسى شئ) بل قد حقق في غير هذا العلم ان النفس في مبدأ الفطرة خالية من العلوم كلها ويحصل لها المحسوس باستعمال الحواس والمعقول بالانتزاع من المحسوس (ولذلك يقال التشبيه بالوجه العقلى اعم) اى اعم تحقيقا اذ كل طرفين يتحقق فيهما التشبيه بوجه حسى يتحقق فيهما بوجه عقلى ولا عكس

او المراد طرفا التشبيه بالوجه العقلى اعم من طرفى التشبيه بالوجه الحسى وكل ما يصلح طرفا للثنائى يصلح طرفا للاول دون العكس وفيه نظرا ذما صح فيه التشبيه بالوجه الحسى بمقتضى ان لا يكون فيه امر عقلى له منزلة اختصاص باحد الطرفين فيوجد التشبيه بالوجه الحسى دون العقلى (فان قيل هو مشترك فيه) لاجابة الى فيه (فهو وكلى والحسى ليس بكلى) فيه تطويل ويكنى هو مشترك فيه والمشارك فيه ليس بحسى بل منافاة المشترك فيه الحسية اظهر من منافاة ما يجوز العقل فيه الاشتراك بالنظر الى مجرد مفهومه (فلما المراد) يعنى المراد المصطلح عليه في افظ الحسى (ان افراده مدركة بالحسى) وبهذا تدفع ما ذكره المفتاح ان جعل المشترك فيه حسيًا يخالفه التحقيق ولا يرد ما ذكره الشارح انه لا يصلح جوابا لما في المفتاح من ان التحقيق في وجه الشبه باي ان يكون حسيًا ومراد المصنف جواب ما فيه كما يظهر من الايضاح لانه عدل المصنف من التحقيق الى التسامح لان التحقيق لا باي ان يكون وجه الشبه مما ادرك افراده بالحسى (الواحد الحسى) شروع في تمثيل الاقسام الستة عشر بعد التخصيص بالتقسيم فتأمل وقول الشارح شروع في تعداد امثلة الاقسام خفي اذ لم يذكر على طريقة التعداد (كالجرة) كونهما ونظائرهما واحدا بمعنى ما لاجزاه مما يتطرق اليه المصنف فذلك يدعى جعل الواحد في مقابلة المركب الاعتبارى الذى هو الوجود المنزعة وبأى له داع اخر (والخفاء) اى خفاء الصوت من السموات قال الشارح وفيه تسامح لان الحقا ليس بمسحوع ودفعه السيد السند بان المراد بالحقا ما يقابل الجهر (وطيب الريحانة) من الشبومات (ولذة الطعم) من المذوقات (ولين المس) من المحوسات (قياسر) اى في تشبهات مرت من تشبيه الخلد بالورد والصوت الضعيف بالهمس والتكئة بالعنبر او الرقيق بالحمر والجلد الناعم بالحرير (والعقلى) عطف على الحسى عطف صفة على صفة اى الواحد العقلى (كأمرأة عن القادة) هى ما اكتسب من علم او مال (والجربة) فيها لغات حيث جارت على وزن الجرعة والشبهة والكراهة والكرهية والجرابة بالياء على وزن الكراهية شاذة وهى في اللغة الشجاعة لكنها اعم من الشجاعة في عرف الحكماء لا اختصاص الشجاعة بمصدر عن روية فيختص بالهلافة قيل ولذا اختارها على الشجاعة لتصفوا اشتراكهما بين الرجل الشجاعة والاسد عن ثبوت اشتباه (والهداية) اى الدلالة الموصلة الى المطلوب او الدلالة على ما يوصل الى المطلوب على الاختلاف فيها (واستطابة النفس) اضافة الى الفاعل يقال استطاب واستطيب اشئ وجده طيبا (في تشبيه وجود الشئ) هذا الطرف متعلق لطرف المتقدم الواقع خبرا عن الواحد العقلى (العدم) فعيل بمعنى مفعول من عدمه كعله اى ففده او بمعنى الفاعل من عدم ككرم بمعنى الفاعل من عدم ككرم بمعنى انعدام والاعتماد لحن في اللغة من المكلمين ولم يثبت في اللغة انعدام وانما تكلم به المتكلمون والعدم بمعرف في اللغة في الاحق (السنع) فاعل العديم او نائبه (بعدمه) الاولى بالعدم لان الظاهر تشبيه وجود عدم النفع بالعدم لا بعدمه ورجع الضمير الى مطلق الشئ شئ وهذا التشبيه الاول شبه عقلى ذكره كذا ما يأتى على ترتيب الوجوه المتقدمة وقد راعى في ترتيب الوجوه الاربعة ما هو اسبق فقدم ما طرفاه معقولان لانه انطب بالواحد العقلى ثم ما طرفاه حسيان ثم ما التشبه فيه عقلى لان الاصل تشبيه المعقول بالمحسوس دون العكس وقد انكر الشيخ على من جعل هو معدوم او هو والعدم سواء تشبيها ونقول لم يثبت للموجود هنا ما هو للمعدوم بل اردت دنى وجوده لكن هذا الحكم مبنى على تشبيه الوجود بالعدم فانهم لما شبهوا الوجود بالعدم في المراء عن الفساد ويزل منزلة صار

هو معدوم الشيء الوجود وكذا هو والعدم سواء لم يشاهد الشيخ ان الدخيل في البلاغة لا يكاد يوافق ولا يمكن من ان لا يحصل هو معدوم اختصار موجود كالمعدوم وشي كالا شيء ووجود شبه بالعدم كان زيدا اختصار زيد كالعدم بالغ في ان الحق معه وقال الامر كذلك لكن ان ابيت الان عمل على ظاهر قولهم موجود كالمعدوم الى غير ذلك فلا مضايقة فيه بريدان كلا مبسر لما خلق له ويجب العمل بما روي حسن كالم الناس على قدر عقولهم وبهذا استغثت عن ان يقول المصنف من لا مضايقة للشيخ معه في جعل وجود شبه بالعدم تشبيها فظهر ضعف ما قاله الشارح ان كلام الشيخ ساقط بما حققه المصنف فان الحق معه ولا مجال لانكار التشبيه كيف والشيخ لم ينكر التشبيه في وجود كالم عدم بل في قولهم هو معدوم او هو والعدم سواء فاحسن التأمل وزن التعقل تنفع من يعقل احسن المتافع الذي ليس له مبطول ولا رافع (والرجل الشجاع) على معنى الجراءة فلهذا لم يقل والرجل الجري كاهو الظاهر (بالاسد والعلم) باي معنى اخذ وقد عرفت (بالنور) هو الضوء اما كان او شعاعه والذي بين الاشياء (والعطر بخلق كرم) باضافة الخلق او وصفه بالكرم وجرم الشارح بالاول والآخر خلافة والخلق السجدة والمروة والدين جاء بضمه وبضمين وتحمل الوحدة على البساطة تخفى صحة التمثيل بالبراءة عن الفائدة واستطابة النفس الشابة التركيب وقد ذكر في الافتتاح والابضاح من امدلة العقلي فيما طرأه عقابان تشبيه العلم بالحياة في كونهما جهتي ادراك واتفق الشارحان بان بيان ذلك ان المراد بالعلم الملكة التي هي سبب تفاصيل الادراكات اذ لو اريد الادراك لم يكن للتشبيه معنى اقول المراد بالادراك الوصول وتفاصيل الادراكات والعلوم كالجوة جهات الوصول وهذا قريب مما قاله الشارح هنا ولو جعل وجه الشبه بين العلم والحياة الانتفاع بهما كان وجه الشبه بين الجهل والموت عدم الانتفاع كان ايضا صوابا (والمركب الحسي) من وجه الشبه لا يكون طرفاه الاحيين في انفسهم باعتبار حسنة الطرفين وعقلية فيهما واختلافهما لكن ينقسم باعتبار افراد الطرفين وتركيبه ولم يشتر الى تقسيم الطرفين الى المركب والمفرد والمختلف لانه يحصل في ضمن تقسيم الوجه باعتباره ولم يكتف بذلك في تقسيم الطرفين الى الحسي والعقلي والمختلف تشبيها على ان الطرفين ايضا مفصود بالبحث كالموجه وليس احدهما تشبيها للآخر وفي الشرح انما قسم وجه الشبه المركب هذا التقسيم دون الواحد لان معنى تركيب وجه الشبه ان يكون هيئة منتزعة من اشياء تشترك فيه هيئتان منتزعتان كذلك بان بهما تلك الهيئة والطرف المركب بان يكون هيئة منتزعة من اشياء اذ لا معنى لتركيب الطرفين وتركيب وجه الشبه الا ذلك فلا يمكن تشبيه المركبتين الا بالاشتراك في مركب بهما فلا يمكن ان يكون طرفا وجه الشبه الواحد مركبتين كين هذا تنقيح كلامه ولا بد من بيان انه لا يجري هذا التقسيم في وجه الشبه المتعدد وانه لا يكون طرفا الواحد مختلفين ابضا حتى يتم وجه التخصص ويدين عدم صحة الاختلاف لانه اذ كره من ان التشبيه في الهيئة انما يكون باشتراك الهيئتين فيها ولا يتم عدم الجريان في التعدد ما يبين انه لا يمكن تشبيه الهيئتين المنتزعتين بجوز ان يكون في غير الهيئة من كونهما معجبتين او مرتين او مرتين او مرتين او مرتين الى غير ذلك فيصح ان يكون الواحد من وجه الشبه طرفا مفردين ومركبتين ومختلفين فان قلت اذا كان معنى التركيب ما حققته فكيف صح قول السكاكي وجه الشبه اما واحد او غير واحد وغير الواحد اما في الحكم الواحد لكونه اما حقيقة ملتزمة واما اوصافا مفصودا من مجموعها الى هيئة واحدة ولا يكون في حكم الواحد يعني التعدد قلت هذا مما استصعبه الشارح ويمكن دفعه بانه اراد بالحقيقة الملتزمة ما يكون هيئة منتزعة من امور

لا يكون اوصافا ولهذا قال بها بالاوصاف فان قلت لا تشبه ذلك لولا باني عنه ما صرح به من ان عد الراعي الفائدة واستطابة النفس من الواحد تسامح لان وجه التسامح ليس ان فيهما شابة التركيب قلت لو سلم فلا يابا لانه لعله اراد التسامح في الاصطلاح بالتوسعة في التسمية بالواحد واعتباره على وجه يدرج فيه كثير من المركبات وما يؤيده ان لا معنى للتركيب الا ذلك جعل استعارة الفعل واستعارة الاسماء المتصلة به استعارة تيمية معدودة من الاستعارة في المفرد دون الاستعارة التيمية التي هي استعارة مركبة (فيما) اي في تشبيه (طرقاه) مفردان كما (اي في وجه شبه) (في قوله) قال الشارح يعني احتج ابن الجلاح او قيس بن الاسلم وقد يقع فيه الابضاح لكن في القاموس الاسلمت من اوعت صدع انفه ووالد الى قيس الشاعر (وقد لاج) هو كالا بمعنى بدا (في الصحيح) هو ضوء الصباح وهو حرة الشمس في سواد الليل (الثرى) نصفه روى مؤثر وان كسرى سكران المرأة المسموكة تسمى نصفها النجم لكثرة كواكبها مع ضيق المحل (كأثرى) اي في المراءى وهو ماخذ قول المصنف في المراءى وله احتمال اخر كما ترى (كأنه قد ملا حية) العنقود معلوم والملاحية بضم الميم وتخفيف اللام عنب ايض طول على ما في القاموس وينبغي ان يحمل عليه قول الشارح عنب في جبه طول وقد يشدد اللام كافي البيت والملاحية صفة عنب او شجرة ولك ان تجعل الاضافة يمانية (حين نورا) اي اخرج نوره بالفتح وهو الزهر الايض او المطلق والزهر شاع في الاصفر (من الهيئة) بيان لما كان في قوله (الحاصلة من تقارن الصور البيض المستديرة الصغار) المقاديرة (في المراءى) فيد التقارن بقوله في المراءى مستفيدا من قول الشاعر كما ترى لانه لا يقارن في الحقيقة اذ لو كان ارادتها متصلة بمركبة ولانه لالون في الفلكيات او لا علم بلونها ولا يعلم استدراكها وهي في الواقع كبار فيسأله قول الشارح انه متعلق بالاصفر لانها كبار في الواقع تخصيص بلا تخصص (على الكيفية المخصوصة) من كون البياض على نسبة معينة واحدة بين الاجزاء وكذا الاستدارة والاصفر والتقارن وقوله (الى المقدار المخصوص) اما حال من الكيفية كما يشعر به عبارة الشارح وشارحي الافتتاح ولا يلزم الحال من الحال لان الكيفية في الجملة الظرفية مفعول بالواسط فيصح نصب الحال عنه او حال من التقارن اي الهيئة الحاصلة من التقارن منضمنا الى المقدار المخصوص للعنقود والثرى من الطول او العرض على ما فسرناه او الى المقدار المجموع من الثريا والعنقود ولا حارة من الصور الصغار يعني ان الهيئة منتزعة عن الصفات والمقادير لاعتبار مجرد المقادير ولقد احسن صاحب الافتتاح حيث زاد على الشيخ قوله على الكيفية المخصوصة ولم يكتف بذكر المقدار المخصوص كما اكنى الشيخ مريدا بالمقدار مقدار القرب والبعد لان ارادة الكيفية بالمقدار بعدد في عدم اعتبار المقدار في الهيئة شديد ولقد غفل الشارح حيث نسب الى الافتتاح انه سكت عن ذكر المقدار كان الشيخ سكت عن ذكر الكيفية والمصنف جمع بينهما لان الجامع بينهما الافتتاح والمصنف تبعه في ذلك ولا ينصر الشارح بانه لعله لم يكن في نسخة ذكر المقدار لانه شرحه في شرحه على الافتتاح وجعل الكيفية المخصوصة نفيا للتلاصق والنظام واشد الافتراق كما ذكره الشارح نقلا عن الشيخ وتبعه المحقق الشريف في شرحه للفتاح مشتمل على اقواله لا ينطوي شدة الافتراق تحت التقارن عرفا قال الشارح انما جعل الشعر من مفرد الطرفين لان قوله حين نورا قيد للشبه لاجزائه والتقييد لا ينافي الافراد اقول بعد تحقيق المركب دخول حين نورا في المشبه به ايضا لا يوجب التركيب اذ لا معنى للتركيب الا انتزاع الهيئة من عدة امور فالتحقيق يعني عن هذا التدقيق ومن الله العون والتوفيق واحكام القول والتوثيق (و) (المركب الحسي) (فيما)

اي في تشبيه (طرفه مركبان) اي مركب حسي (في قول بنار كان مثار) اسم مفهول
من اثار انبار اي هيج (النفع) والاضافة يائية ولو جعل كان للتشبيه لم يكن المحذوف من
اركان التشبيه الا الوجه وان جعل للظن كان اداة التشبيه ايضا محذوفة ويكون كقولك
اظن زيد اسدا فيكون ابلغ وهذا اصل مهدي لك في كل تشبيه مشتمل على كلمة كان جليا كانه
جري بان يتخذ جليا (فوق رؤسا واسافنا) منصوب موقوف على المناري او المقارنة كما
في كل رجل وضيقه وهذا معنى قول الشيخ ان اسافنا في حكم الصلة للمصدر للتأنيق في التشبيه
تفرق يعني انه متصل بالثار ومنضم معه ومن ثمه وليس مستقلا في الملائكة وذلك الاتصال
نشأ من المقارنة المستفادة من العاطف ولم يرد الشيخ انه مفهول معه وعامله المشار لان النفع
ليس معمول لا لئلا يعمد حتى يكون له معمول وحذف العتد عليه تكلف لا يعمد عليه
ولو جعلت المثار مصدر الكان النفع مفعوله بلا كلفة وكان اسافنا مفعولا معه وكان هذا انساب
بكلام الشيخ ويكون كلام الشيخ ادعى له ولا يذهب عليه ان ليس الاثارة مشبهة لان النار
ايضا ليس مشبها وفي تشبيه المركب لا يلبى المشبه اداة التشبيه فجعل السارح المحقق هذا
الاحتمال وهما منهم (ليل تهاوى) قال السارح اي يساقط بعضها في ارضه وهو
مضارع مؤنث حذف احدي تايه ومن جعله ماضيا لم يؤنث لانك في الاستناد الى ظاهر الجمع
الضمير السالم بالخيار فقد اخل بكثير من اللطائف التي قصدها الشاعر على ما سطع عليه في
اشياء شرعية هذا واختلف في بيان الاخلال فقال بعضهم ان سقط بعض في ارضه يستفاد
من صيغة الحال فان ما يحصل في زمان الحال شأنه ان يحصل بالتدرج واختلف الحركات
وما يتبعها بسقوط بعض في ارضه ولا يخفى ان الحصول التدريجي مقضى الانطباق
على زمان حال كان او غيرها وان اختلف الحركات بحسب ما سمع سقوط الجمع معا
وقال بعضهم يفوت ما يفيد صيغة المضارع من استحضار الصورة العجيبة المستفاد
من جعل الماضي في معرض الحال وقبل يفوت الاستمرار التجددي المفسد بصيغة
المضارع المناسب للمقام وفي هذين القولين انه فوت اطبقة لا يذكر في اشياء شرعية
لا اخلال بكثير من اطائف يذكر فيه ونحن نقول ليل تهاوى كواكب يفيد وصفه الليل
بالخلوع الكواكب فيلزم تشبيه مثار النفع والسيف بالليل الحال عن الكواكب بخلاف
ليل تهاوى (كواكب) فانه يفيد وصفه بكونه والكواكب بسطة طائر ريج المطبق
على وجود الليل يحكم به ذاته لا يفوتها دقائق فحاوى اليسان وحقايق نطاوى التيان
كواكب اي كواكب له لان سقوط السيف وارتفاعها مما يكون اطائفه طائفة منها الواحد
فواحد فهذا مفهوم الجمع الاسرافى بمعنى كل جمع جمع واستاد المضارع الاستمراري
(من الهيئة) بيان لما في قوله (الحاصلة من هوى) قال السارح بفتح الهاء ونحن نقول
الاضطرار من الهاء لان الهوى بالضم السقوط من علوا الى سفلى والهوى بالفتح اما كالهوى
بالضم واما مقابل له فخصيصه بالاصعاد كخصيص الضم بالانحدار على ما حققه
القاموس (اجرام) اي اجسام وقد يمارف الجرم في الجسم العلوى كما تعرف الجسم
في السفلى (مشرفة مستطيلة متناسبة المقدار متفرقة في جوانب شئ مظلم) فوجه التشبه
مركب كطرفه لكن التركيب اعجب مما يفيد بيان المصنف لانه دخل في هذا التركيب
اختلاف حركات بالسرعة والبطؤ وبالجهات والاعوجاج والاستقامة والارتفاع
والانخفاض وتلاقى تلك الاجرام وتداخلها وتصادم بعضها وبعضها كما هو شأن
نهاوى الكواكب طائفة في ارض طائفة على ما نقل من اسرار البلاغة للشيخ فانه قال به

على جميع ذلك بكلمة واحدة وهي قوله تهاوى وقد عرفت وجهه وانه لو كان ماضيا لم يفده
وايس مرادهم ان عبارة البيت لا يحتمل التشبيه المركب بالمركب بل لا ينكر
ان مثله يحتمل التشبيهات المتعددة المتفرقة والتشبيه الواحد اما تشبيه مركب بمركب
كما عرفت واما تشبيه مثار النفع المقيد بالليل المقيد انما يريدون ان لا اعتداد فيما يحتمل
تشبيه مركب بمركب لمساواة من الاحتمالات وانه لا ينبغي ان يلتفت الى القصد في هذا
الشعر الى تشبيه السيوف بالكواكب والحجاجة بالليل ولهذا نفاء الشيخ في هذا البيت
واثبت تشبيه المركب بالمركب ولم يلتفت الى نفي تشبيه المقيد بالمقيد مع انه لا معين تشبيه
المركب بالمركب بدونه اظهر انه كالتشبيهات المتفرقة في حكم الساقط مع التشبيه المركب
والعاقل يكفيه الاشارة والبلغ يكتفى بادنى تبليغ (و) المركب الحسي (فيما) اي تشبيه
(طرفاه مختلفان) بالافراد والتركيب وهو قسمان اشارة الى الاول بقوله (كما مر في تشبيه
الشعبي) باعلام ياقوت نشرن على رماح من زبرجد واوقال كما مر في تشبيه الشقيق
وما سيجي في تشبيه نهار شمس قد شابه زهر الرقي لكان مستوفيا للاقسام وهما بحث
وهو انه لا يظهر ان المقصود بالتشبيه الشقيق لالهيئة الحاصلة من نشر اوراق الشقيق
المحمرة على صفاته الخضريل الظاهر من قوله اذا تصوب او تصعدان النظر في المشبه والمشببه
على الحركات ايضا (ومن يدع المركب الحسي) اي الغاية في الشرف والبلاغة في القاموس
البدع الغاية في كل شئ وذلك اذا كان عالما او شجاعا او شريفا (ما) اي وجه شبه (يجي)
في الهيئات والصفات (التي تقع عليها الحركة) اي تركب من تلك الهيئات كقول
المحويين ولا يتأني الكلام الا في اسمين او في فعل واسم لكن لابد من اعتبار تغليب بان يراد
الهيئات ما يشتمل الهيئات المجردة والهيئة وما يقارنها من اوصاف الجسم ليصح جعل
ما يجي فيها على وجهين اذا حد وجهيه ما جاء في الهيئة وما يقارنها من وصف الجسم
والا فلا يصح قوله (ويكون على وجهين احدهما ان يقترن) اي يوصل من قرنت الشئ
بالشئ من حد نصير وصلته به والمراد ان يقترن في اعتبار العقل وتركيبه (بالحركة غيرها
من اوصاف الجسم كالشكل واللون) ومع ذلك في قوله يجي في الهيئات تسامح والمراد انه يجي
في الحركات الواقعة على الهيئات يرشد الى ذلك قوله فيما بعد من الهيئة الحاصلة من الاستدارة
مع الاشراق والحركة السريعة المتصلة مع تموج الاشراق واصل هذا الكلام ما نقل عن
الشيخ في اسرار البلاغة اعلم انما يراد به التشبيه سحر ان يجي في الهيئات التي تقع عليها الحركات
والهيئة المقصودة في التشبيه على وجهين احدهما ان يقترن بغيرها من الاوصاف
والثاني ان تجرد هيئة الحركة حتى لا يراد غيرها فجعل الشيخ الهيئات طرف التشبيه لوجه
الشبه المركب وجعل الهيئة المقصودة بالتشبيه على وجهين لانه يجي في الهيئات التي تقع
عليها الحركة فبرى كلامه عن شائبة اضطراب ولم يتجسس الى تكلف (كما) اي وجه شبه
(في قوله) اي ابن المعتز اوابي النجم (والشمس كالمرآة في كفا الاشئ) اي الرجل الاشئ والشلل
اي اليس في اليد او ذهابها والمراد ههنا المرتعش لان عديم اليدا وابسها لا يكون في كفة
مرآة وقد صرح به السيد السند في شرحه للمفتاح (من الهيئة الحاصلة من الاستدارة
مع الاشراق) الظاهر ان يضم اليه تموجه فيقول وتموجه لانه اخره عن قوله (الحركة
السريعة المتصلة) لانه مسبب عنها وعدل عن قول المفتاح وشبه تموج الاشراق الى قوله
(مع تموج الاشراق) لانه مغلق اذا ضافة الشبه الى الاشراق معنى والتركيب من قبيل
حب رمايك لمن لا رمان له وله حب رمان اذا تموج للاشراق لانه اضطراب موج البحر بل له

ما يشبه التوج فعذف الشبه واراد بالتوج الاضطراب (حتى يرى الشعاع) بالضم كالنصف
الذي تراه من الشمس كالجبال مقلبة عليك اذا نظرت اليها او الذي تراه بمدك كالمراح
بعد الطلوع وما اشبهه بالفتح له معان اخر لا يناسب المقام وتفصيلها في القاموس (كانه
بهم) كهم (بان ينسط) اي يريد الا ينسط تقول هممت بالشيء اذا اردته (حتى يفيض)
اي يسيل استعار الفيض للشعاع كالاستعارة التوج للاشراق للالاف من اجزاء الكلام
ورعاية لغاية الان نظام (من جوانب الدائرة ثم يدوله) اي يندم واصله بداله رأى اخر غير
الاول واستاد الدامة الى الشعاع تعديل لا ثبات الارادة له وملاجه (فيرجع من الان ينسط)
الذي يداه (الى الان ينقاض) كانه يجمع من الجوانب الى الوسط وهذه الهيئة انما يظهر
في الشمس بعد تجديد النظر اليها لتبين جرمها بخلاف المرأة فانه يؤيد بها في بادي النظر فاذا
جعلت مشبه بها الشمس (والثاني) من الوجهين (اي مجرد) الحركة (عن غيرها) ولا يلاحظ
منها غيرها من اوصاف الجسم (فهذا ايضا لا بد من اختلاط حركات) اي امتزاجها ومن ج
العقل وتركيبها (الى جهات مختلفة) يتعلق بالحركات اي لا بد من ان يتحرك بعض الجسم
الى اليمين وبعضه الى الشمال مثلا او يتحرك ثارة الى اليمين وثارة الى الشمال مثلا قد ير
ولا تقتصر والالكان وجه الشبه مفردا ومعنى قوله ايضا انه لا بد من حركات لا بد من كونها
الى جهات مختلفة وهذا اظهر مما فسره الشارح به من انه لا بد في الوجه الاول من ان
يقرن الحركة بغيرها لا بد في الوجه الثاني ايضا من اختلاف حركات مختلفة بالجهات
فان قلت لا شبهة في امكان انتزاع الهيئة المركبة عن حركات مختلفة بالسرعة والبطؤ
الى جهة واحدة وعن حركات الاجسام الى جهة واحدة قلت امهله ارادته لا بد لهذا
القسم من يدعي المركب الحسي من الاختلاط المذكور فانه لو اتفق لم يبق مركبا كما اشار اليه
بقوله (كحركة الرمح والسهم لا تركيب فيها) اوبق ولم يكن بدعي كما ذكرنا انما اكنى
بذكر ما هو اوسع من ولا انتفاء الشرط فتأمل و يؤيد ما ذكرنا ما قال الشيخ كل هيئة
من هيئات الجسم في حركته اذا لم يتحرك الى جهة واحدة فمن شأنه ان يفر ويندر وكذا
كان التفاوت في الجهات التي يتحرك اليها ابعاض الجسم اشد كان التركيب في هيئة التحرك
اكثر (بخلاف حركة المصحف في قوله) اي قول ابن المعتز (وكان البرق مصحف قار) اسم
فاعل من قرأ حذف هزته بعد قلبها لانكسار ما قبلها كقلب في بادي الرأى لذلك كما ذكر في
انتفاخه (فانطبقا مرة وانتفاخا) اي ينطبق انطباقا مرة وينفتح انتفاخا مرة الا ان يكون الانطباق
والانتفاخ في البرق سرعادون مصحف القارى الا ان يندم القارى عن القراءة فيجعله منطبقا
عقب الانتفاخ فالمصحف يتحرك الى العلوي في الانطباق والى السفلي في الانتفاخ من لطيف ذلك
قول الشاعر في صفة الرماض جفت اسمر وكا لقيان تلحف خضر الحرير على قوام
معتدل فكانها والريح جاء بميلها تبي العناق ثم منها الخجل السر واسم جنس يطلق على
القليل والكثير والقيان ككتان جمع قنية كرجة وهي الجارية مبنية كانت او غيرها والخلف
اخذ الشيء لحافا والقوام القامة وحسن الطول والخجل كالفرس الخيمر والدهش
من الاستحياء ومقتضاه ان يكون معتدل على وزن اسم المفعول مصدره ان يميل فيكون مبالغة
في وصف القامة بالاعتدال (وقد يقع التركيب) اي التركيب في الطرف كان اوفى الوجه
والاشبه ان يجعل اللام للمعد اشارة الى التركيب البدعي ويؤيده انه قال في الابيضاح
ومن لطيف ذلك قول ابي الطيب و اشار بكلمة قدالي قلته نظرا الى التركيب في الحركات
(في هيئة السكون كما) اي كتركيب (في قوله) اي قول ابي الطيب وهذا هو الوجه دون

قول الشارح كما اي كوجه الشبه الذي في قوله بشاهد سوق التركيب وبيان المصنف
لكلمة ما فانه ذكر في بيانه تركيب المشبه لوجه الشبه اذا اقواء والهيئة الحاصلة من موقع
كل عضو من الكلب في افعائه هي المشبه والهيئة الحاصلة من جلوس البدوي المصطلي
وموقع كل عضوه في جلوسه المشبه به وينبغي ان يجعل التركيب في هيئة السكون ايضا
على وجهين احدهما ان تجرد عن غيره من صفات الجسم كافي قوله (في صفة كلب)
اي نفعه (يقع) من الاقصاء وهو مشترك بين (جلوس) الكلب على استه وجلوس الحيوان
مع السائد الى ما وراءه (البدوي المصطلي) اسم فاعل من الاصطلاء وهو الاستدقاء بالشار
وفي تشبيهه بالبدوي المصطلي مبالغة في استدائه على الاقصاء كاستدائه البدوي المصطلي
على هذا النوع من الجلوس وفي وصفه بالاستدائه على الاقصاء ترتيبه لوضع يجدل القوائم
فانه لا تنفرد ولا تصر بالاقصاء منه بربع مجدولة لم يجدل اي بقوائم محكمة الخلق يقال فلان
مجدول الخلق اي يحكم الخلق واصل المجدول المقبول وقوله لم يجدل اي لم ينقل من طافات
بل خلقت محكمة مع عدم القتل ويحتمل ان يراد بنى الجدل نبي جمعا كما يكون للكلب
في غير صورة الاقصاء من الهيئة الحاصلة اي (من) تركيب (الهيئة الحاصلة من موقع)
اي من وقوع (كل عضوه منه) وسكونه (في افعائه) ومن تركيب الهيئة الحاصلة من موقع
كل عضو من البدوي المصطلي في جلوسه ومن تركيب القدر المشترك بين الهيئتين وانما
ان يقرن بالسكون غيره من اوصاف الجسم من الشكل واللون وغيره كافي قول الشاعر في صفة
مصلوب * وكاه عاشق قد مد صفحته * اي عرض وجهه * يوم الوداع الى توديع مرتحل *
اوقام من نعاس فيه لومة موصل لتطيه من الكسل فان المشبه والمشبه به فيه الهيئة الحاصلة
من هيئة السكون في مد صفحته واصفرار الوجه الذي يكون للمصلوب والعاشق اوقام من
النعاس الاسترخاء الذي في القام من النعاس ومواصلة التخطي وزاد اللطف في التشبيه بالقام من
النعاس المتخطي الموصل للتخطي لاجل الكسل فان في ملاحظة مواصلة التخطي وبيان سبه
تفصيلا في التشبيه ليس في التشبه بالتخطي لانه امر جلي واطف التركيب على حسب التفصيل (و)
المركب (العقلي) من وجه الشبه (لحرمان) مصدر حرمت الشيء كلفه وضربه منه الشيء
فهو مضاف الى (الانتفاع) اضافة المصدر الى مفعوله الثاني وقوله (بالبع نافع) صلة
الانتفاع وقوله (مع تحمل التبع في استصحابه) متعلق بالحرمان ومرتب به (في قوله تعالى
مثل الذين حملوا التوراة ثم لم يحملوها كمثل الجمار يحمل اسفارا) جمع سفر يكسر السين
اي الكتاب قال في الابيضاح فانه منتزع من امور مجموعة قرن بعضها ببعض وذلك ان روى
من الجمار فعل مخصوص وهو الحمل وان يكون المحمول شيئا مخصوصا وهو الاسفار التي هي
اوعية العلوم وان الجمار جاهل بما فيها وكذا في جانب المشبه هذا كلامه ولا يخفى ان الجهل
في جانب المشبه تنزيلي تخيلي واوجع المرعى ان الجمار غير منتفع بها لكان مشترك بينه وبين
اهل التوراة بلانكلف ونصرف (واعلم انه قد ينتزع من متعدد) اي يجعل المتعدد منتزعا منه
سواء كان المنتزع طرفا او وجه شبه فلا ضمير في ينتزع وجعل الشارح فيه ضمير وجه الشبه
ويؤيد ضمير في قوله (فيقع الخطأ لوجوب انتزاعه عن اكثر) ونحن نجعل الضمير
للمنتزع المفهوم من الفعل فان قلت هل حاصل هذا التحقيق الا انه قد يقع الخطأ لا لئلا شيء
بغيره مقامه فالفائدة للعرض له وما وجه تخصيصه بالانتزاع فانه يجري في جميع التشبهات
قلت المقصود الفرق بين وجه التشبيه المركب والمتعدد بانه في الاول لا يمكن اسقاط
شيء من متعدد وذكر بخلاف الثاني فانه لا يخل بالتشبيه الاكتفاء بالعض منه ولا يذهب عليك

ان من جهات الفرق انه لا يمكن الزيادة على المتعدد الاول بخلاف الثاني وانه قد يقع الخطأ
ايضاً بان ينزع من متعدد ويجب الانتزاع باقل منه وهذا النسب مما يستفاد من الايضاح
ان المقصود الفرق بين التشبيه المركب والتشبيهات المجتمعة بانه يمكن الاسقاط في الثاني
دون الاول فانه لو حذف شئ من التشبيهات المجتمعة لم يتطرق خلل بالتشبيهات الباقية
وان يختل الفرض من الكلام كما في زيد بصفو ويكدر فانه لو حذف يكدر كان تشبيه زيد
بالماء الصافي بحالة وان اختل الفرض من الكلام وهو وصف زيد بالقرع بخلاف التشبيه
المركب فانه لو حذف شئ مما يوجد منه المركب لم يبق التشبيه بحاله واعلم ان المقصود
يزيد وبصفو ويكدر زيد ما وبصفو ويكدر فيكون من قيل زيد اسد بل كانه اسقط الناصح
ما فلا مردان زيداً بصفو استعارة بالكناية لانه كما ذكره الشارح او استعارة بعبارة
كما ذكره السيد السند (كما اذا انتزع من الشطر الاول من قوله كما ابرقت قوما عطاشا
غمامة) حكى ابرقت السماء صارت ذات برق وفي القاموس والصحاح ابرقت المرأة تعسنت
وتريت والثاقفة شالت بذنبها وتلحفت ولبست بلائح ويصح كل من الثلاثة في البيت لكن
لا بد لتصب قوما من تضمين معنى العطاش ولا يخفى حسن المعنى الاخير بحيث يمنع
عن الالتفات بغيره فان التسمية هنا كالنافقة المتلفح في انها ترى ما ليس لها وتدعى كذبا واما
ما ذكره الشارح ان في الاساس ابرقت فلانه اذا تحسنت لك وتعرضت فالمعنى ههنا
ابرقت الغمامة للشمس اي تعرضت لهم فحذف الجار واوصل الفعل فيه ان الحذف والابصال
سماعى لا يتجه بناء الكلام عليه ما لم يثبت السماع وان ابرقت لتضمين الابراق معنى التعرض
كما يشهد قوله وتعرضت واكتفاه الصحاح والقاموس في تفسير ابرقت بتزيت ولا يصح
الحذف والابصال فيما يحتاج الى التضمين لان الجار قرينة التضمين وحذفه
اخلال بالقرينة فتأمل (فلما رواها افشعت) اي تفرقت (وتجلت) اي انكشفت ولا بد ههنا
من تجريد لما عن معنى السبية وجعله مجرد الظرفية فانزعاج وجه الشبه من مجرد وقوله
كما ابرقت قوما عطاشا غمامة وجه الشبه به منتزعا من مجرد خطأ (لوجوب انتزاعه
من الجميع) اي جميع البيت (فان المراد التشبيه) الحالة المذكورة في الايات السابقة (بانصال
ابتداء مطمع) للتسمية (بانتهاء مؤنس) قالبا دخلت على المشبه به كما هو المتبادر او المراد
ان المراد التشبيه للحالة المذكورة بظهور الغمامة لغوم عطاش ثم تفرقها وانكشفتها
في اتصال ابتداء مطمع بانتهاء مؤنس على ان الساء بمعنى وفي وهو غير عز في كلام العرب
وبما ذكرنا ظهر ضعف ما قال الشارح ان معنى قوله بانصال بواسطة انصال بمعنى باعتبار
ان يكون وجه الشبه والمقصود المشترك فيه اتصال ابتداء مطمع بانتهاء مؤنس لان البيت مثل
في ان يظهر للضطر الى الشئ الشديد الحاجة اليه اشارة وجوده ثم يفوت ويمنى تحسره وزيادة
ترح قالبا في قوله بانصالة ليست هي التي تدخل في المشبه به لان هذا المعنى مشترك بين الطرفين
والمشبه به ظهور الغمامة ثم انكشافها بل هي مثل الباء في قولهم التشبيه بالوجه العقلي اعم
فليتأمل وينبغي ان لا يخفى ايضا ان المراد ليس مجرد الانتزاع الا اتصال ابتداء مطمع بانتهاء
مؤنس بلا انتزاع اتصال ابتداء مطمع بانتهاء مؤنس بالتدريج بان يظهر اشارة اليأس
ثم يصبر الناس بناء للابقوت فائدة ذكر اقشعت فالقوم ايضا لم يحفظ عن الخطأ بالكلية
فبالله احتصم ان النفس لامارة بالسوء الا من عصم (والمتعدد الحسى) عطف على الواحد
الحسى (كاللون والطعم والرائحة في تشبيه فاكهة) هي التمر كله على الاصح ومنهم من اخرج
منها التمر والعنب والمان مستدلا بقوله تعالى فيها فاكهة ونخل ومان ودليله لا يثبت

تمام دعواه مع انه جعل علماء التفسير عطف النخل والمان من قبيل عطف جبريل على الملكة
(اخرى) اي بفاكهة اخرى (والعقلي) عطف على الحسى (كحدة النظر وكال الحذر)
كالنظر والنظر الاحقرار (واخفاء السفاد) كالعمادى نزواله على الاى قبل لم يرا احد
ذلك منه وفي المثل هو اخفى سفادا من الغراب وقيل لاسفاده بل امره ما انشأه اطاعة
وهو ادخال منقاره في منقارها وحكى في كمال حذره انه كان يوصى الى ولده ان يطير اذا راي
الانسان اذا توجه الى الارض مخافة ان يأخذ الحجر لضربه فقال ولده انا اطير اذا رايته
لعله كان الحجر في يده (في تشبيه طائر) او غيره (بالغراب والمخلاف) عطف على الحسى والعقلي
على المخلاف اي متعدد بعضه حسى وبعضه عقلى (تحسن الطلعة) اي الوجه (وتباهة الشان)
اي شرفه مصدر به مثله رواه ابن طريف (في تشبيه انسان بالشمس واعلم انه قد يتوزع الشبه)
كالفرس والعلم وكالميراثل صرح به القاموس كالصحاح لكن الشارح فرق بان الشبه كالفرس
بمعنى التشابه وفي كلام الصحاح اشارة اليه واراد به وجه الشبه (من نفس التضاد) اي التناقى سواء
كان تضادا او تناقضا او شبه تضاد (لاشتراك الضدين فيه ثم يزل) التضاد (منزلة
التناسب بواسطة تمليح) اي اتيان بما فيه ملاحة وظرافة (اوتهمك) اي استهزاء
وسخرية وقد يجتمعان قال الامام الرزوقي في قول الحماسى انا بنى عن ابى انس وعبيد فسل
لغيطه الضحك حسى ان قائل هذه الايات قد قصد بها الهزء والتلحيع هذا والضحاك
ابوانس واسـل اي ابلى بالسل (فيقال للجان ما شبهه بالاسد وللجبل هو حاتم) فكل
من المثالين محتمل لكل منهما ولهما معا فكلام الشرح والمختصر انه ان كان الفرض مجرد
الملاحة من غير قصد الى استهزاء فتملح والافتهكم محل نظر والقسمة الصحيحة ثلاثية
اورد الشارح على هذه العبارة انه يستفاد منه ان وجه الشبه نفس التضاد حتى اتخذ
البعض مذهبا وفساده ظاهرا اذ لو قلنا للجبل هو حاتم في التضاد لم يكن فيه تهكم
ولا تملح ولا حاجة حينئذ الى قوله ثم يزل منزلة التناسب بل لامعنى له اصلا هذا وايضا
لا يفهم من قولنا هو حاتم الا انه الحاتم في الجود حتى لا يثنى لنا ان نقول المراد هو حاتم
في التضاد وايضا وجه الشبه حينئذ نفس التضاد لا ما ينزع منه واجاب بان المراد انه
يزل احد الضدين منزلة الاخر للاشتراك في التضاد ولجعل وجه الشبه وتوجه عليه
ان التنزيل سابق على الانتزاع فلا يصح التزاعى المستفاد من كلمة ثم واجاب عنه السيد
السند في حواشى شرحه على المفتاح بان القصد الى التزاعى في الزينة اذا عُد في التشبيه التنزيل
المذكور وما سبق كالتوطئة ولا يخفى انه تكلف والحق ان يقال المراد وقد يقصد الى
انتزاع وجه الشبه من نفس التضاد ثم يزل منزلة التناسب فينزع فان قلت بعد لم يقع ثم
موقفه والحق الفاء قلت كما يكون ثم لتزاعى اول المعطوف عن المعطوف عليه يكون لتزاعى
اخره والتنزيل منزلة التناسب انما يتم بالتهكم او التملح كما اشار اليه بقوله بواسطة تملح
اوتهمك فهو من تنقسه في التنزيل باخره عن قصد الانتزاع هكذا ينبغي ان يبحث
عن دقائق الكلام وتوضيح سرار المقام ولا يبعد ان يقال انتزاع وجه الشبه تخصيصه بتكلف
واعمال نظر فالمراد انه يجعل نفس التضاد واعتبار التضاد وجه شبه بتكلف لا يرتكب الاداع
فلذا عبر عنه بانتزاع ثم يزل ذلك التضاد المعبر في مقام التشبيه منزلة التناسب بواسطة
تملح اوتهمك فيزل احد الضدين منزلة الاخر ويصير وجه الشبه بالآخر فلهذا يحصل
التملح او التهكم ولا يصح التصريح بالتضاد في بيان وجه الشبه ويصح العطف
بثم لان جعل التضاد وجه الشبه سابق على التنزيل وبعد التنزيل ينقلب وجه الشبه

قيل سل بمعنى ذاب مجهول
ابدا ولم يستعمل معلوما قط
ومثله نهت الرجل بخلاف
سل السيف من اغمارها

الى الضد التزيلي فقصدا اولاً في هو حاتم الى انه كالحاتم في التضاد فاذا جعل التضاد
وسيلة الجمع بينهما نزل منزلة التشاب فيصير بمخلة كمر ما تنزلاً فيصير وجهه
الشبه الكرم التزيلي فلا يصح في مقام التصريح بوجه الشبه الا ان يقال هو حاتم
في الكرم واعل المقصود في امثال هو حاتم للجنبل انه في جانب الضد نهاية كيان الحاتم
نهيابة في الجانب الاخر والتعليق في انه افاد كمال بخلة في صورة كمال الكرم والتعظيم في انه بالغ
في كمال بخلة مع ارادة انه بالغ في كرمه والشارح العلامة جعل التمايز هنا بمعنى الإشارة الى
قصة او مثل او شمر نادر وجعل هو حاتم للتمليح لانه لم يردده الشارح عليه بانه اشتباه
التمايز بالتمليح وبانه لا إشارة فيه الى قصة حاتم ورده حتى لكن الظاهر ان اعتبار التمايز
في هو حاتم باعتبار الإشارة الى المثل عند الشارح العلامة لان قولنا هو حاتم بمنزلة المثل في كمال
الكرم (وإداته) أي أداة التشبيه أي التمايز والأداة لفظة الالهة سمي بها ما يتوسل به الى التشبيه
اسمها كان او فعلاً او حرفاً او قدراً وكل البعد من قال اطلاق أداة التشبيه من خلط العربية
بالفلسفة ومن فروع تسميتهم الحرف أداة على عكس تسمية المنطقيين أداة السلب بحرف
السلب (الكاف) حرفاً كانت او اسماً والثاني يكون في الضرورة والسعة عند الاخفش والجزولي
ويخصه سبويه بالضرورة ويلزم الكاف اذا دخلت على ان المفتوحة كلمة ما يقال كان زيداً
قام ولا يقال كان زيداً قائماً للابتناس بكلمة كان (وكان) جمعاً مع الكاف مبالغة لمذهب غير
الخليل من ان كان كلمة موضوعة للتشبيه لان في مذهبه من ان كان زيد الاسد في الاصل ان زيداً
كالاسد غير صورة الجملة والمعنى على ما كان والكاف من دواخل الخبر معنى وان المفتوحة
صورة رعاية لدخول الكاف عليها صورة مكسورة معنى تكلفات عنها مندوحة وفي عدها
مطلقاً من أداة التشبيه موافقة لما اشتهر في عبارة جمهور النحاة من انها للتشبيه وعدم المبالاة
عما قال الزجاج انه للتشبيه اذا كان الخبر جامداً نحو كان زيداً الاسد ولئن كان متحركاً نحو كان
قاماً لتفرده في هذا التفصيل فان قوى ما ذكره من التعليل وهو ان الخبر اذا كان مشتقاً من
الاسم والشئ لا يشبه نفسه ووجهه ان ضمير المشتق عين الاسم والمشتق عين الخبر ولا
تنصرف بما يجتمع في الوهم انه كالأشبه الشئ نفسه لا يحمل عليه نفسه لانه لا يلتفت اليه
نظر العقل لان وجوب حمل الخبر على الاسم مأمراً بما يقال في دفع ما ذكره ان كان زيداً قائماً في
تقدير كان زيداً شخص قائماً لكن لما حذف الموصوف وجعل الاسم بسبب التشبيه كانه الخبر
صار الضمير يعود الى الاسم لا الى الموصوف المقدر نحو كانك قلت مما يعجب وان رضي به
الشارح وذلك لان الشخص القائم ان كان عين زيد فلا يصح التشبيه وان كان غيره فلا يصح
جعل ضميره لزيد فوله جعل الاسم بسبب التشبيه كان الخبر رده انه مع ذكر أداة التشبيه لا يحمل
المشبه به كانه المشبه ولان موصوف الجملة لا يحذف الا بشرط فقد هناك لكن الشارح قال والحق
انه قد يستعمل للظن سواء كان الخبر جامداً او مشتقاً نحو كان زيداً اخوك وكأنه فعل كذا وقد كثر
في كلام المولدين (ومثل وما في معناه) نحو شبه وشبه ونحوه درج ما يشق من التماثل والمساواة
والمضاهاة وما يؤدى معناها فيحتاج الى تحمل جعل ما في معناه اعم مما في معناه باعتبار
المعنى المطابق او التضمني والا فلا يشتمل شبه ونحوه ولم يستغن بقوله مثل وما في معناه عن ذكر
الكاف وكان لان الحرف لا يكون في معنى الاسم والفعل لا استقلال معناه ودونه نعم لك ان تخص
الكاف سابقاً بالحرف وتدخل الكاف الاسمي في سالك ومثل وما في معناه ولا يبعد ان يجعل من ادوات
التشبيه صيغة التفعّل نحو تحم وتحمي فانه في معنى حليما وصار صيبا وصار شيخا ولا يخفى
انه لم يصير شيخا بل صار كالشيخ في صدور افعاله عنه وظهور صفاته منه (والاصل في نحو

مع ارادة نسخة

(الكاف) أي الأصل في الكاف ونحوها ومثل هذه العبارة تعارفت في مثل هذا المعنى والمراد بنحو
الكاف ما لا يدخل الاعلى احدى اركان التشبيه وهو ما يكون الداخل عليه مجرور الاخير واحترز
به عن نحو كان وشبه ويشابه بل عن مماثل فان قولنا زيد مماثل عمرو لم يلزم المماثل التشبيه بل
المشبه وهو الضمير المستتر فيه ولذا قيدنا بالجرور قولنا لا غير اذ عرفت في المثال المذكور تجاوز نصبه
وقال الشارح اراد بنحو الكاف ما يدخل على المفرد كالكاف بخلاف كان ومماثل وتشابه وفيه
ان مماثل وتشابه لا يدخل على الجملة بل على المفرد كالكاف ومثل الا ان يتكلف بانه اراد بالمفرد
الواحد ومماثل وتشابه ونحوهما يدخل على المتعدد (ان يليه المشبه به) قد ذكرنا حكم الكاف
ونحوها واعلموا حكم كان ونحوها اذ لا يفهم من بيانهم الا ان ليس الاصل فيها ان يليها المشبه به
ولا يعلم ان ولي غيره واجب او اصل او ولي المشبه به وغيره بيان فيقول يجب ان يلي كان
المشبه لان المشبه به الخبر وتقدم الخبر على اسم الحروف المشبهة لا يجوز في غير الظرف والخبر هنا
لا يكون ظرفاً مأموراً وفي الافعال واشباهها الاصل ان يليها المشبه لانه الفاعل ويجوز العدول
عن الاصل لتقديم المشبه على المشبه لانه تقديم المفعول على الفاعل ثم نقول الفرض
من هذا التحقيق ان ما ليس بمشبه به قد يقع في الصورة موقفه وذلك لا يخص بالكاف ونحوها
وحق البيان في هذا المقام ان يقال الاصل في الكاف ونحوها ان يليه المشبه به وفي كان
ان يكون خبر المشبه وفي الافعال وشبهها ان يكون مفعولاً لنها المشبه بها وقد يخالف
ذلك نحو واضرب لهم مثل الحيوة الدنيا كما انزلناه الا يذو كان مثل الحيوة الدنيا ما انزلناه الى
آخر الكلام وتشبيه الحيوة الدنيا ما الى اخره بل يقول قد يقع غير المشبه ايضا في موقفه
كافي قوله وكان النجوم بين دجاءها فان النجوم ليست مشبهة بها بل الهية وقس عليه
قال الشارح المحقق المراد اعم من ان يليه المشبه به لفظاً نحو زيد كالاسد او كزيد الاسد ومن
ان يليه تقدراً كقوله تعالى او كصيب من السماء فيه ظلمات ورعد وبق الاية فان التقدير
او كمثل ذوى صيب فحذف ذوى بقرينة الضمائر الطالبة له وحذف مثل بقرينة جعله مشبهة بها
لأنهم يشهدون مثل الآية مما يلي الكاف المشبه به دون غيره كون المقدر كالمفوض فيما بينهم
وكلام الكذاب والابضاح وما صرح به المصنف في الابضاح حيث قال واما قوله تعالى
يا ايها الذين امنوا كونوا انصارا لله كما قال عيسى ابن مريم للحواريين من انصارى الى الله فليس
منه يعنى من قبل ما لا يلي المشبه به الكاف لان المعنى كونوا انصارا لله كما كان الحواريون
انصار عيسى حين قال لهم من انصارى الى الله هذا ويزيد من عبارة الا يضاح
انه حذف من بين كلمة وقال كان الحواريون انصار عيسى حين بين ولا يرشد الى
صحته حذف قاعدة فهو بيان لحاصل المعنى ولهذا قال لان المعنى ولم يقل لان التقدير
كونوا انصارا لله ككون وقت قول عيسى فالحذف مضاف ومضاف اليه كما صرح به
المفتاح واضافة الكون الى الوقت اضافة المظروف الى الظرف على نحو ضرب اليوم
وهذا ما اخفى على افواه فاشبه عليهم انه كيف يضاف الكون الى الوقت ولا يبعد ان يجعل
ما في كمال موصولة اي كالكون الذي قال عيسى لاجله من انصارى الى الله والوجه
ان التشبيه الى نفس القول يجعل قول عيسى بمنزلة كون الحواريين انصارا لله في سرعة اجابته
له وظاهر قوله تعالى نحن انصار الله يقتضى ان يكون المعنى كما كان الحواريون انصارا لله
لا كما كان الحواريون انصار عيسى الا ان يقال قد يرد نحن انصارى الى الله لاستدعاء ظر من
انصارى الى الله ذلك (وقد يليه غيره) أي قد يلي الكاف ونحوها غير المشبه به مما يكون له مدخل
في التشبه به وذلك اذا كان المشبه به هيئة متزعة وذكر بعد الكاف بعض ما يتزاع عنه
الهيئة ولا خفا في كثرته فان قيل باعتبار الاضافة وقد اشار الى هذا بقوله (نحو واضرب

وههنا بحث شريف متعلق
بعبارة المفتاح تركته لانه في شرح
المتن من فضول الكلام ويستلزم
الاسام الموجب للبلاد لكن لم
يترك الشف ببلغ ما افصح على
من الملك العالم حتى جئت لك
بهذه الخواشي في هذا المقام قال
صاحب المفتاح اوقع الشبه بين
كون الحواريين انصارا لله وبين
قول عيسى عليه السلام للحواريين
من انصارى الى الله وانما المراد
كونوا انصارا لله مثل كون
الحواريين انصاره وظاهر انه
جعل المشبه كون الحواريين انصار
الله والمشبه به قول عيسى فاعترض
عليه بان المشبه كون المؤمنين
انصار الله واجيب تارة بان المراد
بالحواريين حواريو محمد عليه
افضل الصلوة والسلام كما روى
في شان الزبير رضي الله هو ابن عبي
وحواري من امتي وتارة بان
الحواريين سهو من قول التاسع فغير
الى المؤمنين وقال العلامة يريد
المفتاح ان الشبه اوقع داراً بين
كون المشبه به ليصرف المؤمنين
نصرة الحواريين وقول عيسى كما
هو صريح العبارة لكن المراد هو
الاول ورد بان ظهور عدم صحة
الصريح يمنع كون التشبيه داراً
افول هذا حق لكن يمكن جعله
كلام المفتاح على انه اوقع التشبيه
داراً بين كون المشبه به كون
الحواريين انصارا فيكون المشبه
كون المؤمنين انصارا كما هو

لهم مثل الحياة الدنيا كما أنزل الله من السماء فاختطبه نبات الأرض فاصبح هشيما تذروه
الرياح ولا يخفى أنه يمكن رعاية الأصل في جميع ما هو من هذا القليل بتقدير المثل والحال
والناتج لكنهم رأواهم مستغنيين عن جميع ما هو عن الحذف لو اهلوا رعاية هذا الأصل فاعلموه
وراعوا الأصل آخرهم هو عدم الحذف وقد راعونه في مقام الاستثناء عن الحذف اذا كان لا بد
في المقام من حذف شيء لانه بعد الوقوع في الحذف لضرورة يهون ارتكابه فيرتكب لادنى
داع ومنه قوله تعالى او كصيب الابة لان حذف ذوي ضروري للصغار وحذف الثل
لانه انسب يجعل المشبه المثل واشد ملائمة ولهذا التقدير لا يقدمون على التقدير الثاني لا تقدير
ضروريا (وقد يذكر فعل بني بنه) الظاهر بنى به او بنى به اياه في القاموس
اتباه اياه به فكلمة عن متعلقة بالكشف المتضمن للاتباء والاولى وقد يذكر
ما ينشئ عن التشبيه ليتناول نحو انما عالم ان زيدا اسد وزيد اسد حقا او بلا شبهة وكان زيدا
اسدا اذا كان للظن وبما لا يشبه ان ليس مقصود المصنف ان يذكر فعل يدل على نفس
التشبيه فانه مستغنى عن كثير مثل يشبه ويشابه ويضاهى ويمثل بل المراد فعل ينشئ عن حال
من احوال التشبيه على انه لا يتبادر من قولنا انباء فلان عن فلان الا انه اظهر حاله من احواله
لانه افاد تصويره سيما قوله ان قرب وقوله ان بعدنا ذكره الشارح ان في كون الفعل
مبتاعا عن التشبيه نظرا للقطع بانه لا دلالة للعلم والحسبان على التشبيه بل الدال عليه
عدم صحة الحمل وتعين قصد التشبيه لاصلاح الكلام فلو قال انه ينشئ عن حال التشبيه
من القرب والبعد لكان انسب ضعيف (كافي علمت زيدا اسدا ان قرب) التشبيه اى نسب
الى القرب لما في العلم من الدلالة على تيقن الاتحاد وتحققه فيقيد بمابقة في التشبيه وان الشبه
بحيث تيقن بينهما الاتحاد قال الشارح دلالة على قوة المشابهة لما في العلم من الدلالة
على تحقق التشبيه وتيقنه وفيه نظروا هو انما يصح وجه القرب التشبيه في علمت ان زيدا
كالاسد (و) كافي (حسب) زيدا اسدا (ان بعد) التشبيه لما في الحسبان من الدلالة على الظن
والضمين فيه اشعار بان في شبهة الاتحاد فيقيد قوة المشابهة دون قوة اتحادها ذكر العلم
وينبغي ان يعلم ان قولنا اشك ان زيدا اسدا ايضا يبلغ من قولنا زيدا كالا اسدا ان ايقاع المشابهة
في الشك في الاتحاد يفيد قوة المشابهة بلا شبهة ومن نفاسي سوانح هذا المقام انه قد يدخل
ما ينشئ عن حال المشبه به نحو قد علمت ان غرة الصباح وجه الخليفة فانه يفيد المباشرة
في كون وجه الخليفة اتم من الغرة (والقرض منه) اى من التشبيه (في الاغلب يعود الى المشبه)
لان التشبيه بمنزلة القياس في ابتداء شيء على آخر فكان القرض عائدا الى المشبه الذي
كالقريب وقوله في الاغلب لما سأتى من انه قد يعود الى المشبه فان قلت فيما سأتى ما يدل
على انه قليل وقوله في الاغلب يدل على انه غالب قلت الغلبة بالاضافة لا يتأني الغلبة (وهو)
اى القرض (بيان امكانه) او وجوبه او امتناعه او وقوعه فالاقصا على الامكان من ضيق
الخط في البيان في بيان الامكان (كافي قوله فان تفق) اى تعل بالشرف (الاتام كسحاب
الخلق والجن والانس اوجيع ما على وجه الارض) وانت منهم فان المسك بعض دم الغزال
فانه اراد ان المدوح به قد فاق الخلق بحيث لم يبق بينهم وبينه مشابهة والحال انه منهم والفائق
على هذا الوجه كالمتمتع ان يكون من المفقوق فاحتمل لاثبات كونه منهم بان حاله كحال المسك
فان المسك بعض دم الغزال وقد فاق الدماء بحيث لم يبق له مشابهة بها وجعل الدليل لدفع
انكار كونه منهم ابلغ من جعله لدفع انكار تفوقه لان المنا سب بمقام المدح هذا واعرفه
ودع ما اشتهر انه لدفع انكار تفوقه وهو منهم فالتشبيه معتبر في نظم البيت ومن المطويات
فيه ومن مقدمات الحجة المسار اليها بقوله فان المسك بعض دم الغزال فلا بد ان جعل البيت

يكفى نسخة

صبرورة نسخة

والصريح وبين كون المشبه قول
الله تعالى اى قولى هذا كقول عيسى
فاجيبوا كما اجيب الان المراد
الاول كما هو مقتضى البلاغة
العليلان العدول عن الظاهر
عند الحاجة بعد عن الحاجة
والقصود في المقام الحث على
الكون انصارا والاول اقرب
الى هذا المقصود من الثاني

من قبيل التشبيه لبيان الامكان فربة بلا مزية اذ لا تشبه فيه نعم الانسب بمقام المدح
انه يجعل التشبيه لبيان الوقوع اذا لامكان كبير اما يرى عن الوقوع (او حاله) عطف
على امكانه (كافي تشبيه نوبيا خرق السواد) ويجه انه هل يبلغ تختار التشبيه على الاخبار
عنه بالسواد فان هذا السواد واضح واخصر من هذا كهذا في السواد ويمكن ان يقال في التشبيه
بستفاد خصوصية السواد ولا يستفاد في الاخبار ولا يدخل بهذا في بيان المقدار لان بيان
المقدار مسبق بمعرفة الحاصل وبيان اللون في اول الامر مثلا وان كان على وجهه يتضمن
معرفة المقدار لا بعد من بيان المقدار وفي كلام السيد السند من شرحه للمفتاح اشعار بذلك
حيث قال في شرح قول المفتاح اولى بيان مقدار حاله يعنى ان حاله معلومة فيراد بيان مقدارها
في الشدة والضعف والقلو والكثرة الى غير ذلك ومقابلته بيان الحال وما يبعثها لبيان الامكان
ونظاير مع انها من الاحوال بناء على ان المتبادر من الحال ما بعد الوجود (او مقدارها) كافي
تشبيه نوب بالغراب في شدته اى شدة السواد (او تفر بها) عطف على البيان اى تقرير
حالتها ولا يخفى ان التقرير لا يخص الحال فانه يصح ان يكون لتقرير الامكان او تقرير مقدار الحال
والا فبدان يجعل خبر تقريرها الى المذكورات ويضمر قوله او تقريرها بتقرير شي منها (كافي تشبيه
من لا يحصل من سعيه) اى قصده او عمله او كسبه (على طائل) اى فضل او غنى او سعة
(بمن ربح) من حديث نصر اى يكتب او يخطط (على الماء) وقيد المفتاح الرقم بكونه في حضور
المخاطب اذ التقرير فيه اقوى لاعانة المشاهدة في ذلك كما لا يخفى ولك ان تستفيد
من صيغة الحال في عبارة المصنف قال الشارح وتبعه السيد رجحنا الله في تقرير التقرير
انك تجد فيه من تقرير عدم الفائدة وتقوية شأنه ما لا تجده في غيره لان الفكر بالحسبات
اتم منه في العقليات لتقدم الحسبات وفرط الالف بها وفيه ان هذا المثال لا يخص بتقرير
حال غير الحسي بل يشتمل تقرير بعض حسيات لا تقرير لعدم نفعها كقوله عدم نفع
الرقم على الماء (وهذه) الاغراض (الاربعة) وكذلك غرض الحاق الناقص بالكمال
فقد فاق المصنف في ضبط الاغراض وفي بيان مقتضاها ايضا وفي درجة تقرير الحال
لان الحاق الناقص بالكمال يستلزمه تكلف ومخالفة لما في المفتاح حيث جعله مقابله
(يقضى ان يكون وجه الشبه في المشبه به اتم وهو به اشهر) في الصحاح الشهرة ووضوح
الامر وفي القاموس ظهور الامر في شدة يعنى فطاعة وباطلة الشهرة يقتضى عموم اعلم
الناس به وهذه الاغراض لا تطلب الا ان يكون المخاطب اعلم بحال المشبه به بل بيان
الامكان والحال والمقدار لا يقتضى علم المخاطب بوجه المشبه في المشبه حتى يتضح صيغة
التفضيل بل يجب في بيان الحال ان يكون المخاطب جاهلا بالمشبه وكذا
في بيان الامكان والمقدار وايضا بيان هذا الشرط في هذا المقام مستغن
عنه لانه سينتبه في تقسيم التشبيه الى المقبول والمردود الا ان يقال القرض منه هنا
الاشارة الى وجه كون القرض في الاغلب عائدا الى المشبه ووجه اهم التشبيه المقلوب
كون المشبه اتم من المشبه قال الشارح وظاهر هذه العبارة ان كلامنا من الاربعة يقتضى ذلك
ولا يقتضيه الا تقرير الحال لان النفس الى الائم الاشهر اميل فهو بزيادة التقرير والتقوية
اجدر وامايان المقدار فيوجب ان لا يكون وجه الشبه فيها متفاوتا وبوجب ان يكون
على نحو واحد فيها بين المقدار على ما هو عليه ولذلك قالوا كما كان وجه الشبه ادخل
في السلامة عن الزيادة والتقصان كان التشبيه ادخل في القول يعنى هذا الكلام السلام
منهم مخصوص ببيان المقدار وكذا بيان الامكان يقتضى الاعرفية دون الاعمية كيان

هذا المقام نسخة

الحال فانه يصح تشبيه الثوب الاسود بمايساويه في بيان سواده بل المساواة احق لانه اسم من الايقاع في خلاف الواقع هذا كلامه مع تنقيح ومن يد توضيح وفيه ابحاث لا يدخل عدم الاشارة اليها بل عدم تصريح الاول ان قولهم يقتضي جواز التفاوت في بيان المقدار كما لا يخفى لانه جعل الادخل في السلامة عن التفاوت ادخل في القبول ولم يجعل التفاوت عن القبول بمعنى ذلك ان ترتكب تأويل قوله ادخل في القبول بكونه اقرب الى القبول ولا يلزم منه اثبات القبول والثاني اذا قلت في مقام التهكم لقصور العامة هو كظلم الرمح يكون التشبيه لبيان مقدار طولهم مع التفاوت بينهما ويمكن دفعه بان المراد بعدم التفاوت عدم ادعاء او بحسب الواقع فانه في بيان المقدار الادعاء لا بد من عدم التفاوت ادعاء وفيه ان في الحاق الناقص بالكمال ايضا ادعاء عدم التفاوت وبينهما فرق دقيق لا يفوتك اليه الا توفا في فاختبر فطانتك هل لك منه ارق في الثالث انه لو كان في بيان الامكان وجد التشبيه في التشبيه اتم لكان التشبيه في ادخال التشبيه في حيز الامكان اقوى لانه اذا كان اقوى مما يستبعد متحققا كان هذا المستبعد اولي بالامكان الرابع ان في اقتضاء التقرير الامر بنظرا اذ في تشبيه المعقول بالمحسوس تقرير حال المعقول لان الف النفس بالمحسوس اكثر وان لم يكن المحسوس اتم في وجه الشبه وقد بالغ فيه سابقا كل المباعدة وان لم يذكر مما ذكره فيه الابتداء الا ان يراد بالافتضاء اقتضاء اولوية وفي عبارته ارشاد اليه فان قلت لم خصص هذه الاربعة بذلك وعبارة السكاكي كالصريح بان التزيين والتسوية والاستطراف ايضا يشار كهنا في ذلك قلت لانها لا يقتضي الامة ولا الاعرفية قال الشارح كلما كان التشبيه بالندروا خفي كان التشبيه بتأدية هذه الاغراض اوفى ووجه ما قال في الاستطراف ظاهر وفي التزيين والتسوية ان حسن ما لم يشتهر كثيرا فحين يشاهده واجب وكذا فيح ما لم يشتهر فيجده لان الف النفس ليسهل امر المألوف ويسكن شغف المشغوف ولما لم يظهر ما ذكرنا من الوجه انكر كثيرون ما ذكره فيما سوى الاستطراف كيف لا وقد شرط السكاكي الاعرفية في التزيين والتسوية ولا يخفى انه لا يصير ما فعله السكاكي حجة عليه لانه حله على الاعرفية بالافرض والسيد السند حله على الاعرفية في وجه الشبه وبين وجهه بان وجه الشبه في تشبيه وجه اسود بمقلتي الظبي مثلا ليس له مطلقا السواد والافلاترين بل هو السواد المخصوص اللطيف الذي يميل اليه الطبع ويقبله ولا شك ان مقلة الظبي بهذا اعرف وكذا الحال في التسوية وفيما ذكره بحيث من وجهين أحدهما ان الملازمة المشار اليها بقوله والا فلا تزيين مسئلة لانه بمجرد التشبيه بالمرتين يتجلى زينه ويحصل للطبع ميلان اليه وثانيهما انه اذا اعتبر وجه الشبه السواد اللطيف فوجه الشبه في التشبيه اتم باعتبار اللطيف وهذا كلام وقع في البين فلنرجع الى ما كنا فيه ونقل هذا مخالفة منه مع السكاكي او اشارة الى ان ليس على ما يفهمه عبارته معول بل كلامه معول ولو لا مخالفة الاسام بعد تطويل الكلام فيما يجب في شأنه الاهتمام لاقتضينا الشارح بنقل كلامه وبيان طريق تأويله مع بعده عن المقام وكونه من فضول الكلام (او تزيينه) عطف على بيان امكانه او تقريره اي تزيين التشبيه عند السامع (كافي تشبيه وجه اسود بمقلة) اي شحمة العين اني تجمع السواد والبياض او هي السواد والبياض او المحدثه والمراد هنا المعنى الاول وصحة التشبيه مبنية على ما نقله الشارح عن الاصمعي في بحث الاطناب في شرح قوله كان عيون الوحش حول خباتنا ان عين الظبي والفر الوحشين انما يظهرها البياض والسواد بعد الموت واما حال الحيوة فعرونها سود كلها (الظبي) معلوم وكنتشيه صوت حسن

فلا تزيين مم نسخة

(بصوت)

بصوت داود وكنتشيه جلدنا عم بالحرر وكنتشيه الكهنة بريح المسك وكنتشيه طعم البطيخ بالعسل فقولنا تزيينه عند السامع احسن من قول الشارح في عين السامع وقس عليه قوله (او تشويهه) يقال شوهه الله فجحه (كافي تشبيه وجه مجذور) يقال جدر وجدر فهو مجذور ومجدر اي خرج منه الجدرى (بسلخه) هي العذرة (جامدة) لا طراوة فيها (قد نقرتها) اي ضربتها يعني بالنقار (الدبكة) بكسر الدال وفتح الباء جمع دبك على وزن قيل وهو معلوم وقد بطلق على الدجاجة (او استطرفه) اي عد المشبه طريقا حديشا (كما) اي كاستطراف (في تشبيه خم) هو كثر وتمر وكامير البحر الطافي (فيه جبر) في القاموس البحر النار المتقد فلا حاجة الى قوله (موقد) يخرج من المسك موجه الذهب لا يراه) متعلق بفهوم ما فاه عبارة عن استطراف او تشبيه وجهه الشارح متعلقا بقدر اى انما استطراف المشبه في هذا التشبيه لا يراى المشبه (في صورة المتع مادة) لا عقلا لا مكان ذوبان المسك مع كثره جدا حتى يعد بحرا (وللاستطراف) المطلق لا الاستطراف في المثال المذكور ولذا لم يأت بالصغير لئلا يبادر الذهن منه الى الاستطراف في المثال (وجه اخر) غير الا يراى في صورة المتع مادة (وهو) ان يكون المشبه نادر الحضور في الذهن اما مطلقا كما مر (في تشبيه النخم) واما عند حضور المشبه (كافي قوله) اي قول ابن العارضة في وصف البنفسج ولا من زوردية بكسر الراء هو الظاهر الثابت في نسخ رواية المفتاح كذا ذكره السيد السند في شرحه (تزهو) لكن تزهو على صيغة المجهول وزها لغة قبله والمعنى تنكبر وتفتخر (بزرقها) لو كانت الزرقه راجحة على الجرة عند القائل وفي التعبير عن البنفسج بلا زوردية نوع اشعار اليه كان الباء في قوله بزرقها للسببية ولو كانت مر جوحة فالباء بمعنى مع وكان اليت نجبا عن تنكبرها (بين الرياض) لا يبعد ان يقصده معنى علانية يعني تزهو علانية لاعلى وجه الحفاء (على حمر) جمع احمر (البواقيت) جمع باقوت معرب من الجواهر ويكون اخر وغير اخر واجوده الرمان وله منافع كثيرة ينفع الوسواس والحفان وضعف القلب ثم يابو الجود الدم تطاقي التكبر عليه من دنجب والمراد بحمر البواقيت شقائق النمان وفي جعلها من الشقائق واوراقها شبيهة بالبواقيت لونا وشكلا اشارة وجهه الى الزوردية منسوبة اليه للبنفسج اشارة الى تفاوت الشبهين لان الشقائق واوراقها شبيهة بالبواقيت لونا وشكلا بخلاف البنفسج فانه لا يشبه الا الزوردية لونا وبهذا ظهران تفسير حمر البواقيت بالازهار المجرد دون تفسيرها بالشقائق مبنى على التقلة عن الدقائق وفيه ايضا وجه نجيب لتكبر البنفسج (كانها فوق قامات ضعفت بها) اي بسببها لتقلها وطول مكثها فوق زل التعظيم منزلة العظم والجسام (اوائل النار) في اطراف كبريت) هي حجارة توقد بها اوجاء بمعنى الباقوت الاحمر والذهب ايضا فان صورة اتصال النار باطراف الكبريت لا يندر حضورها في الذهن نذرة بحر من المسك موجه الذهب لكن يندر حضورها عند حضور صورة البنفسج فيستطرق بمشاهدة عناق بين صورتين متباعتين غاية التباعد وللشيخ عبد القاهر وجه اخر وهو انه اراك شهابا لثبات غصن برق واوراق رطبة من لهب نار في جسم ينشئ عليه اليبس ومنه الطيخ على ان الشيء اذا ظهر من موضع لم يبعد ظهوره منه كان ميل النفوس اليه اكثر ولا يذهب عليك انه يجري في تشبيه النخم فانه اراك شهابا لامر موجود من امر متمتع الوجود ولهذا الشيخ الضعيف وجوه اخر وهي انه اراك شهابا بين جسم ثقل لا تقوى لجملة فامته وبين جسم لطيف في غاية اللطافة لا يتوهم في شأنه ثقل او شهابا بين اوائل النار والامر الدائم اوانه جعل قامات البنفسج كبريتا ونفسه اوائل النار فجعل النار مع الكبريت مجتمع غير معينة

(ن) (٢٤)

للكبريت اوجده النار والكبريت ذات رابطة طبيعية وعكس ان يجعل من الارزاق صورة المتع
عادة فان الكبريت الموقدة لا يتكرر في موضع واحد عادة ولا يتغير انه فات القوم من وجوه
الاستطراف ابراز الشيء في صورة المتع عقلا وكانهم لم يلتفتوا اليه لعدم وقوعه في كلام
البلغاء (وقد يعود) الفرض (الى المشبه به) ويمكن ترجيح فسمه الفرض ثالث الاقسام ان يعود
الفرض الى ثالث هو تحصيل الضائق بين صورتين متباعتين غاية التباعد فانه امر مستطرف
مرغوب للطباع جدا واربعا ان يعود الفرض الى المشبه والمشيبه به جميعا وهو جعلهما
مستطرفين بجمعهما لان كلام المتباعتين يستطرف اذا تعانسا (وهو ضربان احدهما)
وهو الكثير الشائع حتى اوهم صاحب المفتاح قصر العائد الى الفرض المشبه به عليه في اول
بنيانه اشارة الى كثرته الى حد كانه ليس بغيره وصرح بقوله الثاني ثانيا حيث قال وربما كان
الفرض بيان كونه اهم ولم يلتفت المصنف اليه واقتصر على بيان انه ضربان فاخصاره
هذا محمل وقد تداركه في الايضاح حيث قال واما الثاني فيكون في الغالب (ايهام انه اتم
من المشبه) في وجه الشبه (وذلك في التشبيه المقلوب) وهو ان يجعل الناقص في وجه الشبه
مشبه به قصد الى ادعاء انه زائد كذا في الشرح ولا يخفى انه يجوز ان يكون التشبيه المقلوب
مبنيا على تسليم انه اتم من المشبه اذا كان بينك وبين مخاطبك نزاع في ذلك وان شجارت مع
وانه يصح التشبيه المقلوب في تشبيه للترتين والتشبيه والاستطراف لادعاء ان الزين في المشبه به
اتم او القبح اكثر او ادعاء ان المشبه به اندرواخي ولا يظهر اختصاصه بصورة الحاق الناقص
بالكامل (كقوله) اي قول محمد بن وهيب (وبدا) اي ظهر (الصباح) هو اول النهار وضوءه
يعني حمرة الشمس في سواد الليل (كان غرته) هي كالغررة في صمغها يابض في جهة الفرس
فوق الدرهم فيقال غرة الصبح لياضه (وجه الخليفة حين يتدح) فانه قصد ايهام ان وجه
الخليفة اتم من غرة الصباح في الوضوح والعدد من ظلمة العروس قال المصنف وفي قوله
حين يتدح دلالة على انصاف المدح بمعرفة حق المادح وبالارتياح له
وكونه كاملا في الكرم والانصاف بالبشر والطلاقة عند استماع المدح
هذا ولا يخفى ان في ابراز يتدح مجهولا تربة لطيفة لذلك يعرفه الذي فانه يشعر
بانه لا مدخل في ذلك لخصوصية مادح ثم اقول لك ايها القطن العارف بمقدار اللطائف
التخلص عن ربة التقليد المترفي بخفايا حسن المعاني كالقاييف ان الشعر يجوز ان يكون
تشبيها غير مقلوب بان يكون تشبيه غرة الصباح بوجه الخليفة في سرعة انتشارها ولا يخفى
ان سرعة انتشار الضلالة في وجه الخليفة اتم منها بالنسبة الى انتشار ضوء الصبح (و)
الضرب (الثاني) من الفرض العائد الى المشبه به (بيان الاهتمام به كتشبيه الجايح وجها
كالبدر في الاشراق والاستدارة بالرخيف) لافي مجرد الاشراق والاستدارة كما ينبغي
عنه ظاهر هذه العبارة بل في استلذاذ النفس به فان استلذاذ النفس بالرغيف ليس باعتبار
استدارته واشراقه فحسب (ويسمى هذا) النوع من الفرض (اظهار المطلوب) قال
السكاكي لا يحسن المصير اليه الامقام الطمع في تسنى المطلوب يعني تيممه كما يحكي
عن صاحب ابن عباد ان قاضي سيجستان دخل عليه فوجده صاحب متغيا فاخذ يمدحه
حتى قال وعالم يعرف بالسجري واشار للندماء ان ينظروا عن اسلوبه ففعلوا واحدا بعد واحد
الى ان انتهت التوبة الى شربق من البين فقال اشهى الى النفس من الخبر فامر صاحب
ان يقدم له مائدة دقيقة اشهى الى النفس من الخبر تشبيه مقلوب في السال لانه جعل زائدا
على الخبر في المشتركينهما وهو كونهما مشتهى للنفس (هذا) الذي ذكرناه من جعل احد

الشئين مشبهها والاخر مشبهها بما يكون (اذا اريد الحاق الناقص) في وجه الشبه كذا
في الايضاح (حقيقة) كافي التشبيه الذي يعود الفرض منه الى المشبه او ادعاء كافي التشبيه
الذي يعود الفرض منه الى المشبه به (بالزائد) كذلك قال الشارح وهذا الكلام محمل نظر لان
ما تقدم كله ليس ما يقصد فيه الحاق الناقص في وجه الشبه بالزائد على ما قررنا فيما سبق
هذا ويمكن دفعه بان المراد ان هذا الذي ذكر من جعل احدا الطرفين مشبهها والاخر
مشبه به لكون احدا الطرفين اتم حقيقة او ادعاء اذا اريد الخ (فان اريد الجمع بين شئين
في التساوي بين وجه الشبه وتارة يكون في المتساويين من غير قصد اعادة التفاضل
(فلا حسن ترك التشبيه الى الحكم بالتشابه) احراز من ترجيح احدهما المتساويين
هذه العبارة قاصرة ولا تستعمل مثل قولنا تشابه دمي اذ جرى ومدامتي فانه ليس العدول فيه
من التشبيه الى الحكم بالتشابه فاحسن ترك التشبيه الى اعادة التشابه وهذا الخلل بما وقع
من قبل المصنف حيث غير عبارة المفتاح الى التشابه بقوله الى الحكم بالتشابه وخفي على من تلاه
الى ان وقتت بالافادة فاغتم السعادة قال المفتاح تغاير من ترجيح احدا المتساويين وكانه اراد
التغاضي عن ايها من ترجيح احدا المتساويين والالوجب ترك التشبيه فيختل قوله فلا حسن
ويبطل تجوز التشبيه ولك ان يجعل وجه ترجيح التشابه حفظ السامع عن توهم زيادة
المشبه به وتوفي البيان عن الالتباس لان ظاهر العبارة الاخلاق لا التشارك (كقوله) اي
قول ابي اسحق الصبائي (تشابه دمي اذ جرى) اي كل وقت جرى فضائلا الطرف
التعميم بويده صفة نكبة المفيدة للاستمرار (ومدامتي) المدام المطر الدائم والجر كالندامة
لانه ليس بشرب يستطاع ادامة شربه الا هي (من مثل ما في الكأس عيني تسكب فوالله
ما ادري بالبحر اسبلت) ذكر اسبل الدمع في القاموس بمعنى ارسله وفي الصحاح بمعنى هطل
فعلى الاول الباء زائدة وعلى الثاني للتعدية جعل الزيادة وهما مطلقا كافي الشرح وهم لا يقال
زيادة الباء في غير الثاني والاستههام وفي غير خبر البند اسماع ولا يثبت السماع باليت امع احتمال
باء التعدية لا نأقول بقاء التعدية ايضا سماعية على ان من جعلها زائدة لعله سمع الزيادة فلا يتم
الحكم بكونه وهما ما لم ينف السماع والاحاطة بالنفي متعذرة (جفوني ام من عبري كنت
اشرب ويجوز) عن قصد التشابه (التشبيه ايضا) لان اداة التشبيه قد يستعمل لمجرد
قصد التشريك (كنشيه غرة الفرس بالصبح وعكسه متى اريد ظهور منير
في مظلم اكثر منه) والجواز قد استفيد من قوله فلا حسن واصحاو كانه تعرض له توضيحه بالتبديل
ولا يخفى ان البيت كما يستعمل على تمثيل الاحسن الذي هو التشابه يستعمل على تمثيل الحارز الذي
هو التشبيه حيث اشتمل على قوله من مثل ما في الكأس عيني تسكب وكانه اراد التمثيل
للتشبيه فاحد الطرفين اتم مع انه لم يقصد الحاق بل التشابه بعد التمثيل بما لا مزية
لاحد الطرفين على الاخر فتأمل ولما فرغ من النظر في الطرف والوجه والاداة والفرض
حان النظر في تقسيمه بالاعتبارات الاربعة فشرع فيه على ترتيب ذكر الاربعة فابتدأ بالتقسيم
باعتبار طرفيه فقال (وهو) اي التشبيه (باعتبار طرفيه) اي المشبه والمشيبه به اربعة اقسام
قسمها الاول ايضا اربعة اقسام والثالث والرابع قسمان يعلم انقسامهما الى القسمين من بيان
تقسيم الاول الى الاقسام الاربعة فاكتفى به ولم يشير الى تقسيمها والثاني يحتمل التسمة الى
الاربعة عقلا وكانه لم يوجد ولعدم وجوده سقط قسمان من القسم الثالث والرابع فالاقسام
العقلية ستة عشر حاصلة من ضرب اربع في اربع والواقعة تسعة ومن البين ان تقسيم
الطرف يستلزم تقسيم التشبيه باعتبار الطرف وبالعكس وهكذا الحال في الوجه والاداة

والغرض فالمصنف يقسم تارة الطرف مثلا ويترك تقسيم التشبيه باعتباره وتارة بعكس
اعمالا لطريقتين وتجديدا للسلوك وتفتنا في البيان واما تقسيم التشبيه باعتبار الطرف فتابع
انه علم من تقسيم الوجه المركب باعتبار الطرف فلزبد الا تمام بالتشبيه الذي وجهه مركب
فانه ما به التفاضل بين البقاء والتفاضل بين الخطباء والتشبيه على الفرق بين المفرد والمقيد
وهو احوح شي الى التأمل واعمال الذكاء (اما تشبيه مفرد بمفرد وما غيره فمقيد بن كتيبيه
الحديث بالورد) ولا نغني بالمقيد ما ذكر معه فمقيد ما يقيد مدخل في التشبيه الا ترى انه جعل
من غير المقيد قوله تعالى من لباس لكم واتم لباس لمن مع ان اللباس موصوف لانه
لادخل في وجه الشبه لهذا الوصف فانه اما حسي على ما ينسب الى الخشبي وهو ان كل
واحد يشتمل على صاحبه عند الاعتناق كاللباس او على كاذر غيره وهو ان كل واحد منهما
يصون صاحبه من الوقوع في فضيحة الفاحشة فان الفاحشة هي الزنا وما يستند فيجبه
من الذنوب وما ينهي عنه واللباس يصون من كشف العورة والزنا لانه ما لم يجرد العورة
عن اللباس لا يمكن الزنا كما ان كلا من المرأة والرجل يصون صاحبه من الوقوع في الزنا
وما يتبعه من الوقوع في النهبات وفيما بين الذنوب وشي من الوجهين لا يتوقف على المقيد
على ما ذكره الشارح وفيه بحث دقيق يتبعه تحقيق وهو ان المقصود تشبيه كل منهما
باللباس في الاشتغال على صاحبه او صون صاحبه وذلك ليس لمطلق اللباس بل للباسه
فلاضافة اللباس دخل في وجه الشبه فالأظهر ان الآية تشبيه المقيد بالمقيد ووجه ما قاله
انه شبه كلاهما باللباس المطلق في الاشتغال او الصيانة ثم قيد الاشتغال او الصيانة فتدبر
وتذكر التحقيق بمعونة التوفيق ومنهم من قال في الوجه الثاني مسامحة لان اللباس يصون
صاحبه عن البرد لاصن فضيحة الفاحشة ككل من الرجل والمرأة وقد ظهر فساده
ويمكن ان يكون وجه الشبه ان كلاهما يجعل صاحبه موقرا مرمزا في عين الناس كاللباس
ففيه اشارة الى انه كلما كان الزوج اطهر وازكى ويكون ادخل في التوقير كاللباس وانما
قدم غير مقيد مع انه عدمي والمقيدان وجوديان لانه اقوى في الافراد الكلام الذي
فيه (او مقيدان كقولهم لمن لا يحصل من سعيه على طائل هو كاذر اقم على الماء) فان الشبه
هو الساعي المقيد بان لا يحصل من سعيه على طائل والشبه به هو الرافق المقيد بكون رقه على
الماء لان وجه الشبه فيه التسوية بين الفعل وعدمه وهو موقوف على اعتبار هذين
المقيدين وقد نبه بهذا المثال على ان المقيد يشمل الصلة والمفعول ولا يخص بالاضافة
والوصف كما هو المشهور ومن القيود الخال (او مختلفان) في التقيد وعدمه (كقوله والشمس كالمرأة
في كف الاشل) يقال الواو حالية والجملة حال عن المصراع السابق ومضمون البيت ان الصياد
اصطاد الشمس كذلك فالشمس المطلقة ليست كالمرأة المذكورة بل هي مقيدة بزمان مخصوص
وهو الصباح والعصر الا ان يقال لا يكفي في تقيد طرف التشبيه بزمان مخصوص مثلا بل لابد
من اعتباره في نظم الكلام حتى يكون الطرف مقيدا (وعكسه) عطف على قوله كقوله
اي كعكس قوله وهو المرأة في كف الاشل كالشمس (واما تشبيه مركب بمركب) اي تشبيه
(في بيت بشار) الاضافة عهدية بشاريها الى ما سبق من قوله كأن مشار النقع البيت
وتشبيه المركب بالمركب قد تكون بحيث يمكن فيه تشبيهات متعددة بلا تكلف كما في قوله
وكان اجرام النجوم لو امعا درر نثرن على بساط ازرق فانه كما يشبه الهيئة المنتزعة
من اجرام النجوم اللوامع في اديم السماء الصافية الزرقاء هيئة درر نثرن على بساط ازرق كذلك
يشبه اجرام النجوم اللوامع بالدرر واديم السماء بالبساط الازرق شيها واصحها عاريا

(عن)

عن التكلف لكنه ان هو عن التشبيه الذي يريك الهيئة التي تملأ القلوب سرورا وبها
من طلوع النجوم مؤلفة منفردة في اديم السماء وهي زرقاء زرقها الصافية وقد يكون بحيث
لا يمكن فيه تشبيهات الا بتكلف كما تكلف من لم يدق حلاوة التشبيه المركب في قوله تعالى مثلهم
كمثل الذي استوقد نارا الآية فقال شبه الشافق بالمستوقد نارا واطهاره الايمان بالاضافة
وانقطاع انتفاعه بانطفاء النار وقد يكون بحيث لا يمكن فيه تشبيهات متعددة ومثلوا لذلك
بقوله * كأنما المريح والمشتري قدما في شامخ الرقعة * منصرف بالليل عن دعوة * قد اسرحت
قدما شمع * فانه لا يصح تشبيه المريح بالنصر ف بالليل عن دعوة اقول وان لا يحسن تشبيه
المريح بالنصر عن دعوة مع الاقتصار عليه لكن يصح تشبيهه بالنصر عن دعوة
وتشبيه المشتري قدما بشمعة اسرحت فان التشبيه ربما لا يحسن وحده ويحسن اذا جمع مع تشبيه
آخر فهذا عرف عن التشبيه المتعدد ما يقرب التشبيه الواحد المركب في التضام والتلاصق
وعرف انه كم بين التشبيه المتعدد والتشبيه المركب وانه ليس التشبيهات المركبة في مرتبة
فان ما ساق فيه التشبيهات المتعددة ايضا بلا تكلفه فضل على ما ساقته فيه بتكلف
وما ساقته فيه بتكلفه فضل على ما لم تسع فيه اصلا بل ما ساقته فيه ولابد من اجتماعها
لهذا المساع اعلى من الكل لان وجه تعدده يشبه وجه وحدته في التضام والتلاصق ولا يبعد
ان يقصد تشبيه المركب بالمركب والاجزاء بالاجزاء في اطلاق واحد لانه اذا جاز باداة واحدة
تشبيهات الاجزاء المتعددة فليجز مع تلك تشبيه الهيئة بالهيئة ايضا (واما تشبيه مفرد بمركب
كما مر من تشبيه الشقيق) باعلام ياقوت مشورة على رماح من زرجد فالشبه مفرد وهو الشقيق
والشبه به مركب من عدة امور كما ترى وكذا تشبيه الشاة الحبل بحماراتني مشوق الشفة والحوافر
نابت على رأسه شجرة غصنا والفرق بين المركب والمقيد احوح شي الى التأمل ولهذا
قال صاحب المفتاح وهذا اي الفرق بين تشبيه المفرد بالمفرد وتشبيه المركب بالمركب فزله
فضل احتياج الى سلامة الطبع وصفاء الفريحة فليس الحاكم في غير البابين اذا التبس احدهما
بالآخر سوى ذلك ولولا اشتباه المقيد بالمركب لما كان الاشتباه بين البابين بتلك المثابة وكفى
شاهدا في شدة الالتباس وقوع الاختلاف بين المصنف والمفتاح حيث جعل المفتاح
تشبيه الشاة الحبل تشبيه المفرد بالمفرد والمصنف جعله من تشبيه المفرد بالمركب وانه لم يثبت
المفتاح تشبيه المفرد بالمركب وبالعكس مع كثرة امثلهما فكان جعل المركب في الصورتين مقيدا
قال الشارح وكان ما ذكره المصنف اقرب (واما تشبيه مركب بمفرد كقوله) اي قول ابي تمام
(يا صاحبي نقصيا) في القاموس نقصيت في المسئلة بالفت الغاية والتقدير في (نظر كذا) وفي الاساس
نقصته بلفت اقصاه (تراو جوه الارض) قائلين نعيم (كيف تصور) مضارع التصو ير مجهول
يقال صورته الله صورة حسنة فتصوره والشارح جعله مضارعا خذفت التاء اي كيف تصور (ترا
نهارا شمسا) من اشمس صار ذا شمس اي لم يسترها غيم (قد شابه) اي خالط النهار (زهر) كقوله
جمع زهرة ككثرة وبركة (الربي) كهدى جمع ربوة بالضم وجاءت كحرفة خصصها لانها انضمر
واخضر ولا نهما المقصودة بالنظر كذا قاله الشارح في المختصر ويمكن ان يقال
يقال خصه لانه يخاطبه الشمس في اول طلوعه وتشبيه اول النهار بالليل المتفرق لانه نور
الشمس فيه اضعف (فكنا ما هو) اي ذلك النهار (ممر) اي ليل ذوق في القاموس الممر والممر
ليله فيهما القمر فليس الكلام في تقدير الموصوف حتى يرد قول الشارح فيه تسامح بناء على انه
في تقدير ليل ممر فنه شابة تركب على ما وجهه السيد السند والتسامح توجيه آخر وهو ان
هذا التشبيه في البيت لا يخلو عن تسامح اذ شبه النهار الشمس لان الضمير المشبه راجع اليه
والمقصود تشبيه الهيئة شبه النهار الشمس الذي اخلاط به ازهار الربوات فتقصت
باخضرارها من ضوء الشمس حتى صار يضرب الى السواد بالليل المتفرق المشبه مركب والمشبه به

اجتماعها يسجد

نسخة بحماراتني

مقد (وايضا) تقسيم آخر للتشبيه باعتبار الطرفين ولا يناسب التقسيمات الاخر لانها كانت تقسما تشبيه واحد وهذا تقسيم للتشبيهات المتعددة اذ لا يتعدى طرفا تشبيه واحد وايضا ليس من وطايف البيان بل هو من افراد الالف والتشر الذي من الصناعات البديعة وكان وجه التعرض له ان الملقوف ربما يتشبه بغير كعب وعرجة يتعرض للمفروق وان لا التباس فيه ولا يتخفى ان الملقوف والمفروق لا يخص بالطرف بل يجري في الوجه ايضا (ان تعدد طرفاه) اي كل من طرفيه (فاما الملقوف) قال المصنف وتبعه الشارح وهو ان يؤتى بالتشبهين اولاهما بالتشبيه بهما هذا وهو قاصر ويجب ان يقال اوبا بالعكس لتلاخج نحو كاذب والحشف البالي قلوب الطير رطبيا ويا قال الشارح المراد اعلم من الاتيان بطريق العطف او غيره وانه اراد به مثل قولنا كالفهرين زيد وعمر واذ اراد تشبيه احدهما بالشمس والاخر بالشمس بقريته (كقوله) اي قول امرئ القيس بصف العقاب بكثرة اصطيد الطيور (كان قلوب الطير) اسم جمع للطائر (رطبيا) بعضها (وباسسا) بعضها (لذي وكرها) هو عرش الطائر وان لم يكن فيه (العناب) هو كرم (والحشف) هو كرس ارد التراب والضمير الذي لا نوى له والباس الفاسد وكلس الخبز البابس (البالي) شبه الرطب الطري من قلوب الطير بالعناب والباس العتيق منها بالحشف البالي اذ ليس لاجتماعهما هيئة مخصوصة بقدرها وفيه تشبيهها قال الشيخ فضيلته في اختصار اللفظ وحسن الترتيب لان الجمع فائدة في عين التشبيه هذا ولا يذهب عليك انه لا ضنة في التشر لا على ترتيب اللف (او مفروق كقوله) اي قول المرقش الاكبر وهو عمرو بن سعد والمرقس الاصغر عمرو بن حرملة (التشر) اي نشر تلك التسمية ورايتهما (مك) اي نشر مسك (والوجوه دنانير واطراف الاكف) وروي اطراف البنان فالاضافة بيانية (عثم) هو شجر اجرلين يشبه به بنان الجوارى كذا في الصحاح (وان تعدد طرفه الاول) قال اعني التشبيه (فتشبيه التسوية) لانه سوى بين المشبهين (كقوله صدع) هو بالضم ما بين الاذن والعين والشعر المتبدل على هذا الموضع والمراد هو الثاني (الحبيب وحالي) وكأنه اراد احوالي فصيح انه والصدع كاللالي كل شعر من الصدغ كليل وكل حال له كليل المصراع الثاني وتفرقه في صفاه وادعى كاللالي (كلاهما كاللالي) وصف دمه بالصفا ليشي عن كثرة بكاؤه لانه اذا كثر جريان ماء المنبع يصفوه من الكدر لانه يفسد المنبع ويدفع عنه الكدورات التي تخرج بالماء بخلاف ما اذا جرى احدا فانه يكون مكدر ابكدورات المنبع (وان تعدد طرفه الثاني) قال اعني التشبيه به (فتشبيه الجمع) لانه يجمع التشبيه وجوه تشبيه او يجمع له امورا مشبهات بها (كقوله) اي قول المختري بان تدعى الى حتى الصباح اغيد بمجدول مكان الوشاح الاغيد الناعم البدن وتذكيريات وتديسا واغيد يدل على ان الكلام في مذكر ومكان الوشاح يدل على انها محبوبة في الاموس الوشاح بالضم والكسر فلادنان من لؤلؤ وجوه منظومتان يخالف بينهما طوف احداهما على الاخر او ادم عريض مرصع بالجواهر تشبه المرأة بين عاتقها وكشجها (كاشيا بسم) بسم يسم كضرب بسماء وبسم وتسم وهو اقل الضحك واحسنه (عن لؤلؤ منضد) اي منضد (اورد) كجمد لم يصفه بالنظم لان الذهن ينساق اليه من وصف اللؤلؤ (او افاح) جمع اخوان بالضم كالقحوان وهو البونج قال في الصحاح جمع على افاحي يحذف الالف والتون وقد لا يشد الباء هذا في افاح مفتوحة وما اشتهر من كسر هاءه هو شبه ثلثة اشياء الا انه اورد كلمة او تشبيهها على ان كلا مشبه به على حدة وتلا والتسوية لالابها حتى رداه ينبغي الواو ويوجه به بمعنى وكيف الواو يجعل بمعنى الواو وهو احسن من الواو نظموه عن وصية ابهام جعل المجموع مشبه به قال الشارح

شبه ثلثة اشياء ثم اعترض بان في كونه من باب التشبيه نظرا لان المشبه اعني الثغر غير مذكور لفظا ولا تقديرا الا ان لفظا كانا يدل على انه تشبيه اقول اولا هذا تشبيه بتشبيه ثلث تقسيمات والمشهد مقصود في الكلام لانه في معنى انه يسم بسماء بسم من هذا اوداك او ذلك وثانيا ان تشبيه الثغر بثلثة اشياء ضمنى لان تشبيه البسم بالبسم عن احد الثلثة يستلزم تشبيه الثغر باحدهما ومماثل به التشبيه بمعدديت الحر يرى يفتر عن لؤلؤ رطب وعن برد وعن افاح وعن طلع وعن حبيب قال الشارح شبه ثلثة اشياء ثم قال في كونه من باب التشبيه نظرا لان المشبه اعني الثغر غير مذكور لفظا ولا تقديرا اقول التقدير يرى يضحك ضحكا حسنا عن مثل لؤلؤ البيت فالشبه مقدر في نظم الكلام وانما لم يجعل استعارة مغنية عن التقدير لان الاستعارة امور متافهة لشي واحد في كلام واحد دعوى ثبوت امور متافهة لشي واحد فلا يقدم عليه عاقل بخلاف التشبيه بالامور المتافهة (وباعتبار وجهه) عطف على قوله باعتبار الطرفين يعني باعتبار وجهه ثلاث تقسيمات اوليات الاول هو تمثيل وغير تمثيل والثاني هو تمثيل ومفصل والثالث هو قريب وبعد فصرح بالاول بقوله (اما تمثيل او غير تمثيل) ولا رد انه تقسيم لشي الى نفسه وغيره لان التمثيل يرادف التشبيه ويشهد لذلك كلام الكشاف حيث يستعمل استعمال التشبيه لانه مشترك بين مطلق التشبيه واخص منه وما هو نفس المقسم المعنى الاعمال والتسم ما هو اخص فلا اشكال وبهذا يدفع ايضا ان تعرضه بقوله (وهو ما وجهه متزع من متعدد) غير منعكس لخروج بعض افراد التمثيل منه ولا بداته يشمل ما وجهه متركب حسي فلا يطرد لان الشيخ قيده في اسرار البلاغة بكونه عقليا حيث قال التمثيل التشبيه المتزع من امور واذالم يكن التشبيه عقليا يقال انه يتضمن التشبيه ولا يقال ان فيه تمثيلا عليه وان يقال ضرب الاسم مثلا كذا يقال ضرب النور مثلا للقرآن والحياة للعالم هذا لما قال السيد السند في شرحه للمفتاح ان هذا القيد من قبل الشيخ لانما لمكن لا يثبت مخ لفة بين الجمهور والشيخ بل لان الشيخ فسر التشبيه المتزع من امور ثم عليه على ان لفظ التمثيل لا يجوز اطلاقه على الحسي مطلقا ويجوز اطلاقه على العقلي مطلقا ولا يتخفى على الذوق السليم ان الشيخ فرق بين كون التمثيل بمعنى التشبيه المتزع من امور وبين التمثيل بمعنى التشبيه بالوجه العقلي حيث جعل الاول معنى مقرا شائعا والثاني مما قد يستعمل فيه بقوله جاز ان يطلق اسم التمثيل عليه ثم اني اخاف ان تعجز في حل عبارة الشيخ فافسر لك تعرجا فلا تخاذل بسط الكلام فاني لا افعله تردها فتقول يريد بقوله اذالم يكن التشبيه عقليا انه اذالم يكن الكلام الدال على التشبيه فانه جاء بهذا المعنى حيث جعل البعض اطلاق اركان التشبيه على الطرفين والوجه والاداة من فروعه وحيث قال انه يتضمن التشبيه اراد به المعنى المصدري وكذا بالتمثيل في قوله ان فيه تمثيلا فلا يشك عليك انه ينبغي ان يقول اذالم يكن عقليا يقال له التشبيه ولا يطلق عليه التمثيل وكأنه اراد بضرب الاسم مثلا استعارة الاسم (كامر) وسعرت فيه ولما استشعر المصنف الاشكال على تعريفه بانه غير مطرد لانه يدخل فيه التشبيه والوصف المتزع الحقيق مع انه ليس بتمثيل اشار الى دفعه بقوله (وفيه السكاكى) اي المتزع من متعدد (بكونه غير حقيق) كذا فسر الشارح الضمير ونحن نفسره بالوجه اي قيد الوجه بكونه غير حقيق كما قيده بكونه متزعا من متعدد لانه قال السكاكى التشبيه متى كان وجهه وصف غير حقيق وكان متزعا من عدة امور خص باسم التمثيل فقيد الوجه بقيدين ولم يقيد المتزع من متعدد وهذا كلام وقع في بين فلنرجع الى ما كتبه فتقول وجه الدفع ان هذا القيد لم يثبت في غير كلام السكاكى بقرينة ان الثغر يف موافقا للجمهور ولا يبعد ان يقال اوقع السكاكى فيه

قول الشيخ واذا كان عقليا جازان يطلق اسم التمثيل عليه فحمل العقلي على ما هو مخترع العقل
و معتبره فقط ثم ان وجه عدول المصنف من عبارة السكاكي من عدة امور على طبق عبارة
الشيخ الى قوم من متعدده كانه عليه في الايضاح حيث قال امرين او امور ظاهر (كافي تشبيه
الشيء باليهود يمثل الجار) فان وجه التشبيه هو حرمان الانتفاع بالبلغ نافع مع الكسد والتعب
في استصحابه فهو وصف مركب من متعدد وليس بتحقيق بل هو مائل الى التوهم
كذا ذكره الشارح وهو المطابق لكلام المفتاح من قال مراد المفتاح بغير الحقيق ما
يقابل الاضافي فلم ينظر في كلام المفتاح ادنى نظرا ما ان المراد غير الحقيق في كل من
الطرفين او يكتفى ان يكون ذلك في احد الطرفين فحمل بتضح لكن المتبادر الاول لانه
الفرد الكامل فليحمل عليه ما لم يصرف صارف وبقيد مثال التمثيل على بيان
السكاكي واطلافة على بيان الجمهور حل الشارح المحقق على ان جعل ما من عبارة عن جميع
امثلة ذكرت لوجه الشبه المركب باقسامها من مركب الطرفين ومفرد هما ومختلفهما
وخالفه السيد السند يدعى ان التمثيل مخصوص بمطرافه مركبان وادعى ان ثمره
بما وجهه متفرع من متعدد يتبادر منه المتفرع من متعدد في طرفي التشبيه لا المركب من متعدد
هو اجزاؤه والاتصال مركبان من متعدد فخرج منه ما ليس طرفاه مركبين فليتأمل ما مر
الامام مركب طرفاه ونوره بان المصنف رد على السكاكي جعل التمثيل على سبيل الاستعارة
من الاستعارة الحقيقية بان التمثيل يستلزم التركيب المنافي لاندراج تحت الاستعارة الحقيقية
الدرجة تحت المجاز المفرد ومباني الخصال غير سديدة ما حديث التبادر فمنوع وانما
اختير الانتراع على التركيب ليعلم ان المدار على التركيب الاعتباري والهيئة الانتراعية
لا على التركيب الحقيقي وليتناول المركب من متعدد هو اجزاؤه ومن متعدد في الطرفين وكذا
سندرد المصنف على السكاكي ضعيف لانه رد كون التمثيل على سبيل الاستعارة كذلك
وقد وجد في كلام السكاكي تخصيص الاستعارة التمثيلية بالمركب ولا يلزم منه تخصيص التمثيل
بمعنى التشبيه بالوجه المركب بمطرافه مركبان نعم جعل الشارح في تعريف المجاز المركب
باللفظ المستعمل فيما يشبه معناه الاصل تشبيه التمثيل قوله تشبيه التمثيل احتراز عن الاستعارة
في المفرد فلم يخص التمثيل بمطرافه مركبان كيف يحترز عنه في كلامه تنافر لكن لا يوجب
ذلك فساد كلامه هناك بل ينبغي ان يحمل ما ساقى على ان الاحتراز بارادة تشبيه تمثيل خاص
اذ لا بد اما من تفيد اللفظ المستعمل بالمركب او تفيد تشبيه التمثيل تفيد الفصل بالتخصيص اولى
من الجنس ثم نقول لو كان التمثيل مخصوصا بمطرافه مركبان لانتقض تعريف المجاز المركب
باستعارة لفظ مركب بمعنى مفرد يشبه معناه معنى المركب بوجه شبه مركب او قد سبق ان التشبيه
بهذا الوجه يحمي المفرد بمركب (واما غير تمثيل وهو بخلافه) وهو ما لا يكون متزامنا من متعدد
عند غير السكاكي ويعلم منه غير التمثيل على مذهب السكاكي وهو ما لم يتفرع من متعدد او كان
وصفا حقيقيا والمراد بالوصف الحقيقي وجود ما يكون ما انتزع عنه اوصاف حقيقته والا فالهيئة
الانتراعية امر اعتباري لا وجود له وهذا اولى من جعل وهو بخلافه بيان لغير التمثيل
على المذهبين كما يفيد عبارة الشارح لانه يجوز الى تكافؤات بعيدة من جعل ضمير بخلافه
الى ما يطلق عليه التمثيل وكذا جعل غير تمثيل بمعنى ما يطلق عليه غير تمثيل بل جعل قوله
اما تمثيل ايضا ثم اعتبار التوزيع يجعل كل ما يستفاد من قوله وهو بخلافه لاحد معنى غير تمثيل
ولما فرغ من التقسيم الاول شرع في التقسيم الثاني بقوله (وايضا) التشبيه (اما يجعل وهو

مالم يذكر وجهه) ولا ما استنبهه ولما كان للجمل تقسيمان عقبه: **الوجه** وفصل بينه وبين
قسميه والانسب بمقام التعليم تقديم الفصل لانه وجودي لانه يدفع به طول الفصل
بين القسمين بتقدمه وكانه نظر الى ان الجمل اجل (فانه) اي في الجمل (ما هو ظاهر وجهه)
اي يفهم وجهه (كل احد يحوز به كالاسد ومنه خفي لا يدركه) اي لا يدرك لوجهه (الخاصة)
سواء ادركه بالديهة او بالتأمل فالتقسيم للتشبيه وتسميته بالظاهر والحق تشبيه له بحال
الوجه وجوز الشارح كونه تفصيلا للوجه بارجاع الضمير الى الوجه وبأياه كون قوله وايضا
منه تقسيم للتشبيه قطعيا وان يلايه ان ما ذكر عقب القسم الثاني من قوله وقد يتسامح
بذكر ما يستنبه مكانه تفصيل للوجه وكلام فيه (كقول بعضهم) هي الانتراعية فاطمة بنت
الخرشب حين مدحت بهذا الكلمة وهم ربيع الكمال وعارة الوهاب وقبس الحفاط
وانس القوارس قالهم حين قاله حين سئل ابهم افضل فانها قالت عسارة لابل فلان لابل
فلان ثم قال تكلهم ان كنت اعلم ابهم افضل (هم كالحلقة المترعة لا يدرك من طرفها) كذا ذكره
الشيخ جبار الله وقال الشيخ عبد القاهر انه قال من وصف بني المهلب للججاج لمسأل عنهم ابهم
الحدي اسجع ولا تمني في يدهم ابل هما يجتمعان على الصدق تواردا ويطريق اخذ التأخر
عن التقدم ولا ينبغي ان المراد بالحق في حد ذاته فلا يخرج عنه الخفاء عروضا ما يوجب
ظهوره كافي هذا الكلام فان وصف الحلقة اظهر وجه الشبه فلا اختصاص لهذا التقسيم
بالجمل بل يجري في الفصل ايضا وكانه خصه به للتشبيه على انه مع خفاء التشبيه يحذف الوجه
والمراد بطرفاها طرفها الاعلى والاسفل الملايمان للافضل والادنى واذا لم يعلم الادنى والاعلى
لم يعلم الوسط (وايضا) جملة معروفة بين المعطوف والمعطوف عليه تقديره آض تقسيم الجمل
ايضا عاده وادواته التشبيه على انه استئناف تقسيم للجمل وليس تقسيم للحق اذ ذكر الوصف
المشعر بوجه الشبه انساب بالحق ومنه يعلم ان المعترضة قد تدخل بين العاطف والمعطوف
واما ما قال الشارح ان اختار منه ومنه دون اما وما الاشعار باه من تقسيمات الجمل دون
مطلق التشبيه فليس مما يعتد به لانه لا مجال لتوهم انه تقسيم مطلق التشبيه اذ لا معنى لوسط
تقسيم بين قسمي تقسيم بل الوجه ان لا حصر فيما ذكره اذ يحتمل قسم اخر هو ما ذكره
وصف المشبه فقط فلذلك لم يأت باداة الحصر ولم يجعل التقسيم باعتبار عدم الظرف به في كلامه
ولا ينبغي جريان هذا التقسيم في الفصل وكانه لم يضر له لانه لم يوجد اذ لا معنى لاد ما يشعر
بوجه الشبه مع ذكره اولان ذكره في الجمل لدفع توهم انه ليس التقسيم بجمل مع ما يشعر بالوجه
ولا داعي لذكره في الفصل (منه) اي من الجمل (مالم يذكر فيه وصف احد الطرفين)
اي وصف يذكر له من حيث انه طرف وهو وصف بشعر بوجه الشبه فخرج منه زيد القاضل
اسد لان زيد الايت له الفضل من حيث انه مشبه بالاسد وما ذكرنا تحقيقا ان نقول
هكذا ينبغي ان يفهم لا يخرج مما ذكر الشارح ان المراد بالوصف وصف بشعر بالوجه
ثم قال هكذا ينبغي ان يفهم وانما قدم العدمي وهو مالم يذكر اسم على ما هو وجودي في الجملة
وقدم ما هو وجودي في الجملة على الوجودي الصريح مع ان حق التعليم يقتضي العكس حفظا
للاقسام عن وقوع فاصلة بينها او امثال (ومنه ما ذكر فيه وصف المشبه بوجهه) لم يذكر مثاله
لانه ذكر انما ما هو مثاله (ومنه ما ذكر فيه وصفهما) اي وصف المشبه والمشبه به كليهما
(كقوله) اي قول ابن تيمية في الحسن بن سهل * ستصبح العسل والليل عند فتى * كثير ذكر الرضى
في ساعة الغضب العيس بالكسر الابل البيض يخالط بياضها شفرة وهو عيس وهي
عيساى سيد خلى الابل والسير في الليل صباحا عند فتى (صدفت عنه) اي امر ضت عنه

(ولم تصدف) من حذرت (مواهبه عن وعادته) فلم يحب كالفيت (هو المطر او الذي
عرشه يريد) ان جسته واقاربه اى اوله او افضله والموافة الايمان (وان ترحلت عنه) لم
البحاج الخصومة (في الطلب) ووصف الفتى بكثرة المواهب اعرضت عنه اولم تعرض
والفتى بانه يصيبك حسه او ترحلت عنه وهذا ان الوصفان مشران بوجه الشبه اى الافاضة
في حالتى الطلب وعدمه وحالتى الاقبال والاعراض (واما مفصل) عدل اما بجملة (وهو
ما ذكر وجهه) الساكن في هذا التعريف تسامح يجعل ما ذكره ما يستبعد وجهه مكان الوجه
داخلا في ما ذكر وجهه وكان ذلك التسامح مبنيا على تسامح اخر يسهل على هذا التسامح
على من شأنه اخر اجال التعريف عن الابهام الذى هو غاية تبعية عن الاتقان والاحكام فقال
(وقد يتسامح بذكر ما يستبعد) اى وجه الشبه (مكافئ) والشارح جعل هذا اشارة
الى التوسيم بعد التعريف بعنى المفصل فسمان ما ذكره فيه وجه الشبه حقيقة وما
ذكره فيه وجه الشبه تسامحا (كقوله الكلام الفصح) اى الفصح وكلام المفتاح فيه
كالصرح والبلغ والثاني هو الاشبه لانه احق بالتشبيه بالمثل (هو كالعدل في الخلاوة) وشاع
هذا التسامح الى ان صار الحقيقة مبهورة حتى اوقيل الكلام الفصح كالعدل لافهم القصد
الى انه مثل العدل وفي ميل الطبع اليه ولا يجعل المقدر ذلك بل اوسئل عن وجه الشبه لا يجاب
الا بالخلاوة (فان الجامع فيها لازمها وهو ميل الطبع) اى محبة وروده كذا فسر السيد السند
في شرح المفتاح وانما جعل الجامع ميل الطبع لانه المشترك بين العدل والكلام لا الخلاوة
التي هي من خواص المطعومات ولا يبعدان بجعل وجه الشبه نفس الخلاوة ويجعل شوته
في المشبه على سبيل تخيل كافي تشبيه السنة بالنجم والبدعة بالظلمة قال السكاكى وهذا التسامح
لا يكون الا حيث يكون التشبيه في وصف اعتبارى كميل الطبع وازالة الحجاب وبشبه ان يكون
تركهم التحقيق في وجه الشبه حيث يسمونه الى حسى وعقلى مع انه في التحقيق لا يكون
الاعتناء كما مر من تسامحهم هذا ويحتمل ان يكون قصده ان تسامحهم ناش من تسامح البلاء
من وضع المستنع مكان وجه الشبه فيقولون الكلام البليغ كالعدل في الخلاوة وزيد كالقرباب
في سواده اى سراد القرباب اسود زيد وقد يقال زيد كالقرباب في سواده هم سافلا وضع البلاء
الحسنى المألوم بوجه الشبه الكلى مكانه زل علم البيان الكلى الذى هو وجه الشبه منزلة تجزئاته
فقصده الى حسى وعقلى ويحتمل ان يكون قصده الى ان تسامحهم الاول من قيل هذا التسامح
من تنزيل غبر وجه الشبه منزلة فانهم زلوا الجزئى منزلة وجه الشبه الكلى فقصده الى الحسنى
والعقلى والشارح اعلامة جرى على الاول لكن لم يسل في الحقيقة ممالك السداد
والشارح اعتمد على الثاني لكن لم يأت في بيانه بما عليه الاعتماد ومن الله الاهتداء والرشاد
ولا يخفى عليك انه نشأ من هذا التسامح ايضا التسامح في عدده هذا التشبيه مفصلا والتسامح
في التعريف على ما عرفت بنى ههنا بحث وهو ان ذكر الخلاوة في مقام ميل الطبع
من قيل ذكر اللزوم واردة اللزوم وسواء لطريق المجاز ليس تسامحا (وايضا) تفرم ثالث للتشبيه
بالتشابه وجهه وهو انه (اما قريب مبتدل) اى غير مصون من احد بل يهبط اكل احد
وناله بمجرد توجهه والابتدال عدم الصيانة (وهو ما يتفق فيه من المشبه الى المشبه به
من غير تدقيق نظر لظهور وجهه في بادية الرأى) اى ظاهر الرأى فان جعل من بدايدو
فالامر ظاهر لفظا ومعنى وان جعل من يده مهموزا فوجه حذف الهمزة انها قلبت ياء
لانكسار ما قبلها ذكره القاضى في تفسير قوله تعالى بادية الرأى في سورة هود ووجهه جعل
اول الرأى ظاهره تنزيل اول الرأى منزلة ظاهر الشئ الذى يبدو اول اوله ان يجعله حينئذ

بمعنى اول الرأى ولك ان تهمره كافي قراءة من قرأ بادية الرأى بالهمزة وجعل القاضى تقديره
في الابهة في وقت حدوث بادية الرأى على حذف مضافين ولك ان يجعله ظرفا تنزيلا فيستغنى
عن حذف المضاف ولا ينفص التعريف بشبهه يكون المشبه به لازما ذهبيا للمشبه به
خفاء وجهه لانه ليس انشقا لا يظهر وجهه في بادية الرأى وقوله اظهر وجهه قيد للتعريف
وتحقيقه ان يكون المشبه به حيث اذا نظر العقل فيه ظهر المفهوم الكلى الذى هو مشترك
بينه وبين المشبه به من غير تدقيق نظر والتفت انفس الى المشبه به من غير توقف ولم يكتف
بما ظهر وجهه في بادية الرأى لانه يتبادر منه الظهور بعد التشبيه واحضار الطرفين وهو لا يكتفى
في الابتدال بل لابد ان يكون انتقال من المشبه الى المشبه به اظهر وجهه بمجرد ملاحظة المشبه
(اما لكونه امر اجليا) لا تفصيل فيه (فان الجملة اسبق الى النفس) من التفصيل وذلك لان
التفصيل يتجمل امر مجمل او يجمع امور مجتمعة وبالجملة الجملة اسبق الى النفس ولان النفس
محبولة على درك المجمل وحفظ المجمل حتى ان التفصيل كانه خروج عن جبلتها ولان
المجمل احب دونه لانه الذى يتقاه به التفصيل فكان التفصيل وسيلة الى تحصيل مجمل
على ما ينبغي الا ترى ان تعريفات التى هي تفاصيل وسائل معرفات هي مجملات حتى اذا حصل
المجمل اعرض النفس عن التعريف والتفصيل هنا ما خطر بالبال في تفصيل هذا الاجال واهله
اجل مما ذكره الشارح المحقق في شرح هذا المقال حيث قال الا ترى ان ادراك الانسان من حيث
انه شئ او جسم او حيوان اسهل واقدم من ادراكه من حيث انه جسم حساس متحرك
بالارادة ناطق لان المفصل يشتمل على المجمل وشئ اخر فلهذا كان العام اعرف من الخاص
على ان في قوله لهذا كان العام اعرف من الخاص نظر الان العام ربما يكون
مفصلا كالجسم النامى الحساس المتحرك بالارادة والخاص مجملا كالانسان وقال
المصنف الا ترى ان الرواية لاتصل في الاول امرها الى الوصف على التفصيل لكن على
الجملة ثم على التفصيل ولذلك قيل النظرة الاولى حفاء وفلان لم ينعم النظر وكذا سائر
الحواش فانه يدرك من تفاصيل الاصوات والطعوم في المرة الثانية ما لم يدرك في الاولى
وفيه بحث وذلك لان ذلك ليس للاجال فان الاجال بعد التفصيل في غاية المناهضة بل لانه
لا اتقان في النظرة الاولى ولا يحصل احكام النظر بها لقلة اعماله (او فسيل التفصيل مع
ذاتية حضور المشبه في الذهن اما عند حضور المشبه اقرب المناهضة) بين المشبه والمشبه به
مثلا فديكون غلبة الحضور اتفاقا لا اقرب المناهضة ولا يخفى ان غلبة حضور المشبه عند حضور
المشبه به يجمع غلبة حضور المشبه مطلقا فلا يقابل بينه وبين قوله مطلقا الا ان يقيد القلية عند
حضور المشبه به بقيد فقط لكن لا يساعد المثال او يجعل التردد منع الخلو (كشيء الجرة الصغيرة
بالكوز في المقدار والشكل) اذا اعتبر التركيب واما اذا لم يعتبر فهو ايضا امر جلى يشهد له
ما سبأى من انه كلما كان التركيب من امور اكثر كان التشبيه ابعد حيث لم يقل كما كان التعدد
اكثر كان التشبيه ابعد وفيه بحث لان الظاهر ان تعدد وجد الشبه ايضا من اسباب البعد
والقربا ويرد ان الجرة الصغيرة ايضا كثير الحضور مطلقا في الذهن فلا وجه لجملة مما
غلب حضوره عند حضور المشبه به لاطلاق الجواب ان كلا من الجرة والنمس مما يغلب
حضور الكوز والمرأة عند حضوره فيصح التمثيل لقلة حضور المشبه به عند حضور
المشبه به ما شئت وان كلاما من المرأة والكوز مما يغلب حضوره مطلقا باليهما شئت فتنبيل كل
قدم باحدهما خاصة على سبيل انه تفاسق وهذا مما لا ضنة فيه (او مطلقا) عطف على قوله
عند حضور المشبه (لتكرره على الحس) اول كونه لازما لما يتكرر على الحس او غير ذلك

كشخص بالمرآة المجلوة في الاستدارة والاستدارة) فان في وجهه شبه تفصيلا لكن
المرآة غالب الحضور في الذهن مطلقا (لمعارضة كل من القرب والتكرار التفصيل)
الاخصر الاوضح لمعارضة غلبة الحضور في الذهن مطلقا التفصيل (واما بعيد غرب) عطف
على قوله اما قريب متبدل (وهو بخلافه) اي بخلاف القريب اي ما لا يتنقل فيه في بادي
النظر من المشبه الى المشبه به لظهور وجهه في بادي الرأي (لعدم الظهور) المهور
وهو الظهور في بادي الرأي سواء انتقل فيه من المشبه الى المشبه به في بادي الرأي لكون
المشبه لازما ذهنا لا ظهور وجهه اولاً ينتقل منه اليه كذلك اصلا والمصنف فسر
قوله وهو بخلافه بأنه ما لا ينتقل فيه من المشبه الى المشبه به الا بعد فكر وتدقيق نظر ووافقه
الشارح ويرد عليه التشبيه القريب الذي المشبه به فيه لازم ذهني للمشبه الا ان يتكلف
فأما (واما لكثرة التفصيل كقوله والشمس كالمرآة في كفا الاشكال) فان وجه التشبه فيه هيئة
مشتملة على كثرة تفصيل كاسبق (او تدور حضور المشبه به اما عند حضور المشبه) قد عرفت
وجه التزديد بينه وبين الدور مطلقا فتذكر (بعد المناسبة كآمر) من تشبه التفسيح
بنار الكبريت (واما مطلقا لكونه وهما) كآداب الاغوال (او امر كبا خاليا) كاعلام يافوت
منشورة على رماح من زبرجد (او عقليا) عطف على قوله خاليا لا على قوله امر كبا
خاليا والا لاكتفى به ولم يذكر وهما فتدبر فانه اطفيف دقيق والظاهر ان المركب العقلي اذا كان
قليل التفصيل ليس نادرا الحضور (كآمر) متعاقبا بقوله مطلقا وتثليله بجميع اقسامه السابقة
ولا يخفى ان كلامه هنا يدل على ان تدور حضور المشبه به مطلقا موجب لحفظ الوجه
سواء كان الوجه جليا او لا وكلامه سابقا دل على ان كونه جليا مطلقا موجب لظهور
وجهه فينبغي تناف والتحقق ان التشبه القريب المتبدل ما يكون وجهه ظاهر ان كونه
جليا او قليل التفصيل مع غلبة حضور المشبه به عند حضور المشبه او طائفا والقريب
البعيد ما يكون وجهه خفيا لكثرة تفصيله اوله تفصيل مامع تدور حضور المشبه به عند حضور
المشبه مطلقا (او اقله تكرر به على الحس) او عدم تكرر عليه او عدم تعلق الاحساس به
كالعرش والكرسي ودار الثواب والعقاب واستغنى بذكر قلة التكرار عنهما لانها اولى
بقلة الدور مطلقا ولك ان تجعل قلة التكرار كناية عن عدم كثرته وتجعل الثاني شاملا للجميع
(كقوله والشمس كالمرآة في كفا الاشكال) لم يقل كآمر كما في نظائره لان مامر كثير فيلزم
ولا يحصل ما هو المقصود من التثليل وهو التوضيح والفرق بينه وبين نظائره ان مامر مثل به
نظائره فيما سبق بعنوان ذكرهنا بخلافه فان مثاله فيما لم يكن لقلة التكرار بل لاعتبارات اخر
واما كان تدور حضور المشبه به سببا لحفظ وجه المشبه لانه فرع الطرفين والجامع بينهما
فتعقله بعد تعقل الطرفين كذا في الشرح فان قلت ما سبق من ان ظهور الوجه في بادي الرأي
سبب الانتقال من المشبه الى المشبه به من غير تدقيق نظر يستدعي ان يكون تعقل الوجه
قبل تعقل المشبه وينافي هذا البيان قلت تعقل الوجه موقوف على ذات الطرفين وسبب
للا انتقال المشبه الى المشبه به من حيث هو مشبه به فلا تنافي (فالغاية فيه) اي
في المثال المذكور (من وجهين) كثرة التفصيل وتدور حضور المشبه به مطلقا لقلة تكرر
على الحس والمقصود منه التثنية على ان التزديد فيما بين الاسباب تمنع الخلو فلا مانع من الاجتماع
(والمراد بالتفصيل ان ينظر في اكثر من وصف ويقع ذلك النظر (على وجوه اعرافها) اي
اشهر الوجوه واغلبها ينقسم الى قسمين احدهما (ان تأخذ بعضها) مما لاحظته (وتدع
بعضا) لا بمعنى ان تسقطه عن النظر وتعرض عنه بالكلية والا فلا يكون المعبر في التشبه الا

البعض المأخوذ فان كان واحدا فيكون وجه شبه واحدا لا تفصيل فيه وان كان متعددا كان
وجه الشبه امورا نظرها واعتبرا للجمع ويكون ملاحظة ما تركته كالعدم في باب التشبه
بل بمعنى ان تعتبر عدمه ونحوه داخل في وجه الشبه وتجعل الوجه هيئة متممة من وجود
بعض وعدم بعض فان قلت فاذا كان المشبه به مالم يعدم فيه ذلك الوصف فكيف يشبه به في
الهيئة المتممة من الوجود والعدم قلت المشبه به انما يشبه به بعد التجرد عن الوصف وبعد اعتبار
اتصافه بعدمه فالشبه به حينئذ امر وهمي فان قلت فيكون وجه الشبه امر انظر فيه
في اكثر من وصف واعتبرا للجمع فليس هناك الا قسم واحد قلت نعم كذلك عند التحقيق
الا انه قسم نظر الى بادي الرأي وميز بين القسمين لان في القسم الاول مزيد دقة وفضيلة
اعتماد ولذا قدمه (كافي قوله) اي قول امرى القيس (جاء ردينا) اي ربحنا دينا يقال
ربح ردينا وقتنا ردينا وردينا امرأة السهمز عوا انها زوجان كانا يقومان القتا بخط
هجر فيقال ربح ردينا وقتنا ردينا وربح سمهري وقتنا سمهري (كان سنا سنا) ضوه البرق
واللهب (لهب) كالفرس والفلس اشتعال النار اذا خلص من الدخان كذا في القاموس
فحينئذ بلغ قوله (لم يتصل بدخان) وفي حواشي السيد السندانه شعله نار يعلو هادخان
(لم يتصل بدخان) فقد اخذا لسان مجردا عن الدخان لانه يقدح في تشبه المقصود ولا يتم
وجه الشبه بدون اعتبار عدمه ونقل عن ابي الحسن ان هذا من تشبه الشيء بالشيء صورة
ولونا وحركة وهيئة ونحن نقول يحتمل التشبه في كثرة التأثير وسرعته ايضا ومن غرابة
التشبه واطفه هنا ان يعتبر كون السنان متصلا بالخشب ككون الذهب كذلك في الاغلب
(والتاني) ان يعتبر الجميع كآمر من تشبه الثريا والشيخ جعل اقسام الاعرف الاغلب ثلثة ثالثها
ان ينظر الى خاصة الجنس كما في عين الديك حيث يشبهه بسقط من النار فانك لا تقصد
فيه الى نفس الحمرة بل الى مالس في كل حمرة ثم قال انما جعلت هذه القسمة في التفصيل
موضوعة على الاغلب الاعرف لان دقايق التفصيل لا يكاد يضبط وكان المصنف عدل
عنه ولم ينظم الثالث في تقسيم سلك الاعرف لاراء مكثورا بالقسمين المذكورين (وكما كان
التركيب من امور اكثر كان التشبه ابعد) لكون تفاصيله اكثر فلو قال وكما كان التفصيل اكثر
كان اوضح واخصر ومن العلم في ذلك قوله تعالى انما مثل الحياة الدنيا الآيات فانها عشر
جل متداخلة قد انتزع التشبه من مجموعها (والتشبه البلع ما كان من هذا الضرب) لم يقل
منه لان الظاهر من الضمير عوده الى ما كان تركيبه من امور اكثر فلهذا اضرب عنه الى الظ
فان قلت البلاغة لا يوصف بها الا الكلام والتكلم والتشبه ليس شيئا منهما فكيف وصف
بهما ولو حل على الكلام الذي فيه التشبه بالبلاغة باعتبار المطابقة لمقتضى الحال لا باعتبار
كون التشبه غريبا او قريبا بما كان الخطاب مع مخاطب يستدعي تشبها قريبا
فلا يكون القريب بلبغا قلت المراد بالتشبه البالغ ما يكون صاحبه بلبغا معدودا من البلقاء
بمعنى التشبه المخصوص بالبلغ المعبر عنه القريب البعيد دون القريب المتبدل او البالغ بمعنى
الواصل الى درجة القبول من البلوغ بمعنى الوصول وكلاهما تكلف لكن لا بد منه ومنه
قوله المجاز والكتابة ابغ من الحقيقة والصريح (لترائيه) لا الى حد الحقا المردود الحدود
في التعقيد والمعاني القريبة اعلى رتبة لعدم خفة الشركاء فيه قرب شريف
يرز في معرض الخسيس لخفة الشركاء فيه (ولان يسأل الشيء بعد طلبه
الذي حتى انه يضرب لم يصل اليه بعد الطلب يرد الماء على الظم ولا يتاق بينه وبين
ما يستعملونه من ان حصول نعمه غير مفرقة الذي فان الطلب لا يتاق الحصول الغير

الترقب فانه يمكن حصول المطلوب قبل وقت ترقبه او من غير وضع بطاب منه وترقب منه فاذا اجمع الطالب وعدم الترقب فقد بلغ الدرجة العليا من اللذة (وقد يتصرف في التشبيه القريب بما يجعله غريبا) قال وهو على وجوه منها ان يكون (كقوله) يعني في ان يجعل التشبيه مبنيا على اثبات امر للمشبه به ليس له كعدم الحياء للشمس في هذا البيت (لم يلق هذا الوجه شمس هارنا) اي لم يرو لم يصبره (الابوجه ليس فيه حياء) لان رؤية عظيم القدر بعد التجاوز عن حد الادب خلاف الحياء والشمس قد تجاوز حدها في دعوى المشابهة فالتشبيه ضمني ومكني وجوز الشارح كون يلقى بمعنى عارض اي لم يعارض هذا الوجه شمس هارنا فيكون التشبيه صريحا ويكون الملافة مشبهة عن التشبيه وفي البيت وجوه اخرى لا يبعد ان يجعل موجه للقرابة احدها جعل التشبيه مقلوبا وهو يخرج التشبيه عن الابتدال والقرابة وثانيها جعل التشبيه مكنيا وضميها والثالثها ما نصته جعل التشبيه ضميا من ان الشاعر يستحي من بيان دعوى مشابهة للشمس صريحا فيجعله مكنيا ولو جعل هذا الوجه فاعل لم يلق اشارة الى الشمس وشمس هارنا كتابة عن الممدوح مفعولا لقوله لم يلق لكان فيه تصرف في غاية اللطف حيث عزل الشمس عن كونه شمس النهار وجعل ككون المحبوب شمس النهار امرا مقرر او امثله قول الآخر * ان السحاب تستحي اذا نظرت * الى ذلك فقامت بما فيها * ومن اطائف هذا التشبيه ان اثبات الحياء للسحاب يستلزم كون المطر عرق وجه السحاب لان الحياء يوجب عرق الوجه والسحاب قطرات ارق (و) منها ما يكون مثل (قوله) يعني في تعليق التشبيه بما ترضى تعليقا صريحا وغير صريح نحو هل بدر يسكن الارض فانه في قوة لو كان البدر يسكن الارض (عزماته) جمع عزمة للمرة من الزم وهو ارادة الفعل مع القطع عليه (مثل النجوم ثواقبا) من ثقبه بمعنى خرقة اي نواقذ في الامور كالجم الذي يحرق الظلمة وينقذ فيها قال الشارح اي لو امكنه وكانه جعله من ثقب النار اي اوقدت (لو لم يكن للناقبات اقول) اي غروب (وبسمي) هذا التشبيه (التشبيه المشروط) وهو التشبيه الذي يفيد فيه المشبه او المشبه به او كلاهما بشرط وجودي او عدمي او مختلف يدل عليه نص صريح اللفظ او بسياق الكلام ومنها ما يكون بجميع التشبيهات كقوله يعني في دعوى قلة المشابهة وبيان كون المشبه به في الدرجات العالية ومتباعدة عن المشبه (شعر) في طرفة البدر شي * من محاسنها * وللقصيب نصب من تشبهها * اي من تمايلها وانه طفلها ومنها ما يكون بجميع التشبيهات كقوله كأنما ينسج البيت (وباعتبار اداته اما مؤكدا وهو ما حذف اداته) في جعل زيد في جواب من قال من يشبه الشمس اي بشبهها زيد تشبيها مؤكدا نظر لان حذف الاداة على هذا الوجه لا يشعر بان المشبه عين المشبه به فالوجه ان يفرق بين الحذف والتقدير ويجعل الحذف كتابة عن الترك بالكلية بحيث لا يكون مقدرة في نظم الكلام ويجعل الكلام خلوا عنها مشعرا بان المشبه عين المشبه به في الواقع بحسب الظاهر فعلى هذا (مثل وهي تمر من السحاب) اذا كان في تقدير مثل من السحاب بالقرينة تشبيه مرسل وبدعوى ان مرور الجبال عين من السحاب تشبيه مؤكدا فاصرفه فانه من عوارف الفياض وازهار روضة من الرياض التي لا يتخفى بابها الاعراف المراض اهداء لك خاليا شوب طمع الاعواض والاعراض (ومنه) اي قريب من هذا المثال فنه بكلمة منه على التفاوت بينهما بان المشبه به وضع في الاول موضع اداة التشبيه وهما لم يوضع موضعه بل بعد الحذف نقل عن مكانه وجعل مضافا الى المشبه او يقول في الاول بحيث يمكن تقدير اداة التشبيه وفي الثاني بحيث لا يمكن ادلا يصح ان يقال مثل لجين الماء وجعل منه معنى من التشبيه المؤكد اي

بعض منه كاذب اليه الشارح لا يفيد التفاوت بين المثالين افادة واضحة فاحفظه واعتبره امثاله (نحو والريح تعبت بالقصون) اي نيلها ميلا رفقا لا عنيفا فافهم مدح الريح بالاعتدال وهو الريح المطلوب كاجاء في خبر الاثار انه صلى الله عليه وسلم اذا راى ريحا كان يقول اللهم اجعلها ريحا ولا تجعلها ريحا والواو حالية وقوله (وقد جرى) اما عطف حال على حال واما تعقيب حال بحال مترادفة او متداخلة (ذهب الاصل) اي ذهب لوقت الاصل اي الوقت بعد العصر وهو شعاع الشمس فيه لانه صفر وبوسف بالاصفرار فالذهب مستعار لشعاع الشمس بقرينة الاضافة الى الاصل فجعله من قبيل لجين الماء كما نقله الشارح لاختفاء لجين الماء بذهب الاصل الجاري عليه لكونه موهما بها فكأن متبعضا فان خطبا مع البقطن لأمع التعان (على لجين الماء) اصله ماء كاللجين وهو المقصود بالتمثيل واللجين هو الفضة الخالصة يشبه بها الماء في البياض والصفاء (او مرسل) قسم للمؤكد (وهو بخلافه) وهو ما قصد اداته لفظا او تقديرا لعدم تقيد بال تأكيد المستفاد من اجزاء المشبه به على المشبه فان قلت ان زيد كالاسد مستل على تأكيد التشبيه فكيف يجعل مر سلا قلت اعتبر في المؤكد والمرسل التأكيد بالنظر الى نفس اركان التشبيه مع قطع النظر عما هو خارج عما يفيد التشبيه (كأمر) من الامثلة المذكورة للتشبيه المذكور فيها اداته ولك ان تريد جميع ما مر من الامثلة من اول الكتاب الى هنا فانها تشبه القاعدة بالجرى بذكر اداة التشبيه ارجو منك التحسين في هذا التوجيه والافادة لا تقصدي بالتشويه كما هو مرة التقليد ونتيجة الابتلاء بالقيد الشديد (و) التشبيه (باعتبار الغرض) منقسم الى قسمين لانه (امام قبول) وهو الواو في بافادته (اي الغرض) (كان يكون المشبه به اعرف شي) الاولى اعرف الطرفين (بوجه الشبه في بيان الحال او اتم شي) الاولى او اتمهما والظاهر الواو قدبر (فه) اي وجه الشبه (في الحاق الناقص بالكمال) وفي التقرير ايضا (او سلم الحكم فيه معروفة عند المخاطب) ينبغي تقييد قسميه ايضا كما لا يخفى فلو اخرجه من قوله في بيان الامكان لا يمكن تعلقه بالاقسام الثلاثة من غير بعد (في بيان الامكان) يشبه ان يكون كونه سلم الامكان معروفة كافيا (او مردود وهو بخلافه) والتسمية بالمردود والمقبول بالنظر الى وجه الشبه فقط مجرد اصطلاح واعلم ان صاحب المفتاح جعل هذا الحكم مشتركا بين بيان الامكان والتزيين والتشويه والحق معه فلا وجه للعدول نعم هل يجب كون المشبه به اعرف بوجه الشبه في التزيين والتشويه فيه تردونشاء من ان وجه الشبه هل هو الوصف الحسن او الفصح او مطلق الوصف فعلى الاول نعم وعلى الثاني لا ولا فكلاما اتفق شرط من شرائط التشبيه باعتبار الوجه او طرف فردود لكن بعد الاصطلاح على جعل ثابت شرط الوجه او الطرف مقبولا لافادة الغرض الا ان يقال الوفاء بالغرض لا يوجد بدون اجتماع شرائط التشبيه مطلقا (خاتمة) جعل تقسيم التشبيه بحسب القوة والضعف منفردا عن سائر التقسيمات بحيث لا يخصص الطرف ولا الوجه ولا الاداة بل باعتبار كل من الطرف والوجه والاداة والمجموع ولم يقدمه على التقسيم بحسب الغرض مع انه لا مدخل للغرض فيه لان شدة مناسبة بالاستعارة في نفعها بالمعنى في التشبيه دعت الى ان لا يفصل بينه وبين الاستعارة مهما امكن وخص البيان بالقوة وعدمها باعتبار ذكر الاركان وتركها لان القوة باعتبار قوة المشبه به نحو زيد كالاسد وزيد كالسرحان وباعتبار الاداة نحو كان زيدا اسد فان فيه مبالغة ليست في زيد كالاسد لانه بمنزلة ان زيدا كالاسد ولهذا ترى بعض ائمة النحو يقول كان زيدا اسد بمعنى ان زيدا كالاسد وكان مركبة من ان المكسورة وكاف التشبيه الداخلة

على خبرها واعتبار وجه الشبه نحو زيد كالاسد في كمال الشجاعة فانه اقوى من قولنا في الشجاعة تستوى فيها العامة والخاصة ونخرج عن عهدتها عارف من اللغة والصحو انما التعلق لفظة القوة الحاصلة باعتبار حذف بعض الاركان فلهذا خص بالبيان لكن لا بد من تحقيق معنى حذف نيط عليه قوة المبالغة فانه اختفى في جلباب بيان المفتاح ولم يتكشف في نور الصباح الى طلوع هذا الصباح حتى ظن به ان المراد به ما يقابل الذكر وليس بذلك فان المسافة بين الملقوظ والمقدر في نظم الكلام في قوة الافادة قليلة قد حكم به المفتاح في انشاء هذا البحث ولذا شاع التقدير بل شاع في مقام الافادة فلا يفرق عاقل بين قولنا زيد كالاسد في الشجاعة وبين قولنا زيد في جواب من يقول من يشبه اسدا في الشجاعة في قوله المبالغة او بين قولنا اسدا في جواب من اى شئ يشبهه زيد في الشجاعة بل المراد بحذف الاداة والوجه تركهما وطبهما عن نظم البيان فالتقدير هنا داخل في الذكر فان مدار المبالغة في زيد كالاسد في الشجاعة على دعوى الاتحاد وهو لا يجامع التقدير في النظم ومداره في زيد كالاسد على ادعاء عموم وجه الشبه وهو لا يجامع تقدير الوجه لكن المراد بحذف المشبه حذفه من اللفظ فهو بالمعنى المقابل للذكر وهذا الذي ستر الحق عن عبارة المفتاح واخفاء على الفحول وابعده عن الايضاح حيث قارن حذف المشبه بهذا المعنى بحذف الوجه والاداة بمعنى آخر فحذف حذف المشبه حذفهما اليه وبرز في معرضه في الانتظار فاخفى المقصود في خبايا الاستار وهذا جعل صاحب المفتاح حاصل مراتب التشبيه بمثابة وفسره المصنف بحاصل مراتبة في القوة والضعف في المبالغة باعتبار ذكر اركانها كلها او بعضها ولا يخفى ان مثل ما ذكر فيه جمع الاركان لا مبالغة فيه فصلا عن ضعف المبالغة فالاولى اطلاق المراتب بهذا الاعتبار وانما وقع المصنف فيه نبي المفتاح القوة عن هذه المرتبة دون اصل المبالغة لكن لا بد من بناء نفيه على نفي المبالغة وضبط الشارح المراتب الثمانية بان المشبه به مذکور قطعه او حيث فاما ان يكون المشبه مذكورا او محذورا وعلى التقديرين فوجه الشبه امام مذکور او محذور وعلى التقدير الاربعة فالاداة اما متروكة او مذكورة واورد على وجوب كون المشبه به مذكورا جواز حذفه في جواب من تشبه الاسد حيث يجاب بقولنا زيد بلاربية فبراد المراتب ويرد ايضا ان هذا المثال من قيل حذف الوجه والاداة ولا مبالغة في تشبيهه فضلا عن كونه في اعلى مراتب التشبيه لكن الوارد يتدفع بما حققناه دون ما وورد واجاب عنه الشارح والسيد في شرحيهما المفتاح بمنع كونه تشبيها بل هو تعين المشبه وبعد تسليمه بمنع وقوعه في كلام البلاغ ولا يخفى ضعفه اذ لو لم يكن هذا تشبيها لم يكن زيد في جواب من قام اخبارا بل تعيينا للقسم ولا معنى بمنع الوقوع في كلام البلاغ لانه حذف قياس لا يتوقف وقوع مثله في كلام البلاغ على السماع بل الجواب بانه نادر بالقياس الى سائر المراتب فلهذا يلتفت اليه اوان الجواب في حكم السؤال ومطابق له فحكمه ظاهر من بيان المراتب الثمانية ولو اردت بوجوب ذكر المشبه ما يشمل التقدير فانه المقابل لحذف الاداة والوجه بمعنى حقق لكان جوابا صوابا ولك في ضبط المراتب الثمانية ان الوجه والاداة اما مذكوران معا او ليس شئ منهما مذكورا او المذكور الوجه فقط او الاداة وعلى التقدير الاربعة فاما ان يذكر المشبه او لم يذكر فقول المصنف (واعلى مراتب التشبيه في قوة المبالغة باعتبار ذكر اركانها او بعضها) اشارة الى المراتب الثمانية وقوله باعتبار متعلق بمعنى الفعل المستفاد من اضافة المراتب الى التشبيه فانه في معنى مراتب ثبت للتشبيه وقال الشارح انه متعلق بالاختلاف الدال عليه سوق الكلام لان اعلى المراتب انما يكون بالنظر الى عدة

مراتب مختلفة كانه قيل واعلى المراتب في قوة المبالغة اذا اعتبر اختلاف المراتب باعتبار ذكر الاركان كلها او بعضها وما ذكرنا فاقصر طريق فاقصر عليه ومن البين انه لا مبالغة باعتبار ذكر جميع الاركان فضلا عن قوة المبالغة وان جعل الكلام ابلا ان اعلى مراتب التشبيه في قوة المبالغة باعتبار احد المذكورين كذا وكذا وهذا لا يتوقف على ان يكون لكل من المذكورين مدخل في ذلك فليكن ذكر جميع الاركان مما لا دخل له في هذا الحكم تكلف جدا فقوله باعتبار متعلق بمفهوم اضافة المراتب الى التشبيه كما حققنا لا الى قوة المبالغة كما يتبادر ووجه فاعترض بما ذكر لك وان حذف احدهما من مراتب قوة التشبيه لامن اعلى مراتبها لانه لا قوة لادونه من المراتب كما حكم به بل ليس من مراتب قوة المبالغة ايضا لانه ليس في ادونه مبالغة حتى يعد من مراتب قوة المبالغة بل من مراتب المبالغة فليس حذفهما ايضا اعلى المراتب في قوة المبالغة بل اعلى المراتب في المبالغة ولو قال واعلى مراتب التشبيه في المبالغة لم يتجه هذا (حذف وجهه وادائه) مع (فقط) بدون حذف شئ من المستند والمستند اليه وفسره الشارح بقوله اى بدون حذف المستند وله ايضا وجه لا يخفى على من اليد وجه الكلام (او مع حذف المشبه) مع اعتباره في نظم الكلام اذ لو اعرض عنه وترك بالكلية لفرق من التشبيه الى الاستهارة (م) اى الاعلى بعد هذه المرتبة على ان ثم التزاح في الرتبة هذا هو المتبادر اليه جرى بيان الشارح وقد عرفت ما فيه ولك ان تفسره بان بعد هذه المرتبة الاعلى (حذف احدهما كذلك) اى فقط او مع حذف المشبه بقرينة قوله (ولا قوة لغيره) فلا يتجه ما عرفت من لزوم كونهما اعلى بعد المرتبة الاولى مع انه يتناقض قوله ولا قوة لغيره ونفي القوة عن غير المذكورين من الامرين يفيد ثبوت المبالغة فيه ولا مبالغة مع ذكر الوجه والاداة ذكر المستند اولا فنفي قوة المبالغة بنفيها فحاصل الكلام ان مراتب التشبيه باعتبار ذكر الاركان او بعضها بمثابة اثنتان فيهما من زيد مبالغة في التشبيه هما ما حذف وجهه وادائه مع حذف المستند وبدونه واربع فيهما مبالغة في التشبيه هي ما حذف وجهه وادائه مع حذف المستند وبدونه واثنان لا مبالغة فيهما هما ما ذكر وجهه وادائه مع حذف المستند او ذكره ووفق الشارح بين حذف الوجه والاداة في شرح المفتاح بان المبالغة في الاول اقوى وجعله من مقتضيات كلام المفتاح وفي الشرح بان الثاني اقوى واختاره السيد السند وانكر كون الاول من مقتضيات كلام المفتاح ووجهه ان في حذف الاداة جعل المشبه عين المشبه به بخلاف حذف الوجه فقط اذ ليس فيه الا عموم وجه الشبه وفيه نظر لان الشبهة في جميع الامور ايضا بنفي المغارة ووجب الاتحاد لا يقال ذكر الاداة بوجب المغارة لا نقول صحة الجمل ايضا بوجب المغارة ويمكن ان يقال تنكفي المغارة بحسب التعقل في صحة الجمل دون التشبيه بعموم الوجه المستفاد من ذكر الوجه بتخصيص بما يجامع الاثنية ووجه الشارح كون الصورتين الاوليين اقوى من الرابع المتوسطة بان المبالغة اما بعموم وجه الشبه او بجعل المشبه به عين المشبه بها اشتمل عليهما فهو اقوى مما اشتمل على احدهما وتوجيهه عندى بان الاقوى في المبالغة دعوى الاتحاد فاذا لم يقارنها ما يحل بهما بقى على مقتضاها والا فيتنزل عنه الى مرتبة دونه في حذف الوجه والاداة تحقق دعوى الاتحاد بلا شبهة فتور في حذف الاداة فقط بخلاف دعوى الاتحاد بذكر الوجه النبي عن المغارة وقد جرى المصنف في هذا البيان على ما عليه المحققون ووجه الشيخ في اسرار البلاغة من ان يحوز يد اسد و اسد بحذف زيد وتقديره لفرقة وامثاله مما نسب فيه المشبه به الى المشبه او اضيف اليه نحو طين الماء تشبيه لاستعارة

كأذهب إليه البعض وهذا نزاع لفظي مبني على جعل الاستعارة اسماً للذكر المشبه به مع خلو الكلام عن المشبه على وجهه يني عن التشبيه أو اسم لذكر المشبه به لأجرائه على المشبه مع حذف كلمة التشبيه على ما ذكره الشارح والأوجه أنه مبني على أنه هل يكفي في الاستعارة دعوى أن المشبه من جنس المشبه به ومن أفرادها وهي عبارة عن كون دعوى أنه من جنسه مفروفاً عنها مسلمة والتعبير عنه باسم المشبه به في الأول أمثال زيد اسد استعارة وعلى الثاني تشبيه اظهره وقد صد التشبيه فيها بادي تأمل لأن الدعوى تشير بالباقعة في التشبيه اظهره كذب الحقيقة فيصار إليها بخلاف صورة التغير فانه يحتاج الانتقال عنها إلى قصد التشبيه إلى مزيد تأمل لأن الدعوى التي ينقل منها إلى التشبيه غير مفصولة بل امر مفروغ عنه فيحتاج الانتقال عنها إلى تدقيق النظر واحضارها ثم انه نقل عن اسرار البلاغة أن إطلاق الاستعارة في زيد الاسد لا يحسن لانه يخص به دخول ادوات التشبيه من غير تغير بصورة الكلام فيقال زيد كالاسد بخلاف ما إذا كان المشبه به نكرة نحو زيد اسد فانه لا يحسن زيد كالاسد والالكان من قبيل قياس حال زيد إلى المجهول وهو اسد ما إذا المراد بـ اسد فرد ما ولهذا يحسن كان زيد اسد لان المراد بالخبر المفهوم فالتشبيه بالنوع لا بفرد ما فليس كالتشبيه بالمجهول وإنما يحسن دخول الكاف بتغير صورته ونقل النكرة إلى المعرفة بان تقول زيد كالاسد فإطلاق اسم الاستعارة هنا لا يبعد وقرب الإطلاق من يدقرب بان يكون النكرة موصوفة بصفة لا يلائم المشبه به نحو فلان يدرك الأرض وشمس لا تغيب فان التقدير أداة التشبيه فيه مزيد غموض ويحتاج إلى كثرة التغير كان يقول هو كالبدرا لانه يسكن الأرض وكان الخمس الا انه لا تغيب وقد يكون في الصفات والصلوات التي تجري في هذا القيل ما تحول تقدير أداة التشبيه فيه فيشتد استحفاظه لاسم الاستعارة ويزيد قربه منها كقوله «اسد دم الأسد الهز برخصابه» موت فر بص الموت منه برعد فانه لا سبيل إلى ان يقال المعنى انه كالاسد والموت لما في ذلك من التناقض لأن تشبيهه بخمس السبع المعروف دليل على انه دونه او مثله وجعل دم الهز بالذي هو اقوى الجنس خضاب يده دليل على انه فوقه وكذا في الموت وبضاي لم ان ثبت للاسد المعروف ما ليس له فظهر انه انما يريد ان يثبت من المدوح اسد له هذه الصفة العجيبة التي لم تعرف للاسد فهو مبني على تخيل انه زاد في جنس البدر واحده تلك الصفة فليس الكلام موضوعاً لاثبات التشبيه بينهما بل لاثبات تلك الصفة فالكلام فيه مبني على ان كون المدوح اسداً امر بقر و ثبت وانما العمل في اثبات الصفة القريبة فمحصول هذا النوع من الكلام أنك تدعى حدوث شيء هو من الجنس المذكور الا انه اختص بصفة عجيبة لم يتوهم جوازها فلم يكن لتقدير التشبيه فيه معنى هذا وفيه نظر من وجوهها ما اولاً فلان المقصود من زيد اسد المبالغة في تشبيه زيد بهذا الجنس بادعاء انه فرد منه فلا يستدعي جعله تشبيهاً حسن تقدير أداة التشبيه او امكانه بل يكفي فيه الانتقال منه إلى المبالغة في التشبيه والقصد اليه واما ثانياً فلان نحو فلان يدرك الأرض يحسن فيه دخول الكاف من غير كثرة تغير الصورة كان يقال فلان مثل البدر يسكن الأرض فيجعل يسكن الأرض صفة مثل المضاف إلى البدر وجهه وصفه للبدر حين حذفه لكون البدر قائماً مقامه واما ثالثاً فلان نحو اسد دم الأسد الهز برخصابه ليس المقصود منه ادعاء حدوث شيء هو من الجنس المذكور الا انه اختص بصفة عجيبة لم يتوهم جوازها بل المقصود منه التشبيه بما ادعى حدوثه على الوجه المذكور والمفهوم من التشبيه كون المدوح مثل هذا الفرد الذي هو اقوى الافراد اودونه ولا يتناقض ذلك كون هذا الفرد

المشبه به اقوى الجنس بان يكون دم ما ذمارف كونه اقوى الجنس خضاب يده نعم المشبه به امر خيالي لا تحقق له فقد لاح بما ذكرنا ان الحق ما عليه ظاهر كلام المصنف من جعل امثال زيد اسد تشبيهاً مطلقاً ولا يقدح فيه ما ذكره الشيخ واما ما ذكره الشارح في بحث الاستعارة من اننا لا نعلم ان قولنا زيد اسد يجب ان ينصرف إلى معنى قولنا زيد كالاسد لعدم صحة حل الاسد لعدم توقف صحة الكلام عليه فليكن في تقدير زيد رجل شجاع بان يكون الاسد مستعاراً للرجل الشجاع بقرينة حله على زيد فليس بشيء لانه لا ينكر امكان جعل الاسد في المثال المذكور الاستعارة انما ينكر كونه استعارة مع كون التشبيه بين زيد والاسد لان الاستعارة لا تجتمع مع ذكر المشبه او تقديره ولا خفاً في انه على ما ذكره ليس زيد مشبه بالمشبه به رجل شجاع وهو ليس بمذكور في نظم الكلام ولا مقدر فلا يظهر ان نحو اسد على استعارة لان تعلق الجار به حينئذ اوضح لانه في معنى يجزى وان امكن التعلق حين قصد التشبيه ايضا لتضمنه معنى الاجترار لكونه وجه المشبه وقد جعل السكاكي نحو لقيت من زيد اسداً تشبيهاً والمصنف اخرج من تعريف التشبيه باشتراط ان لا يكون على وجه التجريد ولم يجعله أحد استعارة وانما خالف السكاكي فيه لان الاثنان باسم المشبه به ليس لاثبات التشبيه اقل نقصد الدلالة على المشاركة وانما التشبيه مكثون في الضمير لا يظهر الا بعد تأمل ولم يجعل الاستعارة بالانفاق لانه لم يجر اسم بالمشبه به على المشبه لباستعماله فيه ولا يثبت معناه وهذا النزاع لفظي راجع إلى تغير التشبيه كذا يستفاد من الشرح ونحن نقول في لقيت من زيد اسداً تجريد اسد من زيد لجعل زيد اسداً وهذا الجعل تشبيه تشبيه زيد بالاسد حتى صار اسداً بالغا غايته الجنس حتى تجرد عنه اسد لكن هذا التشبيه مكثون في الضمير حتى لان دعوى اسديته مفروغ عنها منزلة منزلة امر مقرر لا يشوبه شائبة خفاً ولا يجعل السكاكي هذا من التشبيه المصطلح وكذلك يتضمن التشبيه تجريد الاسد الحقيقي عنه اذ لا يخفى ان الجرد عنه لا يكون الا شبه اسد فينصرف الكلام إلى تجريد التشبيه فهو في افادة التشبيه يحكم رد العقل إلى التشبيه بمنزلة حل الاسد على المشبه فهو الذي سماه السكاكي تشبيهاً ولا ينبغي ان يثار فيه المصنف معه وكيف لا وهو ايضا في تقدير المشبه والأداة كأنه قبل لقيت من زيد رجلاً كالاسد ولا تفاوت في ذلك بينه وبين زيد اسداً (الحقيقة والمجاز) قوله المجاز عدل بقوله التشبيه به بقوله فانه يحصر في الثلاثة يعني انحصار المقصود من البيان في التشبيه والمجاز والكنابة فينبغي ان يقتصر على ذكر المجاز لانه المقصد الثاني من البيان الا انه ذكر الحقيقة تنبيهاً على ان بحث المجاز يستتبع تعرض الحقيقة لانها ضده والاشياء اثنتين باضدادها فهذا اقتصار لقول المفتاح الاصل الثاني من علم البيان في المجاز وبضمنه المرض بالحقيقة هذا وقدم الحقيقة لان مدار الحقيقة وهو الموضوع له اصل لما هو مدار المجاز اعني لازم الموضوع له وسبب بالحقيقة المأخوذة اما من حق بمعنى ثبت فيكون فعلاً بمعنى فاعل او من حق بمعنى علم فيكون فعلاً بمعنى مفعول والثاء على الوجهين للتأنيث عند صاحب المفتاح اما على الاول فظاهر لان فعلاً بمعنى فاعل يذكر ويؤنث سواء اجري على موصوفه او لا نحو رجل ظريف وامرأة ظريفة واما على الثاني فلان الحقيقة تقدر منقولة من الوصف بمؤنث محذوف وما يقال ان فعلاً بمعنى مفعول يسنوي فيه المؤنث والمذكر مخصوص بما اذا كان موصوفه مذكوراً اما اذا كان محذوفاً فيؤنث للمؤنث للالتباس والتاء

قولنا في زيد الاسد احسن من قول الشيخ لا يحسن دخول أداة التشبيه فيما كان المشبه به معرفة نحو زيد الاسد وشمس النهار فانه ليس يتم على إطلاقه لانه لا يحسن دخولها في زيد شمس الأرض مع كونها معلومة

هكذا عبارة الشيخ لكنه لا يخص النكرة لانه كذلك المعرفة الموصوفة كذلك نحو البدر الذي نسكن الأرض وشمس الأرض التي تجرى نسخته

هذا مما غير إليه عبارة الشيخ بجعل فانا لم نجد في اللغة تخيل بمعنى يجعل محال بل بمعنى يأتي بمحال

للتقل مطلقا عند الجمهور لان الوصف اذا نقل من الوصفية الى الاسمية يلحق به التاء
علامة للنقل كما في الذبيحة وجعل السارح توجيه المفتاح تكلفا مستغنى عنه بما ذكره الجمهور
واعله تفصيل نظر المصنف عليه في الايضاح وقال السيد دعاء الله ان الاصل في التاء التانيث
ونحن نقول الاصل في النقل النقل بالقلبة فالظاهر انه استعمل الحقيقة في الكلمة محذوفة
الموصوف حتى صارت اسماء لها وكذا التاء في الحقيقة التي هي صفة الاسناد لاطلاقها
على النسبة او الجملة محذوفة الموصوف حتى صارت اسماء لها ولا يخفى ان الحقيقة اللازمة
على توجيه المفتاح مغنية عن الحقيقة التعدية لاستغنائها عن تقديرها وصف الموث
محذوف بخلاف توجيه القوم فان اللازمة والمتعدية فيه ميان وسمى المجاز بالمصدر
المبني مبالغة في جواز عن مكانه الاصل حتى كانه عين الجواز حتى نصب قرينه مانعة
عن اعادة الموضوع له بخلاف الكناية فانها وان جازت مكانها الاصل لكن لا بالكلمة
فاحفظه فانه وجه بدعي يدفع به ما وجه به نظر المصنف انه لو كان التسمية بالمجاز لكون اللفظ
جائزا عن مكانه الاصل لناسب التسمية بالجائز كالسمية بالحقيقة فالظان التسمية لان اللفظ طرقي
الى المعنى بملكه السامع من قولهم جعلته مجازا الى حاجتي اي طريقا اليها (وقد يفيدان
بالقويين) رفع التوهم اعادة الاسناد والاكثر حمل الاطلاق على اللفظ والتفديد بالمعنى
للاستناد اذ في هذا التفيد حدوث التباس حدوث العام بالخاص فهو كالهرب
من ورطة الى ورطة اشد منها فامل وقد نبهك بهذا على ما يصونك عن الوقوع في توهم
ان تقسم كل من الحقيقة والمجاز الى القوي والشرعي والعرفي العام والعرفي الخاص تقسيم
للشيء الى نفسه والغير ومثل هذا التوهم غير عن زائد الو اهمه في امره غير فارة لكل ذي
فطنة ضعيفة قاصرة حتى شاع مثله في تقسيم العلم الى تصور والتصديق الى غير ذلك والمؤلف
عامه امره مع الضمراء فينبغي ان لا يعمل في الذهب عنها حتى يكون آتيا بحق الوفاء
والندك برقيده ان والقويين تغليب المجاز على الحقيقة لذكركه وكونه اهم (والحقيقة)
اثرها على الضمير تليها على اختلاف المراد فان الاول من جملة اسم البحث (الكلمة)
خرجت به الاصوات فانها ليست بكلمة لانها ليست بموضوعه كما حقق في محله (المستعملة فيما
وضعت) تلك الكلمة (له) من المعنى (في اصطلاح به الخطاب) اما متعلق بوضعت او بالاستعملة
بعد تفيدها بقوله فيما وضعت له ومعنى النظرية اعتبار اصطلاح اي المستعملة فيما
وضعت له باعتبار اصطلاح به الخطاب ونظر اليه فقول الشارح تعلفه بالاستعمال
وهم لا معنى له عند التأمل لا يساعده التأمل وقول السيد وايضا ينقص التعريف بالمجاز
الذي يخرج بهذا القيد على تقدير تعلفه بوضعت غير معتمد فاحترز بالاستعملة عن الكلمة
قبل الاستعمال فانها لا تسمى حقيقة ولا مجازا وبقوله فيما وضعت له عن شيئين احدهما
ما استعمل في غير ما وضع له غلط كما هو ذلك خذ هذا الفرس مشيرا الى كتاب بين يديك
فان لفظ الفرس هنا قد استعمل في غير ما وضع له وليس بحقيقة كما انه ليس بمجاز والثاني
المجاز الذي لم يستعمل فيما وضع له لافي اصطلاح به الخطاب ولا في غيره كالاسد في الرجل
الشجاع كذا ذكره المصنف ولا يخفى ان اللفظ المستعمل فيما وضع له غلط ايضا ينبغي
ان يخرج عن التعريف كان يلفظ بالانسان موضع البشر غلط فانه ليس حقيقة اذ لا اعتداد
بالاستعمال من غير شعور فينبغي ان يراد بالاستعملة المستعملة قصدا كما هو المتبادر من الافعال
الاختيارية فخرج القيد مطلقا من قيد المستعملة قبل ذكر قوله فيما وضعت له ثم ذكر
ان قوله في اصطلاح به الخطاب احترازا عن القسم الاخر من المجاز وهو ما استعمل فيما

عن تعددها نسخة

في الذات نسخة

(وضع)

وضع له لافي اصطلاح به الخطاب كافة الصلوة يستعمله الخطاب يعرف الشرع في الدعاء
مجازا اذا لم يوضع في هذا العرف للدعاء بل في اللغة ولا يخفى ان فائدة هذا القيد لا ينبغي
ان يقتصر في زعم المصنف على اخرج هذا المجاز لانه كما يخرج هذا المجاز يخرج افظ الصلوة
التي استعملها الشارح في الدعاء غلطاً فانه يتناولها الكلمة المستعملة فيما وضعت له في زعمه
نعم يقتصر عليها على ما مهندناك وما ذكره الشارح في المختصر من ان المراد
باستصلاح به الخطاب اصطلاح به الخطاب بالكلام المشتمل على تلك الكلمة عدول
عن المتبادر من غير قاصر اذا المتبادر الخطاب بتلك الكلمة بل عدول مع الزجر
وهو انه يلزم ان لا يدخل في الحقيقة الحقايق المتعددة من غير تركيب وكلام
ولا يدخل مثل قولنا اريد توضيح الكلمة فان الكلمة فيه حقيقة وليس باصطلاح به
الخطاب وهذا الكلام بل خطاب هذه الكلمة في تقديم الظرف اشارة لطيفة الى
ان الخطاب لا يكون باصطلاح حين ثم استعمال الاصطلاح بوجوب اخلاص التعريف اذ لا
يطلق في الاصطلاح على الشرع والعرف واللغة بل هو العرف الخاص فالاولى في وضع به
الخطاب واما ما يقال ان هذا التعريف لا يصح على مذهب القائل بان الواضع هو الله تعالى
وكذا عند من توقف فليس بشيء لان وحدة الواضع في جميع اللغات لا تستلزم وحدة
الاصطلاح بل يتفاوت مع ذلك اصطلاح الخطاب وبعبارة اخرى فالتكثير لا يستلزم وحدة
ملا ان لو لم نعرض عليك اذ لا بد اننا نبها لثاني الاحسان فلا نعرض عنافته وان لم يبق لك
طاقة الاستفادة ففقدت منك بالمساهمة فنقول كما لا بد للنحوي من ضبط ما يجري في الاصوات
المشاركة للكلمات في كثرة الدوران على الاستد في المحاورات حتى تراوها منزلة الاسماء البنية
وضبطوها فيما بينها كذلك لا بد لصاحب البيان من الالتفات الى دقائق وسرار يتعاقب بها
فان البلغاء ايضا ابتدأوا ولونها تداول المجازات الدقيقة فيقول للرائي افعله المعجب به وهو في
غاية الدناءة ويحيا نهمكما ويخاطبون بالنازل عن درجة العقلاء المحق بالحيوانات باصوات
يخاطب بها الحيوان تزيلا له منزلة الحيوان فيجب ان يجعل تعريف الحقيقة والمجاز شاملا
لها حتى اكاد اجترى على ان اقول المراد بالكلمة اعم من الكلمة حقيقة او حكما وكذا المراد بما
وضعت له وغير ما وضعت له ثم نقول لا يخفى ان كثيرا ما يستعمل اللفظ في غير ما وضعت له
فتخصص الحقيقة والمجاز بالكلمة يفوت البحث عن سرار يتعاقب بالهيات ولولا مخافة
الامهاس للزمني الاطباء في كل مقام لكثرة ما يفيضه الوهاب لكن توهم ضبط حوصلة
السامعين بمعنى عن ان ابوح بكثير مما خفي على ذوي الابواب ولولا ذلك اكان مطامعة قلمي
للقلوب بما تلذ به طيور لسانك اكثر مما يسعه هو اما وبطبعة سماه ثم عدم شمول تعريف الحقيقة
للقفايق المركبة كلمة ظاهرة مستغنية فينبغي تقسيم الحقيقة الى المفرد والمركب وتعريف
لمفرد منها ما ذكره على طبق تقسيم المجاز ولما توقف معرفة الحقيقة والمجاز على تعريف
الوضع انا خوذ فيهما عقب تعريف الحقيقة وصدر تعريف المجاز به تعريف الوضع لاجل
معرفة ما لا الحقيقة فقط فقال (والوضع) لا مطلقا ولا لكان تعريفه تعريفه بالخاص لان
الوضع المطلق تعيين الشيء للدلالة على المعنى بنفسه لفظا كان او غيره كالخطو والعقد والاشارة
والنصب والهيات ولا وضع الكلمة كما يستدعيه تعريف الحقيقة والا لكان تعريفها بالعام وحل
اللفظ على الكلمة يجعل اللام للعهد وان يصلح له لكن يمنع عن رعاية مصلحة معرفة المجاز الذي
هو المقصد هنا ولا يخفى انه فوت المصنف مصلحة التعلم والتعليم حيث اخر تعريف الوضع
الى هذا المقام واول ما يحتاج اليه في هذا الفن تقسيم الدلالة الوضعية فليت شعري بانه ما ذا اخر

تعلتك نسخة

لم نعرض لنسخة

المطامعة ان يدخل الطير في
مقارعه من فم اثناء كما هو وقاع
بعض الطيور
شاع تعريف الوضع من غير تفيد
بهذا التعريف حتى يكاد يحكم
بان للوضع معنيين خاص باللفظ
واعم شامل له وتغيره

(تعيين اللفظ للدلالة على معنى نفسه) ولا يحتلج في وهمك ان الاول للدلالة على شئ لان المعنى انما يصير معنى بهذا التعيين فطرفا الوضع اللفظ والشئ لا اللفظ والمعنى لا نقول نعم لكن طرفا الدلالة المترتبة على الوضع اللفظ والمعنى فكأن متصرا حديد النظر في دقائق المعاني للتأقفل عن اطراف البيان لكن الاول تعيين اللفظ لشيء بنفسه لان الوضع اضافة بين اللفظ والشئ والاضافة انما تنضح حق الاتضاح بتعيين طرفيها على انك تستفي حيث في معرفة الوضع عن تعريف الدلالة ويكون اخصر وكأله اراد صاحب التعريف ابداع العمل الاربع فان التعيين لا بد له من معين فبدل عليه بالالتزام واللفظ والمعنى بمنزلة العلة المادية للوضع وارتباط اللفظ بالمعنى بمنزلة العلة الصورية للوضع والدلالة على المعنى بنفسه هي العلة الغائية (فخرج المجاز) متفرع على تقييد تعريف الوضع بنفسه يعني خرج تعيين المجاز قال المصنف فقوانا بنفسه احتراز عن تعيين اللفظ للدلالة على معنى بالقرينة اعني المجاز فان ذلك التعيين لا يسمى وضعاً فقول الشارح في الشرح وتخصره فخرج المجاز عن ان يكون موضوعاً بالنسبة الى معناه المجازي نفس ويحتمل ان يكون مقصود المصنف انه خرج المجاز عن تعريف الحقيقة (لان دلالة بقرينة) وفيه نظر لان الدلالة على الجزء واللازم البين لا ينفك عن الدلالة على الموضوع له فلا يدل الدليل على خروج المجاز مطلقاً نعم على ما حققنا ان الدلالة لا تكون بدون الارادة يتم هذا فتذكر اعترض عليه انه يخرج تعيين الحرف ايضا لانه لا يتأتى منه الدلالة بنفسه فلو كان الفرض من تعيينه الدلالة بنفسه كان ذلك سقياً من الواضع وقد اجاب عنه الشارح بما ينبغي ان على حرف من تحق في معنى الحرف ونحن نقصنا عنه في شرح رسالة الوضع وفي حواشي شرح الكافية بالاجوبة الشافية فان ظفرت بهما لشبعت وان كنت نهما ومن سوانح هذا المقام ان الحرف موضوع لفهمه لا يستعمل ابدا الا في جزئي من جزئيات هذا المفهوم كما هو المنفصل فيما بينهم وان حقق الامر على خلاف ذلك وهو يدل بنفسه على ما وضع له وذكر المتعلق لفهم المعنى المجازي (دون المشترك) حال من المجاز اي لم يخرج تعيين المشترك او لم يخرج المشترك عن تعريف الحقيقة لان تعيينه لكل من معانيه للدلالة عليه بنفسه والقرينة انما احتجج بها لمعرفة المراد هذا هو التحقيق المشهور حتى ظن ان المصنف ومن قال ان عدم دلالة على احد معنييه بالقرينة لعارض الاشتراك فان الاشتراك اخل بفرض الوضع فتدور بالقرينة فقد التبس عليه الدلالة بالارادة وان احدهما عن الاخر ونحن مهداك ما يجعل هذا القائل محققاً فتذكر وقال المفتاح لدفع هذا الاشكال على ما حصه الشارح ان الموضوع له بالنسبة الى كل وضع احد المعنيين بعينه فوضعه للدلالة عليه بنفسه وبالنسبة الى الوضعين واحد من المعنيين غير معين فاذا قلت القرء بمعنى الطهر او لا بمعنى الحيض فقد دل بنفسه على واحد بعينه والقرينة لدفع من اجهة الغير ولا مدخل له في الدلالة واذا اطلقت القرء فقد دل على غير معين بنفسه واعترض عليه المصنف بان الدلالة على المعين بالقييد دلالة بالقرينة لا بنفسه وان وضع المشترك لواحد غير معين مودعه الشارح المحقق بان القرينة في المشترك رفع المانع ولا مدخل لها في الدال بخلاف قرينة المجاز فانها من تمة الدال وان الوضع لكل معناه يستلزم الوضع الثالث ضمنها فكأن الواضع وضعه مرة للدلالة بنفسه على هذا واخرى للدلالة على ذلك وقال اذا اطلق ففهوم احدهما غير مجموع بينهما وفيه انه لما كان الوضع التعيين لفرض لا يلزم من مجموع التعيين تعيين ثالث لفرض ثالث

الايضاح نسخة

اي في قوله فخرج المجاز على كل من احتماله نظر وليس النظر مخصوصاً بالاحتمال الاخير

حتى يتحقق وضع وان كان يلزم تعيين ثالث واعترض عليه السيد بان المراد اما انه وضع لاحدهما معينا في نفسه وعند المتكلمين غير معين عند السامع على معنى انه يتردد ان المراد اما هذا بعينه واما ذلك بعينه فليس هناك معنى ثالث يفهم منه باعتبار انسابه الى الوضعين ويكون اللفظ موضوعاً له ضمناً بل هناك تردد بين معني الوضعين واما انه وضع للواحد المردد اعني هذا المفهوم فيلزم افهمه الاحتياج الى قرينة كالمتعينين الاخيرين ويلزم ان لا يكون مشترك بين الاثنين فقط ويلزم ان يكون عند الاطلاق مستعملاً في المفهوم المردد ويدفعه ان الاحتياج الى القرينة لدفع المراجعة وهي عدم قرينة احدهما بعينه والقول بالاشتراك بين الاثنين فقط يجوز ان يكون معناه الاشتراك القسدي بين الاثنين فقط على انه صرح الشارح في بعض قصائمه بان الوضع الضمني لا يثبت به الاشتراك ولا الحقيقة ولا المجاز ولذا لم يلزم من الوضع الضمني للالفاظ لا نفسها اشتراك جميع الالفاظ نعم لا خفاً انه لم يستعمل في المفهوم المردد بل استعمل واحد معين فالسامع يفهم المعنيين بحكم الوضع ويتردد في تعيينه هذا وقال الشارح وفي اكثر النسخ دون الكتابة بدل قوله دون المشترك وهو سهو في الكتابة لانه ان اريد ان الكناية بالنسبة الى المعنى الذي هو معناه موضوعاً للمجاز ايضا كذلك لان اسدا في قولك رأيت اسدا رمى موضوعاً بالنسبة الى الحيوان المفترس وان اريدانه موضوعاً بالنسبة الى لازم المسمى الذي هو معناه الكناية ففساده واضح اظهر ان دلالة على اللازم ليست بنفسه بل بواسطة قرينة هذا وايضا لو كانت الكناية موضوعاً لللازم لكانت الكناية خارجة عن البيان اذ ليست دلالتها حادثة عقبة بل وضعية ثم قال في الشرح والمختصر ايضا لا يقال معنى قوله بنفسه من غير قرينة مانعة عن ارادة الموضوع له او من غير قرينة لفظية لان قول الاول يستلزم الدور حيث اخذ الموضوع في تعريف الوضع والثاني يستلزم انحصار قرينة المجاز في اللفظ حتى او كانت القرينة معنوية كان داخلاً في الحقيقة هذا ونحن نقول لا ينبغي على ما ذكرنا من وجه عدم كون الكناية موضوعاً لللازم اصلاً ويندفع ايضا ما ذكره بان الكناية لا ينحصر في شئها في المعنوية فيخرج كناية لها قرينة لفظية وبان القرينة المانعة عن ارادة الموضوع له لا تدخله في تعيين المجاز للدلالة على معنى الماهو موجب ارادة الغير والتي بهاد لالة المجاز القرينة المعنوية ولو قيل من غير قرينة مانعة عن ارادة المعنى الاصلى لا تدفع الدور نعم هذا مما لا يفهم من عبارة التعريف لا يقال يمكن تصحيح هذه النسخة بان الكناية تجوز ان يراد منها معناه الموضوع هي له ومعناها اللازم للموضوع هي له صرح به في المفتاح فاذا اريد كذلك صدق عليه اللفظ المستعمل فيما وضع له فيصح ان يخرج المجاز مطلقاً عن تعريف الحقيقة دون الكناية اذ ينبغي بعضها داخله لانا نقول ليس الاستعمال بمجرد الارادة بل يكون المراد من اللفظ مقصوداً اصلياً قال في المفتاح واعلم انا لانقول في عرفنا استعملت الكلمة فيما يدل عليه او في غير ما يدل عليه حتى يكون الفرض الاصلى طلب دلالتها على المستعمل فيه لكن في كلام المفتاح ما يشعر بان الكناية يصح ان يكون حقيقة فانظر في هذا المقام فان وجه الحق يخفى في اللام لما عرف الوضع بتعيين اللفظ للدلالة على معنى بنفسه واقتضى ذلك اثبات الوضع وتنا فيه ما ذهب اليه البعض من ان دلالة اللفظ على المعنى لذاته لانه يلفظ الوضع بل في تعريفه بتعيين اللفظ للدلالة على انه تحصيل الحاصل عقبة بقوله (والقول بدلالة اللفظ لذاته ظاهره فاسد) ذاب عن سابقه فقول الشارح هذا ابتداء بحث ليس بذلك فان قلت قد قال في الايضاح وقيل دلالة اللفظ على معناه اذا

وهو ظاهر الفساد فكيف يظهر فسادا وهنا بان ظاهره فاسد ولم يجزم بفساده فالحق
منهما قلت مراده في الابضاح ان ظاهره ظاهر الفساد كيف قد عرفت به بأوله السكائي
ومراده هنا بفساد ظاهره الفساد الظاهر اشارة الى عدم بيانه كانه قال ظاهره فاسد يستغنى
عن البيان قال صاحب المفتاح من العلوم ان دلالة اللفظ على معنى دون معنى مع استواء
نسبته اليهما يتمتع فيلزم الاختصاص باحدهما ضرورة والاختصاص لكونه امرا ممكنا
يستدعي مؤثرا وذلك بحكم التقسيم اما الذات او غيرها اما الله تعالى وتقدس او غيره
ثم ان في السلف من يحكي عنه اختياره الاول ومنهم من اختيار الثاني ومنهم من اختيار الثالث
الشيخ ابو الحسن الاشعري حيث قال الواضع هو الله تعالى ووافقه كثير من المحققين ومن
اختار الثالث البهشية ومراده ان دلالة اللفظ مع استواء نسبته يتمتع فلا يكون نسبته متوية
فاختلف في وجه الاختصاص لاما يوهى الشارح ان دلالة اللفظ على معنى دون معنى لا بد لها
من تخصيص لتساوي نسبته الى جميع المعاني فاختلف فيه لان من المخالفين من قال
المخصص هو الذات فكيف تقول بتساوي النسبة ثم قال ولعمري انه فاسد فان دلالة اللفظ
على معنى لو كانت لذاته كدلالة على الالفاظ وانك لتعلم ان ما بالذات لا يزول بالغير لكان
يتمتع نقله الى المجاز وكذا الى جملة علما ولو لوجب فهمنا معاني الهندية كوجوب فهم الالفاظ
منها ولكان يتمتع اشتراك اللفظ بين متسافين لادائه الى فهم الاتصاف بالتساويين من
قولنا هو جود ووجوه فسادا اظهر من ان يخفى واكثر من ان يحصى هذاتمة كلامه مع تنقيح
والحاصل ان دلالة اللفظ لذاته بدهي الفساد وذكر لها منبهات والنهات عليها كثيرة
جدا فلما قسنا في بعض ما ذكرنا ان يؤدي الى ابطاله لا تنفع بل لا يفيد الاقل في المنه فتنه
الان جعله دلالة اللفظ على الالفاظ لذاته محل بحث لانه لعلاقة عقلية الا انه لو وضوحها
لا تنفك عنه الدلالة وكأنه اراد بالدلالة لذاته ان نفس الالفاظ يستلزم العلاقة ولا ينفك
عنها ولا يكون دائرة على اعتبار معتبر (وقد تأوله) اي الحكم بدلالة اللفظ لذاته (السكائي)
حيث قال الذي يدور في خلدني انه رمز وكأنه تنبيه على ما عليه ائمة على الاشفاق
والتصريف رحيم الله من ان للحروف في انفسها خواص بها يختلف بها كالجهر والهمس
والشد والرخاوة والتوسط بينها او غير ذلك مستدعية في حق المحط بها علما ان لا يستوى
بينهما واذا اخذ في تعيين شئ منها لمعنى ان لا يهمل التماثل بينهما فضاء لحق الحكمة مثل
ما ترى في القسم بالقاء التي هي حرف لكسر الشئ من غير ان يبين والقسم بالقاف التي هي
حرف شديدا لكسر الشئ حتى يبين وان للتركيبات كالمعللان والفعل في تحريك العين فيها
مثل التزوان والجدى لما في مسماها من الحركة وفعل مثل شرف الافعال الطيبة
اللازمة خواص ايضا فلزم فيها ما يلزم في الحروف وفي ذلك نوع تأثير لانفس
الكلم في اختصاصها بالمعاني هذا ولا يخفى ان ما اول به كلام ابن عباد يخرج عن
ان يكون من المخالفين في اختصاص بعض الكلام ببعض المعاني للوضع ويكون مدعيا
لان الاختصاص لذات اللفظ كادل عليه اول كلامه على طبق ما في كتب الاصول وكأنه
يجعل القول بكونه من المخالفين وهما من الناس من ظاهر كلامه ويمكن التأويل بانه اراد
يجعل الدلالة لذات اللفظ في توقف الدلالة على ارادة المعنى به وان يراد ان الدال ليس
الانفس اللفظ وليس الوضع من تمة الدال والاوجه انه اراد ان بين اللفظ ونفس المعنى
مناسبة يقتضى الانتقال وكان انتقال الاول منه الى المعنى لا الهام الله تعالى تلك المناسبة

فلما اشتهر كل لفظ في معنى استغنى في الانتقال منه الى عن تلك المناسبة فاكتفى في الانتقال
بالاختصاص العرضي فلم يلزم بالمتاسبة بعده ولا وضع لالله ولا غيره والله تعالى اعلم
ولا اعتداد الابعاء اللهم اللهم الهتمنا شردنا ولا تضع ما جلا واجلا جهدا ولا تكنا الى انفسنا
فانك لو وكلت ليس على شئ انفسنا قال المصنف قبل المجاز مفعول من جاز المكان يجوز
اذا اعتاده اي تعدت موضعا الى الاصل ولم ينسبه الى السكائي لانه ليس بخصوصا بل ذكره الشيخ
في اسرار البلاغة مع وجه اخر وهو انه من جاز به المكان على معنى انهم جازوا الكلمة مكانها
الاصل فيكون المجاز بمعنى المجوز بها ولم يات في المصنف لاحتياجه الى تكلف تقدير
حرف الجر مع الاستغناء عنه وكأنه حل الشيخ على الالفاظ به ان يكون نظيرا للحقيقة
في كونه بمعنى الفاعل او المفعول ثم قال المصنف وفيه نظريته الشارح المحقق وتبينه
السيد السند فقال وجه النظر ان جعل المصدر بمعنى الفاعل تكلف ولا يخفى انه لا يعد
في مقام التسمية تكلفا ومثله اكثر من ان يحصى ومنه اللفظ والمعنى ولعل وجه النظر ان تسميته
المجاز طريقا وتعرفهم اليه بان يراد معنى واحد بطرق مختلفة في الوضوح الى غير ذلك
ينبوا ان يسمى مجازا بمعنى الجاز لان الطريق ليست الجازة بل محل الجواز وهذا قال والظاهر
انه من قولهم جعلت كذا مجازا الى حاجتي اي طريقا لها على ان معنى جاز المكان سلكه
على ما فسر الجوهري وغيره فان المجاز طريق الى تصور معناه هذا وشار الشارح الى ضعفه
حيث سمي قوله زعما وكان وجه ما ذكره السيد السند في حواشي شرح مفتاحه انه لا يلزم
ما ذكر في الحقيقة لقوات التقابل ونحن نقول لا خطأ في قوت التقابل لكن لا يوجب اعمال
هذا الوجه بل ترك ما ذكر في الحقيقة الى ما لا يعم فتنسبة المجاز في غاية الحسن لان المعنى
المجازي كالمسألة التي لا تسكن لفظ المجاز بخلاف الحقيقة فانه كسكن استقر فيه المعنى
الحقيقي فالنسبة بالحقيقة تسمية باسم المعنى لان المعنى ثبت فيها فقد روي التقابل ولم يخف
ماله النفاصل ولما لم يمكن جمع المجاز المفرد والركب في تعريف واحد ولم يكن بينهما حقيقة
مشتركة لم يعرف المجاز المطلق بل قسمه اولاه قوله (والمجاز مفرد ومركب) هكذا ذكر
الشارح وهذا انما يصح لو كان المجاز لفظا مشتركا بين مفهوم المجاز المفرد وبين مفهوم
المجاز المركب ويكون تسميته الى المجاز المفرد والمركب من قبيل تقسيم اللفظ المشترك والظاهر
خلافه وما قدمه من تقسيم اللفظ المستعمل في غير ما وضع له الى المجاز والكتابة دل على
ان المجاز هو اللفظ المستعمل في لازم ما وضع له مع قرينة على عدم ارادة الموضوع له فالوجه
ان يقال لما استغنى من التقسيم السابق معرفة المجاز مع قرب عهده اكتفى به ونسجه من غير
تعريفه ولم يكتف في الكتابة لبعده عن التقسيم المذكور (اما) المجاز (المفرد) فهو الكلمة
المستعملة في غير ما وضعت له في اصطلاح به الخطاب (متعلق بوضعت او بالغير لا مثاله
على معنى المغايرة او المستعملة بعد تنقيده بقوله في غير ما وضعت له على ما مر وبالجمله فهو
احتراز عن اللفظ المستعمل في غير موضوع له هو موضوع له في اصطلاح به الخطاب فانه
حقيقة مع انه يصدق عليه الكلمة المستعملة في غير ما وضعت له لكن المصنف
جعله لادخال نحو لفظ الصلوة اذا استعمله الخطاب بمر في الشرع في الدعاء
مجازا فانه وان كان مستعملا فيما وضع له في الجملة فليس يستعمل فيما رضع له
في الاصطلاح الذي به وقع الخطاب وتبعه من جاء بعده وفيه نظرا لانه داخل
في الكلمة المستعملة في غير ما وضعت له كما انه داخل في الكلمة المستعملة فيما وضعت له
وكثير مما يتعلق بهذا التعريف يرشدك اليه ما مر في تعريف الحقيقة

في كونه بمعنى المفوض مثاله في
الصدر الغير المبي

بنا فلان منزله اذا لم يوافقه
مختار الصحاح

في كونه بمعنى المعنى مثال
له في المصدر المبي

على هذا التقدير لم يحفظ من
وجه ذكره المصنف الاجمل

المجاز بمعنى الطريق لانه جعله
طريق السامع الى تصور معناه

قالا لانه حينئذ السامعون الا
ان يقال اراد بقوله فان المجاز

طريق الى تصور معناه طريق
للمعنى الى تصور فيشاركه المعنى

ويصل الى تصور الخ
قديم اي غير المتوطن فيه

لامعنى المجاز والجازية
لهمما نسخة

في تعريف الحقيقة من تأويل معنى
الطرف حيث قال ومعنى الظرفية

اعتبار الاصطلاح اي المستعملة
فيها وضعت له باعتبار اصطلاح

به الخطاب ونظرا اليه انتهى
اذ لو كان متعلقا بدون ذلك

التأويل هنا الفساد المعنى كاسبق
كانت صلوة مستعملة صاوة عند

الخطاب بالالفة في الدعاء استعملها
الخطاب بالشرع في الاركان

الخصوصية فانه مستعمل في غير
الموضوع الذي هو الموضوع

له في اصطلاح الشرع

فلا اظن ان يكون لك عنه مجاز (على وجه يصح مع قرينة عدم ارادته) اي ما وضعت له (فلا بد للمجاز من العلاقة) لا بد من ملاحظة العلاقة ايضا حتى لو كانت علاقة ولم تلاحظ المستعمل لم يكن مجازا بل غلطاً وقد الشارح العلاقة بالمعبر نوعها ولا يبعد ان يقال العلاقة في الاصطلاح ليست الا المعبر نوعها والعلاقة بالفتح وبكسر في الاصل الحب اللازم للقلب او بالفتح في المحبة ونحوها وبالكسر في السوط ونحوه كذا يستفاد من القاموس (ليخرج القاط) اشارة الى فائدة قيد على وجه يصح وقد عرفت ما يتعلق به فتذكر وههنا بحث وهو انه لا يخرج القاط بخرج مجازا لم ينصب قرينة معينة للمراد منه فان استعماله على هذا الوجه لا يصح الا ان يدعى ان عرفهم خصص قولهم على وجه يصح في تعريف المجاز بما يحق في هذه العلاقة ولا يخفى انه لو قال الكلمة المستعملة في لازم ما وضعت له في اصطلاحه الخطاب لا يستغنى عن قوله على وجه يصح (والكتابة) بيان لفائدة قوله مع قرينة عدم ارادته (وكل منهما) اي من الحقيقة والمجاز المفرد على ما يقتضيه السوق وصرح به المصنف في الايضاح فتفسير الشارح اياه بالحقيقة والمجاز خلاف الايضاح (لقوى وشري وعرفي خاص) الخاص سنة العرف والمقصود النسبة الى العرف الخاص وتوجيه العبارة ان الخاص وصف للعرف بحال العرف وقس عليه قوله (او عرفي عام) ولا حاجة الى تفصيل العرفي بالعام كاحتياجه الى التقييد بالخاص لانه اذا اطلق العرف والعرفي انصرفا الى العام وفسر الخاص بما يتعين نأفله عن المعنى اللغوي كالتحوي والصرفي والتاملي والعام بما لا يتعين نأفله وفيه ان التحوي مثلا تشمل العرب وغيرها كما ان العرب تشمل التحوي وغيرها فجعل احدهما متعيناً دون الآخر او خاصاً دون الآخر لا توجيه له ويمكن ان يقال المتعين ما يكون وضعا للفظ الاستعمال في تحصيل امر مخصوص والتحوي استعماله لفظ يستعمله في تحصيل التحوي بخلاف اللغوي فان نظره في وضع اللفظ ليس على استعماله تحصيل امر مخصوص قال الشارح تقسيم الحقيقة الى تلك الاقسام باعتبار الواضع وفي المجاز باعتبار اصطلاحه الخطاب ولا يخفى انه يصح تقسيم الحقيقة ايضا باعتبار اصطلاحه الخطاب كانه يجوز تقسيم المجاز باعتبار الواضع فان الوضع متعبر في مفهوم المجاز مرارا باعتبار ما وضعت له وباعتبار العلاقة بين المعنى المجازي وما وضعت له واعتبار قرينة مانعة عن ارادة ما وضعت له (كاسد) نكر اللفظ وعرف المعنى لان المعنى متعين واللفظ مبهم دأب بين المعنيين فتأمل (السمع المخصوص) اي حيوان يصيد (والرجل الشجاع وصلوة للعبادة والدعاء وقيل اللفظ) المعهود (والحدث ودابة الذي الاربع) المعهود اي الحمار والبغل والخيول (والانسان) المهان (والمجاز) مطلقا سواء كان مفردا او مركبا (مرسل ان كانت العلاقة غير المشابهة) لانه غير مقيد بعلاقة واحدة هي المشابهة بل ارسل وردد بين علاقات وقيل مرسل ومطلق عن المباعدة بخلاف الاستعارة وفيه اتم قالوا المجاز مطلقا ابلغ من الحقيقة لكونه كالدعوى مع اليقظة (والا) اي وان لم يكن علاقته غير المشابهة بل يكون علاقته المشابهة قال الشارح فيما سأتى من قول المصنف والاستعارة قد تفيد بالتحقيقية الاستعارة ما كانت علاقته المشابهة اي قصد ان اطلاقه على المعنى المجازي بسبب تشبيهه بمعنى الحقيقة فاذا اطلق نحو المنفر على شفة الانسان فان اريد تشبيهها بمشفر الابل في اللفظ فهو استعارة وان اريد اطلاق المقيد على المطلق كاطلاق المرسن على الانف من غير قصد الى التشبيه فمجاز مرسل هذا ولا يخفى انك اذا قلت رأيت مشفر زيد وقصدت الاستعارة

وليس مشفره غليظا فهو حكم كاذب بخلاف ما اذا كان مجازا مرسلا (فاستعارة) انحصر المجاز في المرسل والاستعارة لانه لم يوجد مجاز يكون العلاقة فيه المشابهة وغيرها معا ولهذا اطلق قوله والاستعارة والا فالاستعارة ما علاقة المشابهة لا غير: فوجه عليه انه لا وجه لتوسيط تقسيم المجاز بين قسمي التقسيم الاول له (وكثيرا ما) في نفسه لا بالقياس الى المعنى السابق حتى يكون المعنى السابق قل (تطلق الاستعارة) لم يصره رافعاً بطلق مع سبق ذكره لانه سبق مراداه معناه والمراد هنا نفس اللفظ (على استعمال اسم المشبه في المشبه) الاول على اخذ لفظ المشبه به للمشبه يستقيم اخذ المستعار منه بلا تكلف ويشمل استعارة الفعل والحرف بلاناً وبلا وقد اكد ذلك الاطلاق بتفريع اثره عليه فقال (فهما) اي المشبه به والمشبه (مستعار منه ومستعاره واللفظ) قد نبه على انه اراد بالاسم اللفظ باستعماله فيما يقابل المسمى لا ما يقابل الفعل والحرف (مستعار) لان اللفظ بمنزلة لباس طلب عارية من المشبه لاجل المشبه كذا في الشرح والاولى لانه كما مر طلب عارية وقد وهم من قال الاول مستعار ايضا اي كانه استعارة لان كونه استعارة ليس نتيجة الاطلاق المذكور حتى يصح ذكر ايضا (والمرسل كالبديهة) بالكسر الحفظ والدعه وبالفصح النعم قال المصنف لان من شأنها ان تصدر عن الجارحة ومنها تصل الى المقصود بها ويشترط ان تكون في الكلام اشارة الى المولى لها يقال اتسعت ايادى فلان عندي ولا يقال اتسعت اليد في البلد كما يقال اتسعت التهمة فيها هذا وبذلك ان يكون هذا الاشتراط مبنيا على عرف في استعمال اليد في التهمة لا على توقف كونه مجازا عليه والا لا تنقض تعريف المجاز بالصدق على يد مستعملة في التهمة من غير اشارة الى المولى لها (وفي القدرة) والاولى او القدرة تنبهي وهي صفة بها يتمكن العالم من الفعل والترك فهي اخص من القوة وهي صفة بها يتمكن الحيوان من مزاوله الافعال الشاقة وقد جمعها المفتاح حيث قال كما اذا اردت بها القوة او القدرة والمصنف رأى ان ذكر القوة غير ظاهر الجهة او حسو فتركها لانها امانا يريد بها المعنى المشهور فاستعمال اليد فيها اقل قليل واما ان يريد بها القدرة كما قيل فحشو قال المصنف لان اكثر ما يظهر سلطانها في البدو بها يكون البطش والضرب والقطع والاخذ وغير ذلك من الافعال التي تبني عن وجود القدرة ومكانها والحاصل ان اليد بمنزلة العلة الفاعلية للتهمة وبمنزلة العلة الساذية او الصورية للقدرة وبهذا علم ان علاقة السببية والسببية اعم من الحقيقية والتزنية ولو جعلت اليد العلة لهما لم يبعد (والرواية في الزادة) هي وعاء يستق به يطلق عليها الرواية التي هي البعير او البغل او الحمار يستق عليه كذا في القاموس فتفسير الشارح المرادة بالمرزود الذي يجعل فيه الزاد اي الطعام المتخذ للفرسه والعلاقة كون البعير حاملا لانه كانه العلة الفاعلية لانه به يصل المرادة الى المستق ولما كان البحث عن المرسل في غاية العلة ولذا قدمه على الاستعارة وكان ذلك موهبا لقلته استعماله اذ اح ذلك الوهم بتكثير الامثلة لكن ربما يشعر تكثير الامثلة بانه جرى على ما قيل ان المجاز يشترط فيه النقل كما في الاحاد حتى لا يجوز استعمال مجاز لم يسمع مع ان الصحيح انه يتوقف على سماع نوع العلاقة حتى لا يجوز الجوز بعلاقة لم يسمع نوعها واما احاد المجاز فلا يشترط في سماع دفعه بذكر تسعة انواع من العلاقة من انواع الثلاثة والعشرين للمجاز المرسل فانهم ضبطوا انواع العلاقة بخمسة وعشرين اثنان للاستعارة الشكل كالفرس المنفوش والوصف اعني ما به الاشتراك غير الشكل والسابق للمجاز المرسل وفي بعض شروح

بل ما يتبعه الاطلاق المذكور كون استعمال المشبه في المشبه استعارة وعلى كون الاخذ المذكور مختاره

هر ما عن المقاد من الواو وان امكن ان توجهه بالعطف على كالبديهة صرح به العلامة في المطول

الجينية نسبه

المرزود وعاء الزاد قاموس

فحينئذ لا حاجة لادخال نحو لفظ الصلوة الى قيد في اصطلاح به الخطاب مع ان القيود في التمرينات يكون مخرجة فكونها مدخلة خلاف الظاهر فالاصوب ان يكون ذلك مخرجا لمسامر

وهو قوله في تعريف الحقيقة مخرج اللفظ مطلقا من قيد المستعملة قبل ذكر قوله فيما وضعت له والمعنى فخرج من تعريف المجاز القاط والكتابة وليس المعنى فخرج بقيد على وجه يصح حتى لا يصح قوله ويخرج الكتابة لانه لا يخرج بقيد على وجه يصح

فلا حاجة لخراج المجاز بلا قرينة الى قوله مع قرينة الخ بل هو خارج لقوله على وجه يصح اخذ هذا التخصيص من قول الشارح العلاقة في المطول وهو لان هذا معنى قوله على وجه يصح

لعل وجهه انه يجب توجيه الكلام حينئذ اذ العطف يقتضي خلاف ذلك في المرفقات فيحتاج الى التوجيه فيها

ما وضع له نسبه

مختصر ان الحجاب عددها سبعة وعشرين ذكرناها في رسالتنا الممولة في الاستعارة مع مزيد تحقيق ولما اختار المذهب المختار كان حقه ان يستوفى انواع العلاقة لتوقف العصمة عن الخطأ في الجوز على معرفتها وكأنه اكتفى بذكر التسعة لانه اختار ان انواع خمسة كما ضبط ابن الحجاب الشكل والوصف والكون عليه والاول والمجاورة الا انه اكتفى عن ذكرها المجاورة بتعداد سبعة اقسام منها من السبية والمسيبة والكلية والجزئية والحالية والحلية والالية قال الشارح اورد تسعة غير ماسبق وماسبق لم يكن الا السبية على ما حققه وذكر نالك فكأنه اراد بالمغايرة ان السابق سبية تنزيلية وما ذكره سبية حقيقية لكن بآيه انه قال يرتقى ما ذكر من انواع العلاقة الى خمسة وعشرين والمصنف قد اورد هنا تسعة غير ماسبق فانه يدل على انه اورد تسعة من خمسة وعشرين والسبية منها اعم من التنزيلية والحقيقية والازدادت على خمسة وعشرين والظاهر من قوله (ومنه) وبعض المجاز المرسل في الاخبار به عن (تسمية الشيء باسم جزئه) تسامح لكنه تسامح اقرب مما وقع في المفتاح حيث قال المجاز المرسل نحو ان يراد الرجل بالعين فالتوجيه اما ان يصرف منه عن التبعض الى الابتداء اي وناس من المجاز المرسل كذا او يحذف المضاف من التبداء اي منه ذو تسمية الشيء باسم جزئه واما ما ذكره الشارح من انه اعنى ان في هذه التسمية مجازا مرسل فوجهه خفي وتسمية الشيء باسم جزئه انما يصح اذا كان الجزء مدارا في المعنى الذي قصد بالكل كما ان مدار الرقبة على العين دون غيرها من الاعضاء حتى لا يصح التعبير عن الرقب باليد مثلا فلا يبعد ان يقصد بقوله (كالعين في الرقبة) التقييد ايضا والربطة الطليعة من رباب القوم اذا كنت طليعة لهم في مكان عال (وعكسه كالاصابع) هي جمع اصبع باقائها التسع الحاصلة من ضرب حركات الهمزة في حركات الياه ومن لغاتها اصوع وجمعها اصابع كذا في القاموس (في الاثمال) جمع اثلة باقائها التسع الواضحة من ضرب حركات الهمزة في حركات الميم وهي من الاصبع ما فيه الظفر كذا في القاموس وهو اشارة الى قوله تعالى يحطون اصابعهم في اذا فهم من الصواعق استعمل الاصابع في الاثمال اذ ما يجعل في الاذن اثلة السبابة هذا اذا ارد باصابعهم تقسيم الجمع على الجمع كما هو المشهور اما الوارد جعل كل منهم اصابعه في اذنه ففيه ذكر الاصابع الخمس واردة اثلة وفيه مزيد مبالغة كأنه جعل جميع الاصابع في الاذن لتلاصيح من الصواعق شيء (وتسميته) اي ومنه تسمية الشيء باسم سببه نحو عين الغيث اي النبات الذي سبه الغيث (او مسميه) لم يقل وعكسه تقينا وكذا ذكر الوافر في الاقسام ثار و ذكر اوا اخرى (نحو اطرت السماء نباتا) وشرط بعض في المسبب ان يكون غاية خبث يذكي ذكر تسمية الشيء باسم سبه واورد في الابيضاح من اثلة تسمية السبب باسم المسبب قولهم فلان اكل الدم قال الشارح وظهر انه سهو لانه من تسمية المسبب باسم السبب اذ الدم سبب الدية والعجب انه قال في تفسيره اي الدية المسيبة عن الدم هذا ويمكن توجيه كلامه بانه جعل الدية داعية الى القتل حتى لو لم يمكن رجاء التجاة بالدية لم يقدم القاتل بالقتل ولتأني بينه وبين تفسيره لان المعلول من وجه قد يكون علة من وجه الا ترى ان الغاية مبيغة عن ذي الغاية فاشار الى بيان مسيبة الدية عن الدم يعني انما سببه عنه لانه سببها في الخارج فلا تعجب من المصنف وتعجب من الشارح ثم تعجب ولائك مجابا رأك الصالح فان الله هو الواهب الغنائم (او ما كان عليه) اي تسمية الشيء باسم الشيء الذي كان هو عليه في الزمان الماضي (نحو واتوا اليامي اموالهم) اليقيم واليتمن في الانسان من لا يلبه مال يبلغ الحلم وفي الهام مافة الام

حاصل التوجيه هو ان الدية التي كانت مسيبة للدم في الخارج جعلها المصنف في ذهنه سيالة بالمعنى المذكور وتفسيره اشارة الى بيان مسيبتها عنه في الخارج فلا يتناقض وفيه ان ذلك البيان لا مدخل له في اداء المقصود فكان مستند كاف في بيان الغرض كالايجز

يعني ثم تعجب من الشارح المتأخر وحسن انتقاله

قبل استئناسه من الام وابتداء التامى اموالهم بعد الحلم وهم ليسوا يتامى حينئذ فاطلاق التامى عليهم بملاقة انهم كانوا يتامى من قبل (او ما يؤل اليه) اي تسمية الشيء باسم ما يؤل ذلك الشيء اليه في الزمان المستقبل (نحو اني اراي اعصر خرا) اي عتب يؤل الى الخمر اذ المقصود ليس خرا هذا هو التفسير الظاهر الموافق لما ذكره جار الله والبيضاوي وقال الشارح اي عصيرا يؤل الى الخمر وفيه خفا اذ العصر لا يتعلق بالعصر كما لا يتعلق بالخمر الا ان يؤل العصر بالاستخراج بالعصر ولا داعي اليه (او محله) اي تسمية الشيء باسم محله (نحو فليدع ناديه) النادي مجلس القوم نهارا او المجلس ماداموا فيه وفي التعبير عن اهل النادي به المبالغة في عجزهم عن الجواب كالنادي (او حاله) اي تسمية الشيء باسم حاله فيكون على وتيرة نظائره واحال فيه كما هو الظاهر فيه (نحو واما الذين ابضت وجوههم في رحمة الله اي في الجنة) التي يحل فيها الرحمة وفي التعبير عن الجنة بالرحمة دلالة على كثرة الرحمة فيها حتى كأنها الرحمة نفسها (او أنه نحو واجعل لسان صدق في الآخرين اي ذكر احسن) والتعبير عنه باللسان للدلالة على طلب ذكر لا ينقطع دلالة على خبره كما لا ينقطع كلمات اللسان وخص الآخرين بالتفسير بخفائهم خافان قلت لم لا يجعل اللسان على حقيقة تعهما فيكون المعنى واجعل لسان صدق في الآخرين نافعا ونفع اللسان بعده انما هو بان يذكر محاسنه قلت لان نسبة اللسان الى الآخرين يكون باللام لا باني بخلاف الذكر فان نسبت شاعت في ويحتمل ان يكون المراد واجعل لسانا صادقا باقيا في الآخرين اي اجعل لسانا متكلميا بكلمات صادقة باقية في الآخرين بان لا ينسى ولا ينقطع ولا يحرف ولا يذهب عليك ان العلاقة بتفصيلها معتبرة في الكناية ايضا اذ لا فرق بين الكناية والمجاز عند المصنف الا بامتناع المعنى الحقيقي في المجاز دون الكناية فان قلت كل من العلاقات لا يستلزم اللزوم وقد سبق في مقدمة الفن ان كلاما من المجاز والكناية لفظا ربيده لازم معناه قلت لم تستطع العلاقة لتفيد اللزوم اذ المعنى اللزوم ولو بالتأمل في القرينة فلا يتوقف على العلاقة فان قلت قد دل ماسبق على ان يذكر اللزوم واردة اللازم تحقق المجاز والكناية فينبغي ان لا يتوقف على العلاقة قلت ماسبق فاصري يجب ان يعتبر فيه ما يثبت به فان قلت اذا اكتفى بالعلاقة والالزوم في الجملة فاوجه اشتراطهم في الجز ان يكون ملزوما للكل كارقبة والرأس حتى لم يجوزوا اطلاق اليد على الانسان قلت ماسبق فاصري يجب العلاقة الجزئية بهذا الوجه لا مطلقا لكن ينبغي ان يعلم ان مرادهم بكون الجز ملزوما ليس كونه ملزوما بالمعنى المعتبر عند المصنف في المجاز والحقيقة بل كونه متبوعا للكل حتى لا يوجد الكل بدونه حيث قالوا ان الرقبة ملزومة للانسان لان الانسان لا يوجد بدونها بخلاف اليد وهذا معنى اللزوم عند علماء البيان فان قلت ما من جزء الا وشاته ان الكل لا يوجد بدونه قلت هذا مشكل وان اجابوا عنه بان معنى هذا على العرف فان بعض الاجزاء مما لا يمنع فوته اطلاق اسم الكلى عرفا كاليد فانما مع انتفاءها يسمى الشخص انسانا بخلاف الرأس لان العرف جعل الكل المسمى بالانسان مالم يعتبر فيه اليد مثلا لانه مع اعتباره جزءا جواز وجود الانسان بدونه واطلاق الانسان وما وقع للشارح المحقق في هذا المقام انه اشبه عليه اللزوم بهذا المعنى باللزوم بمعنى سبق فاستعمله في تصحيح تحقق اللزوم بالمعنى السابق مع العلاقات فتكن ولا تتبع الزلة وان كنت مغلوب خذ بربقة التقليد فانه ليس شأن من له فطنة ما انما هو شأن يأيدي يلبد (والاستعارة قد تعيد بالحقيقة) عدل عن قول السكاكي والاستعارة المصرح بها تنقسم الى تحقيقية وتخيلية لوجهين اما عن التقييم الى التقييد فلان الحقيقية قيد القسم لانفسه اذ لا يسمى القسم تحقيقية بل استعارة تحقيقية واما عن الاستعارة المصرح بها

وما وقع له ايضا انه تصدى بتصحيح اللزوم بين المستعار له والمستعار منه صححة بان المستعاره في الاسد مفهوم الشجاع وهو لكونه من اخص اوصافه يتقل ذهن اليه لمخالفة فالاسد انما يستعار للشجاع لازد او عمرو على الخصوص ولاشك في انتقال ذهن من الاسد الى الشجاعة ولما كان هذا هادما للبيان الاستعارة محولا لها الى المجاز بمرسل اذ لا شبهة من الاسد ومفهوم الشجاع الشامل وبغيره بدل السيد المحقق في الجهد في تأويله وتحصيله فقال ان الاسد استعار للرجل الشجاع وينقل منه اليه بالتقالي فتنقل اولا من الاسد الى مفهوم الشجاع لانه عارضه المشهور وهذا الانتقال ظاهر اعني وثانيه ان مفهوم الشجاع الى بعض مروضاته من حيث هو معروف له وهو لا يخلو عن خفاء لكنه يتضح بمعونة المقام والقرينة وهذا وانت غني عن هذا التطويل بما عرفت ان معنى الانتقال ليس على العلاقة بل على القرينة فيمكن الانتقال متصفا فلذا لم نجزم حول هذا الكلام فالاسد مستعار للرجل الشجاع واللزوم بمعونة القرينة على ان الانتقال كما يكون من المروض الى المارض ومن المعارض الى المروض يكون من الامثال الى الامثال فلا حاجة الى اعتبار الانتقالين

هنا فاعا نسخة

الكلية نسخة

الى الاستعارة فلان معنى الحقيقية محقق المعنى فيبقى الاستعارة الحقيقية يخرج الخيلية
لانه عند المصنف ليس انفسا فلا يكون محقق المعنى وكذا الاستعارة بالكتابة عند نفس
التشبيه المضمر في النفس فلا يكون محقق المعنى وايضا ما هو الاسم هو الاستعارة الحقيقية
المصرح بها الحقيقية فلو قال والاستعارة المصرح بها قد تفيد بالحقيقة لا وهم ذلك
واذا بلفظ قد الى ان اطلاقها على الاستعارة الحقيقية قد تكون على اطلاقها لتبادر
الفهم اليها واعلم ان الاستعارة الخيلية تخرج بقيد الحقيقية عند السكاكي لان معناها شيء
وهي محض كاستعارة واما الاستعارة بالكتابة فانما تخرج من المقيد لان المقيد بالحقيقة
عندها تكون الاستعارة المصرح بها على ما عرفت والاستعارة بالكتابة داخل في الاستعارة
الحقيقية عند السلف لانه باللفظ المستعار المضمر في النفس وهو محقق المعنى ولا يذهب عليك
انه كما بقيد الاستعارة بالحقيقة بقيد المستعار بالحقيق لان المستعار قد يكون تخيلا وكذا
الاستعارة بالمعنى المصدرى لكن لا تحقق معناها بل تحقق معنى مستعار لها وعارة المصنف
لا يصلح ان يكون الاستعارة بالمعنى المصدرى لانه قوله لتحقيق معناها لا لانه قوله كقوله لدى
اسد لانه مسامحة لا محالة اذا المراد كاسد في قوله فليكن المراد كاستعارة اسد في قوله والضمر
في قوله (لتحقق معناها حسا وعقلا) راجع الى افراد الاستعارة والمقيد سابقا ما لفظ
الاستعارة عنده من ليست مشتركة بالاشراك المعنوي بين الحقيقية وبين الخيلية والمكتبة عنده واما
مفهوما عند الفاعل بالاشراك المعنوي فهناك استخدام ولقد تبيّن بهذا التعليل على حقيقة النسبة
في الحقيقية وهو انه نسبة معنى الاستعارة الى التحقيق بالحسي (كقوله) اي قول زهير بن ابى سلمى
(لدى اسد شاكى السلاح) في القاموس شاكى السلاح تشديد الكاف وشاكبه وشاوكه وشاكبه
حديثه وفي الصحاح شاكى السلاح اللباس السلاح التام وشاكى السلاح وشاكبه حديثه فتقول
الشارح شاكى السلاح اي تام السلاح لا يوافق شيئا منهما (مقذوف) هو كظم على ما في القاموس
من رمى بالحجر رميا الى جسيم نيل وفصره الشارح بالشجاع اي مرمى في الوقائع كبرائتها
(له اليد) كعب جمع ليد وهو الشعر المزركب بين كتي الاسد ويقال الاسد ذوليد وفي المثل
هو اضعف من ليد الانسان (اظفاره) جمع ظفر (لم تقبل) التقليم بالمعنى القطع والمناسب
ان يجعل المبالغة راجعة الى التقى ولا يجعل التقى دخلا على المبالغة ونظيره قوله تعالى وما انا
بظلام للعبيد وتقليم الظفر كناية عن الضعف في حواشي الكشاف فلان مقلوم الاظفار اي
ضعيف وفي المصراع مبالغات جعله ذالبد فكله اسود اذ لا يكون لاسد الابد وحصر
البد فيه كما يقيد بتقديم الظرف والمبالغة في نفي الضعف (و) العفلى مثل (قوله تعالى اهدنا
الصراط المستقيم اي الدين الحق) بوصف الدين بالحق لاشتماله على الاحكام المطابقة اذ
الحق الحكم المطابق والدين امر متحقق عقلا وفي التعبير عنه بالصراط طلب الهداية
التي تجعله كالحسوس وذكر صاحب الفتح في قوله تعالى فاذا قمها الله لباس
الجوع ان الظاهر من اللباس عند اصحابنا الجمل على الخيل وان كان يحمل
عندى ان يحمل على التحقيق وهو ان يستعار ليلسه الانسان عند جوعه من ارتفاع اللون
وتغيره وراثته حيث هذا المراد بقوله يحتمل الاحتمال الذي يساوي احتمال الخيل ويتاقي
كون الظاهر والافلا احتمال لا يتاقي الظاهر وهما بحثان احدهما ماذكره الشارح المحقق
في هذا المقام وهو ان الجمل على التحقيق ماذكره الزحشرى حيث قال شبه ما غشي الانسان
والنفس به من الحوادث باللباس لاشتماله على اللباس الا انه يحتمل ان يريد بالحوادث الضرر
الحاصل من الجوع فيكون الاستعارة عقلية وان يريد ارتفاع اللون وراثته الهيئة فيكون

حسية كما ذكره السكاكي فلا يكون من عند السكاكي وهذا البحث ماذكره الايضاح الا انه
قال ظاهر كلام الزحشرى انها عقلية وظاهر كلام السكاكي انها حسية فالشارح خالف
معه بان كلام الزحشرى محتمل وكلام السكاكي نص وان كان الحق معه في الاول لكن
ليس في الثاني لجواز ان يكون ذكر ارتفاع اللون وراثته الهيئة في كلام السكاكي على سبيل
التبيل والظاهر ان مراد الزحشرى بالحوادث ما يعم الكل ولا يخص بشيء من الحسي والعقلي
ويمكن دفع ما أورده الشارح بان السكاكي اراد جهور الاصحاب ولم يرد بقوله عندى
تخصيص الاحتمال بنفسه بل انه على خلاف جهور الاصحاب موافق للزحشرى على انه
يمكن ان لا يريد باصحابنا علماء المعاني بل اهل عصره وثانيه ما ذكره السيد السندان احتمال
التبيل ريك جدا لا يناسب بلاغة القرآن فان الجوع اذا شبه بشخص ضارب مجد فيما هو
بصدده فلا بد وان ثبت له من لوازمه ما له مدخل في الاضرار دون اللباس الذي لا مدخل له فيه
هذا ويمكن دفعه بان لباس الشخص ما يبرز فيه فله شبه الجوع بشخص ابتله لباس يبرز فيه
لا مطلق ما يكسوه فاذا كان لباس الجوع عبارة عن ابرازها في معرض الجوع وفيه افادة
انها ابتليت بالجوع في الغاية حتى كانت نفس الجوع وبارزة في لباسه وظاهرة في معرضه
والآية تمت بحث يمنع من يسانه خوف الاسام فليرجع الى شروح المفتاح من اراد التمام
وقد تم تصوير الاستعارة بما مر الا انه ذكر المصنف في الايضاح هنا ثم يفاله فقال فالاستعارة
ما تضمن تشبيه معناه بما وضع له والمراد بمعناه ما عني به اي ما استعمل فيه فليتناول ما استعمل فيما وضع
له وان تضمن التشبيه به نحو اسد زبدور اية اسد الاستعارة تشبيه الشيء بنفسه على ان المراد
بقولنا ما تضمن مجاز تضمن بقرينة تقسيم المجاز الى الاستعارة وغيرها والمجاز لا يكون مستعملا
فيما وضع له هنا وقد افاد هذا التعريف ان اللفظ لا يستعار من المعنى المجازي وان كان مشهورا فيه
وفي قوله لا استعارة تشبيه الشيء بنفسه نظرا لانه لا يتم في اللفظ المشترك لانه لو تضمن تشبيه
معناه بما وضع له لا يجب فيه ان يكون معناه غير الموضوع له لزوم تشبيه الشيء بنفسه لانه لا يلزم
فيه ذلك لتعدد ما وضع له واخراج الاسد في الامثلة المذكورة عن التعريف مبني على ما استقر
فيه رأيهم ان المراد بزيد اسد دعوى اندراج زيد تحت مفهوم الاسد لينتوسل بها الى
المبالغة في التشبيه فان تمتم والا فلا ولا ينجح عليه ماذكره الشارح انا لنسلم ان اسدا في زيد
اسد مستعمل فيما وضع له بل هو مستعمل في رجل شجاع فيكون مجازا واستعارة اذا صله زيد
رجل شجاع كالاسد فخذنا المشبه واستعملنا التشبيه في معناه فيكون استعارة على انا
ان جوزناكون زيدا سد محتملا لهذا التوجيه فليس لاحد ان ينكر صحة ان يقصده ما تقدم
فالمحترز عنه هو الاسد بهذا المعنى واما ماذكره السيد السند من ان الحق مع القوم فان الفرق
بين قولنا مرمى همجوشيرست زيد وبين شيرست زيد يكشف عن ذلك فان التشبيه في الاول راجع
الى ذات ما حل على زيد وفي الثاني الى زيد مما لا يقع فان من يقول ان زيدا اسدا في المعنى زيد رجل
شجاع يقول شيرست زيد معناه مرمى همجوشيرست زيد فلا يفيد تبديل الفارسي بالعربي شيئا
واعجب منه انه قال انما اخرنا زيدا في المثال الاول لانه لو قدم احتمال الكلام رجوع التشبيه الى زيد
بناء على ان الخبر قصده المفهوم ولا معنى رجوعه اليه واما في المثال الثاني فتأخير خبره للموافقة
ودفع توهم استناد الفرق الى التقديم والتأخير لان قولنا زيدا مرمى همجوشيرست لا يحتمل
التشبيه ذات ما واللفظ كمردي وان مردي همجوشيرست في صورة التقديم خبر
لوجوب احتمال رجوع التشبيه الى زيد بحاله نعم لا يشترك جودة ما قال انك اذا قلت زيد اسد
لم يحسن تقدير الاداة لان ظاهر دعوى حل الاسد عليه وانه متدرج تحته مبالغة فلو قدرت



وانما قال وان كان اشارة الى
ما ذكره السيد السند من ان الجمل
على الضرر والالم الحاصل من
الجوع أكثر مناسبة للاذقة فانها
يستعمل في المضار والالام فيقال
اذقة الضرر والبؤس

فانت المبالغة بخلاف ما اذا قلت زيد الاسد فهنا ثلاث مراتب الاولى ادعاء المشابهة
بإداة التشبيه لفظيا او تقدير نحو زيد كالاسد وزيدا لاسد الثانية ادعاء اندازجه
تحت الاسد كقولك زيد اسدا لثالثة جعل اندازجه تحته مسلما فالاولى
تشبيه اتصافا والثالثة استعارة اتصافا واما الثانية فقد ترفت عن مرتبة صريح
التشبيه حيث سبق الكلام ظاهرا لكونه فردا منه لكن القصد حقيقة الى اثبات
الشبه بطريق المبالغة ويجوز تقدير الاداة نظرا الى المأل وان لم يحسن نظر الى الظاهر
ولا يتقضى ذلك بالاستعارة لان اللفظ هنا قد استعير بمعنى اخر واطلق عليه تسميتها
بهذا الاسم اولى لمزيد اختصاص ومناسبة بينهما ومن سماها استعارة فكأنه اراد
التشبيه على ارتفاعها عن حضيض التشبيه ولا بد له ان يفهم الاستعارة بما ينشأ ولها
ايضا ان تعرف المصنف لا يتناولها كما عرفت ومما يجب الاحتياط فيه مواضع اشتباه
التشبيه بالاستعارة فانه ربما يشبه لعارض اماراتها حتى قال صدر الافاضل اذا ترك
المشبه بالكلية وآتى بوجه الشبه فيه اشكال نحو رأيت اسدا في الشجاعة لان ترك المشبه
لفظا وتقديرا واجزاء اسم المشبه عليه يقتضى ان يكون هذا استعارة وذكر وجه الشبه
يقتضى ان يكون تشبيها رأيت رجلا كالاسد في الشجاعة قال الشاعر * ولاحت من بروج
البدر بعدا * بدور مها ترجها اكتان * يعنى لاحت من قصور مثل بروج البدر في البعد
بقرات وحشية كالبدور اظهار هز في زيتها للرجال اخفاء والمها جمع مهاة وهي
البقرة الوحشية قال الشاعر * فاطان مثل هذا تشبه لان المراد بكون المشبه مقدر العم
من ان يكون محذوف اجزء كلام او يكون في الكلام ما يقتضى تقديره هذا يعني ما يقتضى
اعتباره وكونه مرادا في معنى الكلام وان لم يكن تقديره على وجه لا يتخلل نظامه كذا
يستفاد من كلام السيد السند لكن لا يوجد ما لا يمكن تقدير المشبه بدون اختلال النظم
فان في كل ما بعد استعارة يمكن تقدير مثل فيقال في جاء في اسد تقديره جاء في مثل اسد
وفي جاء في اسد في الشجاعة جاء في مثل اسد في الشجاعة ويتقدح من هذا ان اثبات
الاستعارة في كلام العرب مشكل جدا ومما جعلوه تشبيها قوله تعالى حتى يبين لكم الخيط
الابيض من الخيط الاسود من الفجر واستدلوا عليه بان بيان الخيط الابيض بالفجر قرينة
على ان الخيط الاسود ايضا مبين سواد الليل ولا يخفى ان الخيط الابيض اذا كان مشبها به
لا يصح ان يكون مبينا بالفجر بل المبين به المشبه المقدر في الكلام ففيه مسامحة وان البيان
لا يتأ في كون الخيط الابيض استعارة لان استعمال الخيط الابيض في الفجر بناء على ادعاء
دخوله تحت جنس الخيط الابيض فلو بين ان المراد بالخيط الابيض اى فرد منه من فرديه
المتعارف وغير المتعارف لم يكن بعيدا ومن علامات الاستعارة التي ذكرها الشارح وعدها
السيد جيدة هو ان يصح وضع اسم المشبه مقامه كافي رأيت اسدا رمى فانه يصح رأيت رجلا
شجاعا رمى ولا يفوت الا المبالغة في التشبيه وفيه انه يصح في التجر يد ايضا مثل ذلك فيصح
ان يقال في لقيت من زيد اسدا لقيت منه رجلا شجاعا ولما كان تقسيم المجاز الى المجاز
المرسل والاستعارة مبنيا على ان الاستعارة مجاز لغوي لا عقلي احتاج الى اثباته وابطال
كونه مجازا عقليا فاشغل عقيب التقسيم به تقرير التقسيم فقال (ودليل انها) اى
الاستعارة (مجاز لغوي كونها موضوعة للمشبه لا للمشبه به ولا الاعم منها) وذلك معلوم
من اللغة ومسلم عند من يخاف في كونه مجازا لغويا ويدعى كونه مجازا عقليا وما ذكره
المفتاح والمصنف في بيانه توضيح للسببى وهوان لو كان الاسد موضوعا لاحدهما

اماراتهما

بان بياض الخيط

لكان اطلاقه على الرجل الشجاع من جهة التحقيق لا من جهة التشبيه ولا نقاب المطلوب
بنصب القرينة وهو منع الكلمة عن حملها على ما هي موضوعة له الى ايجاب حملها على
ما هي موضوعة له وايضا لو كان موضوعا للشجاع مطلقا لكان وصفا لا اسما هذا
فلا مجال للنساقشة فيه بان كون المطلوب بنصب القرينة منع الكلمة عن حملها على ما هي
موضوعة له مما يل المطلوب على هذا التقدير منعها عن حملها على بعض معانيها الموضوعة
هي لها الى ايجاب حملها على بعض اخر كما هو شأن المشترك وكون المتعارضة
لا يطل في استعارة مثل الناطق والمراد بقوله لا للمشبه انه لم يوضع للمشبه لا وحدها
ولا مع المشبهه حتى يكون مشتركا بينهما فلا يتجه انه لم يستوف ابطال الاحتمالات ولا
يحتاج الى ان يقال اكتفى بمشاركة هذا الاحتمال مع احتمال كونه موضوعا للمشبه
في اللازم وانما احتاج الى ان يكون موضوعا لاعم منهما في اثبات كونه مجازا لغويا لا لو كان
موضوعا لاعم منهما يصح استفادة المشبه عنه بطريق الحقيقة بان يطلق العام لعمومه ويقع على
الخاص بمعونة القرينة من غير ان يستعمل في الخاص كما اذا قلت رأيت انسانا فيما اذا رأيت زيدا
ولم يرد بالانسان الا مفهومه فان العام حينئذ مستعمل فيما وضع له لكنه قد وقع على الخاص من غير
استعمال فيه ومن اشبه عليه اطلاق العام على الخاص لا بخصوصه بالاستعمال فيه بخصوصه
ظن انه مجاز واعتبر على بانه لا دلالة للعام على الخاص بوجه من الوجوه على ان
اعراضه مما يتعجب منه لان الدلالة المنعبرة في المجاز يشتمل الدلالة بمعونة القرينة وفيه
بحث لا نه اذا جوز ان لا يكون نعم ما فعلت مجازا في مقابلة من قال اكرمت زيدا بان يكون
فعلات واقفا باعتبار الخارج على الاكرام بالقرينة وتكون القرينة مقيدة للعام المستعمل
لعمومه لزم ان لا يوجد من قسم المجاز ما يكون عاما مستعملا في الخاص اذ لا يوجد في عام
قرينة صارفة عن المعنى الموضوع له اذ كل ما يظنه قرينة صارفة يحتمل ان يكون
قرينة لوقوع العام على الخاص ويكون العام معها مستعملا على عمومها فلا يكون قرينة
صارفة (وقيل انها مجاز عقلي) لا بمعنى اسناد الفعل او معناه الى ملا بس غير ما هو
له بتأول بل (بمعنى ان التصرف في امر عقلي لا لغوي) وهذا الذي مدار النزاع والا فلا ينكر
من يجعله مجازا لغويا بهذا الادعاء ولهذا تردد قول الشيخ عبد القاهر بين كونه مجازا
لغويا وبين كونه مجازا عقليا فتارة اطلق عليها المجاز اللغوي وتارة المجاز العقلي لا
للبس حقيقة الامر عليه فانه لا يتوهم في شأنه ذلك بل للتشبيه على انها ليست لمجرد
نقل اسم بل فيه احتمال عقلي (لانها لم تطابق على المشبه الا بعد ادعاء دخوله في جنس
المشبه به) بان جعل الرجل الشجاع فردا من افراد الاسد (كان) تامة جوابا لما (استعمالها
(فيما وضعت له) متعلق بالاستعمال فلا حاجة الى ما في الشرح انه في تقدير استعمالها فيما
وضعت له يعنى الاسد استعمل في مفهومه الحقيقي وسراية الحكم عليه الى الرجل الشجاع
كسرأته الى سائر افراد الحقيقة بناء على احاطته بالرجل الشجاع لفرضية الادعاء المذكور
ولا يخفى ان مجرد ادعاء الدخول يكفي في كون الاسد حقيقة سواء كان الدخول بدعوى
ان للاسد فردا متعارفا هو ماله الهيكل الخصوص وغير متعارف وهو الرجل الشجاع
او بدعوى ثبوت الهيكل الخصوص لزيد فقوله الشارح في شرح التلخيص ان جعلها مجازا
عقليا مبني على اعتبار مرجوح هو دعوى الهيكل الخصوص للرجل الشجاع والحق خلافه
وهو دعوى فرد غير متعارف لمفهومة مما لا وثوق به قال المصنف والدليل على الادعاء انه

وحده نسخة

لولا ما كانت استعارة لان مجرد نقل الاسم لو كانت استعارة لكنت الاعلام المنقولة كيزيد ويشكر استعارة ولما كانت الاستعارة ابلغ من الحقيقة اذ لا مبالغة في اطلاق الاسم المجرد عاريا عن معناه ولما صح ان يقال لمن قال رأيت اسدا انه جعله اسدا كما لا يقال لمن سمي ولده اسدا انه جعله اسدا لان جعل اذا تعدى الى مفعولين كان بمعنى صبر ويغيد اثبات صفة لشئ حتى لا يقال جعلته اميرا الا اذا اثبت له صفة الامارة هذا وفي الوجه الاول انه لا يلزم من انتفاء الادعاء ان يكون مجرد نقل الاسم استعارة بل النقل للعلاقة المشابهة من غير وضع المنقول اليه وفي الوجه الثاني ان الاستعارة ابلغ من الحقيقة لمجرد انه بمنزلة دعوى الشئ ببيئة كما في معاني المجازات على ما سياتي وللادعاء دليل اخر وهو انه لولا لما منع استعارة العلم (ولهذا) اي ولان اطلاق اسم المشبه على المشبه به بعد ادعاء دخوله في جنس المشبه به (صح التعجب في قوله) اي قول ابى الفضل بن العبد في غلام قام على راسه بظلمة (قامت) فاعله نفس (تظلمني) في الشرح اي توقع الظل على (من الشمس) اي من اجلها ولدفع حرها والمراد من الشمس تظلمني نفس اعلام اي توقع على ظلا حاصل من الشمس والاول هو الموافق لقوله شمس تظلمني من الشمس (نفس اعز على من نفسي) بالاضافة الى بابه التكلم او بتكبر نفس واشباع كسرته كما في الشمس اي من كل نفس وهو ابلغ (قامت تظلمني ومن عجب شمس تظلمني من الشمس) فلو لا انه ادعى له معنى الشمس الحقيقي لما كان له هذا التعجب معنى اذ لا تعجب في ان يظلم انسان حسن الوجه انسانا اخر وفيه نظر لانه يجوز ان يكون التعجب من استخدام من بلغ في الحسن درجة الشمس او من اقياده له وخدمته له (والتهى عنه) اي عن التعجب (في قوله) (لا تعجبوا من بلى غلاله) هي ثوب يلقى البدن (قد زر) اي شد (از راره على القمر) فلو لا ان جعله قرا حقيقيا لما كان للتهى من تعجب معنى لان الكنان انما يسرع اليه البلى بسبب ملازمة القمر الحقيقي لا بسبب ملازمة انسان كالقمر في الحسن (ورد بان الادعاء) مسلم لكنه لا يقتضي كونها مستعملة فيما وضعت له) فيقال ادعى دخوله تحت مفهومها وفيه ان الادعاء لو اوجب صحة كونها حقيقة لكن اذ معناها لا ضرورة في القول بالجواز فدعوى كون المجاز عقليا لا يتوقف على اقتضاء الادعاء الاستعمال فيما وضعت له بل يكفي فيه ان يقال يصح ان يكون الاسد مثلا مستعملا في مفهومه ويكون واقعا على الرجل الشجاع لا ادعاء انه من افراده كما سبق فالجواب ان يقال استعمال الاسد في مفهومه لا يوجب شموله للرجل الشجاع وسراية الحكم كافي افراده مالم يقصده ويمكن ان يقال اذا قلت رأيت اسدا وحكمت رؤية رجل شجاع يمكن فيه طريقان احدهما ان يجعل الاسد مستعارا لمفهوم الرجل الشجاع وثانيهما ان يستعمله فيما وضع له الاسد ويجعل مفهوم الاسد للاحاطة الرجل الشجاع ويعتبر نجوا عقليا في التركيب التقيدي الحاصل من جعل مفهوم الاسد عنوانا للرجل الشجاع فيكون التركيب بين الرجل الشجاع ومفهوم الاسد مبنيا على الجواز العقلي وان كان تقييدا فلا يكون هناك مجاز اقوى الا ترى انه لا يجوز لغة في قولنا لي نهار صائم فقد حق القول بان المجاز عقلي ولكن اكثر الناس لا يعلمون ولما اراد الاستدلال اشار الى وجه التعجب والتهى عنه بحيث لا يقتضي ارادة المعنى الحقيقي فقال (واما التعجب والتهى عنه فلا بناء على تناسي التشبيه قضاء لحق المبالغة) ودلالة على ان المشبه ببحث لا يغير عن المشبه به اصلا حتى ان كل ما يترتب على المشبه به يترتب عليه ولا يخفى ان الكلام قد تم بدونه اذ التعجب والتهى عنه لم يجعل دليلين على كونها مستعملة فيما وضعت له بل استدل بهما على الادعاء فلما سلم الادعاء ومنع اقتضاه كون

الاستعارة مستعملة في معناه الحقيقي فلا حاجة الى التنازع في كون التعجب والتهى مبنيين على الادعاء فليكونا مبنيين عليه اذ لا ينافي المجاز اللغوي ولما كان في الاستعارة نوههم كذب وذلك بوجب ان لا يقع في القرآن وكلام الرسول اشار الى انها تفارقه فقال (والاستعارة) اي الذي ينضمه الاستعارة من دعوى دخول المشبه في جنس المشبه به (تفارق الكذب) ولا تنس به لوجهين (بالبناء) اي بسبب بناء الاستعارة اي ما ينضمه (على التأويل) والصرف عن الظاهر الذي هو عادة تلك الدعوى واعتقاده الى جعل افراد الاسد متعارفا وغير متعارف من غير اعتقاد بل مجرد ايراد في هذه الصورة لينتقل به الى المبالغة في التشبيه ولا كذب مع عدم الاعتقاد هو الكذب (ونصب القرينة على ارادة خلاف الظاهر) اذ لا يجمع الكذب نصب القرينة كالا يجمع التأويل المذكور فقد افترقت عن الكذب بالوجهين ولك ان تريد ان الكلام الذي فيه الاستعارة يفارق الكذب ان جاء في اسد يشبه بالكذب لولا شئ من هذين الوجهين هذا كله اذ اريد بالمفارقة تنفي الاشتباه اما لو اريد في لزوم الكذب فلا حاجة الى شئ من هذين التأويلين لكن المراد بالمفارقة عن الكذب المفارقة في الجملة اذ ربما كان ما قصد من المبالغة في شأن المشبه كاذبا غير مطابق وقد حرر في هذا المقام كلام المفتاح احسن تحرير وعدل عنه بالطرف تغير لما فيه من التطويل والخفاء لانه قال والاستعارة لبناء الدعوى فيها على التأويل تفارق الدعوى الباطلة فان صاحبا يتره عن التأويل وتنفارق الكذب بنصب القرينة المانعة عن اجراء الكلام على ظاهره فان الكذب لا ينصب دليلا على خلاف زعمه وانما ينصب وهو لتزويج ما يقول راكب كل صعب وذلول هذا ولما كان الباطل والكذب واحدا امام مطلعا او بالذات عند من فرق بينهما باعتبار مخالفة الواقع للقول في الباطل ومخالفة القول للواقع في الكذب كان الفرق بين الاستعارة والكذب مغنيا عن ذكر الباطل فاكفي لذلك بذكر الكذب وصفي كلامه عن شوب التخصيص بلا تخصيص حيث لم المفتاح من تخصيص التأويل بمفارقة الباطل ونصب القرينة بمفارقة الكذب واغنى لمشغل بكلامه عن مؤنة حل الباطل على باطل غير معلوم البطلان عند متكلمه وحل الكذب على ما علم كذبه وتوجد التخصيص بانه للاشارة الى ان الباطل الذي لم يعلم بطلانه في غاية البعد عن قصد تأويله فضلا عن نصب القرينة بخلاف الكذب فانه لا ينافي قصد التأويل وان لا يقع قطوا انما ينافي نصب القرينة اذ لا يخفى انه في غاية الخفاء والاغلاق على ان ما هو المقصود لا يستدعيه ولا التخصيص لوجه اخر مما يمكن ان يقال وهو اقرب من هذا فقال لكن صرفنا عن بيانه لك خوف اللال (ولا تكون علما) قال الشارح في شرح المفتاح لا يخفى ان المراد غير علم الجنس فانه المتبادر من اطلاق العلم هذا ولا يبعد ان يجعل علم الجنس علما مخصوصا بالحاجة لانه علم اضطراري دعا الى القول به احكام نحوية فحينئذ يدخل علم جنس في اسم الجنس فيدخل في الاستعارة الاصلية بلا كلفة يحل في بيانه والجملة عطف على قوله والاستعارة تفارق الكذب عطف جملة فعلية على جملة اسمية ولك ان تجعله عطفا على قوله تفارق الكذب فيكون التماس مرعا (لما فاته الجنسية) وبناء الاستعارة على جعل المستعار من افراد المستعار منه بادعاء انه قد عين فيما متعارفا وفيما غير متعارف فلما لم يكن للعلم مفهوم كلي جنسي امتنع ان يستعار ولا متشاع ان يكون له الفرد فضلا عن ان ينقسم الى متعارف وغير متعارف قال المصنف ولان العلم لا يدل الاعلى معين من غير اشعار بوصف فلا اشتراك بين معناه وغيره الا في مجرد التعيين ونحوه من العوارض التي لا يكتفي شئ منها جامعا في الاستعارة (الاذا تضمن نوع وصفية) الاولى

نوع وصف لان الوصف مصدر لا يحتاج في اداءه المعنى المصدرى الى الحاق الياء
المصدرى والمراد بتضمن الوصف ان يكون الوصف لازما للشخص نظرا الى ذاته او بسبب
اشتهاره بالوصف فان الوصف اللازم يترك منزلة الموضوع له ويجعل الموصوف فردا
متعارفاه والمتعارفه فردا غير متعارف هكذا ذكره وفيه انه تكلف لا يوافقه الاستعمال
فان استعمال العلم في المشبه بدعوى العينية لا بدعوى ادخالها تحت جنس وقد تنبه السارح
لهذا في التلويح فقال التحقيق ان الاستعارة تقتضي وجود لازم مشهور له نوع اختصاص
بالشبه به فان وجد ذلك في مدلول الاسم سواء كان علما او غير علم جاز استعماله والا فلا
هذا كلامه لا تقول فليكن مراد المصنف انه لا يكون علما الا اذا اشتهر بوصف لانه لا بد
للاستعارة من وجه شبه له مزيد اختصاص بالشبه به لانا نقول قد فصل المصنف هذا
الكلام بما لا يحمل هذا التوجيه على انه لا اختصاص لتضمن الوصفية بهذا المعنى بالعلم
الا ان يقال ما من اسم جنس الاول وصفية واشتهار بصفة بخلاف العلم فانه يندرج فيه
ذلك فلهذا اشترطت في العلم دون اسم الجنس (كحتم) اسم فاعل من الحتم بمعنى الحكم
جعل اسما لحاتم بن عبدالله بن الحشرج الطائي العلم في الكرم ومادر اسم فاعل من مدر
بمعنى طان صار اسما للمخارق الذي هو لثيم ليس له في الجمل سهيم سمي به لانه شق ابه فقي
في الحوض قليل فسلخ فيه ومدر الحوض وسحبان على وزن عطشان علما بالبلغ يضرب به
المثل وهو في الاصل بمعنى صياد يصيد ما مر به والمناسبة ظاهرة وياقل رجل يضرب به
المثل في العي والفهاهة من يوم اشترى طيبا باحد عشر درهما فسلخ عن شراء فقح كفيه
لبشر باصابعه الى عدد العشرة واخرج اسنانه ليم الاشارة الى احدى عشر فانتقلت الظبي
وقريتها ما مر في تحقيق المجاز وهو القرينة المانعة في بادر من قوله (وقريتها) قرينة
الاستعارة الصارفة لها عن الحقيقة لكن الانفع ان يراد قرينة الاستعارة مطلقا صارفة
كانت او معينة او كليتهما ومن الين انه لا اختصاص لهذا التقسيم بقرينة الاستعارة
بل تجري في المجاز المرسل والكنشابة ايضا ولا يتكشف الداعي الى جعلهم قرينة الاستعارة
المصرحة متعددة دون الاستعارة بالكنشابة بل جعلوا واحدا مما يصرف فيها عن الحقيقة
قرينة والزائد عليه ترشحا وايضا لا يظهر فرق بين الاستعارة قرينتها متعددة وبين
الاستعارة المجردة الا ان يلزم (اما امر واحد كافي قولك رأيت اسدي رمي او اكثر) اي امران
او امور يكون كل واحد منها قرينة (كقوله) اي بعض الاعراب على ما في الايضاح
(فان تعافوا) اي تذكرها يقال عاف الطعام او الشراب وقد يقال في غيرهما
يعافه ويعفه عيفا وعيفا محركة وعيفا عفا وبكسرهما كرهه فلم
يشربه (العدل) العدل مقابل الظلم ولا يبعد ان يحمل على التوحيد كما فسر به
قوله تعالى ان الله يأمر بالعدل خص بالذكر لانه اول الايمان (وايمانا) جواب الشرط
محذوف اي تلجأون اليهما وقوله (فان في ايماننا) علة الجزاء في مقامه والبرهان اما
جمع نور اوتار استعرت للسيوف او الرماح بلعن وتخصيصها بالسيوف كما هو المعروف
او استعارتها من النار لان النور كما هو المشهور منظور ليس للانظار السليمة بمنظور فقل
الكراهة بكل من العدل والايمان قرينة على ان المراد بالنيران النار التي تشبهها في
اللمعان لا حقيقتها لا يبدل على ان الجزاء المحاربة وفي التعبير عن السيوف بالنار التي هي جزء
الظلم والكفر في الشرع اطفاء بيته وقد يقال من القران قوله في ايماننا فان النار لا تؤخذ
بالايدى وفيه ضعف لا يخفى (او معان ملتزمة) يكون المجموع قرينة واحدة في مقابل قوله واكثر

فانقلب نسخة

ويصح كونه قسيما كذا في الشرح وفيه انه لا يصح حينئذ كونه قسيما للواحد ولا يصح جعل
الواحد على البسطة لانه يقي اكثر من واحدة من كبات واسطة على اي تقدير يقي واسطة
هي معان غير ملتزمة يكون المجموع قرينة وجعل الاثام على مجرد كون المجموع قرينة دون
كل واحد بعد (قوله) اي البحري (وصاعقة) بحرور واورب او مرفوع موصوف بالظرف
مبتدأ خبره تنكفي بها والصاعقة هي نار تسقط من السماء (من نصله) يسان صاعقة اي
صاعقة هي نصله جعله صاعقة في الاشتغال والتأثير والمراد صاعقة ناشئة من نصله فهي
وهبة تخيلية فكان لنصله صاعقة تحرق الاعداء والاول اظهر والى الثاني ذهب السارح
والنصل حد السيف على ما يفهم من الصجاج ونفس السيف مالم يكن له مقبض على ما في
القاموس فعلى هذا جعل سيفه لا حياء مقبضه في كف الممدوح كانه لا مقبض له (تنكفي) اي
تقلب (بها) الباء للتعبية اي تنقلب تلك الصاعقة (على اروس) جمع رأس لافله تراد بها الكثرة
لداعي مقام المدح (الافران) جمع قرن بالكسر وهو الكفوف في الشجاعة او عام (خمس سحاب) كذا
مرف السحاب رعاية للقافية اي انا له الخمس التي هي في الجود وعموم العطاء سحاب كذا
في الشرح في البيت استباح حيث ضمن مدحه بالشجاعة المدح بالسحابة ومن لم يدرك توهم
انه لا يلايم ذكره المقام ولك ان تجعل انا له سحاب العذاب في نزول الصاعقة والنار والمسطور
تفسير السحاب بالانامل والظاهر ان المراد بها الاصابع فكانه اريد من يد المبالغة في الشجاعة
حيث يكفي الاقران انا له ولا يحتاج في هلاكهم الى اعمال الاصابع ولهذا عبر عن اروس
الافران مع كثرتها بجمع القلة وعن انا له الخمس بجمع الكثرة اشارة الى ان الاروس مع
كثرتها كانت قليلة بالنسبة الى انا له الخمس لاحاطة انا لها اياها وشمولها لها حيث مجموع
المعاني الملتزمة التي جعلت قرينة لارادة الانامل بالسحاب ذكر الصاعقة ويسان انها
من نصل سيفه وجعلها على اروس الاقران وجعل السحاب معدودة بعدد الانامل مع ضمنية
مقام المدح فان قطع النظر عن مقام المدح يجعل المراد بها الاصابع فانفسر بالانامل وترك
ضمنية مقام المدح بورث الدم (وهي) اي الاستعارة بتقسيم باعتبار الطرفين وباعتبار
الجامع وباعتبار الثلثة وباعتبار اللفظ وباعتبار اخر وقوله باعتبار اخر بالاضافة اي باعتبار
امر اخر هو المقارنة بما لا يمشي من الطرفين وعدمها فيكون على نحو اعتبار نظائره وبواقفه
عبارة الايضاح هنا بدل قوله باعتبار اخر باعتبار امر خارج عن ذلك كله وفيما بعد واما
باعتبار الخارج والشارح غفل عنه فجعل قول المصنف فيما بعد وباعتبار اخر تركيبة وصفيها ففسره
باعتبار اخر غير الاعتبارات السابقة (باعتبار الطرفين) اي طرفي الاستعارة ففيه مساهمة
او طرفي التشبيه وقوله فيما بعد كاستعارة اسم الممدوح للموجود بدل على ان المقصود بالتقسيم
الاستعارة بمعنى المصدر وقوله ومنها التهكمية والتعليجية وهم اما استعمل في ضده بدل على
ان المقصود بالتقسيم الاستعارة بمعنى المستعار وكانه يه على ان الاستعارة بالمعنيين سيان في هذه
التقسيمات (فسمان لان اجتماعهما) اي الطرفين (في شيء) اما يمكن نحو احينه في قوله تعالى
او من كان ميتا فحيته اي ضالا فهديته (استعارة الاحياء من معناه الحقيقي وهو جعل
الشيء حيا للهداية التي هي الدلالة على طريق توصل الى المط قال المصنف والهداية
والحيوة لاشك في جواز اجتماعهما قال السارح الاولى ان يقال الاحياء والهداية مما يمكن
اجتماعهما في شيء وفيه بحث لانه يجوز ان يكون اعتبارهم ان يجعل استعارة الامانة
للاحياء وفاقية لعدم امكان اجتماع الموت والحيوة فيه المصنف بما ذكره على معنى امكان
الاجتماع (ولسهم وفاقية) اي المنسوبة الى الوفاق بمعنى الموافقة (واما مجتمع) كاستعارة الميت

جلها نسخة

وجلها نسخة

ان لا يجعل نسخة

في الآية الضلال اذ لا يجمع الموت مع الضلال ولهذا قال نحو احبنا في اومن كان ميتا فاحيئناه
 (و) كاستعارة اسم المعلوم للموجود لادم غنائه) اي نفعه بالفتح ولا يتوقف ذلك على عدم
 نفعه اصلا بل يمكن الاستعارة للتأفع في امر غير النافع في امر اخر باعتبار عدم نفعه قال المصنف
 ثم الضدان كانا قابلين للشدة والضعف كان استعارة اسم الاشد للضعف اولي فكل من كان
 اقل علما ووضعا قوة كان اولي ان يستعار له اسم الميت ولما كان الادراك اقدم من الفعل في كونه
 خاصة للحيوان لتوقف افعله المختصة به اعني الارادية على الادراك كان الاقل علما اولي
 باسم الميت والجماد من الاقل قوة وكذا في جانب الاشد لان الادراك الاشد اختصاصا
 بالحيوان اشد بهداله من الموت فكل من كان اكثر علما واشرف علما كان اولي بان يقال انه حي
 هذا كلامه قال الشارح ولا يخلو عن اختلال لان الضدين القابلين للشدة والضعف هما العلم
 والجهل والقدرة والجزم ولم يستمر اسم احدهما للاخر بل المقصود انه اذا اطلق اسم احد
 الضدين على الآخر باعتبار معنى قابل للشدة والضعف فكل من كان ذلك المعنى فيه
 اشد كان اطلاق ذلك الاسم عليه اولي والعبارة غير وافية بذلك هذا اقول هذا تشكيك
 في العبارة لفظة عن حقيقة التشكيك فان التشكيك بالاشدية ان يكون الاثار في البعض اكثر
 من بعض فتقول الضدان فيما نحن فيه الموت والحياة وهما قابلان للتشكيك باعتبار الاشدية التي
 هي متفاوتة في اثارها وذكر قوة العلم وضعف القوة لبيان تفاوت الحياة للشدة لتفاوت اثارها التي
 منه العلم والقوة فكل من كان اقل علما ووضعا قوة كان الحياة فيه اضعف فهو باسم الميت اولي
 لان الميت اسم للاشد في الموت لانه دال على الثبوت دون الحدوث واقل علما اولي من الاقل قوة
 وكل ما كان العلم فيه اكثر واثار القوة فيه ازيد كان باسم الحي اولي وان مات واكثر علما اولي
 من ازيد قوة هكذا حقق المرام ودع التشكيك للغة عن تحقيق المقام وكن مستفيضا
 من موهبة الملك العلام (وليسم) هذه الاستعارة (عادية) لانه في كل طرف منها الآخر
 (ومنها) اي من العادية الاستعارة (النهكية) والتمليحية وهما ما استعمل (اي الاستعارة
 التي استعملت (في ضده) اي ضد معناها الحقيقي (او تقيض لما مر) في باب التشبيه من تنزيل
 التضاد منزلة التناوب بواسطة تجميع اوتهمكم (نحو فشرهم بعد اب اليم) اي اذ هم استعبرت
 البشارة التي هي الاخبار بما يظهر سرورا في الخبر للانذار الذي هو ضدها بادخال الانذار
 في جنس البشارة على سبيل التهكم وللظم توجيهات اخرى وهي انه امر بني الرحمة بالانذار لهم بشبه
 بالتبشير في اشراح صدره فيه ازالة لانتفاضة من الانذار عنه فيكون استعارة التبشير للانذار الجامع
 كونهم امر غويين له صلى الله عليه وسلم وانهم في استماع لانذار كن يستمع التبشير لادم مبا لانهم به
 فالاستعارة الجامع المشابهة في عدم الخوف منهما وانهم في الجدي في اكتساب المذاب الاليم كالأغاب
 فيه فانذارهم به شبه بالانذار برغوب فيكون كالتبشير فاحفظها فانها من افاضة العلم الخبير
 (وباعتبار الجامع) براديه وجه الشبه وسمى في باب التشبيه وجه الشبه لانه سبب التشبيه وهنا
 جامعا لانه ادخل المشبه تحت جنس المشبه ادعاء وجهه مع افراد المشبه تحت مفهومه
 (فسمان لانه اما داخل في مفهوم الطرفين) لم يستغن عن هذا التقسيم للاستعارة بامر
 من ان وجه الشبه اما داخل في مفهوم الطرفين او خارج عنه لان كل تشبيه لا يكون مبنى
 الاستعارة على ان وجوب كون الجامع اخص بالمشبه به بوجه امتناع دخوله في مفهوم الطرفين
 لما قرر ان الذائق لا يتفاوت في الافراد ووجه صحة ان ما تقرر انما هو في ذاتيات الماهيات
 الحقيقية دون المنهومات الاعتبارية (نحو) قوله عليه السلام خير الناس رجل تمسك بعنان
 فرسه (كلامه) اي صوتا يفر عنه اوصوتا يخافه من عدو (طار اليها) اسناد طار

عن اختلاف نسخة

الى الرجل مجازي طار فرسه بسبعه اليها ونمت الحديث اورجل في شعفة في غنيمته حتى يأتيه الموت
 يعني صلعم خير الناس رجل اخذ بعنان فرسه واستعد للجهاد اورجل ادخل الناس وسكن في رأس
 جبل في غنم قليل قطع عنسافعا واشتغل بالعبادة حتى يموت استعار الطير ان اعدو الفرس
 والجامع داخل في مفهومهما (فان الجامع بين العدو والطيران هو قطع المسافة بسرعة
 وهو داخل فيهما) اذ الطير ان قطع المسافة بسرعة بالجنح والعد وقضمها بالاقدام
 بسرعة والاول قطع المسافة في الهواء والثاني قطعها في الارض واعترض عليه الشارح
 بان السرعة غير داخل في مفهوم الطير ان بل هو مجرد قطع المسافة بالجنح غايته انه في الاكثر
 بالسرعة وهذا الشيخ فرق بين العدو والطيران والانسان والفرس والاسديان الاولين من جنس
 واحد هو المرور وقطع المسافة وانما الاختلاف بالسرعة لانها لم يقبل الشدة والضعف
 وذلك لا يوجب اختلافا في الجنس بخلاف الاسد والانسان فعلى هذا للاستعارة تقسيم
 آخر هو ان الطرفين اما من جنس واحد او من جنسين لكن في حصر ما به الاختلاف
 في السرعة بل في جعلها ما به الاختلاف نظرا لا يخفى على من نظر فيما سبق (واما غير داخل)
 عطف على قوله اما داخل وغير الداخل في مفهومهما مما يحتمل ان يكون داخل في مفهوم
 احدهما كافي تشبيه العدو بالطيران في قطع المسافة بسرعة فانه داخل في مفهوم العدو
 دون الطيران كالحق وقد خالف بين تقسيم التشبيه باعتبار دخول وجه الشبه وخروجه
 وبين تقسيم الاستعارة فقال في تقسيم التشبيه وجهه اما غير خارج عن حقيقة الطرفين
 او خارج عنهما فجعل الخارج عن احد الطرفين داخل في القسم الاول وهما جملة داخل
 في القسم الثاني واوردت تطبيقهما فاجعل الداخل في الطرفين في تأويل الداخل
 في احدهما وحيد يندفع اعتراض الشارح على التمثيل باستعارة الطيران للعدو (كأمر)
 من استعارة الاسد للرجل الشجاع فان الشجاعة خارجة فيه عن الطرفين لظهور ان
 الاسد موضوع الحيوان المخصوص والشجاع وصف له والمستعار له هو الرجل الموصوف
 بالشجاع والصفة خارجة ولا تعويل على ما قال الشيخ في اسرار البلاغة من ان الاسد
 موضوع للشجاعة لكن في تلك الهيئة المخصوصة للشجاعة وحدها (وابضا) تقسيم آخر
 للاستعارة باعتبار الجامع وهواتها (اما عامية) منسوبة الى العامة (وهي البتة لظهور
 الجامع فيها نحو رأيت اسدا يرعى اوحاسية) منسوبة الى الخاصة (وهي القرية) اي
 البعيدة عن العامة او عن كل احد الا ان الخاصة يدركونها بسرعة سيرهم (والقرية
 قد تكون في نفس الشبه كافي قوله) اي قول يزيد بن مسلمة بن عبد الملك يصف فرس له بانه
 مؤدب انه اذا نزل عنه والى عنائه في قربوس سرجه وقف مكانه حتى يعود اليه (واذا احتج
 قريوسه) القربوس محرقة ولا يسكن الا للضرورة وهو خنوا السرج على ما في القساموس
 وفي الصحاح المعتمد الذي رأيت القربوس للسرج فالقربوس مقدم السرج ولا حاجة
 الى حذف مضاف اي مقدم السرج كما يوهى عبارة الشارح حيث قال قريوسه اي مقدم
 سرجه وفي الصحاح القربوس السرج (بعثاته غلك) مضغ (الشكيم) كالسكينة الجديدة
 المفترضة في فرس (الى انصراف الزار) يعني الى انصرافه عن نفسه بازاء للدلالة
 على كمال تأديه حيث يقف مكانه وان طال مكانه كما هو شأن الزار الحبيب يد ا عليه
 ما قبله عودته فيما زور جاني ايماله وكذا كل مخاطر والمخاطر طالب الشفاء
 على خطر هلاك اي مثل ذلك الرجل يريد نفسه في تعويد فرسه كل مخاطر شبه هيئة
 وقوع العنان في القربوس تمتد الى جاني فرسه هيئة وقوع الثوب في ركة
 الخنبي تمتد انحدرا الى جاني ظهره فاستعاره الاحياء وهو ان يجمع الرجل ظهره وساقه

مفهومها نسخة

بشوب او غيره على تلك الهيئة (وقد تحصل) الغرابة (بتصرف في العامة كافي قوله) «ولما قضينا من منى كل حاجة» و«مع بالاركان من هو ما مسح» وشدت على دهم المهاري رحالنا» ولم ينظر القادي الذي هو راي اخذنا باطراف الاحاديث بيننا» (وسالت باعتناق المطي الاباطح) التمسح كالسح المهاري كالصحاري والجواري جمع المهرية وهي الساقفة المنسوبة الى مهرة بن حيدان بطن من قضاة والاباطح جمع ابطح وهو مسيل الماء فيه دفاق الحصى والنظر محركا يجرى بمعنى الانتظار يريد لما فرغنا عن اداء مناسك الحج ومسحنا اركان البيت عند طواف الوداع وشددنا الرحال على المطايا وارحلنا ولم ينظر القادي الذي هو راي الاستعمال اخذنا في الاحاديث واخذت المطايا في سرعة السير استعمار السيلان للسير الخفيف في غاية السرعة للابل والشبه فيه ظاهر عامي لكن قد تصرف فيه بما افاده اللطف والغرابة (اذا اسند الفعل) يعني سالت (الى الاباطح دون المطي) او اعتناقها حتى المحدث انه امثلة الاباطح من الابل كافي نهر جارفاته انما يستند الجريان الى النهر اذا امثلة الاماء بحيث لا يجرى من الماء (وادخل الاعتناق في السير) حيث جعلت الاباطح سائلة مع الاعتناق فجعل الاعتناق سائرا اشارة الى ان سرعة سير الابل وبطوئه انما يظهر ان غالباً في الاعتناق وبين امرهما فيه وساير الاجزاء يستند اليهما في الحركة وتبعهما في الثقل والخفة هذا ما ينظر في هذا المقام ولا يخفى ان النجاة من السيل يكون باخذ امر بحفظ الفريق عن الفرق فجعل الاحاديث كأداة اخذ بكل طرف منه واحد من المصاحبين يسهل عليهما سيلان المطايا بعد جعل سيرهن سبلا تصرف دقيق بلغ التشبيه به مرتبة يخص بها اخص الخواص ثم انه يمكن جعل التشبيه على ما هو خاص في اصله بان يقال لم يقصد تشبيه السير بالسيل في السرعة بل تشبيه المطايا بالابل التي لها لون السيل بنفس السيل في الاتصال والحمرة والسرعة وتشبيه اعتناقها المرتفعة المتحركة بما يجري على السيل ولا يخفى ان هذا تشبيه مركب مبتدع في غاية الدقة ولك ان تريد بالاباطح الطرق فيكون من تشبيه الطرق بالاباطح بعد تشبيه السير بالسيل في السرعة فيكتشف تشبيه السير بالسيل بضم تشبيه الطرق بالاباطح اليه دقة وخصوصا قال المصنف وقد يحصل الغرابة بالجمع بين عدة استعارات لاحاق الشكل بالشكل كافي قول امرئ القيس «وليل كوج البحر مرخ سدوله» على انواع الهموم ليلتي «فقلت له ما عظمى بصلبه» و«اردف اعجازا وناب كل كل» الا يا بها الليل الطويل الا بجلي «بصبح وما الاصباح» فكما انما اراد وصف الليل بالطول فاستعاره صلبا عظمى به اذ كان كل ذي صلب يزيد شئ في طوله عند عظميه ثم بالغ في ذلك جعل له اعجازا يردف بعضها بعضا ثم اراد ان يصفه بالنقل على قلب ساهرة والسدة والمثقة فاستعاره لكللاى صدرا يؤبه اى ينقل به هذا كلامه قال الشارح والظاهر ان هذا من قبيل الاستعارة بالكناية كاليد للشمال يعني ليس مما نحن فيه من الاستعارة المصروفة ولا يخفى ان التقسيم الى العامة والخاصة مما يجري في الاستعارة بالكناية ايضا لانه دار على ظهور الجامع وغرابته فلا يبعد ان يصير الاستعارة بالكناية في الليل باعتبار تشبيهه المبتذل بالانسان باعتبار شيوخ خطابه غريبة تجمع عدة استعارات تخيلية فيكون البيت نظيرا لما نحن فيه وتنبهنا على جريان هذا التقسيم فيه (و) الاستعارة (باعتبار الثلثة) اى المستعار والمستعار منه والجامع (سنة اقسام) لان الاستعارة التي جامعها عقلي وليس طرفاها حسيين طرفاها اما عقليان او مختلفان فهذه ثلثة اقسام اشار اليها ثانيا والاستعارة التي طرفاها حسيان جامعها اما عقلي واما حسي واما مختلف

ماخلص نسخة

فيكسوا نسخة

بعضه حسي وبعضه عقلي فهذه ثلثة اقسام اخر اشار اليها اولا ولا يخفى ان استعارة العقل للحسي ينبغي ان لا يجوز عند من لا يجوز تشبيه المحسوس بالعقول فكيف شاهدنا عليه وقوعه في القرآن على ما سيذكره المصنف وان ما جعله تقسيما باعتبار الثلثة تقسيمان تقسيم باعتبار الطرفين رباعي وهو ان الطرفين اما حسيان او عقليان او مختلفان وتقسيم باعتبار الجامع ثلاثي وهو ان الاستعارة جامعها اما حسي او عقلي او مختلف جميعها وسماء تقسيما باعتبار الثلثة ووجهه خفي والاعنى لكل شربة والاشهية له ما هو خير به وقد جعل السكاكى هذا التقسيم خفيا لا همالا وما وجهه مختلف ومثله تارة بان لم يوجد له مثال في التمثيل وتندر استماله وتارة بانه داخل باعتبار فيما وجهه حسي وباعتبار فيما وجهه عقلي ولما كان جعل الانقسام ستة مخالفا لما ذكره السكاكى استدلال عليه بقوله (لان الطرفين ان كانا حسيين فالجامع اما حسي نحو قوله تعالى فاخرج لهم نجلا جسدا له خوار) الخوار بالضم من صوت البقر والغنم والظباء والسهام (فان المستعار منه ولد البقرة والمستعاره الحيوان الذي خلقه الله تعالى من حلي) الحلي كفضل وبالفتح ما يزين به من مصنوع المعدنيات او الحجارة جمعه حلي كدلى او هو جمع الواحد حلية كظبية (القط) بالكسر اهل مصر واليهام تنسب الثياب القبطية باضم على غير قياس (والجامع الشكل) لا وجه لتوك الخوار (والجميع حسي) يدرك بالبصر والخوار يدرك بالسمع وفي كون الابة استعارة بحيث اذ جسده خوار صريح في انه لم يكن مجالا لابقال البقر انه جسده له صوت البقرة وقد ابدل من العجل بدل النمل وظاهر انه ليس عين العجل فلا محالة المراد بالعجل مثل العجل فهو نظير حتى يبين لكم الخط الايض من الخط الاسود من الفجر فان يسان الخط بالفجر اخرجه من ان يكون استعارة الى التشبيه فكذا ابدال جسده خوار من مجاز اخرجه من ان يكون استعارة فهو تشبيه بليغ مجمل ذكر فيه وصف المشبه وحده وبه ظهر ضعف ترك المصنف من التشبيه المجمل ما ذكر فيه وصف المشبه وحده بناء على عدم الظفر به في كلامهم كما ذكره الشارح ومثل السكاكى هذا التقسيم بقوله تعالى واشعل الرأس سبيا قائلا فالاستعار منه هو النار والمستعار له هو الشيب والجامع بينهما هو الانسباط ولكن في النار اقوى والطرفان حسيان ووجه الشبه حسي هذا واعتذر المصنف عن ترك التمثيل به بان فيه تشبيهين الاول تشبيه الشيب بشواظ النار في البياض والانارة وهذا استعارة بالكناية وكلامنا في الاستعارة الحقيقية نعم صح التمثيل من السكاكى لان كلامه في الاستعارة مطلقا والثاني تشبيه انتشار الشيب في الشعر بانتشار النار في سرعة الانسباط مع تعذر تلافيه فهذه الاستعارة تصرف بحجة لكن الجامع فيها عقلي هذا او يجده عليه ان السرعة كالانسباط حسية وتعذر التلافى عقلي فالجامع مختلف لكن التجه لا يضره وتجه ايضا انه لما كان الاشتغال الذي هو قرينة الاستعارة بالكناية مستعار الانتشار المذكور وهو امر محقق فقد وجد الاستعارة بالكناية بدون التخيلية وسيصرح في فصل الاعتراضات على السكاكى انه باطل بالاتفاق لكن الحق ما ذكره هنا انه يوجد المكنى عنها بدون التخيلية وتجه على السكاكى ان المستعار منه هو الشيب دون النار لان الاستعارة بالكناية عنده هو المشبه المستعمل في المشبه به نعم يصح على مذهب السلف من ان الاستعارة بالكناية هو المشبه به المستعار للمشبه على سبيل ازم من سبيل تحقيقه (واما عقلي) قسم لقوله اما حسي (نحو رواية لهم الليل تسليخ منه النهار) اى تزع منه النهار (فان المستعار منه كسط الجلد عن نحو الشاة والمستعار له كشف الضوء عن مكان الليل) وموضع القاء ظله جعل المستعار له كشف الضوء لا كشف النهار لان النهار زمان

والعام نسخة

لان العجل اريد منه معناه المجازي عن الحقيقي اذ لا يقال للبقر انه جسده له صوت البقرة كما مر وجسده له خوار على معناه الحقيقي فلا يكون عين العجل الذي هو المبدل منه وان اراد من العجل معناه الحقيقي لا يصح اذ لا يقال للبقر الخ فاخرج الى ان يراد بالعجل مثل العجل حتى يصح الابدال لان مثل العجل غير جسده خوار فيخرج عن الاستعارة وبالجمله ان الابدال يخرج منه عن الاستعارة

كون العالم مضيقاً لليل زمان كونه مظلماً ولا يسلخ احد الزمانين عن الاخر بل الضوء عن وجه الظلمة فبني على ان تعلق السليخ بالنهار تجوز حقيقة سليخ الضوء لكن الاول ان يقول عن ظلمة الليل مكان قوله مكان الليل اذ ليس المستعار له الكشف عن مكان الليل بل عن الظلمة فلا يليق ذكره في مقام البيان وان يكن تصحيحه بجملة مجازاً عن الظلمة واقديده بالعدول عن عبارة المفتاح والشيخ عبد القاهر حيث جعل الاستعارة والمستعار منه الظهورين على انه لا يناسب استعمال السليخ المتمدى فجعل المستعار منه اظهار النسيم من الجلد والمستعار

له اظهار الليل من النهار (وهما) اي الكسب والكشف المذكوران (حسبان والجامع ما يعقل) ولا يحسبه (من ترتيب امر على آخر) اي حصول امر عقيب امر دائماً او غالباً كترتب ظهور اللحم على كسب الجلد وترتب ظهور الظلمة على كشف الضوء عنها وهذا بخلاف ما ذكره الشيخ عبد القاهر والسكاكي ان المستعار له ظهور النهار من ظلمة الليل لكن زيف ما ذكره ان سليخ النهار من الليل يستوعب ظهور الليل من ضوء النهار وزيفه المصنف ايضا بان المتفرع على ظهور النهار من ظلمة الليل الابصار لا الاظلام فيقتضي ذلك ان لا يوجب بقوله فاذا هم مظلون بل يقولنا فاذا هم مبصرون واستصعب الاشكال حتى التجأ البعض الى التسف فقال عبارة في قوله على القلب والمراد ان المستعار له ظهور ظلمة الليل من النهار والبعض الى التكلف بجعل ظهور النهار من ظلمة الليل يعني زوال النهار من ظلمة الليل وتمسك في ورود الظهور بمعنى الزوال يقول الحامسي «وذلك عاربان ريطه ظاهر» حيث فسره الامام الرزوي في بزييل ويقول ابي ذؤيب «وغيرها الواشون اتي احبها» وتلك شكاة طاهر عنك عارها» وجعل من في قوله ما ظهر ظلمة الليل من النهار بمعنى عن وذكر الشارح العلامة ان السليخ قد يكون بمعنى النزاع نحو سليخت الاهداب عن الشاة وقد يكون بمعنى الاخراج نحو سليخت الشاة عن الاهداب والشاة مملوكة فذهب عبد القاهر والسكاكي الى الثاني وغيرهما الى الاول فاستعمل الفاء التي للعقيب بلا مهلة في قوله فاذا هم مظلون ظاهر على قول غيرهم واما على قولهما فالتماصيح من جهة انها موضوعا لما بعد في العادة من تراخي متراخ وهذا يختلف باختلاف الامور والاعداد وربما يطول الزمان بين امرين ولا يعد الثاني متراخيا لان العادة كانت تقتضي اطول من هذا فيستقصيه المتكلم ويلحقه بعدم فيجعل الثاني غير متراخ ويستعمل الفاء كما في هذه الآية على قولهما فانهما جلا فاذا هم مظلون على ظلمة بعد اخراج النهار من الليل وزوال النهار وهو وان كان متراخيا عن الاخراج بساعات انهار الا ان العادة تقتضي ان لا تقتضي مثل هذه الاضاعة الا في اضغاث هذه الساعات ولا ياتي الاظلام الا بعد مهلة فيجعل الليل لا ياتي على خلاف العادة كانه فاجاه عقيب اخراج النهار من الليل بلا مهلة ثم لا يخفى ان اذا المفاجأة انما يصح اذا جعل السليخ بمعنى الاخراج كما يقال اخرج النهار من الليل ففاجاه دخول الليل فانه يستقيم بخلاف ما اذا جعل بمعنى النزاع فانه لا يستقيم ان يقال نزاع ضوء الشمس عن الهواء ففاجاه الاظلام كالا يستقيم ان يقال كسرت الكوز ففاجاه الانكسار لان دخولهم في الاظلام عين حصول الاظلام فتكون نسبة دخولهم في الاظلام الى نزاع ضوءه كنسبة الانكسار الى الكسر فلهذا جعل السليخ بمعنى الاخراج دون النزاع انتهى كلامه وايد كلامهما بعد هذا التوجيه بوجوه احدها ان الشيء انما يكون اية اذا اشتمل على نوع استغراب واستحجاب بحيث يقتضي اقتران اقدار وذلك انه هو مفاجأة الاظلام عقيب ظهور النهار لا عقيب زوال ضوء النهار وثانيها ان ظهور النهار المضي انبسط بظهور المسلوخ

لا يبعد ان يقال اوصاف المكان الى الليل اشارة الى اصله وكان مكان التحقيق له والموضع موطن الظلمة جزء الضوء وسر مكان الظلمة

عبارة نسخ

الشكاة الشكاة قاموس

الابيض من الجلد السار الذي ربما كان اسود مظلما من ظهور الليل وثالثها ان التحقيق وان كان يقتضي طريان الضوء على الاظلام بمنزلة السار لكن المتعارف المتبادر الى فهم العامة عكس ذلك حتى كانوا يعتقدون ويعتدون من جملة الضرورات ان الاظلام هو الذي يطره على الضوء فيرتد بمنزلة لباس له وينكشف عنه فيظهر وجهه لليل لباسا واقول بعد ما سمعت الاستقصاء في ترجيح قولهما وتزيف قول غيرهما حتى كاد يفتلب القول بالقلب ان فهم الاظلام بعد انقضاء النهار من قوله فاذا هم مظلون بعيد عن النظم ويقدر منه انه ترتب على سليخ النهار من الليل لا على زوال النهار على انه لا يخفى التكلف فيما ذكره من تصحيح عدم التراخي وما رده قول الغير انه حينئذ لا يحسن حديث مفاجأة الاظلام لانه انما يستعمل فيما يرفع فيه تراخي لا يتوقع حدوثه ولبس حدوث الاظلام بعد ازالة النهار بخلاف التوقع حتى يصح ذكر المفاجأة ويمكن دفعه بان مفاجأة الاظلام انما ترتب على سليخ النهار من الليل وهم يعدونه مفاجيا لعدم علمهم بالسليخ وعدم توقعهم زوال النهار في هذا المقدار من الزمان ويمكن تقوية كلام الغير ايضا بان الليل والنهار طار كما هو التحقيق وحل القرآن على ما هو الواقع هو المناسب لا على ما هو متعارف العامة لانه الهدى فلا يليق به ان يقيد ما هو خلاف التحقيق نعم لو حل كلامهما على ان معنى الآية تخرج النهار من الليل تعقيب اخراجه بالتمام من الليل يظلون بلا مهلة لكن فيه نجاة عن تكلفه في نفي التراخي (واما يختلف) بعضه حسي وبعضه عقلي (كقولك رأيت شاة وانت تريد انسانا كالتمس في حسن الطلعة وهو حسي ونياهة الشان) وهي عقلية والاولى بعلاقة انه كالتمس لانك لو تريد بقولك شاة بمفهوم انسان كالتمس في حسن الطلعة ونياهة الشان لم يكن استعارة بل تشبيها ولو تريد انسانا هو في الواقع كالتمس فيهما لكن لا بعلاقة هذه المشابهة لم يكن مثالا لما نحن فيه وقد نبه على هذا القسم مصنوعا على انه لم يوجد في القرآن ولا في كلام من يوثق به فلذا تركه المفتاح (والا) عطف على قوله ان كانا حسيين اي ان لم يكن الطرفان حسيين (فهما اما عقليان نحو من بعثنا من مرقدنا) المعنى اما من ايقظنا من رقادنا فالاستعارة في المرقد بمعنى الرقاد والمستعار منه عقليان بلا خفا واما من ايقظنا من مكان رقادنا فالاستعارة القبر والمستعار منه المقام ولا خفا في انهما حسيان فيجعله من قسم ما طرناه عقليان دليل على ان مدار التقسيم في الاستعارة التبعية على الاستعارة الاصلية فالاستعارة التبعية مبنية عليها وقوله (فان المستعار منه الرقاد والمستعار له الموت والجامع عدم ظهور الفعل والجمع عقلي) يحتمل التنبه على المدار كما يحتمل التنبه على المراد بالمرقد والاول انفسع فهو الاحد والظاهر ان الجامع سهولة تأتي البعث ككما قيل لان التعجب من البعث والاعتراف به مما يدعو اليه اوسرعة البعث حتى ان ازمة الموت لم يكن الا زمان يوم كما تقول ثم نقول والله تعالى اعلم يحتمل ان يكون المستعار له الحياة الدنيا والمستعار منه النوم والجامع كون ما يرى فيهما مما لا حقيقة ولا ثبات له كما قال على رضى الله تعالى عنه الناس نيام فاذا ماتوا انتبهوا واعتضوا على جعل الجامع عدم ظهور الفعل بانه بالموت اخص فلا يصلح علاقة الاستعارة الرقاد للموت ويمكن دفعه بان المراد عدم ظهور الفعل مع امكانه كما يشعر في الظهور وهو اخص بالنوم لانه في الموت لتزيله منزلة النوم خيالي لا حقيقي وسمعت بعض من استغندت منه هذا الكتاب خصه الله تعالى بميزان الثواب ان هذا لو كان كلام المؤمنين كما يشعربه قوله تعالى هذا ما وعد الرحمن وصدق المرسلون لكان وجه الشبه الراحة وقد ورد في الخبر انه

يعذبون نسخ

فيها نسخ

موضوعا نسخ

امرعة نسخ

زمان نوم نسخ

يقال للمؤمن في القبر سلم كنومة العروس هذا على مذهب اهل السنة والجماعة واما عند المعتزلة
المتكبرين اعذاب القبر فراحه القبر مشتركة بين المؤمن والكافر وقيل الجامع البعث الذي هو
في النوم اقوى واشهر لكونه مما لا شبهة فيه وينع كونه اقوى بل يكاد يكون الامر بالعكس
لان المانع في الموت اقوى فبعث الفاعل فيه اقوى وينافس ايضا بان ذكر وجه الشبه يستدعي
كون الكلام تشبيها كما في قوله ولاحت من بروج البدر بعد افاق مل ثم القرينة في هذه الاستعارة
كونه كلام الموتى وقيل ذكر البعث ورد بانه لا اختصاص للبعث بالموت فانه يقال بعثه من نومه
اي ايقظه وبعث الموتى اي انشروهم بل هو في النوم اقوى على ما قيل (واما مختلفان) عطف
على قوله اما عقليان اي احد الطرفين حسي والاخر عقلي (والحسي هو المستعار منه نحو
فاصدع بما تؤمر) ولقد اكد التثنية على ان حسيه ما يتعلق بالاستعارة التبعية وللعقلية
باعتبار اصلها لا باعتبار نفسها بقوله (فان المستعار منه كسر الزجاجة) هذا اذا
كان الصدع كسر الزجاجة لكن في القاموس ان الصدع هو الشق في الشيء الصلب فالمتعار
منه الشق في شيء صلب لا يلبس (والمستعار له التبليغ) هذا اذا فسر فاصدع بما تؤمر باظهر
ما تؤمر اي اظهر الامر اظهر الاتصحي كالابتنم شق الزجاجة اما اذا فسر بالجمهور بالقرآن
فالمستعار له ايضا حسي وله تفسيرات اخرى صالحة هي في القاموس (والجامع التأثير وهما
عقليان واما عكس ذلك) عطف على قوله واما مختلفان لاعلى قوله والحسي هو المستعار منه
فالمعنى واما مختلفان والحسي هو المستعار له لا واما الحسي هو المستعار له لان اما في المعطوف عليه
لازم في المعطوف باما واما عطف باما ليكون صريحا في انه يعادل قوله واما مختلفان واما
اختاره لانه اظهر في تحصيل الاقسام السبعة قدبر (نحو انما لاطفي الماء جلا في الجارية)
في القاموس طفا بطفو طفوى وطفونا بضمها كطفي بطفي كرضي رضى طفا وطفونا
بالضم والكسر جاوز القدر وارتفع وعلا في الكفر واشرف في المعاصي والظلم (فان المستعار له
كثرة الماء وهو حسي والمستعار منه التكبر والجامع الاستعلاء المفرط) المتشركين الاستعلاء الحسي
والمعنوي وقيل الجامع الاستعلاء الحسي وهو في التكبر خيال وفيه ان وجه الشبه يجب
ان يكون في المستعار منه اقوى (وهما عقليان والاستعارة باعتبار اللفظ) اي باعتبار لفظها
(فسمان) وهذا التقسيم باعتبار لفظ الاستعارة بخلاف التقسيمات السابقة فانها باعتبار
معنى الاستعارة فان التقسيم باعتبار الطرفين مثلا راجع الى معنى الاستعارة فانه ثمة باعتبار
ان معنى الاستعارة لا يجمع المستعار منه وقس عليه وانما جعل هذا التقسيم باعتبار اللفظ مع
انه يمكن باعتبار المعنى بان يقال المستعار منه ان لم يشتمل على النسبة الى الفاعل ولم يكن
مما اعتبر معه وصف ولم يكن معنى حرفيا فاصلية والاتبعية طلبا للاختصار ولان بحثهم
عن اللفظ فاعتبار نفس اللفظ في التقسيم انسب بحالهم فلا يتجاوز عنه ما يمكن (لانه)
اي اللفظ (ان كان اسم جنس) اسم الجنس في عرف النحاة لا يشمل اسماة ويشمل الاسماء
المستقاة فلا يصح ان يفصدها ما هو عرفهم اظهر وان اسماة يرعى استعارة اصلية والحال
ناطقة استعارة تبعية فلذا قال السيد السند والشارح المحقق في شرح المفتاح يريد صاحب
المفتاح باسم الجنس اسم المفهوم غير مشخص ولا مشتملا على ذات معنى بذات فيدخل فيه
نحو رجل واسد وقيام وقعود ويخرج عنه الاسماء المستقاة من الصفات واسماء الزمان والمكان
والالة قال الشارح وتبعه السيد المراد باسم الجنس اعم من الحقيقي والحكمي اي التأويل باسم
الجنس ليتناول نحو حاتم فان الاستعارة فيه اصلية وفيه نظر لان الحاتم ماول المتناهي في الجود
فيكون متاولا بصفة وقد استعير من مفهوم المتناهي في الجود لانه كمال جود فهو كاستعارة

اذا فسر باظهر نسخة

شيء من مفهوم مشتق لمفهوم مشتق فلا يصلح شيء من المشبه والمشب به لان يعتبر التشبيه
بينهما بالاصالة فينبغي ان يعتبر التشبيه بين المعنيين المصدريين ويجعل الحاتم في حكم المشتق
فيكون له استعارة التبعية دون الاصلية (فاصلية) اي فاستعارة اصلية لانها ليست
ثابتة لامر اخر او لانها اصل للاستعارة التبعية (كاسد وقتل) مثالان لاسم الجنس او الاستعارة
على تقدير استعمالها في الرجل الشجاع والضرب الشديد (والا) اي وان لم يكن اللفظ اسم
جنس (فتبعية) اي فالاستعارة تبعية والتشبيه بقوله (كالفعل وما يشق منه) كما سبق وقوله
ما يشق منه عدول عن قول المقصاح والصفات اقدم تناول الصفات لاسم الزمان والمكان
والالة بالاتفاق وتعرف الصفة بمادل على ذات مبهمة في غاية الابهام باعتبار معنى
هو المفصود لا يتناولها لانها امتازت عن اسم الزمان والمكان والالة بالابهام الذات فان الذات
المستعارة في تلك الثلاثة المعنيين المكانيات والزمانية والالية كذا قالوا ولا يبعد ان يقال المعنى ما قام
بالغير والمتبادر منه ان يقوم بالذات المذكورة فامتازت الصفة بهذا الوجه ايضا من هؤلاء
الاسماء وفيه نظر اذ يجوز ان يكون ما وضع له اسم المكان ذات يفعل فيها وكذا اسم الزمان
ويكون ما وضع له اسم الالة ذات يفعل بها وكانه لهذا صرحوا بان تعريف الصفة هذا غير
صحيح لا تقاضاه بهؤلاء الاسماء على ما نقله الشارح وبهذا اظهر ان تشييع السيد السند على
دعوى الانتقاض اس في موقعه واما انكاره عابه تصريحهم بالانتقاض ودعوى
ان الانتقاض زعم منه والتسوية بينهم فريبة بلا مربية فاجترأ ودعوى احاطة بالثاني وهذا كلام
وقع في البين فلنرجع الى ما كتبه فيقول الاستعارة الاصلية كالتبعية بحسب التقسيم العقلي
فسمان فالاصلية استعارة اسم جنس لغير مشتق او حرف واستعارته لاحد الامرين والتبعية
استعارة مشتق او حرف لمشتق او حرف واستعارة احدهما تغيرهما والواقع من كل
من التقسيمين فسمان الاول وذلك لان اعتبار الاستعارة في المصدر او المتعلق يقتضي ان
يكون لكل من المستعار منه وله مصدر او متعلق (والحرف) فالقوم زعموا ان استعارة المشتقات
باعتبار استعارة المصدر لمعنى مصدرى والاشنة في من المستعار فيلزم الاستعارة في المشتق
بحكم سرية استعارة المأخذ من غير تشبيه المعنى المشتق لشيء ومن غير استعارة المشتق واستعارة
الحرف لا يستعار باعتبار استعارة لفظ جعل الواضع منه لانه لو وضع الحرف لمعانيه
الغير المتناهية كالعالية فانه وضع اللام لكل عليه مخصوصة ملحوظة بين علة
ومعلول ملاحظتها بمفهوم العلية فانه وضع اللام في استعارة لفظ العلية لمفهوم
ترتب شيء على شيء تشبيه القرب بالعلية فتسمى تلك الاستعارة في استعارة
اللام من العلية المخصوصة الملحوظة بين علة ومعلول لترتب مخصوص كذا لك
وهذا هو المراد بتعلق معنى الحرف حيث قالوا اعتبر الاستعارة اولا في متعلق الحرف
وهذا مشكل جدا اذ لا ينبغي على مستعمل مشتق او حرف انه لا يتكلم اولا بالمصدر او متعلق
الحرف ولا يستعير شيئا منهما وهذا هو الذي يليق بالسكاكي ان يجعله وجه الدلالة
الى المكثية والذي دعاهم الى هذه الدعوى على ما نقله الشارح عنهم ان الاستعارة تقسم
التشبيه والتشبيه يقتضي كون المشبه موصوفا بوجه الشبه او بكونه مشاركا للشبه به في وجه
الشبه وانما يصلح للموصوفة الحقائق اي الامور المحققة المقررة الثابتة كقولك جسم
ايض وياض صاف دون معاني الافعال والصفات المشتقة لكونها متجددة غير مقررة
بواسطة دخول الزمان في مفهومها او عروضة لها ودون الحرف وهو ظاهر واما الموصوف
في نحو شجاع باسل وجواد فياض وعالم نحر يفتح ذوف اي رجل شجاع واعترض عليه
بوجوه بعضها مصرح به في الشرح وبعضها مر موزا وضعه فيما نقله عنه في الحواشي

وهي ان الزمان نفسه يقع موصوفا فيقال زمان طويل وكذا غيره من الامور الغير المنقرضة كالحركة وان المدعى ان الحروف والافعال لا تقع مشبهاتها ومقتضى الدليل هو انه يمنع وقوعها مشبهة فلا ينطبق الدليل على المدعى وان الدليل لا يتناول اسماء الزمان والمكان والالة لانها تقع موصوفات فيقال مقام واسع ومجلس فسبح وميت طيب والاستعارة فيها تبعية وان خصصوا المشتقات بالافعال والصفات اذ لاشك في ان اذا قلنا بلفظا مقتل فلان اي الموضع الذي ضرب فيه ضربا شديدا كان المعنى على تشبيه ضرب به بالقتل هذا وفي عدم تناول دليلهم اسم الزمان نظر لظهور دخول الزمان في مفهومه وقد اندفع الاعتراض الثاني بما حققناه لك من ان المستعار له في الاستعارة التبعية يجب ان يكون من جنس المستعار منه فيكنى في ايجاب الاستعارة التبعية في الافعال والحروف دعوى انها تقع مشبهة كما هو مقتضى الدليل حتى ينطبق الدليل على المدعى ولا يذهب عليك انه كالا يصلح المعنى الغير المستقل بحمله محكوما عليه لا يصلح الكونه مفعولا ولا مجرورا وان اذ احكم على المشبه بكونه مشاركا للمشبه به لا بد ان يجعل مدخول الكاف او مفعول المشاركة فلا يصلح الحروف لكونها مشبهاتها وان لا يصلح الفعل ايضا لكونه مفعولا به او مجرورا بحرف الجر فيتم بهذا الوجه ايضا امتناع استعارتها اصاله ودفعه السيد السند بان التشبيه يستلزم اولا كون المشبه موصوفا بوجه الشبه والمشاركة للمشبه به فيه ويلزم منه تبعا وصف المشبه به بالمشاركة للمشبه وزاد في وجوه النظر انه يصح جعل الصفات محكوما عليها لان المعنى فيها حدث ونسبة وذات ما من حيث نسب اليه ذلك الحدث نسبة تقييدية غير مفصولة بالاصالة من العبارة وامتنعت تلك الامور بحيث صارت كشيء واحد فجاز ان يلاحظ تارة جانب الذات اصاله فيجعل محكوما عليها وتارة جانب الوصف فيجعل محكوما بها وهذا ولا يخفى ان جعل الصفة محكوما عليها بلا حذو ماصدق عليه مفهومها وجعلها محكوما بها باعتبار نفس مفهومها كافي سائر المفهومات الكلية ودور ان الحكم عليه وبه على الذات المعبر فيه والحدث المعبر فيه كاذكره غير ظاهر ولا ان تمنع منافاة عدم النقص للوصف الضمني ورد سوى ما ذكره الشارح امور احدها انه وصف في هذا الدليل معاني الافعال والصفات بكونها متجددة غير منقرضة الى غير ذلك فلا يكون عدم الثبوت مانعا من الوصف وثانيها انه لا معنى لكون البياض منقرا حين التعبير عنه بلفظ البياض عنه غير منقرر حين التعبير عنه بالبياض وثالثها ان معاني المصادر ايضا معروضة للزمان وايضا لم يظهر وجه عدم تحقق معاني الحروف التي لم يدخل فيها زمان ولم يعرض لها ايضا ثم قال الشارح فالاولى ان يقال ان المقصود الاهم في الصفات واسماء الزمان والمكان والالة هو المعنى القائم بالذات لان نفس الذات وهذا ظاهر فاذا كان المستعار صفة او اسم مكان مثلا ينبغي ان يعتبر التشبيه فيما هو المقصود الاهم وكأنه اراد اولى ما يمكن ان يقال مبالغة في قوة هذا الوجه ولم يرد الاشارة الى امكان تصحيح ما ذكره القوم لانه ظاهر الفساد ونحن نقول الاولى ان يقال ما سوى المعنى المصدرى مشترك بين المعنى الحقيقي والمجازي في المشتقات فلا استعارة عند التحقيق الا من معنى مصدرى الى معنى مصدرى فالاحق بالاعتبار ان يعتبر هذه الاستعارة في المصدر اخرجها لما ادخله في الاستعارة عن الاستعارة او يقال اعتبر الاستعارة في المصادر ليكون تحصيل مجازات المشتقات بالاشتقاق كتحصيل حقايقها ويكون التناسب بين المجازات والحقايق مرعا وانكر السيد السند مما نقل عن القوم تفسير الحقايق بالامور المنقرضة الناتجة المقابلة للمتجددة وجعله من مظهرات الشارح ومن تبعهم من شارح المفتاح وقال المراد بالحقايق كالذوات في بعض

بالمقتل نسخة

استعمالهم المفهومات المستقلة الغير المحوطة للغير تبعات الحروف والنسب المعبرة في مفهومات الافعال فان معاني الحروف التي تعرف حال متعلقاتها غير ملحوظة قصدا ونسب الافعال التي للملاحظة طرفيها من الحدث المعبر في مفهوماتها والفاعل الخارج عنه غير مستقلة بالملاحظة فلا يصح شي من المعاني الحرفية لان يعتبر مشبهاتها محكوما عليه بالمشاركة للمشبه وكذا المعاني الفعلية لان مجموع معنى الفعل من الحدث والنسبة والزمان غير مستقل باللا حذو لدخول النسبة فيها والحدث وان استقل لكن اعتبارا كونه مستندا فلا يصلح لان يجعل مستندا اليه لان الشيء لا يكون مستندا او مستندا اليه معاني النسبة التامة وان يكون مستندا اليه النسبة تامة مع كونه مستندا للنسبة غير تامة نحو اعجنى ضرب زيد عرا واما الصفات واسماء الزمان والمكان والالة فلا يتم فيها ما ذكره القوم والوجه ما ذكره الشارح هذا فتصح كلامه بعد حذف ما طوله من تحقيق معاني الحروف والافعال اعتمادا على اشتهاؤه في تصانيفه وبلوغ تحقيقه الغاية في شرح الرسالة العضدية لتناولك ان تقول لما يصلح الاستعارة عن المعنى المطابق للفعل اعرضوا عن استعارته اذا استعارته من المعنى التضمني كاستعارة الشيء من لا يملكه واعتبروا الاستعارة في المصدر ولم يرضوا بالفصل بين سائر المشتقات والفعل في الاستعارة بعد كون الجميع من فروع المصدر وبالجملة فيجوز ان جعل معاني الحروف والافعال محكوما عليها بالمشاركة ملحوظة لا بالفاظها الفعلية والحرفية والاستعارة بهذا الاعتبار اهون من الحكم بالاستعارة في المصادر ومتعلقات الحروف اذ لا يساعد الواقع واذ لم يجر التشبيه والاستعارة بالاصالة في الفعل وما يشق منه وفي الحرف (فالتشبيه في الاولين لمعني المصدر) فيه ان التشبيه في الاولين بمعنى المصدر لالة لان الفعل مستعار فيجب ان يعتبر في استعارته التشبيه بمعنى المصدر وكذا الحاصل في قوله وفي الثالث لتعلق معناه ودفعه ظاهرا مما حققناه لك من المستعار له في الاستعارة التبعية كالمستعار منه ولا يمكن دفعه بان التشبيه بمعنى المصدر صريح يستلزم التشبيه له ضمنا فان المشبه به صريح بما مشبه ضمنا لان التشبيه لا يمكن الا من جانب واحد وان كان ما يلزمه من المشاركة من الجانبين فان قلت هل تجري الاستعارة في الافعال باعتبار التشبيه في متعلق النسب المعبرة فيها والاستعارة فيها قسري في الافعال قلت لا لكن لا لما قاله السيد السند من ان مطلق النسبة التي هي متعلق نسب الافعال لم يشتهر بمعنى يصلح ان يجعل وجه شبه بخلاف متعلقات الحروف من الاشياء والانتباه والظرفية الى غير ذلك فانها انواع مخصوصة لها احوال مشهورة لان متعلق النسب الجزئية المعبرة في الافعال وهو النسبة الى الفاعل لها احوال مخصوصة يمكن ان يشبه لها نسبة الفعل الى الالة وتنزل منزلة ما في استعارتها لفظها بل لان النسبة جزء معنى الفعل فلا يستعار عنها بخلاف المصدر فانه لا يستعار من معناه الفعل بل يستعار من معناه نفس المصدر ويشق منه الفعل ولا يمكن مثله في النسبة وما بعد في الافعال الاستعارة التعبير عن الماضي بالمضارع وبالعكس بان يشبه غير الحاصل بالحاصل في تحقق الوقوع ونسبه الماضي بالحاضر في كونه نصب العين واجب المشاهدة ثم يستعار لفظا احدهما لآخر قال السيد السند فعلى هذا الاستعارة في الفعل على قسمين احدهما ان يشبه الضرب الشديد مثلا بالقتل ويستعار له اسماء يشق منه قتل بمعنى ضرب ضربا شديدا والثاني ان يشبه الضرب في المستقبل بالضرب في الماضي في تحقق الوقوع فتشتمل فيه ضرب فيكون المعنى المصدرى موجودا في كل واحد من المشبه والمشبه به كمنه قيد في كل منهما بقيد مغاير لقيد الآخر فصح في المستقبل فكيف يتحقق استعارته من احدهما للآخر حتى يلزم الاستعارة التشبيه لذلك وفيه ان الضرب حقيقة من ككل من الضرب في الماضي والضرب

المستعملة نسخة

لان بصير نسخة

تبعية في الفعل (وفي الثالث لتعاقب معناه) عطف على قوله في الاولين بمعنى المصدر عطف
 معمولين اعامل على معمولين له بحرف عطف واحد ولا مشاحة فيه اما المشاحة في العطف
 على معمولين عاملين والمراد بالثالث الحرف لانه ثالث ما لا يجري فيه الاستعارة الاتبعية من الفعل
 وما يشق منه والحرف ومن العجب القول بانه ثالث اقسام الكلمة وقد حقت مرادهم بمتعلق
 معناه لكن المصنف حله على المتعلق المحوي اعني الذي لا يدل الحرف على المعنى الا به فلذا قال
 (كالمجرور في زيد في نعمة) وجعل المجرور مثالا لما يقدر التشبيه فيه مساحية لان تقدير التشبيه
 في معناه كما يفيد قوله وفي الاولين بمعنى المصدر وما ذهب اليه المصنف غير صحيح لان النعمة
 في زيد في نعمة لم تستعش عند المصنف لانه لا استعارة للتشبيه عنده بل هي مسبوقة فيما
 وضعت له وقصد تشبيهها بطرف واضرب في النفس وجعل استعمال في قرينة على هذا
 التشبيه (فيقدر) اي التشبيه (في نطق الحال والحال ناطقة بكذا لالة) متعلقة
 بالمتعلق فيقدر ويجوز تعلق الجار بالضمير العائد الى المصدر (بالنطق) اي بقدر
 التشبيه لدلالة الحال بالنطق في ايضاح المعنى ثم يدخل الدلالة في جنس النطق
 بالتأويل المذكور فيستعار له لفظ النطق ثم يشق منه ما يشق فتكون الاستعارة في النطق
 اصلية وفيما يشق منه تبعية ويرد عليه ان هناك ما ينفي عن تكلف الاستعارة التبعية
 وهو كون النطق مجازا مرسل في الدلالة التي هي لازمة لان ما لا دلالة له مجرد صوت
 لا يشق ان يسمى نطقا ولا يندفع بما ذكره الشارح من انه لا ينكر جواز ذلك لكن ذلك
 الجواز لا يبنى احتمال الاستعارة فانه اذا اجتمع في مقام الجوز علاقة متعددة فلك العمل
 بآية شئت لان كلامنا في ان الاستعارة التبعية تكلف لا يرضى به احد من غير اضطرار ولو لا
 انه نقل انه استحسن هذا الجواب منه من قال ان الدلالة لازمة للنطق فلم لا يجوز
 ان يكون اطلاق النطق عليها مجازا مرسل باعتماد ذلك الملتزم واردة اللازم
 من غير قصد الى تشبيه ليكون استعارة لمحت كلامه عليه وفي استعاره
 النطق لدلالة استنباح اخر وهو ان ايضاح المعنى ليس صفة للنطق بل صفة
 لدلالته فالتشبيه به دلالة الحال دلالة النطق والنطق يستحق ان يشبه به الحال
 والناطق يستحق ان يشبه به ذوالحال (وفي لام التعليل) عطف على قوله في نطق الحال
 (نحو فالتقطه آل فرعون ليكون لهم عدوا وحزنا لعداوة) عطف على قوله للدلالة
 (بعلة) اي الالتقاط عطف على قوله بالنطق ولا يخفى التشبيه في لام التعليل مطلقا
 لا يقدر للعداوة بعلة فالاولى ان يقول وفي لام التعليل في نحو فالتقطه الخ فاعرف ان كنت
 من اهله وهذا الذي ذكره المصنف مأخوذ من كلام الكشاف حيث قال معنى التعليل
 في اللام وارد على طريق المجاز لانه لم يكن داعيهم الى الالتقاط ان يكون لهم عدوا
 وحزنا ولكن المحبة والتبني غير ان ذلك لما كان نتيجة التقاطهم وثمرته شبه بالداعي الذي
 بفعل الفا عل لاجله لكنه حينئذ يخرج عما هو فيه من كون الكلام استعارة تبعية الى
 كونه استعارة بالكناية وتحقق الاستعارة التبعية فيه على ما قالوا انه شبه ترتب العداوة
 والحزن على الالتقاط بترتب علية اغاية عليه ثم استعمل في التشبيه اللام الموضوع
 للدلالة على ترتب العلة الغائية الذي هو التشبيه بغير الاستعارة اولا في العلة والقرضية
 وتبعيتها في اللام هذا وفي بحث لان الترتب هي المعلولية لا العلة فلا مشابهة بينه وبين
 العلة حتى يستعاره اللام وانما يصح هذه الاستعارة لو كان وضع اللام للمعلولية والترتب
 ومدخول لام الفرض وان كان معلولا من وجه وعلة من وجه لكن لم يقل احد ان وضع اللام
 للمعلولية بل اتفقوا على ان اللام للعلة ولان متعلق اللام على ما يقتضيه التحقيق

السابق العلية مطلقا لعلية العلة الغائية للالتقاط (ومدار قرينتها) اي الشايع الكثير
 فيه بلفظ المدار على ان القرينة قد تكون غير هذه الامور كقرينة الحال ولت ان تجعل القرينة
 النسبة الى الفاعل فيكون الفاعل مدار القرينة لانفسها (في الاولين) اي الفعل وما يشق
 منه بخلاف الحرف فان قرينته غير مضبوطة على ما قالوا ولانه لا تفاوت فيه بين قرينة
 وقرينة حتى يجعل البعض مدارا على ما تقول (على الفاعل نحو نطقت الحال بكذا)
 فان النطق الحقيقي لا يثبت للحال (او المفعول) المتبادر منه المفعول به (نحو) قول ابن
 المعتز في مدح ابيه حيث خلع المقدر لفساده من الخلافة ونصب وقام بالخلافة كما ينبغي جمع
 الحق لنا في امام (قتل البخل واحي السمحا) هو بالقبح والكسر الجود والكرم كذا في القاموس
 المراد هنا الجود فان القتل والاحياء الحقيقيين لا يتعلقان بالبخل والجود ولا يخفى ان الفاعل
 ايضا قرينة في احبي اذ لا يأتى الاحياء الا من الله تعالى فيجعل كل من القتل والاحياء
 في القرينة فيه المفعول فقط يبنى على العلة ووصف في المفتاح بالمفعول الاول وهو غير
 معهود فيمالاتي له فلذا تركه المصنف (ونحو) قول القطامي لم تلتق قوماهم شر لا خوتهم
 مناعشة فنجري بالدم الوادي (نقر بهم) اي الاخوة (لهذميات) اللهزم كجهر الفاظهم
 من الاسته والظواهر انه اراد باللهذميات الطعنات والجرحات وارات الدماء باللهزم
 وقد يحمل على نفس الاسته ويجعل اليه الباطنة كما في اخرى للاجروية بالنال الثاني انه تدور
 القرينة على المفعول الثاني ايضا فانه القرينة على ان تقرى استعارة عن اتصال اللهذميات اليهم
 من غير تغيير على وجه النشاط كما هو شأن الكريم المضيق ثمة البيت نقديها القصد
 القطع المتأصل او المستطيل او الشق طولا ما كان خاط عليهم كل زراد
 من زرد الدرع نسجها (او المجرور نحو فبشرهم بهذاب الهم) فان العذاب قرينة استعارة
 البشارة للانذار قال صاحب المفتاح اولى الجمع وفسر بالفاعل والمفعول والجار والمجرور
 فاشكل تمثيله بمثله به من قوله تعري الرياح رباض الحزن مزهرة اذا سرى التوم
 في الاجفان اغاظا ويمثل ان يكون هذا الاشكال مرموز قول المصنف في الايضاح
 وفيه نظر كما يحتمل ان يكون مرموز النزاع في كون الجميع ككل واحد مدار القرينة
 بل هو ملحق في الدور بما سوى هذه القرين ووجه الاشكال انه لم يجمع قرينة البيت الفاعل
 والمفعول الاول والثاني والجار والمجرور اذ الم يتعلق في الاجفان بقوله تعري بل بقوله قرينة على
 ان السرى مستعار من السير الليل فجمع القرين المذكورة لان الكلام في قرينة استعارة
 واحدة كما لا يخفى على واحد ومنهم من قال المراد بالجميع هو الاكثر ونحن نقول قابل الجميع
 بواحد من هذه الامور مرادها ما يجاوز الواحد من اثنين او ثلثة او اكثر في البيت تمثيلان
 تمثيل جميع من الفاعل والمفعول الاول والثاني باعتبار قوله تعري ويمثل جميع من الفاعل
 والمفعول في سرى ومن هفوات الشارح المحقق في تفسير الحزن بالسهم وكأله سهو
 من التامع وكان عبارته مقابل السهل فسط المضاف من قلم التامع والامر فيه سهل
 (وباعتبار اخر) غير اعتبار الطرفين والجامع والثلثة واللفظ وهو الذي سماه المصنف
 في الايضاح التقسيم باعتبار الخارج اي الخارج من اركان التشبيه والمراد خارج خاص
 واعتبار اخر خاص والا فالاقسام باعتبار اخر مطلقا او باعتبار الخارج مطلقا لا تنحصر
 في الثلثة فان لها اقسام باعتبار القرينة فانها امحالية اولفظية واما واضحة او خفية فالمراد
 ان الاستعارة باعتبار اقتران ملائم لاحد الطرفين سوى القرينة اذ لا استعارة باعتبار
 لاحد الطرفين الا وفيها تقارن ملائم المستعار منه اعني القرينة فلو لم يكن القرينة خارجة

عن الاعتبار لم توجد مطلقة وقد استخرج شارحوا المفتاح خروج القرينة عن الاعتبار حيث قال في تعريف المطابقة وهي مالم تعقب بصفة ولا تفرع عن التعقيب فقالوا في لفظ التعقيب اشارة الى ان اعتبار التجريد والترشيح يكون بعد تمام الاستعارة حتى لا تعد القرينة تجريدا مع كونها من خواص المشبه ولذا جعل في الجماد اسد خلوا من الترشيح والتجريد لما انه لما رأى المصنف ان لفظ التعقيب ايهام اشتراط كون الملازم بعد الاستعارة عدل عنه فقال (ثلاثة اقسام مطلقة وهي مالم تفرع) ولم يقل مالم تعقب ولم يقنه ما قصد به السكاكي لانه يستفاد من اسناد الاقتران الى الاستعارة لان القرينة من ثمة الاستعارة فالمقارن بدون القرينة ليست استعارة مقرونة بمبلازم (بصفة ولا تفرع) يريد بالتفرع ما يكون ابراه فرغ الاستعارة سواء ذكر على صورة التفرع وهو تصديره بالفاء او لا نحو فاذا قال الله لباس الجوع والخوف حيث جعله اليميني من التفرع لان ذكر الاذاقة مع اللباس فرغ استعارته لشدايد الجوع والخوف ولما كان الصفة شاعت في النحوية قال (والمراد بالصفة المعنوية لا التبعث النحوي) وتذكر النحوي لتدكيما للصفة بعبارة المراد وقد اشرح الشارح موصوفه الثمت على ما يقتضيه الايضاح ونحن نعيد ادعى دقة النظر والصفة المعنوية بمحمل ما قام باقتران وما دل على ذات مبهم باعتبار معين هو المقصود وقد تنبث بما ذكر ان التفرع ايضا كان محتاجا الى توضيح (ومجردة) وهي ما تقارن بمبلازم المستعارة) ينبغي ان تعبد ما يلائم المستعارة بان يكون فيه تبعيد للكلام عن الاستعارة وتزيف الدعوى الاتحادا ذكر وان في التجريد كسر المبالغة في التشبيه فعلى هذا لا يكون فيه تبعيد للكلام في قوله قامت تظليلي ومن عجب شمس تظليلي من الشمس * تجريد من اسناد التظليل لان التعجب من التظليل اخرج عن ان يوجب خلافا في دعوى الاتحاد اذ لو لم يكن عين الشمس كيف يتعجب من تظليله (كقوله) اى قول كثير تصغير كثير صاحب عزه (عز) الرداء) اى كثير العطاء استعير الرداء للعطاء لانه يصون عرض صاحبه كما يصون الرداء ما يلقى عليه من القبار والدنايس بقرينة سياق الكلام وذكر الغمر لا للقرينة بل للتجريد لانه الماء الكثير فاضافة الى العطاء مراد به الكثير وقد شاع وصف العطاء بالكثرة وتعارف دون الرداء قال الزمخشري ولولا قصده الى التجريد وكان قصده الترشيح لقال سايع الرداء لان الرداء هو الموصوف بالسبع والسعة دون الكثرة هذا ونحن نقول قد ذكر في القاسموس الغمر من الباب السايع والغمر لما تلقى الماء الكثير فالغمر المضاف الى الرداء بالترشيح شبه على انه لو حل على الكثرة لا حجب الى التجريد من الماء وههنا تكتة لا بد من التنبه عليها وهوانه اذا اجتمع ملازمان للاستعارة فهل يتعين احدهما للقرينة او الاختيار الى السايع يجعل ابهما شاء قرينة والاخر تجريدا قال بعض الافاضل ما هو اقوى دلالة على الارادة للقرينة والاخر للتجريد ونحن نقول ابهما سبق في الدلالة على المراد قرينة والاخر تجريد كيف لا والقرينة ما نصبت للدلالة على المراد وبعد سبق احدا الامر في الدلالة لا معنى لنصب الاخر فعلى هذا كون الغمر تجريدا وسياق الكلام قرينة محل نظر والوجه ان كلا من الملازمين المحتجبين ان صلحت قرينة قرينة ومع ذلك الاستعارة مجردة ولا تقابل بين المجردة ومتعددة القرينة بل كل متعددة القرينة مجردة (اذا تبسم) البسم والتبسم والابسام اقل الضحك واحسنه فقوله (ضاحكا) حال مؤكدة ولك ان يجعله حالا مقيدة فان تبسم الكرم قد يكون في مقام الانعام وعلامة لانجاح السؤال وقد يكون لمجرد الضحك فقوله ضاحكا احتراز عن التبسم معطيا

معروفة نسخة

ان ما هو من ثمة الاستعارة هي القرينة المانعة للمعينة ويمكن دفعه بان لا صحة للاستعارة بدون القرينة المعينة فهي ايضا ملحقة بما هو ثمة لها

شبهت نسخة

وتجيبا للسؤال يعنى بلغ من العطاء الى ان تبسمه حال ضحكته من غير ارادة اجابة سؤال تملك السائلين امواله والمراد التملك في الواقع لا في ظن السائلين كما ظن فان فيه رعاية مقام المدح تمة البيت غلفت بضحكته رقاب المال يقال غلق الرهن في يد المرتهن اذا لم يقدر الرهن على انفكاكه وهذا مجاز مشهور اصله انه كان في الجاهلية ان الراهن اذا لم يؤد ما عليه في الوقت المشروط ملك المرتهن الرهن كذا في الفائق فعنى البيت اذا تبسم غلفت رقاب امواله في ايدي السائلين قال المصنف في الايضاح وعليه قوله تعالى فاذا قال الله لباس الجوع والخوف وذكر في بيانه ما شفيحه ان الاذاقة تجريد للباس المستعار لشدايد الجوع والخوف بعلاقة العموم جميع البدن عموم اللباس ولذا اختاره على طعم الجوع الذي هو انساب بالاذاقة وانما كانت الاذاقة من ملازمات المستعارة مع انه ليس الجوع والخوف من الماطومات لانه شاعت الاذاقة في البلايا والشدايد وجرت مجرى الحقيقة في اصابتها فيقولون ذاق فلان البؤس والضرواذاقه العذاب شبه ما يدرك من اثر الضر والالم بما يدرك من طعم المر والبشع واختار التجريد على الترشيح ولم يقل فكساها الله لباس الجوع والخوف لان الادراك بالذوق يستلزم الادراك باللمس من غير عكس فكان في الاذاقة اشعار بشدة الاصابة ليست في الكسوة هذا كلامه وقد ائق في ذلك ان الزمخشري فقوله شبه ما يدرك من اثر الضر والالم وما يدرك من طعم المر والبشع بيان لوجه تعارف الاذاقة والذوق في اصابة الشدايد وما نشأ منه هذا التعارف لبيان ان في الآية استعارتين احدهما نصريحية وهوانه شبه ما عشي الانسان عند الجوع والخوف من بعض الحوادث باللباس لاشتماله على الالبس ثم استعير له لباس والاخرى مكينة وهوانه شبه ما يدرك من اثر الضر والالم بما يدرك من طعم المر والبشع حتى اوقع عليه الاذاقة فتكون الاذاقة استعارة تخيلية لا تجريدية كما ظنه الشارح فقسب الى القوم والزمخشري اعتبار تملك الاستعارتين في الآية لان جعل الاذاقة قرينة للاستعارة بالكتابة يقتضى ارادة حقيقتها وجعلها تجريدا ارادة ما تفرقت من اصابة الشدايد ولا يجتمعان وان قال بعض ان لا بأس بارادة حقيقة الاذاقة لجعلها قرينة على الاستعارة بالكتابة للاعتبارها في نظم الكلام وارادة المعنى المتعارف في نظم الكلام لانه حال عن التحصيل على ان ارادة حقيقة الاذاقة هنا تحتاج الى قرينة فكيف تجعل قرينة على الاستعارة بالكتابة (ومرة شحة) عطف على مجردة كما ان المجردة عطف على مطلقة والثقة خبر مبتدأ محذوف اى هي مطلقة ومجردة ومرة شحة وملاحظة العطف سابقة على ملاحظة الربط ليصح جعلها خبرا من الكتابة عن الاقسام الثلاثة واما ما يشعر به كلام الشارح ان الثلاثة اخبار لمقدرات ثلثة اى الاول مطلقة والثاني مجردة والثالث مرة شحة فبعد ولعل مراده ليس ما يشعر به عبارته (وهي ما قرن بما يلائم المستعارة منه) ولم يلفظ الى ما قرن بما يلائم المستعارة لانه في الاستعارة بالكتابة مع انه ايضا ترشيح لانه ليس هناك لفظ يسمى استعارة بل تشبيه مخص وكلامه في الاستعارة المرشحة التي هي قسم المجاز لا في ترشيح يشمل ترشيح الاستعارة والتشبيه المضمر في النفس واما عدم التفاوت السكاكي فبهم ما ليس عنده وهو ان المرشحة من اقسام الاستعارة المصروفة اذا التحققت ان الاستعارة بالكتابة ان اراد فيها على المكينة ما يلائمها نصير مرة شحة عنده (نحو اولئك الذين اشتروا هوانا بالهدى فاربحوا تجارتهم) فانه استعار الاستعارة للاستبدال ثم فرغ عليها ما يلائم الاشتراء من فوت الرجوع واعتبار التجارة وقد شبه على ان التقسيم اعتباري بقوله (وقد يجتمعان) اى التجريد والترشيح وعلى دفع ما ينوهم من التاني بين التجريد والترشيح فان احدهما يدعى الى الاتحاد

ما تعارفت نسخة

والآخر الى التعدد ووجه اجتماعهما صرف دعوى الاتحاد الى الشبه المقارن بالصفة والتفريع والمشبه به حتى يستدعي الدعوى ثبوت الملايم للمشبه ايضا (كقوله) اى قول زهير (لدى اسد شاك السلاح) اى حاد السلاح واصله شاك من الشوكة التى هى الحدة والبأس وقد يحذف الياء بعد القلب ويجرى الاعراب على الكاف فلا يكتب الياء والسلاح بالكسر كذا الحرب او حديدتها والضم الجوى من التراكيب المشهورة سلاحه سلاحه فى طبر يقال له بالعجمية تقدرى وهو كثير الجوى يحارب مع البازى بالجوفاته بطير فوقه ويدفع بجوه عليه بحيث يسيل من رأسه الى قدمه فيقط ويخرج عن الطير ان قال الشارح هذا تجريد لانه وصف بلام الرجل الشجاع قلت وكذا المقذف لو فسر بمن اوقع فى الوقائع كثيرا واما لو فسر بمن كثر لجه حتى كانه قذف ورعى بالحم فهل هو ترشح وانسب بالاسد لا بعد ان يكون كذلك وكأنه لدا جملة الشارح داخل فى ترشح البيت فقال بعد قوله (مقذف له ليد اظفاره لم تقم) هذا ترشح واليد كمنب جمع ليد تحكمة وهى الشعر المزركب بين كتفيه وفى جمع اللبدة اشعار بانه من كمال ضخامته تعدد ليدته والتقليم القطع وفى كون عدم التقليم ترشحا نظرا لان الاسد بعد من الوصف بعدم تقليم الظفر بل هو بالتجريد شبه لانه مما يوصف بعدم تقليم الظفر ما من شأنه التقليم ولو اريد بعدم تقليم الظفر سلب الضعف على ما فى شروح الكشف من انه يقال فلان مقاوم الاظفار ضعيف فهو مما لا اختصاص له بشئ من الاسد والرجل القوى الشجاع الا ان يقال الوصف بعدم الضعف اخص بالاسد (والترشح ابلغ) من الاطلاق والتجريد وكذا الاطلاق من التجريد والترشح الصريح من جمع الترشح والتجريد (لاشتماله على تحقيق المبالغة) فى ظهور العينية التى توجب كمال المبالغة فى التشبيه فيكون اكثر مبالغة واتم مناسبة بالاستعارة فقوله لا شتماله يصلح ان يكون دليلا على ما اريد بقوله ابلغ سواء كان من المبالغة او البلاغة (ومناه) اى مبنى الترشح (على تناسي التشبيه حتى انه يبنى) اى يجرى صيغة المضارع لحكاية الحال الماضية (على علو القدر ما يبنى) ويجرى (على علو المكان) فى مقام استعارة علو المكان له لو القدر (كقوله) اى قول ابي تمام من قصيدة برئ بها خالد بن يزيد الشيباني ويذكر اباه ويمدحه فى هذا البيت (ويصعد حتى يظن) بلام الابتداء والماضى المعروف على ما هو الرواية المشهورة وفى شرح العلامة يظن على صيغة المضارع (الجهول) فضلا عن الذكى العارف (بان له ساجدة فى السماء) اشارة الى انه يظن انه لا يتوقف حتى يدخل السماء ويسرع فى الصعود كما هو شأن الساعى فى الحاجة فقد بالغ بذكر الجهول فى ظهور صعوده الى السماء فلا يرد ان اسناد ظن الصعود الى كامل الجهل فاصرفى المبالغة فى صعوده اذ فيه كمال المبالغة وذكر الشارح فى دفعه انه ذكر الجهول اشارة الى انه غنى بالله وظن الحاجة به جعل عظيم قال المصنف فلولا ان قصده ان يتناسى التشبيه وبصر على انكاره فيجعله صاعدا الى السماء من حيث المسافة المكانيه لما كان لهذا الكلام وجه وفيه نظرا لوتوقف الترشح على تناسي التشبيه لما صح مع التصريح بالتشبيه فاذا صح البناء على المشبه به مع التصريح بالتشبيه فلا يتم انه لا تناسي التشبيه لما كان لهذا الكلام وجه (ونحوه) اى نحو البناء على علو القدر ما يبنى على علو المكان (ما من من التعجب) فى قوله قامت تظلالى ومن عجب شمس تظلالى من الشمس (والنهي عنه) اى عن التعجب فى قوله لا نجحوا من بلى غلاته قال فى الايضاح غير ان مذهب التعجب عكس مذهب النهي عنه فان مذهب اثبات وصف يتم ثبوته للاستعارة منه ومذهب النهي عنه اثبات خاصة من خواص المستعار منه ثم اشار الى زيادة تحقيق وتقرير لهذا الكلام بقوله (واذا جاز البناء على

الفرع مع الاعتراف بالاصل) قال فى الايضاح واذا جاز البناء على المشبه به مع الاعتراف بالمشبه به فهاذا حل الشارح على ان حل الفرع على المشبه به والاصل على المشبه فقال فى توجيهه ان الاصل فى التشبيه وان كان هو المشبه به من جهة انه اقوى واعرف فى وجه التشبه لكن المشبه ايضا اصل من جهة ان الغرض يعود اليه وانه المقصود فى الكلام ووافقه السيد السند فى شرح عبارة المفتاح ونحن نقول وان ساعد فى اطلاق الاصل على المشبه والفرع على المشبه به لكن لا يفتى ان البناء على الفرع هنا وفى عبارة المفتاح فى محاذاة قوله حتى انه يبنى على علو القدر وعلو القدر هو المشبه ومع ذلك لا يرضى العارف بمساق الكلام ان يجعل الفرع عبارة عن المشبه به فلا تحمل عبارته على ما حله الشارح لان المانع اقرب من الداعى بل نقول مراده بالفرع المشبه ويريد انه اذا جاز بناء حال الاصل وهو المشبه به واجراءه على الفرع وهو المشبه مع الاعتراف بالاصل وعدم الاصرار على انكار ان هناك متعدد افضلا من جعل بعضه اصلا وبعضه فرعاً على ان توجه ما فى الايضاح والجمع بين وبين ما فى الكتاب يمكن بانه قصد فى الايضاح الى بيان يؤول الى ما يؤول اليه ما ذكره هنا ولم يقصد الاتحاد بينهما فى المفهوم حتى يكون كلام الايضاح شارحا لخصوصيات هذا النظم (كافى قوله) اى العباس بن الاخنف (هى الشمس مسكنها فى السماء فن) اى حل على الصبر (الفوا اذ عرجا فلن تستطيع) انت (اليها) اى الى الشمس (الصعود وان تستطيع) اى الشمس (اليك التزولا فع جعده اولى) هذا جواب قوله واذا جاز اى فالبناء على الفرع مع جحد الاصل كفى الاستعارة اولى ولا يفتى ان قوائمه الشمس دعوى الاتحاد ومع دعوى الاتحاد والاعتراف بالاصل نعم فى الاستعارة استثناء عن دعوى الاتحاد لجهله امرا مقررا فينبغى ان يقال واذا جاز البناء على الفرع مع جحد الاصل فع تقرر اولى ولا خفاً فى انه كما ان اثبات حال الاصل للفرع يحتاج الى توجيه يحتاج اثبات حال الفرع مع جحد الاصل وتناسي التشبيه وجعل الفرع عين الاصل الى توجيه لانه مع تناسي الاثنية وجعل اتحاد المشبه مع المشبه به نصب العين كيف يسوغ اثبات حال المشبه واصفاً ماهومن خواصه اليه فتوجيه الترشح صار موجب خفاء امر التجريد وقد قد منالك فى توجيه اجتماعهما ما يفتى هنا وبما يوجه بان التجريد متابع للواقع والترشح متابع الادعاء فكل وجه هو مولها وما قدمنا اعذب وبمشرب البلاغة انسب (واما) المجاز (الركب) عدل لبيان المجاز المفرد بحول البيان السابق فى قفة قولنا اما المجاز المفرد فكذا تفصيلا لمطلق المجاز المعروف فى صدر البحث (فهو اللفظ) المركب كذا فى الايضاح فكأنه اشار الى ان المراد باللفظ المركب وترك التقييد اعتمادا على ان تقييد العرف بالتركيب يفيد فخرج المجاز المفرد بوضوح قد التركيب (المستعمل فيما) اى معنى (شبه بمضاه الاصل) يعنى المطابق وبهذا تم تعريف المجاز المركب الا انه اراد التنبه على ان التشبيه الذى يبنى عليه المجاز المركب لا يكون الا تمثيلا وتوضيح انه لا يكون تشبيه صورة متزعة من عدة امور الى مثلها الا فى وجه تفرع من عدة امور كما اتفقت كلمتهم عليه وان نهى ذلك على انه لا يتم فتذكر فزاد قوله (تشبيه التمثيل) ولم يكف بقوله تمثيلا لان التمثيل مشترك بين التمثيل وهذه الاستعارة فاحترز عن استعمال اللفظ المشترك فى التعريف اوعن ابهام اخذ العرف فى العرف ولم يحترز بقوله تشبيه التمثيل عن الاستعارة المفردة فيفتى عن اعتبار التركيب فى التعريف لانه قد سبق متدان طرف التمثيل قد يكون مفردا وهذا يقتضى صحة بناء الاستعارة المفردة على التمثيل فاخراج قوله تشبيه التمثيل الاستعارة المفردة على التمثيل فاخراج قوله تشبيه التمثيل تلك الاستعارة لا تصلح للتسويل وزعم السيد السند ان طرف التمثيل لا يصح ان يكون

الاحتراز عن نسخة

والبناء على المشبه به بمعنى اجراء الكلام على مقتضاه بناء مع البناء على المشبه به معنى اجراء المشبه به عليه

وبشرب نسخة

٩ فشيها نسخة
٨ تغير نسخة

لوصح دليلكم لزم ان يجعل قوله تشبيه التمثيل مقدما على قوله اللفظ المستعمل فيما شبه بهناه الا صلى لان قوله هذا على ما ذكرتم يحفز به عن الاستعارة المفردة فيكون في عدد الفصل وقوله تشبيه التمثيل في عدد الجنس لان قولكم لانه قد سبق منه ان طرف التمثيل قد يكون مفردا وهذا يقتضي صحة بناء الاستعارة المفردة على التمثيل الخليل على ان قول المصنف تشبيه التمثيل بم الاستعارة المفردة والمركبة فيكون في عدد الجنس فيرد عليكم مثل ما اوردتم على الشارح المحقق تأمل شاه قلى سجد

اعلم ان قوله للمبالغة متعلق بقوله المستعمل فيما شبه بهناه الا صلى وقوله تشبيه التمثيل مقبول مطلق لقوله شبه بهناه الا صلى فلو قدم قوله للمبالغة على قوله تشبيه التمثيل لزم الفصل بالاجنبي بين العامل ومعموله على ان قوله للمبالغة علة غائبة للتعريف واعلم ان المبالغة لكونها موجودة بعد المملول تناسب التأخير تأمل شاه قلى سجد امر بالتأمل في المحرر وجه قوله وكأنه على الاول حسنة الشارح وهو انه يحتمل ان يكون المقابلة باعتبار التمثيل بالاول اشيعه وباشان اوقعه من ذلك البالغ وليظهر حسن موقع فاذا بانك كتابي هذا فاعتمد على ابهاما شئت لانه ابهام اقرباس منا سجد

مفردا وما اشتهر في كلامهم كلام ظاهري مني على التسامح فكلمنا بذكر الطرف مفردا فله الفاظ مقدرة ينساق الذهن اليها فلما يذكر المفرد اقبل ان الطرف مفرد مسامحة والشارح المحقق وان لم يوافق في هذا في بحث التمثيل الا انه جعل قوله تشبيه التمثيل للاحتراز عن المجاز المفرد ولا يخفى انه على هذا ينبغي تقديم قوله للمبالغة في التشبيه على قوله تشبيه التمثيل لاقتضاء التعريف تقديم المشترك الذي هو في عدد الجنس على الخاص الذي هو في عدد الفصل وسأبقى لمذا من يد تفصيل بكشف القطاعين وجه الحق ان شاء الله تعالى وقد اشتمل التعريف على العلة الفاعلية وهي المتكلم المستعمل والصورية وهي الاستعمال لان الاستعارة مع الفعل والمادية وهو التشبيه لانها مع بالغة فاراد اتمام الاشتغال على العمل فصريح بالغة بقوله (للمبالغة في التشبيه) وتنبه به على ان الادعاء في هذه الاستعارة ايضا امرى بى ان كون الصورة المتفرقة معنى مطابقا للاستعارة منه غير ظاهر (كما يقال للمتعدد في امر) ان كان اختصارا لما في الفتح كان المعنى كما يقال للمفتي المتعدد في جواب المسئلة لكنه اخلال وان كان عدولا الى امثال جامع لما فيه واغبره فالامر واضح وكأنه على الاول حله الشارح المحقق حيث قال عطفاعليه ولساكتب الوليد بن يزيد لما روي عن مروان بن محمد وقد بلغه انه متوقف في البيعة امامه فاني اراك تقدم رجلا وتؤخر اخرى فاذا بانك كتابي هذا فاعتمد على ابهاما شئت فقل وقوله (اني اراك تقدم رجلا وتؤخر اخرى) بيان لكامة ما وليس مقول القول فافهم والمشهدور اراك على صيغة المعروف والمجهول ايضا مسامحة وحديث بمعنى الظن واكمل منهما مقام والظاهر من العبارة ان اخرى صفة رجلا وهو المشهود له في عبارة المفتاح حيث قال فتأخذ صورة تردد بين المفتي ٩ فتشبهها بصورة تردد انسان قام ليذهب في امر فتارة يرد الذهاب فيقدم رجلا وتارة لا يرد فتؤخر اخرى ثم يدخل صورة المشبه في جنس صورة المشبه روم للمبالغة في التشبيه فتكسوها وصف المشبه من غير تغيير فيه بوجه من الوجوه على سبيل الاستعارة قائلا اراك ايها المفتي تردد تقدم رجلا وتؤخر اخرى وبشهادة عبارة الابيضاح ايضا حيث قال في بيان ما كتب الوليد بن يزيد شبه صورة تردده في البابعة بصورة تردد من قام ليذهب في امر فتارة يرد الذهاب فيقدم رجلا وتارة لا يرد فتؤخر اخرى فاورد عليه ان المتعدد لا يقدم رجلا قدماه ولا يؤخر رجلا اخرى خلفه فدفعه الشارح المحقق في شرحه للمفتاح بان المراد بالرجل الخطوة والمعنى يقدم خطوة قدماك وتؤخر خطوة اخرى خلفك واورد عليه ان تأخير الخطوة المقدمة الى موضع ابتداء منه لا الى خلف المتعدد فالاولى يقدم خطوة ويؤخر خطوة اخرى وبعد ريدان المشهور في التردد تقدم الرجل وتأخيرها لا الخطوة وتباعد السيد السند في التكلف فقال المراد بالرجل الاخرى الرجل التي قدمها جعلها رجلا اخرى لانها من حيث انها آخرت مقابلة لها من حيث انها قدمت لكن الظاهر ما ذكره ان اخرى صفة تارة اي تقدم رجلا تارة وتؤخرها تارة فان هيئة تردد المتعدد في الذهاب هكذا (وهذا يسمى التمثيل) لاستلزامه التمثيل اولبانه عليه (على سبيل الاستعارة) لانه استعارة متضمنة للتشبيه فالتشبيه التمثيل فيه على طريق الاستعارة (وقد يسمى التمثيل مطلقا) وحديث بقيد اسم التشبيه فيقال تشبيه تيميل وتشبيه تيميل ولا يطلق التمثيل مطلقا على التشبيه اعترض الشارح على تعريف المجاز المركب بانه غير جامع لخروج مجازات مركبة ليست علاقتها التشبيه كالاخبار المستعملة في الدعاء والخمس او التحزين او نحو ذلك ولا يعد ان يقال ما سوى الاستعارة التيمينية من المجازات المركبة مجازات بالعرض والمجاز

بالاصالة اجزاء هالدا خلة في المجاز المفرد فلو عد اللفظ الذي صار مجازا يجوز في جزئه قسما على حدة من المجاز لكان جافا في اسد وقوله تعالى واما الذين ابضت وجوههم في رجة الله واما سألها مجازات مركبة ولم يقل به احد بخلاف الاستعارة التيمينية فانها من حيث انها استعارة لا يجوز في شيء من اجزائها بل المجموع نقل الى غير معناه من غير تصرف في شيء من اجزائه فالمجاز المركب اللفظ المستعمل من حيث المجموع فيما شبه بهناه الا صلى ولا شئ مما ليس علاقتة علاقة التشبيه كذلك بى ان قواني حفظت التورية لمن حفظها استعمل في لازم معناه من حيث المجموع وليس باستعارة الا ان يتكلف ويقال حفظت التورية لم يستعمل في لازم معناه بل افيد اللازم على سبيل التعريف وفيه بحث فسلم ثم انه بشكل استعارة المركب المشتمل على النسبة وهي غير مستقلة لا ينبغي ان لا يجري منه الاستعارة بالاصالة كما في الحرف فهل هي كالا استعارة التيمينية او لا وبعد كونه تبعية اعتبرت الاستعارة اولا في اي شيء (ومتي فشا) اي انشأ (استعماله) اي المجاز المركب اللفظ المستعمل فيما شبه بهناه الا صلى وجعل الضمير الى التمثيل على سبيل الاستعارة او التمثيل مطلقا بوجب اعتبار الاستخدام (كذلك) فسر الشارح بكونه على سبيل الاستعارة واحتز به عن شيوخ استعماله على سبيل التشبيه او في معناه الاصل وهو تكلف اذ شيع استعمال التشبيه او اللفظ في المعنى الاصل غير داخل في فشو المجاز المركب حتى يحتز عنه به فالوجه ان المراد به عدم التغيير اي متى فشا كذلك من غير تغيير تذكيرا وتأيينا وافرادا وتشبيه وجعا ولم يعدل عن هيئة في المضرب وحديث يكون اشدا اتصالا بقوله ولهذا لا يغير الامثال وتعلقه بقوله (يسمى مثلا) وجه اي كما يسمى تمثيلا على سبيل الاستعارة ومثلا مطلقا يسمى مثلا ولا يعدل ان القصد الى تسميته مثلا بخصوصه وتسميته تمثيلا لا بخصوصه لان الكلام في كل فرد من المثل لان في نوع المثل بشهادة كلمة متى فالتسمية مثلا ايضا لا بخصوصه (ولهذا) اي لكون المثل تمثيلا فشا استعماله ملزما فيه هيئة المورد من غير تغيير يستدعيه المضرب (لا يغير الامثال) فلا يقال في خطاب الرجل الذي يطلب شيئا ضيعة قبل ذلك ضيعة اللبن بالصيف بفتح التاء بل بكسرهما لانه كان واردا في امره ولا يخفى ان ضيعة اللبن في مضربه لم يستعمل فيما استعمله في المورد بل نقل الى معنى اخر فهو استعارة متفرقة على استعارة اصبرورة الاستعارة حقيقة في مورد ما وبما ينبغي ان لا يلتبس عليك الفرق بين المثل والاشارة الى المثل كما في ضيعة اللبن على لفظ المتكلم فانه مأخوذ من المثل واشارة اليه فلا ينتقض به الحكم بعدم تغيير الامثال وللامثال تأثير عجيب في الاذان وتقرير غريب لعانيها في الاذهان فهي بين الالفاظ كالوجوه والمساخر من الناس حتى يغير بلفظ المثل ويستعار هذا اللفظ منه للحال والصفة والقصة اذا كان لها شان عجيب وكذلك في التنزيل كما في قوله تعالى مثلهم كمثل الذي استوقد نار الاية اي حالهم اوصفتهم اوصفتهم العجيبة الشأن القريبة في نظر الاذهان وكقوله المثل الاعلى اي الصفة العجيبة وكقوله مثل الجنة التي وعد المتفون اي بما قصصنا عليكم قصتها العجيبة لما فرغ من بحث الاستعارة وكأنه مظنة ان يؤخر عليه بانه فاته الاستعارة بالكتابة والاستعارة التخيلية ولم يستوف اقسام الاستعارة وبانه خالف السكاكي في مواضع عقبها بفصلين احدهما في تحقيق الاستعارة بالكتابة والاستعارة التخيلية على وجه يبين انها ليست من اقسام المجاز اللغوي والاستعارة المذكورة فلذا اهلنا لافوتهم والافئلة عنهما وتأنيهما في تزييف كلام السكاكي فيما خالفه فيه وقدم

فصل الاستعارة بالكناية والتخييل لان الحقيقة لهما يخالف بيان السكاكى وفي فصل
تزييف رأيه فيهما ايضا فهذا الفصل كالنسيم له ايضا (فصل) الاقوال في الاستعارة
بالكناية ثلثة احدها مذهب اليه القد ما وهو المشبه به المستعار للمشبه عن ذكره
اعتمادا على دلالة اثبات لازم المشبه به للمشبه على ان المشبه به مستعاره في قولنا نشبت
اطفار المنية بفلان الاستعارة بالكناية السبع المستعار للمنية الذي لم يذكر اعتمادا على ان
اضافة الاظفار الى المنية تدل على ان السبع مستعار لها وزعم الشارح المحقق والسيد
السند ان في كلام الكشاف في تفسير قوله تعالى يتفنون عهده الله تصير بحال ذلك حيث قال
من اسرار البلاغة ولطائفها ان بسكتوا عن ذكر الشيء المستعار ثم رمزوا اليه بذكر شيء
من روادفه فينوها بذلك الرمز على مكانه نحو شجاع بقرس افرانه ففيه تنبيه على ان
الشجاع اسد هذا كلامه وقال هذا هو القول الصواب الذي لا خلل فيه وفيه ان القصد
من استعار السبع للمنية الى دعوى ان كونها سباعا قد تقررت وصارت مسئلة لكمال المبالغة
في التشبيه وهذا حاصل من اضافة الاظفار الى المنية فانها تفيد كاطلاق السبع عليها ان
كونها سباعا مسلم في الحكم بان هناك سباعا مستعار لها متوبا نصب اضافة الاظفار
قرينة عليه تكلف خلاف ما يشهد به الوجدان من غير حاجة اليه فالحق ان الاستعارة
بالكناية هي استعارة السبع للمنية المسكوت عنها بالرمز اليها بذكر رادفه الذي هو الاظفار
وفي قول الكشاف حيث قال عن ذكر الشيء المستعار ولم يقل عن ذكر المستعار وقوله ففيه
تنبيه على ان الشجاع اسد دون ان يقول فيه تنبيه على استعارة الاسد للشجاع شهادة
ظاهرة لما قلنا نعم يتجه عليه ان في الاستعارة دعوى ظهور الاسدية وكونها مسئلة
لادعوى انه اسد كما ذكره ويمكن دفعه بان في قوله تنبيه على ظهور الدعوى فتنبيه
وثابها مذهب اليه السكاكى صريحا وان كثيرا في كلامه ما يقتضي انه جرى على
ما تقدم من قول القد ما انها لفظ المشبه المستعمل في المشبه به ادعاء بقرينة استعارة لفظ
ما هو من لوازم المشبه به لصورة متوهمة متخيلة شبيهة به اثبت للمشبه ولا غبار عليه بل
في حكمه بانه مجاز وجعله قسما للاستعارة الداخلة في المجاز واما القول بان حكمه بان لفظ
لازم المشبه به مستعار لصورة وهمية شبيهة به تعسف لاحاجة اليه بل ابقاء اللازم على
معناه واثباته للمشبه مجازا اعون للدلالة على المقصود واقرى قرينة عليه في دفعه ان
اثبات الحكم للاستعارة التخييلية حيث يرجع الى المشبه به لاليتها فقولنا نشبت اظفار
المنية لو ارد بالاظفار حقيقتها يفيد تعلق اظفار السبع لتعلق الموت فلو لا قصد امر
ثابت للمنية لتعلق المقصود وفسد البيان كيف لا وما ل نشبت اظفار المنية
لو كانت الاظفار على حقيقتها نشبت اظفار السبع الذي اتحدت معه المنية
لكمال التشبه بينهما ولا شبهة في انه يفيد تعلق الاظفار وثابها مذهب اليه
المصنف قال الشارح هو شيء لا مستند له في كلام السلف ولا هو يتبين على مناسبة
لقوية اذ سميتها بالكناية وان كانت في موقفها لكن سميتها استعارة خالية عن المناسبة
وكأنه استنباط منه ونحن نقول اقوى ما يدل على ضعف مذهبه انه في قولنا اظفار المنية
يجعل كون المنية سباعا مسلم البوت فلا يكون هناك قصد الى تشبيهه فلا يصح قوله وقد
يضمير التشبيه في النفس فلا يصح بشئ من اركانه سوى المشبه ولا قوله ويدل عليه بان
يثبت للمشبه امر مختص بالمشبه به هذا فقوله (وقد يضر التشبيه في النفس فلا يصح
بشيء من اركانه سوى المشبه) يشمل زيدا في جواب من تشبه الاسد فاخرجه بقوله (و يدل

عليه بان يثبت للمشبه امر مختص بالمشبه به) من غير ان يكون هناك امر محقق حسا وعقلا
يجرى عليه اسم ذلك الامر (فيسمى) التشبيه (استعارة بالكناية) او استعارة (مكتنيتها)
اما الكناية والمكتنيتها فلانه لم يصرح به بل انما اشير اليه بذكر لازم المشبه به واما الاستعارة
وان قيل انها مجردة تسمية خالية عن المناسبة كما مر فلانها استعيرت للدلالة عليه ذكر لازم
المشبه به لان ما هو حقه تلك الدلالة اداة التشبيه (و) يسمى (اثبات ذلك الامر) المختص
بالمشبه به (للمشبه استعارة تخيلية) لاستلزامه استعارة لازم المشبه به للمشبه وتخييل ان المشبه
من جنس المشبه به وهذا القول منه في الاستعارة التخييلية موافق لكلام السلف ومصرح به
في كلام الشيخ عبد القاهر وقد سمعت فيها قول السكاكى فيها قولنا لا ثالث لهما ولا يذهب
عليك ان تعربف الاستعارة بالكناية لا يشتمل ما جعل القرينة فيه استعارة لفظ لازم
المشبه به للزوم المشبه فان مجرد التعبير عن لازم المشبه بلفظ لازم المشبه به يدل على التشبيه
فانه اولا التشبيه لم يستعير المشبه به للمشبه وقد جعل العلامة في الكشاف قوله
تعالى يتفنون عهده الله من هذا القبيل حيث قال شاع استعمال النقص في ابطال العهد
من حيث تسميته العهد بالحل على سبيل الاستعارة فافيه من ثبات الوصلة بين المتعاهدين
الا انه لما زعم المصنف ان الاتفاق على ان قرينة المكينة لا تكون الا التخييلية كما سيجي لم يحفظ
نعم يفهم عن خروج مثلها عنه قال المصنف في الايضاح ثم ذلك الامر المختص بالمشبه به
الثبت للمشبه منه ما لا يكمل وجه الشبه في المشبه به بدونه ومنه ما يكون قوام وجه الشبه
في المشبه به وكأنه اشار بقوله ومنه دون ان يقول على ضربين الى انه لا حصر فيهما اذ يكفي
للقرينة اثبات الامر المختص بالمشبه به المشبه سواء كان له دخل في وجه الشبه او لا ترى
ان قوله صحا القلب عن سبلي اذا جعل فيه تشبيه القلب بالسكران مضمرا في النفس يدل عليه
اثبات الصحو والمخصوص بالسكران مع انه لا دخل له في وجه الشبه الذي هو التعبير وزوال العقل
فعدول الشارح عن بيانه الى قوله ثم ذلك الامر المختص على ضربين خال عن المصلحة وأشار
الى الاول بقوله (كافي قول) ابي ذؤيب (الهذلي) مع انه الاحق بالتقديم هو الفهم
الثاني لمزيد الاهتمام به اذ فيه تنبيه على خطأ السكاكى حيث جعل قول ابي ذؤيب من القسم
الثاني وقال ان قوام اغتيال السبع للنفس بالاظفار فان قلت قد ذكره المصنف في الفصل
الثاني على وفق ما ذكره السكاكى فقد ناقض نفسه قلت ذكره على سبيل النقل ولم يقدح
هو ولا الشارح فيه اعتمادا على تحقيق الامر هنا (واذا المنية) من اعلام الموت (انشت)
اي اعلفت (اظفارها شبه) في نفسه (المنية بالسبع) في اغتيال النفس بالقهر والغلبة (تفسير
للقهر) من غير تفرقة بين تفاسيرها (انشت) اي للمنية (الاظفار التي لا يكمل ذلك
فيه بدونها) وان يقوم بدونها لان من اسباب اغتيال السبع الاتياب واشار الى ان في قوله
(وكافي قول الاخر ولئن نطقت بشكر ربك مفصحا لسان حان بالشكاية انطق) يعني ضرك
اكثر من برك وتحمّل شكاية اسنان الحسان عن الناطق بشكر البر حيث يعجز عن ادائه حقه ففيه
التوجيه فافهم فانه البدع التنبيه ولا يذهب عليك ان البيت انما يكون من باب الاستعارة بالكناية
لولا يكن لسان حالي من قبل لجين الماء وان الظاهر انه لا فرق بينه وبين قول الهذلي فانه شبه
فيه الحال بالانسان في الدلالة على المقصود واسباب قوام دلالة الانسان باللسان بل لها اسباب اخر
من الاشارة والكناية الا ان كمالها به الا ان المصنف يكلف وقال (شبه الحال بالانسان متكلم في الدلالة
على المقصود فاثبت له اللسان الذي به قوامه فيه) وما به قوام دلالة الانسان المتكلم هو اللسان
ولا يخفى انه لو اعتبر تشبيه المنية بسبع مقل بالاظفار كان قوام وجه الشبه بالاظفار لانه تكلف
ومن غرائب السوانح وبجانب اللوائح ان الاستعارة بالكناية فيما بين الاستعارات استعارة

لان الصحو على ما في القاموس
ذهب السكر وهو اس الا
في السكران

اسبق قوام الشيء بامر على كماله
اذ لا يتصور الكمال به الا
بعد القوام به وهو

ذكره شيخ الاسلام في
حاشية المختصر

فهى
نهى

مقلوبة مبنية على التشبيه المقلوب لكمال المبالغة في التشبيه فهو مبلغ من المصرحة فكم اقولنا ان السبع
كالتبئة تشبيه مقلوب يعود الغرض منه الى المشبه به كذلك انشئت المنيذ اظفارها استعارة مقلوبة
استعمل بعد تشبيه السبع بالمنية المنية للسبع الادعائى واريد بالتبئة معناها بعد جعلها سباعا
تدبرها على ان المنية بلغت في الاعتيال مرتبة ينبغي ان يستعمل السبع عنها اسمها دون العكس
فالمنية وضعت موضع السبع لكن هذا على ما جرى عليه السكاكى (وكذا قول زهير) حيث
اثبت فيه التشبيه ما به قوام وجه الشبه فذا اشارة الى قول الآخر (صحبا) اى ذهب
سكرهوى (القلب) مرصدا (عن سلى) ففيه استعارة بالاكناية وتخييل حيث شبه القلب بسكران
واثبت له الصحو او ترك القلب الصبي والميل الى الجهل معرضا عنها في القاموس صحا ذهب
السكر وترك الصبي وفي الشرح ٧ اى سلا مجازا عن الصحو واللو اخرج من الحب (واقصر باطله
اى انتهى باطله من لوازم حب سلى يقال اقصر وقصر وقفاصر انتهى وحينئذ لا حذف
في الكلام المعنى ظاهرو يقال اقصر منه اى عجزنا لتقدير اقصر عنه باطله فحينئذ لا محالة
في كلام قلب لان العاجز هو القلب لا الباطل اذ لا يشب العجز الا الى ما من شأنه الاختيار
وفي كلام المتن حيث قال انه ترك ما كان يرتكبه اشعار به لتدبر لا يفتن بهذا كما قد يقول
قوله انه ترك ما كان يرتكبه في تقدير تركه ما كان يرتكبه وما كان يرتكبه فاعل ترك ومفعوله
العائد الى القلب محذوف واو قال الشارح يقال اقصر عن الشيء اذا قلغ عنه اى تركه وامتنع
عنه قيل هو على القلب اى قصر القلب عن بطله ولا حاجة اليه لاحتكامه يقال امتنع عنه
باطله وتركه بحال هذا كلامه ولا يخفى عليك ان الترك لا ينسب الى ما يرتكبه المرتكب ٣ بالنسبة
اليه بل الى المرتكب بالنسبة الى ما يرتكبه فلا تجاوز عن تحقيق من له القلب (وعرى
افراس الصباور واحله) من عريته تعريته جعلته عربانا هذا هو المقصود بالتخييل ومثال ثالث
للاستعارة بالاكناية والتخييل دائر بينهما وبين الاستعارة الحقيقية وهذا في كلام
السكاكى قسم ثالث من الاستعارة فانه جعل الاستعارة تحقيقية وتخييلية ومحتملة لهما
والمصنف لم يلتفت الى هذا القسم في مقام التقسيم لان المحتمل لهما لا يخرج
عنهما و اشار اليه في تحقيق مثال الاستعارة بالاكناية وفي هذه الاستعارة فائدة جلية
رزقناها والله الحمد الاعلى على منده وهى انه لا يعاب على البائع عدم التخصيص على
مقصوده فيما زاد على اصل المقصود بعد وضوحه ولا ضرورة له في تجوز اراد كلامه
بمحتملا اطرق متعددة لئلا يكاد الخطاب آية شأه بل اراده كذلك مما يريد في قدره ويدل
على طول باعته وانسراح صدره وزيد في نشاط الخطاب حيث نزل ذلك التكلم منزلة
نفسه في معرفة طرق البيان والتبيين للمقصود بوجوه مجرد اشارة البيان والبراهين في امثلة
الحقيقة لان تحقيقه هذا يتوقف على معرفة الاستعارة التخييلية فاشار اولا الى بيان
التخييلية التي هو فيه بقوله (اراد) زهير (ان بين انه ترك ما كان يرتكبه زمن مرادف)
الزمان (لحبة من الجهل او العلى واعرض عن ما اودته) لادلة في الكلام على تركه ما كان
يرتكبه من المحبة مطلقة على ما يقتضيه السوق فتشبه وانما يدل على تركه ما كان يرتكبه
في حب سلى الا ان اراد بسلى جنس المحبوبة كما قد يراد بحاتم السخري ثم لادلة فيه على
الاعراض عن ما اودته الا ان يؤخذ ذلك من آيات اخر لهذا الشعر والله اعلم (فطلمت
آلاته) اى آلات القلب وكذا اعود الضمير في معاودته وقال الشارح الضمير ان الى ما يرتكبه
وكانه حفظ البيت عن ان يكون فيه قلب وههنا بحث وهو انه لا يقصد على مذهب المتن
الحقيقة الافراس والرواحل فكيف يدل على انه بطلت آلاته انما يلازم ذلك او اراد

بافراس الات ما يلزمه فيجعل الاستعارة الحقيقية قريبة للمكنية كما سمعه في قوله تعالى
ينقضون عهد الله اوفوه له الات كما هو شأن السكاكى ولوسم فلا دلالة على تعرية
افراس الصباور والرواحل على بطلانها بل على اهمالها الى وقت الحاجة كما هو شأن
السرايسرة اذا فرغ عن سلوكها (فتشبه) زهير في نفسه الصبي (بجهة من جهات السير كالسبح
والبحارة قضى منها) اى من تلك الجهة (الوطر) كالسفر هو الحاجة (فاهملت الا) (١٥٠)
ووجه الشبه الاشتغال اتمام ور كوب المسالك الصعبة فيه غير مبال بمهلكة ولا محترز عن معركة
مع همال الا لا ت وليس وجدا اليه تاما بدون ضعية اعمال الا لا ت وليس وجهه شبه كيدل عليه
كلام الشرح فهذا التشبيه المضمر في النفس هو الاستعارة بالاكناية والتخييلية التي قريبها
ما اشار اليه بقوله (فانبت له) اى للصبي (الافراس والرواحل) التي تخص جهة السير
والسفر (فالصبي) على هذا (من الصبوة) اى من جنس الصبوة لا بمعنى الكون صبيا
في القاموس الصبوة جملة الفتوة صبا صروا وصبا وصبا وصبوا وصبا وصبوا فبادركه عدول عن طريقة
السكاكى حيث جعل الصبي بمعنى ان يكون صبيا فاحتاج الى حذف مضاف اى اوان الصبي
واشار الى ان عنه غنى وان لاضنة في حذف الزمان عن المصادر واما ما قال الشارح لامن الصبا
بقبح الصاد فيقال صبي صباء اى امع مع الصبيان فيدل ما قلناه من القاموس على ضعفه على
ان فتح الصاد يقتضى المدو لا يبعد النظم الاعلى وجه بعيد وهو ارتكاب قصر الممدود
للضرورة ومن البين ان وجه الشبه في هذا المثال ههنا مركبة من عدة امور فيحتمل ان يكون
التشبيه على ان وجه الشبه في الاستعارة بالاكناية ايضا قد يكون من كبا ايضا من فوائد
هذا التمثيل و اشار الى الحقيقة بقوله (ويحتمل انه) اى زهير (اراد) بالافراس والرواحل
(دواعى النفوس وشهواتها او القوى الحاصلة لها في استيفاء الذات او اراد بها) الاسباب
التي قلنا تأخذ) اى تنشق وتجنس (في اتباع الغنى الاوان الصبي) وعنفوان الشباب مثل
المال والمال والا عوان (فتكون) استعارة الافراس والرواحل (تحقيقية) لتعقبي معناها عقلا
على الاحتال الاول وحسا على الثاني ولا يذهب عليك انه لباس بان يراد بالافراس والرواحل
جميع ما ذكره على سبيل التزديد فكانه قصد الحكمة او منع الخلو ولما فرغ من الفصل الاول
شرع في الثاني فقال (فصل عرف السكاكى الحقيقة اللغوية) احتراز عن الحقيقة العقلية (بالكلمة
المستعملة فيما وضعت له من غير تأويل في الوضع واحتراز بالقول الاخير) وهو قوله من غير
تأويل في الوضع (عن الاستعارة على اصح القوانين) وهو ان الاستعارة مستعملة في غير
ما وضعت له بخلاف القول الاخر وهو ان الاستعارة مستعملة فيما وضعت له والتصرف
في امر عقلي فانه حينئذ حقيقة لغوية ولا يوسع اخراجها عن تعريف الحقيقة اللغوية
ولا اخراجها بقوله من غير تأويل في الوضع لانه لا تأويل في الوضع على غير القول الاصح وقوله
(فانها) بيان لوقوع الاحتراز عنها بهذا الفيد بانها (مستعملة فيما وضعت له تأويل) اى
وضعا ملتبسا بتأويل وصرف للوضع عن الظاهر فان الظاهر منه ليس الوضع على سبيل
الادعاء بل على سبيل التحقيق ولا يخفى انه كما في الدعوى بقوله على اصح القولين يجب
ان يقيد الدليل الا ان تقيد احدهما بسوق الذهن الى تقيد الاخر فكيف به وقد عدل
عن عبارة السكاكى لاختلال فيه على ما هو المشهور حيث قال وانما ذكرت هذا الفيد
ليحتز به عن الاستعارة في الاستعارة بعد الكلمة مستعملة فيما وضعت له على اصح القوانين
ولا نسجها حقيقة بل مجازا لقولنا دعوى اللفظ المستعملة موضوعا لاستعماله على ضرب
من التأويل وهذا والمراد بقوله دعوى اللفظ دعوى كون اللفظ على حذف كون مضاف

هذا الايات في البيت بانظر الى
المصرع الثاني والافالمصرع
الاول ليس فيما نحن فيه وهو القسم
الثاني من استعارة التخييلية
٧ فالعنى حينئذ خرج القلب عن
حب سلى فلا يكون استعارة تخيلية
ولا مكنية لان القلب مستعمل
بدون التشبيه في معناه الحقيقي
سعد

٣ لانه ليس من ذوى القول

٤ لانه من ذوى القول

الى اللفظ فاشتهر انه لا يصح جعل قوله على اصح القولين متعلقا بقوله مستعملة فيما وضعت له
اذلا اختلافا في استعمالها فيما وضعت له في الجملة وانما الاختلاف في استعمالها
فيما وضعت له بالتحقيق لكن اصح القولين انتفاؤه وحل الوضع على الوضع بتأويل بعيد
فتعين تعلقه بقوله ليجتزأ به فاختل النظم وصار معقدا للفصل بين قوله على اصح القولين
ومتعلقه بقوله في الاستعارة بعد الكلمة مستعملة فيما وضعت له وبين قوله ولا نسميها
حقيقة وقوله بعد الكلمة الخ بقوله على اصح القولين هذا ونحن نقول عدل عن المطنب
الاخى الى الاوجز الاوضح لكن كلام السكاكي يرى عظامه من الخلل فان قوله
على اصح القولين متعلق بقوله مستعملة فيما وضعت له والمراد ما وضعت له بتأويل لوضوح
القرينة المؤدية اليه بل لفظ العدل يفي عن كونها مستعملة فيما وضعت له لا على سبيل التحقيق
واكتفى بتقيد الدليل بقوله على اصح القولين عن تقيد الدعوى على عكس ما فعله المصنف
لكن ما فعله المصنف انبى لان حواله امر اللاحق بالسابق انبى من العكس واحفظ
من توهم غير المقصود (والجواز اللغوي) عطف على قوله الحقيقة اللغوية اى عرف السكاكي
الجواز اللغوي (بالكلمة المستعملة في غير ما وضعت له بالتحقيق) اراد به ما يقابل التأويل
(في اصطلاح به الخطاب مع قرينة مانعة عن ارادته وان قيد التحقيق لتدخل الاستعارة)
في تعريف المجاز بناء (على ما مر) من انها مستعملة فيما وضعت له بالتأويل وهذا واضح
وان كان ظاهرة عبارة السكاكي تقتضي ان هذا القيد لاخراج الاستعارة حيث قال وقول
بالتحقيق احتراز عن ان لا يخرج وفي بعض النسخ احتراز ان لا يخرج استعارة لان ذلك
الظاهر ظاهر الفساد فجعل الشارح كلمة لازمة وجعل في المختصر الجواز المحذوف في احتراز
ان لا يخرج كلمة اللام اى احتراز لئلا يخرج ونحن نقول المراد احتراز عن ان لا يخرج مداول
الاستعارة عما وضعت له فلا تدخل الاستعارة في المستعملة في غير ما وضعت له (ورد)
ظاهر ما ذكره السكاكي (بان الوضع) وان يطلق في شأن الاستعارة فيقال هي موضوع
للمستعملة بتأويل ويطلق عليه الموضوعية بالتأويل لكن لا يطلق فيها الوضع من غير
تقيد بالتأويل وذلك ظاهر من موارد استعمال الوضع لا بما ذكره المصنف وتبعه الشارح
فبسه من انه فسر السكاكي بنفسه الوضع بتعيين اللفظ بازاء المعنى بنفسه وقال قولى بنفسه
احتراز عن المجاز المعين بازاء معناه بقرينة ولا شك ان دلالة الاسد على الرجل الشجاع
وتعيينه بازاءه انما هو بواسطة القرينة لانه يجوز ان يكون تفسير السكاكي تفسير الاحد من معنييه
ولا يلزم من تفسير احد المعنيين نفي الآخر فهو (اذا اطلق لا يتناول الوضع بتأويل) فالاستعارة
داخله من غير قيد بالتحقيق فلا يصح انه يدخل الاستعارة في تعريف المجاز نعم فيه
زيادة ايضاح للدخول وبهذا التفسير يظهر ان ما اجاب به الشارح عنه في المختصر من انه
اراد السكاكي انه عرض للوضع اشتراك بين معناه المشهور والوضع بتأويل فذكر قوله
بالتحقيق قرينة على المراد ليظهر قيد في الاستعارة لان انصرافه عند الاطلاق الى
ما ليس بتأويل بنى عروض الاشتراك ويرد ايضا توقف الدخول على التقيد بانه يصدق
على الاستعارة الكلمة المستعملة في غير ما وضعت له لا بحالة ولا بتأويله صدق الكلمة
المستعملة فيما وضعت له لان صدق الاول باعتبار الوضع بالتحقيق وصدق الثاني باعتبار
الوضع بالتأويل ولا يتدفع بما ذكره الشارح في المختصر انه قرينة على نفس المراد بلفظ
الوضع الذي عرض له الاشتراك لئلا يحل على الوضع بالتأويل فيخرج الاستعارة
لان عروض الاشتراك قد زيف واعلم ان الشارح قال المراد بالوضع

دهى نسخة

نسخه وذكر

على تعيين نسخة

الوضع موافقا لما في الايضاح وما يستحق منه ليتفع به في اثبات عدم الحاجة الى تقيد وضعت
بعد التأويل في تعريف الحقيقة وبالتحقيق في تعريف المجاز ويمكن ان يقال بيان حال الوضع
يكفى فيما هو بصدده انقرر ان المشتقات تابعة للمصدر في ذلك (وبان) عطف على قوله بان
في قوله ورد بان واعاده الجواز بل على ان كلا من المعطوف والمعطوف عليه مستقل في الرد
عليه وبان كذلك لان المعطوف عليه براد تعريف الحقيقة والمجاز والمعطوف يخص
بالحقيقة فرد ما ذكره بمجموع الامر من فالاول ترك اعادة الجواز (التقيد اصطلاح به الخطاب)
لا بخصوصه (كالابد منه في تعريف المجاز لابد منه) في تعريف (الحقيقة) يخرج المجاز المستعمل
فيما وضع له كالصلوة التي استعملت في لسان الشرع بمعنى الدعاء لمحصل الاعراض ان التعريف
غير مانع وربما يجاب بان المراد بالوضع في قوله من غير تأويل في الوضع الواضح في اصطلاح به
الخطاب وذلك يوجب تقيد الوضع في غير ما وضعت له باصطلاح به الخطاب وبهذا التدفع
ما ذكره الشارح انه لا يكتفى العهد بل لابد من تقيد موضوعا وعدا ايضا في قوله فيما هي موضوعه
نعم يتجه ان لام العهد لا يصرف اللفظ الا الى وضع مفهوم من قوله فيما هي موضوعه
وان قوله بالحقيقة في تعريف المجاز وقوله من غير تأويل في الوضع في تعريف الحقيقة بمعنى
واحد بلا ريب فلا ريب في قوله من غير تأويل في الوضع عن قيد اصطلاح به الخطاب
لا غنى عنه قوله بالحقيقة ومنهم من اجاب بان القيد مراد في تعريف الحقيقة تركه لانه لم يه
من تقيد تعريف المجاز وهو غير ملتزم اليه لوجوه منها ان الترك للمقابلة لا ليق التمرينات
ومنها ان القيد المذكور بعبارة ذكره السكاكي في تعريف المجاز لا يمكن ذكره في تعريف
الحقيقة لانه يستلزم الدور ومنها ان المفتاح الذي هو بصدده توصيغ التعريف الى ان ذكر
للتوضيح قوله من غير تأويل في الوضع مع انه لا حاجة اليه كيف يتوهم به ترك القيد للمقابلة
واجاب عنه الشارح وارضاء السيد السند بان الامور التي تختلف بالاضافات لا يتم تعريفاتها
بدون اعتبار قيد الحقيقة وقد تعسف في ذلك بحيث يكتفى بهذا التعريف من ذكرها
وبان تعليق الحكم بالوصف مشعر بالحقيقة كما في قولنا الجواد لا ينجب سائله ومعلوم ان الحقيقة
والمجاز من الامور الاضافية حتى ان افطنا واحدا يكون حقيقة ومجازا بالنسبة الى معنيين
بل بالنسبة الى معنى واحد فالمعنى ههنا ان الحقيقة هي الكلمة المستعملة فيما هي موضوعه
حيث انها موضوعه رالاصوة المستعملة في لسان الشارع في الدعاء لم تستعمل في الموضوعه
هي له من حيث انه موضوع له ولا يصح ان يجعل معنى تعريف المجاز الكلمة المستعملة في غير ما هي
موضوعه له من حيث انه غير ما هي موضوعه له لان استعمال المجاز في غير الموضوع له اس
من حيث انه غير الموضوع له بل من حيث انه متعلق الموضوع له بنوع علاقة مع قرينة مانعة
عن ارادة الموضوع له فلماذا لم يترك التقيد باصطلاح به الخطاب في تعريف المجاز
وفيه بحث وهو انه لو ارد بقوله المستعملة فيما وضعت له من حيث انه ما وضعت له ان كونه
موضوعا له مستقلة للاستعمال فلا يستقيم لان استعمال التكلم اللفظ فيما وضع له
لاجل انه موضوع له والمخاطب عالم بالوضع وان اكتفى في الحقيقة الذاتية بمجرد ان لها
مدخلا فلا خفا في مدخلية كون الشيء غير ما وضع له في استعمال المجاز الا انه لا يكتفى بل
لابد من ضمنية التعلق مع كونه غير هذا قال في الايضاح ثم تعريف المجاز بدخل فيه
الفاظ كما تقدم ريد ما تقدم من انك تقول اصاحبك خذ هذا الفرس مشيرا الى كتاب بين
يديك وانت تريد ان تقول خذ هذا الكتاب فقاطعت واجيب نارة بان اللفظ لا ينصب
قرينة مانعة عن ارادة الموضوع له ورده الشارح بان اشارته الى الكتاب قرينة مانعة وفيه
انه لو كان هذه قرينة مانعة عن ارادة الموضوع له لم تعد الخطاب ساهايا بل هذه الاشارة

فراية مانعة عن ارادة التلطف به و الفرق بين المانعة عن ارادة التلطف والمانعة عن ارادة المعنى لان المانعة عن ارادة المعنى ان ينقل الذهن منها الى عدم ارادته لالى عدم ارادة التلطف المستتبع لعدم ارادة المعنى من غير ان يلتفت الذهن اليه وتارة بان عبارة الخدمة بان ذكر الكلمة عن قصد ولا قصد في ذكر التلطف واجاب عنه السيد السند بان المراد بالمانع ليس ما يكون سهوا من اللسان بل ما يكون خطأ في اللغة صادرا عن قصد وفيه انه قوله كما تقدم يتأدى ان مراده ما هو سهو نعم لو كان المراد ذلك لم ان الالاط لا ينصب قرينة كما ذكره الشارح لكن يمكن المناقشة في عدم كون هذا الالاط حقيقة لانه يحتمل ان يكون المراد بتعريف الحقيقة الكلمة التي استعملت في موضعته في اعتقاد المتكلم غايته ان لا يكون حقيقة صحيحة (وقسم السكاكي (المجاز الغوي) اي المجاز بالمعنى الذي سبق (الى الاستعارة وغيرها) ولم يرد انه قسمها اليهما صريحا بل انه ذكر ما يحصل منه هذه القسمة لانه قسمته الى خال عن الممانعة ومتضمن لها وقسم المتضمن لها الى الاستعارة وغيرها ومن الذين انه يستفاد منه ان المجاز المطلق استعارة وغيرها (وعرف الاستعارة بان تذكر احد طرفي التشبيه) اي لفظا احد طرفي التشبيه بقرينة قوله (وتريده الاخر) ذلك ان تريده بمعنى الاخر فتأمل (مدعى دخول التشبيه في جنس التشبيه) لجعل الاستعارة قسمين احدهما التشبيه المراد به التشبيه وثانيهما التشبيه المراد به التشبيه ومع ذلك جعل المستعار منه مطلقا للتشبيه به حيث قال ويسمى التشبيه سواء كان هو المذكور او المتروك مستعارا منه واسم مستعارا اما في صورة ارادة التشبيه بالتشبيه فظاهر حيث استعمل من التشبيه اسم التشبيه واما في صورة ارادة التشبيه بالتشبيه فينبادر ان يكون المستعار منه التشبيه لكنه اعتبر في اطلاق المستعار منه استعارة لازمة للتشبيه في انظار المتنبه جعل المستعار منه السبع مع انه اراد بالنية السبع لانه استعمل من السبع الاظفار للنية ولما خفي هذا ظن به انه خالف نفسه في هذا المقام حيث جعل الاستعارة بالكنائية منها السبع ولذا جعل التشبيه مستعارا منه لكن في جعل اسم التشبيه مستعارا مخالفة بوجه الاستعارة بالكنائية المشبه الا ان يقال اراد ان المشبه به نفسه سواء كان المذكور كافي الاستعارة بالكنائية او المتروك كافي الاستعارة المصروفة سمي مستعارا منه لما عرفت بالتفصيل واسم المذكور مستعارا كما هو المتبادر منه ومن ترك التسمية فيه بين المذكور والمتروك ومما يوهن كلامه في هذا المقام انه جعل الاستعارة بالكنائية الاظفار حيث بين في استحقاقه اسم الاستعارة كون الاظفار مستعارا ويمكن دفعه بانه جعل التشبيه مستحقا لاسم الاستعارة لاستلزامها استعارة الاظفار وقد انكشف لك بما ذكرنا ان زعم القوم انه وقع منه خطأ عظيم في تحق في الاستعارة بالكنائية واضطراب في كلامه ليس بوارد نعم يجده انه كيف يكون النية مجازا وسعي ما يتعاقب به ان شاء الله تعالى (وسمها) اي السكاكي الاستعارة (الى المصريح بها والمكنى عنها) يعني بالمصريح بها ان يكون المذكور من طرفي التشبيه (هو التشبيه وجعل منها حقيقة) سواء كان على سبيل القطع والاحتمال (وتشبيهية) كذلك وانما يقل قسمها اليهما مع انه قال والمصريح بها ينقسم الى حقيقة وتخييلية فتقسما وما قال الشارح المحقق انه لا يقل وقسمها اليهما لانه اراد بالتحقيقية والتخييلية ما يكون على القطع كالتبادر الى الفهم وهو ينقسم اليهما بل اليهما والمحملة للتحقيق والتخييل كما مر في بيت زهير ليس بشي لان الظاهر من قوله (وغير الحقيقة بما مر) اي ما يكون المشبه حقيقة احسا او عقلا بالتحقيقية السابقة والمفسر بما مر مطلقا بالتحقيقية لا التخييلية على القطع (وعند التمثيل) اي الاستعارة التخييلية وقد عرفت انها قد يسمى التمثيل مطلقا كما يسمى التمثيل على سبيل الاستعارة

فلا وجه للتقدير على سبيل الاستعارة كما يوهنه تقرير الشارح (منها) اي من الحقيقة حيث قال في قسم الاستعارة المصريح بها الحقيقة مع القطع ومن الامثلة استعارة وصف احدي صورتين متعارضتين من امور لوصف صورة اخرى ومن الذين انه لا اختصاص للتمثيل بالحقيقة الامانع من تشبيه صورة مربية من امور وهمية بصورة حقيقة كما كان يترفع من الخيال الملتزمة من امور متعددة صورة ويتوهم مثلها للنية فكاه ذكره في الحقيقة على سبيل القطع واعتمد على التنبه منه على مثله في الحقيقة على الاحتمال وفي التخييلية (ورد به) اي التمثيل (مستلزم للتركيب المتألفي للأفراد) فلا يصح عده من الاستعارة التي هي قسم من اقسام المجاز المفرد واللازم كون مابين الشيئين تدرجا نحوه واجيب عنه بوجوه اولها ما عدا ثامنا واختاره الشارح المحقق والسيد السند وهو منع عدم صحة عده من الاستعارة التي هي قسم من المجاز المفرد لان المعدود من قسم الشيئين لا يجب ان يكون معدودا منه لان قسم الشيئين قد يكون اعم منه من وجه وفيه الحيوان اما ايض او غيره والا ايض اعم من الحيوان لا يقال هذه مساحضة والقسم الايض الحيوان فالاعم من وجهه قيد القسم لا القسم لاننا نقول فليكن تقسيم السكاكي ايضا من هذا القبيل وثانيها ما اختاره ايضا الشارح وهو ان ما قسمه السكاكي من المجاز ليس ما عرفت وان وقع تقسيمه عقيب التمر بفيل المجاز المعنى الاعم منه بقرينة انه جعل من اقسامه المجاز العقلي والمجاز الراجع الى حكم الكلمة وهما لا يدخلان في المجاز المعرف بالكلمة المستعملة في غير ما وضعت له اما الاول فظاهر واما الثاني فلا لانه اما نفس الاعراب فهو ليس بكلمة واما الكلمة باعتبار الاعراب فهي غير مستعملة في غير ما وضعت له وفيه انه قال المجاز عند السلف قسمان لغوي وهو ما تقدم ويسمى مجازا في المفرد وعقلي ويسمى مجازا في الجملة وينقسم للغوي قسمين راجع الى معنى الكلمة وراجع الى حكمها في الكلام والراجع الى معنى الكلمة قسمان خال عن الفائدة ومتضمن لها والمتضمن للفائدة قسمان خال عن الممانعة والتشبيه ومتضمن لها وانه يسمى الاستعارة فالمجاز المقسم وان كان اعم يجعل المجاز العقلي قسمين لكن المنقسم الى الاستعارة وغيرها المجاز اللغوي بالمعنى المتقدم فلا يقع في منع كون الاستعارة عنده قسمين من المجاز المفرد وكون المقسم في هذا التقسيم المجاز الاعم لا يقال لا بد من جعل المجاز اللغوي في تقسيمه حيث قال واللغوي قسمان اعم من المجاز اللغوي الذي جعله قسما للمعاني العقلية والالام يصح جعل المجاز الراجع الى حكم الكلمة قسمين فالمراد به ما يطلق عليه المجاز لاننا نقول هذا مع كونه نكالا في غاية السجاجة برده ان ما يطلق عليه المجاز لا ينحصر في المجاز الراجع الى معنى الكلمة والراجع الى حكمها والالام تكن الاستعارة اعم من المجاز المفرد فالوجه ان يقال المقسم هو المجاز اللغوي بمعنى تقدم وجعل الراجع الى حكم الكلمة قسمين لانه يكون ملحقا به على ما صرح به السكاكي نفسه بعد ذلك في بحث المجاز ومثلهما الراجع الى حكم الكلمة حيث قال ورأى في هذا النوع ان يعد ملحقا بالمجاز ومثلهما لانه لا يشترط كونهما في التشبيه لاشترائهما في التشبيه عن الاصل الى غير الاصل لان يعد مجازا وبسبب هذا الماذكر اشد شاملا له ولكن العهد في ذلك على السالف رحيم الله وثالثها ان المجاز المعرف شامل للتركيب والمراد بالكلمة هو اللفظ الموضوع مطلقا لومنه قواهم كلمة الله ورد الشارح بان الكلمة في هذا المعنى مجاز في اصطلاح العربية فلا يصح من غير قرينة سيما في التعريف مع انه صرح بان المقسم الى الاستعارة وغيرها والمجاز المفرد حيث قسم اليهما المجاز اللغوي الذي عينه بقوله وهو ما تقدم ويسمى

بجاء في المفرد فقوله وهو ما تقدم وان لم يكن صريحا في ان المقسم المجاز المفرد بناء على
 تعميم الكلمة لكن قوله وبسعى مجازا في المفرد نص فيه بل نص في انه لا يصح تعميم الكلمة
 أي سلمنا صحة تعريف المجاز بالكلمة بهذا المعنى اما لان عبارة المفتاح غير مصونة عن التعقيد
 واما لان القرينة قامت على هذه الارادة حيث قسم الى اقسام هي مركبات وسماته
 لم يصرح بان المقسم الى الاستعارة وغيرها هو المجاز المفرد بناء على ان التسمية بالمجاز في المفرد
 يصح ان يكون بناء على الاغلب لكننا نقول بعدما اراد بالكلمة ما يعم المفرد والمركب فان اراد
 بالوضع الوضع بالشخص لا يدخل المركب من الحقائق في تعريف الحقيقة ومن المجازات
 في تعريف المجاز لانه وان يصدق عليه ان الكلمة المستعملة في غير ما هي موضوعه لانه
 لا يصدق انها الكلمة المستعملة في غير ما هي موضوعه في اصطلاح به الخطاب لانه
 لا وضع لها فضلا عن الوضع في اصطلاح به الخطاب حتى يتحقق عن غير الموضوع له
 في اصطلاح به الخطاب وان اراد ما هو اعم من الشخصي والتوحي فقد دخل المجاز
 في تعريف الحقيقة لانه موضوع باراء المعنى المجازي وضعنا نوعيا على ما بين في الاصول
 هذا لام الشارح مع نهاية تحريره وتوضيحه وفيه نظر اما اول فلان قوله مع انه قد
 صرح بان المقسم الى الاستعارة وغيرها هو المجاز في المفرد في ما ذكره في جوابه الثاني
 اذ مورد القسم ليس المجاز المفرد اللهم الا ان يقال لم يجعل الشارح المقسم المجاز المفرد
 لجملة المجاز الاقوى المقسم الى الراجع الى معنى الكلمة والى الراجع الى حكمها غير المجاز
 الاقوى المسمى بالمجاز في المفرد وهذا الجيب لا يتكلف بجمعها متعارفين بل يجعل المجاز
 المعروف اعم ويؤهم انه يتدفق الاشكال فرد توهمه بان السكاكي صرح بان المقسم المجاز
 المفرد بناء على كون المجاز الاقوى المقسم والقسم واحدا في زعمه لا ينافي الحكم بان المقسم ليس
 المجاز المفرد بناء على ارتكاب التكلف والحكم بان المقسم والقسم متعارفان واما ثانيا فلاننا نختار
 شفا ثالثا ونقول اراد بالوضع الوضع بلا قرينة سواء كان متضمنا او نوعيا ولم يبين
 في الاصول ان المجاز موضوع بهذا المعنى والحاصل ان للوضع معنيين خاص وهو الثمين
 للمعنى بلا قرينة وهو المشهور والقسم الى الحقيقة والمجاز اليه يدور وعام هو التعيين للمعنى
 ويدخل فيه تعيين المجاز فليكن هذا على ذكر منك يجيبك عن كثير من المراتق واما ثالثا
 فلان هذا الاعتراض يلزم على المصنف ايضا لانه فرع الاعتراف بالحقيقة والمجاز المركب
 فاذا عرف مطلق الحقيقة والمجاز واخذ الوضع في تعريفها يقال ان اراد بالوضع الوضع
 بالشخص الى اخر ما ذكر والحاصل ان هذا الاعتراض لا يرد على جعل الاستعارة التمثيلية
 قسما للمجاز المفرد بل على جمعه قسما للمجاز فكما يبطله هذا الجواب يبطله الجواب
 الذي اختاره الشارح وغيره ورايهما ان اضافة الكلمة الى شيء او تعييدها واقتزائها بالف
 شيء لا يخرجها عن ان يكون كلمة فالاستعارة ههنا هو التقديم المضاف الى الرجل المقرنة
 تأخير اخرى والمستعارة هو التردد فهو كلمة مستعملة في غير ما وضعت له قال الشارح
 وهذا في غاية السقوط وان كان ممن هو في غاية الحذافة والاستهارة للقطع بان لفظ تقدم
 في قولنا تقدم رجلا وتؤخر اخرى مستعمل في معناه الاصل والمجاز انما هو في استعمال
 هذا الكلام في غير معناه الاصل اعني صورة تردد من يقوم لذهب فتارة يريد الذهاب
 فيقدم رجلا وتؤخر اخرى وهذا ظاهر عند من له مسكة في علم البيان وخامسها
 وهو اسقط من الرابع وهو ان المراد بقول السكاكي ومن الامثلة استعارة وصف احدى
 صورتين متعارضتين من امور لوصف الاخرى ومن امثال الاستعارة ونظائرها فلا يلزم

كونه استعارة والاستعارة المستعملة في بيانه من قبيل اللفظ وسادسها ان التمثيل
 يستلزم التركيب لانه استعارة مبنية على التشبيه التمثيلي والتشبيه التمثيلي قد يكون طرفاه
 مفردين كما في قوله تعالى مثلهم كمثل الذي استوقد نارا فاذا نزل فيه التشبيه الى الاستعارة
 صار استعارة تمثيلية مفردة ولا يخفى ان هذا المنع لا يضر المصنف لانه يكفيه كون التمثيل
 مركبا ولا يتوقف رد عدد التمثيل من الاستعارة على استلزامه التركيب لا نقول فليكن التمثيل
 معدودا منها لا بماهية بل ببعض اقسامه أي المفرد لانا نقول عد السكاكي التمثيل من الاستعارة
 على استلزامه التركيب مطلقا حيث مثل تلك الاستعارة المعدودة بآراء تقدم رجلا وتؤخر
 اخرى على انه يمكن تحريك عبارة المصنف على وجه يتدفق عنه هذا المنع بان يقال مراده
 باستلزام التمثيل التركيب استلزام قسم التمثيل للتركيب بمعنى ان هذا القسم لا يتفك عن فرد
 مركب وبهذا ظهر ضعف ما ذكره الشارح رحمه الله حيث قال وفيه نظر لانه لو ثبت
 ان مثل هذا المشبه يقع استعارة تمثيلية فهذا انما يصلح رد كلام المصنف لا لاصلاح
 كلام السكاكي لانه قد عد من الاستعارة الحقيقية مثل قولنا اراك تقدم رجلا وتؤخر
 اخرى ولا شك انه ليس معاصر عن المشبه بمفرد ولا مجاز في مفرد من مفرداته بل في نفس
 الكلام حيث لم يستعمل في معناه الاصل على ان المنع المشار اليه بقوله لو ثبت ان مثل
 هذا المشبه يقع استعارة تمثيلية منع للسند وقوله لا مجاز في مفرد من مفرداته بل في نفس
 الكلام لا يخلو عن خلل والمجاز نفس الكلام لا فيه فالصحيح لا يجوز في مفرد من مفرداته
 بل في نفس الكلام واعلم ان ملخص هذا الجواب والجواب الرابع واحد لانه ايضا منع استلزام
 التمثيل التركيب لكن بسند ان لا تركيب في تمثيل حتى قولنا اراك تقدم رجلا وتؤخر
 اخرى الا انه اومر كان نافعا بخلاف المنع بهذا السند كما عرفت والسيد السند
 اثبت استلزام التمثيل التركيب بالنقل اولا من المفتاح حيث قال ومن الامثلة استعارة
 وصف احدى صورتين متعارضتين من امور لوصف الاخرى وهذا الذي نسميه تمثيلا
 على سبيل الاستعارة فقد صرح بكون الاستعارة منه والمستعارة له مركبين ورد بان الصورة
 المترعة لا يستدعي الاعتماد ابتداء عنها ولا يقتضي الدلالة عليها لفظا مركبا فليغير
 عن الصورة المترعة بمفرد مثل المثل واجاب بان دلالة المفرد اجالية لا يلفظ النفس الى المتعدد
 المضمرة في مفهومه قصد افلا يدور العقل على انتزاع الصورة منها ولو فصله العقل بعد فهمه
 اجالا لم يبق مدلول اللفظ المفرد وفيه ان استعارة اللفظ الدال على الهيئة المترعة لهيئة مترعة
 اخرى لا يجب ان يكون من الهيئة المفصلة لهيئة مفصلة بل لا يكون الالهية مجتمعة وربما يكون
 من هيئة مجتمعة اذا كان اللفظ مفردا الا ان ذلك الاجمال لقراءة تفصيل الهيئة يحضر
 تفصيلها ويجعله العقل وسيلة تفصيلها ولذلك يكون هذه الاستعارة شرف وفضل
 وبيان انه لا يكون الالهية مجتمعة ان استعارة تقدم رجلا وتؤخر اخرى من هيئة التردد
 في الذهاب تفصيلا لانقسامه من الفاظ متعددة ينقل من كل منها الى جزء من الهيئة
 لكن لهيئة التردد في جواب الاستفتاء اجالا اذهيئة التردد في فهم من جميع هذه الجملة
 من حيث هو جميع من غير تفصيل الفاظها على قدر تفصيل اجزاء الهيئة فاجزاء الجملة بالنسبة
 الى الهيئة المستعار لها كالحروف التي في المفرد واثبت ذلك الاستلزام ثانيا بالاستدلال
 بان معنى الاستعارة التمثيلية على التشبيه التمثيلي وهو لا يكون الا بين طرفين مركبين وذلك
 لانه عرف بما يكون وجهه مترعا عن متعدد والتبادر منه الانتزاع عن متعدد وهو غير اجزائه
 والاقيل ما وجهه مؤلف او مركب من متعدد وحل التعريفات على ما يتبادر واجيب

ما لم يصرف عنه صارف فلا بد ان يكون كل من طرفيه مركبا وفيه ان صرف التعريف عن الظاهر ليس باصعب من تأويل الحكم بكون الطرفين في قوله تعالى مثلهم كمثل اليهود مفردين وجعله حكما على سبيل التوسع وجعل ادخال الكاف عليه مبنيا على المساعدة لاتحاده مع المشبه به كاذهـ البهـ لحفظ ظاهر عبارة التعريف على ان اختيار الانزعاع على التأليف لا يجب ان يكون لخروج المترع عنه عن المترع بل للتبني على ان المترع هو التركيب الاعتباري لا التركيب الحقيقي الثابت مع قطع النظر عن احتمال العقل وتصرفه فالانزعاع لا يتبادر منه الا التركيب الاعتباري لا خروج المترع عنه ولو سلم فلا يستدعي ذلك الاكون متعدد متحققا في الطرف لا تركيبه المتأني للأفراد كما حققناه لك على وجه اعتناك عن يانه هنا فان قلت قد جوز صاحب الكشاف في قوله تعالى مثلهم كمثل الذي استوفد نارا الآية ان يكون تشبيهات مفرقة وان يكون تشبيها واحدا مركبا ولا مربية في ان لا فرق بين المركب والمفرق الا بان العقل يجعل التعدد امر او احدا مأخوذا من حيث الاجتماع في المركب ويعتبر واحدا مشبها بواحد فواحد بواحد في المفرق فكما لا بد في المفرق من اعتبار الفاظ منوية في الطرف وان لم يكن مقدرة في نظم الكلام لا بد في المركب فلا يكون الطرف الذي هو الهبة المركبة مدلول اللفظ المفرد قلت من نحو بر التركيب والتفريق في جملة واحدة لا يجب ان يعتبر في التركيب ما يعتبر في التفريق فليكن من جملة فضل التركيب على التفريق غناء التركيب عن تقدير اللفظ دون التفريق على ان في احتياج التفريق ايضا نظرا لم لا يجوز ان يكن في التشبيهات المفرقة تخيل مفهوم المفرد واعتبار التشبيه بين جزء منه او شيء وقد فرغ السيد السند الثاني بين الاستعارة البعية والتبني لانه يمتزج في المصادر ومنعلاقات الطرف في التبني ووجوب افراده في الاستعارة البعية والتبني لانه يمتزج في المصادر ومنعلاقات الحروف ابتداء وكلها مفردات وشتم على الشارح في جملة كلمة على في قوله تعالى اولئك على هدى من ربهم استعارة بعية وتبنيلا ومتابعته ظاهر عبارة الكشاف وقد وقع بينهما مناظرة فيه واظن في هذا المقام غاية الاطراب ولم يكن لتاخره يتهلق بايراد ما عر ضاعته وان كان لنا فيما ذكره مباحث لكن نقول لا التباس على ذوي الاحساس بعد قياس البناء على الاساس فتبصر بالصيرة والبصر واستعد بالله في المزالق عن ان يكون في بر من سرى لاحور وما شعر (وفسر) السكاكي (التخيلية بما) اي استعارة (لا تحقق لعنا حسا ولا عقلا) فلا يرد القول ونظائره فانه ليس معناه الا امرا وهما لانه لم يدخل تحت المراد بكلمة ما ولما كان ما لا تحقق له مناه حسا ولا عقلا شاملا لما يتهلق به توهم ايضا اضرب عنه بقوله (بل هو) اي معناه (صورة) اي ذو صورة فان الصورة جاءت بهذا المعنى ايضا (وهمية) اخترعها التخيلة باعمال الوهم اياها فان للانسان قوة لها تركيب المتفرقات وتفرق المركبات اذا استعملها العقل يسمى مفكرة واذا استعملها الوهم يسمى تخيلة ولما كان حصول هذا المعنى المستعار له باعتبار افعال بالوهم اياها سميت استعارة تخيلية ومن لم يعرفه قال المناسب حينئذ ان نسمي وهمية وعد السحبة تخيلية من امارات نصف السكاكي في تفسيره وانما وصف الوهمية بقوله (محضة) اي لا يشوبها شيء من التحقق العقلي او الحسي للفرق بينه وبين اعتبار السلف فان اظفار النبي عندهم امر محقق شبه توهم الثبوت للنبي فهناك اختلاط توهم وتحقق بخلاف ما اعتبره فانه امر وهمي محض لا تحقق له لا باعتبار ذاته ولا باعتبار ثبوته وصرح باللفظ في قوله (كأنه اظفار) اعلم انما يتجلى ما هو في تحقيقه من التخيلية حتى لو حذف اللفظ وقال

ما هو في تحقيقه من التخيلية
نسخه

كـ الاظفار لـ بما سبق الوهم الى جعله مثلا للصورة الوهمية اول ما يسبق الوهم الى تمثيلها باثبات الاظفار للنبي كـ كما اشهر (في قول الهذلي) اي المعهود الذي سبق (فانه لما شبه النبي بالسبع في الاغتبال اخذ الوهم) باعمال التخيلة (في تصورها) اي النبي (بصورته) اي السبع (واختراع) مثل (اوازمه) بحسب الصورة لا بحسب الحقيقة فان الاظفار لا تنلزم حقيقة السبع قال في المفتاح وفي الايضاح فيثبت ما يلزم صورته (لها) اي للنبي (فاخترع لها مثل صورة الاظفار ثم اطلق عليه) لفظ (الاظفار) اي مثل المصور بصورتها لانها من اوازم السبع لا يكمل الاغتبال فيها الا بهاعلى ما حققه المص سابقا ولا يتقوم الاغتبال الا بها على ما ذكره المفتاح ووافقه في الايضاح هنا ولم يتعرض له اعتمادا على ما سبق من تحقيقه فصرفه هذا صادق على افظ مستعمل في صورة وهمية محضة من غير ان يجعل قرينة الاستعارة بالكناية فلا تنلزم الاستعارة بالكناية بخلاف تفسير السلف فانها لا تنفك عندهم عن الاستعارة بالكناية وقد صرح به حيث مثل للتخيلية باظفار النبي المشبهة بالسبع والسلف اما ان ينكروا المثال ويجعلوه مصنوعا او يجعلوا الاظفار ترشيعا للتشبيه لاستعارة تخيلية وقد صرح في فصل بيان جهات حسن الاستعارة ايضا به حيث قال التخيلية فلما يحسن الحسن البالغ بدون الاستعارة بالكناية وذلك استهجن في قول الطائي لا تنفي هذا بر يد قول ابي تمام * لانسفي ماء الملام قاتني * صب قد استعذبت ماء بكائي * ويريد بالاستهجان ما نقل ان بعض اصحاب الطائي بعث اليه فارورة وقال ابعت لنا فيها ماء الملام فقال في جوابه ابعت لنا من جناح الذل حتى نبعثك من ماء الملام يعني انما وقع مني مثل واخفض لهما جناح الذل ولم يلتفت الى ما ذكره في الجواب وجعل الاستهجان يمكن لان الآية ابست من قبيـل ماء الملام حتى يذب عنه الملام لان الطائر عند اشفاقه ونعطفه على اولاده يخفض جناحه ويلقيه على الارض وكذا عند تعب ووهنه والانسان عند تواضعه يطأطي من رأسه ويخفض من بدنه فشبّه ذله وتواضعه باحدى حالات الطائر على طريقة الاستعارة بالكناية ويضاف اليها الجناح قرينة لها فانها من الامور الملاية للحالة المشبه بها واستبعد المصنف وجودها بدون الكناية جدا اذ لا يوجد له مثال في كلام البلغاء وقال قول الطائي ليس فيه دليل على وقوعه لجواز ان يكون ابو تمام شبه الملام بظرف الشراب لاشتراكه على ما يكرهه الملووم كما ان الطرف قد يشتمل على ما يكرهه الشارب لبشاعته وممراته فتكون التخيلية في قوله تامة لانه لا يكتفي عنها او يملك نفسه لان اللوم قد يسكن حرارة القرام كـ كما ان الماء يسكن غليل الادمم فيكون تشبيها على حد لجين الماء فيما لا استعارة والاستهجان على الوجهين لانه كان ينبغي ان يشبه بظرف شراب مـ كـ كـ او بشراب مـ كـ كـ هذا كلامه يعني تشبيهه بمطلق الطرف او بمطلق الماء ليس على ما ينبغي وليس المراد ان عبارته لا تنفي بما قصده من التشبيه بظرف شراب مـ كـ كـ على ما بينه الشارح لانه خلاف عبارته ويمكن ان يقال المقام قرينة على ارادة تشبيهه بالطرف المـ كـ كـ او الماء المـ كـ كـ فلا استهجان على انا لا نسلم ان التشبيه بالمـ كـ كـ لجواز ان يقول للآثم فلائم على سبيل المجازاة اتي لاستعذب الملام مع عذوبته وانما استعذب ماء بكائي فاحفظ ماء ملائم فلا تنضبه (وفيه) اي في تفسيره التخيلية (تصف) وخروج عن الطريق لما فيه من اعتبارات لاحاجة اليها وقد عرفت وجه الحاجة على اوضح بيان واقمه فتذكر (وبخالف) عطف على تصف وتأويل المصدر لتقدير ان فهو منصوب والمعنى فيه تصف وبخالفه (تفسير غيره لها يجعل الشيء للشيء) ولا ينبغي انه يصدق على كل مجاز على

فلذا قيد في الايضاح بقوله جعل اللبيد للشمال بدا وكأنه جعل اللام للعهد اي جعل
الشيء الذي هو لازم المشبه للشيء الذي هو المشبه ولك ان تعطفه على قوله وفيه تعسف
عطف فعلية على اسمية وبالجملة يريد ان تفسيره مع كونه تعسفا غير موثوق به عقلا غير
موثوق به نقلا لانه يخالف تفسير غيره في انه يقتضي كون الاظفار مستعملة في صورة وهمية
وتفسير غيره يقتضي كونها حقيقة على ما عرفت ومخالفة القوم فيما الحق معهم بلا شبهة
جسارة فيه خسارة فلا يرد ما ذكره الشارح المحقق في المختصر ان صاحب القناع في هذا
الفن خصوصا في مثل هذه الاعتبارات ليس بصدد التقليد بغيره حتى يعترض عليه بان
ما ذكره يخالف لما ذكره غيره لان مقصود المصنف ان ما ذكره من يفجد المخالفة مقتضى
العقل وما ذهب اليه القوم باجمهم (و يقتضي) ما ذكره السكاكي (ان يكون الترشيح تخيلية
للزوم مثل ما ذكره) في التخييلية من انه لما شبه المنية بالسبع في الاعتقال اخذ الوهم في تصويرها
بصورته واختراع لوازمه لها (فيه) اي في الترشيح لانه ايضا اثبات ما اخترعه الوهم
من لوازم المشبه به للمشبه بعد تصوره بصورته كما يقتضيه التشبيه فاما ان يلزمه فليزعم مزيد
تعسف ومخالفة للغير واما ان يوافق فيه غيره فليزعم الحكم وما ذكرنا اقوى مما ذكره الشارح انه
يلزم ان يكون الترشيح تخيلية مع انه ذكر صاحب الكشف في قوله تعالى واعصموا بحبل الله
جميعا ما يدل على ان الترشيح ليس من الاستعارة حيث قال انه يجوز ان يكون الحبل استعارة
للعهد والاعتصام استعارة للوثوق بالعهد او هو ترشيح هذا يريد بقوله ليس من الاستعارة انه
ليس بجميع افرادها منها بل ربما يفارقها فانه دل على ان الترشيح متحقق بدون الاستعارة
سواء كان المراد بقوله او هو ترشيح بدون استعارة او كان المراد بقوله او هو ترشيح على إطلاقه
فلا يرد على الشارح ما ذكره السيد السند انه يجوز ان يكون المراد بقوله او هو ترشيح فقط
فلا ينافي تحقق الترشيح مع الاستعارة او هو ترشيح مع الاستعارة بل يجوز كما جوزه صاحب
الكشف بل الشارح نفسه ايضا في شرح الكشف فان الاعتصام مع كونه استعارة للوثوق
بالعهد ترشيح لاستعارة الحبل للعهد فان التعبير عن لازم العهد بعبارة هي حقيقة في لازم الحبل
ترشيح ووجه كون ما ذكرنا اقوى انه لا يلزمه على ما ذكره الا بمخالفته للكشاف لكن ما ذكره
وفق بغير الايضاح واجاب الشارح عن هذا الاعتراض بان الامر الذي هو من خواص
المشبهه لما قرن في التخييلية بالمشبه كالمنية مثلا جلنساء على المجاز وجعلناه عبارة عن امر
موهوم يمكن اثباته للمشبه وفي الترشيح لما قرن بلفظ المشبهه لم يحتاج الى ذلك لانه جعل
المشبهه هو هذا المعنى مع لوازمه فاذا قلنا رأيت اسدا يقترب افرانه ورأيت بحرا يتلاطم
امواجه فالمشبهه به هو الاسد الموصوف بالافتراض الحقيقي والبحر الموصوف بالتلاطم
الحقيقي بخلاف اظفار المنية فانها مجاز عن الصورة الوهمية لتصح اضافتها الى المنية هذا
ومخلصه ان حفظ ظاهر اثبات لوازم المشبهه للمشبهه يدعو الى جعل الدال على اللازم
استعارة لما يصح اثباته للمشبهه ولا يحتاج الى تجاوز في ذلك الاثبات وليس هذا الداعي
في الترشيح لانه اثبت للمشبهه به فلا وجه لجعله مجاز اتم اورد على نفسه انه يلزم حينئذ
ان لا يكون الترشيح خارجا عن الاستعارة زائدا عليها واجاب عنه بانه فرق بين المقيد
المجموع والمشبهه به هو الموصوف والصفة خارجة عنه لا المجموع المركب منهما
وايضاً معنى زيادة ان الاستعارة تامة بدونها واورد عليه السيد السند بان هذا
الفرق لا ينفع لان المشبهه اذا كان هو المقيد لوصف كان ذلك الوصف من تنه
ولا يتم ذلك التشبيه الا بملاحظته فلا يكون ذكر الوصف تقويته وتزينة للبالغة المستفادة

ومحصله نسخة

من التشبيه ولا منبأ على تناسبه فلا يكون ترشيحا اصلا وايضا اذا كان المشبه به
هو المقيد به من حيث هو مقيد فلا بد ان يستعار منه ما يدل عليه من حيث هو كذلك
فلا تتم تلك الاستعارة بدون ذلك القيد وهذا وايضا يرد على الشارح ان مثل ادى
اسد شاكي السلاح مقذفه ليد اظفاره لم تقم لاشك ان شاكي السلاح فيه اثبت
للمشبهه بالمشبهه وليس من تنه المشبهه به فيكون قوله مقذف وقوله ليد كقوله شاكي السلاح
مثبتين للمشبهه بالمشبهه به فلا بد من مجوز في الاثبات او في الثبوت وان الترشيح كما يكون
في الاستعارة المصروفة يكون في المكنى عنها وهو في الاستعارة بالكتابة لم يقرن المشبهه به
ويمكن ان يفرق بين التخييلية والترشيح بان التخييلية لو حصل على حقيقتها لا يثبت الحكم
المقصود في الكلام للمكنى عنها كما عرفت بخلاف المصروفة فان قولنا جاءني اسد له ليد او
اثبت فيه الابد الحقيقي للاسد المنعزل في الرجل انشجاع مجازا لم يمنع عن اثبات المجي
الاسد فان ماله جاءني رجل شجاع لما شبه به ليد لكنه لا يتم في قوله تعالى واعصموا بحبل الله
جميعا فانه لو اريد الامر بالاعتصام الحق في لغات ما قصد بيانه للعهد فلا بد من جعل
الاعتصام استعارة لما ثبت العهد (وعني) اي اراد السكاكي (بالكنى عنها ان يكون الطرف
المذكور هو المشبهه) على وجه خاص اشار اليه بقوله (على ان المراد بالنية) في قوله واذا المنية
اثبت اظفاره (هو السبع بادعاء السبعية لها) وانكار ان يكون شيا غير السبع
(بقرينة اضافة الاظفار) التي هي من خواص السبع (اليها) اي الى النية فقوله على
ان المراد بالنية بقيد ان المشبهه المذكور يجب ان يراد به المشبهه فلا حاجة الى قيد قوله ان يكون
الطرف المذكور هو المشبهه بقولك ويراد به المشبهه بغير الاستعارة المكنى عنها عند
السكاكي عنهما عند المصنف كما فعله الشارح المحقق وقوله بقرينة اضافة الاظفار اليها
لوحل على ان القرينة للاستعارة بالكتابة اتمامها اضافة خاصة للمشبهه الى المشبهه افاد
استلزام الاستعارة بالكتابة للتخييلية ولوحل على ان القرينة لها اضافة ما هو موضوع
لما يختص بالمشبهه الى المشبهه لم يبد وكأنه حله المصنف على الاول فادعى فيما بعد
ان الاستعارة بالكتابة منزلة للتخييلية (ورد) اي ما ذكره السكاكي من تعيين الاستعارة
بالكتابة وجعلها قسم من الاستعارة التي هي قسم من المجاز وجعل اضافة الاظفار قرينة
الاستعارة (بان لفظ المشبهه فيها) اي في الاستعارة بالكتابة كلفظ المنية مثلا (مستعمل فيما
وضعت له تحقيقا) فلا يصح تفسير الاستعارة بان يكون الطرف المذكور هو المشبهه ويراد
به المشبهه (والاستعارة ليست كذلك) فلا يصح جعلها قسم منها (واضافة نحو الاظفار
قرينة التشبيه) ولا يدل على اكثر من التشبيه فلا يصح ما ذكره انه قرينة الاستعارة وليس
ضمير رد الى مجرد تفسير الاستعارة بالكتابة كما ظنه الشارح المحقق فانه حينئذ يلقون قوله
والاستعارة ليست كذلك وقوله واضافة نحو الاظفار قرينة التشبيه ويحتاج في دفع
الاخير الى ما ذكره بقوله وهذا كانه جواب سؤال مقدر وهو انه لو اريد بالنية معناها
الحقيقي فامعنى اضافة الاظفار اليها على انه بعد ما عرف ان اضافة الاظفار قرينة
التشبيه اعتبار مثل هذا السؤال بعد وقد بداوا الجهد في دفع هذا الاعتراض وهو لقونه
قاوم عساكر التوجه واكثر ما ذكر ليس الا مجرد التفوه وهكذا يكون سعي المجرة في مقاومة
الاقوياء ولا علينا ان نستوفي البيان فانه من مطارح الاذكياء فنهج من اجاب بان السكاكي
قد ذكر انه كان استعمال المشبهه في المشبهه في الاستعارة المصروفة مبنى على ادعاء
ان المشبهه داخل تحت جنس المشبهه وبذلك لا يصير المشبهه داخلا تحته حتى يتناقض هذا

يستفاد نسخة

يقرن نسخة

الادعاء نصب القرينة على ان المراد بالشبهه ليس ما وضع له اذلا متافاة بين الادعاء والاعتراف بان الواقع والتحقيق خلافه كذلك استعمال الميت في الموت بادعاء السبع مبنى على دعوى البرادف بين السبع والميتة حتى يتم ادعاء دخول الميتة تحت السبع يجعل اسمائه قسمين متعارف وغير متعارف ولا يكون التعبير عنه بالميتة منافضا لهذا الادعاء ولا يخفى ان استعمال الميتة في الموت بعد كونها مرادفة للسبع استعمال في غير ما وضعته ومن البين انه ليس بشئ اذ الموت ما وضع له الميتة تحقفا ولا يخرج بدعوى انها مرادفة للسبع عن كونها موضوعا للموت تحقفا فكيف والسكالي مصرح في اثناء البيان بان ثبوت الشئ ادعاء لا يناق في حقيقته ولهذا لم ينافض نصب القرينة على ان المراد غير الموضوع له مع دعوى ان المراد داخل تحت الموضوع له فان قلت ما ذكره السكالي لا يتم لان الادعاء ان الميتة داخل تحت السبع يجعل افراد السبع قسمين متعارف وغير متعارف لا يناسب دعوى الترادف بين السبع والميتة بل يستدعي كون السبع اعم قلت ليس الدعوى ان جنس الميتة من افراد السبع بل ان الميتة المخصوصة التي يخبر عنها تحت السبع وحينئذ لا يعد دعوى من الترادف نعم لا يمتنع لك ان ابلغ فيما هو المقصود من الادعاء واوهن مما ذكر ما يجاب به من ان لفظ الميتة بعد جعل مراد فالسبع استعماله في الموت استعمال في ما وضع ادعاء لا تحقفا فلا يكون حقيقة بل مجازا وكذا ما يجاب به من انه لا يمكن انكار ان الميتة مستعملة في المشبه هي به فكون مجازا للظهور انها مستعملة فيما وضعت له تحقفا وفي المشبه هي به ادعاء واجاب الشارح تارة بانا حقيقة هي الكلمة المستعملة فيما وضعت له من حيث هو كذلك والميتة لم تستعمل في الموت من حيث انها موضوع له بل من حيث انه فرد من افراد السبع وزيفه تارة بان لا يستعمل اللفظ في المعنى الا لكونه موضوعا له ولكونه لازما للموضوع له فاستعمالها مجازا ومستعملة في غير ما وضعت له بالتحقيق وتارة في الموت لكونه موضوعا لها وتارة بانها وان خرجت بذلك عن كونها حقيقة لكنهما لم يصح مجازا ومستعملة في غير ما وضعت له بالتحقيق فلا يتبع وتارة بان الاستعارة بالكتابة بالمعنى المصدري هو ذكر المشبه وارادة المشبه والاستعارة بالكتابة التي هي قسم المجاز المشبه به المضمر في الكلام المستعار للمشبه المدلول عليه بذكر لازمه كما صرح به السلف ولما ابي عنه قول السكالي بان الميتة استعارة بالكتابة عن السبع وكذا في اخواته اوله بان معناه ان ذكر الميتة استعارة بالكتابة ولا يخفى ان مقتضى جعل الاستعارة بالكتابة بالمعنى المصدري ذكر المشبه وارادة المشبه به جعل الاستعارة بالكتابة بمعنى المستعار بالكتابة نفس المشبه فهذا بعيد عن الاعتبار جدا واحاب السيد السند بان في المصروفة تصور غير الموضوع له تصويره وفي المكتبة تصور الموضوع له بصورة غيره فقد اعتبر في كل منهما ما خارج عن الموضوع له وما اعتبر فيه الخارج خارج فيكون مجازا كما صرحه وفيه ان اعتبار الخارج ليس فيما استعمل الاستعارة بالكتابة فيه بل انما استعملت فيما وضعت له وجاء الخارج من اضافة لازم المشبهه هي به وقد جرتي سماع هذه الاصوات على ان ترتفت فيما بينهم بان المنقسم الى الاستعارة بالكتابة والاستعارة المصروفة استعارة وهي قسم المجاز بل ما يطلق عليها الاستعارة فلتنكح الاستعارة بالكتابة حقيقة وهذا التقسيم منه كتقسيمه للمجاز الى المجاز العقلي والمجاز القوي بعد تعريفه المجاز بالكتابة المستعملة في غير ما وضعت له بالتحقيق في اصطلاح به الخطاب ولا شبهة ان المنقسم ما يطلق عليه المجاز لا المجاز لمعنى عرف حيث عرف فتأمل (واختار) السكالي (رد التبعة

الى المكتبي عنها على نحو قوله اي قول السكالي (في الميتة واطفارها) حيث جعل الميتة استعارة بالكتابة واطفارها الاظفار المستعارة للصورة الوهمية الشبيهة بالاطفار قرينتها لا يجعل التبعة مكتبا عنها (بل يجعل قرينتها) اي قرينة التبعة (مكتبا عنها) وجعل (التبعة قرينتها) في قوائمه اذ كانت الحال بكذا جعل الحال الذي جعله القوم قرينة التبعة استعارة بالكتابة باستعماله في متكلم ادعاء ويجعل اثبات النطق الذي هو من لوازم المتكلم قرينة تلك الاستعارة لكن في كون ذلك مختار السكالي نظرا لانه قال في آخر بحث الاستعارة التبعة هذا ما يمكن من تلخيص كلام الاصحاب في هذا الفصل ولو انهم جعلوا قسم الاستعارة التبعة من قسم الاستعارة بالكتابة بان قلبوا فعملوا في قولهم نطق الحال بكذا الحال التي ذكروها عندهم قرينة الاستعارة بالتصريح استعارة بالكتابة عن المتكلم بوساطة المتابعة في التشبيه على مقتضى المقام وجعلوا نسبة النطق اليه قرينة الاستعارة كما تراهم في قوله واذا الميتة انشئت اظفارها يجعلون الميتة استعارة بالكتابة عن السبع ويجعلون اثبات الاظفار لها قرينة الاستعارة لكن اقرب الى الضبط فتدبر هذا كلامه وهو صريح في انه رد الاستعارة التبعة الى المكتبة على قاعدة القوم فحينئذ لا حاجة له الى استعارة قرينة المكتبة الشئ حتى تبقى التبعة مع ذلك بحالها ولا يتقلل الاقسام بهذا فلا يتم ما رده المصنف رده فان قلت لم يجعل السلف الاستعارة بالكتابة المشبه المستعمل في المشبه به كما اعتبره في هذا الرد فكيف لا يتأني لك توجيه كلامه بان رده على قاعدة السلف من غير ان يكون مختارا له قلت لاشبهه فيما ذكرنا والعهد عليه في قوله كما تراهم في قوله واذا الميتة انشئت اظفارها يجعلون الميتة استعارة بالكتابة ولا يضرنا فيما ذكرنا من توجيه كلامه (ورد) رد السكالي التبعة الى المكتبي عنها (بانه) اي السكالي او الشان (ان قدر) اي السكالي وان قدر (التبعة) فتأمل (حقيقة) كما هو طريقه غيره في قرينة المكتبي عنها (لم تكن تخيلية) على مذهبه (لانهما مجاز عنده) ولا يخفى ان هذا التردد فيجرح لانه قال وجعل التبعة قرينتها على نحو قوله في الميتة واطفارها لم يبق احتمال تقديره حقيقة والامكن على نحو قوله فكان عليه ان يقول على نحو الميتة واطفارها الحسن هذا التردد وايضا ينبغي ان يقول ان قدر التبعة غير استعارة لم يكن تخيلية لانها مجاز عنده (فلم يكن المكتبي عنها مستلزمة للتخيلية) وذلك باطل بالاتفق (ثلا) بوجه المنع على قوله (والا) اي وان لم يقدر حقيقة (فتكون استعارة) لجواز ان يكون مجازا امر سلاوان لا يضر هذا المنع لان الكون مجازا امر سلا ايضا بشارك الكون حقيقة في الفساد واما اثبات الملازمة بان كون الملازمة بين المعنيين هي المشابهة كما تصدى له الشارح المحقق فدونه خوط القناد (فلم يكن ما ذهب اليه السكالي مقبلا عذره غيره) ولا يحصل ما هو الفرض من رد من تقليل الاقسام لان تقسيم الاستعارة الى التبعة وغيرها بهد بحاله الا ان التبعة صارت برمتها فرائد الاستعارة بالكتابة وقد يجاب عن هذا الرد بان استلزام المكتبي عنها التخيلية ليس متفقا عليه بل المتفق عليه عدمه وكيف وصاحب الكشف من السلف صرح بان في ينقضون عهد الله استعارة بالكتابة بتشبيه العهد بالحبل والنقض استعارة لا بطلان العهد فقد وجد الاستعارة بالكتابة بدون التخيلية عند غير السكالي وهو مصرح في بحث المجاز العقلي بان قرينة المكتبي عنها امام قدر وهي كالاطفار في اظفار الميتة ونطق في نطق الحال او امر محقق كالاثبات في اثبات الريع البقل والهرم في هرم الامير الجند فقد اثبت الاثبات المحقق قرينة للمكتبي عنها فلم يجعل المكتبي عنها

مستلزمة للتحيلية فلم يكن استلزام المكنى عنها للتحيلية ثابتا لا عنده ولا عند غيره على ان مذهب الغير لا يقوم دليلا على ابطال كلامه لانه يصدر الخلاف وزيفه الشارح بالهيم في افساد كلام المصنف لا لاصلاح كلام السكاكي كيف وقد جعل نطق في نطق الحال قرينة وهمية للاستعارة بالكناية فقد اعترف بالاستعارة التبعية وهو ضعيف لاننا لم نذكر اعتراف باستعارة نطق لان كونها وهمية لم يثبت لاستعارة نطق موهوم كالانظار بل لانه ليس مع الحال نطق يتوهم ثبوته لها كالانبات مع الريح بل النطق كنبوته وهم محض لمخالته اعتراف باستعارة نطق بصورة وهمية لكن ليس ذلك مع حفظ الرد لانه لا يكار في احتمال بعض صور الاستعارة التبعية للاستعارة بالكناية بل انكاف فتنبه نطق الحال اقرب الى الاستعارة بالكناية لا يلزم ان يكون مع التزام الرد حتى يتناقض القول بالرد ويشهد لما ذكرنا ما ذكره صاحب الكشف في الرد على السكاكي رد الاستعارة التبعية الى المكنى عنها من انه قد يكون تشبيه المصدر هو المقصود الاصل والواضح الجلي ويكون ذكر المتعلقات جليا تابعاً ومقصودا بالقرينة عنها فالاستعارة حينئذ تكون تبعية كما في قوله نقرى الريح رباح الخرن مزهرة اذا سرى الثوم في الاجفان انما ظاهراً تشبيه هنا انما يحسن بين هبوب الريح عليها وبين الغرى ولا يحسن التشبيه ابتداء بين الريح والضيف ولا بين الايقاظ والطعام نعم لاحظ التشبيه بين هذه الامور تعالى ذلك التشبيه ولا يصح ان يعكس فيجعل التشبيه بين الهبوب والغرى والقرينة تعالى من هذه التشبهات فلا يصح ههنا رد التبعية الى المكنى عند من له ذوق سليم وقد يكون التشبيه في المعاني غرضاً اصلياً وامر اجلياً وقد يكون ذكر الفعل واعتبار التشبيه فيه تبعاً فمحتمل على الاستعارة بالكناية كقوله تعالى ينفضون عهد الله فان تشبيه العهد بالحلل مستفيض مشهور وقد يكون التشبيه في مصدر الفعل او في منطلقه على السوية فيجوز ان يجازى به لاجل استعارة تبعية وان يجعل مكنية كما في نطق الحال فان كلاماً تشبيه الدلالة بالنطق وتشبيه الحال بالكلام ابتداء مستحسن فظهر ان ما ذكره السكاكي من الرد مطلقاً مردود ويمكن توجيه كلام المصنف بانه اراد ان قدر التبعية حقيقة لم تكن الاستعارة التحيلية قرينة للمكنية اصلاً وذلك باطل عنده باتفاق الناس وذلك لانه اذا جعل قرينة المكنية في صورة رد التبعية حقيقة تلتزمه ان يجعل القرينة في غيرها ايضا كذلك لان الفرق تحكم فالمراد بقوله ان لا يكون مستلزمة في مطلق الاستلزام الاتم من الاستلزام الجزئي والكلّي حتى لو قال ولا يكون التحيلية قرينة للمكنية اصلاً لم ينجح عليه شيء ومن وجوه الرد ما ذكره الشارح المحقق في شرح المفتاح في بحث التوشيح حيث قال وايت شعري ماذا يفعل المصنف بالاستعارة التبعية في كل استعارة تبعية يكون قرينتها عقلية وكيف يجعلها قرينة على استعارة مكنية وهذا في غاية القوة وغاية ما يمكن ان يقال انه لا كان دار القرينة في التبعية على الفاعل والمفعول والجرور على ما صرح به السكاكي بين الرد بجعل قرينة التبعية مكنية واما في نحو قلت زيدا اذا ضربته ضرباً شديداً فجعل زيدا مكنياً عنها باستعماله في المقتول ادعاء وثبات القتل تحيلية ولا يجعل القرينة مكنية نعم يتم الرد على السكاكي لو وجد مثالاً لتبعية قرينتها حالية ولم يكن هناماً فجعل مكنية والتبعية قرينتها ومن وجوه الرد كلام من لا ماساس له فكلام السكاكي نقله الشارح وطول الكلام في الرد عليه في حاشية الشرح وزاد في طول كلامه السيد السند ولم اظن ذكره الاطالة وابطلا لما هو اظهر بطلان ما عر ضاعته شفقة على الاذان وصيانته للاذهان (فصل) في شرائط حسن الاستعارة وتبعيته (والمراد) بيان ما به اصل الحسن وما يزيد في حسنها ويدور عليه مراتب

وتبعيته نسخة

الحسن ولا يقتصر على ما لو عمل لخرج من الحسن الى الفج (حسن كل من الحقيقة) اي كل فرد من افراد الحقيقة مفصلة فقوله (والتمثيل) تخصيص بعد التعميم لمزيد اهتمام ببيان كماله بخفي وليس المراد حسن كل من هاتين الاستعارتين والالفاظ ذكر التحيلية فافهم (رعاية جهات حسن التشبيه) روى ما يأتي من ان لا يقوى التشبيه بحيث يتخيل الطرفان متحدتين فانه ليس من شرائط حسن الاستعارة ان توجد فيها هذه الجهة لحسن التشبيه وكأنه اراد الجهة المعهودة لسبقها وهذه الجهة مما لم تسبق قال الشارح في تفصيل جهات حسن التشبيه كان يكون وجه الشبه شاملاً للطرفين والتشبيه وافياً بافادة ما علق به من الغرض ونحو ذلك مما سبق وكأنه اراد ظهور الشمول او الشمول تحقيقاً والافشامول وجه الشبه مما يتوقف عليه التشبيه لاحسنه وانما كان الحسن برعاية جهات حسن التشبيه لانه يبي الاستعارة فصحتها وحسنها مانعاً من اصحته وحسنه وفيه نظر تأمل تعرف (وان لا يشتم رائحة لفظاً) ظاهره ان المراد ان لا يشتم كل من الحقيقة والتمثيل كما في الشرح والتحقيق نفسه بان لا يشتم شيء منهما كما في المختصر والتحقيق ان المعنى ان لا يشتم الحقيقة اذا التمثيل مندرج تحتها فلا حاجة الى عود الكناية اليه ايضا وانما قال لفظاً او التشبيه معنى مما لا بد منه لكنه لفظاً يتناقض ادعاء دخول التشبيه تحت التشبيه لدلالته على كون التشبيه اقوى في وجه الشبه ولذا قيل ظننا انك في تشبيه صدغك بالسك فقد اعطيت التشبيه نقصاناً ما يحكي فافهم رائحته لا يلائم الادعاء المذكور فينتقص من حسن الاستعارة توجب انشاء التشبيه لفظاً وحسنه يستدعي انتفاء الاشياء فقولنا رأيت بدرافى الحسن ليس باستعارة وقوله قد زار زاراه على القمر استعارة قليلة الحسن لان في ذكر المذنب اشياء رائحة التشبيه وان كان ليس على وجه يبي عن التشبيه كذا حققه السيد السند في شرح المفتاح واطن ان في التجر يد أيضاً اشياء رائحة ولا يخفى انه كاد دور الاستعارة على التشبيه لحسنها برعاية جهات حسن التشبيه على القرينة ايضا لحسنها برعاية حسن القرينة بان تكون في الخطاب مع الذي غير واضحة جداً ومع البليد في غاية الوضوح ومع المتوسط بين وبين وكأنه لم يتعرض له لانه من جهات حسن مطلق المجاز من غير اختصاص بها (ولذلك) اي ولان شرط حسنهما ان لا يشتم رائحة التشبيه لفظاً (لوصى ان يكون التشبيه) اي ما به المشابهة (بين الطرفين جلياً) بنفسه او بسبب عرف او اصطلاح (لثلاث نصير) الاستعارة الحقيقية (الغازا) اي سبب الغاز وتعمية اي اخفاً يقال الغر فلان في كلامه اذا عماء اي اخفى مراده ومنه اللفظ والجمع الغاز نحو رطب وارطاب وتلك الوصية مخصوصة بالحقيقة المصروفة دون الاستعارة بالكناية كما صرح به في المفتاح قيل ذلك لان في المكنية قصر بما باسم التشبيه فلا يصير لفظاً وجه التشبيه سبب نعمة والغاز والتوصية بالجلال اي الى حد لا ينتهي الى الابتداء لان شرائط حسن التشبيه ان يكون وجه الشبه غير يافح مبتذل ويقفهم من كون الوصية مبنية على الاجتناب عن اشياء ان وجه الشبه الحق لا يوجب كون الاستعارة الفاسداً اذا اشتمت رائحة تشبيه (كالقول) في الحقيقة (رأيت اسداً وزيد انساناً آخر) البحر بالبحر كالتن في الفم وغيره (ورأيت ابلاً مائة لا يجد فيها راحلة واريد الناس) تمثيل للحقيقة والتمثيل ولا يخص التمثيل كما يوهم بيان الشرح لان التمثيل من الحقيقة وانما هو الغازا لان مشابهة الناس بالابل المائة لا توجد فيها راحلة في عزه وجوده مرضي منتخب فيما بينهم حقيقة غير واضحة بحيث اوزك التشبيه لفظاً ثقيل الذهن اليه من ذكر التشبيه ولذا صرح النبي صاعم بالتشبيه فقال الناس كابل مائة لا يجد فيها راحلة وفي رواية تجدون الناس

كالابل المائة ليست فيها ارحلة الراحلة البعير يرتحله الرحل جلا كان او نافذة اي يحيط عليه رحلة
وقوله كالابل مفعول ثان ليجدون وقوله ليست فيها ارحلة حال او جلة مستأنفة (وبهذا يظهر
ان التشبيه اعم محلا) اي اعم بحسب الحق لا بحسب الصدق اذ لا يصدق التشبيه على الاستعارة
ولا الاستعارة عليه ونبه على ارادة العموم بينهما بحسب الحق بقوله محلا والاعم اذا اطلق ينصرف
الى الاعم المطلق ولم يظهر بما سبق الا افتراق التشبيه عن الاستعارة ولا يظهر به مع ضخمة
ما هو ظاهر من اجتماع التشبيه والاستعارة انه اعم من الاستعارة مالم يظهر ان الاستعارة
لا تفارق التشبيه وهو لم يعلم بل سيعلم خلافا من انه قد تميزت الاستعارة ولا يصح التشبيه فيهما
عموم من وجه وليس لك ان تحمّل العموم عليه لانه خلاف العبارة ومع ذلك لم يظهر
بما سبق وليس للاعم معنى اعم منهما حتى يحصل عليه اظهر بما سبق احد العمومين
ولما في عبارته هذا من الخلل غيره في الايضاح الى قوله وبهذا يظهر انها لا يجازيان في كل
ما يجي فيه التشبيه (ويتصل به) اي بما ذكر من جهات حسن التشبيه تعيين الاستعارة
وان كان بينهما تفاوت فتاسب جهات في فصل واحد وقال الشارح اي يتصل بما ذكر من
تعيين التشبيه اذا خفي الشبه انه يتعين الاستعارة اذا قوى الشبه هذا وفاعل قوله ويتصل به
(انه اذا قوى الشبه بين الطرفين حتى اتحد كالعالم والنور والتشبه والظلمة لم يحسن التشبيه
وتعيين الاستعارة) فلا يصير كتشبيه الشيء بنفسه ولا يفوت ما اوجبه البلوغ الى مرتبة
الاتحاد من جنس الادعاء فاذا فهمت مثلثة تقول في قلبي نور ولا تقول في قلبي ما هو
اكالنور واذا وقعت في شبهة تقول انا في ظلمة ولا تقول كاني ظلمة ومن هذا علم ان من فوائد
لاستعارة الاحتراز عن تهمة تشبيه الشيء بنفسه لا يختصر الغرض منه في المبالغة في التشبيه
(والمكنى عنها كالحقيقة) في ان حسنها برعاية جهات التشبيه لا في ان لا يتم راحة التشبيه
لفظا لانه تشبيه مضمر في النفس فلا يتنافى راحة التشبيه نعم ينبغي ان تحاشي عما يوجب
ظهور التشبيه (و) الاستعارة (الخيالية) حسنهما بحسب حسن المكنى عنها لانها لا تكون
الا تابعة للمكنى عنها عند المصنف فلهذا لم يفقد هذا الحكم بقولنا ان كانت تابعة لها كما يفيد
صاحب المفتاح لانه جوز وجود المكنى بدون الاستعارة بالكتابة ولم يلتفت الى بيان جهة
حسنها اذا لم يكن تابعة لفظا كما صرح به حيث قال وقلنا يحسن الحسن البليغ غير تابعة لها وينبغي
ان يكون حسن الاستعارة الخيالية باعتبار ظهور اختصاصها بالتشبيه به واعتبار قوتها فيه وينبغي
ان يكون ما به قوام وجه الشبه احسن مما به كاله قال الشارح ولقائل ان يقول لما كانت الخيالية
عنده استعارة مصرحة مبنية على التشبيه فلم يكن حسنهما برعاية جهات حسن التشبيه ايضا
كاذكره في الحقيقة والمكنى عنها ويمكن دفعه بان الاستعارة الخيالية صورة وهمية مخترعة
اخترعها البليغ و اضافها الى المشبه مشابهة للآزم المشبه به وهو امر مبطن غير مصرح به في
الكلام فلا يمكن بيان التفاوت فيه وضبط درجات حسنه بتفاوت حسن التشبيه المعتبر فيه فتأمل

(فصل وقد يطلق المجاز) اما على سبيل الاشتراك والتشابه (على كلمة تغير حكم اعرابها)
الاضافة لامية اي حكم لاعرابها لانها اضافة العام الى الخاص كتعبير الراك
فقول الشارح هي للبيان على نحو من الخوف قال في المفتاح تغير اعرابها من نوع الى نوع
اخر (محذوف لفظا او زيادة لفظ) خرج بهذا القيد تغير حكم اعراب غير في جاتي القوم غير زيد
فان حكم اعرابه كان ارفع على الوصفية فتغير الى النصب على الاستثناء لكن لا يحدف
لفظا او زيادة بل لنقل غير عن الوصفية الى كونه اداة استثناء لكنه يخرج عنه ما ينبغي ان يكون
مجازا وهو جلة حذف ما اضيف اليها واقفيت مقامه نحو ما رأيت مدينا في تقدير

مذ زمان سافر الا ان يؤل قوله كلمة بما هو اعم من الكلمة حقيقة ومنها حكما ويدخل فيه
ماليس مجاز نحو انما زيد قائم فانه تغير حكم اعراب زيد بزيادة ما الكافة وان زيد قائم فانه تغير
اعراب زيد عن النصب الى الرفع بمحذوف احدى نوني ان وتخفيفها وغير ذلك مما تعرفه
لو كنت في درجة من التفتن فالصحيح كلمة تغير حكم اعرابها الاصل الى غيره اي الى غير الاصل
فان ربك في جاء ربك تغير حكم اعرابه الاصل اي اعرابه الذي يقتضيه بالاصالة لا بتبعيته شي اخر
وهو الجري في المضاف اليه اي الى غير الاصل الذي حصل بمنا بعة امر اخر كالرفع الذي حصل
فيه بقرعية مضافة المحذوف وثباته له وليس ما غير اليه الاعراب الاصل في الامثلة المذكورة
الى غير الاصل بل الى اصل اخر وكذلك يدخل فيه نحو ليس زيد بمنطوق وما زيد بقائم مع
ان المفتاح صرح بانهما ليسا بمجازين اذ قيد الاخر اجزا بان قال او زيادة لفظ مستغنى عنه
استغناء واضحا نحو كفي بالله وبحسبك زيد بخلاف ليس زيد بقائم وما زيد بقائم وفسر شارحوا
المفتاح الاستغناء الواضح بمالم يظهر لزيادة فائدة اسلا و زيادة الباء في التثنية كما كيد التثنية
قال الشارح وظاهر عبارة المفتاح ان الموصوف بهذا النوع من المجاز هو الاعراب بربها انه
قال الحكم الاصل لقوله ربك هو الجري واما الرفع فمجاز فيه كذا قال المصنف النصب في قوله تعالى
واسئل القرية مجازا والجري في ليس كمثل مجاز واعتراض عليه بان الاقرب ان يكون المجاز هو الكلمة
دون الاعراب لانه لا يتم في المجاز بالزيادة نحو ليس كمثل شي انه تعدى الاعراب عن محله وقد
صرح المفتاح بان اعتبار الجوز هنا باعتبار مشابهته المجاز في التعدى عن الاصل الى غير
الاصل ورد ذلك بان ظاهر عبارة تعريفه الذي يجب حفظه انه نفس الكلمة حيث قال وهو
عند السلف ان تكون الكلمة متفولة عن حكم لها الاصل الى غيره فليؤل قوله واما الرفع
المجاز بان المراد حكم مجازي بمنزلة المعنى المجازي في المجاز والمجاز شائع بالمعنى السابق لا بهذا
المعنى فانه فلما يستعمل كادل عليه قوله وقد يطلق اذ لا غرض منعلق به في فن البيان قال الشارح
حاول المصنف التنبه عليه اقتداء بالسلف وحفظا للتمتع عن الزلق عند استعمال المجاز
بهذا المعنى هذا والاولى القناعة بالوجه الثاني اذ لا بد لتعرض السلف لهذا المعنى من جهة
وهي ليست الا المعنى المذكور وسعرت تحقيق هذا المجاز على وجه يكون مقصودا في البيان
فالاول (كقوله تعالى وجاء ربك) لا سيما ليجي الرب فيجب ان يحتمل على ان التقدير جاء امر
ربك او عذابه (واسئل القرية) للقطع بان المقصود سؤال اهل القرية وان كان الله قادرا
على ان يطلق الجدر ان ايضا وانه ليس المقام مقام تذكير المخاطب وجعله معتبرا بشاء اهل
القرية حتى يقال لها اسئل القرية وقل لها ما صنعوا كما يشال سل الارض من شق انهارك
فانه لا يحدف في امثال هذا المقام المضاف على ما صرح به الشيخ عبد القاهر وسر ذلك ان
التصرف هنا في السؤال والقصد من الامر بالسؤال الامر بالتأمل في القرية الخالية عن
اهلها والتأمل فيها والاعتبار بها والتذكير لسال ما تعلق به المخاطب من المنازل والمارب
(و) الثاني (كقوله تعالى ليس كمثل) فان الاصل ليس مثله شي تغير حكم اعراب مثله عن
النصب الى الجر بزيادة الكاف هذا اذا قبل بزيادة الكاف دون التثنية كما قيل بدليل ان الزيادة نشئت
منه ورجح الاول بان الحكم بزيادة الحرف سيما حرف ليس الاحرفا انصب ونحن نرجحه بان
القول بزيادة التثنية يودي الى القول بدخول الكاف على المضمر والى الحاجة الى تقدير متعين للمجاز
وقد يقال المقصود من هذا الكلام نفي ان يكون شي مثله تعالى وكما يكون قصد هذا المعنى يجعل
الكاف والمثل زائدا يمكن مع الاستغناء عن جعل شي منهما زائدا بل التحصيل مع عدم الزيادة
بطريق الكتابة التي هي المبلغ من التصريح وذكر الشارح المحقق له وجهين احدهما

وهو ما نقله عن الكشاف وهو انه قد قالوا امثلك لا يخل فقولوا المثل عن مثله والفرق
نفيه عن ذاته فسلوكوا طريق الكتابة قصدوا الى المبالغة لانهم اذا نقضوا عن مثاله وعن يكون
على اخص اوصافه فقد نفوه عنه كما يقولون قد ابغيت لذاته وبلغت اربابه يريدون ايقانه
وبلوه غيظه لا فرق بين قوله ليس كالله شيء وقوله ليس كمثل شيء الا ما يعطيه الكتابة
من فائدها وهما عبارتان معتبتان على معنى واحد وهو نفي المماثلة عن ذاته ونحو قوله تعالى
بل يدها مبسوطة فان معناه بل هو جواد من غير تصور يد ولا بسط لها لانها وقعت عبارة
عن الجود لا قصدون شيئا اخر حتى انهم استعملوها في نفي لا يدها وكذلك يستعمل هذا في نفي
مثل ومن لا مثله هذا وينبغي ان يعلم ان نفي المثل عنه تعالى بنفي مثل المثل مجاز مفرع
على الكتابة لانه لا بد في الكتابة من صحة ارادة المعنى الحقيقي وهذا لما يصح فيما يمكن
في حقه المعنى الحقيقي واما فيما يتمتع فلا يصح فهو مجاز مفرع على الكتابة بان هذه الكتابة
لما نقلت عن محل يصح فيه المعنى الحقيقي الى محل يتمتع انقلب مجازا فاطلاق الكتابة مسماحة
شائعة تسمية للفرع باسم اصله هذا على حذف ما حقهق واما ما يقتضيه الرأي الصائب
فلهذا غيره لانه اذا جاز ارادة المعنى الحقيقي لانتقال الى اللازم فيما لا يتحقق فيه مع امكان تحققه
فلا يجوز تلك الارادة فيما يتمتع حتى يكون كتابة محضة وما يتعلق بتحقيق هذا الوجه
من الكتابة وبه يمتاز عن الوجه الثاني الذي سذكره لك ان نفي المثل عنه تعالى على هذا
الوجه لازم للمثل عن مثله تعالى لانه اذا انتفى المثل عن مثله وعن هو على اخص اوصافه
ينشئ عنه بطريق الاولى لا من جهة ان ثبوت المثل لازم لثبوت المثل ونفي اللازم يستلزم
نفي الملزوم وثانيهما انه نفي للشيء بنفي لازمه لان نفي اللازم يستلزم نفي الملزوم وذلك لانه
لو كان له تعالى مثل لكان لثله مثل وهو ذاته تعالى لان المماثلة من الجانبين واورد عليه
السيد السند انه لا تفاوت بين هذين الوجهين في باب الكتابة لا بحسب العبارة وبيان ذلك
ان كلا الوجهين كتابتي في الشبه حيث نسب الشيء الى مثل المثل واريد بسببه الى المثل فخرجهما الى
استعمال لفظ دال على نفي المثل في نفي المثل الا انه عبر عن الاول بان ثبوت المثل لازم
لثبوت المثل ونفي اللازم يستلزم نفي الملزوم وعن الثاني بان نفي المسائل عن هو على اخص
اوصافه نفي للمماثلة بطريق المبالغة فالصواب ان هذا الوجه ليس بكتابة بل هو من المذهب
الكلامي بايراد حجة على نفي المثل على طريقة اهل الكلام فيكون المماثلة ليس لثله مثل
اذا وكان له مثل لكان لثله مثل هو ذاته تعالى وحشيد يكون اثنان وجهان مقيمان هذا وقد عرفت
التميز بين وجهي الكتابة وان يتاها على اختلاف وجه لزوم نفي المثل لثني المثل فيهما لو كني شاهد
في التمايز بينهما انه يتوجه على الثاني ما لا يتوجه على الاول وهو ان لا نسلم انه لو كان له مثل لكان
ذاته مثلا بل لان مثل الشيء ما هو ملحق به الحاق الناقص بالكمال على ما عرفت في باب التشبيه
حتى لو تساوا بالترقي الامر في باب البلاغة عن التشبيه الى التشابه فان قلت فقد سقط بهذا الفرق
الوجه الثاني قلت كافي بصاحب هذا الوجه يقول ينبغي ان يكون المقصد من الآية اكد
من نفي الحق بذاته فلا يقصر عن نفي المماثلة لكتناقول لا نرضى بحمل ابلغ كل كلام على ترك
ما هو احسن من العدول من التشبيه الى التشابه في امثال هذا المقام فنقول المراءى على هذا ان نفي
المثل ويلزم من انتفاء المماثلة بطريق الاولى ولا يقوم ما ذكرته من وجه الكتابة بل يتعين
حينئذ الحكم بزيادة الكاف نعم لو اريد التوجيه بطريق الكتابة فالوجه هو الاول وبهذا
ظهر سقوط المذهب الكلامي انه لا يخص بالوجه الثاني بل يصح صرف ما ذكره الكشاف ايضا
على المذهب الكلامي وانه ليس نفي المثل اوضح من نفي المثل حتى يستدل به على نفي المثل

والكتابة وجه ثالث ينضم الى التعريف لثبوت المثل بانك لم تتعقل الواجب بل لم تتعقل الامثاله
اذ لو تعقلت ذاته لم تثبت له مثلا فاللازم بحالك في مقام نفي المثل عنه تعالى نفي المثل عن مثله
تعالى فتنبه قال صاحب المفتاح ورأى في هذا النوع ان بعد ملحقا بالمجاز ومشبهاه لاشتراكهما
في التعدي عن الاصل الى غير الاصل لان بعد مجازا ولذا لم اذكر الحد شامله لكن العهدة
في ذلك على السلف وكانه اراد انه لا يرضى بجعله مشاركا لما سبق في اسم المجاز ودخل تحت
مفهومه او جعل اللفظ مشتركا بينهما لان لفظ المجاز لا ينصرف في الاطلاق الا الى الاول
ولا يراد به هذا الفرد الا بالقرينة لكن العهدة في جعل اللفظ مشتركا بينهما اشتراكا معنويا
اولفظيا على السلف كما يستدعيه تقسيمهم المجاز الى هذا النوع وغيره فلا يتوجه عليه
ما ذكره الشارح المحقق ووافقه السيد السند عليه انه ان اراد انهم جعلوه من اقسام
المجاز الاخرى المقابل للحقيقة والمفسر تفسيرا بتناوله وغيره فليس كذلك لاتفاق السلف
على وجوب كون المجاز مستملا في غير ما وضع له مع اختلاف عباراتهم في تعريفاته
فلا يعرف له ههنا رأي يتفرد به لا نقول له زاع عنهم في اشتراك لفظ المجاز بين النوعين
اشتراكا معنويا اولفظيا كما يستدعيه تقسيمهم المجاز اليه كما نقول لا يعد ان يقال هذا النوع
من المجاز ايضا من قبيل نقل الكلمة عما وضعت له الى غيره فان للكلمة وضعا فراديا ووضعيا
تركيبيا فهي مع كل اعراب في التركيب وضعت لمعنى لم نوضع له مع اعراب آخر
فاذا استعملت مع اعراب في معنى وضعت له مع اعراب آخر فقد اخرجت عن الموضوع له
التركيب الى غيره مثلا القرية بالنصب في اسئل القرية موضوعة لمعنيين تعاقبهما السؤال
وقد استعمل في معنيين تعلق بمصانيف اليه السؤال وحشيد يمكن ان يحذف تحت
تعريفاتهم للمجاز ويجعل مقصودا لصاحب البيان لتعلق اعراض ببيان به فلا ريب
وقد نقل الشارح في هذا المقام تعريف للمجاز بالزيادة وتعميقا للمجاز بالحذف عن الاحكام
وطول فيه الكلام وزاد عليه السيد السند فوائد في بيان المقصود والمرام الا اننا خففنا السامة
فتركناه فان انتهيته فارجع اليهما وان فانك ما كثر يد عليهما لكن لا علينا فانك لا تتحمل
مالديننا (الكتابة) مصدر قولهم كُتِبَ به عن كذا اكنى من باب ضرب وكنوت اكنو
من باب نصر اى تكلمت بما يستدل به عليه او تكلمت به وارادت غيره او تكلمت بلفظ يحاذيه
جانبا حقيقة ومجاز والمعنى الاخير قريب من المعنى المصطلح عليه اعني قوله (لفظا يريده
لازم معناه مع جواز ارادته معه) وقد اشار الى فائدة قوله مع جواز ارادته معه وهو اخراج
المجاز عن التعريف بقوله (فظهر انها تخالف المجاز من جهة ارادة المعنى الحقيقي مع
ارادة لازمه) الا انه لم يقل فخرج به المجاز مع انه اخصر واوضح في المقصود ليكون مع
الاشارة الى هذه الفائدة تبيينها على ان العمدة في الفرق بين الكتابة والمجاز هو هذا الذي
هو الوجه الاول للفرق الذي ذكره السكاكي والوجه الثاني من الفرق الذي ذكره وهو قوله وفرق
بان الاشتغال فيها من اللازم الخ ليس بشيء وكما يخرج به المجاز يخرج به بعض الحقائق الصريحة
كألفاظ الصلوة المستعملة في الدعاء بحسب اللغة فانه يصدق عليها لفظا يريده لازم معناه لكن
لا يجوز ارادته معه اذ لا يجوز حين التكلم باصطلاح اللغة ارادة المعنى الشرعي فضلا عن
ارادته معه فلا حاجة لاحراجها الى اعتبار حقيقة اللزوم اى لازم معناه من حيث انه موضوع له
لان حيث انه لازم الموضوع له فان قلت ما فائدة قوله معه وهل لا يكتفي للفائدة التي ذكرنا
بمجرد قوله مع جواز ارادته قلت يكتفي لهما ذلك لكن فيه التنبية على ان ارادة اللازم اصل
وارادة المعنى تبعية ارادة اللازم وليتقل منه الى اللازم كما يفهم من قولنا جاء زيد مع عمرو
ولهذا يقال جاء فلان مع الامير ولا يقال جاء الامير مع المنوع هو الجمع بين المعنى ولازمه

على وجه يكونان مقصودين استقلالاً ولا مانع من الجمع على وجه يكون أحدهما تابعا للآخر وسبلة الى قصده وفهمه لكن فيه ان استعمال كلمة مع في قوله مع جواز ليس كما ينبغي لان ارادة لازم المعنى ليس تابعا لجواز ارادته مع الان يقال ان كلمة مع تدخل على المتبوع من النشار كين وجواز ارادة معناه مع لازمه لم يشارك في الارادة فتأمل ومعنى قوله انها تخالف المجاز من جهة ارادة المعنى الحقيقي ان ارادة المعنى الحقيقي فارق بينهما فانما ساجزة في الكتابة كما ذكره في التعريف ومتممة في المجاز كما دل عليه تعريف المجاز وحينئذ لا يتجه ما ذكره الشارح ان ما به المخالفة جواز ارادة المعنى الحقيقي مع ارادة لازمه لارادته فين التعريف وقوله من جهة ارادة المعنى الحقيقي مع ارادة لازمه تنافي لانه لا يتفرع ظهور ان المخالفة من جهة ارادة المعنى الحقيقي مع ارادة لازمه ولا حاجة في دفعهما الى تقدير الجواز كما ذهب اليه الشارح فان قلت قد صرح صاحب الكشاف ان قوله تعالى الرحمن على العرش استوى وقوله تعالى ليس ككلمة في كتابة مع امتناع المعنى الحقيقي في حقه تعالى فتمتنع ارادته فالتقدير بقوله مع جواز ارادته مع يخرج كثيرا من الكتابات قلت منهم من يقول معنى جواز ارادته مع جواز ارادته في الجملة وفي بعض المواد فلا يخرج كتابات تمتنع جواز ارادة المعنى الحقيقي في بعض المواد ولا يخفى انه في غاية البعد على انه تدخل هذه الكتابة في تعريف المجاز لانه يصدق عليه انه اللفظ المستعمل في غير ما وضع له لعلاقة مع قرينة مانعة عن ارادة الموضوع له وقال الشارح في المختصر ان المراد مع جواز ارادته معناه من حيث انها كناية وامتناع الارادة في هذه الامثلة بواسطة خصوص المادة وهو كلام خال عن التحصيل مع انه يوجب الدور في تعريف الكناية وتدخل هذه الامثلة في تعريف المجاز والتحقيق انه اذا امتنع ارادة المعنى الحقيقي فهي مجاز وانما جعل الكشف الامثلة المذكورة من باب الكناية لا كتابات وقد صرح بانها مجازات متفرعة على الكتابة بمعنى انها استعملت في المعنى الكنائفي كثيرا بحيث قطع النظر عن المعنى الحقيقي فصار ذلك بسبب استعماله في محل امتنع المعنى الحقيقي فان قلبت الكناية بمجاز لكن اذا يمكن المعنى الحقيقي ويكون متغيا يجعل كناية كما في بسط اليد في من فقدت يده لنقصان في الخلفة فان استعماله في كرمه كناية لا يمكن المعنى الحقيقي فيه فيه بحث لانه كما ان امتناع المعنى الحقيقي قرينة مانعة عن ارادته كذلك انتفاءه قال الشارح وفي الايضاح ان الفرق بينه وبين المجاز من هذا الوجه اي من جهة ارادة المعنى مع جواز ارادة لازمه وهو ليس بصحيح اللهم الا ان يراد بالمعنى ما عني باللفظ وهو لازم المعنى الموضوع له ويلزم المعنى معناه الموضوع له وفيه ما فيه هذا كلامه وكأنه اراد ان فيه ان المعنى الموضوع له هو الملزوم كما سبذكره وفيما رأينا من نسخ الايضاح ان من جهة ارادة المعنى مع ارادة لازمه فلا يتجه عليه شيء فان قلت قد صرح في المفتاح ان الكناية يراد بها معناها مع لازمه حيث قال اذا استعملت الكلمة اما ان يراد معناها وحده او غير معناها وحده او معناها وغير معناها معا والاول الحقيقة والثاني المجاز والثالث الكناية فينبغي ان تعرف الكناية بما اراد به معناه مع لازمه قلت زيف هذا الكلام منه بانه لا شبهة في انه كثيرا ما يقال طويل الجادل لا يجادل له فهو كناية مع انه ليس هناك ارادة المعنى الحقيقي وجعل الموثوق به ما يشعر به كلامه في الفرق الاول بين الكناية والمجاز حيث قال ان الكناية لا تنافي ارادة الحقيقة بل ظاهرها فلا يمتنع في قولك فلان طويل الجادل ان اراد طول نجاهه من غير ان يكتب تأول مع ارادة طول قائمته فانه يشعر بجواز ارادة المعنى مع لازمه وبناء هذا التعريف على هذا لكن فيه بحث لان انتفاء الجاد قرينة مانعة عن ارادته على ما

عرفت ولنا بحث نذكره لك وان كان الاسهاب للطالب رجاء ان نجد نشاطك في السماع فانه محجب للاباب وهو انه يمكن ان يجعل الكناية كلها حادثة ايق صرفة ويكون قصد ما يجعل معنى كتابا من قبيل قصد النتيجة بعد اقامة الدليل فيكون قولنا فلان كثير الرما د حقيقة صرفة ذكرت دليلا على انه مضاف فيكون التقدير فهو مضاف ولا يكون هناك استعمال كثير الرما د في المضاف (و فرق) لم ينسب الى السكاكي مع انه ذكره في كتابه لانه لا يخصص كما صرح به في الايضاح (بان الانتقال فيها) اي في الكناية (من اللازم الى الملزوم) كالانتقال من طول الجاد الذي هو لازم اطول القائمة اليه (وفيه) اي في المجاز (من الملزوم الى اللازم) كالانتقال من الثبت الذي هو ملزوم الثبت الى الثبت ولا يخفى ان هذا لا يظهر في الاستعارة لان الاسد ليس ملزوما للرجل الشجاع وكذا في كثير من المجازات الرسالة ولو جعلت ملزومات بالقرينة فالكتابة ايضا ملزومة بالقرينة (ورد) هذا الفرق بمنع ان الانتقال في الكتابة من اللازم الى الملزوم (بان اللازم مالم يكن ملزوما لم ينتقل منه) الى الملزوم لان اللازم من حيث انه لازم يجوز ان يكون اعم من الملزوم ولا دلالة للعالم على الخاص وفيه انه ان عرف علاقة اللزوم بين اللازم والملزوم ينتقل منه اليه لا محالة وان لم يعرف لا ينتقل من الملزوم ايضا (و حينئذ) اي حين اذ كان اللازم ملزوما (بكون الانتقال من الملزوم الى اللازم) كما في المجاز فلا يتحقق الفرق والسكاكي ايضا معترف بان اللازم مالم يكن اخص او مساويا لم ينتقل منه الى الملزوم فان قلت ان اللازم كيف يكون اخص والعام قد يوجد دون الخاص فيلزم وجود الملزوم بدون اللازم قلت اراد باللازم التابع والردف كطول الجاد التابع اطول القائمة وما ذكره في موضع اخر من كتابه ان الانتقال في الكتابة يتوقف على مساواة اللازم للملزم فغير موثوق به وان وقفه الشارح في هذا المقام وبهذا ظهر الجواب عن رد الفرق من ان السكاكي اراد ان الانتقال في الكتابة من التابع وفي المجاز من المتبوع ومنع الشارح كون الانتقال في المجاز من المتبوع دائما اذ ربما يجوز بالثبت عن الغيب ويمكن دفعه بان ذلك الفرق مبني على ان الموضوع له مراد ابداف الكناية لكن ينتقل منه الى ملزومه فالموضوع له في الكناية تابع في الارادة والانتقال من التابع في الارادة الى المتبوع وفي المجاز الانتقال من الموضوع له الذي هو المتبوع المحض للمعنى المجازي لانه الاصل بالنسبة الى الخارج ولم تعرض له التسمية بحسب الارادة ولو بني الكلام على جواز ارادة الموضوع له في الكناية يكون الفرق بينهما في الجملة (وهي) اي الكناية (ثلاثة اقسام الاولى) اي القسم الاول وثانيه باعتبار الخبر لانه الكناية (المطلوب بها غير صفة ولا نسبة) كني بغير صفة ولا نسبة عن الموصوف فكأنه قال المطلوب بها الموصوف كما في عبارة المفتاح ليكون تعريف هذا القسم من الكناية بما هو المطلوب منه ولظهر مقابلة هذا القسم بالقسمين الآخرين (فهما) اي من الاول (ماهي معنى واحد) اي عبارة عما هو معنى واحد (كقوله والطاعتين مجامع الاضغان) فان مجامع الاضغان معنى واحد كناية عن القلوب (ومنها ما هي مجموع معان) حصل بضم لازم الى لازم واطلق على الموصوف (كقولنا كناية عن الانسان حتى مستوى القائمة مريض الاطفا وشرطهما الاختصاص بالكني عنه) يحصل الانتقال منهما الى الكني عنه لكن الاختصاص اعم من الحقيقي كما في الواجب والقديم وغير الحقيقي كما في اشهر زيد بالمضيافية اوصار كاملا فيها بحيث لا يعتد بمضيافية غيره وفسر الشارح القسم الاول بان يتفق في صفة من الصفات اختصاص بموصوف معين عارض فتذكر تلك الصفة لتوصل بها الى ذلك الموصوف والقسم الثاني بان تؤخذ صفة فتضم الى صفة لازم اخر ليصير جعلها مختصة

بموصوف ليتوصل بذكرها اليه وفيه ان في تفسير القسمين على هذا الوجه يجعل اشتراط الاختصاص لقوا الا ترى انه لما ذكر صاحب المفتاح القسمين مطابقين لهذا التفسير لم يذكر الاشتراط ومن البين ان تخصيص هذا الشرط بهذا القسم من الاقسام الثلاثة من غير تخصيص وجعل السكاكي الاولى يعني ما هو معنى واحد قريبة والثانية بعيدة قال المصنف في الابيضاح وفيه نظر فقال الشارح واعل وجه النظر انه فسر القريبة في القسم الثاني بان يكون الانتقال بلا واسطة والبعيدة بما يكون الانتقال بواسطة لوازم متسلسلة والكنية التي هي معنى واحد والتي هي مجموع معان كلاهما خالية عن الوسائط لظهور ان ليس الانتقال من حى مستوى القامة عريض الاظفار الى شئ ثم منه الى الانسان فالجواب ان القرب ههنا باعتبار اخر وهو سهولة المأخذ لبساطتها واستغنائها عن ضم لازم الى اخر وتلقيق بينهما وتكافؤ في التساوي والاختصاص والبعيد بخلاف ذلك هذا ولا يخفى انه بعد ان يكون نظر المصنف ذلك لظهور ان ما هو مناط القرب والبعيد في كلام المفتاح ما ذكره الشارح بحيث لا يخفى على من نظر في كلامه نظرا تاما فالقرب ان وجه النظر ان جعل مناط القرب والبعيد في هذا القسم سهولة المأخذ وعدمها وفي القسم الثاني وجود الواسطة وعدمها تحكم وفرق من غير فارق فلا يجاب بما ذكره الشارح بل بما ذكره السيد السند لوثم من ان الواسطة وعدمها ظاهرا في القسم الثاني دون الاول ولك ان تجعل النظر ان التكلف في الاختصاص قد يكون في القسم الاول كما اذا لم يكن للمعنى الواحد اختصاص لا يتحمل وتكلف والبراهة عنه في القسم الثاني بان يكون اختصاص مجموع معان مشترها واضحا ويمكن دفعه بان اتقسيم على هذا الوجه من تصرفات المصنف ويمكن ان يكون القريبة عند المفتاح ما يكون اختصاصه طاهرا بالتكلف بان يتفق في صفة من الصفات اختصاص بموصوف من غير حاجة الى اعمال تكلف مركبة كانت او واحدة والبعيدة عند ان يتكلف في اختصاصها مركبة كانت او واحدة الا انه بين التكلف في المركب على سبيل التمثيل ولم يقصد اختصاص التكلف بالمركب ولا شموله لجميع افراد (الثانية المطلوب بها صفة بمعنى ما قام بالغير) والمكنى في طويل التجاد عند التحقيق طول القامة لان طويل القامة وكلام المصنف حيث قال قولهم كناية عن طول القامة مشعر بحمل الصفة على هذا المعنى فلا ينبغي انه ان اريد بالصفة ما قام بالغير يخرج طويل التجاد وان اريد مدلول الصفة المفردة بمادل على ذات مبهمه باعتبار معنى معين خرج عنه نحو اعجبي طول تجاد فلان فانه كناية عن طول قائمه لاعن طويل القامة وهي ضربان قريبة وبعيدة (فان لم يكن الانتقال من الكناية الى المطلوب بواسطة قريبة) والقريبة قسمان (واضحة) يحصل الانتقال منها بسهولة ومن البين جريان هذين القسمين في القسم الاول من الكناية وكانها اهملا فيه لعدم الاطلاع على امثلتهما في كلام البلغاء (قولهم كناية عن طول القامة طويل تجاده وطويل التجاد) وخص هذا القسم بتعدد امثال من بين الامثال اشارة الى تفسير اخر كما اشار اليه بقوله (والاولى) كناية (سادجة) لا يشوبها شئ من التصريح (وفي الثانية تصريح ما تضمن الصفة) بمعنى مادل على ذات مبهمه باعتبار معنى معين (الضمير) الراجع الى الموصوف ضرورة احتياجها الى مرفوع مسند اليه لمشايتها الفعل الذي لم يخل عن مرفوع على ما قيل ولا يخرج المضاف اليه عن كونه فاعلا الى كونه فضلة فيبعد الاضافة عن استهجان ايها المضاف الى نفسه لان الصفة عين فاعله على ما نقول فاضافة الصفة ابدا الى المفعول او المحقق به ولا يكون الى الفاعل قطعا لكن هذه الاضافة لا تحسن

بل تبجح ما لم تضمن الصفة معنى قائما بتضمنها لاحالة حين الاضافة فان الطويل المسند الى تجاد اخذ يتضمن طول قائمه فهذا الاعتبار حسن اسناده الى ضميره بعد الاضافة لان اسناد الطويل الذي هو صفة التجاد في قوة اسناد طول القامة اليه بخلاف زيد اصفر ثوره وبهذا التحقيق عرفت ان اسناد الطويل الى ضمير الموصوف لا يجعله صريحا لانه اسناد طويل هو صفة التجاد بل يجعله في قوة الصريح لان الاسناد بملاحظة تضمنه طول القامة فكانه اسند باسناده طول القامة وبهذا حكم عليه بان فيه نصريحا مالا لانه اسند اليه الطويل الذي هو حاله كما ظنه الشارح كيف ولو كان كذلك يخص هذا العرف بطول تجاده وطويل التجاد ويكون قولنا زيد كثير الرماد كناية ساذجة كقولنا زيد كثير رماده وقد اورد بناء على ظنه هذا انه يجب ان يكون طويل التجاد نصريحا لا كناية فيها تصریح ما وتكلف في جوابه بان اعتبار الضمير لمجرد امر لفظي هو امتناع خلو الصفة عن مرفوع وبما حققناه لا اتجاه لهذا السؤال (او خفية) ما عطف عليها واضحة وخفاؤها بان يتوقف الانتقال منها على تأمل واعمال روية ولا يخفى ان الساذجة والمشوبة بالتصريح جاريان فيه نحو عريض قفاه وعريض القفاه وكذا الواضحة والخفية بان يكون الانتقال في كل مرتبة واضحا او لا يكون كذلك وكانه لم يعتبر لان الكناية مع الواسطة خفاء لا بحالة (كقولهم كناية عن الابله عريض القفاه) فان عرض القفاه وعظم الرأس بالافراط مما يستدل به على بلاهة الرجل وهو ملزوم لها بحسب الاعتقاد بلا واسطة لكن هذا الاعتقاد ليس مشتركا بين الناس بل يختص به واحد دون واحد فلا ينتقل اليه الا بعد تأمل وجعل صاحب المفتاح قولهم عريض الوسادة كناية قريبة خفية عن هذه الكناية اعني قولهم عريض القفاه قال المصنف وفيه نظر ووجه النظر يحتمل ان يكون ما ذكره الشارح من انه كناية بعيدة عن الابله لانه ينتقل منه الى عريض القفاه ومنه الى الابله وحينئذ يتدفع بما ذكره في جوابه من انه لا امتناع من ان تكون الكناية بعيدة بالنسبة الى المطلوب وقريبة بالنسبة الى الواسطة بل الامر كذلك فيما يكون الانتقال منه الى المطب بواسطة فيه صاحب المفتاح على ان المطب بالكناية قد يكون الواسطة اذا كانت في افادة المطلوب وظهور المطب منه كانه المطلوب نفسه وقد تكون المطب فلا ينتهي القصد من العبارة الى الواسطة بل يذهب الى المطلوب لكن كون وجه النظر ما ذكره احتمال ضعيف لانه بعد ما قال السكاكي كناية قريبة عن هذه الكناية لا يتوجه عليه انها بعيدة لان الانتقال منها الى الابله بالواسطة فكيف يظن بالمصنف مثل هذه العقلة ويحتمل ان يكون ان الكناية عن الكناية انما تكون اذا كانت الكناية المكنية مشتهرة ربما التحقت بالصریح فانه لا يكتفى بكثير الرماد عن كثرة احراق الحطب تحت القدر فانها ليست كالصریح في المضياف وليس عريض القفاه كالصریح والامكن من الكناية الخفية كما اعترف به السكاكي ولا يخفى لطف هذا النظر ودقته والجواب عنه ان الكناية الخفية ما كان الانتقال فيها محتاجا الى تأمل قبل الاشتهار وعريض القفاه لا شهارة في الكناية عن البلاهة التحقيق بالصریح فيحسن ان يكتفى عنها بعريض الوسادة ويحتمل ان يكون عالكون قولهم عريض الوسادة كناية عن الكناية فانهم يقصدون به البلاهة وليس الوسادة كناية قصد عريض القفاه بها الامجد فرض وتقدر فلا يصح قول السكاكي كما في قولهم عريض الوسادة كناية عن هذه الكناية وحينئذ لا جواب له ويحتمل ان يكون ان القريب ما لا يكون بينه وبين المطلوب واسطة ولا خفاء في ان المطلوب بعريض الوسادة الابله سواء قصد به

بل الصحيح ان يقال كافي عريض الوسادة كناية عن هذه الكناية نسخة

عريض القفا والابله فلا يحتمل ان يكون قريبا وجوابه حيثئذ ان المطلوب عبارة عن المقصود من اللفظ لا ما لا يكون وسيلة الى شيء آخر بعد افادته باللفظ (وان كان) اي الانتقال (بواسطة) فهي (بعيدة) فضلا عن ان يكون باكثر من واسطة ولم يقل والا فبعيدة لئلا يشبه المعطوف عليه ولان الاعذب مقابلة الاثبات والنفي لا مقابلة النفي ونفيه (كقولهم كثير الماد كناية عن المضيا فانه ينتقل من كثرة الماد الى كثرة احراق الخطب تحت القدر ومنها) اي ومن كثرة الاحراق وكذا كل ضمير ياتي الى كثرة قبله (الى كثرة الطبايع ومنها الى كثرة الاكله ومنها الى كثرة الضيقان) بكسر الصاد جمع ضيق (ومنها الى المقصود) وهو المضيا فموجب وبسبب قلة الوسائط وكثرتها وسرعة الانتقال في كل مرتبة وبطونها تختلف الدلالة على المقصود وضوحا وخفاء (الثالثة المطلوب بها نسبة) سواء كان طرفا النسبة مذكورين صريحين فتفرد الكتابة في النسبة او احدهما مذكور صريحا والاخر كناية فتجتمع الكتابة في النسبة مع الكتابة عن الموصوف او الصفة اذ كلاهما مذكورين كناية فتجتمع الاقسام الثلاثة فالاحتمالات العنقية سبعة اربعة منها اجتماع الثلاث او اثنان منها ولا يبطل شيء منها حصر القسمة لان المقسم مقيد بالوحدة كما في سائر التقسيمات نعم لوجعل قوله عليه السلام المسلم من سلم المسلمون من لسانه ويده كناية عن الاستدلال على كفر المؤذي المعرض به بان يقال هو كناية عن ان هذا المؤذي كافر لانه لا يعلم المسلمون من لسانه ويده وكل من لا يعلم المسلمون من لسانه ويده فهو كافر يكون قسم اربعة من الكناية (كقوله) اي قول زياد الاعجم (ان السماحة) اي الكرم لا الجود لئلا يكون الندى تطويلا (والمروءة) بضمين كالرجولية (والندى) اي الجود (في قبة) هي تكون فوق الخيمة يتخذها الرؤساء يقال بيت مقبب جعلت فوقه قبة (ضربت على ابن حشر) على وزن جعفر اسمر رجل (فانه ان اراد ان يثبت اختصاص ابن الحشر بهذه الصفات) قال الشارح اراد بالاختصاص ثبوت الصفات له سواء كان على طريق الحصر او لا يدل عليه انه جعل السكاكي من التصريح بالاختصاص له المتروكة الى الكناية سمع ابن الحشر او حصل السماحة له او ابن الحشر سمع ومن البين انه لا حصر في شيء منها وبؤيد ما ذكره قوله في الابيضاح فانه حين اراد ان لا يصرح باثبات هذه الصفات لابن الحشر جمعها في قبة تنبيه بذلك على ان محلها ذوقية وجعلها مضرورة عليه اوجود ذوى قباقب الدنيا كثيرين فافاد اثبات الصفات المذكورة له بطريق الكناية هذائم وجه ارادة الثبوت بالاختصاص ان الاختصاص هو الثبوت لشيء والنفي عن غيره فاربدها بعض معناه وفي شروح المفتاح انه مبني على ان الاثبات تخصيص بالذكر ولا يخفى ان المراد هنا ليس الاختصاص بالذكر وليست الارادة متعلقة باثبات الاختصاص بالذكر باني انه اذا جعل الاختصاص بمعنى ثبوت الصفات له صار قوله فانه اراد ان يثبت ثبوت هذه الصفات له ولا يخفى سماحته والعبارة الصحيحة اراد ان يثبت هذه الصفات له ولا يخفى انه لوجعل التعريف في السماحة والمروءة والندى للجنس الاستغراقي افاد حصر هذه الصفات في ابن الحشر لان جميع افرادها اذا قامت به لا تقوم بغيره اذ الصفة لا تقوم بملحين وتكون مبالغة في كمال ابن الحشر في هذه الصفات بحيث التحقت هذه الصفات في ضميره بالعدم فلا يبعد ان يكون قول المصنف انه مختص بها وقوله اختصاص ابن الحشر على ظاهرهما وحيث يكون في البيت كنيان احديهما جعل اثبات جميع افراد الثلاثة له كناية عن الاختصاص وثابتهما جعل جملتهما في قبة مضرورة عليه كناية عن الثبوت له (فترك التصريح بان تقول انه مختص بها ونحوه) مجرور معطوف على

ان تقول اي التصريح بنحو هذا القول او منصوب معطوف على مفعول ان يقول اي نحو قولنا انه مختص بها من العبارات الدالة على هذا المعنى من نحو اختصاص بها او ثبت له دون غيره في وجه ومن نحو سمع ابن الحشر سمع ايضا في وجه اخر فتأمل (الى الكناية بان جعلها) اي تلك الصفات (في قبة مضرورة عليه) اي على ابن الحشر فافاد اثبات الصفات المذكورة لانه اذا ثبت الامر الذي لا يقوم الا بغيره في مكان الرجل ثبت له لان الصفات ثبتت في المكان بنبعية ثبوت محلها ولهذا كان هذامن قبيل الكناية دون المجاز اذ لو امتنع ثبوت الصفات في المكان لامتنع ارادة الحقيقة ولم تكن كناية بل مجازا ونحن نقول لا يبعد ان يجعل كون هذه الصفات في قبة ضربت على ابن الحشر كناية عن كونها عين ابن الحشر حيث جعلت في مكان ابن الحشر والتبادر من الكون في المكان الكون بالذات ولا يكون في مكان الرجل بالذات لان نفسه فكانه قيل ابن الحشر هو السماحة والمروءة والندى (ونحوه) اي نحو قوله في الكون مثال الكناية المطلوبة بها النسبة (قوله المجد) اي نيل الشرف والكرم اذ لا يكون الا بالاباء او كرم الاباء خاصة والكرم والحسب اعم من ان يكون من جهة الاباء او نفس الرجل (بين ثوبيه) يريد بالتوبين الرداء والازار وكذا المراد بالبردين في قوله (والكرم في رديه) وانما قال ونحوه ردا على من جعل الكناية فيه من قبيل طويل نجاهه وتبع في هذا الرد الفتحاح حيث قال وقد بطن هذا من قسم زيد طويل نجاهه وليس بذلك فطويل نجاهه باسناد الطويل الى النجاد نصريح باثبات الطول للنجاد وطول النجاد كما تعرف قائم مقام طول القائمة فاذا صرح من بعد باثبات النجاد لزيد بالاضافة كان ذلك نصريحا باثبات الطول لزيد فتأمل هذا وليس الامر كما ظن المفتاح فان المثال ذو وجهين له وجه نحو الكناية عن الصفة مع التصريح بالنسبة ووجه الى الكناية عن النسبة من غير كناية عن صفة الثاني ما شاهدته المفتاح وهو انه جعل المجد فيما يحيط به ويشتمل عليه وجعل ذلك كناية عن ثبوته له لان الصفة تكون تبعا فيما يكون فيه الشيء بالذات ولولا ذلك لامتنع الحقيقة وكان اللفظ مجازا ولا يبلغ على هذا ان يجعل التركيب كناية عن كون المجد والكرم عينه لان كون الشيء بين بردي الشيء يدل على انه عينه لانه الذي يكون بين برديه والاول ما شاهدته غيره وهو ان كون الشيء بين بردي الشيء كناية عن احاطته به كاحاطة البردين وباضافة البردين اليه ثبت التصريح باثبات الاحاطة المكينة بالكون بين البردين له على نحو التصريح لاضافة النجاد الى الشيء بثبوت الطول المكني بطول النجاد له فيكون المجد بين ثوبيه بمعنى المجد محيط به وحيث ينبغي ان يكون قوله ونحوه للتبعية على الفرق بينه وبين المثال السابق في كون السابق نصا وهذا محتملا (والموصوف في هذين القسمين) يعني الثاني والثالث كثيرا ما يكون مذكورا كإبراهيم (وقد يكون غير مذكور) لكن القسم الثاني حيثئذ يستلزم انقسم الثالث اذ لا يتصور كون الموصوف غير مذكور عند الكناية عن الصفة مع التصريح بالنسبة بخلاف القسم الثالث فانه لا يستلزم القسم الثاني فانه يصح الكناية عن النسبة الى موصوف غير مذكور مع التصريح بالصفة (كما يقال) اي الموصوف الغير المذكور في الكناية عن النسبة لافيهما كما هو المتبادر (في عرض) بالضم اي ناحية (من يؤذي المسلمين المسلم من سلم المسلمون من لسانه ويده) فكذلك اشترت من ناحية هي لمن سلم المسلمون من لسانه ويده الى ناحية اخرى هي للمؤذي فالصفة وهي الاسلام هنا مصرح بها والموصوف وهو المؤذي غير مذكور والنسبة وهي نفي الاسلام عنه مكينة بحصر الاسلام في غير المؤذي على ما يفيد تعريف الجنس للسند اليه فان قلت حصر الاسلام في غير المؤذي عبارة عن ثبوته له ونفيه عن المؤذي فيكون نفي

فاوجدوا من نحو سمع ابن الحشر سمع واين الحشر سمع نسخة

الاسلام عن المؤدى مصر حاقت الحصر امر اجالى يلزمه تفصيل التني بحسب المقام فيجوز ان يكنى بهذا المجلد عن هذا المفصل على انه لو كان معنى الحصر الاثبات والتني تفصيلا يجوز ان يكنى بالكل عن الجزء ويجعل الكل وسيلة الانتقال الى الجزء ويجعل الجزء مقصودا بالافادة ومثال الكناية عن الصفة قولك في عرض من يعتقد حل الخمر وانت تريد تكفيره انالا اعتقد حل الخمر وهذا كناية عن اثبات صفة الكفر له اذا كنى عن الكفر باعتقاد حل الخمر وكناية عن نفي الاسلام عنه اذا كنى بعدم اعتقاد حل الخمر عن الاسلام (قال السكاكي) في اوائل بحث الكناية (الكناية تتفاوت الى تعريض وتلويح ورمز وايماء واسارة) ومساق الحديث بحسن لك اللثام عن ذلك قال العلامة انما قال تتفاوت ولم يقل تنقسم لان التعريض وامثاله مما ذكر ليس من اقسام الكناية فقط بل هو اعم قال الشارح وفيه نظر والا قرب انه انما قال ذلك لان هذه الاقسام قد تتداخل وتختلف باختلاف الاعتبار من الوضوح والخطا وقلة الوسائط وكثرة احوالها وجه النظر فهو ان التعريض بهذا المعنى وهو كناية لم يذكر موصوفها ليس اعم من الكناية واما محصل ما ذكره من الوجه الاقرب فهو ان كثيرا من الوسائط قد تبلغ في الخطا مرتبة التعريض وهكذا فلا يمكن تقسيم الكناية الى هذه الاقسام لانها غير منضبطة وفيه نظر لانه اذا سمي الموصوف غير المذكور تعريضا وماله وسائط كثيرة تلويحيا فلا معنى لتداخل الاقسام والاظهر انه قال تتفاوت لما فيه من التنبيه على تفاوت تلك الاقسام في الدقة والبلاغة دون تنقسم ثم قال السكاكي في اوائل بحث الكناية وفاء بوعده حصر اللثام عن هذه الاقسام واذ قد وعيت ما املى عليك فتقول الى آخر ما ذكره مما حاصله ما خصه المصنف بقوله (والمناسب للعرضية) اي للكناية العرضية وهو ما لم يذكر الموصوف فيها (التعريض) لان التعريض خلاف التصريح قال العلامة يقال عرضت فلانا وبقلان اذا قلت قولاً وانت تعنيه يعني لا يكون القول مسوقا له وانما تعنيه من عرض من غير ان تستعمل اللفظ فيه ولهذا لم يقل وانت تعنيه به (ولغيرها ان كثرت الوسائط) وهو الذي عبر عنه المفتاح بذات مسافة بعيدة (التلويح) لان التلويح هو ان تشير الى غيرك من بعد وجعل السيد السند في شرح المفتاح الوسائط ما فوق الواحد (و) المناسب (لغيرها ان قلت) الوسائط (مع خفاء) وهو الذي فسره المفتاح بذات مسافة قريبة وفسره السيد السند بما لا واسطة فيها وفيها واسطة واحدة لكن في كون ما لا واسطة فيه ذات مسافة خفاء وشمول قلة الوسائط اخفى منه والشارح ايضا تنبيه على شمول قلة الوسائط لما لا واسطة فيها حيث جعل تعريض القفاء مثالا له (الرمز) لان الرمز ان تشير الى قريب منك على سبيل الخفية لانه الاشارة بالشفة والحاجب (و) المناسب لغيرها ان قلت الوسائط (بلا خفاء الايماء والاشارة) قال السيد السند اما لانه اذا لم يكن قيد زائد كافي التلويح في الرمز تعين الاسم الدال على مطلق الاشارة واما لان هذا الاسم اذا اطلق يادرنه القرب والظهور وقيل الاول ان يخص الالاء فيه شائبة الخطا فيبقى اسم الاشارة للباقي هذا كلامه ثم انتقل السكاكي من الكناية في التعريض الى تحقيق المجاز فيه فكلية ثم للتباين بين البعدين والافلاتاخي بين كلامي السكاكي واعلم ان السكاكي بعد ما سمي احد اقسام الكناية تعريضا اشتغل عقيب تحقيق تلك الاقسام بتحقيق التعريض المشهور فقال واعلم ان التعريض تارة يكون على سبيل الكناية واخرى على سبيل المجاز فاذا قلت آذيتني فتعرف وارتدت المخاطب ومع المخاطب انسانا آخر معتمدا على قرائن الاحوال كان من القبيل الاول وان لم ترد الا غير المخاطب كان من القبيل الثاني فتأمل وعلى هذا فقس وفرع ان شئت فقد تبين لك هذا فالمراد بالتعريض ليست ما هو احد الاقسام المذكورة للكناية بل ما اشتهر من التعريض وهو الذي قال

صاحب الكشف في مقام الفرق بين الكناية ان الكناية ان تذكر الشيء بغير لفظه الموضوع له والتعريض ان تذكر شيئا تدل به على شيء آخر لم تذكره كما يقول المحتاج للمحتاج اليه جئتكم لاسلم عليكم فكانه امله الكلام الى عرض يدل على المقصود ويسمى التلويح لانه يلوح فيه ما يريد فقد فرق بين الكناية والتعريض بانه يذكر معنى الكناية بلفظها والكناية بغير موضوعه له بخلاف التعريض فانه لا يراد به معنى التعريض باللفظ بل ينتقل اليه من غير استعمال اللفظ فيه فانه يفرق الكناية عن التعريض انه مستعمل في غير الموضوع له بخلاف التعريض ولا يخفى ان هذا الفارق موجود في المجاز ايضا فقد تضمن الفرق لا التعريف وقد صرح ابن الاثير ايضا في المثل السائر بان التعريض لا يستعمل في المعنى التعريضي بل بسفاد من عرض اللفظ حيث قال الكناية مادل على معنى يجوز حله على جانبي الحقيقة والمجاز بوصف جامع بينهما ويكون في المفرد والمركب (والتعريض) هو اللفظ الدال لا من جهة الوضع الحقيقي او المجازي بل من جهة التلويح والاشارة فيختص باللفظ المركب كقول من يتوقع صولة والله اني محتاج فانه تعريض بالطلب مع انه لم يوضع له حقيقة ولا مجاز وانما فهم منه المعنى من عرض اللفظ اي جانبه هذا واراد بالوصف الجامع بينهما كون اللفظ معينا لهما لا حدهما بالقرينة والاخرى قرينة وهذا كلام وقع في البين فلنرجع الى ما كنا فيه وهو ان كلام السكاكي في التعريض بهذا المعنى لا يعني اصطلاح عليه من عند نفسه في باب الكناية كما يلوح من قوله كان اطلاق اسم التعريض عليها مناسبا فهو في هذا المقام جرى على ما جرى عليه غيره مرة حيث عرف المجاز وقسم المجاز بمعنى اخر وعرف الاستعارة وقسم الاستعارة لا بهذا المعنى الى الاستعارة المصروفة والاستعارة بالكناية على ما حققناه لك واهذا ادرج لفظ السبيل فقال التعريض تارة يكون على سبيل الكناية واخرى على سبيل المجاز ولم يقل تارة يكون كناية وتارة يكون مجازا واولى بالتأمل لما راى المقام مظنة غفلة لكن المصنف على ما هو ظاهر كلامه ظن ان اطلاق التعريض على الكناية سابقا من اطلاق العام على الخاص ومقصود السكاكي التنبيه على هذا بتقسيم التعريض اليها والى المجاز وظن ان التنبيه يحصل بمجرد بيان انه قد يكون مجازا والتعريض بانه يكون كناية تطويعا لاختصار كلامه فقل (والتعريض قد يكون مجازا كقولك آذيتني فتعرف وانت تريد انسانا مع المخاطب دونه) ثم زاد في توضيح المثال وبين انه يحتمل الكناية فقال (وان اردت انهما جميعا كان كناية) ثم نبه على قصور كلام المفتاح (ولا بد فيهما من قرينة) حيث لم يشتمل كلامه الاعلى اشراط القرينة في الكناية والحق معه في هذا التنبيه وان اعتمد السكاكي على اشهار وجوب القرينة في المجاز وخاف توهم عدم القرينة في الكناية من جواز ارادة الحقيقة لكن باقى تصرفاته على ما ترى وقد نبهه العلامة ايضا على مراد السكاكي حيث قال في شرحه معناه ان عبارة التعريض قد تكون مشابهة للمجاز كما في الصورة الاولى فانها تشبه المجاز من جهة استعمال ما للمخاطب في غير ما هي موضوعه وليس بمجاز اذ لا يتصور فيه انتقال من ملزوم الى لازم وقد يكون مشابهة للكناية كما في الصورة الثانية فانها تشبه الكناية من جهة استعمال اللفظ فيما هو موضوعه من ادا منه غير الموضوع له وليس بكناية اذ لا يتصور فيه لازم وملزوم وانتقال من احدهما الى الاخر اذ حاصل ما ذكره ان التعريض ليس بمجاز ولا كناية وان وقع في اثنائه تقريره بعض ما لا يتضح فتأمل ومما يفتنى منه العجب انه بعد ما نقل الشارح كلام الكشف

وابن الاثر في هذا المقام كيف زيف كلام العلامة بان هذا مذهب لم يذهب اليه احد بل امر
لا يقبله عقل لانه يؤدى ان يكون كلام يدل على معنى دلالة صحيحة من غير ان يكون حقيقة
ذلك المعنى او مجازا وكتابة بل الحق ان الاول محاذ والثاني كناية كما صرح به المصنف وهو الذى
قصده السكاكى وتحققه ان قولنا آذيتنى فستعرف كلام دال على معنى يقصده تهديد
المخاطب فان استعمل في تهديد المخاطب وغيره من المؤذين فكناية وان اردت تهديد غير المخاطب
بسبب الايذاء بعلاقة اشتركة للمخاطب في الايذاء اما تحقيقا واما فرضا وتقديرا كان مجازا
ونعم التوضيح تمثيل السيد السند لدلالة الكلام على المعنى التعريضي بدلالة الحذف مثلا
على تعظيم المحذوف او اهانتته فانه افاده من غير استعمال فيه فجعل كلام الشارح مبنيا
على الغفلة عن مستنبعات التراكيب وهنا من يتحقق بقى الى الآن في ستر الاكتنان فلا علينا
ان نهى لك من غير امتنان كما وهب لنا الفيض المنان وان طال الكلام وحال السام بينك
وبين الافهام لانه منشط وللسام مسقط فنقول فرق بين المعنى التعريضي المجازى وبين المجاز فانك
في المجاز تنصب القرينة على عدم ارادة المعنى الحقيقى وفي التعريض تريد الحقيقة الانتقال
الى المعنى التعريضى من غير استعمال اللفظ فيه لانه لا يكون التلفظ به من غير ارادة معنى باللفظ
الا ان المعنى التعريضى نصرف النفس بالكلية عن الالتفات الى ما ريد به الى الالتفات الى ما هو
في عرض اللفظ وكذلك فرق بين التعريضى على سبيل الكناية وبين الكناية فانه في الكناية
لا يكون القصد الا الى غير الموضوع له وان قصد الموضوع له كان الانتقال الى الغير بخلاف
التعريض على سبيل الكناية كما في آذيتنى فستعرف فان التفات النفس وانما هم الى وعيد المخاطب
وغيره على سواء **فصل** (طبق) اى اجمع من قولهم طبق القوم على الامر اجمعوا (البقاء
على ان المجاز والكناية المبلغ) يقال ثناء ابلغ اى مبالغ فيه فالمعنى ان المجاز والكناية مما يبالغ فيهما
مبالغة اكثر حيث يبالغ في تقرير معنييهما وتحقيقهما فقولاه ابلغ شاذ من وجهين احدهما
انه اخذ من الزيد كقولهم هو اعطاهم للدينار والدرهم وثانيهما انه بمعنى المفعول ولك
ان تجاوز الشذوذ الى التجوز في وصف اللفظ بكونه مبالغا في تقرير معناه وتحقيقه وانما لم
يجعلوا الابلغ من البلاغة فيكون المعنى ان كلاما فيه كناية ومجاز ابلغ من كلام فيه الحقيقة
الصرفة ويكون وجه الابلغ كونه اكثر مبالغة لان كثرة المبالغة لا توجب البلاغة
مطلقا في مقام يستدعى المبالغة فرب حقيقة ابلغ من المجاز لوقوعها في مقام لا يسع
المبالغة قال الشارح المحقق والسيد السند في شرحى المفتاح يراد بالباء علماء البيان على
ما هو الظاهر لانهم هم الذين يظهر منهم الاجماع ويمكن ان يراد بجمع الباء ويجعل اجماع
اهل السليقة بحسب المعنى حيث يعتبرون هذه المعاني في موارد الكلام وان لم يعلموا هذه
الاصطلاحات (من الحقيقة) اى الحقيقة المفردة واما الحقيقة المركبة التى هى الكناية
فالمجاز ليس ابلغ منها لاشتراكهما في وجه المبالغة فقولاه (والتصريح) تطويل الا ان تجمله
عطفا ففسر بالحقيقة (لان الانتقال فيهما من الملزوم الى اللازم) هذا متفق عليه بين المصنف
والسكاكى لانه وان جعل الكناية ذكرا لللازم اى التابع وارادة الملزوم اى المتبوع لكنه جعلها
مشاركة للمجاز في الانتقال من الملزوم الى اللازم لان اللازم مالم يصير ملزوما لا ينتقل
منه ويرد على كون المجاز ابلغ من الحقيقة ان منه المجاز الغير المقيد وهو لفظ المقيد المراد به
المطلق فانه اذا نظر الى ما ريد بهذا القيد من المجاز كان قائما مقام احد المتزادتين فكما
ان احد المتزادتين اذا اقيم مقام الاخر لم يقصده معنى اخر بل ذلك المعنى بعينه فلا يعد
مقبدا كذلك المشفر اذا اقيم مقام الشفة لم يقصده الاتك الحقيقة اعني العضو المخصوص

وذلك القيد الذى جردت الحقيقة عنه تابع عارض لها كانه بمنزلة امر خارج عن مفهوم
المشفر فلا يترتب على قيامه مقام الشفة فائدة بخلاف اطلاق الاصابع على الاكمل
في يحلونها اصابعهم في اذانهم فانه يفيد مبالغة وكذا اطلاق اليد على القدرة يفيد
تصويرها بصورة ما هو مظهرها وهذا كلام وقع في البين فلنرجع الى ما كنا فيه والمجاز
الغير المقيد لا يكون ابلغ من الحقيقة كيف ولا يصدق في حقه (فهو) الظاهر فهما (كدعوى
الشيء بيته) قال السيد السند في شرح المفتاح في بحث المجاز الغير المقيد وايضا في كل
من هذين الاطلاقين يعنى اطلاق الاصابع واليد دعوى الشيء بيته كما سأتى وليس ذلك
في المشفر الاتحاد المعنى حقيقة فيجب ان يحمل المجاز على المجاز المقيد وبين كونهما كدعوى
الشيء بيته بان وجود الملزوم يقضى وجود اللازم لا متسع انفكاك الملزوم عن اللازم
وفيه ان ما ثبت ان الانتقال فيهما من الملزوم الى اللازم وجود الملزوم في التصور
لا يستلزم وجود اللازم وكانه اشار الشارح المحقق الى هذا حيث قال هذا اى اقتضاء
وجود الملزوم اللازم ظاهرا وانما الاشكال في بيان الزوم في سائر انواع المجاز هذا وكثيرا ما
لا يتنبه لمراده فيظن ان الاشكال في بيان الزوم الذهني فيعترض بانه بعد ما بين الشارح
في اوائل بحث المجاز الزوم فلا وجه لدعوى الاشكال هنا وليس بشئ لان ما سبق بيسانه
هو الزوم الذهني والتنبه على وجود الملزوم اللازم الخارجى فان ذلك من هذا (و) اطبقوا
على (ان الاستعارة المبلغ من التشبيه لانها نوع من المجاز) اقول بعد وضوح كون
الاستعارة مجازا والتشبيه حقيقة ليس ذكر هذا الاطلاق بعد ذكر الاطلاق الاول الا تطويلا
وانا ذكره المفتاح لافراده بدليل اخر سوى الدليل المشترك بين المجازات وهو ان التشبيه
يتضمن الاعتراف بكون المشبه به اكل من المشبه في وجه الشبه ثم كون التشبيه حقيقة يرده
ما حقق ان قولنا زيد كالدر عبارة عن كونه في غاية الحسن وان نسبة التشبيه الى الاستعارة
كنسبة الكناية الى المجاز ومما يجب ان ينبه عليه ان المصنف توهم ان ما ذكره السكاكى
ان الاستعارة منزلة على التشبيه فان في التشبيه الاعتراف بنقصان المشبه عن المشبه به
دون الاستعارة يرده ما حققه الشيخ عبد القاهر حيث قال وليس السبب في كون المجاز
والكناية ابلغ ان احدا من هذه الامور يفيد زيادة في نفس المعنى لا يفيد خلافه بل لانه
يفيد تأكيد الاثبات المعنى لا يفيد خلافا اذ لا يفيد رأيت اسدا زيدا رأيت رجلا يساوى
الاسد في الشجاعة انما فضيلة الاول لاشتماله على تأكيد فاته الثاني وهكذا الامر به
للكثير الماد على المضايقات في كثرة القرى بل لاشتماله على تأكيد فاته المضايقات مع اتحاد المقصود
منهما ووجه الرد ان ذلك لا يصح في الاستعارة بالنسبة الى التشبيه اذ رأيت اسدا يفيد
شجاعة الاسد وزيد كالاسد يفيد شجاعة دون شجاعة الاسد ثم نصر الشيخ بان مراده
ليس السبب في كل صورة ذلك ورفع الایجاب الكلى لا ينافى الایجاب الجزئى فالسبب
في كل صورة تأكيد اثبات المعنى بخلاف خلافها واما الزية في المعنى فربما يكون كما في الاستعارة
والتشبيه دون غيرها ودونها وغير التشبيه كما في رأيت اسدا ورأيت رجلا يساويه في الشجاعة
وقال الشارح هذا استنباط معنى قد غلط فيه كما هو عادته في استنباط المعاني من عبارات الشيخ
لافتقارها الى تأمل واقر بل مراد الشيخ ان شيئا من هذه العبارات لا يوجب ثبوت الزية في الواقع
كما ذكر هو نفسه ان الخبر لا يدل على ثبوت المعنى ونفيه مع انقاطعهم بان المفهوم من الخبر
ان هذا الحكم ثابت او منقضى وذلك لان الدلالة اللفظية قد تختلف عن المدلول ورده السيد
السند بان هذا معنى زيك فاسد لان ما نفاه الشيخ حينئذ مما لا يذهب اليه وهم حتى يدفع

فانه لا يوجب ثبوت اصل الشجاعة واصل الفري في الواقع فكيف بثبوتهم ايجابها لثبوت
اصل المعنى فيه والانصاف ان المتبادر من كلام الشيخ ما فهمه المصنف وان المعلق غلط
والتشيع ساقط هذا ونحن نقول لو كان المراد ما ذكره الشارح لما اوفى في ما فهمه الشيخ لا ثبات
ان الابلغية لتجريد التاكيد فليكن لا اعتبار بزيادة في المفهوم لكن الانصاف ان مراد الشيخ ليس
ما ذكره المصنف كما انه ليس ما ذكره الشارح وان كان ما ذكره المصنف اقوى بل مراده
ان ليس للابلغية لافادة شيء من العبارات مزينة في المعنى دون خلافها والالم يكن المقيس عليه
للحقيقة والمجاز معنى واحد وهذا كلام حق والمراد بقولنا جاني اسد ليس الا المراد بزيد كالاسد
والالم يكن بجعله ابلغ منه دون زيد كالحار معنى وانما التفاوت ابداء المساواة في جاني اسد وتاكيد
تلك الدعوى بجعله عين الاسد وانكار كون زيدا ناقص بخلاف زيد كالاسد فان فيه اعتزافا به
وبخلاف زيد والاسد سواء فانه لا يوجب كد دعوى النسوية والادعاء وتاكيد لا يفيد مزينة في المعنى بل
مجرد تاكيد ومباقة فيه فابدل عليه جاني اسد على تقدير صدقه لا يوجب ثبوت المزينة في الواقع
بخلاف الخبر فانه على تقدير صدقه يوجب ثبوت مضمونه فبين ما ذكره في الخبر وما ذكره
في هذا المقام يوجب بعيد هذا اخر ما وقفنا من شرح الفن الثاني بعد شرح الفن الثالث وهما
ما فهمنا من الغرائب والبدائع نسأله التوفيق للفرق الى شرح المقدمة والفن الاول والحفظ
من الموانع الهي هب لنا اقوى الذرائع التوفيق لاتباع اجل الذرائع وبصرنا في انوار العمل
باسرار المعارف والبدائع واغتيا باقضية معاني بيانك العلية عن العلوم الرسمية والصنائع
بسم الله الرحمن الرحيم وبه استعين في الوقائع (الفن) في اللغة الضرب اى النوع او الترتيب
وكلا المعنيين يناسب ما سماه فقالا انه في بيان نوع من مسائل يتعاقب بالبلاغة ويزين باستعانتها الكلام
(الثالث) اى الواقع في المرتبة الثالثة من الفنون الثلاثة فالمعنى الفن الذى هو ثالث الثلاثة لان الفنون
مرتبة في تحصيل البلاغة وتكليفها او ثالث الفنون فانه جعل الفنون المتعلقة بالبلاغة السابقين
عليه ثلثة (علم البديع) هو في اللغة المبتدع اسم فاعل او مفعول فاضافة العلم الى الاول اضافة
الى الفاعل وعلى الثاني الى المفعول اى علم مبتدع الكلام فان من زين كلامه بهذه المحسنات
فقد اتى بكلام مبتدع او علم متعلق بكلام المبتدع وقد جاء بمعنى الجبل الذى قتل فالكلام الذى
تم ترتيبه بهذه المحسنات كالجبل الذى قتل اوتاره وثلاث ثم قتل في الشانة (وهو علم)
فسر الشارح المحقق العلم في تعريف المعاني والبيان بملكة يقتدر بها على تفصيل ادراكات جزئية
متعلقة باصول وضعها واضع الفن وجوز ان يراد نفس تلك الاصول وزاد المحقق المحشى
شريف زمانه تجوز ارادة التصديقات بتلك الاصول بل رجحها فعنى قوله (يعرف به وجوه
تحسين الكلام) انه يعرف به كل وجه جزئى يرد على سامع الكلام البليغ او المتلفظ به مما ورد في
هذا الكلام او اراد اراده بمقتضى استعمال المعرفة الشائعة في ادراك الجزئى على طبق ما ذكره ذلك
الشارح الجليل في تعريف علم المعاني من التفصيل فاذا ذكره هنا في شرح قوله يعرف به وجوه تحسين
الكلام من قوله اى يتصور معانيها ويعد اعدادها وتفاصيلها بقدر الطاقة محل نظر اذ تصور
معانيها اشارة الى ما يحصل من تعريفات المفهومات الاصطلاحية وهو معان كلية لا يوافق
ارادتها استعمال المعرفة الشائعة في ادراك الجزئيات ومع ذلك ليس داخل في العلم بالمعنى المذكور بل
في العلم بمعنى المسائل والمبادئ والموضوعات وضبط الاعداد لا يكون من المقاصد العلمية ونتائجها
وقوله وتفاصيلها ظاهر فيما يحصل من تقسيمات المفهومات وهى ايضا مفهومات كلية ليست
من المقاصد العلمية ونتائجها وكانه لما لم يشاهد في هذا الفن سوى تعريفات وتقسيمات
ظن ان لا مسئلة فيه وليس كذلك لان المقصود بذكر كل من الاقسام الحكم على كليته

مطلب
الفن الثالث

هكذا في النسخ معناه ولم
يظهر لي واحتمال انه فاعل يقتدر
بعيد او غير صحيح حاشية

بانه محسن للكلام البليغ قال الشارح المراد بوجوه تحسين الكلام الوجوه المعهودة المذكورة
في صدر الكتاب حيث قال وبها وجوه اخر تورث الكلام حسنا هذا او وجه الاشارة جعل
الاضافة للعهد وجئت بقوت قصد الاستغراق الذى لا بد منه في وجوه التحسين وما يعرف
به بعض وجوه التحسين ليس بديعاً فينبغي ان يقال المراد بتحسين الكلام التحسين العرضي
المذكور في صدر الكتاب بقوله وبقية وجوه اخر تورث الكلام حسنا ولك ان تريد
بالكلام الكلام البليغ لفهم العهد من الكلام ولا يخفى ان تحسين الكلام البليغ انما يكون
بما يكون خارجا عن بلاغته والاصار بلفظها هذا التحسين فلا يكون التحسين للكلام البليغ
وبعد تخصيص الوجوه بالوجوه الخارجة عن البلاغة جعل الشارح تعريف العلم تاما به وحكم
بان قوله (بعد رعاية المطابقة) اى مطابقة الكلام (لمقتضى الحال ووضوح الدلالة)
اى الخلو من التعبد المعنوي للتنبيه على ان هذه الوجوه انما تعد محسنة للكلام بعد رعاية الامرين
ووجه ذلك انه يكون ارادة هذه الوجوه بدون رعاية الامرين كتعليق الدرر على اعناق
الخنازير فقوله بعد متعلق بالتحسين وكأنه اراد مزيد التنبيه والافعال هـ كما تكفل تخصيص
الوجوه بالوجوه السابعة اوجوه البلاغة تكفل التنبيه المذكور اذ لا معنى لتبنيها لوجوه
البلاغة الا عدم الاعتماد بها بدونها ولك ان تقول الوجوه التابعة لوجوه البلاغة ربما يكون
متنضي الحال ويكون مظنة التباسها بالوجوه المجتوعة عنها في البديع فنبه على ان التحسين
التابع للبلاغة بالوجوه المجتوعة عنها انما تكون بعد رعاية المطابقة ووضوح الدلالة
حتى لو لم يتم شيء منهما بدون هذه الوجوه لم تعد في الكلام من المحسنات البديعية واما ما قيل حل
الكلام على العهد بعيد عن المقام فاللايق بمقام التعريف حل وجوه تحسين الكلام على
مفهومه العام واخراج ما سوى المحسنات البديعية من الوجوه الداخلة في البلاغة بقوله
بعد رعاية المطابقة ووضوح الدلالة فقد رده الشارح بانه كما يخرج عن الوجوه الداخلة
في رعاية المطابقة ووضوح الدلالة الوجوه البديعية يخرج بعض ما هو داخلة في البلاغة
من الخلو عن الشافرو مخالفة القياس والغريبة وضعف التأليف فيبقى الجميع في قوله وجوه
تحسين الكلام بعد رعاية المطابقة ووضوح الدلالة ويمكن دفعه بان هـ هذا الوجه ووضوح
الدلالة على ما هو المعنى في البيان اما الوجه على مقتضى عموم البيان فاسوى الخلو عن الشافرو
مدخل في وضوح الدلالة اذ المخالف لقياس اللغة والقاعدة النحوية الغريب لا يكون واضح
الدلالة وان توهم المحشى المحقق انه لا يتنافى الوضوح الا الغريبة والتعبد مطلقا واما التناظر
فما به علم بالحسن ولا يتعلق به علم فلا يتوهم دخوله في علم البديع وبانه لو حل الكلام على الكلام
الفصح اذ ما سواه خارج عن درجة الاعتبار خرج عنه ما له دخل في الفصاحة اذ ليس بها تحسين
الكلام الفصح بل جعل الكلام فصيحاً وبه علم مما ذكرناه اوقال تعرف به وجوه تحسين الكلام
بعد رعاية البلاغة لكان اخصر واوضح ويكون قوله بعد رعاية البلاغة مخرجاً لجميع
الوجوه الداخلة في بلاغة الكلام بلا تكلف لكن يرد على هذا التعريف قولهم يعتبر العهد كما يرد
على تعريفه انه يدخل في علم البديع حينئذ الوجوه المحسنة للكلام البليغ مما يبحث عنه في علم
العروض والقوافي وغير ذلك من العلوم الادبية اذ بها يتكسب الكلام البليغ حسنا لامرية
فيه (وهى ضربان) اى الوجوه المحسنة نوعان (معنوي) يفيد حسن المعنى ويكون له مزيد
تعاق يحسن المعنى وان كان لا يخلو عن تحسين اللفظ كما يظهر لك في بعضها (ولفظي) له مزيد
تعاق يحسن اللفظ كذلك واما الضرب المتعلق بكليتها بان لا يكون له مزيد اختصاص
بأحدهما فمالم يوجد (اما المعنوي) بدأ بالمعنى لان الاعتداد باللفظ انما هو لكونه وسيلة للمعنى

ولهذا استمع ان اصل الحسن في الحسنات اللفظية ان تكون الالفاظ تابعة للمعاني دون العكس (فنه المطابقة) وما يتحقق بهما معنى الموافقة او المساواة ويؤيد الثاني تسميته بالكافؤ فانه بمعنى الاستواء (ويسمى الطابق) وهو مصدر مثل المطابقة كالمقابل والمقابلة سمي بهما لموافقة الضدين في الوقوع في جملة واحدة واستواءهما في ذلك مع بعد الموافقة بينهما (والتضاد) ووجهه ظاهر والتطبيق (ايضا) يقال طبق الشيء الشيء اذا عطفه فالجملة تحت الضدين وشملتهما والبديع ايضا وجهه ظاهر وقيل المطابقة مصدر طابقت بين الشيء اذا جمعت احدهما على حذو الآخر وما ذكرنا اقرب فتأمل ولا تبعد (وهي الجمع بين متضادين) هذه عبارة الفتح ولما كان مراده هنا بالتضاد المعنى اللغوي دون الاصطلاح الكلامي على خلاف دأبه لانه يذكر الاصطلاحات الكلامية ويريد معانيها الاصطلاحية تجب اجابته بجمع المتقول والمقول فسر المصنف بقوله (اي معنيين متقابلين في الجملة) سواء كان تقابل الضدين اي المعنيين الموجودين المتواردين على محل واحد بينهما الخلاف او غايته او تقابل الايجاب والسلب او تقابل العدم والمملكة او تقابل التضاد وسواء كان التقابل حقيقيا او اعتباريا وقيل لا يجعل التضاد تقابلا فلا يسمى الجمع بين الاب والابن طباقا على ما هو الظاهر بل هو بمراعاة النظر اقرب ولك ان تجعل التفسير مجرد قوله معنيين متقابلين وتكتفي في تعميمه بعدم تفيدته ويجعل قوله في الجملة متعلقا بالجمع اي الجمع مطلقا سواء كان في جملة واحدة او في جملتين احدهما جزء من الاخرى او لا والظاهر ان يقول بين متضادين فصاعدا (ويكون) على طبق وهي اوالجمع وقوله ومن الطباق ففطن فالتك من المخبرين (بلفظين) اي بسبب لفظين (من نوع) قدمه لان اطف التضاد فيه اتم كيف والمنكلم كاجمع بين الضدين في تركيب جمعهما في نوع واحد من الكلمة وهذا غريب من القسم الثاني ولانه اكثر دورا على السهم يشهد بذلك انه لم يهمل شيئا من امثلة اقسامه بخلاف اقسام ما يقابله فانه لم يمثل الا القسم واحد من اقسامه وقد حكم الشارح بانه لا يوجب حدا هو ومن لا يفتن لما القيناه لك ربما لفتناه يقول هذا التقسيم تطو بل لا طائل تحته (اسمين نحو) قوله تعالى (وتحسبهم ابقاظا) جمع يقطع على وزن عضدا وكف بمعنى يقطان (وهم رفود) اي نيام (او فعلين نحو) قوله تعالى (يحيى ويميت او حرفين نحو) قوله تعالى (لها ما كسبت وعليها ما اكتسبت) لا يخفى على البالغ مرتبة رجال البلاغة حسن ما في هذه الامثلة من الطباق كيف وقد اوقع المنكلم بين الضدين فيها الاتفاق كما اوقع الموصوف والمحكي عنه بينهما الوفاق في شاهد التطبيق فيهما من وجهين قال القاضي اي لها ما كسبت من خير وعليها ما اكتسبت من شر لا يتفع بطاعتها ولا يتضرر بمعصيتها غيرها وتخصيص الخير بالكسب والشر بالاكتساب لان الاكتساب فيه اعمال والشر تشبهه النفس وتجذب اليه فكانه اجدي في تحصيله واعمل هذه عبارته والاعتمال هو الاضطراب في العمل (او من نوعين) عطف على قوله من نوع والقسم يقتضي ان تكون ستة اقسام اسم وفعل او حرف وفعل او اسم وحرف فهذه اقسام ثلثة متضاعف باعتبار التقدم وانا اقول مثل المصنف الا للقسم الاول واما تمثيله للاسم المتقدم فبقوله (نحو) قوله تعالى (او من كان ميتا فاحيئه) قال الشارح فان الموت والاحياء مما يتقابلان في الجملة وقد ذكر الاول بالاسم والثاني بالفعل وهذا مما يستقيم او كان الموت والاحياء معناه لكن قال المصنف اي ضالا فهد يناه هذا ويشهد له ما بعده من قوله تعالى وجعلناه نورا يمشي به في الناس قال القاضي مثل به من هداه الله وانقذه من الضلال وجعل له نورا ويمكن تصحيح التمثيل على طبق

ما ذكره الشارح الجليل بان المراد التمثيل ان كنت فطنا فعلى فهمك التعويل وبالجملة فالظاهر ان الاحياء مما يتعلق بما يقابل الموت فالتمثيل من قبيل اشداء على الكفار رجاء بينهم وما تمثله للفعل المتقدم في قوله في الايضاح بصان وهو ليوم الروع مبذول فقد ذكر الصون بلفظ الفعل اولا والبذل المقابلة له بلفظ الاسم ثانيا قال الشارح الموجود من الاقسام الثلاثة هو الاول فقط ونحو نقول لا تقتصر في امثال هذه المقامات بما وقع بل زد على ما وقع يكن لك نافلة في الحرف والاسم لا يصحح كل مضرووعلى السقيم كل نافع ومثال الحرف والفعل لا يصحح ما يضرووعلى السقيم ما ينفع هذا وما ذكر من التفصيل لا يفي الا بالطباق بين لفظين واما الطباق بين اكثر فتزيد اقسامه باعتبار اجتماع انواع الثلاثة والتقدم والتأخر الى غير ذلك وضبط اقسامها مقوض الى فطانتك (وهو ضربان) اي المطابقة على طبق وهي الجمع وهو عند الشارح للطباق فكانه دعاء اليه تذكير الضمير او عبارة الايضاح والطباق ينقسم الى طباق الايجاب وهو للنجس كالفسير وهو ليس بمذكر مؤثر لان التذكر باعتبار الخبر هو الاكثر من الاكثر وظهور ما من من الداعي من في الايضاح (طباق الايجاب كامر) اي كأمثلة مرتب بخلافها (وطباق السلب) قال المصنف وتبعه الشارح وهي ان يجمع بين فعلى مصدر واحد احدهما مثبت والاخر منفي واحدهما امر والاخر نهي والمثال الاول الاول والثاني والثاني قلت يخرج عن بيانه نحو لست بعالم وانا اعلم او انا عالم ونحو احسبك انسانا ولست بانسان ونحو اضرب زيدا وما ضربت عمرا ولا تضرب زيدا وقد ضربت بكرا والاولى هو ان يجمع بين الثبوت والانتفاء (نحو) قوله تعالى (ولكن اكثر الناس لا يعلمون) اي وعد الله وصدق وعده بجهلهم وعدم تفكيرهم (يعلمون ظاهرا من الحياة الدنيا) اي ظاهرا هي الحياة الدنيا ويعلمون عن الباطن الذي هو الحياة الاخرة او يعلمون ظاهرا الحياة الدنيا التي هي وسيلة الشهوات ولا يعلمون باطنها الذي هو وسيلة الحياة لادبية كما قال وهم عن الاخرة هم غافلون (ونحو) قوله تعالى (لا تخشوا الناس واخشوني) انهي للحكام ان يخشوا غير الله في حكموا نهم وبادوا فيها خشية ظالم او كبير قال المصنف قيل ومنه قوله تعالى لا يعصون الله ما امرهم ويفعلون ما يؤمرون اي لا يعصون الله في الحال ويفعلون ما يؤمرون في المستقبل وفيه نظر لان العصيان يضاد فعل المأمور به فكيف يكون الجمع بين نفيه وفعل المأمور به تضادا هذا وفيه نظر من وجه اخر ايضا لان ما امرهم ياتي ان يجعل لا يعصون الله حالا ويقتضي ان يقال لم يعصوا ما امرهم ويفعلون ما يؤمرون فقوله لا يعصون بمعنى لم يعصوا عبر عن الماضي بالمستقبل قصد الى استمرار عدم العصيان فيما مضى وقتنا فوقنا كما في قوله تعالى لو بطعكم وقد سبق وقال الطباق قد يكون ظاهرا كما ذكرنا وقد يكون خفيا نوع خفا كقوله تعالى مما خطيئتهم اغرقوا فادخلوا نارا طابق بين اغرقوا وادخلوا نار او مثله في الاسمين بالجمع بين هاتما وتلك والشارح لم يلفت الى تقسيمه هذا بل ذكر ما يشعر بانه لا يقول بهذا التقسيم وان ما هو غير الظاهر داخل في الحق بالطباق حيث قال ومن الحق بالطباق قوله تعالى اغرقوا فادخلوا نار الان ادخال النار يستلزم الاحراق المضاد للاغراق ونحن نقول ما هو غير الظاهر مالم يكن بين الفعلين والاسمين تضاد بل حصل التضاد بتصرف في احدهما او فيهما في الاستعمال فان اغرقوا وادخلوا فعلا لا تضاد بينهما واما حصل التضاد بجعل مفعوله نار او كذلك هاتما وتلك ليست الا اسم اشارة فليس هناك متضادان انما صارا متضادين لتصرف فيهما بما جعل المشار اليه بهما تارة بعيدا بعدا تاما وتارة بعيدا في الجملة لا بعدا تاما لانه اورد في مقام التمثيل للطباق ما هو ملحق به

تنظير الما هو بصدده وتنبهها على جريان هذه القسمة في الحق بالطباق ايضا فتوهم انه وقع في هذا التقسيم لاشتباه الحق بالطباق الغير الظاهر ويجعل غرض الشارح غير هذا مساع يتفطن له من يفهمه الى التوجه بدقائق القصد فراع فكأن ذلك الرجل تجده (ومن الطباق) لم يقل ومنه لئلا يبادر الوهم الى انه من متعلقات تقسيم الطباق الى طباق الالوان وطباق السلب في جعل ضمير منه الى طباق الالوان (نحو قوله) اى قول ابي تمام في مرثية ابي نهشل محمد بن حديد حين استشهد واراد بنحو قوله ماضطد ما سمعاه بعضهم تدبج بالبدال المهمل والمبالاة الخسائية الموحدة والجيم ومن صححه بالحاء المهمل لم يزد الانسجما يرد الرواية والدرابة اذ ليس من معاني التدبج ما يناسبه المعنى الاصطلاحي بخلاف التدبج فانه التعزين بالديباج على ما في القاموس والتعزين على ما في الدستور قال الشارح ديج الارض المطر زيتها ويناسب المعنى الاصطلاحي الذي نفل المصنف تفسيره بان يذكر في معنى المدح او غيره الوان لقصد الكناية او التورية وينبغي ان يقصد بالالوان معان متضادة اذ لو لم تضاد لكانت من القسم الثاني من الحق بالطباق فالتدبج بمقتضى ظاهر هذا التفسير اعم من الطباق والحق به ففي جعله من الطباق نظر ولا يظهر وجه تخصيص التدبج بما قصد بالالوان الكناية او التورية من دون ان يشمل المجاز وانما قال ومن الطباق دفعات توهم انه قسم له كاتوهم تخصيصه باسم اودفعات توهم انه من القسم الثاني من الحق به والتضاد باعتبار المعنى الحقيقي (تردى ثياب الموت جراحا اتي بها الليل الاوهى من سندس خضر) وفي هذا المثال تنبيه على ان المراد بالالوان في تعريف التدبج ما فوق الواحد وفي الحواشي المنقولة عنه خضر مرفوع في البيت خبر بعد خبر لان قوافي القصيدة على حركة الضم اذ من جملة ايساتها قوله وقد كانت البيض القواضب في الوغى بواتر فهي الآن من بعده بتر على ماسجي في رد العجز على الصدر هذا ولا يخفى ان هذا البلاغ قوله في شرح البيت ولم يدخل في الليل الا وقد صارت الثياب من سندس خضر من ثياب الجنة فانه واضح في جعل الخضر صفة للسندس وهو الموافق للعرف لانه اذا ذكر اصل الثوب يجعل اللون صفة الاصل لا الثوب فالوجه ان يجعل خضر مرفوعا خبر مبتدأ محذوف اى هو خضر ويجعل الجملة صفة سندس قال الشارح اى ارتدى الثياب المطبوخة بالدم هذا فالمراد بثياب الموت ثياب مات فيها والاضافة لادنى ملايسة ويصح ان يراد بثياب الموت دماء تلتطخ بها بدنه وصارت كثياب ايسها والاضافة الى الموت لانه ايسها له الموت حين ايسها بمجئته اليه وفي جمع الثوب اشارة الى تعدد جراحاته حتى البسنة كل جراحة ثوبا فالعنى ارتدى الدماء فما اتي تلك الدماء الليل ولم ينعش يومه الاوهى من سندس خضر والسندس رقيق الديباج معرب بلا خلاف وان قصد من الثياب الخمر القتل او نصب السيف ومن الثاني الحيوة الابدية اولذات الجنة واللذة والنصب والقتل والحيوة متضاد ان قاليت من قبيل الكناية وقال الشارح لا يبنى الكناية فيه الا من لا يعرف معنى الكناية اقول الوقوع في نفي الكناية لا يتصور الا بان اللون ليس كناية بل ارتدا الثياب الخمر والسندس الخضر والجواب ان المراد ان للالوان دخلا في قصد الكناية لا ان انفسها كنيات ومن المصنف لتدبج التورية بقول الحريري * فتذير العيش الاخضر * وازور المحبوب الاصفر * اسود يومى الابيض * وابيض فودى الاسود * حتى رثى الى العدو الازرق * فيا حبذا الموت الاحمر * قال الشارح فالعنى القريب للمحبوب الاصفر هو الانسان الذي له صفرة والبعد

هو الذهب وهو المراد ههنا فيكون تورية كاتوهم البعض اقول المتبادر من ذكر الالوان لقصد الكناية او التورية ان لا يخرج الالوان منهما ولا منع من الاجتماع فالاولى ان يقال قول الحريري مما اجتمع فيه كلاهما فاسوى الاصفر كناية فاغبرار العيش الاخضر كناية ان تكدر العيش الناعم واسوداد اليوم الابيض كناية عن سوء الحال الحسن وابيضاض الفورين جانباً الرأس كناية عن وهن البنية كما ان اسوداده كناية عن قوتها ثم نقول يحتمل ان يراد بالمحبوب الاصفر المحبوب الجميل لما ان بنات الاصفر كناية عن نساء الروم المشتهرة بالحسن فيما بينهم قال عليه السلام لا صحابه في الغريب الى غزوة تبوك هل لكم في بنات الاصفر كازرار المحبوب الاصفر اى عدوله عنه كناية من الفقر والعجز التام فالتشال للكناية وكانه لم يجد المصنف لصرف التورية مثالا وهذا المثال ايضا غير متيقن فكأنه لهذا المبدأ كالتورية مثالا ههنا (ويلحق به) اى بالطباق شيان احدهما الجمع بين معنيين يتعلق احدهما بما يقابل الاخر نوعا يتعلق مثل السبيبة والزموم (نحو) قوله تعالى (اشدء على الكفار رجساء بينهم فان الرجوة وان لم تكن مقابلة للشدة اكنها مسمية عن اللين) الذى تقابلها او الشدة سبب العنف الذى يقابل الرجوة ولا يخفى ان سبب المقابل للشيء مقابل له غير مجامع معه كما ان سبب المقابل للشيء مقابل له فيدخل في تعريف الطباق على المقابل لذات الشيء وحينئذ يتجه انه ينبغي ان يقدم قوله ودخل فيه ما يختص باسم المقابلة على قوله ويلحق به ويمكن دفعه بان المراد بقوله ودخل فيه انه دخل في الطباق والحق به بقرينة ان بعض الامثلة المذكورة للمقابلة مما ذكر فيه الحق بالطباق ومنهم من يكلف وقال هذا ان الشيطان داخلان في الطباق الا ان غيره من الطباق اغرق في المقابل فبه على التفاوت بذكر لفظ الاخفاق به هذا التكلف يتدفع الامر ان قال المصنف وعليه قوله تعالى وجعل لكم الليل والنهار لتسكنوا فيه وتنبهوا من فضله فان ابتغاء الفضل يستلزم الحركة المضادة للسكون والعدول عن لفظ الحركة الى لفظ ابتغاء الفضل يستلزم لان الحركة ضربان حركة لمصلحة وحركة لمفسدة والمراد الاولى لا الثانية هذا وفيه ان السكون ايضا ضربان فينبغي ان يعدل عنه ويمكن دفعه بان العدول عن الحركة الى ابتغاء الفضل يعين السكون للمصلحة ويمكن ان يجعل نكتة العدول ما في ابتغاء الفضل من التنبيه على ان كل ما ينتفع به من فضل الله لا مدخل اسعى العبد حقيقة قال الشارح ومنه قوله تعالى اغرقوا فادخلوا ناراً لان ادخال النار يستلزم الاحراق المتضاد للاغراق وقدم ما يتعلق به فتذكر (و) ثانيهما الجمع بين معنيين غير مقابلين غير عنهما بلفظين يتقابل معنيهما الحقيقيان كذا ذكره الشارح وينبغي ان لا يخص ايهام التضاد بجمع ما يتضاد معنيهما الحقيقيان بل يجعله منه ما يتضاد معنيهما المجازيان المشهوران واذا عبر عن المعنيين بهذين اللفظين ابرز المعنيين في صورة المتضادين فالحسن راجع الى المعنى بهذا الاعتبار فلا يتوهم ان هذا جمع لفظيين معنيهما متضادان فالحسن عائد الى اللفظ لا الى المعنى فلا يصح جعله من المحسنات المعنوية (نحو قوله) اى دعبل كزبرج شاعر خزاعي رافضى (لا تعجبى يا سلم) ترخيم سلمى او المراد ياسالمة من العيوب فيكون السلم بمعنى السلام المستعمل في السلام (من رجل) يعنى نفسه عبر عنه برجل لتمكنه الوصف بالجملة (ضحك المشيب) هو الشيب الشعر وبياضه قال الشارح اى ظهر ظهورا تاما فجعل الضحك كناية عن الظهور التام اما لان الظهور التام للشيب يجعل صاحبه مضحكة للناس اولان الظهور يستلزم ظهور ما خفى من مستورات الشقين (برأسه فبكى) ذلك الرجل لتذكر الموت والتأسف على

وابن الاثير في هذا المقام كيف زيف كلام العلامة بان هذا مذهب لم يذهب اليه احد بل امر لا يقبله عقل لانه يؤدى ان يكون كلام يدل على معنى دلالة صحيحة من غير ان يكون حقيقة ذلك المعنى او مجازا وكنية بل الحق ان الاول مجاز والثاني كناية كما صرح به المصنف وهو الذى قصده السكاكى وتحقيقه ان قولنا آذيتنى فستعرف كلام دال على معنى يقصده تهديد المخاطب فان استعماله في تهديد المخاطب وغيره من المؤذين فكناية وان اردت تهديد غير المخاطب بسبب الايذاء بعلاقة اشتراكه للمخاطب في الايذاء اما تحقيقا واما فرضا وتقديرا كان مجازا ونعم التوضيح تمثيل السيد السند لدلالة الكلام على المعنى التعريضي بدلالة الحذف مثلا على تعظيم المحذوف او اهانته فانه افاده من غير استعمال فيه فجعل كلام الشارح مبينا على الغفلة عن مستتبعات التراكيب وهنما من بدتحقيق يقي الى الآن في ستر الاكتنان فلا علينا ان نهبط لك من غير امتنان كما وهب لنا الفيض المنان وان طال الكلام وحال السام يبتك وبين الافهام لانه منشط وللسام مسقط فتقول فرق بين المعنى التعريضي المجازى وبين المجاز فانك في المجاز تنصب القرينة على عدم ارادة المعنى الحقيقي وفي التعريض تريد الحقيقة للانتقال الى المعنى التعريضي من غير استعمال اللفظ فيه لانه لا يكون التلفظ به من غير ارادة معنى باللفظ الا ان المعنى التعريضي تصرف النفس الكلية عن الالتفات الى ما ارد به الى الالتفات الى ما هو في عرض اللفظ وكذلك فرق بين التعريضي على سبيل الكناية وبين الكناية فانه في الكناية لا يكون القصد الا الى غير الموضوع له وان قصد الموضوع له كان للانتقال الى الغير بخلاف التعريض على سبيل الكناية كما في آذيتنى فستعرف فان التفات النفس وانما همها الى وعيد المخاطب وغيره على سواء **فصل** (طبق) اى اجمع من قولهم طبق القوم على الامر اجمعوا (البلاء

على ان المجاز والكنية ابلى) يقال ثناء ابلى اى مبالغ فيه فالمعنى ان المجاز والكنية مما بواع فيهما مبالغة اكثر حيث بواع في تقرير معنيهما وتحقيقهما فقله ابلى شاذ من وجهين احدهما انه اخذ من الزيد كقولهم هو اعطاهم للدينار والدرهم وثانيهما انه بمعنى المفعول ولك ان تجاوز الشذوذ الى التجوز في وصف اللفظ بكونه مبالغا في تقرير معناه وتحقيقه وانما لم يجعلوا الابلى من البلاغة فيكون المعنى ان كلاما فيه كناية ومجاز ابلى من كلام فيه الحقيقة الصرفة ويكون وجه البلاغة كونه اكثر مبالغة لان كثرة المبالغة لا توجب البلاغة مطلقا في مقام يستدعى المبالغة قرب حقيقة ابلى من المجاز لوقوعها في مقام لا يسع المبالغة قال الشارح المحقق والسيد السند في شرحي المفتاح يراى بالبلاء علماء البيان على ما هو الظاهر لانهم هم الذين يظهر منهم الاجماع ويمكن ان يراى جميع البلاء ويجعل اجماع اهل السليقة بحسب المعنى حيث يعتبرون هذه المعاني في موارد الكلام وان لم يعلموا هذه الاصطلاحات (من الحقيقة) اى الحقيقة المفردة واما الحقيقة المركبة التى هى الكناية فالمجاز ليس ابلى منها لاشتراكهما في وجه المبالغة فقله (والتصريح) تطويل الا ان تجعله عطفًا لتفسير بالحقيقة (لان الانتقال فيهما من الملزوم الى اللازم) هذا متفق عليه بين المصنف والسكاكى لانه وان جعل الكناية ذكرا لللازم اى التابع واردة الملزوم اى المتبوع لكنه جعلها مشاركة للمجاز في الانتقال من الملزوم الى اللازم لان اللازم مالم يصير ملزوما لا ينتقل منه ويرد على كون المجاز ابلى من الحقيقة ان منه المجاز الغير المقيد وهو لفظ المقيد المراد به المطلق فانه اذا نظر الى ما اراد بهذا القيل من المجاز كان قائما مقام احد المترادفين فكما ان احد المترادفين اذا اقيم مقام الاخر لم يقصده معنى اخر بل ذلك المعنى بعينه فلا يعد مفيدا كذلك المشعر اذا اقيم مقام الشفة لم يقصده الا تلك الحقيقة اعنى العضو المخصوص

وذلك القيد الذى جردت الحقيقة عنه تابع عارض لها كانه بمنزلة امر خارج عن مفهوم المشعر فلا يترتب على قيامه مقام الشفة فائدة بخلاف اطلاق الاصابع على الانامل في يجعلون اصابعهم في اذانهم فانه يفيد مبالغة وكذا اطلاق اليد على القدرة يفيد تصويرها بصورة ما هو مظهرها وهذا كلام وقع في البين فلنرجع الى ما كنا فيه والمجاز الغير المقيد لا يكون ابلى من الحقيقة كيف ولا يصدق في حقه (فهو) الظاهر فهما (كدعوى الشئ يبينه) قال السيد السند في شرح المفتاح في بحث المجاز الغير المقيد وايضا في كل من هذين الاطلاقين يعنى اطلاق الاصابع واليد دعوى الشئ يبينه كما سأتى واسب ذلك في المشعر الاتحاد المعنى حقيقة فيجب ان يحمل المجاز على المجاز المقيدون كونهما كدعوى الشئ يبينه بان وجود الملزوم يقتضى وجود اللازم لامتساع انفكاك الملزوم عن اللازم وفيه ان مائت ان الانتقال فيهما من الملزوم الى اللازم وجود الملزوم في التصور لا يستلزم وجود اللازم وكأنه اشار الشارح المحقق الى هذا حيث قال هذا اى اقتضاء وجود الملزوم اللازم ظاهرا وانما الاشكال في بيان الملزوم في سائر انواع المجاز هذا وكثيرا ما لا يتنبه لمراده فيظن ان الاشكال في بيان الملزوم الذهني فيعترض بانه بعد ما بين الشارح في اوائل بحث المجاز الملزوم فلا وجه لدعوى الاشكال هنا وليس بشئ لان ما سبق بيانه هو الملزوم الذهني والتنبه على وجود الملزوم اللازم الخارجى فان ذلك من هذا (و) اطبقوا على (ان الاستعارة ابلى من التشبيه لانها نوع من المجاز) اقول بعد وضوح كون الاستعارة مجازا والتشبيه حقيقة ليس ذكر هذا الاطلاق بعد ذكر الاطلاق الاول الا تطويلا وانما ذكره المفتاح لافراده بدليل اخر سوى الدليل المشترك بين المجازات وهو ان التشبيه يتضمن الاعتراف بكون المشبه به اكل من المشبه في وجه الشبه ثم كون التشبيه حقيقة يرد ما حقق ان قولنا زيد كالبدرة عبارة عن كونه في غاية الحسن وان نسبة التشبيه الى الاستعارة كنسبة الكناية الى المجاز وما يجب ان ينبه عليه ان المصنف توهم ان ما ذكره السكاكى ان الاستعارة منزلة على التشبيه فان في التشبيه الاعتراف بتقصان المشبه عن المشبه به دون الاستعارة يرد ما حققه الشيخ عبد القاهر حيث قال وليس السبب في كون المجاز والكنية ابلى من التشبيه ان احدا من هذه الامور يفيد زيادة في نفس المعنى لا يفيد خلافا بل لانه يفيد تأكيد اثبات المعنى لا يفيد خلافا اذ لا يفيد رأيت اسدا زيدا رأيت رجلا يساوى الاسد في الشجاعة انما فضيلة الاول لاشتماله على تأكيد فانه الثاني وهكذا الامر به للكثير الماد على المضايقات في كثرة القرى بل لاشتماله على تأكيد فانه المضايقات مع اتحاد المقصود منهما ووجه الرد ان ذلك لا يصح في الاستعارة بالنسبة الى التشبيه اذ رأيت اسدا يفيد شجاعة الاسد وزيد كالاسد يفيد شجاعة دون شجاعة الاسد ثم نصر الشيخ بان مراده ليس السبب في كل صورة ذلك ورفع الايجاب الكلى لا ينافى الايجاب الجزئى فالسبب في كل صورة تأكيد اثبات المعنى بخلاف خلافا واما المزية في المعنى فربما يكون كما في الاستعارة والتشبيه دون غيرها ودونها وغير التشبيه كما في رأيت اسدا ورأيت رجلا يساوى في الشجاعة وقال الشارح هذا استنباط معنى قد غلط فيه كما هو عادته في استنباط المعاني من عبارات الشيخ لافتقارها الى تأمل واخر بل مراد الشيخ ان شيئا من هذه العبارات لا يوجب ثبوت المزية في الواقع كما ذكر هو نفسه ان الخبر لا يدل على ثبوت المعنى ونفيه مع اننا فاطمون بان المفهوم من الخبر ان هذا الحكم ثابت او منفي وذلك لان الدلالة اللفظية قد تختلف عن المدلول ورده السيد السند بان هذا معنى ركيك فاسد لان ما نفاه الشيخ حيث ذهب اليه وهم حتى يدفع

فانه لا يوجب ثبوت اصل الشجاعة واصل الفري في الواقع فكيف يتوهم انجباها لثبوت
اصل المعنى فيه والانصاف ان المتبادر من كلام الشيخ ما فهمه المصنف وان المعط غلط
والشأن ساقط هذا ونحن نقول لو كان المراد ما ذكره الشارح لما اوفى نفي مانها الشيخ لاثبات
ان الابلغية لتجرد التأكيد فليكن لا اعتبار زيادة في المفهوم لكن الانصاف ان مراد الشيخ ليس
ما ذكره المصنف كانه ليس ما ذكره الشارح وان كان ما ذكره المصنف اقوى بل مراده
ان ليس الابلغية لافادة شئ من العبارات مزينة في المعنى دون خلافها والام يمكن المقيس عليه
للحقيقة والمجاز معنى واحد وهذا كلام حق والمراد بقولنا جاني اسد ليس الا المراد بزيد كالاسد
والام يمكن بحمله ابلغ منه دون زيد كالحار معنى وانما التفاوت ابداعا مساواة في جاني اسد وتأكيد
تلك الدعوى بحمله عين الاسد وانكار كون زيد ناقص بخلاف زيد كالاسد فان فيه اعترافا به
وبخلاف زيد والاسد سواء فانه لا يوجب دعوى التسوية والادعاء وتأكيد لا يفيد مزينة في المقبل
بمجرد تأكيد ومبالغة فيه ايدل عليه جاني اسد على تقدير صدقه لا يوجب ثبوت المزينة في الواقع
بخلاف الخبر فانه على تقدير صدقه يوجب ثبوت مضمونه فبين ما ذكره في الخبر وما ذكره
في هذا المقام يوجب بعيد هذا اخر ما وقفنا من شرح الفن الثاني بعد شرح الفن الثالث ووهنا
ما فيه من الغرائب والبدائع نسأله التوفيق للفرق الى شرح المقدمة والفن الاول والحفظ
من الموانع الهي هب لنا اقوى الذرائع التوفيق لاتباع اجل الشرايع ويصيرنا في انوار العمل
باسرار المعارف والبدائع واختار بافاضة معاني بيانك العلية عن العلوم الرسمية والصنائع
بسم الله الرحمن الرحيم وبه استعين في الواقع (الفن) في اللغة الضرب اى النوع او الترتيب
وكلا المعنيين يناسب ما سمناه فنالا في بيان نوع من مسائل يتعلق بالبلاغة ويرى باستعانتها الكلام
(الثالث) اى الواقع في المرتبة الثالثة من الفنون الثلاثة فالمعنى الفن الذى هو ثالث الثلاثة لان الفنون
مرتبة في تحصيل البلاغة وتكليمها او ثالث الفنون فانه جعل الفنون المتعلقة بالبلاغة السابقين
عليه ثلثة (علم البديع) هو في اللغة المبتدع اسم فاعل او مفعول فاضافة العلم الى الاول اضافة
الى الفاعل وعلى الثاني الى المفعول اى علم مبتدع الكلام فان من زين كلامه بهذه المحسنات
فقد اتى بكلام مبتدع او علم متعلق بكلام المبتدع وقد جاء بمعنى الحبل الذى قتل فالكلام الذى
تم ترتيبه بهذه المحسنات كالحبل الذى قتل اوتاره وثلاث ثم قلت في الشانة (وهو علم)
فسر الشارح المحقق العلم في معنى البيان بملكة يقتدر بها على تفصيل ادراكات جزئية
متعلقة باصول وضعها واضع الفن وجوز ان يراد نفس تلك الاصول وزاد المحقق المحشى
شريف زمانه تجوز ارادة التصديقات بتلك الاصول بل رجحها فعنى قوله (يعرف به وجوه
تحسين الكلام) انه يعرف به كل وجه جزئى يرد على سامع الكلام البليغ او المتلفظ به مما ورد في
هذا الكلام او اراد ارادة بمقتضى استعمال المعرفة الشائعة في ادراك الجزئى على طبق ما ذكره ذلك
الشارح الجليل في تعريف علم المعاني من التفصيل فاذا ذكره هنا في شرح قوله يعرف به وجوه تحسين
الكلام من قوله اى تصور معانيها ويعلم اعدادها وتفاصيلها بقدر الطاقه تحمل نظرا لنقص
معانيها اشارة الى ما يحصل من تعريفات المفهومات الاصطلاحية وهو معان كلية لا يوافق
ارادتها استعمال المعرفة الشائعة في ادراك الجزئيات ومع ذلك ليس داخل في العلم بالمعنى المذكور بل
في العلم بمعنى المسائل والمبادئ والموضوعات وضبط الاعداد لا يكون من المقاصد العلمية ونتائجها
وقوله وتفاصيلها ظاهر فيما يحصل من تفصيلات المفهومات وهى ايضا مفهومات كلية ليست
من المقاصد العلمية ونتائجها وكأنه لما لم يشاهد في هذا الفن سوى تعريفات وتسميات
ظن ان لا مشكلة فيه وليس كذلك لان المقصود بذكر كل من الاقسام الحكم على كليته

مطلب
الفن الثالث

هكذا في النسخ معناه ولم
يظهر لي واحتمل انه فاعل يقتدر
بعيد او غير صحيح حاشية

بانه يحسن الكلام البليغ قال الشارح المراد بوجوه تحسين الكلام الوجوه المعهودة المذكورة
في صدر الكتاب حيث قال ويذهبها وجوه اخر تورث الكلام حسنا هذا اوجوه الاشارة جعل
الاضافة للعهد وحيث يفوت قصد الاستغراق الذى لا بد منه في وجوه التحسين وما يعرف
به بعض وجوه التحسين ليس بديع فليكن ان يقال المراد بتحسين الكلام التحسين العرضي
المذكور في صدر الكتاب بقوله وينبعها وجوه اخر تورث الكلام حسنا ولك ان تريد
بالكلام الكلام البليغ لفهم العهد من الكلام ولا يخفى ان تحسين الكلام البليغ انما يكون
بما يكون خارجا عن بلاغته والاصار بليغها بهذا التحسين فلا يكون التحسين للكلام البليغ
وبعد تخصيص الوجوه بالوجوه الخارجة عن البلاغة جعل الشارح تعريف العلم تاما به وحكم
بان قوله (بعد رعاية المطابقة) اى مطابقة الكلام (لمقتضى الحال ووضوح الدلالة)
اى الخلو من التعبد المعنوي للثبوت على ان هذه الوجوه انما تعد بحسنه للكلام بعد رعاية الامرين
ووجه ذلك انه يكون ارادة هذه الوجوه بدون رعاية الامرين كتحقيق الدرر على اعتناق
الحاظر فقوله بعد متعلق بالتحسين وكأنه اراد مزيد التبيين والافا للعهد كما تكفل تخصيص
الوجوه بالوجوه التسابعة لوجوه البلاغة تكفل التبيين المذكور اذ لا معنى لتبيينها لوجوه
البلاغة الا عدم الاعتماد بها دونها ولك ان تقول الوجوه التابعة لوجوه البلاغة ربما يكون
مقتضى الحال ويكون مظنة التباسها بالوجوه المبحوث عنها في البديع فنبه على ان التحسين
التابع للبلاغة بالوجوه المبحوث عنها انما تكون بعد رعاية المطابقة ووضوح الدلالة
حتى لو لم يتم شئ منهما بدون هذه الوجوه لم تعد في الكلام من المحسنات البديعية واما ما قيل حل
الكلام على العهد بديع عن المقام فاللا يبق بمقام التعريف حل وجوه تحسين الكلام على
مفهومه العام واخراج ما سوى المحسنات البديعية من الوجوه الداخلة في البلاغة بقوله
بعد رعاية المطابقة ووضوح الدلالة فقد رده الشارح بانه كما يخرج عن الوجوه الداخلة
في رعاية المطابقة ووضوح الدلالة الوجوه البديعية يخرج بعض ما هو داخل في البلاغة
من الخلو عن التافرو مخالفة القياس والغريبة وضعف التأليف فيبقى الجميع في قوله وجوه
تحسين الكلام بعد رعاية المطابقة ووضوح الدلالة ويمكن دفعه بان هذا الوجه ووضوح
الدلالة على ما هو المعنى في البيان اما الوجه على مقتضى عموم البيان فاسوى الخلو عن التافرو
مدخل في وضوح الدلالة اذ المخالف لقياس اللغة والقاعدة الخوية الغريب لا يكون واضح
الدلالة وان توهم المحشى المحقق انه لا ينافي الوضوح الا الغريبة والتعبد مطلقا واما التافرو
فما به علم بالحسن ولا يتعلق به علم فلا يتوهم دخوله في علم البديع وبانه لو حل الكلام على الكلام
الفصح اذ ما سواه خارج عن درجة الاعتبار خرج عنه ماله دخل في الفصاحة اذ ليس بها تحسين
الكلام الفصح بل جعل الكلام فصيحاً ويعلم مما ذكرناه لو قال تعرف به وجوه تحسين الكلام
بعد رعاية البلاغة لكان اخصر واوضح ويكون قوله بعد رعاية البلاغة مخربا لجميع
الوجوه الداخلة في بلاغة الكلام بلا تكلف لكن يرد على هذا التعريف بقوله يعتبر العهد كما يرد
على تعريفه انه يدخل في علم البديع حينئذ الوجوه المحسنة للكلام البليغ مما يبحث عنه في علم
العروض والقوافي وغير ذلك من العلوم الادبية اذ بها يكتب الكلام البليغ حسنا لامرية
فيه (وهي ضربان) اى الوجوه المحسنة نوعان (معنوي) يفيد حسن المعنى ويكون له مزيد
تعلق بحسن المعنى وان كان لا يخلو عن تحسين اللفظ كما يظهر لك في بعضها (لفظي) لمزيد
تعلق بتحسين اللفظ كذلك واما الضرب المعنوي بكونها بان لا يكون له مزيد اختصاص
باحدهما فاما يوجد (اما المعنوي) بدأ بالمعنوي لان الاعتدال باللفظ انما هو لكونه وسيلة المعنى

ولهذا استمع ان اصل الحسن في المحسنات اللفظية ان تكون الالفاظ تابعة
للمعاني دون العكس (فنه المطابقة) وما يتحقق بهما المعنى الموافقة او المساواة
ويؤيد الثاني تسميته بالتكافؤ فانه بمعنى الاستواء (ويسمى الطباق) وهو مصدر مثل
المطابقة كالمقاتلة والمقاتلة سمي بها لموافقة الضدين في الوقوع في جملة
واحدة واستواءهما في ذلك مع بعد الموافقة بينهما (والتضاد) ووجهه ظاهر وانطبق
(ايضا) يقال طبق الشيء الشيء اذا عجمه فالجملة تحت الضدين وشملتهما والبدعي ايضا
وجهه ظاهر وقيل المطابقة مصدر طابقت بين الشئين اذا جعلت احدهما على حد والآخر
وما ذكرنا اقرب فتأمل ولا تبع (وهي الجمع بين متضادين) هذه عبارة المقاسم ولما كان
مراده هنا بالمتضادين المعنى اللغوي دون الاصطلاح الكلامي على خلاف دأبه لانه يذكر
الاصطلاحات الكلامية ويريد معانيها الاصطلاحية تجب اجابته بجمع النقول والمعقول فسر
المصنف بقوله (اي معنيين متقابلين في الجملة) سواء كان تقابل الضدين اي المعنيين الموجودين
المتواردين على محل واحد بينهما الخلاف او غايته او تقابل الايجاب والسلب او تقابل العدم
والملكة او تقابل التضايف وسواء كان التقابل حقيقيا او اعتباريا وقيل لا يجعل التضايف
تقابلا فلا يسمى الجمع بين الاب والابن طباقا على ما هو الظاهر بل هو بمراعاة النظر اقرب ولك
ان يجعل التفسير مجر دقوله معنيين متقابلين وتكتفي في تعميمه بعدم تقيده ويجعل قوله في الجملة
متعلقا بالجمع اي الجمع مطلقا سواء كان في جملة واحدة او في جملتين احدهما جزء من الاخرى
اولا ولا يظهر ان يقول بين متضادين فصاعدا (ويكون) على طبق وهي او الجمع وقوله ومن
الطباق ففطن فانك من المخبرين (بلفظين) اي بسبب لفظين (من نوع) قدمه لان لطف
التضاد فيه اتم كيف والتكلم كما جمع بين الضدين في تركيب جمعهما في نوع واحد من الكلمة
وهذا الغريب من القسم الثاني ولانه اكثر دورا على الستم شهد بذلك انه لم يهل شيئا من
امثلة اقسامه بخلاف اقسام ما يقابل فانه لم يمثل الا القسم واحد من اقسامه وقد حكم الشارح
بانه لا يوجب حدا هو ومن لا ينفطن لما القينا له كرميا لفيها يقول هذا التقسيم تطو بل
لا طائل تحته (اسمين نحو) قوله تعالى (ونحبهم ايقاظا) جمع يقط على وزن عضد او كيف
بمعنى يقظان (وهم رفود) اي نيام (او فعلين نحو) قوله تعالى (يحيى ويميت او حرفين نحو)
قوله تعالى (لها ما كسبت وعليها ما اكتسبت) لا يخفى على البالغ مرتبة رجال البلاغة
حسن ما في هذه الامثلة من الطباق كيف وقد اوقع التكلم بين الضدين فيها الاتفاق كما اوقع
الموصوف والمحكي عنه بينهما الوفاق في شاهد التطبيق فيهما من وجهين قال القاضي اي لها
ما كسبت من خير وعليها ما اكتسبت من شر لا ينفذ بطاعتها ولا يضرر بمعصيتها غيرها
وتخصيص الخير بالكسب والشر بالاكتساب لان الاكتساب فيه اعتمال والشر تشبهه
النفس ويجذب اليه فكانه اجدي في تحصيله واعمل هذه عبارته والاعتمال هو الاضطراب
في العمل (او من نوعين) عطف على قوله من نوع والقسمة يقتضي ان تكون سنة اقسام اسم
وفعل او حرف وفعل او اسم وحرف فهذه اقسام ثلثة تضاعف باعتبار التقدم والتأخر ولم
يمثل المصنف الا للقسم الاول واما تمثله للاسم المتقدم فقوله (نحو) قوله تعالى (او من كان
ميثاقا بينه) قال الشارح فان الموت والاحياء مما يتقابلان في الجملة وقد ذكرنا الاول بالاسم
والثاني بالفعل وهذا مما يستقيم لو كان الموت والاحياء بينهما لكن قال المصنف اي ضالا
فهد يناه هذا ويشهد له ما بعده من قوله تعالى وجعلناه نورا يمشي به في الناس قال القاضي
مثل به من هداه الله وانقذه من الضلال وجعل له نورا ويمكن تصحيح التمثيل على طبق

ما ذكره الشارح الجليل بان المراد التمثيل ان كنت فطنا فعلى فهمك التعويل وبالجملة فالظاهر
ان الاحياء مما يتعلق بما يقابل الموت فالتمثيل من قبيل اشداء على الكفار رجاء بينهم وما
تمثله للفعل المتقدم فقوله في الايضاح بصان وهو ايوم الروع مبذول فقد ذكر الصون
بلفظ الفعل اولا واليدل المقابلة له بلفظ الاسم ثانيا قال الشارح الموجود من الاقسام
الثلاثة هو الاول فقط ونحو نقول لا تنقصر في امثال هذه المقامات بما وقع بل زد على
ما وقع يكن لك نافلة في الحرف والاسم للصحيح كل مضرو على السقيم كل نافع ومثال الحرف
والفعل للصحيح ما مضرو على السقيم ما ينفع هذا وما ذكر من التفصيل لا يفي الا بالطباق
بين لفظين واما الطباق بين اكثر فتريد اقسامه باعتبار اجتماع الانواع الثلاثة والتقدم والتأخر
الى غير ذلك وضبط اقسامها مقوض الى فطانتك (وهو ضربان) اي المطابقة على طبق
وهي الجمع وهو عند الشارح للطباق فكانه دعاء اليه تذكير الضمير او عبارة الايضاح والطباق
ينقسم الى طباق الايجاب وهو للتخصيص كالفسير وهو ليس بمذكر مؤثر لان التذكر باعتبار
الخبر هو الاكثر من الاكثر وظهور ما مر من الداعي من في الايضاح (طباق الايجاب
كأمر) اي كأمثلة مرت بمخا فبرها (وطباق السلب) قال المصنف وتيمه الشارح وهي
ان يجمع بين فعلى مصدر واحد احدهما مثبت والاخر منفي او احدهما امر والاخر نهي والمثال
الاول للاول والثاني للثاني قلت يخرج عن يسانه نحو است بعالم وانا اعلم او انا عالم ونحو احسبك
انسانا ولست بانسان ونحو اضرب زيدا وامضربت عمرا ولا تضرب زيدا وقد ضربت بكرا
والاولى هو ان يجمع بين الثبوت والانتفاء (نحو) قوله تعالى (ولكن اكثر الناس لا يعلمون)
اي وعد الله وصدق وعده بجهلهم وعدم تفكيرهم (يعلمون ظاهرا من الحياة الدنيا) اي
ظاهرها هي الحياة الدنيا ويعلمون عن الباطن الذي هو الحياة الاخرة او يعلمون ظاهرا الحياة
الدنيا التي هي وسيلة الشهوات ولا يعلمون باطنها الذي هو وسيلة الجبوة لا بدية كما قال وهم
عن الاخرة هم غافلون (ونحو) قوله تعالى (لا تخشوا الناس واخشوا) انهي للحكام ان يخشوا
غير الله في حكوماتهم ويداهوا فيها خشية ظالم او كبير قال المصنف قيل ومنه قوله تعالى
لا يعصون الله ما امرهم ويفعلون ما يؤمرون اي لا يعصون الله في الحال ويفعلون ما يؤمرون
في المستقبل وفيه نظر لان العصيان بضاد فعل المأمور به فكيف يكون الجمع بين نفيه وفعل
المأمور به تضادا هذا وفيه نظر من وجه اخر ايضا لان ما امرهم ياتي ان يجعل لا يعصون
الله حالا يقتضي ان يقال لم يعصوا ما امرهم ويفعلون ما يؤمرون فقوله لا يعصون بمعنى
لم يعصوا عبر عن الماضي بالمستقبل فصد الى استمرار عدم العصيان فيما مضى وقفا فوقنا
كافي قوله تعالى لو يطعكم وقد سبق وقال الطباق قد يكون ظاهرا كما ذكرنا وقد يكون خفيا
نوع خفا كقوله تعالى مما خلطيناهم اغرقوا فادخلوا نارنا طابق بين اغرقوا وادخلوا
نارا ومثله في الاسمين بالجمع بين هاتما وتلك والشارح لم يلتفت الى تسميته هاتبا لذكر ما يشعر
بانه لا يقول بهذا التقسيم وان ما هو غير الظاهر داخل في المحقق بالطباق حيث قال ومن
المحقق بالطباق قوله تعالى اغرقوا فادخلوا نار الان ادخال النار يستلزم الاحراق المضاد
للاغراق ونحن نقول ما هو غير الظاهر مالم يكن بين الفعلين والاسمين تضاد بل حصل
التضاد بتصرف في احدهما او فيهما في الاستعمال فان اغرقوا وادخلوا فعلان لا تضاد
بينهما وانما حصل التضاد بجعل مفعوله نارا وكذلك هاتما وتلك ليست الاسماء اشاره فليس
هناك متضادان انما صارا متضادين لتصرف فيهما معا جعل المشار اليه بهما تارة بعيدا
بعدا تاما وتارة بعيدا في الجملة لا بعدا تاما الا انه اورد في مقام التمثيل للطباق ما هو المحقق به

تنظير الماس هو بصدده وتنبهها على جريان هذه القسمة في الحق بالطباق ايضا فتوهم انه وقع في هذا التقسيم لاشتباه الحق بالطباق الغير الظاهر ويجعل غرض السارح غير هذا مساع بظن له من يفهمه الى التوجه بدقائق القصد فراع فكذلك الرجل تجده (ومن الطباق) لم يقل ومنه ثلثا يتبادر الوهم الى انه من متعلقات تقسيم الطباق الى طباق الايجاب وطباق السلب في جعل ضمير منه الى طباق الايجاب (نحو قوله) اي قول ابي تمام في مرثية ابي نهشل محمد بن حميد حين استشهد واراد بنحو قوله ما ضبطه ما سمع به بعضهم تدبيرا بالبدال المهملة والبناء التخصيبية الموحدة والجيم ومن صححه بالهاء المهملة لم يزد الانسجما برده الرواية والدرابة اذ ليس من معاني التدبیر ما يناسبه المعنى الاصطلاحي بخلاف التدبیر فانه التزيين بالديباج على مافي القاموس والتزيين على مافي الدستور قال السارح ديبج الارض المطر زيتها ويناسب المعنى الاصطلاحي الذي نقل المصنف تفسيره بان يذكر في معنى المدح او غيره الوان لقصد الكناية او التورية وينبغي ان يقصد بالالوان معان متضادة اذ لو لم تضاد لكنت من القسم الثاني من الحق بالطباق فالتدبیر بمقتضى ظاهر هذا التفسير اعم من الطباق والحق به ففي جعله من الطباق نظر ولا يظهر وجه تخصيص التدبیر بما قصد بالالوان الكناية او التورية من دون ان يشمل المجاز وانما قال ومن الطباق دفعات توهم انه قسم له كما توهم تخصيصه باسم او دفعات توهم انه من القسم الثاني من الحق به والتضاد باعتبار المعنى الحقيقي (تردى ثياب الموت حراغا اتي بها الليل الاوهى من سندس خضر) وفي هذا المثال تنبيه على ان المراد بالالوان في تعريف التدبیر ما فوق الواحد وفي الحواشي المنقولة عنه خضر مر فوع في البيت خبر بعد خبر لان قوافي القصيدة على حركة الضم اذ من جملة ايساتها قوله وقد كانت البيض القواضب في الوغى بواتر فهي الآن من بعده بتر على ماسيحي في رد الجز على الصدر هذا ولا يخفى ان هذا لا بلايم قوله في شرح البيت ولم يدخل في الليل الا وقد صارت الثياب من سندس خضر من ثياب الجنة فانه واضح في جعل الخضر صفة للسندس وهو الموافق للعرف لانه اذا ذكر اصل الثوب يجعل اللون صفة الاصل لا الثوب فالوجه ان يجعل خضر مر فوعا خبر مبتدأ محذوف اي هو خضر ويجعل الجملة صفة سندس قال السارح اي ارتدى الثياب الملطخة بالدم هذا فالمراد بثياب الموت ثياب مات فيها والاضافة لادنى ملابسة ويصح ان يراد بثياب الموت دماء تلطخ بها بدنه وصارت كثياب لبسها والاضافة الى الموت لانه البسها له الموت حين لبسها بمجيئه اليه وفي جمع الثوب اشارة الى تعدد جراحاته حتى البسته كل جراحة ثوبا فالمعنى ارتدى الدماء فما آتى تلك الدماء الليل ولم ينعش بومه الاوهى من سندس خضر والسندس رفيق الديباج معرب بلا خلاف واقصد من الثياب الخمر القتل او نصب السيف ومن الثاني الحيوية الابدية اولدات الجنة واللذة والنصب والقتل والحيوة متضاد ان قال بيت من قبيل الكناية وقال السارح لا ينق الكناية فيه الامن لا يعرف معنى الكناية اقول الوقوع في نفي الكناية لا يتصور الابان اللون لبس كناية بل ارتدا الثياب الخمر والسندس الخضر والجواب ان المراد ان للالوان دخلا في قصد الكناية لا ان انفسها كنايات ومن المصنف لتدبیر التورية بقول الحريري * فندبر العيش الاخضر * وازور المحبوب الاصفر * اسود بومي الابيض * وابيض فودي الاسود * حتى رثى لي العدو الازرق * فيا حبذا الموت الاحمر * قال السارح فالمعنى القريب للمحسوب الاصفر هو الانسان الذي له صفة والبعد

هو الذهب وهو المراد ههنا فيكون تورية كما توهمه البعض اقول المتبادر من ذكر الالوان لقصد الكناية او التورية ان لا يخرج الالوان منهما ولا منع من الاجتماع فالاولى ان يقال قول الحريري مما اجتمع فيه كلاهما فاسوى الاصفر كناية فاغبرار العيش الاخضر كناية ان تكدر العيش الناعم واسوداد اليوم الابيض كناية عن سوء الحال الحسن وابيضاض الفورين جانباً الرأس كناية عن وهن البنية كما ان اسوداده كناية عن قوته ثم نقول يحتمل ان يراد بالمحسوب الاصفر المحبوب الجميل لما ان بنات الاصفر كناية عن نساء الروم المشتهرة بالحسن فيما بينهم قال عليه السلام لا صحابه في القربى الى غزوة تبوك هل لكم في بنات الاصفر كازورار المحبوب الاصفر اي عدوله عنه كناية من الفقر والعجز التام فالمثال للكناية وكانه لم يجد المصنف لصرف التورية مثالا وهذا المثال ايضا غير متيقن فكأنه لهذا المبدأ في التورية مثالا ههنا (والحق به) اي بالطباق شيان احدهما الجمع بين معنيين يتعلق احدهما بما يقابل الاخر نوعا يتعلق مثل السبيبة والززوم (نحو) قوله تعالى (اشداء على الكفار رجاء بينهم فان الرحمة وان لم تكن مقابلة للشدة لكنهما مسبية عن اللين) الذي تقابلها او الشدة سبب العنف الذي يقابل الرحمة ولا يخفى ان سبب المقابل للشيء مقابل له غير مجامع معه كما ان سبب المقابل للشيء مقابل له فيدخل في تعريف الطباق على المقابل لذات الشيء وحيث تدبیر انه ينبغي ان يقدم قوله ودخل فيه ما يخص باسم المقابلة على قوله والحق به ويمكن دفعه بان المراد بقوله ودخل فيه انه دخل في الطباق والحق به بقربته ان بعض الامثلة المذكورة للمقابلة مما ذكر فيه الحق بالطباق ومنهم من يكلف وقال هذان الشيطان داخلان في الطباق الا ان غيره من الطباق اغرق في التقابل فتنبه على التفاوت بذكر لفظ الحقائق وبهذا التكلف يتدفع الامر ان قال المصنف وعليه قوله تعالى وجعل لكم الليل والنهار لتسكنوا فيه ولتنبهوا من فضله فان ابتغاء الفضل يستلزم الحرص المضاف للعدول للسكون والعدول عن لفظ الحركة الى لفظ ابتغاء الفضل يستلزم لان الحركة ضربان حركة لمصلحة وحركة لمفسدة والمراد الاولى لا الثانية هذا وفيه ان السكون ايضا ضربان فينبغي ان يعدل عنه ويمكن دفعه بان العدول عن الحركة الى ابتغاء الفضل يعين السكون للمصلحة ويمكن ان يجعل نكتة العدول ما في ابتغاء الفضل من التنبيه على ان كل ما يتفجع به من فضل الله لا مدخل لسعي العبد حقيقة قال السارح ومنه قوله تعالى اغرقوا فادخلوا ناراً لان ادخال النار يستلزم الاحراق المتضاد للاغراق وقدم ما يتعلق به فتذكر (و) ثانيهما الجمع بين معنيين غير مقابلين غير عنهما بل فظنين يتقابل معنيهما الحقيقيان كذا ذكره السارح وينبغي ان لا يخص ايهام التضاد بجمع ما يتضاد معنيهما الحقيقيان بل يجعله منه ما يتضاد معنيهما المجازيان المشهوران واذا عبر عن المعنيين بهذين اللفظين ابرز المعنيين في صورة التضاد فالحسن راجع الى المعنى بهذا الاعتبار فلا يتوهم ان هذا جمع لفظيين معنيهما متضادان فالحسن عائد الى اللفظ لا الى المعنى فلا يصح جعله من المحسنات المعنوية (نحو قوله) اي دعبل كزبرج شاعر خزاعي رافضي (لا تنجي باسم) ترخييم سلمي او المراد باسمه من العيوب فيكون السلم بمعنى السلام المستعمل في السلام (من رجل) يعني نفسه عبر عنه برجل لتمكنه الوصف بالجملة (ضحكك المشيب) هو كالشيب الشعر وبياضه قال السارح اي ظهر ظهورا تاما فجعل الضحك كناية عن الظهور التام اما لان الظهور التام للشيب يجعل صاحبه مضحكة للناس اولا ان الظهور يستلزم ظهور ما خفي من مستورات الشفتين (راسه فيكي) ذلك الرجل لتذكر الموت والتأسف على

زمان الشباب فلا تقابل بين ظهور الشباب والبكاء بل يكاد يكون بينهما لازم لكن بين المعنى الحقيقي للضحك والبكاء تقابل ويمكن ان يراد بضحك الشباب سروره تشبيها للشباب رجل سار من قوته وغلبته وبالبكاء الحزن فينشد يكون من اصل الطباق (و يسمى الثاني ابهام التضاد) لان المعنيين المذكورين الغير المتقابلين قد عبرا بلفظين يوهمان التضاد للتقابل بين معنييهما الحقيقيين او المجازين مع الشهرة (ودخل فيه) اي في الطباق بالتفسير الذي سبق والمحقق به (ما يختص باسم المقابلة) وان جعله السكاكي وغيره قسما راسه من الحسنات المعنوية حيث ذكروها في مقابلة الطباق (وهي ان يؤتى بمعنيين) متوافقين او اكثر ثم ما يقابل ذلك على الترتيب فيكون داخل فيه فانه يصدق عليه الجمع بين معنيين متقابلين لان المراد الجمع بين معنيين متقابلين فصاعدا كما اشارنا اليه ولما كان نجده عليه ان جعله داخل في الطباق دون مراعاة النظر بحكم لانه كما يصدق عليه باعتبار جمع المتقابلين ثم يف التضاد يصدق عليه باعتبار جمع المتوافقين ثم يف مراعاة النظر دفعه بقوله والمراد بالتوافق خلاف التقابل لا التناسب فانها غير مشروطة بذلك بشواهد الامثلة وهذا وان يرجح الحكم بدخولها بالطباق لكن لا ينبغي كون بعض افرادها من مراعاة النظر لانه كلما يشترط فيه التناسب لم يشترط عدمه وقد توجه كلام القوم بان الطباق الجمع بين الضدين بلا فصل بخلاف المقابلة فانه يشترط فيه الفصل بين المتقابلين بغيرهما ويرده تمثيلهم المطابقة بامثال فليضحكوا قليلا وليبكوا كثيرا وقد توجه بان الطباق هو جمع المتقابلين فقط والمقابلة جمع المتقابلات وفيه انه لو خص الطباق بجمع المتقابلين فقط يخرج جمع المتقابلات من غير ذكر على ترتيب التناسبات المجموعة اولاهما وبقى مهنلا مع انه من الحسنات البدعية المعنوية ثم قسم المقابلة الى اقسام مقابلة الاثنين بالاثنتين والثلاثة بالثلاثة والاربعة بالاربعة الى غير ذلك مما لا يحصى ولما كان هذا التقسيم والتسمية من التطويل بلا طائل لم يلتفت اليه المصنف ونبه على انها تقع على تلك الانحاء بذكر الامثلة الثلاثة (نحو) قوله تعالى (فليضحكوا قليلا وليبكوا كثيرا ونحو قوله) اي قول رجل كني باني دلامة على وزن غمامة (ما احسن الدين والدنيا اذا اجتماعا وافح الكفر والافلاس بالرجل) ذكر الرجل تغليب اذ حديث المرأة معلوم بطريق الاولى لانه اذا لم يدفع فبح الكفر والافلاس كمال الرجل برجله كيف يدفعه نقصان المرأة لكونها امرأة (ونحو) فاما من اعطى واتى وصدق بالحسنى) اي بالكلمة الحسنى اعني كلمة التوحيد او بالخصلة الحسنى اي الايمان او بالله الحسنى وهو الملة من عند الله او بالثوبة الحسنى وهي الجنة (فسنيسره للسري وامان بخل واستغنى وكذب بالحسنى فسنيسره للعسرى) قال الشارح ولما كان التقابل في الجميع ظاهرا الامقابلة الاتقاء والاستغناء بينه بقوله (المراد باستغنى انه زهد فيما عند الله تعالى كما انه مستغن عنه فليترك) ويمكن ان يقال لما كان ظاهرا العبارة ادخال مقابلة في الطباق وكان المراد ادخاله في الطباق ولم يلحق به نبه على ان جميع الاتقاء والاستغناء مما يلحق بالطباق ليعلم انه اراد بقوله دخل فيه الدخول في الطباق وما يلحق به ثم نقول مقابلة الاستغناء عن الله بالقوى ظاهر مستغن عن جعله في قوة عدم التقوى فتأمل (واستغنى بشهوات الدنيا عن نعم الجنة فلم يبق وزاد السكاكي) قال الشارح اي في تعريف المقابلة قيدها اخر فرقه بان يجمع بين شيئين متوافقين اكثر وضديهما (واذا شرط) اعتبر (ههنا) اي فيما بين المتوافقين او المتوافقات (امر شرط محتمل) اي فيما بين الضدين او الاضداد (ضده) اي ضد ذلك الامر (كهايتين الاثنين)

فانه لما جعل التيسر مشتركين الاعطاء والاتقاء والتصدق (جعل ضده) وهو التعسير المعبر عنه بقوله فسنيسره للعسرى (مشاركين اضدادها) وهي الخجل والاستغناء والتكذيب فعلى هذا لا يكون بيت ابي دلامة من المقابلة لانه اشترط في الدين والدنيا الاجتماع ولم يشترط في الكفر والافلاس ضده بل الظاهر انه مبني على الاجتماع اذا افلاس مع الاسلام ليس فيهما فضلا عن كونه غاية في القبح هكذا شرح كلام المصنف والمفتاح ووافقه شريف زمانه ونحن نقول اثبات مذهب جديد للسكاكي بلا سند معتد به مما لا يستحسنه العقلاء وقول السكاكي واذا شرط هنا امر شرط محتمل ان يكون بيسان ما لا بد منه للمقابلة يحتمل ان يكون بيسان ما به يكمل ويزيد حسناتها بل سوق كلامه حيث قال بعد التعريف ثم اذا شرط ههنا امر شرط ثم ضده يدل على المخالفة بين هذا الكلام والتعريف وذلك لان التعريف بيسان ما لا بد منه للمقابلة وهذا بيسان ما لا بد منه وله مدخل في كمالها وكلام المصنف احتمال انه زاد السكاكي حكما على القوم هو انه يكمل المقابلة بذلك لانه زاد في تعريف المقابلة قيدها نعم تصرف في كلام السكاكي بما اخل بها حيث غير قوله ثم اذا شرط الخ بقوله واذا شرط الخ ومما وقع في هذا المقام من المصنف ان لكلام السكاكي في تعريف المقابلة خلا على ما يشعر به كلام الابيضاح حيث زاد على تعريف السكاكي للمقابلة وهي ان يجمع بين معنيين متوافقين او اكثر وضديهما قوله او اضدادها واتخذ الشارح المحقق والمحقق الشر يف مذهبنا في شرح كلام المفتاح وصرح بان لا بد في الكلام من حذف معطوف اي او اضدادها وليس بذلك لان معنى كلام السكاكي ان يجمع بين معنيين متوافقين او اكثر ثم ضدى هذين المجموعتين بان ياتي بضد المعنيين المتوافقين وهو ضداهما وبضد الاكثروهي اضداده واعلم انه لا وجه لجمع الجمع بين المتناسبين وضديهما على الترتيب مقابلة دون الجمع لا على الترتيب لان الجمع لا على الترتيب ايضا من الحسنات ونشر لا على ترتيب اللف وكانه لذلك حذف السكاكي قيد الترتيب عن تعريفه ولا يذهب عليك انه لا يجب ان يكون الشرط وضده خارجين عن الاضداد والمتوافقات كما توهمه العبارة الا ترى ان التيسر واحد من المتوافقات والتعسير واحد من الاضداد (ومنه) اي ومن المعنوي (مراعاة النظر) وتسميته بهذا الاسم والتوفيق اي جعل الشيء موافقا لشيء والتلفيق اي ضم شيء الى شيء بالخياطة بطريق نقل الاسم من افعال التكلم به في مقام التكلم به واوجعلت هذه الثلاثة مبنيات للمفعول كانت تسمية باسم صفات الاجزاء كالتناسب والائتلاف (ويسمى التناسب والتوفيق ايضا وهو جمع امر وما يناسبه) شامل للطباق والمشكلة ومراعاة النظر فاخرج بقوله (لا بالتضاد) الطباق والمراد بالتضاد ما هو مصدر التضادين بالمعنى المفسر سابقا فيخرج الطباق رأسا من المشكلة لانه جمع امر وما يناسبه بمناسبة الجوار في تعبير واحد فلا بد من قيده بخرجها وقد اعمله القوم ولا يبعد ان يقال المتبادر من الجمع الجمع في التركيب لا الجمع في التعيين لا يقال الجمع في التركيب ايضا يصدق عليها لاننا نقول ليس جمع التشاككين في التركيب جمع المتناسبين اذا تناسب حصل بالجمع وانما عدل عن عبارة الفتاح وهي الجمع بين المتناسبات لانه لا يصدق على جمع المتناسبين لا بالشبه كالقوس والسهم والوتر مثالها من الترتيل ما ذكره بقوله (نحو الشمس والقمر بحسبان) قال الزجاج الشمس والقمر في موضوع الابتداء وقوله بحسبان يدل على الخبر اي يجريان بحسبان اي يدلان على عدد اشهور والسنين وجميع الاوقات كذا ذكره الطيبي (وامثالها) من شعراء البلغاء ما اشار اليه بقوله (نحو قوله) اي قول الجعفي في صفة الابل المهزولات (كالقسي المعطفات) اي الافواس

التجنيات من عطف العود وعطفه حناء (بل الاسم) جمع سهم (مبرية) أي منحوتة (بل الاوتار) جمع وترو من اطراف هذا التناسب انه جمع مفهومات يجمع بينها في الخارج وجعل الشارح المثال الاول لجمع المتناسين والثاني لجمع ثلاثة متناسبات وقال وقد يكون بين اربعة كقول بعضهم المهلب الوزير انت ايهام الوزير اسماعيل الوعد سعي التوفيق يوسفي العفو محمد بن الخلق والمهلب نسبة الى المهلب الشاعر بصيغة اسم المفعول من هلبهم تهلبيا هجاءهم وشتهم ابو المهالبة وذلك الوزير كان من المهالبة واسماعيل عليه السلام علم في صدق الوعد ذكر في تفسير الكواشي انه وعد رجلا ان يقيم مكانه حتى يعود اليه وذهب الرجل ونسي سنة وهو عليه السلام ثبت في هذا المكان سنة حتى يذكر الرجل وعاد وعفو يوسف مستغن عن البيان وشعب موفق بالعبادة والصلوة واخير الله عن خلق محمد عليه السلام بقوله وانك لعلى خلق عظيم سئل عابسه رضى الله عنها عن خلقه قالت خلقه القران ومن امثلة ذكرها المصنف وفيه اكثر من اربعة قول ابن رشيقي اصح واقرى ما سمعناه في التندى من الخبر المأثور منذ قدم احاديث يروى بها السيول عن الحياه يعني المطوب عن البحر عن كف الامير نعيم قال فانه ناسب فيه بين الصحة والقوة والسماع والخبر المأثور والاحاديث والرواية ثم بين السبل والحياه والبحر وكف تميم مع ما في البيت الثاني من صحة الترتيب في العنفة اذ جعل الرواية لصاغر عن كابر كما يقع في سند الاحاديث فان السيول اصلها المطر والمطر اصلها البحر على ما يقال ولهذا جعل كف المدح اصلا للبحر مبالغة هذا كلامه وما في البيت الثاني وغفل عنه ومن تبعه انه جمع السيول جمع كثرة لتصير الرواية في كمال القوة بكثرة الرواة ويبلغ حد الشهرة بل النواتر فيفيد اليقين وفي هذا والعنفة اثبات ما ادعاه من كون تلك الاحاديث اصح ولا يخفى ان صحة العنفة وتكثير الراوى ودعوى الاصحبة من الامور المتناسبة فليستنا لطيفتين خارجتين عن التناسب ذكرنا لبيان لطايف البيت كما يتوهم (ومنها) اي من مراعاة النظر (ما يسميه بعضهم تشابه الاطراف) وهو ان يختم الكلام بما يناسب ابتداء في المعنى والتناسب قد يكون ظاهرا (نحو لا تدركه الابصار وهو يدرك الابصار وهو اللطيف الخبير) اي العالم فان اللطيف يناسب ما لا يدرك بالبصر والخبرة تناسب ما يدرك شيئا لان المدرك للشيء يكون خبير به كذا ذكره الشارح وفيه نظر لان الخير هو المدرك للشيء لا ما يناسبه فالاولى ان يقال الخير يناسب كونه مدركا لا ابصار لان الخير هو المدرك فيتحقق المناسبة باعتبار العموم والخصوص وقد يكون خفيا قال المصنف ومن خفي هذا الضرب قوله تعالى ان تعذبهم فانه عبادك وان تغفر لهم فاني انت العزيز الحكيم فان قوله ان تغفر لهم يوهم ان الفاصلة الغفور الرحيم لكن اذا اعمت النظر علم ان الواجب هو العزيز الحكيم لانه لا يغفر لمن يستحق العذاب الا من ليس فوقه احد يرد عليه حكمه وهو العزيز اى الغالب من قولهم عزه بعزه كفر بفر عليه ومنه المثل من عزيز اى من غلب سلب ثم يجب ان يوصف بالحكيم لثلاث توهم ان الفئران خارج عن الحكمة لان الحكيم من يضع الشيء في محله فهو احسن من حسن اى ان يغفر لهم مع استحقاقهم العذاب فلا اعتراض عليك لاحد في ذلك والحكمة فيما فعلته هذا كلامه وتبعه الشارح ونحن نقول والله تعالى اعلم الاظهر ان الحكيم ليس من الاطناب بل كما لا بد من الوصف بالعزيز لتحقيق تمكنه من المغفرة يستحق العذاب لا بد من الوصف بالحكمة لانه لا يغفر لمن يستحق العذاب الا من ليس فوقه احد يرد حكمه عليه والتفوق على الفاعل قد يكون متفوقا بالقدرة

فيتمه بالعلم وقد يكون متفوقا بالعلم فيتمه بالحكمة والعلم فلا يستفاد في التفوق عليه مطلقا بمجرد حصر الغرة فيه لا بد في الاستفادة من حصر الحكمة ايضا (ولحقق بهما) اي بمراعاة النظر وليس منها كما يوهمه تمثيل المفتاح لهما بيت السقط وحرف كنون تحت راء اولم يكن بذال يوم الرسم غيره النقط مع انه لا تناسب بين المعاني المرادة بهذه الاقفاط لان المراد بالحرف الثاقفة المهزولة وبان دون الحرف او معناه الحقيقي فان كليهما يصح ان يشبه بهما في الهزال فقال الشارح وليس المراد بهما الخوت على ما وهم وهم ولما فسر في شرح المفتاح بالحرف مع تأخره عن هذا الشرح وبراء الراى من رأيته صرحت ريته وبذالى اذالى اى السائق برفق وبارسم رسم الديار وبالنقط قاطر بالمطر على الرسوم لا اعراب الحروف وتلك المعاني المراد غير متناسبة والتناسب لا يتوهم من تعبيرها بالفاظ تناسب معانيها الاخر اما التناسب فيما سوى الرسم فظاهر واما في الرسم فلان من معانيه رسم الخط وان خفي الى الآن وقوله وحرف عطف على الرهط في البيت السابق اعني (تجل عن الرهط) اى اللباس (الاما) اي لباس تلبسه الاماء فالرهط جلد تلبسها الاماء الحيض مكان الازار (غادة) اي ناعمة لينة تميل عنقها من اللين وتهتم اعطافها فاعمل تجل (لها من عقيل في ممالكها رهط) اى قبيلة وقوم فالعني تجل من اللباس الذى تلاك الناعمة التى لها من عقيل في ممالكها قبائل وعن ركوب حرف في غابة الضمير تكون تحت من يضرب رجله على ريته لانه لا حراك له من الضعف يوم ذلك الى اى رسوم الديار التى غيره نزول المطر والاظهر كما به عليه المصنف ان اراد البيت في المفتاح تنظير لا تمثيل كما هو دأبه وتنبيه على انه ملحق بمراعاة النظر فلا يحتاج الى ما تكلف البعض ان مراد المفتاح بجمع التشابهات في تعريف مراعاة النظر اعم من التشابهات حقيقة ومن المعبر بمعارات لها معان متشابهة فالمراد بقوله (نحو والشمس والقمر بحسبان والنجم والشجر يسجدان) اى يتقادان لحكم الله تعالى مما جمع فيه بين معنيين غير متناسين بلفظين يكون لهما معنيان متناسبان كما انه جمع بين الشمس والقمر والنجم مع عدم التناسب بين النجم وبينهما اذ المراد به نبات لا ساق له وانما جمع لايهام التناسب لتعبيره بالنجم الذى ناسب معناه الاخر للشمس والقمر وبعدم ايهام هذه المناسبة صح جمع الشجر ايضا لمناسبة تنجيم المناسبة لهما هذا ما توافقا عليه الآراء واخبر به العلماء ولك ان تقول النجم والشجر متناسبان للشمس والامر لان المقصود جريان حكمه تعالى في العلويات والسفليات وخص الشمس والقمر لتحركهما ابداء بحكمه تعالى على نهج واحد من غير ظهور تغيير منهما بالحكمة والنجم والشجر من السفليات لانهما يذقان في كل سنة مرارا ويتعدمان فائر الحكم عليهما اظهر فكانه قال يتقاد لحكمه تعالى العلوى والسفلى بجمع النجم والشجر مع الشمس والقمر من جمع المعاني المتناسبة قال المصنف اما ما يسميه بعضهم التعريف وهو ان يؤتى في الكلام بمعان ملتزمة وجل متوبة المقادير او متقاربة المقادير كقول من يصف سجابا * تسربل وشئ من خزوز تطرزت * مطارفها طرزا من البرق كاتبر * فوشى بلارق ونفش بلايد * ودمع بلاعين وضحك بلا نقر * وكيت كقول ديك الجن احل وامر روضه وانفع ولن واخشن ورش وابروا تدب للمعالي فيهضه من مراعاة النظر وبوضه من المطابقة هذا كلامه اقول اولافى توضيح كلامه التعريف مأخوذ من ثوب مقوف على صيغة المفعول ان رقيق او مخطوط مخطوط يبيض على الطول والتسربل ايس السربال اى القميص والوشى اللباس المنقوش والخزوز جمع خزوت تطرزت اخذا لطرار والمطارف جمع مطارف وهو الرداء

من خرم يعلو اعلام والطرز جمع طراز وهو علم الثوب ومعنى البيت لبس السحاب قصا
منقوشا من خروز عليها اودية مطرزة بالبرق كالنير والباقي ظاهر الا ان فيه ان تفرع دمع
بلاعين وضحك بلا تفرع على سابقه لا يظهر وديك الجن عبد السلام الشاعر ومعنى يته
احل كن حلوا للولياء وامر ركن مرا على الاعداء وضر المخالف وانفع الموافق
وان كن لبنا للملأيم خشنا للعنيف ورش اى اصلح حال من يخل حاله وارى ان تحت
واقطع الفسدين من يرى القلم تحت وانتدب للمعالي اى احب يقال نده لامر فانتدب
اى دعا له فاجاب قال الشارح فالاول داخل فى مراعاة النظير اكونه جمعا بين الامور
المناسبة والثانى داخل فى الطباق اكونه جمعا بين الامور المتقابلة وفيه نظر لان الدمع
والضحك لبسا من الامور المناسبة بل المتضادة واقول ثانيا فى نقد كلامه
ان جعل العبارات مناسبة المقدار بالاستواء او التقارب لتكون
كعانيها فى التناسب ليس طباقا ولا تناسبا (ومنه) اى من المعنوى (الارصاد) وهو فى اللغة
الاعداد فالمتكلم اعد قبل الاخر ما يدل عليه وقال الشارح هو نصب الرقيب ولوساعده
اللفظ فوجه المناسبة انه جعل المتكلم المخاطب رقبيا ينتظر العجز (ويسميه بعضهم التسهم)
وكانه اخذ هذا الاسم من السهم بمعنى النصب اى اعطى الكلام نصيبا من الحسن او من
السهم بمعنى البيت الذى اشتهر وجاز من بلد الى بلد فسمى التسهم لانه يجعل الشاعر
بهذا العمل يته سهما او من السهم بمعنى حجر على باب بيت بنى اصيد الاسد فاذا دخله
الاسد وقع فسد الباب فجعل فى البيت قبل العجز ما يصيد العجز قال الشارح هو من رد مسهم
اى فيه خطوط مستوية كأنه جعله منقولا بجماع التزيين (وهو ان يجعل قبل العجز)
اى الاخر وفيه خمس لغات العجز مسئلة وكفى ويوث فينقى تأنيث الضمير فى قوله ما يدل
عليه (من الفقرة) هى بالفتح والكسر فى اللفظ لما تضد من عظام الصلب من الكاهل
الى العجب ثم اشتهر فى حلى بصاغ على شكل فقرة الظهر وفى عرف الفن ماهو فى التثنية بمنزلة
البيت فى الشعر مثلا قولهم بطيع الاشجاع بجواهر لفظه فقرة و بقرع الاسماع بزواجر وعظه
فقرنا اخرى الا ان البيت يكون بشا وحده والفقرة لا تكون فقرة بدون الاخرى (او من البيت ما
يدل عليه) اى العجز وهو اخر كلمة من البيت او من الفقرة وما يدل عليه قد يكون بحيث يدل
عليه مطلقا واما فى الفقرة (نحو) قوله تعالى (وما كان الله ليعظيهم وكن كانوا انفسهم
يظلمون) فان الاستدراك من قوله وما كان الله ليعظيهم يدل على العجز (و) اما فى البيت
(نحو قوله) اى قول عمرو بن معدى كرب (اذالم تستطع شيا فادعه وجاوزه الى ما تستطيع)
فان قوله وجاوزه يدل على ان الاخر ما تستطيع وقد يكون بحيث لا يدل عليه لولم يعرف
الروى وهو الخرف الذى يثنى عليه او اخر الايات وبحسب تكراره فى كل منها وينسب
اليه القصيدة فيقال قصيدة لامية او تونية بل ربما يوهى خلافه اما فى التثنية كقوله تعالى
وما كان الناس الا امة واحدة فاختلوا اولوا كلمة سبقت من ربك لقضى بينهم فيما فيه
يختلفون وما فى الشرح من رواية فيما هم فيه يختلفون سهو فانه لولم يعرف نبياء القواصل
على التون ربما توهى ان العجز ههنا فيما فيه يختلفوا فيما اختلفوا واما فى الشعر فكقوله احلت
دمى من غير جرم وحرمت بلا سبب يوم اللقاء كلامى فلبس الذى حلته بحال وليس
الذى حرمته بحرم فانه لولم يعرف الروى ربما توهى ان العجز بحرم فدلالة ما يدل على العجز
فى الارصاد لا يتحقق كلاما الا اذا عرف الروى فلذا قيد التعريف به كذا يستفاد من الشرح
وههنا بحث من وجوه احدها انه لا دلالة فى قوله تعالى وما كان الله ليعظيهم ولكن كانوا

انفسهم يظلمون لولا معرفة الروى لجواز ان يكون اخر الكلام ولكن كانوا انفسهم يظلمون ابدا
الى غير ذلك وكذا البيت لجواز ان يكون اخر البيت الى ان تستطعا وثانيها انه لا دلالة
فى قوله تعالى وما كان الناس الا امة واحدة الاية على العجز معرفة الروى ايضا لجواز
ان لا يكون يختلفون ويكون مختلفون بل هو اولى لانه اقرب طباقا مع الماضى السابق الا ان يقال
المراد بالدلالة على العجز الدلالة على صيغته وصيغة مختلفون ويختلفون واحدة وفيه تكلف
وثالثها وهو ان معرفة الروى لا تجرى فى الفقرة لانه لا روى فيها ولذا يقول فى تعريف
لزم ما لا يلزم وهو ان يحى قبل حرف الروى او ما فى معناه من الفاصلة الخ الا ان يتكلف ويقال
اراد بالروى ما يعم ما فى معناه ورابعها انه مع معرفة الروى ايضا لا يعرف ان العجز فى قوله
وليس الذى حرمته بحرام لان الروى فى بحرم وبحرام واحد فيجب ان يقول اذالم يعرف
القافية (ومنه) اى من المعنوى (المشاكلة) وهى فى اللغة الموافقة والمناسبة ظاهرة (وهو)
فى الاصطلاح (ذكر الشئ بلفظ غيره) وذلك يشمل كل مجاز وكنية فقيهه بقوله (لوقوعه
فى صحبته) فاللام للوقت اى وقت وقوعه فى صحبته واما ذكر الشئ بلفظ غيره لافى هذا الوقت
فلا يسمى مشاكلة وليس اللام للتعليل لان اطلاق لفظ الغير على الشئ معطى بالعلاقة
والوقوع فى صحبة الغير ليس من العلاقات الصحيحة والعلاقة قد تكون خفية فلم تظهر
فى بعض الامثلة لخفيها على الفحول فاشكل عليهم وجه اطلاق الطبخ على الخياطة
مثل فتارة قالوا بان القول بالمشاكلة اثبت قسما آخر سوى المجاز والكنية وتارة بانهم
قالوا اثبت كون الوقوع فى صحبة الغير علاقة المجاز ونحن نبين لك علاقات امثلة
الشارح على وجه يتخلص من هذه الورطة ويمكن فى تخريج العلاقة بحيث لا يلتبس
عليك ولا بشكل مشاكلة (تحقيقا) اى وقوعا محققا (او تقديرا) اى مقدرا فالاول كقوله
(قالوا اقترح) اى علينا (شيئا) اى سل من غير تفكر وتامل يقال اقترحت عليه شيئا اى سألته
بلا تفكر وهذا انما يكون بين الاصدقاء واما ما قال الشارح انه من اقترحت عليه شيئا اذا سألته اياه
من غير روية وطلبته على سبيل التكليف والتحكم عن خلط المعين فان الاقتراح يحى
بمعنى السؤال من غير روية على ما فى الصحاح ويحى بمعنى التحكم ايضا على ما فى القاموس
على ان اجادة الطبخ لا ينبغي ان تتوقف على التكليف والتحكم بل ينبغي ان يتحقق بمجرد
الاشارة وقد يحى بمعنى الابتداء ويحمله البيت اى ابتدع سؤالا وسلا ما لا يعتاد سؤال مثله
(بجدك طبخة) ولا ينبغي ان يبلغ فى الابتداء لانه من الانقياد لما يعتاد سؤال مثله والشارح
المحقق ذهل عنه فقال ليس من اقترح الشئ ابتدعه فانه غير مناسب على ما لا يخفى وقوله
يحد مجزوم جواب الامر من الاجادة يعنى التحسين وهو مقتضى الرواية والدراية وان كان ليجد
من وجد وجه صحة (قلت اطبخوا الى جبة وقيصا) عبر عن الخياطة بالطبخ تشبيها له فى كونه
مما ينبغي ان يكون مرغوبا اليهم لانهم كما قالوا انجدك طبخة علم انهم رغبوا فى الطبخ له فرغبهم
فى الخياطة بتصويره بصورة الطبخ ومن هذا ظهر ايضا تأثير المشاكلة فى المعنى واضمحلت
ما يوسوس فى صدور القاصرين انه لا يتجاوز تحسين المشاكلة الالفاظ فحقه ان يعد فى الحسنات
اللفظية ولا يخفى ان هذا التعبير يلائم كل الملازمة كون الاقتراح بمعنى الابتداء فانه سؤال مبتدع
لم يسمع قط من طبخ الجبة والقميص و اشار بقوله (وتحوه تعلم ما فى نفسى ولا اعلم ما فى نفسك)
اى فى ذلك الى تفاوت بين الشاهدين فالاول وقع فيه الطبخ والثانى وقع فى الصمد باعتبار
وقوعهما فى كلام صادر من شخص واحد يقال لا يجوز اطلاق النفس على الله تعالى
وان اراد به الذات بدون المشاكلة ولعل ذلك لكون اطلاق الالفاظ عليه تعالى توقيفا

ولم يوجد اطلاق النفس في غير صورة المشاكلة واما اطلاق النفس على ذاته فبعلاقة انه
 كما تقوم امور الشخص بنفسه تقوم اموره تعالى بذاته بنفسه نفس ذاته كان سمى وبصره كذلك
 (والثاني) وهو ما يكون وقوعه في صحته تقدير (تخوفه) تعالى قولوا انا بالله الى قوله
 (صبغة الله) ومن احسن من الله صبغة ونحن له عابدون فانه لم يقع المعنى المراد اعني التطهير في
 صبغة الصبغ تحقيقا اذ ليس في الكلام صبغ (وهو مصدر مؤكد لا متباليه) اى من قبل له
 على الف درهم اعترافا ويجب حذف عامله لذلك وحذف عامله جهة اخرى وهو
 ان المصدر اضيف الى فاعل الفعل لا لبيان النوع وكان الاصل صبغ الله صبغة فلما حذف الفعل
 تحول فاعله الى مصدره فاضيف اليه وكلما كان كذلك يجب حذف عامله صرح به الرضى
 و اشار الى وجه كونه من قبيل اعترافا بقوله (لان الايمان يطهر النفوس) فنهى به على انه لا يحتمل
 غير التطهير والافعال يحتمل تطهير النفوس ثم اشار الى بيان وقوعه في صحته الصبغة تقدير
 بقوله والاصل فيه اى ما بينى عليه الامر في وقوعه في صحته تقدير او هذا اول من شرح
 الشارح حيث قال ثم اشار الى بيان المشاكلة ووقوع تطهير الله في صحته تقدير (لاصل فيه)
 اى ذكر التطهير بلفظ الصبغ فتأمل (ان النصارى كانوا يغمسون اولادهم في ماء اصفر
 يسمونه معمورية ويقولون انه) اى الصبغ بهذا الماء الاصفر والغس في هذا الماء (تطهير لهم)
 قال في القاموس ويجهلونه بمنزلة الختان فقال الله تعالى للمسلمين قولوا انا بالله صبغة الله
 اى غمسنا الله في الايمان الذى كالماء الطهور صبغة من صبغ يده بالماء غمسه فاه اوتلون الله من
 صبغه كنعنه نصره وضربه لونه لا كصبغكم باحد المعنيين هذا اذا كان الخطاب للمؤمنين او
 قولوا انا بالله صبغة الله باحد المعنيين لا كصبغنا باحد هـ اذا كان الخطاب للنصارى وبما يتبع
 منه ما وقع للشارح المحقق في شرحه للتخصيص وشرحه للمفتاح انه اذا كان الخطاب للكفار
 فالمعنى انه امر الله المسلمين ان يقولوا اللهم قولوا انا بالله وصبغنا الله بالايمان صبغة لا كصبغنا
 ولا يخفى ان الخطاب يقولوا للنصارى لا يفيد الامر النصارى بهذا القول لامر
 المسلمين بان قولوا اللهم قولوا (فعبير عن الايمان بالله بصبغة الله للمشاكلة بعلاقة
 انه كما لا تطهير الا بالصبغ في اعتقادهم لا تطهير الا بالايمان في الواقع قال المصنف
 هذا كما يقال لمن يغرس الاشجار اغرس كما يغرس فلان يريد رجلا يصطفي
 الى الكرام ويحسن اليهم ونحن نقول اغرس كما يغرس فلان يحتمل ان يكون لما ورد
 في الحديث ان ارض الجنة يضاء وانما غرسها العمل الصالح (ومنه المزاجية) وهى في
 اللغة الازدواج وفي الاصطلاح (ان زواج) اختلف في تصحيح نسخ المفتاح في بعضها
 صبغة الخطاب وفي بعضها صبغة الغائب المجهول فالتركيب من قبيل حيل بين الغير
 والنزوان وبيانه في العلم الذى ملكته (بين معنيين في الشرط والجزاء) وهذا التركيب
 مبهم لا يحصل منه مفهوم جامع مانع المزاجية من غير تكلف فالشارح قال ما استفيد به
 من كلام السلف ان يوقع الازدواج بين معنيين واقعين في الشرط والجزاء في ان يرتب
 عليهما معنى واحد ولا يخفى ان هذا الاستفاد من العبارة على ان المتبادر منه الواحد
 من كل وجه مع ان الواجب ان يحمل على ترتيب معنى واحد بحسب الجنس فان لجساج
 البحر ولجساج الهوى ليسا متحدين الا في جنس الجساج فلا بد من الاستعانة بالامثلة في فهم
 المقصود ومنهم من قال ان زواج بين معنيين في الشرط والجزاء بان يقارن احدهما
 بالشرط ثم يقارن الاخر بهذا المعنى في الجزاء بواسطة ان المقارن الجزاء المقارن للشرط
 مقارن لما قارن الشرط ومنهم من قال ان يقارن بين معنيين في الجزاء بان يقارن بهنى هو

الشرط معنى ومعنى هو الجزاء معنى قال الشارح المحقق في شرح المفتاح الثانى ار دى
 من الاول وقال في الشرح والمختصر وهو فاسد ولا قائل بالمزاوجة في قولنا ان جاء يد فسلم على
 اجلسته فانعمت عليه هذا وفي كون الثانى ار دى من الاول بحث اذ ما اوردته في المختصر مشترك
 بينهما والعبارة اوفق بالثاني بل اوفق من توجيه ما استفادته من السلف ويمكن دفع النقص
 بتقييد المعنيين اللذين وقع الازدواج بينهما وبين الشرط والجزاء بكونهما متحدين في الجنس
 كما يقيد الازدواج على توجيه الشارح بكونه في ترتيب معنى مخصوص عليهما بقرينة الاشارة هذا
 وينبغي ان لا يخص المزاوجة بين الشرط والجزاء ويجعل منه نحوالتى نهائى النهاى عن جها الف
 بي الهوى اصاحت الى الواشى فلج بها لجزءه فانه يشارك المراكب من الشرط والجزاء المزدوجين
 في هذا التحسين البديعى فاما ان يأول الشرط والجزاء بما يشمل هذا التركيب فتعطف او يجعل هذا
 ملحقا بالمزاوجة (كقوله) اى قول البحترى (اذا مانهى النهاى) ومنعنى عن هواها (فلج)
 اى لم (فى الهوى اصحت الى الواشى) اى استغنت الى التمام الذى يشى حديثه ويريد وصدقته
 فيما افترى على وانه افتراء انه قبل نهى النهاى اذ حيث يحسن اتصال الاصاحبة بنهى
 النهاى (فلج بها لجزءه) ومثله قوله ايضا (اذا احترت) اى تحارت الفرسان المذكورة
 في البيت السابق (يوما ففاضت) اى سالت (دماؤها) اى دماء المقتولين منها (تذكرت)
 البقية من الفرسان (ففاضت دموعها) ومن قال دماء الفرسان بمعنى دماء سفوكها
 فقد تكلف بلا حاجة (ومنه) المسمى باسمى (العكس والتبديل وهوان يقدم جزء
 من الكلام على جزء ثم يؤخر) عن ذلك الجزء او ما يفيد معناه فيشمل هـ لباس لكم وانتم
 لباس لهم وقد مثل به المصنف ويشمل نحو عادات السادات لتسود العادات وسيادة
 العادات يجعل السيادة مصدرا بمعنى السادة نحو عادات السادات سيادة العادات
 وسيادات العادات على ظاهر عبارة التعريف بانه يصدق على رد الجز على الصدر
 في التظيم والنثر قال الشارح العبارة الصحيحة ما ذكره بعضهم حيث قال هوان يقدم جزء
 ثم يعكس فيقدم ما اخر ويؤخر ما قدم هذا ولا يخفى عليك انه لو قال البعض هوان يقدم
 في الكلام ما اخر ويؤخر ما قدم لكنى الذى يشكل ويصعب دفعه انه ما الفرق بين رد
 العجز على الصدر والعكس حتى صار الاول من المحسنات اللفظية والثانى من المحسنات
 المعنوية ويمكن ان يقال فيما نحن فيه الحسن باعتبار انه يجعل المعنى الواحد مرة مستحق
 التقديم لفظه وتارة مستحق التأخير بخلاف رد العجز على الصدر فان الحسن فيه باعتبار
 جعل لفظ صدره وعجزا من غير تصرف في معناه في هذا التقديم والتأخير ثم ظاهر التعريف
 يصدق على القلب نحو مودته تدوم اكل هول وهل كل مودته تدوم فانه قدم فيه
 اجزاء هـ حروف على اجزاء هـ حروف ثم عكس الا ان يقال المتبادر
 من الجزاء الكلمات دون الحرف (ويقع) اى التقديم والتأخير او العكس (على وجوه
 منها ان يقع بين احد طرفي جملة وما اضيف اليه) اى الى ذلك الطرف (نحو عادات السادات
 سادات العادات) وكلام الملوك ملوك الكلام فان العكس قد وقع بين احدى طرفي الكلام
 وهو العادات في سادات العادات وما اضيف الى العادات من السادات وفسر الشارح
 ما اضيف اليه بما اضيف الطرف اليه فانه وقع العكس بين العادات وما اضيف العادات اليه
 وهو السادات وما ذكرنا قرب بالعبارة ويخرج من بيانه نحو من عادات سادات العادات
 فانه لم يقع العكس بين احدى طرفي الكلام سواء كان بمعنى طرفي النسبة او جانبي الكلام دون
 بيانها (ومنها ان يقع بين متعلقين في جملتين نحو يخرج الحى من الميت ويخرج الميت

من الحى) اقول ومنها ان يقع بين متعلق فعل وشبهه في جملة واحدة نحو يخرج الحى من الميت ونحو يخرج الميت من الحى (ومنها ان يقع بين لفظين في طرفي جملتين) اى جانبيهما سواء كان اللفظ طرفي النسبة اولا (نحو لاهن حل لهم) فهن طرف النسبة وهم قيد للطرف وكذا (ولاهم يحلون لهن) لفظه هم فيه طرف النسبة ولفظة هن قيد للطرف ومن جملة هذا القسم ان يقع اللفظان نفس طرفي النسبة في الجملتين كما انشد الشارح لنفسه طوبت باحراز القنوت ونيلها رداء شأني والجنون فنون فحين تعاطيت القنوت وحظها تبين لي ان القنوت جنون فني جعل الشارح ذلك مما وقع العكس بين طرفي جملة مقابلان لما ذكره المصنف مما وقع بين لفظين في طرفي جملتين بحيث لا يتخفى (ومنه الرجوع) سمي به لسايشعر به تعريفه من انه الرجوع على الكلام السابق بالنقض او لانه رجوع عن الحكم السابق (وهو العود الى الكلام السابق بالنقض انكته) وانما قال انكته لان بعض الكلام السابق لو لم يكن انكته كان مفسدا للكلام فلا يكون محسنا فان قلت اذا كان النقص انكته كان من دواخل البلاغة فلا يكون تابعا قلت كان التحسين قسمين كذا انكته (كقوله) اى زهير (قف بالديار التي لم يعفها) اى لم يعفها (القدم) اى تقادم العهد (بلى) اى بلى محاسنها القدم (وغيرها الارواح) جمع ربح كالرياح والارباح في الصحاح وقد يجمع على ارواح لان اصله الواو قلب في الراء لانه كسر ما قبلها وزال الكسر في ارواح كان وهذا من ابني الراء فصد دفع الالتباس بالارواح جمع روح وقوله وغيرها الارواح عطف على المحذوف بعد بل كما اشترنا به فلا داعي الى جعل الواو فيه زائدة وجعله في قوة بل غيرها كافي الصحاح (والديم) جمع ديمة بالكسرو هي مطريدوم بلارعدو برق اودوم خمسة اوسنة اوسبعة اويوما اوليلة اوافله ثلث النهار والليل او اكثر ما بلغ دل الكلام السابق على ان تقادم العهد لم يمح الديار وانما رها فلما بدله انه كذب اراد الخبر بانه محاسنها القدم وغيرها الارواح والديم فاقى بقوله بلى نقضه اذ لو قال لم يعفها القدم محاسنها القدم كان كلاما واهيا وموهما لان قائله يتفوه بما لا يشعريه فلما قال بلى علم انه نقض الكلام السابق فجاء الاخبار بمحوها القدم وتغيرها الارواح والديم مقبولا لطيفا وكذلك قوله فاف لهذا الدهر لابل لاهله فان نقض السابق بقوله لا يحسن الاضراب والنكته في ذكره لا لئيبه على ان ما بعده اضرب لارتق والنكته في الاخبار والامام هو غير واقع اظهار حدوث الكابة والحزن والدهش والخيرة بالوقوف على الديار على ما نقله المصنف واظهار انه يمكن رسوم الديار في بصره ويمكن خيالها في نفسه بحيث لم يقف اولاته محال قدم اثارها على ما نقول وهذه النكته مما هي من دواخل البلاغة كالايحفي والشارح المحقق ظن ان ما ذكره المصنف بيان نكته النقص فدع ما يريك الى ما لا يريك (ومنه التورية) وهو في اللغة الاخفاء (الابهام) مصدر او هم اى ادخال شيء في الوهم (وهو ان يطلق لفظه معنيين قريب وبعيد ويراد به البعيد) اقربنة خفية وانما ترك المصنف ذكر القربنة لوضوح ان الكلام البامع لا يستعمل في المعنى البعيد الاقربنة وانه لا يتحقق بعد المعنى المراد مع وضوح القربنة ولا خفا ايضا في انه لا يلزم ان يكون اللفظ معنيين بل يجب ان يكون له معان متعددة وكلما يكون الظاهر اكثر تكون التورية اوفر والكلام ابدع فالتخصيص الواضح ان يقال هو ان يطلق اللفظ على غير ما وضع له قربة خفية مما يتعلق بآراء المعنى الواحد بطرق مختلفة في وضوح الدلالة فهو داخل في اصل البلاغة فكيف عدم البديع ويمكن ان يقال رعاية ما ينبغي من وضوح الدلالة من البيان حتى لو بلغ في الخفاء بحيث لا يفهمه المخاطب لم يكن بليغا ولا يفيد توريته حسنا لثبوت اصل البلاغة وكون رعاية الوضوح على وجه يكون ظهور المعنى المراد محتسبا الى تأمل وتجاوز عن بادي الرأي من

المحسنات البديعية واعلم ان التورية لا يجب ان يكون بالنسبة الى المخاطب حتى لو نصب قربة واضحة عند المخاطب خفية على السامعين حتى لا يتنبهوا الى ما بعد مزيد تأمل كان في الكلام تورية (وهي ضربان مجردة وهي التي لا تجماع شيئا مما يلازم المعنى القريب) القسمة العقلية تفنضي ضرورا ثلثة نالها ما يجماع شيئا مما يلازم المعنى البعيد لكنه لم يلتفت اليه لانه لا ينافي التورية بل لا تورية الا فيها شيء مما يلازم المعنى البعيد او افله القربية (نحو) قوله تعالى (الرحن على العرش استوى) فان معناه الظاهر الاستقرار وليس هناك ما يلازمه وفيه بحث لان العرش يلازم الاستقرار ومعد الاستقرار للاستيلاء وانما يلازم الاستيلاء الملك والمراد البعيد او هو الاستيلاء على العرش باجراء الاحكام وازال الاسباب منه حسبما تقتضيه الحكمة (ومر شحة) ترك تعريفها لاما كان معرفتها ببيان مقابلها والمر شحة قد سبق بمعنى اخري في علم البيان وقد اجتمعا في قولنا رأيت اسداله لبد اظفاره لم تقلم (نحو) قوله تعالى (والسماء بانيها ياب) فان المراد يابدها البعيد اى كمال القدرة ولا فائدة الكمال جعلت اليد وقد قرن به ما يلازم المعنى القريب وهو البناء لان البناء وان تطلب القدرة لكن طلبه لليد اكثر فلا يرد ان ذكر البناء لا يرشح التورية في ايد لانه كمال يلازم المعنى القريب منها يلازم المعنى البعيد منها وقد يجمع في الكلام توريته كل منهما مر شحة لاخرى كقول القاضي ابي الفضل عياض على ما في الابضاح وابن عياض على ما في الشرح يصف ربيما باردا كأن كانون اهدي من ملابسه اشهر تموز انواعا من الخلال والغزاة من طول المدى خرفت اى فسد عقلها من باب نصر وفرح وكرم فسانفرق بين الجدى والجل فان في الغزاة تورية حيث اريد بها الشمس لا الرشد وقد رشح بذكر الجدى والجل فانه يلازم المعنى الحقيقي للغوى وفي الجدى والجل تورية حيث اريد بهما المعنى البعيد وهو البرجان دون ماهو حقيقة اللغة وذكر الغزاة ترشح لهما ومثله بيت السقط اذا صدق الجدى البحت افترى العم اى الجماعة من الناس للفقى مكارم لا يتخفى وان كذب الخلال اى الخيلة والمظنة فبالقية ايهام بيان الشارح ان ترشح تورية بتورية في بيت السقط دون شعر القاضي مما لا يلتفت اليه فان قلت كانون من شهور الشتاء فكيف يوجب اهداه لبعض ملابسه لشهر تموز برودة الربيع قلت مسيرة الهدية الى تموز هي الربيع فان قلت ما وجهه انما عدم تعرفه الغزاة بين الجدى والجل برودة الربيع قلت وجهه انه لما زلت الجل وقتا يجب ان ينزل فيه الجدى ظهر في الجل انما الجدى لان الوقت للبرودة وجعل اليتين من التورية على تفسير اهل الظاهر من المفسرين واهل التحقيق منهم يجعل الرحمن على العرش استوى مجازا متفرعا عن الكناية وقوله والسماء بانيها باليد عميلا وتفصيله في الكشف موافقا لدلائل الإعجاز فلا نقل في مفرداته عن معانيها مثلا الى معنى آخر فضلا عن النقل الى بعيد لكن لاضنة في الامثلة قال المصنف اعلم ان التوهم ضربان ضرب بصير مستحكما حتى بصير اعتقادا وضرب لا يبلغ ذلك البليغ ولكنه شيء يجري في خاطر ولا يلتفت اليه لانك تعرف حاله ولا بد من اعتبار هذا الاصل في كل شيء بني على التوهم يعنى لا ينبغي الابهام بحيث بصير اعتقادا لانه اخلال وانما ينبغي رعاية القسم الثاني والمحافظة عليه ونحن نقول هذا في التورية على المخاطب مسلم واما في التورية على السامع فلا فتأمل (ومنه الاستخدام) صححه المحقق شريف زمانه ثلثة اوجه بالمعنيين ومهملة ثم مجمة سمي به لانه يستدعى قطع الضمير عما هو حقه اما اذا كان المراد بالضمير خلاف المراد بالاسم الظاهر فظاهر واما اذا كان المراد بالضمير الثاني خلاف ما اريد به الاول على ما هو حقه فظاهر ايضا واما اذا كان المراد

بالضمير الاول خلاف ما اراد بالظاهر وبالثاني ما اراد بالظاهر فلان حق الضمير الثاني ان يوافق الاول وان خالف حقه وبالمهملتين من استخدامه بمعنى استوهبه خادما كان المعنى المراد من الظاهر يطلب خادما تابعا فيجعل التكلم المعنى الآخر تابعه في الارادة في مقام ارجاع الضمير به (وهو ان يراد بلفظه معيان) حقيقيان او مجازيان او مختلفان او اكثر (احدهما) او احدهما (ثم يراد بضميره الآخر) او بضميره الآخر (او يراد باحد ضميريه احدهما) او باحد ضميريه احدهما (ثم بالآخر الآخر) او بالآخر الآخر وهذا القسم يستلزم القسم الاول لانه لا يتحقق استخدام باعتبار الضميرين الا ويتحقق باعتبار ضميريه والاسم الظاهر ولا يخفى ان الاستخدام غير داخل في التورية اصلا الا ان يشترط في الاستخدام القرينة الواضحة وان اكتفى بمطلق القرينة يكون بينهما عموم من وجه والثاني اظهر (فالاول كقولهم اذا نزل السماء بارض قوم رعيتنا وان كانوا غضايا) اراد بالسماء المطر وضميره التبت والظاهر ان الشاعر وصف قومه بالجرية والغلبة على ماعداهم من الاقوام حتى يرفعون كلاهم ومأثمهم من غير رضائهم لكن كان بعض من سمعت منه هذا المقام وهو من الاعلام يقول هذا البيت اظهر لقدرة الله تعالى وانعامه في حق عباده وان كانوا غير شاكرين له تعالى يعني يقول الله تعالى اذا نزل السماء بارض قوم زينهم ويحمله صالحا لان يرفعوه وان كانوا غضايا غير شاكرين (والثاني كقوله) اي البحرى (فسق الغضا) بان يسقى الله منزلا فيه الغضا (والساكنية) اي ساكني مكان الغضا (وان هم شبهه) اي او قدوا نارا الغضا (بين جوامع) اي صلوع تحت الزايب (وضاوع) جمع ضلع كقوله يريدينار الغضا نار الهوى فالضمير الاول للغضا بمعنى والثاني لحقيقته واعلم انه قد يراد باللفظ نفسه وبالضمير معناه وباحد الضميرين نفس اللفظ وبالاخر معناه ويدخل في التعريف التعريف عند من يجعل نفس اللفظ معناه واما عند من لا يجعله وهو التحقيق فاما ان يجعل داخل في التعريف بضرب من التكلف بان يراد بالمعنى اعم من المعنى وما في حكمه او لا يجعل ويجعل ملحفا بالاستخدام (ومنه اللف والنشر وهو ذكر متعدد على التفصيل) متعلق بالذكر بضميرين معنى الاشتغال ولا يبعد ان يقال على هذه ابيان التورية ويتعلق بكل فعل ويتعدى به كل فعل ويطلبه للكشف عن وتيرته وعلامته صحة ادخاله على الجهة او الطرف بقوله ولذا قال في الايضاح على جهة التفصيل (او الاجال) فاحفظه عنا ان كان قابلا للاختلال فقولهم على التفصيل او الاجال للتعظيم ويكون في التعريف توطئة لبيان الاقسام ويكون البيان على اشد انتظام وقوله (ثم) ذكر (مالكل) بكلمة ثم احتراز عن تقديم التفصيل على الاجال فيما اذا كان اللف مجعلا لانه ليس منه ولهذا قدم اللف في تسميته اي ثم ذكر ما نكل (واحد) من المتعدد (من غير تعيين) احتراز به عن التقسيم والمراد ساب التبيين مطلقا بان لا يقصد التكلم الى معين وان كان قاصرا في التبيين غير وافي بما قصده وبهذا يفرق بين التقسيم المختل واللف والنشر وسبب هذه التسمية بيان في بحث التقسيم واخرج بقوله (نفسه بان السامع يرده اليه) ما لو ترك تعيين مالكل عدم الوثوق لانه ان كان الترك مع قصده الاضافة كان الكلام خارجا عن البلاغة فلا يكون ماعمل فيه محسنا وان لم يكن مع قصده لم يكن لفا ونشر او لا يكون هناك محسن بل يعنى بقى امر ان احدهما ان يذكر متعدد ويضاف الى البعض ماله ويضاف الى الباقي انه ليس له شئ بعدم التعرض لماله فيقال جاء محبي وعدوى ومن لا يعرفه فاكرمت وشتت فافيد ان المحب مكرم والعدو مشنوم والثالث غير ملائم اليه شئ ولا يصدق عليه التعريف لانه لم يذكر فيه مالكل الا ان يقال المراد بذكر ما لكل افادته

التي تكون قابلا بالذكر وثانيهما ان يذكر متعدد على التفصيل ثم يوثق بمجمل مشتمل على متعدد برد السامع من المفصل مالكل مما ذكر في المجمل اليه فيقال اعطاني زيد وعمرو وبكر سبعة دنائير فيما اذا تقرر ان انعام زيد اربعة وعمرو اثنان وبكر واحد لا يزيد عليه ابدافيرد زيد الى اربعة وعمرو الى اثنين وبكر الى واحد ولا يخفى انه لا يقصر عما اذا قدم الاجال اللهم الا ان يقال تأخير المجمل لم يعهد في كلامهم والوارد في هذا التركيب اعطاني سبعة دنائير زيد وعمرو وبكر فبناء التعريف على الواقع فان وجد على هذا النظم فيجعل ملحفا باللف والنشر فاحسن التأمل واجل المجمل يكن لك افضل المجمل (فالاول) وهو ان يكون المتعدد على سبيل التفصيل (ضر بان لان النشرا على الترتيب اللف) بان يكون المذكور في النشر او لا المذكور في اللف اولا وهكذا وليس اللف والنشر المرتب (نحو ومن رحمة جعل لكم) اي خلق لكم (الليل والنهار لتسكنوا فيه ولتبتغوا من فضله) ذكر الليل والنهار على التفصيل ثم ذكر فائدة خلق الليل وهو السكون فيه وفائدة خلق النهار وهو الابتغاء من فضل الله فيه على الترتيب من غير تعيين لان السامع بنفسه يعرف ان السكون فائدة خلق الليل وابتغاء شئ من الفضل فائدة النهار ولا يلزم من جعل ضمير فيه الى الليل تعيين السكون له لانه لا تعيين الا كونه ظرفا للسكون ولا يلزم من ذلك كونه فائدة خلق الليل لجواز ان يكون السكون في الليل من فوائد وجود النهار وابتغاء الفضل في النهار من فوائد وجود الليل واللف والنشر هنا باعتبار رد فائدة الخلق الى الخلق لا باعتبار رد المظروف الى الطرف اذ هو بهذا الاعتبار تقسيم في هذه الاية تقسيم ولف ونشر فاحفظه فانه مما انعم الله علينا ولم يهتدي لوجهه الشارح الجليل فاجاب عن الاشكال بانه لا تعيين في ضمير فيه لانه يعمل الرجوع الى النهار وتبينه المحقق شريف زمانه في شرحه للفتاح وسنعرف ان القصد الى التعيين وان لم يكن المعين وافيا كاف في التقسيم والشارح يعترف به هذا ولا يلزم من كون خلق الليل للسكون ان يجب فيه السكون شرعا اذ لا يجوز مخالفة ما اراد الله لانه لبيان معظم فائدته واغلب ما يتعلق به وهكذا ولتبتغوا من فضله (واما على غير ترتيبه) وذلك قسمان بان يكون على عكس ترتيبه وان يكون مخالفا لترتيبه قال الشارح وليس الاول معكوس الترتيب والثاني مختلط الترتيب وسماء في شرح المفتاح المشوش والاول المعكوس وقد بعض من على تقيده وثوق المشوش بكسر الواو وفي الصحاح التشويش التخليط وانكر القاموس ثبوته في اللغة وقال وهم الجوهرى وصوابه التشويش (كقوله) اي قول ابن حيوش بالمهمله والياء المشاة التحتية والواو المعجمة على وزن تنور والحوش الشيخ الطبراني كنيته ابن رزق الله (كيف اسلوا) سلاه وعنه كرضي ودعا نسيه (وانت حقف) هو الرمل العظيم المستدير يشبه الكفل في العظم والاستدارة (وغصن وغزال لحظا) هو الغزال (وقدا) لغصن (وردفا) الحقف والثاني كقوله هو شمس واسدو بحر جوادو بها وشجاعة واراد بقوله (والثاني) ذكر المتعدد على سبيل الاجال (نحو قالوا لن يدخل الجنة الا من كان هودا وانصارى) فقد ذكر اليهود والنصارى اجالا لا بضم الجمع او قولهما اجالا باستناد القول اليهما اجالا وعلى الثاني كلام الايضاح ثم ذكر ما نكل من الفريقين او القولين ولما كان المتعدد المجمل منهما سواء كان القولين او الفريقين شرح هذا المثال بخلاف باقي الامثلة فقال (اي قالت اليهود ان يدخل الجنة الامن كان هودا وقالت النصارى لن يدخل الجنة الا من كان نصارى فكف) اي بين القولين او الفريقين (لعدم الالتباس)

وعدم مظنة ارادة حكمها جلة بان الداخل في الجنة احد الفريقين لا غير كما هو ظاهر
النظم (للعلم بتضليل كل فريق صاحبه) اي نسبة كل فريق صاحبه الى الضلال بالمعنى
المقابل للاهتداء او بمعنى المالك قال الشارح في شرحه على المفتاح وقد جرى
الاستعمال في اللف الاجالى على ان يذكر النشر بكلمة او كما في الآية لان الذي وقع عليه
الاتفاق هو احد القولين وانما الموصول الى فهم السامع هو التبيين وتوضيح ما ذكره
ان في اللف الاجالى تشير بك الجماعة المذكورة كما في المذكور المفصل وليس تشير بهم
يكون كل من تلك المفصل لكل والالم يكن لفا ونشر بل تشير بهم في ان اكل واحد
من هذا المفصل والمتكفل لهذا المعنى كلمة او اعلم انه اثبت صاحب الكشف نوعا من اللف
وقد وصفه بانه لطيف المسلك لا يهتدى لوجهه الا الثقة من علماء البيان في قوله
تعالى فمن شهد منكم الشهر فليصمه ومن كان مريضاً او على سفر فعدة من ايام اخر يريد الله
بكم اليسر ولا يريد بكم العسر وتكملوا العدة وتكبروا الله على ما هديكم ولعلكم تشكرون حيث
قال الفعل المعتل محذوف مدلول عليه بما سبق تقديره وتكملوا العدة وتكبروا الله على
ما هداكم ولعلكم تشكرون شرع ذلك بمعنى جلة ما ذكر من امر الشاهد بصوم
الشهر وامر المرخص له بمراعاة عدة الفطر فيه ومن الترخيص في اباحة الفطر فقوله
تكملوا العدة علة الامر بمراعاة العدة وتكبروا الله ما علم من كيفية القضاء
والخروج عن عدة الفطر ولعلكم تشكرون اي اراد ان تشكروا علة الترخيص
والتيسر هذا كلامه واورد عليه من ان المعتل المذكور امر الشاهد بصوم الشهر ولم يعين له
علة وبما عين له علة تعليم كيفية القضاء وهو ما يذكر في العلل المذكورة فتطبيق
العلل منه غير موافق لبيان ما شرع واجاب عنه الشارح المحقق بان قوله من امر الشاهد
في تفصيل العلل ليس لانه معلل بشئ من العلل بل هو توطئة وتهدئة لرفع الترخيص
ومراعاة العدة وكيفية القضاء عليه يشهد بذلك انه لم يقل من امر المرخص باعادة حرف
الجبر كما قال ومن الترخيص وفي امر المرخص بعدة من ايام اخر دلالة واضحة على تعليم
كيفية القضاء هذا كلامه وفيه نظر لانه لو كان توطئة للثلاثة كان من الداخلة عليه داخلة
على الثلاثة فينبغي ان لا يدخل من على الترخيص ايضا نعم لو كان توطئة لمجرد امر المرخص
بعدة من ايام اخر لكان لما ذكره وجه فالجواب اولاً ان قوله وتكملوا العدة علة الامر بمراعاة
العدة شامل لمراعاة عدة الشهر ومراعاة عدة ايام اخر وان رده الشارح بانه لا معنى
لتعليل امر الشاهد بصوم الشهر باكمال عدة ايام الشهر والشريف المحقق بان القصد
في التعليل بتكميل العدة الى ان قضاء ما فات وتلا في المطلوب بقدر الامكان واجب ولما كان
المطلوب اولاً صوم ايام مخصوصة بعدة معينة وقد فات بعد امر بمراعاة العدة حفظه
عن الفوات بالكلية وتحصيله بقدر الامكان فلا معنى لجعل كمال العدة في الاداء علة لامر
الشاهد بصوم الشهر لانا نقول امر الشاهد بصوم الشهر وامر المرخص بعدة من ايام
اخر اكملوا العدة اذا الشاهد يسئل عليه صوم الشهر فلا يفوته الاكمال والمرخص يعسر
عليه الاكمال لو صام في الشهر فيكون عرضه لنوبات الاكمال فبالرخصة يسئل عليه فتعليل
امر الشاهد بالاكمال في الاداء له معنى لطيف ولا يجب ان يكون تعليل امر المرخص بالتكميل
لان تلاقى المطلوب واجب بل التعليل لتخصيص الشاهد بصوم الشهر وتخصيص
صاحب العذر بالرخصة فيكون تعاليل الامرين باكمال العدة في غاية الحسن وثانياً بانه جعل
من تفصيل المعتل ما ليس بمعلل وذلك في التفصيل ما هو معلل اشارة الى ان ظاهر اللف والنشر

غير ما هو حقيقته وهذا الذي خص معرفته والاهتداء به بالثقة كما ستعرف تفصيله
وهذا كلام وقع في البين فبان ان ترجع الى ما كافيته من ان ذلك النوع اللطيف من اللف
الذي اهتدى اليه صاحب الكشف ما هو فقال الشارح المحقق انه ذكر بالكل بين ذكر
المتعدد ولا تفصيلاً وثانياً اجالا فيقع اللف بين نشرين احدهما مفصل والاخر مجمل وفيه
ان وقوع النشر بين لفتين يتصور على اربعة اوجه لا يعرف لتخصيص اللطف بما ذكره وجه
وانه يصدق على نحو ضربت زيدا واكرمت عمرا لانا ادب والاحسان اي فعلت ذلك حقاً
فان الثاني لم يذكر اللف بل لتحقيق ما سبق تأكيده فالاولى ان يقال انه ذكر ما لكل بين ذكر
المتعدد اولاً وثانياً معللاً بالثاني كافي الآية وقال السيد السند شريف زمانه لا يخفى
ان وقوع النشر بين لفتين مفصل ومجمل لا يقتضي لطف مسلكه بحيث لا يهتدى اليه الا الثقة
بل لا بد هناك من امر اخر وان كانت في ريب مما ذكر فتأمل فيما اورد من المثال هل
هو بهذه المشابهة من الدقة واللطافة ما اظن ذاطع سليم يحكم بذلك فالوجه ان هذا النوع
عبارة عن لف يحتاج لتفصيل بعض ما لفت فيه الى دقة نظر كان في الآية لتحصيل تعليم
القضاء كذلك ويكون في رد بعض ما لكل اليه دقة كافي لتعليل الامر بمراعاة العدة باكمال
العدة فان فيه اشارة الى ان تلاقى المطلوب بقدر الامكان واجب الى اخر ما سمعته ويكون
المتعدد كل منه او بعض منه صالحاً للرد الى غير ما ذكره بحسب الظاهر لكن بالتأمل الصادق
يكشف انه لم يرد اليه هذا تنقيح ما ذكره قلت ما ذكره كلام محقق لا غير عليه ولا يتوقف
لطف النشر على جميع ما ذكر بل كل منها يوجب لطفه فقد بلغ لطف الآية الغاية ومن موجبات
لطفه ان يكون اثنان من المتعدد معاً متعلق واحد من النشر كما ذكرنا وان يكون المتعدد
مذكوراً بلفظ واحد يستنبط منه على الترتيب فيقع الترتيب في الاستنباط لافي الذكر
صريحاً فان قوله فعدة من ايام اخر مشتمل على الترخيص وتعليم كيفية
القضاء وامر المرخص برعاية العدة فالترتيب المرعى في النشر باعتبار انه يستفاد منه رعاية
العدة اولاً ثم كيفية القضاء من كون يوم يوم ثم الترخيص وبهذا اندفع انه لم يذكر
المتعدد اولاً مفصلاً لانه ادى بلفظ واحد هذا واما ما ذكره الشارح بانه لا يعرف له لطف
لا يهتدى اليه فلا يتجه لان ذكر ما لكل بعد المتعدد يوجب جعله نشر للمتعدد فاذا تعلق
بالمجمل بعده يثبت السامع عن كونه نشره ثم لما نظر فوجد المجمل عين مفصل سبق وجدانه
متعلقاً بالسابق معنى فهو نشر للسابق فيه مزيد دقة لانه نشر بحسب المعنى من غير
ان يكون في اللف اقتضاء بل مع اقتضائه خلافه ويمكن بيان الآية على وجه لا يحتاج الى حذف
شئ لكن عاقبة التوطئة عن هذا الكلام الجميل فعمى ان اوفق لا ذكره في تفسيره
في تفسير كتابه يشتمل على نظيره وقطيره متوكلاً عليه ومتوسلاً بشيئه ونذيره (ومنه الجمع
وهو ان يجمع بين متعدد في الذكر (في حكم) اي في محكوم به واحد قال المحقق التقسرات في
في شرح المنهاج وهو ان يحكم على المتعدد بكل واحد وانما قيد المتعدد بان تعدد في الذكر لئلا
يدخل فيه البنون زينة الحياة الدنيا المحكوم به الواحد ما يكون واحداً في المعنى وان تعدد
في اللف والالم يكن قوله فوجهك كالنار في ضوءها وقلبي كالسار في حرها جمعاً وتفرقاً
ففي يانه قلق وخفاً وكان وجهه تحسبه ابراز الشئ في هيئات مختلفة في تركيب واحد تارة
في هيئة الكثرة واخرى في هيئة الوحدة ولا يظهر عدم المحكوم عليه الواحد بالمتكلم به
المتعدد منه فانه يشاركه في هذا المعنى كان يقال زينة الحياة الدنيا مال وبنون وذلك
المتعدد منه فديكون اثنين (كقوله تعالى المال والبنون زينة الحياة الدنيا) وقد يكون اكثر

قدم الآية على الشعر على عكس ما في المفتاح ليكون الترتيب وذكر الآية مع الترتيب حسب (نحو ان الشباب والفراخ) والخلص من الشغل المانع عن اتباع الهوى (والجدة) على وزن العدة بمعنى الاستغناء صحح السكاكي في كتابه انه بالكسر واشكل ذلك على شارحيه فانه من شعر ابي العتاهية على وزن الكراهية لقب ابي اسحق محمد بن اسمعيل بن سويد واوله علمت يا مجاشع اسم فاعل ابن مسعدة فقوله ان الشباب في حيز العلم فيجب فتح الهزلة ونحن نقول يجوز ان يكون البيت من الاشعار المشهورة التي ضمنها ابو العتاهية يعني قد علمت هذا البيت المشهور فائدة قال صاحب القاموس ابو العتاهية لقب ابي اسحق وليس كنيته كما وهم الجوهرى وهذا غريب يخالف للمشهور من ان اللقب لا يصدر بالاب والابن والام والبنث وكل علم كذلك فهو كنية (مفسدة للمره) فيه تغليب او كونه مفسدة للمراء. يعلم بطريق الاولى والمفسدة كالمصلحة ضدها (اي مفسدة ومنه التفريق وهو ايقاع تباين بين امرين) اي عدم شركة احدهما مع الآخر في وصف مختص بالآخر فالمراد بالتباين ما يقابل المشابهة ولا يخفى ان ذكر المتعدد في الجمع والتثنية هنا يوجب انه مختص بامرين فينبغي ان يقول بين متعدد (من نوع) ليس احتراز عن ايقاع تباين بين امرين من نوعين فانه لا يكون بل توضيحا وتفصيلا ولا فائدة في قوله في المدح او غيره الا التعميم والتوضيح ووجه تحسينه يعلم مما ذكرنا في الجمع (كقوله) اي قول الوطواط (مانوال الغمام وقت ربيع) مع ان الربيع وقت ثروة الغمام (كنوال الامير يوم سخاء) مع ان يوم السخاء يوم فقر الامير لكثرة السائلين وكما يذله (فتوال الامير) اي كل نوال منه (بذرة) اي جادة ولدا الضان (عين) اي مملوءة من الدراهم وقال في الشرح هي عشرة الاف درهم وانكر في القاموس ان تكون بذرة عين البذرة اسم لعشرة الاف او سبعة او خمسة قال بل هي جلدة السخلة (ونوال الغمام) اي كل نوال منه (قطرة ماء) فلا يرد ان الظاهر قطرات ماء ومن لطيف هذا قوله ■ من قاس جدواك بالغمام فـ ■ انصف في الحكم بين شكلين ■

* انت اذا جدت ضاحكا ابدا * وهو اذا جاد جامع العين (ومنه التقسيم) شدة اتصال التقسيم باللف والنشر يقتضي ان لا يفصل بينهما بشيء ولا يقع بينهما التفريق (وهو ذكر متعدد ثم اضافة مالكل اليه على التعيين) الا خصم ثم تعيين مالكل قال المصنف يخرج بقيد على التعيين اللف والنشر ولم يذكره السكاكي فيكون التقسيم عنده اعم اذ يبعد ان يكون التعريف اعم قال الشارح ولقائل ان يقول ان ذكر الاضافة مغل عن هذا القيد اذ ليس في اللف والنشر اضافة مالكل اليه بل يذكر فيه مالكل حتى يضيفه السامع اليه ويرده عليه فليأمل فانه دقيق وفيه نظر لان ذكر مالكل ليس بلا اضافة اليه لان التركيب يدل على الاضافة ووضعه على افادة ان كلامهما بواحد من المتعدد ولكن لا تعين والتعيين مفوض الى السامع فاضافة مالكل اليه يلزم ذكر مالكل الا انه اضافة اجالا بلا تعيين وتفصيل فتأمل فان هذا هو الدقيق (كقوله) اي قول المتلس جرير بن عبد المسيح (ولا يقيم) احد فانه المستثنى منه المحذوف اي لا يتوطن في موطن الظلم (على ضم) اي مع ظلم (يراد به) اي بذلك الاحد (الا الاذ لان) افعال من الذل (عير الحى) العير الحمار الوحشى والاهلى واصله الى الحى عينته لاهلى وجعل الشارح تعيينه لانه المناسب (والوند هذا) عير الحى (على الحسف) اي الذل (مربوط برمته) صلة الربط اي بقطعة حبل بالية بسهل الخلاص معه عن الربط او مربوط على الذل بنما منه من فرقه الى قدمه كما يقال ذهب فلان برمته (وذا) اي الوند يشج اي يشق رأسه بالندق (ولا يرقى له) اي لا وند ولا يدق ولا يرحم (احد)

ولا يخفى ان عدم الرحم مشترك بين غير الحى والوند فالاولى ان يجعل ضميره لكل منهما ويجعل قوله فلا يرى متفرعا على الربط والشج ولا يخفى ان هذا وذا وان كانا لا يمتثلان لشيء مما اشير اليه لكن الحكم المذكور مع كل منهما قرينة على انه اشارة الى المعين فان الربط بلايم العير والشج الوند فبهذا المدح ان الاضافة في هذا البيت على التعيين وقدم في بحث اللف والنشر ما يغنيك عن هذا الجواب فارجع اليه فانه المرجع والمآب (ومنه) اي من المعنوى (الجمع مع التفريق) فبهذه الامثلة لجمع مع التفريق قسمان المحسن لانه من قبيل اجتماع القسمين وكذا اخواه لا يقال ايس حسن الجمع مع التفريق حسن الجمع والتفريق بل حسن جمع الجمع مع التفريق وهما متضادان لانا نقول فحينئذ لا معنى للاقتصار على الثلاثة بل ينبغي ان يعد من المحسنات جمع الطباق مع التشاسب ولا يبعد ان يقال فليكن هذا ايضا من المحسنات الا انه لم ينتهوا له وتنبهوا واكتفوا بالتنبه عليه باعتبار نظائره عن بيانه (وهو ان يدخل شيان في معنى وتفرق بين جهتي الادخال) لو اريد بقوله الجمع مع التفريق المعنى التركيبي لاستغنى عن التعريف كما استغنى في قوله الجمع مع التفريق والتقسيم فتأمل (كقوله) اي الوطواط (فوجهك كالنار في ضوءها وقلبي كالنار في حرها) ادخل قلبه ووجه الحبيب في الشبه بالنار وفرق بينهما بين جهتي الادخال باختلاف وجه الشبه والاطهر انه راد بجعل القلب كالنار في الحرانه يحرق لانه يحترق كما ذكره الشارح ولو قيل فوجهك وقلبي كالنار في ضوءها وحرها لكان جمعاً مع التفريق ولقاونشر او قد قصد بقرين قلبه مع وجهه بيان مناسبة بينهما تقتضى التأليف وتبميز وجهه عن قلبه التميز عن تحقق مماثل اوجهه في الحسن (ومنه الجمع مع التقسيم) التقسيم هنا بناء على الحقيقى اي ذكر متعدد ثم اضافة ما يكل اليه لانه حصل بالجمع ذكر المتعدد واما التقسيم المصرح والضمنى في قوله (وهو جمع متعدد تحت حكم ثم تقسيمه او العكس) فهو بمعنى اضافة ما يكل من المتعدد اليه لا ذكر المتعدد ثم الاضافة (فالاول) اي الجمع قبل التقسيم (كقوله) اي ابي الطيب في مدح سيف الدولة (حتى) للعطف على قاد المقانب في البيت السابق واس يحرف جر كانه عبارة الشارح متعلق بالفعل في البيت السابق اعني قاد المقانب لان الجار لا يدخل على الفعل (اقام) اي سيف الدولة واختره على احاط اشارة الى تصميم عزمه على فتح القلاع والحصون حتى انه يتوطن حولها ولا يفرقها حتى تنفتح وتضمين معنى الاستعلاء اي مستعليا على الارياض كما هو شأن اهل الجرة في محاربة الحصون قال (على ارباض) وهي جمع ربض بمعنى السور وهذا الضمين الطف من تضمين التسلط كما جاءه الشارح (خرشة) على وزن درجته بلدة من بلاد الروم (تسقى به الروم) جنس للرومى كما ان التمر جنس بالتمرة (الصلبان) كقفر ان جمع صليب هو معبود النصراني (والبيع) جمع بيعة كقطعة بمعنى متعدهم يعني قاد المقانب جمع مقنب وهو ما بين الثلثين الى الاربعين من الخيل حتى اقام حول هذه المدينة العظيمة حال كونه تسقى به شقاوة مستمرة هذه الاشياء يجمع انواع الشقاوة من السبي والقتل والنهب والاتلاف بجمع الشقاوات تحت تسقى ثم قوله فصله (السبي ما نكحوا) اي نكحوا حتى اتى بلفظ ما لانه قصد الى مفهوم الصفة اي المنكوحة وكذا في اخواته فهو على اصله فلا حاجة الى ما قال الناظرون برمتهم انه لمراعاة الموافقة بما جعوا وما زرعوا اولاهاتهم بتزويلهم منزلة غير العقلاء وفي نكحوا تغليب اي ما نكحوا وينكحون لوبقوا ليشمل من كانت من نسايتهم صبية (وللقول ما ولدوا) من المذكور بقرينة ما يقابله واو قري ولدوا مجهولا اي ولدوا منهم لصار مخصوصا بالذكر (والنهب ما جعوا وللنار ما زرعوا) اي للنار ما زرعوا فاشجارهم الاحراق تحت

القدر ومن روعاتهم للطبخ وحله على كونه الاحراق والتضييع لا يناسب لمن هم قبح
الحسن انما هو شان العاجز عنه القانع بمجرد اضرار اهل الحصن ولم يلتفت المصنف الى
جعل التقسيم لما دخل تحت قوله وارضهم لك مصطاف اي منزل للصيف ومرجع اي
منزل الربيع في قوله الدهر معتذر والسيف منتظر وارضهم لك مصطاف ومرجع
من الارض وما فيها في كونها خالصة للدوح كافي المفتاح لان نسخ ديوان ابي الطيب
غير مختلفة في ان هذا البيت بعد قوله للسبي الخ بعدة آيات لا قبله كافي المفتاح (والثاني)
اي التقسيم قبل الجمع (قوله) اي حسان (قوم اذا حاربوا اضرروا عدوهم او حاربوا النفع
في اشياهم نفعا سجية) خبر (تلك منهم) صفة سجية فصل بين الصفة والموصوف بمبتدأ
الموصوف (خبر محذوف ان الخلايق) جمع خليفة بمعنى الطبيعة والخلق او الناس وعلى الاول
اشرها صاحب البدع (فاعلم) اعتراض (بالقاء شرها البدع) على وزن غن جع بدعة على
وزن حكمة مؤنث بدع كعلم بمعنى الامر الذي وجد اوله وقد جاء بمعنى الحدث في الدين بعد
الاستكمال او ما استحدث به النبي صلى الله عليه وسلم من الاهواء والاعمال والمناسبات هنا
الاول ولا حاجة الى جملة مجازا عن المستحدثات متفرعا على المعنى الثاني كافي الشرح
ولا يخفى ان المصراع الاخير يفيد ان شر الخلائق مسلوقة عنهم وهو لا يليق بمقام المدح
والابحاث خبر الخلايق لهم الا ان يقال المقصود تميزهم بمخالفتهم بانهم شر الخلائق
فصل في البيت الاول ماتحت سجية منهم غير محدثة (ومنه الجمع مع التفریق والتقسيم)
قد عرفت وجه عدم تعريفه (قوله تعالى يوم) منصوب بتقدير اذ كرا وقوله لا تكلم (يا أي)
اي امر الله يجعل الضمير لله محذوف المضارع او يأتي اليوم اي هو له يجعل الضمير لليوم
وحذف المضارع كذا قل ولك ان تجعل (لا تكلم) بياويل عدم التكلم فاعلم يأتي كما جعلوا
تسمع بالمعدي مبتدأ (نفس) بشئ (الاباذنه) اي باذن الله وقول الشارح اي لا تكلم نفس
بما ينفع من جواب او شفاعاة بوجب ان لا يكون في التكلم مطلقا بغير اذنه بل كانوا يتكلمون
بما لا ينفع وظاهر الآية يخالفه فلا يمدل عنه الالداع والمستثنى منه محذوف اي لا تكلم بشئ
بسبب من الاسباب الابدان الله ولا يبعد ان يراد باذنه ما اذن فيه فيكون مستثنى من شئ
ولا يحتاج الى تقدير غيره ولا تدل الآية على ثبوت الاذن حتى تنافي قوله تعالى يوم لا ينطقون
ولا يؤذن لهم فيعتذرون لجواز ان لا يكون التكلم الابدانه وينبغي الاذن فينبغي التكلم فتنفي
الاذن في الآية الاخرى لا ينافيه بل يكشف عن حاله فلا حاجة الى ما قيل ان في هذا اليوم
مواقفا فالاذن في موقف ونفيه في اخر او المأثون فيه الكلام الحق والمنوع عنه العذر
الباطل والى ما يمكن ان يقال الاذن في بعض اليوم والمنع في بعض آخر (فهم شقي)
تفريق لاجمع تحت النفس التي عمت بوقوعها في سياق النبي والمراد بالشيء الشقي المطلق
وكذا بقوله (وسعيد) فيكون التفريق ظاهرا لكن لا يكون حاءرا ولا بأس به لانه ليس
في النظم ما يدل على ارادة الحصر وقوله (فاما الذين شقوا في النار لهم فيها زفير شهيق)
اي احتباس النفس بحيث يدخل ويخرج بشدة ويشفقه او صوت الجمر (خالد بن فيها) الآية
تقسيم واعضاؤه ما كل منهما اليه بالتعيين (مادامت السموات والارض) قيل هو في العرف
للتأيد فلما كذب الخلود وقيل المراد سموات الآخرة وارضها وهي ابدية ورد
بان تأكيد الخلود بما لا يعرف تأييده لا يليق ويمكن ان يجاب بأنه جاز ان تكون معروفة
فيما بين المؤمنين قبل نزول هذه الآية او بانه مما يعرف بالقياس الى سموات
الدينا وارضها الباقية ببقائها ونحن نقول جاز ان يكون المراد بالسموات

الجهات العلوية وبالارض مقابلها (الا ما شاء ربك ان ربك فعال لما يريد
واما الذين سعدوا ففى الجنة خالدون فيها مادامت السموات والارض الا ما شاء ربك
عطاء غير مجدود) اي غير مقطوع بل يمتد الى غير النهاية وهذا الاستثناء مما عمل فيه العرب
افكارهم واختلفت في توجيهه المعتزلة واهل السنة واكثر كل منهما على الاخر انكارهم وليانته
مقام اخر سببه في مقامه ان وفقنا والاولى لكن بما لا اثره فيما بينهم ويخاف ان يفوت
ما قد وهبنا من الحى الذى لا يموت فنذكره لك وهو ان الغرض من الاستثناء تعليق الخلودين
بمشية الله لا اخراج زمان من ازمة كون الفريقين في الدارين الا انه يخرج من ازمة خلود
بعض الاشياء في النار بعض الازمنة للعلم بتعلق مشية الله به من الشرع ولا يخرج من ازمة
الخلود في الجنة شئ للعلم بعدم ذلك التعاقب (وقد يطلق التقسيم على امرين آخرين) فله ثلثة
مغان ولا يخفى ان الانسب ان لا يفصل بين المعاني بشئ الا ان يقال اخره عن الجمع مع التفریق
والتقسيم ليعلم ان التقسيم المعتبر في هذا القسم هو الاول دون شئ من الآخرين (احدهما
ان يذكر احوال الشئ مضافا الى كل ما يليق به) برد عايه انه يصدق على بعض ماهو اف
ونشر مرتب كان يقال يقال خفاف اذا اقوا او دعوا فلا بد من قيد الاضافة بقولنا
على التبيين ومع ذلك يصدق على ذكر متعدد من الاحوال ثم اضافة ما لكل اليه على التبيين
كان يقال كسب علم وكسب مال فذلك للآخرة والثاني للدنيا مع انه تقسيم بالمعنى الاول
الا ان لا يحترز عن صدقه على هذه الامور والاظهر ان المراد ذكر احوال الشئ مضافا
الى كل مع ذكره ما يليق وهو المتبادر فافهم (قوله) اي ابي الطيب (ثقلان) صفة مشايخ
في البيت السابق اي يقال اشده وطأ نهم على الاعداء او ثباتهم على اللقاء (اذ الاقوا) اي حاربوا
(خفاف) مسرعين الى الاجابة (اذا دعوا) الى كفاية بهم (كثير الى شدوا) لان واحد منهم
يقوم مقام جماعة (طيل اذا دعوا) ذكر احوال المشايخ مضافا الى كل منهما ما يناسبها والاضافة
الى كل ما يناسبه يتحقق فيما اذا كان المناسب للاحوال واحدا واصيف الى الجمع فلا يجب
في التقسيم كون المناسب على قدر الحال (والاستيفاء اقسام الشئ) اي التقسيم الحاصر
(قوله تعالى يهب لمن يشاء آناثا) ككتاب جمع انثى (ويهب لمن يشاء الذكور او زوجهم ذكرانا)
هو على وزن الغفران كالذكور جمع الذكر خلاف الانثى والتزويج بمعنى الانكاح يتعدى
الى مفعولين بنفسه ومعنى التفریق الى الثاني بالباء قال تعالى وزوجناهم بحور عين اي قربناهم
وهو المناسب في الآية فقوله ذكرانا وآناثا منصوبان بمرتع الحسان واولا وزوج من يشاء
لتعين الواو فلما عدل الى الضمير راجع الى من في الجمل السابقة تبدل الواو بالواو للتناهي بين التزويج
والافراد بالنسبة الى فرقة واحدة والتوافق بالنسبة الى فرقتي وعلق التزويج بفرقتين
السابقين حتى احتاج الى العطف باو ولم يعلق بفرقة ثالثة لعطف الواو كافي الجمل السابقة تنبيهها
على ان المشيئين السابقين ليس شئ منهم ما وجبا عليه تعالى ولا هذه المشيئة فتدبر كذا
افاده المحقق شريف زمانه وفيه بحث لان التناهي مطلقا لا يتناهي الواو ولا يجمع او الا ترى انه
لو قيل يهب زيدا آناثا ان شاء يهبه الذكور ان شاء يتعين الواو مع ان المقس عليه واحد فينبغي
ان يجعل مناط اختيار الواو والتناهي مع التصريح بالشرط وفي تحقيق استيفاء الاقسام في الآية
نظروا ان يته الشارح المحقق بان الانسان اما ان يكون له ولد او لا يكون واذا كان فاما ان يكون
ذكر او انثى لانه فرق بين ما ذكره الشارح وبين ما في الآية لان في الآية اما ان يكون له اناث او ذكر
او كلاهما واما ان يكون عقيما يبقى ما يكون له انثى واحد او ذكر واحد او يكون له كلاهما و ارادة
الجنس بالجمع المنكر بعيد واذا جعل ضمير زوجهم للفرقتين السابقتين بقى قسم آخر



وهو تزوج الذكور والاناث لغيرهما ويمكن دفعه بان من يشاء سابقا مأخوذا على وجه لا يخرج عنه شيء هذا ثم في الآية تفسيران احدهما استيفاء اقسام الانسان وثانيهما استيفاء اقسام الولود قال صاحب الكشاف انما قدم ذكر الاناث لان سياق الآية يدل على انه تعالى يفعل ما يشاء لا ما يشاء الانسان فكان ذكر الاناث الاتي من جملة ما لا يشاء الانسان اهم لكنه يجبرنا خيرا الذي كور عرفهم لان في التعريف تنويعا بالذكر وكأنه قال ويحب لمن يشاء الفرسان الذين لا يخفى عليكم ثم اعطى كلا الجنسين حقه ما من التقديم والتأخير تنبيها على ان تقديم الاناث لم يكن لنفسه من بل لمقتضى آخر هذا ويمكن ان يقال سوق الآية يدل على ان الاولاد ذكورا كانوا واناثا واهبه تعالى يجب الشكر عليها ولما كانوا ايتضون الاناث قدمهن في جعلها موهبة لانها اهم في المقام واخرى بالاهتمام ونكرها لان اللابى بشانهن الستر والمجهولية بخلاف الذكور فان اللابى بهم التعيين والظهور ثم ذكرهما على ما يقتضيه انفسهما من التكبر والتقديم والتأخير (ومنه التجريد وهو ان ينزع من امر ذي صفة اخر مثله فيها) لا يشمل بظاهره تحوليت من زيد وعمر واسدين ولا تحوليت من زيد اسدين او اسودا فالاولى ان يقال من امر ذي صفة او اكثر امر آخر او اكثر مثله (مبالغة الكمالها فيه) اي لاجل المبالغة بكمال تلك الصفة ولو قلت لقيت من فلان في ذلك الامر حتى كانه بلغ من الاتصاف بتلك الصفة الى حيث ينزع منه موصوف آخر تلك الصفة ولو قلت لقيت من فلان اسدا للتهكم كما تقول للبيان ما شبهه بالاسد لا يصح فيه ان ينزع منه مبالغة لكما لهافيه بل مبالغة لتقصانها فيه فيلزم خروجه عن تعريف التجريد الا ان يتكلف بانه لاجل المبالغة في الكمال تهكما ولزم من تلك المبالغة المبالغة في النقصان وبعددجه انه كان التجريد يفيد المبالغة الاستعارة ايضا تفيد المبالغة فالذي اوجب جعل الثاني من دواخل البلاغة والاول من توابعها وانه لا معنى لجعل التجريد مقابلا للمبالغة المقبولة وعد كل منهما محستا برأسه بل هو ايضا من صور المبالغة ومعنى هذا التعريف على ان التجريد بدعوى امكان الانتزاع من امر ذي صفة اخر مثله واما لو كان بدعوى تجسم الشجاعة في زيد مثلا وصبر ورته اسدا وكذا تجسم صفات كمال اخرى فيه وجعلها اجساما اخر حتى صار زيد كجماعة فتقول لقيت من زيد اسدا اي اسد بعض زيد هو جماعة من الاسد والبحر والحاتم مثلا بدعوى انه تجسم فيه الشجاعة بالاسد والعلم والبحر والكرم لحاتم فاذا لقيته لقيت جماعة كمالهم الاسد وتقول لقيت فيه اسدا ولقيت فيه معنى فيه اسد على ما ظن لم ينطبق عليه التعريف ولا يخفى ان اعتبارنا اقرب وادق فاحفظه فاطعار بقية التقليد فانه احب وبالمصلحة اوفق (وهو) اي التجريد (اقسام منها) نحو قولهم لي من فلان صديق حميم) يريد بهذا القسم ما يكون بكلمة من وبعض الحجة جعل التجريد من نواحيها وبعضهم جعله راجعا الى الابتداء وقد جعلناها تبعضية فتذكرها بالجمع اخترا والصديق الحبيب يستوي فيه الواحد والواحدة والثنية والجمع وقد يفرق بين المذكور والمؤنث بالتاء والجمع القريب وقد يكون للجمع والمؤنث (اي بالغ من الصداقة) اي المحبة (حدا الى طرف اصح معه) اي مع ذلك الحد (ان يستخلص منه) اي من فلان (آخر) اي صديق حميم (مثله فيها) اي في انصداقة الكائنة مع القرابة (ومنها) نحو قولهم لئن سألت فلانا) يحتمل ان يكون سوال رفع الحاجة فيكون التشبيه بالبحر في السماحة وان يكون سوال رفع الجمل فيكون التشبيه بالبحر في كثرة العلم (تسأل به البحر) واراد بنحو قولهم ما يكون بالباء الداخلة على المنتزع من ان ينزع منه اذ ما يكون مع الباء الداخلة على المنتزع قسم اخر في مقابلة هذا القسم وانما لم يجعل التجريد مع من قسمين كالباء

لانه لم يجد فيه القسم الثاني وجعل بعضهم الباء للتجريد وبعضهم للسمية وقد جعلناها بمعنى في فتذكر وقال الرضى ان نحو لقيت من زيد اسدا ونحو لتسألن به البحر على حذف مضاف اي لقيت من لقائه ومن جهته اسدا وتساألن بسؤال البحر والغرض التشبيه بالاسد والبحر وقال الشارح المحقق هذا التقدير ضعيف في مثل قولنا لي من فلان صديق حميم لقوات المبالغة في تقدير حصول لي من حصوله صديق هذا يعني تشبيهه بالصديق بقوات المبالغة في الصدقات وهو صديق قلت بقوات المبالغة لو كان هذا الكلام في حق الصديق الحميم اما لو كان في حق الصديق الذي ليس بحميم اوفي حميم ليس بصديق اوفي ليس شيئا منهم ما فالباء المبالغة محقة فيجوز ان لا يقع مثله الا في من ليس متصفا بدخول حرف التجريد ويكون شبهة (ومنها) نحو قوله في كون المنتزع مما دخله بابه المعبة (وشوها) اي رب شوها وهي من الخيل الطويلة الرابعة او المفرطة رحب الشدقين والخيرين وكل منهما صفة محمودة في الخيل (تعدوي) اي تسرع (الى صارخ الوفاء) اي مستغث في الوفاء وهو الحرب (تمسكهم) اي لابس لامة وهي الدرع والباء للملابسة او المصاحبة (مثل الغنيق) هو الفحل المكرم عندها له (المرحل) من رحل البعير اشخصه عن مكانه وارسله اي تعدوي ومعنى من نفسي لابس درع الكمال استعدادي للحرب بالغ في استعدادي للحرب حتى انتزع منه مستعدا اخر لابس درع هذا هو المشهور ويمكن ان يكون بمسليم متعلقا بقوله صارخ الوفاء اي مستغث في الحرب مستعد له بحيث ينتزع منه مستعد اخر وذلك ابلغ في وصفه بالشجاعة لانه جعله في غاية الكمال الى ان يبلغ بحيث يسرع الى مستغث يستغث مع كمال استعداده ولا يخاف من اضطر في يده مثل ذلك المستغث وعلى التقديرين يحتمل ان يريد بالغنيق المرحل المنتزع منه فيكون مشبه بالصورة المنتزعة بالمنتزع منه في كونه فحلا مكرما مشخصا من مكانه مرسلا الى جانب العدو (ومنها) ما يكون بدخول في على المنتزع منه (نحو قوله تعالى لهم فيها دار الخلد اي في جهنم وهي دار الخلد) قال الشارح لكنه انتزع منها دارا اخرى وجعلها معدة في جهنم لاجل الكفار تهويلا لامرهم ومبالغة في انصافها بالشدة هذا وفيه نظر لان انتزاع دار الخلد يفيد المبالغة في الخلود لاني الشدة ثم انه يمكن ان لا يكون في الانتزاع بل تكون لفائدة ان دار الكفار ومزلة لهم بعض من جهنم وكيف لا وكبر منها مشغول بالفساق من المسلمين بل هي اوسع ان يشغلها جميع من دخلها قال تعالى هل املائت وتقول هل من مزيد (ومنها) نحو قوله اي قول قتادة بن مسلمة الخنفي قال الشارح اي ما يكون بدون توسط حرف هذا ولا يخفى انه لا يقابل بينه وبين ما سأل في المراد ما يكون بدون توسط حرف ومدخلية كناية ومن غير مخاطبة الانسان لنفسه (فلئن بقيت لا رحلت) رحلت كنع بمعنى انتقل (بغزوة تحوى الغنائم) اي تجمعها صفة غزوة والفاعل ضميرها والضمير محذوف اي تحوى فيها الغنائم وهو التقاتل من المتكلم الى الخطاب في البيت ثلثة التقاتل كل منها من قسم وروى نحو الغنائم وجعله في شرح الحماسة اصلا وقوله تحوى الغنائم رواية بعض وهو يوجب كون (او يموت كرم) لغوا مستغنى عنه بقوله فلئن بقيت فانه منصوب بمعنى الان يموت كرم وحينئذ يجب ان يجعل الاستثناء من جميع الغنائم لامن الرحلة والالفاظ تأمل ولولم تحقق الرواية من الشاعر بالنصب لا يمكن ان يرفع عطفا على تحوى اي غزوة تجمع الغنائم او استشهد فيها عبر عن قتله بالموت اشارة الى انه ارفع من ان يقتله الخصم بل يموت لتحقيق الاجل وبالجلة عبر عن نفسه بالكرم اشارة الى انه بلغ في الكرم الى حد صحن انتزع منه كرم آخر مثله ولهذا لم يقل او اموت قال الشارح المحقق وهذا بخلاف قوله انا اعطيتك الكور فصل لك اذا معنى للانتزاع فيه هذا الكلامه والفرق خفي ويجوز ان يكون او يموت

كريم من وضع الظاهر موضع المظهر للتعظيم فتأمل (وقيل تقديره او يموت مني كريم) فيكون من القسم الاول (وفيه نظر) وهو اما ما قال الشارح من انه لا حاجة الى هذا التقدير لحصول التجديد بدونه واما انه يجوز ان يكون التقدير او يموت مني كريم فلا وجه للجزم بانه من القسم الاول وقال الشارح وبهذا يسقط ما قيل انه اراد ان في كون البيت من التجريد نظر الاله من باب الالتفات ورد بان التجريد لا ينافي الالتفات بل هو واقع بان يجرد المتكلم نفسه من ذاته ويجعلها مخاطبة للكنة كالنوح في تطاول ليلك بالامد والنصح في قوله اقول لها اذا جاشت وجاشت مكالك تحمدى او تسترعى هذا كلامه وبوبه بانه لو كان النظر ما قبل لم يكن تخصيصه بالبيت وجه بل يتجه على كون مخاطبة الانسان نفسه تجريد الاله التفات الا ان يقال التفات عند السكاكي دون الجمهور ويرد عليه ان الالتفات من باب المعاني فكيف يكون تجريده معدولا في البديع ويمكن ان يدفع بان اصل الالتفات من باب المعاني ووجوده بطريق التجريد من البديع حتى لو لم يعتبر في الالتفات تجريد لم يخرج عن البلاغة لكن باب بحسن وذكر المحقق شريف زمانه ان مبنى التجريد على دعوى المغايرة والالتفات لارادة معنى واحد في هيأت مختلفة فبفساه على دعوى الاتحاد فلا يجتمعان نعم الرد دود بمنع التجريد بكونه التفات وما ذكره ضعيف لان اراة المعنى الواحد في الواقع في صور لا توافي دعوى التعدد (ومنها ما يكون) اى منزع يكون مذكورا (بطريق الكناية) وفيه انه لا يقابل بين ما يكون بحرف وما يكون بطريق الكناية فان ما يكون بحرف ايضا قد يكون بطريق الكناية نحو لقيت من زيد طوبى التجاد وايضا المنزع قد يدكر بطريق الحقيقة نحو لقيت من زيد عالما وقد يدكر بطريق المجاز نحو لقيت من زيد اسدا وقد يدكر بطريق الكناية فجعل ما هو بطريق الكناية من الاقسام دون غيره لانه من داع (نحو قوله يا خبر من ركب المطي) هو جمع مطية بمعنى الدابة التي تخطواى تسرع في سيرها (ولا يشرب كأسا بكف من بخلا) صفة كأسا او متعلق يشرب ذكر شربه بكف الجواد بطريق الكناية لانه اذا لم يشرب بكف بخيل وهو يشرب في شرب بكف الجواد وفيه بحث من وجهين احدهما ان نفي الشرب بكف الخيل لا يستلزم الشرب بكف الجواد لثبوت الوساطة بين الخيل والجواد ودفع بان الاستلزام بمهونة المقام وثانيهما ان استناد الشرب بكف الجواد الى نفس ذلك الجواد لا يقتضى انتزاع جواد منه كما ان قولنا يا من يشرب بكفه لا يقتضى انتزاع شخص آخر منه فالقول بالتجريد قول بلائبث وان اقبل ان الخطاب ان كان لنفسه فهو تجريد والافليس من التجريد في شيء وانما هو كناية عن كون الممدوح غير بخيل فلا يردهما اورده عليه الشارح المحقق ان كونه كناية لا ينافي التجريد وانه ان كان خطا بالنفس لم يكن الا القسم المذكور بعده لانه لم لا مخاطبة الانسان نفسه بان ينتزع من نفسه شخصا آخر مثله في الصفة التي سبق بها الكلام على انه لا يضر المعترض كونه عين ما جعل قسياله لانه داخل في اعتراضه وان لم يصرح به نعم يمكن اثبات التجريد بانه يقاد من قولنا يا من يشرب بكف جواد جواد غيره فيمقتضى مقام المدح اذا جمل على نفسه فالاولى ان يحمل على الانتزاع لئلا يخرج بالكلية عن المغايرة المفهومة منه مع انه ابلغ من وصفه بالجود وانسب بما هو المقصود من الكناية اعني اراد المعنى مستورا في لباس مزين (ومنها مخاطبة الانسان نفسه) اى تجريد في وقت مخاطبة الانسان نفسه في العبارة مسامحة ولا خفاء في انه ليس التجريدا في صورة الالتفات على مذهب السكاكي فتنبها اخبار الانسان عن نفسه بطريق الغيبة (كقوله) اى ابي الطيب (لا خيل عندك تهديها) للممدوح (ولامال فليسعد النطق) بمدحه (ان لم تسعد الحال) اى حاله وهي القبر اذ الفقر لا يسعد الاهداء

وانما يسعد الغنى وهو عادته فتفسير الحال بالغنى ليس كما ينبغي والظاهر تفسيره بالفقر ولك ان تحمل اسعاد النطق على العذر بالفقر في عدم الاهداء (ومنه المبالغة المقبولة) بخلاف المردودة فانها لا تكون من المحسنات وفي عدد هاهنا من المحسنات رد على من ردها مطلقا وفي التقييد بالمقبولة رد من قبلها مطلقا والشارح جعل التقييد بالقبول ردا عليهما واما ما يقال في رده مطلقا ان خير الكلام ما جاء على منهج الصدق كما يشهد له قول حسان وانما الشعر لب المرء يعرضه اى شعر المرء على المجالس ان كسا وان حقا فان اشعر بيت انت قاله بيت يقال اذا نشدته صدقا اى صدق صدقا ففيه انه فليكن المقصود ان اشعر بيت ما يروج بحسن نظمه معناه بحيث يعترف السامع بصدقه وان كان كاذبا واما ما يقال في قبولها مطلقا ان احسن الشعر اكذبه قضية مشهورة اشتهرت بين العقلاء وتلقبها بالقبول معاشرا للفضلاء وان خير الكلام ما بولغ فيه ولهذا استدرك النابغة على حسان في قوله لنا الجففات الغريبلن بالضعى واسباقتنا بقطرن من نجدة وما دما حيث استعمل في وصفه بالكرم الجففات وقيد هابوقت الضحى وهو وقت تناول الطعام والمبالغة تقتضى جمع الكثرة ووجودها في كل وقت وحيث قال في وصف شجاعته الاسياق والمالعة السيوف ووصفها بالقطر والمبالغة الوصف بالسيلان ففيه ان احسن الشعر اكذبه بالاشتمال على كذبات مقبولة لا تنجها ذائقة الاسماع ولا يتأذى منها بالاستماع وخير الكلام ما بولغ فيه بالمبالغة المقبولة واما استدراك النابغة على حسان فليس بحسان لانه بعد ان الحسنان ممن يلزم الصدق في الشعر كما استدرك عليه بشعره السابق ان استعارة القلة للكثرة غير غريبة وفي وصف الجففات بالغر الذي هو جمع كثره نوع ايضا حلاها وفي تقييد لعمان الجففات في هذا الوقت مع كثره الاكلين فضلا عن الاوقات الاخرى وصف السيف بالقطر هو السابع دون وصفه بالسيلان على ان كمال الشجاعة ان يقطع السيف سريعا بحيث يتخلص من العضو قبل ان يصل اليه الدم ويختلط به كثيرا وبالحكمة فالمصنف اخسار مذهب القصد كما قال بعضهم احسن الشعر اقصده لان على الشاعر ان يبلغ فيما يصبره القول شعرا فقط فما استوفى اقسام البراعة والتجويد او جملها من غير غلو في القول ولا احالة في المعنى ولم يخرج الموصوف الى ان لا يوصف بشيء من اوصافه لظهور اشرف في اياته وشمول التزيين لاقواله كان بالابتنار والانتخاب اولى وخالف في هذا الايتار اكثر العلماء القائلين للشعر العالمين به فانهم اختاروا الغلو لان القائل البليغ اذا دخل في بيانه المبالغة واسقط عن نفسه مطابقة الوصف والموصوف ورعاية المماثلة اشده فيما يأتبه الى اعلى الرتبة وظهر قوته في الصياغة وتمهره في الصناعة فتصرف في الوصف كيف يشاء لان العمل عنده على المبالغة والتثيل لا المصادقة والتحقيق كذا ذكره الامام الرزوقي في شرح الحاسة وجعل دليل من قال احسن الشعر اصدق ان تجويد قائله فيه مع كونه في ثار الصدق يدل على الاقتدار والخذق و اشار الى تفسير المبالغة مطلقا والى تسميتها بالتيقيد المقبولة والمردودة ولذا لم يقل وهى بل قال (المبالغة ان يدعى لوصف بلوغه في الشدة والضعف - حدا) اما مفعول بلوغه كما قال الشارح وحينئذ بلوغه فاعل يدعى واما مفعول يدعى وفاعله لوصف وبلوغه بدل منه (مستحيلا او مستبعدا) قال الشارح وانما يدعى ذلك (لئلا يظن انه) اى ذلك الوصف (غير متناه) اى في الشدة او الضعف وتذكير الضمير باعتبار عوده الى احد الامرين المستفاد من كلمة او وليس المستفاد احدا الامرين مع تأنيث الشدة لتقليب الضعف لتذكيره اولئا وبلهما بالامرئين فسوق كلام الشارح دل على ان التعريف ثم قبل التعليل والتعليل بيان لقاعدة المبالغة وبهذا تدفع ان المبالغة المطلقة لا يشترط فيها ان تكون لهذا

الفرض وانما كونها لهذا الغرض من شرائط قبولها ونحن نقول قوله لئلا يظن احتراز
عن دعوى بلوغ الوصف حدا مستحيلا او مستبعدا لافادة الواقع للدفع الظن فالدعوى
المذكورة انما تكون مبالغة اذالم يقصد بها حقيقة الدعوى بل دفع الظن فان كان المقام
مقام المظنة فالمبالغة مقبولة والا فردودة وجعل التبليغ والاغراق مقبولين مطلقا بمعنى قبولهما
مطلقا في مقام المظنة هكذا حقق المرام من كلام ذوي الاحلام (وتختصر) اى المبالغة
لايجرد الاستقرار بل بدليل قطعي كذا في المختصر (في التبليغ والاغراق والقولان المدعى
ان كان ممكنا عقلا وعادة) لو اكنى بقوله عادة لكنى اذا لامكان عادة يستلزم الامكان عقلا
(فتبليغ) والامكان العادى ان يكون الامكان بحكم الوقوع في اكثر الاوقات اوداما فدخل
في الامكان عقلا ما يحكم بامكانه العقل او وقوعه نادرا لكنه خلاف العبارة ولولم تحمل العبارة
عليه لبطل الحصر والدليل (كقوله) اى امرى القيس يصف فرسانه لا يعرف بكثرة العدو
(فصادى عداه) العداء بالكسر الموالاة بين الصيدين يصريح احدهما على اثر الاخر في طاق
واحد (بين معمول عادى لا عدا كما عرف في محله) (ثور) اى ذكر من البقر الو حشى (ونجدة)
اى الانثى منها (دراكا) اى متابعا (فلم يضح بما) اى لم يترشح بما (فلم يغسل) بالماء فيغسل
مجزوم على انه عطف على مدخول لم وفائدة قوله فيغسل ضبط المبالغة عن الخروج عن حد
الامكان عادة لان عدم التضح مطلقا خارج عن حد العادة لكن عدم التضح المستعقب
لعدم الغسل داخل في حد العادة بالغ في عدم عرق هذا الفرس بانه بلغ حدا مستبعدا حيث
عدا عدا واكثر حتى صرع ثورا فنجدة بلا توقف بينهما ولم يعرف عرقا بالفاحد الغسل وذلك
ممكنا عادة لكنه مستبعد (وان كان ممكنا عقلا لا عادة فاغراق كقوله ونكرم جارنا مادام فينا)
اى مادام في يوتنا وفي جوارنا ويؤيد الثاني قوله (ونبعه الكرامة حيث مالا) ادعى بلوغه
في اكرام الجار حدا يتبع الكرامة والعطاء على اثره حيث مال وهذا ممكنا عقلا عادة (وهما
مقبولان) مطلقا من غير شرط وقد عرفت معناه فتذكر (والا) اى وان لم يمكن لاعادة ولا عقلا
(فغلو كقوله) اى ابي نواس كخداع الحسن بن هانى الشاعر (واخفت اهل الشرك حتى انه
ليخافك النطف التي لم تخلق) بالغ في اخافة المدح اهل الشرك بانه بلغ في الشدة الى ان خافه
النطف التي لم تخلق عبر عن الماضي بالحال حكاية وهذا امتنع عقلا وعادة وكماله مثل به
ولم يكف بانه الاقسام لان المبالغة ردت حيث لم يدخل عليها ما يقربها الى الصحة
ولم يتضمن تخيلا حسنا ويكفى ان يقال يريد الشاعر ان يخافك ان النطق التي لم تخلق
فلا يخرج من خوفك الى ساحة الوجود فيتضمن تخيلا حسنا وان يقال ليس من الغلو
لان المراد بقوله يخافك المستقبل يعنى يخافك النطف التي لم تخلق في وقت اخافك في الاستقبال
بعد وجودها وبلوغها سن التمييز وسماعها ما فعلت مع ابائهم (والمقبول منها اصناف منها
ما ادخل عليه ما يقربها الى الصحة نحو بكاد في بكاد زيتها يضئ ولولم تمسه نار
ومنها ما يضمن نوعا حسنا من التخيل كقوله) اى قول ابي الطيب (عقدت سنابكها)
اى الجياد المذكورة في سابق البيت (عليها) اى فوقها (عشيرا) على وزن درهم الفسار
(لو تبغى) تلك الجياد (عنقا) هو السير السريع اللابل والسداية (عليه) اى على ذلك
المفقود (لامكنا) اى امكن العنق امكانا بعد امكان ان اعنبر امكنا ننية للتكثير كما هو
المناسب بالمقام وغيرنا جعل الالف للاشباع والاطلاق ادعى بلوغ العنق في الكثرة الى انه
صار ارضا يمكن سيرا لفرس عليه سريعا وهذا امتنع عقلا لكنه تخيل حسن (وقد اجتمعا)
اى الادخال والتخييل المذكور ان فزاده قبولاً (في قوله) اى القاضي الارجاني اى المنسوب
الى ارجان من بلاد فارس (بتخيل الى اسم الشهب) اى شددت في القاموس سمره شده

(في الدجا) شبه الشهب بمسارها رؤس مدورة لامعة قد دقت حتى دخلت في الدجا
واستحكمت فلا يرى الارؤسها وهذا احسن من تفسير الشارح انه شد الشهب بالمسامير
لا يزول عن مكانها (وشدت باهدابى اليهن اجفاني) جعل عدم انطباق اجفانه في الليل
الى حد شدت باهدابها الى الشهب المستحكمة في الدجا وهذا امر متنع عقلا دخل عليه
تخييل فقر به الى الصحة ومع ذلك تخيل حسن (ومنها ما اخرج مخرج الهزل والخلاعة
كقوله) اسكربا لاس ان عزمت على الشرب * عذبان ذامن العجب * (اكذ كونه من العجب
مع انه لا شبهة في كونه عجبا لانه حكم على الامر المحقق المشار اليه بقوله ذاول الحكم عليه
بكونه من العجب مما ينكر لانكار وجود ذلك الامر فافهم) (ومنه المذهب الكلامي وهو
ابرادجية) سواء كان قياسا ميراثيا او قياسا فقهييا وغيره (لماط على طريقة اهل الكلام)
وهو كون سيرتهم عدم القناعة بالدعوى والاعتناء باقامة الدليل بخلاف ارباب المحاورات
فان شأنهم الاخبار بالصرف والتأكيد في مقام التردد والانكار وليس المراد بطريقهم
ان تكون الحجة بعد تسليم المقدمات مستلزما للمطالبة كذكره الشارح لانه لا يشمل
التشيل وما اورده المصنف من قول النابغة ظاهر في التمثيل ووجه تحسينه للكلام انه
اخرج الكلام في المحاورات مخرجا لا يتوقع وبرزه في سورة المقاصد العلمية وبهذا يدفع
ان ابراد الحجة لا يزيد على بيان اصل المراد فان الدعوى والحجة كسائر المقاصد فلا يعقل
موجب تحسين لجرد ابرادهما (نحو لو كان فيهما آلهة الا الله لفسدنا) واللازم وهو
فساد السموات والارض باطل لعدم خروجهما عن النظام الذي هما عليه فكذا المزوم
وهو تعدد الالهة قال الشارح وفي التمثيل بالابة رد على الجاحظ حيث انكر محي المذهب
الكلامى في القرآن وكأنه اراد بذلك ما يكون برهانا وهو القياس المؤلف من مقدمات
يقينية وتعدد الالهة ليس بقطعي الاستلزام للفساد وانما هو من الشهوات الصادقة
فالدليل ظني افتضى هذا كلامه وفيه بحث من وجوه احدها ان تأويل كلامه بما اوله به
لا ينفعه لانه وقع في القرآن وهو الذي يدؤ الخلق ثم يعيده وهو اهون عليه فانه في معنى
ان الاعادة اهون من البدأ واسهل وكل ما هو اهون ادخل في الامكان ووقع ايضا حكاية
فلما افل قال لا احب الاقلين وهو في قوة القمر آفل ورى ليس بأقل فالقمر ليس برى وثانيها
ان الآية برهان يتضمنه بيان له مكان آخر ان فقنا الله وياك الوصول اليه فيجعل لك الحق
ثابتا في المقروئاتها انه لو كانت الآية اقناعية لكانت دليلا تاما على ان معرفة الله تعالى
بغير يقين كافية ولا يجب تحصيل اليقين في العقائد الالهية والمذهب خلافة فالوجه في تأويله
ان يقال انكر اقامة الدليل في القرآن على احكامه لان الايمان قبول احكامه من غير
طلب دليل منه تعالى فمضى الآية عنده امتناع الفساد لا امتناع الالهة ومعنى وهو اهون
عليه الاخبار بان الاعادة اهون عليه تعالى لا غير وكذا لا احب الاقلين نقل الكلام ابراهيم
عليه السلام (وقوله) اى قول النابغة من قصيدة يعتذر فيها الى النعمان بن المنذر بن ماء
السما عا بلغة انه مدح الى جنة بالشام فتسرك عليه النعمان وكرهه (حلفت فلم اترك لنفسك رية)
الرية التهمة اى حلفت انى على محبة واحلاص بك كنت عليه ولم اترك لنفسك
ان نتهمنى بانى غيرت اخلاصى بك وابدلتك بغيرك (وليس وراء الله للمرء مطلب) اى هو
اعظم المطالب فلا خيانة معه بالخلف الكاذب لمطلوب غيره فبعد الخلف
لا ينبغي ان تهمنى بما كنت تهمنى * لئن كنت قد بلغت عنى خيانة * لما لك
الواشى اغش والكذب *) فقد خان في خبره انى رجحت آل جفنة عليك

(ولكنني كنت امرأ إلى جانب) أي جانب مخصوص في لا يشاركني غيري من الشعراء (من الأرض فيه مستراد) أي محل طلب رزق (ومذهب ملوك) بدل من مستراد وجعله الشارح على تقدير ذلك الجانب ملوك (واخوان) يعاملونني مع سلطنتهم معاملة الاخوان ولا يتكبرون معي او يعطفون على عطف الاخوان (اذا ما مدحتهم احكم في اموالهم) أي يجعلونني حكما في اموالهم (واقرب) أي جعل مقربا بينهم رفيع المنزلة عندهم (كفعلك في قوم اراك اصطنعتهم) أي احسنت اليهم (فلم ترهم في مذحهم لك اذنبوا) الاولى جعل فلم ترهم مجهولا من الاراء فيكون نفيا لظنه انهم مذنبين فان نفى الظن فيما هو فيه ادخل من نفى العلم والمشهور ان المقصود بالتثليل قوله كفعلك يعني لا تنلني ولا تعاتبني على مدح آل جفنة وقد احسنوا الى كمال لوم قوم امدحوك وقد احسنت اليهم وكان مدح او ائتلك لا يعد ذنبا كذلك مدحهم ويمكن ان يكون قوله وليس وراء الله للمدح مطلب ايضا مثالا لانه في قوة ان الخلف باعلى المطالب لا يترك الرية اوفي قوة الخلف بالله خالف باعلى المطالب والخلف باعلى المطالب اعلى الاحلاف (ومنه) أي من المعنوي (حسن التعليل) هو بيان علة الشيء (وهو ان يدعى لوصف) دعوى مجزومة به بقرينة انه جعل كأن السحاب الغر البيت ملحقا بحسن التعليل لدخول كأن المفيدة للظن (علة مناسبة له باعتبار) اما ما علق بقوله يدعى او بالنسبة وهو اما منون موصوف بالطيف او مضاف أي باعتبار (امر لطيف غير حقيقي) أي غير حقيقي عينيها بهذا الاعتبار وهو الاحتراز عن ايراد علة حقيقية ولو زعمنا كافي التعليل بعلة غير واقعة اشتهرت علمتها لان اجراء العلة بهذا الاعتبار ليس من حسن التعليل سواء كان مذهبا كلاميا او لم يكن وليس الاحتراز لان التعليل بالعلة الحقيقية ليس من المحسنات كما قاله الشارح لانه قد يكون المذهب الكلامي فكيف يخرج عن المحسنات والتعقيد بالطيف بمعنى انه يكون فيه دقة يخص بها بعض الاذكياء لاخراج التعليل بعلة مناسبة باعتبار مبتذل فانه لا يكون من حسن التعليل بعلة وقال المحقق الشريف انه لاخراج التعليل بالعلة العسادية التي كذبت الحكم بعلمتها لانها علة غير حقيقية لكن ليس التعليل بها باعتبار لطيف لظهورها بالعادة وقد عرفت انها علة حقيقية زعمنا ولو كان الظهور بالاشتهار منافيا لحسن التعليل لم يكن المستعمل لحسن تعليل وقع في كلام غيره آتيا به لانه لم يبق لطيفا بعد اظهار الغير اياه (وهو اربعة اضرب) بدليل قطعي هو قوله (لان الصفة) المعهودة المذكورة سابقا بعبارة الوصف (اما ثابتة) أي معلومة الثبوت (قصد بيان علتها او غير ثابتة اريد اثباتها) ببيان علتها فيكون من قبيل الاثبات ببيان المعنى واما احتمال الاثبات بالدليل الاتي فمخرج عن التعليل فضلا عن حسن التعليل اذ المتبادر منه بيان علة ثبوت الشيء في الواقع لا بيان علتة في الذهن (والاولى اما ان يظهر لها في العادة) أي نظرا الى جميع اوقات وقوعها سواء اواكثرها على ما هو معنى العادة (علة) وان كان لا يخلو في الواقع عن علة فدخل في هذا القسم ما يظهر لها في النادر علة هي المذكورة وهو ليس من حسن التعليل بل تعليل بما هو علة في الواقع او غير المذكورة فيناسب ان يدخل في سلك القسم الثاني كما لا يخفى (كقوله) أي ابي الطيب (لم يحك من) حكيت فلانا شابتهه وفعلت فعله او قوله سواء (نائلك) أي عطسالك (السحاب) أي نائلها (وانما حجت به) أي صارت محجومة به أي بعدم مشابهة نائل نائك وهو الظاهر او بسبب نائك الفائق على نائلها او بسبب نائلها النازل عن نائك (نصيبها) الذي كان الى الآن نائلا الآن (الرضاء) بالمهملتين ومجفة على وزن السفهاء العرق من اثر الحى فنزول المطر من السحاب صفة ثابتة له لا يظهر لها علة

في العادة وقد علل بأنه عرق حياها الحادثة بسبب احد من الامور المذكورة وفيه نظر لان لنزول المطر سببا على اختلاف بين اهل الشرع والحكمة ولا يذهب عليك انه يمكن جعل البيت من قبيل اثبات صفة غير ثابتة خارجة عن الامكان وهو اثبات العرق للسحاب (او يظهر لها) أي للصفة (علة) غير العلة (المذكورة) وذلك فسمان احدهما ان تنفي علتة غير المذكورة ومنه المنال وثانيهما ان لا تنفي وانما قال غير المذكورة لانه لو كانت هي المذكورة كانت علة حقيقية فلم يكن من حسن التعليل في شيء كذا ذكره الشارح المحقق وتعقبه المحقق الشريف بمنع الملازمة لجواز ان تكون الظاهرة في العادة غير مطابقة للواقع وتكون من المشهورات الكاذبة فالتقييد لانه ليس من حسن التعليل لعدم اطف الاعتبار ودفعه لظهوره بحسب العادة وقد عرفت حقيقة البحث بما لمزيد عليه فكن متذكرا متدبرا (كقوله ما به) أي مع المدح (قتل اعاديه) ولكن ينفي اخلاف ما ترجوا الذباب من وجود القتل بعد محاربة الفريقين فحجة تحقيق رجاء الراجين وكراهية خيبة الرجاء دما الى قتلهم فلقتل الاعداء علة ظاهرة في العادة هي النجاة من شرهم وخلوص الملك من ضرهم فقد نفي علتها بحصر العلية في الاتقاء عن خيبة الرجاء وعلاها بعلمها هو علتة في العادة قال المصنف ويستتبع مدحه بكمال الشجاعة حتى ظهرت على الحيوانات العجم فوثقوا بوجود القتل في محاربتهم مع الاعداء وفيه ضعف لان المجزوم به للذباب وجود القتل للمحاربة لا وجود القتل من اعدائه وليس في الشعر اشارة اليه نعم كما قال يستتبع مدحه بانه لا يقتل الغلبة الغضب عليه وقوته الغضبية ليست متصفة برذيله الافراط كما قال الشارح مدحه بكمال الشجاعة حتى امن من شر الاعداء فلا يحتاج الى قتلهم واستيصالهم (والثانية) أي الغير الثابتة التي اريد اثباتها (اما ممكنة كقوله) أي قول مسلم بن الوليد (يا واشيا) من وشى به الى السلطان سعى ونم (حسن) فينا (اساءته) أي ما قصدت به الاساءة او ما كانت اساءة في حد ذاتها لكن حسنت لما ترتب عليه (يحي حذارك) أي محاذرتك أي حذارى منك كما يدل عليه قول المصنف فيما بعد حذاره منه وقال الشارح أي حذارى اياك وهو يدل على تعديته بنفسه (انساني) الاضافة استغراقية أي كلام من انسان عني (من الفرق) الجملة منادى لها فليمان حسن التعليل يتحقق بذكر ما يصلح علة سواء كان ما يشر بالتعليل اولا (فان استحسن اساءة الواشي يمكن) الظاهر فان حسن اساءة الواشي يمكن لان الظاهر ان العلة علة حسن لاعلة الاستحسان المذكور ضمنا وكأنه حل قوله حسنت فينا على انه حسنت في نظرنا ولا يظهر ان فينا متعلق بالاساءة (لكن لما خالف الناس فيه) حيث لا يستحسنونها (عقبه بان حذاره منه يحيي انسانه من العرق في الدموع) حيث ترك البكاء خوفا منه فان قلت المناسب ان يقول يحيي نفسه من الفرق فانه الدال على كثرة الدمع والمبالغة في جهادون ما ذكره فان انسان العين يفرق بدمع قليل قلت بل المبالغة فيما ذكره لان انسان العين هو الساكن في الماء الماهر في علم ما فاذا كان يفرق لكثرة الدمع ففرق نفسه بالطريق الاولى ولا يخفى ما في هذا البيت من حسن تضمينه كمال الكأبة والحزن الموجب لكثرة الدمع في الفساية (او غير ممكنة) عطف على ممكنة (كقوله) قال الشارح هذا البيت للمصنف وقد وجدنا فارسيا فترجعه وقيل هو كرنودي عزم جونا خد ميس كس نديدي برميان او كمر يقال حكم الشارح بان البيت للمصنف من قوله في الايضاح فكمنى بيت فارسى ترجمته لولم يكن البيت فجعل قوله ترجمته على صيغة المتكلم وهو يحتمل المصدر كما حله عليه شارح الايات قلت الظاهر كونه مصدرا اذ لو كان ماضيا لتعدى الى المفعول الثاني بالياء فيجب ترجمته بقوله (لولا ان نية الجواز آخذ منه لما رأيت عليها عقدة متطوق)

اسم مفعول من انتطق اي شد المنطقة وحول الجوزاء كواكب يقال لها منطقة الجوزاء وما في الشرح من قوله من انتطق اي شد النطاق وحول الجوزاء كواكب يقال لها نطاق الجوزاء ففيه انه لا تساعد الافة اذ النطاق ككتاب شقة تلبسها المرأة وتشد وسطها فترسل الاعلى على الاسفل والاسفل ينجر على الارض ليس لها حجرة ولا يتفق ولا ساقان فانطق لم يجزى بمعنى شد النطاق بل وانتطق بمعنى شد المنطقة وما للجوزاء شبيه بالمنطقة لا بالنطاق فنية الجوزاء خدمة الممدوح صفة غير ممكنة كذا في الايضاح ويستفاد منه ان العلل نية الجوزاء خدمة الممدوح وبوجه عليه اولا ان نية الخدمة علة لشد المنطقة دون العكس وثانيا ما ذكره الشارح من ان اصل لوا امتناع الجزاء لامتناع الشرط فيكون مفهوم العبارة ان العقد المنتطق لنية الخدمة لكن لا يتجه ما ذكره الشارح فيكون من قبيل الضرب الاول مثل قوله لم يحك نألك البيت لان العلل هو رؤية عقد المنتطق عليه اعني الحالة الشبيهة بالنطاق المنتطق وهي صفة ثابتة قصد تفليها بنية خدمة الممدوح لانه يجوز ان يكون المراد ان يعمل بهما عقد المنتطق الحقيقي ويكون نفي الرؤية عقد المنتطق عليه كتابة عن عدم عقد المنتطق فيكون عقد المنتطق الحقيقي معللا بنية الخدمة وكيف لاوبة الخدمة علة لعقد الحقيقي للحالة الشبيهة به ولا رؤية لها وقد نبه على فساد ما في الايضاح من شرح كلام التلخيص مخالفا لما في الايضاح ولم يلتفت اليه لدعوى انه غفل في الايضاح دون التلخيص لانه الاصلح فالجمل عليه ارجح فقال انه اراد ان الانتطاق صفة ممتدة الثبوت للجوزاء وقد ابتها الشاعر وعللها بنية خدمة الممدوح فليس مخطيا مرتين مرة في مخالفة كلام الايضاح في شرح كلام التلخيص ومرة في جعل الانتطاق معللا مع ان العلل رؤية الحالة الشبيهة بالانتطاق كما زعم الشارح قال الشارح المحقق في المختصر والاقرب ان يجعل لوهنا مثلها في قوله تعالى لو كان فيهما آلهة الا الله لفسدتا اعني الاستدلال بانتفاء الثاني على انتفاء الاول فيكون الانتطاق علة لكون نية الجوزاء خدمة الممدوح اي دليلا عليه وعلة للعلم به مع انه وصف غير ممكن وقد زيف هذا الاقرب في الشرح بانه تكلف وخروج عن الظل ان المتبادر من قوله ان ندعى لوصف علة مناسبة له العلة انفس ذلك الشيء لا للعلم به ونحن جربنا في شرح كلام المتن على هذا الظل لان العدول عن الظاهر اشق من حل ما وقع منه في الايضاح على السهوفان قلت بل لا يصح ان تجعل العلة اعم من علة العلم لان الدليل علة العلم حقيقة فلا يصح في شأنه لكونه علة غير حقيقة قلت الدليل مالم يثبت به المطلوب ويجوز ان يراد بالحقيقي منه ما يثبت المطلوب فلو كانت مقدمة من مقدماته غير ثابتة بل مبينة على اعتبار اطياف غير حقيقي لم يكن دليلا حقيقيا كما فينا نحن فيه فان استلزام عدم نية الجوزاء خدمته لعدم رؤية عقد المنتطق عليه مبني على اعتبار اطياف ولا حقيقة له لكن جعل الدليل حقيقيا وغير حقيقي بهذا الاعتبار غير متعارف ولا يتبادر من الدليل الحقيقي الا ما يصدق عليه تعريف الدليل فليكن هذا ايضا من موجبات بعد التوجيه الاقرب (والحق به) اي بحسن التعليل (ما بين على الشك) المراد به ما يشمل الظن لان كان للظن وانما جعل ملحقا له لادخاله لان الاعتبار فيه اصرار في الدعوى كما اوضحناه (قوله اي ابي تمام) (كان السحاب) (الفر) جمع افر والمراد السحاب الماطرة الكثيرة الماء لانها اشرف السحب (غيرين تحتها) اي تحت الربى ذكرت في البيت السابق (حييا) اي محبوبة (فشارقا) اي ما تسكن مخفف ترقا مهموزا (لهن) اي للسحاب (مدامع) جمع مدمع ونسبة السيلان الى المدامع كنسبة الجريان الى النهر وعدم سكون دموع السحاب اما لحرزها كما هو الظاهر او ليدفع الربى بالسيلان فيجد الحبيب المنية تحنها وفي الشرح قال بعض النقاد فسر هذا البيت قوم فقاوا

اراد بحبيب نفسه ولا ادري ما هذا التفسير قلت وجه هذا التفسير انه قصده الملائمة لمطلع القصيدة وهو قوله الان صدى من عراوى بالاقع عشية ساقني الدبار البلاقع هذا الكلامه قلت كان وجه استفسار هذا الشافد استكشاف عن وجه التعبير عن نفسه بالحبيب ولا يفيد ما ذكر الشارح ووجهه انه حبيب السحاب لكونه معبها في اسالة المياه ونظيره في عدم سكون مدامعه (ومنه التفرغ) سمي به لانه تفرغ بع اثبات على اثبات (وهو ان يثبت لمتعلق امر حكم بعد اثباته لمتعلق اخر) بعد صفة ذاتية يترب الاثبات الثاني على الاول فخرج نحو غلام زيد راكب وابوه راكب ودخل غلام زيد راكب كما ابوه راكب ولم يخرج لاجراخ الاول الى زيادة قيد على وجه يشعر بالتفرغ والتعقيب كما ذهب اليه الشارح المحقق (قوله) اي الكيت في قصيدة يمدح بها اهل البيت (احلامكم) جمع حلم كقول بعض العقول لاحلم كقول فانه بمعنى الرؤيا (اسقام الجهل شافية) وصف باعلم التام والعقل الكامل (كادما) كم تشفى من الكلب) وصف بكونهم ملوكا واشرا فاوا الكلب على وزن فرس شبه جنون بعرض للانسان من عضه انكبت الكلب على ورن الكنف بمعنى الكلب الذي جن من اكل لحم الانسان ولادواء له انجع من شرب دم ملك وقيل يشق ايهام رجله ويؤخذ منه الدم قال المصنف فرع على وصفهم بشفاء احلامهم اسقام الجهل وصفهم بشفاء دماهم من داء الكلب ونحن نقول جعل احلامهم بمنزلة الدماء فان حيوة العاقل بالعقل كما ان حيوة الحيوان بادم والجهل بمنزلة الكلب وقد عرض لاعداء اهل البيت وقاصدى دماهم بانهم في سلك كلاب كلبة يستشفون بدماهم فانهم المنهمكون في طلب الدنيا فقد ورد في حقهم كلام النبوة (الدنيا جيفة وطلابها كلاب) فان قلت الظاهر انه فرع على وصفهم بشفاء دماهم من الكلب وصفهم بشفاء احلامهم عن سقام الجهل فانه جعله مشبها به والمشبه ملحق بالمشبه به دون العكس قلت نعم هذا هو الظاهر وغاية توجيه كلامه ان ذكر المشبه به فرع ذكر المشبه لانه اورد ليبيان حاله فاثبات المشبه به بعد اثبات المشبه في الكلام وفرعه فأن مل ووجه تحسين التفرغ انه يجعل المتعلقين مرتبطين في الذكر كما انها مرتبطة في المعنى فيتطابق الذكر والمذكور (ومنه تأكيد المدح بما يشبه الذم) قال الشارح انظر في هذه التسمية على الاعم الاغلب والافقد يكون ذلك في غير المدح والذم ويكون من محسنات الكلام كقوله تعالى ولا تكفوا ما نكح اؤكم من النساء الا ما قد سلف يعني ان امكن لكم ان تكفوا ما قد سلف فانكفوه فلا يحل لكم غيره وذلك غير ممكن فالعرض المبالة في تحريره وليس تأكيد الشيء بما يشبه نقيضه اي فليسم ما سمى باعتبار الاعم الاغلب تأكيد المدح بما يشبه الذم تأكيد الشيء بما يشبه نقيضه فانه العبارة المنطوقة على المراد وفيه نظر لانه لو كان تأكيد المدح بما يشبه الذم بمعنى تأكيد الشيء بما يشبه نقيضه لم يصح ذكر تأكيد الذم بما يشبه المدح مقابلته ولا يصح ما ذكره في شرح المفتاح ان المفتاح اكتفى عن تعريفه بما يفيد الاسم لان الاسم يفيد ما هو اخص من تعريفه وايضا لا يصح حصره في الضربين المذكورين وايضا لا يرجح لادخال الصورة المذكورة في تأكيد المدح بما يشبه الذم على ادخاله في تأكيد الذم بما يشبه المدح فالحق ان النظر في التسمية على امر منطبق عليه الاسم وبيان الغير ترك بالمقابلة (وهو ضربان افضلهما) لاشتماله على فصل تأكيد (ان يستثنى من صفة ذم منية عن الشيء صفة مدح لذلك الشيء) لابعثاد انها صفة ذم فانه كلام كاذب اتى به للجهل وليس فيه تأكيد ولا تسليم انها صفة ذم لمجارات الخطاب فانه ايضا كلام كاذب ذكر مطابقا

لما يروج عند المخاطب ولا أكيد فيه ولا لدفع توهم انها ايضا منفية مع صفة الذم لتلازم بينهما في الانتفاء في غالب الاوقات كما هو المعتبر غالباً في الايمان بالمستثنى المنقطع واشتهر في كتب النحو فانها استثنت حيث لدفع توهم ناس من التثنية السابق ولأن أكيد فيه (بل بتقدير دخولها) أي صفة المدح (فيها) أي في صفة الذم فاحترز بهذا القيد عن الامور الثلاثة هكذا حقق المقام واحفظه فانه من الشوارد عن اقوام بعدا قوام واعلم ان من فوائد المستثنى المنقطع تأكيد الشيء بما يشبه النقيض على احد الوجهين اللذين يذكرهما كما يستفاد من هذا المقام ولا يتحصر قائده في دفع الابهام من سابق الكلام على ما يترأى من بيان النحو فادخره واجنب عن رتبة التقليد التي لا يكون الا في اعناق الليام وبوجه انه خرج بهذا القيد تأكيد المدح بما يشبه الذم باستثناء ما ليس عيباً ولا مادحاً فانه يؤكد في صفة الذم كما يوجب كد استثناء المادح فلا ولي ان يقول بدل قوله صفة مدح ما ليس بصفة ذم وتأكيد المدح باستثناء صفة مدح عن صفة ذم منفية لا بتقدير دخولها فيها فانه يؤكّد المدح بالوجه الثاني فلا يقصر عن القسم الذي في التأكيد ولم يدخل في الثاني فاقتل الحصر وغاية ما يمكن ان يقال انه لا اعتداده لتقصير منكم فيه بقوت فصل التأكيد بلاموجب بخلاف القسم الثاني وبهذا ظهر ان الحصر في القسمين استقرائي غير ثابت بدليل قطعي فلذا لم يستدل عليه كما فعله في كثير من التفسيرات هذا واشكر الله على ما رزقك من التكرمات (كقوله) أي التابعة الذي ياتي زياد بن معوية والذيان بالنقوطة والنقوطين من تحت بالضم والكسر قبيلة (ولا عيب فيهم غير ان سيوفهم بهن فاول) كحصول جمع فل كد والفل الثلثة سواء كان في حد السيف او في غيره (من قراع) أي مقارعة (الكتائب) جمع كتيبة بمعنى الجيش فالعيب صفة ذم منفية قد استثنى منه صفة مدح على تقدير كونها من العيوب وهي انهم شجعان لان وصف سيف الرجل بالفلول من المحاربة كناية عن شجاعته وقد اشار الى ان الاستثناء بتقدير الدخول ببيان مراد الشاعر بقوله (أي ان كان فلول السيف) أي الفلول المعهودة للسيف وهي الفلول من مضاربة الجيوش والا فالفلول قد تكون عيباً ثم اشغل ببيان وجه التأكيد بقوله (فأثبت) أي الشاعر (شياً منه) أي العيب (على تقدير كونها) أي فلول السيف (منه) أي من العيب هكذا حقق المقام ولا تتبع ما وقع للشارح من وسوس الاوهام فاطلع عليه واعرض عنه في مختصره لكونه من زلة الاقلام وهو أي كون الفلول المذكورة من العيب محال لما عرفت (فهو) أي اثبات شيء من العيب (في المعنى تعليق بالحال) وان خلت العبارة عن تعليق (فالتأكيد فيه من جهة انه كدعوى الشيء بيته) لانه قد علفت نقيض المطلوب وهواثبات شيء من العيب بالحال والمعلق بالحال محال فعدم العيب ثابت ويمكن ان يكون تقدير دخولها في الصفة المذمومة المنفية لتزايها منزلة المذمومة في جنب صفات اخره صفة ذم ولا أكيد في هذا الضرب جهات ثلاث وهذا الوجه يجري في الضرب الثاني فهو ثاني الوجه الذي ذكره فتأمل (ومن جهة ان الاصل في مطلق الاستثناء الاتصال) لانه حقيقة الاستثناء على ما قرر في الاصول والاصل الذي لا يعدل عنه بالاصارف هو الحقيقة (فذكر ادائه قبل ذكر ما بعده أي توهم) الابهام اشتهر في الدلالة الضعيفة وتوافقه اللغة لان الوهم بمعنى خطرة القلب او طرف التردد المرجوح فلذا اعترض عليه بعض الشارحين انه قبل ذكر ما بعد ما يدل دلالة قوية فلا يليق التعبير بالابهام ويمكن ان يجاب عنه بان الابهام كثيراً ما يستعمل في ضعف المدلول ايضا وان كانت الدلالة قوية وتوافقه اللغة فان وهمت

بمعنى غلطت واوهمت غيري بمعنى اوقعته في الغلط واجاب الشارح بان الابهام في اللغة الابهام في الظن كما ان التوهم هو الظن يقال توهمت الشيء أي ظننته واوهمته غيري (اخراج شيء مما قبلها فاذا اوليها صفة مدح) ونحو الاستثناء الى الانقطاع (جاء التأكيد) لما فيه من الاشعار بانه لم يجد صفة ذم فاضطر الى ذكر صفة مدح وفيه بحث اما اول فلان ذكر ما ليس بعيب بعد اداء الاستثناء بتقدير انه من العيب لا يوجب انقطاع الاستثناء بل هو استثناء متصل مني على الغرض والتقدير فالاول انه يقال الاصل في الاستثناء الاتصال المحقق فذكر ادائه قبل ذكر ما بعدها يوهم ذلك فاذا اوليها صفة مدح محوطة في اتصال الاستثناء الى التقدير جاء التأكيد واما ثانياً فلان كلامه يوهم ان تأكيد المدح بما يشبه الذم موقوف على جعل غير في البيت مثلاً للاستثناء حتى انه ان جعل صفة لاسم لا منصوبة او مرفوعة لغات التأكيد وليس كذلك لانه كما ان الاصل في الاستثناء اخراج شيء محقق الدخول في المستثنى منه الاصل في الوصف بغير اخراج شيء كذلك عن الموصوف بالقييدية والاخراج على تقدير الدخول تعليق بالحال وخروج عن اصل القييد فجاء فصل التأكيد (والضرب الثاني) من تأكيد المدح بما يشبه الذم (ان ثبت لشيء صفة مدح وبعبارة اداة استثناء يليها صفة مدح اخرى له) أي لذلك الشيء لا مطلقاً بل يقصد انه صفة مدح اخرى له حتى او ذكر صفة مدح باعتقاد انها صفة ذم ولا اعتقاد المخاطب كذلك وبناء كلامك على التسليم لم يكن من التأكيد في شيء ولا يكتفي قصده ان صفة مدح اخرى له بل ينبغي ان لا يكون لدفع الابهام السابق انها مطلوبة عنه كما هو المشهور في المستثنى المنقطع بل يكون لاراء اني اضطررت الى ايراد صفة مدح اخرى فعدلت عن اخراج شيء مما قبل اداة الاستثناء كما هو الاصل (نحو انا افصح العرب بيداني من قريش) بيد بمعنى غير مختصة بالانقطاع مضافة الى ان كذا في الرضى وزعم الغنى ان بيدك لتعليل فالمدح انا افصح العرب لاجل اني من قريش ولا ينبغي ان هذا التعليل لا يثبت المدح وجعل ابن مالك تقدير الكلام لا نقصان في فصاحتي الا اني من قريش فهو من الضرب الاول وفي القاموس بيد وبأيد بمعنى غير ومن اجل وعلى هذا وجهه على معنى على احتمال قوى فلا يفوتك (واصل الاستثناء فيه) أي في هذا الضرب (ايضا ان يكون منقطعاً) لان الاصل في استثناء ما ليس بداخل فيما قبل الاداة ان يكون منقطعاً بعد خروجه عن اصله الذي هو الاتصال وجهه متصلاً بتقدير الدخول كما في القسم الاول خلاف الاصل وربما يكون الشيء على خلاف الاصل وعلى الاصل في هذا الخلاف ان ترى ان الاعراب بالحرف خلاف الاصل والاسماء الستة على الاصل في الاعراب بالحرف وهو كونهما بالحروف الثلاثة فلا تنافي بين هذا الكلام وما سبق ان الاصل في الاستثناء الاتصال لان هذه الاصلية بعد العدول عن الاصل الاول وقد اجاب الشارح بان الاصل في مطلق الاستثناء الاتصال وفي استثناء ما ليس بداخل الانقطاع فلا تنافي وبما قررنا المدح ان الواجب في الاستثناء فيه وما سبق ايضاً ان يكون منقطعاً فلا معنى لقوله الاصل لانك عرفت انه يمكن جعله متصلاً بتقدير كيد عليه قوله (لكنه) أي الاستثناء المنقطع في هذا الضرب (لم يقدر متصلاً كما في الضرب الاول) بل بقي على حاله من الانقطاع وبهذا تأكد بعض ما استثناء لك فاعتصم به (فلا يفيد التأكيد) بالوجه الاول الذي هو اثبات الدعوى بالبينة الحاصلة من التعليق بالحال فلا يفيد (الامن الوجه الثاني ولهذا) أي لا احتمال الضرب الاول على فضل تأكيد (كان الضرب الاول افضل)

في التأكيـد أو اغضـل في الاعتبار قال المصنف وأما قوله تهـ لى لا يسمعون فيها لغوا ولا تأتيا
الا فلا سلاما سلاما فيجتمـل الوجهين وأما قوله لا يسمعون فيها لغوا الاسلاما فيجتمـلها
ويجتمـل وجهها الثاني وهو ان يكون الاستثناء من اصله متصلا لان معنى السلام هو الدعاء بالسلامة
واهل الجنة اغنياء عن ذلك فكان ظاهره من اللغو وفضول الكلام لولا فائدة الاكرام هذا كلامه
ونجـه عليه انه اتيان بصفة مدح مستثناة من صفة ذم منفية لا بصفة مدح مع حرف الاستثناء
بعد صفة مدح اخرى فكيف يجتمـل كونه من الضرب الثاني واجيب بان معنى كونه من الثاني
انه من قبيله في عدم افادته التاكيد الامن وجه واحد وبهذا اختل تعريف الضرب الاول
وتفصيله على الاطلاق او الحصر في الضربين وانهم ما ذكر بالدفعه فتذكر والحق ان يقال
يجوز ان يعتبر لا يسمعون صفة مدح ويعتبر الوصف بعدم سماع اللغو لاني سماع اللغو حتى يكون
القصـد اني صفة ذم وحينئذ يكون الاسلاما بتقدير لكن يسلون سلاما بصفة مدح اخرى
بعد اداة استثناء لا يمكن تقدير ادخالها في الاول ويجتمـل ان يعتبر نفي الصفة ذم هو سماع اللغو
ويكون الاسلاما مستثنى من لغو فيكون من الضرب الاول لا محالة لما قدمناه لك فلا ترض
بانهم ساداه وكن لا غتنامه وانه لا يجوز ان يكون الابهة الاولى ايضا محتملة للثالث واجيب بان
السلام لا يمكن ادخاله تحت التائيم ولو بحسب الظاهر لان التائيم ان يقال لاحد اثمت
ولا يجوز الفصل بين المستثنى والمستثنى منه بتعدد غير مستثنى منه وايضا يجتمـل على
الاحتمال الثالث ان لا نسلم ان اهل الجنة اغنياء عن الدعاء بالسلامة لجواز ان يكون
سلامتهم في الجنة وبقررها لانهم لا يتفكرون عن السلام فتأمل وتحتـل الابهة وجهان ايهان يكون
سلاما مصدر احييا اي لا يسمعون فيها لغوا وقتئذ لا وقت تسليم فيكون من الضرب الاخر
(ومنه) اي من تأكيد المدح بما يشبه الذم (ضرب آخر) كما ضرب الاول بعينه في افادة التاكيد
فانهم فلذا احصروها في ضربين فالحصر منقول وثبات ضرب آخر مبتدع منه معقول فلا ينافي
او ضرب آخر بحسب الظاهر راجع الى الاول بحسب النظر الثاني للناظر فانه يؤل اليه معنى
فضبط المصنف هذا الضرب بان تأتى بالاستثناء مفرغا وهو قاصر لان من المفرغ ما يصدق عليه
ان يستثنى من صفة ذم منفية عن الشيء صفة مدح بتقدير دخولها فيها فائتم الشارح المحقق
بان ضم اليه ويكون العامل بمافيه معنى الذم والمستثنى بمافيه معنى المدح وتقدير وعليه
ان الضرب الاخر لا يتخصر في المفرغ بل يشمل مثل قولنا وما تنقم منا الا ان آمننا بآيات ربنا فانه
لم يستثن فيه في الظرف مدح من صفة ذم منفية بل من اعم منها نعم ماله الى الاستثناء من صفة ذم
منفية فانه في قوة ليس انما عمل معيب عندكم الا ان آمننا بالصواب ان يعرض عن ابـضاح المص وبين
قوله نحو (وما تنقم) اي مانع (منا الا) اصل المناقب (ان آمننا بآيات ربنا) يقال نقيم منه واتنقم
اذاعابه وكرهه وبه فسر الابهة بان المراد بنحوه ان يستثنى صفة مدح من معمول مافيه معنى الذم
بتقدير دخولها فيه من حيث انه متعلق ذلك العامل هذا وقد جاء نقيم منه بمعنى عاقبه ليمكن
حل الابهة عليه اي ما تعاقبنا الا لان آمننا بآيات ربنا وحينئذ مستثنى متصل حقيقة وليس
بمتمم فيه فان قلت على التفسير المشهور ايضا هو مستثنى متصل لانه استثنى صفة مدح من
معمول عيب المخاطب فيجوز ان يكون الايمان معياعنده قلت الايمان بآيات رب الكل مما لا يمكن
ان يعيبه قابل للخطاب ثم يقول لنا ضرب آخر كالضرب الاول وهو ان يثبت صفة مدح
عام صفة ذم بتقدير دخولها فيها نحو فلان جيسع المحاسن الاكفر ان
النعمة فالصواب في تفسير القسم الاول ان يستثنى من صفة ذم منفية صفة مدح بتقدير
دخولها فيها او من صفة مدح منفية صفة ذم بتقدير دخولها فيها (والاستدراك)
بما نقله (في هذا الباب) صرح بقوله في هذا الباب ولم نقل فيه الا لا يتوهم عوده الى الضرب
الاخر (كالاستثناء) فالمراد بالاستثناء في التعريفين ما يعبر الاستدراك بالجل على الاستثناء

يعول
استثناه

حقيقة او حكما والا يفسد ويجرى فيه الضربان الثاني (كافي قوله) اي قول ابي الفضل بدع
الزمان بمدح خلف بن احمد السجستاني (هو البدر الا انه البحرز اخرا) اي مثلا (سوى انه
الضربان) بالكسر الاسد (لكنه البول) المطر الشديد العظيم القطر والاول كان يقال
لا عيب فيهم لكن سوفهم بهم فلول من قراع الكتائب وانما كان الاستدراك كالاستثناء
لان الا في المستثنى المنقطع بمعنى لكن في الاصح (ومنه تأكيد الذم بما يشبه المدح وهو ضربان
احدهما ان يستثنى من صفة مدح منفية عن الشيء صفة ذم له بتقدير دخولها فيه كقولك
فلان لا خير فيه الا انه يسي الى من احسن اليه وثانيهما ان يثبت للشيء صفة ذم ويعقب
بادة استثناء يليها صفة ذم اخرى له كقولك فلان فاسق الا انه جاهل وتحققهما بحال
على قياس مامر) من كيفية التاكيد وجهته وانه لا يتخصر فيهما بل منه ضرب اخر وان
المراد بالاستثناء اعم من الاستثناء والاستدراك الذي (في حكمه ومنه الاستنباع) وهو قد قدم
في الايضاح التوجه فكله رأى شدة مناسبة التوجيه لتأكيد الذم بما يشبه المدح في كونه
جاءا للمدح والذم فيلزم ترتيب التخصيص وعدل عنه ولا يخفى شدة مناسبة الاستنباع
ايضا في كونهما لا كمال المدح ولما كان مفهوم الاستنباع اعم من تفسيره لم يصح منه الاكف
بما يفيد الاسم واحتاج الى التفسير ولا معنى لتخصيص الاصطلاح وعدم الالتفات الى التفرع
بشيء على وجه يستتبع الذم بشيء اخر والى الذم بشيء على وجه يستتبع المدح بشيء اخر او المدح به
وكانه من مساحات ائمة العربية في مقام التفسير والتعريف فذكروا في التفسير (المدح بشيء)
على وجه يستتبع المدح بشيء اخر) على طريق التمثيل لا التحقيق فيكون بعينه الادماج والذا
لم يذكر السكاكي الادماج واكتفى بذكره (كقوله) اي قول ابي الطيب (نهبت من الاعمار
مالو حوته) اي جمعه (لنهبت الدنيا بآل خالدمد حه بالتهابة في الشجاعة) حيث غلب على
مالا نهابة لهم ولو كان هذا في محاربة واحدة لكان غاية في الدلالة على التهابة في الشجاعة (على
وجه استنباع مدح بكونه سببا لصلاح الدنيا ونظامها) قال الشارح حيث جعل الدنيا تهنا
بخلوده ولا معنى للتهنية بشيء لا فائدة له فيه وذلك الاستنباع يحصل من قوله نهبت من الاعمار
مالو حوته ايضا فان نهب الاعمار دون الاموال وعدم جمعها يدلان على انه لم يكن القتل
لمصلحة تعود اليه اذ لو كان لنفسه لم يترك اموالهم لورثتهم ولجمع الاعمار فانه لا مصلحة لنفس
فوق البقاء المخلد فهو لمصلحة الدنيا قال في المفتاح مدحه بالشجاعة على وجه يستتبع مدحه
بكمال السخاء وجلال القدر من وجه آخر والمصنف ترك كمال السخاء وجعل المستتبع كونه
سببا لصلاح الدنيا لان استنباع كمال السخاء غير بطر الا ترى انه تكلف له الشارحان المحققان
بان التهنية انما تكون اذا كان للدنيا منه مال او كمال ويمكن ان يقال استنباع كمال السخاء في عدم
نهب الاموال فانه يدل على انه لا قدر للمال عنده وقوله وجلال القدر من وجه آخر اشارة
الى ما ذكره المص من كونه سببا لصلاح الدنيا ونظامها فانه ليس جلال قدر سواء
ولا يخفى ان الاستنباع يزيد حسنا اذا كان الوصف المستتبع بحيث يدفع توهم اذموما نشأ
من المدح بشيء كافي البيت فان وصفه بالشجاعة يبين نهب الاعمار بوجه افساده في العالم
فمكة انه افاد تهنية الدنيا بخلوده مدحه باصلاح الدنيا في توهم افساده للدنيا بنهب الاعمار
(وفيه) اي في الاستنباع (وجهان اخران) وقال الشارح وفي البيت وجهان اخران من المدح
وما ذكرنا انب وان قال المص في الايضاح قال علي بن عيسى الرعي وفي البيت وجهان
اخران من المدح فالمراد بشيء آخر الجنس واحدا كان او اكثر وقس عليه نظائره (احدهما
انه نهب الاعمار دون الاموال) وذلك مفهوم من تخصيص الاعمار بالذكر والاعراض

عن الاموال مع ان النهب بها اليق وهذا ينبغي عن علو الهمة او عن كمال الغنا بحيث لا حاجة له الى المال (والثاني انه لم يكن ظالم في قتلهم) والام لا يكن لاهل الدنيا سرور بخلوده لان وجود الظالم سبب لحزن كل احد للخوف من ظلمه فلا يتصور تهنيته بخلوده وتهنية الدنيا تهنية اهلها وايضا لو كان ظالما في قتلهم لكان لمصلحة نفسه وهو اما المال والبقاء فعدم جمع الاعمار يدل على انه ليس طالبا للبقاء وعدم نهب الاموال يدل على انه لم يكن طالبا للمال وفيه وجه ثالث وهو انه لم يجمع الاعمار والناس تجمع المال الذي دون العمر فكم بينه وبين الناس (ومنه الادماج وهو) في اللغة لفشي في الثوب وفي العرف (ان يضمن كلام سيق لمعنى مدحا كان او غيره معنى اخر) مفعول ثان يضمن المسند الى المفعول الاول فبذكر التضمن احترز عن التصريح بمعنى مع سبق الكلام لاجله كافي قوله في تهنية بعض الوزراء لما اتخذون رايا ابي دهر ناسا فاني نفوسنا واسعدنا فبين نحب ونكرم فقلت له نعم لك فيها انما * ودع امرنا ان المهم المقدم * فانه رد المفصود على من قال ان هذا الشعر فيه ادماج في الشكوى عن الدهر في التهنية وقال اخذ الشكوى مصرح بها بل فيه ادماج التهنية في الشكوى عن الزمان هذا وفيه نظر لان البيت سبق للتهنية فكيف يكون التهنية ادماجا والشكوى اصلا على ان في كون الشكوى من الزمان مصرح بها انظارا فان اباء الدهر في واحد من امرين طالبا منه لتقدم المهم ليس محلا للشكوى وكيف يحمل على الشكوى واخر كلامه مصرح بالشكر (فهو اعم من الاستنباع) ولا يخفى ان حق البيان حيث ان لا يذكر في مقابلة الاستنباع بل يذكر الادماج من المحسنات وينبه على دخول الاستنباع فيه كافي في الطباق والمقابلة وقد اشار بقوله فهو اعم من الاستنباع ان ما مثله الاستنباع مثال له وانما اشار بقوله (كقوله) الى مثاله بفتقره عن الاستنباع فليس الغرض منه التمثيل بل هو بيان الافتراق والضمير الى ابي الطيب في الواقع (اقرب فيه) اي في ذلك الليل (اجفاني) جمع جفن كقفر وهو غطاء العين من اعلى واسفل (كافي اعدبها) اي بالاجفان والتقدير بتقليبها ولو قال به ليرجع الى التقليب لكان اظهر ولك ان تجمله راجعا الى التقليبات المستفاد من اقلب (على الدهر الذنوب) ومعنى تقليب الاجفان للعدان امتداد السهر لكثرة ذنوب الدهر وطول عسده وكال الرغبة فيه فان الاشتغال بالرغوب يمنع النوم ويسهل السهر (فانه ضمن وصف الليل بالطول الشكوى من الدهر) الظاهر ان سوق البيت لوصف نفسه بالسهر فيه والحزن لا لوصف الليل بالطول لان تقليب الاجفان ظاهر في السهر لافي طوله قال الشارح المحقق وقوله معنى اخر اراد به الجنس اعم من ان يكون واحدا كافي بيت ابي الطيب او اكثر كافي قول ابن نباته بالوحدتين من فوق ومن تحت بالضم او الفتح فان كليهما سماه اسمي بها العرب * ولا بد من جهله في وصاله * فن لي بخل اي خليل اودع الحلم عنده * قال المص انه ضمن الغزل يعني حديث المحبوبة الفخر بكونه حليما حيث استفهم عن وجود خليل صالح الابداع وضمن الفخر بذلك الشكوى من الزمان بتغييره الاخوان او اعداده حتى لم يبق من يصلح لهذا الشأن فان استفهام انكاري وضمن ذلك انه لم يعزم على مفارقة حمله ابد او انما يريد وقت ارادة الوصال فان الودائع تستعد فيه تضمن معان لامعنى واحد وقد نبهناك عليه موافقة معه لكن في موضع هو احق بهذا التنبية ثم الاظهر عندنا انه لا حاجة الى تكلف في عبارة التعريفين وصرف التكرار المشتملة على دليل الوحدة الى الجنس لان مثل ذلك استنباعات وادماجات ولا يجب صدق التعريف على المجموع من حيث المجموع بل على كل واحد فاحفظه ينفعك في نظاره ولا تعدل في تعريفه بلا موجب عن ظاهره واعلم انه يمكن ان يكون المضمن في البيت

كال شرف الحلم وعزته بحيث لا يمكن ان يعتمد في فعله امانة على اخ من الاخوان لا الشكوى من الزمان (ومنه التوجيه) ويسمى محتمل الضدين ومن ههنا قيل المراد بقولهم (وهو اراد الكلام محتملا لوجهين مختلفين) غاية الاختلاف وبعضهم خصه بما يكونان مدحا وذا (كقول من قال) قيل هو بشار قال الاعور يسمى عمر واخطى ثوبا لا ندري اجبة ام قباء اقول فيك شعر الاندري ام مدح ام هجاء فقال بشار (خاطلى عمر وقبأ باليت عينيه سواء) قلت يتا ليس يدري ام مدح ام هجاء فانه يحتمل تبنى عيني العيون وتبنى ابصارهما فيحتمل المدح بانه لمسن الخياطة بتبنى ابصار عينيه ليزيد حسن خياطته ويحتمل الذم اي يس الخياط فيتبنى عيني ليلخص الناس من خياطته والفرق بينه وبين الابهام وجوب استواء الاحتمالين فيه ووجوب التفاوت في الابهام بعد المراد وقرب غيره نظرا الى نفس اللفظ على ما قيل وعلى ما نقول يكون احدهما مما نصب عليه القرينة في الابهام وابقائهما هنا على الابهام فالمراد بكون الكلام محتملا لوجهين مختلفين احتماله بحسب الارادة كما هو المتبادر والاحتمال على السواء (قال السكاكي ومنه) اي من التوجيه (متشابهات القرآن باعتبار) قالوا اي باعتبار احتمالها لمختلفين وان لمسا متضادين ولا الاحتمال على السواء قلت قال وللمتشابهات من القرآن مدخل في هذا النوع باعتبار هذه عبارته ولا يبعد ان يحتمل على ان بعض متشابهات القرآن كذلك باعتبار فيوافق قوله واكثر متشابهات القرآن من قبيل التورية والابهام وحيث يذ يكون قوله باعتبار اشارة الى اعتبار من جونا وويل مقطعات الحروف في اوائل السور فانه لا يذكرون في تأويلها الامور المتساوية بالنسبة الى اللفظ من غير نصب قرينة على ارادة شئ منها (ومنه الهزل) هو اللعب ونقصه الجسد (الذي يراد به الجسد) وفيه انه ان كان ظاهرا العبارة هزلا فالكلام من قبيل الابهام وان استويافهم من قبيل التوجيه وان كان الظاهر الجسد فهو من قبيل ارادة المعنى بلفظ محتمل خلافة احتمالا امر جوحا فلا معنى لعهده محسنا في الجسد والهزل خاصة وايضا لوجه لتخصيص التحسين بالهزل الذي يراد به الجسد الذي يراد به الهزل الا ان يقال اقتصر على الموجود (كقوله اذا ما تميمي اناك مفاخر اقل عد عن ذا) اي احسب من جملة ما يقفخر به انه (كيف اكل لك للضب) بفتح الضاد (ومنه تجاهل العارف) ولما كان تجاهل العارف صفة المتكلم دون الكلام حتى يكون من محسناته ومع ذلك يخص بمقتضى الادب بما سوى كلامه تعالى قال ليدفع كالا توهمين (وهو كما سماه السكاكي سوق المعلوم مساق غيره) فهو صفة للكلام سمي باسم ما هو صفة المتكلم به ولا يخص بما سوى كلامه تعالى بل التسمية بتجاهل العارف تسمية بالنظر الى الاعمال والاذل وكان ذلك قال السكاكي لا احب تسميته بتجاهل العارف وقال غبري لا يحبه لسوء الادب في استعماله في كلام رب العزة ونفي المحبة كناية عن الكراهية (وقوله لتكنه) ممازاده على كلام السكاكي وليس في كلامه ولا يخلو عن تسامح لابهامه انه داخل التسمية والاولى ان يقول ومنه تجاهل العارف لتكنه وهو كما سماه الخ (كالنويخ في قول الخارجية) امرأة وهي في اصل اللغة كالخارجي من يسود بنفسه من غير ان يكون له قديم (اباشجر الحناور) من نواحي ديار بكر (مالك مورفا) من اوراق الشجر صار ذاورق (كالك لم تجزع على ابن طريف) فهي تعلم ان الشجر لم تجزع على ابن طريف لكن تجاهلت فاستعملت كأن الدالة على الشك لتويخ الشجر بالغة في وجوب الجزع او لتويخ من لم يجزع كذا في الشرح ولا يخص التجاهل بقوله كالك الخ بل في الاستفهام عن سبب كونه مورفا ايضا فانه يعلم ان السبب هو الفصل والوقت المقضي لذلك والاشبه ان البيت من اذله (والمبالغة في المدح كقوله) اي العزى (المعرق سرى) صفة برق (ام ضوء مصباح) ينبغي ان يصفه كالبرق بكونه في الليل ليغيد قوة الضوء وكأنه اكتفى بالتعبير بالضوء لانه يستعمل في النور القوي (ام انما سمي بالمنظر الضاحي)

بالضاد المجبة والحاء المهملة بمعنى الظاهر من ضحى الطريق ظاهر بالغ في مدح بانسانها بل نور شرها حيث لم يفرق بينه وبين لمع البرق وضوء المصباح ويحتمل التثنية (أو المبالغة) (الذم)
 كذا في الشرح جعلها عديلة للمبالغة في المرح ولا وجه حينئذ للعطف باو فتأمل فالاولى
 ان يجعل قوله والمبالغة في المدح او في الذم بمعنى المبالغة في احد الامرين لتكنه عديلة لاختصاصها
 فيكون العطف باو في محله (في قوله) اي زهير وما ادري (فسوف اخال) بكسر الهمزة والفتح
 كما هو القياس لغة اي اظن وهو ملغى معترض بين سوف ومضوية ادري (اقوم) اي رجال
 لان القوم يخصصهم (آل حصن) الظاهر آل الحصن الا انه اراد تنكير الاكل حصرا (ام نساء)
 قال الشارح فيه دلالة على ان القوم للرجال خاصة وفيه بحث اذ يصح مقابلة المجتمع من النساء
 والرجال بالنساء الصرفة (والثنية) الدله ويحرك ذهاب القواد من هم ونحوه ودلهه العشق
 تدايها فتدله كذا في القاموس فلا يلو قوله (في الحب) نعم يلو او كان الدله
 ذهاب القواد من الهوى كما في الصحاح والظاهر ان التنكية لا تخص الدله في الحب
 فالاولى ترك قوله في الحب (في قوله) اي قول الحسين بن عبد الله وكثيرا ما يتوهم انه للمجنون
 (بالله يا طيبات القاع) هو المستوى من الارض (قلن لنا ليلاي منكن) اضافها
 الى نفسه ليعلم انها ليست ليلي مشهورة ولم يصف في قوله (ام ليلي) لانه لا التباس بعد
 لاضافة السابقة وقيل لاضافة للتلذذ كوضع الظاهر موضع المضمر (من البشر)
 والتزدد في كون نيلي منهن ام من البشر اما في حسن سواد عينيها وياضهما واما في التفرغ
 والوحشية قال المص وكالتحقير في قوله تعالى في حق النبي صلى الله عليه وسلم حكاية عن الكفار
 هل ند لكم على رجل ينيكم اذا امرتم كل ثمزق انكم لفي خلق جديد كانوا لم يعرفوا منه
 الا انه رجل ما والتعريض في قوله تعالى (وانا اواياكم على هدى او في ضلال مبين) هذا ويناسب
 التجاهل التعظيم ايضا كانه لعظمته لا يعرف الى غير ذلك من الاعتبار (ومن الغول
 بالوجوب) اي الحكم بموجب امر ائمت لشي من غير ذكره او بموجب المتعلق المذكور (وهو
 ضربان احدهما ان يقع صفة) اي دالا على ذات مبهمة باعتبار المعنى المقصود (في كلام الغير
 كناية عن شيء) اي دالا عليه دلالة خفية لخصوص الشيء وعموم الصفة ولا يراد الكناية
 الاصطلاحية اذ ليس دلالة الاعراض على فريقتهم بطريق الكناية بل بطريق التصريح
 (اثبت له حكم) صفة شيء (فتبينها) اي تلك الصفة بمعنى الامر القائم باخبر فقيه استخدام
 (اغيره) اي الشيء (من غير تعرض لثبوته) الاولى لاثباته او لانتفاءه عنه (بدل او نفيه
 عنه) فيوجب ذلك الاثبات في الحكم الذي اثبت لفرقتهم معلقا بتلك الصفة واثباته لا غير
 على سبيل الالزام والمجازاة وهذا هو قول بالوجوب في هذا القسم (بحوقوله) تعالى (يقولون)
 اي المنافقون (لئن رجعنا الى المدينة ليجزى من الاعز منها الاذل ولله العزة ولرسوله وللمؤمنين)
 فالاعز صفة وقعت في كلام المنافقين كناية عن فريقتهم والاذل وقعت كناية عن المؤمنين
 وقد اثبتوا لفرقتهم المكنى عنه بالاغز الاخراج فاثبت الله تعالى باراد عليهم صفة العزة
 لغير فريقتهم وهو الله ورسوله والمؤمنون ولم يتعرض لثبوت ذلك الحكم الذي هو الاخراج
 للموصوفين بالعزة لكن اوجب ذلك لاثبات في الحكم عن فريقتهم واثباته للمؤمنين هذا
 على وفق ما في الشرح وفي تفسير القاضي وغيره عن بالاغز نفسه وبالاذل رسول الله صلى الله
 (والثاني حمل لفظ وقع في كلام الغير على خلاف مراده) مما يحتمله احتمالا حقيقيا او مجازيا
 فقوله مما يحتمله للتعميم فلا يكون عاريا عن ائمة كما يتبادر الى الوهم (بذكر متعلقه) اي
 ما يتعلق به سواء كان جارا او مجرورا كما يتبادر الى الوهم او غيره ليشمل مثل قول القعري في خطاب

الحجاج معه لاجل ذلك على الادهم مثل الامير يحمل على الادهم والاشهب فانه حمل الادهم
 في كلام الحجاج على خلاف القيد الذي هو مراده من الفرس الادهم بالعطف عليه شيئا
 يوجب كونه الفرس اذا عرفت هذا فلا خفا ان هذا القسم من القول بالموجب من تلقى
 الخطاب بغير ما يتربف فيكون داخلا في البلاغة لا تابعها فتأمل (قوله قلت ثقلت) اي
 حثلك المؤنة (اذ ائبت مرارا) ظرف لقلت او ثقلت فحمله على تنقيل عاتقه بالابادى (قال
 ثقلت كاهلي) اي عاتقي (بالابادى) اي بغيره هي الاتيان مرارا كل اتيان نعمة قال المصنف
 ونعمه الشارح وقرىب من هذا قول الآخر * واخوان حستهم دروعا * فكانوها ولكن
 الاعادى * وختلهم سهام صايات * فكانوها ولكن في قوادى * ولك ان يجعله ضربا
 ثالثا وهو حمل اللفظ الكائن في ظنه بمعنى من غير ان يكون في كلام الغير على معنى آخر ونحن
 نقول هذا من قبيل التكلف في الضمير لاجل اللفظ الواقع في ظنه بمعنى على معنى آخر فان ضمير
 فكانوها للدروع المذكور في زمن دروعاى وهكذا في الضمير اجمع الى سهام صايات وبعد
 هذين البيتين وقالوا قد صفت منافقوا لقد صدقوا ولكن عن ودادى قال الشارح وهذا
 البيت من هذا القبيل وفيه نظر بل المعنى لقد صدقوا في دعوى الصفا لكن لا عن حقدى
 بل عن ودادى فهو تصديق في بعض الدعوى وتكذيب في بعضه وليس من حمل اللفظ
 على غير ما اراد المتكلم في شيء فتأمل (ومنه الاطراد وهو ان أى باسماء) الاولى باء لام
 المدح لان اختصاص الاطراد بما سوى الكنى واللقاب غير ظاهر واستعمال
 الاسماء في ما يعبرها خلاف الاصل (المدح او غيره وابانه) عطف على المدح
 والمراد به ما فوق الواحد يشهد له المثال والاسماء اضيف الى المجموع واهذا
 جمع وليس التقدير باسماء المدح واسماء آياته كما شرحه الشارح اذ لا يشترط
 في الاطراد ان يكون للمدح او غيره اسماء فضلا عن الاتيان بها
 (على ترتيب الولادة من غير تكلف) حتى لو وقع تكلف كان يقال غيبة الذي ابوه شهاب
 الذي ابوه حارث لا يسمى اطرادا فان قلت لا فائدة لقوله على ترتيب الولادة اذ لا يمكن الاتيان
 من غير ترتيب والالكذب الانتساب فلا بد في غيبة بن حارث بن شهاب من هذا الترتيب
 اذ لو قيل غيبة بن شهاب بن سهاب بن حارث لكذب قلت لا يختص ذكر المدح وابانه
 في الذكر بطريق الانتساب فانه لو قيل بمدحى غيبة وشهاب وحارث لكان من الاطراد
 (قوله ان يفتلرك ففسد ثلث) اي هدمت (عروشهم) من ثل الدار (بعثية بن حارث
 ابن شهاب) اي نقله فانه كان اثاث مجدهم ورئيسهم فتجهم ثقلك لا يقاوم همهم
 قبله واعترض الشارح في مختصره بانه من قبيل تنابع الاضافات وهو محل بالفصاحة
 فكيف بعد محسن او دفعه بمنع اخلال التنابع مطلقا بالفصاحة وقد ورد في الحديث
 الكريم بن الكريم بن الكريم بن يوسف بن يعقوب بن اسحق بن ابراهيم ولا يمكن ان يدفع
 بانه مثال الاطراد المحسن ولا ينافي التمثيل حدوث ما يضر بالفصاحة من وجه اخر لان
 المحسن انما يكون محسنا بعد رعاية البلاغة المشروطة بالفصاحة عند المصنف نعم لا يضر عند
 من لم يشترطها في البلاغة واعلم انه كلما زاد الاسم كذلك زاد الحسن ولذا اعجب عبد الملك
 ابن مروان قول دريد بن الصمة قتلنا بعبد الله خير الذاته ذوات بن اسماء بن زيد بن
 قارب روى انه لما سمعه عبد الملك قال لولا القافية لبلغ به آدم (واما) الضرب (الاسطى)
 من الوجوه المحسنة للكلام (فه الجناس بين اللفظين) تقييد الجناس يفيد ان لفظ الجناس
 لم يخص اصطلاحا بالتشابه المذكور (وهو تشابههما في اللفظ) اخرج اضافة التشابه الى

اللفظين تشابه المعنيين ولو قال هو التشابه في اللفظ لخرج بقوله في اللفظ أي في التلفظ لانه لا تشابه بين المعنيين في التلفظ بل في اللفظ وقديمه على ان اللفظ يستعمل بمعنيين وان اغرب في التعريف فهو جهة للعدول من تشابه الكلمتين كما في المفتاح وله جهة اقوى هي اظهر من ان نخفي ونخرج عن التعريف تكرار اللفظ فان التشابه يقتضي تغيرا والتغير اللازم للعدد في التكرار لا يسمى في العرف تغيرا ولهذا ثبت لللفظ الواحد معان متعددة فجعل يوم بقوم الساعة * مالبثوا غير ساعة * لفظين نحو ان تكلف وخروج من العرف ونحو ج مع ذلك اخراج ان ان زيدا وضرب ضرب زيد الى مزيد تكلف بإيراد التشابه في التلفظ فقط بمعنى عدم التشابه في المراد ولا يخفى بعده ولولم يقصد بقوله في اللفظ تبادر التشابه في المعنى فاخرجه هذا التشابه في المعنى سيما المطابق لكن التشابه في اللفظ اوسع من الجنس حتى انه يشمل ضرب وعلم لجناسهما في التلفظ من حيث اشتغال لفظيهما على الثلاثية الا ان المراد بالتشابه في التلفظ التشابه على وجه مخصوص يعرف بتفصيل انواعه فنخرجه ايضا اصناف التشابه بين اللفظين مما لا يكون تشابها في التلفظ هذا وسيجيء بعضها في اقسام المحسنات احسن التأمل في المقام فان سلوكه من خواص كرام ذوي الافهام بل الخصوصيين باكرام الالهام والجناس ضربان تام وغير تام واشار الى هذا التقسيم بقوله (واتام منه) أي من الجنس (ان يتقفا) أي اللفظان (في انواع الحروف) يكفي ان يقول في الحروف الا انه ادرج لفظ الانواع تنبيهها على ان كل حرف من حروف الهجاء نوع وانما خالف عرف العربية وهو عدم اعتبار التعدد باعتبار تعدد التلفظ وعد زيد لفظا واحدا وان تلفظه الوف تصحيجا لا اعتبار الجنس في لفظ واحد استعمل لمعنيين نحو يوم يقوم الساعة مالبثوا غير ساعة لانه يتوقف على التعدد والمراد بالانواع ما فوق الواحد والا لم يكن جناس في التشابه والمراد انواع الحروف الملقوطة واللام يكن دعائي امرا ودعائي فعل ماض متجانسين نجسنا تاما لعدم الاتفاق في عدد الحروف لان الاصل في الاول يدعائي (واعدادها) الاولى وعددها الذبوافق ضرب وقتل في عدد الحروف لافي اعدادها اذ ليس بحروفها اعداد لا يقال ان الاتفاق في الانواع يقتضي عن الاتفاق في الاعداد لان معنى اتفاهما في الانواع ان يكونا متشاركين في انواع الحروف ولا يشارك المساق الساق في انواع حروف المساق بل في بعض انواعها فلو قدم الاعداد على الانواع لمكان احسن لانا نقول حليست وحلت متشاركين في انواع الحروف وليس بمتشاركين في اعدادها (و) في (هيأتها) الاضافة لادنى ملاسة اذ الهيئة صفة للكلمة وان كانت حاصلة باعتبار الحركات والسكنات الحاصلة في الحروف والاولى في هيئتها اذ ليس بشيء من المتجانسين هيئات حتى يتفقا في الهيئات وما اشتهر من تعريف الهيئة من انه ما يحصل للحروف باعتبار الحركة والسكون وتقديم البعض على بعض بوجوب ان يكون ذكر هيأتهما مبنية عن ذكر ترتيبها وكأنه لم يلتفت اليه المصنف لما رأى من انه يتجه عليه انه يوجب ان لا يتحد هيئة ضرب ويضرب فجعل الترتيب خارجا عن مفهوم الهيئة ولم يرض بالتعريف المشهور ولو اريد بالهيئة ما يحصل للحرف باعتبار الحركة والسكون لاهيئة الكلمة كما هو المشهور ولم يتجه شيء من المذكور لكن يحتاج الى حل الهيئات على ما فوق الواحد لاسم (وترتيبها) أي تقديم بعض الحروف على بعض سواء كان وضع كل حرف في موضعه الايق اول افتا مل واتماعدل عن تعريف المفتاح وهو ان لا يتفاوت المتجانسان في التلفظ مع انه اخصر الاشارة الى تفصيل التشابه المتعريف للجناس قال المصنف

ووجه تحسبه انه افاده في صورة الاعادة (فان كانا من نوع واحد) من انواع الكلمة (كاسمين) او فعلين او حرفين (سمى تماثلا) الاظهر ان يسمى الجنس مماثلة وكل من المتجانسين مماثلا وستعرف وجه العدول عنه قال الشارح التسمية بطريق النقل من اصطلاح اهل الكلام من ان التماثل الاتحاد في النوع اقول هذا بعيد والاظهر انه من المماثلة بمعنى المشابهة سمي التشابه الكامل بالمماثلة لانه فكانه بلغ في الكمال الى حد قام به تماثل كما يقال جل جلاله فافهم (نحو يوم تقوم الساعة بقوم المجرمون مالبثوا غير ساعة) واقسام كل من الاسم والفعل والحرف اصناف لانواع فيكون نحو قول الحريري وذى ذمام وقت بالعهد ذمته ولا ذمام له في مذهب العرب من الجنس المتماثل مع ان الذمام الاول مفرد بمعنى العهد والثاني جمع ذمة بالفتح وهي البئر القليلة الماء والغريبة ضدواكل منها وجه في البيت فعل الاول معناه انه ليس له ابار قليلة الماء في مسلك العرب بل اباره كثيرة الماء نبي بالسالكين وعلى الثاني معناه انه ليس له ابار كثيرة الماء في مسلك العرب لانها لا يدعها السالكون ان يكثر ماءها لقلته التناول فقول الشارح المحقق والثاني جمع ذمة بالفتح وهي البشر القليلة الماء قصر النظر من غير ظهور موجب وفي كونه من الجنس المتماثل وجعل كون الكلمتين في نفسه من نوع واحد بحث لانه ان اريد النوع الحقيقي فكون الاسم والفعل والحرف كذلك بحث وان اريد الاعم فالاسم المفرد والاسم الجمع نوعان اعتباريان اهم جنس وفصلان لان العام الداخل في مفهوم الاعتباري جنسه والخاص المعبر في مفهومه فصله (وان كانا) أي اللفظان المتفقان (من نوعين) وهو ثلثه اقسام بالقسمة العقلية (سمى مستوفى) وهو في اللغة ما اعطي حقه بالتام سمي به تنبيهها على انه وان اختلف اللفظان نوعا لم ينقص شيء من حق الجنس (كقوله) أي قول ابي تمام في ما الاول فعل والثاني اسم (ما) موصولة او موصوفة خبره قوله فانه (مات من كرم الزمان فانه بحبي الذي يحبي بن عبد الله) فانه كريم لا يدع ان يموت قسم من اقسام الكرم وقال الشارح لانه كريم يحبي الكرم ويجدده وما ذكرنا بالغ فافهم وعلى توجيهه اوجهل تجديد الكرم لانه يهب الكرم الميت الوجود بمقتضى كرمه لكان فيه مزيد مباغة واطف ولك ان تجعل مانافية ومن زائدة وقوله فانه تعليل وفي عكسه قول الاخر سمي بحبي ايحبي فليكن الى رد امر الله فيه سبيل (وايضا) لا يخفى ان التقسيم السابق غير حاصر لخروج جناس التركيب من القسمة فينبغي ان لا يدكر قوله وايضا ليكون جناس التركيب في سلك التقسيم ويكون التقسيم ثلاثيا حاصرا لانه حيث يكون تقسيما للجناس التام الى المماثل والمستوفى وجناس التركيب والقول بان قوله وايضا ليس للتنبيه على استيفاء التقسيم كاحله الشارح المحقق بل للتنبيه على انه ايضا من اقسام التام ولم يخرج باختلاف اللفظين افراد او تركيبا مع كمال الاختلاف عن التام بعيد عن الافهام (ان كان احد لفظيه مركبا سمي جناس التركيب) وان كان الاخر مفردا وان لم يكن احد لفظيه مركبا فلا اسم له على اطلاقه بل السمي بالاسم قسمه كاسم فخال ما يكون كلا لفظيه مركبا مماثلة له المتشابه والمفروق ومثال ما يكون احد لفظيه مفردا قوله مطايا مطايا وجد كن منازل منازل عنها ليس عنى بمثل فطاف فعل ماض وباحرف النداء ومطايا هو النداء واحدا لفظي الجنس المركب من الفعل والحرف والاخر مطايا جمع مطية والاقلاع عن الشيء الكف عنه ومعنى البيت اطلال وجد كن وخر كن منازل متكبرة قطعتهن متابعي تقدير موت ظهر عليك مخالبه من شدايد الطريق وزل عنك راسخ في لا يمكن قلعه عنى فلا يمكن نجاتي عنه لان سبيه هو لا يزول وجوى هجر ليس رجاء الوصول فقوله زل عنه فافهم التفات من الخطاب الى الغيبة والصغير لمطايا فقول الشارح

وابض ان كان احدا لفظه مركبا والاخر مفردا ليس كما ينبغي فان ذاهبه مركبة من حرف
 التأنيث والاسم وتركيب حاملنا ظاهر غاية الظهور وبناء الامر على ان ذاهبه في حكم الكلمة
 الواحدة ولذا اجري الاعراب على التاء والمفصود بالتثنية حامل للاحام لنا وجاملنا
 تكلف لا يدعوا اليه داع مع انه يخرج حيثئذ من البيان التجنيس بين حام لنا وجاملنا وكذا
 بناءه على ما قيل ان اسم لا وخبرها لا يعد ان لفظا واحد الاحقيقة ولا عرفا بخلاف الفعل
 والمفعول مع استتار الفاعل نحو جاملنا فانهم ما يعدان في العرف لفظا واحدا تكلف مع ان
 شيئا منهما لا يجري فيما مثل به المعروف في الايضاح من قوله لا تعرضن على الرواة قصيدة
 ما لم تبلغ قبل في نهديها فني عرضت الشعر غير مهذب عدوه منك وسواسا تهذي بها
 فان اتفقا يعني اذا عرفت جناس التركيب (فان اتفقا) اي افظا التجانسين اللذان احدهما
 مركب سواء كان الاخر مفردا كما عرفت او مركبا كما في المثلين (في الخط) ابضا (خص
 باسم التشابه) كانه بلغ في الكمال بحيث قام به تشابه على قياس التسمية بالمائل (كقوله) اي
 ابي الفتح البستي المنسوب اليه يست بالضم بلد بجستان (اذا ملك لم يكن ذاهبه) اي صاحب
 هبة (قد عهده دولته ذاهبه) الفاء الاولى جزائية والثانية سببية وذاهب الدولة كناية عن عدم
 بقائها (والا) اي وان لم يتفق اللفظان اللذان احدهما مركب سواء تركب اللفظ الاخر
 اولا في الخط (خص باسم المفروق) لافتراق اللفظين في الخطا ولا فتراق اللفظين والخطين
 في التشابه (كقوله) اي اي الفتح (كلكم قد اخذ الجاهم ولا حام لنا) اي لاجام . اخوذ لنا ليلام
 قد اخذ الجاهم وان كان تقدير الفعل العام اشيع (مالذي ضر) الاستفهام انكارى اي لم يضره
 شيء (مدبر الجاهم) من وضع الظاهر موضع الضمير وهو مقبول في الشعر بلا تكتة ووجوب التكتة
 انما هو في النثر (لو جاملنا) اي احسن عشرتنا ومن حسن هذا الجنس ان لاجام لنا يفيد
 نقي المجاملة في اول السماع وهو صحيح في هذا المقام واتفاقنا في اول السماع لان اشتراط
 تكرار لا الداخلة على الماضي يرد كون لاجام لنا محمولا على الماضي فان قلت لا يصح قوله والا
 ففروق لانه مفروق او مرفوع لانه ان لم يتفقا في الخط فان كان المركب مركبا من كلمتين ففروق
 وان كان مركبا من كلمة وبعض كلمة فرفوف كقول الحريري ولا تله عن تذكار ذنبك وابكه بدمع
 يضاهي الويل حال مصابه ومثل لعينيك الجاهم ككتاب قضاء الموت ووقعه الوقع بالسكون وقعة
 الضرب بالشئ وردعة ملقاة ومطعم صابه الصاب جمع صابه وهو شجر مر ووهم الجرهرى
 في قوله الصاب عصارة شجر مر صرح بهذا التقسيم المصنف في الايضاح فبارة الكتاب
 بعيدة عن الصواب قلت ما ذكره في الايضاح تقسيم القوم وكانه لم يرض به في التخصيص
 واراد بكون احدا للفظين مركبا كونه لفظا موضوعا بل جزء لفظه على جزء معناه لا مجرد
 ما ركب مع الغير وان صار بعد التركيب لفظا مبهلا كالمصاب الثاني ولم ياتفت اليه وليس في
 مطعم صابه صورة الاعادة لان حسن التجنيس التام لكونه افادة في صورة الاعادة او بنى مطعم
 مبهلا لا معنى له وكيف يعتبر في السجع المبهل ولو اعتبر لكان في المساق والساق تجنيسا تاما ولم
 يقل به احدا لفرع من تفصيل اقسام التام شرع بقوله (وان اختلفا) في تقسيم غير التام
 وجعله اربعة اقسام لان الجنس لا يجمع الا بخلاف في الامر من الامور الاربعة المذكورة
 بعد التشابه حيثئذ فان قلت الاختلاف في الاعداد يستلزم الاختلاف في الهيئة بل في الانواع
 ايضا في مثل الساق والمساق قلت معنى الاختلاف في الاعداد فقط انه بعد حذف الزائد
 لا يبقى اختلاف ثم كانه تنبه لفساد جمع الهيئات فقال (في هيئات الحروف فقط) اي
 مع الاتفاق في اللة السابقة (سمى) التجنيس (محرفا) على صيغة المفعول من التحريف

وهكذا عند غير السكاكي فانه سماه في المفتاح ناقصا ووجه التحسين فيه ان فيه اظهار امور
 مختلفة من مادة واحدة او ان فيه حسن الافادة الصرفة مع ايهام بعض الاعادة لان فيه
 ايهام الاشتقاق الشمل على اعادة ما والاختلاف قد يكون في حرف واحد (كقولهم جبة)
 ثوب معلوم (البرد) بالضم ثوب مخطط (جبة البرد) بالفتح معلوم فالاختلاف في حرف
 واحد هو البناء (ونحوه) في ان الاختلاف في حرف واحد (قوله الجاهل امام فرط) اي
 مجاوز عن الحد (او فرط) اي مفسر وليس له الحالة المتوسطة بين الافراط والتفريط
 ولما كان يتبادر الى الوهم ان الاختلاف في هذا المثال في حرفين اي الفاء والراء بسكون الراء
 المدغم ازال ذلك بالتمية اولا بقوله ونحوه والتعليل ثانيا بقوله (والحرف المشدد في حكم
 الخفيف) ووجهه على ما قال في المفتاح انه حرف واحد في الصورة الخطية ويلزم على هذا
 ان لا يكون اذنب اسم تفضيل مشبعا واذنبوا فعل ماض جمع اذ كرا من الجنس النام
 ويكون محرك ككرم ومحرك من الاحرار متجانسين تجنيسا تاما وهو بعيد على ما قال الشارح
 المحقق انه يرتفع اللسان عنهما دفعة واحدة كما في الحرف الواحد فكأنه لم يرد الا كيفية ويلزم
 على كل تقدير كون محرك كحل ومحرك كرم متجانسين متفقين في اعداد الحروف وما ذكرنا
 من شرح كلامه اقرب مما ذكره الشارح المحقق من ان معنى قوله ونحوه المماثلة في كونه
 من التجنيس المحرف ودفع لما يتبادر الى الوهم من ان التجنيس مع اختلاف عدد الحروف
 وليس من قسم المحرف هذا ولا ينبغي ان قوله والحرف المشدد في حكم الخفيف كانه يتم للحكم
 السابق توطئة للحكم اللاحق من قوله (وكقولهم البدعة شرك الشرك) فان الشرك بالشرك
 المشدد يقتضي ان يكون الاختلاف في حرفين بالحركة والسكون بان يكون المتحركان
 في احد المتجانسين ساكنين في الاخر والمقصود به التمثيل لكون المتحركين في احدهما
 بالفتح مكسور او ساكنا في الاخر او يقال يقتضي ان لا يكون من التجنيس المحرف بل من
 الناقص والبدعة كالحكمة الحدث في الدين بعد الاكمال او ما استحدث بعد النبي صلعم
 من الاهواء والاعمال والشرك محركة جبال للصيد وما ينصب للطير والشرك بالكسر
 اسم بمعنى الاشراك والمراد به الاشرك بالله (وان اختلفا في اعدادها) اي الحروف بان
 تكون حروف احدهما اكثر من الاخر ولا يكون اختلاف بينهما مع حذف هذا الزائد
 في اللفظ (يسمى) الجنس (ناقصا) قال الشارح لتقصان التشابه للاختلاف في العدد
 والهيئة والنوع وسماه السكاكي مذيلا (وذلك) ستة اقسام لانه (اما محرف واحد) وهو
 ثلاثة اقسام كما فصله بقوله (في الاول) الخ . واما باكثر وهو مثل ما لحرف واحد الا انه
 لم يذكر الا قسم واحد (مثل والنفت الساق بالساق الى ربك يومئذ المساق) وذلك
 مبنى على ان المشدد حرف واحد والناقص الساق لا يزيد على الساق (او في الوسط نحو جدى)
 اي بنى اورزقي او عظمتي او حظي (جهدى) بالفتح اي مشقتي وكون الجهد ناقص
 من الجهد كالساق والمساق او في الاخر (كقوله) اي ابي تمام (يمدون من ايدى) اي
 بعض ايدى اذ الحرب واعمال السيف لا يكون الا يمد فالمد للسيف ليس الاماد البعض
 ايدىه فالأخفش ايضا مع تجويزه زيادة من في الايجاب يرضى يجعلها زائدة
 هنا اذ لا داعي اليه فجعلها زائدة على مذهبه او تقديره بسواعد من ايدى فقط
 لمن عن الزيادة كما فعله الشارح ذهول عن معنى لطيف وعدول عن
 طريق حنيف وهما في وقت شريف وما ذكر الشارح مقابلا لتقدير المعطوف
 من انه للتبعيض مع انه في تقدير سواعد من ايدى ايضا للتبعيض اذ السواعد بعض الايدى

فكأنه مبني على جعل من التبعيض اسماء وقد صرح به في شرح الكشاف وقال هذا
 مما استخرج منه (عواص) من عصاه بسيفه ضربه به ضربة بالعصا (عواصم) من عصم
 على حد ضرب بمعنى منع أو وفي تمامه اتصال بسيف قواص أي قواصل من قضى عليه
 قتله وهو أنسب مما في الشرح من أنه قضى عليه حكم أي حاكم بالقتل قواصب من قضيه
 بمعنى قطعه على حد ضرب بمعنى اسياف قواصل الاحياء قواطع الاشياء ايا كانت خشيا او حجرا
 او حديدا فلا يكون ذكر القواصب مستغنى عنه بالوصف بالقواصل وتكون الزيادة في الآخر
 لعدم الاعتداد بالتون (وربما يسمى) قال المصنف اعني الثالث (مطر فا) نقلا من الخيل الابيض
 الرأس والذنب وسائرهما مخالفاً فان آخره بخلاف الباقي في كون اللفظ اعادة قال المصنف
 ووجه تحسنته انه يوهم قبل ورود آخر الكلمة كاليم من عواصم انها هي الكلمة التي مضت وانما
 اتى بها لتأكيده حتى اذا تمكن آخرها في نفسك ووعاه سمعك انصرف عنك ذلك التوهم
 وحصل لك الفائدة بعد اليأس منها هذا وفيه نظر من وجهين الاول ان توهم التأكيدي ليس
 عاما لانه لا يشمل مثل قولنا اللهم ابدعوا صواعين وعواصم اذ لا مجال لتوهم التأكيدي فينبغي
 ان يحذف قوله وانما اتى بها لتأكيده والثاني ان اختصاص الوهم بالزمان السابق على
 ورود الاخر انما يتيم في مثل عواصم عواصم واما في عواصم عواصم فالوهم باق بعد ورود
 الآخر فالاولى ان يقال قبل معرفة الآخر ووجه تحسين القسمين السابقين جمع اللفاظ
 المناسبة فهما في المحسنات اللفظية نظير مراعاة النظر في المحسنات المعنوية وهذا الوجه
 يعم اقسام الجناس (واما باكثر) قد عرفت انه ثلاثة اقسام كقسمه ولم يذكر منه الا قسماسمى
 باسم لبيان اسمه (كقولها) أي الشاعرة وهي الخنساء ويقال لها خنساء ايضا اخت صخر
 (ان البكاء) بالضم والكسر والثاني لكثرة فهو أنسب هنا (هو الشفا من الجوى) هو حرفة
 القلب والمراد مجرد الحرفة بقرينة قوله (بين الجوامع) أي الضلوع تحت التراب مما يلي
 الصدر جمع جانحة (وربما يسمى) هذا الضرب الذي يكون باكثر من حرف في الآخر (مذيلا)
 وجعل مطلق ما يكون الزائد فيه اكثر من جمع الضمير كما في الشرح مما لا يوثق به وبعيد عن
 هذا الاسم وفي قوله وربما اشار الى عدم اشتهاه التسمية (وان اختلفا في انواعها) أي
 في جميع انواع لافي كل نوع كما كان المعنى كذلك في الانواع بدل عليه قوله (في شرط ان لا يقع)
 أي الاختلاف (باكثر) أي في اكثر (من حرف) اذ لا بعد نصرون كل او ضرب و فرق متجانسين
 (ثم الحرفان) المختلف فيهما (ان كانا متقاربين) في المخرج يسمى هذا الجناس مضارعا (وهو)
 أي الحرفان فالظاهر وهما فهو راجع الى الحرفين بنأويل وهو (اما) حرفاهما (في الاول)
 بعيد جدا (نحو بيني وبين كني) أي بيتي (إيل دامس) أي مظلم (وطريق طامس) أي بعيد جعل
 الليل لا ظلامه حايلا بينه وبين بيته كالطريق فكما لا يرفع الطريق من الليل لا يمكن الوصول
 فكذا ما لم يرتفع الليل الدامس لا يمكن الوصول (أوفي الوسط نحو قوله) تعالى (وهي يهتدون
 عنه وبنأون) أي يبعدون (عنه أوفي الآخر نحو) قوله عليه السلام (الخيل معقود بئواصبيها)
 جمع ناصبة وهي منتهى شغل الرأس من جانب الوجه (الخيل) الى يوم القيمة (والا) أي
 ان لم يكن الحرفان متقاربين في المخرج (سمى لاحقا وهو) كهو ايضا اما في الاول (نحو وويل
 لكل همزة) أي كاسر لأعراض الناس معتاده (لرزة) أي طاعن فيها معتاده لانه بناء فعلة
 للاعتداد (أوفي الوسط نحو) قوله بعد (ذلكم بما كنتم تفرحون في الارض بغير الحق وبما كنتم
 تفرحون) أي تكبرون وهذا نظير لا تمثيل اذ كان الهمزة والهاء مع عدم صحة ادغام احديهما
 في الاخرى متقاربين لكونهما حلقين كذلك الميم والفاء متقاربين شفوتين وان لم يصح

ادغام احديهما في الاخرى ومثاله قوله تعالى وانه على ذلك لشهيد وانه لخبير شديد (أوفي
 الآخر نحو) قوله تعالى (فاذا جاءهم امر من الامر) الكلام فيه كالللام في المثال السابق بل
 اشد لان الراء والتون متقاربان بحيث يدغم احديهما في الآخر وغفلة الشارح المحقق عنه
 مع التعرض بالسابق مجبة والمثال المطابق تلاف وتلاق اعتصم بالله فليس غيره من واق
 (وان اختلفا في ترتيبها) أي ترتيب الحروف فقط (سمي تجنيس القلب) ولم يعمد المصنف من
 اقسام الجناس بل جعله من القلب وهو ضربان لانه اما ان يعكس الترتيب من الآخر الى
 الاول (نحو حسامه فتح لا وياه حنف لاعدائه) هذا حل لقول الاحنف حسامك فيه
 للاجباب فتح وربحك منه للاعداء حنف (ويسمى قلب كل) واما ان لا يكون كذلك (نحو)
 ما جاء في الخبر (اللهم استر عورتنا) جمع عورة وهي الفعلة القبيحة (وامن روعاتنا ويسمى قلب
 بعض) وان لم يخل حرف منه من تقديم وتأخير هكذا ذكره الشارح ولم يعثر على هذا التفصيل
 الا من كلامه وكلام من تبعه ويحتمل كلام المصنف ان يراد بنحو حسامه فتح الخ ما يكون في
 جميع حروفه قلب سواء كان على الترتيب او لا ونحو عورتنا وروعاتنا ما لم يكن القلب
 الا في بعض حروفه وهذا اوفق بالتسمية بقلب الكل وقلب البعض (واذا وقع احدهما) أي احد
 المتجانسين جناس القلب كذا فسر المصنف وتبعه الشارح المحقق وفي المفتاح خصه
 بقلب الكل وظاهر عبارته انه اذا ولي احد القسمين من قلب الكل وقلب البعض (في اول
 البيت والآخر في آخره يسمى) تجنيس القلب حينئذ (مقلوبا مجنسا) لان اللفظين كانهما
 جناجان للبيت كقوله لاح انوار الهدى عن كفه في كل حال (واذا ولي احد المتجانسين)
 أي جناس كان بقرينة العدول الى الاسم الظاهر ودلالة المثال (الآخر يسمى) الجناس
 (مزدوجا ومكررا ومرددا نحو) قوله تعالى (وجئتكم من سباء بنباء يقين) وقد يطلق
 التجنيس على توافق اللفظين في الكتابة سواء كان بينهما جناس لفظي او لا والمراد
 التوافق مع قطع النظر عن الاعجام ويسمى تجنيس تصحيف وتجنيس خطومنه قول المفتاح
 في التجنيس اللاحق انه اذا اتفق المتجانسان كتابة يسمى تجنيس تصحيف ولما لم يخص
 هذا التجنيس اللاحق كما اوهمه عبارته لم يلتفت اليه المصنف ولم يذكره في التجنيس اللاحق
 ومن غريب ذلك ما كتبه امير المؤمنين على رضي الله عنه الى معاوية حين تمرد عن طاعته
 عزك غرك فصار قصار ذلك فاخش فاحش فعلا ففعلك تهتدي بهدي فاجابه معاوية
 بقوله على قدرى غلى قدرى فني كلام معاوية الجناس اللفظي مع الخطى وقد بعد في هذا
 النوع ما لم ينظر فيه الى الحروف فانفصالها في عدم تنوع مجانس مسعود وبعد المستصربة
 جنة مجانس المسي بضربة حية واستصح ثقة مجانس ابش تصحيفه ومجانس اتيت
 بتصحيفه قيل لفاضل استصح ثقة ابش تصحيفه قال اتيت بتصحيفه وفي المفتاح ومن التجنيس
 ما يسمى مشوشا وهو مثل البراعة والبلاغة قال الشارح المحقق في شرح المفتاح وجه
 كونه مشوشا انه يوهم كونه مطرفا لاختلاف المتجانسين بحرفين قريبين المخرج وليس به
 لعدم اتفاقهما في صورة الخط وكونه تجنيس خط لا اتفاق العين والعين في الخط وليس به
 لاختلاف الراء واللام في الخط وهو سهو من قلم الناسخ اذ لم يشترط في المطرف الاتفاق
 في الخط بل هو مجرد قرب المخرج وقال الشريف المحقق ليس بمطرف لعدم اجتماع الحرفين
 القريبين المخرج وهو ايضا سهو لانه لم يشترط في المطرف اجتماع الحرفين وقبل لو اتحد
 عين الكلمتين فكان تجنيس تصحيف ولو اتحد لاما هما اكان مضارعا فلما لم يحدت
 الصنعان صار مشوشا ولما لم يكن كلام المفتاح هنا ظاهر المعنى لم يلتفت اليه المصنف ويمكن

ان يقال اراد بالتجنيس المشوش ما يكون بين صورتى كتابة التجانسين تقارب كافى البلاغة والبراعة فانه لو اتصل الالف بالراء لالتبس باللام واوانفصلت عن اللام لالتبس اللام بالراء قال الشارح المحقق ومن انواع التجنيس تجنيس الاشارة وهو ان لا يظهر التجنيس باللفظ بل بالاشارة كقوله للشبح حية فرعونية سبط الله عليها موسى حلفت حية موسى باسمه وبهرون اذا ما قلبا (و يلحق بالتجنيس شيان احدهما ان يجمع اللفظين الاشتقاق) عدل عن عبارة المفتاح وكثيرا ما يلحق بالتجنيس الكلمتان الراجعتان الى اصل واحد بالاشتقاق لما فيه من المسامحة لان اللاحق ان يجمع الاشتقاق اللفظين لانفس الكلمتين ولانه لا يشتمل القول والفاعل لانهما لا يرجعان الى اصل واحد بل الفاعل يرجع الى القول ثم المتبادر من الاشتقاق الصغير فلذا فسره الشارح المحقق بتوافق الكلمتين في الحروف الاصول مرتبة مع الاتفاق في اصل المعنى لكنه ترك قيد الترتيب في الحروف الاصول في المختصر فجعل تعريفه شاملا للاشتقاق الكبير مثل جذب وجذب فكانه وجد في كلامهم ماوجب التعميم لكن تعريفه يوجب عدم الامتياز بين المشتق والمشتق منه فالتعريف الصحيح رد كلمة الى كلمة توافقها في الحروف الاصول واصل المعنى وينبغي ان يراد باصل المعنى ان ما لا بد منه التوافق فيه لا يبنى التوافق في خصوص المعنى اذا المضرب مصدر مشتق من الضرب مع توافقهما في خصوص المعنى ولا يخفى ان بين قال وقال مصدر اجناس فيلزم كون التجانسين ملحقين بهما ويمكن دفعه بان يقال وقال توافقني توافقاني انواع الحروف واعدادها وهي ثنائيا وترتيبها في هذه الحثية هما تجانسان وتوافقا في الاشتقاق في هذه الحثية من المحقات بئى انه يلزم ان لا يكون بين الصيغة والكتابة حسن جناس الاشتقاق مع انه لا يسقط عن درجة الضرب والمضرب (نحو قائم وجهك للدين القيم) فانهما مشتقان من القيام وهو الانصب والقيم المستقيم المعتدل لا افراط فيه ولا تفريط او القيم لمصالح العباد او على الادب الشايعة بالشهادة بصحتها (والثاني ان يجمعها) اى اللفظين (المشابهة وهى) اى المشابهة في هذا المقام في الاصطلاح (ما يشبه الاشتقاق) اى توافق يشبهه فان قلت لا فائدة لقوله (وليس بالاشتقاق) لان مشابهة الشيء لا يكون اياه قلت له رد لمن حل قولهم المشابهة على الاشتقاق فضمير ليس للمشابهة لا لما يشبه حتى يكون لغوا وتذكيره لتذكير الخبر فاعرفه فانه من الملهفات والمراد بشبه الاشتقاق ما يتوهم في بادى النظر اشتقاقا ولم يكن (نحو قال انى لعلمكم من قالين) اى قال لوط لقومه فان قال وقالين مما يتوهم في بادى النظر انهما من القول ويصحل بادى تأمل ويظهر ان قالين من القلائل بمعنى الترتيب فان قلت قالين وقال كجوى وجوانح فيكون بينهما تجنيس مزيل قلت فليكن من هذه الحثية ومن حيث شبه الاشتقاق لاحسان بالتجانسين وقد عرفت نظيره (ومنه) اى من الضرب اللفظي من الوجوه المحسنة (رد العجز) هو في المشهور هنا كعصا وهو في اللغة على خمس لغات كنلس وقفل وعلم وكنف (على الصدر) اى اعلى مقدم الشيء فرد العجز على الصدر انما يتحقق فيما وقع احدا اللفظين في صدر البيت او المصراع واما اذا وقع في حشو المصراع الاول واخره او حشو الثاني فلانه لم يرد العجز على اعلى مقدم الشيء المصراع ولا البيت فما في الشرح ان المص لم يلتفت الى ما في حشو المصراع الثاني كما التفت اليه المفتاح لانه لا يصدره حشو المصراع الثاني فيه ضعف لانه لا يصدره لما في حشو المصراع الاول واخره ايضا فالوجه ان حسن رد العجز على الصدر انه اعاد في صورة الافادة او افادة في صورة الاعادة لانه في التكرار اعادة في صورة الافادة اذ الشايح

في التكرار التوالى فاذا فصل بين التكرارين او هم الافادة وفي غير التكرارين تشابه اللفظ يوم الاعادة فالافادة في معرض الاعادة كافي حشو المصراع الثاني من التكرارين بلا فصل من العجز لا حسن له واما اذا وقع فصل فهو كالباقي ولا خفاء في حسن غير التكرارين نعم بئى الكلام في انه هل هناك في غير التكرارين تحسين سوى تحسين الجنس فتأمل وظاهر كلام المفتاح اختصاص رد العجز على الصدر بالشعر فردد المص بقوله (وهو في التثنية) ولا شتماله على الرد صاراهم فقدم (ان يجمع احدا اللفظين المكررين) اراد به ما يجمع معناه في اتحاد اللفظ لان فيهما كمال التكرار فلا يبعد ان يتصرف اللفظ اليه وكل منهما مكرر بالنسبة الى الآخر فيصح وصفهما بالتكرار المبني للفاعل او المبني للمفعول والمشهور هنا صيغة اسم المفعول (او التجانسين) اى جناس كان (او المحققين بهما) اى الخاق كان (في اول الفقرة) بالقبح او الكسر وقد عرفت في بحث الارصاد فلذا لم نترصد لبيانها واللفظ (الآخر في اخرها) اى الفقرة فيكون اربعة اقسام اشار اليها بالامثلة الاربعة بخلاف رد العجز على الصدر في الشعر فانه ستة عشر قسم لانه يجوز ان يقع فيه احدا اللفظين في صدر المصراع الاول او حشوه او اخره او صدر المصراع الثاني وليس هنا الفقرة فليس الاصدر وعجز نعم بتصوره ثمانية اقسام على اعتبار السكاكى من جواز وقوع احدا اللفظين في حشو المصراع الثاني فانه يجوز رفعه في حشو الفقرة وفيه بحث لانه يجوز ان يعتبر الاقسام الشعرية كلها في التثنية في فقرتين بان يكون احدا اللفظين في صدر الفقرة الاولى او حشوها او اخرها او صدر الفقرة الثانية والاخر في اخر الفقرة الثانية فانه في التجنيس كما يقع في بيت فنقول بخشى الناس ورضاهم والله احق ان يرضاه ويشاهد كمال قدرته وعلمه ونحنه ثم تخصص هذه الصنعة بالمسجع والموزون لا وجه له بل ينبغي ان نحسن كل كلام الا ان يقال الحسن الزائد على الجناس انما يتصور فيما يقتضى ايراد التجانسين مثلا مزيد قدرة وتصرف وذلك في الشعر الذي يكون المنطق فيه في مضيق وكذا المسجع لا في كل كلام بئى انه ينبغي ان يكون محسنا في كلام التزم فيه الموازنة لانه كالسجع يجعل باعة البيان قاصرة فلنسال اللفظين المكررين قوله (نحو) قوله تعالى (ونخشى الناس والله احق ان نخشاه) ولا يمنع ضمير المفعول ككون بخشى في الاخر لانه بمنزلة الجزء من اللفظ (و) للتجانسين قوله (نحو سائل الائم يرجع ودمعه سائل) الاول من السؤال والثاني من السبيلان وضمير دمه الى السائل في المشهور ويحتمل الرجوع الى الائم وهو بالغ في ذم الائم حيث لا يطيق السؤال وللقسم الاول من المحققين بالتجانسين قوله (نحو) قوله تعالى (استغفروا ربكم انه كان غفارا) وللقسم الثاني قوله (نحو) قوله تعالى (قال انى لعلمكم من قالين وفي الظلم) عطف على قوله في التثنية (ان يكون احدهما) الخ عطف على ان يكون الخ والاخرى ان يعيد الاستدلال به بعد حرف العطف ولا ينبغي وجهه على من يعرف نحوه فلا يمكن من التثنية والمراد باحدهما احدا اللفظين بالتفصيل المذكور (في اخر البيت و) اللفظ الاخر (في صدر المصراع الاول او حشوه او اخره او صدر المصراع الثاني) فانه اربعة مواضع فضررها في الاقسام الاربعة بصير ستة عشر الا ان المصنف لم يورد من شبهة الاشتقاق الامثالا واحدا اما المصنف الظفر او الاكتفاء بامثلة الاشتقاق كذا ذكره الشارح المحقق وفيه بعد اما عدم الظفر فلانه جعل من الامثلة قول الحريرى فيشفوف بايات المثاني ومتصل به قوله ومضطلع بتلخيص المعاني ومطلع الى تلخيص عاني فيبعد غاية البعد ان يقال لم يظفر بهذا المثال لشبه الاشتقاق واما الاكتفاء

فلان الاكتفاء بامثلة قسم عن امثلة قسم آخر بعيد فالوجه ان يعل جمل المحققين بهما قسمهما
فاكتفى بامثلة قسم الا انه زاد مثالا واحدا في قسم وتلاهما في الايضاح ووضح في
انه جعل المحققين بالتجانبين قسمهما واحدا وانه لا يزيد الا بمثل اثني عشر قسم غايته انه يكرر
مثل بعض الاقسام ثم ذكر لكل قسم من الاقسام المذكورة في التعريف اربعة امثلة على طبق
اقسام هذا القسم في ذكر الامثلة نشر على ترتيب الالف الا انه زاد للقسم الاخر مثالا للمكرر
الاربعة الاول وللمتجانسين الاربعة بعدهما وللمحققين الخمسة الباقية (كقوله سرير الى ابن
العم بطم) اى يضرب بالكف المفتوحة (وجهه وليس الى داع الندى) اى العطا (سرير
وقوله) اى قول صمة على وزن همة بن عبدالله القشيري (تمتع) خطب ابا صاحبه يدل
عليه البيت السابق (من شميم) هو مصدرك كالشم (عرار) هي وردة ناعمة صفراء طيبة
الاربعة (نجد) ما خالف الفور من بلاد العرب ويسمى الفور نامة (يبع بعد العشية
من عرار) من زينة في اسم ما اللفظ خيرا والمعنى تاهف (وقوله) اى اى تمام (من كان بالبيض)
جمع بيضاء (الكواعب) جمع كاعبة وهي الجارية حين يبدو ثدياها للنهود والارتفاع
(مفرما) كتحذف من الغرام جاء بمعنى اسير الحب والمواغ بالشئ وكلاهما من احسن (فزلت
بالبيض) جمع ايض كناية عن السيوف المصقولة المحددة (القواضب) اى القواطع
(مفرما) يعنى كان لذة الناس بمخالطة المحاييب الحسن لذنى بمخالطة السيوف القواطع
واوحى على اى اولعت بالبيض القواطع فى ابدى الشجعان الغراض تدلى كمن اواع
بالبيض الكواعب فاستقبلها لا محالة كاستقبال اناس البيض الكواعب كان اباغ فى وصف
شجاعته (وقوله) وان لم يكن الامرج ساعة قايلا فاقى نافع لى قليلها) فاعل ان لم يكن
ضمير راجع الى التعريج الذى ضمن قوله المافى البيت السابق اياه بقرينة تعديته على وهو
يتعدى بالساء بقل المية اى نزل والبيت السابق المافى على الدار التى اووجدتها بها اهلها
ما كان وحشا مقيلا اى محل القبلولة فيها وهي النوم فى القالة اعنى نصف النهار يعنى
ما كان خالبا مقيلا وهذا كناية عن تنعم اهلها وشرفهم لان اهل الثروة من العرب
يستريحون بالقبلولة بخلاف اهل المهنة فانهم فى القالة مبتلون بالسعى والشغل وتقدير الما
على الدار الما مرجح على الدار والثنية تعدد المأمور والضمير للتعريج وحينئذ يتركون
معرج ساعة خبر اكمال الظهور بخلاف ما اذا كان الضير للمام كما شرحه الشارح
فانه مع الابهام والمرج على وزن اسم المفعول هنا بمعنى التعريج وهو الاقامة او حبس
المطية على المنزل وقيل لا صفة مؤكدة للتعريج لا فهام القلة من الاضافة
الى الساعة قبل ذكر قايلا لا محالة ولا مجال لتفديد التعريج بالصفة قبل تفديده
بالاضافة حتى يكون كل من الوصف والاضافة تفديدا كما ذكره الشارح وقوله نافع
خبر ان وقليلها فاعله ولا يجوز كونه مبتدا خبره نافع كما جوزه الشارح
لانه لا ينس مع التأخير بالفاعل فيجب التقديم كفى زيد قام ولا ينفك جواز الامر بى فى ما قائم
زيد لان يجوز كون زيد مبتدا مع التأخير والالتباس لانه تعارض الالتباس كون قائم
مبتدا اصطواريا فلا يكون فى سعة من الابتداء يجوز فيه كون زيد مبتدا فلا يتم قياس ما نحن
فيه عليه وضمير قليلها الى الساعة بتقدير مضاف اى قليل تعريج ساعة كما ذكره الشارح
والاقرب ان يكون للتعريج بتأويل الاقامة هذا وفى المثال بحث اذ لابد من بيان فرق بينه
وبين لو اختصرتم حتى يصح جعل اخصرتم فى حشو المصراع وجعل قليل فى قليلها
فى الاخر دون الحشو (وقوله دعائى) ثنية دع بمعنى اركائى (من ملام كما) الملام مصدر

كاللامة (سفاها) بافتح خفة العقل ونقيضه (فداعى الشوق) الفاء للتعليل (قبلكما
دعائى) فعل من الدعاء والجناس بين دعائى ودعائى جناس التركيب لكونهما امر كين
ولو اردت تطبيقه على كون الجناس المركب بين مفرد ومركب لا غير فاجعل الجناس بين
دعا ودعائى وكونه فى اخر البيت ككون قليلها فى اخره وقدم الكلام عليه ويحتمل ان يكون
البيت من قبيل المكررين بان يكون قبلكما خبر داعى الشوق اى داعى الشوق كان قبلكما
ويكون دعائى فى اخر البيت تكرر الاول لكن ما حله عليه المصنف ابلغ فى المفاح والاحسن
فى هذا النوع ان لا يرجع الصدر والعجز الى التكرار (وقوله) اى التعالي (واذا بالابل) جمع
بلبل وهو الطائر المعروف (افصحت) اى تكلمت بالفصاحة فالباء فى قوله (بلغاتها) صلة
افصحت بمعنى تكلمت كما انه فى تكلم بالشئ اصله تكلم او هو من افصح الصبح اى ظهر والباء
للتعدي اى اظهرت لغاتها وجعلها متكلمة بلغات متعددة لا خلافا لغاتها (فانف بالابل)
جعله الشارح المحقق جمع بالابل بمعنى الحزن لكن القاموس جعله كالبلبل والبلبل بمعنى
شدة الهم والوسواس وبالجملة المراد نى بلابل حدثت من افصاح البلابل لان الصوت
اللطيف بحركته احزان الهوى (باحسانه) اى الشراب (بلابل) جمع بلبل وهو من الكوز فثاته
التى يصب منها الماء او جمع بلبل وهو الكوز الذى فيه بلبل الى جنب رأسه والمقصود نى
توله الحزن بشرب الخمر كثيرا والمقصود بالتمثيل هو ان بلابل الثالث بالنسبة الى الاول
واما بالنسبة الى الثانى فليس مما قصد به التمثيل وان كان من هذا الباب عند السكاكى
لانه ليس منه عند المصنف على انه لم يذكر المثل به هناك لكن فيه رد لما ذكره الشارح المحقق
فى شرح المفاح من ان المثل ينظر بامثلة ما يكون الكلمة الاخرى فى حشو المصراع الثانى
فى شئ من الصور (وقوله) اى الحريرى يصف اهل البصرة بان منهم الصالحين المشغوفين
بتلاوة القرآن والناسم فيها ومنهم اهل النشاط الفنونى بالان النشاط هذا هو الظاهر
ويحتمل ان يكون تفصيلا لاهل الحق من سكانه بان منهم الزهاد المشغولين بالقرآن ومنهم
اهل الوجد الفنونى بالاصوات الطيبة كما هو شأن اهل الوجد فالفاء فى قوله (فشفوف)
للتفصيل (بيات الثانى) هو القرآن او ما ثنى منه مرة بعد مرة او من الحمد الى براءة او كل سورة
دون الطوال وفوق المفصل او سورة الحج والقصص والنمل والعنكبوت والانفال ومريم
والروم وبس والفرقان والحجر والاعد وسبأ والملائكة وارايم وص ومحمد ولقيهن والغرف
والزخرف والمؤمن والسجدة والاحقاف والجاثية والدخان والاحزاب ومن اوتار العود
الذى بعد الاول واحدها مثنى كذا فى القاموس (ومفتون) اى محروق اسم مفعول من الفت
بمعنى الاحراق او بمعنى المحب من الفت بمعنى الاعجاب بالشئ او مجنون من الفت بمعنى الجنون
(برنات) جمع رنة على وزن جنة بمعنى الصوت (المافى) قد علمت (وقوله) اى القاضي
الارجاني والارجان من بلاد فارس (املتهم) اى كنت راجيا منهم (ثم املتهم) اى تفكرت
فيهم (فلاح) اى اظهر (ان ايس فيهم فلاح) اى فوز ونجاة فقد افاد استعمال ثم انه كان
على الخطأ مدة مديدة لعدم التأمل وباستعمال الفاء انه ظهر بادنى تأمل قسأمل (وقوله)
اى البهترى (ضراب) جمع ضريبة بمعنى الطبيعة وهو المراد هنا وبمعنى المثل وهو المراد
تأبوا كلاهما متفقان من الضرب اما الاول فن الضرب بمعنى الصيغة يقال درهم ضرب
اى مصوغ والطبيعة ما صيغ الشئ عاييه او من الضرب بمعنى الخلط يقال ضرب
الشئ بالشئ خلط به وطبيعة الشئ ما خلط به وتمكن فيه واما الثانى فن الضرب بالفداح
واصله المثل فى ضرب القداح (ابدعتها فى السماح) بالفتح مصدر سمح ككرم (فلسنازى)

على صيغة المعروف معروف فاما بمعنى الابصار وقوله (لك) متعلق بقوله زى وفيها حال من ضربنا مفعول زى قدمت عليه لبقائه واما بمعنى العلم وقوله فيها مفعول الثاني قدم الالهام به والابلاغ ان يكون زى مجهول بمعنى نظن (وقوله اذالم لم يخزن) اي لم يخزن من حد ضرب (عليه اسانه فليس على شيء) الظاهر على نفس مما يخص ذوى العقول الا ان يراد بقوله (سواه) سوى سره (بخزان) صيغة مبالغة من الخزانة ولا يخفى ان المقام يقتضى المبالغة في التقي لانني المبالغة في الخزانة فيجب جعل مبالغة الخزانة للتقي كما فعل في قوله تعالى وما اتاكم الامم للعباد (وقوله) اي ابي العلاء (لواختصر من الاحسان زركم والعذب بهجر الافراط في الخصر) بالمعجمة والمهملة والتحريك البرهدة ويكسر العين البارد وفي البيت حسن التعليل (وقوله فدع الوعيدا وعبدك ضاري) الضير الضمر (اطنين صوت اجحة الذباب بضير وقوله) اي ابي تمام في مريثة محمد بن نهدل حين استشهد (وقد كانت البيض اقواضب في الوغى) بالمعجمة الحرب (بوتر) قواطع فهي الان من بعده البتر جمع ابرته في مقادير الغائبة يعني لم يبق بعده من يستعملها استعماله واستعمال من يستعمله في متابته وقد بقي من المص ثلثة امثلة من شبه الاشتقاق وقد اسلفنا واحدا منها فالاول من الباقيين مثل قول الحريري ولا ح يلحى على جرى العنان اي ملهى فسحقاه من لا يح لاح فالاول ما عني يلوح والثاني اسم فاعل من لحا بمعنى شتمه والثاني مثل قول الآخر امرى لقد كان الثيامكانه اي منزلة من غاية الرفعة فكانه خير كان والابلاغ جعله طرفا اي كان الثيام في مكانه وكان منزل الثيام منزلة يسكن فيه الثيام خدمته ثرا بالفتح اي غنا فاضحي الان ماثوا في الثرى في الممدود وادى من الثروة والمقصود بان (ومنه السجع) في القاموس هو الكلام لم يبق او هو الالة الكلام على روى جمع اسجاع وكذا الاسجوعة بالضم وجمعه الاساجيع وقد يطلق على نفس الكلمة الاخيرة كما هو ظاهر الكلام الذي نقله من السكاكى (فيل هو تواطوا فاصلتين) من التثنية انا كان اوزير على حرف واحد فقوله قيل هنا عدل لقوله وقيل لا يقال في القرآن اسجاع الخ ولقوله وقيل غير مختص بالثروة وكلام الشارح المحقق في هذا المقام يدل على ان الفاصلة تخص انثرفح لا يحتاج الى قوله من التثنية لكن ذكر الفاصلة في تعريف الموازنة مع شمولها للتثنية والنظم بوجوب التقييد (وهو معنى قول السكاكى وهو في التثنية كالفقيه في الشعر يعني كون السجع مختصة بالثروة معنى قول السكاكى هذا وبهذا يدفع ان كلام السكاكى يدل على كون السجع نفس الكلمة الاخيرة من الفقرة دون تواطؤ الفاصلتين كما ذكره الشارح ولا يحتاج الى ما ذكره من التكلف من انه اراد انه معنى قول السكاكى ومضمونه لا صريحة فانه اذا علم ان السجع لا بالمعنى المصدرى بمنزلة القافية علم ان السجع بالمعنى المصدرى كالنقبة والقافية على ما في القاموس آخر كلمة في البيت اواخر حرف فيه الى اول ساكن يليه مع الحركة التي قبل الساكن او الحرف التي بيني عليها القصيدة هذا كلامه وجعل الشارح من المذاهب اخر حرف الى اول ساكن يليه مع تحريك قبله جعل السكاكى التزصيع من جهات الحسن كالسجع والمص جعله من اقسامه حيث قال (وهو مطرف) على صيغة المفعول من انتفيل وهو الحديث من المال سمي به لان الوزن في الفاصلة الثانية حدثت وليس الوزن الذي كان في الفاصلة الاولى (ان اختلفا) اي الفاصلتان (في الوزن) العروضي لا التصريفي الا ترى ان الكوثر وقوله وانحر مختلفتان في الوزن التصريفي مع انها جعلتا بالمتماثل مختلفا في الوزن (مالكم لا ترجون لله وقارا وقد خلفكم اطوارا) فالوقار والاطوار مختلفتان والوقار بالفتح بمعنى التوقير كالقار بمعنى التكليم

اي من باب ضرب حاشية

اي ما لكم لا تألمون توقير الله من عبده فلا تبهذوه له هذا الرجاء اول انتقادون من عبده والاطوار جمع طور كثر بمعنى المرة اي وقد خلفكم مرات اذ جعلكم اولا عنا صر ثم مركبات لتغذي الانسان ثم اخلاطاً ثم نطقاً ثم علقاً ثم عظماً اما ولحوما ثم انشأكم خلقاً آخر (والا) اي وان لم يختلف الفاصلتان في الوزن (فان كان ما في احد الفقرتين) من الفاظ سوى الفاصلة فان اشتراط المماثلة فيها مذكور قبل فلا معنى لدرجة في هذا الاشتراط فاحفظه فانه سينفعك (او كان اكثره مثل ما يقابله) اي يقابل ما في احدي الفقرتين او اكثره ولا يصح رجوع الضمير الى ما في احدي الفقرتين كما في الشرح فاعرفه (من الفقرة الاخرى في الوزن والتقفية) محاذ عن التوافق في الحرف الاخر (فتزصيع) نقلا من التحلية او النشاط والمناسبة ظاهرة (نحو يطبع) اي يعمل يقال طبع السيف والدرهم والجرة من الطين عملها (الاسجاع) المراد به الكلمات المقفيات (بجواهر) جمع جوهر وهو كل حجر يستخرج منه شيء ينتفع به وضافته (الى لفظه) اضافة المشبهة الى المشبه وافراد اللفظ في موضع ارادة المتعدد كونه في الاصل مصدرا (ويقرع) يندق (الاسماع) جمع سمع وهو ان كان مصدرا يصح افراده مع ارادة المتعدد قال الله تعالى ختم الله على قلوبهم وعلى سمعهم وعلى ابصارهم الا انه اوجب الاسجاع جمعه (بزواج وعظه) افرد لكونه مصدرا ونعم المثال في التزصيع يجمع ما في الفقرة الاولى مما يقابل في الثانية بوافق مقابلة في الوزن والتقفية واما فهو مما لا يقابله شيء من الثانية ولو بدل الاسماع بالسمع او بالزواج بالزاجر لكان مثالا لموافقة الاكثر فسهولة تحصيل المثال الاكثر لم يذكره مثالا (والافتواز) اي ان لا يمكن جميع ما في احدي الفقرتين مثل ما يقابله من الاخرى او اكثره مثل ما يقابله من الاخرى وذلك اقسام احدها ان لا يكون لما في احدي الفقرتين مقابل لما في الاخرى لعدم كون ذكر الكلمات فيهما على نمط واحد كموصوف وصفة في قوله تعالى فيها سرر من فوعة وفعل وفاعل ومعطوف في حصل التناطق والصامت على ما يشاهد من الامثلة من انا اعطينا لك الكوثر فصل ربك وانحر وثانيها ان يكون لكن يكون جميعه او اكثره مخالفا لما يقابله من الاخرى في الوزن والتقفية جميعا وجعل الشارح المحقق قوله (فيها سرر من فوعة واكواب موضوعة) مثاله وبقية عليه ان هناك ليس الاكثروا لجميع مخالفا بل المخالف والموافق متساويان اذ كلمة فيها كلمة فهو في مثال التزصيع وقد انكشف لك الجواب عنه بما وعدنا لك نفعه فاعرف موضع النفع فهو مثال لمخالف فيه جميع ما في احدي الفقرتين ما يقابله من الاخرى نعم هنالك قسم اخر لم يترضوه وهو ان يكون المخالف والموافق متساويين وثالثها بل رابعها المختلفان في الوزن فقط نحو والمرسلات عرفا فالعاصفات عصفافا وخامسها المختلفان في التقفية فقط نحو حصل التناطق اي المال الظاهر والصامت اي المال الخفي وهلك الحاسد والشامت قال ابن الاثير من شرائط حسن الاستعارة ان يكون كل واحدة من الفقرتين دالة على معنى والالكان تطو بلا كقول الصابي المجد لله الذي لا تدركه الاعين بلحاظها* ولا تحده الاسن بالفاظها* ولا تخلقه العصور بمرورها* ولا تهزمه الدهور بكرورها* والصلوة على من لا يرى للكفر اثر الاطمس ومحاه* ولا رسما الا ازاله وعفا* اذ لا فرق بين عدم اخلاقه وور العصور وعدم اهرام كرو الدهور ولا بين محو الاثر وعفو الرسم هذا في الملازمة المستفادة من قوله والالكان تطو بلا بحيث يجوز ان يكون داع الى التكرار فيكون اطنابا وكأنه اذ لم يلتفت اليه المصنف (فيل احسن السجع ما تساوت قراينه) في كون السجع المطرف والمتوازي

المتساوي القرائن احسن من الترتيب الغير المتساوي القرائن نظروا كأنه اريد ان احسن السجع باعتبار تساوي القرائن وتفاوتها ما تساوت قرائنه (نحو في صدر مخضود) اي لا شوك له او مثني اغصانه من كثرة حمله (وطلم) هو شجر موز (منضود) تضد حمله من اسفله الى اعلاه (وظلم ممدود) منبسط لا يتقلص ولا يتفاوت وبعبارة نظري لان من موجبات حسن السجع قصر قرائنه حتى قال ابن الاثير واحسن السجع ما كان قصيرا وهو ما يكون من لفظين الى عشرة وما زاد فطويل وغايته من خمسة عشر لفظا ومن الطويل ما يقرب من القصير بان يكون تأليفه من احدى عشرة الى اثني عشر واحسن القصر ما كان على لفظين فلا يصح ترجيح المتساوي القرائن على متفاوتها مطلقا لجواز ان يكون المتساوي من السجع الطويل والمتفاوت من القصير والتحقيق ان كلاما من الترتيب والقصر والتساوي من موجبات الحسن فكل ما اجتمع فيه جهات الحسن او كثرت فيه فهو احسن وكل ما انفرد فيه جهة حسن فهو احسن من اخر من وجه (ثم ما طالت قريته الثانية) به بكلمة ثم على كثرة رجحان التساوي على التفاوت والمراد بالطول اللغوي بالنسبة الى الفقرة الاخرى كما لا يخفى والمراد طول لا يخرج عن الاعتدال صرح به ابن الاثير (نحو والجم اذا هوى) اي سقط (ما ضل صاحبكم) اي الرسول (وما غوى او قريته الثالثة) بشرط ان لا يزيد على الثانية والاولى معا كثيرا فان الاولين يحسبان في عدة واحدة صرح به ابن الاثير قال المصنف وقد اجتمعا اي طول الثانية والثالثة في قوله تعالى والعصران الانسان لاني خسر الا الذين امنوا وعملوا الصالحات وتواصوا بالحق وتواصوا بالصبر هذا فتأمل (نحو خذوه فقلوه ثم الجحيم صلوه) اي ادخلوه (ولا يحسن ان يولي) من الابلاء (قريته اخرى) مفعول ثان الابلاء والاول قريته بانت عن الفاعل (اقصر منها كثيرا) وفيه رد على ابن الاثير من وجهين حيث جعل قصر الثانية مطلقا عينا فاحشا بتقييد القصر بالكثرة وتعبير العيب الفاحش لانني الحسن (والاسجاع مبنية على سكون الهمزة) اي بناء السجع على سكون الهمزة اي الحرف الاخر من الفاصلة اذا الغرض من السجع وهو الازدواج لا يحصل الابلاء على السكون وذلك السكون اعم من ان يكون في الفاصلة من اصل وضعها كما في دعا ثنية امر ودعا فعلا ما ضيا او يحصل بالوقف ولذا قال مبنية على السكون ولا يقل مبنية على الوقف ومما لا ينبغي ان يذهب عليك انه لو لم يوقف على الفاصلتين المختلفتين الاعراب لا يخرج الكلام به عن السجع لصدق تعريف السجع عليه وهو تواطؤ الفاصلتين على حرف وانما يفوت الغرض منه فوقع في عبارة الشارح من انه لو اعتبر الحركة لفات السجع مسبوحة وواضحة ما في عبارة الايضاح انه يفوت غرض السجع (كقولهم ما بعد ما فات وما اقرب ما هوات) لان ما فات وان كان من قريب فلا يمكن ان يدرك وما هوات يدرك وان بعد واذنا قال خير الثقلين انا والساعة كهاتين وأشار الى اصبعيه المباركين السبابة والوسطى هذا وقد خالف فات وآت في الحركة لكن يحصل غرض السجع بالوقف لا يقال يمنع عن السكون التقاء الساكنين على غير حده لانا نقول هو معتق في الوقف كما عرف في موضعه (ولا يقال في القرآن اسجاع) اي لا يحكم هذا الحكم ولا يستعمل في شأن القرآن الاسجاع (بل) يقال (فواصل) فيه بحث لا يفيد الفواصل فائدة الاسجاع لانها اعم من الاسجاع والاعم لا يفيد معنى الاخص الان يتكلم ويقال اراد انه يقال فواصل متوافقة في الهمزة قال الشارح المحقق وهذا شعر بان السجع هو الكلمة الاخيرة من الفقرة اذ لا يقال الفواصل الالهية يدان قوله فواصل يدل على ان المراد بالاسجاع في قوله ولا يقال في القرآن اسجاع هو الكلمة الاخيرة اذ لا يقال

الفواصل الالهية يعني لا يطلق الفاصلة على المعنى المصدري حتى يحتمل الاسجاع المذكور في مقابلتها معناه المصدري قبل وجه نفع اطلاق السجع على القرآن انه في الاصل هدير الحمام وقبل عدم الاذن الشرعي ورد الشارح الثاني بان اطلاق الاسم على القرآن واجزئه ليس توقيفا تماما لتوقيف اسماء الله تعالى ويمكن تصحيحه بانه اراد هذا القابل ان اطلاق اسم موهوم لما لا يليق به تعالى لا يصح الا باذن الشرع كاطلاق يد الله وامثاله (وقيل) السجع (غير مختص بالنزول) يجري في النظم ايضا (ومثاله من النظم) قول ابي تمام (تجلى به رشدي واثر به يدي) ثرى كرضي معناه كثر ماله كثرى (وقاص به يدي) بالكسر الماء القليل في الاصل واريد به هنا المال القليل كذا ذكره الشارح في المختصر وفي القاموس التمدد بالفتح ويحرك وككتاب الماء القليل لامادة له وفي الديوان ايضا جعله بالفتح ومثله في الصحاح (واورى به زندي) وري الزند كوعى وولى وربا وربية خرجت ناره واورى به ووربه واستوربه فعنى اورى به زندي انه خرجت ناره بجي افعل بمعنى فعل وقال الشارح الهمزة للصيرورة اي صار ذا وري وهو ايضا قول بالقياس اذ لم يثبت كتب اللغة اورى بمعنى الصيرورة ولك ان يجعله بمعنى الاخراج اي به اخرج زندي ناره من نفسه ومنهم من صحفه وجعله متكلم مضارع الافعال والرواية وظاهر الدراية خلافه وضماير به للتصريح المدوح المذكور في البيت السابق وهو قوله ساجد نصر اما حيث اي مادمت حيا وانني لاعلم ان قد جعل نصر من الحمد (ومن السجع على هذا القول) يعني القول بعدم الاختصاص (ما يسمى التشطير) تعريف السجع على ما سبق بصدق على التشطير لان التشطير توافقي للتواصلين من الترتيل على حرف واحد اذ كل بعض من المصراع نثر فلا اختصاص للتشطير بمن جعل السجع في الشعر ايضا ولولم يجز السجع في الشعر اصلا عند صاحب هذا الشعر بل كان تعريفا مختلا (وهو جعل كل من شطري البيت سجعه) اي كلاما مقفى على ما عرفته من معاني لفظ السجع فلا حاجة الى تقدير الكلام بمسجوعا سجعه او جعل السجعة من اطلاق اسم الجزء على الكل على ما في الشرح على ان السجع المتعدي الذي يشتق منه المسجوع لم يعرف (مخالفة لاختها) اي مثلها واطلاق الاخت على المثل شائع في اللغة قال الله تعالى كلما دخلت امة لغت اختها (كقوله) اي ابي تمام بمدح المعتصم بالله حين فتح عمورية بفتح الاول وتشديد الثاني مضموما وتشديد الياء من بلاد الروم (تدبير معتصم بالله) يجوز ان يراد به المدوح فيكون استعمال العلم وحيد يحمل منتقم بالله على البدل موصوفا بما بعده وان يراد كل معتصم بالله باستعمال النكرة في العموم على قسمة فيكون موصوفا بما بعده من الاوصاف (منتقم لله مرتعب في الله مرتعب) اي منتظر ثوابه فقوله تدبير مبتدأ خبره في البيت الثالث لم يرم قوما ولم ينهد الى بلد الا تقدمه جيش من الرعب ومن السجع على هذا القول ايضا ما يسمى التصريع وهو جعل البيت بتمامه سجعه فيكون كل مصراع قريته وفسر يجعل العروض وهو اخر المصراع الاول مقفاة تقفية الضرب وهو اخر المصراع الثاني وكأنه لم يتعرض له المصنف هنا وخص التعرض بالتشطير لان ظاهر تعريف السجع لا يوجب اختصاصه بالقول بجزء السجع في النظم فاحتاج الى التنبيه على الاختصاص وعلى عدم الوثوق بظاهر التعريف بخلاف التصريع فانه ظاهر الاختصاص وذكر الشارح ٨ المحقق للتصريع تقسيما وتفصيلا حسبته في هذا الباب تطويلا وتركه توجيها وتحصيلا (ومنه الموازنة وهو تساوي الفاصلتين) اي الكلمتين الاخيرتين من الفقرتين او المصراعين (في الوزن دون التقية) حتى لو تساويا

٧ اشار الى انه بيته في الايضاح

سج

٨ مما وقع للشارح انه نقل عن ابن الاثير جعل التصريع سبعة اقسام سابعها التصريع المصدر اذ هو ان يكون قافية العروض مخالفة لقافية الضرب فاعترض = لانه اخرج عن اقسام التصريع وهو لا يتجه لان التصريع المنقسم الى سبعة بمعنى جعل البيت ذامصراعين لاما هو قسم السجع سج

في التفتية ايضا خرجنا عن الموازنة الى السجع فبينهما تباين ولا يلتفت الى جعل دون
التفتية بمعنى نفي اشتراط التساوي في التفتية ايضا لانه خلاف الظاهر ولا يلتفت اليه
سيما في مقام التعريف مالم يدع اليه داع قال ابن الاثير في المنيل السائر انها تساوي
الفاصلتين في الوزن لاني الحرف ايضا كما في السجع فكل سجع موازن وليس كل
موازن سجعاً فعلى هذا يكون الموازنة اعم هذا على ما نقله الشارح المحقق كلامه
في الشرح لكن ذكر في بعض نسخ المختصراته بشرط في السجع التساوي في الوزن دون
الحرف الاخير فتحوشه شديد وقريب من السجع وهو اخص من الموازنة وهذا مخالف
لما في الشرح ودعوى الاخضية غير ظاهرة وفي بعضه فتحوشه شديد وقريب من الموازنة
دون السجع فهو اخص من الموازنة من وجه وهو ايضا ظاهر الفساد لانه اذا لم يشترط
في السجع التساوي في الحرف الاخير يكون شديد وقريب منه ولم يكن لكونه اخص
من الموازنة من وجه وجه (نحو) قوله تعالى (ومبارك) جسع ثمرة بضم الراء وقح النون
وتعني بمعنى المسند (مصروفة) مبسوطة (فان كان ما في احدي الفقرتين) من الالفاظ
(او اكثر مثل ما يقابله من الاخرى في الوزن) قد عرفت شرح مثله فتفطن (خص هذا
النوع باسم المماثلة) وليس تقسيمه اسم واختلاف فيها فقبل مختصة بالنظم وقبل بالنثر
فصرح بذكر المثالين على انه ليس على الاختصاص بشيء منهما كما نقضه تعريف
المماثلة فقال (نحو) قوله تعالى (وايتناهما الكتاب المسنين) اي الظاهر او المظهر
وكلاهما حسن (وهديناهما الصراط المستقيم وقوله) ابي تمام (مها) بقر (الوحش الان
هاتا) اي هذه النساء (وانس) بخلاف بقر الوحش فيكون مر جمة عليها (فتا الخط الا
ان تلك) الفتا (ذوايل) ويقال فتا ذابل اي رفيق لاصق القشر النساء نواضر لا ذبول فيها
فان هن من الفتا هذا شرحه الشارح المحقق ويمكن ان يكون الاشارة بهما الى مها
الوحش على طبق تلك وتكون وصفا للنساء بكمال توحشهن وحيا ثهن وتحمسرا
على انه لا يمكن الوصول اليهن وحينئذ يمكن لك ان تجعل ذبول الفتا كناية
عن كونها بما يحيط به الكف وعد ذبولهن كناية عن كونهن مما لم يمكن اخذهن والاحاطة
بهن في الشرح الظاهر ان الآية والبيت مما يكون اكثر ما في احدي الفقرتين مثل ما يقابله
من الاخرى لاجل اذ لا يتحقق تماثل الوزن في اتيانها وما هاتا وتلك ومثال
الجميع قول البحترى فاجم لم لم يجد فيك مطعما واقدم لم لم يجد عنك مهرا بهذا كلامه
ولا احتمال للمثالين سوى كونهما مثالين للاكثر كما بوجه قوله والظاهر وكون ما في احدي
الفقرتين مثل ما يقابله لا يتناول بظاهرة تكرار لما لم يجد فالظاهر ان البيت ايضا مثال
الاكثر فتدبر (ومنه القلب) وهوان يكون الكلام بحيث اذا قلبته ابتدأت من حرفه الاخير
الى الحرف الاول كان الحاصل بعينه هذا الكلام فان كان المقلوب والاصل مذكورين كان
ههناك جناس قلب والا فالقلب فقط فالقصود من ذكر القلب ما بقي من جناس القلب
فقوله انا الاله هلا لا انا من جناس القلب وكذا كل ما هو نحوه مما يكون كل مصراع
من البيت قلب المصراع الاخر فلذا لم يلتفت اليه المصنف في هذا المقام ولم يمثله به ومثل
مما يكون مجموع البيت قلبا لمجموعه ولم يمثله ايضا بما يكون مجموع بيت قلبا لمجموع بيت
اخر فانه ايضا من الجناس وقد يكون مجموع المصراع قلبا لنفسه مثل شكر بتر زوى
وزارت بر كش شوهره بلبل بلب هر مهوش (كقوله) اي القاضي الارجاني (مودته
تدوم لكل هول* وهل كل مودته تدوم) وقوله (وفي التثنية كل في ذلك وربك فكبر) مثال

لاني التثنية قول عماد الدين الكاتب للقاضي الفاضل سرفلا كسبك الفرس
وجوابه دام علاه العماد (والحرف المشدد في هذا الباب في حكم المخفف) وبالعكس ايضا
ولذا تحقق القلب في كل في ذلك لان المعبر هو الحرف المكتوب والحرف المقصور في حكم
الممدود كذلك ولهذا تحقق القلب في ارض خضراء اذ لا اعتداد برقم الهمزة بل هو في حكم
النقط ولا اعتداد بالنقط حتى انه ذكر الشارح المحقق في المختصر ان في شكس قلبا وجعله
فارقا بين جناس القلب والقلب وقال ومن موجبات الفرق ان جناس القلب يوجب ذكر
اللفظين جميعا بخلاف القلب كما ذكرناه (ومنه التثنية) ويسمى التثنية وهذا القافيتين
ايضا (وهو بناء البيت على قافيتين) لا يخفى ان معنى بناء البيت على قافيتين ان يكون
البيت بحيث يتم عندي قافية وقفت فلذا اكنى بقوله يصح المعنى عند الوقوف على كل
منهما اي القافيتين ولم يقل يصح المعنى والوزن وقال الشارح لفظ القافيتين اغني عنه
اذ القافية لفظ في آخر البيت فلم يصح الوزن لم يكن قافية (كقوله) اي الحريري (يا خاطب)
من خطب المرأة خطبا (الدنيا الدينية) اي الحسبة (انها شرك) هو الجبالة للصيد
(الردى) الهلاك (وقراره) مقر (الاكدار) جمع كدر كقرس بمعنى الكدورة او كدر ككشف
بمعنى الصفة فلهذا البيت قافيتان احدهما كاردى والثانية دار وعلى ايهما وقفت
يصح معنى البيت وبناء البيت على قافيتين اقل ما يجب في التثنية ولا يقتصر عليه كما يشعر به
التسمية بهذا القافيتين ونظيره الكلام ما يضمن كلمتين في وجه واذا تنازع الفعلان ومثله غير
عزيز في كلامهم على انه قال الشارح في المختصر ان البناء على اكثر قليل متكلف (ومنه
لزوم ما يلزم) ويقال له الالتزام والنظم والتشديد والاعينات ايضا لما ان المتكلم
شدد على نفسه واوقعه في العنت اي المشقة (وهوان يحيى قبل حرف الروي) فسر بانه
حرف تبنى عليه القصيدة وينسب اليه فيقال قصيدة لامية او نونية هذا ولا يخص
القصيدة بل حقيقة في كل شعروا لاولي بيني عليه الشعر يقال ماء روي اي كثير مر والشعر
يرتوي عنده عن التأليف والتركيب او المتكلم به يرتوي عنده عن التكلم وهذا اولى من قول
الشارح لان البيت يرتوي عنده لانه لا يظهر ما يرتوي عنه البيت عنده الا ان يتكلف
يقال يرتوي عن الامتداد وهذا هو الوجه في التسمية واما جملة من رؤيت البعير بمعنى شددت عليه
الرداء بكسر الراء وهو الجبل الذي يجمع الاحمال او من رؤيت الجبل اي قتله لان القتل يجمع
بين قوى الجبل اي طاقاته كان الروي يجمع بين الايات كما قال الشارح المحقق تكلف لانه لم يثبت
الروي منه بهذين المعنيين فيحتاج ان يقال هذا اسم مصنوع في الفن لهذا العمل والقول بصنعه
مع وجوده في اللغة تكلف لانه كذا ما يمكن ان يقال انه من روي الحديث لانه روي
كل بيت عنده حال اخر الايات او من الروية لان الشاعر يفكر اولا ويجمع كلمات فيه روي
الايات ثم يقدم على نظم الايات (او ما في معناه) عطف على حرف الروي اي ما في معنى
حرف الروي من الفاصلة اي من حروف الفاصلة وجعلها الشارح من اطلاق اسم الكل
على الجزء هذا اذا جعل من بيانية كما يتبادر في امثاله ولو جعلت تبعية فلا حاجة الى شيء
من التكليف (ماليس بل لازم في السجع) هو فاعل يحيى ولا يخفى انه لو يحيى مرة في بيتين من
ايات القصيدة ولم يلزم ليس لزوم ما يلزم فاصح ان يلزم بدل قوله يحيى الا ان يقال قصد
بالمضارع الاستمرار العرفي فتأمل والمراد بالسجع الكلام الملقى سواء كان سجعاً او شعراً وقد
مضى بهذا المعنى غير مرة فلا يرده ان ينبغي ان يقول ماليس بل لازم في الشعر او السجع واما
دفع الشارح ذلك بان المراد ان يحيى ماليس بل لازم لوجعل الفاصلتان او القافيتان مجتمعين

ففي ان تحسين الشعر ليس بالالتزام ما لا يلزم فيه لوجعل سبعة بل بالالتزام ما ليس بالالتزام في الشعر
ولذا فسروه بان يلتزم المتكلم في السجع والتقفية ما ليس بالالتزام من مجيء حركة مخصوصة
او حرف بعينه او اكثر على ما نقله في الشرح في آخر هذا البحث فان قلت قد مر
في بحث الارصاد استعمال الروي بمعنى الذي يتنى عليه او آخر الايات او الفقر فلا حاجة
الى قوله او ما في معناه من الفاصلة قلت كان ماضى تجوزا بانه عليه في هذا التعريف واعلم ان لزوم
ما لا يلزم يتحقق في بيت اذا كان قافية المصراع الاول كقافية المصراع الثاني فاقال الشارح
المراد ان يجيء ذلك في بيتين او اكثر او قريبين او اكثر يحمل بحث (خوفا ما البتيم فلا تقهر) واما
السائل فلا تقهر) مثال لما في معنى الروي قدمه لانه احوج الى التوضيح اولان تعامل المثال
المثل به في الجملة او لا يكون قرأنا فالراء بمنزلة الروي حتى قبلها بالهاء المفتوح في الفاصلتين وشيء
من التقية والهاء لا يلزم في السجع ليتحقق السجع بين تظفر وتسخر وبين تبصر وتغفر قال الله
تعالى اقتربت الساعة وانشق القمر وان يروا بة بعرضوا ويقولوا سحر مستر (ونحو قوله
ساشكر عمرا) ممدوحه (ان تراخت مني) وفي ساشكر عمر التراخي المذبة لطيفه وان لا يفي
صورة الكتابه بحمله على شكر العمر والبقاء (ابادي) بدل من عمرا ولو جعل بدل الكل مبالغة
في ابادى عمرا كانه عين الايادى الموصوفة لكان لطيفا (لم تمن) اى لم تقطع اولو لم تخلصه عنه
والمن في اصل اللغة قطع الحبل ففي نفي المن اشعار بانها في الاتصال كالحبال اولم تقطع قبل
(وان هي جلت) يحتمل الوصل بالشكر اى ساشكر وان هي عظيمة وشكر عظيم النعم مشكل
جدا وفيه شيء وهو فرض عدم جلالة ابادى الممدوح والوصل بعدم القطع او عدم الخياط
او عدم الاعطاء لاحد من قبل وفيه ايضا وصمة العرض المذكور ولا في الاحتمال الاخير
لان هي في راجعة الى اباد اعطيت قبل فلما بالغ في ابادى عمرا كانه مثل عنهما فاجاب بقوله (فتي)
اى هو فتى اى شاب انصف بهذه الصفات الكريمة واجتماعها مع الشباب اعرب اوسخى كريم
فان النبي جاء بهذا المعنى ايضا (غير محبوب) ممنون (الغنى) ضد الفقر اى لا يحب ماله
(عن صديقه) اذ لا يحببه الغنى ونكبره عنه فعلى الثانية الاضافة معنوية اى يتفجع صديقه عن
ماله كمال الانتفاع (ولا مظهر) اسم فاعل على ما هو المشهور والانصب بالحجوب جعله
اسم مفعول مضافا الى مرفوعه الذى هو (الشكوى اذ النعل زلت) اى زلت به يقال في
الكناية عن زول الشر وامتحان المرء زلت به القدم وزلت به الفحل اى لا يظهر الشكوى اذا
نزل به البلايل يصبر فالمعنى ان الصديق يتفجع لمنافعه ولا يتضرر بمضاره اصلا حتى لا يحزن
به لانه يخصها ولا يظهرها ذلك ان يجعل اذ النعل زلت عبده عن حال الصديق يعنى زلت
النعل بالصديق وابلى الصديق اى لا يظهر الشكوى عن الابتلاء باصلاح حاله وثقل التعب
في دفع وبالاه والابلاغ تعميمه ولو جعل ولا مظهر الشكوى على صيغة المفعول وزله النعل
للصديق يعنى لا يظهر الصديق شكواه عنده عند ابتلائه لعدم الحاجة لانه
اكمال مراعاة حال صديقه لا يحوج الصديق الى اظهار الشكوى لكان
شديد الارتباط بما عبده وان كان في فهم هذا المعنى عنه نوع خفاء فامل (راى خاتى)
هى بالفتح الحاجة والفقر وفي المثل الخلة تدعو الى السلة اى السرفة فاحلها على اى المعنيين
شئت (من حيث يخفى مكانها) خفاء مكان الشيء مبالغة في خفاءه او المراد مكانها وجودها
يعنى لكمال رقب حالى رى حاجتى في موضع اخفها فيه عنه (فكانت قذى) كعلى ما يدخل
في العين وتأذى به العين قال الشارح يعنى يكون كالداء الملازم له (حتى تجلت) بحسن اهتمامه
هذا ويحمل ان يكون كونه قذى عينه انه لا يفصل عنه ويكون عيناه مشغولين به كالاته قل

عن قذاه فالروى هو التاء والتزم قبلها اللام المشددة المفتوحة وهو ليس بالالتزام في الشعر بل تتم
ثلاث ومدت وغيره فالملتزم هنا ثلاثة اشياء لا يلزم شيء منها التقية واللام والتشديد فقول
الشارح في البيت نوعان من لزوم ما لا يلزم فاصرف المصنف في الايضاح وقد يكون ذلك
في غير الفاصلتين ايضا كقول الحريري وما اشترى اى اخرج العسل من اخنار الكسل يعنى
يلحق في التحسين للزوم ما لا يلزم التزام ما ليس بالالتزام في غير الفاصلتين كالتزام التاء في اخنار
واشترى ولم يردانه داخل في لزوم ما لا يلزم وكيف والمراد بالوقوع قبل حرف الروى وقوعه
بلافاصلة واللام يكي للتقيد فائدة بل ينبغي ان يقال في تفسيره هو ان يجيء في الفقرة او البيت
ما ليس بالالتزام في السجع الا ان يقال مقصوده الاعتراض على تعريف القوم والتنبية على
ما صرح عنه لتعريف حاله من الاختلال ولا لقوت ما خرج عنه (واصل الحسن) لا مجرد
له (في ذلك) الضرب من المحسنات اعنى اللفظي ولذلك افر ذلك ولم يقل في ذلك وبها
أكد ذلك بكلمة للتأويلهم اختصاص الكلام بما هو فيه من الالتزام (ان يكون) اى وقت ان
يكون (الالفاظ تابعة للمعنى دون العكس) حتى لو كان كذلك لانتفى اصل الحسن بل ينقلب
الى القبح لقوت ما هو الغرض من ايراد اللفظ وتحسنه وهو يمكن المعنى في النفس باصغاء اللفظ
على سبيل النشاط ولك ان تريد باصل الحسن اصل الحسن البديعى وهو البلاغة يعنى اذا فأت
مصلحة المعنى رعاية المحسنات اللفظية لم يبق الكلام بليغا فيلفق الحسن اللفظي لعدم ثبات
الحسن لغوات اصله وبالجملة نتيجة انه لا وجه لتخصيص هذه الوصية بالضرب اللفظي بل اصل
الحسن في جميع ذلك لفظيا كان او معنويا بان لا يفوت مصلحة المعنى فاذا دأب رعاية محسن معنوى
ايضا الى اخلال بافاد اللفظ للمعنى ينبغي ان يهجر عنه ولا يمكن دفع الشبهة بهذا التقرير بان
قوله ان يكون الالفاظ تابعة للمعنى بدل على ان الكلام في المحسنات اللفظية اذ لانه متنوعة كيف
ورعاية المحسن المعنوى والتكلف له ايضا بما يجعل اللفظ تابع للمعنى ولو سلم فالكلام في التخصيص
لا في حل عبارة المصنف على العموم فالايق ان يجعل قوله والاصل في ذلك كله يعنى ان الاصل
في ذلك المذكور من المحسنات المعنوية واللفظية ذلك اعم فائده وان كان غالب ما يقع فيه التكلف
واكثر ما شاع فيه التصنع رعاية المحسنات اللفظية وهو الوجه في تخصيص الوصية بها
لو خصت واحاله المحسن المعنوى على تلك الوصية لان الاهتمام به في تلك دون الاهتمام
باللفظي (خاتمة) قيل من الكتاب فالكاتب مرتب على مقدمة وثلاثة قون وخاتمة وقال الشارح
المحقق انه من الفن الثالث وللكتاب اجزاء اربعة والخاتمة من الرابع وتمسك في صدق دعواه
بانه قال المصنف في الايضاح هذا ما تيسر لي باذن الله تعالى جمعه وتحريره من اصول الفن
الثالث وبقيت اشياء ذكرها فيه اى في علم البديع بعض المصنفين منها ما يتعين اهماله اما
لعدم دخوله في فن البلاغة يعنى به ما يشتمل الثلاثة على خلاف ما يتبادر منه نحو ما يرجع الى
التحسين في الخط دون اللفظ مع انه لا يخلو عن التكلف يعنى لا يتيسر بدون تكلف لجعل
المعنى تابعا للفظ مثل كون الكلمتين متمثلتين في الخط كما ذكرنا فيما سبق ومثل الموصل وهو ان
يؤتى بكلام يكون كل من كلماته متصلة الحروف ومثل المقطع وهو منه الموصل ومثل الحفاء
وهى الرسالة او الخطبة او القصيدة التى يكون حروف احدى كلمتها منقوطة والاخرى
غير منقوطة ومثل الحذف وهو الايتان برسالة او خطبة لا يوجد فيها بعض حروف المعجم ونحو
وما تحسین له قطعاً مثل التزديد وهو ان تعلق الكلمة في المصراع او الفقرة لمعنى لم تعلق نفسها بمعنى
آخر كقوله تعالى حتى يؤتى مثل ما اوتى رسل الله الله اعلم ومثل التعدية ويسمى سياقة الاعداد
وهو ايقاع اسما مفردة على سياق واحدة ومثل ما يسمى تنسيق الطبقات وهو التعقيب

موصوف بصفات منوالية واما لعدم الفائدة في ذكره يعني في البديع مثل ما يذكره بعض المتأخرين مما هو داخل في المعاني والبيان مثل ما سماه الايضاح وهو ازالة خفاء كلامك ببيان ومثل التوسيع فانهما من الاطناب ومثل ما سماه بعضهم حسن البيان وهو كشف المعنى وايقاله الى النفس فانه مبني على التخليط فانه قد يبي مع اليجاز وقد يبي مع الاطناب وقد يبي مع المساواة بمعنى حسن البيان فانه يكون ايجازا وتارة اطنابا وتارة مساواة وليس امر ازا اذ اعلمها فلا يتجه ان كلام المحسنات البديعية فانه يكون مع اليجاز وتارة مع الاطناب ومنها ما لا بأس بذكره لاشتماله على فائدة وهو شيان احدهما القول في السرقات الشعرية وما يتصل به والثاني القول في الابتداء والتخلص والانتهاه فعقدنا فيهما فصلين ختمنا بهما الباب هذا الكلام المص مع بعض تفصيل له لا بد منه ووجه تمسك الشارح ان المص ختم الفن الثالث بذكر هذه الاشياء التي وصفها بان بعض المصنفين يذكرونها في علم البديع وبانه لا بأس بذكرها وعقد لها خاتمة وفصلا فعمل بذلك ان الخاتمة الفن الثالث وليس خاتمة الكتاب خارجة عن الفنون الثلاثة كالمقدمة هذا كلامه ونحن نقول الظاهر من خاتمة الكتاب فيما التمس الحال انه كالمقدمة من اخر الكتاب الظاهر من تمهيد مقدمة في اخر الفنون لذكر الخاتمة في الايضاح انه كالفنون الثلاثة حيث ذكر في اخر المقدمة تمهيدا لذكرها وقوله ختمنا بهما الكتاب دون ان يقول ختمنا بهما الفن الثالث واضح في كون الخاتمة من الكتاب وضوحا تاما وليس في وصف الاشياء بان بعض المصنفين يذكرونها في علم البديع دلالة على انها منه في كتابه لانه ليس راضيا بما فعلوا وله في وصفها بانه لا بأس بذكرها كافي في علم البديع وعبارة لا بأس شاعت فيما تركه اولى فعمل منه ان عدم ارادها في علم البديع اولى ما ارادها في لكتاب لاشتمالها على الفائدة ينبغي ان لا يكون في البديع على ان مباحث السرقات الشعرية من قبولها وردها وكذا حسن الابتداء والتخلص والانتهاه فديكون بالاشتمال على احدي البلاغتين وقد يكون بالاشتمال على المحسنات البديعية فلا اختصاص لهما فن دون فن هي تكميل للثلاثة ويتعلق بها تعلق اللاحق بالسابق هذا في قول الشارح عقد لها خاتمة وفصلا مواحدة لانه يدل على ان الفصل خارج عن الخاتمة مع ان الفصل داخل فيها على ما صرح به الشارح نفسه في بيان الفصل (في السرقات) بفتح الراء جمع سرقة كسرقة اسم من السرقة او بكسرها جمع سرقة كسرقة او سرق ككتف وهما ايضا اسمان من السرقة والسرقة كما يجري في الشعر وهو اكثر ما يقع ولذا وصفه (بالشعرية) يجري في غير الشعر ايضا ولعله داخل تحت قوله (وما يتصل بها) ويؤيده انه قال فيما بعد وما يتصل بهذا القول في الافتباس والتضييق والعقد والحل والتلخيص ولم يقل وما يتصل بهذا (وغير ذلك) اي ذلك المذكور من السرقات الشعرية وما يتصل بها وهو القول في الابتداء والتخلص والانتهاه جمعها مع السرقات الشعرية وما حصل بها بجماع انها مما يجب من يد احتياط بها كالسرقات الشعرية وما يتصل بها وتفسير غير ذلك بالقول عن الابتداء والتخلص والانتهاه هو الذي جعلناه تصريحا من الشارح بان الفصل من الخاتمة (اتفاق قايدين) بلفظ الجمع المراد به ما فوق الواحد او بلفظ التثنية اكنفاء باقل ما يقع (ان كان في الغرض على العموم) اي شتملا على العموم او بناء على عموم الغرض وشتموله للبلغا غير مختص ببلغ دون ببلغ (كالوصف بالشجاعة) كملاقاة منه (والسخاء وحسن الوجه واليها) اي الحسن مطلقا (فلا بعد) بفتح الدال او كسرها على ان يكون صيغة امر يفيد الانجذاب فيحسن مقابلته مع قوله والاجاز ان يدعى فيه السبق والزيادة او بضمها خبر فمحمول على وجوب

او بقرينة المقابلة (سرقه) والاستعانة ولا اخذا ونحو ذلك مما يؤدى هذا المعنى (لتقرر) اي التقرر هذا الغرض العام (في العقول والعادات) ويشترك فيه الفصح والايحيم والساخر والمفهم (وان كان في وجه الدلالة) على الغرض (كالتشبيه) واليجاز والكنية المشار اليها بقوله (وكذا كرهيات تدل على الصفة لاختصاصها) اي تلك الهيئات (عن) الاولى (هي) اي الصفة (له) ولا يخفى ان السرقة في وجه الدلالة كما تكون باعتبار طرق الدلالة المتفاوتة في الوضوح والخفاء تكون باعتبار الماهية البديعية ايضا (كوصف الجواد) اي السخى والسخية (بالتهميل) اي تهمل الوجه وهو كتهمل السحاب تلالوه (عند ورود العقاة) جمع عاف وهو الضيف وطالب الفضل او الرزق والكل حسن في هذا المقام (وكوصف الخيل بالعبوس) كالدخول ضد التهميل وجعله كالقبول بعيد عن القبول وقوله (مع سعة ذات اليد) قد لا تهمل والعبوس معالان تهمل الجواد لا يكون مع قلة ذات اليد عند ورود العقاة والعبوس مع قلة ذات اليد ليس من خواص الخيل وذات اليد المسال سمي ذات اليد لان اليد تفعل معه ما لا تفعل بدونه فكانه يأمره بالاعطاء والامساك واليد مملو كقوله (فان اشترك الناس في معرفته) اي معرفة وجه الدلالة على الغرض (لاستقراره فيها) اي في العقول والعادات كتشبيه الشجاع بالاسد والجواد بالبحر (فهو كالاول) اي كالاتفاق الاول في انه لا بعد سرقة ولا يخفى ان ما يتصل بالسرقة من العقد والحل ايضا كذلك فان الحل انما يسمى حلا اذا كان لما في الشعر اختصاص بالشعر وكذا العقد انما يسمى عقدا اذا كان لما في النثر اختصاص بالكتاب (والا) قال الشارح اي وان لم يشترك الناس في معرفته ولم يصل اليه كل احد اكونه مما لا يزل الابهة وهذا التفسير على طبق تفصيل الايضاح وبوجه عليه انه بقي اتفاق القائلين في الغرض الغير العام وهو مما جاز ان يدعى فيه السبق والزيادة فلعله ترك لانسياق الذهن اليه بالمقابلة وعبارة التقت تصلح لما لا يقصر بانه عن ايضه وهو ان يجعل الابهة الامر بين الذين رددت الحال بينهما وهو ان يكون الغرض عاما او وجه الدلالة عاما فغنى قوله والا وان لم يكن احدا الامر بين وذلك بان يكون الغرض خاصا او وجه الدلالة خاصا وكلاهما كذلك والاخصر الاوضح ان يقال اتفاق القائلين ان كان في الغرض على العموم كالوصف بالشجاعة والسخاء وحسن الوجه واليها او في وجه الدلالة كذلك كوصف الجواد بالتهميل عند ورود العقاة والخيال بالعبوس مع سعة ذات اليد فلا بعد سرقة والا (جاز ان يدعى فيه) اي فيما ذكر من الغرض او وجه دلالته الخاص (السبق) بقي انه ان اتفق القائلان في الغرض او وجه الدلالة على العموم بعد سرقة ان كان تركيب العبارة المنطوقة او السجعة او المرغبة فيها محسن ذاتي او عرضي لا ينال اليه الا بفكر السابق ولا يحصى عنه الابان يجعل وجه الدلالة على العموم بمعنى ان لا يكون في الدال اختصاص باحدهما من حيث التركيب والنظم بوجه من الوجوه وانما لم يقل جاز ان يدعى فيه الاختصاصياتي ان الاحوط ان يقال قال فلان كذا وقد سبقه فلان اليه فقال كذا اعتناء ما بذلك فضيلة الصدق واجتنابا عن دعوى العلم بالغيب (والزيادة) يعني يدعى زيادة احدهما اما المسبوق ان اتى بامر زائد على السابق واما السابق ان لم يات المسبوق بزيادة فانه مع المساواة ايضا الفضل والزيادة الاول فلا ينبغي ان يتوهم ان الواقي ان يقال جاز ان يدعى فيه السبق والزيادة والاستواء (وهو) اي ما لا يشترك الناس في معرفته من وجه الدلالة او ما لا يشترك الناس في معرفته من الغرض او وجه الدلالة (ضربان) احدهما (خاصي في نفسه غريب) لا ينال الا بفكر (و) الاخر (عامي) تصرف فيه بما اخرج من الابتذال الى القرابة كما مر في باب التشبيه والاستعارة من

تقسيمها الى الغريب الخاص والمبتذل العامي امام البقاء على الابتذال او مع التصرف فيه بما يخرج من الابتذال الى الغريبة كما في الامثلة المذكورة ثم (فالأخذ والسرفة) عطف السرفة على الأخذ لتفسير لان هذا المعنى علم باسم السرفة سابقا دون الأخذ والمقصود التنبيه على ترادف الأخذ والسرفة وهذا أولى من ان يراد بالأخذ والسرفة المسمى بهذين الاسمين اذ لا موجب لصرف اللفظ من الحقيقة الى المجاز (نوعان ظاهر وغير ظاهر) تذكير الظاهر وغير الظاهر لانهما تفصيل اثنوع فلا حاجة الى اعتبار التعليل (اما الظاهر فهو ان يؤخذ المعنى كله امام اللفظ كله او بعضه او وجوده) قوله او بعضه عطف على اللفظ ووجوده على قوله مع اللفظ قال في الابيضاح امام اللفظ كله او مع بعضه واما وجوده هذا قدم في تفصيل اقسام الظاهر الاظهر فالظاهر او ما هو اكثر سرفة فالأكثر ولهذا قدم الظاهر على غير الظاهر قال الشارح المحقق فالتنوع الظاهر بهذا الاعتبار ضربان احدهما ان يؤخذ المعنى مع اللفظ كله او بعضه والثاني ان يؤخذ المعنى وحده والضرب الاول قسما لان المأخوذ مع المعنى من كل لفظة او مع بعضه امام تغيير النظم او بدونه فهذه عدة اقسام والاولى واقسم الاول من الضرب الاول قسما لان تمام اللفظ مأخوذ مع المعنى امام تغيير النظم او بدونه لانه الاوفق بما اشار اليه المصنف بقوله (فان اخذ اللفظ كله) الخ وقوله اخذ مشتق من الأخذ الاصطلاحي لام الأخذ الغري فلا ينبغي ان لا بد من قيد غيره عن الضمين حتى يصح قوله فهو مذموم اذا تضمن اخذ اللفظ كله من غير تغيير لنظمه وليس مذموم وينبغي ان بعد من اقسام الظاهر ما يؤخذ اللفظ وحده من غير اخذ المعنى كما اذا كان مشتركاً في صده السابق المعنى الذي لم يقصد القائل الاول كما اذا قال قائل ما كان ما كان وقصد مثل معنى شعري شعري فقال الأخذ ما كان ما كان واراد ان تمام ما كان بحيث كان لم يكن من اجله (من غير تغيير لنظمه) اي تأليفه واختصار النظم على التركيب وهو التركيب على حسب ما يقتضيه العقل لا تاويل في النطق كيف ما اتفق لان السرفة انما تكون لما له نظم وشان للمار كك كيف ما اتفق (فهو مذموم لانه سرفة محضة) ابطال حق الغريب وكذب منحصر ليس له تأويل صدق كابدل عليها اسماء المذكور ان بقوله (ويسمى استخفا) وهو في اللغة الابطال (وانتقالا) وهو فيها ادعاء شئ لنفسه (كما حكى عن عبد الله بن الزبير) والذبير الشاعر وهو غير عبد الله بن الزبير الصحابي المشهور احد الاعلام في القاموس وهو القائل عبد الله بن الزبير لاسارمه لعن الله نافة جلتي اليك فقال ان وراكبها وفي الابيضاح الزبير مع اللام ويوافقه القاموس (انه فعل بقول من بن اوس) المرتضى (اذا انت لم تنصف) من الانصاف وهو العدل (اخاك) اخوة الصداقة او النسب (وجدته على طرف الهجر ان كان يعقل) من باب ضرب اي ان كان يقي عقله بعد ظلمك وفيه اشارة الى انه يصير مجنوناً بظلمك ويهجران نفي عقله (وركب حدا سيف) اي رضي بان يقتل بالسيف او يركب ما هو بمنزلة القتل به (من ان رضي) اي من اجل ضيقك اي ظلمك في الاجل كما في قول الشاعر * بن اجلك بالتي تيمت قلبي * وفي الشرح بدل من ان تظلمه فجعل من اللبدل (اذا لم يكن عن سفرة السيف) اي على ما في الصحاح (من حل) اي بعد سوى قبول الضيم يقال زحل من باب منع زحولاى بعد والمزحل ما بعدل اليه كذا في الصراخ والشعر حث على المداراة مع الاخوان والتجنب عن غلظة معهم والا لم يبق صدق ولا ظهرو فيه تلميح الى قوله تعالى ولو كنت فظا غابظا لقلب لا انفصا ومن حولك مع زيادة مبالغة حكى ان عبد الله دخل على معاوية فانشده هذين البيتين فقال له معاوية لقد شعرت بضم العين بعدى يا ابا بكر يعني اخذت الشعر بعدى ولم يفارق عبد الله المجلس

حتى دخل معنى فانشد قصيدته التي اولها * امر لا ادرى واني لا وجل * على اينا تعدو والمنية اول * حتى انها وفيها هذان البيتان فاقبل * اوبة على عبد الله بن الزبير وقال له الم تخبرني انهم لك قتال اللفظ له والمعنى فهو اخي من الرضا عة وانا بشعره يعني انا حق منه بشعره والمقصود كمال الاتحاد (وفي معناه) اي معنى ما لم يغير فيه النظم في كونه مذموما وان ليس منه بل مما اخذ فيه بعض اللفظ فيكون اعادة ومسخا واخذ فيه المعنى وحده فيكون المما وسلحا وفي معناه في كونه من السخ والاحمال والمحق به او داخل فيه ومعنى قولنا في التعريف اما مع اللفظ كله (ان تبدل بالكلمات كلها او بعضها اما يراد بها) لكن الظاهر ان كونه مذموما اذا لم يفسد التبدل للكلام حسن سجع او موازنة او زيادة فصاحة او سلاسة للشعر فان افاد فينبغي ان يرجع على الاصل ويزيد عليه قبولاً قال الشارح كما ينسب في قول الخطيب * دع المكارم لا ترحل لبغيتها * واقصد فالك انت الطاعم الكاسي * ذرا لما تزل اذهب لطلبها * واجس فانك انت الاكل الابس * اقول لى لرجل طاعم طعم حسن الحال في المطعم ورجل كاس ذو كساء فيكون المعنى انت تدنى الهمة نهاية همك الطعام والكساء ولا بد لطلب المكارم من همة عالية وكان الهذلي جعل الطعام اسم فاعل من طعمه كسمعه والكاسي اسم من كسبه كرضي يعني لبسه اي انت طالب التعم والثروة والمكارم لا يحصل اطالها وما وقع في بعض حواشي الشرح انه قال الابس من اللبوس وهو الذوق يقال ما لاس لوسا اي ما ذاق ذوقا ولو صح ما ذكره لكان مثالا لتمثيل البعض بالرادف في انه قريب من هذا ان يدل بالالفاظ ما يضادها في المعنى مع رعاية النظم والتعريب كما يقال في قول حسان * بيض الوجوه كريمة احسابهم * شم الانوف من الطراز الاول * سود الوجوه لبسة احسابهم * فطش الانوف من الطراز الاول * هذا ما سيأتي ان القلب من الأخذ اخيرا الظاهر يجب ان يخص منه هذه الصورة من القاب (وان كان مع تغيير لنظمه) اي نظم اللفظ وضمير كان لاخذ اللفظ كله (واخذ بعض اللفظ سمي) هذا الأخذ (اغارة) لان صاحبه لا يخفى نسبته الى نفسه وينسب الى نفسه عليها ونوقاله بانه لا ينكر عليه انه ربه للاول فهو غصب ما للغير علانية (وسخا) وهو في اللغة تغيير الصورة الى مادون منها سمي هذا القسم باسم ما هو اكثر عيبا من افراده لان السرفة عيب فيناسب التسمية بما هو اشد عيبا (فان كان الثاني ابلغ من الاول) الاول افضل من الاول ليشاؤول الافضل لمحسن يدعي والافضل لمحسن ذاتي وجعل الابلغ شاملا له لا يمنع عن تكلف (لاختصاصه بفضيلة) لا يوجد في الاول فيه ان الاختصاص بفضيلة كذا لا يوجب كون الثاني ابلغ مالم يفضل على الاول في الفضيلة لجواز ان يكون اختصاص الاول اكثر (فمدوح) اي الأخذ بمدوح كما يقتضيه السوق وفي الشرح اي فالثاني مدوح فادرك بمحسن باعك المدوح واختر المعدل دون المدوح (كقول) فيه مسامحة والمثال اما اخذ سلم او قول سلم فالصحيح كقول سلم كذا بعد قول (بشار من راقب الناس) اي خاف في الصحاح راقب الله في امره مخافة (لم يظفر بحاجته وقازا لطيبات) اي بطيبات الرزق مكانه اشارة الى ما في الآية الكريمة يا ايها الناس كلوا من طيبات ما رزقناكم (القائل) اي الجري الشجاع (اللهج) اي الواظب على الامر الذي اقرى به وقد استمر المصنف على هذه المسامحة في الامثلة ولا يبعد ان يقال التمثيل للامر من الذين وقع الأخذ فيهما اعني مجموع المأخوذ والمأخوذ منه فقوله كقول بشار مثلا في تقديرهما كقول بشار (وقول سلم الخاسر) بالخاسر المعجمة يسمى بالخاسر لانه باع مصحفا واشترى بغيره ديوان شعر اولانه حصلت له اموال فبذرها على ما في القاموس ولانه اشترى بغيره مصحفا ورثه عودا بضرب به على ما نقله الشارح من الاساس (من راقب الناس مات هاما)

مفعوله وجعله تميزا كافي الشرح يوجب كون المعنى مات همه فيكون اسنادا الى السبب ومع
 صحة حل الكلام على الحقيقة لا يصار الى المجاز (وقال بالذلة الجسور) اي الشديدة الجراءة روى
 عن ابي معاذ رواية بشار انه قال انشدت بشار اقول سل فقال ذهب والله ما بيني فهو
 اخف منه واعذب والله لا املك اليوم ولا شربت في الايضاح وقول الآخر
 * خلقنا لهم في كل عين وحاجب * بسم القنا والبض عينا وحاجبا * وقول ابن نباته بضم النون بعده
 خلقنا باطراف القنا في ظهورهم * عيون الها وقع السبوف حواجب * فثبت ابن نباته ابلغ لاختصاصه
 بزيادة معنى وهو الاشارة الى انهم اجمع حيث وقع الطعن والضرب على ظهورهم ومن
 الناس من جعلهم مساويين هذا لآلامه وقد شنع على من جعلهما متساويين بقوله ومن
 الناس ولا يوجب ما ذكره فضل بيت ابن نباته لان في بيت الآخر نهاية المبالغة في الشجاعة
 حيث لم يقدر الاختصاص مع المواجهة على منع سمر القنا من اعينهم ودفع البيض عن حواجبهم
 وتكرر الطعن والضرب على الاعين والحواجب الاتي من ابعدهم وقوع الضرب عليهم
 كيف في بيت ابن نباته استطراف في خلق الاعين والحواجب في الظهور على خلاف ما هو
 المعتاد وانهم شاهدوا مهابتهم حين الفرار كما شاهدوا حين الاقدام ايضا (وان كان)
 الثاني (دونه) اي الاول لاختصاص الاول بفضيلة ترك التعليل لان سياق الذهن اليه من
 التعليل الاول وفيه ما عرفت (فهو) اي الاخذ بالثاني (مذموم) مردود وانما جعل ما هو
 مذموم ثانيا وبادي النظر يقتضي ان يجعل ما هو ابعدهم من الذم ثانيا لانه اقرب الى المدح ونظر
 ثانيا لا يهمله الا بتوان وهو ان لا يبعد من الذم متوسط بين المدح والمذموم والمتوسط من
 حيث هو متوسط متأخر عن الطرفين كقول ابي تمام في مريثة محمد بن حديد كرويد وكان
 قد استشهد في بعض غزواته (هيهات) اي بعد المثل وطال المسافة بيننا وبينه لانه وصل
 الى الجنة وكما ينهوا بين الدنيا والدين واللفظ خبر والمعنى على التمسك فزاد في التمسك بانه
 ليس لنا رجاء ما يتسلى به بعد فقال (لا يأتي الزمان بمثله) ليتسلى به وعلى عدم اتيان الزمان
 بمثله بعلة طبيعة الزمان لا تنفك عنه وهو قوله (ان الزمان بمثله ليخيل) وبلغ فيه غاية التأكيذ من
 ذكر آن واللام واسمية الجملة وقد افاد الخيل به بطريق الاولى لانه اذا كان بخيلا بمثله فخياله به
 اولى وقد اشار بافادة استمرار بخل الزمان انه لما يأت بمثله قبله وان الاتيان به كان خارق العادة
 والشارح جعل ضمير هيهات اما للتسبان المذكور قبله في البيت السابق وهو قوله * انسى
 ابانصر نسيت اذن يدي * من حيث ينتصر الفتى وبذل * واما لان يأتي الزمان بمثله بدليل ما بعده
 فهو ضمير قبل الذكر لضرورة الشعر ولا ضرورة لارتكابه او تخصيص بعد التبيان بالماضي
 ولا اختصاص له هذا قال الشيخ عبد القاهر في المسائل المشككة قال الشيخ ابو علي الفارسي
 في هذا البيت تقصير لان الغرض في هذا الخوف في المثل وان يقال هو امرؤ وانه لا يكون فاذا
 جعل سبب فقد مثله بخل الزمان به فقد اخل بالغرض وجوز وجود المثل ولم يمنعه من حيث
 هو بل من حيث بخل الزمان بان يوجد مثله وفيه بحث لان يجوز المثل وان يتناقض ان مثله لا يكون
 لا يتناقض انه بفرض غرة المثل وقتله بلام بخل الزمان به (وقول ابي الطيب اعدى الزمان)
 يقال اعدى الامر جاوز غيره اليه فالمعنى جاوزه سخاء الى الزمان (فسخا به ولقد يكون به
 الزمان بخيلا) لا يخفى ان هذا المصراع مأخوذ من المصراع الثاني لابي تمام وان كان
 بينهما فرق بان ابا تمام جعل البخل متعلقا بمثله صريحا وابي الطيب بنفسه لان هذا المقدار من
 التفاوت لا يتناقض الاخذ ولم يشترط اتحاد المأخوذ والمأخوذ منه في المعنى من كل وجه كما توهمه
 البعض وان مصراع ابي الطيب خال عن التقصير الذي اثبت ابو علي في مصراع ابي تمام

فلو تم التقصير لم يكن مصراع ابي الطيب دونه ومعنى البيت على ما ذكره ابن جني انه تعلم الزمان
 من سخائه فسخا به واخرجه من العدم الى الوجود ولولا سخاؤه الذي استفاد منه ليجل به على
 الدنيا واستبقاه لنفسه وزيفه ابن فورجه وقال هذا تاويل فاسد وغرض بعيد لان سخاء من
 لم يوجد لا يوصف بالعدوى فالمعنى انه اعدى سخاء بعد وجوده الزمان فسخا به على واسع مدنى
 بوصاله هذا وعلى التقديرين ففيه وصمة وضع المضارع مقام الماضي لانه قصد ان الزمان
 كان به بخيلا فعدل الى المضارع للوزن كما ذكره المصنف وانا اقول الاظهر ان المعنى انه
 اعدى الزمان سخاءه فسخا بسبب عدوى سخائه فضمير به للعدوى والباء للسببية وليست
 صلة للسخاء اي فسخا بسبب سخائه بسبب العدوى ولقد يكون بعده الزمان به بخيلا اذ ليس سخاءه
 بعده يسرى الى الزمان فيصير سخيا فيسخو به ثم انه قال المصنف انا لان المعنى على الماضي
 بل المعنى ان الزمان بهلا كما يكون بخيلا ابدا فيبقى على وجه الدهر ودفعه بان الزمان لا يسخا به
 والسخاء البذل للغير فقد خرج عن تحت تصرفه فلامعنى للاخبار بانه لا يسمح بهلا كما لان
 هذا الاخبار انما يفيد في حق من يقدر على هلاكه واعترض على الدفع بان الزمان لم يسخا به
 فقد خرج عن تحت تصرفه بالاتحاد لانه تحصيل الحاصل واما تصرفه بالاهلاك فباق
 فله ان يسمح به وان يخل واجاب الشارح عن اعتراض المصنف بان احتمال الجمل على هذا
 المعنى لا يضر لانه مع ذلك الجمل ايضا ادون من مصراع ابي تمام لاحتياجه الى تقدير
 مضاف لا يدل عليه قرينة على ان هذا المعنى مما لم يذهب اليه احد ممن فسر البيت
 والعلامة ضعيفة وقد عرفت في اثناء شرح مصراع ابي تمام اشتغاله على ما يفضل
 على مصراع ابي الطيب فاحفظه (وان كان) الثاني (مثله) اي مثل الاول (فابعد) اي فهو
 ابعد اي قال الثاني ابعد (عن الذم) من الثاني من القسم الثاني فان قلت هل يتأتى في القسم الثاني
 بعد من الذم كما هو قضية صيغة لا بعد قلت نعم الاقرب الى الذم والاعرف فيه ما اخذ فيه
 اللفظ كله من غير تغيير لنظمه (والفصل الاول كقول ابي تمام لو حار) اي نظر الى الشيء فغشى
 ولم يمتد لسبيله (مرئاد) اسم فاعل من الارتداد بمعنى الطلب و اضافته الى (المنية) بمعنى من
 لم يجد الا الفراق فيستثنى من قوله دليلا (على النفوس) متعلق بقوله (دليلا) وقول ابي الطيب
 (اولا مفارقة الاحباب ما وجدت لها المنيا الى ارواحنا سبلا) الضمير في لها للمنيا وهو حال
 عن المنيا وهو اقرب من جملة حالا من سبلا كما في الشرح ووجدت اما بمعنى العلم والمفعول
 الثاني قوله الى ارواحنا قدم على المفعول الاول واما بمعنى الاصابة وقوله ارواحنا طال قدمت
 على صاحبها النكار تهاو قبل جمع لها اصبغت الى المنيا وهي اللعنة المشرفة على الخلق ويؤيده
 رواية بد المنيا فقد اخذ المعنى كله مع بعض الالفاظ اعني المنية ومرادف الفراق ومرادف
 لم يجد ومرادف النفوس اعني الارواح وحكم الشارح بان اخذ المرادف ليس الا في الارواح
 واما الفراق والمنية والوجدان فن اخذ بعض الالفاظ بعينه محمل نظر ولا يخفى ان بيت
 ابي الطيب افضل حيث حصر اعتداء المنيا الى الارواح في دلالة الفراق عليها بخلاف
 بيت ابي تمام فانه جعل الفراق دليلا على تقدير خبره المنية له مطلقا وحيث افاد ان لا موت مع
 الوصال اذ لا سبيل للموت الاحال الفراق قال الشارح وقوله فهو ابعد من الذم انما هو على تقدير
 ان لا يكون في الثاني دلالة على السرقة باتفاق الوزن والقافية والافهم ومذموم جدا كقول
 ابي تمام * يقيم الظن عندك والاماني * وان قلت ركابي في البلاد * وما سافرت في الافاق الا *
 ومن جد والك را حلتى وزادى * وقول ابي الطيب * واتى عنك بعد غد غداى * وقلبي
 عن فنايك غير عاد * محبك حيثما تجتهد ركابي * وضيفك حيث كنت من البلاد * وهذا وفيه

نظر لان المذمومة جد اعم الدلالة على السرقة مما لا ينبغي ان يخص هذا القسم الثاني مما وجد
فيه بعض اللفظ وكما مع تغير النظم بل يجب ان يشترك بينه وبين القسم الثاني ايضا فهذا
القسم مع الدلالة على السرقة ايضا ابعد من الذم من القسم الثاني فلا حاجة الى تقييد
قوله فهو ابعد مما اذا لم تكن دلالة على السرقة واطن انه سهافي هذا المقام حيث قال
المصنف في الابيضاح في هذا المقام واعلم ان من هذا الضرب ما هو قبيح جدا وهو ما يدل
على السرقة باتفاق الوزن والثانية ايضا كقول ابي تمام الى اخر الايات المذكورة فعمل الشارح
قوله هذا الضرب على القسم الثالث من المسخ والظاهر انه اراد بهذا الضرب ضرب
المسخ من السرقة باقسا مهالان علة القبح مشتركة وهي الدلالة على السرقة ولما فرغ
من الضرب الاول من النوع الظاهر من الاخذ والسرقة شرع في الضرب الثاني منه
وهو ان يؤخذ المعنى وحده فقال (وان اخذ المعنى وحده) وهو عطف على قوله وان اخذ اللفظ
(يسمى) اي ذلك الاخذ (المأما) قال الشارح من المبالغة اذا قصدت واصله من المبالغة
اذا نزل به هذا ووجه التسمية انه قصد بلفظه معنى الغير ولا يبعد ان يجعل الالمام مقولا من
مباشرة اللم لان النظر الى اخذ اللفظ والمعنى بمنزلة اللم من الكثرة (وسلخا) وهو نزع الشيء
عن الشيء فكان لفظ الثاني نزع المعنى من اللفظ الاول وقال الشارح النزاع هو كشط الجلد
عن الشاة واللفظ للمعنى بمنزلة الجلد فكانه كشط من المعنى جلد او البسه جلدا آخر هذا
والسلخ جاء بكلا المعنيين (وهو ثلثة اقسام كذلك) اي كذلك المذكور من الاقسام يعني
ممدوحا ومذموما واما ابعد من الذم كما عرفته وفي الشرح فسر كذلك بمثل ما يسمى اغارة
ومسحا وما ذكرنا نسب بمقام معني الاقسام (اولها) اي اول الاقسام وهو ما يكون
ممدوحا لكون الثاني ابلغ من الاول (كقول ابي تمام هو) ضمير الشأن (الصنع) اي الاحسان
وهو ممدوح آخره الجملة الشرطية (ان يجعل فخير وان يرث) اي يبطر (فليرث في بعض
المواضع انفع وقول ابي الطيب ومن الخير بطؤ سبك) اي تأخير عطائك (عني اسرع
السحب في المسير الجهم) الجهم بالسحب الذي لاماء فيه كذا في
الصحاح وفي القاموس او هراق ماء يعني تأخر عطائك عني بدل على عظم نفعه
كالسحاب الذي يبطؤ في سيره فان نفعه كثير فبيت ابي الطيب مع اشتماله على
زيادة بيان للمقصود بضرب المثل له بالسحاب يتضمن بسبه تشبيهه بالسحاب الماطرة
في كثرة منافعه وفي احياء الموهوب له كاحياء السحاب الارض (وثانيها) اي ثاني الاقسام
وهو ما يكون مذموا لكون الثاني دون الاول (كقول الجعزي اذا اتاقي) اي لمع (في الندي)
في الصحاح الذي على فعل لكن في القاموس كفتي وهو مجلس القوم ماداموا فيه فان تفرق
القوم فليس بندي والشعر يساعد الصحاح (كلامه المصقول) اي المجلو في الشرح فيه
استعارة بالكنابية حيث شبه الكلام بالسيف واثبت له التأني والصقالة كاثبات الانظار
للمينة وفيه ان اثبات اللعان او الصقالة تخيل والاخر ترشح اذا تخيل لا يكون الا واحدا
والاوجه انه شبه الكلام بالبريق الصافي عن الكدر وارايد بكونه مصقولا خلوصه عن الكدر
واثبت اللعان والخلوص عن شائبة الكدر وجعل ذلك البريق ظاهرا من لسانه الذي
كالسيف القاطع المصقول وجعله بعضا من السيف لان اللسان يشبه رأس السيف وضمن
وصفه بكمال الفصاحة وكون كلامه ماضيا كون سيفه قاطعا ووصفه بالشجاعة فليس
فصل بيت الجعزي في مجرد اشتماله على الاستعارة والتخييلية كما ذكره المصنف في الابيضاح
وتبعه الشارح بل فيه تشبيهات دقيقة واستنباع لطيف ايضا (وقول ابي الطيب كان السنهم

في النطق على رماحهم في الطعن خرصا في الشرح خرصان الشجر قضبا نهبا وخرصان
الرماح استنها واحدها خرص بالضم والكسر يعني لفرط مضي اسنة رماحهم ونفاذها
كان السنهم عند النطق جعلت اسنة على رماحهم عند الطعن فصارت الاسنة في النفاذ
كالسنهم هذا واقول في بيت ابي الطيب من يد مبالغة في نفاذ كلامهم ليس في بيت الجعزي
حيث جعل السنهم مشبهة بالسنهم على التشبيه المطلوب لكن مع ذلك بيت الجعزي ابلغ لكثرة
ما فيه من المزاج (وثالثها) اي ثالث الاقسام وهو ما يكون ابعد عن الذم لكون الثاني مثل
الاول (كقول الاعرابي ابي زياد) (ولم يك) بحذف نون يكون في الجزم لكثرة استعماله (اكثر القيان)
بالكسر جمع فتى بمعنى السخى (مالا) وفي الابيضاح وما ان كان اكثرهم سواما السوم بالفتح
الابل الراعية (ولكن كان ارح بهم ذراعا) الذراع بالكسر طرف المرفق الى طرف الاصبع
الوسطى والساعد وقيد كرفيهما ورحب الباع والذراع ورحبهما اي سخي والباع
قدر مديدين (وقول اشجع) بمدح جعفر ابن يحيى تروم المولى مدي جعفر ولا يصنعون لما يصنع
(وليس باوسعهم في الفنى ولكن معروفه) اي احسانه (اوسع) واما غير الظاهر فنه ان يشابه
المعنيان) معنى البيت الاول ومعنى البيت الثاني (كقول جرير فلا يمنعك) على لفظ النهي (من ارب)
على وزن فرس وجر الحاجة (الحام) بالضم والكسر جمع حلية بالكسر (سواء
ذوالعمامة) بالكسر وهي المغفر والبيضة وما يلف على الرأس وجلها على الاولين
ابلع وعلى الثالث اوفق بقوله والحمار بالكسر اي سواء رجالهم ونسائهم وقد ربي تلك التسوية
باستعمال ذو فيهما على السواء (وقول ابي الطيب) في سيف الدولة يذكر خضوع بني
كلاب وقبائل العرب (ومن في كفه منهم فتاة كن في كفه منهم خضاب) فتعير جرير بن ذي
العمامة كتعير ابي الطيب عنه بمن في كفه منهم فتاة وكذا التعير عن المرأة بذات الحمار وعن
في كفه منهم خضاب وفي بيت ابي الطيب من يد مبالغة حيث جعل المنهى للحرب منهم كالمرأة
المتقية التي في يد هذا الخضاب فانها اضعف من المرأة الخادمة المترنة على العمل والسعي
المحملة للشدايد وفيه صنعة التوجيه فانه يحتمل المدح بالشجاعة بان يحمل على ان في يده منهم
فتاة كن في كفه منهم خضاب لتلطخه بدم الخصم وله احتمال آخر يحزره عن تشابه المعنيين
وهو ان من في كفه منهم فتاة ليس الفتاة في كفه الازينة لكفه ولا يأتى منه فائدة سوى الزينة
كن في كفه منهم خضاب اذ ليس الخضاب الازينة وهذا هكذا وان بدل على ضعفهم لكن
لا بالتسوية بين النساء وبينهم في الابيضاح ولا يفرق من البيتين المتشابهين ان يكون احدهما نسيبا
والاخر مديحا او هجاء او اقتحارا او غير ذلك فان الشاعر الحاذق اذا عمد الى المعنى المختلس لينظمه
احتال في اخفائه فغير لفظه وعدل به عن نوعه ووزنه وقافيته (ومنه) اي من غير الظاهر (الفعل
وهو ان ينقل المعنى الى محل اخر كقول الجعزي سلبوا) اي سلبهم (واشرفت) اي دخلت
في شروق الشمس (الدماء) كائنة (عليهم) فعلهم حال من الدماء مثل (حمرة) اي غير
مخلوطة بما تغير لونهما (فكانهم لم يسلبوا) لان الدماء المشرقة صارت بمنزلة ثياب لهم
(وقول ابي الطيب يس السجيع) هو من الدم ما كان الى السواد (عليه) اي على السيف (وهو
مجرد عن غمده فكانما هو ممد) لان الدم اليابس له بمنزلة الغمد له فنقل ابو الطيب المعنى من
الفتى والجرى الى السيف واذا وقع هذا النقل في المتشابهين زاده خفاء في الاخذ (ومنه)
اي من غير الظاهر (ان يكون معنى الثاني اشمل من) معنى الاول (كقول جرير اذا غضبت عليك
بنو عيم وجدت الناس كلهم غضابا) لانهم يقومون مقام الناس كلهم فجعلهم بمنزلة كل
الناس هكذا ذكره الشارح بل المتبادر انهم زلوا بمنزلة كل الناس في الغضب فيكون اخص

من قول أبي نواس من وجهين وقول أبي نواس كتبه إلى هرون حين غار على الفضل البرمكي
لكثرة فضاله وأمر بحبسه قولاً له هرون أمام الهدى * عند احتفال المجلس الحاشد * أنت
على ما بك من قدرة فليست مثل الفضل بالواحد (ليس من الله يستكر أن يجمع العالم في واحد)
فامر هرون بطلاقه ولا يخفى أن التفاوت الموجب لعدم الظهور العموم والخصوص سواء
كان الأول أشمل أو الثاني فالأولى أن يقال أن يكون أحدهما أشمل إلا أن يقال عموم الأول
يتضمن شمول الحكم لكل خاص فالأولان بخاص من خواصه سرقة محضة ظاهرة بخلاف
خصوص الأول فإنه لا يستلزم الحكم الخاص الحكم على العام فليس فيه سرقة محضة بل
يشبه أن يكون فيه مدارك ما فات الأول وبهذا عرفت أن أخذ الثاني الأخص من معنى الأول
داخل في أخذ المعنى بعينه (ومنه) أي من غير الظاهر (القلب وهو أن يكون معنى الثاني نقبض
معنى الأول كقول أبي الشيص) الخراعى (أجد الملامة في هوالك الذئبة حبالذكرك فليكني اللوم
جمع لا يم كطالب وطلب والأمر للدعاء لأن المناسب الطلب على سبيل الخضوع للوم لأنهم
محسونه والمراد كل لا يم كايقتضيه المقام (وقول أبي الطيب أحبه) الاستغفار الانتكار فهو في
معنى لا أحبه والنفي راجع إلى القيد الذي هو قوله (وأحب فيه ملامة) لأنه حال لتقديره بأن أحب
أو تجوز كون المضارع مثبت حالاً بالواو للضرورة أو على سبيل الشدوذ وأما تجوز البعض
الحال بالواو إذا كان مضارعاً مثبتاً مطلقاً كما يشعر به كلام الشارح فلم يثر عليه مع التخصيص
البلغ وأما جعل النفي للمجموع بجعل الواو للعطف ففيه تقصير لا يراد ما يحتمل انتفاء حبه
احتمالاً ظاهراً وفي اختيار أحبه على لا أحبه التميز عن ذكر لا أحبه وتضمن فيه في قوله وأحب
فيه كضمير أحبه لكن بتقدير مضاف أي أحب في حبه على طبق في هوالك أو إلى الحب المذكور
في أحبه معنى (أن الملامة فيه أي في حبه) على أحد الوجهين (من أعدائه) أي ممن يهذونه
فكيف أحب الملامة مع أعدائه وفيه أن الملامة قد تكون من أحبائه الذين لا يرون اللوم
لا يقادعوى حبه أو المراد بأعدائه من يعاديه على أن يكون أعداءه جمع عدو ومعنى المفعول
وحينئذ يصفو المعنى عن ثبوت التردد وانما بين السبب في البتين على التقبيين لأن الأحسن
في هذا النوع أن يبين السبب إلا أن يكون ظاهراً كما في قول أبي تمام ونعمة معترف جدواه أي
أحلى على أذنيه من نعمة السماع قوله جدواه مفعول معترف وقول أبي الطيب والجارات
عنده نعمات سبقت قبل سببه بسؤال فان كلاماً من التلذذ بسؤال السائل والتلذذ بقوت العطاء
قبل السؤال منشأه كرم في غاية الكمال وهو ظاهر من أن يخفى بدون ذكره الحال (ومنه) أن يؤخذ
بعض المعنى ويضاف إليه ما يحسنه) تحسناً ذاتياً أو عرضياً وأما إذا أخذ كل المعنى ويضاف إليه
ما يحسنه فهو من الأخذ بالظاهر الذي الثاني فيه أبلغ (كقول الأفوه) الأفوه وهو في اللغة الواسع
القم أو طويل الإنسان بحيث خرجت من الشفتين (ورى الطير) جمع طائر ويقع على الواحد
وجوه طيور وأطياف (على آثارنا) جمع أثر معنى العلم أي مستعيلة على إعلامنا متوقفة فوقها فيكون
الأعلام مظلمة بها (راى عين) الراى كالأروية مصدر يرى وراى العين أي يرى الشيء بعينه
وهذا إذا كان قريباً وأما إذا كان بعيداً فلا يرى إلا شبحاً لا يتغير عن الغير (ثقة) مفعول له يتعلق
على آثارنا أي كأنه على آثارنا الوثوق بها (أن) أي بأن متعلق بثقة (ستار) أي استطعم من لحوم من
نقلهم لا اعتباراً بذلك فافاد تكرار غلبتهم على الخصم (وقول أبي تمام قد ظلت) أي التي
عليها الظل (عقبان اعلامه) أي اعلامه التي هي كالعقبان في سرعة وصولها إلى الخصم
واصطياده للخصم (ضحى بعقبان طير) العقبان كالحرمان جمع عقاب (في الدماء واهل)
النهل أول الشرب واهل نواهل ويكون خرص الشرف في أوله أكثر ووصفهم بالنواهل باعتبار

المشارفة على النهل (أقامت) أي عقبان الطير (مع الرايات) أي الاعلام اعتماداً على أنها
ستطعم لحوم القتلى (حتى كأنها من الجيش) أي أقامت مختلطة مع الجيش (إلا أنها لم تقابل
فان بأعام لم يلم بشيء) أي لم يقصد شيئاً (من معنى قول الأفوه راى عين وقوله ثقة أن ستار)
بيان لكون الأخذ الأخذ ببعض المعنى لكن في عدم الملامة بمعنى راى عين نظراً لأنه عبارة عن القرب
وبغده التظليل وما ذكره الشارح في دفعه من أن التظليل يجوز أن يكون مع البعد بان يكون
الطير في جوار السماء بحيث لا يرى أصلاً يدفعه أن قوله أقامت مع الرايات يفيد أن التظليل مع
القرب على أن المتبادر من ظلال القرب كما لا يخفى (لكن زاد) أبو تمام (عليه) أي على الأفوه
أو على البعض المأخوذ والأول يوافق الإيضاح والثاني يلائم قوله وبض فالبعض بعض
ما يحسنه بقوله إلا أنها لم تقابل ويقوله في الدماء نواهل وبأقامتها مع الرايات حتى كأنها من
الجيش) ولا يظهر وجه عدم ذكر الزيادات على الترتيب (وبها) أي بالزيادات الأخيرة (بتم
حسن الأول) أعني قوله إلا أنها لم تقابل أذ كر أقامتها مع الرايات هو الذي يوهم مقاتلتها
ويحوج إلى هذا الاستدراك وقيل المراد أنه بهذه الزيادات يتم حسن البيت الأول من بيتي أبي
الطيب ولا يمدح عن الصواب ويوافق عبارة الكتاب ويكون بخذاء قول الإيضاح وهذه
الزيادة حسن قوله وإن كان قد ترك بعض ما أتى به الأفوه وعلى التفسير الأول يكون بخذاء
قول الإيضاح وبذلك يتم حسن قوله إلا أنها لم تقابل في مقالة الشارح والتفسير الأول هو
الموافق للإيضاح وعليه التعويل نظر (وأكثر هذه الأنواع) المذكورة لغير الظاهر (ونحوها
مقبولة) قد شبه بقوله ونحوها على أن غير الظاهر لا ينحصر فيما ذكره وللعقل في استخراج
نظاير لها مجال لكن وجه ادراج الأكثر خفي جداً (منها) أي من هذه الأنواع والصواب أي
من هذه الأنواع ونحوها بل منها أي من السرقة لأن حسن التصرف في كل سرقة كذلك
(ما يخرج حبه حسن التصرف من قبيل الاتباع إلى حيز الابتداع وكل ما كان) أي كل نوع من
هذه الأنواع (يكون أشد خفاء) كونه أخذاً (كان أقرب إلى القبول) أي إلى نهاية القبول والأ
فالجميع مقبول وبعد نجه أن نهاية القبول خرجت عن هذا البيان فتأمل (هذا) أي هذا
الذي ذكرناه من ادعاء سبق أحدهما واتباع الثاني وكونه مقبولا ومردودا وتسمية كل
بالاسم المذكورة وغير ذلك مما سبق فأفراد هذا بتأويل المشار إليه بما ذكر فلا منافاة بينه
وبين التأكيده بقوله (كله) إنما يكون إذا علم أن الثاني أخذ من الأول بأن يعلم أنه كان يحفظ
قول الأول حين نظم أو بان يخبر هو عن نفسه أنه أخذه منه (والأفلا) يكون شيء منها إذ
لا يصح ادعاء سبق فضلاً عما يترتب عليه وانما لا يصح ذلك الادعاء لجواز (أن يكون الاتفاق)
أي اتفاق القائلين (من قبيل نوارد الخاطرين) أي مجيئه على سبيل الاتفاق (من غير قصد
إلى الأخذ) فأتى به من شرار الناس الذين يدعون على من ينكر العلم بان سبقه غيره فان السارق
بل يدعون على من خصه الله بفصل أنه سرقة من غيره مع أنه لم يظهر هذا الفصل من غيره
أصلاً حكى عن ابن مباده أعني الرماح بن ابردين ثريان الشاعر المنسوب إلى أمه مباده وهي
أمة سوداء أنه أشد لنفسه مفيد ومتلاف إذا ما أتته نهال واهتز اهتزاز المهند فليل ابن
يذهب بك هذا الخطيئة فقال الآن علمت أني شاعر إذ وافقته على قوله ولم اسمعه وتوارد
الخاطرين أكثر من أن يحصى في المعاني يحكم به وجد أن كل أحد وإن كان توارد الشعر بعينه
أولاً أكثر الفاظه قليلاً ولا يخفى أن هذا الاحتياط فيما إذا لم يكن خارقاً للعادة أما من نسب
قصيدة أو أبياتاً متعددة سبقه غيره فيها إلى نفسه فلا يتأمل في الحكم لسبق غيره عليه (فإذا لم
يعلم قيل قال فلان كذا وقد سبقه إليه فلان فقال كذا) لا يتم بذلك فضيلة الصدق وسلم من

دعوى العلم بالغيب ومن نسبة الغيب الى النقص (ومما يصل بهذا) اى بالسرفات الشعرية
 كما يقتضيه قوله خاتمة في السرفات الشعرية ومما يصل بها الا ان ذلك يقتضى ان يقال ومما
 يصل بهذا الفن فجعل ما سبق تأويل الفن والانساب ما ذكره الشارح حيث قال اى بالقول
 في السرفات الشعرية لانه يذكره قوله (القول في الاقتباس والتضمين والعقد والحل والتمهيد)
 وسنمرف وجه التسمية لكل في موقعه وفي قوله ومما يصل اشارة الى ان المتصل به لا ينحصر
 فيما ذكر بل لك ان يلحق به ما نوقف على استخراج وجه الاتصال في غاية الوضوح ولم يسم
 اكل سرفات ولم يقسم الى الشعرية وغيرها لان هذه الصناعات متهمة عن السرفة والتحال ما
 للغير كما لا يخفى (اما الاقتباس) هو اخذ الذار واستفادة العلم ومناسبة كلا المعنيين بصنعة
 الاقتباس ظاهرة لان المنكلم اخذ من القرآن والحديث في كلامه ما هو بمنزلة جذوة نار
 نضى في كلامه واستفادة علم البيان من احدهما (فهو ان يضمن الكلام) نثرا كان او نظما
 (شي من القرآن والحديث) والمراد من القرآن والحديث اعم منه ومن التغير تغيرا يسيرا بقرينة
 قوله ولا يضره التغير اليسير فلا يرد اننا الى الله راجعون ليس قرأنا ولا حديثا مع انه تضمن
 (لا على طريقة انه) اى ذلك الشيء (منه) اى من القرآن والحديث يعنى على وجه لا يكون
 فيه اشعار بانه مخلوع عن النقل والرواية فلا يقال قال الله او النبي كذا وفي القرآن والحديث
 كذا وهو اما من القرآن والحديث وكل منهما اما في النثر والنظم فالاول (كقول الحريري
 فلم يكن الا كهمج البصر او هو اقرب حتى انشد فاعرب) والثاني (كقول الآخر ان كنت
 ازمت) اى عزمت (على هجرنا من غير ما جرم فصبر جيل وان تبدلت بنا غيرنا فحسبنا الله
 ونعم الوكيل) والثالث (مثل قول الحريري قلنا شأهت الوجوه وفتح الكع ومن يرجوه) فان
 قوله شأهت الوجوه لفظ الحديث على ما روى انه لما اشتد الحرب يوم حنين اخذ النبي عليه
 السلام كفامن الحصاة فرمى به وجوه المشركين وقال شأهت الوجوه اى فجعت بالضم من
 الفج نقبض الحسن وقول الحريري وفتح الكع على صيغة المجهول من فجع الله اى ابعده
 عن الخير والكع كصرد اللثيم والعبد الاحق (و) الرابع مثل (قول ابن عباد قال) اى الحبيب
 (قال لي ان رقيبى شئ الخلق فداره) من المداراة وهى المحاملة والملاطفة وضمير المفعول
 للرقيب (قلت دعنى وجهك الجنة حفت بالمكاره) اى دعنى ولا تفضحنى فانى اعلم انه لا بد من
 تحمل مكاره الرقيب فان وجهك الجنة حفت بالمكاره ولا بد اطالب الجنة من مشاق التكليف
 او دعنى ولا تمنى من العنف بالرقيب فان وجهك الجنة فلا بد له من ملافة المكاره فقوله الجنة
 حفت بالمكاره اقتباس من قوله عليه السلام حفت الجنة بالمكاره يقال حفته بكذا اى جعلته
 محفوقا محاطا ومما ينبغي ان يلحق بالاقتباس تضمن الكلام شيئا من كلام عظماء الدين ممن
 يتبرك بهم وبكلامهم سيما الصحابة الكرام والتابعين العظام ومن يخترط في سلك هذا النظام
 وليكن هذا مما لوح به قوله ومما يصل به كما يهنا عليه (وهو) اى الاقتباس (ضربان ما لم ينقل
 فيه المقتبس من معناه الاصل) بل استعمل في مفهومه الاصل وان يغير ما استعمل فيه هذا
 المفهوم بغير تبدل فرد بفرد (كما تقدم) من الامثلة الاربعة فان قوله فصبر جيل استعمل في
 مفهومه اما اذا اريد فصبر جيل اجل فظاهر واما اذا اريد فامرى صبر جيل فلان مفهوم
 امرى صبر جيل واحد وان اختلف ما صدق عليه امرى فان الامر في القرآن امر يعقوب
 عليه السلام وفي الشعر امر الشاعر وفيه نظر لان اتحاد المفهوم فى ضمير المنكلم لا يتم الا ان
 يكتب في بقية اكثر الالفاظ على مفهومه وهكذا حفت بالمكاره فان المكاره على مفهومه ولكن
 تغير الفرد وحفت بمعناه لكن الضمير الى وجه الحبيب لجملة بمنزلة الجنة (وخلافه) اى ما لم ينقل

فيه المقتبس من معناه الاصل (كقوله) اى قول ابن الرومي (لئن اخطأت في مدحك فانا اخطأت
 في منعى لقد انزلت حاجاتي بواد غير ذى زرع) اى بجناب لا يقع هو اقتباس من قوله تعالى
 حكاية عن ابراهيم عليه السلام ربنا انى اسكنت من ذريتى بواد غير ذى زرع عند بيتك المحرم
 والمراد به واد لا نبات فيه ولا ماء ومن لطيف هذا النوع قول بعضهم في صبح الوجه دخل
 الحمام فحلق رأسه تجرد للحمام عن قشر اولوه * والبس من ثوب الملاحمة ملبوسا * وقد جرد
 موسى لزين رأسه * فقلت لقد اوتيت سؤالك يا موسى (ولا بأس بتغيير يسير في اللفظ للوزن
 او غيره) كالتيه لانه ايراد القرآن والحديث لا على انه نعم لو اورد على انه منه لا يصح
 التغيير واما التغيير الكثير فيخرجه عن كونه اقتباسا والتغيير اليسير كوضع المظهر موضع
 المضمير كقوله اى قول بعض المغاربة قد كان ما حفت ان يكونا انالى الله راجعون فان القرآن
 انالى راجعون او تبدل اللفظ بلفظ يساوى مفهومه مفهومه كبتديل ما خلق له بما هو
 مخلوق له كقول الفاضل منصور المهروى الازدى * ولو كانت الاخلاق نحوى ورائة * ولو كانت
 الاراء لا تشعب * لاصح كل الناس قد ضمه هوى * كما ان كل الناس قد ضمه اب * ولكنها
 الاقدار كل ميسر * لما هو مخلوق له ومقرب * فانه مقتبس من قوله عليه السلام اعلموا فكل ميسر
 لما خلق له او وضع ضمير راجع الى ما يساوى مفهومه مفهوم لفظ في المقتبس موضعه كقول عمر
 الخيام * سبقت العالمين الى المعالي * بصائب فكرة وعلو همة * ولا يحكمنى نور الهدى * فى ليلالى
 للضلالة مدلهمة * يريد الجاهلون لطفوه وبابى الله الا ان الله فان اصله يتم نوره اى نور الله
 فوضعه موضع الضمير راجع الى نور الهدى وهو يساوى نور الله واعلم ان قوله فى الامثلة
 السابقة حفت بالمكاره من قبيل تغير الظاهر المقتبس فانه وضع فيه ضمير الجنة موضعها فى
 المقتبس (واما التضمين فهو ان يضمن الشعر) يقول ضممت الاناء الماء اى جعلت الماء فيه
 والتضمين فى العرف بمعنيين احدهما تضمين الشعر بذا وثانيهما جعل البيت بحيث لا يتم معناه
 الا بما يليه ويخص الاول باسم تضمين الشعر والثاني باسم تضمين البيت كذا يستفاد من القاموس
 لكن المصنف صرح بتضمين مادون البيت وما فوقه وتضمين المصراع وما دونه فلذا قال
 (شيئا من شعر الغير) يعنى يتاكان اوفوقه او دونه من المصراع وما دونه والشارح المحقق
 جوز تضمين الشاعر شعره شيئا من شعر آخره حتى قال فالاولى ان يقول شيئا من شعر آخر
 لكنه لم يلتفت اليه لندرتة هذا ويجه على التعريف انه ان اريد بقوله من شعر الغير ايمان حتى
 يكون المعنى شيئا هو شعر الغير لا يتناول تضمين مادون المصراع وان اريد معنى البعض لا يتناول
 تضمين تمام شعر الغير (مع التنبيه عليه) اى على شعر الغير وفيه مسامحة تنبيه عليه الشارح
 حيث فسر الضمير بانه شعر الغير وذلك ان يجعله للتضمين المستفاد من تضمين اى مع التنبيه على
 التضمين (ان لم يكن) ذلك الشعر (مشهورا) عند الباقين وان اشتهر فيتم التضمين بدون التنبيه
 فقوله ان لم يكن مشهورا تقييد اوجوب التنبيه لاصل التنبيه كما يقدر ولولا التنبيه الى الشهرة
 لكان سرفة لا تضمينها كذا حقق الشارح والظاهر انه لو كان الخطاب بالشعر لم يعرف ان
 المضمين شعر الغير يتم التضمين بدون التنبيه والشهرة ولا يخفى ان قيد التنبيه والشهرة يميز
 عن السرفة والتوارد لا مجرد التميز عن السرفة اما تضمين البيت مع التنبيه على انه من شعر
 الغير فكقول عبد القاهر بن الطاهر التميمي * اذا ضاق صدرى وخفت العدى * تمتا بيتنا
 بحالى بلىق * فوالله ابغ ما رنجى * وتالله ادفع ما لا اطيق * العدى بالضم والكسر اسم جمع
 بمعنى الاعداء وتمتلت انشدت بيتا واما تضمين بيت بدون التنبيه فكقول بعضهم كانت بلهنية
 الشبية سكرة * فصحوت واستبدلت سيرة محمل * وقعدت انظر المنايا كواكب * وعرف المحل

وبات دون المنزل * البلمية من العيش سعة من فوقهم وهو في شباب له براد غفلة
صاحبها والبيت الثاني لمسلم بن الوليد الانصاري واجتماع التنية والشهرة في
قول ابن العميد * كانه كان منظوبا على احسن * ولم يكن في قديم الدهر انشدني *
وفي الابيضاح * ولم يكن في ضروب الشعر انشدني * ان الكرام اذا ما سهلوا ذكروا * من كان
بالفهم في المنزل الخشن * البيت الثاني لابي تمام الا حنة كالبدة الحقد والجمع احسن كعب
واسهل واسار وفي السهل ضد الحزن واما تضمين المصراع مع التنية (كقوله) اي الحريري
(على اني سانشد عند يحيى * اضاعوني واي فتى اضاعوا) المصراع الاول لقلام عرضه
ابوزيد على البيع والثاني للعرجي الشاعر عبدالله بن عمرو بن عثمان بن عفان رضي الله تعالى
عنه والنسبة الى العرج على وزن الفرس وهو منزل بطريق مكة وقيل لامية بن
ابي الصلت وقامه * ليوم كريمة وسداد ثغر * فقوله ليوم متعلق باضاعوني واللام للوقت
والكريمة شدة الحرب وسداد الثغر بالكسر لا بغير سده بالخيل والرجال والتغر موضع الخافطة
من فروج البلدان والمعنى اضاعوني في وقت الحرب وزمان سد الثغر ولم يراعوا حتى احوج
ما كانوا الى واي فتى اي كاهلا من الفتيان اضاعوا وفيه تقديم وبدون التنية فكقول الآخر *
فدقات لما طلعت وجناته * حول الشقي الغض روضة آس * اعذاره الساري العجول توقفا *
ما في وفوفك ساعة من باس * المصراع الاخير لابي تمام واما تضمين مادون المصراع كقوله *
كننا مع الدهر في بوس نكاده * والعين والقلب منافي فذا واذا * لان اقبلت الدنيا عليك
بما تهوى فلا تنسى ان الكرام اذا * ولا بد هنا من تقديرنا في البيت لان المعنى لا يتم بدونه
بخلاف قول الحريري فانه لا يحتاج الى تقديره فتضمن مادون البيت قسمين تضمين بعضه
مع تقدير الباقي او ما لا بد منه وتضمنه بلا تقدير ولا يخفى ان حسن التضمن بان يكون التضمن
مما تميل اليه الطباع وتأنس به اما لشهرته او اشتماله على مزايا بديعة وكون صاحبه
ممن يعتد بكلامه وبشتمى سماع مقالته (واحسنه) ما يتصرف فيه لكن لافي لفظه لانه
ان كثيرا لا يفي مضطربا يغلب سرقة فالاول الحفظ عن يسره ايضا ليكون ابعدهن السرقة
بل في معناه بايداع نكتته في لفظ المضمين كما يشير اليه قوله (ما زاد على الاصل بنكتة)
ولطيفة (كالتورية) وقد عرفتها (والتشبيه في قوله) اي قول صاحب التحفة (اذا الوهم ابدى)
اي اظهر (لي امامها) اي شربة سواد اللون شفتها اوسمرتها وفي القاموس اللبي مثلثة اللام
سمر الشفة او شربة سوداء فيها وهذا لا يخفى عن وصمة فلذا استبدلها بها الى الوهم الذي
شأنه الكذب (نفرها تذكرت ما بين العذيب) تصغير عذب والعذب المستاغ من الطعام
والشراب او عذب تصغير ترخيم والاغذيان البريق والخمر (وبارقي) اي النفر الشبيهة
بالبرق يعني ما ابدى لي وهم شفتها ونفرا وادرج في ابدائها شائبة بقص في شفتها تذكرت
ما بين ريق فخا ونفرا من اسانها الذي تلذذت به او بعصها ودفعت ما في القاء الوهم من
التردد في كمال حبها وجعل الشارح العذيب بمعنى الشفة وما بين العذيب وبارقي بمعنى
البريق ولعل ما ذكرنا اعذب (وبدكرني) الوهم من الادكار (من قد هاو مدامني) بيان
لما بعده قدم عليه (بجر) مفعول بدكرني (موالنا) جمع عالية وهي اعلى القناة اوراسها
او نصفه الذي يلي السنان (ومجرى السوابق) اي جريان سوابق الخيل يعني بدكرني الوهم
قد هاو مدامني الجارية كسوابق الخيل الذين جروا الرماح ففيه تشبيه بمثل اصوره قد هاو
الساكنة العين المضممة بالمدا مع الجارية للموال فتضمن هذا التشبيه مجاوزة خيال القدي المد
مع فقد زاد الشاعر في البيت الاول على الاصل بالتورية ونعم التورية اذ لا تورية اروج مما هي في بيان

حال المهوية سيما حال ذكرنا في الثاني تشبيه التنية الذي ظهر بالتوجيه الوجهية
الذي له فضل عند ذويه اذا اصل بيت ابي الطيب في مطلع قصيدة له اعني تذكرت
ما بين العذيب وبارقي بمجرعوا بالبحر السواقي والمسمى انهم كانوا ازولابين هذين الموضعين
المروفين وكانوا يجرون الرماح عنده طاردة الفرسان ويسابقون على الخيل فيما بينهم مفعول
تذكرت ابدل منه مجرعا وبارقا وطرقت تذكرت او طرقت مجرو وقد جوز تقديم الطرف
على المصدر والمفعول مجر وعرف بهذا ان التضمن نوعان ما بقي فيه المضمين
على معناه الاصل وما انتقل فيه عن معناه الاصل الى معنى آخر ولا يبعد ان ينتقل
فيما اذا نقل من معناه الاصل الى معنى آخر ان يكون المعنى الثاني ابلغ من الاول اذ لو كان دونه
لكان مذموما ولو كان مثله لكان ابعده من الذم ولا يظهر اختصاص زيادة الحسن لزيادة على
الاصل بالتضمن لجريانهما في الاقتباس وكانهم لم يلتفتوا اليه اذ لا تصور فيه زيادة على
الاصل ولا يلقى التفوه بالزيادة فيه اذ اصله القرآن والحديث (ولا بض) في التضمن (انغير
السبب) لما قصد تضمينه قال المصنف في الابيضاح ليدخل في معنى الكلام ولا يبعد ان يدفع ضمير
التغير داعي التقفية ايضا وكلاهما في قول به مضمين في يهودى به داء الثعلب * اقول لمعشر غلطوا
وعضوا * من الشيخ الرشيد واكره * هو ابن جلا وطلاع النبا * متى بضع العمامة تعرفوه *
والبيت استخبر بن وثيل بالثنية على فعل واصله مشهور فغير من التكلم الى الغيبة ليدخل في
المقصود وابتدأ نظم التقفية والمعنى غلطوا في حقهم ونقصوا ووضعوا من قدره يقال غص منه
نقص ووضع من قدره وفيه نهك قدر يف باستعمال الرشيد وفي التضمن نكتة وهي التعريض
بداء الثعلب فيه وانه غطى بمعامته داء الثعلب فاذا وضع العمامة يظهر ما خفي تحت العمامة
(وربما سمى) وفي استعمال ربما الإشارة الى قوله استعمال الاسم (تضمن البيت فازاد استعانة
وتضمن المصراع فسادونه ابداعا) لان الشاعر الثاني قد اودع شعره شيئا من شعر الغير هو
بالنسبة الى شعره قليل مغلوب وهذا وان كان لا يظهر في تضمين بيت واحد مصرفا لكنه وجه
التسمية ولا مشاحة فيه (ورفوا) لانه جعل شعر الغير مطبعا في صحيفة شعره والرفو جعل الغير
مطبعا وقال الشارح لانه رفق خرق شعر الغير بشعره ونحن نقول لانه لما اخذه فقد خرق
شعر الغير فرفاه بماعنه اليه (واما العقد فهو ان ينظم نثر) وان كان قرأنا او حديثا لكن (لا على
طريق الاقتباس) خرج به اقتباس القرآن والحديث وبقي عقد هما هو النظم مع تغير كثيرا
ومع التشبيه على انه من احدهما اما عقد القرآن فكقول الشاعر * انلني بالذي استقرضت
خطا * واشهد معشر اقد شاهدوه * فان الله خلاق البرايا * عن جلال هيئته الوجوه
* يقول اذا تدايتهم دين * الى اجل مسمى فاكتبوه * راما عقد الحديث فكقول الامام
الشافعي المطلبي ابن عم النبي صلى الله عليه وسلم رضي الله عنه * عمدة الخير عندنا كلمات
اربع قالهن خير البرية * اتقوا مشبهات وازهدوا * ما ليس بعينك واعلم بنبي *
عقد قوله عليه السلام الحلال بين والحرام بين وبينهما أمور مشبهات وقوله وازهدوا
في الدنيا يحبك الله وقوله عليه السلام من حسن اسلام المرء تركه ما لا يعنيه وقوله انما الاعمال
بالنيات واراد بقوله عندنا لغة الحديث او عند اهل العلم واكد الامر بالعمل بالنية من بين الامور
الاربعة تنبها على انه من بينها للوجوب وتأكيد الرد على من يخالفه في وجوب النية في بعض
الاعمال واتى بالامر مع انه ليس لفظ الامر الا في الزهد لان سوق الاحاديث بفيد الامر
والطلب استحسانا او وجوبا واحسن العقد ان يزيد شيئا على اصله ويجعله اوضح كما يشاهد
في هذا العقد ولو قال بالاقتباس لكان احسن لان ظاهر قوله لا على طريق الاقتباس يخرج عقد
غير القرآن والحديث من غير تنبيه فانه على طريق الاقتباس لكنه ليس باقتباس (كقوله) اي
قول ابي الغنافية (ما بال من اوله نطفة واخره جيفة بغير) اي ما سبب افتخاره وقوله بغير حال

(عقد قوله على رضى الله عنه ما لابن آدم والفخر وانما اوله نطفة واخره جيفة) وقوله والفخر مجرور بمنعول معه وما بالك والعصب فان قلت هل ليس لابن آدم الا اوله نطفة واخره جيفة قلت نعم لمن يفخر فقامل ومما عقد من المثل قول الشاعر * لبس جديدك انى لبس خلقى * ولا جديد لمن لا لبس الخلقا * عقد المثل لا جديد لمن لا خلق له اصله ما قالته عابشة رضى عنها وقد وهبت ما لا كثيرا ثم امرت بثوب لها ان يرفع بضرب في الخث على استصلاح المسال واعلم ان عابشة رضى الله عنها امرت بترقيق ثوبها لتلبسه وتنفق ما لها في سبيله تعالى واراد بقوله لا جديد لمن لا خلق له انه لا جديد من حال الجنة لمن لا خلق له في الدنيا ولم يعرف الناس معنى كلامها فاشتهر في غير مرأها وصار مثلا والله تعالى اعلم (واما الحل) وهو في اللغة الفتح ضد العقد وفي النظم ارتباط كل جزء باخر بحيث لا يمكن ان يتأخر او يتقدم فكانه عقد كل ما لاخر يحل بخلاف الترفاقه لا اتصال بهذه الثابتة فخر النظم حل عقد الارتباط (فهو ان ينظر نظم) قال المصنف بشرط كونه منقولا لان يكون سبكه مختارا لا يتفاصر عن سبك النظم وان يكون حسن الموقع مستقرا في محله غير قلق اى غير مضطرب هذا ولا وجه لخصيص هذا الاشراط بالحل دون العقد (كقول بعض المغاربة فانه لما فحمت فعلاته وخطت نخلاته) اى صارت ثمرات نخلاته كالخنظل في المارة (لم يزل سوء الظن بعناده) اى يعود الى تخيلات فاسدة وتوهمات باطلة (ويصدق توهمه الذى بعناده) اى يحمله من عادته يقال اعتاده اى جعله من عادته فيعمل على مقتضى توهمه (حل قول ابى الطيب * اذا ساء فعل المرء ساء ظنونه * وصدق ما بعناده من توهم) يشكوسيف الدولة واستماعه لقول اعدائه اى اذا قبح فعل الانسان فبحسب ظنونه فيسئ ظنه باولائه وصدق ما يخاطر بقلبه من التوهم على اصاغره وكونه موضحا لما في النظم مفسرا له بزيادة حسنا (واما التلميح) لمع اليه كمنع اختلاس النظر كالمح البرق والنجم لمع والمراد من وجهها امكنت من ان تلمع تفعل ذلك الحسنة ترى محاسنها ثم تخفيها كذا في القاموس فاخذار باب الصناعة التلميح بمعنى النسبة الى التلميح باحد المعاني لان الكلام الملمح محل اختلاس النظر الى المعنى المشار اليه ومحل لمع المعنى المشار اليه كلمع البرق الخاطف ومحل دلالة المعنى المشار اليه وقد جعل الشارح العلامة التلميح ايضا اسماله وهو في اللغة الاتيان بشئ ملحق وهو غير مشهور بل لم يعتد الشارح عليه حتى انكره وخطأ العلامة والاحتياط التوقف فان العلامة يبعدان بسوى بينهما من غير ان رآه في كتاب او سمعه من ثقة (فهو ان يشار) في خوى الكلام (الى قصة او شعر) وزاد الشارح او مثل سار ولا يخفى ان منه الاشارة الى حديث اوىة كما يقال في وصف الاصحاب رضى الله عنهم والصلوة على اصحابه الذين هم نجوم الافئدة والاهتداء فان فيه تلميحاً الى قوله صلى الله عليه وسلم اصحابي كالنجوم بأيهم اقتديتم اهتديتم وكقول الشاعر نحن بما عندنا وانت بما عندك راض والرائى يختلف فان فيه تلميحاً الى قوله تعالى لكم دينكم ولي دين (من غير ذكره) راجع الى المشار اليه المدلول عليه بقوله فهو ان يشار الى قصة او شعر او الى واحد من المذكور المستفاد من كلمة او وانقسام التلميح على ما ذكره الشارح ستة وعلى ما ذكرنا ثمانية ثلثها ما في النظم من الاشارة الى القصة (كقوله) اى قول ابى تمام * لحقنا باخراهم وقد حوم الهوى * فلو باعهدنا طيرها وهى وقع * افردت علينا الشمس والليل * راغم بشمس لهم من جانب الحذر تطلع * تضاضوها صغ الدجنة وانطوى * لم يجعها ثوب السماء المجرع * (فوالله ما درى احلام نائم المت بشام كان في الركب يوشع) فوضع الضمير في اخراهم لاختبة المرتحلين اى لحقنا بمن تاخر عنهم وحوم الهوى اى اطار

الهوى فلو باعهدناى عرفنا طيرها وهى وقع جمع واقع اى ساكنة غير طائرة يعنى وجدناهم حين لحقنا بهم تدور قلوبهم حول الهوى ولا تسكن على خلاف ما عهدناهم فردت علينا الشمس حال كون الليل راغما ظلاما كانه من ظلمته مختلط بالزغام والغبار او حين كونه دايلا مشرقا على الزوال من ظهور الشمس والباء في قوله بشمس اهم للتجريد اى ردت الشمس بشمس لهم اى شمسهم بحيث يجرد فيه منه شمس ردت علينا من جانب الحذر اى من وراء السترة تطامع والحذر كالستر ستر محمد في ناحية البيت التجارية وكل ما واراك من بيت ونحوه نضالى اذهب ضوءها صغ الدجنة اى الظلمة من وجه السماء وازالها يقال نضال الخضاب ذهب لونه وكانه بالباء وجعل صغ الدجنة منصوبا بيزع الخافض والمجزع والتجزع اسمى مفعول من الافعال والتفعل كل ما فيه سواد وبياض يريد سواد الظلمة وبياض الكوكب وصف نجومه بالاجبة المرتحلين وطلوع شمس بوجه الحبيب من جانب الحذر في ظلمة الليل ثم استعظم ذلك واستغرب ونجا همل تحيرا وتدليها وقال اهـ ذاحل اراه في النوم الاول ام كان في الركب يوشع النبي عليه السلام (اشارة الى قصة يوشع) بن نون فتى موسى عليه السلام (واستيفاه الشمس) اى طلبه وقوف الشمس فانه روى انه قاتل الجبارين يوم الجمعة فلما ادبرت الشمس خاف ان تغيب قبل ان يفرغ منهم ويدخل السبت فلا يحل له قتالهم فيه فدعى الله فرد له الشمس حتى فرغ من قتالهم ولا يبعد ان يحل قوله ام كان في الركب يوشع من قبيل رب حاتم اى من رددعاه الشمس واحسن ما يشار به الى القصة ان يكون فيما انت نظاير خصوصيات القصة كأن تقول في رد الشمس من جانب الحذر واستيفاه مصلحة المقاتلة مع غلات الشوق وجنود نكبات الهجر وابعاد التلميح الى الشعر (كقوله لعمرو مع الرضاء) اى الارض الحارة رمض فيها القدم اى يحترق (والنار) غطف على الرضاء (تلتظى) حال من النار (ارق) خبر لقوله لعمرو وعامل في قوله مع الرضاء يقال رقى له اذا رجحه (واحفى) من حفى عليه كرضى بالغ في اكرامه واظهر السرور والفرح واكثر السؤال عن حاله (منك في ساعة الكرب) على وزن الضرب كالكرية هو الغم الذى يأخذ النفس هكذا بين اعرا به الشارح وفيه ان معمول اسم التفصيل لا يتقدمه الا فى مثل هذا بسرا طيب منه رطبيا فالوجه ان قوله مع الرضاء حال من المبتدأ وتلتظى صفة النار مثل امر على التليم يسنى والمعنى لعمرو مع ابتلايه بالرضاء والنار التلظئة ارق واحفى منك من ان المبتلى لا يرق غيره (اشارة الى البيت المشهور المستجير بعمرو عند كربته كالمتجبر من الرضاء بالنار) يريد بعمرو جساس بن مرة روى ان بسوس زارت اختها اهيلة ام جساس بجار لها من جرم بن ريان بطن من قضاة فدخلت ناقة الجرمى حتى كلب فرماها واخذل ضرعها فولت حتى بركت بفناء صاحبها فصاحت بسوس واذا لاه واغريته فقل جساس ابتها الحرة اهداى فوالله لا عقرن فحلا هو اعز على اهله منها فلما تباعد كلب عن الحى خرج جساس وتبعه فرمى صلبه ثم وقف عليه فقال يا عمرو اغثنى بشربة ماء فاسرع قتله فقبل المستجير بعمرو البيت فاشتد الشر بين تغلب وبكر اربعين سنة كلها تغلب على بكر قال الشارح ولهذا قيل اشام من بسوس ويحتمل ان يكون اصل المثل من بسوس امرأة مشؤمة من بنى اسرائيل اعطى زوجها ثلث دعوات مستجابات فقالت اجعل لي واحدة قال فذاك فسادا فدين قالت ادع الله ان يجعلنى اجل امرأة في بنى اسرائيل ففعل فرغبت عنه فارادت شيئا فدعا الله عليها ان يجعلها كلبه نباحة فجاء بنوها فقالوا ايس لنا على هذا اقرار تغيرنا بها اناس ادع الله ان يردها الى حالها ففعل فذهبت الدعوات بشومها وخامسها التلميح الى المثل كقول عمرو بن كلثوم ومن دون ذلك خرط

القناد اشار الى المثل السائر دون عباين القنادة والخرط قاله كليب اذ سمع قول جساس لا عقرون
فحلا فظن انه يعرض بفعل له اسمى عباين هو ودونه خرط القنادة بضرب للامر الساق
والخرط ان تعريك على القنادة من اعلاها الى اسفلها حتى ينثر شوكةا وسادسها وسابعها
التلميح الى الشعر في النثر كقول الحريري فبت بليدة نابغة واحزان يعقوبة اشار الى قول النابغة
فبت كافي ساورتني ضيلة من الرقش في انيابها السم نافع من قصيدة يعتذر فيها الى النعمان
يريد اني بت من سخطك على الم كافي رايتني حية دقيقة فيها فسط سود فيما بين انيابها السم
يجمع وخص الضيلة لانها اخب الحيات المساورة الموائمة والضيلة الحية الدقيقة والرقش
جمع رقشاء كجمع حراء وهي الحية فيها ساقطه سواد وبياض والانياب جمع ناب والنافع
المجتمع من السم وثانها التلميح الى المثل كقول العتيبي فيا لها من هرة تعق اولادها اشار الى
المثل اعق من الهرة تأكل اولادها والعقوف ضد البر (فصل) من الخاتمة في حسن الابتداء
والتخلص والانتهاء وانما يوصى بتحسين المواضع الثلاثة لان اشد ما يعاب على الصانع ان
يقصر في اول فعله لانه يدل على كمال ضعفه لان كمال القوة وشهرة العقل في اول الامر فاذا
تواني فيه يتفر عنه المخاطب في الغاية ويحتقره وحسن التخلص مما يتوقعه كل احد وينظر
ان يشاهد ما عمله في الانتقال الى المقصود فان اول الكلام توطئة لما ينتقل اليه فاذا لم ينتقل
كما ينبغي ظن به انه سقط مع كمال تحفظه فيشهد عليه بضعف الروية ونقصان الاستطاعة
والانتهاء محل انقضاء القوة فاذا جاء كما ينبغي ظهر كمال الصانع وبدأ سلطانه وتمكن حسن
فعله الى نظره وعظم وقعه وقال المصنف الابتداء اول ما يقرع السمع فان كان عذبا حسن السبك
صحيح المعنى اقبل السامع على الكلام فوعى جمعه والاعرض عنه ورفضه وان كان الباقي في
غاية الحسن والتخلص بترقبه السامع وينظره انه كيف يقع فاذا كان حسنا ملائم الطرفين
حرك من نشاط الصانع واعان على اصغاء ما بعده والافبالعكس والانتهاء اخر ما يعبه السامع
ويرتسم في النفس فان كان حسنا تلقاه السمع واستلذه حتى يجبر ما وقع فيما سبق من التقصير
كالطعام اللذيذ الذي يتناول بعد الاطعمة الثقيلة وان كان بخلاف ذلك كان على العكس حتى
ربما انشاء المحاسن الموردة فيما سبق واقول ومن هذا القبيل المبالغة في وصف حسن وجه
المحبايب ثم موضع النطاق ثم الساق والقدم (ينبغي للمتكلم) شاعر اكان او كاتباً (ان يتأنيق)
اي يعمل بالاتيق كذا في القاموس وقال الشارح اي ان يفعل فعل المتأنيق في الرياض من تتبع
الاتيق والاحسن يقال تأنيق في الروضة اذا وقع فيها متعبا لما يوقعه اي يجبه (في ثلاثة مواضع
من كلامه حتى يكون اعذب لفظا) بان يكون في غاية البعد من التافه والثقل والغرابة ومخالفة
القياس وتخصيصه بالبعد عن التافه والثقل محل بالمقصود (واحسن سبكا) بان يكون في غاية
البعد من التعقيد وضعف التأليف يكون الالفاظ متقاربة في الجزالة والمثانة والرفقة والسلاسة
و يكون المعاني متناسبة بالفاظها من غير ان يكسي اللفظ الشريف المعنى السخيف او على
العكس مثلاً بل بصاغان صياغة تناسب وتلازم (واصح معنى) بان يسلم من كونه متكلفا تابعا
للفاظ ركيكة وغير متناسبة وان يكون مبتذلة او غير مهمة في المقام ويسلم عن التناقض وايهامه
وعن كونها معاني متقاربة بحيث يشبه التكرار ولا ينبغي انه بعد ما شرط كون المعاني متناسبة
بالفاظها وان بصاغا صيغة تناسب وتلازم لاحاجة الى ما ذكره الشارح انه مما يجب
المحافظة عليه ان تستعمل الالفاظ الرفيعة في ذكر الاشواق ووصف ايام البعاد وفي استجلاب
المودات وملايمات الاستعطاف وامثال ذلك (احدها الابتداء) فابتداء الحسن في تذكارا لاجبة
والمنازل (كقوله) اي قول امرئ القيس (فقا) التشية للتكرار او صيغة التأكد بالخفيفة قلب التون

الفا اجراء للوصل مجرى الوقف او المخاطب انسان كما يشهد به (بك من ذكرى حبيب وممثل
بسقط اللوى بين الدخول فحومل) السقط منقطع الرمل حيث يدق واللوى رمل معوج يلتوى
والدخول وحومل موضعان والمعنى بين اجزاء الدخول فيصير الدخول كاسم الجمع مثل القوم
والالم تصح الفاء قال الشارح وقدح بعضهم في هذا البيت بما فيه من عدم التناسب لانه
وقف واستوقف وبكى واستبكى وذكر الحبيب والمنزل في نصف بيت عذب اللفظ سهل السبك
ثم لم يتفق له ذلك في النصف الثاني بل اتي فيه بمعان قليلة في الفاظ غريبة فباين الاول اقول قد
نبه المصنف بآراءه انه يكفي في حسن الابتداء حسن المصراع الاول (وكقوله) اي وحسن
الابتداء في وصف الدار كقول اسجع السلي (قصر عليه تحية وسلام خلعت عليه جالها
الايام) في الاساس خلع عليه اذا نزع ثوبه فطرحه عليه وفي جعل جال الايام لباسا له تشبيهه
في الشرف بالكعبة لانه الذي يلبس من بين البيوت (ويجب ان يجنب في المديح ما يطير به)
يستفاد منه ان من موجبات حسن الابتداء اراد ما يتناول به (كقوله) اي قول ابن مقاتل
الضرير (موعد احبابك بالفرقة غد) فقال له الداعي موعدا احبابك يا اعمى ولك المثل السوء
(واحسنه) اي احسن الابتداء (ما تناسب المقصود) بان يكون فيه اشارة الى ماسبق الكلام
لاجله فيكون المبدأ مشعرا بالمقصود والانتهاء ناظرا في الابتداء ففرق بين هذه المناسبة وبين
الملائمة المرغبة في التخلص لانها ليست بمعنى الاشارة بل بمجرد عدم التباعد بين ما شرب به
وبين المقصود بحيث يكون جمع ما شرب به مع المقصود جمع اجنيين فلا يلزم
البراعة منها (ويسمى) اي الابتداء المناسب كما هو الظاهر وكون الابتداء مناسباً للمقصود
على ما فسر الشارح (براعة) من برع مثلاً اذا فاق اصحابه في العلم او غيره او تم في كل كمال وجمال
(الاستهلال) هو اول صوت الصبي حين الولادة واول المطر اى تفوق او جمال تام
بسبب الاستهلال اي اول افادة المقصود (كقوله) اي قول ابي محمد الخازن في التهنية يهني
الصاحب بولده لا بنته (بشرى فقد انجز الاقبال ما وعد او كوكب المجد في افق العلا صعدا)
يحمل ان يريد بكوكب المجد المولود فانه كوكب سماه المجد جعل المجد كالسماه واثبت له كوكبا
هو المولود وان يريد بكوكب المجد ما يعرف به طالع المجد اي ظهر بهذا المولود قوة طالع المجد
وكون كوكبه في غاية الصعود (وقوله) اي قول ابي الفرج الساوي (في المرتبة) اي مرتبة
فخر الدولة (هي) اي القصة (الدنيا تقول بملاء) وهو بالكسر قدر ما يملأ به (فيها) فها حذار
(حذار) اي احذر (من بطشي) اي احذى الشديد (فتكى) اي قلى بقتة والقول بملاء الفم القول
الصريح الظاهر اي تقول بموت المرئ ذلك لان موته يدل صريحاً على انه لا نجاة من بطشها
او تقول بعد موت المرئ لانه كان حاجز المفاسد الدنيا مصححها (وثانها) اي ثاني المواضع
الثلاثة التي ينبغي للمتكلم ان يتأنيق فيها (التخلص) اي وجدان الخلاص يقال خلصه تخلصا
اعطاه الخلاص ووضعوا لهذا العمل التخلص المبني على التكلف لانه يحتاج الى مزيد تكلف
ومقاساة تعب في تحصيله (مما شرب الكلام به) اي اوقد الكلام به ايقادا شديدا حتى التهب
يقال شب النار توقدت وشبت شبيبا اوقدت لازم ومتعد مما قبل المقصود من الشعر بمنزلة
وقود يوقد به نار البيان يقع المقصود في النهاية واخذ هذا اللفظ من الشباب بالقبح بمعنى اول
الشيء اي ابتدأ واقتحبه او من شب الزمراد في لونه واظهر حسنه وجماله فمضى شب الكلام
به زين واظهر جماله به فلا حاجة في حل التشبيح على الافتتاح الى ما نقل الشارح عن الامام
الواحدى من ان التشبيح ذكر ايام الشباب واللهو والفرل وذلك يكون في ابتداء قصائد
الشعر فسمى ابتداء كل امر تشبيها وان لم يكن في ذكر الشباب (من نسب) اي وصف الجمال

(اوغيره) كالادب والافتحار وغير ذلك (الى المقصود) متعلق بالخلص (مع رعاية الملايعة بينهما) اي بين ما شرب الكلام به وبين المقصود واحترزه عن الاقتضاب وهو ارتجال المقصود من غير تمهيد مقدمة من المتكلم وتوقع من المخاطب في الصحاح الاقتضاب الاقسطاع واقتضاب الكلام ارتجاله واعلم ان التخلص في العرف تخصيص بالانتقال مما شرب به الكلام الى المقصود مع رعاية الملايعة بينهما على ما صرح به في الايضاح فالاولى ان يقال وثانيها التخلص اي الانتقال مما شرب الخ ليعلم الناشئ الاصطلاح ولا يظن العارف الاطالة لكن ما ذكره الشارح من انه لا معنى لقوله مما شرب به الكلام من نسب لان التشبيب بعينه هو التشبيب وهو ان يصف الشاعر حال المرأة وحاله معها في العشق يقال هو تشبيب بفلان اي نسب بها فتشبيب الكلام بالنسب او نحوه مما لا يظهر معناه في اللغة اللهم الا ان يقال لما كان اكثر ما يفتح به القصائد والمدائح نسبيا واتشبيها ذكر التشبيب واراد مجرد الابتداء والافتتاح فقد اندفع بما حقق على انه مما يجب لانه لا مجال له بعد ذكر كلام الامام الواحدى ثم ان التخلص قليل في كلام المتقدمين كما يشير اليه من ان مذهب العرب هو الاقتضاب واما المتأخرون فقد لهجوا به لما فيه من الحسن وبراعة الشاعر ولعل حسن الاقتضاب دعوى ان المقصود من كمال الحسن بلغ غاية مراتب القبول بحيث يتمكن في جبهه ابنها وقع ثم وجوب التأنق في التخلص ليس مبنيا على عدم صحة الاقتضاب وليس دأرا على مذهب المتأخرين كما يكاد يتقرر في الوهم القاصر بل مع حسن الاقتضاب اذا عدل عنه الى التخلص ينبغي ان يتأنق فيه (كقوله) اي قول ابي تمام في عبدالله بن طاهر (يقول في قومس) بالضم وقم الميم صقع كبير بين خراسان وبلاد الجبل واقليم بالاندلس والطرف يتعاقى يقول (قوى) فاعل يقول ولا يخفى شدة تناسب قومي وقومس سيما مع تناسب السين والياء لان احدهما ينقلب الى الآخر كما في سادس وسادى (وقد اخذت منا) حال من قومي اي نقصت منا القوة واثرت فينا يقال اخذ منه اذا نقصه واثرت فيه (السرى اعتبر تأنيث تأنيث السرى على نفسه في اسد فيهما وفي هدى لانهما على وزن الجمع دون المصدر الاعلى استعمال قليل فتوهما انهما جمع سرية وهدية على وزن غرفة وليس التأنيث لتغليب خطي على السرى لان المؤنث لا يغلب على المذكر والسرى السيرة ليلة (وخطي) جمع خطوة كسجة وهي ما بين القدمين (المهرية) النسوبة الى مهر بن حيدان بطن من قضاعة فيهم نجيب تسبق الخيل فيقال لا يلهم ابل مهرية (والقود) جمع اقود وهو الشديد العنق وقال الشارح وهي الطويلة الظهور والاعناق اي يقول في قومس قومي والحال ان من اوله السرى ومسيرة المطايا بالخطي قد اثرت فينا ونقصت من قوا فان قوله وخطي المهرية عطف على السرى لا على قوله منا بمعنى ان السرى اخذت منا ومن خطي ابل على ما يتوهم ومفعول يقول قوله (امطلع الشمس) مبتدأ خبره (تجنى) اي تطلب (ان نوم) اي تقصده (بنا) اي معنا يعني هل تسرى معنا الليل الى مطلع الشمس يحتمل ان يريدوا الشمس الحقيقي ويحتمل ان يريدوا منزل ممدوحه (فقلت كلا ولكن مطلع الجود) ردع للقوم وتنبه على لا قصد مطلع الشمس مع وجود مطلع الشمس وتنبهوا انه لا وجه لا قصد مطلع الشمس مع وجود مطلع الجود اوانه لا ينبغي ان يسمى منزله منزل الشمس ولكن مطلع الجود قال الشارح واحسن التخلص ما وقع في بيت واحد كقول ابي الطيب * نودعهم والبين فينا كانه فتان ابي الهيثم في قلب فليق البين الفراق والليل الحبش (وقد ينقل منه) اي مما شرب به الكلام (الى ما لا يلائمه ويسمى) ذلك الانتقال (الاقتضاب وهو مذهب العرب) اي

العرب الجاهلية يرشد اليه قوله (ومن المخضرمين) اي الذين مضى عمرهم في الجاهلية وبعضه في الاسلام او من ادركهما اوشاعر ادركهما فالقلة المستفادة من قوله وقد ينقل بالنسبة الى من بعد العرب والمخضرمين فايك وتوهم القاصير ان التمثيل بشعر ابي تمام للاقتضاب الذي هو مذهب العربية ومن يليهم سهو (كقوله) اي قول ابي تمام وهو من الشعراء الاسلامية في الدولة العباسية (لور أي الله) اي علم الله (ان في الشيب خيرا جاورته الابرار في الخلد) اي في الجنة بقربة الابرار (شيبا) جمع اشيب حال من الابرار لان اللابقي ان يجاوره الابرار على احسن حال اولان الجنة دار الخير ولا يخفى ان مقتضى المقام ان يقول ما جاوره احد من الابرار شابا الا انه راعى مصلحة الوزن فجعل المعنى تابعا لللفظ ثم انتقل الى ما يلائمه فقال (كل يوم تبدي صروف الليالي خلفا من ابي سعيد غريبا) ويمكن ان يخرج هذا البيت من الاقتضاب الى التخلص بان يقال رجبتر حجب الشباب على الشيب الخلق الغريب الجديد على الخلق القديم اوبان يقال يريد انه مع ابتلاى بالشيب لا باس بل يظهر غراب خلق ابي سعيد ولا يخفى انه لا يوافق نفي الخبر عن الشيب ما حاشا في مدح الشيب وفضله في الشرع فاللابقي بحال الشاعر المسلم الاجتناب عن مثله (ومنه) اي من الاقتضاب (ما يقرب من التخلص) في انه يشوبه شئ من الملايعة (كقولك بعد حمد الله اما بعد) فاني قد فعلت كذا وكذا وهو اقتضاب من جهة انه قد انتقل من الحمد الى كلام آخر من غير رعاية ملايعة بينهما لكنه يشبه التخلص من جهة انه لم يثبت بالكلام الاخر فجاءه من غير قصد الى ارتباطه بملق بمقابله بل الى لفظ اما بعد اي مهما يكن من شئ بعد حمد الله فكذا قصد الى ربط هذا الكلام بمقابله (وقيل وهو فصل الخطاب) في القاموس اما بعد اي بعد دطاني لك واول من قاله داود عليه السلام او كتب بن لوى هذا ويعلم منه انه يقال من غير ان يقع بعد حمد او غيره ومعناه حينئذ بعد دعائي لك والظاهر ان فصل الخطاب الفاصل بين الحق والباطل او الخطاب المفصول الغير المتشابه وكل منهما نتيجة العلم بالشئ على وجه الكمال وان قال ابن الاثير والذي اجع عليه المحققون من علماء البيان ان فصل الخطاب هو اما بعد لان المتكلم يفتتح في كل امر ذي شان بذكر الله تعالى وتحميده فاذا اراد ان يخرج منه الى الغرض السوق له فصل بينه وبين ذكر الله تعالى بقوله اما بعد هذا والمفعول المقبول ان المراد من هذا المفعول ان اما بعد من فصل الخطاب (وكقوله هذا وان للطاغين لشر مآب) فذكر هذا بقربه الى التخلص لان فيه نوع ارتباط لان الواو بعده للحال ولفظ هذا اما خبر مبتدأ محذوف او مبتدأ خبره محذوف او فاعل فعل محذوف (اي الامر هذا او هذا كما ذكر) او معنى هذا او مفعول فعل محذوف اي خذ هذا (و) فديكون الخبر مذكورا مثل (قوله) تعالى حيث ذكر جمع من الانبياء واراد ان يذكر عقبيه الجنة واهلها (هذا ذكر وان للنفقين لحسن مآب) ولا يخفى ان التصريح بالخبر في بعض المواضع دون باقي الاحتمالات يرجح احتمال حذف الخبر وقال ابن الاثير لفظ هذا في هذا المقام من الفصل الذي هو احسن من الوصل وهي علاقة وكيدة بين الخروج من كلام الى كلام آخر ثم قال وذلك من فصل الخطاب الذي هو احسن موقعا من التخلص وكقوله ما ذكر كلمة ثم للتفاوت بين الكلامين ومثله فصل الكلام عن سابقه بقولك اعلم (ومنه) اي من الاقتضاب الذي يقرب من التخلص (قول الكاتب هذا باب) فان فيه نوع ارتباط حيث لم يبتدأ الحديث الاخر فجاءه ومن هذا القبيل لفظ ايضا في كلام المتأخرين من الكتاب (وثالثها الانتهاه) اي ثالث المواضع الانتهاه (كقوله) اي قول ابي نواس في الحبيب على وزن الحبيب ابن عبد الحميد (واني جدير اذ بلغتك بالني) اي جدير بالفوز

بالاماني (وانت بما املت منك جدير فان تولني) اي تعطيني (منك الجبل فاهله والاغاني عاذن)
 عن منعك او عن سؤال (وشكور) لما صدر عنك من سوابق العطايا والاصفاء الى المديح والالحايا
 (واحسنه) اي احسن الاشهاد (ما اذن باتهاء الكلام كقوله) اي العربي (بقيت بقاء الدهر
 يا كهف اهله وهذا دماء للبرية شامل) لان بقائك سبب لكون البرية في امن ونعمة وصلاح
 حال او المعنى وهذا ادعاء لا يخصني بل يشاركني فيه جميع البرية ووجه الايدان انه
 معروف الاثنان بالدماء في الاخر وقد قلت عناية التقصد من بهذا النوع والتأخرون
 يجتهدون في رعايته ويسمونه حسن المقطع و براعة المقطع (وجميع فوائح السور وخواتمها
 (واردة على احسن الوجوه) يقال هذا مما تجشئ على مذهب ابي حنيفة من ان البسطة ليست
 جزءاً من الشعور ولا فلا تفاوت بين الفوائح ونحن نقول المراد بقائحة السورة الفاتحة ولو على
 بعض المذاهب (واكملها) من البلاغة (يظهر ذلك بالتأمل) في تلك الفوائح جملها ومفرداتها
 والتنبه لرموزها واشاراتها لا في بادي النظر بل ربما يكون اول السورة دعاء على شخص
 واخرها دمة طابفة او تهديد ووعيد لكن التأمل (مع التذكر لما تقدم) في القشور الثلاثة يفصح
 عن وجوه من اياها بحيث لا يتصور ضرورة عليه وليس مدى بلاغتها ما يدخل تحت طائفة البهر
 بل هو شريعة مما احاط به خالق القوى والقدر ولكن هذا اخر ما القينا اليك من البدايع
 من افضال الصانع من الصنائع * ولونا ملت فيها وجدت سوى ما برزت به دقائق من
 الودائع * فلتتظر فيها نظر الاعتبار * لتطلع على ما لا يخصني من الاسرار * واجتنب من
 التعصب والانكار * فانه بحر منك عن مشاهدة رياض امثلاث من الازهار * وعن ان تجتني لطايف
 النجار * ربنا اللهم بارك فيما رزقت * ولا تضع اشجارا اورقت * ومتع بظلالها الطالبين
 واذق من حلاوة مشارها الحاضرين والغائبين * والحمد لله

رب العالمين * وكان الفراغ من نسخته يوم

الجمعة الازهر رابع عشر شهر ربيع الآخر

عام ثلاثة ومائتين وتسعمائة

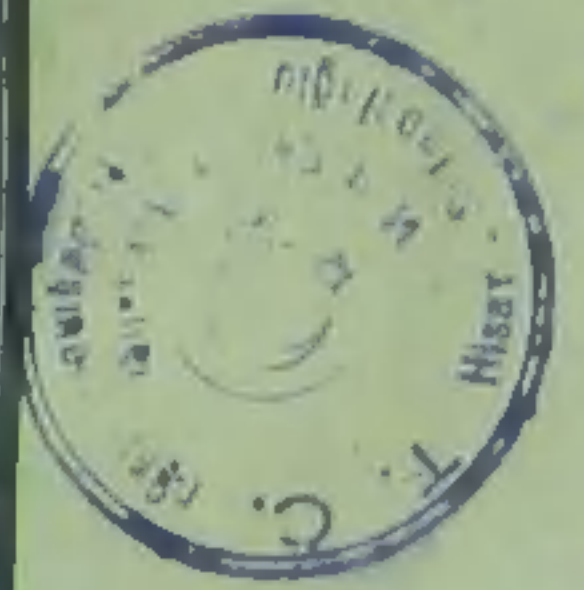
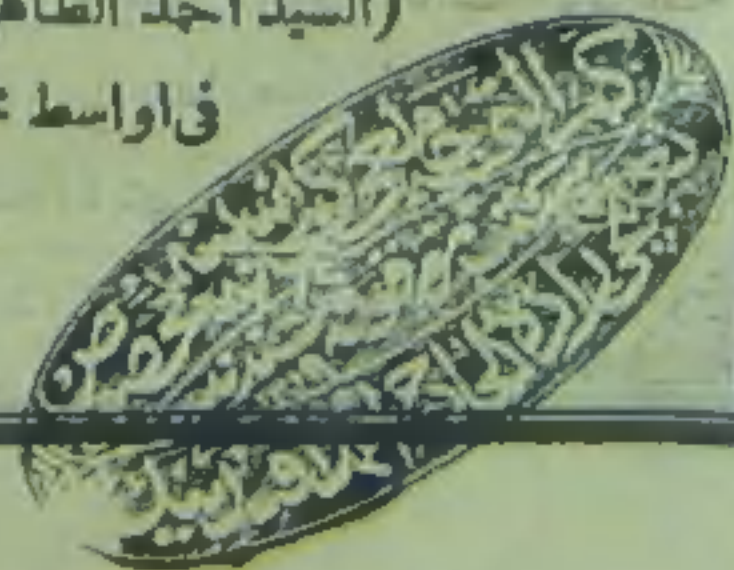
وصلى الله على سيدنا محمد

وأله وصحبه اجمعين

تم طبع هذا الكتاب العجيب * والجامع الاخذ بمجامع كل حاذق ولبيب * المسئلة قضاياه
 وحججه * المستصعبة على غير اهله مهامهده ولحجه * المخبومة به دفاتر التعقيب * الذي صار به
 مؤلفه جدير بالمديح وخلق * في ايام الدولة العززية * الفايقة الفاضلة الابريزية * لازالت
 محفوظة بعناية رب البرية * في المطبعة العاصرية بنظارة صاحب العطفوة والكمال
 (السيد احمد الكمال) الاقندي ناظر المعارف العمومية * وبإدارة الاستاذ الاكرم
 (السيد احمد الطاهر) الاقندي مدير المطبعة السلطانية

في اواسط محرم الحرام لسنة اربع ومائتين

ومائتين والالف



Süleymaniye Kütüphanesi

İzmir

981/I-II

